

كتاب في الطب

مجلد

شرح مشيخ الطبرستان

المستبناة

التجريب في دفع البصير

المكتبة الإسلامية

بمكتبة آية الله  
عبدالله بن محمد







إهداء

إهداء ٢٠٠٦  
المرحوم الدكتور / علي حسين كزار  
القاهرة



حَاشِيَةُ الْجَمْعِ

عَلَى

شَرْحِ مَنْهَجِ الطُّلَّابِ

المُسَمَّاةِ

التَّجْرِيدِ لِنَفْعِ الْعَبِيدِ

الجزء الثالث

وبهامشه مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة

الشيخ الكبير محمد المرصفي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

المكتبة الإسلامية

محمد ازدمير

ديار بكر - تركيا

مطابق: ٢٢٢٢

(العاصمة)



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب الصلح

لوعبر بكتاب لكان أوضح لأنه لا يندرج تحت ما قبله وهو كتاب التفليس وأجيب بأن التفليس لما كان قد يجزى إلى الصلح جعل مندرجا تحت ما قبله ويؤنث فيقال الصلح جائز وجائز كالسلم قال تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وهو الصلح (قوله والتزام على الحقوق المشتركة) أي وما يتبع ذلك كما لو تنازع اجدارا بينهما ع ش (قوله وهو لغة قطع النزاع) جروا هنا على خلاف الغالب من أن المنقول عنه أعم من المنقول إليه أي فيكون الشرعي فردا من أفراد اللغوي وذلك لأن العقد الذي يحصل به قطع النزاع ليس فردا من أفراد قطع النزاع فهما متباينان بحسب المفهوم وإن اتحادا بحسب التحقق والوجود أي فالله كان الذي يتحقق فيه العقد يتحقق فيه قطع النزاع ولا عكس فينبغيها عموم وخصوص بحسب التحقق وتباين بحسب المفهوم وأجيب بأن قطع النزاع يكون بعقد أو غيره فهو أعم من المعنى الشرعي لا مبين له فيكون على القاعدة (قوله صلح بين المسلمين والمشركون) وعقد الواله باب الهدنة وقوله وصلح بين الإمام والبغاة وعقد الواله باب البغاة وانظر لم خص الإمام وهلاهم كالأول فقال بين أهل العدل والبغاة سم على منهج أقول ويجاب بأن القائم في الصلح عن أهل العدل نائب الإمام فكأن الصلح واقع منه فالمراد بالإمام حقيقة أو حكما ع ش على مر وانما أضيف للإمام لأن البغاة يخالفونه (قوله وصلح بين الزوجين) وعقد الواله باب القسم والنشوز (قوله والدين) بفتح الدال سواء كان بسبب معاملة أو لا فهو من عطف العام على الخاص (قوله والاصل فيه) أي في الصلح مطلقا قوله تعالى والصلح خير وفيه أن هذا الصلح هو الواقع بين الزوجين لأنه أعيدت فيه النكحة معرفة والنكحة إذا أعيدت معرفة كانت عينا فكأنه قيل والصلح الواقع بين الزوجين حل ولأن أصل للعهد أي فلا يظهر منه الدليل ثم رأيت في شرح الجلال السيوطي على عقود الجان في علمي المعاني والبيان في شرح قول المتن

ثم من القواعد المشتهرة \* إذا أتت نكحة مكررة

تغاير أو ان يعسرف ثاني \* توافقا كذا المعرفان

وذكر هذا الاعتراض على هذه القاعدة مانعه جوابا عن هذا الاعتراض وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحباب الصلح في سائر الأمور يكون مأخوذا من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعموم الآية وإن كل صلح خير لأن ما أحل حراما أو حرم حلالا ممنوع اه بحر وفه أو يقال هذه القاعدة أغلبية لا كلية وبطل عليه

باب الصلح \* والتزام على الحقوق المشتركة \* وهو لغة قطع النزاع وشرعا عقدي يحصل به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين والمشركون وصلح بين الامام والبغاة وصلح بين الزوجين عند الشقاق وصلح في المعاملة والدين وهو المراد والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والصلح خير وخبر الصلح جائز بين المسلمين

(قوله فهو أعم من المعنى الشرعي) لا يكون أعم الا لو كان المعنى الشرعي قطع النزاع بعقد مع أنه عبر عن المعنى الشرعي بعقد والعقد ليس فردا من أفراد قطع فتأمل (قوله وعقد الواله باب القسم والنشوز) لكن لا يخفى أن الصلح الجارى بينهما لا عقدي فيه حينئذ قوله في التعريف عقد الخ جرى على الغالب كذا بهامش شرح البهجة وهل يمكن عود الضمير للصالح الاعم من الشرعي



المدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر فهو دليل على أن المراد عموم اللفظ لا خصوص السبب كما قاله ع ش  
(قوله الأصلح أحل حراماً) كالصالح على نحو الخمر أو حرم حلالاً كأن لا يتصرف في المصالح عليه حل  
ومر فان قيل الصالح لم يحرم الحلال ولم يحلل الحرام بل هو على ما كان عليه من التحليل والتحريم  
أجيب بأن الصالح هو المحجوز لنا الأقدام على ذلك في الظاهر عن أي فلو صححناه لكان هو المحلل  
والمحرم في الظاهر (قوله ولفظه يتعدى للتروك الخ) أي غالباً ومن غير الغالب قد يعكس كما في صورة  
الاعارة وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

بياء أو على بعدى الصالح • لما أخذته فهذا نصح

ومن وعن أيضاً قد تركا • في أغلب الأحوال ذاق سلسكا

(قوله بلفظه) الظاهر أن الباء بمعنى مع فيكون لفظه شرطاً أيضاً لتسميته صالحاً والتقدير شرطه  
سبق خصومة مع لفظه ولا يصح أن يقال شرطه إذا كان بلفظه لأنه إذا كان بغير لفظه بأن كان بلفظ  
البراء فقط فإنه لا يقال له صالح كما يؤخذ من كلام حل وعبرة سلطان قوله بلفظه بخلافه بلفظ ابراء  
أو إسقاط أي فلا يشترط فيه سبق خصومة فيهم منه أن لفظه قيد في اشتراط سبق الخصومة والتقدير  
شرطه حال كونه جارياً بلفظه الخ فلا يقال إذا كان بغير لفظه لا يسمى صالحاً حتى يحترز عنه لا ما تقول  
هو صحيح في المعنى اهـ (قوله سبق خصومة) أي دعوى وإن لم تكن عندنا كم أو محكم شو برى  
ومر ولومع غير المصالح كما يأتي آخر الباب أي في قوله يجري بين مدع وأجنبي قال ع ش يشعر بأنه  
لا بد لصحة الصالح من سبق وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تكفي المناكرة بينهما ولعله غير  
مراد فتي جرى بينهما تنازع ثم جرى الصالح صح لأنه صدق عليه أنه بعد خصومة ويمكن شمول قوله  
أولاً لذلك اهـ بحر وفه (قوله وهو يجري بين متداعيين) والثاني بين مدع وأجنبي وكل منهما إما صالح  
معاوضة أو حطيطة أو لا ولا كالأعارة زى واعلم أن قوله بين متداعيين بحث أول وقوله فان كان  
على اقرار بحث ثان وقوله وجرى من عين بحث ثالث وقوله على غيرها بحث رابع ثم يرجع لهذه الأربعة  
على سبيل ألف والنشر المشوش فقابل الرابع بقوله أو على بعضها وقابل الثالث بقوله أو من دين على  
غيره الخ وقابل الثاني بقوله أو كان على غير اقرار لغا وقابل الأول بقوله ويجري بين مدع وأجنبي (قوله  
وفي معناه الحجة) عبر بهادون البيعة ليشمل الشاهد واليمين فانهما حجة لا بيعة ومن الحجة علم القاضي واليمين  
المردودة فلا حاجة لإيرادهما (قوله من عين مدعاة) المراد بهما مقابل الدين فيشمل المنفعة ويدل به قوله  
أو اجارة لها بغيرها شو برى وس ل كأن ادعى عليه منفعة دار مدة فصالحه منها على ثوب وهذا المذكور  
في قوله أو اجارة لها بغيرها فهي داخلة في كلامه حل وهذا أحسن من تصويره الآتي (قوله أو منفعة)  
لها أول غيرها كما سيأتي وقوله أو انتفاع هذه عارية فينتفع بنفسه فقط وليس له أن يعبر غيره ولا يؤجره  
والحاصل أن الشارح ذكر ثلاثة أركان صور لان قوله عينا صورة وقوله أو دينا فيه صورتان أي دينا ثابتا  
قبل أو منشأ وقوله أو منفعة فيه صورتان ذكرهما الشارح بقوله أو اجارة لها بغيرها الخ وقوله أو انتفاع فيه  
صورتان العارية والجعالة وقوله أو طلاقا صورة وأشار إلى عدم حصر الغير في الثمانية بقوله أو غيرها  
تأمل (قوله أو طلاقا) أي الخلع (قوله أو غيرها) كالسلم (قوله فأقر له بها) أي أو أقام بيعة ع ش  
(قوله أو على دين) أي المدعى عليه على الغير أي أو أنشأ في ذمة المدعى عليه س ل (قوله أو ثوب  
موصوف بصفات السلم) كأن قال صالحك من الدار التي ادعيا عليك على ثوب في ذمتك صفته كذا

إلى الأحكام غالباً ولفظه  
يتعدى للتروك بمن وعن  
ولما أخذت بعلى والياء  
(شرطه) أي الصالح (بلفظه  
سبق خصومة) لان  
لفظه يقتضيه فلو قال  
من غير سبقها صالحاً حتى عن  
دارك بكذا لم يصح نعم هو  
كناية في البيع كما قاله  
الشيخان (وهو) أي  
الصالح قسمان أحدهما  
(يجري بين متداعيين  
فان كان على اقرار) وفي  
معناه الحجة (وجرى من  
عين مدعاة على غيرها)  
عينا كان أو دينا أو منفعة  
أو انتفاعاً أو طلاقاً وغيرها  
فهو أعم من قوله على عين  
أو منفعة كأن ادعى عليه  
داراً أو حصّة منها فأقر له  
بها وصالحه منها على معين  
من نحو عبيد أو ثوب أو  
على دين أو ثوب موصوف

(قوله أو منفعة لها) جرى  
على أن صورتها أن يصلح  
من الدار على أن يسكنها  
المدعى عليه بدنياً فتكون  
جارية على خلاف الغالب  
لان الذي دخلت عليه على  
متروك وهذا هو الظاهر  
من كلام الشارح في قوله  
أو اجارة وتكون العين في  
قوله من عين غير شاملة  
للمنفعة والاولى ما ذكره حل

قبل فيكون المعنى أو منفعة لغير المدعى به فان كان على متفتها والمدعى العين فالاولى ادخالها في العارية التي أشار لها بقوله أو انتفاعاً  
تأمل حينئذ تعلم أنه متى كان المدعى منفعة وصالح منها على غيرها كان اجارة لا في الطلاق فيكون خلعا



وكذا ولم يذ كر لفظ السلم وإنما احتيج لهذا ليغير ما هنا ماسياً في من صورة السلم فالفارق ذ كر لفظ السلم وعدم ذ كره فإن لم يذ كر فهو البيع كما تقدم تصويره وإن ذ كر فهو السلم قال ع ش في عطف الثوب على الدين إشارة إلى أنه لا فرق في الدين بين أن يكون ثابتاً قبيل أو لا فاندفع ما يقال إن عطف الثوب على الدين غير صحيح اهـ (قوله أو اجارة لها) أي للعين المدعاة بغيرها أي بغير العين المدعاة منه أي من المدعى لغيره وهو المدعى عليه المقر كأن ادعى عليه داراً فصالحه منها على منفعتها سنة عشرة دراهم حل وهذه من أفراد غير الغالب لكون المنفعة متر وكه والعين مأخوذة والاولى تصويرها على الغالب كأن يقول صالحتك من منفعة الدار التي ادعيتها عليك على دينار بأن ادعى عليه منفعة داره سنة مثلاً (قوله أو لغيرها بها) كأن يقول المدعى للمدعى عليه صالحتك من الدار التي ادعيتها عليك على سكتي دارك سنة مثلاً فداره مؤجرة والعين المدعاة أجرة لها (قوله كجمالة) كأن قال المدعى صالحتك من العين التي ادعيتها عليك على رد عبدي حل (قوله و اجارة) كأن صالحه على منفعة العين المدعاة فإن عين مدة فاجارة مؤقتة والافطلة كأن قال المدعى صالحتك من الدار التي ادعيتها عليك على سكنها سنة فالغير المدعى والمستعير المدعى عليه اهـ حل واعترض بأن على تدخل على المأخوذ ومن على المتروك وهما بالعكس وأجيب بأن القاعدة أغلبية لا كلية ع ش (قوله وسلم) كأن قال المدعى صالحتك من العين التي ادعيتها عليك على أن يكون في ذمتك كذا سلمها حل وعبرة الشورى قوله وسلم أي صورة بأن يجعل المدعى به رأس مال السلم وكلامهم هنا يدل على جوزه بلفظ الصلح فقولهم في حده بلفظ السلم يزاد عليه أو الصلح وقال شيخنا السلم حقيقة يشترط فيه لفظ وحكما كما هنا يجوز بلفظ الصلح اهـ (قوله كأن صالحتك منها على أن يطلقها طلقاً) فيقبل بقوله صالحتك لأنه قائم مقام طلقك ولا حاجة إلى إنشاء عقد خلع خلافاً لما وقع في كلام بعض أهل العصر ع ش على م ر وفيه رد لقول حل ولا بد أن يقال طلقك أو خالتك (قوله كما يصح بلفظ الهبة) بأن يقول وهبتك نصفها وصالحتك على نصفها وقوله لا بلفظ البيع كالوقيل بعثك نصفها وصالحتك على نصفها (قوله لا بلفظ البيع) قال الأسنوي لأنه إذا باعها بنصفها فقد باع ملكه بملكه أو باع الشيء ببعضه وهو محال شورى (قوله فثبتاً حكمها) كالشفعة والرد بالعيب وخيار المجلس والشرط واشتراط القطع في بيع الزرع الأخضر وفساده بالغرر والشرط الفاسد وجوب إن التحالف عند الاختلاف وقوله والاجارة كشوب الخيار بإتھام بعضهما وانفساخها بإتھام كلهما وقوله والهبة أي من اشتراط القبض في لزومها (قوله على غيره) أي من عين أو من دين ولو منفعة حل (قوله هو أولى من قوله على عين) وجه الأولوية أن التقييد بعين يوجب فساداً إذا جرى من دين على منفعة أو على دين ينشأ الآن ع ش (قوله إن اتفقا) أي المصالح عنه والمصالح عليه في علة الربا كأن صالح عن ذهب بفضة واشترط تساويهما إن كانا جنساً واحداً حل (قوله اشترط تعيينه في المجلس) قال ابن حجر والحق المعين في المجلس بالمعين في العقد يستثنى من قولهم ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح قال السبكي وكأنهم أرادوا اللزوم في الذمة أي والدين المصالح به هنا غير لازم فيكفي تعيينه في المجلس عن تعيينه في العقد والكلام في دين مخالف للدين المصالح عليه جنساً أو نوعاً لأن هذا فيه اعتياض فخرت فيه أحكام الربا مادين من جنسه ونوعه فهو واستيفاء لا اعتياض فلا يجري فيه ذلك كما يعلم مما يأتي ع ش (قوله فأبراء عن باقيه) ولا يعود الدين إذا امتنع من أداء الباقي على الأرجح س ل (قوله على خمسمائة) يوجب أنه لو كانت الخمسمائة معينة لا يصح وهو ما رجحه القاضي والامام لأن تعيينها يقتضي كونها عرضاً فيصير بائعاً الألف بخمسمائة وهو لا يصح ومقتضى كلام

بصفات السلم (ف) هو (بيع) المدعاة من المدعى لغيره (أو اجارة) لها بغيرها منه لغيره أو لغيرها به من غير يملكه (أو غيرهما) كجمالة و اجارة وسلم وخلع كأن صالحتك منها على أن يطلقها طلقاً (أو) جرى على (بعضها) أي العين المدعاة (فهبة للباقي) منها لدى اليد فيصح بلفظ الصلح كما صالحتك من الدار على بعضها كما يصح بلفظ الهبة لا بلفظ البيع لعدم الثمن (فثبتاً حكمها) أي البيع والاجارة والهبة وغيرهما ذ كر لأنواع الصلح (أو) جرى (من دين) غير ممن (على غيره) هو أولى من قوله على عين (فقد مر) حكمه في باب المبيع قبل قبضه وهو أنهما إن اتفقا في علة الربا اشترط قبض العوض في المجلس والافلا لكن إن كان العوض ديناً اشترط تعيينه في المجلس (أو) من دين (على بعضه) فأبراء عن باقيه (كصالحتك عن الألف الذي لي عليك على خمسمائة صدق حد الإبراء عليه ويسمى هو والصلح على بعض العين صلح حليطة وما عداها غير صلح الاجارة صلح معاوضة



(وصح بلفظ نحو ابراء) كخط واسقاط ووضع كأبرأتك من خمسة (هـ) من الالف الذي لي عايك أو حططتها أو

أسقطتها أو وضعها عنك  
وصالحك على الباقي ولا  
يشترط في ذلك القبول  
بخلاف العقد بلفظ الصلح  
ولا يصح هنا بلفظ البيع  
كنظيره في الصلح عن العين  
(أو) جرى (من حال على  
مؤجل مثله) جنسا وقبرا  
وصفة (أو عكس) أي من  
مؤجل على حال مثله كذلك  
(لغا) الصلح فلا يلزم الاجل  
في الاول ولا الاسقاط في  
الثاني لانهما وعد من الدائن  
والمدين (وصح تعجيل)  
للمؤجل لصدور الايفاء  
والاستيفاء من أهلها  
(لان ظن صحة) للصلح  
فلا يصح التعجيل فيسترد  
مادفعه كمانه عليه ابن  
الرفعة وغيره وان وقع فيه  
اضطراب وهذا من زيادتي  
(أو) صالح (من عشرة  
حالة على خمسة مؤجلة يرى  
من خمسة وبقيت خمسة  
حالة) لان الحاق الاجل  
وعدا يلزم بخلاف اسقاط  
بعض الدين (أو عكس)  
بان صالح من عشرة مؤجلة  
على خمسة حالة (لغا) الصلح  
لانه ترك الخمسة في مقابلة  
حلول الباقي وهو لا يحل  
فلا يصح الترك (أو كان)  
الصلح (على غير اقرار)  
من انكار أو سكوت وذكر  
السكوت من زيادتي (لغا)

أصل الروضة الصحة وجرى عليه البغوى وغيره وهو المعتمد لان الصلح من الالف على بعضه ابراء  
للبعض واستيفاء للباقي فلا فرق بين المعين وغيره مر (قوله وصح بلفظ نحو ابراء) أي صح الصلح  
بلفظ صلح مع لفظ نحو ابراء فابوهم كلامه من صحته بمجرد نحو لفظ ابراء ليس مرادا حل قال  
مر وعلم بما قررناه انقسام الصلح الى ستة أقسام يبيع واجارة وعارية وهبة وسلم وبراء ويزاد على ذلك  
أن يكون خلعا ومعاوضة عن دم العمد كما صحتك من كذا على ما تستحقه على من قصاص وجعالة  
وفداء كقوله لحر بن صالحتك من كذا على اطلاق هذا الاسير وفستخا كان صالح من المسلم فيه على  
رأس مال السلم وتركها المصنف لاختصاصها بما ذكر (قوله وصالحتك الخ) أتى بهذا ليكون صلحا  
والا فاقبله يكفي في ابراء الا انه لا يقال له صلح شيخنا وعبرة قل قوله وصالحتك راجع لجميع ألفاظ  
الابراء واحتيج الى لفظ الصلح مع ابراء وان كان كافيا هو وما بعده في حصول البراءة لانه يكون من أنواع  
عقد الصلح فيشترط فيه سبق الخصومة ولا يحتاج لقبول نظر اللفظ ابراء كاذ كره (قوله بخلاف العقد  
الخ) أي غير منضم الى لفظ نحو ابراء حل فقوله بلفظ الصلح أي المحض (قوله من الدائن) أي في  
الاولى وقوله والمدين أي في الثانية وعبرة مر اذ هو من الدائن وعدي في الاولى بالحاق الاجل وصفة  
الحلول لا يصح الحاقها وفي الثانية وعدم المدين باسقاط الاجل وهو لا يسقط والتكبير والصحة  
كالحلول والتأجيل اه بحر وفه وكتب الرشيدى على قوله وصفة الحلول صوابه أن يقول وصفة  
التأجيل اه أي لان الكلام فيه (قوله لان ظن) أي لان ظن الدافع أن العقد ملزم للحلول  
وقوله فلا يصح التعجيل اعتمده مر قال وينشأ من هذا مسألة تعم بها البلوى وهي مالو وقع بينهما  
معاملة ثم صدر بينهما تصديق مبنى على تلك المعاملة بان كلامهما لا يستحق على الآخر شيئا مع ظهما صحة  
المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصديق وان كان عند الحاكم اه وسئل مر عند تقرير ذلك  
عمايض عند تصادقهما على أن كلا لا يستحق على الآخر حقا ولا دعوى ثم يدعى نسيان شيء ويريد  
أن يدعى به فهل يقبل فقال الذي كان الوالد يعتمد منه أنه ان تعرض في التصديق لنفي الجهل والنسيان  
بان قال لا يستحق عليه حقا ولا دعوى ولا يمين لا عمدا ولا سهوا ولا جهلا ثم ادعى السهو ونحوه لم يقبل  
ولا يصح دعواه أخذ من قولهم لو حلف لا يدخل لاسهوا ولا عمدا ولا جهلا فدخل حنت وان كان ناسيا  
أو جاهلا لانه غلط على نفسه وان لم يتعرض لذلك قبل دعوى النسيان اه ع ش (قوله فيسترد  
مادفعه) فلأراد بعد ذلك أن يجعله عن الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من رده واعادته يتأمل  
ذلك مم على منهج والظاهر الاول لانه بالنزاعى كانه ملكه تلك الدراهم بماله عليه من الدين فاشبه  
مالو باع العين المنصوبة للغاصب بماله عليه من الدين ع ش على مر (قوله أو صالح من عشرة الخ)  
معطوف على مدخول لا وانظر حكمة تقدير صالح دون جرى مع انه بمعناه ويمكن أن يقال انه تفنن  
(قوله أو عكس لغا) لا يقال لو حذف لغا من هنا واكتفى بالمد كورة بعد قوله أو كان على غير اقرار كان  
أولى اراءه الاختصار ما أمكن لا ما قولنا كره هو الصواب لانه من تنمة صور قوله فان كان على اقرار الخ  
وقوله أو كان على غير اقرار الخ قسم له ع ش (قوله أو كان على غير اقرار لغا) خلافا لائنة الثلاثة  
ولو أقر بعد الصلح لم يفد اقراره صحة الصلح لان شرط الصحة سبق الاقرار حل (قوله ثم تصالحا عليها)  
كان قال صالحتك منها عليها وهذا تصور المتهاج الآتى أو قال صالحتك منها على نصفها أو قال صالحتك  
منها أو من بعضها على ثوب مثلا ففي هذه الصور الاربع الصلح باطل لانه على انكار كما أفاده شيخنا  
وعبرة حل ثم تصالحا عليها أي كلا أو بعضها قال ع ش أي وكان ادعى جميعها (قوله أو على غير

الصلح كان ادعى عليه دارا فأنكر أو سكوت ثم تصالحا عليها أو على بعضها أو على غير



ذلك) سواء كان الصلح منها أو من بعضها كما يرشد إليه قوله لتحريم المدعى به أو بعضه شورى (قوله كُتوب) أي كأن صلح منها كلها بشوب أو دين أو صلح عن بعضها بشوب أو دين فلا يثنى قوله لأن أو بعضه مع كون المقسم أن المدعى به جميع الدار وذلك لأن المدعى به جميع الدار والصلح عنه أعم من الكل أو البعض ع ش (قوله لأنه في الصلح) يتأمل فإن تحريم الحلال بعقد المعاوضة جائز وواقع كالبيع الاتري أن البائع حرم على نفسه المبيع بعقد البيع فليحرم شورى ومن ذلك أيضا الصلح على اقرار فإن المدعى حرم على نفسه ماله بأخذه عوضا عنه وأجاب ع ش بأن كلامنا من المتعاقدين في غير الصلح من المعاملات يتصرف في ملك نفسه بخلاف ما هنا فإن المدعى يبيع ما لا يملكه ان كان غير صادق في دعواه والمشتري يشتري ما يملكه ان كان صادقا اه وبعبارة حل أي حرمه عليه بصورة عقد مرغوم أي مقهور عليه لأن المدعى عليه ما كان منكرا كان المدعى مضطرا لمصلحته فلا يقال ان للانسان ترك بعض حقه أي لأن محل ذلك مالم يكن بصورة عقد مقهور عليه اه بحروقه (قوله محرم للحلال) أي لو قلنا بصحته (قوله أو بعضه) أي فيما إذا صلح من بعض العين المدعاة على ثوب مثلا ولم يصلح على البعض الآخر لأن القرض أن الصلح على غير المدعى به (قوله ويلحق بذلك) أي بتحليل الحرام لآبه وبما قبله الذي هو تحريم الحلال لأنه لا يأتي في الصلح على المدعى به حل والظاهر ان اسم الإشارة راجع لتحريم الحلال لأن المدعى حرم المدعى به على نفسه حيث كان صادقا إلا أن يجاب عن المحنى بأن المدعى حلل الحرام للمدعى عليه بجعله له حيث كان المدعى صادقا في دعواه وقال بعضهم اسم الإشارة راجع الى الصلح على غير المدعى به وهذا هو الظاهر وإنما قال ويلحق بذلك أي في البطلان لأن صور الانكار أربعة وهي أن يصلح منها عليها أو منها على بعضها أو منها أو بعضها على غيرها والتعليل الذي ذكره لا يدل إلا لاخيرين وألحق الأولان بالآخرين وانما يجعل التعليل شاملا للأولين لأنه لا يظهر في أولاهما هي ما إذا صلح منها عليها لأنه ان تركها للمدعى عليه فموجب تحريم الحلال فقط ان كان صادقا وان أخذها لم يوجد تحريم الحلال نعم هو ظاهر في الثانية لأنه ان كان صادقا فقد حرم البعض المتروك عليه وان كان كاذبا فقد حل البعض المأخوذ مع أنه حرام ومن ثم قال قل الأولى حذف قوله أو بعضه لأنه لا حاجة لاحاقه (قوله الصلح على المدعى به) بأن يجعله للمدعى عليه (قوله فقول المتهاج ان جرى) أي الصلح الخ هو تبرع على قوله ويلحق بذلك الخ أو على قوله ثم تصلح عليها وقوله صحيح أي تصوير الاحكام لأن الحكم في كلامه البطلان أي جملة من صور الفساد الصلح على نفس المدعى به صحيح أي فهو متعقل ومتصور والفساد لما قاله الشارح لالعدم تصويره وبعبارة النوع الثاني الصلح على انكار فيبطل ان جرى على نفس المدعى اه وتعبيره وان كان صحيحا كما ذكره الشارح لكن التقييد بذلك غير مراد ولا حاجة اليه (قوله يدخلان على المأخوذ) أي في مقابلة متروك وهما مأخوذان في مقابلة متروك حل (قوله باعتبارين) فانه مأخوذ بالنسبة للمدعى متروك بالنسبة للمدعى عليه فكان المدعى أخذها وتركها للمدعى عليه اه حل (قوله ولفساد الصيغة) انظر هذا مع ما مر من الحكم بصحة التصور ومع الجواب عنه المقتضى لصحتها أيضا قل واجيب بان فسادها بالنظر للظاهر قبل الجواب عنها (قوله باتحاد العوضين) لأنه جعل العين المدعاة متروكة لدخول من عليها ومأخوذة لدخول على عليها وقال حل قوله باتحاد العوضين أي المصلح به وعليه والمدعى الحق ان وقع الصلح المذكور على عين المدعى به التصرف فيه وان وقع على غيره كان ظاهرا ولو اختلفا في جريانه على انكار أو اقرار صدق مدعى الانكار لأن الغالب جريانه كذلك (قوله وقول) مبتدأ خبره قوله هو أعم وانظر حكمة الاتيان بضمير الفصل مع ان ما بعده يحسن للخبرية وقوله

ذلك كُتوب أو دين لأنه في الصلح على غير المدعى به صلح محرم للحلال ان كان المدعى صادقا لتحريم المدعى به أو بعضه عليه أو محلل للحرام ان كان كاذبا بأخذه ما لا يستحقه ويلحق بذلك الصلح على المدعى به أو بعضه فقول المتهاج ان جرى على نفس المدعى صحيح وان لم يكن في المحرر ولا غيره من كتب الشيخين والقول بأنه لا يستقيم لان على والباء يدخلان على المأخوذ ومن وعن على المتروك مردود بان ذلك جرى على الغالب وبأن المدعى المذكور مأخوذ ومتروك باعتبارين غاية ان الغاء الصلح في ذلك للانكار ولفساد الصيغة باتحاد العوضين وتعبيره بما ذكره أعم من اقتضائه على الصلح على المدعى به أو بعضه (و) قولي (صالحني) هو أعم من قوله



من الدار التي تدعيها (ليس اقرارا) لانه قد يرد به قطع الخصومة (و) القسم الثاني من الصلح (يجري بين مدع وأجنبي فان صالح الاجنبي) (عن عين وقال له) (وكفى الغريم) في الصلح معك عنها (وهو مقر لك) بها (أو وهي لك) وصالح لموكله (صح) الصلح عن الموكل وصارت العين ملكا له ان كان الاجنبي صادقا في دعواه الوكالة والافهو شراء فضولي وخرج بالعين الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ويصح بغيره ولو بلا اذن ان قال الاجنبي مامر أو قال عند عدم الاذن وهو مبطل في عدم اقراره فصالحني عنه بكذا من مالي اذ لا يتعذر قضاء دين الغير بغير اذنه وبقوله وقال وكفى الغريم العين مع عدم قوله ذلك فلا يصح لتعذر عليك الغير عينيا بغير اذنه وبقولي وهو مقر لك أو وهي لك العين مع عدم قوله ذلك الصادق بقوله وهو مبطل في عدم اقراره فلا يصح لما مر في الصلح على غير اقرار (وان صالح) الاجنبي (عنها) أي عن الابن (انفسه) بعين ماله أو بدين في ذمته (صح) الصلح له وان لم تجز معه خصومة لان الصلح ترتيب

صالحني مبتدأ لان المقصود انظر وخبره ليس اقرارا شورى والجملة في محل نصب مقول القول ولو آخر قوله وأعم عنها كان أولى ع ش وفي نسخة وقوله صالحني والضمير للمدعي عليه وهذه النسخة أولى لان هذا ليس من زيادته وعلى هذه النسخة فيكون قوله مبتدأ وصالحني مقول القول وليس اقرارا خبره وقوله أعم جملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر (قوله ليس اقرارا) ولو قال بعين العين التي تدعيها أو هبنيها أو زوجني الامة المدعى أو برئني مما تدعيه على فاقرار لانه صريح في التماس التملك أو قال أعزني أو أجرني فاقرار بملك المنفعة لا العين زى وحل (قوله فان صالح) لاجنبي عن عين وقال الخ) اشتمل كلامه على قيود ثلاثة الاول هذا والثاني قوله وقال وكفى الغريم والثالث مجموع قوله وهو مقر لك أو وهي لك وذكر الشارح قيودا رابعا بقوله وصالح لموكله وأخذه من قول المصنف بعد وان صالح عنها لنفسه (قوله وكفى الغريم) هو المدعي عليه (قوله في الصلح معك عنها) أي ببعضها أو بهذه العين أو بدينار في ذمته أو في ذمتي اه س ل (قوله وهو مقر لك) أي في الظاهر أو فيما بيني وبينه حل (قوله أو وهي لك) أي ليكون معترفا له بملك العين وهل المعنى أو وهو يقول هي لك أو هذا من كلام الاجنبي حل (قوله صح الصلح) أي وان كان الوكيل صالح على عين من مال نفسه أو على دين في ذمته ويكون ذلك فرضا لا هبة اه شورى قال س ل صح الصلح ومحل كما قال الامام والغزالي اذا لم يعد المدعي عليه لانكار بعد الوكالة فاذا عاد له بعد فلا يصح الصلح عنه اه ومثله في قل (قوله ان كان الاجنبي صادقا) هل وان كان كاذبا في قوله وهو مقر شورى والظاهر انه لا بد ان يكون صادقا فيه أيضا حتى يكون الصلح فيه على اقرار وهو ما قبله شرطان لصحة الصلح (قوله فهو شراء فضولي) المناسب للمقابلة أن يكون فلا يصح وأجيب بان المقابلة حاصلة باللازم لانه يلزم من كونه شراء فضولي عدم الصحة (قوله بدين ثابت) أي للمدعي عليه على الاجنبي الوكيل أو على شخص آخر بأن يقول الاجنبي الوكيل للمدعي صالحني من الدين الذي تدعيه على غريمك بدينه الذي على أو على فلان وقوله ويصح بغيره أي بغير دين ثابت قبل الصلح بأن لم يكن ديناً أصلاً كان يصالحه على عين من ماله أو على دين ينشئه من وقت الصلح في ذمته (قوله ولو بلا اذن) أي للاجنبي في الصلح أي وان قال لم ياذن حل (قوله ان قال لاجنبي) أي في المسئلة بشقيها وقوله مامر أي هو مقر لك أو وهي لك وان لم يقل وكفى الغريم لقول الشارح وان لم ياذن وقوله أو قال عند عدم الاذن الخ فالخامس انه ان اذن له صح ان قال هو مقر أو هي لك أو لم ياذن صح ان قال ذلك أو قال هو مبطل وهذا ظاهر جلي وقد وقع في بعض الأوهام فهم هذا المقام على غير ذلك وهو في غاية التهاوت فليحذر اه شورى (قوله وهو مبطل) أي والخال والاولى حذف الواو ع ش (قوله اذ لا يتعذر) لعل هذا تعليل لقوله وهو مبطل في عدم اقراره لان ما قبله يقتضي الاقرار فيكون قضاء الدين بالاذن تأمل سم ع ش (قوله وبقوله وقال وكفى الغريم) أي وخرج بقوله الخ (قوله لتعذر عليك الغير عينيا بغير اذنه) كأن المراد بهذا الكلام أن المدعي عليه محكوم بانكاره في هذه الحالة فاذا صالح الأجنبي على العين المدعاة بعين من ماله تضمن ذلك بقاء العين المدعاة للمدعي عليه ودخولها في ملكه فيلزم أنه ملك تلك العين بغير اذنه شورى (قوله وان صالح عنها نفسه) مفهوم قوله وصالح لموكله وحاصل ما ذكره ثلاثة أحوال لان الصلح إما صحيح أو لا أو شراء منصوب (قوله ان قال وهو مقر لك أو وهي لك) وظاهر كلامهم الاكتفاء بذلك في كونه شراء غير منصوب وان كان للموكل غير مقر في نفس الأمر ويوجه بالاكتفاء باعتراف المصالح وان لم يكن له قدرة على انتزاعه وفيه نظر بل لا بد أن يكون قوله المدعى موافقا

على دعوى وجواب هذا (ان قال وهو مقر) لك أو وهي لك



(والا فشرء مغصوب) فان قدر (٨) ولو في ظنه على اتزاعه صح والافلا هذا (ان قال وهو مبطل) في عدم اقراره

(والا) بأن قال وهو محق  
أولاً علم حاله أو لم يزد على  
صالحه بكذا (لغا) الصلح  
لعدم الاعتراف للمدعى  
بملكه وخرج بالعين الدين  
فلا يصح الصلح عنه بدين  
ثابت قبل ويصح بغيره  
ان قال وهو مقرر لك أو هو  
لك أو هو مبطل بناء على  
ما مر من صحة بيع الدين  
لغير من هو عليه وتقييدى  
بالعين في الموضعين مع قولى  
أو هو لك من زيادتي  
﴿ فصل ﴾ في التزامهم  
على الحقوق المشتركة  
﴿ الطريق النافذ ﴾ بمجمعة  
ويعبر عنه بالشارع وقيل  
بينه وبين الطريق  
اجتماع واقتراق لانه يختص  
بالبنيان ولا يكون الانفاذا  
والطريق يكون بينيان  
ومعراء ونافاذا وغير نافذ  
ويذكر ويؤت (لا يتصرف  
فيه) بالبناء للفعول (بناء)  
لمسطة أو غيرها (أو غرس)  
لشجرة وان لم يضر ذلك  
لان شغل المكان بذلك  
مانع من الطريق وقد

(قوله يشعر بأن الاول  
الح) ما ذكره بناء على  
هود الضمير للطريق  
استنادا لقوله والطريق  
الح وما المانع من عود

لما في نفس الأمر حل (قوله والافشاء مغصوب) علم منأه لا بد أن يكون بيد المدعى عليه بنحو  
وديعة أو عارية مما يجوز بيعهما معه فلو كانت مبيعة قبل القبض لم يصح سل وشرح م (قوله  
وهو مبطل) وانظر لم يشترطوا في قوله وهو مبطل بالنسبة للدين القسرة على الاتزاع كافي العين والوجه  
الاستواء سم (قوله وخرج العين) أي المعبر عنها بالضمير (قوله بدين ثابت) أي للاجنبي على  
المدعى وقوله بغيره أي بعين أو بدين منشأ بان يصلح من العشرة دنانير التي يدعيها على فلان بقدر من  
الريالات مثلاً ويترط قبض العوضين في المجلس كما تقدم لانه يبيع دين لمن هو عليه (قوله في الموضعين)  
هما قوله أو لا عن عين الح وقوله تانيا وان صالح عنها أي عن العين ع ش

﴿ فصل في التزامهم على الحقوق المشتركة ﴾

أي في منع ما يؤدي الى التزامهم لانه لو أتيح لكل منهم التصرف فيه بالبناء وغيره لحصل التزامهم فاندفع  
ما بهال المتن ليس فيه التزامهم وانما فيه منع ما يؤدي اليه أي وما يذ كرمعه من قوله والجدار بين مال كين  
(قوله وبين الطريق) أي من حيث هو لا بقيد كونه نافذاً بدليل ما بعده وحينئذ فالقابلة غير ظاهرة  
لان الطريق المرادفة للشارع على الأول هي غير النافذة والذي بينها وبين الشارع عموم وخصوص  
مطلق أعم تأمل والتعبير بالاقتراق يقتضى أن لكل منهما افتراقا عن الآخر مع أن الافتراق انما هو من  
جانب واحد كذا قيل وهو مردود لان هذه صيغة افتعال لا صيغة مفاعلة قل (قوله اجتماع واقتراق)  
يشعر بأن الاول ليس كذلك وليس مرادافاه على كل من التقديرين بين الطريق والشارع عموم  
وخصوص مطلق لكن مادة الاجتماع على الاول الطريق النافذ في بناء أو غيره وعلى الثاني الطريق  
النافذ في بناء عنائي (قوله والطريق يكون بينيان ومعراء) فالطريق أعم من الشارع مطلقا وادعى  
الجوهرى أن بينهما عموم ما وخصوصا من وجه قال لاجتماعهما في نافذ في البنيان وانفراد الشارع في نافذ  
في البنيان والطريق في نافذ في المعراء وغير نافذ في البنيان الا أن الصورة التي ذكرها لانفراد  
الشارع هي صورة الاجتماع حل (قوله ويؤت) أي يعود الضمير اليه ع ش (قوله بيناء  
لمسطة) ولو بفناء داره ولا نظر لكونه في حرم ملكه لان ذلك ربما أدى الى تلك الطريق المباحة  
حل ومن ذلك المساطب التي تفعل تجاه الصهاريج في شوارع مصرنا ومثلها مما يجعل بالجدار المسمى  
بالدعامة الا ان اضطر اليه لخلل بناؤه ولم يضر المارة لان المشقة تجلب التيسير كما ذكره ع ش (قوله أو  
غرس) وان كانت الشجرة لعموم المسلمين م خلافاً للجلبي والزيادي وحاصل المعتمد في الدكة  
والشجرة وحفر البئر أن الدكة يمنع منها ولو بفناء داره أو دعامة لجداره سواء في المسجد أو الطريق  
وان اتسع واتقى الضرر واذن الامام وكانت لعموم المسلمين وان الشجرة في الطريق كذلك  
وتجوز في المسجد ان تضر بالمصلين وكانت لعموم المسلمين كأكلهم من ثمارها أو صرفها في مصالحه  
وأن حفر البئر جائز في المسجد والطريق بالشرطين المذكورين ههنا ما في شرح م (قوله مانع  
من الطريق) أي شأنه ذلك فلا ينافي قوله وان لم يضر الح قال م في شرحه نعم يقتضى ضرر محتمل  
عادة كعجن طين اذ انبى قدر المرور للناس والقاء الحجارة للعمارة فيه اذا تركت بقدر مدة نقلها وربط  
الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب أي ومع جواز ذلك فالأقرب أنه يضمن ما نافه به لان الارتفاق  
بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولا فرق في ذلك بين البصير وغيره ويؤخذ من ذلك منع ما جرت به  
عادة العلافين من ربط الدواب في الشوارع للكبراء فلا يجوز وعلى ولي الأمر منعهم لما في ذلك من

الضمير للطريق النافذ فهو مرادف على الاول والاقتراق بينهما وبين الشارع ما ذكره على الثاني لاختصاص  
الشارع بما ذكره عموم النافذ للبناء وغيره ثم أخذ بين الطريق بقوله والطريق الح (قوله أي شأنه ذلك) انما احتاج لبيان



منه الضرر والرش الخفيف جائز بخلاف القاء القمامات وان قلت والتراب والحجارة والحفر التي بوجه الارض والرش المفرط فانها لا تجوز لانها مظنة لضرر المارة ومثلها ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الضيق سواء كان الزمن شتاء أو صيفا قاله الزركشي وله اخراج جناح تحت جناح جار مالم يضر بالمارة عليه وفوقه ومقابله وان اظلمه وعطل مراده مالم يبطل ارتفاعه به ولوانهم جناحه فسبقه جاره الى بناء جناح بمحاذاة جاز وان تغذر معه اعادة الاول ولم يعرض صاحبه مخرج مر وقوله دواب العلافين قال شيخنا وكذا دواب المدرسين الواقعة على أبواب المدارس ونحوها مدة التدريس ونوزع فيه اه قل وزى (قوله فلا يخرج فيه مسلم جناحا) وحيث امتنع الاخراج هدمه الحاكم لا كل أحد كما رجح في المطالب لما فيه من توقع الفتنة نعم لكل أحد مطالبة بازالة منه من ازالة المنكر مر وقوله لا كل أحد الخ فلو خالف وهدم عزز ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق لازالة قاشبه المهدر كالزاني المحصن اذا قتله غير الامام فانه يميز رلافتيانه على الامام ولا ضمان عليه ع ش (قوله جناحا) من جنح يجنح بفتح النون وضمها اذا مال أو من جناح الطائر وفي القاموس أنه مثل النون شوبري (قوله أي روشننا) والروشن شرعا ما بينه صاحب الجدار في الشارع ولا يصل الى الجدار المقابل له سواء كان خشبا أو حجرا وأما لغة ففي المختار الروشن الكوة وهي الثقب في الجدار ع ش (قوله أو ساباطا) جمع سوابط وساباطات وهواء البحر كالشارع ويجمع مطلقا في هواء المسجد والرباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك ويجوز المرور في ملك الغير بما جرت به العادة وان منعه وأما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولو لم يبعه وأما من الموقوفة مثلا فان لم يضر ورضى بأخذ موقوفه ومستحقه جاز قال شيخنا وكذا ما جرت العادة به منه ونوزع فيه وكل ما يفعل في حريم البحر من الاختصاص يهدم وجوب لانه ممنوع وتلزم أجرته ومثله كل ما منع فعله عماله قرار (تنبيه) لم يعتبر الامام أبو حنيفة رضي الله عنه الضرر وعدمه بل قال ان منعه شخص امتنع والا فلا وقال الامام أحمد ان أذن له الامام جاز والا فلا قل (قوله الموضع) فاعل ويلزم عليه حذف الفاعل من المتن فالاولى جعله بدلا من الضمير المستتر في يظلم المعلوم من المقام يقال أظلم القوم اذا دخلوا في الظلام اه مختار والظاهر أنه يصح جعل الموضع مفعولا والفاعل ضمير يرجع للروشن والمعنى اذا لم يظلم الروشن الموضع والمراد لم يظلم ظلمة غير يسيرة والا فلا يضر كافي حل وعبرة قل أي لا يظلم الموضع اظلاما يخالف العادة (قوله ورفع به حيث الخ) انظر لورفعه ثم علا الطريق هل يهدم نظر الضرر المارة حيث بدأ ولا نظرا الى وضعه بحق شوبري وكذا لو لم يكن ممر فرسان ثم صار كذلك قال بعضهم انه يلزمه رفعه حيث صار مضرا وحفر الارض بحيث ينتفي الضرر الحاصل به يؤيده ما ذكره في الجنائيات من أنه لو بنى جداره مستقيما ثم مال فانه يطالب بهدمه أو اصلاحه مع أنه وضعه في الاصل بحق ولا يشكل مطالبة بالهدم بأنه لو انهدم نفسه فأنتف شيأ فانه لا يضمنه معالين له بأنه وضع بحق لا نقول لا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لان المطالبة لدفع الضرر المتوقع ولو لم يكن ممر الفرسان واقوا فل ثم صار كذلك كلف رفعه لان الارتفاق بالشارع ومشروط بسلامة العاقبة كما قرره العزيزي قلا عن ع ش (قوله منتصب) أي من غير أن يطأ طي رأسه حل (قوله حولة) في المختار الحولة بالضم الاحمال وأما الحول بالضم بلاهاء فهي الابل التي عليها الهودج سواء كان فيها نساء أو لم يكن ع ش على مر وفي المصباح والحولة بالفتح البعير يحمل عليه وقد يستعمل في البغل والفرس والجار (قوله غابة) هي بالغين المعجمة والوحدة كذا نقله شيخنا عن سم فيفيد على هذا الضبط حكما وهو عدم تأثير ما جاوز في علوه العادة الغالبة وهو حسن شوبري وضبط أيضا بالمهمة والياء التحتية اه حل وهذا الضبط أولى لان العبرة بالمرتفعة ولو نادرة

تزدحم المارة فيصطكون به وتعتبرى ببناء أعسم من تعبيرة ببناء دكة (ولا بما يضر مارة) في مروره لانه حق له (فلا يخرج فيه مسلم جناحا) أي روشننا (أو ساباطا) أي سقيفة على حائطين والطريق بينهما (الا اذا لم يظلم) الموضع (ورفعه بحيث يمر تحته منتصب وعليه) أي على رأسه (حولة) بضم الحاء (غالبه و) يمر تحته

الطريق بكل الطريق وأما لو أول بالطريق بمكانها التي هي فيه فالمنع واقى (قوله لم يغتفر الامام أبو حنيفة) لعل المراد لم يكتف حرر (قوله وعبرة قل الخ) ولو أشرع الى ملكه ثم سبل مات تحت جناحه شارعا وهـ ويضر بالمارة أمر برفعه على ما يحسنه الزركشي اه مر (قوله ولو لم يكن ممر الخ) هذه قد تقدمت أول العبارة فلا فائدة في اعادتها إلا التعليل



زى قال قل وهذا الضبط يعنى الاخير بعيد لانه يؤدى الى الجهل بقدرها (قوله بفتح الميم الاولى)  
 أى أو بالعكس ع ش وفي المصباح والمحمل وزان مجلس المودج ويجوز حمل وزان مقود (قوله  
 كنيسة) أى مع كنيسة وهى أعواد توضع فوق المحمل ويظل عليها بسائر وهذا هو المتقدم له في الحج  
 (قوله لان ذلك قديتفق) انظر هذا مع تقييده بقوله ان كان مرفسان الخ الا ان يراد ان كان مرفسان  
 فرسان ولونادرا كما يدل عليه قول م لان ذلك قديتفق ولونادرا اه زى فهو تعليل لمحدوف  
 تقديره ولونادرا لان ذلك قديتفق الخ كما علمته (قوله فيمتنع عليه اخراج ذلك) أى ولو أذن له الامام  
 قل وعبرة من ل قوله اخراج ذلك أى الجناح والسايط بخلاف فتح بابه الى شارعنا لان له  
 استطرافه تبعالنا أو لما بذله من الجزية فلا محذور علينا فيه (قوله مطلقا) أى سواء أظم الموضع  
 أم لا رفعه بحيث يمر تحت منتهى أم لا (قوله لانه كاعلاء بنائه) يؤخذ منه أنه لا يمنع من الاشراع في  
 محالهم وشوارعهم المختصة بهم في دار المسلمين كما في رفع البناء قاله ابن الرفعة انتهى شيخنا (قوله أو بلغ)  
 أى بل أبلغ لان المرور لازم للشارع ولا كذلك السكنى ليست لازمة للبناء اذ قدينيه ولا يسكن فيه  
 اه من ل وعبرة من ل أو بلغ أى لكونه على رؤس المسلمين يمرورهم تحته أو لان شأنه الاشراف  
 عليهم أو غير ذلك قال ع ش وبقي ما لو بناء المسلم في ملكه قاصدا به أن يسكن فيه الذى هل يجوز ذلك  
 لانه قد لا يسكنه الذى أم لا فيه نظر والا قرب جواز البناء ومنع اسكان الذى فيه على تلك الحالة (قوله  
 عن نحو مسجد) أى قديم وأما الحادث فلا بد من عدم الاضرار وان أذن الباقيون حل (قوله كرباط)  
 أى وكريم المسجد وفسقته ودهليزه الموقوف عليه للمرور فيه الذى ليس بمسجد كما شمله قول حج  
 وكالمسجد فماذا كر كل موقوف على جهة عامة كرباط و بئر ع ش (قوله لشيئ مما ذكر) أى من  
 الجناح والسايط وسكت عن البناء والقراس وكتب أيضا أى لمن يجوز له الاخراج في النافذ وهو المسلم  
 بخلاف الكافر فلا يجوز له وان أذن كلهم أو باقوهم ويرشد اليه تعليلهم وهو قوله لانه كاعلاء بنائه الخ  
 اه حل (قوله بلا اذن منهم) أما بلا اذن فيجوز وان أضر بهم فلو وجد في درب منسداً جنة أو  
 نحوها قديمة ولم يعلم كيفية وضعها حل ذلك على أنها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها  
 ولو انتهت وأرادوا اعادة فليس لهم ذلك الا باذنهم لا تنفاه الحق الا قول بانهدامها وينبغي أن يحل ذلك  
 اذا أرادوا اعادةها بالآلة الجديدة لا بالآلة القديمة أخذاء ما قالوه فيما لو أذن له في غرس شجرة في ملكه  
 فانتقلت فان له اعادةها ان كانت حيث ليس له غرس بدلها ع ش على م (قوله بلا اذن منهم في  
 الاولى) والمعتد ان المعتد اذن من له الحق حل وعبرة من لى قوله بلا اذن منهم تبع فيه ابن المقرئ  
 وهو انما يظهر فيمن له حق في محل الاخراج دون من لاحق له فيمؤاذا كره الشارح تبعاً لابن المقرئ  
 مبنى على أن الشركة لكل منهم في جميع الدرب اه أى فالمعتد أنه لا فرق في المسئلتين في اشتراط  
 اذن الذى بابه أبعد فقط والمخاذى أى لان شركة كل محتصة بما بين داره ورأس غير النافذ كما سيأتى  
 فيكون الخارجون عن الجناح لاحق لهم واذا كان فيهم محجور عليه اعتبر اذنه بعد فك الحجر عنه  
 ويمتنع الاخراج قبله اه من ل (قوله من بابه أبعد عن رأسه) المراد برأسه أوله الذى فيه البوابة  
 (قوله فلو أرادوا الرجوع بعد الاخراج) هذا واضح في الشريك وأما غير الشريك فلهم الرجوع  
 مع غرامة أرض النقص شورى لكن قوله لانه وضع بحق باقى في الاجنبى الا أن يقال مجرد وضعه بحق  
 لا يكفي بل يضم له مع كون المخرج شريكاً قاله حل والحاصل من مسألة الرجوع على المعتد عند  
 شيخنا الرملى أنه في مسألة فتح الباب يجوز الرجوع مطلقاً ولا يلزم به شيء في مسألة الجناح لا يجوز  
 الرجوع ان كان شريكاً ويجوز ان كان غير شريك مع غرامة أرض النقص فليتأمل قاله الشيخ اه

(را كب ومحمل) بفتح  
 الميم الاولى وكسر الثانية  
 (بكنيسة) وقد تقدم  
 بيانها في الحج (على بغير  
 ان كان مرفسان) في  
 الراكب (وقوافل) في  
 المحمل لان ذلك قديتفق  
 وقولى مسلم ولم يظم مع قولى  
 وعليه حولة غالبية ومع  
 التصريح براكب من  
 زيادتي وخرج بالمسلم غيره  
 فيمتنع عليه اخراج ذلك  
 في شارعنا مطلقاً وان جازله  
 استطرافه لانه كاعلاء  
 بنائه على بنائنا أو أبلغ  
 (وغير النافذ الخالى عن  
 نحو مسجد) كرباط و بئر  
 موقوفين على جهة عامة  
 (يحرم اخراج) لشيئ مما  
 ذكر (اليه) وان لم يضر  
 لغير أهله ولبعضهم بلا  
 اذن (منهم في الاولى  
 ومن باقهم من بابه أبعد  
 عن رأسه من محل المخرج  
 أو مقابله في الثانية فلو  
 أرادوا الرجوع بعد الاخراج  
 بلا اذن قال في المطلب في شبه  
 منع قلعه لانه وضع بحق  
 ومنع ابقائه بأجرة

(قوله وان كان فيه م الخ)  
 أى فيمن بابه أبعد أو مخاذاً  
 لا الخارجين وان أوجمت  
 عبارة من ل



شوري فقول الشارح فلوا أرادوا الخ محصله أنه لا يجوز لهم الرجوع ويبقى بلا أجره فيكون تفرعاً  
على الثاني وهو قوله ولبعضهم كقرره شيخنا (قوله لان الهواء لا أجره) أي فيبقى بلا مقابل ع ش  
(قوله ان تضرر) أي والمكرى وان لم تضرر شوري (قوله أعم) وجه العموم ان عبارة الاصل قد  
تقتضي أنه اذا أذن مع الكراهة باطنا لا يجوز له الفتح وهو غير مراد ع ش وأيضا كلام المصنف  
شامل لاذن الجميع فيما اذا كان الفاتح من غير أهله على طريقته (قوله كفتح باب أبعد عن رأسه أو  
أقرب) أي إلى رأسه ومن هذا القبيل ما لو كان في الدرب دار مشتركة فاقسمها أهلها بنصف واحد منهم  
قطعة لا يمر لها كون يمر الدار خرج في حصة غيره فليس لهذا الشخص فتح باب من الدرب بغير اذن  
أهله فله منعه من الفتح لان احداً فيه يجعل لهذه الدار المرور من بابين أحدهما الاصل الذي صار  
حقا لشريكه والثاني الذي أراد احده ان يغير منه الآن ع ش على م ر بالمعنى (قوله وما يفتح)  
معطوف على قوله من القديم أي أبعد مما يفتح وقوله كقابله أي مقابل ما يفتح والحاصل أنه في الاولى  
يعتبر اذن الابعد من القديم ولا يعتبر مقابله وفي الثانية يعتبر اذن الابعد من المفتوح ومن يقابله أي  
المفتوح (قوله ووجه التضرر أن زيادة الباب) أي مع تميزه عن شركائه بباب فلا يرد جواز جعل داره  
نحو حمام أي مع أن الحمام كاطاحون يلزمه عادة زحمة الناس عليه بالنسبة للدور وحاصل الفرق الذي  
أشار له أن في مسألة الدار زحمة على باين وفي الحمام على باب واحد (قوله وبخلاف ما اذا لم يتطرق من  
القديم الخ) أي فلا يحرم وظاهره وان ترتب على فتحه ضرر لاهل الدرب لكون المحل الذي فتحه فيه  
ضيقة بالنسبة للاول ولو قيل انه يمتنع عليه ذلك حيث ترتب عليه الضرر المذكور لم يبعد فليراجع ع ش  
على م ر (قوله لانه نقص حقه) ولا يسقط حقه من القديم بما فعله فلوا أراد الرجوع للاستطراق من  
القديم وسد الحادث لم يمتنع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لا خرقا لم مقامه فله الاستطراق من القديم  
مع سد الحادث لان الدار انتقلت اليه بتلك الصفة فلا تغير لان الممر مشترك في الاصل وهو عين والملك في  
الاعيان لا يزول بالتميز وهو لم يوجد هنا ولو كان في آخر الدرب بابان متقابلان فأراد أحدهما تأخير  
بابه فلا تخير منعه لان ما بعد بابيهما مشترك بينهما ولو كان له في درب مفسد قطعة أرض لم تسبق عمارتها  
فبناها دورا وفتح لكل واحدة بابا جاز فان سبقت عمارتها لم تزد على أصلها (قوله فأراد تقديمه)  
أي فيما يختص به م ر (قوله وجاز صلح بمال الخ) انظر كيف يقسم المال المصالح به هل هو باعتبار  
الملاك أو الاملاك من غير نظر اكبر وصغر أو باعتبار قيم الاملاك شوري وفي ع ش وقل أنه  
يوزع المال على الدور وما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام  
مالك دار ويترك ما يخصه على مصالح الموقوف عليه قال ح ل ولم الرجوع ولا أرض وهو غير مسلم  
لانه اما بيع أو اجارة وكل منهما لازم كاذ كره لشوري وقرره ح ف (قوله فهو بيع جزء شائع)  
هل هو معين مع شيوعه كقيراط مثلاً وبجهول بوضوح للضرورة وكيف الحال في ذلك فليأمل وهل  
الماقد للصلح مالك الدار وان كانت مؤجرة أو المستأجر أوهما كما هو قضية شرح الروض وعلى الاول  
هل يجوز للمصالح الانتفاع قبل انقضاء مدة المستأجر أو لا ينتفع الا بعد هلا على الاول كيف ساغ للمالك  
ادخال الضرر على المستأجر والتصرف في حقه من المنفعة فليحرر شوري وقد يجاب عن الاول  
باختيار كونه مجهولاً مع الصحة أي صحة العقد قياساً على وضع الجنوع الآتي وعن الثاني باختيار قضية  
ما في شرح الروض للملك المستأجر المنفعة والمالك الرقبة ولا يجوز للمصالح الانتفاع الا بعد انقضاء مدة  
الاجارة خصوصاً اذا صلح عالم بالحل وبه يندفع قوله وعلى الاول الخ لانه اذا كان لا ينتفع الا بعد  
انقضاء المدة لم يلحق المستأجر ضرر حرر كتابه الخ ف (قوله وخرج يراى الخالى عن نحو مسجد

لان الهواء لا أجره) ويعتبر  
اذن المكترى ان تضرركا  
في الكفاية وقولي بلا اذن  
أعم من قوله الا يرضا  
الباقين (كفتح باب أبعد  
عن رأسه) من باب القديم  
سواء أتطرق من القديم  
أم لا (أو) باب (أقرب)  
إلى رأسه (مع تطرق من  
القديم) فيحرم بغير اذن  
بأقربهم من بابه أبعد من  
القديم في الاول وما يفتح  
كقابله في الثانية لتضررهم  
ووجه التضرر في الثانية  
أن زيادة الباب تورث  
زيادة زحمة الناس ووقوف  
الدواب في تضررون به  
بخلاف من بابه أقرب من  
القديم أو مقابله في الاول  
على ما في الروضة أو أقرب  
ما يفتح في الثانية وبخلاف  
ما اذا لم يتطرق من القديم  
لانه نقص حقه ولو كان بابه  
آخر الدرب فأراد تقديمه  
وجعل الباقي دهباً لداره  
جاز (وجاز صلح بمال على  
فتح) لانه انتفاع بالأرض  
ثم ان قدر واردة فهو اجارة  
وان أطلقوا أو شرطوا  
التأيد فهو بيع جزء شائع  
من الدرب وخرج يراى الخالى  
عن نحو مسجد  
مالو كان به ذلك فلا يجوز  
الاخراج ولا الفتح



بقيد السابق عند الاضرار وان اذن الباؤون ولا الصلح عمال على اخراج أو فتح باب لان الحق في الاستطراق لجميع المسلمين (لا) صلح  
 عمال (على اخراج) الجناح (١٢) أو سابط (في نافذة أو غيره) وان صلح عليه الامام ولم يضر المار

لان الهواء لا يفرد بالعقد وانما يتبع القرار وما لا يضر في الطريق يستحق الانسان فعليه بلا عوض كالمرور وذكرا غير النافذ مع التقييد بالمال في النافذ من زيادتي (وأهله) أي غير النافذ (من نفذ بابه اليه) لا من لاصقه جداره من غير نفوذ باب اليه (وتختص شركة كل) منهم (بما بين بابه ورأس غير النافذ) لانه محل تردده (ولغيرهم فتح باب اليه) أي غير النافذ لاستئناء وغيرها سواء أسمره أم لا لان له رفع جميع الجدار فبعضه أولى وقيل بمنع فتحه لان الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق قال في الروضة وهو أوفقه وتعييري بما ذكر أولى من قول الأصل وله فتحه اذا أسمره (لا) فتحه (لتطرق) بغير اذنتهم لتضررهم بمرور الفتح أو مرورهم عليه ولم بعد الفتح باذنتهم الرجوع متى شاؤا ولا غرم عليهم (ولمالك فتح كوات) بفتح الكاف أشهر من ضمها أي طاقات لاستئناء

(الخ) وكالمسجد ما سبل أو وقف على جهة عامة كبر ومدرسة ورباط أو ما وقف على معين فلا بد من اذنه لكان يتجدد المنع لمن استحق بعمده من حاصل ما قرره من أن المعتمد في هذه المسئلة أنه ان كان المسجد قد عيما اشترط لجواز الاشراع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة أو حادنا اشترط أمران عدم الضرر ورضا أهل السكة وانظر فتح الباب هل هو كالاشراع في هذا التفصيل والوجه أنه مشله شورى وقوله اشترط أمر واحد وانرضى الباؤون وانما اشترط ذلك لتقديم حق المسجد على أهله فاشترط عدم ضرر المارة وانما اشترط رضا أهل السكة في الحادث لتقديم حقهم على حق المسجدية (قوله بقيد السابق) وهو كون الباب أبعد عن رأسه وأقرب مع تطرق من القديم كما أشار اليه سم (قوله عند الاضرار) مفهومه جواز الاشراع الذي لا يضر وان لم يرضوا (قوله على اخراج أو فتح باب) ومثله الميزاب (قوله وذكرا غير النافذ) أي وذكرا عدم صحة الصلح بالمال على الاخراج في غير النافذ وقوله مع التقييد بالمال أي مع تقييد عدم جواز الصلح على الاخراج بكونه عمال في النافذ هذا هو المراد من العبارة (قوله من نفذ بابه اليه) وكذا من له المرور فيه الى ملكه من بئر أو فرن أو حانوت لاستحقاقه الانتفاع ع ش (قوله أسمره) بتخفيف الميم على الافصح ويجوز تشديدها شرح الروض قال الزركشي أسمره بالتشديد أو ثقه بالمسار والتخفيف لغة قاله المطرزي والمراد بتسميره جعل خشبة مسمرة غطاء له يفتحها أحيانا قل (قوله أولى من قول الأصل) وجهه الاولوية أن مفهوم قوله اذا أسمره انه لو فتحه بلا تسمير لم يجوز ويس مرادنا ع ش (قوله بغير اذنتهم) أي اذن الجميع أخذان تعليله لان الداخلين يتضررون بمرورهم عليه والخارجين يتضررون بمرورهم عليهم (قوله ولم بعد الفتح الرجوع) قال الاذرع في التوسط والظاهر أن رجوع البعض كرجوع الجميع وهو كذلك شورى واعتمده زى (قوله ولا غرم عليهم) بخلاف مالو أعار أرضا للبناء أو الفراس ثم رجع فانه لا يقطع مجانا وفرق بينهما بأن الرجوع هناك يترتب عليه القلع وهو خسارة فلم يجوز الرجوع مجانا بخلافه هنا لا يترتب عليه خسارة لعدم اقتضائه لزوم سد الباب لجواز الصلح على بقاءه بالمال لانه يجوز فتحه لاستئناء باذن وخسارة فتحه انما ترتبت على الاذن لا على الرجوع مع أن فتحه لا يترتب على الاذن وانما يتوقف عليه الاستطراق من (قوله ولمالك فتح كوات) سواء كان من أهل الدرب أم لا ولو كان يشرف من ذلك على حريم جاره لم تكن الجار من دفع الضرر عنه ببناء ستره أمام الكوة وان تضرر صاحبها بمنع الضوء منها أو النظر قال شيخنا والوجه أن الكوة لو كان لها غطاء يأخذ شيئا من هواء الدرب منعت وان كان فاتحها من أهله وينبغي أن يكون ذلك كالجناح حل ومر (قوله وفتح باب الخ) أي والحال أن الباب الذي يفتح لا يفتح الى جهة الدرب بأن كان الحائط الذي يفتح فيها بين الدارين وما ذكره المصنف هو المعتمد وقيل لا يجوز الفتح المذكور ونقله في الروضة عن العراقيين وجوز عليه ابن المقرئ لانه في الاولى وهي ما اذا كانا يفتحان الى دربين ثبت لكل من الدارين استطراق في الدرب الآخر لم يكن له وفي الثانية ثبت للملاصقة للشارع حق في الدرب المسود الذي تفتح له الاخرى لم يكن لها شرح مر بإيضاح (قوله والجدار) مبتدأ خبره قوله ان اختص الخ وقوله وان اشتركا الخ فالخبر مجموعهما

وغيرها بل له ازالة بعض الجدار وجعل شباك (و) فتح (باب بين داريه) وان كانتا فتحتان الى دربين أو درب وشارع لانه تصرف مصادف للملك فهو كالأزال الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة وترك بابيهما باحاطها (والجدار) (درس)

(قوله رجه الله والجدار الخ) يجمع على جدر بضمين ويقال فيه جدر بفتح فسكون فيجمع على جدران شن



(قوله الكائن) بين به أن قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف صفة للجدار ودفع به توهم أن الجدار مشترك بينهما فينا في قوله ان اختص به الخ ع ش (قوله لبناءين) دفع به توهم الملكية في نفس الجدار فينا في ما بعده وعبارة المحرر بين ملكين وهي أخصر وأولى فعدول المصنف عنها لا وجه له تأمل قل وحقيقة الكلام والجدار الكائن بين ملكي مال كين فهو بين الملكين لا بين المالكين كالأجنبي (قوله ما يضر الجدار) أي بأن يؤدي إلى خلل فيه ع ش (قوله كوضع خشب) بضم الخاء وسكون الشين وضمها وبفتحهما (قوله وتد) بكسر التاء أفصح من فتحها شورى (قوله مسلم) المراد به ملتزم أحكام الإسلام شورى وقال ع ش هذا جرى على الغالب والأقل الذي كذلك ~~م~~ فرع للشخص تحويل أغصان شجرة لغيره مالت إلى هواه ملكه الخالص أو المشترك ان امتنع مالكهما من تحويلها وله قطعها ولو بلا إذن قاض ان لم يمكن تحويلها ولا يصح الصلح على بقاء الأغصان بمال لأنه اعتياض عن مجرد الهواء فان اعتمدت على الجدار ان صح الصلح عنها يابسة لا رطبة لا يادتها وانتشار العروق وميل الجدار إلى هواه ملك غيره كالأغصان فيما تقرر وما ثبت من العروق المنتشرة لمالكها لا للمالك الأرض التي هي فيها شرح م ر (قوله أو بناء عليه) تقييده بذلك فديخرج فتح الكوة وغرز الوتد وقوله أولاً وأخيراً وقوله الخ يدخلهما فليتأمل هل ذلك مجرد تصوير فقط وأنه قيد فيخرج به فتح نحو الكوات فلا تنطبق باجرة لأن معظم الارتفاع بها الضوء والهواء وهما لا يقابلان باجرة ولعل هذا الثاني هو المراد فيكون مراده تقييد كلام المتن وان فيه تفصيلاً وهو أنه ان كان العقد على جزء من الجدار ينتفع به كالاتفاق برؤس الجدار ووضع الخشب كان حكمه حكمه والاتفاق على ش وانما قيد بذلك لأجل جريان الاعارة والجاراة والبيع الآتية (قوله فاعارة) يستفيد بها المستعير ولو شريكاً الوضع مرة واحدة حتى لو رفع جنوعه أو سقطت بنفسها أو سقط الجدار في بناء صاحبه بذلك الآلة لم يكن له الوضع ثانياً بغير إذن لأن الإذن انما يتناول مرة واحدة شرح م ر (قوله فان رجع بعد وضع) انظر لومات هل يفعل وارثه ذلك أولاً لأنها انتهت بالموت شورى والظاهر الأول (قوله أو رفعه بأرض) وهو ما بين قيمته قائماً مستحق القلع ومقاولاً حل وس ل (قوله وهي التملك بالقيمة) أي فلا تقول لصاحب الجدار لك ان تختار تلك الخشب أو البناء تبعاً للجدار فمراً إلى صاحبه كافي الخصلتين السابقتين وان كان لصاحبه يبيع لصاحب الجدار كما يبيع للأجنبي ح ف (قوله فاستبمع) أي طلب أن يتبعه غيره فالضمير راجع للأصل لا للأرض لأنها مؤنثة أي والجدار نافع فلا يستبمع حل (قوله فاجارة) أي فيها شوب بيع كما يؤخذ من صنيع حج كغيره وان كان ظاهر صنيع المتن يقتضي أنها اجارة محضة مع أنه يناهيه ما ذكره من كونها مؤبدة شورى زيادة (قوله تصح بغير تقدير مدة) أي وبغير تقدير اجرة دفعة فيكفي أن يقول أجرتك كل شهر بكذا ويغفر الغرر في الاجرة كما يغفر في العقود عليه ويصير كالتحراج المضروب ومن ذلك الاحكام الموجودة في مصر نافي غفر الغرر فيها ع ش أي لأنها غير مؤقتة بمدة أما إذا قال له أجرتك ما تنسنة بكذا مثلاً فاجارة حقيقية ويترتب عليها انه اذا تهدمت انفسخت بخلاف ما اذا لم تؤقت فانها لا تنفسخ واذا مضت مدة المائة سنة فرغت المدة فلا بد من اجارة ثانية قال الزركشي نعم لو كانت الدار وقفاً عليه أو موصى له بمنفعتها أو مستأجرة وأجرها فلا بد من بيان المدة قطعاً ذكره القاضي لامتناع شائبة البيع فيه حل وم ر أي وبعد انقضاء المدة يخير الآذن بين تبقية بالاجرة والقلع مع غرامة أرض النقص ان أخرج من خالص ملكه أما اذا كان ما يدفعه من غلة الوقت فلا يجوز بل يتعين اتبقيته بالاجرة ع ش على م ر (قوله

الكائن (بين مال كين)  
لبناءين (ان اختص به  
أحدهما منع الآخر ما  
يضر) الجدار (كوضع  
خشب أو بناء عليه)  
أو فتح كوة أو غرز وتد  
فيه كغير الجدار والخبر  
الدارقطني والحاكم باسناد  
صحيح لا يحل مال امرئ  
مسلم الا بطيب نفس منه  
وتعيرى بما ذكر أعظمها  
غيره (فلورضى المالك)  
بوضع خشب أو بناء عليه  
(بحالنا) أي بلا عوض  
(فاعارة) له الرجوع فيها  
قبل الوضع عليه وبعده  
كسائر العوارى (فان رجع  
بعد وضع) لذلك (أبقاء  
باجرة أو رفعه بأرض) لنقصه  
كالو أعار أرضاً للبناء قال  
الرافعي ولا يجزى الخصلة  
الثالثة فيمن أعار أرضاً  
لبناء وهي التملك بالقيمة  
لأن الأرض أصل فاستبمع  
(أو) رضى بوضعه (بعوض  
فان أجزأه) من الجدار  
(لوضع) عليه (فاعارة)  
تصح بغير تقدير مدة وتأبد



على منفعة تتأبد (فإذا وضع) مستحق الوضع (لم يرفع مالك الجدار) لا يجازى ولا مع إعطاء أرض لأنه مستحق الدوام وتغيير فيما ذكر بالوضع أعم من تغييره بالبناء (ولو أنه دهم) الجدار قبل وضع المستحق أو بعده (فإعادة) مالكه (فلا مستحق الوضع) بتلك الآلة وبمثلها لأنه استحقه وهذا أعم من قوله فالمشتري إعادة البناء فإن لم يعبده لم يطالب بشئ نعم إن أهدهم بهدم طوب هادمه بقيمة حق الوضع للحيولة مع الأرض إن كان المستحق وضع (ومتى رضى) وضع (بناء عليه) بعوض أو غيره (تشرط بيان محله) جهة وطولا وعرضا فهو أولى مما عبر به (و) بيان (سمكه) بفتح السين أي ارتفاعه (وصفته) ككونه مجوفا أو لا مبنيا بحجر أو طوب (وصفة سقف) محمول (عليه) ككونه خشبا أو أزجأ أي عقد الان الغرض يختلف بذلك وظاهر أن رؤية الآلة تغني عن وصفها (أو) رضى ببناء (على أرض) له (كفي الأول) (قوله وعبارة شرح م ر الخ) وانظر حيث جاز تقدير المدة هنا وفيما يأتي فإي

للحاجة) علة للصحة والتأييد وعبارة شرح م ر لأنه عقد يرد على المنفعة وتدعو الحاجة إلى دوامه فلم يشترط فيه التأقيد كالنكاح (قوله أو باع لذلك) أي باع العلو لأجل الوضع والمراد باع حق العلو فليس للمشتري شئ من علو الجدار وحيث أنه في كالتانية فالتانية تفسير للأولى وانما ذكرهما المتن ومعناهما واحد إشارة إلى التخيير في الصيغة ع ش وح ف وجع بين العبارتين لأن بعضهم عبر بالأولى وبعضهم عبر بالتانية (قوله مشوب ببيع) لكونه مؤبدا حل (قوله على منفعة) فذلك كان فيه شاتبة بإجارة وقوله تتأبد فذلك كان فيه شاتبة ببيع أي فالمستحق به المنفعة فقط إذ لا يملك المشتري فيها عينها فلو كانت إجارة محضة لا شرط تأقيتها أو بيعا محضا لملك رأس الجدار صاحب الجنوع وهذا إذ لم تقدم مدة فإن قدرت انقضت إجارة محضة فيتعين لفظ الإجارة شرح الروض وإذا انقضت المدة خير بين الأمرين السابقين (قوله لم يرفع) أي الموضوع مالك الجدار نعم لمالك الجدار شراء حق وضع البناء من المشتري كما صرح به ج مع وان استشكله الأذرعى وحيث أنه يمكن من الخصلتين السابقتين في الاعارة حج س ل (قوله ولو أنه دهم) أي فيما لو باع حق الوضع عليه ع ش (قوله فإعادة ماله) أي باختياره أو بإجبار قاض يراه إذ لا يلزمه الإعادة وإن كان الهادم له المالك تعديا س ل وم ر (قوله فلم يستحق) مستأجرا أو مشتريا حل (قوله وبمثلها) أعاد العامل لدفع توهم الجمع بين الآلة ومثلها شورى (قوله لم يطالب بشئ) أي لبقاء العقد لأنه لا يفسخ بعرض هدم أو أهدهم لا لتحاقه بالبيع ذكره في الروضة قال الأسنوي لكن المتجه وهو الذي يشعر به سياق كلام المصنف وتعليل الرافعي اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجره إجارة مؤقتة فينبغي تخريج الفسخ على الخلاف في أنه إهدام الدار م ر شورى ولو أراد المشتري إعادته من مال نفسه لينبئ عليه قال الأسنوي كان له ذلك كما صرح جماعة وقال السبكي أنه قضية كلام الأصحاب شرح م ر (قوله طوب هادمه الخ) سواء كان الهادم أجنبيا أو مالهكا وسواء تعدي المالك بالهدم أم لا ولكن إذا كان الهادم المالك لزمه شيئا أرض نقص البناء للفيضلة بقيمة حق الوضع للحيولة ولا يلزمه إعادته وإن تعدي بهدمه وإذا كان أجنبيا لزمه ثلاثة أشياء أرض نقص الجدار وأرض نقص البناء الذي عليه للفيضلة بقيمة حق الوضع للحيولة فتأمل اه عبد البر (قوله بقيمة حق الوضع) أي مطلقا قبل الوضع وبعده وأما الأرض فيتقيد بالوضع كما قال فقوله إن كان المستحق وضع راجع للأرض (قوله مع الأرض إن كان المستحق وضع) وهو ما بين قيمته قائما مستحق الإبقاء ومهدوما فإن أعيد استردت القيمة لزوال الحيولة وله البناء إن لم يكن بني وإعادته إن كان قد بني ولا يغرم الهادم أجره البناء للحيولة حل (قوله أي ارتفاعه) أي إذا أخذ من أسفل فصاعدا فإذا أخذ من أعلى فنأز لا فعمق بضم أوله المهمل س ل وزى (قوله تغني عن وصفها) أي كونه حجرا أو طوبا وكذا في بيان صفة السقف المحمول عليه فرؤية الآلة إذا كانت خشبات تغني عن وصفه بكونه أزجأ أو غيره ع ش (قوله أو على أرض) قال حج في إجارة أو إعارة أو بيع ع ش على م ر وانظر ما المراد بالبيع فإن كان بيع نفس الأرض فيقتل حجرا على المشتري فيها بشئ من التصرفات وإن كان بيع حق الوضع فهذا لم يعرف إلا في بيع رأس الجدار وذكر هذه المسئلة أي مسئلة الأرض دخیل في خلال الكلام على الجدار (قوله له) هل التقيد به لاخراج ماله كانت الأرض لنحو موليه أو المراد به أن له عليها ولاية فتأمل شورى (قوله كفي الأول) أي بيان محل البناء من موضعه وطوله وعرضه ولا يجب ذكر سمكه وكيفية حج وعليه فلو شرط أقبرا من السمك كعشرة أذرع



مثلا فهل يصح العقد ويحب العمل بذلك الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه  
نظر ولعل الأقرب الثاني لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فان مقتضى بيع الأرض أن يتصرف فيها  
المشتري بما أراد بشرط خلافه يبطله ويحتمل أن يقال بالأول وهو مقتضى قول المحلى وحج ولم يجب  
ذكره لك لان المتبادر من نفي الوجوب جوازه ولا معنى لجوازه كره الاوجوب العمل به فلان سلم ان  
ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا اما جارا أو بيع فيه شوب اجارة ع ش على م ر (قوله أى  
بيان محل البناء) أى جهة وطول وعرضا كما سرفى كلامه (قوله لان الأرض تحمل كل شئ) قال  
الشيخ يؤخذ من هذا التعليل أنه لو كان تحت الأرض عقود تأثر بتقل البناء وجب بيان قدر  
الارتفاع ولا مانع منه اه أقول بل قد يدعى انها حيثئذ من افراد السقف شورى ولا بد أن يبين له  
موضع الأساس وطوله وعمقه حل (قوله منع كل منهما ما يضر الجدار الخ) لو وضع أحد  
الشريكين وادعى أن شريكه اذن له في ذلك لم يقبل منه لان الأصل عدم الاذن فيطالب بالينة فان  
أقامها فذاك والا هدم ما بناه مجانا ومثل صاحب الجدار وارنه والفرض أنه علم انه وضع في زمن  
المورث والا فالأصل أنه وضع بحق فلا يهدم ع ش على م ر (قوله وفتح كوة) واذا فتح الكوة  
بالاذن فليس له سدّها الا به لانه تصرف في ملك الغير شرح م ر قال حج واذا سقطت أى الجذوع  
التي اذن أحد الشريكين للآخر في وضعها لا يعيدها الا باذن جديد على الوجه خلافا للفقهاء من  
(قوله بلارض) أما براضا فيجوز لكن بشرط أن لا يكون بموضع في مسألة الكوة والا كان صلحا  
على الضوء والهواء المجرد ذكره ابن الرفعة قال واذا فتح بالاذن فليس له السد لانه أى السد تصرف في  
ملك الغير واذا اذن أحد الشريكين للآخر في وضع البناء أو السقف على الجدار المشترك فيجوز  
الرجوع عن الاذن قبل الوضع وبعده ولكن في صورة البعديّة فائدة الرجوع ان يغرم الواضع أجرة  
الابقاء وليس له تكليفه القلع ويغرم له الأرض لان الواضع شريك ومالك لخصه من الجدار والسقف  
والبناء ملكه ولا معنى لتكليفه ازالة ملكه عن ملكه ع ش على م ر بنوع تصرف (قوله مالا  
يضر) أما ما يضر فلا يجوز فعله الا باذن وعليه فلو أسند جماعة أمتعة متعددة وكان كل واحد لا يضر  
وجلتها تضر فان وقع فعلهم معاصموا كما هم لانه لا منية لواحد منهم على غيره وان وقع مرتبا منع من  
حصل بفعله الضرر دون غيره ومثله يقال في الاستناد الى أثقال الغير ش ع على م ر (قوله فان منع  
أحد الشريكين الآخر) وكذا لو منع الاجنبي لم يمنع لان المنع منه عناد محض لانه كالاستئناء بسراج  
غيره والاستئذلال بجداره حل والظاهر أنه يحرم على المانع ذلك لان هذا مما يتساح به عادة فالمنع  
منه محض عناد ع ش على م ر (تنبيه) السقف بين علو وسفل كالجدار المذكور وفي الروض  
يجوز لأصحاب العلو وضع الأثقال المعتادة على السقف المملوك للآخر والمشارك بينهما ولا أثر لتعلق  
المعتاد به كشوب ولو بونديد فيه ولا أثر منهما أن يفعل ما يريد في ملكه وليس للأعلى غرز وتدفية  
اذا لم يكن مملوكا وحده بخلاف الاسفل كما سرفى نظرا للعادة في الاتقاع قل (قوله ولا يلزم شريكا  
عمارة) لهر أو بئر أو فناء مشتركة واتخاذ سترتين سطحيهما وكذا زراعة للأرض المشتركة وسقي  
نبات مشترك وقال الجوري يلزم أن يسقى الشجر وهو ضعيف وأما خبر لا ضرر ولا ضرار فمخصوص بغير  
هذا إذ الممتنع بضرر بتكليفه العمارة والضرر لا يزال بالضرر اه ولو هدم الجدار المشترك أحد  
الشريكين بغير اذن الآخر لم يأنش النقص لاعادة البناء لان الجدار ليس مثليا وعليه نص الشافعي في  
البويطي وان نص في غيره عن لزوم الاعادة خ ط على المهاج (قوله لتضرره بتكليفها) ومحل  
عدم وجوب العمارة اذا كانت لغير محجور عليه والواجب الموافقة عليها من وليه بطلب شريكه اذا

أى بيان محل البناء ولم  
يجب ذكره لك وصفه  
السقف لان الأرض تحمل  
كل شئ (وان اشتركا فيه)  
أى في الجدار بينهما (منع  
كل منهما) ما يضر  
الجدار كغرز وتد وفتح  
كوة (بلارض) كسائر  
الاملاك المشتركة (فله)  
أى لكل منهما (كأجنبي  
أن يستند ويستند اليه مالا  
يضر) لعدم المضايقة فيه  
فان منع أحد الشريكين  
الآخر منه لم يمنع على الأصح  
في الروضة (ولا يلزم شريكا  
عمارة) لتضرره بتكليفها  
(و يمنع اعادة منهدم بنقضه)  
المشترك بكسر النون  
وضمها

(قوله ولعل الأقرب الثاني)  
لعله نظر الى أن المراد بالبيع  
بيع جزء من الأرض مع أنه  
ليس كذلك



يضر الاشتراك في الاسم  
فإن له حقاً في الجمل عليه  
(والمعاد) بآلة نفسه  
(ملكه) يضع عليه ما شاء  
وله نقضه وإن قال له الآخر  
لا تنقضه وأغرم لك حصتي  
من القيمة لم تلزمه اجابته  
كابتداء العماره (ولو أعاده  
بنقضه فشارك) كما كان  
فلو شرطاً زيادة لأحدهما  
لم يصح لأنه شرط عوض  
من غير معوض (أو) أعاده  
(أحدهما) بنقضه أو بآلة  
نفسه ليكون للآخر فبا  
أعيد بهما جزء (وشرط له  
الآخر) الأذن له في ذلك  
(زيادة) تكون في مقابلة  
عمله في نصيب الآخر في  
الاولى وفي مقابلة ذلك مع  
جزء من آله في الثانية  
(جاز) فإن شرط له في الاولى  
سدس النقض كان له ثلثاه  
أو سدس العرصه فثلثاها  
أو سدسهما فثلثاها أو في  
الثانية سدس العرصه في  
مقابلة عمله وثلث آله كان  
له ثلثاها قال الامام في  
الاولى هذا فيما اذا شرط له  
سدس النقض

(قوله) فإذا قال أحد الموقوف  
الح) لم يظهر تفريعه على  
ما قبله فكان الاولى ولو الح  
(قوله فضيته الح) هذا  
لا يظهر الا لو قال غرضاً  
فيعود ضميره عليه للجدار

كان فهم مصلحة لموليه ومحلها أيضاً في غير الموقوف أما هو فيجب على الناظر الموافقة عليها بطالب  
الشريك أي إذا كان فهم مصلحة دون العكس أي إذا طلب الناظر أو ولي المحجور عليه العماره من  
الشريك فلا يجب عليه الموافقة انتهى زي واطف وعش على مر وشيخنا فإذا قال أحد  
الموقوف عليهم لا أعمر وقال الآخر أعمر أجبر الممتنع عليها لما فيه من بقاء عين الوقف أي من ريع  
الوقف حل وقال سم من هذا تعلم أنه لو اتهم السفل فليس لصاحب العلو اجباره على الاعادة ليدني  
عليه بل ولو كان هدمه على هذا الشرط انتهى ومثله خط على المهاج وإذا أشرف الاسفل على السقوط  
فلا يكف صاحب شدة الأعلى وإن لم يزل على عدم شدة سقوطه عز يزي ومما يناسب هذا ما لو كانت داره  
متطرفة وانهدمت وتضرر جاره بمجىء الموص منها لا يلزم مالكها عمارتها اه شيخنا (قوله) لأنه  
تصرف في ملك غيره) الضمير راجع على الاعادة وذكره باعتبار الخبر (قوله) لا اعادته بآلة نفسه  
أي حيث امتنع شريكه من اعادته بنقضه حل وقال عش ظاهره أنه يجوز له ذلك وإن لم يراجع  
شريكه ولا امتنع من موافقته قال مر وهو ظاهر اطلاقهم اه سم (قوله) فلا يمنع منها) أي سواء  
كان له عليه قبل الهدم بناء أو جذوع أو لا اه شرح مر (قوله) لأن له غرضاً في الوصول الى حقه  
بخلاف ما لو انهدمت حيطان الدار المشتركة بين اثنين فأراد أحدهما اعادتها بآلة فانه يمنع لأن فعل ذلك  
يؤدي الى الاختصاص وإن صرح بعدم الاختصاص زي بالمعنى وينبغي أن مثل الدار المذكورة  
مالو كان بينهما حش مشترك وأراد أحدهما اعادته بآلة نفسه فلا يجوز كما قيل به في الدار عش (قوله)  
ولا يضر الخ) وحينئذ فيضيق عليه الانتفاع بحصته في الأس لأنه مقصر في عدم اذنه في البناء بنقضه  
المشترك ح ف وفي عش على مر مانعه ظاهر اطلاقه أنه لا يلزمه أجره الأس لشريكه ويحتمل  
خلافه حيث كان الأس يقابل بأجرة وهو الظاهر الذي ينبغي اعتماده (قوله) فإن له حقاً الخ) قضيته  
أنه إذا لم يكن له عليه بناء ولا جذوع لا يكون له اعادته مع أن ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المعتمد وإن  
كان مشكلاً خط قال ابن حجر وقد يقال كما جوزه له ذلك لغرض الجمل فجوزه له لغرض آخر توقف  
على البناء ككونه سائر مثلاً لا فرق بين غرض وغرض اه سل (قوله) يضع عليه ما شاء) نعم  
لو كان لآخر عليه جذوع قبل الهدم لزم المعيد عكسه من اعادتها قل (قوله) ليكون للآخر فبا  
أعيد بها) وهو الجدار جزء أي في مقابلة الجزء من العرصه وهي أي الجزء من العرصه في مقابلة عمل  
المعيد أيضاً فهو في مقابلة شئين وسيوضح هذا بقوله أو في الثانية سدس العرصه في مقابلة عمله وثلث آله  
الخ اه شيخنا وهو أي قوله ليكون الخ علة لقوله أو بآلة نفسه (قوله) وشرط له الآخر الأذن) أي  
ويوافقه الآخر إذا لا بد من اتفاقهما ولو بأن يتلفظ به أحدهما ثم يسكت الآخر يظهر أنه لا بد من مقارنة  
الشرط للأذن الصادر أو لا فلا يكفي الشرط بعد الأذن نعم يظهر أيضاً أخذ المأيا في الخلع الا كتفاء  
بوقوعه في مجلس الأذن ويحتمل الفرق شو برى والمراد شرط له بعد بلفظ اجارة أو جعالة وأشار  
بقوله الأذن له في ذلك الى أنه لم يعاون المعيد لما قبله أنه لا يصح جعل زيادة معها أي المعاونة فتأمل  
قل (قوله) زيادة) أي على حصته كسدس شرح مر فيكون السدس المشروط من حصته الشارط  
لأمن المجموع بدليل قوله بعد فإن شرط له في الاولى سدس النقض كان له ثلثاه (قوله) تكون في  
مقابلة عمله الخ) وحينئذ فهو عقد اجارة لأنه جعل الجزء أجره لأعمل وقوله وفي مقابلة ذلك الخ وحينئذ  
فهو عقد مشرب يبيع واجارة لأنه جعل الجزء أجره لأعمل وثلث الآلة (قوله) كان له ثلثاه) أي  
والعرصة على المناصفة وقوله فثلثاها أي والنقض على حاله من المناصفة شو برى (قوله) وثلث آله  
أي الذي يخص الشارط لأن له ثلث العرصه فقط (قوله) كان له) أي الذي أعاده (قوله) قال الامام هذا



في الحال فان شرطه بعد البناء لم يصح لان الأعيان لا تؤجل ولان سدس الجدار قبل شخوصه معدوم وبأى مثله في العرصه وثالث آله (وله صلح بمال على اجراء ماء غير غسالة في ملك غيره) أرضاً وسطحاً (أو القاء تلج في أرضه) أى أرض غيره كأن يصلحه على أن يجرى ماء المطر من سطحه الى سطح جاره لينزل الطريق أو أن يجرى ماء الهر في أرض غيره ليصل الى أرضه أو أن يلقي الثلج من سطحه الى أرض غيره وهذا الصلح في معنى الاجارة يصح بلفظها ولا يضر الجهل بقدر ماء المطر لانه لا يمكن معرفته لكن بشرط بيان موضع الاجراء وطوله وعرضه وعمقه ومعرفة قدر السطح الذي ينحدر منه الماء والسطح الذي ينحدر اليه مع معرفة قوته وضعفه وتقييدى بغير الفسالة في الاولى وبالأرض في الثانية من زيادتي تخرج بهما الصلح بمال على اجراء ماء الفسالة والقاء الثلج على السطح فلا يصح لان الحاجة لا تدعو اليه وفي الثانية ضرر ظاهر (ولو تنازع جداراً أو سقفاً بين ملكيهما فان علم أنه بنى مع بناء أحدهما) كأن دخل نصف لبنات كل منهما

أى الجواز قال في الجواهر كالمطلب وهذا ظاهر اذا كان بصيغة الاجارة فان كان بصيغة الجملة الصلح ويفرق بأن الاجارة يجب فيها امكان الشروع في العمل عقب عقدها بخلاف الجملة ويفرق بعضهم بأن الجمل لا يملك الاتمام العمل فلا يتصور في العين تأجيل لانه لا يملك الاستحقاق قبل تمام العمل فكيف يعمل تأجيل شويرى وعبارة هر بعد قول المتن جازو محل هذا اذا جعل له الزيادة من النقص والعرصة حالاً فان شرطه بعد البناء لم يصح قاله الامام (قوله في الحال) أى وعلمت الآلة ووصف الجدار واذا لم يصح قل (قوله فان شرطه بعد البناء الخ) ولوللبعض وان قل كما شمله كلامهم شويرى (قوله ولان سدس الجدار) فيه أنه لم يشترط سدس الجدار بل سدس النقص لأن يقال المراد بسدس النقص المشروط بعد البناء سدس الجدار اهـ (قوله وبأى مثله) أى مثل ما قاله الامام أى بان شرط له ثلث الآلة في الحال فقوله في العرصه وثالث الآلة أى بالنظر اثلث الآلة فقط لأن العرصه مشتركة وقوله وثالث الآلة أى آلة نفسه فالعوض عن المضاف اليه شيخنا والظاهر أنه يأتي في العرصه أيضاً بشرط له ما ذكر في الحال فان شرط له ما ذكر بعد البناء لم يصح لان الأعيان لا تؤجل (قوله أن يجرى ماء المطر من سطحه) أى حيث كان لا مصرف له الا ذلك كما قاله الاسنوى وأقره الشيخان حل (قوله في أرض غيره) أى أو سطحه عرش (قوله وهذا الصلح الخ) وحاصله أنه في الموقوف والمؤجر لا بد من لفظ الاجارة وتقدير المدة وأنه في غيرهما يجري فيه ما تقدم في عقد حق البناء فيصح بلفظ البيع ولفظ الاجارة ولو بتقدير مدة و بلفظ العارية و بلفظ الصلح فينعتقديهما و يملك به محله وكذلك وقع بلفظ البيع وفارق حق المرفق بما مر بأن العقد هنا متوجه الى العين ولذلك شرط هنا بيان موضع الاجراء طولاً وعرضاً الى آخر ما ذكره الشارح قل (قوله لكن بشرط بيان موضع الاجراء) وهى القناة التى يجرى فيها الماء فينبذ قوله والسطح الذى ينحدر منه الماء لا حاجة اليه لان معرفته عبارة عن معرفة طوله وعرضه ومعرفة عرضه لا يتعلق بها عرض ومعرفة طوله مستغنى عنها بمعرفة طول القناة سم بنوع ايضاح (قوله ومعرفة قدر السطح) أى مسافة علوه وسعته الى الأرض أو الى السطح الآخر حل والظاهر أنه لا حاجة الى سعته لان المدار على معرفة ارتفاعه على السطح الذى ينزل فيه الماء لانه اذا عظم ارتفاعه ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في السطح الاسفل ثم ظهر أنه يحتاج الى ذكر سعته ليعرف قدر ما يحويه من المطر لانه اذا كانت سعته كثيرة حوى ماء كثيراً وان كانت صغيرة حوى ماء قليلاً (قوله الذى ينحدر منه) أى الى القناة وبهذا يعلم أنه غير موضع الاجراء وقوله ينحدر منه أى يجرى فيه وينزل منه وقوله ينحدر اليه أى ينزل منه الى الطريق (قوله لا تدعوا اليه) منعه الامام البلقيني لان الحاجة الى ذلك أكثر من الحاجة الى البناء فليس كل الناس يبنى وغسل الثياب والأواني لا بد منه لكل الناس أو الغالب وهو بلا شك يزيد على حاجة البناء حل وفيما أنه ليس هنا بناء والذي في شرح هر أن ماء الفسالة يجوز الصلح على اجراءه لسطح الغير بمال ان بين قدر الماء لا مكان معرفته دون ما اذا لم يبين قدره وهو جمع بين القولين فيكون في مفهوم كلام المصنف تفصيل ويجوز الصلح على قضاء الحاجة المخصوصة في حش غير موعلى جمع القمامات ولو زبلا في ملك غيره ولو عمل وفي عقد مامرى حق البناء قل (قوله ولو تنازع جداراً) الاولى ذكر هذا عقب الجدار بين مالكين بأن يقدمه على الصلح على اجراء الماء للناسبة (قوله كأن دخل) راجع لقوله جدار او قوله أو كان السقف أزجاراً راجع لقوله أو سقفاً وقوله كل منهما أى من الجدار المتنازع فيه وبناء الآخر وفي قل قوله كأن دخل الخ بأن دخل جميع أنصاف لبنات طرف جدار أحدهما في مجازاة جميع أنصاف لبنات طرف جدار الآخر من كل جهة ولا يكفي بعض لبنات في طرف أو أكثر لا مكان حدوثه (قوله أزجاراً) أى



في الآخر أو كان السقف

أزجا (فله اليد) لظهور أمانة

الملك بذلك فيصنف ويحكم

له بالجدار أو السقف الآن

تقوم ببنائه بخلافه كما سيأتي

وفي معنى العلم بذلك

مالو نى ماذ كره على خشبة

طرفها في بناء أحدهما

أو كان على تريع بناء

أحدهما سمكا وطولادون

الآخر (والا) أى وان لم يعلم

ذلك بأن انفصل عن بناءهما

أو انفصل به وان لم يمكن

احدانه أو ببناء أحدهما

وأمكن احدانه عنهما أو كان

له على الجدار خشب (فلهما)

أى اليد لعدم المرجح (فان

أقام أحدهما يئنه) أنه (أو

حلف) ونكل الآخر (قضى

له) به (والا) بأن أقام كل

منهما يئنه أو حلف للآخر

على النصف الذى يسلم اليه وان

كان ادعى الجميع أو نكل

عن اليمين (جعل بينهما)

بظاهر اليد فينتفع كل به بما

يليه على العادة ويبقى

الخشب الموجود على الجدار

محاله لاحتمال أنه وضع بحق

(قوله وسيأتي في آخر

الشرح الخ) قد يقال ان

الآتى في كلام الشارح اليمين

المردودة فلما اقتضت

ثبات ما في يده وملك ما في

يد صاحبه احتاجت لنفى

ملك صاحبه لما في يده أى

الحالف واثبات ما كره أى

الحالف لما في يده صاحبه بخلاف هذه تأمل

غير مسقف بخشب مثلا كالقبعة ويتصور كونه شئ مع بناء أحدهما في الربع مثلا فان كلام المالكين فيه ساكن فوق الآخر فالسقف الذى بين الاعلى والأسفل يحكم بأنه للأسفل لأنه أشد اتصالا ببنائه لان الفرض أنه أزج أى عقد شيخنا (قوله الا أن تقوم يئنه) كيف يحكم بهامع دخول نصف لبنائه في جميع نصف لبنات الآخر الا أن يقال لا يلزم من ذلك أن يكون ملكا له لاحتمال أن يكون مالكا وكلا في بنائه وأدخل لبنائه في لبنات ملكه (قوله ماذ كر) أى من السقف والجدار بان كانت في صورة الجدار أسفل (قوله وان لم يمكن احدانه) وصورته أن يكون هناك داران أو كان لشخص واحد والجدار بينهما فباع احدهما لزيد والآخر لعمرو وتنازع في الجدار الذى بينهما فهذه صورة عدم إمكان احدانه شيخنا عزيزى (قوله وأمكن احدانه) أى تأخوه عن بناءهما (قوله أو كان له على الجدار خشب) اعلمه معطوف على اصل يئنه أحدهما والمعنى أو انفصل على بناء أحدهما وكن له خشب عليه لكن فيه حينئذ أنها داخله في عموم قوله بأن انفصل عن بناءهما شئ يرى وقد يقال ان وضع خشبه عليه مرجح له فله اليد لهما ومن ثم قل عن شرح الروض أن الضمير في له لكل منهما أو قرر شيخنا ح ف أن قوله أو كان له على الجدار خشب عطف على قوله انفصل عن بناءهما مع تقدير أى انفصل عن بناءهما ولم يكن لاحدهما أمانة أو انفصل عن بناءهما وكان لاحدهما على الجدار خشب ولو لم يقيده بذلك لم يصح العطف بأولانه يكون ما قبله صادقا عليه ولو أخذنا الشارح غاية بعد قوله عن بناءهما لكان أظهر مما صنفه (قوله أى اليد) أشار بذلك الى أنه لا يحكم بملكه لهما بل يبقى بيدهما لعدم المرجح فلما أقام أحدهما يئنه به سلم له وحكم له به كإيدل عليه قوله فان أقام الخ ع ش على م ر (قوله لعدم المرجح) لان وضع الخشب قد يكون باعارة أو اجارة أو بيع أو قضاء قاض يرى الاجبار على الوضع فلا يترك المحقق بالمحتمل شرح م ر وهذا لا يحتاج اليه الا اذا قلنا الضمير في قوله أو كان له راجعا لاحد فان رجع لكل فلا يحتاج اليه (قوله فان أقام أحدهما يئنه) هذا تفريع على ما قبل الا وما بعدها كما أشار اليه بقوله فيما مر كما سيأتي وقوله أو حلف تفريع على ما بعد الاشياء لان الذى يحلف فيما قبلها هو الذى علم بناء الجدار مع بنائه ويصح تفريعه على ما قبلها ويكون المراد بالاحد حينئذ خصوص صاحب اليد لانه هو الذى يقضى له بالخلف كما تقدم في كلام الشارح ويصح أن يكون الخلف من غير صاحب اليد اذا نكل هو هذا وقول المتن أو حلف مع قول الشارح ونكل الآخر يحتمل أن المعنى ونكل الآخر بعد حلف خصمه وحينئذ يحتاج خصمه الى يمين أخرى وهى المردودة ويحتمل أن المعنى وقد نكل الآخر وهو من بدأ القاضى بتحليفه فعلى هذا هل يكفى الثانى يمين أو لابد من يمينين كما قال الشارح فلما كانت هذه العبارة بحجة احتاج الى توضيحها بقوله وتوضح الخ (قوله أو حلف) أى حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذى في يده وأنه يستحق النصف الذى بيد صاحبه لان كل واحد منهما مدعى عليه ويده على النصف فالقول قوله فيه كالعين الكاملة ولا بد أن تتضمن يمينه النفي والاثبات كما فسرنا به كلام المصنف شرح م ر وس ل لكن ظاهر كلام الشارح أن يحلف على النصف الذى بيد صاحبه فقط وسيأتي في آخر الشرح ما يوافق م ر (قوله قضى له به) وتكون العرصة تبعاله اه م ر (قوله ونكل عن اليمين) أى كل معطوف على قوله حلف (قوله ويبقى الخشب الموجود الخ) ولما لك الجدار قلعه بالارش أو باقاؤه بالاجرة قال شيخنا والوجه أنه لا قلعه ولا أجره أخذ من اطلاقهم ابقاءه بحاله حل (قوله لاحتمال أنه وضع بحق) كاعارة أو اجارة أو بيع أو قضاء قاض يراه والمتميز عليه منها الاعارة لانها أضعف الاسباب فلما ملك قلع الجنود بالارش والابقاء بالاجرة بعد الرجوع ولا أجره لما مضى هذا وقد قالوا لو وجدنا جنودا على جدار ولم يعلم كيف وضعت فانظروا أنها وضعت بحق



وتتضح مسألة الحلف بما ذكره في باب الدعوى والبيّنات أنه إن حلف من بدأ القاضي بتحليفه ونكل الآخر بعده حلف الأول اليمين المردودة ليقتضى له بالجميع وإن نكل الأول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفي الآن يمين واحدة يجمع فيها النفي والاثبات أو لابد من يمين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أحدهما الأول فيحلف أن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخرى درس

**باب الحوالة**

هي بفتح الحاء أفصح من كسر هاءة التحول ولا تقال وشرا عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة وتطلق على انتقاله من ذمة إلى أخرى والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين مطلق الغنى ظم وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع بأسكان التاء

(قوله نظير دين) فيه أن النظر لم يكن متعلقا بذمة المحيل حتى ينقل من ذمته إلى ذمة المحال عليه تأمل

فلا تنقض ويقضى باستحقاقها دائماً ولا جرة مطلقاً وتعاد لو هدم الجدار وأعيد فلم يحملوها على الاعارة كما تقدم وحاول شيخنا مر الفرق بأن الشركاء يتسامحون في العادة فيحمل حقهم على الأقل ولا كذلك الأجانب فيحمل استحقاقهم على الأقوى كالبيع واعتمد شيخنا زى أن الشركاء كالأجانب فيحمل على الأقوى فيه ما على ما تقدم ويظهر أن يجاب بأن الحل على الأقوى ما لم يدع المالك الأضعف لأنه يصدق في دعواه وبذلك يجمع بين التناقض قل (قوله وتتضح مسألة الحلف) أي الكائن في قول المتن أو حلف مع قول الشارح ونكل الآخر ووجه ذلك أن هذا يجوز لأنه إذا حلف هل يحلف يميناً واحدة أو يمينين والجواب التفصيل الذي قاله الشارح وهو أنه إن كان الحالف من بدأ القاضي بتحليفه حلف يمينين جزماً الأولى والمردودة بعد نكول الخصم وإن كان الحالف هو الآخر بأن نكل من بدأ القاضي به ففيه خلاف كما قال الشارح وإذا حلف يميناً واحدة نجمعهما كما قال الشارح فهل يقدم النفي أو الاثبات (قوله للنصف الذي ادعاه صاحبه) فيه أن صاحبه لم يدع النصف بل ادعى الكل فكل منهم يدعى الجميع لا النصف فقط الآن يقال كل منهما يدعى النصف الذي يدعي صاحبه فقط بحسب ظاهر حال اليد لأنه يحكم له بالنصف الذي بيده فظاهر اليد يقتضى ادعاء النصف وإن كان هو يدعى الجميع

### باب الحوالة

هي بيع دين بدين جواز الحاجة فهي رخصة ولا بد أصحها من الإيجاب والقبول ولا بد في الإيجاب أن لا يكون بلفظ البيع وقياسه أن لا يكون القبول بلفظ الشراء فلو قال اشتريت مالك على زيد من الدين بمالي عليك لم يصح وإن نوى به الحوالة كما قال ع ش على مر وذكر عقب الصلح لما فيها من قطع النزاع بين المحيل والمحتال وتستحب على مليء ليس في ماله شبهة ولا بد فيها من الإسناد إلى جهة الخطاب فلا تصح مع الإضافة إلى جزئه وإن لم يشهد بدونه وقصد به الجلة قاله شيخنا وقد يخالف ما قاله في البيع مع أهمائه فأبراج ولا بد خلها الأمانة ولا بد خلها خيار قال المتولي الحوالة من العقود اللازمة ولو فسخت لا تنفسخ انتهى (قوله والاتقال) عطف تفسير (قوله نقل دين) أي بحصول مثله أو باتقال مثله لأنفسه أخذ من قوله الآتي أي يصير نظيره الخ ع ش أو التقدير نقل نظير دين فهو على تقدير مضاف والمناسب لما قبله أن يقال يقتضى انتقاله كما قاله حل (قوله وتطلق على انتقاله) أي الذي هو ناشئ عن العقد وحينئذ يكون لها إطلاقان شرعا تطلق على نفس العقد وعلى الأثر الناشئ عن ذلك وهذا المعنى الثاني هو الذي برد عليه النسخ والانتساح كما قاله ع ش (قوله مطلق الغنى) من إضافة المصدر إلى فاعله فالغنى وصف للدين (قوله ظم) أي فسق والمطل إطالة المدافعة والمرّة الواحدة معصية فالمحكوم عايبه بالظلم أي الفسق من أطال المدافعة ثلاثاً لا من دافع مرة أو مرتين وإن كان عاصياً راجع حج حل وعبرة قل قوله مطلق هو إطالة المدافعة وأق ذلك ثلاث مرات فهو حينئذ كبيرة مفسق انتهى قال النووي واللام فيمن رضى المالك ابتداء بذمته أمادين وجب أدائه فوراً لكونه بدل جنابة تعدى بهاء مثلاً فالظاهر أن المطل به ولو مرة كبيرة لأنه يشبه الغصب وقضية تشبيهه به أن يأتي هذا الخلاف ثم أنه هل يشترط في المطل به أن يكون ربع دينار أو لا قاله في الإيعاب (قوله وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع) وفي رواية وإذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل وأتبع بضم الطمزة وسكون التاء وأما قوله فليتبع فقال بعض المحدثين إن تاءه مشددة والصواب المعروف كما قاله النووي في شرح مسلم تخفيفها وقوله على مليء بالهمز مأخوذ من الامتلاء أو من الملاءة يقال ملؤ لرجل بضم اللام ويظهر ضبط الغنى بمن عنده فاضل عما يترك للقاس ما يورث دينه اه إيعاب



المحيل ودين المحيل على المحال عليه (وصيفة) وكلها تؤخذ مما يأتي (وشرط لها) أى للحالة أى لصحتها (رضا الأولين) أى المحيل والمحال بلفظ أو مافى معناه مما يأتي فى الضمان لانهما العاقدان فهى بيع دين بدين جوز للحاجة لارضا المحال عليه لانه محل

(قوله ورودها بعد النهى) أى فالامر بها بعد النهى رخص لايجاب اه قويسنى وبحث سم فى كلام المارردى بقولهم ما بعد الامتناع واجب اه الا أن يجاب بالاغلية

(قوله حوالة الوالد) على نفسه كأن كان للاجنى دين على الولد والولد دين على والده فيحيل الوالد الاجنى على نفسه لاجل الولد أى لاجل دين الاجنى الذى على الولد فيكون محيلا ومحالا عليه

(قوله وتعلق بتركته ان الخ) ولايشكل بما يأتي من ان مره حال بدين به رهن انفك الرهن لان ذاك فى الرهن الجعلى لا الشرعى كما لا يخفى اذ التركة انما جعلت رهنا بدين الميت نظر المصلحة فالحوالة عليه لا تنفيه اه شرح مر (قوله أيضا

اه شورى وقوله فليتبع الامر بالاستحباب وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاضات ويعتبر لاستحباب قبولها كما بعته الاذرى أن تكون على ملى لاشبهة فى ماله وعبرة قل ومقتضى الحديث وجوبها ربه قال الامام أحمد بن حنبل وقال الشافعى بنسبها أو جوازها قياسا على سائر المعاضات واعتراض بأن خروجها عن المعاضات يقتضى عدم قياسها عليها ولذلك قال المارردى صرفها عن الوجوب ورودها بعد النهى عن بيع الدين بالدين (قوله كمارواه هكذا) أى واذا أحيل أحدكم على ملى فليحتل مر (قوله أركانها ستة) أى اجالا والا فهى سبعة تفصيلا من حيث ان الصيغة ايجاب وقبول ولهذا قال حج واركانها سبعة (قوله محيل) دخل فى المحيل والمحال حوالة الوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه وهو صحيح مر سم ومثل ذلك مالوا حيل الوالد لولده على اجنى فانه صحيح ع ش (قوله ومحال عليه) ولو ميتا وان لم يكن له تركة حل وقوله الميت لاذمة له أى بالنسبة للالتزام لا للالزام اه شرح مر (قوله وصيغة) كاحتك على فلان بكذا وان لم يقل بالدين الذى لك على ولم ينوه فهو صريح حل (قوله وكلها تؤخذ مما يأتي) فصرح باربعة بقوله وشرط لها رضا الاولين وثبوت الدين بل خمسة لان الصيغة تفهم من رضا الاولين وعبرة مر ومراده بالرضا الصيغة قال ع ش أى لا الرضا الباطنى وصرح بالمحال عليه بقوله ويلزم دين محال محالا عليه (قوله وشرط لها رضا الاولين) ان قلت لا حاجة لذلك هذا لان الايجاب والقبول يتضمن رضاهما اجيب بأنه انما ذكره توطئة لقوله لارضا المحال عليه حل فاندفع بهذا الزوم التكرار فى كلام المتن لان الرضا لا يحصل الا بلفظه أو مافى معناه كما قاله الشارح وحينئذ يكون هذا مكررا مع قوله وصيغة وأيضا يوهم أنها شرط مع أنها ركن وحاصل الدفع أن هذا ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه فهمه فكانه قال ولا يشترط فيها رضا المحال عليه (قوله أى المحيل والمحال) لان المحيل له ابقاء الحق من حيث شاء والمحال حقه فى ذمة المحيل فلا ينتقل لغيره بغير رضاه لتفاوت الذم شرح مر (قوله بلفظ) متعلق بمحذوف حال من الرضا أى مدلول عليه بلفظ أو مصحح بلفظ الخ ولا يشعير له لفظ الحوالة بل يكفى ما يؤدى معناها كنقلت حقتك الى فلان أو جعلت ما أستحقه على فلان لك أو ملكتك الدين الذى عليه بحقتك ولا تنعقد بلفظ البيع ان نواها فلفظ البيع ليس صريحا ولا كناية خلافا لابن حجر حيث قال ان بيعت كناية على الاوجه وهو موافق لظاهر كلام شرح الروض حل وقوله وار نواها الخ أى بأن قال بعثك الدين لى على فلان لى بمالك على فلا تصح نظرا للفظ ويكفى لفظ اتبعك عليه بمالك على فقال اتبعك كما قال فى المطلب انه ظاهر الحديث قال فى الايعاب وظاهره أنه صريح وهو متجه شورى (قوله أو مافى معناه) كالكتابة ولومن الناطق وإشارة الاخر انتهى ع ش (قوله فهو بيع دين بدين) البائع هو المحيل والمشتري هو المحال والثنى دين المحال والمبيع دين المحيل شيئا وهو بمعنى العلة لقوله رضا الاولين مع علته أى لاسما بيع دين بدين وقيل انه تقرير على قوله ودينان واما كانت بيع دين بدين لان المحيل باع دينه الذى على المحال عليه بالدين الذى عليه للمحتمل قال قل وللمحتمل أن يحيل على المحال عليه وللمحتمل عليه أن يحيل المحتمل على غيره وهكذا كما فى شرح مر (قوله جوز للحاجة) ولهذا لم يعتبر التقابض فى المجلس وان كان الدينان ربويين نظرا لكونها استيفاء وانما امتنع لزيادة والنقصان لانها ليست عقد مما كسبه ع ش على مر (قوله لارضا المحال عليه) ولذلك تصح الحوالة على الميت وتعلق بتركته ان كانت ولا تصح الحوالة على التركة وان كانت ديونا فم تصح من الوارث على التركة ان كانت ديونا وتصح عليه ان تصرف

وتعلق الخ) ولكل من المحيل ووارثه والمحتمل ووارثه اثبات الدين على الميت (قوله على التركة وان كانت الخ) فى



في التركة لأنها صارت ديناً عليه والسعوى على الميت كالحالة عليه (قوله ثبوت الدينين) أي وجودهما (قوله ولو متقومان) الغاية لذلك كأن يكون له عليه عبد قرض مثلاً له على آخر عبد قرض مثلاً فأحاله عليه ع ش (قوله فلا تصح من لادين عليه) وهل تنعقد وكالة اعتباراً بالمعنى أولاً اعتمد مر عدم الانعقاد اعتباراً باللفظ لأن الغالب أنهم يرجعون اعتباراً باللفظ سم ع ش على مر (قوله أيضاً فلا تصح من لادين عليه الخ) ومنه ما يقع كثيراً من ناظر الوقف حيث يحيل من له في جهة الوقف دين على من عليه دين لجهة الوقف لأن الناظر لادين عليه وكذا ما يقع لمن له دين على جهة الوقف حيث يحيل على الناظر من له عليه دين فالخاص من التسوية إنما هو مجرد إذن فله منعه من قبض ما يسوغه به نعم ان تعدي الناظر في مال الوقف بحيث صار ديناً بذمته فتصح الحوالة عليه ومنه ان كان له دين على المحال عليه اه حل ولو أنكر المحال عليه الدين بعدم موت المحيل فأقام المحال شاهداً بأنه يستحق عليه كذا بطريق الحوالة من فلان وان دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز واغتفر الحلف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لانه وسيلة الى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحوالة صدق وراجع المدين فان صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المحال مطالبة المحال عليه نعم ان كان مع المحيل يفته بدينه طالبه به وان أنكر المحال الحوالة وأقر بها المحال عليه فهو مقر للمحال عليه بالدين وهو ينكره فيأتي فيه ما مر في الاقرار قل (قوله لعدم الاعتياض) أي جعل دين عوض دين آخر بدليل ما بهد (قوله وان فهم منها الاولى بالاولى) وجه الاولوية أن جانب المحال عليه ضعيف وشرطنا ثبوت الدين عليه مع أنه لا يشترط رضاه وجانب المحيل قوي ويشترط رضاه فاشتراط ثبوت الدين عليه أولى وحل وقل ووجه الشورى الاولوية بأن المحيل فيها عقد اه وفيه أنها حيث كانت مفهومة بالاولى لا اولوية (قوله اللازم طالزومهما) اذ لا يصح الاعتياض عن غير اللازم وهذا جواب عما يقال أنه أدخل بشرط اللزوم الذي ذكره الاصل (قوله بعد اللزوم أوقبله) ولا يشك كل على صحة الحوالة على الثمن في زمن الخيار بما اذا كان الخيار للبائع أو له لان الثمن لم ينتقل عن ملك المشتري فقد أجيب بأن البائع اذا حال فقد أجاز فوقع الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف وما قيل من أن هذا مشكل بامتناع بيع البائع الثمن في زمن الخيار اذا كان الخيار له رد بأنهم لما توسعوا في بيع الدين بالدين توسعوا في بيعه فيما ذكر شرح مر وقال من ل قوله أوقبله ويبطل الخيار بالحوالة بالثمن لتراضي العاقدين وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لافي حق المشتري اذ المررض فان رضي بها بطل في حقه أيضاً فان لم يرض وفسخ المشتري البيع بطلت لا يقال الحوالة على الثمن لا تبطل بانفسخ كما يأتي لا مانع من هذا مستثنى لتزول العقد في زمن الخيار اه مر (قوله لا بما لا يعتاض عنه ولا عليه) أي لا تصح الحوالة بما لا يعتاض عنه ولا تصح الحوالة عليه كدين السلم أي مسلفه ورأس مال كما صرح به المصنف في شرح الروض وان كان كلامه في هذا الكتاب في الكلام على الاستبدال يقتضي الصحة في رأس المال وتقدم في باب السلم عدم صحة الحوالة برأس مال السلم لعدم القبض الحقيقي حل (قوله بنجم كتابة) بأن يحيل المكاتب سيده على آخر وقوله للزوم أي مطلق الدين حل بدليل قوله والمحال عليه لانه ليس عليه نجوماً (قوله مع صحة الاعتياض) المعتمد عدم صحة الاعتياض وعليه تصح الحوالة فهي مستثناة من صحة الاعتياض ويفرق بينه وبين دين السلم بأن الشارع متشوف للعتق وبأن السيد اذا احتال بالنجم لا يتطرق اليه أي النجم أن يبر لغيره لانه ان قبضه قبل التجيز فواضح والافهم مال المكاتب وصار بالتجيز للسيد بخلاف دين السلم قد ينقطع السلم فيه فيؤدي الى أن لا يصل المحال الى حقه حل وقد يدعى أن المصنف أشار الى ذلك أي الاستثناء

الحق فامسحبه أن يشوفه بغيره (و) شرط (ثبوت الدينين) ولو متقومان فلا يصح من لادين عليه ولا على من لادين عليه وان رضي لعدم الاعتياض اذ ليس على المحيل شيء يجعل عنه عوضاً ولا على المحال عليه شيء يجعل عوضاً عن حق المحال ونصريحاً باشتراط ثبوت الدينين المفيد للصورتين المذكورتين أولى من اقتضاه على الثانية وان فهم منها الاولى بالاولى (وصحة الاعتياض عنهما) اللازم طالزومهما ولوما لا وهو ما اقتصر عليه الاصل (كشمن) بعد اللزوم أوقبله فتصح الحوالة به وعليه لا بما لا يعتاض عنه ولا عليه كدين السلم ودين الجمالة قبل الفراغ (وتصح) الحوالة (بنجم كتابة) للزوم من جهة السيد والمحال عليه مع صحة الاعتياض عنه كما سيأتي بخلاف الحوالة عليه لان للمكاتب اسقاطه متى شاء

أي وان لم تقسم اه مر (قوله وكذا ما يقع لمن له الخ) وهذا من الحوالة على من لادين عليه

(قوله فهي مستثناة من صحة الخ) كان الادلى من عدم صحة الاعتياض تأمل



لعدم لزومه من جهته (و شرط علم) (٢٢) بالدينين (الدين المحال به والمحال عليه) (قدرا) كعشرة (وصفة) وجنسا كاهم

بالاولى كذهب وفضة وحلول وأجل وصحة وكسر وجودة ورداءة (وتساويهما) في الواقع وعند العاقدين (كذلك) أي قدر اوصفة وجنسا لان الحوالة ليست على حقيقة المعاوضات وانما هي معاوضة ارفاق جاوزت الحاجة فاعتبر فيها الاتفاق والعلم بما ذكر كافي القرض فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كابل الديه ولا مع اختلافهما قدرا أو صفة أو جنسا ولا مع الجهل بتساويهما فعمل أنه لو كان لبكر على زيد خمسة وزيد على عمرو عشرة فأحال زيد بكرا بخمسة منها صح ولو كان بأحد الدينين توثق برهن أوصاف من لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفة التوثق بل يسقط التوثق ويفارق عدم سقوطه بانتقاله للوارث بأن الوارث خليفة المورث فيما ثبت له من الحقوق بخلاف غيره (ويرأى بها) أي بالحوالة (محيل) عن دين المحتال (ويسقط دينه) (قوله وأجيب أيضا الخ) هذا هو الجواب المناسب الا أنه يكون قوله وعند العاقدين زائدا لا غناء ما مر عنه ولا محيص عن ذلك أبدا اه شيخنا (قوله أن يرد زائدا في القرض الخ) وأما المحيل فلا يرد الا قدر الدين أي المحيل والا

بقوله وتصح بنجم كتابة حيث أعاد العامل معه ولم يحمله معطوفا على ما قبله مع رعاية الاختصار فالمراد تصح بنجم الكتابة مطلقا أي وان قلنا بعدم صحة الاعتياض عنه ولا يضر في ذلك قوله في الشرح مع صحة الاعتياض عنه لان المراد على ما قبله حيث نفذ فيوافق كلامه هنا ما جرى عليه في شرح الروض من الصحة مطلقا شو برى وقد يقال أعاد العامل لان هذا تصح الحوالة به لا عليه بخلاف الثمن فانها تصح الحوالة به وعليه (قوله لعدم لزومه من جهته) بخلاف دين المعاملة فانه لازم ويجبر على أدائه وتصح الحوالة به وعليه ولا نظر لجواز سقوطه بالتجيز لان دين المعاملة لازم في الجلة ولا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولا من المستحقين عليه وان انحصر والمافيهما من شائبة العبادة باحتياجها للنية وألحق بها الكفارة ونحوها قاله شيخنا ومقتضى العلة صحة الحوالة على المندرجين راجع وانظر قل وحل (قوله وتساويهما) عطف على رضا الاولين ولا يضر الفصل بقوله وتصح بنجم كتابة حل وهل يفنى عنه قوله وعلم بالدينين قدرا الخ والظاهر أنه لا يفنى عنه لان المراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن كافي عن تساوي في الواقع وعند العاقدين أي في ظنهما كما قاله م ر مغاير لعلهما وأجيب أيضا بأنه لا يلزم من العلم بهما قدر اوصفة تساويهما لان العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كأن يكون لأحدهما عشرة والآخرة (قوله في الواقع وعند العاقدين) وكان اعتبار ذلك هنا دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس حل (قوله ليست على حقيقة المعاوضات) أي على قواعد المعاوضات بل هي خارجة عنها ومختلفة مستثناة من عدم صحة بيع الدين بالدين وهذا تعليل لا شرط كل من العلم والتساوي ولذلك قال فاعتبر فيها الخ لكن التعليل انما ينتج الثاني فقط وأما الاول فهو معتبر في كل المعاوضات فلم يخرج عن القواعد بخلاف الثاني فان التساوي لا يشترط في المعاوضات الا في بعض الصور وهو ما اذا كان العوضان ربويين واتحد الجنس تأمل (قوله كافي القرض) أي كما جوز القرض مع كونه بيع درهم بدرهم من غير تقابض شرح م ر شوري فالتشبيه انما هو في خروج كل عن القواعد مع جوازه للحاجة والتشبيه في أن كلا منهما عقد ارفاق والا فيجوز أن يرد زائدا في القرض من غير شرط ع ش على م ر وحل (قوله فلا تصح مع الجهل الخ) تفريع على قوله وعلم بالدينين وقوله ولا مع اختلافهما قدرا تفريع على تساويهما في الواقع وقوله ولا مع الجهل بتساويهما تفريع على تساويهما عند العاقدين (قوله كابل الديه) كان قطع زيدا وعمرو وقطع بكرا بزيدا فلا يصح أن يحيل زيد عمرا على بكر بنصف الديه انتهى قال ابن عبد الحق فان علمت صفتها جازت الحوالة بها وعليها ومثله في قل على الجلال قال ع ش على م ر وفيه وقفة لان العلم بالصفة لا يصيرها الى حالة تتميز بها بحيث يرجع فيها الى قول أهل الخبرة لان غايته ان يعلم بالصفة أهما من نوع كذا وهو مجردة لا يكفي لصحة السلم فيها وذلك ليس الا لعدم انضباطها انتهى فعلم أنه ليس المراد بالصفة بيان سنها المذكور في الديت لان هذا معلوم (قوله فعلم أنه لو كان لبكر) أي من قوله وتساويهما كذلك مع كون الضمير راجعا للدينين اللذين فسرهما بقوله الدين المحال به والمحال عليه أي فلا يعتبر التساوي بين دين المحيل ودين المحتال من حيث هما بل المذرع على التساوي بين الدين المحال به وعليه ولو كان دين المحيل في حذاته أكثر من المحال به ولكنه أعاد حل على بعض دينه لا على كله (قوله ولو كان بأحد الدينين الخ) أتى به لدفع توهم شمول الصفة لهذا حل وعبارة ع ش أي وعلم أنه لو كان الخ (قوله لم يؤثر) أي في صحة الحوالة ع ش (قوله ولم ينتقل الدين) اذا الحوالة كالتقبض بدليل سقوط حبس المبيع والزوجة فيما ذا حال المشتري بالثمن والزوج بالصدق حل (قوله بل يسقط التوثق) أي حيث لم ينص المحيل على الضامن



والالم بسقط التوثيق فان قال أحلتك على فلان وضامنه فلان كان للمحتال مطالبتهم وأما شرط بقاء  
 الرهن فتبطل به الحوالة حل وحرف ولو كان بالدين ضامن أو كثر صحت الحوالة على كل منهم  
 وعلى جميعهم ولو ما ويطالب المحتال كل منهم بجميع الدين أو ببعضه وان شرط ذلك واذا أحل على  
 الاصل يرى الضامن بخلاف عكسه قاله شيخنا م ر وقال غيره براءة الاصيل أيضا لان الحوالة كالقبض  
 وعلى الاول او كان له ألف على شخص بها ضامن فأحل على الضامن بألف هل له أن يحيل على الاصيل  
 بألف أخرى راجعه قل ولوتين كون المحال عليه رقيقا لغير المحيل كان كالو بان معسرا فلا خيار له بل  
 يطالبه بعد العتق فان بان رقيقا لم تصح الحوالة اه حل (قوله ويلزم دين محتال) قال في المطلب  
 لو قبل المحتال الحوالة من غير اعتراف بالدين كان قبوله متضمنا لاستجماع شرائط الصحة فلا أثر لتبين  
 أن لادين نعم له تخليف المحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه في وجه الوجدين وعليه فلو نكل حلف المحتال  
 فيما يظهر وبان بطلان الحوالة لانه حينئذ كره المقر له الاقرار ومثل ذلك ما لو قامت يفة بان المحال عليه  
 وفي المحيل فتبطل الحوالة اذا التقصير حينئذ والتدليس جا آه ن جهة المحيل شرح م ر ومذهب أبي حنيفة  
 اذا أنكر المحال عليه الدين وحلف بجمع المحتال ع ش (قوله أي بصير نظيره دين في ذمته) ومن ثم  
 لو نذر أن لا يطالبه أي وهو موسر يرتفق بترك المطالبة لكساد نحو عروضة لا بنفسه ولا بوكيله كان له أن  
 يحيل عليه ولا محتال أن يطالبه لانه ليس بوكيل عن المحيل حل (قوله كجحد) أي للحوالة وللدين  
 واذا أنكر المحال عليه الدين كان للمحيل أن يشهد للمحتال على المحال عليه أنه أي المحتال يستحق عليه  
 كذا بطريق الحوالة الشرعية حيث لم يتعرض لنفسه وكذلك الاصيل أن يشهد للضامن بوفاء الدين  
 اذا أنكره الدائن حل (قوله وان شرط يساره) أفهم كلامه محتاج مع شرط اليسار وان بطل الشرط  
 وحده وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي في قوله ولو شرط الرجوع إلخ لان شرط الرجوع مناف صريح  
 فأبطلها بخلاف شرط اليسار فيبطل وحده شرح م ر س ل (قوله أوجهه) استثنى الاذرعى من  
 ذلك ما لو احتال لمجوره وجهل الاعسار فانه يتبين بطلان الحوالة حل (قوله ولو شرط الرجوع)  
 أي في صلب العقد والالم يضر شيخنا (قوله بشئ مما ذكر) أي الفاس والجحد والموت (قوله لا ارتفاع  
 الثمن بانفساخ البيع) وهذا بناء على أن الحوالة استيفاء لا بيع دين بدين فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه  
 لا يشتري ان نقي والاقبله فان لم يقبضه امتنع عليه قبضه حل فان قبضه ضمن فلا يقع قبضه عن المشتري  
 لعدم الحوالة والوكالة شرح الروض وفي قل قوله بطلت أي بناء على أنها استيفاء والالم تبطل كما قاله  
 الاسنوي فعلم أنهم لم يحجوا استيفاء مطلقا ولا بيعا مطلقا (قوله ثم انفسخ النكاح) أي قبل الدخول  
 بردها أو بعبأ وبخلف شرط فانه لا مهر لها حيث كان النسخ منها أو بسببها س ل وكذلك ان وجب لها  
 نصف المهر بأن كان النسخ لا بسببها ويرجع عليه أي الزوج بنصف المهر ويرجع الزوج عليها في الاولى  
 بالمحال به ان كانت قبضته (قوله أثبت من غيره) بدليل أنه اذا أعطاه المهر وزاد زيادة متصلة ثم فسخ  
 النكاح بسببها فان الزوج لا يرجع فيها بغير رضاها وانما يرجع بمهر المثل واذا تلف المبيع قبل القبض  
 انفسخ العقد ولا كذلك موتها فانه يقرر الصداق بخلاف مال الزاد الثمن زيادة متصلة فان المشتري يرجع  
 فيه وفيه أنه يلزم على عدم بطلان الحوالة فيما ذكر أن تكون بغير دين للمحتال الذي هو الزوجة وأجيب  
 بأن هذا في الدوام فلا يضر ح ف (قوله فلا تبطل الحوالة) أي بفسخ البيع لكن يسقني ما اذا فسخ  
 المشتري بالخيار فتبطل كما اعتمد صاحب الروض وم ر اه ع ش (قوله بثالت) أي غير العاقدين  
 وهو المحتال وقوله بخلافه في الاولى فان الحق تعلق فيها بأحد العاقدين وهو البائع شيخنا (قوله بخلافه  
 في الاولى) وأخذ منه أن البائع في المسئلة الاولى لو أحل على من أحيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالت

عن المحال عليه (ويلزم دين  
 محتال محالا عليه) أي يصير  
 نظيره في ذمته (فان تعذر  
 أخذه) منه بفاس أو غيره  
 كجحد وموت (لم يرجع على  
 محيل) كالأخذ عوضا عن  
 الدين وتلف في يده (وان  
 شرط يساره) أي المحال  
 عليه (أو جهله) فانه لا يرجع  
 على المحيل كمن اشترى شيئا  
 هو مقبوض فيه ولا عبرة  
 بالشرط المذكور لانه مضر  
 بترك الفحص ولو شرط  
 الرجوع عند التعذر بشئ  
 مما ذكر لم تصح الحوالة (ولو  
 فسخ بيع) بعبأ وغيره  
 كاقالة وتخالف فهو أعم من  
 قوله بعبأ (وقد أحال  
 مشتري) بائعا (ثمن بطلت)  
 أي الحوالة لا ارتفاع الثمن  
 بانفساخ البيع وفرقوا بينه  
 وبين مالوا حالها بصداقها ثم  
 انفسخ النكاح حيث لا  
 تبطل الحوالة بأن الصداق  
 أثبت من غيره (لا) ان أحال  
 (بائع به) على المشتري فلا  
 تبطل الحوالة لتعلق الحق  
 بثالت بخلافه في الاولى



سواء أقبض المثل أم لا فإن كان قبض مرجع المشتري على البائع والافهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع الا بعد القبض وجهان  
أصحهما الثاني (ولو أحوال بائع بمن (٢٤) روق) على المشتري (فاتفق البيعان والمحال على حريته) مثلاً (أو ثبتت

بيينة) شهدت حسبة  
أو أقامها الرقيق أو من لم  
يصرح قبل من ذكر بالملك  
(لم تصح الحوالة) لعدم صحة  
البيع فيزد المحتال ما أخذه  
على المشتري ويبقى حقه كما  
كان (وان كذبهما المحتال)  
في الحرية (ولا يئنه) بها  
(فلا بكل) منهما (تحليفه  
على نفي العلم) بها (وبقيت)  
أي الحوالة في أخذ المال من  
المشتري ويرجع المشتري  
على البائع المحيل لانه قضى  
دينه بأذنه الذي تضمنته  
الحوالة وان قال ظمني المحتال  
بما أخذه (ولو اختلفا) أي  
المدين والدائن في أنه (هل  
وكل أو أحوال) بأن قال المدين  
وكلتك لتقبض لي فقال  
الدائن بل أحلتني أو قال  
المدين أردت بأحلتك  
الوكالة فقال الدائن بل أردت  
الحوالة أو قال أحلتك فقال  
بل وكلتني أو قال لدائن  
أردت بأحلتك الوكالة  
فقال بل أردت الحوالة  
(حالف منكر الحوالة)  
فيصدق المدين في الاولين  
والدائن في الأخيرتين لان  
الاصل بقاء الحفيين والاخيرة  
من الأخيرتين من زيادتي  
(لامع اتفاق) منهما (على

وهو كذلك على الاوجه م ر و حل (قوله سواء أقبض المحتال الخ) تعميم في قوله فلا تبطل الحوالة  
(قوله أصحهما الثاني) معتمد أي وعليه فالوكان أبراه لا رجوع له عليه بشئ ع ش (قوله ولو أحوال  
بائع الخ) هذه من فروع الثانية وهي بمنزلة الاستثناء منها كانه قال إذا أحوال البائع ثم فسخ البيع لم تبطل  
الحوالة الا في هذه الصيرة فانها تبطل على التفصيل الآتي وهذا بالنظر للظاهر وأما بالنظر لنفس الامر  
فهذه غير ما قبله لان التي قبلها كانت الحوالة صحيحة في الابتداء لثبوت الدين حقيقة في وقتها فاستصحب  
حكم الصحة بعد ارتفاع الدين الطاري بسبب الفسخ وأما الصورة الثانية فالحوالة لم تصح فيها في نفس  
الامر لانه لم يكن فيها دين ابتداء لعدم صحة العقد من أصله فلا دين في الابتداء ولا في الدوام تأمل (قوله  
فاتفق البيعان) أشار بالفاء الى ما نقله في شرح الروض عن ابن الرفعة أن اتفاقهما لو كان قبل البيع  
لم تصح اقامتهما من العبد ولا حسبة لعدم الحاجة اليها حينئذ مم (قوله مثلاً) أي أو أنه وقفه حل  
(قوله شهدت حسبة) شهادة الحسبة هي التي تكون بغير طلب سواء أسبقها دعوى أم لا وقوله أو أقامها  
الرقيق أي ولم يصرح بالرقيق قبل ذلك لانها تكذب قوله وظاهر صنيعة قبول يئنه مطلقاً وقوله  
أو من لم يصرح أي شخص لم يصرح وقوله قبل أي قبل اقامتها وقوله بمن ذكر بيان لمن والذي ذكر  
هو البيعان والمحال أو أقامها أحدهم بعد نصريحه بكونه مملوكاً لم تقبل يئنه لمعارضته اقراره طاً (قوله  
فلاكل منهما تحليفه) فلو حلفه أحدهما لم يكن للثاني تحليفه في أوجه احتمالين وبه أفتى والد شيخنا  
لاتحاد خصوصتهما فإن نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت أي تبين عدم انعقادها لان المدين  
المردودة كالاقرار حل ولا يتوقف طلب أحدهما الحلف على طلب الآخر قل (قوله وان قال  
ظمني الخ) أي فلا نظر لقوله ظمني المحتال بما أخذه مني شرح م ر وأخذه غايه لان مقتضى قوله ذلك  
أنه لا يرجع المشتري على البائع لان المظالم لا يرجع على غير من ظلمه بل على من ظلمه (قوله ولو اختلفا)  
أي المدين أي من عليه الدين والدائن وهو صاحب الدين قال م ر ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند  
افلاس المحال عليه (قوله هل وكل أو أحوال) أي هل وكل في نفس الامر أو أحوال فيه ليشمل ما لو اتفقا  
على أحدهما واختلفا في النية شيخنا (قوله أو قال المدين أردت بأحلتك الوكالة) بناء على الاصح  
وهو صحة الحوالة بلفظ الوكالة وفيه أن ما كان صريحاً في بابه ووجدت نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في  
غيره اه حل وحاصل الجواب انه لما كان الاصل بقاء الحفيين احتجنا الى المسامحة هنا بصرف  
الصريح الى غيره قل وسم وقال م ر واما خرج هذا من قاعدة ما كان صريحاً بالخ لاحتاله  
ولهذا لم يحتمل صدق مدعى الحوالة قطعا كما يأتي اه أي فالقاعدة مخصوصة بالصريح الذي لا يحتمل  
غيره قل (قوله منكر الحوالة) أي منكر الاتيان بلفظها أو منكر ارادتها كما يدل عليه قوله  
سابقاً أو قال المدين أردت الخ (قوله وحيث حلف) أي في الاولين (قوله وبانكار الدائن) أي  
في الاولين (قوله ووجب تسليمه للحالف) وهو المدين وقد يقع التقاض حل وعبارة شرح  
م ر و يلزم تسليمه ما قبضه للحالف الا ان توجد شروط التقاض أو الظاهر قال ع ش وقوله  
شروط التقاض يتأمل فيه فان التقاض انما يكون في دينين متوافقين جنساً وقدر اوصفة وما هنادين  
للمحال على المحيل وما قبضه المحتال من المحال عليه بتقدير كونه وكيلاً هو عين مملوكه للمحيل والعين والدين

لا

لفظها) أي الحوالة (ولم يحتمل) لفظها (وكالة) كقوله أحلتك بالمائة التي لك على علي عمر ولا يحلف

منكر الحوالة لان هذا لا يحتمل الاحقية فيها فيحلف مدعيها وهذه من زيادتي وحيث حلف المدين اندفعت الحوالة وبانكار الدائن الوكالة  
انزل فامس له قبض وان كان قبض المار قبل الحالف يرى الدافع له لانه وكيل أو محال ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه باق وحيث



حلف الدائن أن يدفع  
الحالة ويأخذ حقه من  
الدين ويرجع به للدين  
على الحال عليه كما اختاره  
ابن كج وغيره درس  
﴿باب الضمان﴾

هو لغة الالتزام وشرعا يقال  
لالتزام دين ثابت في ذمة الغير  
أو احضار عين مضمونة أو  
بدن من يستحق حضوره  
وقال للعقد الذي يحصل به  
ذلك ويسمى المتزام لذلك  
ضامنا وزعما وكفيل  
وغير ذلك كما بيته في شرح  
الروض وغيره والأصل في  
ذلك قبل الاجماع أخبار  
تكبر الزعيم غارم رواه  
الترمذي وحسنه وابن  
حبان وصححه وخبر الحاكم  
بإسناد صحيح أنه صلى الله  
عليه وسلم تحمل عن رجل  
عشرة دنانير (أركانه) في  
ضمان الذمة خمسة مضمون  
عنه و) مضمون (له و)  
مضمون (فيه وصيغة  
وضامن وشرط فيه) أي  
في الضامن (أهلية تبرع)  
هو أولى من تعيينه بالرشد  
(واختيار) هو من زباني  
فيصح الضمان من سكران  
وصفيه لم يحجر عليه ومحجور  
فلس كشرائه في الذمة  
وان لم يطالب إلا بعد فك  
الحجر لا من صبي

(قوله فيفيد أنه ان ضمن  
الح) فيه أنه خص الشراء

لانتقاص فيهما وشرط الظفر أن يتعدرا أخذ المستحق ماله عند غيره كأن يكون منكرا أو لا يئنه عليه وما  
هذا وان كان فيه دين للمحتال على الخيل ليس منكرا له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن أن يجاب  
بحمل ما هنا على ما لو تلف المقبوض من الحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز أن  
يكون من جنس دين المحتال وصفته فيقع فيه التقاص وبتقدير عدم تلفه فيجوز أن يتعدرا أخذ دين  
المحتال من الخيل بان لا يكون به يئنه فينكر أصل الدين فيجوز للمحتال أخذه بطريق الظفر انتهى ولو  
تلف المقبوض مع القابض بلا تفریط منه لم يطالب الخائف زعم الوكالة والوكيل أمين ولم يطالب هو  
الخائف زعم الاستيفاء أو تلف معه بتفريط طالبه لانه صار ضامنا وبطل حقه زعمه استيفاءه من  
(قوله ويرجع به للدين) المراد أنه يرجع بدينه الأصلي لا بما دفعه شيئا ح ف وقال قل  
قوله ويرجع به أي بعد أخذه

### ﴿باب الضمان﴾

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعلق الأحكام بالدين ومن تحول حق إلى ذمة أخرى ومن مطابقة من لا  
يكون له مطالبته وغير ذلك وسمى بذلك لان من الزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جماعته في شيء  
فقد ضمنته أياه فهو من الضمن لان المال المضمون في ذمة الضامن فيكون في ضمن ذاته لا من ضم ذمة  
إلى أخرى كما تبرههم لان أصله التو نمنع ذلك وهو عقد تبرع ولو مع قصد الرجوع خلافا لرافعي وهو  
مندوب لقادر واثق بنفسه أمن غائلته والافباح قال العلماء أوله شهامة أي شدة حافة وأوسطه ندامة  
وأخوه غرامة ولذلك قيل نظاما

ضاد الضمان بصاد الصك ملتصق فان ضمنت خاء الحبس في الوسط

ثم ان الالتزام اما في الذمة فقط وهو الأغلب والأكثر أو في العين كضمنت مالك عليه في رقبة عبدي هذا  
أو في العين والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتي وفي رقبة عبدي هذا اه قل وقوله وقال للعقد  
أي المشتمل على الأركان الآتية وفي كونه عقدا مسامحة لعدم احتياجه للقبول فاطلق الكل على جزئه  
وهو الإيجاب والالتزام المتقدم ناشئ عن العقد فالضمان مشترك بين العقد وأثره (قوله وغير ذلك)  
كحيلة وصير أو قبيل لكن العرف خص الأول بالمال مطلقا والزعيم بالمال العظيم والكفيل بالنفس  
والخيل بالبدية والصيريم الكل ومثله القبيل حل وممر قل (قوله الزعيم غارم) لفظ الحديث  
العارية مؤداق أي مردودة والزعيم غارم والدين مقضى أي موفى اه سم ع ش على ممر (قوله  
تحمل عن رجل) وذلك دليل على صحة الضمان ع ش (قوله في ضمان الذمة) انما قيد به لاجل قوله  
وشرط في المضمون فيه ثبوته الخ اذ لو أراد بالمضمون ما يشمل العين لم تأت فها ذلك وهذا ظاهر جلي وقد  
خفي على بعض تأمل والافكونها خمسة يجري في ضمان العين والبدن أيضا (قوله ومضمون فيه) وهو  
الدين ولعل الأولى حذف فيه لانه مضمون لامضمون فيه وأجاب ع ش بأنه قصد به التمييز بينه وبين  
من عليه الدين فان المضمون يصدق على كل من الدين ومن هو عليه الدين اه وأقول من عليه الدين  
يقال له مضمون عنه لامضمون فالتمييز حاصل (قوله وشرط فيه أهلية تبرع الخ) ليقبل ذلك في الحوالة  
لأنها بيع فلا حاجة لذكره فيها حل (قوله هو أولى) أي لانه يخرج السفه بعشر شدة الذي لم  
يحجر عليه الخا كم فانه أهل تبرع مع أنه غير رشيد ويصح ضمانه (قوله من سكران) أي متعدي بسكره  
ولو ضمن حال سكره واختلفا في التعدي وعدمه صدق مدعى عدم التعدي لانه الأصل حل (قوله  
ومحجور فاس) ظاهره أنه عطف على سكران فيكون محجور وراولك رفعه على أنه مبتدأ خبره  
كشرائه فيفيد أنه ان ضمن أو في عين من أعيان ماله لا يصح ع ش (قوله لا من صبي



ومجنون ومجنون ومجنون ومجنون  
ومريض مريض مريض مريض  
عليه دين مستغرق ومكره  
ولو باكره سيدة (وصح  
ضمان رقيق) مكاتب أو  
غيره (بأذن سيدة) لا يغير  
أذنه كشكاحه (لاله) من  
زيادتي أي لاضمانه لسيدة  
لان ما يؤدى منه ملكه  
ويؤخذ منه صحة ضمان  
المكاتب لسيدة ومكاتب رقيق  
المبعض ان لم تكن مهاياة  
أو كانت ضمن في نوبة  
السيد (فان عين اللداء

بكونه في الذمة فلا يفيد  
البطلان في صورة ضمانه  
في عين من أعيان ماله بل  
ظاهرة على الرفع بل والجر  
أن ضمانه بصورتيه صحيح  
نعم لو حذف قوله في الذمة  
ورفع أفاد ذلك فتأمل أو  
يقال حذف في الذمة من  
الاول لدلالة الثاني تأمل  
منصفا وهذا الايراد على  
الجر أيضا الا أن يجاب عن  
هذا كله بأنه حذف من  
الاول لفظ في الذمة لدلالة  
الثاني عليه تأمل

(قوله أي فيتين محته)  
وضمانه من رأس المال الا  
عن معسرا وحيث لا رجوع  
فمن التلت اه مر (قوله  
أيضا فيتين محته) أي كأنه  
يتبين فساد له أو أقرب بعد  
الضمان بدين مستغرق اه  
مر

ومجنون) فلو ادعى الضامن الصبا والجنون وقت الضمان صدق بيمينه ان أمكن الصبا وعهد الجنون  
وكذا الوادعي أنه كان محجورا عليه بالسفه وقت الضمان على الأوجه أي وقد عهد له ذلك قال شيخنا  
ويحتمل أن يقال ان اقامه على الضمان متضمن لدعواه الرشد فلا يصدق في دعواه انه كان سفيا  
بخلاف الصبي فان قيل تقدم أنه ان ادعى ما ذكر في البيع لم يصدق أجيب بأن البيع معاوضة محضة  
فاحتياط له وكذا الوادعي الولي ذلك عند التزويج لان الابضاع محتاط لها فالظاهر أنها تهم بشر وطها  
حل (قوله ومجنور سفه) وان أذن له وليه زى وكذا يقال فيما قبله قل (قوله ومريض مريض  
الموت) محل عدم صحة ضمان المريض اذا قضى الدين من ماله بخلاف ما اذا حدث له مال أو أبرى بها  
أطلقه الشارح محمول على هذا التفصيل كما قاله حجج شريفة أي فيتين محته مر (قوله ومكره)  
أي ما لم يكن بحق أماما كان بحق كان نذرا أن يضمن فلا تاتم امتنع فأكراهه الحاكم على الضمان فضمن  
فانه يصح وكان الأولى للشارح إعادة حرف النفي بان يقول ولا من مكره لانه محترز قوله واختيار  
واسقاطها بما يوجبهم أنه من أفراد محترز قوله أهلية تبرع وان كان بعيدا (قوله ولو باكره سيدة)  
أي لانه لا تسلط له على ذمته بخلاف بقية الاستخدامات شرح مر وعبرة قل ولو باكره  
سيدة اذ لا ملك للسادة على ذم العبيد وفارق صحة بيع مال الغير باكره لان الضمان يتعلق بذمته  
فيعود ضرره عليه (قوله وصح ضمان رقيق بأذن سيدة) نعم ان ضمن سيدة لغيره لم يحتج لأذنه قاله  
خط وخالفه شيخنا مر وزى واعتبرا اذن السيد لانه يتصرف في ماله فلا بد من أذنه ويصح أن  
يضمن السيد عبده لاجنبي مطلقا ولو مكاتب ولو في دين المعاملة ولا رجوع له كما ذكره قل قال الحلبي  
ولم يفرعه لان العبد بأذن سيدة لا يقال له أهل تبرع على الاطلاق فهو مستثنى من مفهوم أهلية التبرع  
كانه قال ولكن صح ضمان رقيق الخ (قوله بأذن سيدة) فانه اثبات مال في الذمة بعقد وانما صح خلع  
أمة بمال في ذمتها بلا اذن لانها قد تضطر اليه ان يحوسر وعشرة واذ أدى بعد عتقه فله الرجوع لاقبله أي  
ولا بد من علم السيد بقدر المال المأذون له في ضمانه حل ويتجه اشتراط علمهما معا للضمنون له لان  
كلاهما مطالب كافي سل (قوله أي لاضمانه شخصا لسيدة) بان كان عليه دين لسيدة نعم ان  
ضمن سيدة للغير صح كاشمله كلامه أولا لانه يؤدى من كسبه وهو لسيدة ولا رجوع له على سيدة وان  
أداءه بعد العتق بخلاف ما اذا أدى ماضيه عن الأجنبي بالأذن منه ومن سيدة بعد العتق فان حق  
الرجوع له لا لسيدة والفرق ان منفعة الرقيق في ضمان سيدة وقعت للسيد فكأنه استوفاه حال رقه  
بخلافها في ذلك فانها وقعت للاجنبي فكان الرجوع عليه ولو ضمن السيد ديناً وجب على عبده بمعاملة  
صح ولا رجوع له عليه فيما أداه عنه ولو بعد عتقه اعتبارا بحالة الضمان سل (قوله ويؤخذ منه)  
أي من التعليل وهو قوله لان ما يؤدى منه الخ (قوله لسيدة) أي حيث أذن له في ذلك حل (قوله  
المبعض) ثم ان أذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤدى منه الكسب الواقع في نوبة السيد دون  
العبد أو من كسبه مطلقا سواء كان في نوبته أو نوبة السيد والأقرب الأول ولو ادعى المبعض أن ضمانه  
بغير الاذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالأدعي الضامن الصبا عند الضمان وأمكن  
سم على حجج على مر (قوله أو كانت الخ) قال ابن حجر وفرق بينه وبين صحة شرائه  
لنفسه حيث يثبت الضمان فيه التزام مال في الذمة على وجه التبرع وهو ليس من أهله حينئذ فان قلت  
ظاهر كلامهم صحة هبته حينئذ قلت يفرق بأن التزام الذمة على وجه التبرع محتاط له لان فيه ضررا  
فاشترط له عدم حجر بالكلية ولا يكون ذلك الا بالنوبة له لا غير سل (قوله فان عين) أي وقت



جهة) كسبه ومال تجارة يده فذلك (والا) بأن اقتصر على الاذن له (٢٧) في الضمان (فما يكسبه بعد اذن) في الضمان

(ومما يندم اذن) له في  
تجارة كافي المهر وان اعتبر  
ثم كسبه بعد النكاح لا بعد  
الاذن فيه والفرق أن مؤن  
النكاح انما يجب بعده وما  
يضمن ثابت قبل الضمان فلو  
كان عليه ديون فان حجر  
عابه القاضي لم يؤد مما يده  
والا فلا يؤدى الا بما فضل  
عها (و) شرط (في المضمون  
له) وهو الدائن (معرفة)  
أى معرفة الضامن عينه  
لتفاوت الناس في استيفاء  
الدين تشديدا وتسهيلا  
وأفتى ابن الصلاح بأن  
معرفة وكيله كمعرفة وابن  
عبد السلام وغيره بخلافه  
وهو الاوجه (لارضاه) لان  
الضمان محض التزام لم يوضع  
على قواعد المعاقبات (ولا  
رضا المضمون عنه) وهو  
المدين (و) لا (معرفة)  
لجواز التبرع بأداء دين  
غيره بغير اذنه ومعرفة  
فيصح ضمان ميت لم يعرفه  
الضامن (و) شرط (في  
المضمون فيه) وهو الدين  
ولو منفعة (ثبوت) ولو  
باعتراف الضامن فلا يصح  
الضمان قبل ثبوت كنفقة  
الغد لانه وثيقة له فلا يسبقه

(قوله وما ذكره الخ) الظاهر  
التفريع لان ظاهر كلامه  
أن غير المأذون يتعلق بكسبه  
الحاصل بغير التجارة

الاذن أو بعده وقبل الضمان حج ع ش فان لم ينف ما عينه له بأن كان غير كسبه وما يده اتبع  
الرفيق بالباقي بعد عتقه لان التعيين قصر الطمع عن تعلقه بكسبه وما في يده من أموال التجارة  
اه حل (قوله فما يكسبه) ولونا رابع اذن فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه  
أجرته أم لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من أنه اذا تزوج باذنه واستخدمه من وجوب أجرته  
عليه أنه هنا كذلك اه ع ش ع ش (قوله ومما يندم اذن) ربحا ورأس مال حل  
وع ش ولواتقى الكسب والتجارة تعلق بذمته فقط فان حدث له كسب مثلا فينبغي التمسك به  
ومثله التجارة ولواتقى العبد المأذون له عن ملك سيده يبيع أو غيره بقى التمسك بكسبه وللمشترى  
الخيار ان جهل قاله مر قل (قوله وان اعتبر ثم كسبه) أى الحاصل بغير التجارة وما ذكره خاص  
بغير المأذون له في التجارة وأما المأذون له فيها فيتعلق مؤن النكاح بكسبه الحاصل قبل النكاح أيضا  
خلافا لظاهر كلام الشارح حل (قوله بعد النكاح) أى وبعد الوجوب كما سيأتى في بابه من حل  
وسيأتى في نكاح الرفيق ان هذا التقيد انما هو في غير المأذون له في التجارة أما هو فيتعلق بأكسبه  
ولو قبل النكاح كما يتعلق بأموال التجارة ولو حصلت في يده قبل النكاح وانظر هل هو هنا كذلك  
فيقال محل هذا التقيد أى قوله بعد الاذن في غير المأذون له أما هو فيتعلق بكسبه ولو قبل الاذن في  
الضمان واعتمد سم أنه هنا كذلك (قوله والفرق أن مؤن النكاح) عبر بهامع أن كلامه في المهر  
فقط إشارة الى ان مثله باقى المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما (قوله وما يضمن ثابت قبل الضمان) قد  
يقال ان ثبوت قبل انما هو على غير العبد وانما ثبتت على العبد بعد ضمانه وأجيب بان ثبوت قبل على غيره  
صيره أقوى من مؤن النكاح لانها لم تكن ثابتة قبل على أحد اه ح ف (قوله فلو كان عليه ديون)  
هذا تقيد لكونه يؤدى من كسبه ومما في يده من مال التجارة بما ادالم يكن عليه ديون حل (قوله  
فان حجر عليه القاضي) أى بعد الضمان حل وقال ع ش مطلقا سواء قبل الضمان وبعده (قوله  
أى معرفة الضامن عينه) لا الاسم والنسب من حل وكلامه يقتضى أنه شرط للضامن لا للمضمون له  
الا أن يقال ان المراد بالمعرفة كونه معروفا للضامن فكأنه قال وشرط في المضمون له كونه معروفا  
للضامن وكذا يشترط معرفة السيد ان كان الضامن عبدا بذنه فان المضمون له يطالب كلام من العبد  
والسيد الاذن كذا في حج أى ليؤدى عن عبده كما علم من معاملة العبيد وانما كفت معرفة عينه لان  
الظاهر عنوان الباطن حل (قوله بأن معرفة وكيله) أى في المعاملات وان لم يكن وكيله في خصوص  
هذا وهذا هو المعتمد وعليه بقولهم لان أحكام العقد تتعلق به ولان الشخص لا يوكل غالبا الا من  
يشبهه وقضية ذلك الاكتفاء به ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو واحدا من وكلاء فانظره قل  
مع زيادة (قوله لارضاه) فلا يرتد برده وهو ما قاله حج ووافقه شيخنا ونقل عن شيخنا مر انه يرتد  
برده وسيأتى اعلمه فراجع قل (قوله ضمان ميت) أى ضمان ما عليه من الدين لان الكلام في  
ضمان الدين لا في الكفالة (قوله ولو منفعة) كالعمل الملتزم في التمتع بالتجارة أو المساقاة وشمل الدين  
الزكاة فيصح ضمانها المستحقين انحصروا لكن لا بد من الاذن في الاداء لاجل التنية وكالزكاة الكفارة  
وفي شرح شيخنا ما يقتضى صحة ضمان الزكاة عن الميت وفيه نظر فراجع قل (قوله ثبوت) أى  
وجوده (قوله ولو باعتراض الضامن) بل الضمان متضمن لاعتراضه بتوفر شرائطه حل فلو قال  
شخص لزيد على عمرو مائة وأنا ضامنه فزيد مطالبه القائل وان أنكر عمرو من حل (قوله كنفقة  
الغد) أى الزوجة خرج بنفقة الغد نفقة اليوم وما قبله لوجوبها ولا يصح ضمان نفقة القريب مطلقا

ومفهومه أن كسب غير المأذون الحاصل بالتجارة لا يتعلق به ولا معنى لكونه غير مأذون وله كسب بالتجارة فتأمل



لأنها مجهولة ولست قاطعة بمضى الزمان وهذا ما رجحه لأذرى وجزم به ابن المقرئ زى (قوله وصح ضمان درك) وهو التبعة أى المطالبة سمي بذلك لالتزامه بالفرامة عند ادراك المستحق عين ماله ومطالبته به فيقول في صيغته ضمنت عهد التمن أو دركه أو خلاصك منه حل وهذا مستثنى من قوله وثبوته واعتراض بأن كلامه فى الدين وضمن الدرك ضمان عين وأجيب بأنه يؤل إلى ضمان الدين بتلف العين المضمونة لأنه يطالب ببدلها وقال سم على أنى شجاع أصل الدرك التبعة أى المطالبة والمؤاخنة كما قاله الجوهرى ومعلوم أن المضمون هو التمن أو المبيع لأن نفس التبعة فالدرك هنا إما معنى التمن والمبيع أو على حلف مضاف أى ذاكرك وهو الحق الواجب للمشتري والبائع عند ادراك المبيع أو التمن مستحقا وهو التمن أو المبيع ووجه تسميته بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك أى ادراك المستحق عين ماله ومطالبته ومؤاخنته به انتهى قال ممر والمضمون هنا حاصله إن كان التمن معينا فى العقد فالمضمون ضمان عين لا تجب قيمته عند التلف كضمان الأعيان المضمونة وإن كان التمن فى الذمة ثم عين فالمضمون ضمان ذمة فيطالب بعينه إن بقي وسهل رده وقيمته للحيلولة إن تعذر رده والبدل الشرعى إن تلف وكذا يقال فى المبيع ولو أطلق ضمان الدرك أو العهدة اختص بما خرج مستحقا إذا هو المتبادر لا ما خرج فاسدا بغير الاستحقاق اهـ سـ ل (قوله بعد قبض ما يضمن) خرج ما لو باع الحاكم مال غائب للمدعى بدينه فلا يصح أن يضمن له دركه لعدم القبض فى التمن لأن القرض أنه دين فى ذمة الغائب لأن ضمان الدرك لا يكون فيما فى الذمة حل والمراد بالقبض فى كلام الشارح القبض الحقيقى فلا تنكفى الحوالة به كفى سـ ل (قوله كأن يضمن لمشتري) أو مستأجر (قوله التمن) أى المعين ابتداء أو الذى فى الذمة ثم عينه أى وقد علم قدره حل (قوله أو لبائع) أو لمؤجر فيرده إن كان باقيا وسهل رده وقيمته للحيلولة إن عسر رده هذا إن كان معينا ابتداء فإن عين عما فى الذمة رده فإن تلف رده من مثله أو قيمة وهو فى الأول من ضمان الأعيان وفى الثانى من ضمان الأموال أى الديون حل وأوفى كلام المصنف مانعة خلا (قوله إن خرج مقابله مستحقا) أى أو مأخوذا بشفعة وصورة أن يشتري حصة من عقار ثم يبيعها لآخر ويقبض منه التمن فيضمن للمشتري الثانى رد التمن إن أخذها الشريك القديم بالشفعة عـ شـ على مـ ر (قوله أو ناقصا) لو اختلف البائع والضامن فى نقص الصنعة صدق الضامن بيمينه لأن الأصل براءة ذمته أو البائع والمشتري صدق البائع بيمينه لأن ذمة المشتري كانت مشغولة بخلاف الضامن إلا أن اعترف أو قامت يمينه ويصح ضمان العهدة للمستأجر وكذا عهدة المسلم فيه بعد أدائه للمسلم إن استحق رأس المال المعين ويفرق بينه وبين عدم صحة الحوالة به أنه هناك يطالب ببدله وهو لا يصح الاستبدال عنه وهنا يطالب بنفسه سـ ل (قوله بفتح الصاد) والسين أفصح من الصاد كفى القاموس حج وفى المختار صنعة الميزان معربة ولا تقل صنعة انتهى عـ شـ على مـ ر (قوله أجيب عنه الخ) يحصل هذا الجواب منع الإرادة أى بل هو ضمان ما ووجب لكن فى نفس الأمر فهو جواب آخر غير الجواب بأن هذا مستثنى فإدراك بقوله وصح الخ تحقيق قوله وثبوته أى ولو فى نفس الأمر وليس مراده الاستثناء كقولنا لأنه لا يناسب كلامه فى الشرح شيئا (قوله تبين وجوب رد المضمون) أى فاكنتى بذلك وحيث علم أن ضمان المعين ابتداء من ضمان الأعيان والمعين عما فى الذمة من ضمان لديون وسط ضمان ادرك بين المعين والدين حل وهذا لا يتأتى فى غير المستحق لأنه لا يتبين وجوب الرد فيه أى رد المضمون اهـ شـ ويرى لأن الواجب رد المضمون أو الأرض (قوله ولا يصح قبل قبض المضمون) أى ولا معه وان لم أر ضمانه له بحسب صيغته صور فان قال ضمته إن خرج

كالشهادة وبذلك علم شرط المضمون عنه وهو كونه مدينا (وصح ضمان درك) ويسمى ضمان عهدة (بعد قبض ما يضمن كأن يضمن لمشتري التمن أو لبائع المبيع إن خرج مقابله مستحقا أو معيبا) ورد (أو ناقصا لنقص صفة) شرط (أو صنعة) بفتح الصاد ورد وذلك للحاجة إليه وما وجه به القول بطلانه من أنه ضمان مالم يجب أجيب عنه بأنه إن خرج المقابل كما ذكر تبين وجوب رد المضمون ولا يصح قبل قبض المضمون لأنه إنما

(قوله فى نقص الصنعة الخ) أى التى وزن بها التمن (قوله إلا أن اعترف) موضع الاستثناء المطالبة بسد حطب البائع فانه لا يطالب الضامن إلا الخ (قوله ويصح ضمان العهدة للمستأجر) فإذا خرج المؤجر مستحقا ضمن الاجرة وأفتى ابن الصلاح بأنه لو أجرها عليه بدينه وضمن ضامن دركه فبان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شئ من الاجرة لبقاء الدين الذى هو أجرة بحاله فلم يفوت عليه شئ اهـ مـ ر



مقابله مستحقا لم يضمنه ان خرج معيبا وعكسه او ضمنته نفسه لم يضمن عينه وهكذا فان أطلق حل على  
 من وجه مستحقا قل على الجلال (قوله مادخل في ضمان البائع) أي فكان واجبا حال الضمان (قوله  
 مالو ضمن بعض الثمن) أو لاجرة ان خرج المؤجر مستحقا (قوله أو المبيع) ذكر فيما سبق أن مسألة المبيع  
 من زيادته فكان الأولى أن يقتصر على الثمن حل (قوله وشرط فيه أيضا لزومه) قال العلامة حل كان  
 المناسب ان يؤخر ضمان الفرك عن هذا الشرط وليس هذا بالقوي لان ضمان الفرك مستثنى من اشتراط  
 الثبوت بقطع النظر عن اللزوم وعدمه فاصنع الشيخ هو الاحسن والمراد باللزوم أمن السقوط  
 بالفسخ أو الانقاسخ (قوله فيصح ضمانه في مدة الخيار) أي للمشتري وحده لانه حيث يملك البائع الثمن  
 فيصح ضمانه له بخلاف ما اذا كان لها أو للبائع فانه لا يصح حل لانه ليس مال الكالثلثمن حتى يضمن له (قوله  
 لانه آيل الى اللزوم بنفسه) اعترض بخيار المجلس بأن الثمن فيه لا يؤل الى اللزوم بنفسه بل اما بفارقة  
 أحدهما للآخر أو باختياره لزوم البيع وأجيب بأن الكلام هنا في ثبوت الخيار للمشتري وحده وخيار  
 المجلس لا يثبت له ابتداء وحده تأمل (قوله وشرط قبوله الخ) وهذا الشرط ذكره الغزالي  
 وأورد على طرده حق القسم فان لم أن تبرع به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه أي مفهومه دين الله  
 كزكاة ودين لمريض معسر عليه دين مستغرق فانه يصح ضمانه ولا يصح التبرع به أي تبرع المريض  
 بالدين الذي له ولذلك أهمله الشيخان حل ويجب ان عن الأول بأن عدم صحة ضمانه لكونه  
 غير دين فهو خارج عن الموضوع فلا يرد وعلى تسليم عدم خروجه فيجيب بأنه لا يلزم من  
 وجود الشرط وجود المشروط ويمكن الجواب عن الثاني بأن عدم صحة التبرع به لعارض وبينائه على  
 الغالب والأولى تأخيره عن مفهوم المتن (قوله لان تبرع به) أي ينقل لغير من هوله بغير عوض  
 والتقصا ليس كذلك لانه لا ينقل لغير من هوله وأما اسقاطه فمن هو عليه بالعفو فليس تبرعا حتى  
 يشكل على مقاله لما علمت من المراد بالتبرع شيئا (قوله فيخرج القود) فيه أنه ليس داخلا  
 لانه ليس ديننا حينئذ لا حاجة لهذا الشرط (قوله ونحوهما) حكى الشفعة حل (قوله كدين  
 جعله) أي قبل الفراغ من العمل لانه وان آل الى اللزوم لكن لا بنفسه بل بالفراغ من العمل  
 ويرد عليه خيار المجلس لانه لا يكون للمشتري وحده الا بالعمل وهو مفارقة البائع للمجلس أو الزام العقد  
 حل وفيه نظر لانقطاع خيارهما بالمفارقة المذكورة (قوله وعلم للضامن) أي وعلم سيده ان كان  
 الضامن عبدا (قوله جنسا وقدر اوصفة) ومن الصفة الحول والتأجيل ومقدار الأجل سم (قوله  
 وعينا) فلا يصح ضمان أحدهما للآخرين مهما شوري قال حل قوله عينا وان لم يعرف مال الكل  
 كما لو ضمن شخص جماعة دينام معلوما مع جهله بما يخص كل واحد منهم فانه جائز كما قاله م (قوله  
 سواء المستقر) وهو ما ليس معترضا للانقاسخ بتلف المعقود عليه وغيره وهو المعرض لذلك عن  
 وهذا تعميم في اللازم فالأولى ذكره عقب اللزوم الذي في المتن (قوله كدين السلم) مثال للمستقر  
 ولا يقال لهذا الاستبدال عن المسلم فيه لانه من باب وفاء دين الغير وهو جائز كما قررره شيخنا العزيزي وقال  
 بعضهم انه مثل لغير المستقر وكونه غير مستقر لكونه معرضا للانقطاع انتهى (قوله وثمن المبيع)  
 والمهر قبل الدخول وهذا مثال لغير المستقر فافهم (قوله قبل قبض المبيع) انما أظهر في حق الاضمار  
 لتلايتهم عود الضمير على الثمن وهو غير مستقيم لانه اذ قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع أن مراده  
 التمثيل لغير المستقر وأيضا الغرض أن الثمن في التمة فهو غير مقبوض قطعا (قوله الا في ابل دية)  
 ومثلها الارش والحكومة واذا اراد الرجوع ضامنها بالاذن اذا غرمها رجع بمثلها لا بقيمتها كالقرض  
 حل وهو مستثنى من مفهوم العلم (قوله مع الجهل بصحتها) كنودها ولونها وطولها وقصرها اه  
 أي دين معين

يضمن مادخل في ضمان  
 البائع أو المشتري ومسألة  
 ضمان المبيع مع نقص  
 الصفة من زيادتي وقولي  
 كأن أولى من قوله وهو أن  
 لنسبوه مالو ضمن بعض  
 الثمن أو المبيع ان خرج بعض  
 مقابله مستحقا أو معيبا  
 أو ناقصا لنقص ما ذكر  
 (و) شرط فيه أيضا (لزومه  
 ولو لا كاشم) بعد لزومه  
 أو قبله فيصح ضمانه في مدة  
 الخيار لانه آيل الى اللزوم  
 بنفسه وشرط قبوله لان يتبرع  
 به فيخرج القود وحده  
 القذف ونحوهما وخرج  
 باللازم غيره كدين جعله  
 ونجم كتابة فلا يصح ضمانه  
 (وعلم للضامن) به (جنسا  
 وقدر اوصفة وعينا فلا  
 يصح ضمان مجهول بشئ  
 منها لانه اثبات مال في  
 الذمة بعقد فأشبه البيع  
 ونحوه سواء المستقر وغيره  
 كدين السلم وثمن المبيع  
 قبل قبض المبيع (الافى  
 ابل دية) فيصح ضمانها مع  
 الجهل بصحتها لانها معلومة  
 (قوله حق القسم) أي  
 للزوجة المطلومة اه م  
 (قوله حكى الشفعة) لانه  
 لا يصح اسقاطه لغير مشتري  
 الشخص اه شيخنا  
 (قوله ولو أبرأه من معين)  
 أي دين معين



أبل البلد (كإبراء) في أنه  
يشترط فيه العلم بالبراءة فلا  
يصح من مجهول بناء على  
أنه عليك المدين ما في ذمته  
فيشترط علمهما به إلا في أبل  
الدية فيصح الإبراء منها مع  
الجهل بصفتها لاسر (ولو  
ضمن) كأن قال ضمنت  
عمالك على زيد (من درهم  
إلى عشرة صح) لا تنقضاء  
القرار بذكر الغاية (في  
تسعة) ادخلا للطرف  
الأول فقط لأنه مبدأ  
الالتزام (كأقرار ونحوه)  
كإبراء ونذر فإن كلا منهما  
يصح في مثل ذلك في تسعة  
وقولي ونحوه من زيادتي  
ومسئلة الأقرار ذكرها  
الأصل في بابها (وتصح  
كفالة عين مضمونة)  
بغصب أو غيره أي كفالة  
ردها إلى مالكها وهذه  
من زيادتي (وبدن غائب)  
ولو بمسافة قصر (و) بدن  
(من يستحق حضوره  
مجلس

(قوله من تركه مورثه) أي  
والحال أن التركة ديون  
فإن كانت أعيانا لم يصح  
لأن الإبراء والاسقاط  
لا يصح في الأعيان وهذه  
تقع كثيرا فليتنبه اه  
قويستني  
(قوله لا يغني أحدهما عن

أط ف (قوله كإبراء) هذا إذا كان الإبراء غير معلق بالموت أما المعلق بالموت كإبراء فانت بريء  
فوصية ولو أبرأ من معين معتقدا عدم استحقاقه فتيين خلاف ذلك بريء حل ومهر وهذا التشبيه  
راجع لما قبل الأول لما بعده كما يؤخذ من كلامه به بدقنا مل (قوله يشترط فيه العلم بالبراءة) فلا بد  
من علم المبرئ مطلقا وأما المدين فأن كان الإبراء في معاوضة كالخلع بأن أبرأته مما عليه في مقابلة  
الطلاق فلا بد من علمه أيضا لتصح البراءة والأفلا يشترط ولو أبرأته ثم ادعى الجهل قبل باطنا لا ظاهرا  
وطريق الإبراء من المجهول أن يرثه مما يعلم أنه لا ينقص عن الدين كالف شك هل دينه يبلغها أو ينقص  
عنها شرح مر (قوله بالبراءة) أي إذا كان ديننا أما الإبراء من العين فباطل جزا مر (قوله  
فلا يصح من مجهول) أي بالنسبة للدنيا أما بالنسبة للآخرة فيصح حج ع ش وقوله فلا يصح من  
مجهول أي لا يمكن معرفته بخلاف ما يمكن معرفته كإبراءه من حصته من ركة مورثه لأنه وإن جهل  
قدر حصته لكن يعلم قدر التركة شرح مر فيشترط علمه بالتركة اه ح ف (قوله بناء على أنه عليك  
المدين الخ) أي فاشترط علمه به ولو بذينا على القول الآخر وهو أنه اسقاط لم يشترط علمه بالبراءة  
وإنما لم يشترط قبول المدين نظر الثابتة الاسقاط (قوله فيشترط علمهما به) أن وقع في ضمن معاوضة  
كالخلع فإن وقع في غيره اشترط علم المبرئ بالسكسر فقط كما قررره شيخنا وهذا تفصيل لقوله أو لا فيشترط  
العلم الخ ولو اقتصر على هذا الأغنى عن ذلك قال بعضهم وأني به مع علمه من ذلك نوطته لما بعده (قوله  
ادخلا للطرف الأول) أي بخلاف الطرف الثاني فإن قال من واحد إلى مائة أو إلى ألف فالتأخر ج واحد  
وإن كان من جنس ما قبله لأن قولهم الغاية إذا كانت من جنس المقياد دخلت محمول على الأمور  
الاعتبارية وما نحن فيه من الأمور الالتزامية ولا يعارضه ما يأتي في الطلاق من أنه لو قال لزوجته أنت  
طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا لأن الطلاق محصور في العدد المذكور فالظاهر استيفاءه بخلاف  
الدين حل وقول ثم قال قل بعد ذلك ولو قال بعثك الأشجار من هذه إلى هذه دخلت الغاية  
أو بعثك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة لم تدخل الغاية لأن الأولى صيغة عموم بخلاف الثانية  
(قوله لأنه مبدأ الالتزام) أي فهو كالأصل المبني عليه وإخراج الغاية عن الأصل لأنه الطرف المستغنى  
عنه ورعاية اليقين أو الظن القوي تقوى إخراجها اه إيعاب شورى (قوله في تسعة) متعلق  
بيصح وقوله في مثل ذلك متعلق بحال محذوفة أي حال كون الإبراء والبذر كاتين في مثل ذلك ح ف  
ويصح أن يكون في مثل ذلك متعلقا بيصح في حال اطلاقه وفي تسعة متعلقا به بعد تقييده بالأول فاختلف  
العامل بالاطلاق والتقييد فيصح تعاقب حرفي الجر به فتأمل (قوله بغصب أو غيره) دخل فيه ما هو  
مضمون ضمان يد كالمعار والمستام وما هو مضمون ضمان عقدا وغيره دخل فيه كالمبيع في يد البائع  
والثمن المعين في يد المشتري له اه ع ش (قوله أي كفالة ردها إلى مالكها) أن كان له قدرة على  
اتخاذها أو أذن من هي تحت يده فإن تعذر ردها لتحتلف لم يلزمه شيء حل (قوله وبدن غائب)  
أفرد به بالدكر لينبه على الخلاف فيه ولأن القرض منه بيان المسافة التي يعتبر الاحتضار منها والقرض  
من ذكر من يستحق حضوره بيان صفة المكفول وبملاحظة هذا لا يغني أحدهما عن الآخر اه ع ش  
فيكون عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وعبرة التويرى المراد بالغائب من لا يستحق  
حضوره بأن طالت المسافة بأن كانت فوق مسافة العدوى أو كان نهائى في محل غيبته حاكم أو المراد به  
الغائب مطلقا وكان يستحق حضوره وعلى هذا فالمراد بمن يستحق حضوره المقيم فقط اه بأن كان  
فوق مسافة العدوى فيكون في كل منه وما بعده عموم (قوله وبدن من يستحق حضوره في مجلس



(حكم) عند الاستعداد

(الحق لله تعالى مالى أو)

الحق (آدمي) ولو عقوبة

للحاجة الى ذلك بخلاف

عقوبة الله تعالى وذكر

الضابط من زيادتي وانما

تصح كفاية بدن من ذكر

(بأذنه) ولو بنائيه والافات

مقصودها من احضاره لانه

لا يلزمه الحضور مع الكفيل

حينئذ (ولو) كان من ذكر

(صبياو مجنوناً) بأذن وإيهما

لانه قد يستحق احضارهما

لاقامة الشهادة على صورهما

في الاتلاف وغيره ويطالب

الكفيل وليهما باحضارهما

عند الحاجة اليه (ومحبوساً)

وان تغذر تحصيل الغرض

في الحال كما يجوز للعبد

ضمان المال (وميتاً) قبل

دفنه (ايشهد على

صورته) اذا تحمل

الشاهد عليه كذلك ولم

يعرف اسمه ونسبه قال في

المطلب ويظهر اشتراط اذن

الوارث اذا اشترطنا اذن

المكفول وظاهر أن محله

فيمن يعتبر أذنه والا فالمعتبر

اذن وليه (فان كفيل) بفتح

الفاء أفصح من كسرهما

(قوله أي مالم ينزل الخ)

حمله عليه حمل الولي على

الولي الأذن فان حمل على

الولي حال المطلب لم يحتج

اليه ويفيد أيضا ان الولي

بطالب لو حجر على الاذن

(حكم) أي في محل الكفالة أشار لقاعدة وهي كل حق لو ادعى به على شخص عند ما كلفه الحضور فتصح الكفالة ببدن من عليه ذلك الحق ودخل فيه كفاية الكفيل فتصح وتصح ببدن من عنده مال لغيره ولو ودعة امتنع من أدائها في كلام بعضهم من عند اختصاصات نجسة يصح التكفيل ببدنه كما فهمه قولهم استحق حضوره ور بما يقتضي ضيعه أن الغائب لا يشترط فيما يستحق حضوره من المحل الذي هو فيه أي المعين وليس كذلك بل لا بد أن يستحق حضوره لو استعدي عليه من محله الذي هو به كذا قيل لكن هذا المقتضى هو المقتضى فتصح كفاية الغائب ولو لم يلزمه الحضور لو استعدي عليه بان كان فوق مسافة القصر حل فيكون في كل منه وما بعده عموم (قوله عند الاستعداد) أي الطلب مطلقاً لا بقيد كونه من مسافة العدوى انتهى ع ش وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له بالكفيل كما في ضمان المال شرح م ر (قوله أو الحق آدمي) كأجبر وقرن آبق فيكفله لولاه وامرأة لمن يدعي نكاحها ليثبتها ولن ثبت نكاحها ليسلمها له شرح م ر (قوله ولو عقوبة) كقصاص وحذف وف وتغريز لانه حق لازم وقوله بخلاف عقوبة الله كخروج زنا وسرقة وتجاوز به المتعلقة به لانما مورون بسترها والسعي في اسقاطها ما أمكن وان نكحتم استيفاءها كما اعتمدته والشيخ خنا خلافا لبعضهم اه حل (قوله وذكر الضابط) هو قوله وبدن غائب ومن يستحق حضوره الخ وقوله وانما تصح كفاية بدن من ذكر أي الغائب ومن يستحق حضوره فلا بد من اذن كل منهما وصورته في الغائب أن يأذن قبل غيبته أو بوك من يأذن شرح م ر (قوله بأذنه) قضيته أنها بدون الاذن باطلة ولو قدر الكفيل على احضار المكفول قهر اعليه وقياس ما تقدم من محجة كفاية العين اذا كان قادراً على اتزاعها المصحة هنا أيضاً لأن يفرق بان العين وجوب احضارها بمن قدر عليها لا يتوقف الاعلى مجرد رضا مال كها باحضارها والبدن يتوقف على وجوب حضوره من عليه الحق ولا يجب ذلك عليه الا بعد طلب القاضي من مسافة العدوى فنادونها على أنه قد لا يجب الحضور مع ذلك كالمقام به مانع كمرض واحتيج الى اذنه ليجب عليه موافقة الطالب اذا أراد احضاره ولو من موضع لا يجب عليه الحضور منه لكونه فوق مسافة العدوى ع ش (قوله وليهما) أي مالم ينزل أو يكمل المولى سم أي فان انزل قام الثاني مقام الأول ع ش (قوله لانه قد يستحق احضارهما) هذا بما يقتضي الاكتفاء بإمكان استحقاق الحضور وليس كذلك فكان الأولى أن يقول لاقامة الشهادة على صورتهما من لم يعرف اسمهما ونسبهما حل (قوله قبل دفنه) أي وضعه في القبر وان لم يهل عليه التراب لابعده وان لم يتغير ومحل قبل الدفن مالم يتغير في مدة الاحضار وظاهر كلامه أنه أذن قبل موته فان لم يكن له وارث خاص فنظر بيت المال ولو كان الوارث غير حائز فلا بد من اذن الناظر أي ناظر بيت المال أيضاً ولو كان محجوزاً عليه عند موته اعتبر اذن الولي ان كان من ورثته والا فورثته ومن لا وارث له أصلاً كذمي مات ولم يأذن في حياته فالوجه عدم محجة كفايته لان متروكه في حل (قوله ليشهد على صورته) كأن كان على شخص دين وهناك شهود تشهد على صورته ولم تعرف اسمه ونسبه ثم مات فأراد صاحب الدين أن يحضره للقاضي لتشهد الشهود على صورته خوفاً من ضياع حقه فيكفله شخص كما قررره شيخنا ويشهد بضم أوله وفتح ثالثة كما في شرح م ر (قوله اذن الوارث) أي كل وارث ان لم يأذن الميت في حياته وهذا اذا لم يكن فيهم ولي للميت قبل موته والا اعتبر اذنه فقط ان كان وارثاً وان لم يكن ولي فلا بد من اذن الجميع وأما لو كان الولي غير وارث فلا عبرة بأذنه حل (قوله فان كفيل بفتح الفاء أفصح) وعداء بنفسه لانه بمعنى ضمن وعدم

يجنون مثلاً تأمل ومع ذلك فالأولى تأخير هذه القولة عما بعده لانها في طلب الاحضار لا في الاذن في الكفالة كما لا يخفى



استعمال أئمة اللغة بغير الباء لعلها لا فصيح (قوله شرط لزومه) فلانصح الكفالة بدين مكاتب بالنجوم وهو وارد على الضابط لان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء واختلافهما في قدر النجوم مع عدم صحتها أي الكفالة اه حل (قوله لعدم لزومه للكفيل) هو وان لم يلزمه لكنه قد يحتاج الى توفيته كما لو غاب المكفول ولم يحضره الكفيل فانه يحبس الى أن يتعذرا حضاره أو يوفي المال فهلا قيل باشتراط علمه مخافة أن يحتاج الى التوفية فيشق عليه ما يدفعه من المال لكثرة عيش (قوله والجزء الذي لا يعيش بدونه) أي فيما اذا كان حيا فان كان ميتا في صورة الرأس لم يكتف بذلك لسهولة احضاره كما لا يخفى حل (قوله فذاك) أي واضح تعيينه وظاهره وان كان غير صالح وله مؤنة في الوصول اليه وهذا يفيد أن محل الكفالة لو كان غير صالح لا يشترط تعيينه بخلاف السلم وليس كذلك ولا بد من تعيين محو المكفول فلا يصح كفلت بدين أحد هذين حل وعبرة قل على خط والتعيين واجب ان كان محلها غير صالح للتسليم والافتراض انتهى ونصه في حاشية الجلال يتعين ان صلح والابطال الكفالة اه (قوله والا فحطها يتعين) أي ان صلح ولم تكن مؤنة والا فحط ما صرف في مكان المسلم فيه في التفصيل ونظر بعضهم في اعتبار المؤنة ههنا لان مؤنة كل منهما في مال نفسه فتأمل قل (قوله كافي السلم) يؤخذ من التشبيه انه اذا لم يكن المحل صالحا أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعدها تعين أقرب محل اليه وبه صرح م ر اه اطف (قوله ويرأ الكفيل بتسليمه) وان لم يقل عن الكفالة كما اقتضاء صنيعة حيث أطلق في هذه وفصل في التي بعدها حل ويرأ أيضا ببراء المكفول له ولو قال لاحق لي جهة المكفول أو عليه فوجهان أحدهما وهو الوجه براء الاصيل والكفيل لتضمن ما قاله سقوط الحق مطلقا لانه نكرة في سياق النفي فتم والثاني يرجع فان فسر بنفي الدين فذاك أو بنفي ودعة أو شركة أو محوهم قبل قوله فان كذبناه حلف م ر (قوله بتسليمه) أي الى المكفول له أو لوارثه فلو كان له ورثة وغرماء وموصى له فلا بد من التسليم الى الجميع ويكفي التسليم الى الموصى له المحصور عن التسليم الى الموصى م ر ويكفي تسليمه ولو محبوسا ان كان بحق والا فلا ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يبرأ الآخر وأغنيهما وقيله لدائن أو باذن صاحبه برئهما ونقل ابن قادم عن شيخنا م ر أنه لا يبرأ الثاني مطلقا ولو كفل واحد الاثنين فسلمه لاحدهما لم يبرأ من حق الآخر ويرأ بقول المكفول له أبرأتك من حق أو لاحق لي على الاصيل على الاصح قل (قوله المذكور) أي في قوله ثم ان عين محل التسليم الخ (قوله بلا حائل) ولوسلمه الكفيل وادعى عدم الحائل وادعى المكفول له وجوده صدق الكفيل لان الاصل عدم وجود الحائل شورى (قوله يمنع المكفول له منه) أي من التسليم (قوله فع وجود الحائل لا يبرأ) نعم لو قيل مختار يرى شرح م ر (قوله فان أتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول) ويأتي هذا التفصيل فيما لو احضره قبل زمنه المعين م ر فان لم يعين للاحضار زمانا حل على الحول فله المطالبة في أي وقت ع ش (قوله كتسليمه) أي البالغ العاقل كان يقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولو في غير محل التسليم وزمنه المعين حيث لا غرض وخرج بالبالغ العاقل الصبي والمجنون فاذا سلم كل نفسه لا عبرة بتسليمه الا ان رضى به المكفول له ولو ضمن له احضاره كما طلب لم يلزمه احضاره الا مرة واحدة لانه فيما بعدها ملق بالضمان على طالب المكفول له وتعليق الضمان يبطله قاله الباقي وهو الوجه وان نظريه بان مقتضى اللفظ تعليق أصل الضمان على الطلب وتعليقه مبطل له من أصله شرح م ر بحروفه وحل وقوله كان يقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل الخ أي فيشترط اللفظ هنا لا فيما قبله ويفرق بان محي هذا وحده لا قرينة فيه على التسليم عن جهة الكفيل فاشترط لفظ

(بدن من عليه مال شرط لزومه لا علم به) لعدم لزومه للكفيل وكالبدن الجزء الشائع ككثته والجزء الذي لا يعيش بدونه كراسه (ثم ان عين محل التسليم) في الكفالة (فذاك والا) أي وان لم يعينه (فحائلا) يتعين كافي السلم فيهما (درس)

(ويرأ الكفيل بتسليمه) أي المكفول (فيه) أي في محل التسليم المذكور وان لم يطالب به لقيامه بما لزمه (بلا حائل) ككفل يمنع المكفول له منه فع وجود الحائل لا يبرأ الكفيل فان أتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول ان كان له غرض في الامتناع والا فالظاهر كما قال الشيخان لزوم القبول فان امتنع رفعه الى حاكم يقبض عنه فان فقد أشهد شاهدين انه سلمه (كتسليمه نفسه عن) جهة (كفيل) فان الكفيل يبرأ به حيث لا حائل كما يبرأ الضامن باداء الاصيل فلا يكفي مجرد حضوره ولا تسليمه نفسه مع وجود حائل والتقييد في هذه بعدم الحائل من زيادتي



يدل عليه بخلاف مجيء الكفيل فلا يحتاج للفظ حج (قوله عن جهة الكفيل) بخلاف ما لو سلم نفسه عن غيرها بأن سلم عن نفسه وأطلق ويقي النظر فيما لو سلم نفسه عنها وعن الكفيل هل يبرأ بذلك الكفيل أولا والوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم فيما لو تكفل به رجلان فأحضره أحدهما مع تعليقه في كلام شيخنا شورى وعبارة شيخه ولو تكفل به اثنان معا أو مرتبا فسلم أحدهما لم يبرأ الآخر وإن قال سلمته عن صاحبي انتهى وتقدم إيضاح ذلك (قوله كما يبرأ الضامن) فلو امتنع من تسلمه حينئذ رفع الأمر إلى الحاكم فإن تعذر أشهاد أنه سلم نفسه عن كفالة فلان حل (قوله مجرد حضوره) أي من غير أن يقول ما تقدم حل (قوله والتقييد في هذه بعدم الحائل من زيادتي) أي باعتبار دخوله تحت كاف التشبيه وإن لم تكن من زيادته صريحا (قوله إن كان إذنه) أي الكفيل اطف (قوله أو قبله الدائن) أي من له الحق ليشمل مستحق القود مثلا (قوله فإن غاب لزومه احضاره إن أمكن) وما يفرمه الكفيل من مؤنة السفر في هذه الحالة في مال نفسه وأما ما يحتاجه المكفول من مؤنة السفر فهو في ماله لأنه لما أذن في الكفالة قد التزم الحضور مع الكفيل ومن لازم الحضور صرف ما يحتاج إليه اهـ من شرح مـ وعش عليه (قوله وأمن الطريق) أو كان بجرا غابت فيه السلامة حل (قوله فإن لم يمكن ذلك الخ) ولا يكلف السفر إلى الناحية التي علم ذهابه إليها وجهل خصوص القرية التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به عش على مـ (قوله لم يلزمه احضاره) وأقول قوله أنه لا يعلم مكانه لا في خوف الطريق ولا في الخائن كما استظهره حج سـ لـ (قوله وظاهره أنه إن كان السفر طويلا) أي مسافة قصر فأكثر أمهل مدة إقامة المسافر للاستراحة والتجهيز ويجهل لا تظار رفيقة يأمن بهم وعند المطر الشديد والوحل الشديد الذي لا يسلك معه عادة فلا يجبس مع هذه الاعتذار اهـ شرح مـ وحل (قوله احضار المكفول) هـ لا قال احضاره وما حكمة الاظهار وكذا قوله الآتي ثم حضر المكفول تأمل (قوله أو يوفى الدين) أي من تلقاء نفسه لأنه لا يطالب به (قوله فالتجبه أن له الاسترداد) أي من المكفول له أي إن كان باقيا أو بدله إن كان تالفا خلا للقرض لأنه ليس بمذبح بالاداء وإنما غرمه للفرقة ويتجبه كما فاده الوالد رحمه الله أن يباحق بقدمه تعذر حضوره بموت أو جهل بموضعه أو نحوه حتى يرجع به اهـ شرح مـ وكتب عليه عش قوله ويتجبه الخ ولو تعذر رجوعه على المؤدى إليه فهل يرجع على المكفول لأن أداءه عنه يشبه القرض الضمني أولا لأنه لم يراع في الاداء جهة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها من الجبس كل محتمل والثاني أقرب حج وزى ونقل عن والده مـ واعتمد مـ الاول سم وقوله غرمه للفرقة أي الحيولة ينمو بين من عليه الحق وزاد حج بعد قوله للفرقة أي والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والالم يرجع بشئ لتبرعه باداء دين غيره بغير إذنه عش (قوله بموت أو غيره) كأن هرب ولم بدر محله حج أو أقامته عند من يمنعه أو عصى مدة يحكم فيها بموته شورى (قوله لأنه لا يلزمه) بل التزم النفس وقد فاته شرح مـ (قوله وهذا أعم وأولى) وجه الاولوية أن عبارته توهم أنه إذا لم يدفن يطالب بالمال وليس كذلك وجه العموم شمول عبارته للهرب ونحوه بخلاف عبارة أصله اهـ عش السكت ينافي هذا عبارة مـ وعبارته وإنما ذكر الدفن لأنه قبله قد يطالب بأمره فلا يشهد على صورته كما مر اهـ بحر وفه فعليه لا يظهر وجه الاولوية وفيه أن فرض المسئلة أنه لا يطالب الكفيل بالمال وهذا شامل لما قبل الدفن وأما مطالبة لا احضار ليشهد على صورته فتش آخر تأمل (قوله ولو شرط أنه يغرمه) صورة المسئلة كما قاله الاستوى عن الماوردي أن يقول كفلت بدنه بشرط الغرم أو على أن أغرم أو نحوه فلو قال كفلت بدنه فإن مات فعلى المال محت الكفالة وبطل التزام المال لأنه وعد فيلقو فإن

ولو سلمه أجنبي عن جهة الكفيل يرى أن كان بإذنه أو قبله الدائن (فإن غاب) لزمه احضاره إن أمكن (بأن عسرف محله وأمن الطريق ولا حائل ولو كان بمسافة القصر فإن لم يمكن ذلك لم يلزمه احضاره لهجزه وتعيرى بأن أمكن أولى من تعيره بما ذكره (ويجهل مدته) أي مدة احضاره بأن يجهل مدة ذهابه وإيابه على العادة وظاهرا أنه إن كان السفر طويلا أمهل مدة إقامة المسافر وهي ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج (ثم إن) مضت المدة المذكورة (لم يحضره حبس) إلى أن يتعذر احضار المكفول بموت أو غيره أو يوفى الدين فإن وقاه ثم حضر المكفول قال الاستوى فالتجبه أن له الاسترداد (ولا يطالب كفيل بمال) ولا عقوبة كما فهم بالاولى وإن فات التسليم بموت أو غيره لأنه لم يلزمه وهذا أعم وأولى من قوله إذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال (ولو شرط أنه يغرمه) أي المال ولو لمع قوله إن فات التسليم للمكفول (لم تصح) الكفالة لأن ذلك



لان الرضا لا يعرف الا به  
وفي معناه الكتابة مع نية  
واشارة أخرى مفهومة  
(كضمنت دينك عليه)  
أي على فلان (أو تحمكت  
أو تقلدته أو تكفلت بيده  
أو أنا بالمال) المهود (أو  
باحضار الشخص) المهود  
(ضامن أو كفيل) أو زعيم  
وكلاهما صريح بخلاف دين  
فلان إلى ويحويه أما لا  
يشعر بالتزام نحو أؤدى  
المال أو أحضر الشخص  
وخلا عن قرينة فليس  
بضمان

(قوله هو ظاهر ان اتحد  
الح) الاظهر أن مرجع  
الضمير جميع المال بادعاء  
أنه معلوم من المقام أي  
محل كون ضمنت دينك  
عليه يقتضي ضمان جميع  
الديون ان توافقا عليه  
فان لم توافقا عليه نظر ان  
اتحد الدين أو اختلف الدين  
ولا قرينة تصدق الضامن  
فكذلك أي تقتضي ضمان  
الجميع والابان اختلف الدين  
وهناك قرينة تصدق  
الضامن فلا تقتضي ضمان  
الجميع بل تقتضي ضمان  
ما أقرب به الضامن وهذا  
أولى مما كتبه المحشى هنا  
فتأمل وقولي الاظهر الخ  
أي وليس مرجع الضمير  
صراحة هذه اللفظ لانه

قال أردت به الشرطية بطلت ان وافقه المكفول له واللام تبطل بتقديم المدعى الصحة وفارق بطلانها هنا  
بالشرط عدم بطلان القرض بشرط رد مكسر عن صحيح لانه هناك وحف تابع مقصر الانهاء عليه  
بخلافه هنا فتأمل وأيضاً الكفالة كما قال الشافعي ضعيفة من حيث القياس لانه التزام أبدان الاحرار  
فتأثرت بالشرط القاسمة كما ذكره قول علي الجلال ولو قال كفلت لك نفسه على انه ان مات فانا  
ضامنة بطلت الكفالة والضمان لانه شرط يتألفها أيضاً كما في شرح م ر ولو قال كفلت بدنه وضمنت  
ما عليه فهي كفالة وضمان صحيحان اه ح ف (قوله مقتضاها) وهو عدم الغرم (قوله للضمان  
والكفالة) عطف الكفالة على الضمان يوهم انها قسم للضمان وهو مخالف لما قدمه أول الباب من  
انها قسم منه الا أن يجاب بأنه جوى هنا على القول بان الكفالة قسمه أو انه من عطف الاختص على  
الاعم ونكتته الاهتمام بها لضعفها بجران اختلاف فيها وأصله قول امامنا لشافعي رضي الله عنه انها  
ضعيفة أي من جهة القياس لان الحر لا يدخل تحت اليد ع ش (قوله وفي معناه الكتابة) أي سواء  
صدرت من ناطق أو أخرس وسواء كان للأخرس اشارة مفهومة أو لا فهي أي الكتابة كناية مطلقاً  
وان انضم إليها قرائن اه ع ش على م ر فان قلت لم ذكر الكتابة والاشارة في الضمان دون غيره  
وأحال حكمهما في غيره عليه قلت فعل ذلك تبعاً للاصحاب حيث ذكروا ذلك في الضمان دون غيره قاله  
بعضهم (قوله واشارة أخرى مفهومة) وهي صريحة ان فهمها كل أحد فان اختص بفهمها الفطن  
فكناية والافلقو قول (قوله كضمنت دينك عليه) هو ظاهر ان اتحد الدين وتوافقا عليه فلو كان  
عليه دين قرض ونعم مبيع وطالبه رب الدين فقال الكفيل ضمنت دينك عليه ثم قال بعد ذلك ضمنت  
شيئاً خاصاً كدين القرض مثلاً فهل يصدق في ذلك أم لا فيه نظروا ينبغي تصديق الكفيل ان دلل  
عليه قرينة كالوطالب بدين القرض فقال ذلك فلو لم تقم قرينة على ذلك كان ضامناً لجميع الديون التي  
عليه لان الدين مفرد مضاف إلى معرفة فميم ع ش ا ط ف وقوله عليه أي الكائن عليه فهو صفة لدين  
(قوله أو تقلدته) أو التزمته قال شيخنا وظاهر كلامهم انه يشترط لصراحة هذه اللفاظ ذكر المال  
فنحو ضمنت فلان من غيره ذكر المال كناية فيما يظهر بح ل فان نوى به ضمان المال وعرف قدره  
صح والافلا وقال غيره ما حاصله انه ان لم يرد ضمان المال حل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحتها  
معرفة قدر المال انتهى وقد يحمل كلام الشارح على انه اذا لم ينو بما ذكره التزاماً كان لغوا وان نوى  
التزام المال أو البدن عمل بما نواه وان نوى به الالتزام لا بقيد المال ولا البدن حل على البدن اه ولو  
قال كفلت لك ان شئت فلا يصح لان الضمان لا يتوقف على مشيئة بخلاف بيعك ان شئت فانه يصح البيع  
لانه يتوقف على مشيئة فهو تصرف بمقتضاء فلو قسم قوله ان شئت عليهما لم يصح (قوله أو أنا بالمال)  
الباء فيه زائدة لتزيين اللفظ لان المال مفعول مقدم لضمين (قوله المهود) ليس من لفظ الضامن  
بل مراده لاشارة إلى أن اللام عهدية لما يصح ضمانه وكفالاته لا مطلق المال أو الشخص فلا بد أن  
يقول المال الذي على فلان أو الشخص الذي هو فلان بدليل انها كلها صرائح كما يأتي قول علي  
الجلال وعبارة حجج مع المتن أو أنا بالمال الذي على زيد مثلاً أو باحضار الشخص الذي هو فلان  
وانما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح انه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فان قلت يحمل  
على ما اذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون ال للعهد الذي كرى بل وان لم يجد لهما ذكر احلاهما على  
العهد الذي قلنا لا يصح هذا الجمل وان أوجه قول الشارح المهود بل الذي يتجه انه فيهما كناية لما  
مرأول لباب انه لا أثر للقرينة في الصراحة اه بحروفه (قوله بخلاف دين فلان إلى ويحويه)



## بل وعد (ولا يصحان)

أي الضمان والكفالة  
(بشرط براءة أصيل)  
لما افتتحت مقتضاها والتصریح  
بالثانية من زيادتي (ولا  
بتعليق) نحو اذا جاء الغد  
فقد ضمنت ماعلى فلان  
أو كفلت بدنه (و) لا  
(توقيت) نحو أنا ضامن  
ماعلى فلان أو كفيل بيديه  
أي شهر كذا فاذا مضى برئت  
وهذه بالنسبة للضمان من  
زيادتي (ولو كفل) بدن  
غيره (وأجل احضارا) له  
(ب) أجل (معلوم صح)  
للحاجة نحو أما كفيل  
بفلان أحضره بعد شهر  
(كضمان حال مؤجلابه)  
أي بأجل معلوم فانه يصح  
ويثبت الاجل في حق  
الضامن (وعكسه) أي  
ضمان المؤجل حالا وذلك  
لان الضمان تبرع فيصطلح  
فيه اختلاف الدينين في  
الصفة للحاجة (ولا يلزم  
الضامن تعجيل) للضمنون  
وان التزمه حالا كما لو التزمه  
لاصيل ولو ضمن المؤجل  
أي شهر مؤجلا الى شهرين  
فهو كضمان الحال مؤجلا  
أو عكسه فكضمان المؤجل  
حالا

(قوله أي مالم يرد به  
الح) أي ووجدت قرينة  
دالة على الالتزام فلا ينافي  
ما تقدم (قوله لانه لا يصح

كعندي أو مسمى فهي كناية لانه تحتل الضمان ولو كالة وقوله اماما لا يشعر أي لا يصريح بحاولا كناية لانه  
جعل اشعر شاه لاله ما فقوله وخلا عن قرينة أي تدل على الالتزام فان وجدت قرينة - الف على الالتزام  
كخاصة بين الدائن والمدين من جهة الدين وأراد حبسه فقال الضامن أو أدى المال عنه فيكون  
كناية ان نوى به الضمان صح والافلا فالمراد بها غير النية فيكون هذا ونحوه عند عدم القرينة  
لا يصريح بحاولا كناية هكذا ينبغي أن يفهم كلامه وما حمل القرينة فيه على نية كافي مر فلا يناسب  
سياق كلامه لان مقتضى التقييد حينئذ انه عند "نية يكون كناية وهو قد جعله خارجا عن المشعر  
الشامل للصريح والكناية فيلزم عليه استواء ما يشعر بالالتزام وغيره حل بإيضاح (قوله بل وعد)  
أي مالم يرد به الالتزام لانه غلط على نفسه سم وقل (قوله بشرط براءة أصيل) هو ظاهر في  
الضمان ومعناه في لكفالة بشرط براءة الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عيه الدين على أن من  
تكفل به قبل برئ ع ش أي بان كان كفله انسان قبل وفي كون هذا يسمى أصيلا نظر الآن  
يقال انه أصيل بالنسبة لثاني تأمل وقال بعضهم المراد بالأصيل في الكفالة المكفول (قوله  
والتصریح بالثانية) أي الكفالة من زيادتي لانه لا يصح في الكفالة بالاولى فكأنها مذكورة في  
كلام الاصل ولا يجوز شرط الخيار للضامن أو الكفيل أو اجنبي لنا فانه مقصود ههنا من غير حاجة اليه  
حل (قوله ولا بتعليق) أعاد الباء لرفع توهم انه عطف على براءة شويري وقوله أو كفلت بفتح  
الفاء وكسرها كما مر (قوله فاذا مضى) لا حاجة لهذا لان الصيغة فاسدة بدونه (قوله وهذه)  
أي مسألة توقيت الضمان وقوله بالنسبة إلخ هذه تعلم من عبارة الاصل بطريق الاولى لان الكفالة وسيلة  
ولم تصح مؤقتة والضمان مقصود ومن اقواعد يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد ومن ثم جزم بمنع  
توقيت الضمان وجري في لكفالة خلاف انتهى شويري (قوله مؤجلابه) ويفارق ما لو رهن  
بدن حال وشرط في الرهن أجلا وعكسه حيث لم يصح مع أن كلاً وثيقة بأن الرهن عين وهي لا قبل  
تأجيله ولا حاولا والضمان ضم ذمة الى ذمة والذمة قابلة للالتزام الحال مؤجلا وعكسه انتهى شرح مر  
(قوله وعكسه) أي وعكسه ان جرو ونصبه على نزع الخافض ان نصب وان رفع فعلى أنه فاعل صح  
المقدر أي صح عكسه أو على أنه مبتدأ أخبره عن عكس أي وعكسه كذلك شويري وعبرة ع ش  
الاختلاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلا أما عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التعجيل للضامن  
فالتخالف بينهما انما هو في مجرد التسمية (قوله فيصطلح فيه اختلاف الدينين) تسميتهما دينين  
باعتبار محلهم ما والا فهو دين واحد قال السبكي اعلم ان الدين الذي على الاصيل هو الذي على الضامن  
كفرض الكفاية لواجب على جباة فهو واحد باعتبار ذاته ويتعدى بالاضافة الى هذا والى هذا - افلنا  
حل على هذا دون هذا وأمكن ثبوته في هذا مؤجلا وفي حق الآخر حالا سم فاندفع ما يقال ان الدين  
واحد لا دينان (قوله تعجيل للضمنون) فيلزم الاجل في حقه وحق مورثه تبعاً وفائدة كونه تبعاً انه  
لومات الاصيل حل على الضامن أيضا لا تتفاء التبعية وهذا فائدة صحة ضمان المؤجل حالا وأما اذا مات  
الضامن وحده في هذه الصورة فلا يحل عليه كما قاله مر لبقاء التبعية ع ش وحل ملخصا وعبرة حل  
واذا مات الاصيل حل عليهما وهذا مستثنى من كلامه الآتي (قوله فهو كضمان الحال مؤجلا) أي من  
حيث انه يصح ويثبت الاجل في حق انضامن استقلالاً لكن بعد مضي الاجل الا قصر وهو الشهر  
في هذا المثال وقوله أو عكسه أي بان ضمن مؤجلا الى شهرين مؤجلا الى شهر وقوله فكضمان المؤجل  
حالا أي في انه يصح ولا يلزم انضامن تعجيل ولا يحل بموت الاصيل فيما لو ضمن مؤجلا لشهرين مؤجلا

(الح) توجيه التعبير بالتصریح دون جعلهما من زيادته وكوئها بالاولى ظاهر ان اريد بالأصيل المكفول



(ولمستحق) الدين سواء كان

(٣٣)

هو المضمون له ام وارنه (مطالبة ضامن وأصيل) بالدين بأن يطالبهما جميعا و

يطالب أيهما شاء بالجميع أو  
يطالب أحدهما ببعضه  
والآخر بباقيه أما الضامن  
فلا خبر الزعيم غرم وأما  
الأصيل فلان الدين باق عليه  
(ولو برئ) أي الأصيل  
من الدين بإداء أو إبراء أو  
غير ذلك فهو أعم من قوله  
ولو أبرئ الأصيل (برئ  
ضامن) منه لسقوطه (ولا  
عكس في إبراء) أي لو برئ  
الضامن بإبراء لم يبرأ الأصيل  
لأنه إسقاط للوثيقة فلا  
يسقط به الدين كفك لرهن  
بخلاف ما لو برئ غير إبراء  
كإداء (ولومات أحدهما)  
والدين مؤجل (حل عليه)  
لأن ذمته خربت دون الحي  
فلا يحل عليه لأنه يرتفق  
بالاجل فان كان الميت  
الأصيل فلا ضامن أن يطالب  
المستحق بأخذ الدين من  
تركته أو إبراءه هو لان  
التركة قد تهلك فلا يجزئ  
مرجعا إذا غرم وان كان  
الميت الضامن وأخذ المستحق  
الدين من تركته لم يكن  
لورثته الرجوع على  
المضمون عنه الآذن في  
إضمان قبل حلول الاجل  
(والضامن باذن مطالبة  
أصيل بتخليصه بإداء ان  
طوب) كما أنه يفرضه ان  
غرم بخلاف ما إذا لم يطالب  
لأنه لم يتوجه اليه خطاب

لشهر إلا بعد مضي الاقصر لان الاقصر ثبت مقصودا في حق الضامن فلا يحصل بموت الأصيل ع ش  
(قوله ولمستحق) هو أعم من تعبير المحرر بالمضمون له لشموله للوارث لكنه قد يدخل فيه المختال مع  
أنه لا يطالب الضامن لأن ذمته قد برئت بالحوالة اهـ س ل (قوله مطالبة ضامن وأصيل) ولا محذور  
في مطالبتهم وإنما المحذور في تفريم كل منهما كل لدين والتحقق أن التمتين إنما اشتغلتا بدين واحد  
كالرهنين بدين واحد فهو كفر ض الكفاية يتعلق بالكل ويسقط بالبيع فالتعدد فيه ليس في ذاته بل  
بحسب ذاتيه ومن ثم حل على أحدهما فقط وتأجل في حق الآخر شرح م ر ولو ضمن الضامن آخر  
والآخر آخر وهكذا بل المستحق الجميع ولو فليس كل منهما فقال الضامن للحاكم بيع أو لا مال المضمون  
عنه وقال المضمون له لم يبيع مال أيهما شئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن أجيب الضامن والا  
فالمضمون له ولو كان به رهن وضامن خيرين يبيع الرهن ومطالبة الضامن س ل قال حل وكذا  
يطالب سيد الضامن اذا كان عبدا فإنه ليؤدي بما في يد العبد كما تقدم أي وان كان به رهن واف وله  
حبسهما أو حبس أحدهما كافي بسط الأنوار (قوله بالدين) أي بجمعيه أو ببيعه ضه نعم ان قالوا ضمنا  
مالك على زيد فكل ضامن للنصف فقط على المعتمد ولا يتعدد وقال الامام مالك لا يطالب الضامن  
الا إذا عجز الأصيل ولو طالب المستحق الضامن فقال له ذهب للأصيل فطالبه فقال لاحق لي شئده فان  
جهل اسقاط حقه بذلك وخفي عليه ولم يرد الاقرار فحقه باق والاسقاط ولا مطالبة له على أحدهما قول  
وح ف (قوله أو غير ذلك) كاعتياض أو حوالة حل (قوله ولا عكس في إبراء) تعليقه بقوله لانه  
اسقاط للوثيقة يدل على أن المراد إبراءه من الضمان أما إذا أبرأه من الدين ففي شرح م ر أنه يبرأ  
الأصيل أيضا ان قصد اسقاطه عنه والافلا في كلام شيخنا شمل كلامه ما لو أبرأ الضامن من الدين فلا  
يبرأ الأصيل الا ان قصد اسقاطه عن المضمون حل (قوله كفك الرهن) أي لو أسقط المرهن حقه  
منه حل (قوله ولومات أحدهما والدين مؤجل) أي ما لم يضمن المؤجل حالا أو يضمن المؤجل  
الى شهرين مؤجلا الى شهر والافحل عليهما بموت الأصيل لان الاجل انما ثبت في حق الضامن تبعا  
للأصيل وقد زالت التبعة بموته فرجع الضامن الى أصل التزامه كما في شرح م ر وكلام حل هنا غير  
ظاهر لما فيه من التنافي تأمل ولا يحل المؤجل الى شهرين إلا بعد مضي الشهر الذي التزمه كما قاله س ل  
(قوله خربت) عبارة المختار خرب الموضع بالكسر خروبا فهو خرب ودار خربة ع ش (قوله فلا ضامن  
أن يطالب) أي ان ضمن بالاذن على المرجح فان ضمن بغير اذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له حيثئذ  
كما صرح به م ر ويؤيده قول الشارح فلا يجزئ مرجع الخ (قوله لان التركة الخ) هذا يرشد الى أن  
الكلام في الضامن بالاذن وأن الضامن بغير اذن ليس له ذلك لانه لا رجوع له وهو قياس ما مر في  
افلاس الأصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يغرم لم يبعد الا أن يجاب بأنه مقصر بعدم الاستبدال  
شرح م ر (قوله قد تهلك) بكسر اللام قال تعالى ليهلك من هلك (قوله والضامن باذن الخ) لعل  
الاولى تقديمه على قوله ولومات أحدهما الخ (قوله بخلاف ما إذا لم يطالب) أي وبخلاف ما إذا ضمن  
بغير اذن فليس له مطالبة بأنه لم يسقطه عليه شرح م ر فان دفع له الأصيل ذلك حيثئذ أي قبل  
الغرم والمطالبة لم يملكه ولم يردده وضمانه ان تلف كالتقبوض بشراء فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنته فني  
كان وكلا والمحل في يده أمانة حل (قوله ولا يجزئ الأصيل الخ) أي وليس للضامن حبس الأصيل  
وله طاب حبسه معه بان يقول للحاكم احبسه معي وان كان لا يجاب له في عند سماع ذلك وكتب أيضا  
وله مطالبة الأصيل وفائدة مطالبة حيثئذ احضاره بحاس الحكم وتقسيقه اذا امتنع حيث كان مومرا



من غير سهم الغارمين (رجوع عليه) أى على الاصيل له وان لم يأذن فى الاداء لانه أذن له فى سببه بخلاف ما لو أذن له فى الاداء دون الضمان لارجوع له لان الاداء سببه الضمان ولم يأذن فيه نعم ان أذن فى الاداء بشرط الرجوع يرجع ولو ادعى على زيد وغائب ألفا وهما متضامنان بالأذن وأقام بذلك بينة وأخذ الألف من زيد فان لم يكذب البينة رجع على الغائب بنصفها والا فلا لانه مظلوم بزعمه فلا يرجع على غير ظالمه ويقوم مقام الاذن والضمان أداء الاب والجسددين محجورهما بنية الرجوع كما قاله الفقهاء وغيره (ولو صالح عن الدين) المضمون (بما دونه) كأن صالح عن مائة ببعضها أو بنوب قيمته دونها (لم يرجع الا بما غرم) لانه الذى بذله نعم لو ضمن ذمى لادى دينه على مسلم ثم تصالحا على تخير لم يرجع وان قلنا بالرجوع وهو سقوط الدين لتعلقها بالمسلم ولا فية للخمر عنده وحوالة اضمن المضمون له كالاداء فى ثبوت الرجوع وعدمه كفى الروضة وأصلها وخرج بصالح ما لو باعه الثوب بمائة

كقابل بذلك فى مطالبة الفرع لاصله بدینه حل (قوله ولا يرسم) بضم الياء وفتح الراء وتشديد السين المكسورة أى لا يلزمه ح ف (قوله من غير سهم الغارمين) بخلاف ما اذا غرم منه بأن يكون الضامن والاصيل معسرين شورى أو عسروا وحده وضمن بالأذن (قوله رجوع عليه) وحيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض حتى يرد فى المتقوم مثله صورة كما قاله لقاضى حنين شرح م (قوله وان لم يأذن فى أداء) أى ولم ينه عنه قارنها فان كان بعد الضمان فلا يؤثر ويرجع عليه أو قبله فان انفصل عن الاذن فى اضمن بأن كان بين الاذن والضمان فهو رجوع عنه والابان قارن النهى الاذن فى الضمان فانه يفقد الاذن فى الضمان فاذا ضمن كان ضمنا من غير اذن فلا يرجع من بل بزيادة ومثله شرح م (قوله دون الضمان) وبالأولى ما لا يأذن فيه ما فالحاصل انه ان ضمن بالأذن رجع مطلقا وان ضمن بغير اذن لم يرجع مطلقا أى سواء أدى بالأذن أو لا (قوله نعم ان أذن له فى الاداء) أى وهو ضامن بغير اذن وقوله رجع أى ان أدى عن الاذن والابان أدى عن جهة لضمان بغير اذن فلا يرجع وينبغى أن يكون صورة الاطلاق بصورة الاذن حل (قوله وغائب) ليس قيد او قوله وهما متضامنان هل المعنى والحال هما متضامنان أو المعنى وادعى أنهما متضامنان الظاهر الثانى وعبارة بعضهم وهما متضامنان بالأذن أى كل منهما ضامن الآخر بخمسائة فيكون كل منهما مطالبا بالألف أصالة فى النصف وضمانا فى النصف لكن قوله متضامنان ليس بقيد بل مثله ما لو كان زيد عليه خمسمائة وضامن للغائب بخمسمائة فدار التصوير على كون الحاضر مطا بالالف أصالة وضمانا فالمدار على ضمانه فقط وقوله فان لم يكذب أى الحاضر الذى هو زيد وقوله والاى بأن كذب البينة ومثله ما لو ادعى على الدائن أنه أخذ خمسمائة من الغائب لانه حينئذ معترف بأن أخذها منه أى من زيد يظلم (قوله بنصفها) أى الألف وأنت نظر التأويل الألف بالدرهم (قوله فلا يرجع على غير ظالمه) يؤخذ من ذلك أن دراهم الشكينة لا يرجع المظلوم بها على الشاكى خلافا للأئمة الثلاثة لان المبصرة مقدمة على السبب عندنا كما سيصرح الشارح بذلك التعليل فى باب النصب (قوله ويقوم مقام الاذن الخ) الاولى تقديم هذا على قوله ولو ادعى على زيد وغائب لتعلقه بما قبله تأمل (قوله الاب والجد) أى لان كلا منهما يقدر على تأديك فرعه فاذا أدى بنية الرجوع فكأنه أقرضه وأقبضه ثم أداه عنه ع ش (قوله بنية الرجوع) أى ويصدق كل منهما فى ذلك بيمينه لان النية لانعم الامنه ع ش (قوله لم يرجع الا بما غرم) قضية هذا مع قول م انه حيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض حتى يرد فى المتقوم مثله صورة كما قاله القاضى حسين أنه يرجع بمثل اثوب لاقيمتها لكن قضية قوله فيما يأتى انه يرجع بها لاقيمة الثوب خلافا ع ش (قوله وان قلنا بالرجوع) المقصد أن الصلح على الخمر باطل ولدين باقى كما قاله ع ش وفى شرح الروض فلا يبرأ المسلم كالدفع الخمر بنفسه (قوله لتعلقها) أى المصالحة حل وع ش (قوله وحوالة الضامن الخ) وان أبرأ رب الدين الذى هو المحتال المحل عليه رجع الضامن لانه غارم ما فات عليه وهو ما كان فى ذمة المحل عليه ولو أقال المضمون له على الضامن فابراه المحتال لم يكن للضامن الرجوع لانه لم يغرم شيئا خلافا للجلال البلقينى حل قال سم وظاهر جعل الحوالة كالاداء ثبوت الرجوع قبل دفع المحال عليه للمحتال ويمكن توجيهه بأن الحوالة تقتضى انتقال الحق وفراغ ذمة المحيل وكان الاولى تقديم مسألة الحوالة على قوله ولو صالح (قوله فى ثبوت الرجوع) ان ضمن بالأذن أو بلاذن وأدى بالأذن بشرط الرجوع والا فلا رجوع ع ش (قوله وخرج بصالح) اناسب تقديمه على مسألة الحوالة لانه مفهوم المتن (قوله بمائة) أى من جملة المضمون وقوله فانه يرجع بها أى بالمائة لا بقيمة الثوب

أو بالمائة المضمونة فانه يرجع بها لاقيمة الثوب وتعبيرى بما دونه أعم مما عبر به (ومن أدى دين غير ما بذن



في قسم مضطر بلا اذن  
قهرًا وهو مسمى عليه  
حيث يرجع عليه لان عليه  
استنقاذ مهجته (ثم انما  
يرجع مؤد) ولو ضامنًا (اذا  
أشهد بأداء لورجل لا يلف  
معه) لان ذلك حجة وان  
بان فسق الشاهد (أو أدى  
بحضرة مدين) ولو مع  
تكذيب الدائن لم المدين  
بالاداء وهو مقرر بترك  
الاشهاد (أو) في غيبته  
لكن (صدقه دائن)  
لستقوط الطلب باقراره  
الذي هو أقوى من البينة  
أما اذا أدى في غيبته بلا  
اشهاد ولم يصدق الدائن  
فلا رجوع له وان صدقه  
المدين لانه لم ينتفع بأدائه  
لبقاء طلب الحق وذكر  
هذه والتي قبلها بالنسبة  
للؤدى بلا ضمان من زيادتي  
ولو اذن المدين لزيد في  
ترك الاشهاد فتركه وصدقه  
على الاداء رجوع

كتاب الشركة

بكسر الشين واسكان الراء  
وبفتح الشين مع كسر

(قوله ولا زائدة) أي غير  
عاملة فسموها لعدم علمها  
زائدة تسميها وان كانت  
بمعنى غيرها شيخنا

(قوله هل ولو منعه المضطر  
الح) لاموضع لهذا التردد

ووكالاتاً كثيراً وأقر انتهى شيخنا ح ف (قوله ولا ضمان) أي موجود وتصح قراءته بالتنوين  
أي وبلا ضمان ولا زائدة كما قاله ع ش وقال حل قوله ولا ضمان أي سابقا لانه تقدم في كلامه ولا  
لاحقافان ضمنه بلا اذن بعد الاذن في الاداء فلا رجوع لان الضمان ألغى الاذن فهو يؤدي عن جهة  
الضمان الذي لم يؤذن فيه الا ان قصد الاداء عن الاذن اه مر سل وح ل (قوله رجوع) كما لو قال  
اعلم دايتي أو أفق على زوجتي أو عبيدي بخلاف ما لو قال لاجنبي أو اشريكه عمر داري أو أودين  
فلان فان شرط الرجوع رجوع والا فلا والفرق وجوب ذلك عليه في الاول فكفي الاذن فيه  
وان لم يشترط الرجوع وألحق به قضاء لاسير لانهم اعتنوا في وجوب السعي في تحصيله ما لم يعتنوا به  
في غيره ولو قال أفق على امرأتي ما محتاجة كل يوم على أي ضامنه صح ضمان اليوم الاول وما بعده  
اذ المتبادر من ذلك ايس حقيقة لضمان بل ما يراد به بقوله على أن ترجع على فان أراد حقيقته  
فالاوجه تصديقه بمنه ولا يلزمه شيء سوى اليوم الاول سل (قوله وان لم يشترط الرجوع) ومثل  
ذلك ما لو كان انسان محبوسا عند ظالم فأذن لآخر أن يؤدي عنه قدر ما علموا الى ذلك الظالم فانه يرجع  
وان لم يشترط الرجوع للعرف ع ش باختصار واعلم انه لا ينافي هذا أعني قوله وان لم يشترط الرجوع قوله  
سابقا نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجوع لان هناك ضما بابلا اذن فلما وجد هناك سبب آخر  
للاداء غير الاذن فيه وهو كون الاداء عن جهة الضمان الذي بلا اذن اعتبر بشرط الرجوع ومن ثم اشترط  
في رجوعه أيضا الاداء عن جهة الاذن لا عن الضمان فتأمل (قوله في قسم مضطر قهرا) أي لا يمكن  
المعاذمة منه هل ولو منعه المضطر لان الشارع أوجب عليه انقاذ مهجته ولا عبرة بمنعه لانه منع من واجب  
فلامعول عليه أو بمنعه تبين أنه غير مضطر أو لا فيلحق رجوع ذلك اه شو برى (أقول) الاقرب الاول  
ان ثبت اضطراره والا فالثاني اه كاتبه اط ف (قوله لان عليه استنقاذه مهجته) فان قلت هذا لا دليل  
ربما أتيج عدم الرجوع لا الرجوع قلت أجيب عنه بأنه لماوجب عليه دفعه له صار مكرها لا متبرعا  
فحينئذ كان له الرجوع ومحل ان كانا عنيين أو فقيرين أو الواضع فقيرا والمضطر غنيا فان كانا بالعكس فلا  
رجوع لوجوب اطه له عليه (قوله ثم اعبر رجوع الح) تقييد لقوله ومن أدى دين غيره الح وان يكون الضامن  
بالاذن يرجع أي محل رجوعهما اذا وجد واحد من الامور الثلاثة فان فقدت فلا رجوع مر (قوله  
ليحلف معه) هذه العلة غائية وهي المعبر عن لامها بلام العاقبة لا باعثة على الاشهاد فلا يشترط عزمه على  
الحلف حين الاشهاد بل انه يحلف بعد الاشهاد شرح مر (قوله لان ذلك حجة) عبارة مر لانه كاف في  
اثبات الاداء وان كان حاكم ابلد حنفيا كما اقتضاء اطلاقهم نعم لو كان كل الاقليم كذلك فالوجه عدم  
الاكتفاء به اه بحروفه ي لان الحنفية لا يكتفي عندهم شاهد وعين وفي مر أيضا ولو ضمن صداق  
زوجة ابنه بغير اذنه مات وله ركة فلها ان تفرم الاب وتغوز بارثم أي تمام ارثها أي تمام نصيبها من  
التركة لانه لا رجوع له لعدم الاذن في الضمان قال ع ش بعد قوله فلها ان تفرم الح فان امتنع أجبر ولها  
الاخذ من عين التركة (قوله وان بان فسق الشاهد) أي بعد الحكم شهادته لانه لا أثر لذلك بعده لان  
الحكم المترتب على أصل كاذب يتفقد ظاهرا كإيائي (قوله لانه لم ينتفع بأدائه) أي مع كون المدين غير  
مقصر بترك الاشهاد لانه لا يمكنه الاشهاد على أدائه عنه لغيبته فقارقت ما قبلها (قوله وذ كرهذه) أي  
أي أو صدقه دائن وانتي قبلها أي اذا كان بحضرة المدين حل وزي

كتاب الشركة

درس



وجه مناسبتها للضمان ضمان أحد الشرىكين في بعض الصور والاولى ذكرها عقب الوكالة لان كلام من الشرىكين وكيل عن الآخر وموكل له وهي اسم مصدر لا شريك ومصدره الاشتراك ويقال لمن أثبتها شريك وشريك الكن العرف خصص الاشتراك والمشارك بمن جعله شريكاً (قوله لغة الاختلاط) أي شيوعاً ومجاورة زى بعقد أو بغيره فيكون المعنى الشرعى فرداً من أفراد (قوله والاولى) أي لان التعريف الاول يشمل الموروث والقصاص وليس مراداً هنا لان المراد بالترجمة الشركة في الاموال الاختيارية وأيضاً المراد بالباب الشركة التي تعيد التصرف للمعاقدين أو لأحد مما هو لا تكون إلا بعقد بخلاف الشركة في الموروث فانها لا تعيد التصرف بدون عقد وانما قال الشارح الاول لا الصواب لان الثبوت في الاول قد يراد به ثبوته بعقد فتأمل شيخنا والمراد بالعقد فيها لفظ يشترط بالاذن أو بنفس الاذن في بعض الصور كما سيأتي قسميتها عقد فيه مسامحة اعدم اشتغالها على ايجاب وقبول وقوله يقتضى الخ فيما أن الثبوت حاصل قبل العقد فكيف يقتضيه الا أن يقال انه يقتضيه أي يستلزمه وان كان حاصلاً قبله (قوله السائب بن يزيد) عبارة الشارح في شرح الاعلام نصها وعن السائب بن أبي السائب صنف بن عائذ المخزومي انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم أي في التجارة قبل البعثة فجاء اليه يوم فتح مكة فقال له مرحباً أخي وشريكى رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد وفيه جواز الشركة والافتخار بمشاركته أهل الخير ثم قال ورواه بعضهم في نسبة السائب فقال عن السائب بن يزيد ليس كذلك وانما هو ما ذكرناه انتهى بحروفيه ففيه رد على كلامه هنا وقوله وفيه جواز الشركة والافتخار ظاهر في أن المفتخر هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتعين أن فيما قاله النبي افتخار بل يجوز أن ما قاله جبر للسائب وتلطف به ويجوز أن الافتخار وقع من السائل بلفظ لم يحكم في الحديث اه ع ش وقيل ان افتخاره لكونه وافق شرعه وفي قل على الجلال مانعه ففي ذكره صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازه لانه تقرير لما وقع قبله وفي ذكرها ضائع للمذكور خصوصاً مع قرنها بالاخوة والترحيب وليس في ذلك افتخار منه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما توهم وان كان لا مانع منه وقيل ان قائل ذلك السائب افتخار بشركته صلى الله عليه وسلم وفيه أي في افتخار السائب دليل أيضاً لاقراره صلى الله عليه وسلم عليها وكتب أيضاً قوله كان شريك النبي قبل البعثة ان قلت انه قبل البعثة لا حكم حينئذ لادلاله فيه ويجاب بما ذكره الشارح بعد بقوله وافتخر بشركته بعد المبعث ولذلك جعل الافتخار على الافتخار منه صلى الله عليه وسلم ليكون دليلاً على الشركة على أنه يدل عليها أيضاً يجعل الافتخار من السائب من حيث تقريره صلى الله عليه وسلم كافي ع ش (قوله وخبر يقول الله الخ) في ذكره بعد الاول اشارة الى أن تقريره حجة وان كان فعل ما أقر عليه وجد قبل البعثة انتهى وهذا يقال له حديث قدمي نسبة الى القدس وهو الطهارة وسميت تلك الاحاديث بذلك لنسبتهم له جل وعلا حيث أنزل لفاظها كالأقرآن لكن يخالفه من جهة كون انزالها ليس للاعجاز وأما غير القدسية فأوحى اليه معانيها وبرعها بالفاظ من عند نفسه ع ش على مر (قوله أن ثالث الشرىكين) أي معهما بالحفظ والاعانة فأمدتهما بالمعونة في أمورها وأنزل البركة في تجارتها وقوله خرجت الخ أي رفعت البركة والاعانة عنهما حل قال الطيبي فشركة الله لهما استعارة كأنه جعل البركة بمنزلة المال المخلوط فسمى ذاته ثالثاً لهما وقوله خرجت ترشح للاستعارة بما وى جعل البركة بمنزلة مال ثالث وشبه المعين للشرىكين بشريك ثالث واستعار ذلك للمعين والقرينة اضافته تعالى للشرىكين ويحتمل أن يكون مجازاً من سلابان يراد بالثالث لازمه وهو المعين والعلاقة الزمنية (قوله ما لم يخن) أي ولو بغير متمول وفيه اشعار بأن ما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراء طعام وخبر لا يترتب عليه ما ذكر من نزاع البركة ع ش

الراء واسكانها وهي لغة الاختلاط وشرعاً ثبوت الحق في شئ لاثنين فأكثر على جهة الشيوع هذا والاولى أن يقال هي عقد يقتضى ثبوت ذلك والاصل فيه قبل الاجماع خبر السائب ابن يزيد انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث وافتخر بشركته بعد المبعث وخبر يقول الله أن ثالث الشرىكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما وإماماً أبو داود والحاكم وصحح اسنادهما (قوله اشارة الى أن تقريره الخ) هذه الاشارة لا تؤخذ من ذكره بعد الاول وانما تؤخذ من الاستدلال بالاول بقطع النظر عن الثاني تأمل



كان أو متغاوتا مع اتفاق  
الحرقة نكياطين أو اختلافها  
نكياط ورفاء (و) شركة  
(مفاوضة) بفتح الواو من  
تفاوض في الحديث شرعا  
فيه جميعا وذلك بأن يشتركا  
(ليكون بينهما كسبهما)  
بيدتهما أو مالهما متساويا  
أو متفاوتا (وعليه ما يغرم)  
بسبب غصب أو غيره  
(و) شركة (وجوه) بأن  
يشتركا (ليكون بينهما)  
بتساو أو تفاوت (ربح ما  
يشترياه) بموجب أو حال  
(لهما) ثم يبيعهانه وتعييرى  
بذلك أعسم مما عبر به  
(و) شركة (عنان) بكسر  
العين على المشهور من  
عن الشيء ظهر أو  
من عنان الدابة (وهي  
الصحيحة) دون الثلاث  
الباقية فباطلة لأنها شركة  
في غير مال كالشركة في  
احتطاب واصطياد وكثرة  
الغرر وفيها لاسيما شركة  
المفاوضة نعم أن نوبا  
بالمفاوضة

(قوله فيه نظر لان الخ)  
ما نقله عن م ر خطأ ونص  
عبارته من عنان الدابة  
لاستوائهما في التصرف  
وغيره كاستواء طرفي  
العنان أو لئلا كل الآخر  
عابر يدكنع العنان الدابة

على م ر (قوله هي) أي الشركة من حيث هي شرح م ر (قوله شركة أبدان) جوزها أبو حنيفة  
مطلقا ومالك وأحمد مع اتحاد الحرقة ثم على البطان فن انفر دبشئ فهو له وما اشتركا فيه يوزع عليهما  
بنسبة أجرة المثل بحسب الكسب كافي قل على التحرير و م ر (قوله كسبهما) أي مكسوبهما فهو  
مصدر بمعنى اسم المفعول سم (قوله بيدتهما) أي سواء شرط أن عليهما ما يعرض من غرم أم لا وعلى  
هذا يبينها وبين شركة المفاوضة عموم وخصوص من وجه يجتمعان فيما إذا اشتركا بإداهما أو قالا وعليها  
ما يغرم وتتفرد شركة الأبدان فيما إذا لم يقل ذلك وتتفرد شركة المفاوضة فيما إذا اشتركا بمالهما ثم إن  
اتفقوا في العمل قسم بينهم على عدد الرؤس وإن تفاوتوا فيه قسم بحسبه فإن اختلفوا وقف الأمر إلى  
الصلح ع ش (قوله وشركة مفاوضة) جوزها أبو حنيفة قل (قوله أو مالهما) أي من غير خلط  
أو معه وتنفارق شركة العنان بالشرط المذكور أيضا أو مانعة خلو فشم المال والبدن قل على خط  
(قوله وعليهما ما يغرم) خرجت به شركة العنان وقوله ما يغرم أي من غير مال الشركة وقال حل  
أي ما يتعلق بالمال أو غيره (قوله وشركة وجوه) من الوجاهة أي العظمة والصدارة لا من الوجه  
قل (قوله بأن يشتركا الخ) أو أن يتناع وجهه في ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما أو يشتركا  
وجهه لا ماله وخامله مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسليم للمال والربح بينهما  
والكل باطل إذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له عليه خسرته وله ربحه والثالث  
قراض فاسد لا يستبدأ أي استقلال المالك باليد شرح م ر وس ل إذا فهمت ماذا كرعت أن  
الشارح ذكر قسمين أقسام شركة الوجوه وأخل بقسمين (قوله ليكون بينهما ربح ما يشترياه) أي  
يشتريه كل واحد له وأصاحبه غير توكيل حل أي بمن في ذمته مثلا أو مالو وكله فإنه يصح وعبرة  
قل على خط قوله لهما أي أن يتفقا على أن ما يشتريه أحدهما لنفسه يكون لهما فإن قصد حالة العقد  
أنه لهما فهو من شركة العنان ويكون ما يخص الآخر من الثمن دين عليه لكن بشرط بيان قدر ما يخص  
كل واحد من الربح إن لم يعلم قدر المالكين على ما يأتي ويكون قد وكل كل منهما الآخر (قوله ثم يبيعهانه)  
فإذا باعاه كان الفاضل بعد الأثمان المبتاع بها أي المشتري ما بينهما كافي المتهاج (قوله من عن الشيء  
ظهر) لظهورها فقول الشارح بكسر العين على الأشهر مع قوله من عن الشيء ظهر فيه نظر لان هذا  
لا يناسب إلا لفتح كما قاله عميرة وم ر (قوله أو من عنان الدابة) لاستوائهما في التصرف وغيره  
كاستواء طرفي العنان أو لئلا كل الآخر عابر يدكنع العنان الدابة وقيل بفتح العين من عنان السماء  
أي ما ظهر منها لأنها علت بصحتها وشهرتها اه س ل (قوله وهي الصحيحة) أي بالاجماع  
لسلامتها من سائر أنواع الغرر حل (قوله فباطلة) ومع ذلك أن كان فيها مال وسلم لأحد الشر بكنين  
فهو أمانة لان فاسد كل عقد كصحيحة ع ش على م ر وإذا حصل مال من اشترا لهما في شركة  
الأبدان وشركة المفاوضة فإنه قسم بينهما على أجرة المثل كافي شرح الروض ولا يخفى أن هذا عني قوله  
فباطلة تصرح بما علم من قوله دون الثلاثة وإعماذ كره تحقيق المفهوم الصحيحة وللتعليل المذكور بعد  
كما قاله ع ش (قوله في غير مال) أي في الأبدان وبعض أقسام المفاوضة وقوله وكثرة الغرر فيها أي  
في الأقسام الثلاثة وقوله لاسيما شركة المفاوضة أي إذا كان فيها مال أو مطلقا (قوله نعم أن نوبا بالمفاوضة)  
أي بلغتها ووجد خلط المالكين بشرطه فيصير لفظ المفاوضة كناية عن شركة العنان أي بشرط  
أن لا يقولوا فيها وعليها غرم ما يعرض والا كانت مفاوضة كافي شرح الروض فلو قصدوا قولهما وعليها



ما يغرم مما يكون بسبب الشركة كالتحسر ان لم يضر كما قاله ع ش على م ر قل حل وفيه أنه لا موقع لهذا الاستدراك وكان من حقه أن يذكره عند الكلام على الصيغة لأنه لم يذكره يعني لفظ المفاوضة في شركة العنان حتى يستدرك عليه والقسم الثاني من شركة المفاوضة ليس من شركة العنان انتهى وفيه شيء لأن ظاهر كلام الشارح أنها لا صريحة ولا كناية في شركة العنان فيبين بالاستدراك أنها كناية فيها قال شيخنا العز رضى الاول أن يقول نعم ان وجدت الشروط في شركة المفاوضة محتمل اذ النية ليست كافية (قوله وفيها مال) أى ووجدت فيه الشروط ومعه فهم قوله ان نوبيا أن الخلط بمجرد لا يكفي بدون النية وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه مع وجود الشروط لا تعتبر النية الا هم الا أن يقال ان من جملتها تشمل عليه شركة المفاوضة أن عليهما ما يعرض من غرم وهو مفسد فاعل المراد أنهما ذانوبيا مفاوضة شركة العنان اقتضى حل الغرم المشروط على غرم ينشأ من الشركة دون الغصب مثلاً ففائدة النية حل المفاوضة فيها لولا أن تفاوضنا على شركة مستجمعة للشروط الصحيحة ع ش (قوله خمسة) أى يجعل العاقدين اثنين بقرينة لتعريف بصيغة التثنية (قوله وعمل) أى الاذن فيه كذا قيل وفيه أن هذا الركن أسقطه في الروضة وتبعه في الروض على ذلك وهو واضح لان العمل لا يوجد الا بعد الاذن فلا يحسن أن يكون ركناً حل وأجاب ع ش بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء والذى اعتبر ركناً هو تصور العمل وقيل المراد الاذن فيه وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد وقال البرماوى عدمه من الاركان غير مناسب لانه يترتب على الشركة لانه جزء من حقيقتها فتكون الاركان أربعة (قوله ومشروط فيها الخ) يقال عليه حقيقة الصيغة لفظ يشعر بالاذن في التصرف فكيف يقول ومشروط فيها لفظ الخ س ل فيلزم عليه كون الشيء شرطاً في نفسه واتحاد الشرط والمشروط وأجيب بأن المعنى كونها لفظاً يشعر بالاذن فالشرط هو الكون المذكور (قوله يشعر باذن) فلو وجد مجرد الاذن مع بقية الشروط بدون صيغة اشتركتنا ونحوها كفى وهو متجه سم على أبي شجاع لكن نقل ع ش عنه التقييد حيث قال يشعر باذن أى اذا كان هناك لفظ شركة سم (قوله والمعنى باذن) انظر أى نكتة في إعادة التصريح بهذه مع الاستغناء عنها بقول المصنف يشعر باذن الا أن يجاب بأن التصريح بما ذكره دفع توهم الاكتفاء باذن أحدهما ولو كان التصرف كلاهما مع أنه غير مراد انتهى ع ش (قوله أو من أحدهما) فلو اذن أحدهما تصرف المأذون له في الكل والاذن في نصيبه فقط فان شرطاً ان لا يتصرف في نصيبه لم تصح شرح م ر وس ل (قوله فلا يكفي فيه) أى في اللفظ المشعر بالاذن اشتركتنا ومقتضاه أنه لا صريح ولا كناية حل لكن في زى أنه كناية فاذا نوبياه أى باشتركتنا الاذن في التصرف صح ومثله شرح م ر ومم وهو الذى يقتضيه قوله لاحتمال لان الكناية ما احتمل غير المعنى المراد وعبرة الشورى فلا يكفي فيه أى في الاذن اشتركتنا أى ولم نوبياه الاذن في التصرف وقوله انصور اللفظ عنه أى عن الاذن (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يقال هذا الاحتمال جار في صيغ العقود من البيع وغيره وقد جملوها في غير هذا المحل من الصراح فاذا قال بعتك ذاك فقبل انعقد بيعاً مع أن قوله بعتك ذاك الخ محتمل للاخبار عن بيع سابق لانا نقول الشركة مشتركة شرعاً بين مجرد ثبوت الحق وبين العقد المقيد لذلك فاذا قال اشتركتنا ولم يرد احتمال الشركة التى معنى ثبوت الحق ولو بارث أو نحوه فاحتيج فيها الى ما نية لانصرافها الى العقد وإيضاً فالبيع ونحوه يشترط للاعتداده ذكر العوض من المبتدى بالما كان أو مشتر يوموافقة الآخر عليه بالقبول أو بالإيجاب فكان ذلك قرينة ظاهرة في ارادة الانشاء فعمل عليه ولا كذلك الشركة على أنه قد يقال وهو الاقرب الجمل الفعلية

وفيها مال شركة العنان محتمل (وأرسلها) أى شركة العنان خمسة (عاقدان ومعهود عليه وعمل وصيغة وشرط فيها) أى الصيغة (لفظ) صريح أو كناية (يشعر باذن) وفي معناه ما مر في الضمان والمعنى باذن ان يتصرف من كل منهما أو من أحدهما (في تجارة) فلا يكفي فيه اشتركتنا لقصور اللفظ عنه لاحتمال أن يكون اخباراً عن حصول الشركة وتعميرى

(قوله وفيه أنه لا موقع لهذا الخ) أى لا ما حيلت لايست المفاوضة المتقدمة فلم تدخل قبل حتى يستدرك بها اه شيخنا

(قوله قال شيخنا العز رضى الاول الخ) ومع ذلك ليس استدراكاً حقيقياً تأمل لانها ليست مفاوضة بل عنانا

(قوله أى الاذن فيه) وعلى كل كان الاولى عدمه كفاي الروضة

(قوله وأجيب بأن المعنى الخ) هذا الجواب لا يصح بعد تفسير الصيغة بأنها لفظ الخ نعم لو فسرت بمطابق اللفظ ثم شرط فيها الاشعار اتجه الجواب اه شيخنا



موضوعه للاخبار واستعمالها في غيره بحيث تكون حقيقة فيه يتوقف على نقل الخبر وقد ثبت  
النقل في صيغ العقود فصار الانشاء منها مراد عند الاطلاق ولم يثبت النقل عن الخبر في اشتر كنا فيبقى  
على أصله اه ع ش (قوله أولى من تعبيره بالتصرف) لان التصرف يشمل غير التجارة من الهبة  
ونحوها كالقرض أو لان التصرف لا يشمل مقابله فالتصرف بالبيع لا يشمل الشراء وعكسه فتأمل  
اط ف وفي الاسنوى ما يفهم منه أن التجارة أعم من التصرف لانها تشمل التصرف في أموال  
التجارة وأعواضها أي أثمانها وأما التصرف فلا يشمل التصرف في الاعواض الا بالنص عليه من  
وحيج (قوله أهلية توكيل وتوكل) أي ان كما يتصرفان بدليل قوله فان كان أحدهما هو المتصرف الخ  
وفيه اشارة على مجهول الا أن يدعى أن شروط الوكيل والموكل مشهورة (قوله عن الآخر) أي وموكله  
ولعل حكمة اقتضاه على الاول تلازمهما ا ط ف (قوله كونه أعمى) انظر كيف يصح عقد الاعمى  
على العين وهو المال المختلط ويجاب بأنه عقد توكيل وتوكيله جائز كسبائي وقضية ذلك صحة قراضه  
سم على حج ع ش على م ر وأما خلط المال ونسليمه للشريك فيوكل فيه (قوله كونه مثليا)  
ولو تبرأ فلا تختص الشركة بالنقد المضروب بخلاف القراض فانه يختص به كما يأتي شرح م ر (قوله  
ولو دراهم) أي ولو كان النقد دراهم ع ش (قوله استمر في البلد) أي بلد التصرف فيما يظهر أي حيث  
كانت بلد التصرف غير بلد العقد بأن نص عليها ولو أطلق الاذن احتتمل أن العبرة ببلد العقد لانها الاصل  
ع ش على م ر (قوله في متقوم) بكسر الواو أي لانه اسم فاعل ولا يصح الفتح على أن يكون اسم مفعول  
لانه مأخوذ من تقوم وهو قاصر واسم المفعول لا يبنى الا من متعد اه ع ش (قوله غير ما يأتي) وهو  
قوله أو مشاعا حل وقال ع ش أي في قوله أو باع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر الخ (قوله  
خلط بعضه الخ) لو عبر باختلاط لكان أولى قل وانظر وجهه وفي ع ش هلا قال اختلط يشمل  
ماخلطه غيره أو نحو رجح وحينئذ خلط الاعمى لا يزيد على ذلك فالوجه أنه يكفي اه وقد يقال ان ما  
ذكره المصنف لا يتوجه عليه هذا الايراد لجواز حل خلط على معنى قام به الخلط كما في حم وز كم ونحوهما  
(قوله بحيث لا يتميز الخ) أي عند العاقدين وان يتميز عند غيرهما خلافا لبعضهم ع ش على م ر قال حج  
في الايعاب ما حاصله لو كان متميزا عند العقد وغير متميز بعده فهل يصح نظر العدم التميز في المستقبل  
أولا يصح نظر الحالة العقد فيه نظر اه أقول والأقرب أني لجواز أن يتصرف فيه قبل وصوله الى  
الحالة التي لا يتغير فيها يبقى عكسه ويحتتمل الصحة أيضا ويحتتمل عدم الصحة اعتبارا بما في نفس الأمر  
وهو الأقرب ويمكن تصوير ما قاله حج بأن يكون بكل من النقدين علامة تميزه عن الآخر لكن  
عرض قبيل العقد ما يمنع ذلك كطلاء أو صدا أو نحوه يمنع من التميز وقت العقد لكنه يعلم زواله بعد  
ومن هذا يعلم بطلان ما جرت به عادة من ير يد الاشتراك في زراعة القمح مثلا من أن أحدهما يبذر يوما  
من مال نفسه والآخر يوما وهكذا الى تمام الزراعة لعدم الاختلاط فيختص كل بما يبذره وعليه أجرة  
الأرض فيما يقابله وطريق الصحة أن يخلط ما يراد بذرهما ثم يبذر بعده ذلك اه ع ش على م ر فلو جمع  
الزراع بعد الحصاد عند الدياسة كما هو الواقع فانه قسم ما حصل منه من قمح وتبن وغيرهما على حسب  
البذر (قوله ليتحقق معنى الشركة) تعليل للحجية أي معناها الشرعي وهو ثبوت الحق في شيء على  
جهة الشيوع أو العقد الذي يقتضي الثبوت المذكور والمعنى المذكور لا يتحقق الا اذا وجدت الحجية  
(قوله فلا يكفي الخلط بعد العقد) أي ولا معه كما هو الوجه وان تنافى فيه المفهوم ان انتهى ش ب ونقل  
هذا عن زى وتوقف ع ش واستقر الا كتفاء بالمعية الخاقا لما بالقبلية وعلمه بأن العقد انما يتم  
حالة عدم التميز وهو كاف اه ا ط ف (قوله فيعاد العقد) أي الاذن في التصرف بما وى

بالتجارة أولى من تعبيره  
بالتصرف (و) شرط (في)  
العاقدين أهلية توكيل  
وتوكل) لان كلا منهما  
وكيل عن الآخر فان كان  
أحدهما هو المتصرف  
اشترط فيه أهلية التوكيل  
وفي الآخر أهلية التوكيل  
فقط حتى يجوز كونه أعمى  
كما قاله في المطلب (وفي  
المعقود عليه كونه مثليا)  
تعد أو غيره ولو دراهم  
مغشوشة استمر في البلد  
رواجها فلا تصح في متقوم  
غير ما يأتي اذا لا يتحقق فيه  
ما ذكر بقولى (خلط)  
بعضه ببعض (قبل عقد  
بحيث لا يتميز) ليتحقق معنى  
الشركة فلا يكفي الخلط بعد  
العقد ولو بمجلسه فيعاد  
العقد

(قوله بأن يكون بكل من  
النقدين الخ) اذا تأملت  
هذا التصوير تجده  
نصويرا للعكس لا لما قاله  
حج تأمل



(قوله ولا خلط لا يمنع التمييز) وإن عسر فلو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيرهما ولا يمكن من التمييز فهل تصح الشركة نظر الحال الناس أو لا نظر الخلط ما لا يصح عدم الصحة للتمييز اه زى وبرماوى (قوله كخلط دراهم بدنانير) وأيضا بآخر من نحو البر لا مكان التمييز وإن عسر شرح م (قوله أو مكسرة بصحاح) ومنها اختلاف نوع النقد ولا يضر اختلاف القيمة قل (قوله أو مشاعا) أفاد صنيعة أن المشاع لا بد فيه من عقد الشركة كالأجل صحة التصرف لا لثبوت الشركة لثبوتها قبل العقد والمراد بالعقد فيه الإذن في التصرف كما أشار إليه الشارح بقوله بعد والظاهر أنه لا بد من عبارة تشرح م مع المتن وتصح في كل مثلي دون المتقوم وبشروط خلط المالين ثم قال هذا أى المذكور من اشتراط خلطهما أن آخر جاما لئلا يقع اتفاقا فلو كان مشتركين على جهة الشيوع مثليا كان أو متقوما ببارث أو شراء أو غيرهما وأذن كل منهما الآخر في التجارة فيه أو أذن أحدهما فقط نظير ما صحت الشركة لحصول المعنى المقصود بالخلط (قوله لأن المقصود بالخلط) وهو عدم التمييز حاصل (قوله أنه لا بد أن يكون الإذن) أى فى التصرف (قوله والتقابض) أى كل منهما يقبض من الآخر وقوله فيما بعده وهو قوله أو باع أحدهما بعض عرضه الخ وعبارة ا ط ف قوله والتقابض أى بأن يكون الإذن المذكور بعد التقابض ولا يحتاج لخلط العرضين المذكورين لأن قبض بعض المشاع قبض كله (قوله ولا علم بنسبة عند عقد) أفادت هذه العبارة أن العلم بالنسبة لا بد منه أما عند العقد أو بعده كما نبه عليه بقوله فالشرط لعلم الخ وأما العلم بقدر مال كل منهما فلا يشترط كما أشار إليه بقوله فلو جهلا القدر الخ (قوله بمراجعة حساب أو غيره الخ) كمرجعة الوكيل كان يكون لكل من رجلين ألف وصار كل منهما يصرف من ألفه ويكتب ما صرفه في ورقة ثم خاطا ما بقي من الألفين ولم يعرف النسبة بين المالين المخلوطين هل أحدهما مثل الآخر أم لا لكن يمكن العلم بالنسبة بسبب مراجعة ما صرفه كل من ماله ليعلم بذلك أن الباقي من كل المالين مساو ولا استرأ وتلك مثلا اه (قوله فان لم يمكن معرفتها الخ) انظر لو تعذرت معرفتها بعد هل يتبين فسادها أو تنفسخ من حين التعذر أو تستمر صحيحة يظهر الثاني ووافق عليه شيخنا زى وانظر مع قول الشارح لم يصح العقد فأمه كاتبه ا ط ف (قوله فالشرط العلم) والمراد بالعلم ما يشمل الظن القوي لأن اخبار الوكيل انما يفيد ظن فلو طرأ ما يقتضى عدم العلم بعد العقد فالظاهر بطلانها الآن لفقد الشرط حل (قوله فلو جهلا القدر) مفرع على محذوف تقديره ولا يشترط العلم بالقدر (قوله كان وضع أحدهما دراهم) اطلاقه الدراهم قد يشمل المقاصيص فينبغي صحة الشركة عليها إذا عرف الشرى كان قيمتها أو وزنها من نقد البلد أو زرع الرى والخسر على قدر القيمة فإذا كانت قيمة الجيدة مثلى قيمة المقاصيص مثلا وزع الرى والخسر على الثلث والثلثين لأعلى عدد المقاصيص وعليه فيفرق بين ما هنا وعدم صحة قرضها لأن الواجب فيه رد المثل الصورى وهو متعذر فى المقاصيص انتهى ا ط ف (قوله فى كفة) بكسر الكاف وفتحها مختار ع ش على م ر وقال البرماوى بثليث الكاف والفتح أقصح (قوله مقابلهما) أى فى مقابلهما وعبارة م ر ووضع الآخر بازائها اه وقوله ومثلها أى مثل الدراهم (قوله بحال) أى بأن يبيع بحال فهو متعلق بمحذوف ع ش وفى الشورى أن أراد بذلك بيان المصلحة ففقه نظر لقصوره وإن أراد اعتبار ذلك مع المصلحة وإن الباء بمعنى مع ففقه نظرا أيضا لاقتضائه أن البيع بذلك أى الحال ونقد البلد ليس من المصلحة (قوله ونقد البلد) أى ببلد يبيع سم (قوله فلا يبيع بمن مثل) لا يحسن تفرعه على حصره المصلحة فى البيع بحال ونقد البلد حل وهذا على كون الباء فى قوله بحال

(مشاعا) ولو متقوما كان ورثاه أو اشترياه أو باع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر كنصف بنصف أو ثلث بثلثين لأن المقصود بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ من الخلط وظاهر أنه لا بد أن يكون الإذن بعد القبض فيما اشترياه والتقابض فيما بعده (لأنه) لئلا يكون قدره فلا يشترط إذا لا محذور فى تفاوتهما إذا لزم والخسر على قدرهما (ولا علم بنسبة) أى بقدرها بينهما أهو النصف أم غيره (عند عقد) إذا لم يكن معرفتها بعد بمراجعة حساب أو غيره فلهما التصرف قبل العلم لأن الحق لهما لا يصدور ما فان لم يمكن معرفتها بعد يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهلا القدر وعلمت النسبة كان وضع أحدهما دراهم فى كفة ميزان ووضع الآخر مقابلهما مثلها وخطاها صحت (و) شرط (فى العمل) مصاحبة بحال ونقد بلد نظرا للمعرف (فلا يبيع بمن مثل

(قوله كأن يكون لكل الخ) وكان يخلط عشرة بعشرة آلاف وهو لا يعلم النسبة إلا أنها تعلم بمراجعة أهل الحساب تأمل (قوله وانظره

مع قول الشارح الخ) يمكن الجمع بحمل كلام الشارح على ما إذا كان غير ممكن معرفتها من حيث العقد فتأمل



بضم أوله وسكون ثانيه أي يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا (بلاذن) في الجميع فإن سافر به أو أبعه بلاذن ضمن أو باع بشئ من البقية بلاذن صح في نصيبه فقط وانفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك وتعميرى بصلحة أولى من قوله بلا ضرر لاقتضائه جواز البيع بمن اشمل مع راغب بزيادة ومن قول المحرر بقبطة لاقتضائه المنع من شراء ما يتوقع ربحه إذا قبطة انما هي تصرف فيما فيه ربح عاجل له بال (ولكل) من الشريكين (فسخها) أي الشركة متى شاء كالوكالة (وينعزلان) عن التصرف (بما ينزل به الوكيل) كوت أحدهما وجنونه وانماه وغيرهما مما يأتي في الوكالة واستثنى في البحر انما لا يسقط به فرض صلاة فلا فسخ به لانه خفيف قاله ابن الرفعة وتعميرى بما ذكر أعم وأولى

(قوله استبقاؤها) حيث انفسخت بالموت فامعنى الاستبقاء الا أن يراد به عدم القسمة والا فالقرار في هذه الحالة استئناف لاستبقاء لفسخها وجعله مر استئنافا وكذا الكلام

لتصور المصلحة وأما على انها للابسة صفة المصلحة فيحسن التفريع (قوله وتمراغب بأزيد) بل لو ظهر في زمن الخيار لزمه الفسخ حتى اذا لم يفسخ انفسخ العقد بنفسه شرح مر والمراد زيادة لتساع بمثلها لا كفلس لان مثل ذلك لا ينظر اليه في رغبات الناس اه كاتبه ا ط ف (قوله ولا يغير نقد البلد البيع) أي لا يجوز بالعرض ولا بتغير البلد أي وان راج كل منهما مر ع ش وهو مخالف لما صرح به في شرحه وعبارته المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بتغير البلد الا أن يروج كما صرح به ابن أبي عصرون انتهى بحر وفه ومثله في سم على المنهج وعبرة قبل ولا يغير نقد البلد وان راج قال حل وانما جاز لعمل القراض البيع به مع أن المقصود من البايين الرج لان العمل في الشركة غير مقابل وتم مقابل بعوض وهو الرج فلو منعناه من التصرف بغير نقد البلد اضيقنا عليه طرق الرج حينئذ (قوله ولا يسافر به) حيث لم يعط له في السفر ولا اضطر اليه لنحو خوف ولا كان من أهل النجعة ومجرد الاذن في السفر لا ينافي ركوب البحر بل لابد من النص عليه أي أو تقوم عليه قرينة حل وشرح مر ومثل الماء المسالخ الانهار العظيمة حيث خيف من السفر فيها وحل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بأن لم يجد للبلد المأذون فيه طريقا غير البحر وينبغي ان يلحق به ما لو كان للبلد طريق آخر لكن كثرة الخوف أو لم يكن لكن غلب سفرهم في البحر اه ع ش على مر (قوله متبرعا) عبارة تشرح مر ولو متبرعا لعدم رضاه بغير يده واقتصار كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا انما هو باعتبار تفسير الابضاع لغة (قوله ضمن) أي مع صحة البيع في السفر من وعبرة ع ش على مر وظاهره صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل أحد الشريكين وهو المتمدد والا فلا (قوله أو باع بشئ من البقية) خرج ببيع ما لو اشترى بألفين فان كان بين المال لم يصح أو في النسيئة صح فيقع الشراء له لا للشركة ولو لزمه الثمن من ماله وحده قل (قوله أولى من قوله بلا ضرر) فديقال تقويت الزيادة ضرر حل بالمعنى (قوله إذا قبطة الخ) وقد نطق القبطة على ما فيه مصلحة ويمكن حل عبارة المحرر عليه وأن يراد بالضرر ما يشمل تقويت النفع فلا تفاوت بين العبارات الثلاث ع ش (قوله له بال) أي وقع ع ش (قوله ولكل فسخها) فإذا فسخها أحدهما انعزلا معا رشيدى (قوله وينعزلان بما ينزل به الوكيل) وعلى وارث الميت ان كان رشيدا أو ولى المجنون استبقاؤها ولو بلفظ التقرير عند القبطة فيها والافعلى الولي القسمة واذا أفاق المغمى عليه خير بين القسمة واستبقاء الشركة ولو بلفظ التقرير لانه لا يولى عليه حل (قوله بما ينزل به الوكيل) فيه احوالة على مجهول لان ما ينزل به الوكيل غير معلوم الا أن يدعى أنه معلوم من خارج لتقرر أحكام الوكالة (قوله مما يأتي في الوكالة) كضرب الرق على الوكيل والجر عليه بسفه أو فليس وخروج المال عن ملكه شورى (قوله انما لا يسقط به فرض الصلاة) أي لا يستغرق وقت فرض صلاة وهو ضعيف وهل يعتبر أقل أوقات الفرض وان كان غير ما وقع فيه الانعفاء أو يعتبر ما وقع فيه الانعفاء فان استغرقه أثر والا فلا فيه نظر سم على حج والاقرب الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص ع ش على مر ومن الانعفاء التقرير المشهور سواء كان في الحمام أولا قال بعضهم وكالانعفاء السكر ولو متعديا وفي التمدى نظر لانه معامل بأقواله وأفعاله قل على الجلال (قوله فلا فسخ به) المناسب لقوله وينعزلان أن يقول فلا ينزل به (قوله أعم وأولى) وجه الاولوية أن عبارة الاصل تقتضى أنهما



لا ينزلان الا بفسخهما وليس كذلك بل ينزلان بموت أحدهما وتوهم أن فسخ أحدهما لا يكفي  
 ووجه الأهمية أنهما ينزلان أيضا بطر وعجسفة وفلس في كل تصرف لا ينفذ منهما حل (قوله  
 من قوله وينزلان) لان هذا في مقابلة قول المتن ولكل فسخها وقوله وتنفسخ الخ في مقابلة قوله  
 وينزلان الخ والأولية في الاول والعموم في الثاني (قوله والخسر) ومنه ما يدفع للرصدى والكاس  
 ومثله ما لو سرق المال واحتاج في رده الى مال على الأقرب لانه كأنه نشأ عن الشركة فساوى ما يدفع  
 للكاس ونحوه وليس مثل ذلك ما يقع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم إن أحد الشريكين يفرم على  
 عودها من مال نفسه فلا يرجع بما غرمه على شريكه لانه متبرع بما دفعه ولو استأذن القاضي في ذلك  
 لم يجز له الاذن لان أخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمر به ع ش على م واذ ليس القصد من  
 شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيه بخلاف الشركة التي الكلام فيها فيصرف منها ما يحتاج اليه  
 فرع ١ وقع السؤال عما يقع كثيرا ان الشخص يموت ويخلف تركه وأولاد او يتصرفون بعد  
 الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغيرها ثم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل إن لم  
 يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه أولا فيه نظر والجواب عنه  
 أنه ان حصل اذن من يعتد باذنه بأن كان بالغاعا فلا رشيدا للتصرف فلا رجوع له وينبغي أن مثل  
 الاذن ما لو دلت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا أو حصل الاذن من لا يعتد  
 باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش على م ر (قوله باعتبار القيمة) هذا واضح  
 في المتقوم دون النقد المضروب المتساوى وزنا وسكة حل وعبرة زى قوله باعتبار القيمة  
 لا الاجزاء فلو خلط اقفيرا بمائة بغير خمسين فهي اثلث ويقوم غير نقد البلد به (قوله أو شرطا  
 خلافه) فيكون الرجوع والخسران على قدر المالكين وان كانت الشركة فاسدة بشرط خلافه (قوله  
 بان شرطا التساوى فيهما) أى الرجوع والخسران (قوله أو عكسه) أى شرطا التساوى في المالكين مع  
 التفاوت في الرجوع والخسران (قوله عملا) علة لقوله بقدر المالكين اه زى (قوله موضوعها) لان  
 موضوعها أن الرجوع والخسران بقدر المالكين (قوله فلكل منهما على الأخر أجرة عمله) مع كون الرجوع  
 والخسران على قدر المالكين كما يفهم من سياقه وصرح به م ر وعبرة حل فلكل منهما على الآخر  
 أجرة عمله فاذا كان لأحدهما ألفان وللآخر ألف وأجرة عمل كل منهما مائة فلتأعمل الأول في ماله  
 وثلثه في مال الثاني وعمل الثاني بالعكس فلا أول عليه ثلث المائة وله على الاول ثلثها فيقع التقاض  
 بثلثها ويرجع على الاول بثلثها حل وزى وقد يتقاضان ان استويا في المال والعمل كافي شرح  
 البهجة (قوله أجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل رجوع وتقدم عن سم على حج ما يصرح به وبخلافه  
 ماسيا في له فيما لو اشترك مالك الارض والبذر وآلة الحرث الخ من أنه لا يرجع الا اذا حصل شئ وبما كن  
 الفرق بينهما بان المستأجر عليه هنا العمل وقد وجد فاستحق الاجرة مطا قوا الزرع المعامل عليه جعل  
 له منه جزء شركة فلا يستحق الاجرة الا اذا ظهر منه شئ فان لم يظهر منه شئ كان كأن العمل لم يوجد  
 ع ش على م ر (قوله كافي القراض الفاسد) قضية التشبيه أنه اذا علم بالفساد وأنه لا أجرة له أنه لا شئ  
 له هنا وهذا ضعيف والمعتد استحقاق الأجرة أى هنا في القراض الفاسد وان علم بالفساد زى (قوله  
 نعم لو تساوى في المال) كأن كان مائة لكل خمدون وقوله وشرط الاقل أى الجزء الاقل من الرجوع كان  
 شرطا في هذا المثال الرجوع مائة لانه ثلثان وشرط الثلث الذي علمها أكثر من صاحبه  
 فلو كانت أجرة الذي علمها أكثر ثمانية وأجرة الآخر أربعة فلا يرجع الا أول عليه بأجرة عمله لانه زائد  
 أربعة اذا كان عمله قدر عمل الآخر مرتين (قوله لتبرعه بالزائد) ٣ وعبرة حل لم يرجع بالزائد

من قوله وينزلان  
 بفسخهما وتنفسخ بموت  
 أحدهما ويخونه وبأغماته  
 (لا عازل) فلا ينزل (بعزله  
 للآخر) فيتصرف في  
 نصيب المعزول فان أراد  
 الآخر عزله فليعزله (والرجوع  
 والخسر بقدر المالكين)  
 باعتبار القيمة لا الاجزاء  
 (وان) تفاوت الشريكان  
 في العمل أو (شرطا خلافه)  
 بأن شرطا التساوى فيهما  
 مع التفاوت في المال أو  
 عكسه أو شرطاهما بقدر  
 العملين عملا بقضية الشركة  
 (وتفقد) أى الشركة (به)  
 أى بشرط خلافه لخالفه  
 ذلك موضوعها (فلكل)  
 منهما (على الآخر أجرة عمله)  
 له كافي القراض الفاسد  
 نعم لو تساوى في المال وشرطا  
 الاقل لا أكثر عمل لم يرجع  
 بالزائد لانه عمل متبرعا (وقد  
 التصرف) منهما للاذن  
 (والشريك كمودع) في انه  
 أمين

(قوله وينبغي أن مثل الاذن  
 الخ) ولو ادعى أنه انما اذن  
 أو رضى على أنه يحج مثله  
 أو يتزوج لم يصدق له  
 شيخنا قويني  
 (قوله وهي أربعة) وهل  
 يرجع من عمله أقل عليه  
 بالاثنتين ح و تأمل  
 ٣ (قوله لتبرعه بالزائد)  
 الذي في نسخ الشرح الى  
 بأيدينا لانه عمل متبرعا اه



فيصدق يمينه في الرد إلى  
شريكه وفي الحسر والتلف  
ويأتي هنا في دعوى التلف  
ما يأتي ثم ياتي ثم يبينه  
وتعبري بما ذكر أولي مما  
عبر به (وحلف) الشريك  
فيصدق (في) قوله (اشترته)  
لي أو لا شركة (أو أن  
ما يدي لي أو لا شركة) لأنه  
أعلم بقصده في الأولى وعمل  
باليد في الثانية بقسميها  
(لا في) قوله (افقستما  
وصار) ما يدي (لي) مع  
قول الآخر لا بل هو مشترك  
فالصدق المتكرر لا الأصل  
عدم القسمة وذكر التحليف  
من زيادتي

درس

كتاب الوكالة

هو بفتح الواو وكسرها  
(قوله وحاصله) أي حاصل  
التلف (قوله ولم يتم صدق  
الح) فإن اتهم حلف فإن لم  
يعرف الظاهر ولا عمومه  
كف يمينه به وحلف أنها تلفت  
به تأمل (قوله رجه الله لأن  
الأصل عدم القسمة) وإنما  
قبل قوله في الرد مع أن  
الأصل عدمه لأن من شأن  
الوكيل قبول قوله فيه  
توسعة عليه ولو ادعى كل  
منهما أنه ملك هذا الرقيق  
مثلاً بالقسمة وحلفاً أو نكلاً  
جعل مشتركاً أو الألفا حالف

مر

أي ما جرة لعمل الزائد وكذا الاختصاص أحدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف أجره لأنه عمل متبرعا  
ولا يخفى أن هذا يخالف قوله فكل منهما على الآخر أجره إلا أن يقال لما عمل أحد الشريكين وعمل  
الآخر لم يقع عمله تبرعاً بخلاف ما إذا عمل مع عدم عمل الآخر فليحسره (قوله فيصدق يمينه في الرد)  
ولو للرجح إلى شريكه فيبرأ من جهته ولم يكن له رجوع محضته لأن اليمين دافعة فلا تصالح أن تكون  
مبنية حل وعبرة عس فيصدق يمينه أي سواء كانت الشركة صحيحة أو فاسدة وحاصله أنه إذا  
عرف دون عمومه أو ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كسرقة صدق يمينه وإن عرف هو وعمومه ولم يتم  
صدق بلا يمين سم (قوله وحلف) بضم الحاء وتشديد اللام المكسورة مبنى للجهول وفتحها مع  
فتح اللام مخففة مبنى للفاعل والأولى للشارح أن يأتي بأي لأنه يوجه حذف الفاعل أو نائبه إلا أن يقال  
أنه حل معنى لأجل اعراب (قوله اشترته لي) ولو راجع قوله أو لا شركة ولو خاسراً قل (قوله  
أو لا شركة) نعم لو اشترى شيئاً فظهر عيبه وأراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع أنه اشتراه للشركة  
لأن الظاهر أنه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لوصدقه وبوجه  
بأنه أصيل في البعض ووكيل في البعض الآخر فكانا بمنزلة عقدين ابن حجر من ل (قوله وعمل باليد)  
أي بقول ذي اليد أو عملاً باليد كلا أو بعضاً فلا يقال إذا ادعى أن ما يديه للشركة لم يعمل باليد (قوله في  
الثانية بقسميها) وهما قوله أو أن ما يدي لي أو لا شركة وكذلك الأولى فيها قسمان ومن ثم وجد في  
بعض النسخ بقسميها (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً في قرى مصر من ضمان  
دواب اللبن كالجاموس والبقرة ما حكمه وما يجب فيه على الآخذ والمأخوذ منه والجواب عنه أن  
الظاهر أن يقال فيه أن اللبن مقبوض بالشراء الفاسد وذات اللبن مقبوضة هي وولدها بالاجارة الفاسدة  
وإن ما يدهم الآخذ لصاحب الدابة من الدراهم والعلف في مقابلة اللبن والاتفاق بالهيمه في مقابلة  
الوصول إلى اللبن فاللبن مضمون على الآخذ بمنزلة والهيمه وولدها امانتان كسائر الأعيان المستأجرة  
فإن تلفت هي أو ولدها بلا تقصير لم يضمن أو به ضمن عس على مر وسئل ابن أبي شريف عن  
الدابة إذا كانت مشتركة بين اثنين وهي تحت يد أحدهما وتلفت بموت أو سرقة أو يد عادية أو بتفريط  
هل يكون ضامناً لشريكه أو يده بدمانة فأجاب بمأنه إذا تلفت الدابة تحت يد أحد الشريكين  
فإن كانت تحت يده باذن من شريكه في الاستعمال فهي مضمونة ضمان العواري وإن كان استعمالها  
بغير اذن من شريكه فهي مضمونة ضمان الغصب وكذلك إذا كانت تحت يده بغير اذن شريكه ولم  
يستعملها وإن كانت تحت يد الشريك باذنه من غير اذن في الاستعمال ولم يستعملها فهي أمانة جزماً  
فلا يضمن إن لم يقصر ولو كانت تحت يده وقاله اعلفها في نظير وكوبها فهي اجارة فاسدة فلا ضمان  
عليه إذا تلفت بغير تقصير ولو كان بين الشريكين مهاباة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لأن هذه  
تشبه الاجارة وينبغي أن مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من أن أحد الشريكين إذا دفع الدابة  
المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولم تعرض للعلف لا أثاماً ولا نقياً فإذا تلفت تحت يده من هي عنده  
بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف وإن لم ينتفع بالدابة كأن ماتت صغيرة لأنه متبرع بالعلف  
وإن قال قسدت الرجوع لأنه كان من حقه مراجعة المالك أن يمسر والاراجع الحاكم وأيضا إذا  
باع أحد الشريكين نصيبه وسلم ذلك المشتري من غير اذن الشريك صار ضامناً والقصرار على من  
تلفت تحت يده وإن جهل كون النصف الآخر غير بائعه كما قاله مر والله أعلم

كتاب الوكالة

هي اسم مصدر ولو كل بالتشديد والمصدر التوكيل وذكرها عقب الشركة لأن كلا من الشريكين وكيل عن

الآخر



الآخر (قوله تفويض) ومنه توكلت على الله (قوله والحفظ) في تفسيرها بالحفظ مسامحة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل الأهم الآن يقال استعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ أو ان في الكلام مضافا تقديره وطلب الحفظ وهو من عطف اللازم على الملزوم ع ش قال السبكي معنى الوكيل من قولنا حسبنا الله ونعم الوكيل أي القائم بأمورنا الكفيل بها الحافظ لها سم (قوله وشرعا تفويض الخ) عبارة شرح مر واصطلاحا تفويض الخ ومثله شرح حج قال ع ش على مر أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بان ما تلتقي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية وعرفية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول المتبع وشرعا وان كان متلقى من كلام الشارع أشكل قول الشارع أي مر وحج واصطلاحا ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الزكاة من أن الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجزا على ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع اه بحروفه (قوله تفويض الخ) هلا أطلقها على العقد أيضا كما في الأبواب قبله وسيأتي في أبواب آخر فليحرر فان الظاهر إطلاقها عليه شرعا اه شوبري (قوله أمره) أي جنس أمره أي لما يأتي من أنه اذا وكله في كل أموره لم يصح فاندفع ما قد يقال ان أمره مفرد مضاف فيم كل أموره ع ش (قوله فيما قبل النيابة) في معنى من البيانية لأمره كما عبر بها مر وفيه دور لان النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريفها رأي مر قال فيما قبل النيابة أي شرعا فلا دور قال ع ش الظاهر ان الدور المنفي ان النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحيث قد في اندفاعه بقوله أي شرعا نظر لان النيابة شرعا هي الوكالة فان أجيب بان النيابة شرعا أعم من الوكالة فلا دور وكان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بأنه يمكن أن يتصور ما قبل النيابة شرعا بوجه انه مالم يس عبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور اه سم على حج (قوله ليفعله في حياته) خرج بهذا القيد الايصاء فانه انما يفعله بعد الموت زى وعبارة التحرير لا ليفعله بعد موته وهي أحسن اذهي صادقة بما اذا لم يقيد أصلا كأن قال وكنتك في بيع كذا او بما اذا قيد بحال الحياة كوكنتك في بيع كذا حال حياتي اه اه اج على خ ط (قوله فابعدوا حكم الخ) أي لان الحكمين كما سيأتي وكيلان عنهما على الراجح جل ومقابلهما ما كان أي نائبان عن الحاكم (قوله والحاجة داعية اليها) يريد القياس فهي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا سم ع ش (قوله بل قال القاضي وغيره الخ) فان قلت ظاهرا لا تنقل من الجواز أن الجواز ضعيف قلت ممنوع لأن تفسير الجواز أو لا بيان لما وقع في كلام الأصحاب فالجواز شامل للباح والمكروه فترقى في البيان بيان المراد من الجواز في كلام الأصحاب بان المراد به النذب اه ع ش وقال بعضهم المراد بالجواز هنا الاباحة بدليل قوله بل قال القاضي الخ (قوله انها) أي الوكالة ايجابا وقبولا وقوله مندوب اليها أي مدعو اليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والمعاونة واضحة في القبول دون الايجاب وقد يكون الايجاب مندوبا وذلك في توكيل من لا يحسن الذبح في الأضحية حل وعبارة شرح مر ولهذا نذب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير أما عقدها المشتمل على الايجاب فلا يندب الا أن يقال ما لا يتم المندوب الا به فهو مندوب وهو ظاهر ان لم يرد الموكل غرض نفسه وعبارة البر ماوى قوله انها مندوب اليها غرض القاضي بما ذكره بيان ما أراد الأصحاب من التعبير بالجواز الصادق بالنذب وغيره وليس غرضه ابطال ما قبله فيكون المقصود من ذلك بيان ان الأصل فيها النذب وان ذلك كالتقييد له أو همه التعبير بالجواز من التعميم ويدل عليه قول مر كان حرج والحاجة ماسة اليها ولهذا نذب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير الخ ويدل له أيضا قول

لغة التفويض والحفظ  
وشرعا تفويض شخص  
أمره إلى آخر فيما قبل النيابة  
ليفعله في حياته والأصل  
فيما قبل الاجماع قوله تعالى  
فابعدوا حكم من أهله الآية  
وخبر الصحيحين أنه صلى  
الله عليه وسلم بعث السعاة  
لأخذ الزكاة والحاجة داعية  
اليها فهي جائزة بل قال  
القاضي وغيره انها

(قوله بوجه أنه مالم يس  
عبادة الخ) فكأنه قال  
تفويض فيما ليس عبادة  
ولاملحة اليها اه شيخنا



مندوب البهاقولة تعالى وتعاونوا (٤٨) على البر والتقوى (أركانها) أربعة (موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وشرط في الموكل

مهمة مباشرة الموكل فيه) وهو التصرف المأذون فيه والافلا يصح توكله لانه اذا لم يقدر على التصرف بنفسه فبناؤه أولى (غالباً) هو ونظيره الآتي في الوكيل أولى مما عبر به وخرج به ما استثنى من الطرد كظافر بحقه فلا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وكوكيل قادر وعبد مأذون له وسفيه مأذون له في نكاح ومن العكس كالأعمى يوكل في تصرف وان لم يصح مباشرة له للضرورة وهذا مذكور في الأصل ومكحرم يوكل حلالاً في النكاح بعد التحلل أو بطلق ومكحرم يوكله حلالاً في التوكيل فيه (فيصح توكيل ولي) عن نفسه أو موابه

(قوله حينئذ يصح توكيل شخص) ان كان المراد بالنكاح في المذكورات الإيجاب فاليس بمستثنى لان له المباشرة أيضاً في هذه الصور وان كان المراد به القبول فلا يصح أن يوكل غيره فيه لان توكيل الغير فرع عن كونه زوجاً وهو لا يكون زوجاً للمذكورات فكان الأولى استثناء هذه الامور من شرط الوكيل ويراد بالنكاح القبول فان القبول ممتنع عليه

لنفسه وتوكله فيه جائز اه قويني

الشارح فهي جائزة بمذوقه والحاجة تدعيه اليها لان ما كان أصل وضعه الحاجة لا يكون الامطالوا وقد تحرم ان كان فيها اعانة على حرام وتكره ان كان فيها اعانة على مكروه وتجب ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام عاجز عن شرائه وقد يتصور فيها الاباحة أيضاً بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا تعرض (قوله مندوب اليها) أي مدعو اليها من الشارع والمراد مندوب الي قبولها وكذا يجبها ان كان الوكيل قادراً والموكل عاجزاً والموكل فيه طاعة من (قوله موكل ووكيل) لم يقل عاقد لاختلاف الشروط المعتبرة في كل من الوكيل والموكل ع ش (قوله مهمة مباشرة) الأصح ان المراد مهمة مباشرة لذلك الجنس وان امتنع عليه التصرف بنفسه في بعض أفرادها حينئذ يصح توكيل شخص في نكاح أخت زوجته وكذا من تحتها أربع في نكاح امرأة وتوكيله في نكاح محرمه من (قوله وفيه أن الموكل فيه العقد عليهن وهو يصح أن يباشره بنفسه بأن يزوجهن لغيره وليس المراد ان يتزوجهن لنفسه فلا حاجة لما ذكره من (قوله غالباً) قال سم الحاجة اليه مع قوله وشرط الخ بالنسبة لما استثنى من الطرد لان الشرط لا يلزم من وجوده وجود الشروط واذا كان كذلك فلا يصح الاستثناء وانما يصح الاستثناء في كلام من عبر بقوله وكل ما جاز لا انسان أن يتصرف فيه بنفسه جازله أن يوكل فيه غيره الا ان يقال كلامه يؤمل ما ذكر فقوله ما استثنى من الطرد أي في كلام غيره الذي ليس فيه غالباً وهو الضابط المتقدم في كلام غيره وهو أي غالباً متعلق بصحة (قوله من الطرد) الطرد هو المنطوق وهو كل من مهمت مباشرة بملك أو ولاية صح توكيله والعكس هو المفهوم وهو كل من لا يصح منه المباشرة لا يصح منه التوكيل م ع ش (قوله فلا يوكل في كسر الباب) وان عجز عن المباشرة زى وحل (قوله قادر) أي ولافت به المباشرة والا فلا التوكيل من (قوله في نكاح) قيد في السفيه فقط لان غير النكاح من بيع أو شراء لا يصح من السفيه ولو أذن فيه وليه بخلاف العبد فيصح اذن السيد له في النكاح وفي غيره من التجارة ونحوها ومع ذلك لا يوكل ع ش (قوله كالأعمى) لم يأت به نكرة كما سبق في قوله كظافر لان الأعمى قسمان قسم يصح تصرفه كمن رأى قبل عماء شيئاً وقسم لا يصح تصرفه فأشار الى تقييده بالتعريف شو برى قال السبكي الأعمى عند مالك رشيد الا ان فيه خلافاً من جهة الرؤية (قوله يوكل في تصرف) أي من بيع أو شراء أو غيرهما ما يتوقف على الرؤية كاجارة وأخذ شفعة شرح م ع (قوله ومكحرم يوكل حلالاً في النكاح) أي في يجب له ان كان يزوجه موليته وفي قبوله ان كان يتزوج نفسه وقوله بعد التحلل أي الثاني وقوله في التوكيل فيه أي إيجاباً أو قبولاً أيضاً كأن يقول المحرم وكلت لتعقد لفلان الحلال الذي وكلتني سواء قال بعد التحلل أو قال الآن أي في زمن الاحرام أو أطلق وذلك لان الموكل الأصلي حلال وهذا التعميم محله اذا كان من يوكله المحرم حلالاً فان وكل محرماً آخر فلا بد أن يقول له لتعقد بعد التحلل أو يطلق فان قال له لتعقد حالة الاحرام لم يصح (قوله ومكحرم يوكله حلالاً في التوكيل فيه) أي الآن أي وقت الاحرام فهذا المحرم لا يصح أن يباشر النكاح ويصح توكيله فيه وفيه ان هذا معلوم مما قبله وان الموكل فيه انما هو التوكيل في النكاح وهذا يصح أن يباشره الا أن يقال مراد الشارح التوكيل منه ليعقد الوكيل في حال الاحرام وهو لا يصح ان يباشره حل (قوله أو موابه) أي أو عنهما يجعل أو مانعة خلواً أو يطلق فالصور أربع وفي كل التوكيل في حق موليه وفائدة وكالته عن الولي وعن الطفل أو عنهما عدم انفزاله يباو غ الطفل رشيداً اذا كان وكيلاً عنه بخلاف ما اذا كان عن الولي ولو كان وكيلاً عنهما معاً فالظاهر أنه ينزل بالنسبة للولي لا بالنسبة للطفل الذي بلغ رشيداً شو برى فيغلب



ومجنون وسفيه كآب وجد  
في التزويج والملاووسى  
وقيم في المال فعمل أنه لا  
يصح توكيل صبي ومجنون  
ومفهم عليه وأنه يصح  
توكيل السفيه بما يستقبل  
به من التصرف وأنه لا  
يصح توكيل المرأة في  
نكاح ولا المحرم في  
غير ما من لعدم صحة  
مباشرتهما ولو أذن توليها  
بصفة التوكيل كوكلتك في  
تزوجي صح كافي البيان  
عن النص وصوبه في الروضة  
وتعيرى بما ذكر أعظم من  
قوله توكيل بالولي في حق  
الطفل (و) شرط (في التوكيل  
صحة مباشرته التصرف)  
المأذون فيه (لنفسه) والا  
فلا يصح توكله لأنه إذا لم يقدر  
على التصرف لنفسه فغيره  
أولى فلا يصح توكيل صبي  
ومجنون ومفهم عليه ولا  
توكيل امرأة في نكاح ولا  
محرم ليعقده في أحواضه  
وخرج بقولي (غالبا) ما  
استثنى كالمرأة فتوكل

(قوله أي لشموله الخ) الأولى  
أن يقول لشموله غير الطفل  
فإن عبارة الأصل صالحة لما  
قاله الشارح لأن التوكيل  
من الولي على كل حال وهو  
موكل في حق المولى على كل  
حال فالأولى تعميل العموم  
بما تقدم اه تقرير

جانب المولى عليه فلا ينزل بيلوغه رشيد أو أماً إذا أطلق فينبغي أن التوكيل فيها وكيل عن الولي كافي  
سم على حج فهي كالصورة الأولى وفي زى أنه يكون وكيلاً عن المولى عليه فهي كالثانية والأقرب  
ما قاله سم لأن التصرف مطلوب منه فيقع التوكيل عن نفسه وإن كانت منفعة عائدة على المولى عليه  
لكن ما قاله زى هو قياس ما في خلع الأجنبي من أن وكيلها وأطلق فلم يصف العوض له ولا لها وقع لها  
لعود المنفعة إليها اه حل وعش (قوله في حق موليه) متعلق بكل منهما حل (قوله كآب وجد)  
أي وإن لم يجزأ عن مباشرة ذلك وإن لاقت بهما المباشرة وقوله ووصى وقيم أي فيما يجزأ عنه ولا يليق  
بهما مباشرة بخلاف الأب والجد حل والحاصل أن التوكيل من الأب والجد يصح مطلقاً ومن الوصي  
والقيم إن يجزأ أولم تلق بهما المباشرة ومثلها الموكيل كافي عش على مر (قوله فعمل) أي من  
قوله وشرط في الموكل صحة الخ أي فلم يخل به من كلام الأصل ا ط ف (قوله لا يصح توكيل صبي)  
مصدر مضاف لفاعله أي فلا يصح أن يوكل غيره في أن يملك له المباحات عش (قوله بما يستقبل به  
من التصرف) أي كالوصية والصلح عن قصاص له ولو على أقل من الدية أو عليه ولو على أكثر من  
الدية وغير ذلك مما تقدم في باب حجر السفيه كالطلاق ا ط ف (قوله وأنه لا يصح توكيل المرأة)  
مصدر مضاف لفاعله أي لا توكل المرأة أجنبياً في نكاح أي في تزويجها أو غيرها زى بخلاف ما لو وكلها  
الولي لتوكل عنه رجلاً في تزويج ابنته فإنه يجوز نقله المتولى عن الشافعي شوبري (قوله ولا المحرم) بأن  
يقول وكلتك تقبل عقد النكاح في حالة إحرامى (قوله ولو أذن الخ) عبارة شرح مر ولا توكيل  
المرأة لغيرها في النكاح لأنها لا تبشره ولا يرد صحة أذنها لوليها بلفظ الوكالة لاتفاء كونه وكالة حقيقة وأما  
هو متضمن للأذن اه بحروقه (قوله صح) أي الأذن لا التوكيل فيكون الولي حينئذ مأذوناً له  
لا وكيلاً وينبغي على هذا أنها لو جعلت له أجرة لا يستحقها ولو صحت الوكالة لاستحقها نظير ما يأتي (قوله  
أعم من قوله الخ) أي لشموله التوكيل عن نفسه عش (قوله لنفسه) قيد التصرف هنا بكونه  
لنفسه وأطلقه في جانب الموكل فشمول صحة تصرفه فيه بملك له أو ولاية عليه وذلك لأنه لو عمم هنا لكان  
المعنى صحة تصرفه فيه لنفسه أو عن غيره بأن يكون وكيلاً أو ولياً فيصير الحاصل أنه يشترط فيمن يصح  
كونه وكيلاً أن يكون مالكا أو وكيلاً أو ولياً وكون الذي يصح أن يكون وكيلاً شرطه أن يكون وكيلاً  
أو ولياً لا معنى له عش (قوله فلا يصح توكيل صبي) مصدر مضاف لفاعله وفي بعض النسخ فلا يصح  
توكيل صبي وعليه فالإضافة للمفعول شوبري (قوله ولا توكل امرأة) ولو احتمالاً كالخثي وكان النكاح  
الرجعة واختيار الزوجات لمن أسلم شرح مر وقوله في نكاح أي إيجاباً أو قبولا وكذا ما بعده (قوله  
وخرج بقولي) لعل حكمة المقابلة بين هذا وبين ما مر حيث أخرج قوله وخرج عن غالباً وقال وخرج به الخ  
وقدم خرج هنا على غالباً كما ترى أن غالباً ذكرت في المحلين لتقييد الأصل في الإخراج بالقيود أن  
يتأخر ما يخرج بها عنها فجرى ثم على الأصل ولما علم التقييد بغالباً نص من قوله السابق هو ونظيره الآتي  
أولى كان التقييد به كأنه مذكور هنا فاسباب أن يقول فيه وخرج بقولي الخ لأنه صار الإخراج كأنه بعد  
ذكر القيد عش (قوله ما استثنى الخ) لم يقل هنا كسابقه من العكس مع أن هذه المستثنيات كلها  
منه كما قال سم وأما الطرد فقال السبكي لا يستثنى منه شيء وقال الأسنوي يستثنى منه ما لو وكل الولي فاسقاً  
في بيع مال موليه فإن الفاسق يصح أن يتصرف لنفسه ولا يتوكل عن غيره في هذه الحالة قال ومما يستثنى  
من العكس ما لو وكل مسلم كافراً في شراء مسلم أي لأنه يصح شراؤه في الجملة كما لو حكم بعقده عليه وتوكل  
المحرم في نكاح محارمه كتوكيل الأخ في قبول نكاح أخته وتوكيل الموسر في قبول نكاح الامة

(قوله ما لو وكل مسلم الخ) الأولى أن هذه مستثناة من الطرد كما يشهد التحليل

(٧ - (بجبري) - ثالث)



والعبد وهو مذكور في  
الاصل فيتوكلان في  
قبول النكاح بغير إذن  
الولي والسيد لاني  
ايجابه والصبي المأمون  
فيتوكل في الاذن في دخول  
دار وايصال هدية وان لم  
تصح مباشرته له بلاذن  
وهو مذكور في الاصل  
(و) شرط فيه (تعيينه)  
فلو قال لاثنتين وكنتا حدكا  
في كذا المصح وهذا من  
زيادتي نعم لو قال وكنتك في  
بيع كذا مثلا وكل مسلم صح  
فيما يظهر وعايه العمل  
(و) شرط (في الموكل فيه  
أن يملكه الموكل) حين  
التوكيل (فلا يصح)  
التوكيل (في بيع ما يملكه  
وطلاق من سينكحها) لانه  
اذ لم يباشر ذلك بنفسه  
فكيف يستنيب غيره (الا  
تبعاً) من زيادتي

(قوله فلو كذبها السيد الخ)  
أي والكلام أنها لم تكذب  
نفسها فان كذبت فلا مهر  
أيضا لأنها بغية والولد حر  
وعليه القيمة أيضا ولكن  
يلزمها الحد لافرارها بالزنا  
اه قويني

(قوله وأما لو وافقها الخ)  
كان قال كنت أذنت لها في  
ايصال نفسها لك هدية ثم  
رجعت قبل وصولها لك  
وهي لم تعلم رجوعي اه  
شيخنا

ا ط ف وقد يقال عدم توكيل الفاسق لعارض لالتداه تأمل (قوله في طلاق غيرها) وكذا في  
طلاقها بان فوضه أي الطلاق اليها كما سيأتي وقد يقال تقوى بضه اليها ليس توكيلا فيه بل عليك له كما سيأتي  
ومن ثم قال بعضهم وأما طلاقها فان كان بلفظ توكيل لم يصح وان كان بلفظ تقوى يصح كما سيأتي (قوله  
لاني ايجابه) لانه لا ولاية وليس هو من أهلها اه حل (قوله والصبي المأمون) ولورقيتا بان لم يعرف  
بكذب ولومرة ولم تقم قرينة على كذبه ومثله في ذلك الفاسق والكافر ويجوز للصبي ان يوكل في الاذن  
والايصال اذا عجز أو لم تلق به المباشرة فيكون موكلا ووكيلا والقاعدة تشهد له زى وليس في معناه البيغا  
وهي المشهورة بالدرة والقرود ونحوهما اذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من أهل  
الاذن أصلا بخلاف الصبي فإنه أهل في الجملة ولا ينافي هذا ما قدمناه من جعل البيغا كالصبي لان ذلك فيما  
لو احتفت به قرينة لانها الموعول عليها بخلاف ما هنا ع ش (قوله وايصال هدية) فيملكها المهدى اليه  
بالقبض ويتصرف فيها بما شاء ولو أمة قالت له أهداني سيدي لك فيجوز له وطؤها م ر ولورجعت  
وكذبت نفسها لاثتاهما في ابطال حق غيرها فلو كذبها السيد صدق بيمينه ويكون الوطاء وطء شبهة  
ولا يجب عليه المهر لان السيد يدعي زناها ولا مهر لبني ولا حد عليه أيضا للشبهة وينبغي أن لا حد عليها  
أيضا لزعمها أن السيد أهداها له وأن الولد حر لظنه أنها ملكه ويلزمه قيمته فتقوى به رقه على السيد بزعمة  
وأما لو وافقها السيد على الشبهة فينبغي وجوب المهر ع ش على م ر ومثل ذلك طلبه لوليمة فتجب  
الاجابة اليها في وليمة العرس بشرطها زى وكذا في ذبح أضحية وتفرقة زكاة كاتقل عن م ر ولا يصح  
توكيل صبي أو سفيه ليتصرف بعد الكمال وفارق المحرم بوجود الاهلية فيه و يصح توكيل السكران  
المتعدي وتوكله ولا يصح من المرتد أن يوكل ولو فبا يقبل الوقف ولا يصح أن يتوكل عن غيره كذلك  
ولو ارتد الوكيل لم ينزل كافي قل (قوله وان لم تصح مباشرته له) أي لما ذكر من الاذن في الدخول  
وايصال الهدية (قوله تعيينه) قال حجج الا في نحو من حجج عني فله كذا أي لان عامل الجمالة هنا  
وكيل يجعل س ل (قوله وكل مسلم) الظاهر تناول ما ذكره المسلمين الموجودين والحادئين وأنهم  
لا ينزلون اذا عزل الوكيل المذكور لانهم تبع في صحة الوكالة فقط شورى (قوله وعليه العمل) أي  
عمل القضاة وغيرهم وهو المعتمد أي فيكون كل مسلم وكيلا عنه بخلاف وكنتك في هذا وكل أموري  
لا يصح والفرق أن الابهام في الاول في الفاعل وفي الثاني في الموكل فيه ويغفر في الاول ما لا يغفر في  
الثاني لان الغرض الاعظم الاتيان بالمأذون فيه وكلام المصنف الآتي يدل على الصحة في هذا والبطالان  
في قوله وكل أموري فلا يكون وكيلا حينئذ في غير المعين حل مع زيادة (قوله وشرط في الموكل فيه)  
قد فسر في ما مر بالتصرف وذكره هنا ثلاث شروط لكن لا يناسب التفسير الا الثاني وأما الاول والاخير  
فلا يناسبان الا أن يقال هو على تقدير مضاف بالنظر اليهما فيقال ان يملكك أي يملك متعلقه أو محله  
والاولى ان يراد بملكه جواز التصرف فيه كانه قال وان يجوز له التصرف فيه يملك أو ولاية فيشمل الاب  
والجد اذا وكلا في مال سولهما فاندفع ما يقال الموكل فيه هو التصرف وهو لا يملك وحاصل الدفع أن المراد  
بملكه ملك التصرف فيه أي جوازه وانما كان أولى ليشمل التوكيل في نحو الاصطياد والاحتطاب لانه  
ليس مال كالحملها وهو العين نفسها وكذا يقال في قول المتن الآتي وأن يكون معلوما أي متعلقه (قوله  
فلا يصح في بيع ما يملكه) أي ولا في تزويج موليته اذا انقضت عدها كافي شرح م ر (قوله  
الاتبعاً) هل يشترط مناسبتة لم تبعه كافي الامثلة أم لا حتى لو وكله في بيع عبده وطلاق من سينكحها  
صح لا يبعد عدم الاشتراط كما قاله شيخنا رسم شورى ولو قال في كل حقوقي دخل الموجود والحادث



أوفي كل حق لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاختص بالموجود قاله شيخنا م ر قل (قوله فيصح التوكيل) أي فله التصرف في التابع في التوكيل وان امتنع عليه التصرف في المتبوع بأن تصرف فيه الموكل أو عزله عنه أو نحو ذلك فليحذر شوري (قوله وقياس ذلك) أي ما نقل عن الشيخ أبي حامد وصاحب المطلب وانظر وجه القياس مع دخوله في الاستثناء خصوصاً مع تنصيصه في المستثنى منه على قوله ولاطلاق الخ فتأمل كتابه ا ط ف (قوله ونقل ابن الصلاح الخ) هو في معنى الاستدراك على قوله أن يملكه حين التوكيل هذا والمعتمد عدم الصحة لانه توكيل ابتداء في معدوم أي ليس تابعاً للموجود تصرف فيه كافي حل (قوله ووجه الخ) فيه نظر لانه يكون تابعاً للموكل فيه وهذا ليس تابعاً للموكل فيه حل لانه لم يوكل في بيع الاصل لان الشرط ملكه التصرف في الموكل فيه أو تبعيته للموكل فيه كافي شرح م ر (قوله كبيع وهبة) وضمان ووصية وحوالة فيقول جعلت موكلتي ضامناً لك كذا أو موصياً لك بكذا أو أحلتك بمالك على موكلتي من كذا بنظيره عماله على فلان حل و زى (قوله وكل فسخ) أي لا بعد التأخير بالتوكيل فيه تقصيرا ولو أبدل الشارح لفظ الفسخ بالحل ليشمل الطلاق والعق لكان أولى (قوله وقبض واقباض الخ) حاصله انه يصح التوكيل في الدين قبضا واقباضا وأما في العين فيصح التوكيل فيها قبضا مضمونة أو لا اقباضا مضمونة أو لا وسواء وكل أحد من عياله أم لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم أنها ليست ملكاً للمرسل والا فالضامن هو المرسل لانه المتعدي مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا (قوله على ما جزم به في الانوار) صعي ف وما قاله المتولى هو المعتمد (قوله لكن اقباضها) أي العين التي يقدر على ردها بنفسه زى وحل وحيثئذ فلينظر ما مفاد صحة التوكيل وما فائدته فليحذر ذلك وما موقع هذا الخلاف اه شوري قال بعضهم وقد يقال فائدته جوار التسليم من المقبض والتسليم من القابض والجواز لا يتأني الضمان حوز (قوله مضمن) أي ما لم تصل بحاله المال كما شرح م ر (قوله والقرار على الثاني) ينبغي ان يقال حيث علم أنها ليست ملك الموكل والا فالقرار على الموكل لان بدو الوكيل بدأمانة والأمين لا يضمن مع انتفاء العلم كما يأتي في القصب ع ش وصورة هذه المسئلة أن يكون لز بد عند عمر ودابة مغصوبة أو مؤجرة أو مودعة فيوكل عمر وشخصاً في اقباضها لز بد الذي هو مالها بغير اذن زيد فان القرار على هذا الشخص الوكيل ان علم أنها ليست ملك عمر و والا فالقرار على عمر و (قوله لا يصح التوكيل في اقباضها) أي عند القدرة على اقباضها بنفسه شرح م ر ولو قال وكتك في المطالبة بكل حق هو لى شمل الموجود فقط دون الحادث بخلاف ما لو قال وكتك في المطالبة بكل حقوق فانه يشمل الموجود والحادث كما أفتى به ابن الصلاح زى ويؤخذ من كلامه ان الخلاف اعما هو في التوكيل في اقباضها أو ما توكيل مالها في قبضها ممن هي تحت يده فلا خلاف فيه قال ا ط ف ومفهومة أنه اذا لم يقدر على اقباضها بنفسه صحة التوكيل فيه وهو كذلك (قوله اذ ليس له) أي ان هي تحت يده (قوله الجوري) قال في اللب بضم أوله وبالراء نسبة الى جور بلد الورد بفارس وبالزاي نسبة الى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالضم وبالفتح والراء نسبة الى جور قرية باصهان ع ش (قوله ان وكل أحد) أي حيث كان رشيداً م ر وقال حل أي أميناً من عياله أي عياله الذي هي تحت يده كأولاده وعماليكه وهو ضعيف (قوله من دعوى وجواب) قال القاضي ولو قال وكتك لتكون مخاصماً لا يكون وكلاً في سماع الدعوى والبيئة الآن يقول جعلت لك مخاصماً اه حواشي شرح الروض (قوله رضى الخصم أم لا) في هذا التعميم رد على من ذهب إلى حنيفة حيث اشترط رضا الخصم بأبلى ا ط ف (قوله اذا قصده الوكيل له) بخلاف ما لو لم يقصده بان قصده نفسه أو أطلق فانه يقع للوكيل وكذا لو قصدوا أحداً

(قوله وحيثئذ فلينظر ما مفاد الخ) قد يقال مفادها عدم حزمة التوكيل تأمل



(واستيفاء عقوبة)

لأدى وعليه اقتصر  
الاصل أو أنه كقود  
وحد قذف وحد زنا وشرب  
ولو في غيبة الموكل (لا في)  
(اقرار) أي لا يصح التوكيل  
فيه بأن يقول لغيره وكلمتك  
لتقر عني لفلان بكذا فيقول  
الوكيل أقررت عنه بكذا  
أو جعلته مقرا بكذا لأنه  
أخبار عن حق فلا يقبل  
التوكيل كالشهادة لكن  
الموكل يكون مقرا بالتوكيل  
على الاصح في الروضة  
لا شعاره بثبوت الحق  
عليه (و لا في) (التقاط)  
كما في الاغتنام تغليباً  
لشائبة الولاية على شائبة  
الاكتساب وهذا من  
زيادتي (و لا في) (عبادة)  
كصلاة وطهارة حدث لان  
مباشرها مقصود بعينه  
ابتلاء (الافى نسك) من  
حج أو عمرة ويندرج فيه  
توابعه كركعتي الطواف  
ونظيره (ودفع نحو زكاة)  
ككفارة (وذبح نحو  
أضحية) كعقيقة لما ذكر  
في أبوابه وتعبير بالنسك  
أعم من تعبيره بالحج ونحو  
في الموضوعين من زيادتي  
(ولا في) (شهادة)

(قوله أي بأن وكلمة في أخذ

الح) قال شيخنا الصواب

التصوير لذلك بما إذا وكله

ليقتنم له من بلاد الكفار

لا بعينه فلو قصد نفسه والموكل كان مشتركاً بينهما ومحل ما لم يكن باجرة وعين له الموكل أمراً خاصاً كأن  
قال له احتطبل هذه الخزمة الخطيب مثلاً بكذا فإنه يقع للموكل وان قصد نفسه فإن لم يعين له أمراً خاصاً  
كأن قال له احتطبل خزمة خطيب بكذا فاحتطبها وقصد نفسه وقعت له وكان عمل الاجارة باقية في ذمته  
فيحتطب غيرها عيش اطف والمراة قصده الوكيل واستمر قصده فلو عن له قصد نفسه بعد قصد  
موكله كان له ذلك ويمسكه من حيث عيش على م (قوله واستيفاء عقوبة) ولو قبل ثبوتها  
شورى وم (قوله لأدى) بل يعين في قود طرف وحد قذف أما التوكيل في اثبات عقوبة لله  
تعالى فلا يصح لبنائها على الدرهما أمكن حج قال سم قد يشكل عليه ما في خبر اغدياً أنيس الى  
امراة هذا فان اعترفت فارجها فان قوله فان اعترفت توكيل من الامام باثبات الرجم وفي استيفائه الا  
ان يجاب بان المراد فاذا دامت على الاعتراف بناء على أنها كانت اعترفت له صلى الله عليه وسلم أو بلغه  
اعترافها بطريق معتبر انتهى ومحل عدم صحة التوكيل في اثبات عقوبة الله ما لم يكن تبعاً بأن يقذف  
آخر و يطالبه بحمد القذف فله أن يدرا عنه نفسه باثبات زناه ولو بالوكالة فاذا ثبت حد فائباته تبع لان  
القصد بالثبات درء حد القذف بخلاف الوكيل في اثبات عقوبة آدمي فله يصح زى حل وس ل  
(قوله أو أنه) بأن يوكل فيها الامام أو السيد شرح م (قوله ولو في غيبة الموكل) بأن أذن نحو  
السلطان لصاحب الحق بالاستية فله حينئذ ان يوكل وهذه الغاية للرد بالنظر لاستيفاء عقوبة آدمي  
لان الخلاف انما هو فيه وعبارة شرح م وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها أي عقوبة آدمي  
الابحضة الموكل لاحتمال عفو مو ر د بان احتماله كاحتمال رجوع الشهود اذا ثبتت بينة فلا يمنع الاستيفاء  
في غيبته اتفاقاً (قوله على الاصح في الروضة) أي فيما اذا أتى بعني فقط أو أتي بهاو بعني فيكون  
مقرا بما كما أنه لا يكون مقرا بما اذا أتى بعني فقط شيخنا وعبارة قل على الجلال محل الخلاف  
ان قال وكلمتك لتقر عني لفلان بألف فان زاد على فهو اقرار قطعاً وان قال أقر على لفلان بألف لم يكن  
اقرار قطعاً وكذلك ان حذف عني وعلى لا يكون اقرار قطعاً بأن قال وكلمتك لتقر لفلان بألف وخالف  
حل في على فقال انه يكون مقرا لانها أولى من عني والحاصل انه اذا أتى بعني وعني يكون اقرار قطعاً  
وان حذفه لا يكون اقرار قطعاً وان أتى باحدهما يكون اقرار على الاصح كما يؤخذ من كلام حل  
وعلى كلام قل وعش وزى لا يكون مقرا قطعاً اذا أتى بعني (قوله وانتقاط) محله اذا كان  
في عام أما اذا كان في خاص كان رأي لقطة فقال لصاحبه هاتها فأخذها فانه يصح وبهذا يجمع بين  
كلامي الشيخين فكلامهما هنا محمول على العام كما تقرروا في اللقطة محمول على الخاص زى وعش  
(قوله كافي الاغتنام) أي بان وكله في أخذ ما يستحقه من الغنيمة لانه لا يعرف مقدار ما يخصه منها كما  
يعلم ذلك من قوله الآتي وأن يكون الموكل فيه معلوماً ولو بوجه اطف (قوله تغليب الشائبة الولاية)  
ان قلت ما الفرق بينه وبين التوكيل في تلك المباح قلت الفرق ما أشار اليه الشارح بقوله تغليب الشائبة  
الح أي بخلاف تلك المباح فانه لا ولاية فيه شيخنا (قوله ولا في عبادة) أي سواء توقفت على نية  
كاملة أو لا كالاذان اطفحى وخرج بالعبادة التوكيل في ازالة النجاسة فيصح لانه من باب التروك  
س ل ويستثنى أيضاً صب الماء على المتوضئ فانه يصح التوكيل فيه (قوله ابتلاء) أي اختباراً من  
الله أي المقصود منها امتحان المكلف (قوله ويندرج فيه توابعه) أي المتقدمة والمتأخرة ع ش  
على م (قوله كركعتي الطواف) هل مثل ركعتي الطواف الصوم الواجب بدل نحو دم القران كما  
يرشد اليه آتيانه بالكاف أولاً ويترك بان وجوبه بطريق العروض مع المجز عن الدم بخلاف ركعتي  
الطواف ولعل الفرق هو الاوجه شورى (قوله ولا في شهادة الح) فان قلت هلا جعل هذه الصور



متصلة بقوله لا في اقرار يكون النفي في الجميع على وتيرة واحدة ويؤخر عن الجميع قوله لا في عبادة ثم يستثنى منها الذنك وما عطف عليه الا ان يحجب بان الشهادة وما عطف عليها ما كانت ملحقه بالعبادة لكونها في معناها وشأن الملحق تأخير عن الملحق به آخرها عما استثنى من العبادة أو آخرها اطول الكلام عليها لا هم قد يؤخرون ما يطول الكلام عليه بابل الطفيحي (قوله الحاقا لها بالعبادة) انظر وجه الحاق وعبارة شرح مر لبنائها على التعبد واليقين الذي لا يمكن النيابة فيه (قوله مع عدم توقفها على قبول) خرج النكاح فانه وان اعتبر لفظه لم يكن اعتبر فيه القبول (قوله باسترعاء) أي طلب الشهادة على شهادته (قوله أو نحوه) كما عه يشهد عندها كم مثلا كما سيأتي في الشهادة على الشهادة شورى أي لان المسترعى ليس وكيل عن المؤدى عنه بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه بمنزلة الحاكم المؤدى عنه عندها كم آخر مر بان حكم ما كم حكما على عائب وأنهى حكمه الى ما كم بلد الغائب وعبارته في الشهادات فصل قبل الشهادة على شهادة مقبول في غير عقوبة الله تعالى واحسان وتحملها بان يسترعيه أي يطلب منه ضبطها ورعايتها فيقول أما شاهد بكذا أو أشهدك أو أشهد على شهادتي أو بان بسمعه يشهد عندها كم أو يبين سببها كاشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا الخ (قوله ولا في نحو ظاهر) الحاصل أن ما كان محرما بحسب الاصل كالظاهر لا يصح التوكيل فيه وما كان مباحا ثم عرض له التحريم كبيع حاضر لباد والبيع وقت نداء الجمعة ونحوهما فانه يصح شورى وزي (قوله كقتل وقذف) كأن يقول وكنتك لتقتل فلانا عنى ظلما عدوانا وأن تقذفه كذلك بأن يقول وكنتك لتقذف عني عرش بخلاف ما اذا كان قتله بحق فانه يصح التوكيل فيه (قوله ولان الغالب في الظاهر الخ) لكن سيأتي في الظاهر أن الغالب فيه معنى الطلاق والحاصل ان في بعض المسائل غلبوا فيه معنى اليمين وفي بعضها معنى الطلاق مر شورى (قوله وخصائص) كالكفارة (قوله كايلاء) لانه حلف وهو لا يدخله النيابة واللعان يمين أو شهادة ولا مدخل للنيابة فيهما كما مر شرح مر وصورته ان يقول موكل يقول والله لا أطوك مدة كذا ونوزع فيه اه عبيد البر وصورة شيخنا العزيز بان يقول والله لا يطوك موكل خمسة أشهر أو جعلت موكل موليا منك فلا يكون الموكل موليا وصورة اللعان ان يقول ان موكل يشهد انه لمن الصادقين فيأمرى به زوجته من الزنا (قوله وتعلق طلاق وعنتي) ولو بقطعي كطلوع الشمس كافي حل وزي قال الشوري والتقييد بهما للغالب فلا مفهوم له فغيرهما كذلك وقوله وفي معناها أي اليمين البقية اما النذر فظاهر وأما تعلق ما ذكر فلا أن الغالب فيه معنى اليمين بل قد يكون يمين اذا تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر وأما التدبير فأحق بتعلق ما ذكر الملحق باليمين كما أفصح عنه في شرح الروض شورى (قوله الحاقا ليمين) شامل للايلاء واللعان وقوله ان كانت بالله خرج بذلك ما اذا كانت ايلاء خاليا عن الحلف كان وطئت قبل خمسة أشهر فعبدى حر أو فقه على كذا فاندفع ما يقال ان اليمين لا تكون الابالة فكيف يقول ان كانت بالله تأمل (قوله وفي معناها البقية) من البقية تعلق الطلاق والعنت فلينظر ما المعنى الذي اقتضى الحاق حل (قوله وأن يكون الموكل فيه) هذا من جملة شروط الموكل فيه فهو معطوف على قوله وأن يقبل نيابة ولا يضر الفصل بينهما بذكر المحترز لانه ليس أجنيا اطاف (قوله معلوما) لا يقال هلا قال وشرط في الموكل فيه أن يملكه الوكل وقابلا للنيابة ومعلوما لا نقول لو فعل ذلك لاحتاج ان يقول ونخرج بالقيء الاول كذا والثاني كذا الخ بخلاف ما سلكه فانه ذكر فيه عقب كل شرط ما خرج به وهو أخصر وأوضح ع ش (قوله في بيع أموال وعنتي أرقائي) أي ولا بد أن يكون له أموال وأرقاء والظاهر ان المراد جنس ذلك حل (قوله لا في نحو كل أموري)

الحاقا لها بالعبادة لا اعتبار لفظها مع عدم توقفها على قبول وهذا غير تحملها الجائز باسترعاء أو نحوه كما سيأتي بيانه (و) لا في (نحو ظاهر) كقتل وقذف لان حكمها يختص بمرتكبها ولان الغالب في الظاهر معنى اليمين لتعلقه بالفاظ وخصائص كاليمين وصورته أن يقول أنت على موكل كظهر أمه أو جعلت موكل مظهرا منك (و) لا في نحو (يمين) كايلاء ولعان ونذر وتدبير وزمليق طلاق وعنتي الحاقا لليمين بالعبادة لتعلق حكمها بيمين الله تعالى ان كانت بالله وفي معناها البقية ونحو من زيادتي (وأن يكون) الموكل فيه (معلوما) وأبو جبه (ك) وكنتك في (بيع أموال وعنتي أرقائي) وان لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الفرع فيه (لا) في (نحو كل أموري) ككل (قوله لا في اقرار) لمناسبة الاقرار للشهادة (قوله أو آخره) لطول الخ فيه أن المتن لم يطل الكلام عليها ولا نظر للطول بكلام الشارح



فأبطل وكثيراً وفوتحت اليك كل شيء أو بيع بعض مالى لأن في ذلك غرراً عظيماً لا ضرورة إلى احتماله بخلاف ما لو قال أبرئ فلان عن شيء من مالى فيصح ويبرئه عن أقل شيء (٥٤) منه صرح به المتولى وغيره وقضية كلامهم عدم الصحة في

نحو كل أموري وإن كان تابعا لمعين وقد يفرق بينه وبين مازدته فيما مر بان التابع ثم معين بخلافه هنا لكن لا وفق بما مر من الصحة في قوله وكلتك في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر (ويجب في) توكيله في (شراء عبد بيان نوعه) كتركه وهندي وبيان صنفه ان اختلف النوع اختلافا ظاهرا (و) في شراء (دار بيان محلة) أى الحارة (وسكة) بكسر السين أى الزقاق تقبلا لاغرر وبيان البلد يؤخذ من بيان المحلة (لا) بيان (من) في المسبطين فلا يجب لان غرض الموكل قد يتعلق بواحد من ذلك نفيسا كان أو خسيسا ثم محل بيان ما ذكر اذا لم يقصد التجارة والا فلا يجب بيان شيء من ذلك بل يكفي اشتهر بهذا ما شئت من العروض أو ما رأيته مصلحة (و) شرط (في الصيغة لفظ موكل) ولو بنائبه (يشعر برضاه) وفي معناها ما مر في الضمان (كوكلتك) في كذا (أو بيع) كذا كسائر العقود والأقل

أى فلا يتصرف هنا مطلقا ولا يقال يتصرف بعموم الاذن كما قد يتوهم لبطلانه مـر شويرى (قوله أو بيع بعض مالى) نعم يصح بيع أو هب منه ما شئت أو من عبيدى من شئت أو طلق من نسائى من شئت لان ما هنا معرفة عامة مخصوصة ولا إبهام فيها بخلاف البعض لكن لا يأتى بالجميع عملا بقضية من وانما لم يعمل بها في طاق من نسائى من شئت لانه أسند المشيئة إلى كل منهن وهى متعددة متغايرة فكان قائلها قال أى امرأة شاءت طلقها أو ثم أسندها إليه وهى واحدة فلم تكن ظاهرة في الاستيعاب فعمل بقضية من احتياطا حج زى (قوله ويبرئه عن أقل شيء) ظاهره ولو غير متمول حل وقال ع ش أى بشرط أن يكون متمولا (قوله مازدته) أى من قوله الانبعا ع ش (قوله فيما مر) أى عقب قول المتن فلا يصح في بيع ما سيملكه ولا طلاق من سينكحها وقوله بأن التابع ثم معين أى من حيث البيع حل أى أو الطلاق كما في توكيله في طلاق من سينكحها نبيه المنكوحته أى وان كان كل من المبيع والمطلق غير معين وعبارة زى قوله بأن التابع ثم معين أى من حيث الجنس اهـ (قوله لكن لا وفق الخ) المعتمد عدم الصحة ويفرق بان الجهل فى الموكل فيه أشد منه فى التوكيل شويرى لان الموكل فيه هو المقصود (قوله وهو الظاهر) المعتمد عدم الصحة فى التابع وأما المتبوع فيصح حل (قوله ويجب فى شراء عبد) ولو وكله فى شراء عبد فاشترى أصله أو فرعه صح وعق عليه قال حج مالم يكن معيناً للموكل رده ولا عتق وخالفه القمولى فى هذه مردودة وفرق بينه وبين عامل القراض حيث لا يشتري الاصل ولا الفرع بان الغرض هناك الرجوع ولا كذلك هنا اهـ حل (قوله بيان نوعه) ويلزمه بيان الجنس فلا يكفي اشتهر عبدا كاتشاء ولا يكفي زوجنى امرأة فلا بد من التعيين بخلاف زوجنى من شئت وفارق ما ذكر فى العبد بان الا. والأضيق قل ويجب مع بيان النوع ذكر الكورة والانوثة تقبلا لاغرر ولا يشترط استقصاء أوصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا حل (قوله بيان محلة) بفتح الحاء وكسرها كما يؤخذ من المختار ع ش على مـر (قوله الزقاق) وهو ما شئت الحارة عليه وعلى مثله شرح مـر (قوله وفى الصيغة لفظ موكل الخ) يقتضى انه لا يكفي اللفظ من الوكيل فقط وسيأتى فى الوديعه الا كتفاء بلفظ أحدهما وقبول الآخر لانها توكيل وتوكل وقياسه جو بان ذلك هنا فاذا قال الوكيل وكفى فى كذا فدفعه له كان كافيا شويرى فالشرط ان يوجد اللفظ من أحدهما والفعل من الآخر حل وزى فقوله لفظ موكل ليس بقيد (قوله فلا يشترط قبوله) وقد يشترط القبول لفظا كما اذا كان له عين معارداً أو موجرة أو مغصوبة فوهما الآخر وأذن له فى قبضها فوكل من هـ فى يده فى قبضه اهـ فلا بد من قبوله لفظا تزول يده عنها كفى شرح مـر وكذا يشترط القبول لفظا فيما اذا كانت الوكالة يجعل ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الامر وكان عمل الوكيل مضبوطا لاسهاجارة انتهى سلطان (قوله أو نحوه) كالكتابة وإشارة الاحرس حل (قوله ولا يشترط فى القبول الخ) أى القبول بالرضا والامتنان اذ هو المعتبر فيها لا باللفظ كما قدمه شويرى وقال ع ش أى بمعنى عدم الرد بان يأتى بما وكل فيه أو يقال لا يشترط أى على القول باشتراط القبول هنا القور أى مالم تكن الوكالة يجعل فان كانت كذلك فلا بد من قبوله لفظا وفورا انتهى (قوله الى رجب) انظر لو كان الوقت مجهولا اهـ حل وعبارة شرح مـر ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهرا فاذا مضى

الشهر

إيجاب والثانى قائم مقامه أما الوكيل فلا يشترط قبوله لفظا أو نحوه الحاقا للتوكيل بالإباحة أما قبوله معنى وهو

عدم رد الوكالة فلا بد منه فلور د فقال لا أقبل أو لا أفعل بطلت ولا يشترط فى القبول هنا القور ولا المجلس (وصح توقيتها) أى الوكالة نحو

وكلتك فى كذا الى رجب وهذا من زيادتي



(و) صح (تعليق) لتصرف نحو وكنتك الآن في بيع كذا ولا تبعه حتى يبيى رجب لانه انما علق التصرف فليس له بيعه قبل مجيئه (لا) تعليق (ها) نحو اذا جاء رجب فقد وكنتك في كذا فلا يصح كسائر العقود لكن ينفذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه للاذن فيه (ولا) تعليق (لعزل) لفساده كتعليق الوكالة (ولو قال وكنتك) في كذا (ومتى عزلتك) فانتوكيلي (صحت) حالا لان الاذن قد وجد منجزا (فان عزله لم يصروكلا) لفساد التعليق (ونفذ تصرفه) لما مر وهذا من زيادتي (فصل) فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة والمقيدة بالبيع بأجل وما يذكر معهما \* (الوكيل بالبيع مطلقا) أى توكيلا غير مقيد بشئ (كالشريك) فيما مر (فلا يبيع ثمن مثل وثمر راغب بأزيد) ولا يبيع نسبة ولا يغير نقد ببلد البيع نعم ان سافر بما وكل في بيعه الى بلد بلا اذن وباعه فيها اعتبر نقدا ببلد حقه أن يبيع فيها (و) لا (بغيب فاحش) بأن لا يحتمل غالبا بخلاف اليسر وهو ما يحتمل غالبا فيقتفر

الشهر امتنع على الوكيل التصرف (قوله لتصرف) أشار به الى ان قول المتن لا لها معطوف على مقدر (قوله لكن ينفذ تصرفه) هو كذلك ولكن فائدة البطلان سقوط الجعل المسمى ان كان وجوب اجرة المثل قال في المطلب ويحرم الاقدام على الفعل وان استعبد ابن الصباغ وبحسب الاذرعى استثناء الوكالة المعلقة الصادرة من ولي أو وكيل قال فلا يصح اعتبار عموم الاذن فيها اه واعتمد شيخنا عدم الحرمة في الاقدام وأن المصلحة حيث اقتضت التوكيل فلا فرق بين الولي وغيره شويرى وعبارة شيخه مر والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما قدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة ومحل نقوذ تصرفه في غير النكاح أما فيه كذا انقضت عدة بنتي فقد وكنتك بتزويجها فلا ينفذ احتياطا لا لبضاع حل بخلاف اذنها لو اياها في تزويجها بعد انقضاء عدتها أو بعد طلاقها فانه يصح لان الاذن أقوى من التوكيل كما في شرح مر (قوله لفساده) هذا تعليل للشئ بنفسه لان معنى قوله ولا لعزل انه لا يصح تعليق العزل ونفي الصحة هو الفساد الا ان يقال المراد بالفساد الفساد فكأنه قال لا فساد الوكالة (قوله ولو قال وكنتك الخ) أى في هذا التركيب عقدا وكالة الاول منجز فيصح والثاني معلق فلا يصح (قوله لما مر) أى للاذن فيه

## درس ٦

(فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة) أى وما يمتنع عليه وما يجوز له فعلة من حيث الوكالة المطلقة اه قل (قوله وما يذكر معهما) أى من قوله ولا يبيع لنفسه ومولاه الى آخر الفصل (قوله أى توكيلا الخ) أشار بذلك الى ان مطلقا نعت لمصدر محذوف ويصح أن يكون حالا من التوكيل المفهوم من الوكيل ويصح أن يكون حالا من البيع والمراد التنبيه على ان مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولولفظ بها الموكل فالظاهر أن للوكيل التصرف على ما يريد وان خالف غرض الموكل فراجعه قل على الجلال مع زيادة (قوله غير مقيد بشئ) أى من أجل أو مشتر أو ثمن أو زمان أو مكان أو غير ذلك كما سيأتى في الفصل الآتى (قوله وثمر راغب بأزيد) محله كما قاله الاذرعى اذ الم يكن الراغب مما طلا ولا ماله ولا كسبه حراما اه ع ش (قوله بأزيد) ولو بما يتغايين بمثله اه سم عن شرح الروض (قوله ولا يبيع نسبة) وان كرا أكثر من ثمن المثل لكن اذا وكله وقت نهب جازله البيع نسبة اذا حفظ به عن النهب وكذا لو قال بعه يبلد كذا وعلم ان أهله لا يشتررون الانسيئة اه س ل (قوله ولا يغير نقد ببلد البيع) الا ان قصد بالبيع التجارة فانه يجوز قياسا على القراض وهل كذلك العرض الظاهر نعم اه حل وجزم بهذا مر في شرحه وعبارته ومحل الامتناع في العرض في غير ما يقصد للتجارة والاجاز كالقراض والمراد بنقد البلد ما يتعامل به أهلها غالبا نقدا كان أو عرضا لدلالة القرينة العرفية عليه اه قال ع ش عليه قوله نقدا كان أو عرضا تقدم في نظيره من الشركة عند قول الشارح ان الاوجه امتناع البيع بالعرض مطلقا في نظر الفرق بينهما بناء على ما عتمده وقد يجب بانه لا يخالف فالمراد بالنقد في باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما يغلب التعامل به ولو عرضا وعليه فالعرض الذي يمتنع البيع به ثم لا يتعامل به أهلها مثلا اذا كان أهل البلد تعاملون بالفلوس فهي نقدها فيبيع الشريك بها دون نحو القماش اه شيخنا (قوله نقد ببلد الخ) وذلك ببلد البيع المعين ومحل التوكيل قيد الاطلاق كما يؤخذ من كلامهم شويرى (قوله بخلاف اليسر) أى وان كان المالك لا يسمع به كما اقتضاه اطلاقهم شويرى (قوله وهو ما يحتمل غالبا فيقتفر) ينبغي أن المراد حيث لا راغب بتمام القيمة أو الاكثر والا فلا يصح أخذنا مما سيأتى في الوعين له الثمن انه لا يجوز له الاقتصار عليه اذا وجد راغبا وقد يفرق سم وقد يتوقف في الفرق بان الوكيل يجب عليه رعاية



المصلحة وهي منتفية هنا مع وجود رغب بكمال القيمة ع ش على م ر (قوله ما يساوي عشرة)  
 أي من الدراهم (قوله على أحد هذه الأنواع) متعلق بمحذوف والتقدير بيعا مشتملا على أحد الخ  
 وقال البرماوي على معنى مع وبعبارة ا ط ف أي باع يما مشتملا على أحد هذه الأنواع لم يصح بيعه ولم  
 يصرح بعدم الصحة لدلالة الكلام عليه (قوله ضمن) أي الوكيل قيمته أي أقصى قيمة لانه  
 مقبوض يبيع فاسد كما يصرح به والقيمة المقررة للحيولة ويجوز للوكيل التصرف فيما أخذه من  
 الوكيل لانه يملكه كملك القرض وبقى ما لو قبض الوكيل البذل من المشتري بعد التلق وكان البذل  
 مساويا للقيمة التي غرمها للوكيل للحيولة من كل وجه فهل له ان يأخذ به بدلا عن القيمة التي غرمها  
 ويجوز له التصرف فيه بتراضيهما أم لا فيه نظر والاقرب الاول ع ش (قوله فيسند) أي الوكيل  
 ولا يزول الضمان بالاسترداد بل اما بالبيع الذاتي أو استئمان من المالك ع ش (قوله ان بقي) أي  
 وسهل رده والافقيمت للحيولة م ر (قوله وله بيعه بالاذن السابق) بخلاف ما لو رده عليه بعيب  
 أو فسح البيع أي الصحيح المشروط فيه الخيار لا يبيعه الا باذن جديد والفرق أنه هناك خرج عن ملك  
 الموكل بخلافه هنا م ر وفي الخطيب على أي شجاع ولو رد المبيع عليه بعيب في هذه الصورة عاد  
 الضمان أي فيما اذا باعه بالاذن السابق (قوله ولا يضمن ثمنه) أي فيما اذا باعه بالاذن السابق فهو  
 راجع لهذه الصورة فقط كما يفهم من م ر وعبارته وله بيعه حيث نذ بالاذن السابق وقبض الثمن ويده  
 امانة عليه (قوله وان تلف المبيع) مقابل قوله ان بقي (قوله والقرار عليه) أي على المشتري  
 والمعتمد أن الوكيل بطالب بالقيمة مطلقا أي سواء كان باقيا أو تالفامثليا أو متقوما لانه يغرمها للحيولة  
 وأما المشتري فيطالب ببذله من مثل أو قيمة ان كان تالفالا ان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان  
 سهل فان عسر طواب بالقيمة ولومثليا للحيولة زي وفي قل على الجلال وما يغرمه الوكيل  
 للحيولة فهو القيمة ولو في المثلي وما يغرمه المشتري للفيصولة وهو البذل الشرعي وكذلك لو لم يتلف غرم  
 كل منهما القيمة ولومثليا لانها للحيولة فيهما فاذا رجع من غرم منهما القيمة بها والمغرم في جميع  
 ما ذكر قيمة واحدة اما من الوكيل أو المشتري لا قيمتان منهما كانوا هم وعلى ا ذكر يحمل ما في المنهج  
 نعم يجوز أن يغرم كل منهما نصف القيمة مثلا فراجع م ر (قوله ثم على ما فهم) أي من قوله  
 كالشريك وقوله ولا يغير نقد البلد (قوله بأغلبهما) ولو غير أنفع ع ش (قوله بأنفهما) هذا  
 ظاهر ان يسر من يشتري بكل منهما فلو لم يجد الا من يشتري بغير الانفع فهل له البيع منه أم لا فيه نظر  
 وظاهر كلام الشارح الثاني ولو قيل بالاول لم يكن بعيدا لان الانفع حيث نذ كما عدم ع ش على م ر  
 (قوله تخير بينهما) أي بأن يبيع بهذا أو بهذا ولا يبيع بهما أيضا ولو أ بطل السلطان نقد البلد لم يبيع به  
 الوكيل وان كان عينه له الموكل ولا يبيع بالحادث الا باذن جديد م ر (قوله والمذهب الجواز)  
 وان كان في عقد واحد شوري ولعل وجه التردد فيما اذا باع بهما مع استوائهما من كل وجه تعلق  
 الغرض بأحد هما في الجملة ولومع التساوي (قوله ولو وكلا الخ) مقابل قوله الوكيل بالبيع مطلقا  
 (قوله بين الناس) هل المراد بالناس ناس بلد البيع وان تعارف ناس بلد العاقدين خلافه والمراد ناس  
 بلد العاقدين أو ا د الاختاف يجب التعيين كل محتمل فليحذر شوري (قوله ويشترط الاشهاد)  
 أي في لبيع بمؤجل كما هو المفروض والاشهاد شرط للصحة فيما اذا شرط الموكل على الوكيل الاشهاد  
 والذي اعتمده حجج وح ف أنه شرط لتفي الضمان للصحة فان سكت الموكل عن الاشهاد أو قال  
 ببع وأشهد ففي صورتين يصح البيع ولكن على الوكيل الضمان كما قررر شيخنا ح ف و يظهر  
 اشتراط كون المشتري ثقة موسرا كافي م ر ولا يشترط الرهن لانه يؤدي لامتناع البيع لان الغالب

فبيع ما يساوي عشرة  
 بتسعة محتمل وبثمانية  
 غير محتمل وقولي  
 كالشريك الى آخره أولى  
 مما عبر به (فلو خالف) فباع  
 على أحد هذه الأنواع  
 (وسلم) المبيع (ضمن)  
 قيمته يوم التسليم ولومثليا  
 لتعديته بتسليمه ببيع فاسد  
 فيسند ان بقي وله بيعه  
 بالاذن السابق ولا يضمن  
 ثمنه وان تلف المبيع غرم  
 الموكل بدله من شاء من  
 الوكيل والمشتري والقرار  
 عليه ثم على ما فهم من أنه  
 يلزمه البيع بنقد البلد  
 لو كان بالبلد نقد ان لزمه  
 البيع بأغلبهما فان استويا  
 في المعاملة باع بأنفعهما للموكل  
 فان استويا بتخير بينهما فان  
 باع بهما قال الامام فيه  
 تردد للاصحاب والمذهب  
 الجواز (ولو وكلا لبيع  
 مؤجلا صح) وان أطلق  
 الاجل (وجمل مطلق أجل  
 على عرف) في المبيع بين  
 الناس فان لم يكن عرف  
 راعى الوكيل الانفع للموكل  
 ويشترط الاشهاد وحيث  
 قدر الاجل اتبع الوكيل  
 ما قدره الموكل



عدم رضا المشتري به كافي ع ش على م ر (قوله فان باع بحال) مفرع على قوله ولو وكله ليبيع مؤجلا وقوله أو نقص الخ مفرع على قوله وحيث قدر الاجل اتبع الخ (قوله ما قال الموكل) مفعول باع (قوله صح البيع) ولا يقبض الثمن في هذه الحالة لما سياتي أنه لو حل الاجل لا يقبض الثمن الا باذن جديد وترد فيه شيخنا اه حل (قوله أو مؤنة حفظ) أي للثمن (قوله وينبغي كما قال الاسنوي الخ) هذا في المعنى معطوف على قوله ان لم ينه الموكل الخ فهو شرط ثالث فكأنه قال ولم يعين له مشتريا (قوله حله) أي المذكور من الصحة (قوله لظهور قصد المحاباة) يؤخذ منه أن الكلام فيما اذا دلت قرينة على قصد المحاباة والاجازة للنقص عن الاجل والزيادة على الثمن المعين وان عين المشتري ع ش (قوله فرع) هو مشتمل على مسائل أربع فمن ثم عبر بغيره بفروع والغرض منه تقييد قول المتن الوكيل بالبيع مطلقا كشر يك أي مح كونه كشر يك ان لم يأت الموكل بصيغة من هذه الصيغ المذكورة في الفرع (قوله لو قال لو كيله) وان كان كل من الموكل ولو كيل غير عالم بالعريية حل ورمادى وفي ع ش خلافا ومثله التوبري ومم وعبارتهم قال حج ويظهر أن الكلام فيمن يعلم مدلول تلك الالفاظ كذا ذكر والا فان عرف له فيها عرف مطرد حلت عليه وان لم يعلم له ذلك لم يصح التوكيل للجهل برادها منها وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه الاحكام بين النحوى وغيره وهو محتمل لان لهامد لولا عرفيا فيحمل لفظه عليه وان جهله وليس كما أتى في الطلاق في أن دخلت بالفتح أي فتح الهمزة لان العرف في غير النحوى ثم لا يفرق بين ان المكسورة والمفتوحة حج ا ط ف (قوله بكم شئت) وجه ذلك أن كم للاعداد فيشمل القليل والكثير وما لا جناس وكيف لا احوال فيشمل الحال والمؤجل وسواء كان العاقد نحو أو لا خلافا لحج ولوجع بين الالفاظ الثلاثة جار البيع بالامور الثلاثة قل (قوله فله يبعه بغبن فاحش) ولومع وجود راغب لان كم للعدد فيشمل القليل والكثير حل وزى وخائف غ ش على م ر وعبارته فله يبعه بغبن فاحش وينبغي أن لا يفرط فيه بحيث يعدا ضاعته وأن لا يكون ثمرا غب بالزيادة (قوله أو بما شئت) أو بما تيسر ولو قال تصرف فيه تصرف الملاك ينبغي أن تكون صيغة باطلة حل واستقر ع ش الصحة ويحمل هذا اللفظ منه على المحقق وهو البيع لا المحتمل وهو الهبة والقرض وعلى الصحة فيجوز يبعه بغير نقد البلد والغبن الفاحش والنسيئة الطفيفي (قوله فله يبعه بغير نقد البلد) لان مال الجنس فيشمل العرض والنقد أي حيث كان يساوي ثمن المثل وصرح جمع بجواز ما يغبن الفاحش حيثئذ واعتمده السبكي قال لانه العرف ما لم يتم قرينة على خلافه حل (قوله ولا يبيع الوكيل بالبيع لنفسه) وكذا وكيل الشراء لا يشتري من نفسه ومحجوره قال قل وكالبيع غيره من كل عقد فيه ايجاب وقبول لا نحو ابراء فيصح توكيله في ابراء نفسه أو طفله أو أخته فهم ما يحوز ذلك ولو وكله في ابراء غرمائه وهو منهم لم يدخل الا بالنص عليه (قوله لانه منهم في ذلك) عبارة م ر لثلاثين تولى الطرفين اه أي لان الاب انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موليه وهنالك كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز أيضا أن يوكل وكلا في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلا في الطرفين أخذ ما أتى في النكاح أن من لا يتولى الطرفين ليس له أن يوكل وكلا في أحدهما أو وكيلا في فهمانهم لو وكل وكيلا عن طفله وتولى الآخر لم يبعد جوازا ما إذا قصر الثمن ونهاه عن الزيادة قاذ لانهم ولا تولى الطرفين لان الوكيل حيثئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك أيضا فليست مسموعة وينبغي أن مثل توكيله على طفله ما لو أطلق فيكون وكلا عن الطفل ع ش على م ر وهذا يناق ما استقر به عن م من أنه في حالة الاطلاق يكون وكلا عن الولي ثم يوافق ما نقله عن زى عند قول المتن فيصح توكيل

فان باع بحال أو نقص عن  
الاجل كأن باع الى شهر  
ما قال الموكل بعه الى شهرين  
صح البيع ان لم ينه الموكل  
ولم يكن فيه ضرر عليه  
كنقص ثمن أو خوف أو  
مؤنة حفظ وينبغي كما قال  
الاسنوي حله على ما اذا لم  
يعين المشتري والا فلا يصح  
اظهار قصد المحاباة كما  
يؤخذ مما يأتي في تقدير  
الثمن **فرع** لو قال  
لو كيله بعه هذا بكم شئت  
فله يبعه بغبن فاحش  
لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد  
أو بما شئت أو بما تيسر فله  
يبعه بغير نقد البلد لا بغبن  
ولا بنسيئة أو بكيف شئت  
فله يبعه بنسيئة لا بغبن  
فاحش ولا بغير نقد البلد أو  
بما عزوه ان فله يبعه بعرض  
وغبن لا بنسيئة (ولا يبيع)  
الوكيل بالبيع (لنفسه  
وموليه) وان أذن له في  
ذلك لانه منهم في ذلك  
بخلاف غيرهما كأي

(قوله وعبارتهم الخ) هي  
التي تحررت بدرس شيخنا  
رضي الله عنه



وولده الرشيد وتعييرى بموليه  
أعم من تعيره بولده الصغير  
(وله قبض ثمن) بقيد زدته  
بقولى (حال ثم يسلم المبيع)  
المعين ان تسلمه لاهما من  
مقتضيات البيع (فان  
سلم) المبيع (قبله) أى قبل  
قبض الثمن (ضمن) قيمته  
وان كان الثمن أكثر منها  
فأذا غسر مائها ثم قبض الثمن  
دفعه الى الموكل واسترد  
ما غرم أما الثمن المؤجل فله  
فيه تسليم المبيع وليس له  
قبض الثمن اذا حصل الا  
بإذن جديد (وليس لو كبل  
بشراء شراء معيب) لاقتضاء  
الاطلاق عرفا السلم (فان  
اشترى) ثمن في الذمة أو  
بعين مال الموكل فهو أعم  
من قوله فان اشترى في  
الذمة (جاهلا) بعيه  
(وقع) الشراء (للموكل)  
وان لم يسا والمبيع الثمن  
كما لو اشترى بنفسه جاهلا  
ولم تكن من التدارك بالرد  
بلا ضرر عليه فيه مع أن  
الوكيل لا ينسب الى مخالفة  
لجهله (ولكل) منهما  
(والشراء) للعيب بثن (في  
الذمة رده) بالعيب أما الموكل  
فسلاته المالك والضرر  
لاحق به وأما الوكيل فلانه  
لو لم يكن له رد فربما لا يرضى  
به الموكل فيتعذر الرد لانه  
فوري

ولى اه طب (قوله وولده الرشيد) أو السفيه بعد رشده اذا أقام عليه القاضى فيما بعد الحجر عليه فباع له كما  
لو باع الجدل لولده الذى في ولايه والده اعدم اتحادا قباض والمقبض الذى هو المعول عليه في التعليل  
شورى أى لانه يرد على علة الشارح أعنى قوله لانه منهم في ذلك ما اذا عين له الثمن ووكل عن نفسه  
أو موليه مع أن البيع لا يصح حيثن خلافا للحلبي واعتمد زى وسم الصحة وأقره ع ش لكن محله  
اذا وكل عن موليه وأطلق لان لو كبل حيثن نائب عن طفله لانه نائبه فلا تهمته ولا تولى طرفين كما تقدم  
عن ع ش على مر (قوله وله قبض ثمن) أى وله تسليم المبيع ولا يصح البيع وان كان ضمن كما يدل  
عليه قوله فان سلم قبله ضمن (قوله ثم يسلم) منصوب بأن مضرة على حد • وليس عباءة وتقر عني •  
والمراد أنه يسلمه المالم منه الموكل عن التسليم كما قاله مر (قوله فان سلم المبيع قبله ضمن) هذا اذا سلمه  
مخترقا أو أزمه الحاكم بتسليم المبيع قبل قبض الثمن وكان الحاكم يرى ذلك مذهبا بدليل أو تقليد فلا  
ضمان وان أزمه جهلا أو عدوانا أو كرهه المشتري أو غيره فيظهر أنه كد تسليم الوديعة كرهه فيضمن على  
الاصح اطف وحل ومشى صحيح على عدم الضمان فيما اذا كرهه ظالم على التسليم (قوله واسترد  
ما غرم) فلو تلف الثمن في يده ينبغي أن يرجع بما غرمه لفوات الحيولة التي الغرم لاجلها ووافق عليه  
شيخنا زى اه شورى (قوله الا باذن جديد) أو قامت قرينة على ذلك حل (قوله وليس لو كبل)  
أى لا ينبغي له ذلك وانما جاز شراؤه ذلك لامل القراض لان القصد منه الرجوع ومن ثم لو كان القصد هنا  
الرجوع جاز له شراؤه ذلك حل وقوله أى لا ينبغي أى فلا حرمه عليه الا ان علم العيب واشترى بالعين لفساد  
العقد حيثن قل وعبارة شرح مر وليس لو كبل الخ أى لا ينبغي له ذلك لما يأتى من الصحة  
المستلزمة للحل غالباً فى أكثر الاقسام انتهى لانه سياتى أنه اذا اشترى في الذمة جاهلا بعيه يقع الشراء  
للموكل واحترز بقوله فى أكثر الاقسام عما لو اشترى بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما  
ويحرم لتعاطيه عقدا فاسدا اه زى (قوله فان اشترى) أى المبيع ومثله ما لو طرأ عيب قبل القبض  
قاله شيخنا وفيه نظر فتأمل قل (قوله فى الذمة) أى ذمة الوكيل ولم ينص له على التسليم اه مر  
(قوله فهو أعم من قوله فان اشترى الخ) قد يقال ما لم يذكره الاصل له بل هو بما ذكره بالطريق الاولى  
وأضافه لاجل أن يرتب عليه قوله واسكل رده ولما عم المصنف فى الاول قيد فى الثانى حيث قال  
واسكل والشراء فى الذمة رده (قوله وقع الشراء للموكل) سواء ساء أو نواه أو لا حل لكن فى صورة  
الذمة وقوعه له مراعى لتوقفه على رضاه كما يفيد تظليله الآتى (قوله كالواشترى) أى الموكل وقوله مع أن  
الوكيل الخ أى فى هذه ثلاث صور: علم الوكيل بالعيب فان هذا التعليل يجرى فيها مع عدم وقوع الشراء  
فيها للموكل (قوله ولكل منهما) لكن محل رد الموكل على البائع ان وافق على ان العقد له أى للموكل  
والا فبرد على الوكيل قال شيخنا وليس له الرد على البائع وفيه نظر وفى شرح شيخنا خلافا فراجع  
قل (قوله رده بالعيب) على البائع ومحل كون الموكل يرد على البائع ان ساء الوكيل فى العقد أو نواه  
وصدقه البائع والا فلا رد الا على الوكيل لوقوع الشراء له وله أى الوكيل الرد على البائع حيثن وخيار  
الوكيل على الفور ولا تقتصر مراجعته للموكل لانه مستقل حل (قوله فلانه لو لم يذكر له رد الخ) أورد  
عليه انه بتقدير ان لا رد له يكون أجنيا فتأخير الرده منه حيثن لا أثر له قاله سم على حج وقد يجاب بان  
مجرد كونه أجنيا لا يقتضى عدم النظر اليه هنا وقد يقال تندم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له  
لأنه فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك موكل اللهم الا أن يقال المراد بعدم رضاه أن يذكر سببا يقتضى  
عدم وقوع العقد له كإنكار الوكالة بما اشترى به لو كبل أو إنكار تسمية الوكيل اياه فى العقد أو نيته  
فليتأمل ع ش على مر (قوله لانه فوري) أى وأما اذا لم يكن فور يافلا يتعذر الرد لان الوكيل يراجع



ويقع الشراء له فيتقرر به (لا ان رضى) به (موكل أو اشترى بعين ماله) (٥٩) فلا يرد وكيل) بخلاف العكس في الاولى

وهذا من زيادتي وخرج  
بجهله العيب ما لو علمه  
فان اشترى بعين مال الموكل  
لم يصح الشراء أو في الذمة  
وقع له لا للموكل وان ساوى  
المبيع الثمن (ولو وكيل توكيل  
بلاذن فيما لا يتأتى منه)  
لكونه لا يلبق به أو كونه  
عاجزاً عنه فلا يعرف لان  
التفويض لثل هذا  
لا يقصد منه - بينه فلا يوكل  
العاجز الا في القدر الذي  
عجز عنه ولا يوكل الوكيل فيما  
ذكر عن نفسه بل عن موكله  
ولو ذكاه فيما يطيقه فمجز  
عنه لمرض أو غيره لم يوكل  
فيه وقضية التعليل المذكور  
امتناع التوكيل عند جهل  
الموكل بحاله وهو كما قال  
الاسنوي ظاهر أياً ما يتأتى  
منه فلا يصح التوكيل فيه  
الا لعياله على ما اقتضاه كلام  
الجوري وإذا وكل باذن  
فأثنى وكيل الموكل فلا  
يعزله الوكيل) وان فسق  
لان الموكل اذن له في  
التوكيل لا في العزل سواء  
أقال وكل عني أم أطلق (فان  
قال وكل عندك) ففعل  
(ف) الثاني (وكيل الوكيل)  
لانه مقتضى الاذن  
(ويعزل بعزل) من أحد  
الثلاثة (وانعزال) بما  
يعزل به الوكيل وسيأتي  
بيان في فصل الوكالة جازة

الموكل في أن يرد على البائع لومع القراخي (قوله ويقع الشراء له) أي للوكيل وفيه نظر لانه لا ينقلب  
الشراء له حيث نزل عن هذا التعليل مبني على انه ينقلب الشراء له من حيث نداء حل (قوله لان رضى  
موكل الخ) قد يتراءى عدم صحة هذا الاستثناء بالنظر للصورة الثانية مع قوله ولكل والشراء في الذمة  
ويجانب بان الاستثناء بالنسبة للصورة الثانية منقطع فتأمل (قوله فلا يرد وكيل) بل يرد موكله ان سمي  
الوكيل الموكل في العقد أو نواه وصدقه البائع والا فيرده على الوكيل كما صححه في أصل الروضة من أي  
ويقع الشراء للوكيل كما قرر زى وانظر كيف هذا مع أن الوكيل لا يرد على البائع (قوله أيضاً فلا يرد  
وكيل) انظر وجهه في الثانية ثم رأيت من علامها بقوله لتعذر انقلاب العقد له في الشراء في الذمة  
(قوله بخلاف العكس) وهو ما اذ رضى الوكيل فلا موكل الرد (قوله وهذا) أي قوله لان رضى الخ  
(قوله لم يصح الشراء) وحيث لا يحرم لتعاطيها عقد اقلداً أي وانقرض انه - حتى الموكل أو نواه كاتمة - م  
في حالة الجهل ويفرق بينه وبين ما تقدم في حالة الجهل حيث يقع للموكل اذا ساء أو نواه لانه معذور بجهله  
حل (قوله أو في الذمة) أي ذمة الوكيل (وقوله لا للموكل) وان ساء أو نواه وتلفوا التسمية والنية شيخنا  
(قوله عاجزاً عنه) المراد بكونه عاجزاً عنه أنه لا يقوم به الا بكلفة عظيمة اهـ من (قوله لا يقصد منه  
عنه) أي فقط فله أن يتصرف لو تكلف المشقة أو قدر على التصرف ولو بعد التوكيل فليحرر وكتب  
أيضاً فلو طرأت له القدرة ينبغي امتناع التوكيل اهـ حل (قوله عن نفسه) ولو مع موكله حل فان  
وكل عن نفسه بطل على الاصح أو أطلق وقع عن موكله شورى (قوله بل عن موكله) أي فقط بشرط  
علم الموكل بجهل حال التوكيل والا فلا بد من اذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بجهله ولو قدر العاجز فله  
المباشرة بالاولى لزوال العجز بل ليس له التوكيل حيث قدرته قل (قوله وقضية التعليل الخ) أي  
مفهومة والصورة التي قبل هذا وهي قوله ولو ذكاه فيما الخ قضية أيضاً وذلك لان قوله لان التفويض لثل  
هذا الخ يفهم انه كان متصفاً بالجزع عند التوكيل فيخرج ما لو طرأ العجز فكان على الشارع ان ينبه  
على ان هذا من مقتضى التعليل أيضاً (قوله الالعياله) الذي يظهر أن المراد بهم أولاده ومما يكره  
وزوجاته ابن حجر وهو ضعيف وينبغي أن يلحق بمن ذكر خدمه باجارة ونحوها ع ش على مـ (قوله  
أم أطلق) وهذا بخلاف ما لو قال الامام أو القاضي لنائبه استتب وأطلق فانه نائب عنه لا عن مستنبيه  
وفرق بأن القاضي نائب في حق غير الموكل والوكيل ناظر في حق الموكل من (قوله من أحد الثلاثة)  
هو الوكيل والموكل وانما كان للموكل عزل وكيله لان من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه  
بالاولى كما قاله مـ (قوله أعم من قوله بعزله) من شمول قوله بعزله للثلاثة المذكورة بأمر يكون التقدير  
بعزلاً - اياه فيشمل نفسه (قوله بعزله) أي الاول اياه شرح مـ (قوله وحيث جازله التوكيل) أي  
عنه أو عن موكله شرح مـ (قوله أمينا) أي وان عمم الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من  
الاستثناء بعده وكذا الوعين له ثمن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز  
التزوج بغير الكفء اذا قالت زوجتي من شئت وشمل ما ذكره الموكل أصله أو فرعه قل وعبرة  
الشورى قوله أمينا وانظر هل يشترط فيه أيضاً أن يكون ممن يليق به ما وكل فيه أولاً ويوكل هو أيضاً  
من يليق به ذلك لدى بظهر الثاني ووافق عليه شيخنا زى شورى وفي من له مانعة فليوكل أمينا  
فلا يوكل غيره وان عين له الثمن أو المشتري أو قال له وكل من شئت وقال السبكي الارجح خلافه كما لو قالت  
زوجتي من شئت يجوز زوجه من غير الكفء وفرق الاذرى بان المقصود هنا حفظ المال وحسن  
التصرف فيه وغير الامين لا يتأتى منه ذلك ثم وجود صفة كمال وهي الكفاءة وقد ينساح تركها الحاجة

فتعبرى بذلك أعم من قوله بعزله وانعزاله (وحيث جاز له) أي لا وكيل (توكل فليوكل) وجواباً (أمينا) رعاية لمصلحة الموكل (الا ان



بفسر أجل وما يتبعها لو  
(أمره يبيع لأمين) من  
الناس (أو به) أي بمعين  
من الاموال والتصرف به  
من زيادتي (أو فيه) أي  
في معين من زمان أو مكان  
نحو بيع زيد بالدينار  
الذي يبيده في يوم كذا  
في سوق كذا (تعيين) ذلك  
وان لم يتعاق به غرض  
عملا بالاذن فلو باع لوكيل  
المعين لم يصح كافي الروضة  
عن البيان وفي غيرها عن  
الاصحاب وقياسه عدم  
الصحة فيما لو قال بع من  
وكيل زيد فباع من زيد  
وانما يتعين المكان اذا لم  
يقدر الثمن أو نهاء عن غيره  
والاجاز البيع به في غيره كما  
نقله في الروضة عن جمع  
وأقره

(قوله وينبغي أن محله الخ)  
هل هذا في الموت والامتناع  
تأمل ور بما تاتي هذا  
التقييد قول الشارح وان لم  
يتعلق به غرض  
(قوله وقد ينفيه قول  
الشارح الخ) فديقال  
لامنافاة بحمل كلام  
الشارح على ما اذا قصد  
الشخص لذاته فيقال سوام  
كان هناك غرض أم لا  
وأما هنا فليس مقصوده  
ذات الشخص بل مقصوده  
الربح قلنا لم يتعين الشخص تأمل

القوت أو غيره بل قد يكون غير الكفء أصلي (قوله المالك) خرج به الولي فلا يجوز له تعيين غير الامين  
(قوله فيبيع تعيينه) أي ان علم الموكل بنفسه والامتناع توكيله ولو علم بنفسه فوكله فزاد ففسقه امتنع توكيله  
أيضا قال بعضهم الا ان كان لوعرض على الموكل لرضيه قل  
(فصل فيما يجب على لوكيل في الوكالة المقيدة) (قوله المقيدة بغير أجل) وأما المقيدة بأجل فقد  
تقدمت في قوله ولو وكله لبيع مؤجلا (قوله وما يتبعها) أي من مخالفتها اذن له فيه وكونه يده بامانة  
وتعاق أحكام العقوبة وكان الاظهر أن يقول وما يتبعه لانه معطوف على ما يجب (قوله لمعين من الناس  
الخ) ظاهر ما أنه يمنع البيع لغيره وان رغب بزيادة عن الثمن الذي دفعه المعين لانه لا عبرة بهذه لزيادة  
لامتناع البيع له فعما عش ولومات المعين بطلت الوكالة أو امتنع من الشراء لم يطل لانه قد يرغب كافي  
قل وقال عش فلو امتنع المعين من الشراء لم يجز بيعه لغيره بل تراجع الموكل وينبغي أن محله ما لم يغلب  
على الظن أنه لم يردده بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره (قوله أو به) أو فيه وفيما بعده مانعة خلو  
فتجاوز الجرم بدليل المثال وفيه وفيما بعده استخدام لانه ذكر المعين أولا بمعنى وأعاد الضمائر عليه بمعان  
أخر والضمير راجع للمقيد بدون قيد (قوله من زمان) فلو قال بع أو أعتق أو طلق يوم الجمعة لم يجز قبله  
ولا بعده وينحصر يوم الجمعة كما قاله الاسنوي في اليوم الذي يليه حتى لا يجوز ذلك في مثله من جمعة  
أخرى وقال لداري انه في مسألة الطلاق يصح بعده لاقبله لان المطلقة فيه مطلقة بعده وورد به غريب  
مخالف للنظار وأفهم قوله يوم الجمعة أو العید أن يوم جمعة أو عيد بخلافه أي فلا يتقيد بالجمعة والعید الذي  
يليه وهو محتمل الا ان يقال الملحظ فيهما واحد وهو صدق المنصوص عليه باؤل ما يلقاه فهو محقق  
وما بعده مشكوك فيه فتعين الاول هنا أيضا وهذا اذا قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة أو العید وبقي  
مالوقاله في يوم الجمعة أو العید فهل يحمل على بقيته أو على أول جمعة أو عيد يلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظر  
والاقرب الثاني لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة والعید قرينة على عدم ارادة بقية اليوم انتهى ان  
عبدالحق (قوله في سوق كذا) فلو نقل الموكل فيه الى غيره ضمن الثمن والمثل وان قبضه وعاد به  
كنظيره من الغرض الخالفته قاله في أصل الروضة بل لو أطلق التوكيل في البيع في بلد فليبيع فيه فان نقله  
ضمن س ل (قوله تعيين) وانما يتعين الشخص اذا لم تدل قرينة على ان غرضه من التعيين الربح  
لكون المعين برغب في تلك السلعة دون غيره والام يتعين وجاز البيع لغيره م م وقد ينفيه قول  
الشارح وان لم يتعلق به غرض حل (قوله وان لم يتعلق به) أي بالمعين مما ذكر (قوله فلو باع  
لوكيل المعين) وكذا العبد لانه قد يتعدا ثبات ذمه لعبد وتعلق العهدة بالعبد ومحل كمال الاذرعى  
اذا كان المعين يتعاطى مثله بخلاف ما لو كان نحو السلطان ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه فانه يصح من  
وكيله اعتبارا بالعرف شورى (قوله لم يصح) أي ان لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه والاجاز ع ش  
على م م (قوله من وكيل زيد) وكان قصده وقوع البيع لنفس زيد لا لوكيله وعبرة م م بع من  
وكيل زيد أي زيد اه وهو ظاهر حيث كان الوكيل أسهل أو أرفق والا فلاذن في البيع من وكيله  
اذن في البيع منه اه س ل ولومات زيد بطلت وكالة كما صرح به الماوردي بخلاف ما لو امتنع من  
الشراء اذ يجوز رغبته فيه بعد ذلك اه شرح م م (قوله أو نهاء) أي أو قدره ونهائه (قوله والا)  
بأن قدره الثمن ولم ينه شورى (قوله جاز لبيع به في غيره) أي ولو قبل مضي المدة التي بتأتى فيها  
الوصول الى المكان المادون فيه لان الزمان اعم اعتبر به المكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع  
سقط اعتبار التابع ومتى جاز النقل لغير المسكن المادون فيه لم يضمن الوكيل بالنقل اليه أي لغير ع ش



(قوله فلو أمره) مفرع على قوله أو به لان هذا معين من حيث العدد (قوله لم يبيع بأقل منها) أي ولو  
 بما يتغابن فيه سواء كانت المائة ق رثن المثل أو لا علم بذلك كل منهما أم لا وفارق ما سمر من ان له البيع  
 بغبن يسير بأن ما هنا فيه مخالفة صريحاً بخلاف ما سمر للعرف وذلك لان انقص عن المائة لا يسمى  
 مائة بخلاف الناقص عن ثمن المثل بما يتغابن به فانه يسما عرفاً (قوله لانه ر بما قصد رفاقه)  
 ويفرق بينه وبين وكيل الزوج في الخلع حيث يجوز له الزيادة بأنه غالباً يقع عن شقاق فكان قرينة على  
 عدم قصد المحاباة اهـ سـ ل ومثله في زي قال حل فان دلت قرينة على عدم رفاقه بان كانت المائة  
 أكثر من ثمن المثل كان له الزيادة كما في شرح الروض وتقر عن شيخنا انه لا فرق على المعتمد والذي في  
 الشارح موافقة شرح الروض وأما لو قال اشترى عبداً فز بمائة فله النقص (قوله والثانية من زيادتي)  
 وهي قوله أو عين مشترياً كما يعلم من مراجعة عبارة الاصل (قوله فله البيع بازيد) ولو من غير جنسها لان  
 المفهوم من تقديرها عرفاً متناع النقص عنها فقط ولذا لا يبطل صفتها أو جنسها ككسرة بصحاح  
 وفضة بذهب شرح مـ ر (قوله لانه حصل غرضه الخ) فيه ان هذا التعليل يأتي فيما اذا نهى عن الزيادة  
 أو عين المشتري والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله ولا مانع أي بخلاف صورة المثل فانها وان وجد فيها  
 التعليل انذ كور لكن هناك مانع وهو النهي عن الزيادة أو تعيين اشترى شيخنا (قوله فلو وجده في  
 زمن الخيار) أي وكان الخيار للبيح أو لم يكن فان كان للمشتري امتنع لازومه من جهة البائع عـ شـ  
 ولو لم يعلم بالراغب ثم علم به بعد اللزوم هل يتبين بطلان البيع أم لا أجاب شيخنا بأنه يتبين البطلان سـ ل  
 (قوله أو أمره بشراء شاة) ليس من جملة التفريع على ما قبله بل هو معطوف على قوله في أوّل الفصل  
 لو أمره ببيع عين الخ ولو جعله مستأنفاً من غير عطف كما صنع الاصل لكان أظهر (قوله بما سمر في  
 التوكيل بشراء عبد) الذي مر هناك النوع والصف وانما قيد به لان لتوكيل لا يصح بدونه أي بدون  
 ما سمر وأما ما عداه من الصفات فلا تتوقف صحة لتوكيل عليه لكن ان ذكره الموكل وجب على الوكيل  
 رعايته شرح مـ ر بللغني (قوله فاشترى) أي في صفقة واحدة فقط ولا وقعت المساوية فقط للموكل  
 فان اشترى واحدة بنصفه لم يكن له شراء الاخرى لانه غير مأذون له في عقد آخر شورى وقل  
 (قوله شاتين بالصفة الخ) قال شيخنا هما قيدان للخلاف فيصح جزماً في شاة بالصفة تساوي ديناراً  
 ومعاثوب وفي شاة بالصفة كذلك وأخرى بغيرها وسواء قسم في العقود ذات الصفة أو غيرها قل على  
 الجلال (قوله بالصفة) أي كل منهما بالصفة أما اذا لم يكونا بالصفة ففيه تفصيل وهو انه اذا كانت  
 احدهما بالصفة وساوته وقع شراؤهما للموكل أيضاً وان لم تكن واحدة منهما بالصفة لم يقع شراؤهما  
 للموكل بل ان كان الشراء بعين ماله بطل وان كان في لزمة وقع للوكيل وتلف وتسمية الموكل فلو قال لمتن  
 فاشترى شاتين احدهما بالصفة وتساويه لكان أوضح كما في الشورى وشيخنا حـ فـ (قوله لم  
 يقع له) فان اشترى بعين مال الموكل بطل البيع وان اشترى في القيمة وقع للوكيل وتلف وتسمية الموكل  
 حل وشرح مـ ر (قوله أو في شراء بعينه) أي بأن كان شراؤه بالعين مخالفاً لما أمره به الموكل  
 فيشمل صورتين سمـ (قوله فاشترى بآخر) أي وان تخير بين أن يشتري بعينه أو في القيمة ثم  
 يدفعه عما فيها كما سيأتي فمما سيأتي الغرض منه التخيير انذ كور وما هنا الغرض منه بيان المخالفة  
 بالشراء لانه هنا اشتراه بدينار آخر من مال الموكل فالغرض مختلف فتنبيه شورى (قوله في القيمة) شامل  
 لقيمة كل مهمما شورى (قوله ولانه) أي الموكل وقوله ما وكل فيه أي ميعا وكل فيه أي في شرائه وقوله  
 يسلم له أي المبيع تفسير الوجه وقوله وان تلف المعين أي عما في القيمة يعني قبل القبض يعني ان الشراء اذا

من الثانية قد قصد شراء ما وكل فيه على وجه يسلم له وان تلف المعين (أو) خالف



كان ثمن في الذمة ثم عين وتلف قبل أن قبضه البائع فالبيع لا يفسخ بإتيان المشتري ببدله فيه لم له  
 المبيع بخلاف ما لو كان الشراء ثمن معين في العقد وتلف قبل قبض البائع له فيفسخ البيع فلا يسلم المبيع  
 للمشتري بل يرجع لبائعه ويقال مثل هذا التوجيه في قوله ولأنه في الثانية أمره بعقد الخ (قوله في ذمته)  
 هذا أولى من تعير أصله بالذمة لتنصيصه على أن المراد ذمة الوكيل لأنه لو اشترى في ذمة الموكل لم يصح  
 العقد اه زى (قوله كأن أمره بشراء ثوب في الذمة بخمسة) لو أخر قوله في الذمة عن قوله بخمسة  
 كان أوضح إذ المراد أن كلام من الخمسة والعشرة في الذمة وأما الثوب المأمور بشراؤه فلا فرق بين أن  
 يكون معيناً وفي الذمة (قوله وإن سمي الموكل) أي وكذبه البائع أو سكت عن تصديقه وتكذيبه  
 ويحلف على نفي العلم بأوكالة أم أن صدقه فيبطل الشراء كما يعلم من مسألة الجارية الآتية من ل وعبرة  
 شرح م قضيته عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد نجب تسميته والافيقع  
 العقد للوكيل كأن وكاله في قبول نحووبة مما لا عوض فيه (قوله للمخالفة في الأذن) تعليل لقوله  
 وقع للوكيل لاسكنه لا ينتج خصوص وقوعه للوكيل وإنما ينتج ما تضمنه من عدم وقوعه لموكله كما  
 لا يخفى وقال بعضهم هو علة لقوله ولغت التسمية للموكل لا لقوله وقع الشراء للوكيل لأنه لا ينتج  
 وقوله بتلف المعين أي في العقد وقوله بتلفه أي المعين لكن عماني لزمه في الكلام استخدام  
 (قوله ولو قال اشتر بهذا الدينار الخ) بخلاف ما لو قال اشتر بعين هذا الدينار فإنه يتعين الشراء  
 بعينه ليقع للموكل فإن لم يشتر بعينه نظر إن اشترى بعين غيره من مال الموكل كان باطلاً وإن  
 اشترى في الذمة وقع للوكيل حل (قوله لم يتعين الشراء بعينه) والفرق بين هذا وبين قوله لسابق  
 أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار الخ أنه ثم لما ذكر لفظ العين وهي تستعمل في مقابل الذمة تعين الشراء  
 به ولما عبر هنا بالإشارة حلت على ذات الدينار وذلك صادق بأن يشترى بالعين أو في الذمة ويصرفه في  
 الثانية عما عنيها فيها ع ش فلا منافاة بين المواضع الثلاثة وهي قوله فاشترأه باً خولنا وقوله اشتر بعين  
 هذا الدينار فاشترى في الذمة وقع للوكيل وقوله ولو قال اشتر بهذا الدينار فإنه يقع للموكل مع الشراء في  
 الذمة (قوله بل يتخير) أي أن استوي في المصلحة والاعتين رعاية الأغلب لموكله شورى وعبرة  
 ع ش على م وقوله بل يتخير الخ وعلى كل يقع الشراء للموكل فإن تعد الوكيل دينار الموكل فظاهر وإن  
 تقدم من مال نفسه برى الموكل من اليمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما أخذه من الموكل إليه وهذا  
 يقع كثيراً أن يدفع شخص لا خذراهم يشترى به مال شيئاً في دفع من ماله غير ما هو هذا ظاهر إن تعد بعد  
 مفارقة المجلس أم لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك أو  
 يقع العقد للوكيل وكأنه سمي مادفعه في العقد لقولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد الأقرب الأول  
 لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل بذلك وقولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد غير  
 مطرد والقرض أن الشراء في ذمة فإن اشترى بعين ماله وقع الشراء له ح ف (فرع) لو أرسل  
 إلى برزانيا خدمته ثوباً سو ما قتل في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول لأنه ليس بعاقداً ولا سائماً ويؤخذ  
 منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلاً أرسل إلى آخر جرة ليأخذ فيها عسلاً فغلاها ودفعها  
 للرسول ورجع بها فأنكسرت منه في الطريق وهو أن الضمان على المرسل ومحل في المستلتم كما هو  
 واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا قصير من الرسول والافقرار الضمان عليه وينبغي أن يكون المرسل  
 طريقاً الضمان ع ش على م (قوله وفي الذمة) ويجب بذل الدينار عماني الذمة امتثالاً لأمر  
 (الوكيل فلا ينافي قوله سابقاً) كأن أمره بشراء ثوب بهذا الدينار فاشترأه باً خولنا فإنه دفع الدينار  
 في الثمن على كل حال وهناك دفع غيره من مال الموكل (قوله ولا يصح إيجاب الخ) ومثله بعتر بدا

في (شراء في ذمته) كأن  
 أمره بشراء ثوب في الذمة  
 بخمسة فاشترأه بعشرة أو  
 أمره بالشراء بعين هذا  
 الدينار فاشترى في الذمة  
 (وقع) الشراء (للكيل  
 وإن سمي الموكل) بقلبه أو  
 لفظه ولغت التسمية  
 للمخالفة في الأذن ولأنه  
 في الثانية أمره بعقد  
 يفسخ بتلف المعين فأي  
 بما لا يفسخ بتلفه ويطلب  
 بغيره ولو قال اشتر بهذا  
 الدينار كذا لم يتعين الشراء  
 بعينه بل يتخير بين الشراء  
 بعينه وفي الذمة (ولا يصح  
 إيجاب

(قوله ويجب بذل الدينار  
 عماني الذمة) وله أيضاً بذله  
 من مال نفسه كما قدمه وإنما  
 الممتنع بذله من مال الموكل  
 ديناراً غير ما أمره بالشراء به  
 تأمل



في يده بلا تعدد وصدق يمينه  
في دعوى التلف والرد على  
الموكل لانه ائتمنه بخلاف  
دعوى الرد على غير الموكل  
كرسوله (فان تعدى) كان  
ركب الدابة أو ليس الثوب  
تعديا (ضمن) كسائر  
الائتماء (ولا ينزل) بالتعدى  
لان الوكالة اذن في التصرف  
والأمانة حكم يرتب عليها  
ولا يلزم من ارتفاعه بطلان  
الاذن بخلاف الوديعة لانهما  
محض ائتمان فان باع وسلم  
المبيع زال الضمان عنه ولا  
يضمن الثمن ولو رد المبيع  
بغير عيب عليه عاد الضمان  
وأحكام عقده) أي الوكيل  
(كروية) للمبيع (ومفارقة  
مجلس وتقابض فيه تعلق  
به) لا بالموكل لانه العاقد  
حقيقة حتى ان له الفسخ  
بالخيار وان أجاز الموكل  
(ولبائع مطالبته) أي الوكيل  
كالموكل (ثمن ان قبضه)  
من الموكل سواء اشترى  
بئنه أم في الذمة (والا)  
يأمن له قبضه منه (فلا)  
طالبه (ان كان معينا)  
لانه ليس نيده (والا) بأن  
كان في الذمة (طالبه) به  
(ان لم يعترف بوكالته) بان  
أنكرها أو قال لا أعرفها  
(والا) بأن اعترف بها  
(طلب كلا) منهما به  
(والوكيل كضامن) والموكل

فقال اشترى بئنه والظاهر انه لا يضر بعتك لموكل وقبالت لو كلى كما صرح به مر في شرحه (قوله  
بيعت موكلك) وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان الوكيل فيه سفير محض اذ لا يمكن وقوعه  
بحال شرح مر (قوله بين المتبايعين) أي البائع والمشتري الذي هو الموكل الذي أوقع البائع البيع  
له بقوله لو وكيل بعت موكلك فقد استدل به البيع من غير مخاطبة جوى ينفه ويضمه وتقدم في البيع أن من  
شروط الصيغة أن يكون القبول ممن صدر معه الخطاب (قوله والوكيل أمين) أي لانه نائب عن  
الموكل في اليد والتصرف فكات يده كيده ولان الوكالة عقد ارفاق ومعونة والضمان مناف لذلك سم  
(قوله لانه ائتمنه) وأفتى الباقين بقبول قول الوكيل في الردوان ضمن كالموكل ضمن لشخص مالا على آخر  
فوكله في قبضه من المضمون عنه فقبضه بيينة أو اعترف به موكله وادعى رد له وليس هو مقطوعا عن نفسه  
الدين لم تقر بأن قبضه ثابت وبه برآن مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك اه مر سل وقوله  
وبه أي بثبوت القبض برآن أي الوكيل الضامن ومن عليه الدين قال شيخنا العز يزي ودخل في  
التعليل المتعدى صدقه عليه أي قوله لانه ائتمنه أي ولو متعريا (قوله فان تعدى الخ) ومن التعدى أن  
يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه بمحل ثم نسيه وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان  
أوجههما عدمه ان لم يكن مما يسرع فساد موأخره مع علمه بالحال بن غير عشر شرح مر (قوله كان  
ركب الدابة أو ليس الثوب تعديا) ومن ذلك ما يقع كثيرا بمصرنا من اس الدالين الامتعة التي تدفع  
لهم وركوب الدواب أيضا التي تدفع اليهم لبيعها مالم يأذن في ذلك المالك أو تجر به لعادة ويعلم الدافع  
بجران العادة بذلك فلا يكون تعديا لكن يكون عارية فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو  
حكما بأن جرت به العادة على ما مر فلا ضمان والا ضمن بقيمته وقت التلف ع ش على مر (قوله  
ولا ينزل بالتعدى) ولو كان وكيل عن ولي أو وصى في مال محجور لكن ينزع المال منه لعدل  
ويتصرف فيه وهو عند العدل وفارق عدم صحة توكيله ما فاسقا ابتداء لانه يقتصر في الدوام قل  
(قوله لانها محض ائتمان) غرضه الرد على الضعيف وعبارة شرح مر والثاني ينزل كالموكل ورد  
بان الوديعة محض ائتمان (قوله فان باع وسلم المبيع) أي الذي تعدى فيه (قوله ولو رد المبيع)  
أي الذي تعدى فيه قال للمعهد وتقدم انه لو تعدى بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان سلمه أي  
المبيع الذي وكل فيه وعاد من سفره فيكون مستثنى من عدم الضمان شرح مر (قوله عليه) أي  
على الوكيل (قوله عاد الضمان) استشكل عود الضمان بانه مبني على أن الفسخ يرفع العقد من أصله  
لامن حينه والمعتمد العكس وأجيب بانه وان رفعه من حينه لامن أصله لا يقطع النظر عن أصله بالسكينة  
سل ومثله مر وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغصوب باعه الغاصب باذن مالكه بضعف بد  
الغاصب اه قل (قوله وأحكام عقده) أي وحله أيضا كالعتق والطلاق حج ع ش وسل  
(قوله حتى ان له الفسخ بالخيار) أي خيار المجلس أو الشرط وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد  
لوكيل اذ ارضى به الموكل لانه لدفع الضرر عن المالك وايس منوطا باسم المتعاقدين بخلافهما شرح  
مر (قوله كالموكل) قال في شرح الروض الظاهر أن له ذلك أي مطالبة الموكل وان أمر الوكيل  
بالشراء بعين ما دفعه اليه فانه يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع شوري (قوله فلا يطالبه) هلاطابه  
ليسمى في تخليصه اذا أنكر وكالته شوري وعبارة سم في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته بل  
الوجه المطالبة حيثئذ (قوله ان لم يعترف) أي البائم بوكالته (قوله كضامن) أي باذن بدليل قوله

(قوله ولا يعرف كيف ضاع الخ) لان معرفته كيفية الضياع تدل على اهماله وعدم حفظه فكأنه قال أنا لم أحفظه وهو في هذه ضامن

فلا ينافي أنه لو ادعى التلف صدق لانه هناك لم يدع ما ينافي الحفظ اه شيخنا زيادة



كأصيل فاذا غرم رجع  
بما غرمه على الموكل (ولو  
تلف ثمن قبضه واستحق  
مبيع طالبه مشتر) يبدل  
الثمن سواء اعترف المشتري  
بالوكالة أم لا (والقرار على  
الموكل) فيرجع عليه  
الوكيل بما غرمه لأنه غره  
وبذلك علم ما صرح به  
الأصل أن المشتري مطالبة  
الموكل ابتداء واطلاقا تلف  
الثمن الذي قبضه أولى من  
تقييد الأصل به بكونه في يده  
(فصل) في حكم الوكالة  
وارتفاعها وغيرها \*  
(الوكالة) ولو يجعل (جائزة)  
أي غير لازمة من جانب  
الموكل والوكيل (فترفع  
حالا) أي من غير توقف  
على علم الغائب منهما بسبب  
ارتفاعها (بعزل أحدهما)  
بأن يعزل الوكيل نفسه  
أو يعزله الموكل سواء  
أكان بنفط العزل أم لا  
كفسخت الوكالة أو بطلتها  
أو رفعتها (وبتعمده  
انكارها بلا غرض) له فيه  
بخلاف انكاره لها نسيانا  
أو غرض كاخفائها من  
ظالم وذكرا انكار الموكل  
من زيادتي (وبزوال  
شرطه السابق) أول الباب  
فينعزل بطر ورق وحجر  
بسفه أو فلس عمدا ينفذ  
(قوله اعتقاده) أي اعتقاد  
المتكر

فاذا غرم رجع (قوله ولو تلف ثمن قبضه) أي الوكيل من المشتري بلا تقييد (قوله طالبه مشتر) محلله بالممكن منصوبا من جهة الحاكم ولا فلا يكون طريقا في الضمان لأنه نائب الحاكم وهو لا يطالب  
شرح ٠ ر وخرج بالوكيل فيما ذكر الوكيل فيضمن وحده الثمن إن لم يذكر مولى في العقد والاضمنه  
المولى عليه والفرق أن يسمع المولى لازم للمولى عليه بغير إذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل شرح م  
(قوله والقرار على الموكل) وإن كان التلف في يد الوكيل لأنه ائتمنه حل (قوله وبذلك) أي  
بقوله والقرار على الموكل (قوله واطلاقا تلف الثمن) أي عن كونه في يد الوكيل أو الموكل (قوله بكونه في  
يده) أي الوكيل وذلك لأن التقييد به يفهم أنه لو تلف في يد الموكل لا يطالب به الوكيل وليس مراد اعش  
(فصل في حكم الوكالة) أي من كونها جائزة من الجانبين وارتفاعها أي ما ترتفع به أي في بيانه لأنه لم  
يذكر حكمه فهو معطوف على حكم بتقدير مضاف أي وفي بيان ما يرتفع به وقوله وغيرها أي من قوله  
ولو اختلفا في آخر الفصل (قوله ولو يجعل) أي بناء على أن العبرة بصيغ العقود باللفظ لا بالمعنى كما  
جزم به الجويني في مختصره وذلك لأن لفظ وكنتك في عمل كذا بكذا معناه اجارة وهي لازمة من  
الجانبين وصيغة وكالة فلو غلب المعنى كانت لازمة لكل الراجع تغليب اللفظ هنا فهي جائزة وقد يغلبون  
المعنى في غير هذا المحل كالمبة بنواب فانها يسمع مع لفظ الهبة وحل كونها جائزة ما لم تعقد بلفظ الاجارة ولا  
كانت لازمة عشا ط ف (قوله جائزة) لأن الموكل قد يرى المصلحة في ترك ما وكل فيه أو في  
توكيل آخر والوكيل قد يعرض له ما يمنعه عن العمل م (قوله أي غير لازمة) فليس المراد بالجواز  
ما قابل التحريم قل وعش وشو برى (قوله من غير توقف) وحيث لا يصح تصرفه بعد  
العزل ويضمن ما تسلمه لأن الجهل غير مؤثر في الضمان حل أي وإنما يؤثر في عدم الحرمة وعبرة  
شرح م بخلاف عزل المودع والمستعير فإنه يتوقف على علمه وقارفا الوكيل بأن القصد منه من  
التصرف الصادر بموكله باخراج أعيانه عن ملكه فآثر فيه العزل وإن لم يعلم بخلافه ما اه قال عشا  
عليه وفائدة عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كأن لم  
يدفع متاعا الوديعه عنها ضمن وفي المستعير أنه لا أجره عليه في استعمال المال المأثرة قبل بلوغ الخبر وأما  
لو تلف بالاستعمال المأذون فيه فبذلك لم يضمن اه وإنما توقف انه زال القاضي على العلم بتعلق المصالح  
الكلية به أي من شأنه أن تتعلق به المصالح الكلية حتى لو دلى في أمر خاص لم ينعزل قبل بلوغ الخبر وكذلك  
الوكيل لو تعلق به المصالح الكلية كأن كان وكيلاً عن السلطان انعزل بمجرد العزل وإن لم يبلغه الخبر  
لأن من شأنه أن لا تتعلق به مصالح كلية زى (قوله بعزل أحدهما) من إضافة المصدر إلى فاعله والمنعول  
مخدوف بتقديره الوكيل والاحد الفاعل صادق بالوكيل والموكل كما قاله الشارح وقوله وبتممه  
مضاف أيضا للفاعل وضميره راجع للاحد الصادق بكل منهما أيضا كما قرره شيخنا (قوله بان بعزل  
الوكيل نفسه) وقياس ما يأتي في الوصي أنه لو خيف من العزل ضياع المال حرم ولم ينعزل وإن كان  
المالك حاضرا فيما يظهر ان حرج وهو المعتمد زى (قوله أو يعزله الموكل) أي وإن ترتب على عزله  
للوكيل استيلاء ظالم على مال الموكل فلا يحرم وينعزل بذلك ولا يقال فيه تضيق عليه لأنه من التروك  
بل لا يزيد على ما لو استولى على ماله ظالم محضته وقد رعى دفعه فلا يجب عليه الدفع عنه عشا (قوله  
أو لغرض) وينبغي أن الاعتبار في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا غرضا كفي وصدق  
في اعتقاده لذلك عند الامكان سم على التحفة (قوله وذكرا انكار الموكل) أي الداخل في قوله  
وبتممه الخ (قوله وبزوال شرطه) أي الاحد (قوله بطر ورق) بان وكل حرجيا أو وكاه حرجيا  
(قوله أو فلس) هو واضح في الموكل وصورته في الوكيل أن يوكا في شراء شيء بعين من أعيان مال



من اتصف بها فتعيرى بذلك أعم من اقتصار الأصل على الموت والجنون والاعفاء (٦٥) (و) بزوال (ملك موكل) عن محل

التصرف أو منفعة كيبيع  
ووقف لزوال الولاية وإيجار  
ماوكل في بيعه ومثله تزويجه  
ورهنه مع قبض لاشعارها  
بالندم على التصرف بخلاف  
نحو العرض على البيع  
وتعيرى بذلك أعم من  
تعيرى بخروج محل  
التصرف عن ملك الموكل  
(ولو اختلف فيها) أى فى  
أصلها كان قال وكنتى فى  
كذا فأنكره أو صفتها  
كان قال دكنتى فى البيع  
نسبة أو بالشراء بعشرين  
فقال بل نقد أو بعشرة  
(أو قال) الوكيل (قبل  
تسليمه المبيع أو بعده  
بحق) وهو من زيادتى  
كان سلمه وقد أذن له الموكل  
فى تسليمه قبل قبض الثمن  
(قبض الثمن وتلق أو قال  
أثبت بالتصرف) المأذون  
فيه من بيع أو غيره (فأنكر  
الموكل) القبض أو الاتيان  
بالتصرف (حلف) أى  
الموكل فيصدق لان الأصل  
عدم الاذن فيما قاله الوكيل  
(قوله الذى استحققه)

أى وعن توكيله فى شراء  
شئ بمال فى ذمته أو ذمة  
موكله تأمل  
(قوله ويرجع المشتري  
على الوكيل) وانما يرجع  
على الوكيل مع أن المظالم  
لا يرجع على غير ظالم

الوكيل ثم قبل الشراء حجر عليه بالفلس شورى أى فينزل لان ذلك إما فرض أو هبة وهو ممنوع  
منهما أموال وكل فى التصرف فى شئ من أعيان مال الموكل فلا ينزل عنه بطر وحجر الفلس عايه لانه  
لا يضر غرماءه ولهذا المعنى أشار الشارح بقوله عما لا ينفذ أى عن تصرف لا ينفذ عن اتصف بها وهو  
متعلق بقوله فينزل واحترز به عن توكيل السفه فى العفو عن القصاص الذى استحققه (قوله أعم  
من اقتصار الأصل) لان زوال الشرط أعم من هذه الثلاثة اذ يشمل طر وحجر السفه والفلس والرق  
لكن كان ينبغى للشارح أن يقول كطر ورق الخ فان عبارته المذكورة توهم حصر زوال الشرط  
فيما ذكر وليس كذلك (قوله على الموت) قال مر وخالف ابن الرفعة فقال الصواب أن الموت ليس  
بعزل وانما تنهى به الوكالة قال الزركشى وقائدة عزل الوكيل بموته انزال من وكله عن نفسه ان  
جعلناه وكلا عنه انتهى وقيل لا فائدة لذلك فى غير التعليق انتهى بحروفه (قوله والاعفاء)  
قضيته أنه لا فرق بين طول زمن الاعفاء وقصره وهو الموافق لما فى الشركة لكن فى سم مانه  
فرع دخل فى كلامه الاعفاء فينزل به واستثنى منه قدر لا يسقط الصلاة فلا ينزل به واعتمده مر  
وكذا لا ينزل وكيل رعى الجار باعفاء موكله لانه زيادة فى مجزئه المشترط لصحة الانابة شرح مر  
ومن الاعفاء التفسير الواقع فى الحمام فليتنبه له فانه تم به البلوى كافى قل ولا ينزل الوكيل  
بتوكيل وكيل آخر بل يجتمعان على التصرف كما ذكره ع ش (قوله وبزوال ملك موكله) أى وان  
عاد الى ملكه لم تعد الوكالة مر ا ط ف (قوله كيبيع) أى بت أو كان الخيار للمشتري فقط حل  
(قوله وإيجار ماوكل فى بيعه) هذا مثال لزوال المنفعة وهل هذا قيد أم لا فيشمل ماوكل فى عتقه أو رهنه  
أو تزويجه أو وقفه أو هبته فيه نظر والظاهر الثانى ع ش (قوله ومثله تزويجه) عبدا كان أو أمة  
زى (قوله ورهنه مع قبض) وهبته وان لم يقبض اه زى قال مر أو وصى أو دبر أو علق العتق بصفة  
أخرى كما يحسنه البلقينى وغيره وأجاب انزل لان مر يد البيع لا يفعل شيأ من ذلك غالبا (قوله لاشعارها  
بالندم على التصرف) أى ندم الموكل على التصرف الذى كان يحصل من الوكيل لو فرض وقوعه منه  
وفيه أن الندم لا يكون الا عن أمر وقع وهذا لم يقع فالأولى ان يقول لاشعارها بالرجوع عن التصرف  
أى عن الاذن فيه فتأمل وعلل مر بقوله لان مر يد البيع لا يفعل شيأ من ذلك غالبا وقياس ما يأتى فى  
الوصية الانزال بما يبطل الاسم كطحن الحنطة وهو الأوجه ولو وكل فتابذن مالكة ثم باعه أو أعتقه  
لم ينزل نعم يعصى بتصرفه بغير اذن مشترطه لصيرورة منفعه مستحقة له اه بحروفه (قوله  
وتعيرى بذلك) أى بقوله وزوال ملك موكل أعم لشموله لإيجار والتزويج والرهن (قوله أو صفتها)  
أى الوكالة المشتملة على الموكل فيه لان ما ذكره اختلاف فى صفة الموكل فيه (قوله بحق) حال من  
الضمير فى بعده أى التسليم والباء للمصاحبة والمراد كونه بحق باعتراف الموكل بان اعترف بأنه أذن له فى  
التسليم قبل القبض (قوله أو قال أثبت بالتصرف) بان طلب منه العبد الذى وكله فى بيعه فقال بعه وخذ  
ثمنه فانكر الموكل البيع لأجل ان يأخذ العبد قال مر فلا يستحق الوكيل ما شرط له من الجعل على  
التصرف (قوله حلف الموكل فيصدق) وبعد تصديقه بالنسبة لبعض صور الأولى وهو قوله أو بالشراء  
بعشرين فقال بل بعشرة يكون الحكم هو التفصيل الآتى فى قوله فان اشتراها بعين مال الموكل وسماه الخ  
وقوله فيصدق وحينئذ يطالب الموكل المشتري بالثمن فى الثانية ويرجع المشتري على الوكيل لاعترافه  
أى الوكيل بأنه مظلوم بما أخذه الموكل منه فان كان دفعه للوكيل وأنكر وأقام عليه بينة بذلك فذاك  
والاحاف الوكيل اه حل وهذا لا يظهر بعد اقراره بقبض الثمن (قوله لان الأصل عدم الاذن)

لتعيرى بعدم الاشهاد على القبض اه شيخنا

(٩ - (بجبرى) - ثالث)



هو ظاهر في القسم الثاني دون الاول لو قال لان الاصل عدم ما يدعيه الوكيل لكان أولى وقد يقال هو شامل للاول أيضا لان الاصل عدم ادنه في أصل الوكالة (قوله في الاولى بقسميها) أي إنكار أصل الوكالة أو صفتها وضرورة المسئلة في المسئلة الاولى كما قاله الفارق ان يتخاصمها بعد التصرف اما قبله فتم مدانكار الوكالة عزلا فلا فائدة للخاصمة وتسميته فيها موكلا بالنظر لزعم الوكيل اه من شرح م (قوله في الثانية) أي بقسميها ففيه اكتفاء لحذف من الثاني لدلالة الاول وقيل انما لم يقل في الثانية بقسميها لذكرهما في المتن ضروريا فلا حاجة للتنبيه عليه شيخنا (قوله وعدم التصرف في الثالثة) أي واذا حلف الموكل فيها لا يستحق الوكيل ما شرط له من الجعل على التصرف شرح م (قوله نعم لو قال فيها) أي الثالثة (قوله صدق الوكيل يمينه) وقائدة يمينه أنه يستحق المشرط له ان كان معلوم راحة ذمة الموكل من الدين بتصديق ربه بوصوله اليه وانما احتاج الوكيل لليمين مع اعتراف المستحق بوصول حقه اليه لا لجعل الذي ادعاه فان لم يدع جعلا فلا فائدة لليمين ع ش و ظاهر كلام الشارح أنه يحلف مطلقا أي سواء كان جعل أولا انتهى حل (قوله أمالو كان التسليم بغير حق) أي بدعوى الموكل (قوله ولم يأذن له) أي لم يعترف بأنه أذن له في التسليم قبل القبض (قوله قبضت الثمن) أي قبل التسليم (قوله وأنكر الموكل) أي أنكر القبض من أصله وليس المراد أنه أنكر القبض قبل التسليم واعترف به بعده لان الوكيل أمين على الثمن ولو قبضه بعد التسليم بغير إذن كما قرره شيخنا (قوله لان الموكل يدعي خيائته الخ) أي التزاما وذلك لانه لما أنكر القبض من أصله مع كونه لم يأذن في التسليم كما هو الفرض لزم من هذا الانكار دعوى ان الوكيل قد خان بالتسليم قبل القبض فالتحiana في المبيع لافي الثمن لانه لا يضمن وان قبض بعد تسليم المبيع كما ذكره الشوري عند قوله فان سلم قبله ضمن (قوله والأصل عدمها) وحيث لا يبرأ المشتري من الثمن لان قبول قول الوكيل انما هو في حقه خلافا لابن حجر حيث قال يبرأ المشتري حيث اه حل وعبارة الشوري قوله فالمدق الوكيل وللوكيل حيث ادعى على المشتري بالثمن ليبرهن أي يقيم البرهان أي الحجة على دفعه للوكيل ولا يمنع من هذا تصديق الوكيل كما لا يخفى (قوله ولو اشترى أمة الخ) هذه من فروع تصديق الموكل فكان الأولى الايمان فيها بالقضاء ولعل وجه عدوله للواو أنه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل تفصيل ما يأتي من بطلان العقد تارة ووقوعه للوكيل أخرى وهذا لا يتفرع على ما سبق قاله ع ش قال ح ل وخصت بالقضاء لامتناع الوطء على بعض التقادير قبل التلطف الآتي ونقل عن الشيبيري ما نصه حاصله أن الصور ستة عشر ستة باطلة وعشرة صحيحة كما علم من كلامه منطوقا ومفهوما وبيان ذلك أنه اما أن يشتري بالعين ويسمي في العقد أو بعده أو يشتري في الذمة ويسمي في العقد أو بعده ويصدق البائع في الثلاثة الأخيرة أو يقيم فيها الحجة وفي الاولى مطلقا فهذه أربع صور البيع فيها باطل وكذا ان نواه في العقد والشراء بالعين أو في الذمة وصدقه البائع على ذلك فيهما فهاتان صورتان باطلتان أيضا وقوله بعد بل نواه مطلقا أي سواء كان الشراء بالعين أو في الذمة تحته أربع صور باعتبار التكذيب والسكوت في الجانبين وقوله أو مائة فيه أي فيما ذكر وهو العقد أو بعده تحته أربع صور أيضا باعتبار ما ذكر وقوله أو بعد العقد الخ تحته صورتان فهذه عشرة يقع الشراء فيها للوكيل لان قوله وكذبه البائع أو سكت راجع للخمسة قبله (قوله بعشرين دينارا) أي وهي تساويها فاذا لم تساوها فيتعين ان يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فالعقد باطل وان كان الشراء في الذمة وقع للوكيل ولا تخالف فلون تازع الوكيل مع البائع في ان الشراء بالعين أو الذمة صدق مدعى الصحة ع ش (قوله مثلا) راجع للثلاثة أي أمة وعشرين ودينارا (قوله وحلف على

في الاولى بقسميها وبقاء حقه في الثانية وعدم التصرف في الثالثة نعم لو قال فيها قضيت الدين مثلا وصدقه المستحق صدق الوكيل يمينه أمالو كان التسليم بغير حق بأن كان الثمن حالا لم يأذن له في التسليم قبل قبضه وقال بعد التسليم قبضت الثمن وتلقوا أنكر الموكل فالمدق الوكيل لان الموكل يدعي خيائته بتسليمه المبيع قبل القبض والاصل عدمها (ولو اشترى أمة بعشرين دينارا مثلا) (وزعم أن الموكل أمره) بذلك (فقال بل) أذنت (بعشرة وحلف) على



ذلك (فان اشترى)ها بدين  
مال الموكل (وسماه في عقد)  
بان قال اشترى فلان والمال  
له (بطل) الشراء لانه شراء  
بمال الغير بغير اذنه (أو)  
سماه (بعده) بان قال ذلك  
(أو اشترى)ها (في ذمته وسماه  
كأمر) أي في العقد أو  
بعده (وصدقه البائع) فيما  
سماه في الصورتين (فكنا)  
يبطل لاتفاقهما على ان  
الشراء للمسمى وقد ثبت  
بيمينه انه لم يأذن فيه بالتمن  
المذكور وكانت تصديق الحجة  
(والا) بان لم يسمه فيما ذكر  
(قوله أي سواء صدقه البائع  
الح) أي قال له انك سميت  
مع كونه وملكك أو لم يملكك  
أو سكت (قوله وفي شرح  
مر الح) ما أخرجه وهو  
مسئلة النية خروج عن  
موضوع كلام المتن وان  
ن في نفسه صحيحا تأمل  
قويسني وأيضا مر ذكر  
ذلك في قوله أو سماه بعده كما  
يعلم بمراجعتي (قوله فلما أقام  
بينه) أي الموكل (قوله  
وصدقه البائع أيضا) أي  
قال له انك نويت به بالشراء  
(قوله والمشتري) أي الذي  
هو الوكيل (قوله والافن  
أين تطلع الح) هذا لا يظهر  
الافيا اذا سماه بعد العقد أما  
اذا سماه في العقد فواضح  
شهادتها تأمل

ذلك) أي على انه انما أذن له في الشراء بعشرة وهل يكفي ذلك أو لا بد من الجمع في يمينه بين النفي  
والاثبات بأن يقول والله ما أذنت له بعشرين وانما أذنت له بعشرة قياسا على التحالف في البيع والجامع  
ان ادعاء الاذن بعشرين أو عشرة كادعاء البيع بعشرين أو عشرة فيه نظر والاقرب الى كلامهم  
الاول ويفرق بينهما بأن الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع العقد به ولا يلتزم فيه ذكر نفي ولا  
اثبات ثم فيما وقع به العقد المستلزم أن كلامه مدعى عليه وذلك يستلزم ذكر النفي والاثبات صريحا  
بخلافه هنا سم بالمعنى اطف قال حل فلونكل وحلف الوكيل كان كاقامة اليينة (قوله  
فان اشترىها بعين مال الموكل) أي سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكت فهذه باقسامها الثلاث عدوها  
صورة في الحاصل الذي ذكره والحاصل ان الوكيل اما أن يشتري بعين مال الموكل أو في النعمة وعلى كل  
اما أن يسميه في العقد أو بعده أو ينويه في العقد فهذه ثلاثة مضروبة في الحالين فيكون المجموع ستة  
أحوال والبائع اما ان يصدق أو يكذب أو يسكت فهذه ثلاثة تضرب في الستة فالمجموع ثمانية عشر وقد  
اقتصر الشارح منها على ستة عشر يجعل مالواشترى بالعين وسماه في العقد حالة واحدة فيسقط من قضية  
القسمتين فتسقط من الجملة ولونظر لضم الحجة في مسائل التصديق لزادت على الثمانية عشر وربما  
بلغت أربعة وعشرين فليحذر ذلك جميعه لكاتبه اه شويري وتجريروا أن الحجة تأتي في ستة  
البطلان كما في نظم المناوي (قوله بعين مال الموكل) بأن أوقع العقد عليه بان قال بهذه الدنانير وهي  
لموكلتي وأما مجرد كون المال له فلا يفيدها التحسين كما لا يخفى حل (قوله وسماه في عقد) أو نواه في  
العقد وصدق البائع (قوله والمال له) قيد لا بد منه وقضيته انه لو لم يقل ذلك بل اقتصر على اشترى  
لفلان لم يحكم ببطلانه وهو مشكل لانه صرح باسمه في العقد وقد ثبت بحلف الموكل انه لم يأذن له في  
الشراء فيكون فضوليا وشراؤه باطل فلا فرق في البطلان بين ان يقول والمال له أم لا وفي شرح مر  
كحج مانصه وخرج بقوله والمال له في الثانية ما لا يقتصر على اشترى لفلان بأن نواه فلا يبطل البيع اذ  
من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير أي في العقد بل نواه فيه يصح الشراء لنفسه وان أذن له  
الغير في الشراء ومفهومه انه لو صرح باسم الموكل لم يصح الشراء لغيره وعليه ففهوم قوله والمال له فيه  
تفصيل ع ش وعبرة حل قوله والمال له قديم معتبر فلا بد من ذكر ذلك ان لم يكن البائع يعلمه والا  
فلا حاجة لذكره اكتفاء بعلم البائع فان أقام الوكيل بينة أنه أمره بالشراء بعشرين ثبت الشراء للموكل  
فلما أقام بينة بدعواه لم تسمع لانها شهادة على نفي اه بحروفه (قوله أو سماه بعده) فصل الثلاثة  
الاخيرة بجواب ولم يجمع الجميع بجواب واحد لاجل قوله بعد وصدق البائع لانه خاص بالثلاثة الاخيرة  
(قوله في الصورتين) هما لو اشترى بعين المال وسماه بعدا واشترى في النعمة وسماه مطلقا شويري  
فهذه أربع صور أي بالصورة الاولى وهي قوله فان اشترى الح باطلة ويضم لها صورتان وهما اذا نواه في  
العقد والشراء بالعين أو في النعمة وصدق البائع أيضا كما أفاده شيخنا قلاعن ع ش وغيره (قوله  
لاتفاقهما) أي البائع والمشتري وقوله على أن الشراء للمسمى أي الموكل (قوله وكالتصديق) أي  
تصديق البائع للوكيل في كونه اشترى للموكل وسماه وقوله الحجة أي اذا أقام الوكيل بينة على انه اشترى  
للموكل وسماه في عقد أو بعده فالحجة كالتصديق في افادة البطلان شيخنا فلما اذ الحجة على كونه سماه في  
العقد أو بعده وفي ع ش على مر مانصه ولعل مستند الحجة في الشهادة قرينة غلبت على ظنها ذلك  
كعلمها بان المال الذي اشترى به لا بد وسمعت توكيله والافن أين تطلع على انه اشترى له مع احتمال انه  
نوى نفسه (قوله بان لم يسمه فيما ذكر) أي في العقد أو بعده مع تصديق البائع بأن لم يسمه أصلا  
بان نواه مطلقا وسماه فيه الح ولم يصدق البائع كما ذكره بقوله وكذبه أو سكت فقوله أو سماه فيه هي عين



(وقم) الشراء (للوكيل)

ظاهر اولغت التسمية وسلم

التمن المعين للبائع وغرم

بدله للموكل (وحلف البائع

على نفي العلم) بالوكالة

ويكون المال للموكل (ان

كذبه أو سك وقد اشترها

بالبعين وسماه بعد العقد)

وذكر حلف البائع في

الثانية مع ذكر وقوع

الشراء بالعين للوكيل فيما

لوسماه بعد العقد مع سكوت

البائع ولم يسمه من زيادتي

(وسن لقاض حيثند) أي

حين وقع الشراء للوكيل

(رفق بالبائع في هذه) أي

مسئلة حلفه (و) رفق

(بالموكل مطلقاً ليبيعها

للوكيل ولو بتعليق) كأن

يقول له البائع ان لم يكن

موكلت أمرك بشراء الامة

بعشرين فقد بعثتها بها

ويقول الموكل ان كنت

أمرك بشراء الامة

(قوله رجعت الله المعين

للبيع) أي في أربعة من

العشرة وهي ما اذا نوى في

العقد والشراء بالعين

كذبه أو سك وما اذا سماه

بعد العقد كذلك اهـ

قويسني (قوله رجعت الله

وسماه بعد العقد) والتسمية

ليست قيداً أيضاً كما قاله

القويسني أي فيحلف في

العشرة المتقدمة اهـ (قوله

قول المتن أو اشترها في النعمة الخ وقوله أو بعده والشراء بعين مال الموكل هي عين قول المتن أو بعده  
 وذكرها لاجل قوله وكذبه البائع أو سك فيكونان مفهوم قوله وصدقه البائع يجعل النفي متوجها  
 للقيد فيقتضي رجوع قوله وكذبه البائع أو سك للثلاثة الأخيرة التي بعد لافقط دون النية وهذا  
 يؤيد كلام الشوبري وان كان المنقول خلافه (قوله بل نواه مطلقاً) أي سواء اشترى بالعين أو في  
 النعمة ولم يقل في العقد أو بعده لان النية لا تكون الا في العقد وقوله أو سماه فيه أي فيما ذكر أيضاً أي في  
 العقد أو بعده وقال الشوبري قوله بل نواه مطلقاً أي سواء اشترى بالعين أو في النعمة صدقه البائع  
 أو كذبه أو سك كما هو ظاهر ولا يجعل قول الشارح وكذبه البائع أو سك عائداً الى هذا أيضاً لما يلزم  
 عليه من السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعدهما التقدم التصديق فيها وعلى  
 هذا كلام المصنف في ستة عشرة مسألة هذا اثنا عشرة وتقدم أربعة باطلاً فليتأمل شوبري وقوله  
 يعني الشوبري لما يلزم عليه من السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق قلنا انه خارج عن قول  
 الشارح وكذبه أو سك فاذا كان الشراء بالعين أو في النعمة ونواه حالة العقد وصدقه البائع في ذلك  
 يكون البيع باطلاً فبهما فيضمان الى الاربعة الباطلة المذكورة في كلام المصنف كما قررره المشايخ عن  
 مشايخهم كالشبرا ملسي والبايلي ويكون قوله وكذبه البائع أو سك راجعاً للجميع أي لجميع الصور التي  
 بعد الا فيكون تحت الاعتراف وقررها استة باطلاً كما قاله الشبيري وقررره شيخنا العثماني وهذا  
 أعني قوله بل نواه مطلقاً محترز التسمية من حيث هي أي في العقد أو بعده وقوله أو سماه فيه أي في العقد  
 أو بعده الى قوله وكذبه البائع أو سك هذا محترزاً واشترى في ذمة الخ أي محترزاً القيد المذكور وهو  
 قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه اليها وقوله أو بعده الى قوله وكذبه البائع أو سك هذا محترز  
 القيد أي قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه لقوله أو بعده ففي كلامه لف ونشر متوش (قوله  
 أو بعد العقد) معطوف على معمول سماه (قوله ظاهراً) أي وباطناً أيضاً في بعض الصور كما سيأتي  
 في احتمال كذبه والشراء في النعمة (قوله وانعت التسمية) أي باللفظ في صورته وبالنية في أربعة  
 وقوله وسلم التمن المعين أي في صور التعين وهي أربعة اثنتان من صور النية واثنتان من صور التسمية  
 (قوله وحلف البائع على نفي العلم بالوكالة) أي ان ادعى الوكيل علمه بها فائدة حلفه وقوع الشراء  
 للوكيل لانه ان نكل وحلف الوكيل بطل الشراء قال العلامة الشوبري هلا قال حلف بائع على نفي علم كما  
 هو عادته في رعاية الاختصار وكذا يقال في كل ما أتى به معرفاً انتهى (قوله ان كذبه) أي كذب  
 البائع الوكيل بان قال له انما اشتريت لنفسك والمالك أو سك عن المال مر وعبارة الشوبري ان  
 كذبه مطلقاً أي سواء اشترى بالعين أو في النعمة (قوله أو سك وقد اشترها الخ) أي والحال انه  
 اشترها بالعين ومفهومه انه لو سك وقد اشترى في النعمة لا يحلف البائع ولينظر وجهه شوبري الا ان في  
 مر ما يقتضي ان البائع يحلف في هذه أيضاً ع ش اط ف فقوله وقد اشترها بالعين ليس قيداً بل مثله  
 النعمة وقوله في الثانية وهو قوله أو سك وقوله ولم يسمه أي بان نواه (قوله وسن لقاض) المراد به من  
 تقع الخصومة عنده ولو محكما وذا أمر مطاع وقوله رفق بالبائع أي تطف به أو سؤاله برفق ولطافة وقوله  
 مطلقاً أي في مسألة حلفه وغيرها (قوله أي مسألة حلفه) أي المشار إليها بقوله وحلف البائع والظاهر أنه  
 لا يختص بهذه الصورة بل يأتي في جميع صور الوكيل وذلك اذا اشترى في النعمة وسماه في العقد أو بعده  
 وكذبه أو سك حل (قوله مطلقاً) أي في هذه وغيرها أي في جميع صور وقوع الشراء للوكيل (قوله  
 ان لم يكن موكلت أمرك بشراء الامة بعشرين) بان كنت كادباً في دعواك انه أمرك بما قلت لانها



حينئذ تكون ملكا للبائع فيصح بيعه لها وقوله ان كنت امرتك بشراء لامة بعشرين بان كنت صادقا في دعواك لامة كورة لانها حينئذ تكون ملكا للوكيل فيصح بيعه لها واعلم ان صور البطلان ان كان الوكيل فيها صادقا تكون الامة للوكيل فينبغي ان يقال فيها بالتلف بالموكل لبيعها للبائع خصوصا اذا كان البائع مصدقا للوكيل فيما زعمه اه شرح الروض وسم (قوله ويغتفر هذا التعليق في البيع) هذه الصورة كما خرجت عن قاعدة البيع بالتعليق كذلك لا يثبت فيها خيار مجلس ولا شرط لاعتراف البائع بأنها للوكيل قبل البيع أى الثانى أولغير الوكيل وكذا لا ردة عليه بالعيب كذا في حواشى شرح الروض شورى وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان من شروط صيغة البيع عدم التعليق كما تقدم وقد وجد هنا وقتم بصحته فأجاب بما ذكرنا أمل ولونجز البيع صح جزما ولا يكون اقرارا بما قاله الوكيل شرح م (قوله بتقدير كذب الوكيل) أى بالنسبة للرفق بالبائع لانها حينئذ ملكه وقوله وصدقه بالنسبة للرفق بالموكل (قوله لم يحل له تصرف في الامة بوطء ولا غيره) يعنى بغير طريق الظفر فلا ينافى قوله بعد وذكرا المتولى الخ (قوله ان كان السراء بعين مال الموكل) انظر كيف وقع السراء للوكيل في هذه الصورة مع أنه لا يحل له تصرف في الامة بوطء ولا غيره وأى فائدة في وقوع السراء له ظاهرا (قوله لبطلانه باطنا) أى لانه سراء بعين مال الغير بغير اذنه (قوله لصحته باطنا أيضا) أى كما صح ظاهرا لان الفرض انه اشترى في التمة شورى فقولاه فيما مر وقع السراء للوكيل ظاهرا أى وكذا باطنا في هذه الصورة (قوله وان كان صادقا فهي للوكيل باطنا) أى لان السراء له على هذا الاحتمال وقوله وعليه للوكيل الثمن أى الذى دفعه الوكيل للبائع لانه دفعه عن الموكل وهو أى الموكل لا يؤديه لادعائه ان السراء ليس له وقد دفعه للبائع فقولاه بغير جنس حقه أى لان حقه الثمن وقوله ان له ذلك أى بيع الامة وأخذ حقه منها أى لان العقد باطل فيبيعها في هذه الصورة عن البائع لانها ملكه وقد أخذ الثمن من الوكيل ويتعذر رجوعه له بخلافه فالبيع في هذه عن البائع وفى التى قبلها عن الموكل كما قررر شيخنا (قوله فله بيعها) أى وجوب بالانه جواز بعدم منع فيصدق بالوجوب كما قالوه في مسائل الظفر أى ان أراد أخذ حقه اطف (قوله وأخذ حقه من ثمنها) وأن يؤجرها وبأخذ من الاجرة ثم يرد لها للوكيل ذكره البند نيجى اه حواشى شرح الروض وذكروه عن أيضا وأقاد قوله من ثمنها أنه اذا فضل شيء رده للموكل ان كان الوكيل صادقا والارده للبائع لان الملك له حينئذ برل (قوله لتعذر رجوعه الخ) في هذه العبارة اجل بوضوحها عبارة قل على الجلال حيث قال قال في الروضة نعم له التصرف من حيث الظفر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بخلافه وتعذر عوده على البائع ليرد للموكل ماله فجازا التصرف في مال البائع لتلك (قوله حلف مستحقه) أى واذا حلف المستحق طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل واذا أخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل المأخوذ وان صدقه في الأداء لتقصيره بترك الاشهاد زى (قوله ولان الموكل لو ادعى القضاء لم يصدق) أى فالوكيل بالاولى (قوله ولا يصدق الوكيل) أى لا يرجع الوكيل على الموكل في الصدق الابحجة وأحال كون الوكيل مدعىا ومستعليا على الموكل أى اذا طلب منه الموكل المال الذى أمره بدفعه للدين (قوله الى من لم يأت منه) أى لان الموكل وكل الوكيل أن يدفع المال لشخص لم يأت من الوكيل وهو الدائن لان الدائن لم يأت من الوكيل فى الدين الذى يدفعه حتى يصدق فى دفعه له بلا يئنه وقوله فكان من حقه الاشهاد فالواجب عليه اما الاشهاد ولو واحدا مستورا ليحلف معه واما الدفع بحضرة الموكل كفى م والضمير في قوله الى من لم يأت منه يحتمل رجوعه الى الموكل وإلى الوكيل وعلى كل فلي تأمل هذا التعليق

فان لم يجب من رفق به الى ما ذكر أولم يسأله القاضى فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له تصرف في الامة بوطء ولا غيره ان كان السراء بعين مال الموكل لبطلانه باطنا وان كان فى التمة حل له ذلك لصحته باطنا أيضا وان كان صادقا فهي للموكل باطنا وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الامة فله بيعها وأخذ حقه من ثمنها وذكرا المتولى كفى الروضة وأصلها أن له ذلك أيضا فيما اذا كان كاذبا والسراء بعين مال الموكل لتعذر رجوعه على البائع بخلافه وذكرا سن الرفق بالبائع من زيادتي (ولو قال قضيت الدين فأنكر مستحقه حلف) مستحقه فيصدق لان الأصل عدم قضائه ولان الموكل لو ادعى القضاء لم يصدق ولا يصدق الوكيل على الموكل فى ذلك الابحجة لانه وكاه فى الدفع الى من لم يأت منه فكان من حقه الاشهاد عليه كما علم من قولى فيما مر أو قال أتيت بالتصرف الى آخره

(قوله أولغير الوكيل) وهو الموكل أى فى صورة التهمة مع التصديق وهذا على كلام

الشورى وقد علمت أنه فى هذه باطل تأمل



بخلاف ما لو وكله بقبض  
حقه من زيد فادعى زيد  
دفعه له وصدقه الموكل  
وأفكره الوكيل فانه يصدق  
على موكله وسيأتي في  
الوصية ان قيم اليتيم ووصيه  
لا يقبل دعواه مادفع المال  
اليه بعد رشده (ولم لا  
يصدق في أداء) كاستعير  
وغاصب ومدين (تأخيره  
لاشهاد به) أي بالأداء لانه  
لا يكتفي فيه بيمينه بخلاف  
من يصدق فيه كوكيل  
ووديع (ومن ادعى أنه  
وكيل بقبض ما على زيد  
لم يجب دفعه له) (الايينة)  
بوكالته لاحتمال انكار  
الموكل لها (و) لكن  
(يجوز دفعه ان صدقه)  
في دعواه لانه محقق عنده  
(أو) ادعى (أنه محتال به  
أو) أنه (وارث له) أو وصي  
أو موصى له منه (وصدقه  
وجب) دفعه له لاعتراؤه  
باتقال المال اليه ومثل  
ما على زيد في غير مسألة  
المحتال ما عنده لكن  
لا يجوز له دفع العين لادعى  
الوكالة بلاينة وان صدقه  
لما فيه من التصرف في ملك  
الغير

(قوله فله مطالبة الدافع  
الخ) يوهم أن له مطالبة  
القابض وعبارة شرح م

قال بعضهم تأملناه فوجدناه في غاية الصحة فان محصلها أنه مفهوم القاعدة القائلة كل من ادعى الرد على  
من اتهمته صدق بيمينه ومفهومها أن من ادعى الرد على من لم يأتته لم يصدق بيمينه بل لابد من بينه وهو  
الوكيل يدعى دفع الدين المستحق الذي لم يأت من الوكيل (قوله ومحله) أي محل عدم تصديق الوكيل  
المشار اليه بقوله ولا يصدق الوكيل الخ وقوله يحضرته أي الموكل وقوله وهذا أي عدم التصديق أي فيما مر  
لا يصدق فيه الوكيل وهذه يصدق فيها فهمامتخالفان (قوله بتركه الاشهاد) أي على أخذ المستحق  
منه (قوله فانه يصدق على موكله) ويرى المدين بتصديق الموكل له وحينئذ فيظهر أن الوكيل لا يطالب  
المدين شورى (قوله وسيأتي في الوصية) مراده بهذا الاعتذار عن ترك هذا هنا مع ذكره في  
الأصل ومراده أيضا التوطئة لقوله ولم لا يصدق الخ وقوله ان قيم اليتيم ووصيه ليسا بقيد بل مثلهما  
الأب والجد وعبارته في الوصية وصدق بيمينه ولي في اتفاق على موليه لائق لاني دفع المال وعبارة شرح  
م والمراد بالقيم ما كان من جهة القاضي اذذاك مرادهم بالقيم حالة الاطلاق ودعوى ان المراد به  
ما يعم الأب والجد مردودة بان اليتيم لأبيه ولأجدوا لوجه ان الأب والجد كالقيم في ذلك خلافا للسبكي  
والحق بهما قاض عدل أمين ادعى ذلك زمن قضائه انتهى باختصار (قوله بعد رشده) أي الايينة  
لانه لم يأتته م (قوله وغاصب) استشكل جواز التأخير للغاصب بوجوب التوبة على الفور  
وهي متوقفة على الأداء وأجيب بان زمنه يسير فاعتذر لما يترتب عليه من المصلحة برمازى (قوله  
كوكيل) ولو يجعل وشريك وعامل قراض زى (قوله ولكن يجوز دفعه ان صدقه) وكذا يجوز له  
الدفع أيضا ان كذبه لانه يتصرف في مال نفسه فلو حضر المستحق وأنكرها صدق بيمينه ثم ان كان  
المستحق عينا أخذها من القابض ان كانت باقية وان تلفت بغير تفریط فله تغريم من شاء منهما  
ولارجوع للغارم على الآخر لانه ظالم بزعمه وان تلفت بتفريط القابض فان غرمه المستحق فلا  
رجوع له وان غرم المدافع فانه يرجع على القابض لان القابض وكيل عنه والوكيل يضمن بالتفريط  
والمستحق ظلمه بأخذ البذل وحقه في ذمة القابض فيستوفيه منه وان كان الحق دينافله مطالبة المدافع  
بحقه ويسترد هو المدفوع حل ومردوحف (قوله أو ادعى أنه محتال) واذا دفع اليه ثم أنكر  
الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف له بالملك  
شرح م أي لانه مصدق للقابض على ان ما قبضه صار له بالحوالة وأن المستحق ظلمه فيما أخذ منه  
م (قوله وأنه وارث) أي لا مشارك له في ذلك فان كان له مشارك وصدقه لا يدفع له شيأ لان كل  
جزء مدفوع يكون مشتركا حل قال م واذا سلمه ثم ظهر المستحق خيا وغرم مرجع الغريم على  
الوارث والوصى والموصى له بما دفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها في بعض  
صورها كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لها لا يرفع تصديقه لا مكان كذبه وصدق الوكيل  
لاحتمال أنه وكله ثم جحد (قوله أو موصى له منه) انظر الضمير راجع لما على زيد أو راجع لمستحقه كل  
محتمل والأقرب الثاني وفاقا لشيخنا زى شورى وقوله أو موصى له الخ بان قال مات فلان وله عندك  
كذا أو أوصيه أو أوصى لي به زى (قوله لاعتراؤه باتقال المال اليه) أي ولو على سبيل الولاية  
كالوصى بخلاف الوكيل اذ لا ولاية له (قوله في غير مسألة المحتال) لان الحوالة خاصة بالدين (قوله  
لكن لا يجوز له دفع العين) والمعتمد الجواز لكنه لا يجب شورى قوله لكن لا يجوز له دفع العين  
أي وان كان مقتضى التشبيه الجواز عند التصديق أي فيبين العين والدين فرق في الجواز وعدمه عند



بغير اذنه ولهذا

التفصيل حذف عند  
وعين من كلام الأصل

﴿ كتاب الاقرار ﴾

هو لغة الاثبات من قر  
الشيء ثبت وشرعا اخبار  
الشخص بحق عليه ويسمى  
اعترافا ايضا والاصل فيه قبل  
الاجماع آيات كقوله تعالى

كونوا مؤمنين بالقسط

شهداء لله ولو على

أنفسكم وفست شهادة

المرء على نفسه بالاقرار

وأخبار تكبر الصحيحين

اغديا أنيس الى امرأة هذا

فان اعترفت فارجهما

والقياس جوازه لانا اذا

قبلنا الشهادة بالاقرار

فلأن يقبل الاقرار أولى

(أركانه) أربعة (مقر

ومقرله ومقربه وصيغة

وشرط فيها) أى فى الصيغة

(لفظ بشعر بالتزام) بحق

وفى مضامير فى الضمان

(ك) قوله (لزبد على أو

عندى كذا) وخروج

يزيدنى على أو عندى

مالو حذفه

(قوله بحسب الاول) أى

بحسب اللازم للاخبار لانه

يلزمه الاثبات اه شيخنا

(قوله بالامر الخاص) أى

بالاخبار الخاص بالمتكلم

أو المخاطب

(قوله فان كان عن

التصديق اه شيخنا ح ف (قوله بغير اذنه) هو محمول على ما اذا لم يطلب على ظنه صدقه فان غلب  
جزا كذا بخط شيخنا بهامش شرح الروض شورى (قوله ولهذا التفصيل) أى بين العين والمدين  
المشار له بقوله لكن الخ وبقوله فى غير مسألة المحتال (قوله ولهذا الخ) المعتمد التسوية بين العين  
وا بن كافي الأصل (قوله حذف عند وعين الخ) أى لان عند لعين والتفصيل الذى فى الأصل  
يناسب الدين فلا يناسب أن يذ كر عند والعين ويذ كر أحكاما لا تناسب الا الدين وأجاب عنه م  
بأن عنده مستعملة فى الدين على خلاف الغالب انتهى وعبرة الأصل ولو قال رجل وكفى المستحق  
بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه من عنده ذلك فله دفعه اليه

درس

﴿ كتاب الاقرار ﴾

مصدر أقر يقر اقرارا فهو مقر فقوله مأخوذ من قر بمعنى ثبت فيه تجوز وقوله من قر الشيء أى يقر  
قرار اذا ثبت وهو يشبه الوكالة من حيث ان المقر قبل اقراره متصرف فيما يبدعه وليس له وقد عزل  
باقراره فلذا ذكره المصنف عقب ابر ماوى فالمقر له شبهه بالموكل والمقر شبهه بالوكيل والمقر به شبهه بالموكل  
فيه وفى المصباح قر الشيء من باب ضرب استقر بالمكان والاسم القرار (قوله وشرعا) وبين المعنى اللغوى  
والشرعى التباين لان اخبار الشخص بحق الخ غير الاثبات وبينهما التناسب بحسب الاول ع ش (قوله  
اخبار الشخص بحق عليه) لغيره وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة وقيد ذلك ابن حجر بالامر  
الخاص والابان كان اخبارا عن علم بأن اقتضى امر اعمال الكل أحدا فان كان عن محسوس فرواية أو  
حكم شرعى فع الزام حكم والا فتوى ونظر فيه بان فى الرواية اقرار اعمى بخلاف غيره ودعوى السماع على  
عن غيره وفى الافتاء والحكم اخبار بحق لغيره وهو المقلد بفتح اللام على غيره وهو المستفتى والمحكوم  
عليه الا أن يقال هو اصطلاح قل على الجلال أو يقال ان ذلك حاصل غير مقصود (قوله ويسمى)  
أى لغة وشرعا وذ كر توطئة لقوله اغديا أنيس الخ (قوله كونوا قوامين) أى مواظبين على العدل  
مجدين فى اقامته شهداء لله بالحق أى يقيمون شهادتكم لوجه الله وهو خبر ثان أو حال ولو على أنفسكم  
بأن تقر واعليها لان الشهادة تبين الحق سواء كان عليه أو على غيره اه عنانى (قوله اغد) أمر من  
غدا وفى المصباح غدا غدا وامن باب فعد ذهب غسوة بالضم وهى ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس  
وجمع الغدوة غدى مثل مديدة ومدى هذا أصله ثم كثر حتى استعمل فى الذهاب والانطلاق أى وقت  
كان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اغديا أنيس أى انطلق (قوله والقياس) أى على الاشهاد  
بالاقرار وهو قياس أولوى أخذ بما بعده أى فالدليل عليه من الكتاب والسنة والقياس يقتضيه أيضا  
والمراد بجوازه قبوله بدليل قوله لانا اذا قبلنا الخ وقال شيخنا العزيز المراد بالجواز ما قبل المنع وقيل  
المراد بجوازه صحته والعمل بمقتضاه فلا ينافى وجوبه وقوله أى أى لان الاقرار أبعد عن التهمة من  
الشهادة قال بعضهم وقد أجمعت الامة على الموازنة بالاقرار الصحيح ودل عليه القياس لان الاقرار  
أبعد عن التهمة من الشهادة ولهذا يبدأ الحاكم بالسؤال عنه قبل السؤال عن الشهادة (قوله وشرط  
فيها لفظ) أى كونها لفظا والافال لفظ الذ كر هو ذات الصيغة فكيف يكون شرطها لفظ ع ش وقد  
يقال الشرط هو قوله يشعر بالتزام اه وانما قسم شروط الصيغة اهتماما بها لانها سابقة على وصفه  
بالاقرار لان المقر من حيث كونه مقر أو المقر به لا يوجدان الا بعد الصيغة وأخوها الاصل عنهما التقدم  
كل منهما فى الوجود عليها وعليه فهى متأخرة فى الوجود ومتقدمة فى الاعتبار ولكل وجهة هو مولها  
(قوله ما فى الضمان) أى من أن الكتابة كناية مطلقا وإشارة الاخرى صريحة ان فهمها كل

محسوس) أى مدرك بحاسة سمع أو بصر مثل رأيت النبى أو سمعته يقول كذا اه شيخنا



لدين) لانه المفهوم من ذلك وهذا عند الاطلاق لماسيأتي انه يقبل التفسير في على بالوديعة ومثل على قبلي كافي التهذيب ونص عليه في الام (ومعنى أوعندي للعين) فلا وادعى أنها وديعة وانها تلفت أو انه ردها صدق يمينه وتعبيري بأوفى الموضعين أولى من تعبيره بالواو فيهما (وجواب لي عليك ألف أو أليس لي عليك ألف بلي أو نعم أو صدقت أو أنامقر به أو نحوها) كابرأنتي منه

(قوله الا ان يقال يصدق عليها الخ) لم يرتضه شيخنا أصلا وقال لا معنى له هنا (قوله لان بلي لرد النقي الخ) أي ولا ثباته ان كان ما قبلها اثباتا ولو لزوما كافي أليس فان الاستفهام للنقي وليس للنقي ونقي النقي اثبات فكانه قال لي عليك اه فويسني

(قوله أو مرادفها) ولو قال لي عليك عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قراريط لزمه كل منهما غير أن القراريط مجهولة اه شرح م

(قوله ورد هذا الوجه بأن الخ) والعرف يجعل بلي ان كان ما قبلها نقي الرده وان

أحد فان اختص بفهمها الفطن كانت كناية اطف (قوله فلا يكون اقرارا) أي ولو قال فيما احتسب وأظن بخلاف ما لو قال فيما أعلم أو أشهد فانه يكون اقرارا شرح م (قوله معينا) سواء كان في يده أو غائبا وقوله كهذا الثوب أو الثوب الفلاني برماوى أي أو الثوب الذى صفته كذا شو برى (قوله وعلى أوفى ذمتي) ولو أتى بلفظ يدل على العين وآخر على الدين كأن قال على ومعنى عشرة فالقياس أنه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين مثل وم قال الرشيدى عليه كأن المراد أن هذه الصيغة عند الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين لكنه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والا فالأول للدين والثاني للعين فلا يحتاج في انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهر أنه لو فسر ذلك بالعين فقط أنه يقبل أخذ ما مر أنه يقبل تفسير على بالعين بل يقل سم عن الشارح أنه لو فسر معنى وعندي بما فى التهمة قبل لانه غلط على نفسه (قوله لانه المفهوم من ذلك) أي من على أوفى ذمتي (قوله وهذا) أي كون على أوفى ذمتي للدين عند الاطلاق أي اذ لم يفسره بعين فان فسر على بعين مودوعة عنده قبل كاسيأتي بخلاف في ذمتي فانه لا يحتمل غير الدين أخذ من قوله لماسيأتي الخ (قوله بالوديعة) أي وبالنسبة الى الذى لا يقتضى فيما لو قال له على نقي انتهى سم (قوله ومثل على قبلي) الراجع أن قبلي للدين والعين شو برى وزى (قوله فلا وادعى أنها وديعة) فان غلط على نفسه كأن ادعى أنها موصوبة أو فسر به بالدين قبل من غير عين (قوله صدق يمينه) كيف هذا مع قوله معنى أوعندي وفي حالة التلف أو الرد لم تكن معه ولا عنده الا أن يقال يصدق عليها انها معه أوعنده باعتبار ما كان تأمل والصواب تصوير ذلك بما اذا ادعى التلف أو الرد بعد الاقرار لا قبله كما يؤخذ من كلام الشارح بعد وعبارته مع المتن فى الفصل الآتى وحلف مقر في قوله له على أوعندي أو معنى ألف وفسره بوديعة فقال المقر له لي عليك ألف أخرى ديننا وهو الذى أردته باقرارك وحلف في دعواه تلفا ورد له كاتنين بعدما أى بعد الاقرار بخلافهما قبله لان التلف والمردود لا يكونان عليه ولا معه ولا عنده اه باختصار وعبرة قل قوله يمينه أى فى الرد والتلف لاني أنها وديعة فيصدق بلا يمين (قوله وتعبيري بأوفى الموضعين) أي وهما قوله وعلى أوفى ذمتي ومعنى أوعندي أولى من تعبيره أى لا يهام كلام الاصل اشتراط الجمع بينهما (قوله وجواب لي عليك ألف) أو هل لي عليك ألف أو أخبرني زيد بأن لي عليك ألفا حل (قوله أو أليس لي عليك) فلو حذف الهمزة وقال ليس لي عليك ألف فان قال بلي كان مقر الان بلي لرد النقي ونقي النقي اثبات وان قال نعم لم يكن اقرارا لان نعم لتقرر بالنقي (قوله أو نعم) أو مرادفها بكبر وأجل وای زى وفي نعم وجه أى انها ليست باقرار لانها فى اللغة تصديق للنقي المستفهم عنه بخلاف بلي فانها رد له ونقي النقي اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما فى آية ألتبر بكم لو قالوا نعم كفروا و ردها الوجه بأن الاقرار ونحوها مبني على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العريية وعلم منه عدم الفرق بين النحوى وغيره خلافا للفرز الى ومن تبعه ويفرق بينه وبين نظيره فى الطلاق من الفرق بينهما فى أنت طالق ان دخلت الدار بفتح الهمزة بأن المتبادر هنا عند النحويين هو عدم الفرق لثقاته على كثير من النحاة بخلافه ثم ولا ينافى ما تقر قول ابن عبد السلام لو تقي العربى كلمات عربية لا يعرف معناها لم يؤخذ بها لانه لما لم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد هذا اللفظ يفهمه العامى أيضا وكلام ابن عبد السلام فى لفظ لا يعرفه العامى أيضا والوجه ان العامى غير المخاط لا يقبل دعواه الجهل بمدلول كثر ألقاظ الفقهاء بخلاف المخاط لا لا يقبل فى الحق الذى لا يخفى على مثله معناه شرح م (قوله كابرأنتي منه أو قبضته)



بخلاف قوله أنت أقررت بأنك أبرأتني فليس باقرار حج شورى ولو حذف منه لم يكن اقرارا لاحتمال البراءة من الدعوى وهولفو وكذا قوله للحاكم فلما قرأته أبرأتني أو أنه قد استوفى منى وهو حيلة بدعوى البراءة مع السلامة من الالتزام شرح م (قوله أو قبضته) أى الالف وفى نسخة وقضيته وفى القليوبى على الجلال قوله أو قضيته أى الالف فلوقال قضيت منه خمسة فهو اقرار بهادون ما بقى من الالف وعليه بينة بالقضاء ولو لم يقل منه لم يكن اقرارا كما لو قال قد أبرأتني أو استوفى منى أو بسم الله كما سر (قوله اقرار) ما لم ينضم الى واحد منها قرينة استهزاء كإيراد كلامه بنحو فمحك وهز رأسى ما يدل على التبر والانسكار على الراجح شورى ومز أى خلافا لثابتة منهم حج وفى كلام شيخنا كابن حج أنه يقتدر دعوى الجهل من غير الخاطا لعدم فهم كثير من هذه الالفاظ محل ولوقال كتبوا على لزيد ألف درهم لم يكن اقرارا لأنه أمر بالكتابة وإذا قل اشهدوا على أنى وقفت جميع أملاكى وذكر مصارفها ولم يحدد ما صارت جميع أملاكه التى يصح وقفها وقفا ولا يضر جهل الشهود بمحدودها ولا سكوتها عنها س ل وم (قوله بجواب الخ) فان قلت هل انضم مع ما قبله وجعل الاقرار منصبا عليهم مامع أنه أخصر قلت إنما فصله لوقوع الخلاف فيه كما صرح به الاصل وأيضا المسؤول به هنا غير المسؤول به هناك لأنه هنا قال قضى الالف وهناك قال أليس لى عليك ألف فتأمل (قوله بنم) فلوقال بسم الله هل هو كذلك أو كناية حل (قوله أو قضى غدا) وان لم يذكر ضميرا وبشكل عليه اشتراطه فيما تقدم ومن ثم قال الاسنوى لا بد من ضمير لاحتمال اللذ كور وغيره على السواء ويحجب بأن المفهوم من هذه الالفاظ عرفا ما ذكر فيها ويؤيد ذلك أن الوعد بالقضاء يتبادر منه الاعتراف بخلاف أبرأتني لأنه يحتمل احتمالا قريبا أنه يخبر عن أبرأتني من الدعوى عليه بالباطل س ل (قوله أو أمهلى) ظاهره وان لم يقل منه بخلاف قوله أبرأتني لا بد منه من لفظ منه فليحذر فرقا انتهى شورى (قوله فانه اقرار لذلك) أى حيث خلا عن قرينة استهزاء حل (فرع) لو قال ان شهد على فلان فهو صادق كان اقرارا وبني وقا قال أن الحكم كذلك وان كان فلان لا تقبل شهادته كعبد وصبي فلينظر اه سم (قوله أو اجعله فى كيسك) أو هى صحاح أو مكسرة أو كل ما قلته عندى حج شورى (قوله أو وعد بالقرار به) استشكل بأنه لو قال لا أنكر ما دعيه كان اقرارا مع احتمال الوعد وأجيب بأن النكرة نعم فى خبر النفى دون الاثبات فافعل المضارع وهو قوله لا أنكر ما دعيه فى قوة النكرة فبمعموما شموليا فى خبر النفى دون الاثبات فكان اقرارا فيه دون قوله أو أقرب واستشكل الجواب بأنه لا يبنى الاحتمال وقاعدة الباب الاختصاص باليقين وأجيب بأن المفهوم من لا أنكر ما دعيه أنه اقرار بخلاف أما أقرب س ل (قوله اطلاق تصرف) بأن يكون مكلفا رشيدا م (قوله فلا يصح اقرار من صبي ومجنون) فلو ادعى صبا أو مجنونا عهدا كراه عليه امانة كحبس وترسيم أى ملازمة صدق يمينه وهل مثل ذلك البيع ونحوه أولا لان المعايضة بخلاف ما يقبل مدعى الصحة وان أمكن ما ذكر الظاهر لثانى حل لكن تؤخر عمن الصبي لبلوغه فيما يظهر (قوله ومكره بغير حق) انظر ما صورة الاكراه بحق اه حج وفى العباب ومن أكره ليصدق فأقرز له شورى ويمكن تصويره بما إذا أقر بمالم بهم وطلب منه الحاكم تفسيره فهذا الاكراه بحق ع ش وفيه أنه كراه على التفسير لا على الاقرار وفى حاشيته على م وظاهر أن الضرب حرام فى الشقين أى - واء كان ضرب ليقرأ أو ليصدق خلافا من توهم حله اذا ضرب ليصدق وظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو ظاهر وعبارة شرح م ولا يصح اقرار مكره بغير حق لقوله تعالى الامن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان جعل الاكراه مسقطا للحكم الكفر فبالاولى ما سواه كأن ضرب ليقرأ

أو قبضته (اقرار) لأنه المفهوم من ذلك (جواب اقص الالف الذى لى عليك بنم أو) بقوله (أقضى غدا أو أمهلى أو حتى أفتح الكيس أو أجد) أى المفتاح مثلا (أو نحوها) كابت من يأخذه أو أقمه حتى تأخذه فانه اقرار لذلك (لا) جواب ذلك (رزه أو خذه أو اخدم عليه أو اجعله فى كيسك أو أنا مقرا أو أقرب أو نحوها) كهى صحاح أو رومية فليس اقرارا بالالف بل ما عدا الخامس والسادس ليس اقرارا أصلا لأنه يذ كر للاستهزاء والخامس محتمل لا اقرار بغير الالف كوحداية الله تعالى والسادس للوعد بالقرار به بعد بخلاف لا أنكر ما دعيه فانه اقرار وقولى وجواب الخ أعم مما ذكره (و) شرط (فى المقر اطلاق تصرف واختيار) ولو من كافر أو فاقى (فلا يصح) اقرار (من صبي ومجنون) ومنغى عليه (ومكره) بغير حق كسائر عقودهم



أما مكره على الصدق كان ضرب ليصدق في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده ويلزمه ما أقر به  
لأنه غير مكره إذا لم يكره من أكره على شيء واحد وهذا إنما ضرب ليصدق أي يقول الصدق بأن  
يقول نعم عندي أو يقول ليس عندي ولم ينحصر الصدق في الإقرار لكن بكره الزامه حتى يرجع ويقر  
ثانياً واستشكل المصنف قبول إقراره حال الضرب بأنه قريب من المكره وإن لم يكن مكرها وعمله  
بما مر ثم قال وقبول إقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على ظنه إعادة الضرب إن لم يقر وقال  
الأذرعى الصواب فيما لو ضرب ليقر بالحق ويراد بذلك الإقرار بما ادعاه خصمه أنه أكره سواء أقر  
في حال ضربه أم بعده وعلم أنه لو لم يقر بذلك لضرب ثانياً وما ذكره ظاهر جلي أه بحر وفه وقوله أو  
يقول ليس عندي الخ أي لأن الغرض أنه اتهم ولم يقل نعم عندي ولا ليس عندي بل سكنت فحضر ليأني  
بأحد الشقين أي عندي أو ليس عندي تأمل وقوله أيضاً سواء أقر في حال ضربه الخ أي وسواء كان  
الضارب له كما شرعياً أو سياسياً أو غيرهما كمشايخ العرب أه ع ش وقال بعضهم قوله بغير حق أما  
إذا كان بحق فصحيح ولم يوجد لا كراه بحق مثال صحيح لأن ما قالوه في تصويره ما غيرا كراه أو  
أكره على غير الإقرار أو عليه لكن ملاحظ أه وقبل قوله في الإقرار مع قرينة وتقدم بينته على  
بينته الاختيار إن لم تشهد بتقدم كراه عليه ولا تجوز الشهادة على إقرار نحو محبوس وذو ترسيم  
لوجود أمانة الإقرار وتثبت الأمانة بإقرار المقر له وبالبينة بها وباليمين المردودة ولو أقر بالطوعية في  
نحو بيع ثم ادعى الإقرار عليه لم يقبل البينة أنه أكره على الطوعية وكالمكره النائم والسكران  
غير المتعدي وأما المرتد فأقراره بمقوبة تتعاقب بدنه مقبول وبالمال موقوف كما قاله قل على الجلال  
وقال سم ولو شهدت البينة بأنه أقر طائعا مختاراً وشهدت أخرى بأنه مكره قدمت بينته الإقرار لأن  
معها زيادة علم إلا أن تشهد بينة الاختيار أنه زال الإقرار أه ثم أقر لاها صارت نافذة والأخرى مستحجة  
(قوله فان ادعى بلوغاً) مراده بهذا تحقيق قوله إطلاق تصرف أي ولو بدعواه فظهر ارتباطه بما قبله  
وهو أيضاً متضمن لإقراره بالبلوغ فيكون ذكره هنا مناسباً كما قرره شيخنا ولهذا كتب ع ش  
مانعه قوله فان ادعى بلوغاً أي ليصح إقراره أو ليتصرف في ماله (قوله هو أعم من أميره بالاحتلام)  
قدم في باب الحجر أن المراد به أي في كلام الفقهاء خروج المني في نوم أو يقظة بجماع أو غيره أه وعليه  
فلا أعمية إلا بالنظر لعنافة وأنه غير مسأول عن الأمانة عرفاً وحينئذ لا يخفى ما فيه تأمل شويري أي  
لأن المدار على العرف (قوله بالاحتلام) وكذا الواطئ ولا يجب استفساله ونقل عن شيخنا الرمي  
أنه يجوز أو يندب قل (قوله تسع سنين) تحديدية في الأمانة وتقريبية في الحيض على  
المعتمد (قوله ولا يحلف عليه) لكن صحح الشيخان أن ولد بعض المرتزقة إذا ادعى البلوغ بالاحتلام  
وطلب اثبات اسمه في الديوان أو ليأخذ السهم كان حاضراً الوقعة وادعى البلوغ بالاحتلام ليسهم له حلف  
ويفرق بأن هذا يريد مزاحة غيره حل مع زيادة (قوله يبطلان تصرفه) أي بسبب دعوى بطلان  
تصرفه بأن اشترى شخص منه شيئاً ثم ادعى بطلان بيعه بصاه فادعى هو البلوغ بالأمانة وقوله لأن  
ذلك الخ علة لقوله صدق وقوله ولأنه الخ علة لقوله ولا يحلف وقوله فلا حاجة لي بيمين قديقال يحتاج  
إليها لأنه ربما نكل فيحلف خصمه وأيضاً اليمين تقوى صدقه (قوله لانتفاء الخصومة) أي بقبول  
قوله أو لا أي وقت الخصومة بلا يمين فلا تنقضي أه م ر ويؤخذ من التعليل بقوله لانتفاء الخ أنه لو وقعت  
الخصومة في زمن يتطعم ببلوغه فيه فادعى أن تصرفه وقع في الصباح حلف ع ش (قوله وكالامناء  
في ذلك الحيض) فلو ادعته صدقت بلا يمين إلا أن علق الزوج طلاقها على حيضها فادعته وكذبها  
الزوج فلا بد من يمينها لوقوع الطلاق لتحقق العصمة ولتعلق الحق بالزوج (قوله أو ادعاه بسن)

(فان ادعى) الصبي (بلوغاً  
بامناء) هو أعم من تعبيره  
بالاحتلام (يمكن) بأن  
استكمل تسع سنين كما مر  
في الحجر (صدق) في ذلك  
(ولا يحلف) عليه وإن  
فرض ذلك في خصومة  
يبطلان تصرفه مثلاً لأن  
ذلك لا يعرف الأمانة ولأنه  
إن كان صادقا فلا حاجة إلى  
يمين والافلا فائدة فيها لأن  
يمين الصبي غير منعقدة  
وإذا لم يحلف فبلغ مباحاً  
يتطعم فيه ببلوغه قال الإمام  
فالظاهر أيضاً أنه لا يحلف  
لانتفاء الخصومة وكالامناء  
في ذلك الحيض (و) ادعاه  
(بسن كلف بينة عليه)  
(قوله ما غيرا كراه) أي في  
الضرب ليصدق أو أكره  
على غير الإقرار في التفسير  
أو عليه بلا حق في الضرب  
لتصير تأمل  
(قوله على الطوعية) أي  
على الإقرار بالطوعية كما  
في م ر



وان كان غريبا لامكانها

(والسفيه والمفلس من

حكمها) أي حكم اقرارهما

في بابي الحجر والفلس (وقبل

اقرار رقيق بموجب

عقوبة) بكسر الجيم

كقتل زنا وسرقة لبعده

عن التهمة فيه فان كل

نفس مجبولة على حب الحياة

والاحترار عن الايلام

ويضمن مال السرقة في

ذمته تالفا كان أو باقيا في

يده أو يد سيده اذالم

يصدق فيها ولو أقر بموجب

قود وعنى عنه على مال تعلق

برقبته ولو كذبه سيده

(و) قبل اقراره (بدين

جناية) وان لوجبت عقوبة

كجناية خطأ وتلاف مال

عمدا أو خطأ (ويتعلق

بذمته فقط) أي دون

رقبته (ان لم يصدق

سيده) في ذلك بأن كذبه

أو سكت فهو أعم من تعيره

بكذبه فيتبع به اذا عتق

وان صدقه تعلق برقبته

(قوله أما لو شهدت بالبلوغ)

فيؤخذ من هذا أنه عند

دعواه بالبلوغ بالسنة لا بد

من بيضة تطبق البلوغ

أو تقيده بسن وتبين السن

ان لم تكن موافقة أو حنيفة

والحاكم شافعي والأفلا

حاجة لي بيان قدره اه

شيخنا مع تلخيص

(قوله نسمع) لان الباقي

لا يقال في الذمة بل بدله هو الذي في الذمة (قوله بل برقبته) وان كان مرهوناً أي ان تلف في يده كما يؤخذ من القولة بعده

هو متعلق بضمير المصدر وهو الملاء في ادعاء ولو ادعى بالوفاة أطلق حل على الاحتمال ولا يحتاج الى استفسار خلافا لاذرعي حيث قال يحتاج اليه ووقفه حج وقال فان تعذر استفساره بأن مات لفا اقراره لان الاصل الصبا حل (قوله وان كان غريبا) عبارة تشرح مر ولو غريبا غير معروف لسهولة اقامتها في الجلة ولا بد في بيضة السن من بيان قدره للاختلاف فيه نعم لا يبعد الاكتفاء بالاطلاق من فقيهه موافق للحاكم في مذهبه كافي نظائره لان هذا ظاهر لا اشتباه فيه أما لو شهدت بالبلوغ ولم تتعرض لسن فتقبل وهي رجلا نتم لو شهدت أربع نسوة بولادته يوم كذا قبلن وثبت بهن السن تبعها فيما يظهر وخروج بالسن والاحتمال مال الادعاء وأطلق فيه تفسير على ما رجحه اذرعي ويمكن حله على الندب اذا لوجه القبول مطلقا اه وقوله موافق للحاكم في مذهبه ينبغي أو حنفي والحاكم شافعي لان السن عند الحنفي أكثر منه عند الشافعي فالشاهد الفقيه الحنفي سواء أراد السن عندما وعند الشافعي يثبت المطلوب لان الحنفي ذهب الى أنه أكثر من خمسة عشر سم على حج (قوله لامكانها) أي في الجلة فلا يرد أنها غير ممكنة في الغريب (قوله والد فيه الخ) مراده هذا استثناء صور من مفهوم هذا الشرط وقوله مر حكمهما أما المفلس فيصح اقراره بعين أو جناية ولو بعد الحجر أو بدين معاملة أو اتلاف أسند وجوبه لما قبل الحجر وأما السفيه فيصح اقراره بموجب عقوبة ووصية وتدير وطلاق وقيل ان قوله وسفيه الخ تقييد له وله اطلاق تعريف أي محله في غير ما في من جهة اقرار لسفيه والمفلس في بعض الامور دون غيرها حل بزيادة (قوله وقبل اقرار رقيق بموجب عقوبة) أي فيقطع ويقتل (قوله وسرقة) أي بالنسبة لقطع وأما المال فيثبت في ذمته كما يأتي وقد يشكل ذلك بأن شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبات أخذه والرقيق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المال المسروق وصار في ذمته لانه معسر وقد يجاب بتصوير القطع فيما اذا كان المسروق باقيا فادعى به المالك وأثبت أخذه بيينة عن وفيه أنه خروج عن الموضوع وهو اقراره (قوله على حب الحياة) راجع للقتل والاحترار عن الايلام راجع لزننا وسرقة وقوله عن الايلام أي ايلام الغير له بضرب أو حبس أو غيرهما وفي نسخة الآلام أي آباءها وهي ظاهرة (قوله تالفا كان أو باقيا في يده) في كونه حينئذ مضمونا في ذمته تسمع وفي قل على الجلال قوله أو باقيا في يده أو يد سيده أي لانه لا ينزع من يدهما بلا تصديق السيد فان صدقه وجب رده ان كان باقيا ولا يتبع في ذمته ان كان تالفا بل برقبته وان كان مرهوناً أو جانيا لكان يقدم المرتين والجني عليه الاول فان ثبت الجناية الثانية بيينة اشترك في رقبته الجني عليهما (قوله اذالم يصدق فيها) أي السرقة فان صدقه وكان باقيا رده للمالك وان تلف في يد الرقيق تعلق برقبته أو في يد السيد كان ضامنا من (قوله ولو أقر بموجب قود الخ) هذا داخل في عموم قوله السابق كقتل الشامل لقطع الطرف والمعنى فكان الاول أن يقول ولو عني على نحو القتل على مال لداخل في عموم قوله عقوبة كاتبه اطف (قوله تعلق برقبته) لان هذا المال ثبت تبعاً اه حل (قوله وان أوجبت عقوبة) كافي اتلاف المال عما فانه يوجب التعزير شورى (قوله ويتعلق بذمته فقط) لا يقال هذا واجب بغير رضاه مستحقه فيتعلق بالرقبة على القاعدة المشهورة لانا قول محله اذا ثبت ذلك بيينة أو صدقه السيد شورى (قوله أعم من تعيره بكذبه) يراد به عدم التصديق فيشمل السكوت ودلى هذا لأهمية بل المساواة شورى (قوله وان صدقه تعلق برقبته) أي ان لم يكن جانيا ولا مرهوناً تشرح مر وقضيته انه لو كان جانياً أو مرهوناً لم يؤثر تصديق السيد فيقدم حق المرتين

لا يقال في الذمة بل بدله هو الذي في الذمة (قوله بل برقبته) وان كان مرهوناً أي ان تلف في يده كما يؤخذ من القولة بعده



فبيع فيه الآن يفديه  
السيد باقل الامر من  
قيمه وقدر الدين واذا بيع  
وبقي شيء من الدين لا يتبع  
به ادعتى وتعبيرى عما  
ذكر اعم من قوله لا توجب  
عقوبة (وقبل) الاقرار  
(عليه) أى على سيده  
(بدن) معاملة (تجارة  
أذن له فيها) ويؤدى من  
كسبه وما يبيده كما مر في باب  
وتعبيرى بتجارة أولى من  
تعبيره بمعاملة وخرج بها  
اقراره بما لا يتعلق بها  
كالقرض فلا يقبل على  
السيد ولو أقر بعد حجر  
السيد عليه بدن معاملة  
أضافه الى حال الاذن لم  
تقبل اضافته لجزمه عن  
الانشاء فلو أطلق الاقرار  
بالدين نزل على دين التجارة  
وهو ظاهر ان تعذرت  
مراجعتة كنظيره في اقرار  
المفلس وان لم يكن مأذوما  
له في التجارة لم يقبل اقراره  
على سيده فيتعلق ما أقر  
به بذمته فيتبع به بعد  
عتقه صدقه السيد وكذبه  
هذا كله في غير المكاتب  
أما المكاتب فيصح اقراره  
مطلقا كالحر (و) قبل  
(اقرار مريض ولو لوارث)

والجنى عليه فلو انفك الرهن أو عفا الجنى عليه عن حقه أو بيع في الجناية والدين ثم عاد الملك السيد  
فينبغي أن يتعلق برقبته مؤاخذه للسيد بصدقه ع ش على م (قوله برقبته) أى فقط بدليل  
قوله واذا بيع وبقي شيء الخ (قوله لا يتبع به) لأنه تقدم أن جناية الرقيق تتعلق برقبته فقط وظاهر ما أنه  
لا يؤاخذ به في الآخرة حرر (قوله ويؤدى من كسبه) أى ما لزمه بنحو شراء صحيح لا فاسد لان الاذن  
لا يتناوله شورى (قوله أولى من تعبيره بمعاملة) لصدق المعاملة بالقرض مع أنه لا يقبل فيه لأنه اذا أذن  
له في التجارة لا يكون مأذوماً في القرض للتجارة حل وقال ع ش وجه الاولوية أنه لا يتعلق  
بالسيد عهد الدين وقبل اقرار العبد به بالنسبة له الا ان كانت المعاملة تجارة بخلاف مجرد الاذن في شراء  
شيء مثلاً فليتنا مل (قوله وخرج بها الخ) حاصل المخرج صور أربع الاولى والثالثة مفهوم الاضافة الى  
التجارة والرابعة مفهوم الاذن فيها وأما الثانية فهي مفهوم قيد ملاحظ ز قد على المتن أى وأقر قبل  
الحجر عليه فكان الانسب تأخيرها من بين مفاهيم المتن الى ما بعدها (قوله كالقرض) واستشكل  
بأنه ان اقرض لنفسه فهو فاسد والتجارة باذن سيده فينبغي ان يؤدى منه لأنه مال تجارة ويرد بان  
السيد منكرو القرض ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر فلم يقبل اقراره على السيد مخرج  
حج م وكالقرض الشراء الفاسد لان الاذن لا يتناوله اه وشيذى (قوله ولو أقر بعد حجر  
السيد الخ) وفرق بينه وبين المفاس بأن اقرار العبد يؤدى الى فوات حق السيد بخلاف غرماء المفاس  
فان الباقي من الحق يبقى بذمة المفاس حل (قوله لم تنبل اضافته) أى ويقبل اقراره فيكون في  
ذمته كالذى بعده (قوله ажزة عن الانشاء) أى لان من ملك الانشاء ملك الاقرار وهذا بالنسبة  
لظاهر وأما النسبة للباطن فالامر بالعكس أى من ملك الانشاء لا يملك الاقرار مثلاً من ملك شيئاً يجوز  
أن ينشئ ملكه غيره كيبيعه له ولا يجوز أن يقر به لغيره لما سيأتى ان شرط المقر به أن لا يكون ملكاً للمقر  
حين يقر واستثنى من طرد ذلك وعكسه فن الطرد أو كيل بالتصرف يملك الانشاء ولا يملك الاقرار ومن  
العكس اقرار المرأة بالنكاح فانه يصح اقرارها ولا يملك الانشاء حل (قوله فلو أطلق) أى قبل  
الحجر لانه بعد الحجر لا فائدة له لانه مع التصريح لا يلتفت اليه حل وهذا محترز قوله بدن تجارة ع ش  
(قوله فيتعلق ما أقر به بذمته) الظاهر أن هذا راجع لصور الأربع التي أوطأه قوله وخرج بها اقراره  
بما لا يتعلق الخ وقوله ما قر به أى بدله (قوله أما المكاتب) ظاهره ولو فاسد الكتابة وقيدها ع ش  
بالمصحية واقرار البعض يتبع لانه كالرقيق في بعضه الرقيق وكالحر في بعضه الحر ولا يكلف دفع  
ما يتعلق بالرق من ماله وان تمكن لانه بمثابة المؤجل خلافاً للحج والمصنف حل وعبرة ع ش على  
م أما ما لزمه بنصفه الحر فيطالبه حالاً وقد يفرق بينه وبين ما تقدم في معاملة الرقيق من أن الرقيق لو  
اشترى بغير اذن سيده نعلق الضمان بذمته ولا يطالبه الا بعد العتق لكه بأن ما تقدم لما كان رقيقاً  
وقت المعاملة استصحب الكمال الحرية وما هنالك كان بعضه حراً قوى جانب تعلقه به حالاً لانه لم يكن ثم  
ما ع يستصحب اه (قوله فيصح اقراره مطلقاً) أى أذن له السيد أم لا ع ش وسواء كان بدن تجارة  
أولاً أى ويؤديه مما فى يده فان عجز ولا مال معه فديون معاملته يؤديه ما بعد عتقه وارث جنائياته في رقبته  
تؤدى من ثمنه سل (قوله وقبل اقرار مريض) أى مرض الموت وللوارث تحليف المقر له ولو أجنبياً  
على استحقاق ما أقر له به فان نكل حلف الوارث وبطل الاقرار ويقال بمثل ذلك فيما لو أقرت الزوجة  
المريضة بقبض صداقها من الزوج حل وشرح م ولا نسقط اليمين بأسقاط الوارث سل  
ويحسب ما قر به من رأس المال لا نحوبة أو إبراء أطلقه فيحمل على وقوعه في المرض فيحسب من  
الثلث (قوله ولو لوارث) الغاية لرد على الأئمة الثلاثة كفى قول على الجلال قال المحلى والاعتبار في



كونه وارثا بحال الموت وفي قوله بحال الاقرار وعليه فلو أقر زوجته ثم أبانها ومات لم يعمل باقراره ولو أقر  
لاجنبية ثم تزوجها عمل باقراره (قوله لانه انتهى الى حالة الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأنه  
لا يصح اقراره لبعض الورثة لانه منهم بحرمان باقيرهم وقال م في شرحه واختار جمع عدم قبوله ان اتهم  
لفساد الزمان بل قد تنقطع القرائن بكذبه قال لا ذرعى ولا ينبغي لمن يخشى الله أن يقضى أو يقضى بالصحة  
ولا يشك فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحكمة حيث تدونه لا يعمل للمقرله أخذه ويجرى  
الخلاص في اقرار الزوجة بقبض صداقها من زوجها الى آخر ما تقدم (قوله وأقر في أحد هما بدين الخ)  
فلو كان الاقرار ان بعين كان قال المورث هذا العبد ليدوق الوارث بعد موته هذا العمر وققياس  
ماسياتي من ان المقر اذا قال هذا الذي يدتم قال هذا العمر ووجب تسليم المقر به لزيد ويزعم لعمر وقيمته  
لانه حال بين عمر ودين حقه لاقراره به لزيدانه هنا كذلك فيسلم المقر به لمن سماه المورث ويزعم  
الوارث قيمته للثاني تنزيلا لاقرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرق بأننا نغرمنا المقر لعمر ولانه  
حال باقراره الاول بين حقه وبينه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعمر ووقع في حالة كون المقر به ليس  
بيده لان المورث أخرجه من يده باقراره الاول فأشبه ما لو كان بيد المقر وبيعة مثلا وغصبت في حياة  
المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاء بدلها من التركة ع ش على م وهذا الوجه عدم صحة اقرار وارثه  
ولا غرم عليه لمن أقرله لانه حينئذ اجنبي لخروجها باقرار المورث الى من أقرله ولم تكن في يده بمعنى أنها  
ليست في ملك الوارث وان كانت في الخس في يده فهو كما لو قال الدار التي في تركة مورثي لزيد ثم أقر بها  
لعمر والظاهر من الطريقين فيها أنه لا يفرم شورى (قوله وأقر وارثه) أي بعدموته لا قبله (قوله  
بل يستويان) خلافا لابي حنيفة قل (قوله أهلية استحقاق) كسجد ورباط وقنطرة حل  
(قوله بدونه) ذكر الضمير لا ككتاب الاهلية التذكير من المضاف اليه (قوله فلا يصح اقرار له لادابة)  
أي لو كان كان مسيلة صح الاقرار ويحمل على أنه من غلة وقفت عليها أو وصية م (قوله أعم  
من تعبيره بما سكتها) أي لشمولة الموصى له بمنفعاتها والموقوفة عليه (قوله كصحة الاقرار لجل هذا الخ)  
عبارة م شرح م ولو قال لجل هذا كذا على أو عندى بارت من نحو أياه أو وصية مقبولة لزمه ذلك  
لامكانه وانحصم في ذلك ولي الجمل اذا وضع ووضع تحت يده قبل وضعه ع ش نعم ان انفصل لاكثر  
من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا ولسته أشهر فأكثر وهي فراش لم يستحق نظير ما أتى في  
الوصية ثم ان استحققه بوصية فله السكل أو بارت من الاب وهو ذ ك ف كذلك أو أتى فلهما النصف  
وان ولدت ذ كرا أو أتى فهو بينهما بالتسوية ان أسنده الى وصية أو اثلاثا ان أسنده الى ارب فان اقتضت  
جهة ذلك التسوية كولد أو أم سوى بينهما في الثلث وان أطاق الارث سألناه عن الجهة وعلمنا ان مقتضاها  
فان تعذر مراجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوي وهو متوجه انتهى بحروفه  
واذا أطلق الاقرار للحمل وانفصل ميتا فلا شيء له للشك في حياته فيسأل القاعنى المقر حسبته عن جهة  
اقراره من ارب أو وصية ليصل الحق لمستحقه وان مات قبل البيان بطل الاقرار لرباط أو مدرسة  
كالأقرار للحمل م ل قال قل فان أطلق الارث عن كونه من أب أو أم سئل وعمل بتفسيره فان تعذر  
جعل سوية كما لو كان عن نحو وصية مطلقا (قوله وان أسنده لجهة الخ) هذه الغاية للرد والمعتد ان  
الاقرار باطل كالاستناد للضمير في كلام الرافعي راجع للاقرار قالوا بانها فهمه لنورى من رجوعه كما  
قرره شيخنا (قوله من انه) أي الاقرار لنحو (قوله وهم) بفتحين في المصباح وهم في الحساب يومهم  
وهما مثل غلط غلط غلط او زنا ومعنى انه وأما وهم بمعنى اعتقد اعتقادا صرحوا فهم من باب وعد في المختار

بتحقيق (ولا يقدم) فيما  
لو أقر في صحته بدين وفي  
مرضه لاخر بأخر وأقر  
في أحدهما بدين وأقر  
وارثه بأخر (اقرار محنة)  
على اقرار مرض (ولا)  
اقرار (مورث) على اقرار  
وارث بل يفسد بان كالأ  
أقر بهما في الصحة أو في  
المرض واقرار وارثه  
كقراره فكأنه أقر بالدينين  
(و شرط) في المقرله  
أهلية استحقاق) للمقر به  
لان الاقرار بدونه كذب  
(فلا يصح) اقرار (له لادابة)  
لانها ليست أهلا لذلك  
(فان قال) على (بسببها  
لفلان) كذا (صح) عملا  
على أنه جنى عليها أو  
اكثرها أو استعملها تعديا  
وتعبيرى بفلان أعم من  
تعبيره بما سكتها مع أنه لو لم  
يذكر شيئا منهما صح  
وعمل ببيان (ك) صحة  
الاقرار (لجل هذا وان  
أسنده لجهة لا يمكن في  
حقه) كقوله أقرضنيه أو  
باعنى به شيئا وبلغوا  
الاستناد المذكور وهذا  
ما صححه الرافعي في شرحه  
وقواه السبكي وما وقع في  
الاصل واستدرك به في  
الروضة على الرافعي من أنه  
لغوفهمه من قول المحرر  
وان أسنده الى جهة لا

يمكن فهو لغو وهو كما قال صاحب النوار والاذرعى وغيرهما وهم



وهم في الشيء من باب وعد اذا ذهب وهمه اليه وهو ير يد غيره (قوله بل الضمير في فهو للاسناد الخ)  
 الصحيح ان الضمير عائد للاقرار وانما لغوي هذه الحالة ع ش (قوله عدم تكذيبه) مضاف لقائه  
 وهو المقر له ومفعوله مخوف كما اشار اليه بقوله للمقر ومثله في اشتراط عدم التكذيب وانه كافي ع ش  
 على م ر (قوله فلو كذبه في قراره بمال) مثل المال الاختصاص ولو اقر له بموجب عقوبة ورده  
 لا يتوق منه فالتقييد بالمال انما هو لقوله ترك في المقر والاشتراط لصحة الاقرار عدم التكذيب  
 مطلقا كما مر اه ع ش على م ر (قوله ترك في المقر) أي ان كان عينا ولا يطلب به ان كان  
 ديننا حل (قوله وسقط اقراره بمعارضة الانكار) وحيث لا يكون له التصرف فيه حتى بالوطء  
 حيث لم يظن أنه للمقر له وليس للقاضي نزعه من يده الا ان قال لا أعرف مال كذا ولم تقم قرينة على أنه لقطة  
 حل (قوله حتى لو رجع) قال في شرح الروض وهذا لا حاجة اليه لما مر أنه بالتكذيب بطل اقراره  
 شورى (قوله قبل رجوعه) وفائدة قبول رجوعه أنه يحكم له به ظاهر اقراره باطلا وقبل الرجوع ليس  
 له الاظهار فتدبر (قوله لم يقبل) ظاهره وان بين تكذيبه وجه احتملا وقياس نظائره ان تسمع  
 دعواه ويثبت ان بين ذلك ع ش على م ر (قوله الا باقرار جديد الخ) ما يمكن في ضمن  
 معاوضة كأن قالت له طلقني على هذه العينة فقال لم أطلق ثم اترف بالطلاق فان العينة تعود اليه من غير  
 اعادة للاقرار انتهى زى (قوله لم يصح) أي الا ان كانوا محصورين فيما يظهر شورى (قوله  
 لاحدهؤلاء الثلاثة) أي فلاحدهم الدعوى عليه فان حلفا والثاني فهل يأخذه الثالث لتعين الاقرار  
 له أولا واستظهر في التحفة الا قول شورى وعبرة حل فلو قال واحد منهم أنا المعنى بذلك صدق المقر  
 بيمينه أي ان كذبه ولو قال عندي مال لا أعرف مال كذا نزعه منه وكيل يت المال لأنه اقر بمال ضائع  
 وهو ليت المال ما لم يدع أو تقم قرينة على أنه لقطة (قوله أن لا يكون الخ) أي ان لا يأتي بلفظ  
 يقتضي أنه ملكه والا فلا بد أن يكون ملكا له بحسب الظاهر حتى لو أخبر بمافي يد غيره بأنه ملك زيد  
 كان غير مؤاخذ به الآن ع ش وحيث تدقق هذا الشرط أن يكون من شروط الصيغة أي من شروط  
 صراحته كما يشير له قول الشارح قال البغوي الخ (قوله حين يقر) ظرف للنفي أو ظرف للملك أي  
 الشرط انتهاء ملكه في حالة الاقرار (قوله فقوله داري أو ديني الخ) مفرع على المفهوم (قوله  
 أو ديني الذي عليك) الخطاب ليس قيدا بل مثله ما لو قال ديني الذي على زيد فلان وهذا بخلاف  
 ما لو قال الدين الذي على فلان لعمره فانه اقرار صحيح اذ ليس فيه الاضافة للمقر التي تنافي الاقرار سم  
 (قوله لان الاضافة اليه تقتضي الملك) أي حيث لم يكن المضاف مشتقا ولا في حكمه فان كان كذلك  
 اقتضت الاختصاص بالنظر لما دل عليه مبدأ الاشتقاق فن ثم كان قوله داري أو ديني لعمره ولما لان  
 المضاف فيه غير مشتق فأثبت الاضافة لاختصاص مطلقا ومن لازمه الملك بخلاف مسكني وماليوسي  
 فان اضافته انما تفيد الاختصاص من حيث السكنى وليس لامطابقا لاشتقاقه انتهى ع ش على  
 م ر وهذا التفصيل مأخوذ من قول الشارح ولو قال مسكني أو ماليوسي الخ والحاصل أن المضاف الى المقر  
 تارة يكون جامدا وتارة يكون مشتقا فان كان جامدا كافي مثله فتضى عدم الصحة لأنه يقتضى  
 الاختصاص من جميع الوجوه وهو يفيد الملك وأما اذا كان مشتقا كان اقرارا مسكني أو ماليوسي اذ  
 هو يقتضى الاختصاص بملكه الاشتقاق وهو السكنى وليس بالاختصاص من بعض الوجوه  
 لا يستلزم الملك فقوله لان الاضافة أي اضافة الجوامد (قوله فينا في الاقرار غيره) أي لان الاقرار  
 ليس ازالة عن ملكه وانما هو اخبار عن كونه مملوكا للمقر له فلا بد من تقديم الخبر عنه على الخبر أي تقدم  
 ثبوت مدلوله في الخارج ع ن (قوله اذ هو اخبار) أي لا نقل ملك شخص لشخص آخر (قوله

بل الضمير في فهو للاسناد  
 بقرينة كلام الشرحين  
 وأما الاقرار فصحيح (و)  
 شرط فيه أيضا (عدم  
 تكذيبه) للمقر فلو كذبه  
 في اقراره له بمال ترك في  
 يد المقر لان يده تشهر  
 بالملك ظاهره وسقط اقراره  
 بمعارضته الانكار حتى لو  
 رجع بعد التكذيب قبل  
 رجوعه سواء أقال غلطت  
 في الاقرار أم تعددت  
 الكذب ولو رجع المقر له  
 عن التكذيب لم يقبل فلا  
 يعطى الا باقرار جديد  
 وشرط أيضا كون المقر له  
 معينا تعيينا يتوقع معه  
 طلب كما أثرت اليه كالاصل  
 بالتعير بهند فلو قال على  
 مال لرجل من أهل البلد لم  
 يصح بخلاف ما لو قال على  
 مال لاحدهؤلاء الثلاثة

(درس)

مثلا (و) شرط (في المقر  
 به ان لا يكون) ملكا  
 (للمقر) حين يقر (فقوله  
 داري أو ديني) الذي عليك  
 (لعمره ولو) لان الاضافة  
 اليه تقتضي الملك له فينا في  
 الاقرار لغيره اذ هو اخبار  
 بحق سابق عليه ويحمل

(قوله وفائدة قبول رجوع  
 الخ) هذه الفائدة لا تعلق  
 لها بالرجوع أصلا بل هي  
 منوطة بكونه كاذبا في  
 نفس الامر لا بالرجوع  
 فتأمل شيخنا قويسني



قال البغوي فان أراد الخ) عبارة شرح م ر فلو أراد بالاضافة في داري لز يد اضافة سكني صح كما قاله  
البغوي وبحسب الاذرعى استفساره عند الاطلاق والعمل بقوله ولو قال الدين الذي كتب باسمه على  
زيد لعمر و صح اذ لا منافاة أيضا والدين الذي لم يزد لعمر ولم يصح الا ان قال واسمى في الكتاب  
على رية وكذا ان أراد الاقرار فيما يظهر أخذنا مما مر فلو كان بالدين المقر به رهن أو كفيل انتقل الى المقر  
له بذلك كما في فتاوى المصنف لكن الاوجه ما فصله التاج السبكي وهو أنه ان أقر بان الدين صار لز يد فلا  
ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه انما تكون بالحوالة وهي تبطل الرهن وان أقر بان الدين كان له بقي  
الرهن بحاله شرح م ر (قوله فان أراد به الاقرار قبل) فهو كناية وهو المعتمد وتحمل الاضافة  
للمذكورة على أدنى ملابسة اه اطف وهو ظاهر في الدار وأما في الدين بأن يراد به ديني الذي كتب  
باسمى (قوله فليس لغوا الخ) والحاصل أنه ان أتى بجمليتين احدهما تضرره والاخرى تنفعه عمل بما  
يضره منهما سواء تقدم أو تأخر وان أتى بجملة واحدة فيها ما يضره وما ينفعه لفت ان قدم النافع كقوله  
داري لفلان وان قسم الضار عمل به نحو لفلان داري اه عناني (قوله اعتبارا بأوله) يعني أن قوله  
هذا الفلان وكان ملكا لي اشتمل على جملتين متناقضتين فعمل بأولهما وألغيت الاخرى فقول بعضهم  
أي الى قرب أن أقررت بتقدير مضى بين الى ومدخولها يريد به تصحيح الجملة الثانية لا يصح لانها  
حينئذ تكون صحيحة لا ملغاة مع أن المقصود الغاؤها وعبارة لهاج ولو قال هذا الفلان وكان ملكا لي  
الى ان أقررت به فأول كلامه اقرار وأخوه لغوا قال م ر فليطرح آخره فقط وهي صريحة فيما قلنا وعلى  
هذا تكون الغاية أي قوله الى أن أقررت داخلة لان الجملة الثانية لا تكون ملغاة لا حينئذ خلافا لمن قال  
بخروجهما قوله بعد انكار أي باللازم لان كونه ملكا يقتضي أنه ليس ملكا لغيره اه عن (قوله  
بخلاف داري التي هي ملكي لفلان) أي فلا يكون اقرارا للتناقض الصريح ولا حاجة الى اذاع قوله  
أولا داري لز يد لا تحادسكم بهما و ظاهره وان أراد الاقرار به صريح في شرح الروض وعليه في فرق  
بين هذا وما تقدم في قوله داري أو ديني لعمر و حيث صح مع ارادة الاقرار بأن الاضافة فيما تقدم تأتي  
لادنى ملابسة كلي سكتها باجزة أو نحوها الصحة الاضافة مع ذلك فصح ارادة الاقرار فنظر ذلك بخلاف  
هذه فقد صرح فيها بالملك فحمل عليه على أنه لو قيل بالصحة هنا عند ارادة الاقرار بحمل الملك فيها  
باعتبار ما كان لم يبعد ويكون ذلك من باب المجاز والقرينة عليه ارادة الاقرار ع ش على م ر  
وعبارته على الشارح وينبغي أنه اقرار جلال لقوله داري التي هي ملكي على المجاز يعنى الدار التي كانت  
ملكى قبل هي لز يد الآن غايته أنه أضافها لنفسه باعتبار ما كان (قوله وأن يكون بيده) أي حيا  
أو حكما فدخل في الثاني نحو المعار والمؤجر حالة كونهما تحت يد المستعير والمكترى شرح م ر وع ش  
فتلخص أن معنى كونه في يده أنه في تصرفه فلا يرد نحو الغاصب رشيدى وهذا الشرط انما هو في  
الاقرار بالاعيان وأما الاقرار بالدين فلا يتأتى فيه هذا الشرط (قوله حينئذ) أي حين كونه بيده  
(قوله بأن يسلم للمقر له حينئذ) ومعنى كون المقر به يسلم للمقر له في المثال الذي ذكره مع ان المقر به  
الحرية وهي لا يمكن تسليمها تسليم نفسه اليه بسبب الحكم بحريته فكأنه أعطى له الحرية ومعنى  
كون الحرية يسلم المقر أن محلها بيده أو أنها بيده حكما نيعا لمحلها (قوله فلو أقر بحرية شخص)  
تفريع على قوله وأن يكون بيده ولو لم آلا ع ش (قوله ثم اشتراه) أي لنفسه فلو اشتراه لم يملكه لم يحكم  
بحريته لان الملك يقع ابتداء للوكل وفي هذا الصريح بصحة الشراء وفيه نظر حل وفي شرح م ر  
النصريح بالصحة وعبارة قل ثم اشتراه أي لنفسه لا لغيره بنحو وكالة قال شيخنا و ظاهر ذلك جواز  
العقد وهو ظاهر بل ربما يجب ان تعين الخلاص به فليراجع اه ومثل شرائه لنفسه ملكا له بوجه آخر

كلامه على الوعد بالهبة قال  
البغوي فان أراد به الاقرار  
قبل منه ولو قال مسكني أو  
ملبوسي لزيد فهو اقرار  
لانه قد يسكن أو يلبس  
ملك غيره (لا) قوله (هذا  
لفلان وكان) ملكا لي  
الى أن أقررت) به فليس  
لغوا اعتبارا بأوله وكذا  
لو عكس فقال هذا ملكي  
هذا الفلان اذ غايته انه اقرار  
بعد انكار صريح به الامام  
وغيره بخلاف داري التي  
هي ملكي لفلان (وان  
يكون بيده ولو لم آلا) يسلم  
بالاقرار للمقر له حينئذ فلو لم  
يكن بيده حالا ثم صار بها  
عمل يقتضى اقراره بأن  
يسلم للمقر له حينئذ (فلو أقر  
بحرية شخص) بيده غيره  
(ثم اشتراه

(قوله واسمى في الكتاب  
الخ) عبارة شرح م ر  
ولو قال الدين الذي كتبه  
أو باسمى على زيد لعمر و  
صح اذ لا منافاة أو الدين  
الذي على عمر و لز يد لم يصح  
الا ان قال واسمى في  
الكتاب عارية فانظر الفرق  
بينهما انتهت (قوله مع أن  
المقصود الغاؤها) فانها لو  
كانت صحيحة بان لم تكن  
داخلة لم يكن لقوله بأوله معنى  
لان آخره لا ينافيه فتأمل



بحريته المانعة من شرائه  
(ويعلم من جهة البائع فله)  
للاشتري (الخيار) أي  
خيار المجلس وخيار الشرط  
وخيار العيب فتعبري  
بذلك أعلم من تعبيره  
بالخيارين وسواء أقال في  
صيغة اقراره هو حر الأصل  
أم أعتقه هو أو غيره

(قوله اذا تعلق بثالث)

وهو هنا الله تعالى (قوله  
ما ادعاه الثالث) وهو مدعى  
المالك هنا وقوله الابينة  
فلو أقيمت بطلت الوقفية  
ولو مع تصديق المشتري له  
تأمل ورجع على بانه  
بالثمن وردت الارض  
لمستحقها اه قويسني  
(قوله ولا رجوع للمشتري)  
أي الذي صدق على المالك  
للاخر (قوله ليس للبائع)  
أي ميراثه (قوله الذي أخذه  
منه البائع) والظاهر أن له  
الظفر بمال البائع (قوله  
فالمال له) أي في الباطن  
وأما في الظاهر فحكمه  
مأمر (قوله لانه يعتق عليه)  
أي في الظاهر بمقتضى  
دعواه الحصرية الأصلية  
فانت ترى العتق حكم فيه  
بالظاهر وجعل المال له في  
الباطن وما المانع من  
جماله في الباطن بطريق  
أنه كسب رقيقه لانه في

كهيبة أو وصى له به وخص الشراء بالذكر لانه الذي يترتب عليه الاحكام الآتية كافي شرح ر (قوله  
حكمها) أي بعد انقضاء مدة خيار البائع كقوله م وهذا ظاهر في كل من خيار المجلس وخيار  
الشرط وأما في خيار العيب فغير ظاهر بل انظر أنه يحكم بهما من حين البيع واذا فسخ البائع بعيب  
اطلع عليه في الثمن المعين تبين بطلان الحكم بهما ونقص الاحكام التي تترتب عليها (قوله وكان اشتراؤه  
افتداء الخ) فديقال الاشتراء لا يأتي في جانب البائع فكان الاولى التعبير بالشراء الذي عبر به الاصل لانه  
يطلق على البيع حل أي لان كلامه يقتضي ان الاشتراء يكون بيعا من جهة البائع وقوله افتداء حتى  
لو بان فيه عيب فلا أرش أيضا كافي م وفي شرح م ولو أقر بأن ما في يده مغبوب صح شرائه  
منه لانه قد قصد استنقاذه ولا يثبت الخيار للمشتري لانه ما يثبت لمن يطلب الشراء ملكا لنفسه أو  
مستنبه انه قال ع ش وقوله صح شرائه أي حكم بصحة شرائه منه ويجب رده لمن قال انه مغبوب  
منه ان عرف والا ترفع الحكم منه وينبغي ان يأتي مثل ذلك في كتب الأوقاف فاذا علم بوقفيته  
وليس من العلم ما يكتب به وامتهما من لفظ وقفه ثم اشتراها كان شرائها افتداء فيجب عليه ردها لمن  
له ولاية حفظها ان عرف والاسلم لمن يعرف المصلحة ان عرفها هو وأبقاها في يده وجب عليه  
حفظها والاعارة منها على ما جرت به عادة في كتب الأوقاف (قوله لاعترافه بحريته الخ) يؤخذ منه  
انه شراء صوري والقصد منه الافتداء لان الاعتراف بالحرية يوجب بطلان الشراء (قوله وخيار  
العيب) أي عيب الثمن فيما لو اطلع على عيب في الثمن المعين فلوردا البائع الثمن المعين بعيب على المشتري  
جاز له استرداد العبد واذا استرد العبد والحالة ما ذكره فلا كساب الحاصلة قبل استرداده لاجاز أن  
تكون للبائع لان الفسخ يرفع العقد من حينه لامن أصله ولا جاز أن تكون للمشتري لدعواه الحرية  
وانما كان اشتراؤه افتداء ولا للعبد لانه لا يملك بدعوى البائع ولعوده للبائع بالفسخ وعليه فلينظر  
ما يفعل فيها لکن في فتاوى ابن حجر ما فيه وما كسبه من البيع الى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف  
فان عتق فله وان مات فحكمه حكم الفتي كمال من رق من الحر يمين ولو قيل بأن حكمه حكم الاموال  
الضائعة لم يكن بعيدا فيتنصرف فيه الامام بالمصلحة اه ع ش على م م فر ع قال الشافعي  
لو اشترى أرضا وقفها لمسجد أو أي مثالا لغيره آخر وادعاه وصدقه المشتري لم تبطل الوقفية وعليه  
قيمتها هو ظاهر جلي ما أخذ مما تقدم من أن الحق اذا تعلق بثالث لا التفات الى قول البائع والمشتري  
اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث الابينة ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ انتهى  
ع ش (قوله أعلم من تعبيره بالخيارين) لشموله خيار العيب وهذا بناء على ما فهمه المحقق من أن المراد  
بالخيارين في كلام الاصل خيار المجلس والشرط وانظر ما المانع من حملهما على خيار النقيصة والرتوى  
الذي سببه المجلس والشرط وحيد تنفذ في عامة الآن يقال المانع تبادر ما ذكر من المجلس والشرط مع  
ندور خيار العيب بالنسبة لما مشورى (قوله وسواء أقال في صيغة اقراره هو حر الأصل) ومن  
هذا لومات المدعى حر بته بعد الشراء فيرأه لو ارثه الخصاص فان لم يكن فليت المال وليس للمشتري أخذ  
شئ منه لانه يزعمه حر بته ليس للبائع حتى يأخذ المشتري منه الثمن الذي أخذه منه البائع وهذا اذا كان  
صادقا في دعوى الحرية فان كان كاذبا فالمال له بطريق الولاء لانه يعتق عليه واعتراف المشتري بأنه  
كان حرا ولو امكن أعتقه مالكة قبل شراء البائع له كاعترافه بحريته الأصلية لکن هنا يورث بالولاء  
بشرطه ويأخذ المشتري من تركته أقل الثمنين أي الثمن الذي اشترى به المقر والثمن الذي اشترى به



البائع من الذي اعتقه فان كان الذي اشترى به انقرا أو فالامر ظاهر وان كان أكثر بأن اشتراه  
ثلاثين واشتراه البائع من معتقه بعشرين لم يأخذ المقر من تركته الا عشرين لانها هي التي أخذها  
غريم غيره وهو الممتق والباقي يأخذه من مال بآئمه بطريق الظفر انتهى شرح مر وقوله واعتراف  
المشتري الخ هذه الصورة هي التي ذكرها الشارح بقوله أو غيره وقوله أم اعتقه هو أي البائع قال  
مر في شرحه وفي هذه يوقف ولا يؤخذ لانتفاء اعتراف البائع بمقتقه والمشتري لم يعتقه فان مات بلا وارث  
بغير الولاء وله تركته ورثة البائع ورد الثمن للمشتري ان صدق البائع المشتري بعتقه فان لم يصدقه فله المشتري  
أخذ قدر الثمن من تركته وبوقف الباقي ان كان لانه اما كاذب في حريته بجميع الكسب له أو صادق  
قال لكل البائع ارثا بالولاء وقد ظلمه يأخذ الثمن منه وتعذر استرداده وقد ظفر بماه اما اذا كان له وارث  
بغير الولاء فان لم يكن مستغفر فافله من ميراثه ما يخصه وفي الباقي ما مر والا فجميع ميراثه وليس  
للمشتري أخذ شيء منه لانه يزعمه ليس للبائع انتهى فهو يدعي ان البائع ظلمه بأخذ الثمن ولا يرجع  
الاعلى من ظلمه اه (قوله وان أوهم كلام الأصل الخ) عبارة الأصل ثم ان كان قال هو حر فترأذه  
افتداء وان قال اعتقه البائع وهو يسترقه ظلمه افتداء من جهته وبيع من جهة البائع على المذهب  
اه فقول الشارح أم اعتقه هو الضمير المنفصل فيه عائذ على البائع كما علمت من العبارة المذكورة  
(قوله بالشق الثاني) وهو قوله أم اعتقه هو (قوله وصرح الاقرار بمجهول) أي اجماعا ابتداء كان  
أو جوابا لدعوى ولو عند حاكم لانه اخبار عن حق سابق فيصح بحجلا ومفصلا وأراد بالجمل ما يعم المبهم  
كأحد العبدین اطف وقل (قوله قبل تفسيره بغير عيادة الخ) وله تحليفه انه ليس عليه شيء غير  
هذا وسواء أقال على أو عندي وكذا في ذمتي الا في نحو الكذب اه قل على الجلال (قوله  
تكرير) أي الالهي فيقبل على الاوجه وكذا الحرة غير المحترمة التي لم يتجاهر باظهارها والميتة  
للضطر اه حل (قوله سواء أكان) أي غير العيادة ورد السلام والنجس الذي لا يقتني حل  
(قوله وان لم يتنول) أي يسد مسد أي يقع موقعا يحصل به جلب نفع أو دفع ضرر فكل متمول مالى  
ولا عكس حل (قوله كفاس) مثل لما قبل الغاية وقوله وحبته مثال للغاية ع ش (قوله وزبل)  
بل وكلمة معلم أي أو قابل للتعليم وقشرة تحولوز اه (قوله اصدق كل منها بالشيء) في العبارة قاب  
والأصل لصدق الشيء بكل منها كما عبر به مر (قوله مع كونه محترما) فلا يرد النجس الذي لا يقتني فانه  
وان كان الشيء يصدق به الا أنه ليس بمحترم (قوله في معرض) المعرض وزان مسجود موضع عرض  
الشيء وقلته في معرض كذا أي في موضع ظهوره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يأتي على  
وزن مفعول بفتح الميم وكسر العين قاله في المصباح شوري وفي ع ش على مر انها بكسر الميم  
وفتح الراء اه (قوله اذ لا مطالبة بها) تعليل لالة والمعنى اذ لا يطالب بها أحدم ان شرط المقر به أن  
يكون مما تجوز المطالبة به كافي شرح مر (قوله نعم يقبل تفسير الحق الخ) استدراك صوري لعدم  
دخول الحق في الشيء وأجاب السبكي عن استشكل الرافعي الفرق بين الحق والشيء مع كون الشيء أعم  
فكيف يقبل في تفسير الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم بان الشيء الاعم من الحق هو الشيء المطلق  
لا الشيء المقرب أي لانه صار خاصا بقرينة على س ل فهو جواب بالمنع أي منع كون الشيء أعم من  
الحق بل هو أخص منه وهلا قال وخرج بشيء الحق فيقبل تفسيره بالاولين وبعلى عندي فيقبل بالآخرين  
مع أنه أخصر (قوله فيقبل تفسيره بنجس لا يقتني) قد يقال في قبول التفسير بما لا يقتني نظرا فان  
ما لا يقتني لا تثبت عليه يد لأحد ولا يجب رده على من أخذه منه كما ذكره سم عن عميرة في أول كتاب  
الغصب الا أن يلة لا كفوها هنا في الاقرار بما يشعر به اللفظ ولو بحسب اللغة ع ش أي لانه يكون

وان أوهم كلام الأصل  
تخصيص كون ذلك بيما  
من جهة البائع بالشق  
الثاني (وصح) الاقرار  
(بمجهول) كثنى وكذا  
فيطلب من المقر تفسيره  
(فلو قال) له (على شيء أو  
كذا قبل تفسيره بغير عيادة)  
لمريض (ورد سلام ونجس  
لا يقتني) تكثير سواء  
أكان مالا وان لم يتنول  
كغلس وحبته برام لا كفود  
وحق شفعة وحدوقف  
وزبل اصدق كل منها  
بالشيء مع كونه محترما  
فتعبري بما ذكر أعظم  
عرب به أما تفسيره بشيء من  
الثلاثة المذكورة فلا يقبل  
لبعد فهمها في معرض  
الاقرار اذ لا مطالبة بها نعم  
يقبل تفسير الحق بالاولين  
مها وخرج بعلى عندي  
فيقبل تفسيره بنجس  
لا يقتني لا بما قبله (ولو أقر  
بمال وان وصفه بنحو



وصفه بالعظم ونحوه من حيث ان غاصبه وكفر مستحله قال الشافعي اصل ما أنى عليه الاقراران أكرم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة (ومستولدة) لأنها ينتفع بها وتؤجر وان كانت لا تباع وخرج بمنه تفسير ذلك بالنجس وان حل اقتناؤه كجلد ميتة فلا يقبل اذ لا يصدق عليه اسم المال (ولو قال) له على أو عندي (شيئ) أو كذا كذا (أو) قال (شيئ) أو كذا أو كذا وكذا (فشيأ) يلزم منه لاقتضاء العطف المغايرة (أو) قال (كذا درهم رفع) بدلا أو عطف بيان (أو نصب) تمييزا (أو جر) لحنا (أو سكون) وقفنا (أو كذا كذا درهم بها) أى بالاحوال الاربعة (أو) قال (كذا وكذا درهم بلانصب

عنده وان وجب رفع يده عنه وكان الأخصر أن يقول قبل تفسيره بالثالث فانظر حكمة العدول عنه اه بابي اطف (قوله كقول مال عظيم) أى أو أكثر من مال فلان أو ما يده أو ما شهد به الشهود عليه أو حكم به الحاكم على فلان شرح مر واستشكل تفسير هذه بما قل منه مع أنه يلزم عليه الغاء قوله أكثر (قوله أصل ما أنى عليه الاقرار) هو من اضافة الموصوف للصفة أى الأصل الذي أنى عليه الاقرار أى القاعدة التي يتفرع منها أحكام الاقراران أكرم اليقين وقيل ان الاضافة ميانية (قوله أن أكرم اليقين) أى كما سيأتي في الفصل الآتي أعني اذا قال له عندي سيف في ظرف أو خف في ظرف أو غلب عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب أخذ باليقين وقوله أكرم بفتح الهمزة لمناسبة قوله وأطرح الشك ويجوز ضمها أيضا مراده باليقين الظن القوي لا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة كما لا يخفى على من نظر في فروع الباب لاقتضائه أنه لا يوجد اقرار يعمل به الا نادرا والاحتمالات العشرة هي عدم الاشتراك والمجاز والاضمار والنقل والتخصيص والتقديم والتأخير والتاسخ وعدم المعارض العقلي ونقل اللغة والنحو والتصريف (قوله وأطرح الشك) عطفت لازم مثلا اذا قال له على درهم في عشرة وأطلق فان المتيقن درهم واحتمال المعينة مشكوك فيه أى احتمال كون في معنى مع حتى يلزمه أحد عشر مشكوك فيه (قوله ولا أستعمل الغلبة) أى لأعول على الغالب فالمراد بالغلبة ما غلب على الناس في عرفهم أى لا أنى عليها الاحكام الشرعية كما قاله العناني كما اذا قال له عندي مال عظيم فان الغالب أنه ماله وقع فقبول تفسيره بما قل فيه عدم التعويل على الغالب (قوله ومستولدة) لأنها تسمى مالا لأنه ينتفع بها بخلاف الموقوف لأنه لا يسمى مالا وهل مثل المستولدة المكتوبة ويترك حل وأشار بقوله لأنها تسمى مالا إلخ الى أن قوله لأنها ينتفع بها علة لمخدوف هو العلة وهو لأنها تسمى مالا فلا يرد الموقوف فانه ينتفع به ويؤخر مع أنه لا يصح التفسير به لأنه لا يسمى مالا وعبرة مر ولأنها تسمى مالا وبه فارت الموقوف لأنه لا يسمى اه قاله مركبة من شيتين قال الشوري وانما أعاد فيها الباء لئلا يتوهم مع تركها الاحتياج اليها مع ما قل وأنه لا يكتفى بالتفسير لئلا يحد مالا لان المستولدة ليست بمال كما يتوهم لأنه خلاف المنقول في الايمان وغيرها من أنها منه انتهى وفي قل ويصح تفسير المال بالمستولدة ان لم يقل في ذمتي ومثلها المكتوبة وغيرها ولا يصح بالموقوف مطلقا (قوله أو كذا كذا إلخ) هي مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة ثم نقلت فصار يكتفى بها عن العدد وغيره وهي في مثال المصنف بمعنى شيئ وليست كناية عن العدد والحاصل من مسائل كذا اثنتا عشرة مسألة لأنها مائة فردة أو مكررة أو معطوفة والدرهم اما أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتا عشرة مسألة والواجب في جميعها درهم واحد الا في عطف كذا ونصب تمييزا فيجب درهمان انتهى مم زى (قوله لزمه شيئ) وان زاد في التكرير على مرتين من غير عطف كما هو القرض وان اختلف المجلس لجواز تعدد التأ كيد كما ذكره مر وعش (قوله لان الثاني تأ كيد) فان توى به الاستئناف لزمه شيأ ن قل (قوله أو عطف بيان) قال في شرح الروض أو خبر مبتدأ مخدوف قاله الشيخ في حواشيه أو مبتدأ مؤخر وله خبر مقدم وكذا حال وقال السيد في شرح الكافية والاولى عندي أن يكون كذا مبتدأ ودرهم بدلا منه أو عطف بيان عليه وله خبر وعندي ظرف له شرح مر شوري (قوله أو جر لحنا) أى عند البصريين ويجوز عند الكوفيين لان تمييز كذا يجب نصبه عند البصريين ويجوز جر عند الكوفيين حل



(قوله فدرهم يلزمه) ودعوى أنه في النصب يلزمه عشرون درهما إذا كان نحو بالانها أقل عدد مفرد  
يميز بفرد منصوب وتوعدة لانه يلزم عليه مائة في الجر لاسها أقل عدد يميز بفرد مجرور ولم يقل به أحد  
وقول جمع بوجوب بعض درهم في الجر اذا التقدير كذا من درهم مردود وان نسب لالا كثيرين  
بأن كذا انما تقع على الاحاد دون كسور هاتر ح م ر (قوله والدرهم في الثالثة لا يصلح للتمييز)  
بل هو خبر عن الدرهمين في الرفع أي همد درهم أو بدل بينهما أو بيان لهما وأما الجر فلانه وان كان  
لا يظهر له معنى لكنه يفهم منه عرفا انه تفسير لجملة ما سبق وكذا يقال في الكون انتهى حل (قوله  
فيعود الى الجميع) أي فهو تفسير لكل منهما لان التمييز وصف في المعنى والعطف يمنع احتمال التاكيد  
حل (قوله قبل تفسير الالف بغير الراهم) أي من المال وغيره اتحاد الجنس أو اختلاف شرح م ر  
(قوله للعامة) لانه يقال ألف فضة قال شيخنا وهو ظاهر ان لم يجر فضة باضافة درهم اليها ويبقى تنوين  
ألف والوجه حيث ثبته الالف على ايهامها حل وانظر لم يعلل بأن التمييز وصف في المعنى فيرجع  
لجميع ما قبله كما علل فيما سبق ويمكن أن يقال علل بما ذكر لاجل الفرق بينهما ما عدا ما قبل (قوله  
برفعهما وتنوينهما) والظاهر أنه لو نصبهما أو خفضهما امنوتين أو رفع الاول سنونا ونصب الدرهم  
أو خفضه أو سكنهما أو نصب الالف منونا ورفع الدرهم أو خفضه أو سكنه كان الحكم كذلك وأنه لو رفع  
الالف أو نصبه أو خفضه ولم ينونه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكنه لزمه ألف درهم ولو سكن  
الالف وأتى في الدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الاسمان وهو الى الاول أقرب شرح الروض شوري  
(قوله أو تنوين الاول فقط) أي وتسكين الدرهم أو رفعه أو جوه بلا تنوين ع ث ن (قوله أو خمسة  
وعشرون درهما) فلورفع الدرهم أو خفضه لزمه ما عدا العدد المذكور وقيمة درهم كما يحسنه الشارح  
في شرح الروض وجوز عليه شيخنا كوالله وابن حجر شوري (قوله واصله) هذا راجع لقوله  
أولم تكن كذلك وقوله أي قوله المذكور وهو قوله ناقصة الوزن أو مغشوشة فلومات عقب قراره  
هل يقوم وارثه مقامه فاذا قال ما ذكر قبل الظاهر نعم حل بزيادة (قوله قبل قوله فيهما) أي في  
المستثنين وهما لو كانت ناقصة وزن الح أو لم تكن كذلك الح ا ط ف (قوله وان فعله) أي قوله  
المذكور وقوله عنه أي عن الاقرار وقوله في الاولى أي وهي ما لو كانت ناقصة لوزن كدراهم طبرية  
فانها أربعة دنانير وقيل يرجع في النقص الى بيان وقوله في الثانية أي وهي قوله أولم تكن كذلك  
ووصله وحاصل ما أشار اليه أن دراهم البلدان كانت خالصة أو تامة وفسرها بالنقص أو المغشوشة قبل  
تفسيره بذلك ان ذكره متصلا بالاقرار وان كانت ناقصة الوزن أو مغشوشة قبل تفسيره بذلك مطلقا  
أي سواء ذكره متصلا بالاقرار أو منفصلا عما يعرف بالبلد ا ط ف (قوله أو يجنس ردي) أي  
نوع وقوله قبل أي مطلقا تشرح م ر أي وصلة بما قبله أو لا وارق الناقص بأنه يرفع بعض ما قبله  
بخلاف هذا م ر (قوله فان أراد معية الح) اعترض ذلك بعضهم بأنه لو قال على درهم مع درهم لزمه  
درهم جزما لاحتمال مع درهم لي وحيتد فنية مع في مسألة المتن أولى وبتقدير لزوم أحد عشر ينفي  
ان يلزمه درهم ويرجع في تفسير العشرة اليه وأجاب بحمل كلامه على ما اذا أراد المقر مع عشرة  
دراهم للمقر له وأجيب أيضا بان قصد المعية في قوله درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم  
وعشرة بدليل تقديرهم في جازي يندو عمرو بقولهم مع عمرو بخلاف قوله على درهم مع درهم فان مع فيه  
لجر المصاحبة المصاحبة تصدق بمصاحبة درهم لدرهم غيره ولا يقدر فيها عطف بروماي وهو ملخص

الثالثة لا يصلح للتمييز (أو  
به) أي بالنصب بان قال كذا  
وكذا درهم (فسرهما)  
يلزماته لان التمييز وصف  
في المعنى فيعود الى الجميع  
ومسألة السكون من زيادتي  
(أو) قال (ألف ودرهم  
قبل تفسير الالف بغير  
الراهم) كألف فلس  
لان العطف الزيادة لا للتفسير  
نعم لو قال ألف ودرهم فضة  
كان الالف أضافته للعادة  
قاله القاضي بخلاف ما لو  
قاله على ألف وقفية حنطة  
فان الالف مبهمة اذا يقال  
ألف حنطة ولو قاله على  
ألف درهم وفضتها وتنوينها  
أو تنوين الاول فقط فيما  
يظهر فله تفسير الالف بما  
لا ينقص قيمته عن درهم  
وكانه قال ألف بمقيمة الالف  
منه درهم (أو) قال (خسة  
وعشرون درهما فالكل  
دراهم) لاسرأن التمييز  
وصف (أو) قال (الدراهم  
التي أقررت بها ناقصة  
الوزن أو مغشوشة فان  
كانت دراهم البلد)  
الذي أقر فيه (كذلك)  
أي ناقصة الوزن أو مغشوشة  
(أو) لم تكن كذلك بأن  
كانت تامة أو خالصة (وصله)  
أي قوله المذكور بالاقرار  
(قبل) قوله فيهما وان

فصله عنه في الاولى حلا على نقد البلد فيها وكلا استثناء في الثانية ولو فسر الدراهم بغير سكة البلد أو يجنس ردي قبل ويخالف البيع  
لان الغالب في المعاملة فصدما يروج في البلد ولا قرار اخبار بحق سابق (أو) قاله على (درهم في عشرة فان أراد معية) أي معناها



لورود في معنى مع كافي قوله  
تعالى ادخلوا في أمم أي معهم  
(أو) أراد (حساباً) بقيد  
زدته بقولي (عرفه فعشرة)  
لاهما موجب (والا) بأن  
أراد ظرفاً أو حساباً لم يعرفه  
أو أطلق (فسره) يلزمه  
لأنه المتيقن

درس

(فصل) في بيان أنواع من  
الاقرار مع بيان صحة  
الاستثناء لو (قال له عندي  
سيف) في ظرف (أو خف في  
طرف أو عبد عليه ثوب لم يلزمه  
الظرف والثوب) أخذاً  
باليقين (أو عكسه) بأن قال  
له عندي ظرف فيه سيف  
أو فيه خف أو ثوب على  
عبد وهو من زيادتي  
(للماء) أي الظرف في  
الاداب والثوب في الأخيرة  
(فقط) لذلك (أو) له  
عندي (دابة بسرجها أو  
ثوب مطرز) بتشديد  
الراء (لزمه السكل) لأن  
الباء بمعنى مع والطرار  
جزء من الثوب (أو) قال  
له (في ميراث أبي ألف  
فاقرار على أبيه بدين أو)  
قال له في (ميراثي من أبي)  
ألف (فوعده) أن لم يرد  
(قوله والفرق أنه لما أخرج  
الحرف الخ) أي الكلمة  
وهي مع عن موضوعها  
وأنى مكانها بالباء مع أن مع

من م ر وقوله ويرجع في تفسير العشرة الخ أي قياساً على الألف في قوله على ألف ودرهم وأجاب عنه  
الزركشي بأن العطف في هذه يقتضي مغايرة الألف للدرهم فبقيت على إيهامها بخلاف درهم في عشرة  
وعبارة م ر في أثناء كلام نصها فالوجه الفرق بأن في الظرفية المقترنة بنية لمعية اشعاراً بالتجانس  
والإتحاد انتهى وقول البرماوي وأجيب أيضاً الخ قال العلامة م ر في شرحه والحاصل أن الدرهم لازم  
فيهما والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها دلالة لأن بنية  
المعية تفيد معنى زائداً على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرجها عن مدلوله الصريح إلى غيره  
ثم رأيت السبكي أجاب بأن المراد بنية مع بذلك أنه أراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه  
فلا يرد شيء من الأشكالين أي لأن نية مع تجعل ما بعدهما مثل ما قبلها في الحكم والمعنى

(فصل في بيان أنواع من الاقرار) أي في بيان صيغ من صيغ الاقرار أي في بيان أحكامها أي وما يتبع  
ذلك كالذي يفعل بالمتنع من التفسير ع ش على م ر (قوله سيف في ظرف) ومثله فص في خاتم  
ونعل في حافر وجل في بطن دابة ونمرة على شجرة وسرج على دابة وحكم عكسه عكس حكمه نعم لو أطلق  
في الخاتم دخل فيه لأنه اسم للجميع وبذلك فارق ما لو أطلق في الدابة حيث لا يدخل جملها لأنه يصح  
استثناؤه منها في قوله دابة لأنها لا يمكن أن يكون الحمل للمفرد بوصية من مورث المقر له وبذلك  
فارق أيضاً دخوله في البيع لعدم صحة استثنائه فيه قال الامام القفال وغيره والضابط أن ما لا يدخل  
في البيع لا يدخل هنا وما يدخل فيه يدخل هنا لا الحمل والثمره غير المؤثرة والجدار نظر للعرف  
ثم لا هنا انتهى شرح م ر قال ع ش عليه قضية تخصيص الاستثناء بما ذكر أنه لو أقر له بأرض  
أو ساحة أو بقعة فيها شجر أو حجر رجي مثبت أو ساقية أو تداً وغير ذلك من كل متصل توقف  
عليه نفع متصل دخل وأعله غير مراد لأن هذه المذكورات ليست من مسمى الأرض وقد  
تقدم في الأصول والنهار ما هو صريح في عدم لدخول وقوله والجدار أي فيما لو أقر له بأرض أو  
ساحة أو بقعة أمالوا قرله بدار أو يتدخلت الجدران لأنها من مساهما انتهى (قوله لزماه)  
وهكذا كل ظرف وهو ظرور لا يكون الاقرار بأحد هما اقراراً بالآخر اه حل (قوله أو دابة  
بسرجها) أو عبد بقبابه أو دابة بحملها أو دار بفرشها بخلاف ما لو أتى بمع في الجميع بقى ما لو قال له عندي  
سيف بغمده أو ثوب بصندوق هل يلزمه الجميع كما لو قال دابة بسرجها أو لافيه نظروا الأقرب أن يقال يلزمه  
النظر وفقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجها بأن الباء إذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم  
بمعنى في كثير فتحمل عليه ع ش على م ر (قوله لأن الباء بمعنى مع) قضيته أنه لو قال مع سرجها  
لزمه الجميع وليس مراداً بل يلزمه الدابة فقط ع ش قال العلامة خ ط وم ر والفرق أنه لما أخرج  
الحرف عن موضوعه غلظ عليه بلزوم الجميع بخلاف التصريح به اه (قوله والطرار جزء من الثوب)  
وأن ركب عليه بعد نسجه زى لأن المراد بالطرار هنا ما يشمل ما خيط على نحو الكتف للزينة من  
قطع الحرير ونحوها سم (قوله فاقرار على أبيه بدين) وإذا لم يكن المقر حراً أو كذبه الباقي لا يغرر  
الاحصه في الاظهر واقتضاء كلام الرافعي في نظير المسئلة واستشكل حمل هذا على الدين وهلاجل على  
الوصية ونحوها وأجيب بأن الغالب لزوم المال من المعاملات زى وحل وعبارة شرح م ر فاقرار  
على أبيه بدين لا ضافة الألف إلى جميع التركة المضافة إلى الأب دونه وهذا واضح في تعلق المال بجميعها  
وضعا تعلقاً يمنع من تمام التصرف فيها ولا يكون كذلك إلا الدين فالدفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية  
لأنها مما يتعلق بالثالث اه (قوله فوعده) ما لم يأت بنحوه على فلو أتى بنحوه على كان اقراراً



بالجميع لاحتمال انه التزمه له في حصته خاصة بطريق كالنذر كما في الشرح الصغير م (قوله لا يكون الالهة)  
 أي الا وعدة ليلام كلامه أولا (قوله لزومه درهم) أي وان كرر ما لوقا في مجالس لاحتمال التأ كيد  
 مع استثناء ما يصرفه عنه شرح م (قوله أو درهم ودرهم فدرهمان) أي لان العطف يقتضي المغايرة وتم  
 كالواو وأما لفاء النص فيها لزوم درهم مالم يرد العطف لجيئها كثيرا للتفريع وتزيين اللفظ ومقتربة  
 بجزاء حذف شرطه أي فية فرغ على ذلك درهم يلزمني له فتعين القصد فيها أي قصد المقر كسائر  
 المشتركة وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق ملقتان لانه انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابضاع التي بينهاها  
 على الاحتياط شرح م (قوله فدرهمان يلزمانه) ولو عطف ثم في الثالث كقوله درهم ودرهم ثم  
 درهم لزومه ثلاثة بكل حال لانه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤ كد والمؤ كد شرح م (قوله  
 لما مر في كذا كذا) أي من احتمال التوكيد وقوله وكذا وكذا أي من اقتضاء العطف المغايرة اطف  
 فهو راجع للصورتين (قوله فتلاثة تلزمه الخ) وكلما كرر يلزومه بعدد ما زاد على ألف مرة ويجري فيه  
 التفصيل المذكور بقوله الا ان نوى الخ فان قصد بكل واحد تأ كيدا ما يليه قبل وان قصد تأ كيدا  
 مالا يايه والاستثناء أو أطلق تعدد ع ش على م (قوله تأ كيدا الثاني) أي بعاطفه كقوله م  
 وقضيته انه لو لم يرد ذلك بل أراد بالثالث تأ كيدا الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثلاثة ويوجه بأن المؤ كد  
 حينئذ اند على المؤ كد فأشبه تأ كيدا الاول بالثاني ع ش فاندفع توقف بعضهم بقوله وانظر كيف  
 نصح هذه النية مع ان الواو تمنع من التأ كيد لانها تقتضي المغايرة فتأمل لان الواو جزء حيثش من  
 المؤ كد كما يدل عليه قول م أي بعاطفه اه (قوله المستثنى منه) أي وهو ثلاثة كذا قيل والظاهر ان  
 المستثنى منه محذوف والتقدير فتلاثة تلزمه في كل حال أي سواء نوى بالثاني أو بالثالث استثناء الخ ويدل ذلك  
 على ما قلناه قول الشارح فشمع المستثنى منه ما لو نوى الخ لان هذه النية بعض الاحوال لا بعض الثلاثة  
 وقوله استثناء المراد به عدم التأ كيد لان الاستثناء لا يكون الا في الجمل وهذا مفرد والواو فيه عاطفة  
 (قوله أو تأ كيدا الاول) أي نوى تأ كيدا الاول اما بالثاني أو بالثالث وقوله فيلزمه الثلاثة ويتحصل  
 منه سبع صور حاصلة من ضرب أحوال الثاني والثالث في الاحوال الثلاثة وهي قصد الاستثناء وتأ كيد  
 الاول والاطلاق فهذه صور المستثنى منه والسابعة هي الصورة المستثناة بقوله الا ان نوى الخ شوي وهو  
 غير متعين اذ يمكن ان تكون الصور تسعا بأن تأخذ جميع أحوال الثاني مع كل من أحوال الثالث فيحصل  
 تسع والصورة المستثناة عشرة (قوله فيلزمه الثلاثة) أي به مع علمه من المتن توطئة لتعليل (قوله في  
 الاولى) أي وهي ما لو نوى بالثاني أو بالثالث استثناء فاقوله في الثالثة أي وهي ما لو أطلق وقوله في الثانية  
 أي وهي ما لو نوى تأ كيدا الاول الخ وقوله لزامة المؤ كد بكسر الكاف وهو لدرهم الثاني والثالث على  
 المؤ كد بفتح الكاف وهو الاول (قوله ولا تمنع التأ كيد في الثانية) أخر تعليل لثانية لطول الكلام  
 عليه (قوله في التأ كيد بالثالث) أي فيما إذا كد الاول بالثالث لانه فصل بينهما بالثاني وفيه أيضا  
 الزيادة بالعاطف كما قررر شيخنا (قوله ومتى أقر بمهم الخ) الانسب تقديمه عند قوله وصح بمجهول لانه  
 من تعلقاته (قوله فأبى حبس) كلامه مشعر بجوار الدعوى على المقر بالمهم وهو كذا لك على الصحيح  
 كما يأتي في الدعوى زي وعبارة شرح م وسمعت الدعوى هنا بالمجهول والشهادة به للضرورة  
 اذ لا يتوصل لعرفته الا بسماعها انتهى وهلا قال عزر بحبس أو غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير  
 من ضرب أو غيره وقد يقال وجه الاقتصار على الحبس أنه محل الخلاف في كلامهم ع ش (قوله طوب  
 به الوارث الخ) وقضية اقتضاه على مطالبة الوارث أنه ان تمتنع من البيان لم يحبس وقد يوجه بأنه  
 لا يلزم من كونه وارثا علمه براد مورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بأن يذ كر قدرا ويدعي به على

به اقرار لانه أضاف الميراث  
 الى نفسه ثم جعل لغيره جزأ  
 منه وذلك لا يكون الالهة  
 بخلافه فيما قبلها (أو قال له  
 على درهم درهم لزومه  
 درهم أو درهم) (ودرهم  
 فدرهمان) يلزمانه لما مر  
 في كذا كذا وكذا وكذا  
 (أو درهم درهم) (ودرهم  
 ودرهم ثلثة) تلزمه (الا  
 ان نوى بالثالث تأ كيدا  
 الثاني) فدرهمان يلزمانه  
 فشمع المستثنى منه ما لو  
 نوى بالثاني أو بالثالث  
 استثناء أو تأ كيدا الاول  
 أو أطلق فيلزمه الثلاثة  
 عملا بنيت في الاولى وبظاهر  
 اللفظ في الثانية ولا تمنع  
 التأ كيد في الثانية ازيادة  
 المؤ كد على المؤ كد  
 بالعاطف وللنصل في التأ كيد  
 بالثالث (ومتى أقر بمهم  
 كسوب) وثني (وطوب  
 بيانه) ولم يمكن معرفته  
 بغير مراجعته (فأبى حبس)  
 حتى يبين لامتناعه من  
 أداء الواجب عليه فان مات  
 قبل البيان طوب به  
 الوارث



ووقف جميع التركة فان  
 أمكن معرفته بغير  
 مراجعته كقوله له على زنة  
 هذه الصنعة أو قدر ما باع  
 به فلان فرسه لم يحبس (ولو  
 بين) بما يقبل (وكذبه المقر  
 له) في أنه حقه (فليبين)  
 أي المقر له جنس حقه  
 وقدره وصفته (وايدع) به  
 (ويحلف المقر على نفيه)  
 ثم إن كان ما بين به من  
 جنس المدعى به كأن بين  
 بمائة درهم وادعى المقر له  
 بمائتي درهم فان صدقه  
 على ارادة المائة ثبتت  
 وحلف المقر على نفي الزيادة  
 وإن كذبه بان قال له بل  
 أردت مائتين حلف على أنه  
 لم يردهما وأنه لا يلزمه إلا  
 مائة وإن لم يكن من جنسه  
 كأن بين بمائة درهم فادعى  
 بخمسين ديناراً فان صدقه  
 على ارادة المائة أو كذبه في  
 ارادتها بان قال له إنما أردت  
 الخمسين ووافقه على أن المائة  
 عليه ثبتت لاتفاقهما عليها  
 وإن لم يوافقه عليها فهما  
 بطل الاقرار بها وكان في  
 الصور الأربع مدعى  
 للخمسين فيحلف المقر  
 على نفيه في الأربع وعلى  
 نفي ارادتها أيضاً في صورتى  
 التكذيب وذكر التحليف  
 من زيادتي (ولو أقر) له  
 (بأنف) مرة (وبأنف)  
 مرة أخرى (فألف) تلزمه  
 فقط لأن الاقرار اخبار

الوارث ويحلف عليه فان امتنع الوارث من الحلف على أنه لا يعلم أنه مراد المورث ونكل عن اليمين  
 ردت على المقر له فيحلف ويقضى له بما ادعاه لكن تقل سم عن شرح الروض آخر الباب قبل  
 الاقرار بالنسب فيما لو أقر بدار مهمة وما تحل بعين الوارث الدار كما لو رث عينها المدعى فان أنكر  
 الوارث ذلك وحلف أنها غير ما أراد مورثه لزمه تعيين وحبس له ان امتنع منه حتى يعين ونفي ما ولم يعين  
 الوارث ولا المقر له لعدم علمهما بما أراد المقر فاذ يفعل في التركة ولعل الأقرب أن القاضى يجبر الوارث  
 والمقر له على أن يصطاحا على شيء لينفك التعلق بالتركة ع ش (قوله ووقف جميع التركة) أي ولو  
 فيما يقبل فيه التفسير بغير المال واحتياطاً لحق الغير شرح م (قوله لم يحبس) أي لبيان المقدار والا  
 فلا بد من بيان الجنس كذهب وفضة حل أي ويحبس لبيانه قال ع ش على م. وهو ظاهر  
 مادام المحال عليه من نحو الصنعة باقياً فلو تلفت الصنعة وما باع به فلان فرسه فهل يحبس إلى البيان  
 أولاً فيه نظر والأقرب الأول لأن اقراره صحيح وتعدت معرفة المقر به من غيره فيرجع في التفسير إليه  
 لأنه الأصل (قوله فليبين) جواب لو محذوف لأنه لا يقتضيان تمام تقديره بطل البيان فليبين الخ وقد  
 تقدم التنبيه في باب الرهن على أن لو تأنى بمعنى أن فتقع الفاء في جوابها ع ش وهو جواب ثان وهو أن  
 لو بمعنى أن فيكون قوله فليبين جواباً والأولى أن يقدر ع ش الجواب بقوله لم يكف البيان لأن قوله  
 بطل البيان لا يظهر إلا في بعض الصور الآتية (قوله ثم إن كان ما بين به) أي المقر الخ يشعر صنيعة بان  
 هذا زائد على ما مر وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولو بين وكذبه إلى آخر كلام المتن أي فتارة يكون  
 البيان من جنس المدعى به وتارة لا وقوله على نفيه أي فتارة يحلف على نفي الكل وتارة على نفي الزيادة  
 وتارة على نفي الارادة فبين هذا كله بقوله ثم إن كان الخ وحاصل ما ذكره ست صورتان في الجنس  
 وأربعة في غيره شيخنا (قوله فان صدقه على ارادة المائة) كأن قال له نعم أردت المائة لكنك غلطت  
 فيما أردت وإنما الذي عليك مائتان (قوله حلف على أنه لم يردهما) فان نكل المقر حلف المقر له على  
 استحقاق المائتين لا على ارادة المقر لهما إذا لاطلاع على الارادة لأنها أمر قاضى ع ش ط ف (قوله وأنه  
 لا يلزمه الامانة) ويكفيه لهما يمين واحدة على الصحيح المنصوص فان نكل حلف المقر له على استحقاق  
 المائتين لا على ارادتهما اه زى (قوله كأن بين) أي المقر وقوله فادعى أي المقر له ووافقه أي المقر  
 له وقوله على أن المائة عليه أي في مسألة التصديق والتكذيب لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد فيشمل  
 السكوت أو المراد الموافقة صريحاً وقضية لباب ترجيح الأول شورى (قوله ووافقه على أن المائة)  
 راجع أيضاً لقوله فان صدقه على ارادة المائة الخ كان قال له في حال التصديق نعم أردت المائة لكن غلطت  
 فيما أردت وإنما الذي عليك خمسون ديناراً اه سم ع ش (قوله ان المائة عليه) أي زيادة على الخمسين  
 (قوله وان لم يوافقه عليها) أي المائة وقوله فهما أي في صورتى التصديق والتكذيب (قوله بطل  
 الاقرار بها) ويبيط اقراره بالشيء اه ح ل (قوله في الصور الأربع) أي فيما إذا صدقه على ارادة المائة  
 أو كذبه في ارادتها ووافقه على أن المائة عليه فها تان صورتان في الموافقة أو صدقه أو كذبه في ارادتها  
 ولكن لم يوافقه على أنها عليه فهاتان - ورتان أيضاً في عدم الموافقة شيخنا (قوله في صورتى  
 التكذيب) وهما التكذيب في الارادة مع الموافقة وعدمها فيتعرض في اليمين في هاتين لنفي الخمسين  
 ونفي ارادتهما في صورتى التصديق لنفي الخمسين فقط فعلى كل لا تلزمه الخمسون وتلزمه المائة في  
 صورتين دون صورتين شيخنا (قوله فألف تلزمه فقط) ولو وقع ذلك في مجالس ولو كتب بكل  
 منها صك أي ورقة أو أشهد عليه به ولو كرره ألف مرة اه زى وقوله التكررة إذا أعيدت تكرة  
 كانت غيراً أغلبى لا كللى اه حج اذ كثيراً ما تعادوهي عين الأولى كما في نحو وهو الذي في السماء له



وتعدده لا يقتضي تعدد الخبر به (ولو اختلف قدر) كأن أقر بألف ثم بخمسة أو عكس (فلا كثر) يلزمه فقط لجواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بكاه أو قبله (فلا تعذر جمع) بين الاقرارين (٨٧) كأن وصف القدرين بوصفين كصحاح

ومكسرة أو أسندهما إلى جهتين كبيع وقرض أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة (لزماه) أي القدران فلو قيد أحدهما وأطلق الآخر حمل المطلق على المقيد (ولو قال له على ألف قبضته أو لا تلزم أو من ثمن نحو خر) مما لا قيمة له كز بل (لزماه) الألف عملا ببول كلامه بخلاف ما لو قال له من ثمن خر على ألف لم يلزمه شيء كافي الروضة وأصلها وتعبيرى بنحو خر أعم من تعبيرة بنحو أو كلب (أو) قال له على ألف (من ثمن عبد لم قبضه قبل) قوله لم قبضه لأنه لا يرفع ما قبله سواء أقاله متصلا به أم منفصلا عنه ولا يلزمه تسليم الألف إلا بعد قبض العبد بخلاف قوله من ثمن عبد لا يقبل إلا متصلا (أو علق) الاقرار كقوله له على ألف إن شاء الله أو إن شاء زيد أو إذا جاء رأس الشهر ونوى التعليق قبل فراغ الصيغة كما يؤخذ مما يأتي في الاستثناء (فلا شيء عليه) لأنه لم يجزم بالاقرار وتعبيرى بذلك أعم من قوله ولو قال إن شاء الله

وفي الأرض له فلم يعمل بقضيتها وقرض تسليم طرادها فيصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الأخذ باليقين مع الاعتضاد بالأصل وهو براءة التهمة مما زاد على الواحد شرح مر (قوله وتعدده) أي الاخبار لا يقتضي تعدد الخبر به أي حتى لو اتحد الزمن وتعد المكان مع تعدد المكانين المقر فيهما لا يكون ذلك مقتضيا للتعدد كان قال له على ألف يوم السبت أو لم يصبر ثم أقر له بألف أخرى في ذلك اليوم المذكور بمكة لم يلزمه إلا ألف واحد لأنه يتميز بالاقرار بمصر ومكة في يوم واحد فتسقط الإضافة إليهما لأن الإضافة إلى أحدهما ترجيح بلا مرجح والنسبة إليهما مستحيلة اه ع ش (قوله فلا كثر يلزمه فقط) أي لدخول الأقل في الأكثر (قوله فلو تعذر جمع) مقابل لم حذف تقديره هذا إذا أمكن جمع وهذا غير مختص بما إذا اختلف القدر بل يجري فيما إذا اتفق القدر كما يدل عليه قوله أو قال قبضت يوم السبت الخ فيكون راجعا لقوله ولو أقر بألف الخ (قوله كصحاح ومكسرة) أي كان قال مرة له على ألف صحاح ثم قال مرة أخرى له على ألف مكسرة (قوله لزماه أي القدران) أي في الصور الثلاث لتعذر اتحادهما إذا اختلف الوصف في الأول يوجب اختلاف الموصوف واختلاف السبب في الثاني يوجب اختلاف المسبب كذا قاله مر اه ا ط ف (قوله حل المطلق على المقيد) أي ولم يلزمه غيره اه مر (قوله لزماه الألف) وعليه اثبات القضاء ومشله ما لو قال كان له على ألف قبضته فإن لم يقل في هذه قبضته كان لغوا ولو أشهد على نفسه أنه سيقرب باليس عليه ثم أقر بشيء لزمه ولا ينفعه ذلك الاشهاد اه قل (قوله عملا بأول كلامه) الذي هو جملة واحدة ويلغو آخره وإن كان المقر كافرا أو ممن يمتدحه بيع الكلب نعم ان يرفع الحاكم يرى ذلك فله الحكم بعقيدته قل (قوله من ثمن عبد لم قبضه) أي العبد وهذا لا قال من ثمن مبيع الأعم من العبد وغيره ثم يدعى العموم كعادته (قوله لأنه لا يرفع ما قبله) بل يخصه بحال دون أخرى (قوله سواء أقاله) أي لم قبضه (قوله أم منفصلا) أي وقد قال من ثمن عبد متصلا أما إذا قلنا بمنفصلين فلا يقبل قوله لم قبضه كما لا يقبل قوله من ثمن عبد (قوله لا يقبل) أي قوله من ثمن عبد (قوله الامتصلا) أي بقوله له على ألف وألحق بذلك فيما يظهر كل تقييد مطلق وتخصيص إمام كاتصال الاستثناء كما هو ظاهر أي من أنه لا بد من الاتصال والا لبطلت قاعدة الاقرار اه تحفة شوبري أمالوذ كره منفصلا لم يقبل مع ان قوله من ثمن عبد لا يرفع ما قبله بل يخصه من حالة إلى حالة أخرى وكان القياس القبول فيه مطلقا كسابقه إلا أن يفرق بينهما بان قوله من ثمن عبد يخصه بجهة معرضة للسقوط بموت العبد فلم يقبل منه الامتصلا ووجب الألف إذا لم يذ كره متصلا لا احتمال وجوبها بسبب آخر بخلاف قوله لم قبضه فلم يخصه بتلك الجهة المعرضة للسقوط فقبل مطلقا ع ش (قوله ونوى التعليق) ينبغي ان المراد قصد الاتيان بالصيغة أعم من الاتيان بها بقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك اه سم ع ش (قوله فلا شيء عليه) إلا ان قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما أقرب به اه شرح الروض والظاهر لزومه حال في مسألة الأجل العاسد شوبري (قوله لأنه لم يجزم) وأيضا لا اقرار اخبار عن حق سابق والواقع لا يتعلق سم وفارق من ثمن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزأ من جملة الشرط فلم يغير معنى أول الكلام بخلاف من ثمن الكلب لأنه غير مغير بل مبين لجهة الزوم معاهو باطل شرعا فلم يقبل اه شوبري (قوله وهو الذي أردته) بفتح تاء المخاطب كما هو ظاهر (قوله فيحلف أنه ليس له عليه الخ) وقيل

لم يلزمه شيء (وحلف مقرر) فيصدق بيمينه (في) قوله له (على أو عندي أو معي ألف وفسره) ولو منفصلا (بودعة فقال) المقر له (لي عليك ألف آخر) دينا وهو الذي أردته باقرارك فيحلف أنه ليس له عليه ألف آخر وأنه لم يرد باقراره الا هذه ولا ينافيه ذكر على التي للوجوب



ذلك شأن الودعة بخلافها  
قبلة لان التالف والمردود  
لا يكونان عليه ولا عنده  
ولا معه والتقييد بالبعدية  
في عندي ومعنى من  
زيادتي (و) حلف (مقره  
في قوله) أي المقر له على ألف  
(في ذمتي أو ديني) وفهره  
بودعة فقال لي عليك ألف  
آخر في حلف أن له عليه ألفا  
آخر لان العين لا تكون  
في الذمة ولا ديني (ولو أقر  
بيس أو بهبة وقبض) فيها  
(فادعي) هو أولى من قوله  
ثم ادعي (فساده لم يقبل)  
في دعواه فساد وان  
قال أقررت لظني الصحة  
لان الاسم عند الإطلاق  
يحمل على الصحيح (وله)  
تحليف المقر له أنه لم يكن  
فاسدا (فان شكك) عن  
الحلف (حلف المقر) أنه  
كان فاسدا (و بطل) أي  
البيع أو الهبة لان العين  
المردودة كالقرار أو  
كالبينة وكل منهما يفيد  
صدق المقر وقولي وبطل  
أولى من قوله ويرى (أو)  
قال هذا لزيد بل لعمر وأو  
غصبته من زيد بل من  
عمر وسلم لزيد وغرم) المقر  
(بداهة عمر) لانه حال بينه  
وبينه بالقرار الأول  
وتعبري بذلك أعم مما عبر  
به ولو قال غصبته من زيد

يصدق المقر له لان كلمة على ظاهرة في الثبوت في الذمة والودعة لا تثبت فيها م (قوله لاحتمال ارادة  
الوجوب الخ) ويحتمل انه تعدى فيها فصارت مضمونة عليه فحسن الايمان فيها على وقد استعمل  
على بمعنى عندي كما في قوله تعالى ولهم على ذنب شرع م (قوله أي بعد تفسيره المذكور) الوجه  
أن يقال أي بعد اقراره كما لا يخفى شوبري أي لانه تقبل دعواه التلف والرد بعد الاقرار ولو قبل تفسيره  
المذكور وكلامه يقتضي انها لا تقبل حيث تدعي عبارة ع ش قوله بعد تفسيره عبارة المنهاج بعد الاقرار  
ولعلمها الوجه لانه لو ادعي ذلك حال التفسير كان قال أردت بالالف الذي أقررت به ألفا ودية وقد تلفت  
الآن فالوجه القبول سم ويمكن رد ما هنا الى المنهاج بجعل التفسير بمعنى التبيين وهو عبارة عن  
الاقرار وفي المختار الفسر البيان وبابه ضرب والتفسير مثله اه بحروفه (قوله لان ذلك) أي  
حلفه في دعوى التلف والرد بعده (قوله وفهره بودعة) أي فلا يقبل تفسيره المذكور ومحل ان  
كان منفصلا عن الاقرار فان كان متصلا فالوجه قبوله شرح م وقد ينافي هذا قوله في ذمتي اذا لم يكن  
لا تكون في الذمة الخ الا أن يقال ان قوله ذلك متصلا دل على انه لم يرد بني ذمتي وديننا معناه بل أراد بني  
ذمتي معنى جهتي وان دينة معناه كالدين في لزوم رد مال كما اه ع ش عليه (قوله فقال) أي المقر  
له (قوله لان العين) أي وهي الودعة المفسر بها (قوله وقبض فيها) أي في الهبة اذ يختلف  
حكمه باعتبار الزوم وعدمه بالنسبة للقبض بخلاف البيع وماوى فلو اقتصر على مجرد الاقرار بالهبة  
فلا يكون مقرا بالقبض ومحل حيث لم يكن يد المقر له والافهوا قرار بالقبض م ا ط ف (قوله  
فادعي) والتراخي يعلم من كلامه بالأولى لانه اذ لم تقبل دعواه الفساد مع الفورية فمع التراخي أولى  
بخلاف تعبير الأصل زي (قوله هو أولى من قوله) لانه يؤهم أنه اذا ادعاه على الفور يقبل  
وليس مرادا (قوله ثم ادعي فساد) أي البيع أو الهبة لانه اذا كان العطب باو يفرد الضمير لرجوعه  
للاحد (قوله لم يقبل) ولا تسمع بيته لتكذيبها لقراره السابق اه شرح م (قوله وان قال  
أقررت لظني الصحة) الا ان كان مة ما وعاب صدق بمقتضى ظاهر الحال كيدوى خلف فالوجه قبوله  
شرح م (قوله كالقرار) أي من المقر له أي كانه أقر بالفساد وقوله أو كالبينة أي من المقر أي  
كاه أقام بيته على الفساد (قوله أولى من قوله ويرى) أي لان البراءة لا تكون الا من الدين مع أن  
الزاع هنا في عين وهي لا يصح البراءة منها الا أنه أجيب عن الأصل بأنه وان كان النزاع في عين فقد  
ينزب عليه دين عند تلفها كالتمن فغاب أو يرى من التبعية أي الشاملة لهما سم وأبواب الشهاب غنه  
أيضا بان قوله يرى أي من الدعوى فشم حيث العين والدين فلا اعتراض حيث تدعي المصنف والمراد  
بالبراءة من الدعوى الخروج من عهدتها اذ لا يصح البراءة من الدعوى ا ط ف (قوله أو قال) متصلا  
أو منفصلا ولو بعد طول الفصل حل (قوله وغرم المقر بدله) أي من مثل في المثلي وقيمة في المتقوم  
وجرى عليه ابن حجر والتمني قاله والد شيخنا في حواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح  
أي لان الغرم بالحيولة اه شوبري أخذ من تعليقه فلو رجع المقر به ليد المقر دفعه لعمر وواسترد ما  
غرمه وله حبسه تحت يده حتى رد ما غرمه اه ع ش (قوله وكيل ثم) الأولى أن يقدمه على قوله ولو  
قال غصبته الخ (قوله وضح استثناء) أي من الخفس والدين بدليل قوله وضح من غير جذبه الخ وهو  
ما أخوذ من الثني فتصح فسكون أي الرجوع لرجوعه عما اقتضاه لفظه (قوله لو ورد الخ) من وروده  
في الكتاب فسجد الملائكة كما هم أجعون الا إبليس ومن السنة الجمعة حق واجب على كل محتمل الأربعة

والمالك فيه لعمر وسلم لزيد لانه اعترف له باليد ولا يغرم لعمر وشيا لجواز أن يكون المالك فيه لعمر و  
ويكون في يده بديا بجارة أو غيرها وكيل ثم كافي الوسيط في باب الشك في الطلاق ومثلها الفاء (درس) (وضح استثناء) لو ورد



وفي كلام العرب وبلدة ليس بها أنيس • الا ليعافير والا العيس

(قوله ان نواه) أي وتلفظ به برماوى أي وأسمع نفسه أيضا ولو بالقوة وكذا من هو بقر به كافي ع ش على م ر قاله م ر ولكونه رفعا لبعض ما شمله اللفظ احتاج الى نية (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولومع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثلا وان عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ان نواه الخ انه لابد من قصد الاخراج قبل الفراغ من الصيغة وقياس ما تقدم عن سم في التعليق بان شاء الله في قوله ينبغي ان المراد قصد الاتيان بالصيغة الخ أن يكتفى هنا بقصد الاتيان بصيغة الاستثناء قصد أو أطلق ع ش على م ر (قوله لان الكلام الخ) هذا تعليل لما تضمنه المتن فكانه قال لا تجب في أوله ولا تكتفى بعد الفراغ فلذلك فرع الدعوتين على التعليل واستنتجها منه وقيل انه علة للجملتين بعده فكان الأولى تأخير عنهما (قوله وهذا من زيادتي) أي قوله نواه قبل فراغ الاقرار (قوله واتصل) أي اجماعا وما حكى عن ابن عباس من عدم اشتراط اتصاله قيل لم يثبت عنه واتن ثبت فهو مؤول شرح م ر (قوله فلا يضر سكتة تنفس) وهي لا تكون الا بسيرة وعبارة تشرح م ر نعم السكوت اليسير بقدر سكتة تنفس أو عى أو تذكر أو انقطاع صوت غير مضر اه فقول الشارح بخلاف الفصل بسكوت طويل مقابل للسيرة المفهوم من كلامه أو المقدر فيه قال الشورى انظر ما لو سكت وادعى واحدا مما ذكر هل يقبل منه ذلك و يصح استثناءه أولا والفرض ان لا قرينة اما اذا كانت فانه يقبل كما هو ظاهر فليحرر (قوله وعى) قال السبوطى هو بكسر العين لا بفتحها لان المعنى بالكسر التعبد من القول (قوله وتذكر) أي تذكر قد مر ما يستثنى أي ان كان بقدر سكتة التنفس ع ش (قوله وانقطاع صوت) وسعال ونحوه وانظر ولو طال الزمن أو لا ظاهر كلامهم الاول فلي تأمل شورى (قوله وكلام أجنبي) نعم لو قال له على ألف استغفر الله الامانة فانه يصح كفاي البيان والعدة زى (قوله ولم يستغرق) ولو بحسب المعنى كما يأتى نحوه على ألف الا نوبار بينه بشوب قيمته ألف (قوله لم يصح) أي لما فى ذلك من المناقضة الصريحة نعم ان أتبع المستغرق باستثناء آخر غير مستغرق صح فاذا قال له على عشرة الاثمانية لزمه ثمانية لان الثمانية مثبتة اذ هي مستثناة من منق ك ما يؤخذ مما يأتى به عليه م ر (قوله فيلزمه عشرة) وهذا بخلاف الوصية فانه يصح فيها وقائدة الصحة أنه يكون رجوعا عنها ع ش وعبارة قل وشمل ما ذكر الوصية وقول بعضهم انه فيها صحيح لا بطله ما قبله كما لو كان له ابنان وأوصى لزيد بمثل نصيب أحدهما الا نصف المال أجيب عنه بان البطالان من حيث انه لفظ يفيد الرجوع عن الوصية لامن حيث صحة الاستثناء فتأمل (قوله ولا يجمع مفرق) هذا حكم من أحكامه وليس من الشروط وقوله فلو قال الخ ذكرنا بعتا مشهلا آخرها المفهوم كما يدل له تعليقه وثلاثة للناطق أو لمال عدم الجمع في المستثنى منه وثانيها وثالثها في المستثنى وذ كر له مثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن لا يجوز جمع أصلا كالأول منهما أو يكون جمع جائز مع غير جائز كالثاني منهما لان الدرهمين الاولين يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما وقوله في استغراق أى لاجل استغراق فنى بمعنى اللام كما عبر بها م ر أى لاجل دفعه اذا كان الجمع في المستثنى منه أو لاجل تحصيله اذا كان في المستثنى أو فيهما (قوله ولا فيهما) كقوله على درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما ودرهما فيلزمه ثلاثة لان قوله الادرهما مستغرق للاخير والثاني مستغرق للثاني والاخير الاول شيئا لئلا يمكن لا فائدة هنا في عدم جمع المفرق لانه يلزمه ثلاثة على كل حال فنى قول الشارح ولا فيهما انظر الاولى أن يصور بان يقول له على درهم ودرهم الادرهما ودرهمين فيكون الدرهم مستثنى من الدرهمين قبله ويغوم ما بعده الذى حصل به الاستغراق فيلزمه درهمان ولو جمع المفرق لزمه ثلاثة

في الكتاب والسنة وكلام العرب ان (نواه قبل فراغ الاقرار) لان الكلام انما يعتبر بتمامه فلا يشترط من أوله ولا يكتفى بعد الفراغ والالزام رفع الاقرار بعد لزومه وهذا من زيادتي (واتصل) بالمستثنى منه عرفا فلا يضر سكتة تنفس وعى وتذكر وانقطاع صوت بخلاف الفصل بسكوت طويل وكلام أجنبي ولو يسيرا (ولم يستغرق) أى المستثنى المستثنى منه فان استغرقه نحوه على عشرة الا عشرة لم يصح فيلزمه عشرة (ولا يجمع) مفرق (في استغراق) لاني المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما وهذا من زيادتي فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما

(قوله لانه يلزمه ثلاثة الخ) وكذا يلزمه ثلاثة على كل حال لو قال له على درهمان ودرهم الادرهمين ودرهما فلا يصح تصويره لان المراد أنه لا يجمع بينهما لحصول الاستغراق الذى هو مفقود عند عدم الجمع فتأمل



لزمه ثلاثة دراهم ولو قال ثلاثة الادرهين ودرهما لزمه درهم لان المستثنى اذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ الا ما يحصل به الاستغراق وهو درهم  
فبقى الدرهمان مستثنين ولو قال له (٩٠) على ثلاثة دراهم الادرهين ودرهما لزمه درهم لان الاستغراق انما

حصل بالاخير ولو قال له على  
ثلاثة دراهم الادرهين  
ودرهما لزمه درهم لجواز  
الجمع هنا اذا استغراق  
(وهو) أي الاستثناء (من  
اثبات نفي وعكسه) أي من  
نفي اثبات كاذ كرهما في  
الطلاق (فلو قال له على  
عشرة الا تسعة الاثمانية  
لزمه تسعة) لان المعنى الا  
تسعة لا يلزم الاثمانية تلزم  
فتلزم الثمانية والواحد  
الباقى من العشرة ومن  
طرق بيانه أيضا أن يجمع  
كل من مثبت والمنفي  
ويسقط المنفي منه والباقي  
هو المقربه فالعشرة والثمانية  
في المثال مثبتان ومجموعهما  
ثمانية عشر والتسعة منفية  
فاذا أسقطتها من الثمانية  
عشر تبقى تسعة وهو المقر  
به ولو قال ليس له على شيء  
الاخسة لزمته وليس له على  
عشرة الاخسة لم يلزم شيء  
لان عشرة الاخسة هو  
خسة فكانه قال ليس له  
على خسة (وصح) الاستثناء  
(من غير جنسه) أي  
المستثنى منه ويسمى استثناء  
منقطعاً كالف درهم الا  
ثوباً ان بين ثوب قيمته  
دون ألف فان بين ثوب  
قيمه ألف فالبيان لغو

(قوله لزمه ثلاثة دراهم) لان المستثنى منه اذا لم يجمع مفرقه كان الدرهم مستثنى من درهم فيستغرق  
فيلغو عن (قوله مستثنين) أي فكانه قال ثلاثة الادرهين فيلزمه درهم (قوله ولو قال له على  
ثلاثة الخ) انما أتى بمثالين في استغراق المستثنى اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون جميع افراد  
مفرقه أو بعضها مفرق وبعضها مجموع كالمثال الاول (قوله انما حصل بالاخير) أي الاستثناء الاخير  
فيلغو فكانه استثنى اثنين من ثلاثة فيكون اللازم له واحداً وقوله لجواز الجمع هنا أي جمع المستثنى  
فيكون الاثنان مستثنين من الثلاث (قوله أي الاستثناء من اثبات نفي) أي المستثنى من مثبت  
منفي وعكسه فالصادر الثلاثة بمعنى اسم المفعول كما يؤخذ من كلام الشارح وقال سم أي والاستثناء  
من ذي الاثبات ذو نفي أي دال عليه (قوله كاذ كرهما في الطلاق) أي هاتين القاعدتين وهذا  
اعتذار عن عدم قوله وهذا من زيادتي أي فالاصل وان لم يذكرهما هنا لكان ذلك كرهما في كتاب  
الطلاق (قوله لزمه تسعة) محله اذا ذكر المستثنيات من غير عطف لانه مع العطف يرجع الجميع  
للاول وبلغونه ما حصل به الاستغراق سواء ذكر الامع العطف أو سكت عنها فلو قال له على عشرة لا  
خسة والا ثلاثة فهما مع مستثنيان من العشرة اه زى ولو قال له على عشرة فيما ظن فليس باقرار  
أصلاً قل (قوله ومن طرق بيانه) أي بيان ما يلزم وقوله أيضاً أي زيادة على قوله وهو من اثبات نفي  
وعكسه أو يقال أيضاً أي زيادة على قوله لان المعنى الخ اذ هو في قوة قوله القاعدة أن يخرج كل مما قبله مع  
مراعاة قاعدة المتن وهذا الثاني أحسن والاول قاله شيخنا وليس بظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات  
وعكسه أصل لكل القواعد المقررة هنا (قوله كل من مثبت) أي على حدته وقوله والمنفي أي بان  
يجمع كل من المنفي كذلك وقوله ويسقط المنفي منه أي من مثبت اط ف ثم ان كان المذكور أولاً  
شفعاً فلا شفاع مثبتة أو وترافعه اه زى (قوله ولو قال ليس له على شيء) هذا عام وقوله الاخسة  
خاص وقوله وليس له على عشرة هو خاص ويؤخذ من قول الشارح ولو قال الخ ضابط وحاصله انه ان  
كان المستثنى منه عاماً عمل بالاستثناء كقوله ليس له على شيء الاخسة وان كان خاصاً ألقى الاستثناء كقوله  
ليس له على عشرة الاخسة وهذا تقييد لقول المصنف وعكسه بما اذا لم يدخل النفي على خاص أي محل  
كون الاستثناء من النفي اثباتاً اذا لم يدخل النفي على خاص والا فلا يلزم شيء يجعل النفي متوجهاً لكل  
من المستثنى والمستثنى منه ولا يختص بهذا المثال بل يجري فيما لو قال ليس له على ألف الامانة فلا يلزم شيء  
اه زى (قوله فكانه قال ليس له على خسة) لان المعنى ليس له على عشرة متصفة بكونها ناقصة خسة  
(قوله وصح من غير جنسه) خلافاً للامام أحمد في بطلانه مطلقاً وللإمام أبي حنيفة في بطلانه في غير  
المكيل والموزون قل على الجلال ودليلنا على الصحة قوله تعالى فانهم عدوا لى الذين آمنوا وقوله  
تعالى لا يسمعون فيها لغواً الا سلاماً ما لهم به من علم الا اتباع الظن قال ع ش على مر وينبى أن  
مثل الجنس النوع والصفة (قوله فالبيان لغو ويبطل الاستثناء) أي للاستغراق (قوله بين  
ما أراده) أي بين الثوب الذى أراده في الاستثناء بالالف أي بثوب قيمته ألف (قوله فكانه تلفظ  
به) أي بالف فيكون مستغرقاً لان التقدير الاقيمة ثوب (قوله من معين) وما تقدم كان مما في  
التمه ومنه هذا الثوب له الا كنه هذا ولو أقر بثياب بدنه دخل جميع ملبوسه ولو فورة وخفا قل  
(قوله أو هؤلاء العبيد) ولا اعتبار بالجهل بالمستثنى مر (قوله وحلف في بيانه) ويجبر على البيان

ويبطل الاستثناء لانه بين ما أراده به فكانه تلفظ به (و) صح الاستثناء (من معين) كغيره (كهذه) لتعلق  
الدار له الا هذا البيت أو هؤلاء العبيد له الواحد وحلف في بيانه) أي الواحد لانه أعرف بمأاده حتى لو ماتوا بقتل أو بدونه الواحد



وزعم أنه المستثنى صدق  
بيمينه أنه الذي اراده  
بالاستثناء لاحتمال ما دعاه

(فصل في الاقرار بالنسب)  
لو (أقر) من يصح اقراره  
(بنسب فان أحقه بنفسه)  
كان قال هذا ابني (شرط)  
فيه (امكان) بان لا يكذب  
الحس والشرع بان يكون  
دونه في السن بمن يمكن  
فيه كونه ابنه وأن لا يكون  
معروف بالنسب بغيره  
(وتصديق مستلحق) بفتح  
الحاء (أهل له) أي للتصديق  
بان يكون حيا غير صبي  
ومجنون لان له حقا في  
نسبه فان لم يصدقه بان  
كذبه وعليه اقتصر الأصل  
أو سكت لم يثبت نسبه  
الا بينة فان لم تكن بينة  
حلفه فان حلف سقطت  
دعواه وان نكل حلف  
المدعى وثبت نسبه ولو تصادقا  
ثم رجعا لم يسقط النسب  
كما قاله الشيخ أبو حامد  
وصححه جمع وقال ابن أبي  
هريرة بسقط وشرط أيضا  
أن لا يكون المستلحق

(قوله أي ذكر الخ) الأولى  
حذف ذكر وغير مسموح  
لان المراد من يصح اقراره  
بالمال وهما غير شرط فيه  
اه شيخنا

(قوله غير مسموح) هذا  
داخل تحت الامكان  
والذكر ياتي فيها تفصيل  
يعلم مما ياتي اه شيخنا

لتعاقب حق الغير به ويخلفه وارثه فيه لو مات شرح م (قوله وزعم) أي ذكر  
(فصل في الاقرار بالنسب) أي وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وارث المستلحق وهو مع الصدق  
واجب ومع الكذب في ثبوته ونفيه حرام من الكبار بل يصح في الحديث انه كفر لكنه محمول على  
المستحل أو على كفران النعمة فان حصول الولد نعمة من الله فانكارها عجز لنعمة الله تعالى ولا نظر  
لما قد يعرض للولد من عقوق ونحوه زى مع زيادة من ع ش على م (قوله لو أقر من يصح  
اقراره) أي ذكر بالغ عاقل غير مسموح مختار ولو سفيها أو قريبا أو كافرا قل (قوله هذا ابني)  
ومثله ما أبوه والأول أولى للاضافة الى المقر لا هذا أي خلافا لابن حجر لانه من اللاحق بالغير وهو الجدل  
وعبارة زى كان قال هذا ابني مثله أن يقول هذا أبي ويصدق وقوله أنت أبي أحسن من قوله أنا ابنك  
وقول الأب أنت ابني أحسن من قوله أنا أبوك اذا لاضافة فيه للمقر شيخنا وقل وعبارة م (قوله  
ابني أو أبي لا أي لسهولة اقامة البينة بولادته على ما قاله في الكفاية والأصح خلافه انتهى قال ع ش  
عليه قوله والأصح خلافه أي فيصح الحاق نسب الام به اه (قوله وتصديق مستلحق) اقتصره  
هنا على هذين الشرطين مع اشتراطه في اللاحق بالغير بما ياتي كون الملحق به رجلا يقتضي أن استلحق  
المرأة يصح مع أنه يخالف ما سياتي في قوله بخلاف المرأة لان استلحاقها لا يقبل حينئذ كان عليه أن  
يشترط هنا كون المستلحق رجلا كما علمت مما تقدم عن قل (قوله بان يكون حيا غير صبي)  
أخصر منه أن يقول حيا مكافا اللهم إلا أن يقال عدل عن ذلك لدخول السكران المتعدي فانه أهل  
للتصديق وان كان غير مكلف عند المحققين ومؤاخذته انما هو من باب ربط الاحكام بالأسباب تقييضا  
عليه انتهى بابلي (قوله لان له حقا في نسبه) أي ولانه أعرف به من غيره شرح م (قوله أو سكت)  
الا اذا مات عقب الاستلحاق وقبل التمكن من التصديق فانه يثبت النسب في هذه الحالة وعليها يحمل  
كلام الشيخين برماوى وشرح م (قوله لم يثبت نسبه الا بينة) فهم منه أنه لا يعرض على  
القائم في هذه ويمكن أن يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه اثنان فصدقهما أو لم يصدق واحد منهما  
بان عرضه على القائم ثم تقطع المنازعة بين المستلحقين وهنا المنازعة بين المستلحق والمجهول والحق  
في النسب له فلم ينظر للقائم ثم رأيت في سم على حج ما وافقه حيث قال ولعل الفرق ان القائم  
انما يعتبر عند المنازعة ونحوها ع ش على م (قوله حلفه) أي حلف المستلحق بكسر الحاء  
المستلحق بفتحها وقوله فان حلف أي المستلحق بفتح الحاء وقوله سقطت دعواه أي المدعى (قوله  
ولو تصادقا) راجع لقول المتن وتصديق مستلحق على سبيل التعميم فيه فكأنه قال فتي صدقه ثبت  
النسب سواء كذبه بعد ذلك أم لا فلا يضرك الكذب بعد التصديق (قوله وشرط أيضا ان لا يكون  
الخ) الأولى تأخير هذا عن قوله وخروج بالأهل غيره فيتم شرح المتن أولا ثم يذكر ما زاد عليه من  
الشروط وصنيعه يقتضي أن هذا الشرط غير مستفاد من اشتراط الامكان الذي ذكره في المتن وصنيع  
م يقتضي انه مستفاد منه وعبارته اشترط ان لا يكذب بالحس ولا الشرع ثم قال فان كذبه أي الشرع  
بأن يكون معروف بالنسب من غير ما أولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وان صدقه  
المستلحق لان النسب لا يقل بالنقل وعلم مما تقر ر عدم صحة استلحاق منقعي باعان ولد على فراش نكاح  
صحيح لما فيه من ابطال حق النافي اذ له استلحاقه وان هذا الولد لا يؤثر فيه قائم ولا انساب يخالف  
حكم الفراش بل لا يتنى الا بالاعان وخصة أثبتها الشارع لدفع الانساب الباطلة فان ولد على فراش وطء  
شبهة أو نكاح فاسد جار للغير استلحاقه لانه لو نازعه قبل التني سمعت دعواه ويمتنع استلحاق ولد الزنا  
مطلقا انتهت ومنها يعلم مفهوم قول الشارع عن فراش نكاح صحيح وأما قوله بلعان فلا مفهوم له وعبارة



عش وقضيته انه لو كان له ولأمة منقيا بحلف السيد يصح استلحاقه لغير الثاني وليس مراد ابل مثل  
المتن باللعمان ولأمة المذكورة (قوله فان كان كذلك) أن منقيا بلعمان عن فراش نكاح صحيح  
الح (قوله لم يصح لغير الثاني استلحاقه) لما فيه من ابطال حق الثاني اذله استلحاقه اه زى (قوله  
ولو كبيرا) للرد على من قال ان الميت الكبير لا يصح استلحاقه لاحتمال انه لو كان حيا الكذب (قوله فلا  
يشترط الح) وذلك لان الشارع قد اعتنى بأمر النسب وأثبتته بالامكان ولا أثر لثمة الميراث في الميت  
كالواستلحق فقير صغيرا ذامال وان اتهم بإيجاب النفقة عليه حتى لو قتله ثم استلحقه صح وسقط القود  
ولا نظر لثمة سقوط القود وعبرة عش نفي اشتراط التصديق ظاهر في الصبي اذا بلغ والمجنون اذا  
أفاق وأما الميت فلا حاجة اليه فيه لانه لا يتأتى منه التصديق حتى بنى اشتراطه الا أن يقال دفع به اشتراط  
التصديق من وليه أو وارثه (قوله بل لو بلغ الصبي) فكذب المستلحق لم يبطل نسبه وفارق ما لو حكم  
باسلام لقيط تبع للدار ثم بلغ واختار الكفر حيث يقر عليه لان الاطلاق به اضعف قل وكذا لو أفاق  
المجنون بعد استلحاقه وكذبه فلا اعتبار بتكذيبه كافي مر (قوله كما صرح به الأصل) وليس له  
تحليفه أنه ليس ابنه لانه لو رجع عن اقراره الأول لم يسقط النسب فلا معنى لتحليفه عش (قوله  
وقضية ثبوت نسبه منه) أي من المقر وقوله بما ذكر أي بالاستلحاق من غير تصديق (قوله هو  
أولى) لان البالغ يشمل المجنون عش (قوله لحق من صدقه) ولا يحلف للآخر وهذا مستثنى من  
قاعدة أن كل اثنين ادعى على شخص شيئا فآخر لا حد هما أنه يحلف للآخر مر شورى (قوله فان  
لم يصدق واحد منهما) هذا يصدق بما اذا كذبهما مع انه لا يعرض على القائف حينئذ فيحمل كلامه  
على ما اذا سكت كافي مر وعبارته فلو لم يصدق واحد منهما بان سكت عرض الح (قوله عرض على  
القائف) بقي ما لو صدق أحدهما وأقام الآخر بينة هل يعمل بالتصديق أو اليئنه فيه نظر والأقرب الثاني  
عش (قوله كما سيأتي في قبيل كتاب الاعتاق) عبارته هناك فاذا ادعى أي اثنان وان لم يتفقا اسلما  
وحرية مجهولا أو ولد موطوأتها وأمكن كونه من كل منهما عرض عليه أي على القائف فيلحق من  
الحقه به منهما انتهت باختصار وقوله وسيأتي في اللقيط عبارته هناك ولو استلحق نحو صغير رجل لحقه  
أو اثنان قدم بينة فسبق استلحاق فبقائف فان عدم أو تخير أو نفاء عنهما أو ألحقه بهما انتسب بعد كماله  
لمن يميل طبعه اليه (قوله فرع لو استلحق شخص الح) الظاهر ان محل ذلك اذا كان حيا أما اذا  
كان ميتا في المسئلة الاولى وهي العبد فيلحقه اذ لا ضرر بخلافه في المسئلة الثانية شورى ويشير لهذا  
التقييد قول الشارح ان كان صغيرا أو مجنونا ولم يقل أو ميتا مع ان أقسام غير الالهل كما سبق ثلاثة الصبي  
والمجنون والميت ومراده بهذا الفرع شرط رابع في الاطلاق بالنفس وهو أن لا يكون المستلحق عبد  
غيره أو عتيقه وهو صغير أو مجنون وعليه فقوله ان كان صغيرا الح راجع لسكل من العبد والعتيق  
كما يؤخذ من شرح مر وصرح به حجج ولو استلحق عبيده ولم يمكن لحوقه به كان أسن منه  
لما فان أمكن لحوقه به لحقه الصغير والمجنون ومن صدقه وعتقوا لاثبات النسب من غيره ولا المكذب له  
فلا يلحقانه ويعتقان عليه مؤاخذه بآعترافه بحريتهما ولا يرثان منه كما لا يرث منهما اه شرح  
الروض وانحط عليه كلام عش على مر (قوله لم يلحقه) أي الابينة زى (قوله محافضة على  
حق الولاء للسيد) أي على ثمرته وهي الارث والا فالولاء باق بتقدير لحوقه والمراد حق الولاء الثابت  
حالا أو ما لا كافي العبد بتقدير عتقه وقوله والحقه الح اعترض بان التعليل الله كور موجود فيه  
وأجيب بأن فوات حق الولاء حصل هنا من تصديق المستلحق بفتح الحاء وهو قوي بخلافه فيما مر  
فانه حصل من جانب المستلحق بكسر ها وهو ضعيف لعدم وجود التصديق من المستلحق بفتحها

منقيا بلعمان عن فراش  
نكاح صحيح فان كان  
كذلك لم يصح لغير الثاني  
استلحاقه وخرج بالأهل  
غيره كصبي وميت ولو كبيرا  
فلا يشترط تصديقه بل لو بلغ  
الصبي بعد استلحاقه فكذب  
المستلحق له لم يبطل نسبه  
كما صرح به الأصل لان  
الكذب يحتاج له فلا يبطل  
بعد ثبوته وقضية ثبوت  
نسبه منه بما ذكر أنه يرثه  
وان استلحقه ميتا وبه  
صرح الأصل ولا نظر الى  
الثمة لان الارث فرع  
النسب وقد ثبت (ولو  
استلحق اثنان أهلا)  
للتصديق هو أولى من قوله  
بأنها (لحق من صدقه) منهما  
فان لم يصدق واحد منهما  
أو صدقهما عرض على  
القائف كما سيأتي في قبيل  
كتاب الاعتاق وخرج  
بالأهل غيره وسيأتي في  
اللقيط (فرع) لو استلحق  
شخص عبد غيره أو عتيقه  
لم يلحقه ان كان صغيرا أو  
مجنونا محافضة على حق  
الولاء للسيد



والالحقه ان صدقه (وأتمته ان كانت فراشا) له أول زوج (فولدها صاحبه) أي (٩٣) الفراش وان لم يستلحقه خبر الصحابين

أنه صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش (والا فان قال هذا ولدي) ولو مع قوله ولدته في ملكي (ثبت نسبه) بشرطه (لا يلاذ) منها لاحتمال انه أحبلها بشكاح أو شبهة ثم ملكها (أو) قال هذا ولدي (وعلمت به في ملكي بنتا) أي النسب والأيلاد لا تقطع الاحتمال (وان الحقه) أي النسب (بغيره) بمن يتعدى النسب منه اليه (كهذا أخي أو عني شرط) فيه (مع مامر كون الملحق به رجلا) من زيادتي كالأب والجد بخلاف المرأة لان استلحاقها لا يقبل كما سيأتي فبالاولى استلحاق وارثها وكونه (ميتا) بخلاف الحي ولو مجنون للاستحالة نبوت نسب الاصل مع وجوده باقرار غيره (وان نقاه) الميت فيجوز الحاقه به بعد نقاهه كالأول استلحقه

(قوله لانه نادر) الاولى الجواب بانه قول من لا معول عليه والا فلو معول على التدوير ورد أن وطء الشبهة أيضا نادر تأمل (قوله وعدم كونه منفيا) أي لغير الملحق به كما يؤخذ من قول المتن وان نقاه تأمل (قوله أيضا

(قوله والالحقه الخ) ويبقى العبد على رقه ادلا منافاة بين الرق والنسب لكن لو عتق قدم عصبة النسب على عصبة الولاء في الارث حل وولاؤه ملحقه في الثانية (قوله وأتمته) أي أتمه من يصح اقراره الذي قدره الشارح في قول المتن أقرب بنسب عزيزي وأقرب به توطئة لقوله والا فان قال هذا ولدي (قوله ان كانت فراشا) بان أقرب بوطئها وثبت بيينة عرش وقال قل لان الامه لا نصير فراشا الا بذلك بخلاف الزوجة لان المقصود في الاماء الاستخدام بالاصالة (قوله بشرطه) وهو الامكان بان لا يكذب به الحس الخ (قوله لاحتمال أنه أحبلها) وقاعدة الباب البناء على اليقين برماوى (قوله أو علمت به في ملكي) أو استولدتها به في ملكي أو هذه ملكي وهذا ولدي منها وهي في ملكي من عشرين سنين وكان الولد ابن سنة مثلا ولو قال هذا ولدي من أمي من زمان لم يقبل قوله من زمان على المعتمد زى (قوله لا تقطع الاحتمال) أي المذكور فلا ينافي احتمال كونها رجلا وقد أحبلها مع اعساره في بيعت في الدين ثم اشتراها وقلنا بالضعيف أنها لا نصير أم ولد لانه نادر وفي المكاتب لا بد من اتقاء احتمال كونها علمت به في زمن الكتابة لان الحمل فيها لا يثبت الاستيلاد وعبرة شيخنا لان الحمل فيها لا يفيد حل (قوله منه) أي من الغير وقوله اليه أي المقر (قوله كهذا أخي) ومن أقرب باخ ثم قال مثلا منفصلا أردت أخوة رضاع أو اسلام لم يؤثر وقول الخازن أي عتيق فلان ثبت عليه الولاء الا ان عرف له أم حرة الاصل زى (قوله شرط فيه مع مامر) أي من الامكان وتصديق المستلحق ان كان أهلا وعدم كونه منفيا بلعان عن فراش نكاح صحيح وعدم كونه عبدا أو عتيقا لغير المستلحق به وهو أي العبد أو العتيق صغير أو مجنون فالخاصل أن الذي مرأر بعة شروط غاية الامر أن الرابع هناك محصله أن لا يكون المستلحق عبدا أو عتيقا لغير المستلحق وهنا يقال أن لا يكون عبدا أو عتيقا لغير المستلحق به كما هو ظاهر (قوله رجلا) بان قال هذا أخي من أبي بخلاف ما اذا قال هذا أخي من أمي وهذا ما استوجهه الأسنوي وتبعه ابن اللبان والمعتمد انه يصح أن يكون الملحق به امرأة أيضا وصورته أن تموت امرأة وتخلف ابنا وزوجا فيقول الابن لشخص هذا أخي من أمي فلا بد من موافقة الزوج فهذا استلحاق بامرأة زهوي رد على ابن اللبان وغيره مرأط ف ومثله حل ثم قال قال شيخنا ووفق الوالدين استلحاق الوارث لها وبين عدم استلحاقها بان اقامة البينة تسهل عليها بخلاف الوارث لاسيما اذا تراخي في النسب انتهى (قوله كلاب) أي فيما اذا قال هذا أخي وقوله والجد أي فيما اذا قال هذا عني وقوله والجد أي وان كان الأب حيا حيث قام به مانع من الارث كما يأتي برماوى (قوله كما سيأتي) أي في كتاب اللقيط وعبرة المتن هناك ولو استلحق نحو صغير رجل لحقه قال في الشرح أما المرأة اذا استلحقته فلا يلحقها خلية كانت أولا اذ يمكنها اقامة البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل ويؤخذ من التعليل بقوله اذ يمكنها الخ ان محل امتناع استلحاقها النسب اذا استلحقت ابنا اذ هو الذي يمكنها البينة على ولادته وأنها يصح ان تستلحق لها ابنا كما تقدم ان استلحاق الأب من اللاحق بالنفس لانها لا يمكنها اقامة البينة على ولادته لها فتلخص ان المرأة يصح ان تلحق بالنسب بنفسها ان كان أبوة ولا يصح ان كان بنوة (قوله فبالاولى استلحاق وارثها) فادامات امرأة وخلفت ابنا وقال الابن لشخص هذا أخي من أمي لم يقبل على كلامه والمعتمد صحة استلحاق وارث المرأة ويفرق بينهما وبين وارثها بانها يمكنها اقامة البينة على الولادة بخلافه حل وزى أي لسهولة ذلك عليها (قوله ميتا) ومثل الميت المسوخ عرش (قوله لاستحالة نبوت نسب الاصل) لاضافة على معنى

وعدم كونه منفيا باعلان قد علمت مما تقدم أن اللعان ليس بقيد (قوله أو مجنون) أي أو عتيق ميت (قوله فتلخص أن المرأة يصح الخ) وأما ولدها فيصح أن يلحقها بنفسه بأن يقول هذه أمي كما قدمه عرش



هو بعد أن نفاه بلعان أو غيره (وكون المقر لا ولاء عليه) هذا من زيادتي فلو أقر من عليه ولا باب أو أخ لم يقبل لتضرر من له الولاء بذلك بخلاف ما لو ألحق النسب بنفسه كأن أقرب ابن لأنه لا يمكن ثبوت نسبه منه لو لم يقر الابينة ونحو الأب والأخ يمكن ثبوت نسبه من جهة أبيه (وكونه وارثا) ولو علما بخلاف غيره كقائل ورقيق (حائزا) أتركه الملحق به واحدا كان أو أكثر كابنين أقرأ بثالث فيثبت نسبه ويرث منهما ويرثان منه (فلو أقر أحد حائزين بثالث دون الآخر) بأن أنكر أو سكت (لم يشارك المقر) في حصته بقيد زده بقولي (ظاهرا) لعدم ثبوت نسبه أما باطنا فيشاركه فيها فإن كان المقر صادقا فعليه أن يشركه فيها بثلاثها فقول الأصل إن المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر في حصته محمول على ما ذكرته

(قوله ولو علما فيصح) لكن مقتضى المسئلة الآتية آخر الشرح أن يثبت هنا النسب لا الارث للزوم الدور هنا اه قويسني (قوله أن يشركه هذا الخ) لعلة أن يشرك بلا ضمير

تأمل

اللام أي نسب للأصل أي نسب غيره إليه (قوله بلعان) متعلق بكل من المصدر والفعل أي نفيه ونفاه وقوله أو غيره كالحلف في ولد الأمة (قوله وكون المقر لا ولاء عليه الخ) هذا غير شرط في إلحاق بالنفس كما هو مقتضى منيعه حيث قال بخلاف ما لو ألحق النسب بنفسه برماوى بزيادة (قوله باب أو أخ) صورتها أن يجهل أبوه ويعلم جده فيقول هذا أبى فيلحقه بجده فهو إلحاق بالغير فلا يخالف ما تقدم من أن قوله هذا أبى إلحاق بالنفس وفيه نظر وحاول بعضهم تصويرها بما إذا كان نسبه ثابتا لا ييه وأراد إلحاق أبيه بجده لكونه مجهول النسب له وفيه نظرا أيضا لأنه ليس إقرارا بالأب وكلام المصنف في الإقرار بالأب وقديقال بل هو إقرار بالأب ضرورة أن إلحاقه بجده فرع كونه أباه وهو صريح قوله هذا أبى فالتصوير الأول صحيح ع ش (قوله لتضرر من له الولاء) أي لأن عصبه النسب مقدمة على عصبه الولاء (قوله كان أقرب ابن) أي فإنه يقبل لأنه قادر على استحداثه بشكاح أو ملك فلم يقدر مولاه على منعه م ر وبهذا اندفع ما قديقال إن التعليل بتضرر من له الولاء جار في هذه أيضا ا ط ف (قوله لأنه لا يمكن ثبوت نسبه) أي فلا نظر لتضرر صاحب الولاء حل وقال الشوبرى لعل المراد أنه مع حياته لا يمكن ثبوت نسب ابنه لو لم يقر الابينة بخلاف نحو الأخ فإنه مع حياته يثبت بإقرار أبيه ونحو ذلك كأنه آخر فليحذر (قوله من جهة أبيه) فإن قلت كيف يمكن ثبوت نسبه من جهة أبيه مع أن الفرض أن الابن ميت الآن يجاب بأن يكون الجدم موجودا فيستلحقه وأما بان يكون للجدم ولد فيستلحق ذلك المجهول بان يقول هذا أخى انتهى ع ش (قوله ولو علما) فيصح استلحاق الامام لمن مات بلا وارث فيلحق حينئذ بالميت المسلم لأن الامام نائب الوارث الذي هو جهة الاسلام كان قال الامام هذا أبوه أو هذا أخوه حتى لو حكم الامام بثبوت نسبه من الميت المذكور ثبت أيضا لان له القضاء بعلمه م ر (قوله حائزا) ولو ما لا كباثني س ل أي في قوله فان مات الآخر الخ وعبارة حل قوله حائزا ولو بواسطة كان أقر به وهو حائز لركة أبيه الحائز لركة جده الذي هو الملحق به فان كان مات أبوه قبل جده فلا واسطة (قوله واحدا كان أو أكثر) فلو تعددت الورثة اشترط موافقة جميعهم حتى الزوج والزوجة أو وارثهما والامام عن بيت المال ويتنظر كمال الناقص وحضور الغائب فان مات فوارثه برماوى (قوله في حصته) أي التي ورثها من أبيه (قوله فان كان المقر صادقا الخ) وكذلك يجب على غير المقر أن يشركه هذا الثالث بثلاث ما أخذه ان كان يعلم أنه أخوه وان كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وهو أنه لا يجب على كل منهما مشاركة الثالث ظاهرا ويجب عليه باطنا وانما تعرض المتن لنفي مشاركة الثالث للمقر ظاهرا لأنه بما يتوهم أنه لما أقر بأخوته أنه يجب عليه مشاركته في حصته حتى في الظاهر وهلا قال أما باطنا فيشاركه فيها بثلاثها ان كان صادقا مع أنه أخضر (قوله بثلاثها) قال العلامة البرلسي وجهه أن حقه الثابت بزعم المقر شائع في يده ويد صاحبه وقيل بالنصف لأن قضية الميراث أنه لا يسلم لاحد الورثة شيء الا ويسلم للأخر نظيره قال شيخنا وفيه نظر إذ الكلام فيما يلزمه في الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء لهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه الثلث فقط برماوى لأنه الذي يخصه من حصته التي في يده (قوله محمول على ما ذكرته) أي ظاهرا فالثالث انما يشارك المقر ظاهرا ولم يرث لما تقدم من عدم ثبوت نسبه لان الارث فرع النسب ولم يثبت وانما طوبى من أقر بكونه ضامنا لعمر وفي ألف بألف وان لم يثبت الألف على عمر ولو كذب الضامن لأنه لا ملازمة بين مطالبتهما فقد يطالب الضامن فقط لاعسار الأصل أو نذر المضمون له ان لا يطالبه أو موت الضامن والدين مؤجل وأما النسب والارث فيبينهما ملازمة من حيث انه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس أي لا يلزم من ثبوت



ظاهر (فان مات الآخر)  
الذي لم يقصر (ولم يرته الا  
المقر ثبت النسب) لان  
جميع الميراث صار له (أو)  
أقر (ابن حائز باخ) مجهول  
(فانكر الأخ) المجهول  
(نسبه) أي المقر (لم يؤثر)  
فيه انكاره لانه لو أثر فيه  
لبطل نسب المجهول الثابت  
بقول المقر فانه لم يثبت  
بقول المقر الا لكونه حائزاً  
ولو بطل نسب المجهول  
لثبت نسب المقر وذلك دور  
حكمي (ولو أقر عن بحجبه  
كأخ أقر بابن) للميت  
(ثبت النسب) للابن لان  
الوارث الحائز في الظاهر قد  
استلحقه (لا الارث)  
له للدور الحكمي وهو أن  
يلزم من اثبات الشيء نفيه  
وهنا يلزم من ارث الابن  
عدم ارثه فانه لو وورث  
لجب الاخ فيخرج عن  
كونه وارثاً فلم يصح اقراره  
﴿ كتاب العارية ﴾  
بتشديد الباء وقد تخفف  
وهي اسم لما يعار ولعقدها  
من عار اذا ذهب وجاء  
بسرعة وقيل من التعاور  
وهو التناوب والاصل  
فيما قبل الاجماع قوله  
نعالي ويعنعون الماعون  
فسره جمهور المفسرين بما  
يستعيره الجيران بعضهم من  
(٣) قول المحنثي وجواب

النسب بالقرابة ثبوت الارث كما يأتي ونظيره اقراره بالخلع فانه ثبت الينونة ولا مال لوجودها قبل  
الدخول وعند استيفاء العدد من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فانه يستلزمها ابن حجر ا ط ف  
(قوله اذلواقر) علة للحمل أي الحكم في الثبوت في الظاهر فليكن الحكم في النفي مثله أي قاصراً على  
الظاهر والباطن قد يخالف الظاهر في الصورتين أي عند الكذب تأمل وقوله أيضاً اذلواقر الخ فاذا  
كان شاركه ظاهراً مع كونه حائزاً فيلزمه أن لا يشاركه ظاهراً اذا كان غير حائز (قوله ثبت النسب) أي  
نسب الثالث ويرث هو والمقر من الأخ الميت لان المقر حائز للمال لولا المقر به الذي هو الثالث شيخنا  
(قوله باخ) أي لابن وقوله فأنكر بأن قال أنا ابن الميت وأنت لست ابنه كما في شرح م ر ولو ادعى  
المجهول على الأخ فنكحل وحلف المجهول ثبت نسبه ولا ارث ان قلنا الميعن المردودة كالاقرار وهو  
الاصح بخلاف ما لو جعلناها كالينة م ر (قوله لم يؤثر فيه انكاره) ويرث معه في هذه لانه لم يحجبه  
حرماتنا كما قاله شيخنا وفيه نظر بما مر من خروجه عن الحيابة وعلى ثبوت نسب الثاني لو أقر ا معاً بثالث  
فأنكر هذا الثالث نسب الثاني بطل نسب الثاني وهذه مسئلة قولهم ادخلني أخرجك قل وعبرة م ر  
ولم يؤثر فيه انكاره أي لثبوته واشتهاره ولانه لو أثر الخ اه فيرثان التركة بالتناصفة بينهما شيخنا  
(قوله لانه لو أثر الخ) أي بان أبطل نسب المقر وجواب لو محذوف ٣ تقديره لبطل اقراره بدليل قوله ولو  
بطل اقراره لبطل نسب المجهول تأمل (قوله ثبت نسب المقر) أي فأدى عدم ثبوت نسب المقر الى  
ثبوت نسبه (قوله ولو بطل الخ) هذه الملازمة غير ظاهرة لان نسب المقر ثابت مشهور قبل ثبوت نسب  
المجهول وأوجب بأن التقدير ولو بطل نسب المجهول لم يؤثر انكاره واذا لم يؤثر انكاره ثبت نسب المقر  
(قوله وذلك دور حكمي) أي وهو باطل فأدى اليه من تأثير انكار المجهول في نسب المقر باطل أيضاً  
فثبت قول المتن لم يؤثر (قوله عن بحجبه) أي حجب حومان فيخرج به ما لو أقرت بنت معتقة للاب  
بأخ لها فيثبت نسبه لكونها حائزاً ويرثانه اثلاثاً لانه لا يحجبها حوماناً وانما يمنعها عصوبة الولاء وهذا  
أحد وجهين في الروضة وأصلها بل ترجيح وهو المعتمد بر ماوى واعتمده م ر (قوله في الظاهر) أي  
وفي الباطن يمكن أن يكون غير وارث اكون الاخ صادقا في اقراره (قوله لا الارث) أي ظاهراً واما  
باطناً فان كان صادقا وجب عليه دفع المال كله لشو برى (قوله للدور الحكمي) بان يوجب شئ  
حكمين شرعيين متنافيين فيثبت الدور منهما وما بهما يظهر وجه التسمية به بما ذكره والدور اللفظي أن  
ينشأ الدور من لفظ الالفاظ كما في مسئلة الطلاق السريجية شو برى (قوله فلم يصح اقراره) واذا لم يصح  
اقراره فلم يرث الابن لعدم ثبوت نسبه فأدى ارثه الى عدم ارثه م ر

﴿ كتاب العارية ﴾

درس

ذكرها عقب الاقرار لانها تشبهه من حيث ان في كل ازالة ما هو تحت يده لغيره (قوله بتشديد الباء)  
والجمع العواري بتشديد الباء وتخفيفها شو برى (قوله وهي اسم الخ) أي لغة وشرعاً ولغة فقط أولغة  
لما يعار وشرعاً للعقد لكن في شرح الروض ما يفيد أن اطلاقها على كل من العقد وما يعار لغوي بدليل  
انه قال بعد ذلك وحقيقتها الشرعية اباحة منفعة ما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه فراجع عبارته ويقال  
فيها عارة كناية انتهى حل وكانت واجبة في صدر الاسلام لتعود عليها في الآية ثم نسخ وجوبها  
الى النديب فهو الاصل فيها بر ماري (قوله وجاء بسرعة) لسرعة عودها الى مال كمالها غالباً وقوله وهو  
التناوب لان المستعير ينوب عن المالك في الانتفاع بها (قوله جمهور المفسرين) وغير الجمهور وفسره  
بالزكاة قال شيخنا العزيز والظاهر أن الوعيد في الآية على مجموع ما فيها ومحمول على من يمنع الماعون

لو محذوف الخ لعله كتب على نسخة غير التي بأيدينا وهي التي بالهامش والافعال في نسخة أخرى وفيها جواب الشرط كما نرى اه صححه



بعض وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم استعار فرساً من أبي طلحة فركبه والحاجة داعية إليها وهي مستحبة وقد نجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد وقد تحرم كإعارة الأمانة من أجنبي وقد نكره كإعارة العبد المسلم من كافر كما سيأتيان (أركانها) أربعة (مستعير ومعار وصيغة ومعبر وشرط فيه ما مر في مقرض) من اختيار وهو من ز يادني وصحة تبرع لأن الإعارة تبرع بإباحة المنفعة فلا تصح من مكره وصبي ومجنون ومكاتب بغير إذن سيده ومحجور وسفه وفلس (وملكه المنفعة) وإن لم يكن مال كالعين لأن الإعارة إنما ترد على المنفعة دون العين (كمكتر لاستعير) لأنه غير مالك للمنفعة وإنما أبيع له الاتفاقات فلا يملك نقل الإباحة كما أن الضيف لا يبيع لغيره ما قدم له فإن أعار بأذن المالك صح وهو باق على إعارته إن لم يسم الثاني (و) شرط في المستعير تعيين وإطلاق نصرف) وهما من ز يادني فلا تصح لغير معين كان قال أعرت أحداً كالأهيمية

إذا تعين عليه إعارته أو نظر المصدرا لسلام لأنها كانت واجبة حينئذ وقال البخاري الماعون كل معروف اه سم (قوله وقد نجب كإعارة ثوب) أي مع وجوب الإجارة زى وقوله لدفع حر أو برد أي مبيع للتيمم وكنه حوسكين لتنج شاة ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل مجاناً بل له طلب الإجارة ثم إن عقد بالإجارة ووجدت شروطها فهي إجارة صحيحة والافهي إعارة لفظاً إجارة معنى ولا يذاني وجوب الإعارة أن المالك لا يجب عليه ذبحها وإن كان فيه إضاعة مال لأنها بالترك هنا وهو غير ممتنع لأن عدم الوجوب عليه لا ينافي إسعافه إذا أراد حفظ ماله ع ش على مر وقول وسم على حج ولا يضمن العين حينئذ تغليباً للإجارة ولم يذكروا أنها قد تباح وقد تصور الإباحة كإعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه ع ش (قوله وقد تحرم) ولا تصح وإذا فعل ذلك وجبت عليه أجرة المثل على المعتمد سم (قوله من أجنبي) أي له وإعارة الصيد للمحرم والخيول والسلاح للحربي وقاطع الطريق والباغي إذا غلب على الظن عصيائهم بذلك اه زى (قوله من كافر) أي لكافر لكن لا يمكن من استخدامه وقد يقال إذا كان كذلك فإفادته صحة إعارته له وقد يقال فأنذتها جواز أن يعيره مسلم بأذن المالك أو يستئيب مسلماً في استخدامه فيما تعود منفعة إليه ع ش على مر (قوله وصحة تبرع) أي ناجز يخرج السفينة فإنه يصح تبرعه بالوصية وعبر في القرض باهلية التبرع فقوله هنا صحة تبرع حكاه كلامه بالمعنى وقوله ومحجور سفه نعم لو أعار محجور السفه نفسه فقال المأوردى يجوز إذا كان عمله ليس مقصوداً في كسبه كأن لا يحتاج إلى الكسب لمؤنة لاستغنائه عنه بماله وإن كان عمله يقابل بإجارة وقوله وفلس نعم لو لم يكن في إعارة المفلس العين تعطيل للنداء عليها كإعارة الدار يوماً فالتجبه كما قاله الأسنوي الجواز أي إذا لم تكن المنفعة تقابل بإجارة والافيمتنع وهذا هو المعتمد برماوى وقوله أيضاً ومحجور فلس محله إذا أعار شيئاً من أعيان ماله وأما إعارة نفسه مدة لا تشغله عن الكسب فتصح وكذا يصح أن يعير شيئاً من غير منقول لا يقابل بمال (قوله من مكره) أي بغير حق أمابه كالوأ كره على إعارة واجبة فتصح ابن حجر (قوله ومملكه المنفعة) أي بالمعنى الشامل للاختصاص يشمل إعارة الأضحية والهدى مع خروجهما عن ملكه فيعير موقوف عليه الموقوف بأذن الناظر وموصى له بالمنفعة ولو مدة ولا يعير من أوصى له أن يتنفع أبداً ومدة حياته لأنه إباحة فيها وصحح شيخنا في الثانية صحة العارية وتصح إعارة كلب أصيد ونحوه وإعارة أضحية وهدى ولو مندورين قل (قوله فإن أعار بأذن المالك صح) ويخرج عن العارية أن عين له المستعير بمجرد الإذن والافبال عقد برماوى هذا غير ظاهر (قوله وهو باق على إعارته) أي المستعير الأول وقوله على إعارته مضاف لفاعله فلا يبرأ الأول من الضمان ويحل له الاتفان مع الثاني وقرار الضمان على الثاني إن تلفت عنده والضمير في وهو راجع للمالك كما يدل عليه قوله إن لم يسم وقوله على إعارته أي للأول وقيل ضمير وهو المستعير وكذا ضمير إعارته فيكون مضافاً للمفعول أي باق على إعارة المالك إياه لكن يلزم عليه تشييت الضمان لأن ضمير يسمي للمالك فالأول أولى قال س ل وله الرجوع فيها وإن ردها الثاني عليه برماوى (قوله إن لم يسم) أي المالك الثاني أي المعار له ثانياً كان قال أذنت لك في إعارته فإن سمي الثاني كأن قال له أذنت لك في إعارته لم يذم مثلاً فإن إعارة الأول تبطل أي من حين الإذن لأنه خرج بالإذن عن كونه مستعيراً وصار وكيلاً برماوى ويبرأ من الضمان شيخنا (قوله تعيين) سكت عن هذا في المعير وقضيته أنه لا يشترط فيه التعيين كالمعار فلو قال لثنين ليعيرني أحداً كما كذا فذمه له من غير لفظ صح وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين المستعير بأن الدفع من واحد منهما رضاءاً بتلاف منفعته متاعه ويحتمل أنه كالمستعير فلا يصح والاقرب الأول ع ش (قوله فلا تصح لغير معين) فلو فرض بساطه لمن يجلس عليه لم يكن عارية بل مجرد إباحة شرح مر (قوله ولا بهيمة)



كأنه فرسي مرجا وهذا خرج بقوله اطلاق تصرف ع ش قال شيخنا ولم يقع له استخراج البهيمه بهذا  
 القيد الا هنا (قوله وسفيه) الراجح صحة قبولها من السفيه قياسا على قبول الهبة حل (قوله لا يعقد  
 ولهم) الحصر بالنسبة للصبي والمجنون صحيح وبالنسبة للسفيه فيه نظر لما صرح به في شرح الروض عن  
 الاسنوي من محتمل من السفيه نفسه فلا تتوقف على قبول وليه تأمل وجري عليه الشهاب الرملي  
 شوبري (قوله اذالم تكن الخ) أي فتصح اذالم تكن فهو ظرف لمخدوف يعلم من الاستثناء تأمل (قوله  
 كأن استعار من مستأجر) راجع للنفي أي من مستأجر اجارة صحيحة والمضمنة كأن استعار من مستأجر  
 اجارة فاسدة أو من المالك تأمل حل (قوله من يستوفى الخ) أي حيث كان مثله أو دونه ولم تقم قرينة  
 على تخصيصه بذلك دون غيره والظاهر أنه لا ضمان عليه حل وقوله على تخصيصه أي المستعير بذلك  
 أي بان يستوفى المنفعة بنفسه (قوله وشرط في المعاراة انتفاع به) ولوما لا كبح جس صغيران كانت  
 العارية مطلقة أو مؤقتة بمن يمكن الانتفاع به فيه حل وزى ولا ينافي ذلك اشتراط النفع في الاجارة  
 حالة العقد لاعتبارها بعوض بخلاف ما هنا انتهى واشترط ابن حجر الانتفاع به حالة العقد والمعتمد خلافه  
 كما نقله قل عن م ر وخط (قوله لا يأخذ درها ونسلها) قال ابن المقرئ والحق أن الدر والنسل  
 ليسا مستفادين بالعارية بل بالاباحة والمستعار هنا الشاة لمنفعة وهي اتصالك لما يبيع لك كولو  
 استعرت بحري في أرض غيرك لتوصل ماءك الى أرضك زى (قوله فلا تصح اعارة ما يحرم  
 الانتفاع به) هذا مسلم عند م ر في آله الله واما في السلام والفرس فجري فيهما في شرحه على صحة  
 الاعارة مع الحرمة وجمع ع ش عليه بحمل كلامه على ما اذالم يعلم ولم يظن أن الحربى يستعين  
 بهما على قتالنا ويحمل كلام شرح المنهج على ما اذا علم أو ظن ذلك ثم نظري في كلام م ر بعد حله  
 على ما ذكرناه لوجه الحرمة حيثئذ اه والاطفيحي جزم بالحرمة حيثئذ وحل عدمها  
 على ما اذا ظن عدم المقاتلة به (قوله كآلة لحو) قضية التمثيل بما ذكره المحرم أن ما يباح  
 استعماله من الطبول ونحوها لا يسمى آلة لحو وهو ظاهر وعليه فالشرط نفع تباح اعارته أي اعارة  
 آتية بل واجارته ع ش (قوله وكأمة مشتهاة) انظر ما وجه اعادة الكاف ومثلها الامر  
 الجليل ولولم لم يعرف بالفجور أو عنده حيلة فيهما حل وقوله ولولم لم يعرف بالفجور ظاهر المنع  
 مطلقا لكان قيده حيج بما اذا كانت الاعارة لخدمة تضمنت خلوة ونظرا محرما اه ع ش (قوله  
 لخدمة رجل) بخلاف ما لو استعارها الرجل المذكور لخدمة أولاده الصغار مثلا فيجوز ولو مرض  
 رجل واحتاجها ولم يجد غيرها جازت اعارته له للضرورة اه شيخنا اه شوبري وفي ع ش على  
 م ر نعم للمرأة خدمة منقطع أي بان لم يجد من يخدمه فلها أن يستعير له أمة تخدمه اه حيج ومثله عكسه  
 كاعارة الذكور لخدمة امرأة منقطعة ويجوز لكل منهما النظر بقدر الضرورة ان احتيج اليه أخذا  
 بما قالوه في نظر الطبيب للمرأة الأجنبية وعكسه (قوله غير نحو محرم) كمسوح وكالكها اذا استعارها  
 من المكثري أو من الموصى له بالمنفعة وكالزوج اذا استعار زوجته من سيدها فهو لاء كلهم داخلون في نحو  
 المحرم فيجوز اعارته لهما كما يؤخذ من شرح م ر (قوله فصحيح في الروضة الخ) هو المعتمد عند م ر  
 وعبارته وتجوز اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي على كل منهما لا تنافي خوف الفتنة كما ذكره  
 في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوي في الثانية انتهى بحروفه وأقره ع ش على الشارح وقوله  
 وقال الاسنوي الخ اعتمده زى و س ل تبعا لحج (قوله يحتاط فيه معاراة) أي فلا يعار لرجل  
 أجنبي ولا لامرأة أجنبية ولا يستعير امرأ أجنبية ولا رجلا أجنبيا ولا مرد كافي حل (قوله أدلى  
 من قوله وتجوز اعارة جارية) هي أدلوية عموم لان كلام الاصل لا يشمل اعارة الزوج أو مسوح

ولا لصبي ومجنون وسفيه  
 لا يعقد ولهم اذالم تكن  
 العارية مضمنة كأن استعار  
 من مستأجر (وله) أي  
 للمستعير (انابة من يستوفى  
 له) المنفعة لان الانتفاع  
 راجع اليه (و) شرط  
 (في المعاراة انتفاع) به بأن  
 يستفيد المستعير منفعة  
 وهو الاكثر أو عيناً منه  
 كمالو استعار شاة مثلاً  
 لا يأخذ درها ونسلها أو  
 شجرة لا يأخذ ثمرها فلا  
 يعار ما لا ينتفع به كحمار  
 زمن (مباح) فلا يصح  
 اعارة ما يحرم الانتفاع به  
 كآلة لحو و فرس وسلاح  
 الحربى وكأمة مشتهاة  
 لخدمة رجل غير نحو محرم  
 لها من يحرم نظرها اليها  
 تخوف الفتنة أو ما غير المشتهاة  
 لصغير أو قبيح فصحيح في  
 الروضة صحة اعارته وفي  
 الشرح الصغير منعها وقال  
 الاسنوي المنع الصحة  
 في الصغيرة دون القبيحة  
 اه وكالقبيحة الكبيرة  
 غير المشتهاة والخنى يحتاط  
 فيه معاراة مستعير أو تعبيرى  
 بمباح أولى من قوله وتجوز  
 اعارة جارية لخدمة امرأة  
 أو محرم وشرط فيه أن



ويوهم أن اعارتها للاجنبي لا تجوز مع الصحة وكان ينبغي أن يقول أعم وأولى تأمل (قوله مع بقاءه) ومنه اعاره الماء للغسل والوضوء لأن ما يذهب به كالذهب بانسحق وانسحق الثوب أو لازالة النجاسة وان لزم عليه تنجيسه لا مكان طهر بالمسكارة وبحث بعضهم أنه اذا لزم تنجيسه يمتنع اعارته حل وعبرة ع ش على مر وتجوز اعاره الورق للكتابة و اعاره الماء للوضوء مثلاً ولغسل متاع ونجاسة لا ينجس بها كان يكون وارداً والنجاسة حكمية ومثل هذه المذ كورات اعاره الدواة للكتابة والمكحلة لا كتحال منها سم على حج وقوله لان ما يذهب كالذهب بانسحق وانسحق الثوب الخ لا يخفى ما فيه من التأمل اذا ذهب من القيس عين ومن القيس عليه قوته وخشوته (قوله ونحوه) كالشمعة للوقود (قوله فاشق المعنى المقصود من الاعارة) أي وهو الاتفاع بها مع بقاء عينها (قوله وبما ذكر) أي من شروط المعار حيث اقتصر عليها ولم يذكر التعيين (قوله من دواي) أي واذا اردت هاليس له أخذ غيرها الا باذن جديد لان الاولى انتهت بالرد ع ش (قوله صحت) وفارقت الاجارة لانها معاوضة والغرر لا يحتمل فيها س ل (قوله كراهة تنزيه) انظر وجه التقيد بها في هذا المحل وما قصده شورى وقديقال آتى به للتأكيـد (قوله و اعاره فرع أصله) أي بأن ملك الفرع منفعة أصله بنحو اجارة له فيكره أن يعبره قال زي وهذا موصور بما اذا كان الاصل رقيقاً فيكره ما لك اعارته لفرعه ويكره لفرعه استعارته فلا ينفى قول الشارح بعد وكذا لا تكره الخ لانه موصور في الحر انتهى والراجع ان الكراهة هنا بالنسبة للفرع فقط وعبرة الروض والكراهة في جانب الولد لكان الولادة فلم تعد لغيره انتهى وحاصله ان الاصل لو اعار نفسه لفرعه لا كراهة فيه وان كان فيه اعانة على مكروه وهي استعارتها لباها انتهى زي أي وكذا لو اعار مال ك لفرعه اه ا ط ف أي فيكون اضافة الاعارة لفرع من اضافة المصدر لمفعوله الاول والفاعل محذوف والتقدير واعارة المالك أي مال ك الاصل الفرع أصله وصوره اج بان يشتري المكاتب أصله فانه لا يعتق عليه لضعف ملكه وتكره اعارته فانه دفع ما يقال كيف يتصور اعاره الفرع أصله مع أنه يعتق عليه بالشراء (قوله لخدمة) أي وان لم توجد الخدمة كما قاله ع ش فاللام للتعليل أي متى كان القصد بالاستعارة والاعارة الخدمة كاتما كروهتين وجدت الخدمة أم لا وأخذ الشارح محترز هذا بقوله فان قصد بالاستعارة أصله الخ لكن المحترز غير وافي بحكم الاعارة وحكمها بحكم الاستعارة كافي عبارة المحلى انتهى وفي قول وكذا يكره أن يستعير الولد والده الا لرفيه والاعارة كالاستعارة ولو من أصله نعم ان خدمه أصله بغير طلبه لم يكره وان كان فيه اعانة على مكروه وهذه هي التي في حاشية شيخنا ويدل لما قول شيخنا الرملي انها ليست عارية حقيقة وعليها يحمل ما في المنهج فتأمل (قوله واستعارة واعارة كافر مسلماً) الظاهر من هذه العبارة أنهم مصدران مضافان للفاعل فيقتضي أن الكافر يكره له أن يعبر العبد المسلم ولو لمسلم وهو محل نظر وأجاب بعضهم بأنه بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول ومسلماً مفعول ثان وعليه فلا يقتضي ما ذكره شورى (قوله للخدمة) الاولى حذفه لان هذا مفهوم قوله سابقاً للخدمة (قوله فلا كراهة) أي للاستعارة ولا للاعارة (قوله وكذا لا تكره اعارة الاصل) أي الحر ولا يكره لفرعه أن يستعير ما اذا اعاره نفسه (قوله ولا استعارة فرعه) في شرح الروض في هذه الكراهة والمعتمد ما هنا شورى ومر موافق للشارح (قوله لفظ يشعراخ) يستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئاً وسلمه له البائع في ظرف فالظرف معارف في الاصح والمعتمد أنه مقبوض بالاجارة قياساً على ظرف الهدية بعوض فلا يضمن كما يؤخذ من آخر عبارة مر وأما لو أكل المهدى اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة بأكلها منه كأكل الطعام في القصعة المبعوث

يكون الاتفاع به (مع بقاءه) فلا يعار المطعوم ونحوه لان الاتفاع به انما هو باستهلاكه فاشق المعنى المقصود من الاعارة وبما ذكر علم أنه لا يشترط تعيين المعار فلوقال أعزني دابة فقال خذ ما شئت من دواي صحت (وتكره) كراهة تنزيه (استعارة واعارة فرع أصله لخدمة و) استعارة واعارة (كافر مسلماً) صيانة لها عن الاذلال والاولى مع ذكر كراهة الاستعارة في الثانية من زيادتي فان قصد باستعارة أصله للخدمة ترفيته فلا كراهة بل يستحب كما قاله القاصي أبو الطيب وغيره وكذا لا تكره اعارة الاصل نفسه لفرعه ولا استعارة فرعه اياه منه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعراخ في الاتفاع) (قوله بما اذا كان الاصل رقيقاً) لما لك أي أو سراً ملك أجنبي منفعة فتأمل (قوله وان كان فيه اعانة على مكروه) أي لو كان هناك طلب من جانب الفرع



فيها فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالا كل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة  
 الفاسدة فان لم تجر العادة بذلك ضمنه في صورتين بحكم النصب انتهى **س ل (قوله كاعرتك)**  
 أي هذا أو أعرتك منفعته أو خذه لتنتفع به أو أبحتهك منفعته وان لم يضمنه للعين كتنظيره في الاجارة م  
 و كركب أو أركبني ولو شاع أعرني في القرض كافي الحجاز كان صريحاً فيه قاله في الانوار وعليه في فرق  
 بينه وبين قولهم في الطلاق لا أثر للاشاعة في الصراحة لما أنه محتاط للايضاع ما لا يحتاط لغيرها وظاهر  
 كلامهم صراحة جميع هذه الالفاظ وأنه لا كناية للعارية وفيه توقف ظاهر شرح م قال ع ش  
 نقل عن حج ولو قيل ان نحو خذه وارفق به كناية لم يبعد ولا يضر صلاحية خذه للكناية في غير  
 ذلك تأمل **(قوله مع لفظ الآخر)** راجع لكل من قوله كاعرتك وأعرني ولا يكتفي سكوت أحدهما  
 من غير فعل ولا الفعل منهما الا في نحو ظرف مبيع أو هدية جرت العادة به ولا يشترط الفور في القبول  
 والمعتمد أن العقد يرتد بالرد وكون العارية من الاباحة من حيث جواز الانتفاع ولذلك صحت بلفظ  
 الاباحة قل **(قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر)** أي وظاهره وان طال الزمن ويوجه بانه حيث  
 حصلت الصيغة لا يضر التأخر ما لم يوجد من الغير ما يدل على الرجوع ومن المستعير ما يدل على الرد انتهى  
 ا ط ف **(قوله مأمراً في الضمان)** أي من الاشارة والكتابة **(قوله نظراً الى المعنى)** وهو وجود  
 العوض م **(قوله لجهالة المدة)** أي في صورتين وقوله والعوض أي في الاولى فقط **(قوله ولا تضمن**  
**العين)** أي وأما العلف فضمنون على صاحب الدابة لعدم التبصر به انتهى برماوى لانه انما علفها في  
 مقابلة الانتفاع بها **(قوله وقضية التعليل)** فيه نظر لانه شرط عليه العلف وهو فعل يقابل بأجرة وهي  
 مجهولة فالعوض شيئاً معلوم وهو قيمة العلف ومجهول وهو أجرة فعله والمجهول اذا انضم لمعلوم يصير  
 مجهولاً ابن حجر زى وجوابه أنه وسيلة ويغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد قل وقال حل  
 بعد نقله هذه العبارة ورد بان هذا مقتضى الحاجة ولا يحتاج الى انصرح بالتبرع به انتهى أي كما اغتفر  
 فيه اتحاد القابض والمقبض للحاجة وأجاب س ل بان الدرهم هو الاجرة وهو متبرع بالعلف **(قوله**  
**من الآن)** ليس بقيد بل لو أضافه صح وحل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر شورى **(قوله كان**  
**اجارة صحيحة)** يؤخذ منه أن لفظ الاعارة مع ذكر العوض يكون اجارة **(قوله ومؤنة رده على**  
**مستعير)** وهو باق على كونه عارية حتى بعد انتهاء الاستعمال المأذون فيه فلو استعار دابة لحمل متاع  
 معين فوضعه عنها ورطها في الخان مثلاً الى أن يردها الى مالكها فغابت مثلاً ضمنها ع ش على م  
 قال في الروضة والرد المبرئ من الضمان أن يسلم العين للمالك أو وكيله في ذلك فلو رد الدابة للاصطبل  
 أو الثوب ونحوه للبيت الذي أخذ منه لم يبرأ ولو لم يجد المعير فسلها لزوجته أو ولده فأرسلها الى  
 المرعى فضاعت فالمعير ان شاء غرم المستعير والمسلم منه والقرار عليه انتهى زى **(قوله ان رد**  
**عليه)** أي على نحو المكثري **(قوله عليه)** أي على المالك لانه لو رد عليه المكثري لزم  
 المالك فكذلك المستعير منه شيخنا ويجب الرد فوراً متى بطلت العارية فان أخرزته الاجرة مع مؤنة الرد  
 وعليه الضمان ان قصر وله الركوب في الرد وان لم تجر به عادة قلزمه ويبرأ به ان وصلت الى المالك أو  
 وكيله أو لحل أخذهما منه ان علم بها المالك ولو بخبر ثقة قل بخلاف المستأجر لا يركب في الرد الا باذن لعدم  
 وجوب الرد عليه م **(قوله فتلزم المالك)** فلو علفها المستعير لم يرجع الا ان علف باذن حاكم أو  
 اشهد وشمل ذلك ما لو استعار زوجته الامه المسلمة له ليلا ونهاراً من سيدها فوثقها على السيد لان  
 الزوج استحق منفعتها بالاعارة ولو استعار زوجته الحرة صح كالأذن لها في اعارة نفسها لغيره كافي  
 الاجارة فيهما وبتجهتها سقط نفقتها كما لو سافرت لغرضها وحدها قاله شيخنا وفيه نظر لعدم خروجها

كاعرتك أو بطلبه كاعرتني  
 مع لفظ الآخر أو فعله وان  
 تأخر أحدهما عن الآخر  
 كافي الاباحة وفي معنى اللفظ  
 مأمراً في الضمان (د) قوله  
 (أعرتك) أي فرسي مثلاً  
 (تعلقه) بعلقك (أو لتعيرني  
 فرسك اجارة) لا اعارة نظراً  
 الى المعنى (فاسدة) لجهالة  
 المدة والعوض فتجب فيها  
 أجرة المثل بعد القبض  
 ومضى زمن مثله أجرة  
 ولا تضمن العين كما يعلم ذلك  
 من كتاب الاجارة وقضية  
 التعليل أنه لو قال أعرتك  
 شهراً من الآن لتعلقه كل  
 يوم بدرهم أو لتعيرني  
 فرسك هذا شهر من الآن  
 كان اجارة صحيحة (ومؤنة  
 رده) أي المعار (على  
 مستعير) من مالك أو من  
 نحو مكثران رد عليه فان رد  
 على المالك فمؤنة عليه كما  
 لو رد عليه المكثري وخرج  
 بمؤنة رده مؤنة فتلزم  
 المالك لانها من حقوق  
 المالك وخالف القاضي فقال  
 انها على المستعير (فان تلف)  
 كله أو بعضه عند المستعير



هنا قل **(قوله لا باستعمال مأذون فيه)** كان سقطت في بئر حالة السير قال الغزالي ومن تبعه وقياسه ان عثورها حال الاستعمال كذلك وظاهر انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها ولا ويظهر تقييده بما اذا لم يكن العثور عما اذن المالك في حله عليها على ان جمعا اعترضوه بان التعشير يعتاد كثيرا أي فلا تقصير منه ومحل ان لم يتولد من شدة ازعاجها والاضمن لتقصيره شرح م بالخرف وقوله كان سقطت هو مثال للتلغ بغير الاستعمال المأذون فيه كما يشعر به قوله بعد والوجه تقييد ذلك الخ وانما كان هذا من التلغ بالغير لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه لانه ومنه ما لو استعار ثورا للاستعماله في ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في حال الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه ع ش على م **(فرع)** قال المتولي اذا قال للسقا اسقني فناوله الكوز فوقع من يده فانكسر قبل أن يشرب الماء فان كان قد طلب أن يسقيه بغير عوض فالماء غير مضمون عليه لانه حصل في يده بحكم الاباحة والكوز مضمون عليه لانه عارية في يده وأما اذا شرط عوضا فالماء مضمون عليه بالشراء الفاسد والكوز غير مضمون لانه مقبوض بالاجارة الفاسدة وان أطلق فلا إطلاق يقتضي البديل لجر بان العرف به فان انكسر الكوز بعد الشرب فان لم يكن قد شرط العوض فالكوز مضمون والماء غير مضمون وان كان قد شرط العوض لم يضمن الكوز لابقية الماء الفاضل في الكوز لان المأخوذ على سبيل العوض القدر الذي يشربه دون الباقي فيكون الباقي أمانة في يده انتهى ابن العماد في أحكام الاواني والظروف وما فيها من المظروف **(فرع)** لو دفع قارورة الى من يبيعه زيتا مثلا ليصبه فصبه فيها ووضعها في الميزان ليوزن فانقطع الحبل وانكسرت ضمنها وان تلفت قبل صبه لم يضمنها عيا ب شوري قال م في شرحه ولو استعار دابة ومعها تبع أي وللم يضمنه لانه انما أخذه لعرضه عن أمه وكذا لو تبعها ولدها ولم يتعرض ماله لئلا ينفى ولا اثبات فهو أمانة قاله القاضي ولا يضمن ثياب الرقيق المستعار لانه لم يأخذها للاستعمال بخلاف كاف الدابة كما قاله البغوي شرح م وقال أيضا ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل تضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب أي كأن أرسل المستعير ماله كها معها وفي الروضة لو حمل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كان مستعير الكل الدابة ان لم يكن عليها شيء غير المستعير والافقير متاعه ولا يعارض ذلك قولهما نقل عن أبي حامد وغـ يره لو سخر رجلا ودابته فتأنت الدابة في يد صاحبها لم يضمنها المسخر لانها في يد صاحبها الان هذا من ضمان الغصب ولا بد فيه من الاستيلاء وهو مفقود وكلاهما هنا في ضمان العارية ولا يشترط فيها ذلك لخص وطها بدونه وهذا أولى عما أشار اليه القمولى من ضعف أحد الموضعين انتهى بحرفه وقول م في أول العبارة كان سقطت في بئر الخ قال ع ش عليه حاصله أن تلفت بالاستعمال المأذون فيه لاضمان ولو بالتعثر من ثقل حمل مأذون فيه وموت به وانعحاق ثوب يلبسه لانومه فيه حيث لم تجر العادة بذلك بخلاف تعثره بازعاج أو عثوره في هذه أو ر بوقا أو ثره لاني الاستعمال المأذون فيه فانه يضمن في هذه الأمور ومن عدم الضمان تزايد المرض المتولد من الاستعمال المأذون فيه انتهى ولو اختلفا في كون التلف بالاستعمال المأذون فيه أو لا صدق المعير كما قاله ابن حجر والمعتمد تصديق المستعير بحسب اقامة البيئة ولان الأصل براءة ذمته كما قال م في شرحه وهذا بعكس ما لو أقام بيتين برماوى وفي م أيضا وموت الدابة كانعحاق الثوب وتقرح ظهرها وعرجها باستعمال مأذون فيه وكسر سيف أعاره ليقا تل به كالانعحاق كما قاله الصيمرى في الاخرة انتهى قال الرشيدى عليه قوله وموت الدابة أي بالاستعمال كما نبه عليه سم واصل صورته أنه حملها جلا ثقيل بالاذن فماتت بسببه بخلاف ما اذا كان خفيفا لا تموت من مثله في العادة فانفق موتها لما صرحوا به من الفرق بين ما اذا تلفت بالاستعمال أو ماتت في الاستعمال انتهى **(قوله)**

(لا باستعمال) مأذون فيه

(قوله فالماء مضمون عليه)

الخ) هل المراد قدر ما يشربه

منه عادة بدليل ما يأتي في

المقابل فيكون الزائد أمانة

سور

(قوله وان تلفت قبل صبه

لم يضمنها) قال شيخنا لانها

لا تكون عارية الا بعد

وضع الزيت فيها وهي قبله

أمانة وانظر وجهه



ولو بلا تقصير (ضمنه) بدلا أو ارشدا لغيره على اليدما خفت حتى تؤديه ورواها أبو داود والحاكم وصححه على شرط البخاري ويضمن الثالث بالقيمة وإن كان مثليا خشب وحجر على ما جزم به في الأنوار واقتضاه (١٠١) كلام جمع وقال ابن أبي عمير وإن يضمن

المثل بالمثل ويجرى عليه السبكي وهو الوجه أما تلافه بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان للأذن فيه (لا مستعير من نحو مكتر) كوصي له بمنفعته فلا ضمان عليه لأنه نائبه وهو لا يضمن فكذا هو بخلاف المستعير من مستأجر اجارة فاسدة لأن معيره ضامن كما جزم به البغوي وعمله بأنه فعل ما ليس له قال والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسد حكم الصحيح في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما تناوله الأذن فقط ونحو من زيادتي (كتالف في شغل مالك) تحت يد غيره كان تسلم منه دابته لبروضها أو وليقضي له عليه حاجة فانه لا ضمان عليه لأنه نائبه (وله) أي للمستعير (اتفاق مأذون) فيه (ومثله) ودونه المفهوم بالاولى (ضررا إلا ان نهما) المبرع عن غير ما عينه فلا يفعله اتباعا لتهيبه (ف) المستعير (لزراعة بر) بلا نهى (يزرعه وشعير أو فولا) لا نخوذة لأن ضررها في الأرض دون ضرر البذر وضرر نحو الترة فوقه (لا عكسه) أي والمستعير لزراعة

ولو بلا تقصير) كان تلف باقفة مماوية فانه يضمن (قوله ضمنه) فلو علم بشرط عدم الضمان فسدت كما اعتمده مـر وقيل بلغوا الترتيب فقط كما قاله سـل وعبرة قول ضمنه وإن شرط أنه أما لأنه شرط مفسد على المعتمد وشرط رهن فيها أو ضمانه لما يقدر معين ذلك وشرط أن لا ضمان فاسد لا مفسد ولو ولدت حال العارية فالو لئلا أمانة شرعية يلزمه رده إن تمكن ويضمن إن قصر (قوله) ويضمن الثالث بالقيمة) وإن كان مثليا لا نالوا أخذنا مثله حيث نلزم ضمان ما فات بالاستعمال ولعل كلام السبكي أنه يضمنه بالمثل وقت التلف حل (قوله لا مستعير) معطوف على الضمير المستتر في ضمنه لوجود الفاصل وهو الهاء (قوله من نحو مكتر) أي أكثره صحيحا أخذنا من قوله بخلاف الخ (قوله كوصي له بمنفعته) أي وموقوف عليه لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه وأذن الناظر كافي مـر قال البلقيني والضابط لذلك أن تكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما وليست الرقبة له فإذا أعار لا يضمن المستعير فدخل مالوا صدق زوجه منفعة أو صالح على منفعة أو جعل رأس المال منفعة سـل بزيادة (قوله فلا ضمان) للأذن فيه يستثنى من ذلك الهدى والاضحية المندوران فإذا وقعت الاعارة بعد دخول الوقت والتمسك من الدج فنقصت بالاستعمال المأذون فيه ضمن المعير والمستعير قال الزركشي وليس لنا عارية جائز مع العلم بالحال يضمن المعير فيها الا هذه سـل ومثله في شرح مـر (قوله لأن معيره ضامن) أي من حيث تعديه بالعارية لأن الأذن لم يتناولها فلا يرد أن الاجارة لفاسدة كالصحيحة في عدم الضمان شيخنا (قوله بأنه فعل ما ليس له) فذلك صار طريقا في الضمان حل (قوله في كل ما تقتضيه) أي حتى نصح الاعارة حل (قوله بل في سقوط الضمان بما تناوله الأذن) أي والأذن في الفاسدة لم يتناول الاعارة حل لأن المستأجر فيها لا يملك المنفعة شيخنا (قوله في شغل مالك) في المصباح شغله الأمر شغلا من باب نفع فالامر شاغل والاسم الشغل بضم الشين و بضم الغين وتسكن للتخفيف انتهى (قوله لبروضها) أي بعلمها المشي الذي يستريح به راكبها انتهى شرح مـر (قوله وله ارتفاع مأذون) نعم لو أعاره دابة ليركبها المحل كذا ولا يتعرض للركوب في رجوعه جازله الركوب فيه كإنقلاده وأقره بخلاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما لزوم الرد على المستعير فيتناول الأذن الركوب في عودته عرفا ولا كذلك المستأجر فلا رد عليه ويؤخذ منه أن المستعير الذي لا يلزمه رد كالمستأجر ويحتمل خلافه ولو جاوز المحل المشروط لزمه أجره للذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه كما صححه السبكي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صححه شرح مـر وقوله جازله لركوب أي وجازله الذهاب والعود في أي طريق أراد أن تعددت الطرق ولو اختلفت لأن سكوت المعير عن ذلك رضائه بكما عـش (قوله وفولا) والاقرب أنه إذا استعار لشعير لا يزرع فولا بخلاف عكسه عـش على مـر (قوله لا عكسه) وحيش زرع ما ليس له زرع فله مالك قلعه مجانا وإن مضت مدة لئلا أجره لزم أجره المثل أي جميع أجره المثل على المعتمد مـر وقيل ما بين زراعة الترة مثلا وزراعة البر وله حينئذ أن يزرع ما أذن له فيه ولا يكون هذا رجوعا عن ذلك من المعير وفي كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئا فهو بعدوله عن الجنس كالراد لما أبيع له حل مع زيادة وعبرة الشو برى ولا تبطل العارية بالمخالفة كما رجحه الشيخان (قوله لما علم) أي لأن ضرره فوق ضررهما (قوله لا يبنى ولا يغرس) محل المنع من الغراس ما يراد له دوام أماما يغرس للنقل في عامه ويسمى القسيل

شعيرا أو فول لا يزرع بر الماعل (و) المستعير (لبناء أو غرس يزرع لا عكسه) أي والمستعير لزراعة لا يبنى ولا يغرس لأن ضررهما أكثر (و) المستعير (لبناء لا يغرس وعكسه) أي والمستعير لغرس لا يبنى لاختلاف جنس الضرر إذ ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرر



الفراس في باطنها أكثر لا تنشار عروقها (وان أطلق الزراعة) أي الاذن فيها وعممه فيها (صح) عقدا لعارية (وزرع) المستعير (ما شاء)  
لاطلاق اللفظ قال الشيخان في الاولى (١٠٢) ولو قيل لا يزرع الا أقل الانواع ضررا لكان مذهبا وقال الاذرعى

يزرع ما اعتيد زرع هناك  
ولو نادرا ومنع الباقي بحث  
الشيخين بأن المطلقات  
انما تنزل على الأقل اذا كان  
بحيث لو صرح به لصح  
وهنا ليس كذلك لانه  
لا يوقف على حد أقل  
الانواع ضررا فيؤدي الى  
النزاع والعقود تصان عن  
ذلك (لا) ان أطلق (عارية)  
شيئ (متعدد جهة) كأرض  
تصلح للزراعة وغيرها فلا  
يصح العقد (بل يعين) جهة  
المنفعة من زرع أو غيره (أو  
يعمم) الاتفاقيات كقوله  
اشفع به كيف شئت أو افعل  
به ما بدا لك وينتفع في  
الشيء الثاني وهو من  
زيادتي بما شاء كما في الاجارة  
وقيل بما هو العادة ثم وبه  
جزم ابن المقرئ فان لم تصلح  
الالجهة واحدة كبساط  
لا يصلح الا للفرش لم يحتج  
في عارته الى تعيين جهة  
المنفعة وتعييرى بما ذكر  
أولى من تعبيره بما ذكره  
﴿نقطة﴾ لو استعار للبناء  
أو للفراس لم يكن له ذلك  
الامرة واحدة فلو قلع ما بناه  
أو غرسه لم يكن له اعادته  
الا باذن جديد الا اذا صرح  
له بالتجديد مرة بعد أخرى

بالقاء وهو صغار النخل فيصح من له وهو مأخوذ من قول الشارح لا تنشار عروقها (قوله وقال الاذرعى)  
عبارة الاذرعى يزرع ما عهد وهي واضحة حل أي لان المعتاد لا يكون نادرا وقد يقال لا منافاة  
(قوله ولو نادرا) ولو مرة على المعتد برماوى (قوله لو صرح به) كأن يقال أعرتك هذه الارض  
لترزع فيها أقل الانواع ضررا (قوله الى النزاع) اعترض بأن العارية جائز لمن الجانبين والنزاع  
انما يكون في العقود اللازمة (قوله الامرة) حيث لم تقم قرينة على الإطلاق وكذا الزرع برماوى  
(قوله فلو قلع) أي أو أتهدم (قوله لم يكن له اعادته) أي اذا كانت العارية مطلقة أما المقيدة بمدة  
فله البناء والفرس مرة بعد أخرى الى أن تنقضى المدّة ويرجع المعبّر قاله في الروض شوبرى  
﴿فصل في بيان ان العارية غير لازمة﴾ (قوله وفي المعبّر) أي كقوله والاخير معبر بين غل كاله الى  
آخره وكقوله ولعبر دخولها واتفاقيات بها الخ وقوله وعليه كقوله واذا رجع قبل ادراك زرع لم يعتد قلعه  
الخ وكان الاظهر أن يقول وفي المعبّر والمستعير وعليهما قاله للمستعير كقوله والمستعير دخولها لاصلاح  
والذي عليه كقوله فان شرط قلعه لزمه وكقوله ولو عين مدّة ولم يدرك فيها التقصير الخ وقوله وغير ذلك  
وهو قوله ولو قال من يده عين أعرتني الخ (قوله بعد الرد) المراد بالرد الرجوع فيها وان كانت بيد  
المستعير (قوله لكل رجوع في العارية) أي لانها مبررة أي احسان من المعبّر وارتفاق من المستعير  
فاللزام غير لائق فيها مر ولو استعمل المستعار أو المباح له منفعته بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه ولا  
ينافيه قولهم ان الضمان لا يختلف بالعلم والجهل اذ محله عند عدم تسليط المالك ولم يقصر بترك اعلامه  
وفارق نظيره في الوكالة بأنها عقد ولا عارة اباحة واذن شرح مر وقول مر ولم يقصر عطف على  
عدم وعبارة شوبرى اذالم يسلمه المالك ولم يقصر بترك اعلامه وخرج ما لو استعمل العارية بعد  
جنون المعبّر غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس أهلا للاباحة ولا ينسب اليه تقصير بعدم الاعلام  
ومثل الجنون اغماؤه أو موته فتزومه الاجرة مطلقا لبطلان الاذن بالاغماء والموت مر وانظر  
لو استعمل العين بعد انقضاء المدّة في الاعارة المؤقتة جاهلا بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في  
المطلقة حتى لا يلزمه اجرة أولا ويفرق وقد يقال الاقرب الفرق فان الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدّة  
لم يتناوله الاذن أصلا فاستعمالها محض تعدد وجهه انما يفيد عدم الاثم كما لو استعمل مال غيره جاهلا  
بكونه ماله وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدّة وارثه في وجوب الاجرة لان الاذن لم يشمل  
ثم ما تقرر من أن المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع لتسليط المالك له يقتضى أن البائع  
لو اطلع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه  
من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع  
فسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفى منه منفعته ويجرى مثل ذلك في نظائره  
ع ش (قوله من موت أحدهما) وعلى وارث المستعير الرد فور افاقا تعذر عليه ردها ضمننت مع مؤنة  
الرد في التركة وان لم تعدر ضمنها الوارث في ماله مع الاجرة ومؤنة الرد قاله في التحفة قال الشيخ وظاهره  
وان لم يضع يده عليها وكان وجهه انه خلية المورث فيلزمه ما يلزمه انتهى شوبرى (قوله لكن بشرط  
في بعض الخ) أشار به الى ان العارية وان كانت جائزة من الجانبين الا انه قد يتوقف جواز الرجوع

درس ﴿فصل﴾ في بيان أن العارية غير لازمة وفي المعبّر وعليه بعد الرد في عارية الارض وغير  
ذلك • (لكل) من المعبّر والمستعير (رجوع) في العارية مطلقة كانت أو مؤقتة فهي جائز لمن الطرفين فتفسخ بما تنفسخ به الوكالة  
من موت أحدهما وغيره لكن (بشرط في بعض) من الصور



على بعض الشروط والمراد جوازها أصالة والافقدي عرض لها لزوم من الجانبين أو أحدهما وقد ذكر  
 من ذلك صوراً كثيرة (قوله كدفن ميت) أي محترم وهو كل من وجب دفنه فيدخل فيه  
 الزاني المحسن وتارك الصلاة والذي عرش على م (قوله قبل المواراة) ويستثنى أيضاً ما إذا أعار  
 كفناً وكفن فيه ميتاً وان لم يدفن ولم يلف عليه فلا رجوع له لأن في أخذه اضراراً بالميت بعد الوضع ويتجه  
 عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث والخمس بخلاف ما زاد ويستثنى أيضاً ما لو كفن  
 الميت أجني فإنه عارية لازمة فلونيش على الميت سبع وأكله انتهت العارية ورجع للأجني لأنه باق على  
 ملكه على الأصح ومالو قال أعير وإدارى بعدموتى شهراً لم يكن للوارث الرجوع قبلها أي أن خرجت  
 أجرته من الثلث ومالو أعار دابة أو سلاحاً للفرز فالتقى الصنفان فليس له الرجوع في ذلك حتى ينكشف  
 القتال ومالو أعار السترة للصلاة فإذا استعارها ليصل فيها القرض وشرع فهي لازمة من جهتها وإذا  
 استعارها لمطلق الصلاة فتكون لازمة من جهة المستعير فقط إن أحرم بفرض وللمعير الرجوع ونزع  
 الثوب ولا إعادة وجاز من جهتها إن أحرم بنقل ويستثنى أيضاً ما لو أعار دار السكنى معتدة فهي لازمة  
 من جهة المستعير ومالو أعار جنداً ليسند إليه جداراً مثلاً فيمنع الرجوع والأوجه ثبوت الاجرة له  
 وكذا لو أعار ما يدفع به عي يجب الدفع عنه كآلة لسقي محترم أو ما يقي نحو برد مهلك أو ما ينقذه غريقاً  
 وقياس ما مر ثبوت الاجرة أيضاً اه شرح م ملخصاً (قوله ولو بعد الوضع في القبر) المتجه  
 عدم الرجوع بمجرد ادلائه أي وإن لم يصل إلى أرض القبر لأن في عودته من هواء القبر بعد ادلائه اضرار  
 له فليتأمل سم على حج وقوله بمجرد ادلائه أي أو ادلاء بعضه فيما يظهر عرش على م (قوله  
 أو بعد اندراس) ويعلم ذلك بمضي مدة يغلب على الظن اندراسه فيها كافي عرش على م  
 ويؤخذ من هذا أنه لا يرجع فيما إذا كان الميت نبياً أو شهيداً لانهما لا يندرسان وبه صرح م ولو  
 أقت العارية بمدة لا يبلى الميت فيها عادة فسدت وإذا أعار أرضاً للدفن لا يجب تعيين كون الميت صغيراً  
 أو كبيراً نعم إن كان شهيداً ينبغي تعيينه لأنه لا يبلى وهل تجوز زيادة الميت بغير إذن المعير قرر شيخنا  
 المرجع في ذلك للعادة ولو أخرج من القبر سبيل أو سبغ رد إليه ومؤنة الرد في التركة أن كانت لم تقسم  
 والافني بيت المال ثم على المسلمين هكذا نص عليه حل وهو حسن واستفدنا من منع رجوع المعير  
 قبل الاندراس أنه لا أجر له أيضاً وقد صرح به المأوردى والبقوى وغيرهما لأن العرف غير قاض به  
 والميت لا مال له شرح الروض (قوله الاعجب الذنب) أي فلا يشترط لجواز الرجوع اندراسه لو ردد  
 الأدلة بان عجب الذنب لا يفنى والمعير سقى شجرة المقبرة أن أمن ظهور شيء من الميت وضرره ولو أظهره  
 السيل من قبره وجب إعادته فيه فوراً ما لم يمكن حمله إلى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تأخير فإنه  
 يجوز كما بحثه ابن الرفعة شرح م وعجب الذنب بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له  
 عجم بلليم أيضاً عوضا عن الباء وهو عظم لطيف في أصل الصلب وهو رأس العصص وهو مكان رأس  
 الذنب من ذوات الأربع وفي حديث أنه مثل حبة الخردل وفي حديث كل ابن آدم يأكله التراب  
 الاعجب الذنب منه خلق ومنه يركب قال ابن عقيل في هذا سر لا نعلمه لأن من يظهر الوجود من العدم  
 لا يحتاج إلى شيء يبنى عليه ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للملائكة على أحياء كل إنسان بجوهره  
 ولا يحصل العلم للملائكة بذلك إلا ببقاء جزء من كل شيء ليعلم أنه أو يدب ذلك إعادة الارواح إلى تلك  
 الأعيان التي هي جزء منا ولو لا بقاء شيء منه لجوزت الملائكة إعادة إلى أمثال الأجساد لا إلى نفس  
 الأجساد وقوله منه خلق يعني أنه أول شيء يخلق من الآدمي ولا يعارضه حديث سلمان إن أول ما خلق  
 من ابن آدم رأسه لأنه يجمع بينهما بأن هذا في حق آدم وذلك في حق نبيه والمراد بقول سلمان نفخ

(كدفن) الميت (ف) أنه  
 (انما يرجع) بعد الحفر  
 (قبل المواراة) له ولو بعد  
 الوضع في القبر وإن اقتضى  
 كلام الشرح الصغير خلافه  
 (أو بعد اندراس) لآثره  
 الاعجب الذنب محافظة على  
 حرمة وصورته في الثانية  
 إذا أذن المعير في تكرار  
 الدفن والافقدي انتهت  
 (قوله صوراً كثيرة) ذكر  
 المحنى معظمها فيما بعد (قوله  
 وكفن فيه الخ) أي وضع  
 بدليل ما بعده (قوله لأنه  
 باق على ملكه على الأصح)  
 يؤخذ مما تقدم في الجنائز  
 أن محله ما لم يقصد الأجني  
 إرفاق الورثة به تأمل (قوله  
 فإنه يجوز كما بحثه ابن  
 الرفعة) وجدت في نسخة  
 من شرح م فلا يجوز  
 حفر النسخة الصحيحة  
 (قوله إعادة إلى أمثال الخ)  
 أي إعادة الارواح



العارية واذا رجع قبل  
الموارة غرم لولي الميت  
مؤنة حفره ولا يلزم المستعير  
العلم وكطرح مال في سفينة  
بالاجرة فانه انما يرجع بعد  
أن تصل الى الشط وبذلك  
علم أن تعبيرى بما ذكر  
أعم وأولى مما ذكره (واذا  
أعار لبناء أو غرس ولو الى  
مدة ثم رجع) بعد أن نبي  
المستعير أو غرس (فان  
شرط) عليه (قلعه) أى

(قوله هذا على كلامه الخ)  
أى إضافة القبلية الى الموارة  
على كلامه والافعل المعتمد  
لا يرجع الا قبل الادلاء في  
هواء القبر وبعد ذلك ففي  
هذه العبارة ايها لولا هذا  
التأويل لا يهاجم أنه لو رجع  
قبل الادلاء على المعتمد  
لا يكون الحكم كذلك  
مع أنه مثله في لزوم الاجرة  
وأما لو رجع بعد الادلاء ولو  
قبل الموارة على المعتمد فلا  
نلزم الاجرة لان هذا الرجوع  
باطل على المعتمد تأمل  
(قوله يجوز له الرجوع  
اليه) أى المالك السفينة  
(قوله كما لو اختلفا في أصل  
العارية) أى في صدق في  
عدم عقد العارية كما سيأتى  
آخر الدرس (قوله وعليه  
فيمكن الخ) أى على  
تصديق المعبر

الروح في آدم لا خلق جسده انتهى شو برى أى المراد بقول سلمان أول ما خلق من ابن آدم رأسه أنها  
أول ما تنفخ فيه الروح فكأنها أول ما خلق منه (قوله واذا رجع قبل الموارة الخ) هذا على كلامه  
(قوله غرم لولي الميت الخ) أى ان كان الخافر الوارث فان كان هو الميت بأن استعار الارض ليحفر  
له فيها قبراً وحفر ثم مات ورجع المعبر لم يغرم أجره الحفر لانه لاحق له فيها حفره في حال حياته برماوى  
وسم وفي تصور الرجوع نظراً لانتهاء العارية بموت المستعير ويمكن أن يصور بما اذا كان المستعير ولى  
الميت أو وارثه (قوله مؤنة حفره) لانه المورط له وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يعمل بنفسه أو  
يستأجر من يحفر له وهو ظاهر أو حفره متبرع بقصد المستعير والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ما صرفه  
المستعير عليه بالفعل ع ش وهذا بخلاف المال وأعاره أرضاً للزراعة فخرتها ثم رجع فانه لا يلزمه مؤنة الحث  
لان الدفن لا يمكن الا بالحفر فهو مورط له فيه بخلاف زرع الارض فانه يمكن بدون حث حتى لو لم يمكن  
زرعها الا بالحث كأرض يابسة كان حكمها حكم الدفن انتهى زى (قوله ولا يلزم المستعير العلم)  
أى ردم ما حفره لا لذن فيه م (قوله وكطرح مال) أى وضعه وهو معطوف على قول المصنف  
كدفن الخ (قوله فانه انما يرجع بعد أن تصل الى الشط) أى فيلزمه الصبر الى أقرب مأمن ولو مبدأ  
السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان أقرب سم على حج ويستحق الاجرة حينئذ وظاهر  
العبارة المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث  
رجع وجب له اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد أن نه حيث وجبت الاجرة صارت العين أمانة لانها وان  
كانت في الأصل عارية صار لها حكم المستأجرة (فائدة) كل مسألة امتنع على المعبر الرجوع فيها تجب  
له الاجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا أعار للدفن فيها فلا رجوع له قبل اندراس الميت ولا اجرة له اذا  
رجع ومثلها اعادة الثوب للتكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل واذا أعار الثوب لصلاة الفرض فليس  
له الرجوع بعد الاحرام ولا اجرة له أيضاً واذا أعار سيفاً للقتال فاذا التقى الصفان امتنع الرجوع ولا اجرة له  
لقلة زمنه عادة كما يفيد ذلك كلام سم على منهج ونقل اعتماد م ر فيه اه ع ش على م  
(قوله الى الشط) ويستحق الاجرة من حين الرجوع بالقول الى أن تصل الى الشط حل ومقتضى  
لزوم الاجرة انه يصح رجوعه ومقتضى كلام الشارح انه لا يرجع الا بعد وصوله الى الشط الا ان يراد  
بالرجوع في كلامه تفريغ المال منها لا الرجوع بالقول بوضع س ل كلام الشارح وقال الصحيح  
ان له الرجوع قبل الشط ويستحق الاجرة (قوله أعم وأولى مما ذكره) عبارته لكل منهما  
رجوع في العارية متى شاء الا اذا أعار لدفن فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون انتهى ووجه العموم أن  
عبارة الأصل لا تشمل طرح المال في السفينة ووجه الاولوية أن عبارة الأصل تقتضى انه متى أعار  
للدفن لزمه فلا رجوع له وان كان الميت بوضع مؤنه ولم ينقل منه ع ش (قوله بعد أن نبي المستعير  
أو غرس) أما لو رجع المعبر قبل ما فليس له فعلهما قال في الروض فان فعل عالماً أو جاهلاً بوجوبه قلع  
بجائز وكف نسوية الارض ولا يبعد أن تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع اه سم على حج  
ع ش (قوله فان شرط عليه قلعه) أى عند الرجوع وكذا لو شرط تملكه بالقيمة عند الرجوع يلزمه  
كما قاله الصيمرى م ر شو برى ولو اختلفا في وقوع شرط القلع صدق المعبر كما لو اختلفا في أصل العارية  
لان من صدق في ثبوت صدق في صفته وان ذهب بعضهم الى تصديق المستعير لان الأصل عدم الشرط  
واحترام ماله قاله م ر في شرحه وعليه فيمكن أن يفرق بين هذا وما تقدم فمالواختلاف في حصول التلف  
بالاستعمال المأذون فيه أولاً حيث صدق المستعير ثم على المعتمد بأن ما ادعاه المعبر هذا راجع للعقد وهو  
لو ادعى عدمه صدق بخلاف ما تقدم فان التلف ليس من صفات العقد فراجع جانب المستعير بان الأصل



عدم ضمانه ويؤخذ من قول مـر لان من صدق في شيء الخ عـش (قوله هو أعم) وجه العموم ان قوله قلعه شامل لما لو شرط مجازا أو مع غرامة أرض النقص عـش (قوله كافي تسوية الأرض) أي فانه ان شرطت لزمته والافلا عـش (قوله قلعه المعبر) أي واذا احتاج القاع الى مؤنة صرفها المعبر باذن الحاكم فان لم يجده صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك انتهى عـش (قوله ولزمه تسوية الأرض) أي سواء شرطت أو لم تشرط ففرق بين لزوم التسوية عند القاع باختياره من غير شرط حيث تلزم مطلقا وبينها عند شرط القلع لا تلزم الا ان شرطت كما قرر شيخنا (قوله ولو امتنع الخ) أي ولانه لو امتنع الخ فهو علة ثانية أي بخلاف ما اذا اختار المعبر القلع فانه يجبر عليه ولا يلزمه تسوية الحفر حينئذ وليس قوله ولو امتنع مفهوم قوله فان اختار لانه سيأتي في قوله والاخير معبر تأمل (قوله فيلزمه الخ) تفريع على قوله ولزمه تسوية الأرض فهو بيان لما أشار به الى أنه ليس المراد بالتسوية حقيقتها وعبرة الرشيدى قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه لا ينافيه قوله الآتي واذا اختار ماله اختياره لزم المستعبر موافقته فان أبي كلف تفريع الأرض لان ذلك في امتناعه بعد اختيار المعبر وهذا في امتناعه قبل الاختيار انتهى (قوله ردها الى ما كانت عليه) المراد عود التراب الذي أزيل بالقلع الى مكانه لا تحصيل تراب من غيره بل للمالك منعه منه قل (قوله دون الحاصلة بالبناء) أي فالذي حفره وغرس فيه أو بنى اذا ظهر بعد ذلك لا يلزمه تسويته بخلاف ما لو انزع عليه بسبب القلع رشيدى (قوله والاخير معبر الخ) لان العارية مكرمة فلا يبق بها منع المعبر ولا تضيق مال المستعبر فثبتنا الرجوع على الوجه المذكور وانما اخبرنا المعبر لانه المحسن ولان الأرض أصل لما فيها اه شرح الروض ومثله في التخيير المذكور المشتري شراء قاسدا اذا بنى أو غرس على المعتمد ولاية هو كالفاسب لانه يضمن ضمانه لانا نقول المالك هو المساط له على ذلك كالمعبر هنا فثبت له ذلك فكثيرا ما يغاط فيه تأمل شوبرى مع زيادة (قوله من تملكه بعد) أي مستقل مشتمل على إيجاب وقبول أخذ من قوله تملكه وبه صرح مـر ولو لم يرض المستعبر بذمة المعبر أجبر المعبر على التسليم أولا وعلى الوضع تحت يد عدل قل بزيادة (قوله وقاعه) وأجرة القلع على المعبر وأجرة نقل النقص على مالكه من ل وكذا أجرة نقل المغروس وعبرة شرح مـر والظاهر كما قاله ابن الرفعة ان مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالأجرة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما أجرة نقل النقص فعلى مالكه قطعا (قوله وهو قدر التفاوت) فلو كانت قيمته مستحق الأبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعا ثمانية لزمه واحد فاذا تملكه لزمه تسعة (قوله بين قيمته قائما) أي مستحق القلع (قوله وتبقيته بأجرة) أي لانه واستشكل ذلك مع جهة المدة فلذا قال الاسنوى وأقرب ما يمكن سلوكه ما مر في بيع حق البناء دائما على الأرض بعوض حال بانتظ بيع أو اجارة فينظر لما شغله من الأرض ثم يقال لو أجر هذا النحو بناء دائما بحال كم يساوى فاذا قيل كذا أو جيناه وعليه فالوجه ان له ابدال ما قلعه لانه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام لان المالك لما رضى بالأجرة وأخذها كان كأنه أجره الآن اجارة مؤبدة شرح مـر وقال عـش نقلا عن سم قوله وتبقيته بأجرة وهل يتوقف ذلك على عقد إيجار من إيجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فتلزمه الأجرة بمجرد الاختيار الوجه الجارى على القواعد انه لا بد من عقد إيجار كما أفتى به حج واستدل له بقديقه ان عقد فلا كلام والاوجب أجرة المثل وفي قل قوله بأجرة أي بعهدة مستقل على المعتمد قاله الاسنوى وتعتبر أجرته بما مر في حق البناء وتبعه حج ويلزم عليه أن له أن يغرس موضع ما قلعه ولو غير جنسه وان له اجارة ما بين المغروس وفي شرح شيخنا التصريح بالاولى ومثلهما الثانية ان كانت الاجارة لجميع الأرض فان كانت بمحل المغروس فقط فلا

البناء أو الغراس هو أعم  
من قوله شرط القلع مجازا  
(لزمه) قلعه عملا بالشرط  
كافي تسوية الأرض فان  
امتنع قلعه المعبر (والا)  
أي وان لم يشرط القلع (فان  
اختاره) المستعبر (قلع  
مجازا ولزمه تسوية الأرض)  
لانه قلعه باختياره ولو  
امتنع منه لم يجبر عليه  
فيلزمه اذا قلعه ردها الى  
ما كانت عليه وظاهر أن  
محل إيجاب التسوية في  
الحفر الحاصلة بالقلع دون  
الحاصلة بالبناء أو الغرس  
لحدوثها بالاستعمال فيه  
عليه السبب وغيره (والا)  
أي وان لم يختر قلعه (خير  
معبر بين) ثلاث خصال  
من (تملكه) بعقد (بقيمة)  
مستحق القلع حين التملك  
(وقاعه) ضمان (أرض)  
لنقصه وهو قدر التفاوت  
بين قيمته قائما وقيمته  
مقلوعا (وتبقيته بأجرة)

(قوله ومثله في التخيير  
المذكور) أي مثل المستعبر  
فان اختار القلع قلعه مجازا  
والاخير البائع يدل له القولة  
الآتية اه قويسني



الروضة وأصلها في الصلح وغيره خلافا لما فيها هنا من تخصيص التخيير بالاوليين ولما في منهاج وأصله من تخصيصه بالخيرتين واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أبي كلف تفريغ الارض ومحل ما ذكر اذا كان في القلع نقص وكان المعبر غير شريك ولم يكن على الفراس غير لم يبد صلاحه والافيتعين القلع في الاول والتبعية بأجرة المثل في الثاني وتأخير التخيير الى بعد الجذاذ كافي الزرع في الثالث لان له أمدا ينتظر وفيما لو وقف البناء أو الفراس أو الارض كلام ذكرته في شرح الروض (فان لم يختار) أي المعبر شيئا مما س (ترك حتى يختار أحدهما) ماله اختياره لتقطع الخصومة فليس للمعبر أن يقطع مجانا وان لم يعطه المستعير أجرة لتقصيره بترك الاختيار وتعبيري بما ذكر اولي من قوله حتى يختارا (ولمعبر) زمن الترك (دخولها) أي الارض (واتفاح بها) لانها ملكه وله استغلال بالبناء والفراس (ولمستعير دخولها لاصلاح) بترميم بناء ومسقي غراس وغيرهما ميانة لملكه عن الضياع نعم ان تعطل تقعها على مالكها بدخوله

(قوله كنظاره من الشفعة) أي فيما لو اشترى شقعا مشفوعا وبني فيه أو غرس ثم أخذ الشريك بالشفعة فالمشتري كالمستعير والشفيع كالمعبر وقوله وغيرها كالأجرة فيها أو أجر ما رضاء البناء أو غراس وفعل ذلك ثم انقضت مدة الأجرة ومثل ذلك ماله وهب لولده أو رضاء بني فيها أو غرس ثم رجع الوالد ومثله أيضا ما لو باع أرضا يباعا فاسد افبني فيها المشتري أو غرس ثم أخذها البائع فانه أي البائع يتخير بين الامور الثلاثة كما أفاده شيخنا وبعضه في الشوري (قوله بالاوليين) هما التملك والقلع بالارش والاخير بين هما القلع بالارش والتبعية بالأجرة قومه بعضهم على ما اذا كان البناء والفراس موقوفين اه ع ش بز يادة (قوله) لزم المستعير موافقته) نعم لو اختار قلع بعض وتبعية بعض مثلا لم يلزمه موافقته قل (قوله فان أبي) أي المستعير كلف تفريغ الارض وانظر ما معنى تكليفه تفريغ الارض مع انه هو الذي أراد المعبر بقلعه وغرامة ارش النقص فلعل المعنى كلف موافقته للمعبر على ما اختاره وهو القلع وغرامة ارش النقص اه ع ش (قوله ومحل ما ذكر) أي تخيير المعبر بين الحصول الثلاث (قوله وكان المعبر غير شريك) أي في الأرض (قوله في الاول) وهو ما اذا لم يكن في القلع نقص والثاني اذا كان المعبر شريكا والثالث اذا كان على الفراس غير لم يبد صلاحه (قوله والتبعية بأجرة المثل في الثاني) أي فليس له القلع بالارش النقص لانه يتضمن قلع بناء المالك وغراسه من ملكه ولا أن يملك بالقيمة لان الباني والفراس في الأرض مثل حق المعبر لان كل جزء مشترك بينهما شرح الروض (قوله وتأخير التخيير) المعتمد ثبوت الخيار الآن نعم ان كانت الثمرة غير مؤبرة فملكها تبعا ان اختار التملك والا أبقاها الى أو ان الجذاذ كافي نظيره من الأجرة شوري ومثله شرح م (قوله الى بعد الجذاذ) فيه جو بعد بالي ولا تجر بعد وقبل وعند الابن في الكثير فكلام الشارح على قلة شوري (قوله كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقيته الى أو ان الحصاد كما سيأتي في قوله واذا رجع قبل ادراك زرع الخ وعبارة ع ش قوله كافي الزرع أي كما يمنع القلع حالا في الزرع ففي التشبيه مسامحة اه أجيب بأن التشبيه في مطلق التأخير بقطع النظر عن التخيير أي فالتشبيه من حيث ان في كل تأخير وان كان المؤخر في المشبه التخيير وفي المشبه به القلع اذ الخيار فيه كما سيأتي في المتن (قوله وفيما لو وقف) أي المستعير أو المعبر فقوله البناء أو الفراس بالنسبة للمستعير وقوله أو الارض بالنسبة للمعبر والحاصل أن المستعير اذا وقف البناء أو الفراس امتنع التملك بالقيمة فقط لان الوقف لا يملك وأن المعبر لو وقف الارض لم يقع بالارش الا اذا كان أصلح للوقف من الابقاء بالأجرة حل ولا يملك بالقيمة الا ان تبرع بها أو كانت من الربيع واقتضاء شرط الواقف زى وقوله امتنع الخ لان الوقف لا يملك وقوله واقتضاء أي اقتضى التملك بالقيمة بأن يكون في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك فتلخص أن الناظر يخير بين الامور الثلاثة بالقياس لما اذا وقف المالك الأرض (قوله تركا) قال الامام والظاهر لزوم الأجرة من التوقف وجزم في البحر بعدم الأجرة وهو الوجه لان الخيرة في ذلك اليه خط (قوله حتى يختار أحدهما) فيه أن المستعير ليس له الاخيلة واحدة فليس فيه تخيير نعم رأيت في قل مانعه والمعنى أن المستعير أن يعود ويختار القلع وان للمعبر أن يختار أحد الامور الثلاثة (قوله زمن الترك) انظر حكم الدخول قبلها أي وبعد الرجوع والظاهر أنه لا فرق شوري وانظر حكم الدخول قبل الرجوع والظاهر منعه ان ترتب عليه ضرر للبناء أو للفراس مراط ف (قوله بترميم بناء) أي بغير آلة أجنبية أما اصلاحه بالآلة أجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضررا بالمعبر لانه قد يتعين له التملك أو النقص مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحه بآلته



لم يمكن من دخولها الاباجرة  
 أما دخوله طافير ذلك كتنزه  
 فمستع عليه (ولكل)  
 منهما مجتمعين ومنفردين  
 (بيع ملكه) ممن شاء  
 كما تراكمه حتى لو باع  
 ملكهما بئمن واحد صحيح  
 للضرورة ووزع الثمن  
 عليهما ولا يؤثر في بيع  
 المستعير تمكن المعير من  
 ملكه ماله كتمكن الشفيع  
 من ملك الشقص والمشتري  
 الخياران جهل وله حكم  
 من باعه من معير ومستعير  
 فيأمر لهما (واذا رجع  
 قبل ادراك زرع) بقيد  
 زده بقولي (لم يفتد  
 قلعه) قبل ادراكه ونقص  
 (لزمه بقية اليه) أي إلى  
 قلعه لانه أمد ينتظر  
 بخلاف البناء والغراس  
 (باجرة) لان الاباحة تقطعت  
 بالرجوع فان اعتيد قلعه  
 قبل ادراكه أوم بنقص  
 أجبر على قلعه (ولو عين  
 مدة ولم يدرك فيها التقصير)  
 من المستعير اما بتأخير  
 الزراعة وعليه اقتصر  
 الاصل أو بها كأن علا  
 الارض سبل أو تلج أو نحوه  
 مما لا يمكن معه الزرع ثم  
 زرع بعد زواله وهو  
 لا يدرك في المدة (قلع) أي  
 المعير (محانا) بخلاف  
 ما إذا تأخر ادراكه لا لتقصيره

اتهمى شرح م قال ع ش اعل المراد بهذا القيد يعني قوله بغير آلة أجنبية الاحتراز عما يمكن  
 اعادة ابدونه كالجديد من الخشب والآجر أو ما نحو الطين مما لا بد منه لاصلاح المنهدم فالظاهر أنه لا يعد  
 أجنبيا (قوله لم يمكن من دخولها الاباجرة) هو واضح ان قلنا لا أجرة لمدة الاعراض والافلامعنى  
 لذلك الا ان يراد أجرة لدخوله زيادة على أجرة الأرض قل وفي ع ش على م ر قوله الاباجرة أي  
 لدخوله والافتقار ان على المستعير أجرة الأرض مدة التوقف لكن الذي تقدم للشرح قريبا ان  
 الأوجه عدم لزوم الأجرة مدة التوقف (قوله كتنزه) هو ما عبر به في الوسيط ولعله مراد أصله بالتفرج  
 لكن أهل اللغة يعدون التنزه بمعنى التفرج من الحن العامة لان التنزه البعد عن المياه والبلاد  
 والتفرج لفظه مولدة مأخوذة من انفرج الهم وهو انكشافه انتهى زى ع ش (قوله  
 للضرورة) جواب عما يقال ان البيع على هذا الوجه غير صحيح لعدم العلم بما يخص كلا منهما حالة العقد  
 كما تقدم في تفريق الصفقة وحاصل الجواب انه اغتفر هنا أي في هذه الصورة الضرورة هذا مراده  
 ولم يظهر وجود الضرورة هنا تمكن كل منهما من بيع ملكه بئمن مستقل فلا ضرورة داعية الى  
 أن يبيعاهما بئمن واحد انتهى نعم تصور الضرورة بما اذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدة  
 وأجاب بعضهم بأن المراد بالضرورة قطع النزاع (قوله ووزع الثمن عليهما) وكيفية التوزيع ما قاله  
 البغوي أن يوزع الثمن على الأرض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده مستحق القلع  
 فحصة الأرض للمعير وحصة ما فيها للمستعير وهذا هو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ وصاحب الأنوار  
 وغيرهما خلافا للتولي زى فلو باع الجميع ثلاثين وقيمة الأرض مشغولة وحدها عشرة وقيمة  
 ما فيها مستحق القلع خمسة كان للمعير عشرون وللمستعير عشرة (قوله ولا يؤثر في بيع المستعير) أي  
 في صحة بيعه منفردا لغير المعير وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله وقيل ليس للمستعير بيعه  
 لثالث قال م اذ يبيعه غير مستقرا لان المعير ملكه ورد بأن غايته أنه كشف شقص مشفوع انتهى فقول  
 شارحنا كتمكن الشفيع الخ هذا هو الجواب عن قوله ولا يؤثر الخ وهذا القياس أولوى لانه اذا جاز  
 لأحد الشرى يكن بيع نصيبه لغيره شرى يكمع أن لشرى يكمع أن يأخذ بالشفعة فمهر اجاز للمستعير أن يبيع  
 ملكه لغير المعير لان المعير وان تمكن من أخذه لكنه لا يأخذه الا برضا المستعير لما تقدم من ان  
 التملك لا بد فيه من عقد ومن أن المستعير اذا امتنع من موافقة المعير كلف تفرغ الأرض ولا يأخذ  
 المعير فمهر اعنه انتهى (قوله كتمكن الشفيع) أي فانه لا يؤثر في صحة بيع صاحب الشقص المشفوع  
 لغير الشفيع الذي هو الشريك وقد يقال ان الشريك انما يجوز له البيع لأجنبي لان لشرى يكمع الأخذ  
 فمهر بالشفعة ولا كذلك المعير فهو قياس مع الفارق الا ان يقال لما كان المعير مقصرا بترك الاختيار لم  
 ينظر لتمكنه من التملك لان عدم اختياره لواحد من الثلاثة يشعر بانه غير راض بالتملك وأيضا فلو منع  
 المستعير من البيع لثبت التحجر على المالك في ملكه تأمل (قوله وله حكم من باعه الخ) فاذا اشترى  
 من المعير خير بين الثلاث خصال المتقدمة في قوله والاخير معير بين الثلاث خصال الخ واذا اشترى  
 من المستعير يأتي فيه ما تقدم فان شرط عليه قلعه لزمه الخ (قوله واذا رجع) أي المعير بعد أن أعار  
 أرضا لزراعة وأطلق (قوله ونقص) أي بالقلع (قوله بخلاف البناء والغراس) أي فليس له امد ينتظر  
 فلم يلزمه بقية لهما (قوله باجرة) أي أجرة مدة الابقاء من وقت رجوعه الى حصاده لا تقطاع الاباحة  
 فاشبه مالو أعار دابة ثم رجع في أثناء الطريق فان عليه قتل متاعه الى ما من باجرة المثل ويظهر أن  
 مثله في ذلك نفسه اذا عجز عن المشى أو خاف شرح م ر (قوله أو بها) أي بالزراعة أي بسبب لزراعة  
 نفسها لا بسبب تأخره هو (قوله قلع أي المعير محانا) أي لتقصيره لانه كان من حقه حينئذ أن لا يزرع



وعليه أيضا تسوية الأرض مر اطاف (قوله بل لنحو حر أو برد أو مطر) أو بأكل الجراد أو الدود  
الزرع ثم ثبت ثانيا فلا يقطع بجائنا لعدم تقصيره بل يبقى باجرة وتعيين المعبر مدة يعلم أنه لا يدرك فيها وأما  
لم تبطل العارية في هذه كما تقدم في دفن الميت لا مكان إبدال الزرع بغيره مما هو دونه ولا كذلك في الميت  
فراجعه قل (قوله بذرا) البذر اسم لما يشمل الحب والتوى وأصله مصدر سمي به المبدور ولأنه سيصير  
مبدور افعيه مجاز من وجهين اطلاق المصدر على اسم المفعول وتسمية لشيء باسمه سيصير اليه زي (قوله  
فعل انه باق الخ) فيجب على مالك الأرض رد ماله كما كان حضوره وعلمه والافلاحا كما أنه مال ضائع شرح  
مر (قوله والافقد صار الخ) أي والابان أعرض عنه ماله وهو ممن يصح اعراضه لا كسفيه اه مر  
(قوله فقد صار) أي ان قلنا بزوال ملك ماله عنه بمجرد الاعراض شرح مر (قوله ان قلعه باختياره)  
مفهومة أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكره مسم ويوجه بأنه لم يوجد منه في الاصل تعدد ع ش  
(قوله تسوية الحفر) أي بالاجزاء التي انفصلت منها فقط ع ش (قوله قبل القلع) مفهومه وجوبها  
مدة القلع (قوله لعدم الفعل منه) قضية ذلك أنه لو كان بذره ماله في أرض الغير ظاهرا أنها ملكه  
فبانت غير ملكه لزمته الأجرة وهو متجه حجج مل (قوله ولو قال من يده الخ) تحصل من هنا صور  
ثمانية شوبرى واعل وجهه أن مالك العين اما أن يدعى الاجارة أو لنصب وفي كل اما أن تمضي مدة  
له أجرة أولا وفي كل من هذه الاربعة اما أن تكون العين باقية أو تالفة وطراز يادة تفاريع كما يعلم  
من كلام الشارح (قوله فقال مالكمها بل أجرتك الخ) بقى ما لو ادعى واضع اليد بعد تلف العين  
الاجارة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن فالمدعى واضع اليد لان الاصل عدم ضمان  
واضع اليد وعدم العارية ع ش على مر ولو انعكست الدعوى في الصورة الثانية بأن ادعى  
المالك العارية وذو اليد انصب صدق المالك يمينه أيضا فان لم تنف العين ولم يمض زمن لثله اجرة فلا شيء  
سوى ردها وان مضى ذلك فتدو اليه مقر بالاجارة إنكرها وان تلفت ولم يمض ذلك الزمن فان لم يزد  
أقصى القيم على قيمة يوم تلف فهي للمالك وان زاد فتدو اليه مقر به إنكركه وان مضى زمن لثله اجرة  
فهو مقر به إنكركه أيضا ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الودعية صدق المالك يمينه ان تلفت العين  
أو استعمالها وذو اليد والافعل قياس ما صرته يصدق بلا يمين اه قل على الجلال باختصار (قوله  
أو غصبتني) قال في المختار تقول غصبه منه وغصبه عليه وهو مشعر بأنه انما يقال غصبته مني لا غصبتني  
اه ع ش (قوله فيحلف أنه أعاره) فيجمع في يمينه بين النفي والاثبات فان نكل المالك لا يحلف  
مدعى الاعارة لانه ليس بلازم وقيل يحلف ليخلص من القرم مل (قوله فان تلفت في الاولى) أي  
دعوى المالك الاجارة وهذا كالمحترز لما يأتي في المتن أعني قوله فان تلفت في لثانية وقوله بخير استعمال  
أي أمابه فهي غير مضمونة سواء كانت اعارة أو اجارة وقوله يدعى حال (قوله بلا يمين) أي لتوافقهما  
عليها في ضمن القيمة فذلك احتاج المالك الى الحلف فيها اذا زادت الاجرة ولذا قال فيحلف للزائد  
أي فيحلف يميننا بجمع نفيا واثباتا مثل ما سبق لأجل اثبات الزائد والتوصل اليه (قوله فيحلف للزائد)  
أي يميننا أخرى كذا يتبادر ولينظر ما وجه ذلك وهلا كتنى بالاولى اه حل وقوله أي يميننا أخرى  
فيه نظر لان محل الحلف المالك اذا بقيت العين وهي هنا تالفة وقوله أيضا فيحلف للزائد أي للمدة الماضية  
فيقول والله ما أعرتك بل أجرتك لأجل ثبوت الزائد وأما أصل الاجرة فقد اتفقا عليها في ضمن القيمة  
التي أقر بها مدعى الاعارة فلهذا لا يحلف لها (قوله فيصدق من يده العين) وهو المستعبر فبأخذها

(كأنه لو جعل نحو سبيل)  
كهواء (بذرا) بمعنى  
(الى أرضه فثبت) فيها  
فيقلعه بجائنا لانه لم يأذن  
فيه فعلم أنه باق على ملك  
ماله وعمله اذا لم يعرض  
عنه والافقد صار ملكا  
لمالك الارض ويلزم مالك  
البذر ان قلعه باختياره  
تسوية الحفر الحاصله بالقاع  
دون الاجرة للمدة التي قبل  
التفاد كاجزء من الرفعة  
لعدم الفعل منه ونحو من  
زيادتي (ولو قال من يده  
عين) كدابة وأرض  
(أعرتني فقال) له  
(مالكها) بل (أجرتك  
أو غصبتني) بقيد زده  
بقولي (ومضت مدتها  
أجرة صدق) أي المالك  
كأول كل طعام غيره وقال  
كنت أبحثه لي وأنكر  
المالك ولانه انما يؤذن في  
الانتفاع غالبا بمقابل في  
الاولى والأصل عدم  
الاذن في الثانية والتصدق  
يكون يمينه ان بقيت العين  
فيحلف أنه ما أعاره وأنه  
أجره أو غصبه وله أجرة المثل  
فان تلفت في الاولى بغير  
الاستعمال فمدعى الاعارة  
مقر بالقيمة إنكركه  
يدعى الاجرة فيعطى الاجرة  
بلا يمين الا ان زادت على  
القيمة فيحلف للزائد



صاحبها ولا يلزم من يده العين أخذها بالاجرة بمقتضى دعوى صاحبها (قوله يمينه) أى لاحتال  
أن ينسكل فيحلف مدعى الاجارة فتثبت اهـ س ل أى لانها عقد لازم (قوله أو والعين تالفة في  
الاولى) أما في الثانية فداخلة في المتن الآتى أى والتلف بغير الاستعمال المأذون فيه كما قيد به فيما سر  
فكان المناسب ذكره هنا أيضا (قوله فهو مقر بالقيمة لشكرها) أى فتبقى في يده الى أن يعترف  
المالك بها فيدفعها اليه بعد اقراره بها قياسا على مالو أقر شخص بشئ لاخر فأنكره اط ف (قوله  
فان تلفت في الثانية الخ) قد عرفت أن في هذا صورتين أى سواء مضت مدة ثلثها أجرة أو لا ذكر  
الشارح مفهوما سابقا بقوله فان تلفت العين في الاولى الخ وبقوله أو والعين تالفة الخ فهو مقابل أقول  
الشارح فان تلفت العين في الاولى فيما ذامضت مدة لها أجرة ومقابل لقوله أيضا أو والعين تالفة في  
الاولى فيما اذا لم تمض مدة لها أجرة فأشار الشارح بذلك كما سبق الى أن قوله فان تلفت الخ مقابل لمخدوف  
(قوله اذا المعار يضمن بقيمته) أى ولو مثليا على الراجح خلافا لما قدمه الشارح في الفصل الأول  
وكذا المستام يضمن بقيمته وقت تلفه ولو مثليا على الراجح والحاصل أن المتلفات أقسام ثلاثة ما يضمن  
بالمثل مطلقا وهو القرض أو القيمة مطلقا وهو ما ذكره أو المثل ان كان مثليا وأقصى القيم ان كان متقوما  
وهو المقصوب والمقبوض بالشراء الفاسد شو برى (قوله حلف لازئد) أى يحلف يميننا نجتمع نفيها  
واثباتا كما سبق لأجل اثبات الزائد فيقول في حلفه والله ما أعرتك بل أجرتك <sup>عصم</sup> وما أصل الاجرة فقد اتفقا  
عليها في ضمن القيمة التي أقرت بها مدعى الاعرة فلا يحلف لها (قوله ويحلف للاجرة مطلقا) أى سواء  
كانت زائدة على القيمة أو لا وأما تفديده ببقاء العين أو تلفها فلا يصح لان الفرض أن العين تلفت ويصح  
تفديده أيضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هي أقصى القيم أو أقل منه فيكون الاطلاق في مقابلة  
قوله فان كانت دون أقصى قيمه الخ

### كتاب النصب

أى حقيقته وحكمه من وجوب رده ان بقي وبذله ان تلف وذكره عقب العارية لما فيه من التلف  
والانلاف والضمان وهو كبيرة قيل ان بلغ نصابا أى ربع دينار وقيل ولو حبة وهو مع الاستحلال بمن  
لا يخفى عليه كفر ومع عدم ذلك فسق كافى حل وعمله في غصب المال أما غصب غيره كالكلب فإنه  
صغيرة شو برى وعبارة مر وهو كبيرة قال نقلا عن الهروى ان بلغ نصابا لكن نقل ابن عبد السلام  
الاجماع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة وتوقف فيه الاذرى اهـ قال ع ش قوله وهو كبيرة  
اطلاقه شامل للمال وان قل وللاختصاصات ومالوا أقام انسانا من نحو مسجد أو سوق فيكون كبيرة وهو  
ظاهر بل هو أولى من غصب محو حبة البرلان المنفعة به أكثر والا يذاء الحاصل بذلك أشد (قوله  
الأصل في تحريمه) كأنه قال ومعلوم أنه حرام والأصل في تحريمه الخ (قوله لانا كلوا لكم ينكم  
لانا كلوا أموالكم ينكم بالباطل أى لا يأكل بعضكم بعضكم بالباطل وأخبار  
مال بعض بالباطل وأخبار  
نكبر ان دماءكم وأموالكم  
وأعراضكم عليكم حرام رواء  
الشيخان (هو) لغة أخذ  
الشئ ظلما وقيل أخذه ظلما  
جهارا وشرعا (استيلاء

(قوله) كتفاء بما قبله (أى  
الذى هو في تفسير الآية

أى حقيقته وحكمه من وجوب رده ان بقي وبذله ان تلف وذكره عقب العارية لما فيه من التلف  
والانلاف والضمان وهو كبيرة قيل ان بلغ نصابا أى ربع دينار وقيل ولو حبة وهو مع الاستحلال بمن  
لا يخفى عليه كفر ومع عدم ذلك فسق كافى حل وعمله في غصب المال أما غصب غيره كالكلب فإنه  
صغيرة شو برى وعبارة مر وهو كبيرة قال نقلا عن الهروى ان بلغ نصابا لكن نقل ابن عبد السلام  
الاجماع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة وتوقف فيه الاذرى اهـ قال ع ش قوله وهو كبيرة  
اطلاقه شامل للمال وان قل وللاختصاصات ومالوا أقام انسانا من نحو مسجد أو سوق فيكون كبيرة وهو  
ظاهر بل هو أولى من غصب محو حبة البرلان المنفعة به أكثر والا يذاء الحاصل بذلك أشد (قوله  
الأصل في تحريمه) كأنه قال ومعلوم أنه حرام والأصل في تحريمه الخ (قوله لانا كلوا لكم ينكم  
لانا كلوا أموالكم ينكم بالباطل أى لا يأكل بعضكم بعضكم بالباطل وأخبار  
مال بعض بالباطل وأخبار  
نكبر ان دماءكم وأموالكم  
وأعراضكم عليكم حرام رواء  
الشيخان (هو) لغة أخذ  
الشئ ظلما وقيل أخذه ظلما  
جهارا وشرعا (استيلاء



الغير من حقه وان لم يستول عليه بدليل قوله قريبا كاقامة من قعد بمسجد شيخنا فهو استيلاء حكا  
ومداره على العرف كما يظهر بالأمثلة الاتية فليس منه منع المالك من سقي زرعه أو ماشيته حتى تلف فلا  
ضمان لا لتفاد الاستيلاء سراء قصد منه عنه أم لا على الأصح وفارق هذا ما لو ذبح شاة فهلك ولدها من  
أنه يضمنه بأنه ثم تلف غذاء الولد المعين له بالانفاق أمه بخلافه هنا مر وقوله فليس منه منع المالك أي  
أو غيره متعاضدا كمنع المالك وأتباعه مثلا أما المنع العام كأن منع جميع الناس من سقيه فيضمن  
بذلك اه ع ش على مر قال شيخنا وهذا المعنى الشرعي أعم من كل من اللغو بين وذلك لان  
الاستيلاء أعم من الأخذ لشموله للمنافع ولان قوله بلاحق أعم من ظمنا لانه يشمل ما إذا أخذ مال غيره  
يظنه ماله فهو أعم من جهتين وهذا على غير الغالب من قاعدة أن المعنى الشرعي أخص وأورد على  
التعريف أنه شامل للسرقة وأجاب مر بان الاستيلاء بشر بالتفهر فهو في قوة جهارا (قوله من  
قعد بمسجد الخ) وان لم يستول على محله شيخنا (قوله أو غير مال) والحاصل أن المقصود اما أن  
يكون مالا أو غير مال وكل منهما اما أن يكون فيه أم أو لا وكل منهما اما أن يجبرده أم لا فتحصل من ذلك  
ثمان صور أربعة في المال وأربعة في الاختصاص كاذ كره البرماوى وعبارة مر وقد أفاد الوالدي رحمه  
الله أن الذي يتحصل من كلام الأصحاب في تعريف النصب أنه حقيقة وأما ضمان الاستيلاء على حق  
الغير عدوانا وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق وأما الاستيلاء على حق الغير عدوانا وكان ينبغي له  
التعير بالتمويل بدل المال يخرج نحو حبة برقانه مال ولا ضمان فيه (قوله ككلب نافع) خرج به  
العقور كالفواسق الخمس فلا يدلنا عليها ولا يجبر دهاومثل العقور ما لا نفع فيه ولا ضرر وهو ظاهر لكن  
يشكل عليه ما صر في الاقرار ما لوقال له عندي شيء من قبول تفسيره بنجس لا يقتضى فانه ظاهر في ثبوت  
اليد عليه وأنه يسوغ له المطالبة به ع ش (قوله بلاحق) خرج به العارية والسوم ونحوهما برماوى  
(قوله فدخل فيه الخ) قضية هذا أن المقبوض بشراء فاسد ونحوه يدخل في تعريف النصب ولعل  
وجه أن ذلك بغير حق في نفس الأمر بخلاف العارية والمستام والامانات اذا خان فيها تضمن ضمان  
المقنوب سم (قوله حكم النصب) وهو وجوب الرد عند البقاء والضمان بالبدل عند التلف  
كاذ كره في المتن بقوله وعلى الغاصب رد الخ وقوله لاحقيقته وهي الاستيلاء على حق الغير عدوانا  
وقوله وهو ناظر الخ كالعلة لقوله ممنوع (قوله مطلقا) أي في كل صورة وقوله وان كان أي  
اقتضاؤها الاثم (قوله كركوبه دابة غيره) أي بغير إذنه وان كان مال كها حاضر أو سيرا ولو نقل  
الدابة ومالكها راكب عليها بأن أخذ برأسها مع ذلك فيحتمل أن لا يكون غاصبا لانه لا يعد مستوليا  
عليها مع استقلال مالكها بالركوب بدليل أنهما لو تنازعاها أو تلفت شيئا حكم به للراكب واختص  
به الضمان انتهى سم ويصرح بعدم الضمان ما ذكره مر في باب العارية من أنه لو سخر رجلا  
ودابته فتلفت الدابة في يد صاحبها لم يضمنها السخر لانها في يد صاحبها اه ع ش وفي قول نخرج  
بركوب الدابة سوقها فليس غصبا وان لم يكن مالكها معها ولو ركب مع مالكها فهو غاصب لنصفها  
كأيا في في الدار (قوله وجالوسه) خرج بالجلوس ضمه الى بعضه بغير رجل فليس غصبا أيضا والدابة  
والقراش غيرهما من المنقولات فلا بد في غصبهما من الاستيلاء بالنقل فلو استخدم عبده غيره ولو بيعته  
في حاجته لم يضمنه ونقل عن شيخنا مر أنه يضمنه اذا بعته لانه كاستيلاء ولم يوافق شيخنا عليه  
الا ان كان باذن سيده لانه عارية اه قل (قوله وجالوسه على فراشه) ولم تدل قرينة الحال على  
إباحة الجلوس عليه مطلقا ولناس مخصوصين منهم هذا الجالس كافي حل كفرش مصاطب البزازين  
لم يد الشراء منهم ومثل الجلوس مالمو تحامل برجله أي اعتمد عليها وان تحامل معها على الرجل الاخرى

على حق غير) ولو منقعة  
كاقامة من قعد بمسجد  
أو سوق أو غير مال  
ككلب نافع وزبل  
(بلاحق) كما عبر به في  
الروضة بدل قوله كالرافى  
عدوانا فدخل فيه مالمو أخذ  
مال غيره يظنه ماله فانه  
غصب وان لم يكن فيه أم  
وقول الرافى ان الثابت  
في هذه حكم الغصب  
لاحقيقته ممنوع وهو ناظر  
الى أن الغصب يقتضى الاثم  
مطلقا وليس مرادا وان  
كان غالبا والغصب  
(كركوبه دابة غيره  
وجالوسه على فراشه)

(قوله وفارق هذا ما لو ذبح  
الخ) أو أزال ورق غيب  
فقدت بالشمس عناقيد  
(قوله وهذا المعنى الشرعي  
أعم الخ) قد يقال ان  
اللغو أعم لشموله مالمو أخذ  
ماله المستحق للغير باجارة  
أو رهن فانه غصب لغة  
لا شرعا تأمل (قوله وكل  
منهما الخ) ولا يتأتى أن يقال  
وكل اما أن يضمن أو لا لان  
المال مضمون مطلقا وغيره  
لا يضمن مطلقا تأمل



الخارجة عن الفراش ومنه ما يقع كثيرا من المشي على ما يفرش في محن الجامع الأزهر من الفراوى  
والثياب ونحوهما وينبغي أن محل الضمان ما لم تم الفراوى ونحوها المسجد بأن كان صغيرا أو كثرت  
والأفلاضمان ولا حزمة لتعدى الواضع بذلك كما قاله م ر ع ش ولو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس  
عليه آخر فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك  
أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي أن يقال إن تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله أيضا  
عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل أو للنصف فيه نظروا يظهر الأول سم على حج قال ع ش على م ر  
ومعنى كون الضمان على كل أن كلا لو غرم لا يرجع على الآخر لأن المالك يفرم كلا القيمة وانظر لو كان  
الفراش كبيرا هل يضمن جميعه أو قدر ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فراش كبير فهل يضمن كل  
منهم الجميع أو قدر ما عدم مستوليا عليه فقط الذي يظهر الثاني فيهما برماوى والجلوس على فراش الغير  
من البكائر لأنه أشد ابداء من الحبة كما في ع ش على م ر (قوله وان لم ينقلها) قال م ر في شرحه وافهم  
كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الأمرين المذكورين وهو كذلك ومحل في منقول ليس  
في يده فإن كان بيده كوديعة أو غير هاتفتس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما قاله الأصحاب وافهم  
اشتراط النقل أنه لو أخذ بيد قن ولم يسيره لم يضمنه اه قال ع ش عليه وقياسه أنه لو أخذ بزمام  
دابة أو برأسها لم يسيرها لم يكن غاصبا لها انتهى (قوله ولم يقصد استيلاء) قال شيخنا م ر كل ما يحصل  
به القبض في المبيع غصب سواء حصل معه قصد استيلاء أو لا في نحو جرد دويعة انتهى قل وعبرة  
العباب ونقل المنقول كالبيع وقضيتها ان مجرد رفع المنقول الثقيل وان وضعه مكانه لا يكون غصبا  
بخلاف الخفيف الذي يتناول باليد وقضيتها أيضا ان النقل الى موضع يختص به المالك لا يكون غصبا  
لكن م ر في باب المبيع قبل قبضه ان عدم صحة القبض بذلك إنما هو في عدم جواز التصرف لافي عدم  
الضمان وقياسه هنا ان يكون ضامنا في المستلئين بمحصول الاستيلاء اه ع ش على م ر (قوله بأن أخرجه  
منها) أي أو منعه من دخولها وان لم يدخل هو وقوله أو لم يقصد الاستيلاء أي وان لم يعد مستوليا عليها  
فينبغي ذكر هذه الغاية أخذ بما بعده (قوله وان لم يدخلها) قال م ر بالازعاج الاخراج برماوى (قوله  
وليس المالك) أي ولا من يخلفه من أهله كزوجة أو أولاد أو خدم أو مستعير أو مستأجر م ر وأشار  
بقوله وليس المالك فيها الى ان قول المتن فإن كان المالك فيها مقابل لهذا المقدر (قوله بقصد استيلاء  
عليها) فإن منعه من نقل ما فيها فغاصب له أيضا والأفلا ما لم ينقله لا يقال كيف يتحقق الغصب في المنقول  
من غير نقل وقد اعتبر في غصبه ذلك لا نأقول محل ذلك في غير التابع وكتب عليه هذه طريقة والمعتمد  
انه يصير غاصبا لما فيها مطلقا حيث عد غاصبا لها شو برى وقوله مطلقا أي سواء منعه من نقله أم لا وهو  
ما صرح به م ر قال وفيه إشارة الى أن المنقول لا يتوقف غصبه على نقله اذا كان تابعا وهذا أعني قوله  
بقصد استيلاء قيد في هذه والتي بعدها فقول الشارح وكذا لو دخلها الخ راجع للمستلئين والحاصل انه ان  
لم يكن المالك فيها اشترط قصد الاستيلاء فقط وان كان فيها اشترط هذا وان يعد مستوليا شيخنا (قوله  
وان كان) أي الداخل ضعيفا وقوى المالك حتى لو انه دمت حيث تضمنها وقوة المالك إنما هي باعتبار  
سهولة النزاع منه حال فلا يمنع الضعف استيلاءه (قوله فان كان المالك فيها) أي واحدا فان تعدد كان  
الغاصب كأحدهم (قوله ولم يزعمه) محترزا ما تقدم في قوله وازعاجه عن داره ولما لم تعرض له الشارح  
(قوله فغاصب لنصفها) ولا فرق في الغاصب بين أن يكون معه أهل أو لا وكذا يقال في المالك ولا بين  
كون أهل الغاصب مساوين لأهل المالك أم لا حتى لو دخل الغاصب ومعه عشرة من أهله والمالك بمفرده  
في الدار كان ضامنا للنصف شرح م ر وفي قل على الجلال ولو تعدد المالك أو الغاصب فالغصب بعدد

وان لم ينقلها ولم يقصد  
استيلاء (وازعاجه) له (عن  
داره) بأن أخرجه منها  
وان لم يدخلها أو لم يقصد  
الاستيلاء (ودخوله لها)  
وليس المالك فيها (بقصد  
استيلاء) عليها وان كان  
ضعيفا (فان كان المالك  
فيها ولم يزعمه فغاصب  
لنصفها) لاستيلائه مع  
المالك عليها هذا (ان عد  
مستوليا) على مال كها فان  
لم يعد



هل تصلح له أو ليتخذ مثلها  
(ولو منع المالك بيتا منها)  
دون باقيها (فغاصب له  
فقط) أي دون باقيها لقصره  
الاستيلاء عليها (وعلى  
الغاصب رد) للغصوب وإن  
لم يكن مقولا سواء كان  
مالا كحبة بر أو لا ككاتب  
نافع وزبل وخر محترمة  
لغيره على اليد ما أخذت  
حتى تؤديه (وإذا كان  
متمولا تلف) بأففة أو تلف  
بخلاف غير المتمول كحبة بر  
وكلب وزبل فلا ضمان فيه  
وكذا لو كان التلف غير  
محترم كمرتد وصائل أو  
الغاصب غير أهل للضمان  
كحربي والتقييد بالمتمول  
هنا وفيما يأتي من زيادتي  
واستطرادها مسائل يقع

(قوله ولو ضعف المالك الخ)  
حاشا أن تكتب على قوله  
فإن كان المالك الخ

(قوله وجزءه مر بالضمان)  
وعاله يكون اليد حسية  
(قوله وله استئجار المالك)  
وانظر لو تلف في يد المالك  
حيث

(قوله لأن الارتفاق بالشارع  
الخ) لتبيل الأولى من  
المستثنين وعلى الثانية  
عش بخلاف العادة تأمل  
قال مر ولو وضع العين  
لا بد لها بين يدي المالك مع  
علمه وتمكنه من أخذها

الرؤس ولا نظر لأهل وعشيرة أحد مما معه (قوله فلا يكون غاصبا لشيء منها) ولو ضعف المالك بحيث  
لا يعد مستوليا مع قوة المداخل كان المداخل غاصبا لجميعها إذا قصد الاستيلاء عليها كذا قيل والمعتد  
أن المالك ولو ضعف يده قوية لاستئجار المالك حل وزى (قوله وكذا لو دخلها لا بقصد استيلاء)  
لكن لمزعه أجر مدة أقامته فيها (قوله أو ليتخذ مثلها) أو دخل لا بقصد شيء وأما الثقل إذا أخذ  
من يد مالك لينظر إليه أو ليتخذ مثله فليس يضمنه لأن يده عليه حسية فلا يحتاج إلى قصد استيلاء  
بخلاف العقار أي فإن اليد عليه حكمية وجزم مر بالضمان حل وزى (قوله وعلى الغاصب) أي  
الأهل للضمان وقوله وضمان متمول أي محترم أخذ من كلامه بعدوان كان فيه قصور لأن ظاهره أن  
هذا القيد معتبر في الضمان دون رد مع أنه معتبر فيهما فالجواب ليس عليه رد ولا ضمان تأمل (قوله رد  
للمغصوب) أي فوراً عند التمكن وإن عظمت المونة في رده وله استئجار المالك في رده كما في حل  
والتعير بالرد ظاهر فيما إذا كان الغصب بطريق الأخذ وغير ظاهر فيما إذا كان بطريق الاستيلاء فقط  
كأقامته من قعدة سجد ويمكن أن يراد بالرد ترك الاستيلاء ولو غضب حيوانا فتبعه ولده الذي من شأنه  
أن يتبعه أو هادي الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع في الأصح لانقضاء استيلائه عليه وكذا لو غضب أم  
النحل فتبعها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافا لابن الرفعة ولو أوقف ناراً في ملكه فطارت شرارة  
إلى ملك غيره وأحرق شيئا فإن كانت بحسب العادة فلا ضمان وإن كانت خلاف ذلك ضمن ما أتلفته مر  
وبرماوى (فرع) لو دخل على حديد بطرق الحديد فطارت شرارة أحرق ثوبه لم يضمنه الحداد  
وإن دخل بأذنه (أقول) وكذا إذا ضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان وأحرق شيئا حيث أوقف  
الكور على العادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه أو أوقف على العادة وتولد منه ذلك فانه  
يضمنه لأن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة انتهى عش على مر ولو غضب من مودع  
ومستأجر وممرتين ثم رد إليهم برى وفي الرد إلى المستعير إذا أخذ منه للمعار وجهان أرجحهما أنه يبرأ بالرد  
إليه ولو انتزع من العبد البالغ ثيابا ملبوسة ونحو ذلك من الآلات المدفوعة إليه برى بالرد إلى العبد اه  
زى (قوله ككاتب نافع) خرج به غيره وفيه تفصيل وهو أنه إن كان عقور لا يجب رده ولا وجب وقيل  
مثل العقور ما لا تقع فيه ولا ضرر عش (قوله وخر محترمة) بخلاف غير المحترمة والخنزير ما لم يكن  
من ذى بقرة عليه كما يعلم من كلامه الآتي حل (قوله وضمان متمول) بفتح الواو كما يؤخذ من المصباح  
وقوله تلف أي ما لم يكن التلف مستند الفعل المالك ففي عش على مر فرع في فتاوى السيوطي ما نصه  
(مسألة) سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فأتى بالمرأية عنده فإذا يلزم الغاصب (الجواب) مقتضى  
القواعد أنه لا يلزمه شيء لأن هلاكه مستند لسبب متقدم على الغصب سم على حج أي وما لم يكن التلف  
بفعل المالك كما سيأتي في قول المتن فلو قدمه المالك فأكلاه برى وفي قول الشارح هناك ولو كان  
المغصوب رفيقا الخ (قوله فلا ضمان) حتى لو كان صاحب اليد قد تكلف على نقل الجلود والمرجين  
أموالا كثيرة لا يؤخذ الغاصب بها برماوى (قوله كمرتد) أي وزان محصن وقاطع طريق ونارك صلاة  
شورى (قوله وصائل) وصورة ذلك كما صورته سم أن يغصبه حال صياله والحال أن الغصب من  
ضرورة الدفع ويتلف حال صياله والافهم مشكل في التصوير لأنه إذا غضب وصالح على سيده وتلف  
ضمنه الغاصب فإذا صالح على الاجنبي كان من باب أولى في الضمان وكذا يقال في المرتد بأن يغصبه في  
حال الرد ويموت فيها والافهم روض الرد لا يقطع حكم الغصب شيئا (قوله كحربي) أصل الكاف  
استقصائية (قوله وفيما يأتي) وهو الضمير في قوله كما لو أتلفه يدمالكه (قوله واستطرادها مسائل الخ)



ففي الضمان بلا غصب بمباشرة أو سبب فتبعهم كالاصل بقولي (كألو (١١٣) ألتفه) أي ألتف شخص متمولا (ييد

ماله أو فتح زقاً مطروحاً) على أرض (خرج مافيه بالفتح) وتلف (أو منصوباً فسقط به وخرج مافيه) بذلك وتلف (أو) فتح (باباً عن غير مجز كطير) وعبد مجنون وهذا أعم وأولى من قوله ولو فتح قفصاً على طائر إلى آخره (قذهب حالاً) وإن لم يهيج فانه يضمنه لان الاتلاف بفعله وخروج ذلك المؤدى إلى ضياعه ناشئ عن فعله بخلاف ما لو كان المتلف غير متمول سواء كان مالا كحبة برأى لا ككلب وزبل ومثله غير المحترم وما لو كان الفاعل غير أهل للضمان نظير ما مر وبخلاف ما لو كان مافى الزق المطروح أو المنسوب جامداً وخرج بتقريب نار إليه فالضمان على المقرب وبخلاف ما لو سقط الزق بعروض ربيع أو نحوه فخرج مافيه وفرق بينه وبين ما لو طلعت عليه الشمس فأذا بته وخرج حيث يضمنه الفاعل بان طلوع الشمس محقق فقد يقصده الفاعل ولا كذلك الربح وبخلاف ما لو مكث غير المميز ثم ذهب القن غير المكاتب اذا غصب مال سيده وألتفه مثل الحر في عدم الضمان

الاستطراد ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما فحملها في الجنائيات ومناسبتها للغصب من حيث الضمان اهـ قل (قوله بمباشرة) وهي ما تحصل الهلاك كالقتل أو بسبب وهو ما يحصل ما يحصل الهلاك به كالاكرام وفتح الباب عن غير المميز فان قلت بقي عليه أن يذكر الشرط وهو ما لا يحصلهما لكن يحصل به الهلاك كحفر البئر عدواناً قلت أراد بالسبب ما يشمل الشرط كما يعلم من كلامهم شورى (قوله أي ألتف شخص) أي أهل الضمان وقوله متمولاً أي محتر مافيه ان القيدان مقدران هنا أيضاً فالضمير المستتر عائداً على الشخص بقيد المقدر فيما سبق فالاحتراز عن الحر في وعن غير المحترم مستفاد من المتن وإن كان قوله ومثله غير المحترم الخ يوهم أن هذا قائم على المتن اهـ (قوله زقاً) بكسر الزاي وهو السقاء اهـ مر (قوله فسقط به) أي بالفتح أي بأن حرك الوعاء وجذبه حتى أفضى للسقوط ولو بحضرة مال ككاهن من تداركه كالأوراء يقتل فنه فلم يمنعه حل (قوله أو فتح باباً عن غير مجز) ولو بحضرة مال ككاهن من تداركه على دفعه ومثله حل رباط الهيمة ولا يضمن ما ألتفته مر ودعوى أن السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة كما قاله مر في شرحه قال قل وهل الضمان هنا بقيمة وقت السبب كالفتح أو بوقت التلف أو بتحقيق الفعل أو أقصى القيم يظهر الأخير وهو أقصى القيم الا لما تلف في يد مال ككاهن من تداركه فبوقت تلفه فراجع اهـ (قوله وهذا أعم) وجه الإجماع ظاهر ببيان وأما وجه الأولوية فمن جهة تعبير الأصل بطائر أذهو يوهم أنه لا يضمنه الا ان فتح وهو طائر بخلاف ما اذا كان مستقراً وطائر عند الفتح وليس كذلك ويجاب عن الأصل بأن طائر مفرد طير لاسم فاعل فلا أولوية سـ ل وقد قال جمهور اللغويين ان الطائر مفرد والطير جمعه كركب وراكب فاندفع قول من قال ان الأولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطير انتهى لكن الشارح لم ينظر لذلك فادعى الأولوية ا ط ف قال العلامة زى ويضمن بالفتح كل ما يعقبه ما يترب عليه كالأوراء وثبت هرة حال الفتح ودخلت وقت الطائر واضطرب القفص حال الحر وج وسقط فأنكسر أو كسر الطائر حال خروجه قارورة لكن قيد الاذرعى مسألة الهرة بما اذا كانت حاضرة وعلم بها الفاعل والافهى كعروض الربح بعد فتح الزق وهو متجه (قوله قذهب حالاً) أو كان آخر القفص فغشى عقب الفتح قليلاً حتى طار كما قاله القاضي قال أو كان القفص مفتوحاً فغشى انسان على بابه ففزع الطائر وخرج ولو اختلف المالك والفاعل بأنه خرج عقب الفتح أو تراخى عنه فينبغي تصديق الفاعل اذا اصل عدم الضمان مر (قوله حالاً) قد يقال لا حاجة لقوله حالاً لانه يغني عنه الفاء الدالة على التعقيب لكنه تصرح بما علم ولا يحذرفيه (قوله فانه يضمنه) أي بأقصى القيم من وقت الطيران إلى التلف عـ ش وتقدم عن قل (قوله لان الاتلاف) علة لقوله كما لو ألتفه وقوله وخروج الخ علة لما بعده (قوله وخروج ذلك) أي غير المميز وقوله المؤدى صفة لخروج (قوله غير متمول) هذه خرجت بالهاء الرجعة للمتمول في قوله ألتفته (قوله مافى الزق المطروح الخ) هذا خرج بقوله فخرج مافيه بالفتح (قوله وبخلاف ما لو سقط الزق الخ) محتر زقوله فسقط به أي بالفتح ولو لم يعلم بسبب السقوط ففي الشامل والبحر أنه لا ضمان لان الظاهر انه بسبب عارض بخلاف ما لو حل رباط السفينة ففرقت ولم يعلم بسبب غرقها فانه يضمن على المعتمد لان الماء معدن غرق السفينة برماوى وزى وحل (قوله بعروض ربيع) بخلاف ما لو كانت الربح حال الفتح فانه يضمنه زى (قوله أو نحوه) كزلافة ووقوع طائر عليها (قوله ما لو طلعت عليه الشمس) مثل طلوعها فاعل غير العاقل كما هو ظاهر شرح مر (قوله بأن طلوع الشمس) يؤخذ منه انه لو كان في بلاد باردة أو كان هناك غيم يمنع طلوعها لا ضمان عـ ش

(١٥ - (بحيرى) - ثالث) وكذا باغ أو عادل غصب شيئاً وألتفه حال القتال أو تلف فيه بسببه انتهت



فلا يضمنه الفاعل لان ضياعه لم يشأ عن فعله لان ذهابه بعد ملكه يشعر باختياره (وضمن آخذ مغبوب) من الغاصب وان جهل الغصب وكانت يده أمينة تبعا لأصله والجهل وان أسقط الأثم لا يسقط الضمان نعم لا ضمان على الحاكم ونائبه اذا أخذ منه لمصلحة ولا على من انتزعه ليرده على مالكه ان كان الغاصب حرييا أو عبدا للمغبوب منه ولا على من تزوج المصبوبة من الغاصب جاهلا بالحال (والقرار عليه) أي على آخذه (ان تلف عنده) كغاصب من غاصب فيطالب بكل ما يطالب به الاول ولا يرجع على الاول ان غرم ويرجع عليه الاول ان غرم الاول كانت القيمة في يد الاول أكثر فيطالب بالزائد الاول فقط (الا ان جهل) الحال (وبده) في أصلها (أمانة بلا اتها ب كوديعة) وفراض (فمكس) أي فالقرار على الغاصب لاعليه لان يده ثابتة عن يد الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وان غرم هو رجع على الغاصب ومثله مالو مال المصبوب على شخص فأنلفه وخرج بزيادتي بلا اتها ب المتب

(قوله وان جهل الغصب وكانت يده أمينة) أي وسواء تلف عند أم عند الغاصب فكان عليه التعميم بهذا أيضا لان المراد بالضمان المطالبة وكل من وضع يده عليه يطالب به وان تلف عند غيره كما قررر شيخنا (قوله لمصلحة) كرده على مالكه الغائب مثلا (قوله ان كان الغاصب حرييا أو عبدا الخ) أي لا غيرهما وان كان معرضا للضياع خلافا للسبكي فيما اذا كان معرضا للضياع كافي من أي فان الآخذ من غيرهما يضمن كافي شرح مرقا ع ش عليه قوله وان كان معرضا للتلف قضيته انه لو وجد متاعا مع سارق أو منتهب وعلم انه اذا لم يأخذه منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته لا آخذ فأخذه منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شراء انه يضمنه حتى لو تلف في يده بلا تقصير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بما غرمه في استخلاصه على مالكه لعدم اذنه له في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفته مال كلو بقي يد السارق فان ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه انتهى بحروقه (قوله ولا على من تزوج المصبوبة الخ) لان الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت يد الزوج وان كانت أمة والكلام حيث تلفت بغير ولادة والافيض منها كالأولاد أمة غيره بشبهة ومات بالولادة حيث يضمنها حل وسم ولعل صورة هذه المسئلة أن يكون مال كها واكله في تزويجها ففصلها ثم زوجها فيقال ان الزوج في هذه الحالة آخذ للمغبوب من الغاصب ومع ذلك لا ضمان عليه (قوله والقرار عليه) أي ان كان أهلا للضمان شرح مرقا (قوله كغاصب من غاصب) انظر هذا التنظير فانه داخل في المتن حيث قال الشارح بعده وان جهل الغصب أي سواء علمه أو جهله تأمل وقوله فيطالب الخ تفريع على المسئلتين أي على قوله وضمن آخذ مغبوب وقوله والقرار عليه فقرع على الاول قوله فيطالب بكل ما يطالب به الاول وعلى الثاني قوله ولا يرجع على الاول ان غرم الخ (قوله ويرجع عليه الاول) لانه كالضامن ومن ثم يبرأ ببراء المالك للثاني من غير عكس حل (قوله الا اذا كانت القيمة) مستثنى من قوله بكل ما يطالب به الاول كافي شرح مرقا ومن قوله ويرجع عليه الاول ان غرم فكان على الشارح أن يقول فيطالب بالزائد الاول فقط ولا يرجع به على الثاني (قوله فيطالب بالزائد الاول فقط) وأما قيمة يوم التلف فيطالب بها كل منهما والقرار على الآخذ ع ش (قوله الا ان جهل الحال) قال الماوردي ولو اختلفا في العلم بان قال الغاصب قد قلت لك انه مغبوب فأنكر صدق الغاصب أو قال علمت الغصب من غيري صدق الآخذ قال الاسنوي والوجه تصديق الآخذ مطلقا برماوى وزى (قوله وبده) أي والحال أن يده في أصلها أمينة وخرج المرتهن لان يده وان كانت أمينة لكنها ليست متأصلة في الأمانة لان مقصودها التوثيق كما قررر شيخنا أي فاذا كان الآخذ من الغاصب مرتنه أي أخذه على وجه الرهن وتلف عنده فانه يغرم بدله ولا يرجع به على الغاصب وان كانت يده أمينة لانها غير متأصلة في الأمانة وقيل معنى قوله في أصلها أي في غير هذه الصورة التي كان الآخذ فيها من الغاصب أمينا اذ هو في الواقع غير أمين (قوله أي فالقرار على الغاصب) أي مالم يقصر الآخذ منه في اتلافه والا كان كاتلافه فالقرار عليه حل (قوله ومثله) أي في كون القرار على الغاصب لا الموصول عليه لكن قضيته أن الموصول عليه يطالب حيثئذ وليس مراد في عبارة الشارح نظر ظاهر فليتأمل شورى ولعل وجه النظر أن الموصول عليه معذور في الدفع لكونه مأمورا بالدفع عن نفسه كاتبه ط ف وعبرة حل قوله على شخص ولو المالك ومقتضى التشبيه أنه عليه يكون طريقا في الضمان وليس كذلك وعبرة ع ش قوله ومثله أي في عدم ضمان الموصول عليه اه والضمير لا آخذ المصبوب الجاهل الذي يده أمينة بتقدير مضاف أي مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان عليه وان كان هذا لا يطالب (قوله فأنلفه) أي أنان الموصول عليه (قوله المنته) مقتضاه



أنه يقال له أمين وليس كذلك (قوله لأنه أخذه للمالك) بخلاف المرتين والمستأجر وهو علة لقوله والقرار عليه (قوله ومنى ألتف الآخذ الخ) تقييد لقوله إلا أن جهل الحال أى محل هذا الاستثناء أن لم يكن الآخذ هو الملتف كما أشار إليه الشارح بقوله وإن كانت يده أمينة تأمل (قوله فالقرار عليه) أى إن كان أهلا للضمان شرح م ر (قوله وغرم) أى الغاصب المقدم وكذا لو غرم الآكل لا يرجع على الغاصب كفى م ر (قوله لاعترافه) أى لاعتراف المقدم بقوله هو ملكى وقوله أن ظالمه أى باعتبار دعواه أنه ملكه فكل من الاعتراف والظلم بحسب دعواه والافنى نفس الامر لا اعتراف من الغاصب بما ذكر ولا ظلم من المالك فى تقريره لأنه حقيقة تأمل (قوله أن ظالمه غيره) وهو من غرم له وهو المالك أى والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه (قوله ففعل جاهلا الخ) أما لو كان عالما فالقرار عليه لأنه بذبحها صيرها تالفة فانتقل الحق إلى القيمة والمراد قرار كل القيمة أن لم يأخذها مالكها مذبوحة بأن أخذها الغاصب ويرجع عليه الذابح بقيمتها مذبوحة فإن أخذها المالك مذبوحة كان على الذابح ما بين قيمتها حية ومذبوحة (قوله فالقرار على الغاصب) أى ويضمن الذابح والقاطع أرض الذبح والقطع فقط خلا لما يورثهم كلام المنهج وغيره قل على الجلال وقوله ويضمن الذابح الخ ومعنى الضمان المطالبة والافقرار الأرض الذى يغرمه الذابح والقاطع على الغاصب فيرجع به عليه كفى الزيادة (قوله فلو قدمه الخ) وكذا إن لم يقدمه ومحل ذلك حيث قدمه له على هيئته والأبأن غصب حيا ولما جعله ريسة فلا يبرأ لأنه لما صيرها كالتلف انتقل الحق لقيمتها وهى لا تسقط ببذل غيرها بدون رضا مستحقه أو هو لم يرض حل وقوله انتقل الحق لقيمتها أى ومع ذلك لا يجوز له التصرف فيه إلا بعد دفع بدله للمالك ولا يجوز لغيره من علم أن أصله مغصوب تناول شئ منه كفى ع ش على م ر (قوله فأكله) أى جاهلا بأنه له حل (قوله ولو كان المغصوب رقيقا) هنا نظير لقوله فلو قدمه الخ بجامع أن الملتف فى كل هو المالك (قوله نفذ العتق) لو قال الغاصب للمالك أعتقه عني فأعتقه المالك جاهلا عتق عن الغاصب على المعتمد خلا لما فى الروضة من أنه يعتق عن المالك ثم إن ذكر عوضا فيبيع ضمنى والافهية أما إذا كان المالك عالما بالحال فالحكم كذلك اتفاقا زى

فصل فى بيان حكم الغصب وما يضمن به المغصوب وغیره ﴿قوله حكم الغصب﴾ الأولى حذفه والاقتصار على ما بعده لأن حكم المغصوب الذى هو الضمان تقدم كما قاله حل وأجاب ع ش بأن قوله وما يضمن به نفس حكم الغصب فالمراد بحكمه ما يضمن به والذى تقدم هو نفس الضمان (قوله وغيره) أى من بيان ضمان أبعاضه ومنفعة ما يؤجر أى وما يتبع ذلك كعدم اراقة المسكر على الذمى ويصح قراءة غيره بالجر عطفًا على الغصب أى فى حكم الغصب وحكم غيره ويصح قراءته بالرفع عطفًا على المغصوب كفى زى وغيره (قوله متقوم) بكسر الواو لأنه اسم فاعل أى قام به التقويم وبهضهم يقرؤه بالفتح على أن يكون اسم مفعول أى وقع عليه التقويم من الغير وهو غير صحيح لأنه مأخوذ من تقوم كتعلم وهو قاصر واسم المفعول لا يبنى إلا من متعد (قوله تلف) ومن تلفه مال أو زمنه فإذا أزم من عبد الزمه تمام قيمته كما إذا أزم من المحرم صيدًا فإنه يلزمه تمام الجزاء كما نقله الشورى عن شرح البهجة (قوله باتلاف أو بدونه) أى كأن تلف بأقصة ماوية ومحل حيث لم يكن التلف بسبب متقدم على الغصب كقطعه أو قتله بسرقة أو جناية متقدمة على الغصب والافلاضمان على الغاصب ع ش (قوله ولو مكاتبًا) أى كلاً أو بعضاً فدخل فى الرقيق المبيع فيضمن جزء الرق منه بقيمته وجزء الحرية بما يقابله من الدية كما ذكره ع ش وإنما أخذ المكاتب والمستولدة غاية إشارة إلى أن تعاقب العتق بهما لا يمنع من كونهما مضمونين (قوله بأقصى قيمه) ما لم يصير مثلياً والافيض من يمثل ما صار إليه كما سيأتى فى قوله والشاة لما

فالقرار عليه وإن كانت يده أمينة لأنه أخذه للمالك (ومنى ألتف الآخذ) من الغاصب (فالقرار عليه وإن) كانت يده أمينة أو (جهله الغاصب عليه لا لغرضه) أى الغاصب (كان قدم له طعاماً) مغصوباً (فأكله) لأن المباشرة مقدمة على السبب لكن إن قال له هو ملكى وغرم لم يرجع على الملتف لاعترافه أن ظالمه غيره وقولى لا لغرضه أعم مما عبر به وخروج به مالو كان لغرضه كان أمره بذبح الشاة وقطع الثوب ففعل جاهلاً فالقرار على الغاصب (فلو قدمه) الغاصب (للمالك فأكله برئ) ولو كان المغصوب رقيقاً فقال الغاصب للمالك أعتقه فأعتقه جاهلاً نفذ العتق وبرئ الغاصب

### ﴿فصل﴾

فى بيان حكم الغصب وما يضمن به المغصوب وغيره (يضمن مغصوب متقوم تلف) باتلاف أو بدونه حيواناً كان أو غيره ولو مكاتباً ومستولدة (بأقصى قيمه)



الح أي ان ساوت قيمة المثل قيمة المتقوم أو زادت (قوله من حين غصب الح) وهذا في المتقوم فلا  
يشكل بما يأتي في المثل اذا فقد من أن الاصح فيه أنه يضمن بأقصى قيمة من وقت الغصب الى وقت  
الفقد اه ع ش (قوله الى حين تلف) ولا اعتبار بزيادة حاصلة بعد تلفه زى (قوله وان زاد  
على دية الحر) الغاية للرد على الخفية القائلين بأن الاقصى اذا زاد على دية الحر لا يضمن منه ما زاد  
قل (قوله لتوجه الرد عليه حال الزيادة) أي مع قصد التغليظ عليه لتعديه في الاغلب فسقط ما يقال  
كأن الرد متوجه عليه حال الزيادة كذلك هو متوجه عليه في حال النقص (قوله بنقد مكان التلف)  
أي بالنقد الغالب في البلدان غلب نقدان وتساوي عين القاضي واحدا منهما اه زى (قوله نقد  
أكثر الامكنة) أي أكثرها قيمة شو برى فان زادت قيمته في محل على غيره من الامكنة اعتبر بقدر  
ذلك المحل ع ش (قوله الآتي بياها) أي في قوله في أي مكان حل به المثل فالمراد بها الامكنة التي حل  
بها المثل (قوله وتضمن أبعاضه) أي أجزاؤه بما نقص منه أي بعد الاندمال فان لم ينقص لم يلزمه شيء  
كأن ذهب ذكره وأثنيه بأقفة كما هو الغالب من عدم نقص القيمة فان سقطا بجناية وجب قيمتان كما  
في شرح م ر (قوله الا ان تلفت الح) فالقبود ثلاثة خروج ما اذا تلفت بأقفة سماوية كأن سقطت  
يده بأقفة فانها تضمن بما نقص من الاقصى فتكون داخلة في حكم المستثنى منه (قوله بأن تلفها الح)  
ظاهر بالنسبة لاصل الضمان أما بالنسبة للمضمون به فان كان التلف الغاصب ضمن أكثر الامرين وان  
كان أجنبيا ضمن المقدر فقط وضمن الغاصب الزائد فقط ان كان كالأموال كان الجاني هو المالك كما يأتي  
فرع لو غصب جارية ناهدا أو عبدا شابا أو مرد فتدلى نديها أو شاخ أو التحى ضمن النقص  
عباب شو برى (قوله لاجتماع الشبهين) أي شبه الآدمي من حيث أنه حيوان ناطق وشبه الدابة مثلا  
من حيث جريان التصرف عليه أي فأوجبنا ما نقص من قيمته شو برى بزيادة (قوله نعم ان قطعها  
المالك) أو العبد المنصوب أو الاجنبي تنزيلا له منزلة المالك حينئذ أي فيضمن الاجنبي النصف  
والغاصب ما زاد عليه فقط وفعل العبد كفعل السيد فكأنه القاطع أي فلا يلزم الغاصب الا الزائد على  
النصف على كلامه وعبارة البرماوى قوله نعم ان قطعها المالك أي أو أجنبى وكذا الوقطع الرقيق يد نفسه  
كما في شرح الروض وقد يقال الاقرب أنه يضمن في هذه أكثر الامرين لان جنايته على نفسه في يد  
الغاصب مضمونة على الغاصب كالنقص بأقفة والفرق بين جنايته على نفسه وجناية السيد عليه في يد  
الغاصب أن السيد جنايته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها عن الغاصب بخلاف جناية العبد فانها  
مضمونة على الغاصب مادام في يده اه بالحرف ومثله ع ش على م ر (قوله أيضا ان قطعها  
المالك) أي بخير حق والاضمن الغاصب الجميع (قوله أولى من تعبيره في الاول الح) أي لانه يصدق  
بقيمه وقت التلف مثلا وان كانت أقل وقوله وفي الثاني بالمقدر أي لايهامه أن الضمان به وان كان أقل  
مما نقص (قوله فان تلفت الابعض) أي التي لها مقدار من الحر سم ع ش (قوله ويضمن  
مغصوب مثله) أي بشروط خمسة الاول أن يكون له قيمة في محل المطالبة كما يأتي في قوله وانما  
يضمن المثل بمثله ان بقي له قيمة والثاني أن لا يكون لتقله من محل المطالبة الى محل الغصب مؤنة كما يأتي  
في قوله ولو تلف المثل فله مطالبة الح والثالث أن لا يتراضيا على القيمة كما صرح به م ر في شرحه ويؤخذ  
من قوله ولو صار المثل الح شرط رابع وهو أن محل ضمان المثل بمثله اذا لم يصح متقوماً أكثر قيمة منه  
أو مثليا آخر زائد او الا فيضمن بقيمة المتقوم وبالمثل الآخر ان كان أكثر قيمة كما يأتي ويؤخذ من قوله

(من حين غصب الى)  
حين (تلف) وان زاد على  
دية الحر لتوجه الرد عليه  
حال الزيادة فيضمن  
الزائد والعبرة في ذلك  
بنقد مكان التلف ان لم  
ينقله والافيتجه كما قال في  
الكفاية اعتبارا بنقد أكثر  
الامكنة الآتي بياتها (و)  
تضمن (ابعضه) بما نقص  
منه (أي من الاقصى) (الا  
ان تلفت) بان أنقلها  
الغاصب أو غيره (من  
رقيق ولها) ارش (مقدر  
من حر) كيد ورجل  
(ف) تضمن (بأكثر  
الامرین) بما نقص والمقدر  
ففي يده أكثر الامرین  
بما نقص ونصف قيمته  
لاجتماع الشبهين فلو نقص  
بقطعها ثلثا قيمته لزماه  
النصف بالقطع والسدس  
بالغصب نعم ان قطعها المالك  
ضمن الغاصب الزائد على  
النصف فقط وتعبيرى  
بأقصى قيمة في الحيوان  
وبأكثر الامرین في  
الرقيق أولى من تعبيره في  
الاول بالقيمة وفي الثاني  
بالمقدر فان تلفت الابعض  
من الرقيق وليس مغصوبا  
وجب المقدر فقط كما سيأتي  
في آخر كتاب البيات (و)  
يضمن مغصوب (مثلي)



النون أشهر من كسرهما  
 كء (ومسك وقطن)  
 وان لم ينزع حبه (ودقيق)  
 ونخالة كما قاله ابن الصلاح  
 (بمثله) أي يضمن بمثله  
 لآية فمن اعتدى عايكم  
 ولأنه أقرب إلى التألف  
 وما عدا ذلك متقوم  
 كالندوع والمعدود وما لا  
 يجوز السلم فيه كيجون  
 وغالية ومعيب وأورد على  
 التعريف البر المختلط بشعر  
 فانه لا يجوز السلم فيه مع أن  
 الواجب فيه المثل لانه  
 أقرب إلى التألف فيه خرج  
 القدر المحقق منهما وبجواب  
 بأن إيجاب رد مثله لا يستلزم  
 كونه مثليا كما في إيجاب رد  
 مثل المتقوم في القرض  
 وبأن امتناع السلم في جلته  
 لا يوجب امتناعه في جزأيه  
 الباقيين بحالهما ورد المثل  
 انما هو بالنظر اليهما والسلم  
 فيهما جائز ويضمن المثل  
 بمثله (في أي مكان حل به  
 المثل) ولولف في مكان  
 نقل اليه لانه كان مطالبا  
 (قوله الاول بمنع كونه  
 مثليا) أي وتسليم أنه يجب  
 فيعبر المثل تأمل وإيجاب  
 رد المثل ليس لكونه مثليا  
 بل للقرب من التألف اه  
 شيخنا (قوله والثاني  
 بقايمه) أي ومنع كونه  
 لا يجوز فيه السلم تأمل (قوله

فان فقد فبأقصى قيم المكان الخ شرط خامس وهو وجوب المثل والاعدل للقيمة فتأمل (قوله  
 ما حصره كيل) بمعنى أنه لو قدر شرعا قدر بكيل أو وزن وليس المراد ما يمكن فيه ذلك فان كل مال يمكن  
 وزنه وان لم يعتدو يعرف بهذا أن الماء والتراب مثليان لانهما لو قدر ا كان تقديرهما بكيل أو وزن  
 زى وذهب الامام أحمد إلى أن جميع الاشياء متقومة وتضمن بمثلها ولو في الرقيق قل (قوله  
 كء) أي مطلقا عندنا وملحا مغلى أو لا على المعتمد هنا وفي الرابح لا للشارح شورى ومن المثل  
 الخلول مطلقا سواء كان فيها ماء أم لا على المعتمد خلافا لمن قيدها بالتي لا ماء فيها لان الماء من  
 ضرورياتها ومثلها سائر المائعات سواء أغليت أم لا على المعتمد أيضا ع ش مع زيادة (قوله  
 وقطن) أي وصوف وان نقل عن الشافعي ما يوجبهم توقفه في مثليته ومن المثل العنب وسائر  
 الفواكه الرطبة وأما التمر والزبيب فتليان بلا خلاف ع ش (قوله أي يضمن بمثله) أعاده لاجل  
 قوله لآية الخ والافهوقدمه في قوله ويضمن مفعوب مثلي تأمل شورى أول دفع ما يتوهم أنه يتعلق بقوله  
 وجاز سلمه مثلا (قوله ومعيب) لان العيب لا ينضب (قوله وأورد على التعريف) أي تعريف المثل  
 أي على منطوقه وصوره الايراد أن يقال لتامثلي لا يجوز السلم فيه ويجب فيه رد المثل والتعريف غير  
 شامل لعدم جواز السلم فيه فيكون غير جامع ويصح أن يكون واردا على مفهوم قوله وجاز سلمه  
 وأجيب بجوابين الاول بمنع كونه مثليا والثاني بتسليمه لكن بالنظر للجزأين قبل الخلط أي فقوله وجاز  
 سلمه أي ولو باعتبار ما كان وان طرأ مانع من جواز السلم فهو داخل في التعريف كما قررر شيخنا (قوله  
 مع أن الواجب فيه المثل) فيقتضي أنه مثلي (قوله القدر المحقق) أي المتيقن في براءة الذمة أي الذي تبرأ  
 به الذمة ييقن قال المرحوم على الخطيب ويتصور ذلك باخراج أكثر من الواجب كما اذا كان المختلط  
 أر دبا وشك هل البرثل أو نصف فيخرج الثلثين من الشعر بتقدير كون البرثل ثلثا والنصف من البر قال  
 ع ش على م ر ويصدق الغاصب في قدر ذلك اذا اختلفا فيه لانه الغارم ويحتمل وهو الظاهر أن يقال  
 يوقف الأمر إلى الصلح لان محل تصديق الغارم اذا اتفقا على شيء واختلفا في الزائد وما هذا ليس كذلك  
 (قوله ويجاب) قضية هذا الجواب الاكتفاء برد المثل الصوري ولو كان متقوما كافي القرض  
 وكلامهم كالصرح في خلافه (قوله بحالهما) أخرج المعاجين المركبة لاستهلاك أجزاءها شورى (قوله  
 ويضمن المثل بمثله) قدره لطول الفصل والافقوله في أي محل متعلق بقول المصنف بمثله والمراد بالضممان  
 الطالب أي يطالب في أي مكان وقوله في أي مكان أي ان لم يكن لنقله مؤنة وأمن الطريق والافبأقصى  
 قيم المكان فاشترطه فيما يأتي دونه هنا يوجبهم خلاف المراد فلو نبه على ذلك الشارح هنا وضم هذه  
 الصورة إلى الصورة الآتية لكان أولى كناية على ذلك م ر في حل المنهاج ومن ثم قال بعضهم قوله وانما  
 يضمن المثل الخ هذه العبارة معترضة من وجهين الاول أن الكلام في المطالبة بالمثل في أي مكان حل به  
 المثل والماء الذي أُلغى بالمقازة لم يحل عند النهر الذي اجتمع فيه الثاني أنه لا يحتاج لها في ذلك المحل لاسيما  
 معلومة من قوله ولولف المثل فله مطالبته بمثله في غير مكان التاميم ان لم يكن لنقله مؤنة وأمن الطريق كما  
 يأتي وأيضا هذه العبارة توهم أنه لو تلف الماء بالحجاز واجتمع هو معه بمصر وجب رد المثل وليس كذلك  
 بل يجب دقيمته بالمقازة فكان الاولى عدم ذكر هذه المسئلة بالكلية (قوله حل به المثل) أي في كل  
 مكان نقل الغاصب المفعوب المثل إليه فيطالب به فيه (قوله ولولف في مكان نقل اليه) غاية أي سواء  
 تلف في مكان الغصب الذي غصب فيه أو في محل آخر نقل اليه فلا تنقيد المطالبة بمحل الغصب بل ولا بمحل  
 التلف بل يطالب في أي مكان حل به فان لم يحل به بأن وجد الغاصب في غير مكان حل به ففيه تفصيل يأتي

ولو باعتبار ما كان الخ) ر بما يرد على قوله ولو باعتبار ما كان المعاجين التي لا يصح السلم فيها فانه يجوز فيها السلم باعتبار



برده في أي مكان حل به  
وانما يضمن المثل بمثله اذا  
بقي له قيمة فلواتلف ماء  
بمفازة مثلا ثم اجتماع عند  
نهر وجبت قيمته بالمفازة  
ولو صار المثل متقوما أو  
مثليا أو المتقوم مثليا فجعل  
الدقيق خبزا والسمسم  
شعيرا والشاة لحما ثم تاف  
ضمن بمثله الا ان يكون  
الآخر أكثر قيمة فيضمن  
به في الثاني وبقيمته  
في الآخرين والمالك في  
الثاني مخير بين المثلين  
أما لو صار المتقوم متقوما  
كاماء نحاس صيغ منه حل  
فيجب فيه أقصى القيم كما  
يؤخذ مما مر (فان فقد)  
المثل حسا أو شرعا كأن لم  
يوجد بمكان الغصب ولا  
حواليه أو وجد بأكثر من  
نحو مثله (ف) يضمن (باقصى  
قيم المكان) الذي حل به  
المثل (من) حين (غصب  
الى) حين (فقد) للمثل لان  
وجود المثل كبقاء العين في  
لزوم تسليمه فلزمه ذلك

ما كان قبل الخلط تأمل  
ولهذا قال شيخنا القويسني  
قوله الباقيين بحالهما أي  
بلا استهلاك أي اللذين  
يتأني تمييزهما ولو على بعد  
فخرجت المعاجين فانه  
يصح السلم فيها باعتبار  
الاجزاء لكن لم يبق على  
حاله بل استهلك اه

في قوله ولو تاف المثل فله مطالبته الخ (قوله اذا بقي له قيمة) أي ولو تافه فالواجب فيه المثل لانه الاصل فلا  
يعدل عنه الا اذا زال التعاليته من أصلها وهذا حيث لا مؤنة لنقله والا غرم قيمته بمحل التلف كما يأتي شرح  
مر والمراد بقوله اذا بقي له قيمة أي في محل المطالبة والا فن المعلوم أن قيمته لم تنصف بالكلية كما به لم من  
المثال وعبرة الحلبي قوله اذا بقي له قيمة ولو تافه بخلاف ما اذا لم يبق له قيمة أصلا فانه لا يضمن بمثله بل  
بقيته (قوله فلواتلف ماء بمفازة) هذا لا يحتاج اليه لانه سيأتي أن المثل اذا تلف وكان لنقله مؤنة  
فالواجب ضمانه بالقيمة لا بالمثل وأيضا لا يختص ذلك بالماء زى (قوله ثم اجتهع ماء عند نهر) أي بمحل  
لا قيمة للماء فيه أصلا (قوله وجبت قيمته بالمفازة) أي لعدم قيمته عند الاجتماع والحاصل في مسألة الماء  
المدكورة أنه حيث كان لنقله مؤنة فالواجب القيمة مطلقا بقيته له عند الاجتماع قيمة أم لا وحيث لم يكن  
لنقله مؤنة فان بقيت له قيمة ولو تافه فالواجب المثل والا فالقيمة مسم وقضيته أنه لا نظر لاختلاف الاسعار  
وهو غير مراد وعبرة الزيادة والمراد بمؤنة النقل ما يشمل ارتفاع الاسعار بسبب النقل اه ومن ثم أفق  
الشهاب الرمي فيما لو نقل برام من مصر الى مكة ثم غصبه آخر هناك ثم طالبه به مالكة بمصر أنه تلزمه قيمته  
بمكة اه ع ش (قوله لجعل الدقيق) هذا على التلف والنشر المرتب (قوله ضمن بمثله) أي يضمن الدقيق  
في المثال الاول والسمسم أو الشعير في الثاني واللحم في الثالث فالمراد بالمثل بالنسبة للثاني جنس المثل  
الصادق بكل واحد منهما كما في شرح الروض وع ش كما يصرح به قوله بهدو المالك في الثاني الخ وعبرة  
ع ش على مر قوله ضمن بمثله هذا ظاهر في الاولى والثالثة بخلافه في الثانية فان كلاما من السمسم والشعير  
مثلي وليس أحدهما معهودا حتى يحمل عليه فلعل المراد ضمن المثل في غير الثانية ويتخير فيها كما يدل  
عليه قوله والمالك في الثاني الخ اه باختصار (قوله الا أن يكون الآخر) أي أحد المثلين والقيمة في  
الآخرين اه ع ش (قوله والمالك في الثاني) ذكره في شرح الروض قبل الاستثناء وهو أولى  
فالاولى ذكره قبله (قوله مخير بين المثلين) أي اذا استوت قيمتهما فلا ينافي قوله قبل فيضمن به في الثاني  
ع ش وشو برى (قوله كاماء نحاس الخ) المتمدان الصنعة متقومة وذات الاناء مثلية فيضمن الموزون  
بمثله والصنعة بنقد البلد زى وعبرة من ل كانه نحاس يتأمل الجزم بأنه متقوم مع صدق حد المثل  
عليه اذ يحصره الوزن ويجوز السلم فيه فليحمل على اناء نحاس يمتنع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف  
ما لا يمتنع كالاسطال المر بعموما ص منها في قالب فتضمن ذاته بمثله وصنعة بقيته (قوله كأن لم يوجد)  
مثال للفقد الحسي وقوله أو وجد بأكثر مثال للفقد الشرعي (قوله ولا حواليه) الى مسافة القصر  
شو برى وسم وعبرة شرح الروض أي دون مسافة القصر واعتد به شيخنا (قوله فيضمن) أي  
المثل لا المثل وقوله باقصى قيم المكان أي قيم المثل بالمكان وانما قلنا المضمون هو المثل لا المثل لئلا يلزم  
تقويم التالف ولو غصب زياتي رمضان فتلف في شوال وفقد مثله في المحرم طوب باقصى قيمة المثل من  
رمضان الى المحرم فان كانت قيمته في الحجة أكثر اعتبرت ولو كان المتقوم المثل لزم اعتبار قيمة التالف  
في زمن تافه فان قلت هذا لازم في تقرير قيمة المتقوم التالف اذ يجب رد قيمته تالفا قلنا فرق بين تقويمه  
ورد قيمته فتقويمه مضاف لخال وجوده والرد بعد التالف وعبرة ع ش قوله باقصى قيم المكان الخ وانما  
اعتبر أقصى قيم المثل لا المصوب لان المصوب بهدائه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه قال قل واذا غرم  
القيمة فهي لاقية وله ولا يعتبر وجود المثل بعد الغرم والا بان لم يغرمها حتى وجد المثل طال به حتى يفقد  
لا بها وهكذا وسيأتي (قوله لان وجود المثل الخ) تعليل لقوله من غصب الى فقد للمثل أي فإدام المثل  
موجودا فالمثل الذي هو المصوب كأنه لم يتلف وكأنه انما تلف عند فقد المثل واذا كان كذلك فيعتبر  
أقصى القيم من يوم الغصب الى يوم الفقد لا الى يوم التلف (قوله فلزمه ذلك) أي أقصى القيم وقوله كفي



المتقوم أى المصوب المتقوم اذا تلف فانه يضمن بالاقصى (قوله وصورة المسئلة) أى كونه يضمن من حين غصب الخ وقوله والاى بأن كان مفقودا عند التلف ضمن بالاكثر قال سم ظاهره وان وجد المثل بعد ذلك (قوله والا) بأن كان مفقودا حين التلف بأن فقد قبله كأن غصبه فى رجب مثلا وفقد المثل فى رمضان وتلف المصوب فى شوال فيكون المصوب مضمونا بأقصى قيمه من رجب الى شوال (قوله ولو نقل) أى أو اتقل بنفسه أو بفعل أجنبي وهذا علم مما سبق لانه من جملة أفراد ما تقدم فى قوله وعلى الغاصب رد المصوب وذكره هنا توطئة لما بعده حل وزى وفيه ان المطالبة بمجموع الأمرين لم تقدم وأيضا الذى تقدم انما هو فى الواجب على الغاصب والذى هنا فيما يطالب به المالك فتأمل وذكرته هذه بين مسائل التلف فكان الأولى تهديها عليها (قوله ولو متقوما) أشار به الى أن قصر الأصل له على المثلى ليس قيذا وانما اقتصر الأصل على المثلى لانه هو الذى يترتب عليه جميع التفريعات الآتية التى منها قوله طالبه بالمثل م (قوله الى مكانه) وله مطالبة الغاصب بأجرة العين مدة وضع يده عليها ع ش (قوله وبأقصى قيمه) ظاهره أنه يطالب بالأمريين ويحتمل أن الوار بمعنى أولكن قول الشارح والافلا يطالب الا بالرد يقتضى الأول وهو الذى يؤخذ من شرح م لان أخذ أقصى القيم للحيولة يبينه وبين المصوب كما يأتى فيطالبه بأقصى القسم حال ورود المصوب الى مكان الغصب وتكون القيمة كالرهن عنده (قوله بمسافة بعيدة) أى مسافة قصر فافوق وهذا هو مدلول المسافة البعيدة مع أنه ليس قيد ابل ولو قربت المسافة على ما سيأتى ا ط ف (قوله قاله الماوردى) هذا رأى والمعتمد أنه يطالب بالقيمة مطلقا قربت المسافة أم بعدت أم تعززه أم تواريه أم لا اه م (قوله والافبلها) لزوال الحيولة فليس له مع وجوده اربد بل طاهر اولو توافقا على تركه أى المصوب فى مقابلتها لم يكف بل لابد من البيع بشرطه حل أى بيع المصوب بالقيمة (قوله والصحيح انه ملكها الخ) أى فيجوز له التصرف فيها ولو حدث فيها زائد فحكمها حكم زائد القرض فتكون ملكا لمن هي تحت يده بأخذ بدل القيمة دابة وقضيته عدم جواز أخذ بدلها أمة تحمل له كما لا يحمل له اقراضها والاوجه خلافه اذا ضرر ورة قد تدعوه الى أخذها خشية من فوات حقه والمالك لا يستلزم حل الوطء بدليل المحرم والوثنية والمجوسية بخلاف القرض شرح م فيجوز له أخذها ويحرم عليه الوطء ومع ذلك لو خالف وطئ لاحد عليه ولو حلت منه صارت مستولدة ولزومه قيمتها زى وع ش (قوله فى غير المكان الذى حل به المثلى) سواء كان المكان الذى حل به هو الذى تلف فيه أو كان مكانا آخر شيئا ح ف وقوله والافباقصى قيم المكان الذى حل به المثلى سواء كان مكان التلف أو غيره كما يعلم من شرح م (قوله ان لم يكن لنقله مؤنة) أى أجرة كما يرشد اليه التمثيل ومثل ذلك ارتفاع السعر حل فقول زى المراد بمؤنة النقل ارتفاع الاسعار بان كان سعره فى البلدة التى ظفر به فيها أعلى من سعره فى البلدة التى غصب منها كما نبه عليه الزركشى غير ظاهر لان التمثيل ينافيه تأمل قاله سم وزيادة قيمته هناك مانعة من المطالبة أيضا وقوله أيضا ان لم يكن لنقله مؤنة أى على المالك أو الغاصب والمراد ما يشمل أجرة النقل وارتفاع السعر وقوله وأمن أى كل من المالك والغاصب وهذا فى الحقيقة شرطان لا يجار المالك الغاصب على دفع المثل ولا يجار الغاصب المالك على أخذه فقوله فلا يطالب بالمثل أى لا يجبر الغاصب على دفع المثل ان كان على الغاصب مؤنة فى نقل المصوب الى هذا المكان أو خاف الطريق كان غصبه براء بمصر وتلف بها ثم طالبه بمكة لا يجب هناك دفع المثل وقوله ولا للغاصب الخ أى ان كان على المالك مؤنة فى رد المثل الى مكان الغصب أو خاف الطريق كما لو غصب براء بمصر وتلف فيها ثم لقي المالك بمصر ليس له تكليفه قبول المثل (قوله أو خاف

كفى المتقوم ولا نظر الى ما بعد  
الفقد كما لا نظر الى ما بعد  
تلف المتقوم وصورة المسئلة  
اذا لم يكن المثل مفقودا  
عند التلف كما صورته المحرر  
والاضمن بالاكثر من  
الغصب الى التلف وتعييرى  
فى هذا وفيما قبله أعم مما عبر  
به (ولو نقل المصوب)  
ولو متقوما لمكان آخر  
(طوب برده) الى مكانه  
(وبأقصى قيمه) من  
الغصب الى المطالبة (للحيولة)  
بينه وبين مالكه ان كان  
بمسافة بعيدة والا فلا يطالب  
الا بالرد قاله الماوردى قال  
الاذرى وهذا قد يظهر  
فما اذا لم يخف هرب  
الغاصب أو تواريه والا  
فالوجه عدم الفرق بين  
المسافتين ومعنى كون  
القيمة للحيولة أنه اذا رد  
اليه المصوب ردها ان بقيت  
والافبلها لانه انما أخذها  
للحيولة والصحيح أنه  
ملكها ملك قرض وتعييرى  
بما ذكر أولى من تعبيره بما  
ذكره (ولو تلف المثلى فله  
مطالبته بمثله فى غير المكان)  
الذى حل به المثلى (ان لم  
يكن لنقله مؤنة) كنفق  
يسير (وأمن) الطريق  
اذا ضرر على واحد منهما  
حيث قلنا (والا) بأن كان لنقله  
مؤنة أو خاف



الطريق (فبأقصى قيم المكان) (١٢٠) الذي حل به المثلي يطالب للفيصولة سواء أتمل من مكان الغصب أم لا فلا يطالب

بالمثل ولا لاغصب تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر وقولي وأمن من زيادتي وتعييري بما ذكر أولى مما ذكره ومعنى كون القيمة للفيصولة أنه إذا غرمها ثم اجتمع في المكان المذكور ليس للمالك ردها وطلب المثل ولا لا آخر استرداد القيمة وبذل المثل (ويضمن متقوم أ تلف بلاغصب بقيمته وقت تلف) لأنه بعده معدوم وضمان الزائد في المغصوب إنما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو أ تلف عبدا مغبيا لزمه تمام قيمته أو أمة مغبية لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء على النص المختار في الروضة لأن استماعه منها محرم عند خوف الفتنة وقضيته أن العبد الامرد كذلك (فان تلف بسرابة جنابة فبأ أقصى) من الجنابة الى التلف يضمن لانا إذا اعتبرنا الاقصى في الغصب ففي نفس الانلاف أولى (ولا يراق مسكر على ذمي لم يظهره) بنحو شرب أو بيع أو هبة لأنه مقرر على الاتفا ع به فان أظهره بشئ من ذلك ولو لئله أ ريق عليه لتعديده وإطلاق اظهاره موافق لما في الجزية

الطريق) انظر لم منع الخوف المطالبة بالمثل مع ان ضرره يعود على المالك وقد رضى الا أن يقال بل يعود الضرر على الغاصب أيضا لانه لما كان حصوله في ذلك المكان إنما هو مع الخطر كان كذبي المؤنة اذا اخطروا معاناته كالمؤنة سم على تحفة (قوله فبأ أقصى قيم الخ) فاذا غصب منه برافى مكة ثم طالبه مال كهمصر فتلزمه قيمته بمكة كما أفني به والوالد شرح م ر وهل من هذا ما تقدم من قوله فلو أ تلف ماء بمفازة مثلا ثم اجتمع عند نهر وجبت قيمته بالمقارة فان كان منه في قيد بان يكون لنقله مؤنة أو خاف الطريق كما هنا لكن قوله وجبت قيمته ولم يقل أقصى قيمه يقتضى أنه ليس منه الا ان يقدر مضاف فتأمل (قوله ويضمن متقوم الخ) محترز قوله متقوم مغصوب ولم يذكر محترز التقيد بالمغصوب في جانب الا بعض وكان الشارح أشار الى محترزه بقوله سابقا فان أ تلفت الا بعض من الرقيق الخ لكنه غير واف بالمفهوم لان المفهوم أعم من الرقيق وكان الانسب ذكره بعد قوله ويضمن متقوم أ تلف الخ (قوله متقوم) هو بكسر الواو وقيل بفتحها شورى (قوله أ تلف بلاغصب) ولو المأخوذ بالسوم على المعتمد والمعار التالف بغير الاستعمال المأذون فيه (قوله وضمان الزائد في المغصوب) أى قبل يوم التلف أما الزيادة بعد يوم التلف فانها لا تعتبر فيهما اه زى (قوله عند خوف الفتنة) أى بان يخاف منها ذلك عادة أى باعتبار غالب الناس فان لم يخف الفتنة كان مكرها وحينئذ يضمنه حل (قوله كذلك) أى حيث خيف من غناؤه الفتنة بأن كان جيلا حل (قوله ففي نفس الانلاف) أى بالجنابة لان الجنابة منزلة منزلة الغصب بل أولى (قوله ولا يراق الخ) أى به توطئة لقوله ويرد عليه الخ والافقديقال هو غير مناسب هنا واعترض بأن رده معلوم من قوله وعلى الغاصب رده لكن لما كان يتوهم أن حكم الذي يخالف لحكم المسلم نبيه عليه ومثل المسكر الخنزير وآلة الله وابن حجر وضمن يراق معنى بقوت فداءه بعلى (قوله على ذمي) مثله المعاهد والمستامن فيما يظهر شرح م ر لا هم يقرون على الاتفا ع بها بمعنى لا تعرض لهم فيه (قوله فان أظهره) أى بحيث يطلع عليه من غير تجسس فلو اختلف المالك والمريق فقال المالك هو عصير وقال المريق هو خمر صدق المالك يمينه لان الاصل المالية حل ومن الاظهار ما يقع في مصرنا كثيرا من شيل القتالين لظرفها والمرور بها في الشوارع ع ش على م ر (قوله أ ريق عليه لتعديده) أى باظهارها لالعدم احترامها للماسياتى ان نحو الخمر محترمة على الذي مطلقا ع ش ومحل اراقته حيث كانوا بين أظهر المسلمين وان انفردوا بمحالة من البلد بخلاف ما لو انفردوا ببلد بحيث لم يخالطهم فيها مسلم فاننا لا تعرض لهم كما قاله حل قال زى ويجوز كسر انا عخر تعذرت اراقته ما فيه بدونه لو خشى ادراكه من يمنعه أو ضياع زمانه وتعطل شغلته والولاية الكسر مطلقا جزا ونأديا وبالحق بالخر كل مسكر ولو بالتخدير كبنج وحشيش والاولى في حق مريق المسكر الرفع الى الحاكم قبله دفعا للفتنة (فرع) قال أبو حنيفة يلزم من أراق خمر على ذمي قيمته لانه مقرر عليها اه قل (قوله وإطلاق اظهاره موافق لما في الجزية) وعبارة المصنف ثم لزمنا منعهم اظهار منكر يميننا كما سمعهم ايا ما قولهم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم في عزير والمسيح واظهار خمر وخنزير وناقوس وعيد بخلاف ما أظهره بينهم كان انفردوا بقرية اه وتمثيلهم بما ذكر يقتضى أن لا تمنعهم اظهار المحرم الا اذا كان مجمعا عليه بخلاف لبس الحرير مثلا فلا يمنع الكافر من اظهار لبسه (قوله ويرد عليه) ذكر ابن السبكي في القواعد ان هذا لا يأتي على أصول الشافعية بل على قول أبي حنيفة ان الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة والذي يبنى على ذلك إنما هو التخلية

بينه

فتقييد الاصل كالر وضه وأصلها بالشرب والبيع جرى على الغالب (وبرد) المسكر المذكور (عليه)

لاقراره عليه فان تلف فلا ضمان لعدم المالية كما علم مما مر (كحترم) أى كما يجبر دمسكر محرم (على مسلم) اذا غصب منه لانه



امساكه ليصير خلافاً غير المحترم وفسر الشيخان هنا الخمر المحترمة بماعصر لا بقصد الخمرية وفي الرهن بماعصر بقصد الخلية وتعبري فيما ذكر بالمسكر أعم من تعبيره بالخمر (ولاشئ في ابطال أصنام (١٢١) وآلات هو) كظن بور لانها محرمة

الاستعمال ولا حرمة اصنعها (وتفصل في ابطالها) بلا كسر ازال الاسم بذلك (فان عجز) عن تفصيلها (أبطالها كيف تيسر) ابطالها بكسر أو غيره ولا يجوز احراقها اذ لم يتعين طريقا لان رضاهما متمول محترم فمن أحرقها لزمه قيمتها مكسورة بالحد المشروع ومن جاوزه بغير احراق لزمه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وبين قيمتها منتبهة الى الحد الذي أتى به ويشترك في جواز ازالة المنكر الرجل والمرأة والخنثى ولو أرقاه أو فسقه والصبي المميز وبشباب عليها كإثاب البالغ وإنما يجب على قادر غير صبي ومجنون (ويضمن في غضب منفعة ما يؤجر) كدار ودابة بتفويتها وفواتها كان يسكن الدار أو يركب الدابة أو لم يفعل ذلك لان المنافع متقومة كالأعيان سواء أكان مع ذلك ارض نقص أم لا ويضمن بأجرة مثله سلبا قبل النقص ومعيبا بعده فان تفاوتت الأجرة في المدة ضمن كل مدة بما يقابلها أو كان للمغصوب صنائع وجب أجره أعلاها ان

بينه وبينه لا وجوب الرد ومن ثم ذهب الى ذلك الشيخ الامام ومؤنة الرد على الغاصب حل (قوله) وفسر الشيخان هنا الخمر المحترمة الخ تقسيم الخمر الى محترمة وغيرها محله اذا كانت بيد مسلم فان كانت بيد كافر فهي محترمة عليه ولو عصرها بقصد الخمرية ع ش على مر (قوله لا بقصد الخمرية) يدخل فيه ماعصر بقصد الخلية أو يقصد شرب عصيرها أو طبخه دبا أو عصرت لا بقصد شئ أو اتهمت أو اشترت أو حدثت من ارت من جهل قصده أو من وصية أو عصرها للخمر من لا يصح قصده في العصر كصبي ومجنون أو عصرها للخمر ثم مات أو عصرها كافر للخمر وان أسلم مر شورى (قوله) وتعبري فيما ذكر) أي بناء على ما حكاه الشيخان عن الأكثرين في الاثربة من تغاير الخمر والتبذ فالخمر حقيقة هي المعتصرة من العنب والتبذ المعتصر من غيره لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الاثر انها اسم لكل مسكر وعلى هذا العموم في كلام المصنف على أصله شورى ومن أظهر خرائم ادعى انها محترمة لم يقبل منه كما نقله الامام عن طوائف والالاخذ الفاسق ذلك وسيلة الى اقتناء الخمر واطهارها نعم لو كان معلوم الورع مشهور التقوى قبل والتعير بالاطهار يفهم انها لو وجدت في يده من غير اظهار وادعى ما ذكر لا تراق ع ش (قوله لانها محرمة الاستعمال) أي وما حرم استعماله لا يقابل بشئ مع وجوب ابطالها على القادر عليه شرح مر (قوله ابطالها كيف تيسر) والوجه تصديق كاسر ادعى انه لا يمكنه الكسر الا بنحو الرض وفارق تصديق المالك في أن ما أرقاه لم يتخمر بأن أراق شخص عصيرا وادعى تخمره بأنه لم يتحقق هنا المسوغ مع ان الأصل عدم التخمر بخلافه ثم زى (قوله لان رضاهما) أي مكسرها (قوله أو فسقه) أي بغير الكفر فليس للكافر ذلك لانهم ليسوا من أهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم ازالة في الآخرة كفاي الصلاة قائمهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها فانكسروا من الاتيان بشرط ذلك الذي هو الاسلام فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل فتأمل قل (قوله كإثاب البالغ) أي في أصل الثواب اذ الصبي بإثاب ثواب المندوب والبالغ ثواب الفرض ع ش (قوله كدار) أي غضبها كذلك فلو غضب أرضا وبني فيها دارا فان بناها من ترابها لزمه أجرة الدار والافاجرة العرصة فقط قل على الجلال (قوله أو يركب الدابة) مثال للتفويت وقوله أو لم يفعل مثال للفوات (قوله) ضمن كل مدة بما يقابلها) ولا يتأتى هنا أقصى لانصال واجب كل مدة باستقراره في التمتع بما قبله وعمما بعده بخلاف القيمة وتوهم بعضهم استواءهما في اعتبار الأقصى شرح مر (قوله الا حرا) استثناء منقطع لانه لم يدخل في المغصوب الا انما كراهه على العمل أشبه المغصوب (قوله) فلا يضمنها به) محله ما لم يكن مستحق المنفعة للغير كأن أجر عبده سنة مثلا ثم أعتقه قبل تمامها أو أوصى بمنافعه أبدا ثم أعتقه الوارث فتجب أجرته في صورتين بالفوات للمالك المنفعة اذا حبسه انسان ويصور أيضا بحر أجر نفسه مدة معينة فحبسه انسان قبل تمامها مر (قوله) وكان يشغل المسجد بأمتعة) أي وان أبيع له وضعها أو لم يحصل بها تضيق على المصلين أو كان مهجورا لا يصل فيه أحد على ما اقتضاه اطلاقهم وكذا الشوارع ومنى ومن دلفة وعرفة وأرض وقفت لدفن الموتى كفاي التمتة والوجه تقييد ما ذكر في نحو المسجد بما اذا شغل به تمتاع لا باعتاد وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد في

(١٦ - (بحري) - ثالث) لم يمكن جمعها والافاجرة الجميع كخطاة وحراسه وتعليم قرآن (الاحرا فبتفويت) تضمن منفعة بأن يهزمه على عمل نعم ان يهزمه مر تدا فلا أجر له ان مات مر تدا فمافواتها كأن يحبس حرا فلا يضمنها به لان الحر لا يدخل تحت اليد (كبيع ونحو مسجد) كشوارع ورباط فيضمن منفعتها بالتفويت بأن يبطأ البضع فيضمن به المثل كما سيأتي وكان يشغل المسجد ونحوه بأمتعة



لا بالفوات كأن يحبس امرأة أو يمنع الناس المسجد ونحوه بلا إشغال بأمتعة لأن ذلك لا يدخل تحت اليد وخرج بما يؤجر مالا يؤجر أي مالا تصح إجارته لكونه غير مالي ككلب وخنزير أو لكونه محرما كآلة طهو أو غير ذلك كالحبوب فلا يضمن منفعته إذا لأجرة له وقولي ونحو مسجد من ز يادني

(درس)

**فصل في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص به المقتصوب وما يذ كرمعهما (يختلف غاصب) في صدق (في تلفه) أي المقتصوب إن ادعاه وأنكره المالك لأنه قد يكون صادقا ويجوز عن البيئة فلو لم تصدقه لتخلد الحبس عليه فيغرم بعد حلفه بدله من مثل أو قيمة لما لك لأنه عجز عن الوصول إليه يمين الغاصب (و) في (قيمه) بعد اتفاقهما على تلفه أو بعد حلف الغاصب عليه (و) في (نياب رقيق) مقتصوب كان قال هي لي وقال المالك بل هي لي (و) في (عيب خلقي) به كان قاله كان أعمى أو أعرج خلقة وقال المالك بل حدث عندك وذلك لأن الأصل براءته من الزيادة في الأولى**

وضعه من مثلهما أجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى أو المعتكف لوضعه فيه وفي نحو عرفة بما إذا شغله وقت احتياج الناس إليه في النسك بما لا يحتاج إليه حتى ضيق على الناس وأضر بهم شرح م (قوله بلا إشغال) القياس شغل بفتح الشين وسكون العين قال تعالى شغلنا أموالنا وأشغل لغريدته أخرج بذلك ما لو شغله بأمتعة فيضمن أجرة مثلهما وشغل موضعا منه مع منع الناس منه فيضمن أجرة الجميع فإن لم يمنع الناس منه ضمن أجرة موضع متاعه فقط م ر وذكر الرافعي في تاريخ قزوين ما هو صريح كما بينته ثم أضاف جواز وضع مجاورى الجامع الأزهر خزاينهم فيه التي يحاجونها لكتبهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستغنون عنها وإطلاق بعض المتأخرين الجواز ردده عليه ثم أيضا ويؤخذ مما ذكر عن الغزالي أنه لا أجرة عليهم لما جاز وضعه وانهم يلزمهم الأجر قبل المجر وضعه ويؤخذ من ذلك أن كل ما جاز وضعه لا أجرة فيه وكل ما لم يجز وضعه فيه الأجرة وبه يتأيد ما ذكره حج زى وتسلم الأجرة للناظر بصرفها في مصالحه وتسلم أجرة الشارع للامام أو نائبه بصرفها في المصالح ويؤخذ من قوله ولما يضطرون لوضعه فيها أنه لا يجوز وضعها لأجارتها ولولن يحتاج إليها وإن وقع ذلك لا يستحق الأجرة على الساكن لأنها موضوعة بغير حق كما في ع ش على م ر ونبي ما لو وقف شخص قائما من الخزان على المجاورين ثم يخص أحد الخزانة منه بتقرير القاضي هل لأن يؤجرها للغير أم لا فيه نظر والأقرب الثاني بل ينتفع بها مادام مجاورا فإن ترك المجاورة بل مرة وجب عليه إخراجها من المسجد وإعطائها لمن يسكن فيها بالمسجد من غير مقابل وأما إذا كانت ملكا له ووضعها ولا في المسجد على وجه جائز فله بيعها لمن ينتفع بها ع ش وهل له إجارتهما حينئذ لمن ينتفع بها لكونها ملكا أم لا قياسا على الموقوفة بحرق كاتبة ا ط ف

**فصل في اختلاف المالك والغاصب** أي في تلف المقتصوب وقيمه وغيرهما بما يأتي وقوله وضمان ما ينقص به الخ يرد عليه أن هذا تقدم في قوله وتضمن إبعاضه بما نقص منه وقد يجاب بأن ما هنا أعم مما تقدم لشموله نقص العين كأحد فردي خف ونقص الدهن باغلاؤه ونقص الصفة كنقص الثوب بلباسه والفردة الباقية بتفريقها ونقص العنبر بتخلله بعد تحميره ونقص الدابة بهزائها وقوله وما يذ كرمعهما أي من قوله ولورده ناقص قيمة الخ ومن قوله ولو جنى مقتصوب الخ (قوله يختلف غاصب) أي إذا لم يذ كرسببا أو ذ كرسببا خفيا فإن ذ كرسببا ظاهرا ولم يعرف حبس حتى يقيم بينته به كالودع فقول الشارح لتخلد الحبس عليه أي في غير هذه الصورة وعبرة البرماوى أخذ الزركشى من قوله فلو لم تصدقه لتخلد الحبس عليه أن الكلام فيما إذا لم يبين سببا أو بين سببا خفيا فلو ذ كرسببا ظاهرا ولم يعرف حبس إلى بيانه بيينة لا مكانه فلا يلزم عليه تخليده في الحبس بخلاف السبب الخفي فيعسر بيانه بالبيئة فإن عرفه وعمومه صدق بلايين وإن عرفه دون عموم صدق يمين انتهى حل ولو اختلفا في العين المقتصوبة فقال الغاصب إنما غصبت هذا العبد وقال المالك إنما غصبت أمة صفتها كذا صدق الغاصب أنه لم يغصب أمة وبطل حق المالك من العبد لردده الإقرار له به ابن حجر س ل فهو مقر بشئ لمن ينكره فيبقى في يد المقر ويحلف أنه لم يأخذ سواها شرح م ر (قوله وفي قيمته) أي وفي أقصى قيمه لأنه الواجب شرح م ر (قوله بعد اتفاقهما على تلفه) أو بعد حلف الغاصب عليه ولو أقام المالك بيينة بقدر سمعت أو بزيادة على ما قدره الغاصب سمعت أيضا ويطلب ما قدره الغاصب (قوله وفي عيب خلقي) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبل رده أو خلافا لتقييد المحلى حيث قيد بعد التلف وقد كان الشيخ قيد به ثم ضرب عليه في نسخته حل (قوله خلقي) أي بحسب دعوى الغاصب لأن المالك يدعى حدونه (قوله وقال المالك بل حدث عندك) فقد اتفقا على وجود



من هذه الثلاثة وعدم ما يدعيه المالك في الثالثة ولثبوت يده في الثانية على العبد وما عليه وخرج بالخلق الحادث كأن قال بعد تلف المصوب كان أقطع أو سارقاً أو أنكر المالك فيصدق المالك بيمينه لأن الأصل السلامة من ذلك فان قال ذلك بعد رده فالمصدق الغاصب لأن الأصل براءته من الزيادة (ولو رده ناقص قيمة) رخص (فلاشئ) عليه لبقائه بحاله (ولو غصب ثوباً قيمته عشرة فصارت برخص درهماً بلبس) مثلاً (نصفه) أي نصف درهم (رده) وأجرته (مع خمسة) وهي قسط التالف من أقصى قيمه وهو العشرة (أو تلف) بأقفة أو تلف (أحد خفين) أي فردي خف (مغسوبا) وحده أو مع الباقي (وقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهماً) لزمه ثمانية (خسة قيمة التالف وثلاثة أرش التفسير في الحاصل بذلك) (كأول تلفه) أي أحدهما (بيد مالكة) والقيمة لها والباقي ما ذكر فيلزمه ثمانية (ولو حدث) بالمغصوب (تقص يسري لتلف كان) هو أولى من قوله بان (جعل البر هر يسة) أو الدقيق عسيده

وجود العيب بالمغصوب (قوله وعدم ما يدعيه المالك في الثالثة) أي وهو العيب الخلق وقدم تعليلها على الثانية رعاية للاختصار لأن الأصل مسلط عليها أيضاً فالعلة فيها وفي الأولى واحدة وهي أن الأصل عدم ما يدعيه فيهما (قوله ولثبوت يده في الثانية) ومن ثم لو سرق حراً أو غصبه لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي أنها مولية ويوقف الأمر إلى بلوغه وحلفه زى (قوله كأن قال بعد تلف المصوب) أي أو قبله وقبل الرد فيصدق المالك فيهما (قوله فان قال ذلك بعد رده) ليس بقيد أخذ من العلة فتى يصدق الغاصب سواء رده أو لا لكن في كلام هر ما يوافق الشارح وجعله الشارح في شرح الروض قيداً أو كان شيخنا زى يقول ليس بقيد حل ومثله من ل والمعتد أنه قيد وعبارة شرح هر فان رده الغاصب معيباً وقال غصبته هكذا وادعى المالك حذوثة عنده صدق الغاصب لأن الأصل براءة ذمته مما يز يدعى تلك الصفة وما قيل من عدم تقييد ذلك برد المصوب إذ لو تلف فالحكم كذلك أخذ من التعليل المذكور رد بأن الغاصب في التلف قد لزمه القرم فضغف جانبه بخلافه بعد الرد (قوله فلاشئ عليه) أي من القيمة وتلزمه الاجرة إن كانت برماوى (قوله لبقائه بحاله) والفائت إنما هو رغبات الناس وهي غير متقومة زى وحل (قوله ثم لبس نصفه) لو صارت قيمته برخص خمسة ثم لبسه فصارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لأنها ثلاثة أخماس التالف من أقصى قيمه عش على هر لأن التالف من الخمسة ثلاثة أخماسها فتجب من الأقصى وهو عشرة (قوله وأجرته) لا تتوقف الاجرة على اللبس حل (قوله وهي قسط التالف من أقصى قيمه) لأن الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمته أكثر ما كانت من الغصب إلى التلف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون شرح هر وقوله والنقصان الباقي الخ لأنه لما تعدى بلبسه وقيمته درهم وصار بالاستعمال يساوى نصف درهم صار متلفاً نصف المصوب ونصفه الآخر باقى في ضمن الثوب لأنه يساوى نصف درهم والمغصوب مادام باقياً بحاله لا ينظر لما نقص منه برخص السعر (قوله وهو العشرة) فان تلف ضمنه بالعشرة (قوله أو تلف) هو متن في نسخة المؤلف وحيث لا يكون معطوفاً على غصب حل (قوله أي فردي خف) إذ كل واحد يسمى خفا ومثلهما كل فردين لا يصلح أحدهما إلا بالآخر كزوجي نعل ومصرعي بابوطاً ومع زوجته وهو يساوى معها أكثر حل وزى (قوله لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب سادثة وقع السؤال عنها وهي مالومنى شخص على فردة نعل غيره فغلبها صاحب النعل فانقطعت وذلك أن يقال تقوم النعل سليمة هي ورفيقها ثم يقومان مع العيب وما نقص يقسم على المائتي وصاحب النعل فما يخص صاحب النعل يسقط لأن فعله في حق نفسه هدر وما يخص الآخر مضمون عليه عش على هر (قوله كأول تلفه بيد مالكة) أما إذا تلفه في يد الغاصب فإنه لا يلزمه إلا درهمان وهما قيمته وحدهما أي إذا كان الغاصب أ تلف الأولى قبل والا فيلزم التالف ثمانية لأن التالف والتفريق حصل بفعله من ل (قوله يسري لتالف) هذا يخرج نحو جعل قصب العسل سكرًا لأنه لا يسري إلى التالف هر سم أي فهو باقى على ملك صاحبه فيرده مع أرش ان نقص ومثله مالوجه ل اللحم قديداً عش على هر (قوله بأن جعل البر) مثلاً بالثلى ولا يأتى ذلك في المتقوم كما صرح به في الخادم فإذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته لا يملك ولا ينفى في هذا قول الشارح الآتى رد بدله وخرج بالجعل مالوصار المغصوب هر يسة بنفسه أخذه المالك مع الارش ولو نقص الطعام بنفسه أخذه المالك مع الارش ولو تنجس زيته غرم بدله والمالك أحق بزيت زى وشرح هر وقال عش قوله مع الارش قال في شرح الروض ولم يجعله كالتالف نظير ما مر لأن النقص هنا حصل بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هر يسة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر



التلف فيض من بدله من  
مثل أو قيمة وهل يملكه  
الغاصب انما للتشبيه  
بالتالف أو يبقى للمالك لئلا  
يقطع الظلم حقه وجهان  
رجح منهما ابن يونس الاول  
وهو مقتضى كلام الامام  
ومححه السبكي وان كان  
المختار عنده ما استحسنه  
في الشرح الصغير ونسبه  
الامام الى النص من أن  
المالك يتخير بين جعله  
كالتالف وبين أخذه مع  
أرض عيب سارأي شأنه  
السراية وهو أكثر من  
أرض عيب واقف (ولو جنى)  
رفيق (مغصوب فتعلق  
برقبته مال فداء الغاصب)  
وجوبا لحصول الجناية في  
يده (بالاقل) من قيمته

(قوله ماء للمالك) الاولى

للغاصب

(قوله فلا يطالب بالبدل)

الناسب لكلام الشارح

فيا أخذه مع الارش كافي

المتقوم تأمل وانما كان

هذا هو المناسب لان ما فرعه

هو القول الثالث الآتي في

الشرح

(قوله قدر نادخوله) لكن

مقتضى كون الزيادة له أنه

ملكه ملكا حقيقيا لا تقدير يا

فالحق أنه ملك حقيق

لكن مراعى بمعنى امتناع

التصرف الابدع دفع البدل

تأمل (قوله لانه يقدر دخوله في ملكه) أى دخول المغصوب المتلى

على التارفيه ماء للمالك فهل يشارك أى باعتبار القيمة المالك بنسبة مائة القياس المشاركة اه (قوله  
فكتائف) ومنه الكتابة في الورق خلافا لمن جعله كالصبيح حل وقوله فكتائف أى فليس تالفا  
حقيقة فيملكه الغاصب ملكا مراعى فلا يجوز له التصرف فيه ولو بأكل حتى يرد بدله وان خاف تلفه  
بالسكية خلافا لمعظمهم بدليل ما صرح به شيخنا م ر وغيره من امتناع الأكل من الكوارع  
المطبوعة وان جهلت أعيان ملاكها لانهم معلومون فهمى من الاموال المشتركة وما نقل عنه من أنها  
من الاموال الضائعة وأمرها لبيت المال ثبت عنه بل هو باطل لانه يؤدى الى جواز أكل الظلمة  
أموال الناس بنحو طبخها ولا قائل به وما نقل عن الحنفية من أنه اذا تصرف الغاصب في المغصوب بما  
يزيل اسمه ملكه كطبخ الخنطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية  
انكاره أيضا فراجعه قل على الجلال وقرره ح ف (قوله وهل يملكه الغاصب انما) أى ربما  
يفهم منه أن المغصوب يصير ملكا للغاصب قبيل التلف وليس كذلك بل المراد أن ما فعل به فعل يسرى  
الى التلف هل يكون كالتالف بالفعل فيطالب بالبدل أو لا يكون كالتالف فلا يطالب بالبدل حيث تدل  
بتخير المالك بين أخذه مع أرض نقصه وبين أخذه حل وعبرة ع ش قوله وهل يملكه الغاصب  
أى هل يزول ملك المالك عنه انما أى وانما أولنا بذلك لان التلف لا يستدعى ملك الغاصب لما تلف  
في يده وانما يقتضى وجوب البدل عليه عوضا عن المغصوب نعم لما زال ملك المالك عنه بتزيله منزلة  
التالف قدر نادخوله في ملك الغاصب طر يقا وجوب البدل عليه مع بقاء عينه ومن فوات دخوله في  
ملكه انه لو دفع البدل وتصرف فيه وزاد ثمن المغصوب فاز به الغاصب (قوله انما للتشبيه) قضيته  
أن المغصوب التالف يملكه الغاصب قبيل التلف وفيه نظر اذ لو كان كذلك لزمه مؤنة تجهيزه وليس  
كذلك بل هى على المالك اه س ل وعبرة شرح م ر ومعنى ملك الغاصب لما ذكر أنه ملكه  
ملكا مراعى بمعنى أنه يتمتع عليه أن يتصرف فيه قبل غرم القيمة (قوله أو يبقى للمالك) أى يأخذه  
المالك مع أخذ أرض نقصه ع ش بالمعنى (قوله لئلا يقطع الظلم حقه) وهو الغصب هنا (قوله رجع  
منهما ابن يونس الاول) وهو المعتمد وعليه يملكه ملكا مراعاة فيمتنع عليه التصرف فيه ولو بالاكل  
وان خاف تلفه حتى يعطى البدل حل فهو كالرهن لكن فى س ل انه يتصرف فيه ان اشرف  
على التلف وقال ع ش على م ر فلو عجز عن البدل واشرف على التلف فينبى أن يرفع الامر الى  
القاضى ليبيعه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضى احتمل أن يتولى المالك بيعه بحضرة  
الغاصب أو الغاصب بحضرة المالك ويأخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء فالغاصب لانه  
يقدر دخوله في ملكه قبيل التلف فاز يادة انما حدثت في ملكه وبهذا يفارق ما يأتى في الفصل الآتى  
فما لو كانت الزيادة اثر من أنه لا شيء له لعدم ملكه فان فقد المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لحضور  
المالك (قوله وان كان المختار عنده) أى عند السبكي وهذا يشبه أن يكون وجهان ثالثا (قوله بين  
جعله كالتالف) أى لياخذ القيمة (قوله ولو جنى مغصوب) أى فى يد الغاصب فقط فلو جنى قبل  
غصبه وبعده وبيع فى الجنيتين واستغفر فاقبته لم يلزم الغاصب الأرض الجنابة التى فى يده فان تلف  
العبد فى يد الغاصب غرم للمالك أقصى القيم فان أخذ الجنى عليه عند المالك ارشه من الغاصب رجع  
به على المالك وان أخذ الجنى عليه عند الغاصب ارشه من المالك رجع به على الغاصب اه قل على  
الجلال (قوله فتعلق برقبته مال) أى ابتداء أو بالعفو عنه شرح م ر (قوله فداء الغاصب) ويجب  
أيضا عليه أرض ما تصف به من العيب وهو كونه جانيا شرح م ر (قوله بالاقل من قيمته) أى قيمته



يوم الجنابة وان كانت قبلها أكثر شرح م (قوله والمال الذي وجب بالجنابة) لان الأقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره شرح م (قوله فان تلف) أي قبل الفداء (قوله غرمه المالك أقصى قيمة) وله أخذ بدل القيمة وهي القيصولة وقول شيخنا م انه لا يحيلولة ولو كان أمة حرم عليه وطؤها غير مستقيم قل (قوله مما أخذ المالك) أي ان كان أكثر من حقه والأخذ جميعه حل (قوله ثم يرجع) فعمل أن القرار على الغاصب وأنه يضمن قيمة الرقيق المقصوب وارش جنابته (قوله لو طلب منه المالك الارش) المراد بالارش ما يغرمه الغاصب الذي هو أقل الامر من قيمة العبد وواجب الجنابة (قوله القيمة) أي قيمته ما لفته بالجنابة وهلا قال قبل أن يأخذه المجني عليه ويكون الضمير في يأخذه راجعاً للارش وقوله لم يجب اليه أي الطلب وهذا هو المعتمد (قوله لاحتمال البراء) أي ابراء المجني عليه الغاصب وبعبارة شرح م لاحتمال أنه أي المجني عليه يرى الغاصب اه (قوله نعم له) أي المالك مطالبته أي الغاصب أي ان طوب (قوله وبما تقرر) أي من قوله نعم له مطالبته بالاداء ع ش والاولى أن يراد بما تقرر قوله والمجني عليه الخ لكون المتن مشيراً لما تركه من الاصل لان المقصود أن ما صرح به الاصل علم من المتن لامن الشرح (قوله لما صرح) أي من قوله لانه أخذ بجنابة في يده ع ش (قوله ولو غصب أرضاً) فان بني فيها داراً من ترابها لزمه أجره الدار وان كان من غير ترابها لزمه أجره العرصة فقط م ع ش (قوله فنقل ترابها) أي أو طيره الرجح أخذ من قوله فيما تقدم تلف أو تلف لانه دخل في ضمانه بالغصب ع ش (قوله رده ان بقي) وان غرم عليه اضعاف قيمته وان فرض ان لقيمة له فلو احتاجت الى تراب آخر انقص بها وجب عليه تحصيله ان أذن له المالك فيه فان نعت ذلك غرم ارش النقص وهو ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها كما نص عليه في الام ومحل ما صرح به المأخوذ من القمامات والافني المطلب أنه لا يتعلق بها ضمان عند تلفها لانها محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها مادامت باقية وهو كذلك شرح م (قوله ان بقي) فيه اشارة الى ان أول التنويع لا للتخير (قوله أو مثله) أي ان كان ظاهره وليس له رد المثل الا باذن المالك لانه في الذمة فلا بد من قبض المالك له حتى يبرأ منه شرح م وبعبارة قل قوله أو مثله ان كان له مثل موجود والا لزمه ارش نقص الارض فقط كما في شرح الروض ويؤخذ منه انه لا يضمن قيمة التراب لو كان له قيمة وهو ما أشعر به كلام الاسنوي اه (قوله وان منعه المالك) وهذا التعميم محله ما لم يكن غرضه مجرد دفع الضمان بتعذر المارة بالحفيرة وما لم يبرئه المالك من النقص فيما اذا كان الغرض دفع النقص فان كان كذلك لم يأت هذا التعميم بل متى منعه المالك والحالة هذه امتنع عليه الطم كإسائه في قوله فلولم يكن له غرض الخ (قوله كان دخل الارض نقص) والغرض هنا عدم لزوم ارش النقص (قوله يرتفع بالرد) أي ولم يبرئه المالك منه اه شرح م (قوله أو نقل التراب) أي أو لم يدخل الارض نقص بل نقل التراب الى مكان الخ وهذا هو ما سيذكره بقوله وما ذكر من أنه يرد التراب الخ (قوله لانه تصرف في ملك الغير) فلورده هل يكفه المالك الرد أم لا فيه نظر والاقرب الاول أخذ من قول الشارح لانه تصرف الخ وصرح به م في الشرح ع ش (قوله ولا غرض) أي فلا يردها اذا كان الرد لغرض فانه وان كان تصرفاً في ملك الغير بغير اذنه الا انه لغرض (قوله سوى دفع الضمان بتعذر) كان حفر بتراباً فراده دفع ضمان ما يحصل بسببها (قوله فيهما) أي التعذر بالحفيرة ونقص الارض في الثانية وهي قوله أو بنقص الخ وأما في الاولى فلا يصح لان البراء من ضمان

يكن له غرض سوى دفع الضمان بتعذر بالحفيرة أو بنقص الارض ومنعه المالك من الطم فيهما أو براءة من الضمان في الثانية امتنع

عليه الطم



يرد التراب الى مكانه اذالم يدخل الارض نقص محله اذالم يتيسر نقله الى موات ونحوه في طريق الرد فان تيسر قال الامام لا يرد الا باذن (وعليه اجرة مدة رد) للتراب الى مكانه وان كان آتيا بواجب كالتزيمه اجرة ما قبله (مع ارض نقص) في الارض بعد الرد ان كان (ولو غصب دهننا) كزيت (وأغلاء فنقصت عينه) دون قيمته (رده وغرم الذاهب) بان يرد مثله ولا يجبر بقصه بزيادة قيمته لان له مقدار او هو المثل فأوجبناه كالأخصى بعد افرادت قيمته فانه يضمن قيمته (أو) نقصت (قيمه) دون عينه (لزمه ارض أوهما) أي أو نقصت العين والقيمة معا (لزمه غرم الذاهب) ورد الباقي (مع ارض نقصه) ان نقصت قيمته كالأصل كان صاعا يساوي درهما فرجع باغلاثة الى نصف صاع يساوي أقل من نصف درهم فان لم تنقص قيمة الباقي فلا ارض وان لم ينقص واحد منها فلا شيء غير الرد ولو غصب عصيرا فأغلاء فنقصت عينه دون قيمته لم يضمن مثل الذاهب لان الذاهب منه مائة لا قيمة

التي ترقب حصوله لا يصح وعبرة ع ش وأما في الاولى فيصير المالك بمنعه من الطم كالحفر هافي ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها ومثل منعه من الطم ما لو قال رضيت باستدامتها فلو حصل بها تلف فطلب من الغاصب بدل التلف فادعى الغاصب ان المالك راض باستدامة البئر وانسكبه المستحق فالظاهر تصديق المستحق لان الاصل بقاء الضمان وعدم رضا المالك بها ع ش (قوله) والندفع عنه الضمان (أي يمنع المالك من الطم في الصورتين مع ابرأه من الضمان في الثانية قال حل ولو اقتصر على البراءة كفاء ويرأ في الاولى بمجرد المنع أي لانه صار معدورا وعبرة شرح م ر ومن الغرض دفع ضمان التردى فاذا لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضيت باستدامة البئر والحفر امتنع عليه الطم لاندفاع الضمان عنه بذلك وقول السارح والندفع عنه الضمان الخ أي في الصورتين أما في الثانية فظاهر وأما في الاولى فلان تعديه قد انقطع برد المصوب ومنع المالك من الاعادة فلا يضمن من تعثر بالحفيرة وكذلك لا يضمن المالك لانه لم يحفر حرور وعبرة س ل قوله وأبرأه من الضمان في الثانية يقتضي ان المنع من الطم في الاولى كاف في البراءة من الضمان الحاصل بالتردى وفي ابن حجر ما يصرح بأنه لا يكفي المنع من الطم بل لو منعه فيها لا يمتنع الا ان أبرأه من الضمان حيث قال وللمالك منعه من بسطه وان كان في الاصل مبسوطا لا من طم حفر حفرها وخشي تلف شيء فيها الا ان أبرأه من ضمانها انتهى (قوله في طريق الرد) ليس بقيد بل متى كان نحو الموات أقرب كان الحكم كذلك ولا يرد الا بالاذن (قوله لا يرد الا بالاذن) فلو رده بدون الاذن فللمالك تسكينه فله منها قل (قوله) كالتزيمه اجرة ما قبله (أي ما قبل الرد اه حل (قوله دون قيمته) أي قيمة ما بقي منه برماوى (قوله وغرم الذاهب) أي مثله (قوله) كالأخصى عبدا) فلو مسحه لزمه قيمته اه حل (قوله) فانه يضمن قيمته (أي يضمن جميع قيمته لان الاثنين فيهما القيمة ويلزمه رده للمالك مع القيمة شيخنا العزيز والظاهر ان المراد قيمته قبل الخصاء اه (قوله) ان نقصت قيمته (أي قيمة الباقي حل (قوله) يساوي أقل من نصف درهم) أي فيلزمه تمام نصف الدرهم زى (قوله) فنقصت عينه (أي وحدها فان انضم الى نقص عينه نقص القيمة ضمن القيمة ومثل الذاهب لانه تابع لضمان القيمة حل و زى ويدل عليه التعليل بقوله لان الذاهب الخ وعبرة شرح م ر ويؤخذ من التعليل بان الذاهب مائة لا قيمة لها لانه لو نقص من عينه وقيمه ضمن القيمة لكن الاوجه انه يضمن مثل الذاهب كالدهن اه قال العلامة الرشيدى والظاهر انه يرجع في الذاهب وعدمه وفي مقدار الذاهب الى أهل الخبرة وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمنه ويحتمل ان يضمنه عصيرا بقول أهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من المائة بمقدار الذاهب أو يكاف اغلاء عصير حتى تذهب مائته ويغرم منه بمقدار الذاهب (قوله لان الذاهب منه مائة) لقاتل أن يقول قد نكثرت هذه المائة حتى تتقوم قطعا كالأغصان ألف صاع من العصير قيمته مائة درهم وأغلاء فصارت مائة صاع تساوي مائة درهم فالذاهب تسعمائة صاع ولا شبهة ان لها قيمة لانه مانع ينتفع به في أغراض لا تحصى اللهم الا أن يلتزم في مثل هذا نقص العين لكن فيه اشكال لانه ان ضمنه بعصير خالص فليس مثله لان الذاهب هنا مجرد مائة بخلاف العصير الخالص وان ضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا متقوما سم وقد بوجه وجوب رد القيمة بأن هذا بمنزلة ما لو غصب مثليا وتلف ثم فقد المثل حيث وجب فيه رد القيمة وبه يعلم ان رد القيمة ليس خاصا بالمتقوم أو يقال ان ما انفصل من النار لا يجوز السلم فيه لعدم انضباطه فيكون من المتقوم ومثل ذلك من الاشكال والجواب يقال في اللبن اذا صيره جبنا اه ع ش على م ر (قوله) سمن طار) هو هكذا في جميع النسخ والقياس رسمه بالياء بصورة



(نقص هزال) حصل قبله  
 كأن غصب بقرة سمينة  
 فهزات ثم سميت عنده  
 لان السمن الاول غير الثاني  
 (ويجبر نسيان صنعة) عنده  
 (تذكرها) عنده قال ابن  
 الرفعة وعند المالك لانه لا  
 يعد متجددا عرفا (لا تعلم)  
 صنعة (أخرى) فلا يجبر  
 نسيان تلك لاختلاف  
 الاغراض (ولو غصب  
 عصيرا) (تخمر ثم تخلل  
 رده) للمالك لانه عين ماله  
 (مع ارش) لنقصه بأن  
 كانت قيمته أنقص من  
 قيمة العصور لحصوله في يده  
 فان لم ينقص عن قيمته  
 فلا شيء عليه غير الرد فان  
 تخمر ولم يتخلل رد مثله  
 من العصور ولزم الغاصب  
 الاراقة قال الشيخان ولو  
 جعلت المحترمة بيد المالك  
 محترمة بيد الغاصب لكان  
 جائزا وما قالوا من تنجحه (أو)  
 غصب (تخرا فتخلت أو  
 جلد ميتة فدبغه ردها)  
 للمصوب منه لانها مفرع  
 ما اختص به فيض منهما  
 الغاصب

درس

﴿فصل﴾

فما يطرأ على المصوب من  
 زيادة وغيرها (زيادة  
 المصوب ان كانت أثرا  
 كقصارة) لثوب وطعن  
 ابر (فلا شيء لغاصب) بسببها

الهمزة لانه اسم فاعل من طرأ هموزا وعلى ما في النسخ قلعله أبطل من الهمزة ياء ثم أعل كفاض  
 ع ش قال م ر وعود الحسن كعود السمن لا كتد كرا الصنعة وكذا صوغ حتى انكسر اه  
 (قوله نقص هزال) أشار به الى انه لا أثر لزال سمن مفرط لا ينقص زواله القيمة ولو انعكس الحال  
 بأن سميت في يده معتدلة سمنا مفرطاً نقص قيمته ردها ولا شيء عليه لعدم نقصها حقيقة وعرفا على  
 ما نقله في الكفاية وأقره والوجه كما يشير اليه كلام الاسنوي خلافا لمخالفته قاعدة الباب من تضمين  
 نقص القيمة زى ومثله شرح م ر (قوله كأن غصب بقرة سمينة الخ) فيردها وارش السمن  
 الاول اذا الثاني غيره وما نشأ من فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال المتجدد غرم أرشه أيضا شرح م ر  
 وقوله وما نشأ الخ أي لا يقابل بشئ للغاصب كما كتبه الرشيد بنحطه (قوله فهزات) عبارة القاموس  
 هزل كعني هزال وهزل كنصر هزال وهزالا وقد تضم الزاي وأقاد بقوله كنصرانه يبنى للفاعل اه  
 وعبارة ابن حجر بالبناء للجهول لا غير اه فتلخص ان فيه لغتين فاعل من اقتصر على البناء للمفعول  
 كائن حجر لكونه الاكثر وقضية كلام المختار أن محل بناءه للفاعل اذا كان الفاعل مذكورا نحو قولك  
 هزل الدابة صاحبها بخلاف ما لو اقتصر على ذكر المفعول فانه يقال هزلت مبيد المفعول لا غير ع ش  
 وقيل ان المبنى للفاعل ضد جد والمبنى للمفعول ضد سمن (قوله ثم سميت) في المصباح سمن يسمن من  
 باب تعب يتعب وفي لغة من باب قرب اذا كثرت له وشحمه ولو تعدد الهزال والسمن ضمن نقص الكل  
 قال شيخنا وفيه نظر لان فيه تضاعف الغرم بوصف واحد اه قل (قوله عنده) ليس قيدا وانما  
 ذكره لانه محل توهم الجبر قل (قوله لان السمن الثاني غير الاول) أي لانه زيادة في الجسم  
 محسوسة مغايرة لتلك الاجزاء الذاهبة شرح م ر (قوله تذكرها) خرج به تعلمها بعلم فان كان عند  
 الغاصب جبر والافلا والكلام في صنعة جائز قول لا كفاءة فلا يحتاج الى جابر اه قل ومثل التذكر  
 عود الصحة كقن مرض وعود شعر سقط وعود سن سقطت ولو بعد الرد للمالك فانها أي صحة القن  
 وشعره غير متقومة بخلاف سقوط صوف الشاة وورق الشجرة لا يجبر بعوده لان ذلك متقوم حل  
 (قوله قال ابن الرفعة أو عند المالك الخ) معتمد وحيث قيل بالجبر فيرجع بما كان دفعه للمالك في  
 مقابلتها قل (قوله ولو غصب عصيرا الخ) ويجري ذلك فيما لو غصب بيضا فتفرخ أو جبا فتبت زى  
 (قوله لانه عين ماله) أي وانما انتقل من صفة الى صفة اه شرح م ر ولو ذكر المصنف هذه المسئلة  
 عقب مسئلة الدهن وذكر مسئلة ما لو غصب عصيرا فأغلاه بخلاف تلك المسئلة لكان أنسب (قوله فلا  
 شيء عليه غير الرد) ظاهره وان نقص عين الخل دون قيمته أنه لا يرد نقص العين حل (قوله ولزم  
 الغاصب الاراقة) أي اذا كانت غير محترمة أخذ ما بعده (قوله محترمة بيد الغاصب) أي فلا تراق  
 وهل يجبر بذلك للمالك في كلام شيخنا م ر نعم وعليه لو تخلل في يد المالك ردها غرمه الغاصب حل  
 ومقتضاه وجوب رده مع غرم العصور ولعل وجهه أنه غرمه للحيولة (قوله لكان جائزا) وعليه فلا يؤمر  
 في المحترمة بالاراقة ع ش (قوله ردها) أي حيث لم يعرض مالهما عنهما حل (قوله لانهما  
 فرع ما اختص به) هذا تعليل قاصر لانه يقتضي اختصاص هذا الحكم بالحرة المحترمة والذي في شرح  
 البهجة ان غير المحترمة كذلك وقال زى لان غير المحترمة لا يقال فيها محترمة لانها واجبة الاراقة فورا  
 ﴿فصل﴾ فما يطرأ على المصوب (قوله وغيرها) وهو قوله ولو خلط مغصوبا الى آخر الفصل (قوله زيادة  
 المصوب) المراد بالزيادة الامر الطارئ على المصوب وان حصل به نقص قيمته (قوله كقصارة)  
 بفتح القاف مصدر لقصر الثوب وحكي كسرها والمعروف ان الذي بالكسر اسم للصناعة ففي المصباح  
 القصارة بالكسر الصناعة والفاعل قصار وفي القاموس القصار كشداد وحرقته القصارة بالكسر انتهى



برماوى والمراد بالقصارة وما بعدها كونه مقصورا ومطعون حتى يصح جعلها مثالين للآثر والافاقصارة  
والطعن فعلا لا يصلح ان مثالين للآثر فالمراد بهما ما ينشأ عنهما وقال صاحب الاشارات القصارة  
بكسر القاف وكذا ما أشبهها من الصنائع كسورة كلها قال الزجاج في معانيه في كلامه على قوله تعالى  
وعلى أبصارهم غشاوة كل ما كان مشتملا على الشيء فهو في كلام العرب مبنى على فعالة نحو الغشاوة  
والعمامة والقلادة والعصابة قال وكذلك أسماء الصنائع نحو الخياطة والقصارة قال وكذلك كل من  
استولى على معنى فاسم المستولى عليه الفعالة نحو الخلاقه والامارة اهـ (قوله لتعديبه بها) أى بحسب  
نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره يظنه ثوبه لم يكن له شئ ع ش على مر (قوله وبهذا)  
أى بالتعدي فارق الخ أى لانه عمل فى ملك نفسه حل (قوله كما مر) أى فى قول المتن ولو طعنه أو  
قصره أو صبغه بصبغه وزادت قيمته فالملس شريك بالزيادة الخ (قوله وأزالها هو) هو  
مستأنف (قوله ان أمكن) فان لم يمكن زوالها كلقصارة لم يكف ذلك بل يرد به بحاله شرح مر (قوله  
النقرة) هى اسم لقطعة فضة خالصة ع ش (قوله بطلب من المالك) أى وان لم يكن له أى الغاصب  
غرض وقوله أو لغرضه أى وان لم يكن للمالك غرض بل ولو منعه شيخنا (قوله ولزمه مع أجره المثل)  
أى ان مضت مدة لئلا أجره حل (قوله سواء أحصل النقص بها أم بازالتها) كأن كان النحاس  
قبل ضربه اناء يساوى عشرة ثم بعد ضربه صار يساوى خمسة عشر ثم رده كما كان فصاير يساوى ثمانية  
فان ارش ما نقص من قيمته قبل الضرب وهو درهمان حصل بسبب الازالة (قوله وظاهر انه لو لم  
يكن له غرض الخ) تقييد لقوله أو لغرضه فالمعنى ما لم يكن غرضه عدم لزوم الارش ومنعه المالك من  
ازالة الآثر وأما من الارش والحاصل انه اذا رده كما كان ان كان بطلب المالك أو لغرض الغاصب لزمه  
ارش النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان بعدها فان كان بغیر طلب المالك وبلا غرض الغاصب  
لزمه ارش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما أفاده البرماوى (قوله ومنعه المالك منها)  
أى الازالة ليس بقيد فالمدار على البراءة كفاى ع ش وحل وعبرة قل ولا حاجة لمنع المالك مع  
البراءة خلافا لما يوهمه كلام المنهج ولا يكتفى بالمنع هنا من غير ابراء بخلاف ما مر فى الحفر لأن المبرأ منه  
هناك غير محقق اهـ (قوله لزمه الارش) أى سواء كان النقص لقيمته قبل الزيادة أو بعدها كما يدل  
عليه عدم تقييد الشارح وقال حل قوله لزمه الارش أى ولو لما زاد بسبب الصنعة وقوله وكان النقص  
لما زاد مفهوم قوله لقيمته قبل الزيادة (قوله وكان النقص الخ) كأن كانت قيمة المغصوب قبل  
الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الازالة الى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون  
الزائدة بسبب الزيادة (قوله لما زاد) أى كائنا لما زاد فهو خبر كان (قوله بسببها) أى لازالة ان  
جعل الجار والمجرور متعلقا بالنقص وان جعل متعلقا بزيادة كان الضمير راجعا لزيادة حل مع زيادة  
ايضاح والظاهر الثانى ويكون المعنى عليه زادت قيمته بسبب الزيادة التى هى الآثر (قوله كف  
القلع) سواء طابه المالك أم لا كان للغاصب غرض أم لا كما يدل عليه اطلاقه هنا وتقييده فيما قبله  
فلا غاصب قلعهما قهر اعلی المالك ولا يلزمه اجابة المالك لو طالب الابقاء بالاجرة أو التملك بالقيمة وللمالك  
قلعهما قهر اعلی الغاصب بلا ارش للنقص لعدم احترامهما عليه فلو قلعهما أجنبى لزمه الارش ولو كانا من  
مال المالك امتنع قلعهما الا بطلب المالك فيجب مع ارش قصهما ارش نقص الأرض ولو كانا لأجنبى  
فله حكم مالک الأرض فيما مر قل (قوله كما كانت) يفيد وجوب التسوية اهـ مم أى بترابها  
الذى خرج منها لا بتراب آخر ما لم يأذن له المالك فيه ع ش (قوله بصبغه) بكسر الصاد عين ما صبغ  
به وبفتحها الصنعة والكلام فى الأول وان انضم اليه الثانى لافى الثانى وحده لأنه فعل الغاصب وهو

لتعديبه بها وبهذا فارق  
الملس حيث يشارك البائع  
كأمر (وأزالها ان أمكن)  
زوالها كأن صاغ النقرة  
حليا أو ضرب النحاس اناء  
(بطلب) من المالك (أو  
اغرضه) أى الغاصب كان  
يكون ضربه دراهم بغير  
اذن السلطان أو على غير  
عياره فيخاف التعزير  
وقولى أو اغرضه من زيادتي  
(ولزمه) مع أجره المثل  
(أرش نقص) لقيمته قبل  
الزيادة سواء أحصل  
النقص بها أم بازالتها  
وظاهر انه لو لم يكن له غرض  
فى الازالة سوى عدم لزوم  
الارش ومنعه المالك منها  
وأبرأ منه امتنعت عليه  
وسقط عنه الارش وخرج  
بما ذكره مالوا تقي الطاب  
و الغرض فيمنع عليه  
الازالة فان أزال لزمه الارش  
ومالو وجدا أحدهما وكان  
النقص لما زاد على قيمته  
قبل الزيادة بسببها فلا يلزمه  
أرش النقص (أو) كانت  
زيادته (عينا كبناء  
وغراس كف القلع) لها  
من الارض واعادتها كما  
كانت (والارش) لنقصها  
ان نقصت مع أجره المثل  
وقولى والارش من زيادتي  
(وان صبغ) الغاصب  
(الثوب بصبغه)



وأمكن فصله كلفه) أى  
الفصل كفاي البناء والغراس  
وظاهر أن المالك إذا رضى  
بالبقاء في المستلثين لا يكلف  
الغاصب ذلك بل يجوز له  
(والا) أى وإن لم يمكن فصله  
(فإن نقصت قيمته لزمه  
ارش) للنقص لحصوله بفعله  
(أو زادت) قيمته بالصبيغ  
(أشتركا) في الثوب بالنسبة  
فإذا كانت قيمته قبل  
الصبيغ عشرة وبعده خمسة  
عشر فلصاحبه الثلثان  
وللغاصب الثلثان وإن كانت  
قيمة صبيغه قبل استعماله  
عشرة وإن صبيغه بموميها  
فلا شيء له وليس المراد  
أشتركا كهما على جهة  
الشيوع بل أحدهما  
بنويته والآخر بصبيغه كما  
ذكره جمع من الأصحاب  
قال الاسنوي ومن  
فوائده أنه لو زادت قيمة  
أحدهما فاز به صاحبه قال  
في الروضة كأصلها أطلق  
الجمهور المسئلة وفي الشامل  
والتممة أن نقص لا انخفاض  
سعر الثياب فالتقص على  
الثوب أو سعر الصبيغ أو  
بسبب الصنعة فعلى الصبيغ  
وإن زاد سعر أحدهما  
بارتفاعه فالزيادة لصاحبه  
أو بسبب الصنعة فهي بينهما

هـر قل (قوله وأمكن فصله) كصبيغ الهند بخلاف غيره وماوى (قوله كلفه) وإن لزم على  
ذلك الخسارة والضياح كافي البرماوى فلو امتنع عنه عندا فينبى رفع الأمر لهما كملزومه بذلك فإن  
امتنع باع عليه جزأ من ذلك يكثرى به من يفصل الصبيغ فإن فقد الحاكم صرفها أى أجرة الفصل المالك  
بنية الرجوع وأشهد كاذكره ع ش (قوله وظاهر أن المالك إذا رضى بالبقاء) أى بمجانا والتقييد  
بقلمه بمجانا لم يظهر لأنه لا يكلف القلع مطاقا ومنه يعلم أن المالك لو أراد عمل كذا أو بقاءه بالأجرة لزم له  
الغاصب أجا ته لا مكان القلع من غير ارش بخلاف المستعبر حل وهذا أى قوله وظاهر تقييد لقول  
المصنف كلف القلع وقوله كلفه وقوله بخلاف المستعبر أى فإنه لو طلب المعير منه التبقية بالأجرة أو عمل كذا  
بالقيمة لزم المستعبر موافقة لكن محله كما مر حيث لم يختر القلع أما عند اختياره فلا تزمه موافقة  
المعير لو طلب التبقية بالأجرة أو التملك بالقيمة كما أشار إليه سم اطف (قوله في المستلثين) أى البناء  
والغراس والصبيغ ع ش (قوله لا يكلف ذلك) أى القلع في الأولى والفصل في الثانية (تنبيه)  
أفهم تعير بصبيغه اعتبار فعله فلو طيرت ربح ثوبا فأنصبيغ بصباغ اشتر كافي ولو استأجره لصباغ ثوب  
بقدر معين فوقع في الدن بغير علمه فأنصبيغ زيادة عليه اشتر كافي أيضا قل (قوله لزمه ارش) أى  
إن كان النقص بسبب الصبيغ أو الصنعة لا بانخفاض سعر الثياب كما سيأتى وإن كان تعليقه بترأى منه  
القصور لتبادره في كون النقص بسبب الصنعة (قوله أو زادت اشتركا) أى إن كانت الزيادة بسبب  
الصبيغ أو الصنعة لا بارتفاع سعر الثياب كما سيأتى وإن كان قوله بالصبيغ فيه قصور اه (قوله وإن صبيغه  
بموميها) أى بصبيغ غسه فإن صبيغه صبيغ غيره ضمنه وشارك صاحب الصبيغ أن زادت قيمته بسبب  
الصنعة والأفلاشى له حل وهذا مقابل لقوله وأمكن فصله كفاي الشورى وأولى من هذا أن يجعل  
تقييد القول والآن المصنف ذكر مقابل قوله وأمكن فصله بقوله والالاح تأمل والتقييد انما هو للشق  
الثاني مما بعد الا وهو قوله أو زادت اشتركا وأما الشق الأول وهو النقص فلا يتقيد بكون الصبيغ غير بموميها  
ويشير لهذا قول الشارح فلا شيء له حيث لم يقل ولا عليه (قوله فلا شيء له) وإن زادت قيمته لأنه من  
قبيل الأثر وتقدم أنه لا شيء له فيه وإن زادت القيمة بسببه ع ش (قوله على جهة الشيوع) أى بل  
هي شركة مجاورة كما يدل عليه قوله بل أحدهما الخ (قوله والآخر بصبيغه) أى فتكون شركة جوار  
قل (قوله ومن فوائده) أى فوائدا بخلاف من كونهما شركة شيوع أو شركة مجاورة (قوله قال في  
الروضة الخ) هذا تقييد لقول المتن والأفان نقصت كما يؤخذ من كلام زى (قوله أطلق الجمهور  
المسئلة) أى في الزيادة والنقص أى المذكورين في المتن كما يعلم من الذى ذكره زى أى أطلقوها  
عن التفصيل بكون النقص حيث سبب انخفاض سعر الثوب أو سعر الصبيغ أو بسبب الصنعة وعن  
التقييد بكون الزيادة بسبب ارتفاع سعر أحدهما أو بسبب الصنعة مع أن ارش النقص لا يكون على  
الغاصب إلا إذا كان بسبب الصبيغ أو الصنعة ولا يشتر كان في الزيادة إلا إذا كانت الزيادة بسبب الصنعة  
كما أنار إليه الشارح بقوله فيمكن تنزيل الإطلاق عليه (قوله فالتقص على الثوب) أى ولا يلزم  
الغاصب ارش النقص خلافا لمقتضى كلامه السابق (قوله فهي بينهما) أى بنسبة قيمة الثوب  
والصبيغ كالأو كانت قيمة الثوب وحده عشرة والصبيغ وحده خمسة فصارت قيمة الثوب بسبب الصنعة  
ثمانية عشر فللغاصب ثلث الزيادة ولع الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين نقص  
بسببها حيث جعل على الغاصب وحده أن للثوب دخلا في الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل فلو أراد  
أحدهما الانفراد ببيع ملكه لكانت لم يصح لأنه لا يتفجع به وحده فلو أراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب  
بيع صبيغه معه لأنه متعدد فليس له أن يضر بالمالك بخلاف ما لو أراد الغاصب بيع صبيغه لا يلزم مالك الثوب



بيعه معه لا يستحق التعدي بتعديده ارا التملك غيره كذا كره حل (قوله تنزيل الاطلاق) أي اطلاق الاشتراك وقوله عليه أي على ما في التهمة ويمكن تنزيل كلام المتن على كلام صاحب الشامل والتهمة بأن يقال فان نقصت قيمته أي لا بانخفاض سعر الثياب وقوله أو زادت قيمته بسبب الصنعة اشتركا فان قلت حيث كان كلام التهمة هو المعول عليه فهلا جعله متناقلا ماذ كره في المتن هو كلام الأصحاب والجمهور فأحب أن يتبعهم فيه ع ش ا ط ف (قوله فالحكم كذلك) أي فان زادت قيمة الثوب بالصبيغ العيني اشتركا أي مالك الثوب ومالك الصبيغ ولا شيء للغاصب وان زادت القيمة بسبب الصنعة وأما التمويه فلا شيء فيه للغاصب ولا لصاحب الصبيغ بل يفوز به المالك وان زادت القيمة بسبب الصنعة زى (قوله فلا يأتي الخ) أي فالزيادة لا للغاصب لأنها اثر محض والنقص على الغاصب فيغرم ارشه عن وقوله فلا يأتي فيه الاشتراك أي فالزيادة كلها للمالك والنقص على الغاصب ويمتنع فصله بغير اذن المالك وله اجباره عليه مع ارش النقص (قوله وبزيادة قيمته) أي وخرج بزيادة قيمته أي في قوله فان نقصت قيمته الخ (قوله مال ولم يزد قيمته ولم تنقص) أي والافرض ان الصبيغ للغاصب حل فان كان لاجنبي ضمنه الغاصب له وصاحب الثوب يفوز به اه (قوله ولو خلط) أو اختلط بنفسه حل (قوله غيره) سواء بمال الغاصب أو غيره من موصوب آخر أو غيره قل (قوله وأمكن تميزه) أي كاه أو بعضه مخرج م (قوله كزيت زيت) وكالزيت كل مثلي كالجوب والدرهم على المتمد بخلاف المتقوم فلا يأتي فيه ذلك بدليل وجوب الاجتهاد في اشتباه شانه بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرجين قاله شيخنا م (قوله فكأنه) فيملكه ملك مراعاة كما تقدم فيحجر عليه فيه حتى يؤدي مثله للمالك كما تقدم ذكره حل هنا واعلم أن السبكي اعترض القول بجعله نافيا واستشكه وقال كيف يكون التعدي سببا للملك وساق أحاديث جمة واختار أن ذلك شركة بينهما كالثوب المصبوغ قال وفتح هذا الباب فيه تسلط الظلمة على ملك الاموال بخلافه اقهرنا على أربابها زى ومع ذلك فهو ضعيف كما في شرح م وعبارته ولها صوب الزركشي قول الملاك قال ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذ منه حتى يدفع البذل اه وقال قل قوله فكأنه أي من حيث تعاق بدله بذمته ويمتنع عليه التصرف فيه الى رد بدله كما مر نعم لو ميز من المخلوط بمثله قدر الموصوب جاز له التصرف في باقيه كذا قال شيخنا ولو تعدر ملكه للموصوب كتراب وقف خلطه بسرجين وجعله آجوا وجبرده للنظر وغرم مثل التراب لان السرجين يستهلك بالنار ولو خلط موصو بين باذن مالكيهما أو اختلط لا يفسده فهو مشترك بين المالكين وليس لاحدهما أخذ شيء منه بل ارضا الآخر وليس للغاصب تقديم أحدهما بل ما يأخذه أحدهما باق على الشركة ولها ما قسمته بنسبة الاجزاء لا لقيمة ويجبر صاحب الاردا عليها دون عكسه واذا باعاه قسم ثمنه بنسبة القيمة لا الاجزاء (تنبيه) قال شيخنا لم يلى لوجهل أرباب الاموال بان لم يعلم لما ملك فقال ضائع أمره ليت المال وأما نحو الا كراغ المأخوذة في المكوس الآن فالوجه تحريمها ولو مطبوخة وان لم يعلم عين مالكيها لانه معلوم كما مر اه قل (قوله فللمالك تفريره) أي بدله وقوله وله أن يعطيه منه الخ وله ان يعطيه من غيره وان لم يرض لان الحق انتقل الى ذمة الغاصب وانتطع تعلق للمالك بعين المخلوط شرح م (قوله ولم تعفن) من باب ضرب أو قتل أو علم صحاح ومختار فهو بفتح لفاء وكسرها أو ضمه هال كن تقل ع ش عن المختار انه من باب طرب فليحرق (قوله ولم يخف) من اخراجها تلف معصوم) قيد في السفينة فقط وأما في البناء فيقاع ولو تلف بسبب القلع أضعاف قيمتها من مال الغاصب لامن ما د غيره م ل لكن قول الشارح الآتي ولم يخف تلف

فيمكن تنزيل الاطلاق عليه اه وحكي ابن الرفعة هذا التفصيل عن الفاضلين حسين وأبي الطيب وغيره عن البندنجي وسلم وخرج بصيغه صبيغ غيره فان كان صبيغ ثالث فالحكم كذلك أو صبيغ مالك الثوب فلا يأتي فيه الاشتراك وبزيادة قيمته ونقصها مالو لم يزد قيمته ولم تنقص فلا شيء للغاصب ولا عليه (ولو خلط موصو بغيره وأمكن تميزه) منه كبرأبيض بأحمر أو شعير (لزمه) تميزه وان شق عليه (والا) أي وان لم يمكن تميزه كزيت زيت أو بترج (فكتائف) سواء أخلطه بمثله أم بأجود ام باردا فللمالك تفريره (وله) أي للغاصب (أن يعطيه منه) أي من المخلوط (ان خاطبه) أي الموصوب (بمثله أو بأجود) دون الاردا الا ان يرضى به ولا أرش له وقولي وله الى آخره من زيادتي (ولو غصب خشبة) مثلا (وبني عايبها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف) من اخراجها (تلف معصوم) من نفس أو مال أو غيرها



(كف اخراجها) وردها  
الى مالكها وأرض نقصها  
ان نقصت مع أجرة المثل  
فان عفت بحيث لو أخرجت  
لم يكن لها قيمة فهي كالتالفه  
أو خيف من اخراجها  
ماد كركني كانت أسفل  
السفينة وهي في لغة البحر  
فيصير المالك الى أن يزول  
الخوف كان تصل السفينة  
الى الشط ويأخذ القيمة  
للحيلولة وخرج بالمعصوم  
غيره كالخربي وماله والتفيد  
بهم تعفن في صورتين ويلم  
يخف تلب معصوم في الاولى  
من زيادتي (ولو وطئ)  
الغاصب أمة (مغسوبة حد  
زان منهما) بان كان عالما  
بالتحريم مختارا أو مدعيا  
جهله وبعد اسلامه ونشأ  
قربا من العلماء (ووجب  
مهر) على الواطئ ولوزانيا  
(ان لم تكن زانية) والا فلا  
مهر اذ لا مهر لبني وكالزانية  
مرتدة ماتت على ردتها  
ولو كانت بكر ازره أرض  
بكاره مع مهر ثيب (ووطئ  
مشرته) أي من الغاصب  
(كوطئه) في الحد والمهر  
وأرض البكاره في حد الزاني  
ويجب على الواطئ المهر ان  
لم تكن زانية وأرض البكاره  
(وان أحبلها) أي الغاصب  
أو المشتري منه (بزنا فالولد  
رفيق) للسيد (غير نسب)

المعصوم في الاولى من زيادتي صريح في أنه قيد في الاولى أيضا وعبارة شرح هر ولو غصب خشبة مثلا  
ونى عالمها في ملكه أو غيره ولم يخف من اخراجها تلف نحو قس أو مال معصوم أخرجت ولو تلف من  
مال الغاصب أضعف قيمتها تعديه اثبت فقوله ولم يخف من اخراجها الخ صريح في أنه قيد في الاثنين  
فلا يظهر كلام من ل والتعميم الذي ذكره بقوله ولو تلف الخ لا ينافي كونه قيد فيهما لان هر أي  
بالتعميم مع أن كلامه صريح في أنه قيد فيهما تأمل (قوله تلف معصوم) أي ولو للغاصب أي غير البناء  
الموضوع فوقها فانه مهمل قال ابن النقيب وينبغي أن يلحق به ما يبيع التيمم الا الشين أي في غير  
الآدمي برماوى والظاهر أن المراد بالتلف ما يشمل نقص الصفة كالتلأل القمح حل (قوله كف  
اخراجها) لبقاء ملكها وقال أبو حنيفة يملكها الغاصب ويغرم قيمتها بدل لنا حديث على اليد  
مأخذت حتى تؤديه زى (قوله لم يكن لها قيمة) ولو تافهة وقوله فهي كالتالفه أي فيغرم مثلها  
لانها مثلية حل أي لا متقومة خلافا للشارح في بعض كتبه لان معيارها الوزن ويصح السلم فيها  
ولا ينافي هذا قولهم في السلم لو أسلم في خشبة عشرة أذرع لان المدار على ما يحصل به الضبط لا المكيال  
الاصلي زى (قوله الى الشط) المراد به أقرب شط يمكن الوصول اليه والأمن فيه كما هو ظاهر لاشط  
مقصده هر و قل (قوله كالخربي وماله) قال شيخنا لم يلحقه المرتد وتارك الصلاة بعد امر  
الامام والزاني المحصن ولورقيقا كان التحق بدار الحرب بعد زناه واسترق (قوله من زيادتي) ويمكن  
جعل قول المنهاج الا ان يخاف تلف الخراجا للصورتين كما قاله هر فلا زيادة (قوله ولو وطئ الغاصب  
أمة) أي ولو لم يكن أصلا لملكها كما قاله حل اما اذا كان أصلا لملكها فلا يجعله في مال ولده من  
شبهة الاعفاف ا ط ف (قوله ووجب مهر) ويتعدد بتعدد الوطء كما سيأتي في محله قل (قوله  
ولوزانيا) أي لانه استوفى منفعة البضع لكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان تكرر الوطء وفي حالة  
العلم بتعدد وان وطئ امرأة عالما وأخرى جاهلا فهرا هر ا ط ف (قوله فلامهر) وأما أرض البكاره  
فيجب لانه لا يسقط بمطاعونها لانه في مقابلة جزء من بدنها كما وأذنت في قطع يدها ولو ادعت الموطوءة  
الا كراه أي لطلب المهر وأنكر الزاني فالمعتمد قول الزاني يمينه لان الاصل عدم الا كراه فيجب عليه  
الحد ولا مهر كذا نقل عن زى تبعا لشيخه هر ونقل الشهاب لم يلحق تصديقها ويوجه بان الاصل  
ضمان أجزائها وبأن الاصل أيضا ضمان المهر اه ع ش واعتمد الرمي الاول (قوله اذ لا مهر لبني)  
فيه مصادرة وهي أخذ المدعى في الدليل لانه علل هنا بالحكم الذي ادعاه وهو أنه لا مهر للزانية والجواب  
عن هذا ونظائره ان الدليل عام فهو حكم بالكل على الجزئي الذي هو المدعى أي والكل ثابت متقرر  
ويصح أن يراد بقوله اذ لا مهر لبني الحديث اوارد فيكون دليلا من السنة (قوله ماتت على ردتها)  
فلامهر لها ولا أرض للبكاره لانها مهدرة حرة كانت أو أمة حل (قوله ولو كانت بكر) أي وأزال  
بكرتها والا كالغوراء فالواجب مهر بكر غوراء (قوله لزمه أرض بكاره مع مهر ثيب) هذا هو المعتمد  
ومثلها المجبي عليها ويجب مهر بكر بلا أرض بكاره في النكاح الفاسد ومهر بكر وأرض بكاره في البيع  
الفاسد قل (قوله كوطئه في الحد والمهر) فم قبل دعواه هنا الجهل مطلقا اما لم يقل علمت الغصب  
فيشترط عن من نحو قرب اسلام مع عدم مخاطتنا أو خالط وأمكن اشتباه ذلك عليه شرح هر  
(قوله ويجب على الواطئ المهر) أي المتقدم وهو مهر ثيب مع أرض البكاره كما في شرح شيخنا ونقل  
عنه وجوب مهر بكر لانه من البيع الفاسد كما تقدم واعتمد شيخنا الاول وخص ما في البيع الفاسد بغير  
المشتري من الغاصب اذ من الرجحات ذكر الشيء في بابه وهو ظاهر لان اليد المرتبة على يد الغاصب لها  
حكم الغصب اه قل (قوله وان أحبلها) الضمير المرفوع راجع للاحد وان لم يكن العطف



١ لأنه من زنا (أو بغيره لم ينسب) الشبهة (١٣٣) (وعليه قيمته) لتفويته رقه بظنه (وقت انفصاله حيا) للسيد لان التفرغ قبله غير

يمكن (و يرجع) المشتري  
(على الغاصب بها) لأنه غره  
بالبيع له وخرج بزيادتي حيا  
مالوا انفصل ميتا فان انفصل  
بلاجنابة فلا قيمة عليه  
أو بجنابة فعلى الجاني ضمانه  
ولمالك تضمين الغاصب  
والمشتري منه ويقال مثل  
ذلك في الرقيق المنفصل  
ميتا بجنابة وفي ضمان  
الغاصب له بلاجنابة وجهان  
أحدهما وهو الاوجه نعم  
لثبوت اليد عليه بعلامه  
ومثله المشتري منه ويضمنه  
بقيمه وقت انفصاله لو كان  
حيا ويضمنه الجاني بعشر  
قيمة أمه كما يضمن الجنين  
الحر بفرقة عبدا أو أمه كما يعلم  
ذلك مما يأتي في كتاب  
الجنابة فتضمن المالك  
لغاصب وللمشتري منه  
بذلك وسيأتي ثمان بدل  
الجنين المجنى عليه تحمله  
العاقلة وقولي ولو وطئ الى  
آخره أولى مما عبر به (و)  
يرجع عليه أيضا (بأرض  
تقص بنائه وغراسه) اذا  
قلعها المالك لأنه غره بالبيع  
(لا يفرم ما تلف) عنده (أو  
تعييب) من المفسوب  
(عنه) أي المشتري فلا  
يرجع به اذا غرمه للمالك على  
الغاصب لان الشراء عقد  
ضمان وانما يرجع عليه  
بالمثل (أو) بفرم (منفعة  
استوفاه) كالسهم كني

بأوكافيه عليه الشرح (قوله لأنه من زنا) تعبير للمستلزم قبله وقوله للشبهة تعليل للشئين قبله أيضا  
(قوله لم ينسب) أي من أصله لأنه انفق رقيقا ثم عتق كما قال في الطلب انه المشهور اه شرح م  
(قوله وعليه قيمته) أي بتقدير رقه م أي وان أذن له في الوطء كالهر قل (قوله ويرجع  
المشتري إلخ) اقتصر على المشتري يفهم ان المتهب من الغاصب لا يرجع به او هو أصح الوجهين خلافا  
لبعض المتأخرين م ولعل وجهه ان التهب لم يفرم بدل الام ضعف جانبه فالتحق بالتعدي والمشتري  
ببدله الثمن قوى جانبه وتأكد تقريره من البائع بأخذ الثمن فقياس التغليظ على البائع بالرجوع التغليظ  
عليه بالقيمة ع ش (قوله لأنه غره بالبيع) منه يعلم ان الكلام فيما اذا اشترى جاهلا بمرأوى (قوله  
فعلى الجاني ضمانه) أي بالفرقة كما سيأتي (قوله ولمالك تضمين الغاصب والمشتري منه) أي بعشر قيمة  
الام كما سيأتي شيخنا وقوله ولمالك تضمين الغاصب إلخ وحينئذ فان كان رقيقا فمالك مخير بين أن  
يطالب عاقلة الجاني بعشر قيمة الام لكن لا حالا وبين أن يطالب له نصب أو المشتري حالا واذا غرم  
المشتري رجع على الغاصب وان كان حرا فلا يفرم الغاصب والمشتري حتى يأخذ لفرقة اذا فرقة تجب  
مؤجلة قاله المتولي وتوقف فيه الامام اه سل (قوله مثل ذلك) أي في أن الجاني يضمنه لكن  
بعشر قيمة الام أي بعشر أقصى قيم أمه من جنابة أو القاء كما قاله المصنف في كتاب الجنابات وفي أن  
لمالك تضمين الغاصب والمشتري منه بعشر قيمة الام أيضا اه شيخنا وقوله في الرقيق أي وأما المتقدم  
فهو حر (قوله الاوجه نعم) المعتمد انه لا ضمان لعدم تحقق حياته كما في قل وحل وزى وقوله  
لثبوت اليد إلخ رد بان محل هذا لو كانت الحياة محققة وهي هنا ليست كذلك كما علمت (قوله لثبوت اليد  
عليه) وبه فارق الحر المنفصل بلاجنابة حيث لا يضمن قيمته كما مر لان الحر لا يدخل تحت اليد (قوله  
ويضمنه بقيمته) هذا مفرع على القول الضعيف فكان الاولى الاثبات بالنماء (قوله ويضمنه الجاني  
بعشر قيمة أمه) هو كلام مستأنف لانه في الجنين الميت بجنابة ولو قدمه عقب قوله ويقال مثل ذلك في  
الرقيق وفرعه عليه لكان أظهر والحاصل انه ان انفصل حيا وهو رقيق فهو السيد أو وهو حر فعلى  
الغاصب القيمة يوم الولادة وان انفصل ميتا بلاجنابة لاشئ فيه مطلقا حرا أو رقيقا أو بجنابة فان كان  
رقيقا ضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمنه الغاصب بذلك وان كان حرا فعلى الجاني الفرقة وعلى الغاصب  
عشر قيمة أمه لانه هو الذي فات على المالك بالحرية وتكون الفرقة لورثة الجنين كذا قررر شيخنا  
البابلي اه بر (قوله فتضمن المالك إلخ) أي فيما اذا انفصل ميتا بجنابة وهو مفرع على قوله  
ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه إلخ لان الجنى اذا كان يدفع ماضيه للغاصب علم منه ان المالك يضمن  
الغاصب مثل ما يضمنه الجاني اه فالمالك مخير بين مطالبة عاقلة الجاني لا حالا وبين مطالبة الغاصب  
أو المشتري منه حالا وليس المراد انه يضمن كلام من الجاني والغاصب والمشتري منه كما قاله سل (قوله  
بذلك) أي بعشر قيمة أمه حرا أو رقيقا حل وزى ويأخذ الغاصب والمشتري منه فيما اذا كان  
الجنين رقيقا بعشر قيمة الام من عاقلة الجاني فالحاصل ان الجنين الحر يضمنه الجاني بالفرقة والرقيق  
يضمنه بعشر القيمة وأما الغاصب والمشتري منه فيضمنانه بعشر قيمة أمه مطلقا كما يؤخذ مما تقدم  
عن البابلي (قوله ان بدل الجنين) قيمة كان أو غرة ع ش (قوله وانما يرجع عليه بالثمن) أي اذا  
اتزع منه بيته أو باعتراف الغاصب والمشتري فان كان باعتراف المشتري فقط أو بنكوله عن اليمين  
على نقي العلم مع حلف المالك فلا يرجع على الغاصب لتقصيره مع شرائه منه أولا سل (قوله أو بفرم  
منفعة) أي بأجرة منفعة (قوله وكل ما) أي كل شئ بقي في هذا التركيب نكرة موصوفة وقال زى



غرمه) المشتري (رجع

به) على الغاصب كقيمة  
الول وأجرة المنفعة الفاتنة  
تحت يده (لو غرمه  
الغاصب) ابتداء (لم يرجع  
به) على المشتري (ومالا  
فيرجع) أي وكل ما لو غرمه  
المشتري لا يرجع به على  
الغاصب كأجرة منفعة  
استوفاه لو غرمه الغاصب  
ابتداء يرجع به على المشتري  
نعم لو غرم قيمة العين وقت  
الغصب لكونها أكثر لم  
يرجع بالزائد على الأكثر  
من قيمة وقت قبض المشتري  
إلى التألف لأنه لم يدخل في  
ضمان المشتري ولذلك  
لا يطالب به ابتداء كذا  
استثنى هذا ولا يستثنى لأن  
المشتري لا يفرم الزائد فلا  
يصدق به الضابط المذكور  
(و) كل (من أنبت)  
بنون فوحدة فنون (يده  
على يد غاصب فكشتر)  
في الضابط المذكور في  
الرجوع وعدمه

درس

﴿كتاب الشفعة﴾

باسكان الفاء وحكى ضمها  
وهي لغة الضم وشرعاً حق  
تلك قهرى ثبتت للشريك  
القديم على الحادث فيما ملك  
بوضو والأصل فيها خبر  
البخاري عن جابر رضي  
الله عنه قضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالشفعة

ما سكت موصولة بكل إذا كانت ظرفاً فإن لم تكن ظرفاً سكت موصولة كفاي لفظ المصنف والحاصل  
أن كل مبتدأ وموصولة أو موصوفة ولو شرطية بمعنى أن والجملة الأولى من الشرط والجزاء صفة أو  
صلة والجملة الثانية خبر وقوله وما لا فيرجع مقتضى ضيعة في كل أنه حذف مبتدأ وبعض أصلة والصفة  
وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عبرية قوله نعم لو غرم قيمة العين) استراك على قوله وما لا فيرجع  
(قوله لم يرجع بالزائد) كما ١. كانت قيمته وقت الغصب ثم يباعه بخمسين وهو يساويها وبلغت  
قيمته عند المشتري سبعين فلا يرجع لغاصب بالثلاثين (قوله ولا يستثنى) أي ولا يصح استثناءه  
درس

﴿كتاب الشفعة﴾

ما أخوذة من شفت كذا بكذا إذا ضمته إليه سميت بذلك لضم نصيب الشريك إلى نصيبه أو من  
الشفع وهو ضد الوتر فكان الشفع يجعل نصيبه شفعاً يضم نصيب شريكه إليه أو من الشفاعة لأن  
الأخذ في الجاهلية كان بها أي بالشفاعة والكوسا توخذ قهر على المشتري جعلت أثر الغصب إشارة إلى  
استثنائها منه والعفو عنها أفضل ما لم يكن المشتري مادماً ومقبولاً بما أدى في الاستثناء شيء لعدم دخولها  
في الغصب لخروجها عنه بغير حق أو بقيد عدوانا إلا أن يراد كأنها مستثناة منه مع على حجج  
وقوله والعفو عنها أفضل ظاهره وإن اشتدت إليها حاجة الشريك القديم وينبغي خلافه ويحتمل بقاؤه  
على ظاهره ويكون ذلك من باب الإيثار وهو أولى حيث لم تدع إليه ضرورة كالا احتياج للماء للطهارة  
بعد دخول الوقت ومحله أيضاً حيث لم يترتب على الترك معصية فإن ترتب عليه ذلك كأن يكون المشتري  
مشهوراً بالفجور فينبغي أن يكون لاخذ مستحباباً واجباً أن تعين طريقاً له دفع ما يرد المشتري من  
الفجور خ ش على م (قوله حق تلك) هو بمعنى الاستحقاق فمعناها أثر عا هو الاستحقاق وإن لم  
يوجد التملك وقوله قهرى بالرفع والجر على أنه صفة لحق أو لملك (قوله الشريك القديم) ولو حكماً  
ليشمل ما لو باع أحد الشريكين حصة لشخص بشرط اختياره أو لهما ثم باع شريكه بيعت فلم يشتري  
بشرط اختيار الشفعة على الثاني كما أتى مع أنه غير شريك لعدم ملكه والشريك القديم شامل للذي  
أه (قوله والأصل فيها) أي قبل الإجماع أه شرح البهجة ولعلها أسقطه هنا مراعاة قلن شذوذ في الاختصاص  
ففيها خلاف في الجملة وذكره هنا تزيلاً للشاذ من زلة عدم ع ش (قوله قضى) أي حكم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالشفعة فإن قلت الأفعال وما نزل منزلتها لا عموم فيها أو ما من صيغ العموم لاها من كلام  
الراوي أخباراً عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم إنما هو من جهة الالفاظ ولم يعلم ما رفع منه صلى الله  
عليه وسلم لا احتمال أن الواقع منه أن شخصاً باع حصته من دار ففرض لشريكه بالشفعة ويحتمل خلاف  
ذلك فلم يصح الاستدلال بالعموم الذي في ما ويمكن الجواب بأن الراوي فهم العموم مما وقع منه صلى الله  
عليه وسلم فأخبر عما فهمه من حاله صلى الله عليه وسلم وأقر عليه فصار إجماعاً على أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم أو يقال نزل القضاء منزلة الافتاء أي أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الح ع ش على م (قوله فيما لم يقسم) هو ظاهر في أنه يقبل الشفعة لأن الأصل في المنفى لم أن يكون في  
الممكن بخلافه بلا واستعمال أحد مما عمل الآخر يجوز أو أجال أه زى وس ل وقوله تجوز أي مجازان  
وجدت قرينة ظاهرة على أنه المراد كفاي قوله تعالى لم يلد ولم يولدوا إذ لم تكن قرينة معينة لمخصوص  
المراد كان اللفظ باقياً على إجماله لم تنضح دلالة ع ش (قوله فإذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود  
وتصرف الطرق أنه حصلت القسمة بالقرع فصار كل منهما جارا لا آخر بعد أن كان شريكاً ولا شفعة  
للجار ع ش (قوله وصرفت الخ) هو بالتشديد أي يفت وقال سم بالتخفيف أي فرقت أي جعل

فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق



لكل طريق بأن فرقت الطريق المشتركة وجعلت بين الشركاء فهو عطف معاير اذا لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطريق (قوله وفي رواية له في أرض) أي بعد قوله فيما لم يقسم فيكون بدلا من ما باعادة الجار وحيث قد وافق ما رواه مسلم في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط كما قاله مرواني مهالان الأولى تشمل المنقول وغيره وان كانت تتخصص بقوله فاذا وقعت الحدود وهذه خاصة بغير المنقول (قوله والمعنى فيه) أي في ثبوت الشفعة وأشار به إلى أنه معقول المعنى (قوله واستحداث) عطف على مؤنة أي وانما ثبتت الشفعة ليدفع الشفيع ضرر مؤنة القسمة وضرر استحداث المرفق الذين يحصلان من المشتري لولم يأخذ الشفيع بالشفعة (قوله الصائرة إليه) أي إلى الشفيع أي بالقسمة لوطيلها المشتري (قوله أركانها) أي الشفعة بمعنى الاستحقاق وان لم يوجد التملك وان كان عند التملك يحتاج إلى الصيغة فلذلك اعتذر عن عدم ذكر الصيغة فقل والصيغة انما تجب في التملك أي لافي الاستحقاق لانه ثبت ببيع الشريك من غير لفظ شيخنا (قوله والصيغة انما تجب الخ) أي فلا حاجة إلى عد هاركنابل لا يصح ع ش على م وهو جواب عن سؤال تقديره هلا جعلت الأركان أربعة (قوله أن يكون أرضا بتابعها) خرج به ببيع بناء وشجر في أرض محتكرة اذ هو كالمنقول شرح م قال ع ش قوله في أرض محتكرة وصورتها على ما جرت به العادة لأن ان يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة مقدرة في كل سنة في مقابلة الأرض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المضروب على الأرض كل سنة بكذا واغتفر ذلك للضرورة اه بحر وفه (قوله بتابعها) أي مع تابعها ان كان فلا يقال مفهومه أن الأرض الحالية عن التابع لا شفعة فيها ع ش والمراد بالتابع ما يتبعها في مطلق البيع (قوله كشجر) قال حل هل وان نص عليه مع الأرض أو لانه اذا نص عليه صار مستقلا نظرو في ع ش على م ما يقتضي انها ثبتت فيه ولو نص على دخوله وان التنصيص عليه لا يخرج منه عن التبعية عند الإطلاق (قوله غير مؤثر) أي عند البيع فيؤخذ بالشفعة ولو لم يتفق الاخذ حتى أبر وعبارة م غير مؤثر أي عند البيع وان كان مؤثرا عند الاخذ وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطعت تبعية فانه يؤخذ بالشفعة من ل وأما مؤثر بشرط دخوله فلا ثبت فيه الشفعة لا لتفاء التبعية كافي ع ش ومثل غير المؤثر أصول بقل يجمد مرة بعد أخرى حل بجامع الدخول في البيع (قوله وبناء وتوابعه) يدخل في التوابع مفتاح غاق مثبت كما تقدم في باب الأصول (قوله من أبواب وغيرها) أي من كل منفصل توف عليه نفع متصل حل كمفتاح غلق والاعلى من عجرى رحا قل (قوله في بيت على سقف) ولو كان السفلى مشتركين اثنين والعلو لاحدهما فباعه ونصيبه من السفلى فالشفعة في نصيبه من السفلى لافي العلو لانه لا شركة فيه وكذا لو كانت الأرض مشتركة وفيها أشجار لاحدهما فباعه مع نصيبه منها فالشفعة في الأرض بحصتها من الثمن لافي الشجر اه م ل (قوله ولو مشتركا) أي ولو كان السقف مشتركا وأما البيت فالغرض أنه مشترك والغاية للرد على القائل بأن السقف كالارض (قوله أفرد بالبيع) ظاهره ولو بتفصيل الثمن كأن قال له بعثك الشجر بكذا والارض بكذا وهو ظاهر ونظيره ما صرح به م في شرحه من أنه لو كان على النخل ثمر مؤثروا بعهما وشرط دخول الثمر فانه لا شفعة فيه لانتفاء التبعية اه ع ش (قوله مع مفرسه فقط) أي فلا ثبتت الشفعة في المفرس والشجر لان المفرس غير متبوع حل أي لانه تابع للشجرة فلا يكون متبوعا وانظر هذا خرج بأي شيء في كلامه ويمكن ان يقال خرج بقوله أرضا بتابعها بأن يقال أراد بالارض الأرض المقصودة للمشتري ع ش (قوله ولا في شجر جاف) فلو أراد الشفيع الاخذ قومت الأرض مع الشجر ثم قومت بدونه وقسم الثمن على ما يخص كلا منهما كما لو باع شقصا مشفوعا وسيفا ع ش على م (قوله لا لتفاء

ولا شفعة وفي رواية له في أرض أو ربع أو حائط والمعنى فيه دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق كالصعد والمنور والبالوعة في الحصة الصائرة إليه والربع المنزل والحائط البستان (أركانها) ثلاثة (أخذ وماخوذ منه وماخوذ) والصيغة انما تجب في التملك كما سيأتي (وشرط فيه) أي في المأخوذ (أن يكون أرضا بتابعها) كشجر وثمر غير مؤثر وبناء وتوابعه من أبواب وغيرها (غير نحو ممر) كمجرى نهر (لا غنى عنه) فلا شفعة في بيت على سقف ولو مشتركا ولا في شجر أفرد بالبيع أو بيع مع مفرسه فقط ولا في شجر جاف شرط دخوله في بيع أرض لا لتفاء

(قوله من غير لفظ) أي لفظ تملك من الشفيع (قوله أو مملوكة بأجرة الخ) فاذا باع أحد المستأجرين حصته من البناء أو الشجر لا ثبتت الشفعة للمستأجر الآخر



## التبعية ولا في نحو عمر

دار لا غنى عنه فلو باع داره وله شريك في عمرها الذي لا غنى عنه فلا تنفعة فيه حذر من الاضرار بالمشتري بخلاف ما لو كان له غنى بان كان للدار عمر آخر أو أمكنه أحداث عمر لها إلى شارع أو نحوه وتعييرى بغير إلى آخره أعم بما عبر به (وان يملك بعوض كبيع ومهر وعوض خلع وصلاح دم) فلا تنفعة فيما لم يملك وان جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كارت ووصية وهبة بلا ثواب وقيد الاصل الملك بالزوم وهو مضرر وألا حاجة إليه ثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري كإسياني وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع وخيارهما كإسياني لعدم الملك الطاريء لعدم الزوم (وأن لا يبطل نفعه المقصود) منه (لوقسم) بأن يكون بحيث يتنفع به بعد القسمة من الوجه الذي كان يتنفع به قبلها (كطاحون وحمام) بقيد زده بقولي (كبيرين) وذلك لان علة ثبوت الشفعة في المنقسم كما مر دفع ضرر مؤنة القسمة إلى مؤنة القسمة والحاجة إلى أفراد الحصص الصائرة للشريك بالمرافق وهذا الضرر

التبعية) قضيته ثبوتها في الشجر الرطب وان نص على دخوله لانه لو سكت عنه دخل عند الاطلاق ع ش (قوله فلو باع داره) أي المختصة به وكذا لو باع بستانه الخاص به وله شريك في مجرى النهر الذي لا غنى عنه فلا تنفعة فيه أموالو باع نصيبه من المرحضة في الروضة كأصلها ان للشريك الشفعة ان كان يقبل القسمة واستشكل بأن الممر من حريم الدار وهو لا يصح بيعه لانه يؤدي إلى بقاء الدار بلا مرفق هو كمن باع دارا واستثنى منها يتا لنفسه والاصح في زيادة لروضة بطلانه لعدم عمره لأن يحمل على أن الدار متصلة بملكه أو شارع كما صورها في المهمات اه زى (قوله بأن كان للدار عمر آخر) أي أو اتسع الممر بحيث يمكن أن يترك للمشتري منه شيء عريفه فثبتت الشفعة في الباقي حل وحل (قوله أو أمكنه أحداث الخ) ظاهره ولو بمؤنة طواقم لكن قيد شيخنا كابن حجر بقوله ما لم يكن لها وقع حل (قوله كبيع) مثال لما أخذ وقوله ومهر أي وشقص جعل مهر أو كذا ما بعده و يأخذ فيهما الشفع بغير المثل وفي صلح الدم بالدية حل (قوله كالجعل قبل الفراغ من العمل) كأن جعله بنصف داره المشتركة على رد عبده فانه لا يملكه الا بالفراغ من العمل وان جرى سبب ملكه وهو المجاملة و بعد الفراغ من العمل يأخذه بأجرة مثل الرد حل (قوله وهو مضرر) لانه يقتضي عدم ثبوت الشفعة فيما اذا كان الخيار للمشتري مع انها تثبت فهو مضرر بالنسبة لذلك وقوله وألا حاجة إليه وذلك فيما اذا كان الخيار للبائع أو لهما فان ذلك خرج بقوله يملك فعدم ثبوت الشفعة حينئذ لعدم الملك الطاريء لعدم الزوم كما نبه على ذلك الشرح اه ح ف فقوله ثبوت الشفعة الخ أي فهو مضرر وقوله لعدم الزوم أي فهو غير محتاج إليه فالالتنويع (قوله كإسياني) أي في قوله أو ثبت لمشتري فقط الخ (قوله وعدم ثبوتها) جواب عما يقال يحتاج إليه اذا كان الخيار للبائع أو لهما فانها لا تثبت لعدم الزوم فأجاب بما ذكره وقوله كإسياني أي في قوله فلونبت لبائع الخ (قوله لعدم الملك الطاريء) هذا خبر عن قوله وعدم ثبوتها (قوله وان لا يبطل نفعه) أي الشقص المأخوذ (قوله بأن يكون بحيث يتنفع به) ظاهره أنه لو انتفع به من غير ذلك الوجه كان أمكن جعل الحمام دار بين والطاحون كذلك عدم ثبوت الشفعة لان نفعهما في هذه الحالة ليس من الوجه الذي كان قبل القسمة وادله غير مراد فالأقرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة أخذ من العلة وهي قوله لان العلة في ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرر مؤنة القسمة الخ ع ش على م (قوله يتنفع به) أي القسم الصائر إليه اه مرحومي والظاهر أن الضمير راجع للمأخوذ (قوله كطاحون) وهو المكان المعد للطحن وليس المراد به الحجر والخشب فقط فانهما منقولان واعتبرت الشفعة فيهما تبعاً للمكان زى وعبرة ع ش قوله كطاحون وحمام وان أعرض عن بقائهما على ذلك وقصد جعلهما دارين وهو ظاهر مادام على صورة الحمام والطاحون فلو غير صورتهما عن ذلك فينبغي اعتبار ما غيرا إليه اه وهو بخلاف ما تقدم عنه في حاشيته على م مر حرر المعتمد والظاهر انه الذي ذكره ع ش المخالف لقول الشرح بأن يكون بحيث يتنفع الخ (قوله وذلك) أي وجه اشتراط ان لا يبطل نفعه طاهر لان الخ أي والذي يبطل نفعه بالقسمة لا يقسم فلا ضرر فلا بد من هذه الضميمة للتعليل لنتج المدعى وهو اشتراط أن لا يبطل نفعه المقصود منه بالقسمة لان التعليل المذكور انما ينتج ثبوت الشفعة ولا ينتج هذا الاشتراط (قوله دفع ضرر مؤنة القسمة) أي لو قسم (قوله والحاجة) بالحجر عطف على مؤنة والمراد بالحاجة الاحتياج (قوله وهذا الضرر الخ) عبارة تشرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وان كان واقعا قبل البيع لو اقتسم الشريك كان لكن كان من حق الراغب في البيع تخليص شريكه ببيعته منه فادام يفعل سلمه الشارع على أخذه منه فعلم أنها لا تثبت الا فيما يجبر الشريك فيه على القسمة اذا طلبها شريكه



حاصل قبل البيع  
ومن حق الراغب فيه  
من الشريكين أن  
يخلص صاحبه منه بالبيع  
له فلما باع لغيره سلطه الشرع  
على أخذه منه بخلاف  
ما يبطل نفعه المقصود منه لو  
قسم كطاحون وحام  
صغيرين وبذلك علم أن  
الشفعة تثبت لمالك عشر  
دار صغيرة إن باع شريكه  
بغيرها لآكس له لأن الأول  
يجبر على القسمة دون  
الثاني (و) شرط (في الآخذ  
كونه شريكاً) ولو مكاتباً  
وغيره أقل كجدله شقص  
لم يوقف فباع شريكه يأخذ  
له الناظر بالشفعة فلا شفعة  
لغير شريك تجار (و)  
شرط (في المأخوذ) تأخر  
سبب ملكه عن سبب  
ملك الآخذ) فلو باع أحد  
شريكين نصيبه بشرط  
اختيار له فباع الآخر نصيبه  
في زمن الخيار يبيع بت  
فالشفعة للمشتري الأول إن  
لم يشفع بانه لتقدم سبب  
ملكه على سبب ملك الثاني  
لأن الثاني وإن تأخر عن ملكه  
ملك الأول لتأخر سبب  
ملكه عن سبب ملك الأول  
وكذا لو باع امرئاً بشرط  
اختيار له ما دون المشتري  
سواء أجار أم أم أحدهما  
قبل الآخر بخلاف ما لو  
اشترى اثنين داراً أو بعضهما

(قوله حاصل) أي لو قسم حل (قوله ومن حق الراغب فيه) أي في البيع أن يخلص صاحبه منه  
أي من الضرر وقضيته أنه لو عرض عليه البيع فآبى ثم أع لاجنبى ليس له أي للشريك الآخذ بالشفعة  
وليس كذلك وما ذكره حكمته فلا يلزم إطرادها على من (قوله بخلاف ما يبطل نفعه) أي  
فالشرط أن يكون المأخوذ بالشفعة يتأق الاتفاق به من الوجه الذي كان ينتفع به فيه وفي كلام شيخنا  
ما يفيد أنه لا بد أن يكون كل من المأخوذ وغيره يتأق الاتفاق به من الوجه الذي كان ينتفع به منه  
فيتأق من الحمام حمامان اه حل وهو غير مسلم لأنه يقتضي إهالات تبطل ملك عشر دار صغيرة إذا  
باع شريكه التسعة الأعشار وليس كذلك بل تثبت له كائن عليه اه مر والشرح بقوله وبذلك علم الخ  
(قوله وبذلك علم) أي بقوله وذلك لأن علم الخ ع ش (قوله لآكس له) أي إن باع مالك العشر  
حتى فلا تثبت الشفعة لشريكه لأنه من القسمة إذ لا فائدة فيها فلا يجاب طالها التفتت بخلاف العكس  
قال ع ش على مر مالم يمكن مشتري العشر ملك ملاصق له فتثبت الشفعة حيثما لصاحب  
التسعة لأن مشتري العشر حيثما يجاب لطلب القسمة اه (قوله يجبر على القسمة) يعني إذا أراد  
شريكه الحادث وهو المشتري للتسعة عشر القسمة يجاب إليها ويجبر مالك العشر على القسمة فلذلك  
يثبت له الآخذ بالشفعة دفعا للضرر (قوله كونه شريكاً) وعند الحنفية تثبت للجار الملاصق وكذا  
المقابل إن كان الطريق التي بينهما غير نافذة والحكم من الحنفية بشفعة الجوار بنفذ ظاهر أو باطناً وكذا  
الحكم في سائر الفروع المختلف فيها سم (فرع) قال شيخنا كابن حجر أراضى مصر كلها ووقف  
لأنها تحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه وقل عن شيخنا مر خلافه وهو الذي جرى عليه الناس  
في الأعصار قل على الجلال وقرره شيخنا وقد لا تثبت لأن شريك لكن لعارض كولي غير أصل  
شريك لموليه باع شقص محجوره فلا يشفع لأنه منهم بالمحاباة بالثمن وقارق ما وكل شريكه فباع فانه  
يشفع بأن الموكل متأهل للاعتراض على الوكيل لو قصر مر ل (قوله لم يوقف) بأن وهب له أو  
اشتراه الناظر من ريع الوقف ولم يوقف بخلاف ما إذا وقف على المسجد فليس الناظر أن يأخذ الحصة  
الأخرى للمسجد حل ولعل وجهه أن المسجد ليس شريكاً حيث لا تان الموقف عليه غير مملوك له  
والشفعة لا تكون إلا في المملوك تأمل (قوله فلا شفعة لغير شريك) تجار ولو قضى حنفياً بها لجار لم  
ينقض حكمه وحل له الآخذ باطناً وإن كان الآخذ شافعيًا شرح مر (قوله فالشفعة للمشتري الأول)  
أي بعد لزوم البيع أخذ من قوله بعدم تثبت الأبعد لزوم لأنه في زمن خيار البائع ليس مالكاً لأن الملك  
لمن انفرد بالخيار فلا يتأق قوله سابقاً وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع الخ والمراد بكون الشفعة له ثبوت  
حق الآخذ بها إلا الآخذ بالفعل كما يؤخذ من حل وفيه أن كلامه الآتي في المأخوذ وهو الشقص  
والكلام هنا في شرط المأخوذ منه فلا يظهر قوله أخذ الخ ولا يتأق هذا قوله سابقاً وعدم ثبوتها في زمن  
خيار البائع الخ لأنه في المأخوذ (قوله إن لم يشفع بانه) أي إن لم يشفع البائع البيع وبأخذ بالشفعة أو  
يقول أخذت بالشفعة ويكون الآخذ بالشفعة فخال البيع كما قرره شيخنا العزيزي والظاهر أن هذا  
لا يحتاج له إلا إذا كان الخيار لمالاً لأن الشفعة حيث تان موقوفة كافي شرح الروض أمالو كان له أي  
للبيع وحده فالملك في المبيع له وحده فبأخذ بالشفعة ولا يحتاج لنفسه بيعه ولا يصير أخذ فخال لبيعه  
(قوله لتقدم سبب ملكه) أي الأول زى (قوله وكذا لو باع امرئاً) أي لآتين فان الشفعة  
للمشتري الأول لتقدم سبب ملكه وقوله لهما أي وحدهما أو مع المشتريين فقوله ون المشتري أي  
فقط وأل جنسية ما إذا كان للمشتري وحده فليس مما نحن فيه لأنه يكون قد تقدم ملكه لا سبب ملكه



البيع (خيار) أى خيار  
مجلس أو شرط (إبائع)  
ولومع المشتري (لم تثبت)  
أى الشفعة (الابعد لزوم)  
للبيع ان لا يتقطع خيار  
البائع وليحصل الملك (أو)  
ثبت (لمشتري فقط) فى البيع  
(ثبت) أى الشفعة اذ لا حق  
لغيره فى الخيار (ولا يرد)  
المشتري المبيع (يعيب) به  
ان (رضى به الشفع) لان  
حق الشفع سابق عليه  
لثبوته بالبيع ولان غرض  
المشتري وصوله الى الثمن  
وهو حاصل بأخذ الشفع  
(ولو كان اشتريه) فى  
أرض كأن كانت بين ثلاثة  
أثلاثا فباع أحدهم نصيبه  
لأحد صاحبيه (اشترك مع  
الشفيع) فى المبيع بقدر  
حصته لاستوائهما فى  
الشركة فبأخذ الشفع فى  
المثل السدس لاجمع  
المبيع كالمكان المشتري  
أجنبيا (ولا يشترط فى  
ثبوته) أى الشفعة وهو  
مراد الأصل كغيره بقوله  
ولا يشترط فى التملك (حكم)  
بها من حاكم ثبوته بالنص  
(ولا حضور ثمن) كالبيع  
(ولا حضور) (مشتري)  
ولارضاء كالدبيع (وشرط  
فى تملك بها رؤية شفع  
الشقص) وعلمه بالثمن

(قوله وبما تقرر) أى من قوله فلو باع احدهم يكن الخ (قوله فلو ثبت) مفرع على قوله وان تملك  
بمعرض ولا يصح أن يكون مفرعا على قوله وشرط فى المأخوذ لانه لا يبنى عليه بل يبنى على اشتراط  
كونه مملوكا لان عدم ثبوت الشفعة قبل اللزوم فيما اذا كان الخيار للبائع لعدم الملك (قوله هو أعم) أى  
لانه يشمل خيار المجلس لانه لا يشترط لثبوته قهرا (قوله لم تثبت) أى لا يوجد لأخذها بالفعل الا بعد  
لزومها تقدم فى تقدم السبب فى ثبوت الحق بها أى حق الأخذ حل أى فلا مناصرة بين قوله هنا لم تثبت  
وبين قوله سابقا فالشفعة للمشتري الأول كما مر (قوله وليحصل الملك) أى للمشتري لان الملك فى زمن  
خيار البائع للبائع وفى زمن خيارهما موقوف فلا يحصل للمشتري الا بعد اللزوم (قوله أو لمشتري فقط  
ثبت) أى الشفعة ولا ينتقل الخيار للشفيع خلافا للزكشى فينقطع خيار المشتري حل وزى (قوله  
ولا يرد يعيب) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيبا لا يرد به (قوله لان حق الشفع سابق عليه) أى على  
الرد ولو لورده المشتري قبل طلب الشفع فله رد الرد ويشفع وحينه قد يتبين بطلانه كما صححه السبكي فالزوائد  
من الرد الى رده للمشتري وكالرد بالعيب رده بالاقالة حجج واعتمد شيخنا أن الزوائد للبائع لان الصحيح  
ان بأخذ الشفعة يكون فاسخا للرد لانه يتبين به بطلان الرد كما هو وجهه س ل (قوله أيضا لان حق  
الشفيع) قد يقال وحق الرد ثابت أيضا بالبيع فليتأمل مع وجوبه ما أشار اليه الشارح بان المدار  
على ما يمكن فيه من الرد وهو انما يمكن بظهور العيب ع ش (قوله لثبوته بالبيع) وأما حق  
المشتري فانه ثابت بالاطلاع على العيب شرح م فاندفع قول م وقد يقال وحق الرد ثابت أيضا  
بالبيع اه أى لان العيب موجود فى المبيع قبل العقد ووجوده ثبت خيار المشتري فى نفس الأمر من  
حين العقد وحاصل الدفع ان المدار على ما يمكن به من الرد وهو ظهور العيب ع ش على م ما خصا  
(قوله وهو حاصل بأخذ الشفع) وحينه لورده قبل أخذ الشفع هل يتبين بأخذه بالشفعة بطلان الرد  
أو لا بد من فسخ الرد قبل أخذه بالشفعة فيقول بطلت الرد وأخذت بالشفعة مشى على الأول الشارح  
فى شرح البهجة حل (قوله بقدر حصته) أى بقدر ما يخصها من المشفوع فيوزع المشفوع على  
الحصتين الباقيتين وقوله كالمكان تنظير لقول المتن لو كان لمشتري أى لو كان لدى اشترى الثلث أجنبيا  
اشترك مالك الاثنين فى الثالث شيخنا (قوله ولا يشترط فى ثبوته) أى فى استحقاقها للشفيع حتى  
بأخذه حل (قوله وهو مراد الأصل كغيره بقوله ولا يشترط فى التملك) أى فى استحقاق التملك بها  
كما قاله م وبهذا التقدير اندفع ما قد يقال ان ما هنا مناف لقوله الآتى وشرط فى تملك بها الخ أى من انه  
لا بد من أحد هذه الامور ووجه الاندفاع ان ما هنا فى ثبوت استحقاقه التملك وما يأتى انما هو فى  
حصول الملك بعد الاستحقاق كما أشار اليه م (قوله كالبيع) بجامع ان فى كل تملك كالمعرض م (قوله  
كالرد يعيب) أى فانه لا يشترط حضور البائع ولا رضاه قال الشورى ولعل الجامع دفع الضرر (قوله  
فى تملك بها) أى بالشفعة أى فى تحقق الملك ووجوده بها حل أى تملك الشفع للشقص وهو بعد  
الأخذ الآتى قل وعبرة م وشرط فى حصول الملك بها الخ فليس المراد بالتملك قوله تملك بالشفعة  
والا كان لا حاجة لقوله الآتى ولفظ يشعر به فهذه شروط لحصول الملك لا لثبوت حقه لان حقه ثبت  
بمجرد قوله ان طالب للشفعة أو أخذت بها وان لم ير الشقص ولا عرف الثمن تأمل (قوله رؤية شفع  
الشقص) أما المأخوذ منه فلا يشترط فيه ذلك ويتصور ذلك فى الشراء بالوكالة س ل (قوله مما يأتى)  
أى فى قوله ويمتنع أخذ الجمل اه (قوله كتملكت) قال فى الخادم ولا يشترط أن يقول بكذا شورى

كما علم مما يأتى فى كالمشتري وليس للمشتري منعه من رؤيته (و) شرط فيه  
أيضا (لفظ يشعر به) أى بالتملك وفى معناه مامر فى الضمان (كتملكت



(قوله أو أخذت بالشفعة) أي وإن كان قال ذلك عند الطلب قبل وجود هذه الشروط فيعيد الحصول الملك كما يؤخذ من الروض وعبارته و يشترط في حصول الملك للشفيع بعد رؤية الشقص وعلمه بالثمن إن يقول تملك بالشفعة أو أخذت بها أو نحوه كما خترت الأخذ بها والا كان من باب المعاوضة ولا يكفي أن طالب ولا يملكه بمجرد اللفظ بل حتى يقبض المشتري العوض أو يرضى بذمته (قوله بالشفعة) متعلق بكل من تملك وأخذت كما يعلم من كلام حل في الفصل الآتي عند قوله ويمتنع أخذ بجهل ثمن وسيأتي له هناك أن الشفيع لو عدل عن لفظ الشفعة وقال للمشتري اشتريت منك كذا أو تملك أو صالحتك عما اشتريت على كذا لم يكن هذا أخذ بالشفعة بل يكون بيعاً فیتوقف على رضا المشتري وعلى إيجاب منه متصل بهذا الاستيجاب لانه قائم مقام القبول (قوله مع قبض مشتر) متعلق بقوله رؤية شفيع الشقص ولفظ يشعر به ولو عطفه بالواو كان أظهر والمراد أنه يشترط أحد أمور ثلاثة إما قبض المشتري للثمن أو رضاه بذمة الشفيع أو الحكم بها (قوله كقبض المبيع) أي من النقل في المنقول والتخلية والتفريغ في غير مرقال حل المراد بالمبيع الشقص أي كإنه لا بد في صحة الأخذ من قبض المشتري الشقص إذ لو أخذ الشريك بالشفعة قبل قبض المشتري للشقص لكان أخذه شراء ما لم يقبض وهو لا يصح هذا هو الراد من العبارة وفي شرح م ر خلافة وعبارته وللشفيع إجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه وله أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشيدى عليه قوله ويقوم الخ أشار به إلى دفع ما علل به ابن حجر ما ختاره من تعيين إجبار المشتري من قوله لأن أخذه من يد البائع يفضي إلى سقوط الشفعة لأن به يفوت حق التسليم المستحق للمشتري فيبطل البيع وتسقط الشفعة به ووجه الرد أن قبض الشفيع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله اه (قوله خلى الشفيع بينهما) أي بحيث يتمكن من قبضه أي فلما أنكر المشتري وضع الشفيع الثمن بين يديه صدق المشتري بالنسبة لبقاء الثمن في جهة الشفيع ويصدق الشفيع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لأنها ثبتت بالبيع والمشتري يريد إسقاطها بعدم مبادرة الشفيع ع ش على م ر (قوله أو مع رضاه) لو أبرأه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحاً لأن الإبراء يتضمن الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمالان أقواهما نعم سم (أقول) فيه بحث لأن الرضا من غير لفظ لا يفيد الدال عليه هنا لفظ الإبراء وبه يحصل الملك فيكون مفاد هذا اللفظ الملك والإبراء معاً أن صحة الإبراء تتوقف على سبق الملك وقد يجاب بأن المراد أن الإبراء تقوم مقام الرضا لأنها صحيحة في نفسها كذا رأيت بخط شيخنا البرلسي وفي شرح الارشاد لشيخنا ما يوافق هذا الجواب حيث قال لو امتنع المشتري من تسلمه أي تسلم العوض خلى الشفيع بينهما أو رفع للقاضي ليأمره التسلم أو قبضه عنه ولم يخبروه هنا بين القبض والإبراء كغيره من الديون لأن الإبراء إنما يكون بعد ثبوت دين ولابد من بعائى الآن لكن هل يكون إبرأؤه بمنزلة الرضا بذمته قال ابن الرفعة فيه احتمالان أقواهما نعم سم (قوله أو مع حكم لها) أي بحصول الملك بها أي ولأباني العوض أيضاً فقوله ولأباني راجع لقوله أيضاً بناء على أن القيد المتوسط يرجع لما بعده أيضاً وكان الأولى تأخير شيخنا (قوله أي بالشفعة) أي بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام والغزالي قال الاسنوي وهو مقتضى كلام الرافعي والنووي اه (أقول) هو في الحقيقة إيضاح لكلام الأصحاب وإفصاح عن مرادهم لأن تسمى الشفعة حق التملك كما مر به الشارح وغيره فيصير معنى قول الأصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الأئمة أن القضاء إنما يكون بشئ سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه لا يحصل بمجرد اللفظ اه سم (قوله وطلبه) أي الحكم بالملك بالشفعة وإن امتنع المشتري من قبض الثمن أو من رضاه بذمته حل (قوله

أو أخذت بالشفعة مع قبض مشتر الثمن) كقبض المبيع حتى لو امتنع المشتري من قبضه خلى الشفيع بينهما أو رفع الأمر إلى الحاكم (أو مع رضاه بذمة) أي يكون الثمن في ذمة (شفيع ولأباني) مع (حكم لها) أي بالشفعة إذا حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه وخرج بزادني ولأباني مالو كان بالمبيع صفائح ذهباً وفضة



والثمن من الآخر) أى من النقد الآخر أى من غير جنس الذى فيها اذ لو كان منه لكان من مدعجوة ودرهم فلا يصح (قوله وخرج بالثلاثة) هى قوله مع قبض مشترخ وقوله أو مع رضاه الخ وقوله أو مع حكم له بها الخ ع ش (قوله فلا يملك به) أى ولو مع فقد الحاكم قل (قوله لم تكن له أن يتسلمه) قد يشكل بوجوب تسليم البائع أولاً فى البيع فى الذمة الآن يفرق أنه هذا الماحصل التملك فهر الم يناسب التسليم فهر أيضاً لانه اجحاف سم (قوله حتى يؤدى الثمن) انظر وجهه اذ ارضى بذمته وعبرة حل قوله لم يكن له أن يتسلمه أى ان يستقل بالتسلم أى لان العرض أنه حال وفى الثمن الحال ليس له ان يستقل بالقبض فلو قبض ليس له ان يتصرف فيه اه (قوله واذا لم يحضر الثمن وقت التملك) أى فيما اذا تملكه بغير الاول كما هو صريح عبارة م ر وعبارته واذا ملك الشقص بغير تسليم لم يتسلمه حتى يؤديه فان لم يؤده أمهل ثلاثة أيام الى آخره ما قال الشرح (قوله أمهل) أى وجوب ثلاثة أيام أى غير يوم العقد ع ش (قوله فسخ القاضى تملكه) ويعود للمشتري بلا عقد ثان فيما يظهر تأمل

فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع به أى فى بيان بدل الشقص الذى يؤخذ به وعبرة ابن حجر فصل فى بيان بدل الشقص الذى يؤخذ به والاختلاف فى قدر الثمن وكيفية أخذ الشركاء اذا تعددوا أو تعدد الشقص وغير ذلك انتهى فقول الشارح مع ما يأتى معهما أى من قوله واذا استحق فان كان معيناً الى آخر الفصل (قوله يأخذ) أى الشفيع أى اذا أراد الاخذ بالشفعة فليأخذ الخ وليس المراد انه يجب عليه الاخذ أو يسن ع ش (قوله فى عوض) هى معنى الباء متعلقة بمحذوف تقديره الشقص المملوك بعوض مثلى سواء كان الملك بشراء أو غيره ع ش (قوله كنفه) أى ولو مغشوشا حيث سراج والمراد به ما كان مسبوكا على صورة خاصة يتعارفونها فيما بينهم سواء كان على صورة الدراهم أو الدنانير المشهورة أم لا ع ش (قوله بمثله) أى وان لم تكن له قيمة بل وان أبطله السلطان كما يؤخذ من نظائره ومحل أخذه بمثله ما لم يرجع المثل للشفيع فان وجد فى ملك الشفيع قبل الاخذ تعين الاخذ به شرح م ر والمراد بمثله ولو وزناً بأن قدر المثل بغير معياره الشرعى كقنطار برفياً أخذ بمثله وزناً حل ولو كان الثمن خراً كأن كان البائع ذمياً والمشتري كذلك ماذا يلزم الشفيع المـ لم يرمأى والظاهر أن يقال فيه يأخذ بمثل ما ذكر بتقدير كونه مالا عندنا بأن يقدر الخرج لا عصير أو الخنزير بقررة أو شاة أخذاً مما قالوه فى تفریق الصفقة وقبلاً لو نكحها بخمير فى الكفر ولم تقبضه ثم أسلمت من أنه يرجع للمثل أو يقال لا شفعة لان المسلم يرى ان لا يبيع حينئذ كل محتمل قال ع ش على م ر والا قرب عندي الثانى لما ذكر فرأى وجهه وظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بأن اشترى نصف دار بمكة بحب غل فللشفيع أخذه بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جد أو بوجه بان ذلك القدر هو الذى لزم بالعقد م ر وانظر فى عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كفا فى القرض والغصب سم على حج أقول لا وجه للتردد فى عكس المثال مع تسليم الشق الاول بل قد يتوقف فى كل منهما بأن قياس الغصب والقرض وغيرهما ان العبرة بمحل العقد حيث كان لنقله مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظفر به فى غير محله ع ش على م ر (قوله ان تيسر) أى حال الاخذ م ر لانه أقرب الى حقه وضابط التيسر ما دون مرحلتين وقوله والا أى وان لم يتيسر بان فقد حساً أو شرعاً كأن وجد باكثر من ثمن مثله والمراد ثمن مثله ما يرغب به فى ذلك الوقت فلا ينافى انه يكفى تحصيل المثل حيث كان موجوداً ولو زاد سعره برماوى (قوله والا بقيمتة) أى وقت العقد أخذاً مما يأتى فى المتقوم ولو قيل باقل القيمة من وقت العقد الى وقت القبض لم يكن بعيداً ونقل بالدرس عن الزيادة الاولى لكن فى حج فان انقطع المثل وقت الاخذ أخذ بقيمتة حينئذ ع ش (قوله ومتقوم بقيمتة) المراد بها هنا غير ما ذكر فى الغصب بدليل أنه يأخذ فى التسكاح والخلع بمهر المثل

والثمن من الآخر لم يكف  
الرضا بكون الثمن فى الذمة  
بل يعتبر التقابض كما هو  
معلوم من باب الر باوخرج  
بالثلاثة المذكورة الاشهاد  
بالأخذ بالشفعة فلا يملك  
به وان لم يرجع فيه فى  
الروضة شيئاً واذا تملكه بغير  
الاول من الثلاثة لم يكن  
له ان يتسلمه حتى يؤدى  
الثمن فاذا لم يحضر الثمن  
وقت التملك أمهل ثلاثة أيام  
فان لم يحضره فيها فسخ  
القاضى تملكه

درس

فصل

فما يؤخذ به الشقص  
المشفوع وفى الاختلاف  
فى قدر الثمن مع ما يأتى  
معهما (يأخذ) أى الشفيع  
الشقص (فى) عوض  
(مثلى) كنفه وحج  
(بمثله) ان تيسر والا بقيمتة  
(و) فى (متقوم)



وفي الصلح عن الدم بالدية وكل منهما لا يقال له في العرف قيمة تشرح مر (قوله كعبد وثوب) أي بأن  
 اشترى الشقص بعبد أو ثوب أي وبضع في النكاح والخلع وغيرها كأجرة و صلح دم مر ولوجعه  
 رأس مال سلم أخذه بمثل المسلم فيه ان كان مثليا وبقيمته ان كان متقوما ولو حط عن المشتري بعض الثمن  
 قبل الزوم انحط عن الشفيع أو كله فلا شفعة اذ لا يبيع من (قوله كافي الغصب) راجع للشفين  
 وعبارة شرح الروض واعتبارهم المثل والقيمة فيما ذكره مقيس على الغصب انتهت قال في شرح  
 الارشاد ومنه يؤخذ أنه يأتي هنا نظير ما مر في الوظف الشفيع بالمشتري يلد أخوي وأخذ فيه وهو انه  
 يأخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة والطريق آمن والا أخذ بالقيمة لحصول  
 الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث أخذت تكون انقيصولة (قوله لانه وقت ثبوت الشفعة) أي  
 ثبوت سببها فلا يرد ان الشفعة انما تثبت بعد لزوم العقد من جهة البائع ع ش (قوله في ملك المأخوذ  
 منه) أي بطريق الاصل وهو البائع ومن ثم وقع في بعض النسخ ولان ما زاد في ملك البائع وفي  
 الصداق اذا كان شقفا الزوج وفي عوض الخلع الزوجة وليس المراد بالمأخوذ منه المشتري كما هو  
 المتبادر لانه يوهم ان المعتبر قيمة الشقص لا عوضه وليس كذلك حل وزى فالمراد بالمأخوذ منه  
 ما يشمل البائع والزوج في النكاح والزوجة في الخلع لانه يقال في الصداق اذا كان شقفا مشغوعا وأخذ  
 الشريك بمهر مثلها وقت العقد وزاد مهر مثلها بعد العقد ان ما زاد في ملك المأخوذ منه اصاله أي  
 بطريق الاصل وهو الزوج لانه ملك منفعة البضع وقت العقد وما زاد بعده زادي ملكه فلا يعتبر  
 ويقال أيضا اذا كان الشقص عوض خلع ان ما زاد في ملك المأخوذ منه بطريق الاصل وهو الزوجة  
 لانها ملكت منفعة بضعها برماوى فالمراد بالمأخوذ منه مالك الشقص أولا والبضع متقوم وقيمته مهر  
 المثل وهو يكون للزوج في الخلع وللمرأة في النكاح (قوله وبذلك) أي وباعتبار القيمة وقت العقد  
 ع ش أي مع بيان العقد بقوله من بيع ونكاح (قوله مهر المثل) ويشترط ان يكون معلوما للشفيع  
 سم (قوله ويجب في المتعة متعة مثلها) أي يوم الامتاع ويؤخذ في الاجارة بأجرة مثل مدتها وفي الجملة  
 بعد العمل بأجرة مثله وفي القرض بقيمته وقت العقد وان كان المقترض يرد المثل صورة وفي صلح  
 العمد بقيمة الا بل يوم الجنابة على الاعتماد عند شيخنا كما مر قل على الجلال (قوله ولو اختلفا)  
 أي لشفيع والمشتري في قدر القيمة التي بذلها أي بذل متقومها وفي ع ش ولو اختلفا في قدر القيمة  
 بعد تلق الثمن (قوله صدق المأخوذ منه) وهو المشتري لانه اعلم بما بائره ع ش وخولفت القاعدة  
 من تصديق الغارم وهو هنا الشفيع لانه منهم وأيضا فحل القاعدة اذا كان الغرم في مقابلة شيء ناف  
 وما هنا ليس كذلك (قوله وخبر الخ) وهذا مستثنى من كون طلب الشفعة على الفور وقوله في مؤجل  
 ولا يلزمه حيث نداء اعلام المشتري بالطلب مر (قوله وبين صبر الى المحل) لو اختار الصبر ثم عن له ان  
 يجبر و يأخذ كان له ذلك ان لم يكن الزمن زمن نهب يخشى منه ضياع الثمن المجل شرح مر (قوله  
 دفعا للضرر من الجانبين) أي جانب المشتري وجانب الشفيع ولا يسقط حق الشفيع بتأخيره لغدره  
 ا ط ف (قوله لانه) علة للعللة (قوله أضر بالمأخوذ منه) عبارة مر أضر بالمشتري وقال ع ش قوله  
 أضر بالمأخوذ منه وهو المشتري فيكون معنى قوله لاختلاف الذم أي ذمة الشفيع والمشتري أنه لا يلزم  
 المشتري الرضا بذمة الشفيع كما رضى البائع بذمته لانهر بما كانت ذمة الشفيع صعبة بخلاف ذمته هو  
 فان البائع رضى بها لكونها سهلة وهذا هو الظاهر لان الشفيع في هذه الحالة يدفع المؤجل للمشتري  
 والمشتري يدفع للبائع شيئا (قوله بنظيره) أي المؤجل أي قدره ومن في قوله من الحال بيانية أي  
 التي هو أي النظير حال ولو قال بنظيره حالا وأسقط من لكان أولى وأخصر تأمل (قوله وعلم بذلك)

كعبد وثوب (بقيمه) كافي  
 الغصب وتعتبر قيمته (وقت  
 العقد) من بيع ونكاح  
 وخلع وغيرها لانه وقت  
 ثبوت الشفعة ولان ما زاد  
 زاد في ملك المأخوذ منه  
 وبذلك علم أن المأخوذ به  
 في النكاح والخلع مهر المثل  
 ويجب في المتعة متعة مثلها  
 لا مهر مثلها لانها الواجبة  
 بالفراق والشقص عوض  
 عنها ولو اختلفا في قدر  
 القيمة صدق المأخوذ منه  
 بيمينه قاله الروايات (وخبر)  
 أي الشفيع (في) عوض  
 (مؤجل بين تجهيل) له  
 (مع أخذ حالا) بين (صبر  
 الى المحل) بكسر الحاء أي  
 الحلول (ثم أخذ) وان حل  
 المؤجل يموت المأخوذ منه  
 دفعا للضرر من الجانبين  
 لانه لو جوز له الاخذ  
 بالمؤجل أضر بالمأخوذ منه  
 لاختلاف الذم وان ألزم  
 بالاخذ حالا بنظيره من الحال  
 أضر بالشفيع لان الأجل  
 يقابله قسط من الثمن وعلم  
 بذلك أن المأخوذ منه لو



رضى بدمه الشفيع لم يخبر  
وهو الاصح وتعبيري بما  
ذكر اعم من اقتضاه على  
الشراء والنكاح والخلع  
(ولو بيع) مثلا (شقص  
وغيره) كشوب (أخذه)  
أي الشقص (بخصته) أي  
بقدرها (من الثمن) باعتبار  
القيمة وقت البيع وقول  
الاصل من القيمة سبق  
قلم فلو كان الثمن مائتين  
وقيمة الشقص ثمانين  
وقيمة المضموم اليه عشرين  
أخذ الشقص باربعة أخماس  
الثمن ولا خيار للمشتري  
تفريق الصفقة عليه لدخوله  
فيها عالما بالخل وبهذا فارق  
ما مر في البيع من امتناع  
افراد المعيب بالرد (ويمتنع  
أخذ الجهل ثمن) كأن اشترى  
بجزاف وتلف الثمن أو كن  
غائبا ولم يعلم قدره فيهما  
فتعبري بالجهل اعم مما عبر  
به (فان ادعى علم مشتر  
بقدره ولم يعينه لم نسمع)  
دعواه لانه لم يدع حقاله  
(وحلف مشتر في جهله به)  
أي بقدره وقد ادعى  
الشفيع قدرا (و) في  
(قدره و) في (عدم  
الشركة و) في عدم  
(الشراء) والتعطيف في  
غير الاولى من زيادتي  
فيحلف في الاولى والثالثة  
على نفي علمه بذلك كما علم  
ما يأتي في الدعوى واليقات  
لان الاصل عدم علمه

أي بقوله أضر بالماخوذ منه الخ وقوله ان المأخوذ منه أي المشتري (قوله لم يخبر) أي بل يجبر على الاخذ  
حالا أو يترك حقه من الشفعة عرض (قوله وهو الاصح) لرضاء بالضرر ولو كان الثمن منجما  
فالحكم فيه كالمؤجل فيجمل أو يصبر حتى يحل كله وليس له كماله لئلا يجزم أن يعطيه ويأخذ بقدره لما فيه  
من تفريق الصفقة على المشتري زي وس ل (قوله وتعبري بما ذكر) أي بقوله وقت العقد  
مع بيانه من بيع ونكاح وخالع وقوله اعم أي لشموله البيع والمتعة والصلح عن دم العمد وغير ذلك  
(قوله ولو بيع مثلا) أي قتل البيع غيره من الصداق والخلع وعليه فله أن يعبارة شاملة للبيع  
وغيره وادعى العموم كعادته كاتبه ا ط ف (قوله وقول الاصل) عبارته أخذ بخصته من القيمة  
ويجاب به على حذف مضافين أي بمثل نسبة حصته من القيمة أي بقدرها من الثمن وحيث كان كذلك  
فالحكم عليه بأنه سبق قلم لا ينبغي اه بابي (قوله باربعة أخماس الثمن) وهو ما تتوسطون في هذا  
المثال عرض (قوله عالما بالخل) هذا جرى على الغالب بل مثل العلم بالخل الجهل وحيث لا يحسن قوله  
وبهذا الخ حل فالاولى ان يعمل بقوله لانه المورط لنفسه كما عمل به مر حيث لم يبحث عن الاخذ بالشفقة  
(قوله وبهذا) أي بقوله عالما بالخل فارق أي ما هنا من أخذ شيء وترك آخر وقوله من امتناع افراد  
المعيب بالرد أي فليس له أخذ شيء وترك آخر كما هنا وبعبارة زي وبهذا فارق أي ان اعتبرنا مفهوم قوله  
عالما بالخل أما إذا لم يعتبر مفهومه فلا فرق بين المستثنين (قوله ويمتنع أخذ الخ) هذا شروع في ذكر صور  
مما يكون حيلة في منع الاخذ بالشفقة وان كانت الحيلة في ذلك مكروهة قبل الثبوت وحراما بعد سلطان  
(قوله بجزاف) الجزاف بيع الشيء وشراؤه بلا كيل ولا وزن وهو يرجع الى المساهلة قال الجوهري هو  
فارسي معرب وهو مثل الجيم (قوله وتلف الثمن) فان لم يتلف الثمن ضبط وأخذ الشفيع بقدره فان كان  
غائبا لم يكف البائع احضاره ولا الاخبار بقيمته سم (قوله أو كان غائبا) أي الثمن وقوله فيهما أي فيما  
إذا تلف وفيما إذا كان غائبا فان علم قدره فيهما أخذ به وبعبارة حل قوله أو كان غائبا أي عن المجلس  
ولا يكف المشتري احضاره لكن في شرح الروض وتندر علم ذلك في الغيبة (قوله لم نسمع) وسيله ان  
يبين قدره بقدره وهكذا ويحلف عليه سم (قوله لانه لم يدع حقاله) أي لانه لاحق له في القدر  
المطابق وفيه انه سبب لثبوت حقه وهو الشفعة فكأن الاظهر ان يقول لان الدعوى غير معينة مع أن  
التعيين شرط لها شيخنا (قوله وحلف مشتر في جهله به) ومثله في الحكم ما لو قال نسيت القدر سم  
وبعبارة س ل قوله في جهله به وحيث تفسد الشفعة وقال القاضي توقف واعتمده السبكي اه قال  
الحلي ولا تقبل شهادة البائع للمشتري ولا للشفيع لانهما شهادة على فعل نفسه (قوله وقد ادعى الشفيع  
قدرا) أي وقال المشتري لم يكن الثمن معلوم القدر عندي أي لا أعلم قدره وقوله وفي قدره وصورته ادعى  
الشفيع ان المشتري اشتراه بقدر معين كعشرة قادي المشتري انه اشتراه بقدر آخر أكثر منه كخمسة  
عشر فتأمل قال مر في شرحه فان نكل حلف الشفيع وأخذ بما حلف عليه اه (قوله وفي عدم  
الشركة) عبارة المهاج أو أنكركون الطالب شريكا قال مر فيحلف على نفي العلم بشركته ظاهره  
وان كان شريكا في نفس الامر وفيه نظر فان نكل حلف الطالب بتأخذه (قوله وفي عدم الشراء)  
عبارة المهاج مع شرح مر وكذا لو أنكرك المشتري في زعم الشفيع الشراء وان كان الشقص في يده  
(قوله في غير الاولى) وغير الاولى هي قوله وفي قدره الخ وقوله في الاولى أي وهي قوله وحلف مشتر في  
جهله الخ وقوله والثالثة وهي قوله وفي عدم الشركة وقوله على نفي علمه بذلك أي بأن يقول في الاولى والله  
لا أعلم قدره فلو أقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ يقول في الثالثة والله  
لا أعلم كونك شريكا سم (قوله فيحلف في الاولى) هي ما إذا ادعى الجهل بقدره والثالثة وهي عدم



بالقدر وعدم الشركة ولا يحلف في الأولى أنه اشتراه بتمن مجهول لأنه قد يعلمه بعد الشراء ويحلف في الثانية أن هذا قدر التمن لأنه أعلم بما باشره وفي الرابعة أنه ما اشتراه لأن الأصل عدمه (فإن أقر البائع فيها) (بالباع) والمستفوع بيده أو بيد المشتري وقال أنه وديعة له أو على أي أو نحوهما (ثبتت) (١٤٢) الشفعة) لأن إقراره يتضمن ثبوت حق المشتري وحق الشفع فلا

يبطل حق الشفع بانكار المشتري كعكسه (وسلم التمن له) أي للبائع (إن لم يقر بقبضه) من المشتري لأنه تلقى الملك منه (والا) بأن أقر بقبضه منه (ترك بيد الشفع) كنظيره فيما مر في الإقرار (وإذا استحق) أي التمن أي ظهر مستحقا بعد الأخذ بالشفعة (فإن كان معينا) كأن اشتري بهذه المائة (بطل البيع والشفعة) لعدم الملك (والا) بأن اشتراه بتمن في الذمة ودفع عما فيها خرج المدفوع مستحقا (أبدل المدفوع) (وبقيا) أي البيع والشفعة ولو خرج رديا تخير البائع بين الرضا به والاستبدال فإن رضى به لم يلزم المشتري الرضا بمثله بل يأخذ من الشفع الجيد كذا قاله البغوي قال النووي وفيه احتمال ظاهر قال البلقيني ما قاله البغوي جار على قوله فيما إذا ظهر العيب الذي باع به البائع معيبا ورضى به أن على الشفع قيمته سليما لأنه الذي اقتضاه العقد وقال

الشركة ولا يحلف في الأولى أي لا يكفيه ذلك ويحلف في الثانية وهي قوله وفي قدره وحيث سمعت دعواه فلا بد أن يقول وأستحق عليك الأخذ بالشفعة لما سيأتي أن الدعوى لا بد أن تكون ملزمة حل وزى (قوله ويحلف في الثانية أن هذا قدر التمن) ولا يقال القياس تصديق الشفع لأنه غلام لا نقول ذلك محله فيما إذا غرم في مقابلة التلف وما هنا بخلافه لأنه يغرم ليأخذ الشفع من سل (قوله) فإن أقر البائع بها) أي في الرابعة اه حل (قوله أي أو نحوهما) كزوج وأى في هذا المقام يست تفسيرية لأنه تكون بيانا لما قبلها فالظاهر أنها من مودة تميز ما قبلها عما بعد ها بان يكونا مقامين فيريد جمعها مشوري (قوله كعكسه) أي كما لا يبطل حق المشتري بانكار الشفع زى (قوله وسلم التمن له أي للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري به في أحد وجهين رجحه الشيخ رحمه الله تعالى وهو الوجه وأفتى به الوال رحمه الله تعالى لأن ماله قد يكون أبعد عن الشبهة شرح م ر وحيث يتيق التمن في يد الشفع حتى يطالبه به البائع أو المشتري (قوله لأنه) أي الشفع تلقى الملك منه أي البائع أي لأنه باقرار البائع له كأنه تلقى الملك منه وإن كان في الحقيقة إنما تلقاه من المشتري سل (قوله والترك) (ب) الشفع) نعم لو عاد وصدق سلم اليه بغير إقرار جديد أي من البائع بالبيع وفارق ما مر بأن ما هنا معاوضة فقوى جانبه شرح م ر هذا وكان الأولى للشارح أن يقول أنه في ذمته لأنه لا يتعين إلا بالقبض وهو لم يقبض كما قاله سل إلا أن يجاب بحمل كلام الشارح على ما إذا أخذ الشفع بقدر معين بمشاهدة كما قاله سم أو عاد التمن من البائع إلى الشفع بنحوه شبهة فإنه يتعين الأخذ به واغتفر للشفع اتصرف في النقص مع بقاء التمن في ذمته لعذره لعدم مستحق معين له وبه يفرق بينه وبين ما مر من توقف تصرفه على أداء التمن ويؤيد ذلك ما فرق به بعضهم بأن المشتري هناك معترف بالشراء وهذا بخلافه شرح م ر (قوله فيما مر في الإقرار) أي فيما إذا أقر بشئ لشخص وكذبه فإنه يترك في يد المقر (قوله أي ظهر مستحقا) أي بينة أو تصديق البائع والمشتري والشفيع كما قاله المتولى شرح م ر (قوله معينا) أي في العقد أو في مجلسه كما يؤخذ من ع ش (قوله ودفع عما فيها) أي بعد مفارقة المجلس أخذ من قولهم الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد أمالود دفعه في المجلس فيتعين بطلان لبيع والشفعة ع ش (قوله وفيه احتمال ظاهر) وهو أن يأخذ منه مثل ما دفع (قوله قيمته سليما) (ضعيف) (قوله قال) أي البلقيني (قوله بالتعليط بالثلي) أي إذا كان الإمام غلط البغوي في قوله على الشفع قيمة العيب سليما مع كون العيب متقوما فتغليطه في قوله على الشفع دفع الجيد بدلا عن الردي مفهوم الأولى ووجه الأولوية أن العيب في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرداء في المثلي شيخنا ح ف (قوله اعتبارا مظهر) هو الردي في الأول والعيب في الثاني ع ش لكنه مسلم في الثاني دون الأول لما تقدم عن البغوي أن المعتمدان له أن يأخذ الجيد عن الردي اه قال شيخنا يمكن الفرق بينهما بأن ضرر الردي مأكثر من ضرر العيب إذا لم يلزم من العيب الرداء فلزمه قبول قيمة للعيب دون الردي اه شورى و يفرق أيضا بأن الرداء وصف لازم والعيب بطرا ويزول

سل

الإمام أنه غلط وإنما عليه قيمته معينا حكاهما في الروضة قال بالتعليط بالثلي أولى قال والصواب في كتابنا

المستثنى من كوجهين والأصح منهما اعتبارا مظهريا بهذا جزم ابن المقرئ في العيب (وإن دفع الشفع مستحقا لم تبطل) شفيعته (وإن علم) أنه مستحق لأنه لم يقصر في الطلب والأخذ سواء أخذ بعين أم لا فإن كان معينا في العقد احتاج تملكه جديداً وخروج ما ذكر مستحقا من وجه نحاسا (ولم يترتب صرف في النقص) لأنه ملكه



(ولشفع فسخره باخذ) للشقص سواء كان فيه شفعة كبيع أم لا كوصية لان حقه سابق على هذا التصرف (و) له (أخذ بما فيه شفعة) من التصرف كبيع لذلك ولانه بما كان العوض (١٤٣) فيه أقل أو من جنس هو عليه أيسر (ولو استحقها) أي الشفعة (جمع أخذوا بقدر الحصص) لان الشفعة من مرافق الملك فتقدر بقدره ككسب الرقيق وهذا ما صححه الشيخان ككثير وقيل يأخذون بعد الرأس واعتمده جمع من المتأخرين وقال الاسنوي ان الاول خلاف مذهب الشافعي (ولو باع أحد الشريكين بعض) هو أعم من قوله نصف (حصة لرجل ثم باقياها لآخر الشفعة في) البعض (الاول للشريك القديم) لا لغيره بالحق (فان عفا) عنه (شاركه المشتري الاول في) البعض (الثاني) لانه صار شريكا مثله قبل البيع الثاني فان لم يعف عنه بل أخذه لم يشاركه فيه لزال ملكه (ولو عفا أحد شفعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كالقود (وأخذ الآخر الكل أو تركه) فلا يقتصر على حصته لثلاث قبض الصفقة على المشتري (أو حضر) أحدهما وغاب الآخر (آخر) الأخذ (الى حضور الغائب) لعنره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه (أو أخذ الكل فاذا حضر الغائب شاركه) فيه لان

س ل (قوله ولشفع فسخره باخذ) هذا اذا أخذ من المشتري الاول وقوله وله أخذ بما فيه شفعة أي من المشتري الثاني والحاصل أنه يتخير بين الأخذ من الاول والثاني لكن ان أخذ من الاول يبطل بهذا الأخذ تصرفه ولا يتقيد بكونه فيه شفعة وان أخذ من الثاني لم يبطل التصرف الاول ويتقيد الأخذ بكون التصرف مع الثاني فيه شفعة فتأمل واذا كان التصرف اجرة وأمضاها الشفع فالاجرة للمشتري شرح م ر وقوله وأمضاها الشفع أي بان طلب الأخذ بالشفعة الآن وأخر التملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم أخذه فالاجرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبارة العباب أي أو تصرف المشتري بما لا يزال ملكه كرهن واجارة فان أخر الشفع الأخذ لزالها بطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة فان فسخرها فذلك وان أقرها فالاجرة للمشتري (قوله بأخذ للشقص) الباء سببية أو للتصوير كما يدل عليه عبارة م ر ونصها وليس المراد الفسخ ثم الأخذ بالشفعة بل المراد الأخذ بها وان لم يتقدمه لفظ فسخ يكون فسحا كما استنبطه في المطلب من كلامهم خلافا لما يقتضيه كلام أصل الروضة (قوله وله أخذ بما فيه شفعة) أي للشفع أخذ بتصرف فيه شفعة أي بعوض تصرف فيه شفعة كبيع كان باع أحد الشريكين حصته لزيد مثلام باعها لزيد لغيره ومثلا للشريك الآخر الأخذ بالشفعة من المشتري الثاني الذي هو عمرو بالتمن الذي اشترى به عمر ولانه ر بما كان أقل من الثمن الذي اشترى به زيد أما ما لا شفعة فيه كأن وقفه زيد فأخذ بالتمن الذي اشترى به زيد كما قرر مشيخنا رحمه الله (قوله لذلك) أي لان حقه سابق على هذا التصرف زي ع ش (قوله ولو استحقها جمع) أي على أجنبي أو على أحدهم بان كان المشتري منهم أو من غيرهم وليس هذا مكررا مع قوله قبل ولو كان لشرصة اشترك مع الشفع اذ ليس في تلك تعدد الشفع والمشتري هناك لا يأخذ مع الشفع بها بل بشرائه الاصل شيئا (قوله بعدد الرؤس) أي قياسا على سر يان العتق وهو ضعيف وفرق الاول بان العتق من باب الاتلاف فلومات شفعان كل منهما عن ولدين فعفا أحد الولدين انتقل حقه لاختيه فله نصف المشفوع كالولدين الآخرين وقول بعضهم بكون المشفوع بينهم اثلاثا لعله مبني على اعتبار الرؤس فراجع اه قل (قوله ان الاول خلاف مذهب الامام الشافعي) لانه لما حكى القولين في الام قال والقول الثاني أنهم في الشفعة سواء وبهذا القول أقول اه حل وعله رجع عنه (قوله ثم باقياها لآخر) خرج ثم مالو وقما معا فالشفعة فيهما للاول وحده حل وقل (قوله فان عفا شاركه) أي ان كان العفو بعد البيع الثاني فان كان قبله اشترك فيه جز ما شرح م ر (قوله ولو عفا أحد شفعين الخ) ولو اختلف الشفع والمشتري في العفو عن الأخذ صدق الشفع لان الاصل بقاء حقه وعدم العفو ع ش على م ر (قوله أخر الأخذ الى حضور الغائب) ولا يلزمه اعلام المشتري بأنه طالب لها قل (قوله لعنره) أي الحاضر في ان لا يأخذ أي الحاضر ما أي جزا يؤخذ منه لو حضر الغائب وأخذ أي لعنر الحاضر في عدم أخذه الآن الشقص الذي يأخذه من الغائب لو حضر وعبارة م ر لظهور عنده لانه غرضاني ترك ما يؤخذ منه (قوله شاركه) أي قهر بالشفعة (قوله فليس للحاضر الاقتصار الخ) فلو قال لا أخذ الا حصتي سقط حقه حل وم ر وينبغي تقييده بما اذا كان علما بذلك ع ش على م ر وقال الغناني وان رضى المشتري وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر أنه تعليل قاصر أو جرى على الغالب اه سم على حج ع ش على م ر (قوله لثلاث قبض الصفقة على المشتري) وان رضى

الحق لهما فليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاث قبض الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع كالاجرة والثمرة لا يراجه فيه الغائب



اشترى واحد من اثنين  
فالشفعان أحدهما نصيب  
أحدهما وحده لا تنفاه  
تبيعض الصفقة على  
المشتري أو واحد شقصين  
من دارين فالشفعان أخذ  
أحدهما لأنه لا يقضى إلى  
تبيعض شيء واحد في صفقة  
واحدة (وطلبها) أي  
الشفعة (كرد بعيب) في  
أنه فوري وما ينضم لها  
حق ثبت لدفع الضرر  
فيبادر عادة ولو بوكيله بعد  
علمه بالبيع مثلاً بالطلب أو  
رفع الأمر إلى الحاكم فلا  
يضر نحو صلاة أو كل دخل  
وقتها وتعيير بما ذكر  
أولى مما سببه (لا في  
أشهاد) على الطلب (في  
طريقه أو) حال (توكيله)  
فلا يلزمه الأشهاد والتصریح  
بهذا من زيادتي ويفارق  
ظهيره في الرد بالعيب بأن  
تسلط الشفعان على الأخذ  
بالشفعة أقوى من تسلط  
المشتري على الرد بالعيب  
وبأن الأشهاد ثم على  
الفسخ وهو المقصود وهنا  
على الطلب وهو وسيلة  
للقصود ويغترف في الوسائل  
مالا يغترف في المقاصد  
(فيلزمه لعذر) كمرض  
وغيبه عن بلد المشتري  
وقد عجز عن مضيه إليه  
والرفع إلى الحاكم (توكيل

المشتري بذلك لأن العلة تفريق الصفقة كما قاله حج وشيخنا في الشارح ونقل عن شيخنا في درسه أنه  
يجوز مع الرضا أن المنع كان لحق المشتري وقدر زال برضاه حل (قوله وتعدد الشفعة الخ) قاعدة  
العبرة في اتحاد العقد وتعدد بالوكيل إلا في الشفعة والرهن فالعبرة فيهما بالموكل ع ش علي م  
(قوله بتعدد الصفقة) لتعدد هاتين صورتين وتترك ثالثة وهي اتعدد بتفصيل الثمن  
وفي قول علي الجلال قوله بتعدد البائع الخ ولو اشترى اثنان من اثنين فالشفعان أخذ ربع المبيع لهما  
أربعة عقود ولو اشترى ربع شقص بكذا ور به يكذا فالشفعان أخذ أحد الربعين ولو باع نصف كل  
من دارين فللمالك الشريك في كل دار أخذ ما يبيع منها دون الأخرى وإن أخذ مالهما ولو باع وكيل  
عن مال كين حصته من دار فالشفعان أخذ حصته أحد المال كين دون الآخر اه (قوله فلو اشترى  
اثنان الخ) المثال الأول لتعدد الصفقة بتعدد المشتري والثاني لتعدد البائع بتعدد البائع والثالث لتعدد  
الشقص (قوله وطلبها كرد بعيب) بأن يأخذ في السبب كسب لجل المشتري أو للحاكم ويقول أنا  
طالب للشفعة أو أخذت بالشفعة وإن كان لا يحصل الملك بمجرد ذلك بل حتى توجد الشروط المتقدمة في  
قوله وشروط في ذلك الخ إذا المراد بالملك حصول الملك كما عبر به م (فرع) اتفاقاً على الطلب لكن  
قال المشتري أنه لم يبادر به فقط حقه وقال الشفعان بل بادر فينبغي تصديق الشفعان لأن الظاهر صحة  
الأخذ فلو أقام يمينتين فالوجه تقديم يمينه الشفعان لأنها مثبتة ومعهما زيادة علم بالفور اه شوبري  
(قوله وما ينبع) أي من الرفع للحاكم والمشتري ومن الأشهاد ومن التوكيل وقد لا يجب الفور كأن  
غاب أحد الشريكين أو أخر لا أدراك زرع أو يعلم قدر الثمن أو لجهله بأن له الشفعة أو بأه على الفور  
وهو من يخفى عليه ذلك حل (قوله لأنها حق) أشار إلى أن النورية في الأخذ باللفظ وأما التملك  
الموقوف على دفع الثمن أو غيره مما مر فهو على التراخي على المعتمد قول علي الجلال (قوله بعد علمه)  
ولو بالأخبار وخروج العلم بالعلم فلا يسقط حقه وإن طال الزمن بشهور أو سنين وللولي عليه الأخذ  
بعذمه وإن عفا وليه قول (قوله فلا يضر نحو صلاة الخ) ولو نقل مطلقاً لزيادة فيه إلى حد لا يعد  
به مقصراً حل وقول (قوله أقوى من تسلط الخ) وجه القوة أن الشفعان فسخ تصرفات المشتري  
بالأخذ وإيسر للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل يأخذ ببدله إذا خرج عن ملك البائع كما أفاده حل  
ومل (قوله فيلزمه لعذر توكيل) تفريع على قوله كرد بعيب قال م ويجوز للقادر أيضاً التوكيل  
وفرضهم ذلك عند الجزاء ما هو لتعيينه حيثن طريقاً لا امتناعاً مع القدرة على الطلب بنفسه (قوله  
وغيبه عن بلد المشتري) أي بحيث تعد غيبته حالة إيبته وبين مباشرة الطلب كما جزم به السبكي شرح  
م (قوله لزمه أشهاد) أي لرجلين أو رجلاً وامرأتين أو لرجل ليحلف معه على الرجوع كما أشار إلى  
ذلك بحذف المتعلق زي قال حل وظاهره وإن كان قاضي البلد لا يرى ذلك وقال س ل وقيل  
لا يكفي الأخير لأن بعض القضاة لا يقبله فلم يستوثق لنفسه (قوله لا تنظر أدراك الزرع) وعذره في  
هذا التأخير أنه لا يتقنع بالأرض قبل الإدراك والحصاد وفي جواز التأخير إلى أو أن جذاً إذا الثمرة فيها إذا  
كان في الشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجهان أرجحهما كما قاله الزركشي المنع والفرق  
أن الثمرة لا تمنع من الانتفاع بالمأخوذ بخلاف الزرع ويمكن حل الجواز على ما لو كانت المنفعة تنقص بها  
مع بقائه والمنع على خلافه شرح م (قوله أدراك الزرع) أي كله فلو أدرك بعضه دون بعض  
لا يكف أخذ ما أدرك لما فيه من المشقة عليه ع ش وله الأخذ حالاً لكن يجب عليه تبقية الزرع إلى  
أدراكه من غير أجرة اه ح ف (قوله فإن ترك مقدوره الخ) تفريع على قوله فيلزمه لعذر

(فإن عجز عنه لزمه) (أشهاد) وله تأخير الطلب لا تنظر أدراك الزرع وحصاده (فإن ترك مقدوره منهما) توكيل



أي من التوكيل والشهاد (أو أخركذبه ثقة) ولو عبداً أو امرأة (أخبره بالبيع) مثلاً (أرباع حصته ولو جاهلاً بالشفعة أو) باع (بعضها علماً) بالشفعة (بطل حقه) لتقصيره في الأولين (١٤٥) والرابعة ولزوال سبب الشفعة في الثالثة

وتخرج بالثقة في الثانية غيره لأن خبره غير مقبول وبالعالم في الرابعة وهي من زيادتي الجاهل لعذره وكالثقة عدد التواتر ولو من فسقة أو كافر قال ابن الرقعة وكل ذلك في الظاهر أمافي الباطن فالعبرة بما يقع في نفسه من صدق وضده ولو من فاسق كما قاله الماوردي (وكذا) يبطل حقه (لو أخبر بالبيع بقدر فترك فبان باكثر) لأنه إذا لم يرغب فيه بالقل فبالاكثر أولى (لا) إن بان (بدونه) أولي المشتري فسلم عليه أو برك له في صفته) فلا يبطل حقه لأن الترك خبر تبين كذبه بازياة في الأولى والسلام سنة قبل الكلام في الثانية وقد يدعو بالبركة لياً - نصفته مباركة في الثالثة وتعبيري بقدر وبدونه أعم من تعبيري بالقدر بخمسائة ﴿كتاب القراض﴾ مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لأن المالك قطع للعامل قناعة من ماله ينصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى أيضاً مضاربة كما صرح به الأصل ومقارضة والأصل فيه

توكيل فاشهاد وقوله أو أخركذبه ثقة أخبره بالبيع تفريع على قوله وطلبها كردبعب (قوله أخبره بالبيع) بخلاف ما لو كذبه في تعيين المشتري أو في جنس الثمن أو نوعه أو حوله وفي قدر المبيع فإنه لا يبطل حقه حل (قوله أو باع حصته) أو وهبها قال الأذري هل الأيضاء بحصته أو ببعضها كالمهبة لم أرفيه نصاً من شوبري (قوله لتقصيره في الأولين) مما قوله فإن ترك مقدوره منهما وقوله أو أخركذبه ثقة والثالثة هي قوله ما لو باع حصته ولو جاهلاً والرابعة هي قوله أو باع بعضها علماً بالشفعة ع ش (قوله الجاهل لعذره) سواء كان جهله بالبيع أو ثبوت الشفعة مع علمه بالبيع قال الزركشي ولم يصرحوا بالثانية شوبري (قوله فسلم عليه) أي وكان ممن يشرع عليه السلام أخذ من العلة والا كفاً سبق بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد المشتري يقضي حاجته أو يجمع فله تأخير الطاب إلى فراغه قاله شيخنا م ر قل (قوله أو برك له في صفته) أو سألته عن الثمن وإن كان علماً به أو سلم عليه وبارك له وسألته كما صرح به في حواشي شرح الروض خلافاً لما يوهمه ظاهر تعبير المصنف كغيره بأد شوبري ويمكن أن تكون أو في كلامه مانعة خاتمة فتجوز الجمع فتشمل ما ذكرتم رأيت قل على الجلال صرح بذلك والله أعلم

#### ﴿كتاب القراض﴾

درس

(قوله سمي بذلك) الضمير راجع للعنى الشرعي الآتي فكان عليه أن يقدمه ثم بقول سمي الخ (قوله ويسمى أيضاً مضاربة) لاشتراكه غالباً على الضرب في الأرض الذي هو السفر قال تعالى وإذا ضربتم في الأرض أي سافرتم حل وهذه لغة أهل العراق والأولى لغة أهل الحجاز (قوله والحاجة) أي من المالك والعامل لأن العامل قد لا يملك مالا والمالك قد لا يحسن التصرف فيحتاج الأول إلى المال والثاني إلى عامل وعبرة حج وهو قياس المساقاة بجامع أن في كل العمل في شيء بيع من ثمنه مع جهالة العوض ولذا أعيد في أكثر الأحكام وكان قضية ذلك تقديمها عليه وكأن عكسهم لذلك إنما هو لأنه أكثر وأشهر أيضاً فهي تشبه الاجارة في الزوم والتأقيت فتوسط بينهما شعراء فيها من الشبهين اه قال سم عليه ويوجه تقديمه على المساقاة بأنها كالل دليل عليه لأنه مقيس عليها والدليل يذكر بعد المدلول فذكرها بعده كقائمة الدليل بعد ذكر المدلول (قوله واحتج له الماوردي بقوله الخ) اسند الاحتجاج إلى الماوردي لما في الآية من الخفاء لاها تحتل المدعى وغيره فليست نصاً في القراض ع ش لا احتمال أن الماد بالفضل الرزق من غير عمل ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقارضاً لأن خديجة لم تدفع له مالا يشتري به وإنما كان مأذوناً له في التصرف عنها يبيع أمتعتها فهو كالوكيل يجعل قل (قوله إن يتنقوا) أي تطلبوا فضلاً أي رزقاً من ربكم وقال شيخنا المدائني أي زيادة على مالكم أو مال غيركم وهي الربح فصح الاحتجاج بالآية من حيث عمومها فإن الربح فضل اه (قوله مضارب الخديجة) أي قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنة اذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة وتزوجها وهي بنت أربعين سنة وتوفيت بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح وهي بنت خمس وستين سنة اه برماوى وهو قبل النبوة فكان وجه الدليل فيه أنه صلى الله عليه وسلم حكاه مقرر له بعدها زى ويرد عليه ما قالوه في السير من أنها استأجرت به بقاوصين ويمكن الجواب بتعدد الواقعة أو أن من عبر بالاستئجار تسمع به فعبر به عن الهبة اه ع ش على م ر (قوله

(١٩) - (يجري) - ثالث الاجاع والحاجة واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح

أن يتنقوا فضلاً من ربكم وبأنه صلى الله عليه وسلم مضارب الخديجة بما لها من الشاه



عبد هامة يسرة) بفتح السين وضمها قال السيوطي لم أقف على رواية صحيحة أنه بقي إلى البعثة اه وقال بعضهم لم أره ذكر في الصحابة والظاهر أنه مات قبل البعثة ولو أدرك البعثة لأسلم وانما أرسلته معه ليكون معاوناً له وليتحمل عنه المشاق اه برماوى ملخصاً (قوله بجعل) أى مع جعل أو بسبب جعل والاركان لآية تؤخذ من التعريف فقوله بجعل ماله إشارة إلى الصيغة والمال وقوله ليتجر فيه إشارة إلى العمل (قوله وهذا أولى) وجه الأولوية أنه يزعم أن معنى القراض دفع المال ولو من غير عقد مع أنه ليس كذلك ولذلك حاول مر في عبارة الاصل فقال القراض أى موضوعه الشرعى هو العقد المشتغل على توكيل المالك لآخر وعلى أن يدفع الخ (قوله وعمل ورع) المراد من كون العمل والرجح ركنين أنه لا بد من ذكرهما لتوحيدهما في القراض فاندفع ما قيل العمل والرجح انما يوجد ان بعد عقد القراض بل قد يقارض ولا يوجد عمل من العامل أو يعمل ولا يوجد رجح اه ع ش على مر (قوله وصيغة) لعل حكمة تأخيرها أن ماء اه اذ أنه مة مة عليها ماعدا العمل والرجح والعمل لما كان صفة قائمة بالعمل قدمه والرجح لما كان ذكراً موددا للصيغة كان متقدماً عليها ع ش (قوله كونه نقداً) وان أبطله السلطان ولم يتعامل به أهل تلك الناحية شو برى أى لان من شأنه الزواج فلا يشكك بقوله الآتى فاختص بما يزوج لان ما بطله السلطان قيمته مضبوطة باعتبار أصلها معلومة لكل أحد فكان من شأنه الزواج اه والنقد هو المضروب من الذهب والفضة فلذلك قال دراهم ودنانير وهذا أحد اطلاقين للنقد والآخر يطلق على ما قبل العرض والدين فيشمل غير المضروب كما تقدم في الزكاة (قوله أودنانير) أو مائة خلو فتجوز الجمع بأن يكون بعضه دراهم وبعضه دنانير ع ش (قوله ولو فلو سا) أخذه غاية الخلاف فيه ع ش (قوله وتبرا) هو الذهب والفضة قبل الضرب وعند الجوهري أنه غير المضروب من الذهب خاصة اه حل والمراد الاعم كافي قل (قوله ومنفعة) كان يجعلها رأس مال القراض بأن يقول له قارضتك على منفعة دارى تؤجرها مدة بعد أخرى ويكون الزائد على أجرة المثل بيننا شيئاً (قوله أغرارا) بفتح الهمزة شو برى (قوله ولوراثجا) ضعيف (قوله نعم ان كان غشه مستهلكاً) بفتح اللام اسم مفعول من استهلكه وفي المختار أهلكه واستهلكه ومراده به أن يكون بحيث لا يتحصل منه شيء بالعرض على النار مر ومفهومة أنه ان تحصل منه شيء بالعرض على النار لم يصح وان لم يمتز النحاس مثلاً عن الفضة وعليه فالدراهم الموجودة بمصر الآن لا يصح القراض عليها لانه يحصل من النقص قدر يميز بالنار وفيه نظر والذي ينبغي الصحة ويراد بالمستهلك عدم تميز النحاس عن الفضة مثلاً في رأى العين ع ش على مر (قوله ولا على مجهول) ولعل الفرق بين هذا والشركة حيث صحت مع الجهل بالماليين حيث كان يمكن علمهما بعد العقد أن المقصود من القراض الرجح فاشتراط العلم بقدر المال ليعلم العالم ما يخصه من الرجح بخلاف الشركة فيكفى العلم بما يخص كلا منهما عند القسمة ع ش على مر وفيه أيضاً من ذلك ما عمت به البلوى من التعامل بالفضة المقصودة فلا يصح القراض عاينها لان صفة القص وان علمت الآن مقدار القص مختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التفاصيل حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر وزناً فالظاهر عدم الصحة لانه حين الرد وان أحضر قدره وزناً لكن القرض يختلف بتفاوت القص فله وكثرة (قوله ولا على غير معين) أى عند المالك كأن قارضه على ما فى الذمة ولو غير ذمة العامل من الاجنبى كأن قال قارضتك على دينى الذى على فلان أو عايك فلا يصح اه حل قال حج وان عين فى المجاس لفساد العقد بكون المالك لا يقدر على تعيين ما فى ذمة غيره وانظر عدم ذكره فى المان محترز المعين بخلاف بقية القيود فانه ذكر فيه محترزها (قوله أو غيره) أى غير الدين بأن يكون فى ذمة المالك ومعنى كونه فى الذمة وهو غير دين انه غير معين كأن يقارضه المالك على ألف

وانفذت معه عبدها  
ميسرة والقراض أخذاً بما  
يأتى توكيل مالك بجعل ماله  
بيد آخر ليتجر فيه والرجح  
مشارك بينهما وهذا أولى  
من قول الاصل القراض  
أن يدفع اليه مالا الى آخره  
(أركانه) ستة (مالك وعامل  
وعمل ورع وصيغة ومال  
وشرط فيه) أى فى المال  
(كونه نقداً) دراهم أو  
دنانير (خالصاً معاً) ما  
جنساً وقدر اوصفة (معينا  
بيد عامل فلا يصح على  
عرض) ولو فلو سا وتبرا  
وحلياً ومنفعة لان فى  
القراض اغرار اذ العمل  
فيه غير مضبوط والرجح غير  
موقوف به وانما يجوز للحاجة  
فاختص بما يزوج بكل  
حال ونسبها للتجارة به  
(و) لا على نقد (مشتوش)  
ولوراثجا لا تنفاه خلوصه  
نعم ان كان غشه مستهلكاً  
جاز قاله الجرجاني (و) لا على  
(مجهول) جنساً وقدر أو  
صفة ولا على غير معين كأن  
قارضه على ما فى الذمة من  
دين أو غيره نعم لو قارضه على



تقد في ذمته ثم عينه في المجلس

صح خلافا للبغوي وكان  
قارضه على احدى صرتين  
ولومتساويتين ثم لو علم في  
المجلس عينه صح بخلاف  
مالو علم فيه جزمه وقدره  
وصفته لا يصح على الاشبه  
في المطالب (ولا) يصح  
(بشرط كونه) أي المال  
(بغيره) أي غير العامل  
كالمالك ليوفي منه ثمن  
ما اشتراه العامل لانه قد  
لا يجده عند الحاجة وتعيير  
بغيره أعم من تعييره  
بالمالك (و) شرط (في  
المالك ما) شرط (في موكل  
وفي العامل ما) شرط (في  
وكيل) لان القراض توكل  
وتوكل فيجوز أن يكون  
المالك أعمى دون العامل  
ولا يجوز أن يكون أحدهما  
سفيا ولا صبيا ولا مجنونا  
ولوليهما أن يقارض لهما  
(وأن يستقل) أي العامل  
بالعمل ليتمكن من العمل  
متى شاء فلا يصح شرط عمل  
غيره معه لان انقسام العمل  
يقتضي انقسام اليد ويصح  
شرط اعانة مملوك المالك له  
في العمل ولا بد للملك لانه  
مال جعل عمله تبعاً للمال  
ولان ذلك لا يمنع استقلال  
العامل وشرطه أن يكون  
معلوماً برؤية أو وصف وان  
شرطت نفقته عليه جاز  
(و) شرط (في العمل كونه

في ذمته ولم يعينه في المجلس م ر وقوله نعم لو قارضه الخ استدراك على قوله أو غيره (قوله في ذمته) أي  
المالك أي موصوفاً غير معين حل ومنه موه انه اذا كان في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في  
المجلس وقبضه المالك أو لا وفي كلام حج انه اذا قارضه على دين في ذمة العامل وعين وقبضه المالك  
في المجلس صح أي فبرده العامل بلا تجدد عقد وان قارضه على دين في ذمة أجنبي لم يصح وان عين في  
المجلس وقبضه المالك فيحتاج الى تجديد عقد عليه بعد تعيينه وقبض المالك له وقرق بين العامل وغيره  
بأن ما في ذمة غير العامل مجوز عنه حال العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد  
عليه ع ش على م ر (قوله ولو متساويتين) أي في القدر والجنس والصفة وهذه الغاية للرد وعبارة  
أصله مع شرح م ر وقيل يجوز على احدى الصرتين ان علم ما قيم ما ونساو يا جنسا وصفة وقدر  
فيتصرف العامل في أيهما شاء فتعين للقراض والاصح المنع لاتقاء التعيين كالبيع (قوله عينه) أي  
الاحدى وذكر الضمير باعتبار كونها شيئاً أو مبهماً أو مجهولاً ويشير لفظه بخلاف مالو علم فيه جنسه  
الخ وعبارة شرح م ر قوله صح أي حيث علم ما فهم ما و يفرق بين هذا وما يأتي في العلم بنحو القدر في  
المجلس بأن الابهام هنا أخف لتعين الصرتين وانما الابهام في المراد منها بخلافه في العلم بنحو القدر اه  
ببعض تغيير (قوله لان القراض توكل) لكن ليس محضاً بدليل اشتراط القبول لفظاً كما سيأتي بل  
هو مشوب بمعاوضة (قوله فيجوز أن يكون المالك أعمى) لكن ينبغي أن لا يجوز مقارضته على مدين  
كما يتمتع ببيع للمعين وأنه لا يجوز اقباضة المعين فلا بد من توكله فراجع م م وكلامهم بأباه لان هذا كما  
لو وكله في بيع عبد معين لان هذا توكل وتوكل الآن يقال ما هنا ليس توكل محضاً بدليل اشتراط القبول  
هنا لفظاً ع ش (قوله سفيا) وأما المحجور عليه بالفلس فلا يصح أن يقارض ويصح أن يكون عاملاً  
ويصح القراض من المريض ولا يحسب ما زاد على أجرة المثل من الثلث لان المحسوب منه ما يفوته من  
ماله والرجح ليس بحاصل حتى يفوته وانما هو شيء يتوقع حصوله بخلاف ما افاته فانه يحسب فيها ذلك من  
الثلث لان الثمار فيها من عين المال اه م ر (قوله ولوليهما أن يقارض لهما) أي من يجوز ابداع  
المال عنده وله أن يشترط له أكثر من أجرة المثل ان لم يجد كافياً غيره م ر وشرح م ر (قوله  
ويصح شرط اعانة مملوك المالك) كما مر في قوله وأنفذت معه عبداً ميسرة والمملوك شامل للهيمة  
والحر الذي يستحق منفعته كالعبد وخرج بمملوكه مملوك غير المالك كافي م (قوله وان شرطت  
نفقته) أي المملوك على العامل خرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستأجر أيضاً  
والاوجه اشتراط تقديره لو كان العامل استأجره بها وقد اعتبر أبو حامد ذلك في نظيره من عامل المساقاة  
ولا يقاس بالحج بالنفقة حيث جوزوا الاستئجار فيه بالنفقة بلا تقدير له بالخروجه عن القياس فكانت  
الحاجة داعية الى التوسعة في تحصيل تلك العبادات المشقة شرح م ر والذي جزم به ابن المقرئ عدم  
اشتراط تقدير النفقة زى وفي قل على الجلال ويجوز شرط النفقة ويتبع فيها العرف ولا يشترط  
تقديره على المعتد وما في شرح شيخنا الرملى تبع فيه حج والمنقول عنه اعتماداً خلافاً انتهى (قوله  
كونه تجارة) وهي الاستراح بالبيع والشراء دون الطحن والخبز اذا لا يسمى قاعلاً ما جاز بل محترفاً شرح  
م ر (قوله فلا يصح على شراء بر) فلو فعل ذلك العامل من غير شرط لم يفد القراض وأجرته على  
المالك ان أذره ولو شرط على العامل استئجار ذلك من مال القراض جاز قاله شيخنا عن شيخنا  
م ر وفي شرحه خلافاً فراجع قل على الجلال وعبارة في الشرح ولو شرط أن يستأجر  
العامل من يفعل ذلك من مال القراض وحظ العامل التصرف فقط قال في المطالب قال في يظهر

تجارة وأن لا يضيقه) أي العمل (على العامل فلا يصح على شراء بر يطحنه ويخبزه) أو غزل



الجوار ونظرفيه الاذرى بأن الرج لم يشأ عن تصرف العامل وهذا أوجه اه (قوله بئسجة) بابه ضرب ع ش (قوله لا تسمى تجارة) بل حرفة (قوله على جهالة العوضين) وهما العمل والرج حل اسكن كون العمل يسمى عوضا فيه نظر كما قاله س ل (قوله الحاجة) علة لمحذوف أى واغتفرت الجهالة للحاجة (قوله ولا على شراء متاع معين) وهذا محترز لقوله وأن لا يضيقه ولو قارضه على أن يشتري الخنطة ويخزنه مدة فاذا ارتفع سعرها باعها لم يصح قاله القاضي حسين لان لرج غير حاصل من جهة التصرف وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل لو قال على أن تشتري خنطة وتبيعه في الحال لم يصح شرح م ر بحر وفيه أى لتضييقه عليه بطلب الفورية في الشراء والبيع وعليه فلو حذف قوله في الحال كان قراضا صحيحا ع ش وظاهر أنه لو قارضه ولم يشترط عليه الخزن فاشترى هو وخزنه باختياره الى ارتفاع السعر لم يضر لانه اذا شرط لم يجعل التصرف لى رأى العامل بخلافه اذ لم يشترط س ل (قوله ولا تشتري الا الخيل البلق) هذا يغني عنه المعين الا أن يقال صورة المعين أن يكون مشخصا كهذا الثوب وهذه الفرس بخلاف ما لو قال لا تشتري الا الرقيق أو الا الخيل فإنه يصح حل (قوله ولا على معاملة شخص معين) بخلاف منع معاملته وشرط البيع في حانوت معين مفسد بخلاف شرط سوق معين قاله الماوردي والاذن المطلق يرجع فيه للعرف والاذن في البر بالزاي المجمة يتناول كل جنس وفي الفاكهة لا يتناول البقول الا القناء والخيار وفي الطعام يتناول الخنطة لا الدقيق والاذن في البحر لا يتناول البر وعكسه اه قل (قوله أم الشراء) يحمل كلامه على ما اذا تراخي قوله ولا تشتري بعده قوله قارضتك سنة م ع ش لان ذكره متراخيا يقوى جانب التأقيت فيبطل س ل أى فلا يثنى قوله فان منعه الشراء الخ وقد يقال لامتناعه لان الآتى مذكور بما اذا قال قارضتك ولا تشتري بعد سنة ولم يوقت القراض فان منعه هنا الشراء متصلا بصح اضغف جانب التأقيت كما قاله ع ش (قوله قد لا يتأتى من جهته ربح) فلو كانت العادة جارية بالرج منه صح حل وفي ع ش على م ر قوله أو معاملة شخص أى بعينه ظاهره وان جرت العادة بحصول الرج بمعاملته وعليه فلعلى الفرق بينه وبين الاشخاص المعينين سهولة المعاملة مع الاشخاص أكثر منها مع الواحد لاحتمال قيام مانع به تفوت المعاملة معه اه (قوله كقوله ولا تشتري) أى كقوله قارضتك ولا تشتري من غير ذكر تأقيت (قوله بدليل احتماله) أى جوازه والجواز يصدق بالوجوب فلا يقال التأقيت شرط فيهما ع ش والاولى أن يراد بالاحتمال الاغتفار أى اغتفاره وان كان واجبا (قوله كونه لهما) ذكر للرج ثلاثة شروط كونه لهما وكونه معلوما وكون العلم بالجزئية بدلية كلامه بعد (قوله أو أن لغيرهما منه شيئا) كأن قال قارضتك على أن يكون ثلثك وثلثى وثلث لزوجتى أو لبنى أو لفلان الاجنبى حل والمراد أنه جعل لغيرهما منه شيئا مع عدم العمل فان شرط عليه العمل فهو قراض لاثنتين كذا قاله شيخنا اه قل على الجلال (قوله والمشروط لملوك أحدهما) خرج به المشروط لاجيره الحر لان له يدا وملك كاخلاف لملوكه فانه لا ملك له ع ش (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من شرط جزء للمالك وجزء للعامل وجزء للمالك أو لاهله التى يدفعها للمالك للعامل ليحمل عليها مال القراض مثلا هل هو صحيح أم باطل والجواب أن الظاهر الصحة وكأن المالك شرط لنفسه جزأين وللعامل جزأوه هو صحيح اه ع ش على م ر (قوله كالمشروط له) فاشترط له مضموم الى ما شرط لسيده زى (قوله فيصح معه) أى المشروط في الثانية وهى قوله أو أن لغيرهما منه شيئا دون الاولى

الى القراض عليها المشتمل على جهالة العوضين للحاجة (و) لا على (شراء) متاع (معين) كقوله ولا تشتري الا هذه السلعة (و) لا على شراء نوع (نادر) وجوده كقوله ولا تشتري الا الخيل البلق (و) لا على (معاملة شخص) معين كقوله ولا تنبع الا لزيد أو لا تشتري الا منه (ولا ان أقت) بعبارة كسنة سواء أسكت أم منعه التصرف أم البيع بعدها أم الشراء لان المتاع والمدة المعينين قد لا يرجح فيهما والتأخير قد لا يجسده والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته ربح في بيع أو شراء (فان منعه الشراء فقط بعد مدة) كقوله ولا تشتري بعد سنة (صح) لحصول الاسترباح بالبيع الذى له فعله بعدها وعمله كما قال الامام أن تكون المسئلة يتأتى فيها الشراء لغرض الرج بخلاف نحو ساعة وعلم من امتناع التأقيت امتناع التعليق لان التأقيت أسهل منه بدليل احتماله في الاجارة والمساقاة وبتنوع أيضا تعليق التصرف بخلاف الوكالة لما فانه غرض الرج وتعبير بما ذكره أولى من تعبيره

بما ذكره (و) شرط (في الرج كونه لهما) كونه معلوما (لها) (بجزئية) كنصف وثلث (فلا يصح) القراض وهى (على أن لا أحدهما) معينا أو بهما (الرج) أو أن لغيرهما منه شيئا لعدم كونه لهما والمشروط لملوك أحدهما كالمشروط ا فيصح معه



(عشرة أو ربع صنف) لعدم العلم بالجزئية ولا أنه قد لا يرجع غير العشرة أو غير ربع ذلك الصنف فيفوز أحدهما بجميع الربح (أو) على (أن للمالك النصف) مثلا لان الربح فائدة رأس المال فهو للمالك الا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شيء منه بخلاف ما لو قال على أن للعامل النصف مثلا فيصح ويكون الباقي للمالك لانه بين ما للعامل والباقي للمالك بحكم الاصل (وصح) في قوله قارضتك (والربح بيننا وكان نصفين) كذا قال هذه الدارين زيد وعمرو (و) شرط (في الصيغة ما) مرفيها (في البيع) بجامع أن كلامهم معا عقد معاوضة (كقارضتك) أو عاملتك في كذا على أن الربح بيننا فيقبل العامل لفظا وتعيرى بما ذكر أولى من قوله يشترط ايجاب وقبول (فصل) في أحكام القراض لو (قارض العامل آخر) ولو باذن المالك (ليشاركه) في عمل وربح لم يصح (لان القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقد المالك والعامل فلا يعدل إلى أن يعقد عاملان

وهي قوله على أن لاحدهما عينا أو مبهما الربح فانه اذا شرط للمالك نصف الربح ولم لوكة النصف الآخر كان كالمو شرط كل الربح للمالك وان شرط للعامل نصف الربح ولم لوكة النصف الآخر كان كالمو شرط جميع الربح للعامل حل وزى وهذا نائدا على منطوق كلام المصنف فان صورته أن يجعل الربح كله للموكة أحدهما تأمل وقد يقال هو شامل لما ذكر أيضا (قوله والباقي للمالك) ولا يضر صدق ذلك بالاجنبي فانه لا يضر الا ان شرط له بالفعل حل (قوله أو عاملتك) أو صار بتك أو خذ هذه الدراهم وانجر فيها أو بيع واشتر على ان الربح بيننا فلو اقتصر على بيع واشتر قد شرح مر أي ولائتي له كما صرح به في التحفة (قوله فيقبل العامل لفظا) فلا يكفي الشروع في الفعل مع السكوت (قوله أولى) لان اطلاق الاصل شامل للمو ووجد الايجاب والقبول مع انتفاء شيء من شروطهما ع ش ويقتضى أيضا ان الصيغة شرط مع انهاركن وان أجيب عنه بان مراده بالشرط ما لا بد منه انتهى (فصل في أحكام القراض) أي في شيء من أحكامه والا فامر وياتي بعده من أحكامه أيضا ع ش على مر (قوله لم يصح) أي القراض الثاني وأما القراض الاول فهو باق على صحته والربح جميعه للمالك وللثاني عايبه الاجرة اذا قارضه باذن المالك لانه لم يعمل بمجانا ولائتي للاول أي حيث لم يعمل والاستحقاق قسطه ان شارك الثاني في العمل حل (قوله فلا يعدل إلى ان يعقد عاملان) فدرد على هذا التعليل ما ذكره بعد بقوله فان قارضه بالاذن لينفرد بالعمل والربح صح فان له قد هنا عاملان بناء على ان الاول لا ينزل بمجرد اذن المالك وانما ينزل بالعقد اللهم الا ان يكون المراد الى أن يعقد عاملان مع استمرارهما عاملين وفيه بعد ذلك انه خلاف موضوعه اذ ليس العاقد هنا المالك والعامل لان يجاب بأن الاول وكيل عن المالك فلا اذن يعقد المالك ولو بناييه والعامل اه سم (قوله فان قارضه بالاذن الخ) ولا ينزل الا بالعقد وحينئذ يكون كالمو قارضه بنفسه والربح بين المالك والعامل الثاني وينزل الاول بمجرد اذن له ان ابتداء المالك كذا قيل والمعتمد انه لا ينزل الا بالعقد مطاقا أي ابتداء المالك أولا اه حل وممر بأن سأل العامل في ذلك (قوله كالمو قارضه المالك بنفسه) يؤخذ منه انه لا بد أن يكون مما يصح القراض عليه ابتداء بان يكون قد اذ كان عروضا لا تصح المقارضة عليهم مطاقا وعبارة س ل قوله صح ومحلها اذا كان المال مما يجوز عليه القراض فلو وقع ذلك بعد تصرفه وصيرورته عرضا لم يجوز عند عدم التعيين ان يقارض الأمانة (قوله وتصرف الثاني الخ) ليس بقيد بل يضمن بوضع اليد وان لم تصرف ع ش (قوله لم يصح شراؤه) أي سواء قصد الشراء للعامل الاول أو لنفسه أو أطلق وقوله لانه فضولي وحينئذ فالاول باق على صحته وله ان ينزع المال من الثاني ويتصرف فيه اه (تنبيه) كالعامل فيما ذكر الوصي اذا أراد أن يقيم غير مقامه وأخرج نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط الوقف قال شيخنا ولو عزل نفسه انزل وللقاضي أن يولي غيره فراجعه قل على الجلال (قوله أو في ذمته) أي للاول أخذ من قوله بعد وظاهر أخذنا مما يأتي الخ وعبارة حل قوله أو في ذمته أي اشتراء العامل الثاني في ذمته للعامل الاول فقوله له متعلق باشتري المقدر (قوله قارضه للاول) ظاهره وان نوى العامل الثاني نفسه وأشار الشارح الى استخراج ذلك بقوله وظاهر الخ وفيه أنه بعد تقييد الشارح بقوله لا يأتي ما ذكر وكان من حق الشارح أن يقول وخرج بقولي له ما لو الخ حل وقرر شيخنا قوله فالربح للاول أي كله ولائتي للمالك فيه لان الشراء وقع للاول من العاملين اذ القرض أنه بغير مال المالك وفي قل قوله فالربح فان قارضه بالاذن لينفرد بالربح والعمل صح كالمو قارضه المالك بنفسه أو بلاذن فلا (وتصرف الثاني بغير اذن المالك غصب) فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى بعين مال القراض لم يصح) شراؤه لانه فضولي (أو في ذمته) له (فالربح للاول) من الاماين لان



الثاني وكيل عنه (وعليه لثاني أجرته) لأنه لم يعمل بمجانا فان عمل مجانا كان قاله الاول وكل الرجح في فلا أجرته وظاهر أخذ ما يأتي ان  
الثاني اذا اشترى في الذمة ونوى (١٥٠) نفسه فالرجح له ولا أجرته على الاول (ويجوز تعدد كل) من المالك والعامل

فالمالك أن يقارض اثنين متفاضلا ومتساويا في المشرط لهما من الرجح كأن يشترط لاحدهما ثلث الرجح وللآخر الربع أو يشترط لهما النصف بالسوية سواء أشرط على كل منهما مراجعة الآخر أم لا ولا يمكن أن يقارضا واحدا ويكون الرجح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فاذا اشترط للعامل نصف الرجح ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة اقتسما النصف الآخر أثلاثا فان شرط غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد كما علم من قولي فيما مر كونه لهما مافيه من شرط الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد قراض صح تصرف العامل) للأذن فيه (والرجح) كله (للمالك) لأنه نعماء ملكه (وعليه) له (ان لم يقل والرجح لى أجرته) أي أجرته مثله لأنه لم يعمل بمجانا وقد فاته المسمى وكذا ان علم الفساد كما يؤخذ من التعليل فان قال ذلك فلا شيء عليه له لرضاء بالعمل بمجانا وظاهر أنه اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه فالرجح له لأنه نعماء ملكه ولا أجرته

للاول أي رجح المال جميعه لا المشرط للعامل الاول فقط اه (قوله وعليه لثاني أجرته) أي وان علم الثاني الفساد لأنه عمل طامعا فيما أوجبه الشرع وهو أجرته المثل وكذا يقال في نظير ذلك من صور الفساد في هذا الباب وباب المساقاة برسم (قوله ونوى نفسه) أي فقط فلا يطلق كان للاول أو نوى نفسه والعامل الاول ينبغي أن يكون مشتركا وقرر شيخنا أنه يكون للعامل الثاني أيضا قياسا على الوكيل اذا قصد نفسه والموكل حل أي فاته يقع للوكيل وقال ع ش قوله ونوى نفسه أي وأطلق خلافا لمحلبي أي والغرض ان الشراء في الذمة قال ع ش على مر بعد نقل هذا أقول هذا قريب فيما لو أذن له في شراء شيء بعينه أمالوا أذن له في التجارة من غير تعرض لشيء بخصوصه فينبغي الصيغة ويكون ما اشترى مشتركا بينهما اذا نوى نفسه والعامل الاول (قوله لمافيه من شرط الرجح) أي شرط الرجح الزائد على نصيبه فاذا اقتسما النصف الآخر نصفين في المثال المذكور كان مع صاحب المائة نصف مدين من الرجح زائد على ما يخصه من الرجح مع أنه ليس بمالك ولا عامل بالنسبة له شيخنا وقال العزيزي قوله لمن ليس بمالك لان صاحب الثاين اذا جعل لصاحب الثلث قدر ما لهما مع أن صاحب الثلث ليس مالكا لشيء من الثلثين وليس عاملا حينئذ هو أجني بهذا الاعتبار اه ومثله شوري بعد التوقف (قوله واذا فسد قراض) أي بنحو فوات شرط ككونه غير نقد وكان المقارض مالكا أهلا للتصرف بان يكون مكلفا رشيدا اما اذا فسد لعدم أهلية لعاقدا والمقارض ولي أو وكيل فلا ينفذ تصرفه حل ومن (قوله صح تصرف العامل) لبقاء الاذن وليس كإلغائه بالبيع لا ينفذ تصرف المشتري لأنه انما يتصرف بالملك ولا ملك في البيع الفاسد من (قوله لأنه نعماء ملكه) أي وانما يستحق بعضه في العقد الصحيح سم (قوله أجرته) أي أجرته مثله وان لم يحصل الرجح بل وان حصل خسران لأنه عمل طامعا في المسمى ولم يسل فرجع الى الاجرة ع ش (قوله وكذا ان علم الفساد) أي لا أجرته كما يصرح به كلامه في شرح الروض فهو عطف على مقدركه قال فان عمل مجانا بأن قال المالك ما ذكر فلا أجرته وكذا ان علم الفساد فهو عطف على المفهوم قاله زى وفيه نظر ظاهر لان المفهوم ذكره الشارح بعد حل وقوله كما يصرح به كلامه في شرح الروض الخ يمكن أنه جرى هنا على خلاف ما جرى عليه هناك ولبعضهم مانع قوله وكذا ان علم الفساد ان عطف على المفهوم كما قاله زى كان ضعيفا لان معناه حينئذ لا أجرته وان عطف على قوله ان لم يقل والرجح لى كان معناه الان معناه وكذا على المالك أجرته ان علم الفساد ويدل على ان الثاني قوله كما يؤخذ من التعليل ولو جعله غاية بأن يقول وان علم الفساد كان أولى وعلى الاول يقدّم مضاف فيه والتقدير كما يؤخذ من مفهوم التعليل ليناسب كلامه في شرح الروض كما قاله بعضهم (قوله كما يؤخذ من التعليل) وهو لانه لم يعمل بمجانا اذ لا يلزم من العلم بافساد العمل بمجانا لانه حيث لم يقل والرجح كله لم يعمل بمجانا علم الفساد أولا وكان من حقه أن يقول وان علم الفساد حل والمعتد أن له الاجرة لانه عمل طامعا فيما أوجبه الشرع زى (قوله ولو بعرض) وينقد غير البلد ان راج حل وزى وخالف الشيخ سلطان فقل بخلاف نقد غير البلد وفرق بأن نقد غيرها لا يروج فيها فيتعطل الرجح فتأمل (قوله لانه طريق للاسترباح) وبهذا طريق الوكيل (قوله بمصلحة) خرج مالوا اشترى شيئا ثمن مثله وهو لا يتوقع رجحافيه أي فلا يصح (قوله لان العامل في الحقيقة وكيل) أي يشبه الوكيل فليس وكيلامن كل وجه فلا ينافي ما سبق من أنه

بيع

على المالك (ويتصرف) العامل (ولو بعرض) لانه طريق للاسترباح (بمصلحة) لان العامل في الحقيقة وكيل (لا يغبى فاحش) في بيع أو شراء والتقييد بفاحش من زيادتي



(ولا نسيت) في ذلك (بلا  
 اذن) في الغبن والنسيئة  
 أما بالاذن فيجوز ويأتي  
 في تقدير الاجل والطلاق  
 في البيع ماصر في الوكيل  
 ويجب الاشهاد في البيع  
 نسيئة فان تركه ضمن  
 ووجه منع الشراء نسيئة  
 أنه كما قال الرافعي قد يتلف  
 رأس المال فتبقى العهدة  
 متعلقة بالمالك (واكل)  
 من المالك والعامل (رد  
 بعيب ان فقدت مصلحة  
 الابقاء) ولو مع فقد مصلحة  
 الرد أو رضى الآخر بالعيب  
 لأن لكل منهما حصة في  
 المال فان وجدت مصلحة  
 الابقاء امتنع الرد فتعيرى  
 بذلك أعم وأولى من قوله  
 رد بعيب تقتضيه مصلحة  
 (فان اختلفا) فيه فاراده  
 أحدهما وأباه الآخر (عمل  
 بالمصلحة) في ذلك لأن كلا  
 منهما له حق فان استوى  
 الحال في الرد والابقاء ففي  
 المطلب يرجع الى العامل  
 (ولا يعامل) العامل  
 (المالك) كان يبيعه شيئاً  
 من ماله القراض لأن المالك  
 (قوله لا يز يد العامل عليها  
 ولا ينقص) خلاف  
 ما تقدم في الوكالة فان  
 الوكيل له النقص عما قدره له  
 المالك ماله منه اه شيخنا  
 مرصفي

يباع بالعرض حل (قوله ولا نسيئة في ذلك) أي في بيع أو شراء بلا اذن ظاهر ما يبيع بغبن غير  
 فاحش ولو كان ثم من يأخذ تمام القيمة ولعله غير مراد أخذ ما تقدم في الوكالة ع ش (قوله فيجوز)  
 أي ومع جواز م ينفى أن لا بالغ في الغبن كبيع ما يساوي مائة بعشرة بل يبيع مماثل القرينة على ارتكابه  
 عادة في مثل ذلك فان بالغ في الغبن لم يصح تصرفه ع ش (قوله ويأتي في تقدير الاجل والطلاق الخ)  
 أي فان قدر للعامل مدة لا يز يد العامل عليها ولا ينقص وان أطلق الاجل حل على العرف (قوله ويجب  
 الاشهاد) ومتى أذن في التسليم قبل قبض الثمن لم يجب اشهاد لعدم جريان العادة بالاشهاد في البيع الحال  
 والمراد بالاشهاد الواجب كما روي ابن الرقعة أن لا يسلم حتى يشهد شاهدين على اقراره بالعقد قال  
 الاسنوي أو واحد ثقة اه وقضية كلام ابن الرقعة أنه لا يلزمه الاشهاد على العقد ووجه بأنه قد يتيسر له  
 البيع برج بدون شاهدين ولو أخر لحضورهما فأت ذلك بخار له العقد بدونهم اولزمه الاشهاد عند التسليم  
 شرح م قال ع ش عليه واقتصره على وجوب الاشهاد بغيره لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا  
 يخالف ماصر في الوكيل وعليه فيمكن الفرق بأن العامل هنا ما كان له حصة من الربح وكان مطالباً  
 بتنفيذ رأس المال أغنى ذلك عن بيانه للمالك اه ولونهاء عن الاشهاد لم يمنع ولا تركه (قوله ووجه  
 منع الشراء) لا يقال هو متمكن من التجمل لا مانع من قبض البائع من قبوله لغرض سم (قوله  
 ولكل من المالك والعامل الخ) ظاهره أنه جائز في حق العامل أيضاً وليس مراد ابل هو واجب عليه  
 وجائز في حق المالك الآن يقال ولكل منهما أي لجموعهما أو يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالواجب  
 ع ش (قوله ان فقدت مصلحة الابقاء) بحيث لو أتى لا يرجع (قوله ولو مع فقد مصلحة الرد) بأن  
 استويا بأن كان الرد يحتاج الى مؤنة كاجرة حمله الى مكان البائع أو كان البائع مماطلاً بالثمن قال في شرح  
 الروض بل القياس وجوبه أي الرد فيما اذا كانت المصلحة فيه على العامل كمكسه (قوله امتنع الرد)  
 أي لا يجوز ولا ينفذ اه ع ش على م (قوله أعم وأولى) أما العموم فشموله لما اذا لم يكن في الرد  
 مصلحة ولا في الابقاء وأيضاً عبارة الاصل ليست شاملة للمالك وأما الاولوية فلان جلة تقتضيه مصلحة  
 في عبارة الاصل لا يصح كونها صفة للرد لانه معروف والجلية في معنى النكرة ولا كونها حالاً من الرد لانه  
 مبتدأ والحال لا يجي من المبتدأ عند الجمهور ولا حالاً من الضمير العائد على الرد المستتر في الجار والمجرور  
 الواقع خبر التقديم على المبتدأ ولا يتحمل حينئذ ضميراً عند ميبويه لكن أجيب عن الاول بجعل لام  
 الرد للجنس فيكون في معنى النكرة وعن الثاني اما بصحة مجي الحال من المبتدأ عند ميبويه واما بجعل  
 الرد فاعلاماً للجار والمجرور وان لم يعتمد كذهب اليه الاخفش وان منعه ميبويه وحينئذ يصح مجي الحال  
 منه م ل وعبارة الاصل له أي للعامل الراد الخ لان المنهاج يقتضي الرد اذا وجدت المصلحة فيهما حل  
 (قوله عمل بالمصلحة) أي من جهة الحاكم زي (قوله في المطلب يرجع الى العامل) لتمكنه من شراء  
 المعيب بقيمته ف كان جانبه أقوى شرح م (قوله ولا يعامل العامل المالك) أي لا يجوز ولا ينفذ  
 ع ش على م ولو كان له عاملان كل واحد منفرد بماله فهل لاحدهما معاملة الآخر أو لا وجهان في  
 البيان والمعتمد أنه ان أثبت لكل الاستقلال جاز له الشراء من الآخر وان شرط عليهما الاشتراك  
 امتنع على أحدهما معاملة الآخر زي قال حل بعد نقل ذلك لكن في كلام شيخنا ما يفيد عدم  
 الصحة مطلقاً حيث قال بعد حكاية ما سبق لكن الممتنع يبيع أحدهما من الآخر (قوله كان يبيعه  
 الخ) بخلاف شراء العامل انال من المالك بعين أو دين فانه لا يحذور فيه لتضمنه فسخ القراض فيه ومن  
 ثم لو اشتراه منه بشرط بقاء القراض مطل م ل (قوله لا المالك) صريحه امتناع معاملة وكيله  
 وما أذونه بخلاف مكانه ولو قامد وكذا امتناع معاملة أحد العاملين للآخر في ماله وان أثبت لكل منهما



(ولا يشتري باكثر من

مال القراض) رأس مال

وربحا ولا يغير جنسه لان

المالك لم يأذن فيه وتعبير

بذلك أولى من تعبيرة

برأس المال (ولا) يشتري

(زوج المالك) ذكرا

كان أو أنثى (ولا من يعتق

عليه) لكونه بعضه أو أقر

هو بحر يته أو كان أمة

مستولدة له وبيعت

لكونها موهنة (بلاذن)

منه في الثلاث أما بآذنه

فيجوز (فان فعل) ذلك

بغير آذنه (لم يصح) الشراء

في غير الأولى ولا في الزائد

فيها لانه لم يأذن في الزائد

فيها ولتضرره بانفساخ

النكاح وتقويت المال

في غيرها (الا ان اشترى

في ذمة فيقع له) أي للعامل

وان صرح بالسفارة فعلم

أنه اذا اشتراه بعين مال

القراض لا يصح وخرج

بزوج المالك ومن يعتق

عليه زوج العامل ومن

يعتق عليه فله شراؤهما

للقراض وان ظهر ربح

ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق

عليه كالوكيل يشتري

زوجا ومن يعتق عليه

لموكله (ولا يسافر بالمال

بلاذن) لما فيه من الخطر

والتعرض للتلقي فلو سافر

به ضمنه أما بلاذن فيجوز

لكن لا يجوز في البحر الا

الاستقلال كما اعتمد به شيخنا وصرح به شيخنا الرملي في شرحه وخرج به المال المالك مال غيره كأن كان  
وكيلا عن غيره فتجوز معاملته اهـ قل (قوله باكثر من مال القراض) كأن كان مال القراض ألفين  
واشترى ثلاثة آلاف وقد صورته حل بما يعني هذا عنه وعبارته وصورة الشراء باكثر من مال القراض  
أن يقع الشراء في عقدين بان كان مال القراض مائة واشترى سلعة بمائة اما بعين تلك المائة أو في الذمة ولم  
ينقدها فيهما ثم اشترى بخمسين من تلك المائة أو بها فان الشراء الثاني باطل لتعين المائة للعقد الاول  
(قوله ولا يغير جنسه) اهل هذا في الابتداء حتى لو صار المال عروضا جازا الشراء بها فليحرم م م وقال م م  
فلو كان ذهبا ووجد ما يباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى ذلك بها شرح م م (قوله أولى من تعبيرة  
برأس المال) أي لان عبارته توهم أنه لو حصل ربح في مال القراض امتنع عليه أن يشتري باكثر من رأس  
المال اهـ ع ش (قوله ولا من يعتق عليه) وليس للمالك ولا للعامل أن ينفر بكتابة عبد القراض كما  
في الجواهر فان كاتب صح والنجرم قراض فان عتق وثمر ربح شارك العامل المالك في الولاء بقدر ماله من  
الربح س ل (قوله ولا من يعتق عليه) مفهومه أنه يشتري ذوى الارحام وينبغي خلافه اذا كان هناك  
حاكم يرى عتقهم عليه لاحتمال رفعه اليه فيعود اليه الضرر ع ش على م م (قوله أما بآذنه فيجوز) واذا  
اشترى من يعتق عليه بالاذن فان لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما بقي هو رأس المال وكذا ان  
كان فيه ربح فيعتق على المالك ويغرم للعامل نصيبه من الربح ولو أعتق المالك عبدا من مال القراض  
فكذلك شرح م م (قوله في غير الأولى) أي من الثلاث (قوله ولا في الزائد فيها) أي والصورة أن  
العقد تعدد والا فلا يصح في الجميع أي وهذا فيما اذا اشترى في الزائد بعين مال القراض كفي حل  
(قوله بانفساخ النكاح) أي لو قلنا بصحة الشراء وقوله بالسفارة بان قال اشترى للمالك ثمن في ذمتي  
وتلفو تسمية المالك كما تقدم نظيره في الوكيل وقوله فعلم أي من لاستثناء وانظر أي فائدة في التنبية على  
هذا (قوله وان ظهر ربح) ولا يقال ان يظهر ربح يفسخ النكاح ويعتق عليه لثبوت المالك له حيثئذ  
(قوله ولا يعتق عليه) ظاهره سواء كان الشراء بالعين أو في الذمة وسواء أظهر ربح في الصورتين أم لا  
م م وعبارة الروض فرع اشترى العامل للقراض أباه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق وهذا  
يفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولومع وجود الربح بخلاف عبارة السارح وقضية ذلك أنه  
لو اشترى زوجته للقراض صح ولا يفسخ نكاحه ويتجه ان له الوطء لبقاء الزوجية ا م م ملكه لشيئ  
منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستصحب ولا يعارض ذلك أنه يحرم على العامل وطء أمة القراض  
لان ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا زوجية ثابتة (قوله ولا يسافر بالمال) أي وان  
قربت المسافة وأمن الطريق وانتفت المؤنة حل (قوله والتعرض للتلقي) أي لانه مظنة لذلك  
حل (قوله فلو سافر به ضمنه) أي وأثم ولم يفسخ القراض سواء سافر بعين المال أو امر وض  
التي اشتراها به خلافا لما وردى وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن وان لم ينزل ثم اذ باع فيما  
سافر اليه وهو أكثر قيمة مما سافر عنه أو استوى يصح البيع للقراض أو أقل قيمة بما لا يتغابن به لم  
يصح شرح م م واذا قبض الثمن استمر في ضمانه الى ان يعود الى البلد التي سافر منها وانظر كيف  
يجوز ترك القدر الذي يتساح به اذا كان لو باع في البلد المأذون فيه لم يتركه م م على حجج (قوله  
لكن لا يجوز في البحر) أي المالح ومثله الانهار اذا راد خطرها على خطر البحر حل وقوله الابنص  
عليه أو على بلد لا يصل لها الامنة حل (قوله ولا يموت منه نفسه) جوز مالك النفقة منه على نفسه  
والتصدق على العادة اهـ قل على الجلال (قوله لان له نصيبا من الربح) لعل شأنه ذلك فيدخل



فلا يستحق شيئا آخر فلو شرط المؤنة في العقد فسد (وعليه فعل (١٥٣) ما يعتاد) فعلة (كطى ثوب ووزن خفيها

كذهب) ومسك عملا  
بالعادة (وله ا كتره لغيره)  
أى غير ما عليه فعلة من مال  
القراض ولو فعله بنفسه  
فلا أجر له وما يلزمه فعله لو  
اكتري من فعله فلا أجر  
في ماله (ويملك) العامل  
(حصة) من الربح (قسمة)  
لا يظهر لأنه لو ملكها  
بالظهور لكان شريكاً في  
المال فيكون النقص  
الحادث بعد ذلك محسوبا  
عليهما وإذ من كذلك لكنه  
أما يستقر ملكه بالقسمة  
ان نفس رأس المال يفسخ  
العقد حتى لو حصل بعد  
القسمة فقط نقص جبر  
بالربح المقسوم ويملكها  
ويستقر ملكه أيضا  
بنفوذ المال والفسخ  
بلاقسمة كما بينته في شرح  
الروض (ولمالك ما حصل  
من مال قراض كثمر  
وتاج وكسب ومهر) وغيرها  
من سائر الزوائد العينية  
الحاصلة بغير تصرف العامل  
لأنه ليس من فوائد التجارة  
وتعيرى بما ذكر أعظم مما  
عبر به (ويجبر بالربح  
نقص) حصل (برخص  
أو عيب حدث) لاقتضاء  
العرف ذلك والثانية من  
زيادتي (أو تلف بعضه)  
بأقصة سهاوية أو جنابة

ما لو لم يربح أو كان العقد فاسداً فراجعه قل وأيضاً قد تكون النفقة قسراً لربح فيفوز به العامل وقد  
تكون أكثر فيؤدى إلى ان يأخذ جزءاً من رأس المال سم (قوله وعليه فعل ما يعتاد) أى يعتاد  
عند التجار فعل التاجر له بنفسه شرح مر (قوله ووزن خفيف) بالجر عطف على قوله طى والجلال  
المحلى في شرح الاصل ضبطه بالرفع ومقتضاه وجوب ذلك وان لم يعتد حل وعبرة شرح مر  
ووزن الخفيف وان لم يعتد فرفعته متعين كما ضبطه الشارح اه عروفاً لكن قول الشارح عملاً بالعادة  
يدل على الجبر وعبرة ع ش قوله ووزن قسمة تعليل الآتى بقوله عملاً بالعادة أنه بالجر عطف على طى  
وفي شرح مر انه بالرفع وأنه على العامل وان لم يعتد ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يقرأ ووزن بالرفع  
ويراد بقوله عملاً بالعادة العادة القديمة فلا يضطر طرقة عادة بخلافها والحادثة هي المراد بقول مر وان لم  
يعتد يعنى الآن اه بالحرف (قوله عملاً بالعادة) أى فلا بد أن يكون وزن الخفيف معتاداً أو يقال  
من شأنه ذلك أى العادة فيه الوزن حل (قوله ولو فعله بنفسه فلا أجر له) سيأتى للشارح في المساقاة  
أن ما لا يلزم العامل فعله اذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كما لو قال اقض ديني وان لم يسم المالك له  
أجرة فقياسه أن محل عدم استحقاقه هنا الاجرة حيث فعل بلاذن من المالك حور ع ش على مر  
(قوله فلا أجر في ماله) فلو دفعها من مال القراض ضمنها قل (قوله بقسمة) أى للربح (قوله  
لا يظهر) لكن ثبت له فيه حق مؤكد فيورث عنه ويقدم به على الغرماء وعلى مؤن تجهيز المالك  
لتعلقه بالعين ويصح اعراضه عنه وغرمه المالك بان لا يملكه لئلا يورثه عنه شرح مر (قوله محسوبا  
عليهما) أى على رأس المال والربح كما يدل عليه عبارة مر بقوله حتى لو هلك منه شيء كان من المالكين  
(قوله و ليس كذلك) أى لا يحسب على الربح لأنه يجبر به (قوله لكنه انما يستقر ملكه بالقسمة)  
عبارة مر ومع ملكه بالقسمة لا يستقر ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنفوذ الآتى والاجبر به  
خسران حدث بعدها (قوله ولمالك ما حصل من مال القراض) خرج بما حصل منه الظاهر في  
حدوثه منه ما لو اشترى حيواناً حاملاً أو شجرة اعليه ثم غريم مؤبر فالوجه ان الولد والثمر من مال القراض  
شرح مر (قوله ومهر) أى بشبهة أو بنكاح أو بزنا وهي مكرهة أو مطاوعة وهي ممن لا تعتبر  
مطاوعة بان كانت أعجمية تعقد طاعة الأمر ويحرم على المالك تزوجها كما يحرم عليه وطؤها  
وظاهره وان لم يظهر ربح ويحسد العامل حيث لا ربح اه حل وفي قل على الجلال نعم المهر الحاصل  
بوطء العامل مال قراض لأنه حصل بفعله فأشبهه بربح التجارة وعليه الحدان علم والولد رفيق وهو مال  
قراض أيضاً والافلاح والولد حرنسب وعليه قيمته قال بالشيخنا مر وتكون مال قراض أيضاً  
وخالفه ولده فيها وقال انها للمالك ومال شيخنا للآول وهو ظاهر اه (قوله لأنه ليس من فوائد  
التجارة) أى الحاصلة بتصرف العامل في ماله التجارة بالبيع والشراء بل هو مائى من عين المال من  
غير فعل من العامل (فرع) لو استعمل لعامل دواب القراض وجبت عليه الاجرة من ماله للمالك  
ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلا شيء عليه سوى الأثم اه سم  
(قوله ويجبر بالربح الخ) وما يأخذ الرصدى والخفراء يحسب من مال القراض وكذا المأخوذ  
ظلماً كأخذ المكاسة كما قاله الماوردى اه نزل (قوله نقص حصل) سواء حصل قبل الربح  
ام بعده سم (قوله أو تلف) أعاد فيه الباء دون ما قبله إشارة الى ان القيد الذى بعده خاص به  
(قوله وتعذر أخذه) كان الانسب أن يقول ولم يأخذ بدله لقوله في المفهوم فان أخذ بدله ذلك أو

(٢٠ - (يجبرى) - ثالث) وتعذر أخذه (بعد تصرف) من العامل ببيع أو شراء قياساً على  
ما مر فان تلف بذلك قبله فلا يجبر به بل يحسب من رأس المال لان العقد لم يتأ كدباً عمل فان أخذ بدله ذلك استمر القراض فيه ولكل



سواء أكان التالف باقاً أم باتلاف المالك أم العامل أم أجنبي لكن يستقر نصيب العامل من الربح في الثانية و يبقى القراض في البذل ان أخذه في الرابعة وبحث الشيخان في الثالثة بعد نقلهما ما ذكر فيها عن الامام أن العامل كالاجنبي و به صرح المتولي و فرق الاول بان للعامل الفسخ بفعل اتلافه فسخا كالمالك

بمخلاف الاجنبي

فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين وحكم اختلاف العاقدین مع ما يأتي معهما (لكل منهما) (فسخه) متى شاء (وينفسخ بما تنفسخ به الوكالة) كموث أحدهما وجنونه وانما له ما مر أنه توكيل وتوكل وكذا باسترجاع المالك المال بمخلاف استرجاع الموكل ما وكل في بيعه (ثم) بعد الفسخ أو الانقضاء (يلزم العامل استيفاء) للدين لأنه ليس في قبضته (ورد قدر رأس المال لشأه) بأن ينفضه على صفته وان كان قد باعه بنقد على غير صفته أو لم يكن ربحاً لأنه في عهدة رد رأس المال كما أخذه هذا ان طلب المالك الاستيفاء أو

يقول فيه فان تبسر أخذ البذل اسقر القراض فيه ولو في ذمة الجاني كما في نظيره من الجنابة على المراهون (قوله و يبقى القراض) أي بحكم العقد الاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وانظر هذا مع قوله فان القراض يرتفع إلخ الآن يقال ارتقاعه في الرابعة بالنسبة للتلف لا بالنسبة لبذله و عبارة م ر و خرج ببعضه نحو تلف كله ما لم يتلفه أجنبي و يؤخذ بذله أو العامل و يقبض المالك منه بذله و يرده اليه كما يحسنه وقال الامام يرتفع مطلقاً و عليه يفارق الاجنبي إلخ اهـ (قوله و بحث الشيخان) اعتمده زى (قوله بعد نقلهما ما ذكر) وهو ان القراض يرتفع (قوله كالاجنبي) أي فليقبض المالك منه البذل و يرده اليه اهـ م ر (قوله و فرق الاول) أي المقاتل بأنه يرتفع باتلاف العامل دون الاجنبي وهو ضعيف (قوله بخلاف الاجنبي) انظر على الاول هل الذي يعرفه العامل ما عدا قدر حصته من الربح يتجه نعم انتهى سم

فصل في بيان أن القراض جائز إلخ (قوله مع ما يأتي معهما) أي من أنه يلزم العامل استيفاء الدين ع ش ومن قول المتن ولو أخذ المالك بعضه إلخ (قوله لكل فسخه) أي لا به توكيل في الابتداء وشركة في الانتهاء وهذا حكم كل منهما ولو قال للعامل لا تصرف انفسخ أيضاً قاله الاسنوي بخلاف ما لو قال لا قراض ميتاً أو باع ما اشتراه للعامل وبحث في زوائد الروضة الانزال بالانكار اهـ م م ومحل نقوده أي الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيفاء عظم على المال أو ضياعه والالم ينفذ وينبغي أن لا ينفذ من المالك أيضاً ان ظهر ربح والحالة ما ذكر أي حيث ترتب عليه استيفاء عظم لم ينافيه من ضياع حصة العامل ع ش على م ر (قوله كموث أحدهما) وللعامل الاستيفاء بعد موت المالك من غير اذن وارثه و يمنع ذلك على وارث عامل مات الا باذن المالك ولا تقرر ورثة المالك العامل على القراض كما لا يقرر المالك ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو بمنع على العرض فان نض المال ولو من غير جنس المال جاز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل قررته على ما كنت عليه مع قبوله والمالك لو ارث العامل قررته على ما كان مورثك عليه فيقبل وكالورثة ولهم شرح م ر فيكون الاقرار قائماً مقام الايجاب انتهى (قوله بخلاف استرجاع الموكل) لانه يشترط ان يكون المالك بيد العامل بخلاف الوكيل حل (قوله ثم بعد الفسخ أو الانقضاء) قال ابن عبد السلام حقيقة الانقضاء انقلاب كل من العوضين الى دافعه والفسخ فلب كل من العوضين الى دافعه فذا فعل الانقضاء والأول صفة العوضين شورى (قوله للدين) أي لدين مال القراض وان لم يكن ربح وصوره المسئلة ان المالك أذن له في البيع بالدين وشمل كلامه وجوب تعاطي جميع الدين ربحاً ورأس مال و به صرح ابن أبي عصرون وابن الرفعة وتبعه السبكي و فرق بينه وبين التنضيض بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيها محقة فاكتفى بتنضيض قدر رأس المال فقط شرح م ر (قوله ليس في قبضته) أي وقد حصل بتصرفه وطلبه المالك فلزمه استيفاءه كما أخذه فادفع ما يقال التعليق لا ينتج المدعى (قوله بان ينفضه) أي يبيعه بالناس وهو نقد البلد الموافق لرأس المال ولو قال له المالك لا تبع وتقسيم العروض بتقويم عدلين أو قال أعطيك نصيبك من الربح أيضاً أجيب وكذا الورضي بأخذ العروض من العامل بالقيمة ولم يزد راغب كما جزم به ابن المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلاء لم يؤثر اهـ شرح م ر وقال م ر وظاهر كلامهم أنه لا ينزل حتى ينض المال ويعلم به المالك اهـ (قوله وان كان قد باعه بنقد) أي أو بعرض هذا هو المطوى تحت الغاية (قوله لانه في عهدة رد رأس المال) في العبارة قلب والتقدير لان رد رأس المال كما أخذه في عهدة أي علقته (قوله هذا ان طلب المالك الاستيفاء أو التنضيض والا فلا يلزمه) ولو كان المالك اثنين وطلب



وحظه فيه وخرج برأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تنضيضه كغيره من اشتراك فيه ثلثان لا يكاف واحد منهما بيعه وبميرى بما ذكرناهم وأولى مما عبر به (ولو أخذ المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسر (١٥٥) رجع رأس المال الباقي) بعد المأخوذ لانه

لم يترك في يده غيره فصار كالأعطائه ابتداء (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور (ربح) فالمأخوذ ربح ورأس مال (على النسبة الحاصلة له من مجموعهما فلا يجبر بالربح خسر يقع بعده (مثاله) المال مائة والربح عشرون وأخذ عشرين فسدسها) وهو ثلاثة وثلاث (من الربح) لان الربح سدس المال (فيستقر للعامل اشروط) له (منه) وهو واحد وثلثان ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما يده الى ثمانين لم يسقط ما استقر له فعلم ان باقي المأخوذ وهو ستة عشر وثلثان من رأس المال فيعود او ثلاثة وثمانين وثلاث هذا ان أخذ بغير رضا العامل أو برضاه وصرحا بلاشاعة أو أطلاقا فان قصدا الأخذ من رأس المال اختصاص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل مما يده قدر حصته على الاشاعة نية على ذلك في المطلب (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور (خسر) فالخسر موزع على (المأخوذ والباقي) فلا يلزم

أحدهما التنضيض والآخرة منه فهل يجاب الاول أو الثاني فيه نظر وينبغي أن يقسم المال عروضاً فما يخص من طلب العروض يسلم له وما يخص من طلب التنضيض يباع ويسلم له جنس رأس المال ع ش على م (قوله وحظه فيه) أي في المذكور من أحد الأمرين الاستيفاء والتنضيض أي فيجب م (قوله وخرج برأس المال الخ) الا ان توقف عليه تنضيض رأس المال بان كان بيع بعضه ينقص قيمته كعبد وقوله فلا يلزمه أي بخلاف الاستيفاء أي فلا بد ان يستوفي جميعه كما علمت حل وعبارة شرح م نعم لو كان بيع بعضه ينقص قيمته كالعبد لزمه تنضيض الكل كما بحثه في المطلب لما في التنقيص من التنقيص (قوله أو أخذ به) أي بغير رضا العامل أو برضاه وصرحا بلاشاعة أو أطلاقا كما سياتي في اشرح (قوله الحاصلة له) أي للمأخوذ وقوله من مجموعهما أي المال والربح (قوله فلا يجبر بالربح) أي المأخوذ المستقر وأما الربح الذي سيحدث فيجبر به خسر يقع بعده أو قبله شيخنا (قوله فيستقر للعامل المشروط له منه) وهو فرض في ذمة المالك وللعامل أن يملك بما في يده قدر ذلك حل وهذا لا يظهر الا اذا أخذ بغير رضا العامل كما في شرح م دون ما اذا أخذ برضاه وصرحا بلاشاعة أو أطلاقا وعبارة سم قوله فيستقر للعامل ثم ان كان الأخذ بغير اذن العامل لم ينفذ تصرف المالك في قدر حصته من المأخوذ سواء ملكه العامل بالظهور أم لا (قوله حتى لو عاد ما يده الى ثمانين الخ) أي واذا حصل بعد ذلك ربح يجبر منه ثلاثة وثلاث (قوله لم يسقط ما استقر له) بل يأخذ منها أي الثمانين درهما وفي درهم ويرد الباقي أي ان حصل فسخ واستشكال الاسوي تبعالين الرفعة استقلاله بأخذ ذلك لانه يلزم من شيوع المسترد بقاء حصته فيه ان بقي والا فني ذمة المالك فلا يتعلق بالمال الا بنحو رهن ولم يوجد حتى لو أفلس المالك لم يتقدم به للعامل بل يضارب مردود بان ملك لما تسلط باسترداد ما علم للعامل فيه جزأ بغير رضاه ممكن للعامل من الاستقلال بأخذ مثله ليحصل التكافؤ بينهما اه شرح م (قوله هذا) أي محل كون المأخوذ ربحاً ورأس مال (قوله فان قصد الأخذ من رأس المال) فان اختلف قصدهما بان قصد المالك الأخذ من رأس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كما في الشوري (قوله لكن يملك العامل مما يده) أي المالك قدر حصته الخ بمعنى أنه يملك بمقدار ما أخذ المالك من غير نية لشيء مما يده حتى لو تلف منه شيء لا يكون عليهما اه حل (قوله أو بعد ظهور خسر) ومنه رخص وعيب وتلف باق قل (قوله فلا يلزم جبر حصته المأخوذ) وهي في المثال المذكور خمسة واما حصته الباقي وهي خمسة عشر فيلزم جبرها كما يأتي في كلامه (قوله فكأنه أخذ خمسة وعشرين) لان ربح الخسر في ضمن العشرين المأخوذة (قوله الى خمسة وسبعين) أي بضم العشرين الخاضعة بمعنى أنه اذا حصل ربح جبر ما الستين بخمسة عشر فيصير رأس المال خمسة وسبعين لانه يخص كل عشرين خمسة من الخسر ان فاندفع ما يقال ان رأس المال يعود ستين لانه لما كان الخسر عشرين وأخذ عشرين صار الباقي ستين وحاصل الدفع أنه لما كان كل عشرين من الستين الباقية متحملة لخسة من الخسر كان رأس المال خمسة وسبعين بالقوة بمعنى انه اذا حصل ربح جعلنا منه خمسة عشر رأس مال لان الخسر يجبر بالربح تأمل (قوله وفي قدره) ولو أقر ربح قدر ثم ادعى غلطا في الحساب أو كذبا لم يقبل لانه أقر بحق لغيره ولم يقبل رجوعه عنه نعم له تحليف المالك وان لم يذ كر شبهة ويقبل قوله بعد

جبر حصته المأخوذ لور ربح بعد (مثاله) المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشرين حصتها من الخسر (ربح الخسر) فكأنه أخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال الى خمسة وسبعين حتى لو بلغ ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم الخمسة بينهما نصفين ان شرط المناصفة (وحلف غامل في عدم ربح) في (قدره) فيصدق في ذلك لو وافقته فيما نقاه للأصل



(لم تنهى عن شراء كذا) لان الأصل عدم النهي (و) في (قصر رأس) المال لان الأصل عدم دفع الزائد على ما قاله (و) في (دعوى تلف) لانه مأمون فان ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة ولو تلف المال فادعى المالك أنه قرض والعامل أنه قراض فالمدق العامل يمينه كما أفتى به ابن الصلاح تبعاً للنفوى لان الأصل عدم الضمان ولو أقاماً يمينتين ففي المقدم منهما وجهان في الروضة بل ترجيح أوجههما تقديم يمين المالك لان معها زيادة علم (و) في دعوى (رد) للمالك على المالك لانه أتمنه كالودع بخلاف نظيره في الرهن والمستأجر لانهما قبضا العين لمنفعة نفسها والعامل قبضها لمنفعة المالك واتفاعة بالعمل (ولو اختلاف في) القدر (المشروط له) كأن قال شرطت لي النصف فقال المالك بل الثلث (تحالفا) كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن (وله) أي للعامل بعد الفسخ (أجرة) لعمله والمالك الربح كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل يمينه أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك يمينه ولا أجرة عليه للعامل

خسرت ان احتمل كان عرض كساد كما قاله القاضي حسين شرح م (قوله وفي شراءه الخ) محله حيث وقع لعقد على ما في التهمة أما لو كان الشراء بعين مال القراض فإنه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله الامام والوجه كما قاله جمع تقدمون عدم قبول يمينه المالك أنه اشتراه بمال القراض لانه قد يشتري لنفسه بمال القراض عدواً فلا يصح البيع شرح م (قوله وعدواً بان فسخ القراض ثم اشترى كاتبه عليه حج اه) (قوله وفي قوله لم تنهى) كان اشترى سلعة فتدل يمينتك عن شرائها فقال العامل لم تنهى شرح م (و) أما لو قال المالك لم أذن لك في شراء كذا فقال العامل أذنت فالمدق المالك ع ش وشرح م (قوله في دعوى تلف) نعم لو أخذ مالاً يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه كائن على غيره البويطي واعتمده جمع متقدمون لانه فرط بأخذه ويتعين طرده في الوكيل والوديع والوصى وغيرهم من الامناء كما قاله الزركشي كالأذرعى شرح م (قوله فتلف أي بعد عمله فيه كاهونص البويطي وقوله ضمنه أي وان علم المالك حاله كما نقله سم عن شرح الارشاد لابن حجر وفي شرح المناوي على مقن عماد الرضائي آداب القضاء الشيخ الاسلام مانصه وقيد الأذرعى بما إذا ظن المالك قدرته على جميعه أو جهل حاله أما إذا علم حاله فلا ضمان اه بحروقه (قوله لانه مأمون) ومن ثم ضمن بما ضمن به الأمين كان خلط مال القراض بما لا يميز به ومع ضمانه لا ينزل كاسر فيقسم الربح على قدر المالين شرح م (قوله فهو على التفصيل الآتي في الوديعة) عبارة هناك وحلف في ردها على مؤتمنه وفي تلفها مطلقاً أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كحرق عرف دون عمومه فان عرف عمومهم وانهم فكذلك وان لم يتم صدق بلايين وان جهل طول بينة ثم حلف أنها تلفت به انتهت بزيادة لكن هل من السبب الخفي مالو ادعى موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا مكان إقامة البينة عليه فيه نظروا لا بعد أنه ان غلب حصول العلم بموته لا هل علمته كموت جل في قرية أو محلة كان من الظاهر فلا يقبل قوله الا ببينة والا كان كان بريبة أو كان الحيوان صغيراً لا يعلم موته عادة كدجاجة قبل قوله لانه من الخفي ع ش على م (قوله فادعى المالك أنه قرض) أي فيلزمه بدله والعامل أنه قراض أي فلا يلزمه بدله حل (قوله لان الأصل عدم الضمان) وخالفهما الزركشي فرجح تصديق المالك لان العامل اعترف بوضع اليد وادعى عدم شغل التهمة والأصل خلافه وهذا هو المعتمد بخلاف مالو كان المال باقياً ورجح فيه ثم اختلفا فقال المالك دفعته فراضاً فاستحق حصني من الربح وقال العامل قرضاً فالربح كله على صدق العامل يمينه كما أفتى به النواهد شرح م (قوله لان معها زيادة علم) أي لانه تفيد شغل التهمة بخلاف يمينه العامل فهي مستصعبة لاصل البراءة ويمينه المالك ناقلة فقدمت على المستصعبة شيخنا (قوله واتفاعة بالعمل) جواب عما يقال انه يتنفع بها الربح فأجاب بأنه يتنفع بالعمل فيها لا بها وعبارة شرح م (و) واتفاعة هو بالعمل فيها لا بها (قوله بالعمل) أي انما هو بالعمل ع ش وهو يشير إلى أن اتفاعة مبني على خبره بالعمل وصرح به البرماوي (قوله تحالفا) ولا يفسخ العقد بالتحالف شرح م بل يفسخه أو أحدهما أو الحاكم اه رشيدى ويتجه البدء بالمالك نعم لو كان المال لمجور عليه وادعى العامل أقل من أجرة المثل فلا تحالف اه قل على الجلال (قوله ولا أجرة عليه للعامل) لانه ان كان يدعى الوكالة فالامر ظاهر لان التول قوله وان كان يدعى القراض فالعامل يدعى الوكالة والوكيل لا أجرة له تأمل

كتاب المساقاة

ولما أخذت شهما من القراض من جهة لعمل في شئ ببعض نمائه وجهالة العوض وشهما من الاجارة من



الله عليه وسلم عامل أهل  
خير وفي رواية دفع الى  
يهود خيبر نخلها وأرضها  
بشطر ما يخرج منها من  
تمر وأوزرع والمعنى فيها ان  
مالك الاشجار قد لا يحسن  
تهدها ولا يتفرغ له ومن  
يحسن ويتفرغ قد لا يملك  
أشجاراً فيحتاج ذلك الى  
الاستعمال وهذا الى  
العمل ولو اكرى المالك  
لزمته الاجرة في الحال وقد  
لا يحصل له شيء من الثمر  
وتتأون لعامل فدعت  
الحاجة الى تجويزها وهي  
أخذ ما يأتي معاملة  
الشخص غيره على شجر  
ليتهده بسقي وغيره  
ولمرة لهما (أركانها) ستة  
(مقدمات) مالك وعامل  
(وعمل ونحو وصيغة ومورد  
وشروطه) أي في المورد  
(كونه نخلاً أو غنبا صريحا  
معينا بيد عامل مغروسا لم  
يبدا صلاح ثمره) سواء  
أظهر أم لا فلا تصح على غير  
نخل وغب استقلا لا كثنين  
وتفاح وشمش وصنوبر  
و بطيخ لأنه ينمو بغير عهد  
أو ينخلو عن العوض مع أنه  
ليس في معنى النخل ولا  
على غير مرتقى ولا على مهم  
كاحد البستانين ككافي  
سائر عقود المعاوضة  
ولا على كونه بيد غير

جهة اللزوم والتأقيت جعلت بينهما شرح م (قوله المحتاج اليه فيها غالباً) هذا في معنى العلة لا أخذها  
من السقي دون غيره كالحرث والتعريض وقوله لأنه أنفع الخ علة لقوله مأخوذة من السقي والمراد أن عمل  
العامل ليس قاصراً على السقي لكن لما كان أنفع أعمالها أخذت منه ع ش (قوله والاصل فيها الخ)  
وجوزها مالك وأخذت قياساً على القراض المجمع عليه ومنعها أبو حنيفة وأجاب عن الخبر بأن معاملة  
الكفار تحتمل فيها الجهالة وخالفه أصحابه ولاجل هذا الخلاف ندم القراض عليها وقيل إنها اصل  
للقراض لأن الحاجة لما دعت اليها لكون المالك قد لا يحسن التعمد ومن يحسنه قد لا يملك أشجاراً  
فجوزت وهذا المعنى موجود في القراض فجوز أيضاً اه قل (قوله قبل الاجماع) هو صريح في أنها  
مجمع عليها مع أن أبا حنيفة منعها وإن خالفه أصحابه كما علمت قل (قوله عامل أهل خير) أي لأنه  
فتحها عنوة أي قهرافصار ما فيها من الأرض والشجر وغير ذلك ملكه شيخنا قال في لروض المعاملة  
تشمل لزراعة والمساقاة اه (قوله وفي رواية دفع الخ) هذا محمول على المزارعة تبعاً للمساقاة كما سيأتي  
شيخنا (قوله ولو اكرى المالك) أي على فرض أن تكون أعمالها مضبوطة وهذا من جملة  
التعليل (قوله فدعت الحاجة الى تجويزها) فهي مما يجوز للحاجة رخصة حل (قوله معاملة  
الشخص) أي بصيغة معلومة فيؤخذ منه جميع أركانها (قوله على شجر) أي مخصوص ليخرج غيره  
(قوله كونه نخلاً) ولو ذكورا م فأنشروط ستة ذكر أهل الخبرة أن ذكر النخل قد تقرر حل  
قال م وقد ينزع فيه بأنه ليس في معنى النصوص عليه اه وأفضل الاشجار النخل ثم العنب  
وتمرهم مثلها وفضل النخل لأنه من فضلة طينة آدم ولأنه ورد الحديث بأكرامه ولأنه الشجرة الطيبة  
في القرآن وليس في الاشجار ما فيه ذكر وأتى غيره كذا قيل وفيه نظر وعبرة خط وليس في الشجر  
يحتاج إمانته الى ذكره غيره (قائمة) النخل والعنب بخلاف بقية الاشجار في أربعة أمور الزكاة  
والحرص وبيع العرايا والمساقاة برماوى (قوله صريحا) أي فلو كان المالك أعمى وكل من يعقله ع ش  
على م وفارق صحة تركته لأنها توكيل قل (قوله استقلا) فيه تصريح بجواز المساقاة على غير  
الاشجار كالبطيخ تبعاً وهو ظاهر خلافاً لظاهر كلام الجلال المحلى وهل محل ذلك إذا عسر افراد ذلك  
أولاً ظاهر كلامه لا فرق ونقله حجج عن بعضهم واعتمد شيخنا أنه لا بد أن يعسر فيه الافراد حل  
وعبرة شرح م وتصح على أشجار تبعاً للنخل والعنب إذا كانت بينهما وان كثرت وان قيدها  
الموردى بالقليلة وشرط الزكشى بحثا تعذر افرادها بالسقي نظراً للمزارعة وعليه فيأتي هنا جميع ما يأتي  
من اتحاد العامل وما عده اه قال ع ش عليه قوله فيأتي هنا جميع ما يأتي منه كاسيأتي أن لا تقسم  
المزارعة بان يأتي بها عقب المساقاة فيشترط هنا أن تتأخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على  
النخل والعنب فلا واشتمل لبستان الذي فيه النخل والعنب على غيرهما فقال ساقيتك على أشجار  
هذا البستان لم يصح المقارنة وعدم التأخر فليراجع سم على حج (قوله وصنوبر) في المختار  
صنوبر كسفرجل وهو شجر يخرج منه القطران وقوله لأنه ينمو بغير عهد كالتين والتفاح وقوله أو ينخلو  
عن العوض بان لا يكون له ثمرة وذلك كما صنوبر الذكر حل وقال ع ش أشار بقوله أو ينخلو  
عن العوض الى أن صنوبر قسمان قسم ثمرة وقسم لا ينمو أصلاً اليه يرجع ما قاله (قوله ولا على  
مهم) أي غير معين أي في العقد ولا يكفي التعيين في المجلس لأن العقد لازم والرجح متأخر وهذا فارق  
صحة القراض على احدي الصريتين إذا عرفت في المجلس لأنه عقد جائز فاعتقرفيه قل (قوله ولا على  
كونه بيد غير العامل) أي ولا على شجر يكون تحت يد غير العامل في العبارة مسامحة إذا لكون ليس

العامل كان جعل بيده وبالمالك كافي القراض



المساقاة فضمه ليه يفسدها  
ولا على ما بدا صلاح ثمره  
لفوات معظم الاعمال  
وقولى مرتبا معينا من  
زيادتي (و) شرط (في  
العاقدين مامر) فيهما (في  
القراض) وتقدم بيانه ثم  
(وشريك مالك كأجنبي)  
فتصح مساقاته له ان شرط  
له زيادة على حصته كما  
يؤخذ مما يأتي (و) شرط  
(في العمل أن لا يشرط  
على العاقد ما ليس عليه)  
فلو شرط ذلك (كان شرط  
على العامل أن يذني  
جدارا) لحقيقة (أو على  
المالك) وهو من زيادتي  
(تنقية النهر) لم يصح العقد  
لانه شرط عقد في عقد  
ولانه في الأول استتجار  
بموضع مجهول (وان  
يقدر) أي العمل (بزمان  
معلوم يثمر فيه الشجر غالبا)  
كسنة أو أكثر كالأجرة  
فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة  
ولا مؤقتة بأدراك الثمر  
للجهل بوقته فانه يتقدم  
تارة ويتأخر أخرى ولا  
مؤقتة بزمان لا يثمر فيه  
الشجر غالبا لخلو المساقاة  
عن العوض ولا أجرة  
للعامل ان علم أو ظن انه  
لا يثمر في ذلك الزمن وان  
استوى الاحتمالان أو

معقودا عليه ع ش (قوله ولا على ودي) اسم لصغار النخل فقط وهو بفتح الواو وكسر الدال وتشديد  
الياء ع ش وإذا عمل فله أجره المثل ان توقعت الثمرة في تلك المدة والأولا زى (قوله ولان الغرس)  
قضية ما ذكر من التعليل أنه لو عقد على ودي ليغرسه المالك ويتعهده هو بعد الغرس لم يتمتع ونقل  
عن العلامة حل أن هذا ليس مراد أولو قيل بالصحة فيما لو عقد عليه غير مغروس أو مغروسا بمحل  
كالشغل على أن ينقله المالك ويغرسه في غيره يعمل فيه العامل لم يبعد لانه لم يشرط فيه على العامل  
ما ليس عليه ولا ينافيه قول المصنف مغروسا لجواز حمله على الأعم من المغروس في المحل الذي يتعهده فيه  
حقيقة أو حكما ع ش (قوله ولا على ما بدا صلاح ثمره) ولو البعض في البستان الواحد من  
وعبارة ع ش على مر والم يبدل صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع ان اتحد البستان  
والجنس والعقد والمحل (قوله مامر في القراض) الا أنه يشترط أن يكون المالك هنا بصيرا ويكني  
هناك أن يكون أعمى اذا عقد على ما في الذمة لفرق أنه هنا لا بد أن يكون المعقود عليه معينا في العقد  
كما تقدم من (قوله فتصح مساقاته) واستشكل هذا بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك  
المستأجر أجاب عنه السبكي بان صورة المسئلة أن يقول ساقيتك على نصيبي وهذا صور أبو الطيب  
كالزني قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالمصنف انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحقيقة وهو  
المعتمد وعلى الأول فيجيب بأنه يقتصر في المساقاة ما لا يقتصر في الإجارة شرح مر وقوله وعلى الأول  
الصواب أن يقال وعليه فيجيب الخ لانه انما يتفرع على الثاني (قوله ان شرط له الخ) فاذا لم يشرط له  
الزيادة بطلت تخلوها عن العوض ولا أجره لانه عمل غير طامع زى وحل (قوله ما ليس عليه الخ)  
اعترض بأنه احالة على مجهول لان ما ليس عليه لم يعلم بمسبق بل مما يأتي وأجيب بأن ما ليس عليه ما  
كان سيده كزكريا كان كانه معلوم كما يعلم من شرح مر وعبارته ما ليس من جنس أعمال التي  
ستد كزكريا بأنها عليه فلا اعتراض عليه وانما تقدم في القراض ما عليه ثم ذكر حكمه بالشرط عليه  
ما ليس عليه وعكس ذلك هنا لان الأعمال قليلة ثم وليس فيها كبيرة تفصيل ولا خلاف فقدمت ثم ذكر  
حكمها وما هنا بالعكس فقدم حكمها عليها ثم آخرت لطول الكلام عليها (قوله كأن شرط على العامل  
الخ) وحيث نزلت لفعله العامل بلا دن فلا أجر له أو باذن فله الأجرة وانما استحق بالاذن من غير استتجار  
لانه تابع لعمل فيه أجرة وبذلك فارق نحو ما غسل ثوبه اه قل (قوله لانه شرط عقد) وهو  
الإجارة في عقد هو ظاهر بالنسبة للأولى خفي بالنسبة للثانية فتأمل شويري والظاهر أنه لا خفاء فيه  
لان العامل كانه استأجر المالك على تنقية النهر فهو شرط عقد إجارة وقع في صلب عقد المساقاة كما أن  
الصورة الأولى كذلك أي فيها عقد إجارة (قوله بزمان معلوم) ولو أدركت الثمار قبل انقضاء  
المدة عمل بقيتها بالأجرة وان انقضت المدة وهو طلع أو بلغ فله حصته منه وعلى المالك السقي والتعهد  
الى الجذاذ ولاحق للعامل فيما حدث بعدها اه حج من (قوله لا يثمر فيه الشجر غالبا)  
بان يمكن فيه الأثمار نادرا أو يستوى الأثمار وعدمه أو يجهل الحال فاندفع الاعتراض على قوله  
وان استوى الاحتمالان بأنه لم يدخل في موضوع المسئلة وهو أن الزمن لا يثمر فيه الشجر غالبا  
(قوله ان علم الخ) كما لو قدرت بجنة يثمر فيها الشجر غالبا فلم يثمر أو أثمر بعدها اه سم (قوله  
فله أجرته) وان علم المساد وان لم يثمر سم (قوله وشرط في الثمر مامر في الرج) فان شرط  
المالك له جميع الثمر لم يصح ولا أجرة للعامل والاستحقاق الإجارة وان علم الفساد وخرج بالثمر



(و) شرط (في الصيغة ما) مر فيها (في البيع) غير عدم التأقيت بقريته مامر آتفا وهذا من زيادتي (كساقيتك) أو عاملتك على هذا على أن الثمرة بيننا فيقبل العامل وقولي كساقيتك أعم مما عبر به (لاتفصيل أعمال بناحية بها عرف غالب) في العمل بقيد زدته بقولي (عرفاه) أى العاقدان فلا يشترط فان لم يكن فيها عرف غالب أو كان ولم يعرفاه اشترط (ويحمل المطلق عليه) أى على العرف الغالب الذى عرفاه في ناحيته (وعلى العامل) عند الاطلاق (ما يحتاجه الثمر) لصلاحه وتميته (بما يكرر) من العمل (كل سنة كسقى وتنقية نهر) أى مجرى الماء من طين ونحوه (واصلاح أجاجين) يقف فيها الماء حول الشجر يشربه شبيهة بأجانات الغسيل جمع اجانة (وتلقيح) للنخل (وتنحية حشيش وقضبان مضره) بالشجر (وتعريش) للعنب (جوت به عادة) وهو أن ينصب أعوادا ويظللها ويرفعه عليها (وحفظ الثمر) على الشجر وفي اليد عن السرقة والشمس والطيور

الجريد والصكر باق فلا يكون مشتركا بينهما بل يختص به المالك فان شرطه العامل لنفسه أو بينهما على نسبة معلومة لم يصح وأما الشماريح فمشتركة بينهما وكذا القنود وهو مجمع الشماريح والعرجون الذى هو الساعد للمالك ولا يجوز كون العوض غير الثمر فان ساقاه على ذلك لم تنعقد ساقاة ولا اجارة الا اذا فصل الاعمال وكانت معلومة حل وزى (قوله ولساقى في ذمته) بفتح القاف منو ما مفعول من ساقى كأن قال ألزمت ذمتك سقى هذه الاشجار وتعهد بها (قوله بخلاف المساقى على عينه) قال في الروضة ولو فعل انفسخت المساقاة بتركه العمل وكانت الثمار كلها للمالك ولا تثنى للعامل الا فى الاول وأما الثانى فان علم افساد فلا تثنى له والا فى استحذافه أجرة المثل الخلاف في خروج الثمار مستحقة سم (قوله مامرا آتفا) أى قوله وان يقدر بزمن الخ (قوله على أن الثمرة بيننا) علم منه أنه لا بد من ذكر العوض فلو سكت عنه فسدت وله الاجرة ولا بد من ذكر المدة في العقد أيضا ولا تصح بلفظ الاجارة كما مر وكذا عكسه وليست كناية اذ شرطها أن لا تجدد نفاذا في موضوعها وان يقبل العقد المتوى قاله شيخنا م ر قل على الجلال (قوله فيقبل العامل) أى لفظا فلا يكتفى بالفعل من أحد الجانبين وفي الكتابة وإشارة الاخرس مامر في الضمان وجميع ما ذكره من صور المساقاة على العين ومن صورها على النعمة ألزمت ذمتك كذا بكدا ونحو ذلك قل (قوله أعم مما عبر به) لتناوله سلمته اليك لتتعهد به بكدا أو تعهد به بكدا أو اعمل فيه بكدا وهذه ثلاثة من الصريح ع ش (قوله وعلى العامل) وكل ما وجب على العامل له استئجار المالك عليه وما وجب على المالك لوفعه العامل باذن المالك استحق الاجرة تنزيلا له منزلة قوله اقض ديني وبه فارق اغسل ثوبي شرح م ر ولو ترك العامل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره وبحث غير واحد أن العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار ضمن وأبوزرعة انهما لو اختلفا أثناء المدة في اتيان العامل بمأزمه فان بقي من أعماله شئ يمكن تداركه صدق المالك وألزم العامل بالعمل لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شئ ولا يمكن تداركه صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والاصل عدمه حجج م ر هذا وقوله وعلى العامل الخ بيان لقوله ويحمل المطلق عليه فلا يقال ان فيه تكرارا (قوله عند الاطلاق) ليس المراد بقوله عند الاطلاق الاحتراز عما اذا قيد فيجوز كونه على المالك لانه صرحوا بان ما على أحدهما والشرط كونه على الآخر فسدت المساقاة وانما المراد بيان أن هذه الامور على العامل حتى عند الاطلاق هكذا يظهر أنه المراد قال م ر والمعتد أن السقى كغيره فلو شرط على المالك لم يصح سم ملخصا (قوله ما يحتاجه) قال م ر أى عمل ما يحتاجه الخ ثم قال بعد وعلم من تقييد ما عليه بالعمل عدم وجوب عين عليه أصلا فنحو طلع بفتح به وقوصرة تحفظ العنقود وعن الطبر على المالك انتهى بحرفه و يعلم أيضا من قول الشارح من العمل (قوله كسقى) ان لم يشرب بعروقه م ر (قوله جمع اجانة) وهى الحفر التى حول الشجر (قوله وتلقيح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع أنثى وقد يستغنى عنه لكونها تحت ريج الذكور فيحمل الهواء ريج الذكور اليها شرح م ر قال ع ش وينبغي ان من ذلك ما جرت به العادة من الزيل ونحوه فيكون على المالك اه (قوله وتنحية حشيش) أى كلابايس أو رطب فقد اشتهر الحشيش في دلبايس من الكلا وقيل هو خاص بالرطب منه وعيارة الصحاح والحشيش اليابس من الكلا ولا يقال له رطبا حشيش انتهى حل (قوله جرت به عادة) راجع لتعريش كما قاله م ر وحجج وراجع للجميع عند الشارح كما قاله حل و بدل عليه قوله بعدوان لم تجر عادة (قوله ويظللها) أى ينصب عليها مظلة وهو البوص الذى ينصبونه على الاعواد (قوله وحفظ الثمر على الشجر) وفي نسخة وحفظ الثمر وهى أظهر مما فى الاصل لانها الملازمة لقوله فان كلام من الثلاثة الخ وما فى



قطعة (وتجفيفه) فان كلاً من  
الثلاثة على العامل وان لم  
تجر به عادة وتقييد الروضة  
كأصلها تصحيح وجوب  
التجفيف على العامل  
بجران العادة به أو شرطه  
ليس بجيد ذاك في لوجوبه  
لأنه مخالفة المادة أو  
الشرط فيحل التصحيح  
هو عند اتفاق ما وظاهر  
أنه لوجوب عادة بان شيئاً  
من ذلك على المالك أتبع  
(وعلى المالك ما يقصده  
حفظ الأصل) أي أصل  
التمر وهو الشجر (ولا يتكرر  
كل سنة كبناء حيطان)  
للستان (وحفر نهر) له  
واصلاح ما انهار من النهر  
لاقتضاء العرف ذلك وعليه  
أيضاً الأعيان وان تكررت  
كل سنة كطلع التلقيح  
(ويقال له عمل حصته)  
من التمر (بالظهور) له ان  
عقد قبل ظهوره وهذا من  
زيادتي وفارق القراض  
حيث لا يملك فيه الربح الا  
بالقسمة وما ألحق بها كما  
مر بان الربح وقاية لرأس  
المال والتمر ليس وقاية  
لشجره أما اذا عقد بعد  
ظهوره فيملكها بالعقد

### فصل

في بيان أن المساقاة لازمة  
وحكم هرب العامل  
والمزارعة والمخابرة (هي)

أي المساقاة (لازمة) كالأجارة (فلو هرب

الأصل يصح قرأته بالرفع عطفًا على ما وبالجر عطفًا على مدخول الكاف ع ش قال مرفان لم تحفظ به  
الكثرة لسراق أو كبر البستان فاللون عليه كما اقتضاء إطلاقهم وبحسب الأذرعى عدم لزوم ذلك في ماله بل  
على المالك (قوله وفي اليد) أي الجرن (قوله كقوصرة) أي قوطة (قوله وجداده) بفتح الجيم  
وكسرهما وإهمال الدالين كما في الصحيح وفيه أيضاً جواز إجماعهما وإهمال أحدهما قول (قوله  
اذلنا في وجوبه الخ) عبارة شرح مرفان مقابل الأصح لا يتأتى إلا عند اتفاق العامة والشرط اذ  
لا تسعه مخالفتها (قوله عند اتفقتهما) أي العادة والشرط (قوله وظاهر أنه لوجوب عادة الخ) عبارة  
شرح مرفان وظاهر ان ما نصوا على كونه على العامل أو المالك لا يلتفت فيه إلى عادة مخالفة له كما هو ظاهر  
على ان العرف الطارىء لا يعمل به اذا خالف عرفاً سابقاً فقول الشيخ في شرح منجه وظاهر أنه  
لوجوب عادة بان شيئاً من ذلك على المالك أتبع يتعين حمله على ما ليس للاصحاب فيه نص بأنه على  
أحدهما أو بان العرف فيه يقتضي كذا والاف هو غير صحيح اه بحر وفه قال الرشيدى قوله يتعين الخ  
الظاهر ان هذا الجمل غير متأثر في عبارة المنهج ولهذا اقتصر حجج على الرد اه بحر وفه وقوله غير  
متأثر لان قول المنهج بان شيئاً من ذلك أي من الثلاثة المذكورة التي نص عليها الاصحاب لانهم نصوا  
عليها فكيف يتأتى الجمل المذكور نعم ان رجوع اسم الإشارة في قوله بان شيئاً من ذلك ان غير الثلاثة كما قاله  
حل ظهر الجمل المذكور (قوله بان شيئاً من ذلك) أي من الثلاثة المذكورة قبل وقال حل قوله بان  
شيئاً من ذلك أي غير حفظ التمر وهذا هو تجفيفه لقوله وان لم تجر العادة الخ وقوله لقوله الخ لظاهر أنه  
لا يدل على ما ادعاه وذلك لان قوله وان لم تجر به عادة به أي المالك كور من الثلاثة أي  
بوجوده وحصوله بل كانت العامة إهماله عن الحفظ وعن القطم وعن التجفيف وحينئذ فهذا التعميم  
لا ينافي التقييد بقوله وظاهر أنه لوجوب عادة الخ وهذا لا يظهر بل الظاهر ان معنى قوله وان لم تجر به عادة  
أي وان لم تجر عادة بكون كل من الثلاثة على العامل أي سواء كانت العادة جارية بإهمالها أو بكونها على  
المالك لان المدار على عرف الشرع لكن الشارح أخرج الصورة الثانية بقوله وظاهر أنه لوجوب  
الخ وضعفه ع ش كما مر ولا يكون ضعيفاً الا اذا جعل اسم الإشارة راجعاً لثلاثة فان جعل راجعاً  
لغيرها مما تقدم كما قاله حل فلا يكون ضعيفاً تأمل وقوله لكن الشارح أخرج الصورة الثانية فيكون  
كلامه الاوّل غير شامل لها أخذ من كلامه هنا (قوله كبناء حيطان) ونصب نحو باب أو دولا ب أو قاس  
أو منجل وممول وبقريث أو تدوير الدولا ب شرح مرفان (قوله واصلاح ما انهار) أي انهم (قوله  
حيث لا يملك فيه الربح الا بالقسمة) أي لا بالظهور ولا يستقر الا بالتضيض والفسخ حل (قوله وما  
ألحق بها) وهو الفسخ والتضيض ع ش (قوله وقاية لرأس المال) أي يقية من النقص الذي يحصل  
لأنه يجبر به كما مر

فصل في بيان أن المساقاة لازمة (قوله وحكم هرب العامل) أي وما يتبعه من قوله ولومات المساق  
في ذمته إلى قوله ولا تصح مخابرة (قوله هي لازمة) أي عقدها لازم من الجانبين أي قبل العمل وبعده  
لان عمله في أعيان باقية بحالها فاشتمت الاجارة دون القراض فيلزمه اتمام الاعمال وان تلفت الثمرة  
كلها باقية أو نحو غصب كما يلزم عامل القراض التضيض مع عدم الربح ووجه لزومها ظاهر كما فاده الوالد  
وهو مراعاة مصلحة كل منهما أي المالك والعامل اذ لو تمكن العامل من فسخها قبل تمام العمل تضرر  
المالك بفوات الثمرة أو بعضها لعدم العمل لكونه لا يحسنه ولا يتفرغ له ولو تمكن المالك من فسخها  
تضرر العامل بفوات نصيبه من الثمرة لان الغالب كونه أكثر من أجره مثله شرح مرفان (قوله فلو هرب



(بالعمل) بنفسه أو بماله  
فتعبري بذلك أعم من  
قوله وأتمه المالك متبرعا  
(بقي حق العامل) لأن  
العقد لا يفسخ بذلك  
كما لا يفسخ بصريح  
الفسخ (والا) أي وإن لم  
يتبرع غيره ورفع الأمر  
إلى الحاكم (اكثرى)  
الحاكم عليه من يعمل) بعد  
ثبوت المساقاة وهرب  
العامل مثلاً وتعذر احضاره  
من ماله إن كان له مال والا  
اكثرى بمؤجل إن  
تأني نعم إن كانت المساقاة  
على العين فالذي يؤم به  
صاحب العين المبنى والنسائي  
واستظهره غيرهما أنه  
لا يكثرى عليه لم تكن  
المالك من الفسخ (ثم)  
إن تعذرا كترأوه (اقترض)  
عليه من المالك أو غيره  
ويؤم من نصيبه من الثمر  
(ثم) إن تعذرا اقتراضه  
(عمل المالك) بنفسه  
وهذا مع ثم اقترض والأشهاد  
الآتي على العمل من  
زيدتي (أو أنفق بأشهاد)  
بذلك (شرط فيه رجوعاً)  
بأجرة عمله أو بما أنفقته فإن  
لم يشهد كذا كرفل الرجوع  
له وإن لم يمكنه الأشهاد لانه  
عذر نادر فإن عجز عن  
العمل والانفاق ولم يظهر

العامل) أي أو امتنع من العمل وقوله أو نحوه أي كالحبس اهـ قل (قوله وتبرع غيره بالعمل) أي ولم يقصد  
المالك بعمله وكذا إن أطلق يكون كل وقت قصد المالك ح لو مثله الامطار المغنية عن السقي والمراد بالتبرع هو  
الذي عمل فيه بغير استئجار أخن من قوله والاكثرى عليه الحاكم ع ش (قوله من مالك أو غيره) أفهم  
أنه لو عمل المالك في ماله لا على وجه التبرع عن العامل أو تبرع به أجنبي عن المالك لا يستحق العامل شيئاً  
وجرى عليه حج تبعاً للسبكي وخالفه م ر في شرحه فقال فيها استحق العامل فيما يظهر ع ش وعبرة  
شرح م ر ولو عمل في مال نفسه غير متبرع عن العامل أو عمل الأجنبي عن المالك لا يعمل استحق العامل  
فيما يظهر بخلاف ظيهر من الجملة للزوم ما هنا وإن بحث السبكي أنه وية بينهما في عدم الاستحقاق  
اهـ (قوله بقي حق العامل) قال الامام وهو مشكل لانه استحقاق بغير عمل اهـ ولا صحاب نزولوا ذلك  
منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي ومن قولهم هنا وفي الجملة لو تبرع متبرع بالعمل استحق العامل  
(قلت) قد يقال مثله في امام المسجد ونحوه من ولاية الوظائف إذا استناب وإن كان المصنف وابن  
عبد السلام أفتيا بعدم استحقاق النائب والمستقيم معا قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من  
غنيته أو عينه الناظر بخلافه هنا فإنه وإن كان غرضه مباشرة أيضاً إذا وردت المساقاة على العين لكن  
العناية في مسئلة الوظائف أقوى اهـ سم (قوله بصريح الفسخ) أي حيث لم يكن ثم ما يقتضيه ع ش  
(قوله اكثرى الحاكم عليه من يعمل) أي ولو المالك أخذ من قوله بعد ثم عمل المالك ولو امتنع وهو  
حاضر فكذلك وقوله من ماله أي ولو من نصيبه إذا كان بعد بدو الصلاح س ل (قوله من ماله) متعلق  
بقوله اكثرى (قوله نعم إن كانت المساقاة الخ) يعلم منه أن كلام المصنف مفيد بكون المساقاة على الذمة  
(قوله والنسائي) بكسر النون والمد نسبة لبيع النساء برماوى (قوله لم تكن المالك من الفسخ)  
وإذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يبيد استحقاق العامل منها حصه ما عمل والقياس أنه يستحق أجرة  
المثل لأن قضية الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو أجرة المثل وفقاً للملئى سم على حج  
ع ش على م (قوله ثم إن تعذر) أي إذا كانت المساقاة في الذمة حل (قوله اقترض) واكثرى عما  
يقتضيه ويستمر يقتضى إلى ظهور الثمرة فإذا ظهرت اكثرى منهما كافي قل على الجلال قال في  
شرح الروض وقولهم اقترض واكثرى يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه وهو كذلك سم على حج  
ع ش على م ر (قوله ثم إن تعذرا اقتراضه الخ) أي لعدم القاضي أو عدم اجابته أو توقفه على أخذ مال له  
وقع أو بعده فوق مساقاة العدو ومثله عجز المالك عن اثبات هرب العامل اهـ قل على الجلال  
(قوله عمل المالك بنفسه) أي ورجع بالأجرة ع ش على م ر وقوله بأشهاد بذلك أي بالانفاق أو العمل  
ويصدق المالك في قدر ما أنفق على الرجوع س ل وينبغي أن لا يكفي الأشهاد مع القدرة على استئذان  
الحاكم كظيهر سم وينبغي أيضاً الاكتفاء بواحد ويخلف معه أي أنه أراد الرجوع ع ش (قوله)  
فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد) ظاهره عدم الرجوع ظاهراً وباطناً ولو قيل بأن له الرجوع باطناً  
يكن بعيداً بل ومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فإن الشهود إنما تعتبر لاثبات  
الحق ظاهراً والا فالدار في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الأمر اهـ ع ش على م ر (قوله)  
والعامل بأجرة عمله) فيه أن العمل لم يقع مسلماً ولم يظهر أثره على المحل حل أي وقد صرح حوافي باب  
الجملة حينئذ بعدم الأجرة (قوله أولى من قوله إن أراد الخ) وجه الأولية أن قوله إن أراد الرجوع  
يصدق بما لو أنفق من غير شرط ثم أراد الرجوع ولو بعد مدة ع ش (قوله وخلف تركه) شامل للثمرة

الثمرة فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وإن ظهرت فلا يخ وهو لهما وقولي

(٢١) - (مختبري) - ثالث

شرط في رجوع أولى من قوله إن أراد الرجوع (ولو مات المساقى في ذمته) قبل تمام عمله (وخلف تركه)



ولا يجبر على الاتفاق من  
التركة ولا يلزم المالك بمكينه  
من العمل بنفسه الا اذا  
كان أميناً عارفاً بالأعمال  
فان لم تكن تركة فلا وارث  
العمل ولا يلزم وخرج  
بز يادتي في ذمته المساقى على  
عينه فتفسخ بموته كالاجير  
المعين ولا تنفسخ المساقاة  
بموت المالك بل تستمر  
و يأخذ العامل نصيبه  
(ونجيانة عامل) فيها  
(اكثرى) عليه (من  
ماله مشرف) الى أن يتم  
العمل (فان لم يتحفظ به  
عامل) يكثرى على الخائن  
من ماله نعم ان كانت المساقاة  
على العين فظاهر أنه  
لا يكثرى عليه وهو قياس  
ما سرفى اكثره الحاكم عليه  
اذا هرب وقد نبه عليه  
الاذرى وقولى من ماله  
من زيادتي في المشرف  
(ولو استحق الف) أى  
خرج مستحقاً كأن أوصى  
به (فله) أى للعامل حيث  
جهل الحال (على معاملة  
أجرة) لعمله كمن اكثرى  
من يعمل فيما غصبه عملاً  
(ولا تصح مخابرة ولو تبعاً)  
للمساقاة (وهى معاملة على  
أرض ببعض ما يخرج منها  
والبنر من العامل) انتهى  
عنها فى خبر الصحيحين  
وتعبرى بالمعاملة تبعاً

للعامل عليها اذا مات بعد ظهورها ووافق مامر للشارح فى هرب العامل من قوله واستنجاره من ماله  
ان وجد ولو من حصته اذا كان بعد بدو الصلاح أو رضى بأجرة مؤجلة ع ش على م (قوله عمل وارثه)  
ويجبر الحاكم ان امتنع من الاعمال بواحد مما ذكر أو يستأجر عليه من التركة من يتم قل على الجلال  
(قوله ولا يلزمه) أى فلا يجبر عليه واذ لم يعمل فللمالك الفسخ قل (قوله فتفسخ بموته) أى ولو وارثه  
أجرة مثل مامضى ان لم تظهر الثمرة فان ظهرت أخذ جزأ منها وهل يوزع الجزء باعتبار المدين وان تفاؤلا  
أو باعتبار العمل لانه قد يختلف فى المدة فله وكثرة فيه نظر والا قرب الثانى ع ش على م (قوله  
كالاجير) قال فى شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغى أن يكون محله اذا مات فى أثناء العمل الذى هو  
عمدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح أو الجذاذ ولم يبق إلا التجهيف ومحوه فلا (قوله ولا تنفسخ  
المساقاة بموت المالك) نعم ان كان العامل هو الوارث أو كان البطن الثانى فى الوقت انفسخت اه قل  
على الجلال (قوله ونجيانة عامل) أى بظهورها بان ثبتت بالافرار أو اليئنة أو اليمين المردودة بخلاف  
خوفها فان أجرته على المالك أى المساقاة فى التمة بدليل الاستدراك ونقل عن شيخنا أن الاستدراك  
خاص بقوله فان لم يتحفظ حل (قوله فعامل) أى يستقل بالعمل حل (قوله يكثرى على الخائن)  
يقتضى صحة الاكتراء على عمل المساقاة مع أنه غير مضبوط الآن قال لما كان الذى على العامل معلوماً  
كان كأنه مضبوط وتقدم عن حل ما ينافى ذلك (قوله نعم الخ) قد تقتضى هذه العبارة أن هذا  
الاستثناء راجع لكل من اكترأ المشرف واكترأ العامل ومال م لا اختصاصه بالثانى وأنه لا فرق  
فى الأول بين المساقاة على العين وفى التمة وحل كلام الشارح على ذلك فليحذر اه سم (قوله  
فظاهر أنه لا يكثرى عليه بل ثبت الخيار) أى فله الفسخ وللعامل أجرة ماله وفيه أنه لم يقع العمل مسلماً  
ولم يظهر أثره على المحل حل (قوله وهو قياس مامر) أى فى قوله فان عجز عن العمل والاتفاق ولم يظهر  
الثمره فله الفسخ وكان الأولى أن يقول والفسخ على قياس مامر وعبرة شرح م هذا اذا كان  
العمل فى التمة والاتخير المالك فيما يظهر كما مر نظيره (قوله حيث جهل الحال) فان علم الحال فلا شئ له  
لانه لم يعمل طامعاً يفرق بين ما هنا وما فى القراض فيما اذا قال للعامل والربح كله لى حيث يستحق الاجرة  
مطلقاً علم الفساد لم لا على الراجح بانه هناك عمل طامعاً فيما أوجبه الشرع كما علم مامر اه س ل وقال  
العلامة زى ان قوله حيث جهل الحال ليس قيد فيستحق الاجرة مطلقاً وفى قل قوله حيث جهل  
الحال أى والا فلا شئ له وطعاً وهو الذى فى شرح م وما نقل عن زى ليس بظاهر وهو ليس فى حاشيته  
وفارقت هذه الصورة غيرها من صور الفساد حيث يستحق فيها الاجرة وان علم به بعد ملك المالك هنا  
ولو باع المالك الشجر فالعامل مع المشتري كما كان مع البائع شيخنا (قوله ولا تصح مخابرة) وفاقاً  
للأئمة الثلاثة وهى ماخوذة من الخبير أى الزراع ويضمن العامل أجرة الارض اذا أخر حتى فاتت الزرع  
وعليه ح افتاء النووي بالضمين فى المزارعة قل على الجلال قال الرافعى القياس يقتضى أن المخابرة  
والمزارعة كالمساقاة ولكن السنة منعت من ذلك قال والمعنى فيه أن تحصيل منفعة الارض ممكن بالايجار  
فلم يجز العمل فيها ببعض ما يخرج منها كالمواشى بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد الاجارة عليه اه سم  
(قوله انتهى) صيغة النهى الواردة فى المخابرة كما فى الديمرى تعلقاً عن سنن أبى داود من لم يذر المخابرة  
فليؤذن بحرب من الله ورسوله ع ش على م (قوله أولى من تعبير الاصل) وجه الاول بانه أن العمل  
يكون بعد العقد وليس موصوفاً بالفساد والموصوف به انما هو عقدها ع ش (قوله ولا مزارعة) خلافاً  
للإمام أحمد ولا يضمن العامل فيها أجرة الارض اذا أخر حتى فاتت الزرع لانه أمين واذا وقع منه ذلك مع



ما يخرج منها (و) لكن (البذر من المالك) انتهى عنها في خبر مسلم (فلو كان بين الشجر) نحو كان أو غنبا فهو أولى من قوله بين النخل (بياض) أي أرض لا زرع فيها ولا شجر وان كثرت البياض (صح) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعاً للحاجة إلى ذلك وعليه يحمل خبر الصحيحين السابق أو الباب هنا (ان اتحد عقود) (١٦٣) اتحد (عامل) بأن يكون عمل المزارعة

هو عامل المساقاة وان تعدد لان علم الاتحاد في كل منهما يخرج المزارعة عن كونها تابعة (وعسر) هذا هو المراد بقول الروضة وأصلها وتعذر (افراد الشجر بالسقي) فان تيسر ذلك لم تجز المزارعة لعدم الحاجة (وقدمت المساقاة) على المزارعة لتحصل التبعية (وان تفاوت الجزآن المشروطان) من الثمر والزرع كأن شرط للعامل نصف الثمر وربع الزرع فان المزارعة تصح تبعا ومتى فقد شرط من الشروط المذكورة لم تصح المزارعة وانما لم تصح التجربة تبعا كالمزارعة لعدم ورودها كذلك واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا تبعا لابن المنذر وغيره قال والاحاديث مؤولة على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا آخر أخرى والمذهب ما تقرر ويجب عن الدليل المحوز لها بحمله في المزارعة على جوازها تبعا أو بالطريق

صححة كأي شيء ضمن لان عليه حينئذ الحفظ اهـ قل على الجلال (قوله ولكن البذر من المالك) لم يبينوا كون الآلة على المالك والعامل وكلاهما الآتي بما يفيد أنها على العامل حل (قوله بين الشجر) وكذا يجاز به لان المدار على عسر الافراد قل وعبرة يرى فلو كان بين الشجر أي بأن تشتمل الحقيقة عليه وان لم يحط به الشجر اهـ (قوله أي أرض) هو تفسير لحقيقة البياض والمراد هنا لا عم فيشمل الزرع الذي لم يبد صلحه ومنه البطيخ وقصب السكر ونحوهما قل (قوله صحة المزارعة) ويشترط بيان ما يزرعه وفارق الاجارة بان المالك هنا تريك قل (قوله وعليه يحمل خبر الصحيحين الخ) وفيه أنه لم يجز في شيء من الطرق أنه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا حل أي بل الظاهر أنهم كانوا يزرعون من ما لهم أي فهي مخبرة اهـ اسعادوا جيب بأنه يمكن أنه كان فيها زرع لم يبد صلحه فان المزارعة حينئذ تصح كما سيأتي والاولى في الجواب أن يقال إنها لما سككت عنوة صار النبي صلى الله عليه وسلم مال كالمال ولم يفهم من الحب وغيره فلا اشكال لو سككت عن البياض في المساقاة لم يجز زرع وجوز الامام مالك اذا كان قليلا ولو شرط في المزارعة البقر على العامل صرح وكان المالك اكثرا وبقره اهـ قل (قوله بأن يكون الخ) فالمراد بالاتحاد عدم استقلال المزارعة بعامل والمساقاة بعامل لعدم تعدده كما يؤخذ من كلامه بعد وعبرة حل فليس المراد باتحاد العامل كونه واحدا اهـ (قوله وقدمت المساقاة) فلو أخرت المزارعة لكن فصل القابل في القبول وقدمها كقبلت المزارعة والمساقاة لم يبعد البطلان (أقول) ويمكن شمول المتن لذلك بأن يقال ان المراد أن لا يقدم ما يدل على المزارعة لافي الايجاب ولا في القبول وبقي ما لو قسمها المالك وأجلها العامل كقوله قبلتها بعد قول المالك ساقيتك وزارعتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكاية الظاهر قبله فكأنه قال قبلت المساقاة والمزارعة فهي مقدمة حكائي كلامه ويظهر أنه لو قال عاملتك على هذين مشيرا للنخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية سم على حج ع ش على م ر (قوله وان تفاوت الجزآن المشروطان) فلو لم يجعل له شيئا من الزرع وجعل الجزء الذي من الثمر عنهما فالظاهر كما قاله العبادي عدم الصحة وعكسه كذلك قل (قوله مطلقا) أي تبعا أولا (قوله والاحاديث) أي الدلالة على النهي (قوله على ما إذا شرط الخ) لخروج ذلك عن موضوع المزارعة والخبرة وهو الاشتراك حل وقال زى وجه النهي حينئذ ظاهر فقد تطلع هذه دون هذه (قوله لواحد) اما العامل أو المالك وقوله زرع قطعة الظاهر أن المراد بزرعها ما يخرج منها لا انقلع أعنى الزرع بالمعنى المصدرى (قوله بحمله في المزارعة) خص هذا الحل بالمزارعة لو ورد ما يدل على التبعية فيها كافي واقعة خير بخلاف التجربة لم يرد فيها مثل ذلك وان ورد ما يدل على جوازها سم (قوله من الشركة الفاسدة) أي فيما إذا اشترك اثنان شركة فاسدة فانه يرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله فان تلف المال المشترك فيه لم يرجع أحدهما على الآخر بأجرة عمله فقياسه هنا أنه لا تنافي للعامل اهـ والمقيس ضعيف وان كان المقيس عليه معتمدا شيخنا (قوله ويفرق) قال حج وكان الفرق أن الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في وجوب

لآتي وفي التجربة على جوازها بالطريق الآتي وكالبياض فيما ذكر زرع لم يبد صلحه كما اقتضاه كلام الروضة كأصلها (فان أفردت المزارعة فالغسل للمالك) لانه المالك للبذر (وعلى العامل أجرة عمله وآلانه) الشاملة لدوابه لبطلان العقد وعمله لا يحبط سواء أسلم الزرع أم تلف بأفة أو غيرها أخدام من نظيره في القراض الفاسد وان كان المنقول عن المتولي في نظيره من الشركة الفاسدة فيما إذا تلف الزرع بأفة أنه لا تنافي للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء وصوبه النووي ويفرق بأن العامل هنا أشبه به في القراض من الشريك على



(ولا أجرة كأن يكثر به)  
أي المالك العامل (ينصف)  
البذر ومنفعة الأرض)  
شاقعين (أو ينصفه) أي  
البذر (وبعيره نصف  
الأرض) شاقعين (ليزرع)  
له (بأبيه) أي البذر (في  
باقيه) أي الأرض فيكون  
لكل منهما نصف المثل  
شاقعا لأن العامل استحق  
من منفعتها بقدر نصيبه  
من الزرع والمالك من  
منفعته بقدر نصيبه من  
ذلك وأقادت زيادتي كاف  
كان أن طسرق ذلك لا  
تتصرف فيها ذكر أذنها  
أن يفرض المالك العامل  
نصف البذر ويؤجره نصف  
الأرض بنصف عمله ونصف  
منافع آلاته ومنها أن يعيره  
نصف الأرض والبذر منهما  
لكن البذر في هذا ليس  
كاهن المالك وإن أفردت  
الخبرة فاعمل للعامل وعليه  
لمالك الأرض أجرة مثلها  
وطريق جعل الغلة طما ولا  
أجرة كأن يكثر العامل  
نصف الأرض بنصف البذر  
ونصف عمله ومنافع آلاته  
أو بنصف البذر ويتبرع  
بالعمل والمنافع

درس

كتاب الاجارة  
بكر الهمة أشهر من

أجرته إلى وجوده نفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساواة هـ سـ ل وعبارة شرح مـ  
ورد بأن قياسه على القراض الفاسد أقرب لاتحاد البابين في أكثر الأحكام فالعامل هنا أشبه به في  
القراض من الشريك هـ وقوله أشبه به في القراض من الشريك أي أشبه بالعامل في باب القراض  
من الشريك لأن العاملين ليس من عند أحدهم مالم يخلاف الشريك (قوله عدوله على القياس  
الظاهر) أي على عامل القراض هـ عزيزي (قوله كأن يكثر به) ويشترط في هذه الاجارات  
وجود جميع شروطها الآتية (قوله أو ينصفه ويعيره نصف الأرض) الفرق بين هذه والاولى أن الأجرة  
في هذه عين وفي الاولى عين ومنفعة وأن في هذه يتمكن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الأرض  
ويأخذ الأجرة وفي الاولى لا يتمكن وأنه لو فسد نبت الأرض أي صيرها لا تنبت في المدة لزمه قيمة نصفها  
في هذه وفي الاولى لأن العارضة مضمونة شرح مـ زى (قوله ويعيره الخ) الاولى اسقاطه لخروجها  
عن المزارعة (قوله والمالك الخ) أي استحق من منفعة العامل كمعبر به مـ وقوله من ذلك أي  
الزرع وقوله لكن الخ لا موقع لهذا الاستدراك (قوله وعليه لمالك الأرض أجرة مثلها) فقيته أنه  
لا يؤمر بقطع الزرع قبل أو أن الحصاد ووجهه أنه لا يزرع بالأذن بخصوص المخابرة وإن بطل بقي ٤ وم  
الأذن وهو نظير ما مر عن البغوي في الوغرس في الأرض المقبوضة بالشراء الفاسد أو بطل من أنه لا يقطع  
بما بطل غير المالك بين تلك القيمة وبين قلمه وغرامة أرض النقص وبين التبقية بأجرة المثل لكونه  
انما فعل بالأذن الذي تضمنه لبيع الفاسد لكن تقدم للشارح أن المنة مدخله وعليه فانظر الفرق بين  
هذا وبين المقبوض بالشراء الفاسد ولعله أنه لما أذن له هنا في الزرع على أن الغلة بينهما كان ادنا  
بالانتفاع بالأرض مع بقائها على ملك صاحبها وهو يقتضي أن يكون الأذن مقصودا بالذات فإذا بطل  
العقد من حيث خصوص المخابرة بقي مطلق الأذن فأشبه جواز تصرف الوكيل بعموم الأذن وإن بطل  
خصوص الوكالة والمقصود بالبيع نقل الملك في الأرض المشتري فإذا بطل بطل توابعه لأن انتفع المشتري  
به ليس مبنيا على انتقال ملك الأرض مع انتقال منفعتها فإذا بطل لم يبق لانتفاعه بالأرض جهة  
مجازة عـ شـ على مـ (قوله كأن يكثر العامل نصف الأرض الخ) ولو كان البذر طما فالغلة طما  
ولسلك على آخر أجرة ما صرفه من منفعته على حصة صاحبه هـ شرح مـ

كتاب الاجارة

(قوله بضم الجيم وكسر ها) فالاول من باب قتل والثاني من باب ضرب كما في الصباح (قوله اسم للأجرة)  
ثم اشتهرت في العقد على وجه المجاز بدليل قوله وشرع الخ شرح مـ وعـ شـ عليه (قوله وشرعا  
تمليك منفعة) ولو عبر بدل التمليك بالعقد كان أولى كما أفاده قل على الجلال أي عقد على منفعة  
وأجيب بأن مراده التمليك بعقد هـ (قوله تمليك منفعة الخ) خرج عقد النكاح لأنه لا تملك به  
المنفعة وانما يملك به الانتفاع وكذا تخرج العارية وهي خارجة أيضا وله عوض وقوله بشروط تأتي  
خرج به المساواة على ثمر وجوده لم يبد صلاحه لأن من لشروط علم العوض وأورد على التعريف الجمالة  
بعض معلوم وأجيب بأن التقدير تمليك منفعة معلومة كما يؤخذ من قوله بشروط فخرجت الجمالة وفيه  
أن الجمالة ليس فيها تمليك من جهة الجماعل فهي خارجة به الآن يقال فيها تمليك من جهة العامل  
فكأنه ملك المنفعة للجماعل وكذا يقال في المساواة تأمل (قوله والاصل فيها قبل الاجماع آية فان  
أرضن لكم الخ) قال مـ في شرحه ومنازعة السنوي في الاستدلال بهامردودة اذ مفادها وقوع

الارضاع

ضمها وفتحها من آجره بالمديون أو يقال آجره بالقصر بآجره بضم الجيم وكسر ها آجره وهي نقة  
اسم للأجرة وشرعنا تمليك منفعة بعض بشروط تأتي والاصل فيها قبل الاجماع آية فان أرضن لكم



وجه الدلالة أن الارضاع

بلاعقده تبرع لا يوجب  
أجرة وإنما يوجبها ظاهراً  
العقد فتعين وخبر  
البخاري أن النبي صلى  
الله عليه وسلم والصدوق  
رضي الله عنه استأجرا  
رجل من بني الديل يقال له  
عبد الله بن الأريقط وخبر  
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
نهى عن المزارعة وأمر  
بالمؤاجرة والمعنى فيها أن  
الحاجة داعية إليها وليس  
أكل أحد مكره وممكن  
وخادم يجوز لذلك كما  
جوز بيع الأعيان (أركانها)  
أربعة (صيفة وأجرة  
ومنفعة وعاقدة) من مكر  
ومكر (وشرط فيه) أي  
في العاقدة (ما) مرفيه (في  
البيع) وتقديم بيانه ثم  
لكن لا يشترط هنا سلام  
المكترى لمسلم كما قدمته ثم  
مع زيادة وتصح اجارة  
السفيه نفسه لما لا يقصد  
مسن عمه له كالخج قاله  
الماوردي والرواني لأن  
له أن يتبرع به ولا يصح  
اكتراء العبد نفسه من  
سيده وإن صح شراؤه  
نفسه منه كما أفق به النووي  
(و) شرط (في الصيفة ما)  
مرفيه (فيه) أي في البيع  
(غير عدم الثاقبة  
كأجرتك) أو أكرمتك  
(هذا) ومنافعه أو ملكتها

الارضاع للآباء وهو يستلزم الاذن لمن فيه بعوض والا كان تبرعاً وهذا الاذن بالعوض هو العقد اه  
بحروقه (وأقول) ان كانت منازعته من حيث انها لا تدل على الايجاب فردودة لان الاذن في الارضاع  
بعوض ايجار وان كانت من حيث انها لا تدل على القبول فصحيحة وما ذكر لا يردّها كافي حجج  
(قوله وجه الدلالة) بين ابن الرفعة أن وجه الدلالة في قوله لكم بأن الارضاع لا يكون للزوج الا اذا  
عقدوا عليه والافتقار للصغير وهو بمكان من الفتنة فتأمل سم ع ش قال شيخنا العزيز والاجارة  
واردة على المنفعة وهي الارضاع فالابن ليس معقودا عليه بل مأخوذ بطريق الاباحة (قوله ظاهراً) قيد  
به لانه قد يتبين عدم وجوبها كما اذا خربت الدار المكثرة قبل مضي مدة الاجرة شيخنا العزيز وقال  
سم ظاهر المعنى غالباً واحتراز به عما لو تلفت العين فانه يتبين أن الاجرة لم تجب بوجوبها وجبت بالعقد  
وإنما الذي يبين عدم الاستقرار وتوقف شيخنا وقال لا مفهوم له قال الشيخ سلطان وقرر شيخنا مانعه  
فقوله ظاهراً أي وأما باطناً فلا يوجبها الا مضي المدة لانها قبلها قابلة للتفاسخ بأحد أمور ثلثي فلا تجب  
الاجرة اه (قوله استأجر ارجلاً) أي استأجره ليدلها على طريق المدينة حين الهجرة والمستأجره  
أبو بكر وأقره النبي صلى الله عليه وسلم فنسبة الاجارة اليه تجوز اه قل على الجلال (قوله الدليل)  
ضبطه الشوبري وع ش بكسر الدال واسكان المثناة التحتية وقدر عن ع ش على مر أه قيل  
بضم أوله وكسر تاءيه مهموزاً (قوله ابن الأريقط) بضم الهاء زمة وفتح الراء وسكون الياء وكسر القاف  
شوبري (قوله وأمر بالمؤاجرة) هو بالهمزة يقال كافي القاموس آجروه أي جاروا مؤاجرة اه ويجوز  
إبدال الهمزة واو الكونها مفتوحة بعد ضمة اه ع ش على مر (قوله كما يجوز بيع الأعيان)  
أي لاحتياج الناس إليها وفيه أن مثل بيع الأعيان ليس جاري على خلاف القياس حتى يعطل بالحاجة  
فتأمل (قوله ما مرفيه في البيع) علم منه أن الاعمى لا يكون مؤجراً وان جازله اجارة نفسه كالعبد  
الاعمى أن يشتري نفسه كما قاله ع ش على مر (قوله اسلام المكترى) أي اجارة عين أؤذمة وان  
كانت اجارة العين مكروهة دون اجارة النعمة ع ش على مر (قوله لم) أي ونحوه من مصنف  
وآله حرب حل (قوله كما قدمته ثم مع زيادة) عبارته ثم يصح بكراهة اكتراء الذي له ما على  
عمل به له بنفسه لكنه يؤمر بإزالة الملك عن منافعه بان يؤجره لمسلم والزيادة هي قوله لكن يؤمر الخ  
سم (قوله وتصح اجارة السفيه) عطف على لا يشترط فهو من جملة الاستدراك (قوله لما لا يقصد  
من عمله) أي لما لا يكتسب به عادة ككونه أجيراً في الحج أو الوكالة بخلاف الحرف والصنائع فانها  
مقصودة من عمله اذ يكتسب بها وليس المراد بما لا يقصد من عمله كونه تافها كما يتوهم س ل بزيادة  
(قوله لان أن يتبرع) أي حيث كان غنيا اه حل (قوله ولا يصح اكتراء العبد نفسه) هذا  
معطوف على المستثنى فهو مستثنى فيه أن هذا لا يناسب استثناءه من قوله وشرط فيه ما في البيع لان  
الشرط هنا طلاق التصرف وكذا في البيع وصورة العبد استثنيت هناك من مفهوم لشرط لغرض  
العتق الآن يقال كلامه يؤل الى ضابط كل أي كل من صح بيعه وشراؤه صح أن يؤجر ويستأجر حينئذ  
يجوز استثناء العبد لانه يصح شراؤه نفسه لا كراؤه لايها والفرق بينه وبين شراؤه نفسه ان الاجارة  
لا تقضي الى العتق بخلاف شراء نفسه فيقضى اليه فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره كافي مر (قوله  
فيقبل المكترى) وما ذكره من الصريح ومن الكناية جعلت لك منفعة سنة بكذا أو اسكن داري  
شرا بكذا ومنها الكتابة بالفوقية وفي اشارة الاخرس ما مر في الضمان ونحوه اجارة النعمة بنحو الزمت  
ذمتك أو أسلمت اليك هذه المراهم في خياطة هذا الثوب أو في دابة صفتها كذا أو في حلي الى مكة كافي

سنة بكذا فيقبل المكترى (لا يبتكها) أي دفعه سنة بكذا لان لفظ البيع وضع لتمليك العين فلا يستعمل في المنفعة



كما لا يستعمل لفظ الاجارة  
في البيع لكن ينبغي أن  
يكون كناية وكلفظ البيع  
لفظ الشراء وهو ظاهر  
وسنة فيما ذكر ليس مفعولا  
فيه لاجرم لانه انشاء  
وزمنه يسير بل لقدر رأى  
آجر تكه وانتفع به سنة  
كما قيل في قوله تعالى فأمانه  
الله مائة عام ان التقدير  
والثبته مائة عام وتعميري بما  
ذكر أولي مما عبر به (وترد)  
الاجارة (على عين كاجارة  
معين) من عقار ورقيق  
ونحوهما (كاكثر بترك  
الكذا) سنة واجارة العقار  
لانكون الاعلى العين  
(وعلى ذمة كاجارة  
موصوف) من دابة  
ونحوها للمثل (والزام  
ذمة عملا) كخياطة وبناء  
ومورد الاجارة المنفعة  
لا العين على الاصح سواء  
أوردت على العين أم على  
الذمة قال الشيخان  
والخلاف لفظي وأورد  
الاسنوي له فوائد (و)  
شرط (في الاجرة ما)  
(في الثمن) في شرط كونها  
معروفة جنسا وقدر اوصفة  
الا أن تكون معينة  
فتكون رؤيتها (فلا تصح)  
اجارة دار أو دابة (بعمارة  
وعلف) بسكون اللام  
وقصها وهو بالفتح ما يضاف  
به للجعل في ذلك فان  
ذكر معلوما وأذن له  
خارج العقد في صرفه في

شرح م ر وقوله ألزمت فتمت أي كذا وكان الأولى أن يذكره وخرج به ما لو قال ألزمتك فانه اجارة  
عين كما قاله سم (قوله كناية) المعتمد أنه لا صريح ولا كناية لان آخر اللفظ ينافي أوله لان قوله  
بعتك يقتضي التأيد وقوله سنة يقتضي التأني فتناويا (قوله وكلفظ البيع لفظ الشراء) أي من  
المستأجر (قوله بل لقدر الخ) ولا يقال يصح جعله ظرفا لمنفعة المذكورة في الثمن فلا يحتاج لتقدير  
وايس كالأية كما هو واضح لانه قول المتنافع أمر موهوم الآن والظرفية تقتضي خلاف ذلك فكان  
تقدير ما ذكر أولي أو متعينا شرح م ر أي بل متعينا وقال ع ش قوله والظرفية تقتضي الخ ينظر  
وجه هذا الاقتضاء وعليه فيرد على ما قدره ان الاتفاق أمر موهوم الآن مع ان معنى انتفع استوف  
منافعه وبالجملة فدعوى هذا الاقتضاء مما استدلها بالاجرد التخيل اه وعبارة سم على حج  
قوله بل لقدر هذا لا يتعين بل يصح جعله ظرفا لمنفعة المذكورة وان كانت موهومة الآن وما قدره أيضا  
موهوم الآن لان معناه استوف منافعه وهذا كافي نحو قوله على أن أصوم هذه السنة أو أن أعتكف  
هذا اليوم فان كلام من الصوم والاعتكاف أمر موهوم مع ان ظرفية السنة واليوم لهما لاشك في  
صحها الاحد اه (قوله فأمانه الله) أي لان الموت اخراج الروح وزمنه يسير اه عبد البر (قوله  
وترد الاجارة على عين) أي على منفعة مرتبطة بالعين فلا ينافي ما يأتي أن مورد الاجارة المنفعة ولو اذن  
أجبر العين لغيره في العمل باجوة فعمل كأن أجره ليخبط ثوبه مثلا فأذن لغيره في خياطته فلا أجرة  
للاول مطلقا ولا للثاني ان علم الفساد والافله أجرة المثل على الاول الاذن كما هو ظاهر حج م ر  
وعبارة حل قوله عين المراد بها ما قابل الذمة أي على منفعة متعلقة بالعين وفي هذا تنزيل المصنوع  
التي هي المنافع منزلة الموجود فاردوا العقد عليها اه (قوله كاكثر بترك كذا) أي لعمل  
كذا فهو مثال لقوله ونحوهما لانه شامل لا دمي أي الحر كإبؤخذ من م ر (قوله واجارة العقار)  
دفع به ما قد يتوهم من الثمن انها قد تكون اجارة عين وقد تكون اجارة ذمة ع ش قال حل ومثل  
العقار السقيفة فانه لا يصح السلم فيها ولا تثبت في الذمة فلا تكون اجارتها الاعلى العين وأما اجارة بعضه  
أي العقار حيث كان النصف فاقبل فيجوز أن تكون في الذمة لانه يجوز قرضه اه ومثله قل  
(قوله ومورد الاجارة) أي المستحق بها (قوله سواء أوردت على العين) فعمل أنه لا منافاة بين تقسيمها  
الى واردة على العين واردة على الذمة وبين تصحيحهم أن موردها المنفعة لا العين لان المراد بالعين في  
الاول ما يقابل الذمة وفي الثاني ما يقابل المنفعة قاله في شرح الروض سم (قوله فوائد) منها اجارة  
ما استأجره قبل قبضه واجارة الكلب للصيد ان قلنا المعقود عليه المنفعة صح أو العين فلا وعرف بهذا  
أن الخلاف ليس لفظيا زي وهذا يخالف قول المتن بعد ذلك ولا كلب فتأمل وقال بعضهم المعتمد عند  
الشيخين أنه لفظي وأن مسألة اجارة من استأجره قبل قبضه واجارة الكلب للصيد لا تصح مطلقا  
سواء قلنا ان المعقود عليه المنفعة أو العين خلافا للاسنوي في التفصيل المذكور الذي جعله من فوائد  
الخلاف (قوله كونها معلومة جنسا) أي كما مر نظيره في الثمن ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أنها لو حلت  
وقد تغير النقد وجب من تقدير يوم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة اذا عبرة في الاجرة حيث كانت  
تقدرا بنقد بلد العقد وقتها فان كانت بادية اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الاذرعى والعبرة في أجرة المثل  
في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة فقد اوردنا شرح م ر بحروفه قال الشيخ سلطان لا يقال يشكل  
على اشتراط العلم صحة الاستئجار للحج بالنفقة وهي مجهولة كما جزم به في الروضة لانه قول ذلك ليس  
باجارة بل نوع جعله يغتفر فيها الجهل بالجعل اه (قوله خارج العقد) فان كان في صلبه فلا يصح  
كآجر تكه بدينار على ان تصرفه في عمارتها أو علفها للجهل بالصرف فتصير الاجرة مجهولة فان



صرف وقصد الرجوع به رجوع والأفلا والوجه ان التعليق بالجهل جرى على الغالب فلو كان علما  
بالصرف فالحكم كذلك شرح م (قوله صحت) ولو اختلفا في القدر المتفق صدق المتفق بيمينه ان  
ادعى قدر احتملا س (قوله على اتحاد القابض والمقبض) قال م بعد ما ذكر على انه في الحقيقة  
لا اتحاد تنزيلا للقابض من المستأجر وان لم يكن معيناً منزلة الوكيل على المؤجر وكلاهما ضمنيته ويؤخذ من  
ذلك صحة ما جرت به العادة في زمتنا من تسوية الناظر المستحق باستحقاقه على ما كن الوقف فيما يظهر  
عش وشرح م (قوله لوقوعه) أي الاتحاد ضمنا ولا يكفي شهادة الصانع له أنه صرف على أيديهم  
كذا لا هم يشهدون على فعل أنفسهم بخلاف ما لو شهدوا بأنه صرف كذا فاتها تقبل الا ان علم الحاكم  
أنهم يعنون أنفسهم كافي شرح م وقوله بأنه صرف على أيديهم كذا أي لا تنفسهم أمالوشهدوا بأنه  
اشترى الآلة التي بنى بها بكذا او كانوا عدولا وشهد بعضهم لغيره بأنه دفع له كذا عن أجرته لم يمتنع قاله  
عش على م (قوله ولا سلخ) الضابط أن تجعل الاجرة شيئا يحصل بعمل الاجير اه س (ل  
(قوله بجلد لها) انما لم يقل بجلدها بحذف اللام مع أنه أخصر لان المتن منون ولو حذف اللام بقي المتن  
غير منون وشرط المزج أن لا يغير المتن ومثله يقال فيما قبله فافهم عبد البر (قوله ببعض دقيق منه)  
وكذا من غيره اذا لم يطحن بخلاف ما اذا طحن فيصح حل (قوله وفي معنى الدقيق النخالة)  
أي قد كره يغني عنها فلا يحتاج لذكرها معه كما صنع الاصل (قوله اجارة امرأة مثلا) أي أو رجل  
وخرج بالمرأة ونحوها استتجار شاة لارضاع طفل قال البلخي أو سخة فلا يصح لعدم الحاجة مع  
عدم قسرة المؤجر على تسليم المنفعة كالا ستجار لضراب الفحل بخلاف المرأة لارضاع سخة  
فقول الشارح مثلا لا يدخل الرجل والخنثى لا الشاة ونحوها لعدم القسرة على تسليم اللبن عش  
وشو برى (قوله والعمل المكثري الخ) جواب عن سؤال حاصله ان عمل الاجير يجب كونه في  
خالص ملك المستأجر وهنافية وفي غيره فاجاب بان الغير وقع تبعا لا قصدا تأمل و بعبارة أخرى  
جواب سؤال تقديره كيف يصح استتجار المرأة لارضاعه ببعضه مع ان الارضاع للكل فيلزم عليه  
استتجارها لارضاع ملكها والجواب أن الاكثر انما هو لارضاع ملكه فقط وارضاعها للملكها اما  
وقع تبعا للملك اه بايلي والمراد بغير المكثري المرأة المكثرة والمكثري هو مالك الرقيق (قوله ببعضه  
حالا) ضعيف والمعتمد فيه الصحة وهو وان كان نص على ارضاع كله لكن المقصود بالاجارة ملك المؤجر  
والحاصل ان اجارة المرأة لارضاع الرقيق ببعضه حالا صحيحة مطلقا سواء كان لارضاع كله أو باقيه  
واجارته ببعضه بعد الفطام باطلا مطلقا سواء كان لارضاع كله أو باقيه وقوله فيهما غير ظاهر في الثانية  
لانها لا تملك الا بعد الفطام أي لا يستقر ملكها ببعضه الا بعد الفطام وأجيب عنه بأنه وان اكرها  
لارضاع كله لكن المقصود ملكه فقط فتصحيحها منه تابع وان نص عليه (قوله أولى من تعبيره بارضاع  
رقيقه) وجه الاولوية ما قدمه من عدم الصحة في الاستتجار لارضاع الكل عش وهذا على  
طريقته أما على المعتمد فلا فرق وبينه فلا أولوية عبد البر (قوله فيجب قبضها الخ) وانما اشترطوا  
ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلما في المعنى أيضا  
لضعف الاجارة حيث وردت على معدوم وتعذر استيفاءها دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيه ما خبروا  
ضعفها باشتراط قبض أجرتهما في المجلس شرح م (قوله ولا يبرأ منها) أي لانه يفتوت القبض في  
المجلس الذي جعل شرط الصحة عش (قوله وان عقدت بغير لفظ السلم) راجع لقوله فيجب قبضها  
في المجلس (قوله مطلقا) أي سواء كانت الاجرة في الذمة أم لا والحال أنه أجبر عين هذه الآية مثلا

لشاة (بجلد لها) (و) لا  
(طحن) لبر مثلا (ببعض  
دقيق) منه كئلته للجهل  
بشخانة الجبد وبقدر  
الدقيق ولعدم القدرة  
على الاجرة حالا وفي معنى  
الدقيق النخالة (وتصح)  
اجارة امرأة مثلا (ببعض  
رقيق حالا لارضاع باقيه)  
للعلم بالاجرة والعمل  
المكثري له انما وقع في  
ملك غير المكثري تبعا  
بخلاف ما لو اكرها  
ببعضه بعد الفطام لارضاع  
باقيه للجهل بالاجرة اذا ذاك  
وبخلاف ما لو اكرها  
لارضاع كله ببعضه حالا أو  
بعد الفطام لوقوع العمل  
في ملك غير المكثري قصدا  
فيهما وللجهل بالاجرة في  
الثاني هكذا أفهم هذا  
المقام وقد بسطت الكلام  
عليه في شرح الروض  
وتعبري بارضاع باقيه  
أولى من تعبيره بارضاع  
رقيقه (وهي) أي الاجرة  
(في اجارة ذمة كراس مال  
سلم) لانها سلم في المنافع  
فيجب قبضها في المجلس  
ولا يبرأ منها ولا يستبدل  
عنها ولا يحال بها ولا عايلها  
ولا تؤجل وان عقدت بغير  
لفظ السلم فتعبري بذلك  
أعم من قوله ويشترط في  
اجارة الذمة تسليم الاجرة

في المجلس (و) هي (في اجارة عين كتمن) فلا يجب قبضها في المجلس مطلقا ويجوز ان كانت في الذمة الا برأء منها والاستبدال

عنها والحوالة بها وعليها  
وتأجيلها وتجهل ان كانت  
كذلك وأطلقت وتلك  
بالعقد مطلقا (لكن  
ملكها) يكون ملكا  
(مراعى) بمعنى أنه كلما  
مضى زمن على السلامة بان  
أن المؤجر استقر ملكه  
من الاجرة على ما يقابل  
ذلك ان قبض المكثري  
العين أو عرضت عليه  
فامتنع (فلا تستقر كلها  
الابضى المدة) سواء انتفع  
المكثري أم لا لان المنفعة  
تحت يده وقولى كفى الى  
آخه أولى مما عبر به  
(ويستقر فى) اجارة  
(فاسدة اجرة مثل بما  
يستقر به مسمى فى  
صحيحة) سواء أ كانت  
مثل المسمى أم أقل أم  
أكثر وخرج بز يادى  
(غالبا) التخلية فى العقار  
والوضع بين يدي المكثري  
والعرض عليه وامتناعه  
من القبض الى انقضاء  
المدة فلا تستقر بها الاجرة  
فى الفاسدة ويستقر بها  
المسمى فى الصحيحة (و)  
شرط (فى المنفعة كونها  
منقودة) أى لها قيمة  
(معروفة) عينة او قدرا  
وصفة (مقدورة  
التسليم) حساو شرعا (واقعة  
للمكثري لاتتضمن استيفاء  
عين قصدا) بأن لا يتضمنه  
العقد (فلا يصح أكثر ما يخص لا يتعب) ككلمة بيع وان روجت السلعة اذا لقيمة له

شيخنا ح ف (قوله وتجهل) أى الاجرة أى تجب حالان كانت كذلك أى فى الذمة وأطلقت أى عن  
التأجيل والتجهيل (قوله وتلك بالعقد مطلقا) أى سواء كانت اجارة عين أو ذمة شورى (قوله من  
الاجرة) بيان لما تقدم عليه (قوله أو عرضت عليه فامتنع) مثله فى مرقا ع ش عليه هذا قيد يخالف  
ما تقدم عن القاضى أبى الطيب أن الدابة مما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وقال المارجم اليه م أنه  
لا أثر لجرد العرض الا اذا كان على وجه يعده قبضا فى البيع سم على حج (أقول) ويحمل قوله  
لا يكتفى هنا فى الاجارة الفاسدة اه بحروفه (قوله فى اجارة فاسدة) وعلى المستأجر فى الفاسدة  
رد العين المؤجرة وليس له حبسها لاسترداد الاجرة (قاعدة) كل عقد فاسد سقط فيه المسمى الا اذا  
عقد الامام الجزية مع الكفار على سكنى الحجاز فسكنوا ومضت المدة فيجب المسمى لتعذر اجرة المثل  
لانهم استوفوا المنفعة وادس ثمنها اجرة اذا مثل لها باعتبار اجرة م فرجع الى المسمى وخرج بالفاسدة  
الباطلة كاستئجار صبي بالغ على عمل يعمل فانه لا يستحق شيئا خط س ل (قوله بما يستقر به مسمى)  
وهو تسليمها ومضى المدة وان لم ينتفع وعبارة ع ش أى حيث كان العمل مما يقبل النيابة اماما لا يقبل  
ذلك كالاجارة للامانة فلا تنفى فيه أصلا وان عمل طامعا كما تقدم (قوله غالبا) لا يقال قضيتها ان مفاد  
ما قبلها صورها أكثر من صور ما خرج به وليس له فى الخارج الا صورة أو صورتان وهما قبض المنقول  
بالفعل وسكنى العقار لا ناقول قبض المنقول والعقار وان كانا قليلين بالنسبة لما خرج فوقوعهما فى  
الخارج هو الكثير الغالب بالنسبة لافراد من تعاطى الاجارة وتلك الصور ان سلم ان أنواعها أكثر  
مما يحصل به القبض فى الصحيحة من غير هذه المذكورات فوقوعها فى الخارج قليل اه ع ش (قوله  
وامتناعه من القبض) الظاهر أنه منصوب على المقبول معه وأنه راجع للثلاثة قبله اه (قوله وشرط  
فى المنفعة) حاصل الشروط خمسة مرفوع على مفهوم الاول ثلاث مسائل والثانى واحدة والثالث سبعة  
وارابع اثنين والخامس واحدة (قوله أى لها قيمة) بين به أنه ليس المراد بالمقوم ما قبل المثل ع ش  
(قوله عينا) أى فى اجارة العين سم والمراد بعلم عين المنفعة وقدرها وصفها علم محلها كذلك بدليل  
تمثيله بعد باحد العبدن وتمثيله بالابق والمنصوب لفهوم مقدورة التسليم (قوله وقدرا) أى فيهما  
(قوله وصفة) أى فى اجارة الذمة واستثنى من اشتراط العلم بالمنفعة دخول الحمام باجرة مع الجهل بقدر  
المسك وقدر الماء وما يأخذ من الحمامى انما هو فى مقابلة اجرة لسطل والحمام والازار وحفظ الثياب  
وأما الماء فغير مقابل بعوض لعدم انضباطه فلا يقابل باجرة وعلى هذا فالسطل غير مضمون على الداخل  
والثياب غير مضمونة على الحمامى لانه أجبر مشترك وعبارة شيخنا نعم دخول الحمام باجرة جائز  
بالاجماع مع الجهل بقدر المسك وغيره لكن الاجرة فى مقابلة الآلات لا الماء فعليه ما يعرف به الماء غير  
مضمون على الداخل وثبائه غير مضمون على الحمامى ان لم يستحفظه عليها ويجيبه لذلك وهذا بما  
يفيد أن الاجرة ليست فى مقابلة حفظ الثياب وراجع كلامه فى باب الوديعة وانظر هل يفرق بين الاجير  
المشترك وغيره فى التقصير وغيره ح ل و ح ف (قوله لما لا يتعب) أما ما يحصل به التعب من  
الكلمات كفى بيع الدور والرفيق ونحوهما مما يختلف عنه باختلاف المتعاقدين فيصح الاستئجار عليه  
شرح م وكانهم اغتفروا جهالة العمل هنا الحاجة فانه لا يعلم مقدار الكلمات التى يأتى بها ولا مقدار  
الزمن الذى يعرف لالتدلى للتداء ولا الامكنة التى يتردد اليها ع ش على ر (قوله ككلمة بيع)  
أى ككلمة سبب فى البيع ككلمة الدال وكذا لا يصح على اقامة الصلاة الاتباع للاذان وفى الاحياء لا يجوز  
أخذ عوض على كلمة يقولها الطيب بدواء ينفر دبه اذا لم يشقه عليه فى التلفظ به س ل وقوله اذا لم يشقه



عليه في التلفظ يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له مشقة بالكتابة ونحوها من استعمال البخور وتلاوة الاقسام التي جرت عاداتهم باستعمالها ومنه ازا القيا يحصل للزوج من الانحلال المسمى عند العامة بالباط والاجرة على من التزم العوض ولو اجنبيا حتى لو كان المانع بالزوج والتزمت المرأة وأهلها العوض لزمت الاجرة من التزمها وكذا عكسه ولا يلزم من قام به المانع الاستئجار لانه من قبيل المداواة وهي غير لازمة للرخص من الزوجين ثم ان وقع ايجار بعقد صحيح لزم المسمى والافاجرة المثل ع ش م ر وعبارة تشرح م ر ككلمة بيع الخ فلو استأجر عليها مع انتفاء التعب بتعدد أو كلام فلا شيء له والافله اجرة المثل وما بحثه الاذري من أن الفرض أنه استأجره على ما لا تعب فيه فتعبه غير معقود عليه فيكون متبرعا به مردود بانه لا يتم عادة الا بذلك فكان كالمعقود عليه انتهى وقوله مع انتفاء التعب الخ متعلق بمحذوف تقديره فان أتى بهامع انتفاء التعب الخ (قوله ولا كثره نقد) أي لتزني به أو للضرب على سكتة م ر وعمله اذ لم يكن للنقد عرا يعلق بها لانه حينئذ حلي واستئجار الحلي جائز صحيح (قوله لان منافعهما لا تقابل بمال) لو أخر تعليل ما قبل هذين الى هنا فقال اذ لا قيمة لمال أي الثلاثة أي لمنفعتهما كان أخصر وأنسب بالمقارنة (قوله ولا آبق ولا منصوب) مثالان للعسي وكذا الاعمي المدكور والارض المدكور وفيها عجز شرعي أيضا لان كل حسي شرعي كما قاله س ل وقديقال ان المنصوب فيه عجز حسي لا شرعي (قوله عقب العقد) أي قبل مضي مدة لثلاثها اجرة أخذ ما يأتي في التفرغ من نحو الامتعة ونحو ذلك كيبيهما ويؤخذ منه أن قبلة الموجر على الاتزاع كذلك كافية وأحق الجلال البلقيني بالآبق والمنصوب ما لو تبين أن الدار مسكن الجن وأنهم يؤذون الساكن برجم أو نحوه وهو ظاهر ان تعذر منعهم وعليه فطر وذلك بعد الاجارة كطرق الغصب بعد ما تشرح م ر أي فلا تنفسخ بل يتخير المستأجر انتهى ع ش (قوله ما يحتاج الى نظر) ومثله غير قاري لتعليم القراءة وان اتسع الزمن بقدر أن يتعلم ويعلم لان المنفعة المتعلقة بالعين لا تتأخر قل (قوله دائم) أي يبيى دائما عند الاحتياج اليه بان يكون النيل يرويه كل سنة (قوله ولا غالب يكفيها) لو قال المكري أنا أحضر بئر أسوق منها الماء وأسوقه من مكان آخر صرح قاله الروياني وابن الرفعة انتهى عبد البر ولو استأجر أرضا للزراعة فلم تروا تنفسخت الاجارة فلوروى بعضها تنفسخت فيالم بروخير في المروى وكذا اذ لم ينحسر الماء عنها وقت الزرع (قوله ولا لقلع سن) هو وما بعده مثال للشرعي (قوله ولا حائض) وبطريقه نحو الحيض ينفسخ العقد كما يأتي فلو دخلته ومكنت عصت ولم تستحق أجرة وان أنت بما استؤجرت له لانفساخ الاجارة بطرق الحيض فان ما أتت به بعد الانفساخ كالعمل بلا استئجار وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به سلس بول أو جراحة نضاجة ينجس منها التلويث تشرح م ر وكتب عليه ع ش مانعه قوله وبطريقه نحو الحيض ينفسخ العقد هذا قد يشكك على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ وابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير الصبي المعين للارضاع والثوب المعين للخياطة والخدمة نظير الارضاع والخياطة سم على حج انتهى بحروفه (قوله ولا حرة بغير اذن زوجها) أي لاستغراق أوقاتها لحقه ويؤخذ من التعليل ما بحثه الاذري أنه لو كان غائبا أو طفلا جرت نفسها العمل ينقضي قبل قدومه أو تاهله لا تمتع جار فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي واعتراض الغزى له بان منافعهما مستحقة له بعقد النكاح ممنوع بأنه لا يستحقها بل يستحق أن يتنفع وهو متعذر منه تشرح م ر مع زيادة من ع ش فقوله بغير اذن زوجها أي الحاضر غير الطفل (قوله ولا اجارة عينية فيهما) أما اجارة النمة فتصح ولو أتمت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بأن كنست المسجد بنفسها

(د) لا كثره (نقد)  
أي دراهم أو دنانير ولو  
للتزني (و) لا (كاتب)  
ولو لصيد لان منافعهما  
لا تقابل بمال وبذلك في  
مقابلتهما تبذير (و) لا  
(مجهول) كأحد العبدین  
وكنوب (و) لا (آبق) لا  
(منصوب) لغير من هو  
يسده ولا يقدر على نزعه  
عقب العقد (و) لا (أعمى  
لحفظ) أي حفظ ما يحتاج  
الى نظره والاجارة على عينه  
(و) لا (أرض لزراعة لاما  
لهادائم ولا غالب يكفيها)  
كطرمقنات وماء نيل مجتمع  
يناب حصوله (ولا) شخص  
(لقلع سن صحيحة) لغير  
قود (ولا حائض) أو نفساء  
(مسلمة لخدمة مسجد  
(و) لا (حرة) منكوحة  
(بغير اذن زوجها)  
والاجارة عينية فيهما وذلك  
لعدم القفلة على تسلم

في حال الخيض فيذني أن تستحق الاجرة وان أتمت بالمكث فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق بالواسطة أجره لقراءة القرآن عند قبر مثلاً فقراً مجنباً فإن الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لانه اذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه غير محرم يصرفه عن حكم القراءة كأن أطلق اتنى المقصوداً ونقص وهو الثواب ونزول الرجة انتهى مر وعش (قوله حساوشراً) في الآتي والمقصوب والذين عد هما (قوله أو أحدهما) أي الشرعي فقط أي في الثلاثة الأخيرة أي التي بعد الأربع المندوبة ولا يقال والحسي أيضاً لانا نقول كل حسي شرعي سئل (فرع) ذكر بعضهم أنه يجوز للزوجة استئجار زوجها أو لها منعه من الاستمتاع لكن تسقط نفقتها وهو واضح وافق عليه مر ولعل المراد أن لها منعه وقت العمل لا مطلقاً سم وفي دعوى اسقوط والحالة ما ذكر نظر لانها لم تنعه حقاً وجب له عليها ل هو بائجار نفسه فوت التمتع على نفسه فكان المانع منه لانها فالقياس عدم سقوط النفقة عش قال مر في شرحه وليس لاستأجر المنكوح ولو للارضاع منع زوجها من وطئها خوف الحبس وانقطاع اللبن كما في الروضة والفرق بينه وبين منع الراهن من وطئ المرهونة انه هو الذي يحجر على نفسه بتعاطيه عقد الرهن بخلاف الزوج واذنه ليس كتعاطي العقد كما لا يخفى اه بحروقه (قوله لقلع سن وجعة) ولو استأجره لقلع سن وجعة فبرئت انفسخت الاجارة لتعذر النزع أي ان قلنا المستوفى لا يبدل والا أمره بقلع وجعة غيرها فان لم تبرا ومنعه من قلعه لم يجبر عليه ويستحق الاجرة بتسليم نفسه ومضى مدة يمكن فيها العمل لكها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت رد الاجرة سئل وفي قل على الجلال قوله وجعة أي هي أو ما تحتها بحيث يقول أهل الخبرة بزوال الالم بقلعها ويستحق الاجرة بتسليمه نفسه ومضى زمن امكان القلع وان منعه منه أو سقطت لا مكان الابدال وقول بعضهم بسقوط الاجرة و رد هالوا أخذها مني على عدم جواز ابدال المستوفى منه وهو مرجوح كما سيأتي انتهى (قوله واكثره حائض ذميمة لخدمة مسجد) مختار من مسأله أي فانه يجوز استئجارها ووجه بأنها لا تمنع من المسجد بناء على الاصح من عدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة وان قلنا بعدم المنع لم يبعد لان في صحة الاجارة تسليطها على دخول المسجد ومطالبة بها بالخدمة و فرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك ما صرحوا به من حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع أننا لا نتعرض له اذا وجدناه يأكل أو يشرب على ما صرح في عش على مر (قوله واكثره أمة) أي غير الكاتبة لاسها كالحره قل لانفاء سلطة السيد عليها والعتيقة الموصى بمنافعها أبدالاً يعتبر اذن الزوج في اجارنها كما قاله الزركشي شرح مر (قوله لوجود الاذن) فلو اختلفا في الاذن وعدمه صدق الزوج عيینه لان الاصل عدم الاذن انتهى عش على مر (قوله أو متعلقها) كالامامة فان النية وان لم تجب فيها فهي واجبة في متعلقها وهو الصلاة قال حل ولا يبعد أن تكون الخطبة كالامامة انتهى وما يقع من أن الانسان يستنيب من يصلي عنه اماماً بعوض فذلك من قبيل الجعالة (قوله كالصلاة وامانتها) فالاستئجار لامامة المسجد لا يصح ولو من واقفه وأما من شرط له شيء في مقابلة الامامة فانه جعالة فاذا استأجر المشرط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفعه حيث نفعه على المستأجر اه حل وهو غير نائب عنه في الامامة حيث نفعه والا كان ثواب الاجير للمستأجر وانما هو نائب عنه في القيام في محله فتي أمابه فيه صح واستحق الجعل كما قررره شيخنا ح ف (قوله لان المنفعة لم تقع الخ) ولا يستحق الاجير شيئاً وان عمل طامعاً لقله كل ما لا يصح الاستئجار له لأجرة لقاءه وان عمل طامعاً سئل (قوله لاكثرى) أي الذي قال له صل عني مثلاً لانه أكثره ما كما قررره شيخنا (قوله بل لاكثرى) أي الذي أكرى نفسه للصلاة مثلاً

المنفعة حساوشراً أو أحدهما بخلاف أكثره أعني اغير ما ذكره أكثره أرض لزراعة لها ماء دائم أو غالب يكفيها واكثره شخص لقلع سن وجعة أو صحبة لقلع سن وجعة أو حائض ذميمة لخدمة مسجد ان أتمت التلويث واكثره امة ولو منسكوحه وبغير اذن زوجها أو حره ولو منسكوحه باذنه لوجود الاذن في هذه ولعدم اشتغال الامه بزوجه في جميع الليل والنهار في التي قبلها واتقيدها بالمسألة وبالحره من زيادتي (ولا) أكثره لعبادة نجب فيها نية لها أو متعلقها (ولم تقبل نيابة) كالصلوات وامامها لان المنفعة لم تقع في ذلك لاكثرى بل لاكثرى



مسائل معينة لتعريفه  
ذلك ولأنه في الجهاد اذا  
حضر الصنفين عليه  
بغلاف عبادة لا يجب فيها  
نية وليست نحو جهاد كاذان  
وتجهيز ميت وتعليم قرآن  
فيصح الاكترأ لها ثم  
لا يصح الاكترأ لزيارة قبر  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قاله الماوردي ومثله زيارة  
سائر ماتسن زيارته وبغلاف  
عبادة تجب فيها نية وتقبل  
النيابة كحج وعمره وزكاة  
وكفارة فيصح الاكترأ  
لها كما علم من أبوابه وقولي  
فيها نية أولى من قوله لها  
نية وقولي ولم تقبل نيابة  
أولى من قوله الاحج وتفرقة  
زكاة ونحو من زيادتي  
(ولا) اكترأ (بستان  
لثمره) لان الاعيان لا تملك  
بعقد الاجارة قصدا بخلافها  
تبعها كما في الاكترأ  
للارضاع وسيأتي وهذا  
خرج بقولي لا تتضمن  
استيفاء عين قصدا  
والتصريح بكل منهما من  
زيادتي (وصح تأجيلها)  
أي المنفعة (في اجارة ذمة)  
كأنتم ذمتك حل كذا  
الى مكة غرة شهر كذا  
كالمسالم المؤجل (لا) في اجارة  
(عين) فلا يصح الاكترأ  
للمنفعة قابلة كاجارة دار سنة  
أو لها من التدكيع العين

ولا يخفى أن هذا التعليل ظاهر في الامامة وفي الصلاة اذا أطلق في النية أي لم يقل نويت الظهر مثلاً عن  
فلان فان قال: لك لم يقع لا عن المكثري ولا عن المكثري فالتعليل بالنسبة لهذه غير ظاهر تأمل شيخنا  
(قوله ولا) اكترأ مسلم لنحو جهاد) ولو صيبا وخرج بالمسلم الكافر فتصح اجارته لئلا يمتنع للامام  
للاحد فلو أسلم في أثناء المدة ففسخت الاجارة حل كالموطأ الحيفض على المسئلة المكثرة لخدمة  
المسجد ويحتمل الفرق زي (قوله مما لا ينضبط) فهو خارج بقوله معلومة وكان المناسب تقديمه  
(قوله والاعادة) أي اعادة لدرس اه (قوله الاثني مسائل معينة) راجع للقضاء وما بعده كما في شرح  
الروض حل ولا بد أن يكون المتعلم متعينا مر (قوله كاذان) ويدخل في الاجارة له الاقامة ولا  
يجوز الاجارة لها وحدها كذا قاله الرافعي ولا يخلو عن وقفة ويبنى ان يدخل في معنى الاذان اذا  
استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانهم اذ لم يكونا من مساء  
شرعاً صار منه بحسب العرف كافي ع ش على مر (قوله وتجهيز ميت) وان تعين عليه لوجوب  
مؤن ذلك في ماله بالاصالة ثم في مال غيره ثم الميا سبر فلم يقصد الاجير نفسه حتى يقع عنه ولا يضر عروض  
تعينه عليه كالمضطر فانه يتعين اطعامه مع غيره البديل اه مر (قوله وتعليم قرآن) وان تعين على  
المعلم ولو ترك الاجير بعض آيات مما استؤجر له لزمه اعادتها بالاستئناف قل (قوله لزيارة قبر النبي)  
بخلافه بالدعاء عند زيارة قبره المكرم لانه تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فتدخله  
الاجارة والجملة من ل وعبرة ع ش وخرج به الاستئجار للدعاء عند ذلك فانه محجج حيث عين  
له ما يدعوه فان لم يعين له ذلك لم تصح الاجارة أما الجملة على الدعاء فتصح مطلقاً للصحة على المجهول  
ولعل الفرق بينهما ان الزيارة ثمرها مقصور على الزائر بخلاف الدعاء ثمره رأي مر في شرحه فرق بين  
الزيارة والجملة على الدعاء بدخول النيابة في الدعاء وان جهل ع ش (قوله سائر ماتسن زيارته)  
الاولى من تسن الان يقال انه يموت أشبه غير العاقل أو يقال ما واقعة على القبر انتهى (قوله وقولي  
فيها نية الخ) وجه الاولوية أن التعبير بغيرها ظاهر في الركنية بخلاف لها فانه يقتضي أنها ليست ركناً  
وأيضاً لا يشمل الامامة وقال حل قوله أولى من قوله لها نية لانه يورهم أن ما يحتاج متعلقه الى نية  
لا تضر النيابة فيه اه (قوله الاحج وتفرقة زكاة) بالجرح لانه بدل من عبادة الواقع في كلامه مجرورا  
كانص عليه ع ش على مر وعبارته أي الاصل فصل لا تقع اجارة مسلم للجهاد ولا عبادة تجب لها نية  
الاحج وتفرقة زكاة اه (قوله لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة) ومن ذلك استئجار الشاة للنبها  
وبركة لسمكها وشمعة لو قودها وهذا مما تم به البلوى ويقع كثيرا زي وحل (قوله كافي الاكترأ  
للارضاع) فان اللبن يقع تبعاً (قوله والتصريح بكل منهما) أي المخرج والمخرج به وعبرة الشوري  
قوله بكل منهما أي قوله لا تتضمن استيفاء عين قصدا وقوله ولا بستان لثمره (قوله فلا يصح الاكترأ  
للمنفعة قابلة) قال مر ويستثنى من المنع في المستقبل صور كالأجر لئلا يعمل نهاراً وأطلق نظير  
ما مر في اجارة أرض لزراعة قبل ربحها الخ (قوله ولكن صح الخ) عبارة المتأخر فلأجر لسنة  
الثانية استأجر الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح قال مر واحترز بقيل انقضائها عما لو قال  
أجر تكها سنة فاذا انقضت فقد أجر تكها سنة أخرى فلا يصح العقد الثاني كالمعلق بمجيء الشهر فلم يرد  
على كلامه انتهى بحج روفه (قوله لمالك منفعتها) ظاهره أن المراد مالك جميع المنفعة فلو ملك بعضها فهل  
تصح اجارة المدة المستقبلية وملك جميع المنفعة لاتصال المدين في الجملة أو لا تصح الاجارة وتصح بقدر  
ما يخصه من المنفعة في المدة الاولى كل محتمل ولعل هذا الاخير هو الاقرب وان كان الاول غير بعيد

على أن يسلمها غدا (و) نكن (صح كراؤها مالك منفعتها مدة تلي

مدته) لاتصال المديتين  
فدخل في ذلك مالواجرها  
لزيد مدة فأجرها زيد  
لعمرو تلك المدة فيصح  
أيجارها مدة نيلها من عمرو  
لأنه المالك لمنفعها لامن  
زيد خلافا للقال وكلام  
الاصل يوافق فتعيرى  
بمالك المنفعة أولى من  
(درس)

تعيرى بالمستأجر (و) صح  
(كراء العقب) أى النوب  
(بان يؤجر دابة لرجل ليركبها  
بعض الطريق) أى والمؤجر  
يركبها البعض الآخر تناوبا  
(أو) يؤجرها (رجلين  
ليركب كل) منهما (زمننا)  
تناوبا (ويبين البعضين)  
في الصورتين ان لم تكن  
عادة ثم ينقسم المكثري  
والمكثري في الاولى أو  
المكثريين في الثانية  
الركوب على الوجه المبين  
أو المعتاد كفرسخ وفرسخ  
أو يوم ويوم وليس لاحدهما  
طلب الركوب ثلاثة والمشي  
ثلاثة للمشقة وصح ذلك مع  
اشتتاله على أيجار زمن  
مستقبل لان التأخير الواقع  
فيه من ضرورة القسمة  
فان لم يبين البعضين ولإعادة  
كان قال المكثري أركبها  
زمننا ويركبها المكثري  
زمننا لم يصح ولو أجزها  
لاتين وسكت عن التعاقب  
صح ان احتملت ركوبهما  
جميعا والا فيرجع للمأياة  
قاله المتولى فان تنازعاف من  
يركب أولا أقرع بينهما

فليراجع شوبرى ولو أجزها نوتا أو نحوه ينتفع به الايام دون الليالى أو عكسه لم يصح اسم اتصال زمن  
الاتفاق بعضه ببعض بخلاف العبد والدابة فيصح لانهما عند الاطلاق لا جارة يرفهان في الليل أو غيره  
على العادة لعدم اطرافهما العمل دائما شرح م (قوله لاتصال المديتين) أى مع اتحاد المستأجر كالأجر  
أجز منه السنتين في عقد واحد ولا نظر الى احتمال انفساخ العقد الاول لان الاصل عدمه فان وجد ذلك  
لم يفسد في الثاني كما صرح به العزيزى انتهى م أى لانه يقتضى في الدوام ما لا يقتضى في الابتداء  
عش (قوله لامن زيد) أى لانه غير مستحق للمنفعة م (قوله وصح كراء العقب) أى ولكن  
صح الخ فهو من جهة الاستدراك أى بالنظر للصورة الثانية ولو جعلوا أول الدرس قوله وصح تأجيلها  
لكان أولى لانه أول الكلام (قوله العقب) جمع عقبة أى نوبة لان كلامهما يعقب صاحبه ويركب  
موضعه وأما خبر البيهقي من مشى عن راحته عقبة فكأنما عتق رقبة وفسر وهاب ستة أميال فاعله  
وضعها لغة ولا يتقيد ما هنا بذلك شرح م (قوله بأن يؤجر دابة) والقن كاللابة أو المراد بالدابة  
المعنى اللغوى وهو ما يدب على الارض فتشمله واغتفر فيه ما ذلك دون نظيره في نحو دار أو ثوب لاسم  
اطرافهما دوام العمل اه م قال عش المتبادر من قوله بان يؤجر دابة الخ انها جارة عين لكن  
الحكم لا يتقيد بذلك كما صرح به م (قوله بعض الطريق) أى أو زمنا فقول به بعد ليركب كل منهما  
زمننا أى أو بعض الطريق ففي كلامه احتياك والمراد البعض هنا وفيما بعده زمن مقدر تحتمله الدابة  
بلا مشقة قل (قوله والمؤجر يركبها البعض) أى أو ينزل عنها البعض الآخر كما في شرح التحرير  
شوبرى (قوله ويبين البعضين) أى من الطريق في الاول والزمن في الثاني والمراد البعض بالنسبة  
للزمن مقداره لان المصنف لم يبرأ ولا ببعض في جانب الزمن فلهذا غلب البعض في الاول على الزمن في  
الثاني فسمى الزمن بمضاوفيه تنفية لفظ بعض والمقرر في العربية ان شرط المثني ان لا يكون لفظ بعض  
ولا لفظ كل كافي حل وزى وأجيب بان لما كان البعض معينا صح تنفيته وأيضا فيه ادخال أل عليه  
وقد منع أيضا قل وقوله ثم يقدم أى عند استيفاء المنفعة فليس مكررا مع قوله ويبين البعضين لان  
التبيين عند العقد (قوله والمكثري في الاولى) نعم شرط الصحة في الاولى تقدم ركوب المستأجر  
والابطال لتعلقها حيثئذ بزمن مستقبل م قال عش عليه ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والمتبج  
خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل المتبج أنه اذا شرط في العقد ركوب المستأجر أولا واقترعا بعد العقد  
وجعلانوبة المستأجر أولا فصح كل للآخر بنوبته جاز فليأمل (قوله كفرسخ الخ) وقدره بالزمان  
اثنان وعشرون درجة ونصف وذلك لان مسافة القهر سبعمائة وعشرين ميلا أو يوم وليس له وقدر ذلك  
ثلاثمائة وستون درجة وهى اذا قسمت على الفراسخ خرج لكل فرسخ اثنان وعشرون درجة  
ونصف والفرسخ ثلاثة أميال انتهى عش على م والفرسخ راجع للصورة الاولى وقوله أو يوم  
راجع للثانية (قوله وليس لاحدهما طلب الخ) أى لا يجاب لذلك ولا يصح لو وقع عش (قوله ثلاثة)  
أى من الايام كفى م (قوله المشقة) فان اتفقت جاز والمعتد عند شيخنا أن المدار على وجود المشقة  
وعدمه اللابة والمائى ولو أقل من ثلاثة حل (قوله ولو أجزها) مفهوم قوله ليركب كل منهما زمننا  
(قوله ان احتملت ركوبهما جميعا) الاولى أن يقول صح ثم ان احتملت ركوبهما جميعا فظاهر  
والا فيرجع للمأياة لان كلامه يوهم أن الصحة مقيدة باحتمال ركوبهما معاً أنها تصح مطلقا حل  
بزيادة والمراد احتملت بلا مشقة لا محتمل عادة كفى عش (قوله فان تنازعا) راجع لما قبله وللصورة  
الثانية في المتن دون الاولى لانه نجب البداة فيها بالمستأجر فلا تنازع فيها (قوله أقرع بينهما) واذا  
اقتسما بحسب الزمان لم يحسب زمن التزول لنحو استراحة أو علف فله الركوب من نوبة الآخر بقدره



قاله شيخنا ولوماتا را كبلم يلزم المكري حله على الدابة لان الميتة تنقل من الحي وليس للآخر ركوب في مدة كانت له أي لبيت قل وقال ع ش على م ر والظاهر أن المرض مثل الموت (قوله وكذا يصح إيجار الشخص) أي فهو مستثنى أيضا (قوله قبل وقت الحج) أي أشهره حل (قوله وإيجار دار) أي وكذا يصح إيجار دار الخ (قوله بامتعة) أي للزوج أو غيره ع ش (قوله لا يقابل بأجرة) مفهومه أنه إذا كان الزمن يقابل بأجرة علم الصحة وقياس ما نزل عن افتاء النووي فيمن أجردا بغير محل العقد وانما يصل إليها بعد مدة طويلة كسنة من الصحة وإن المدة انما تحسب بعد الوصول إليها والتمكن منها صحة الاجارة هنا وحسبان المدقة من وقت التفريق الآن يفرق بأنه لا حاجة هنا إلى الصحة قبل التفريق لسهولة تأخير الاجارة إلى ما بعده بخلاف مسألة الدار فإن الاجارة بما تعذر إذا اعتبر تأخيرها إلى زمن الوصول ع ش ومثل الدار أرض مزروعة يتأقن تفريقها قبل مضي مدة لها أجرة شرح م ر (قوله وتقدر المنفعة بزمن) وضابطه كل ما لا ينضب بالعمل وحينئذ فيشترط علمه كرضاع هذا شهرا انتهى شرح م ر ويستثنى اجارة الامام للاذان ومثله الخطبة من بيت المال فلا يحتاج إلى بيان المدة بخلاف ما إذا استأجره من ماله أو كان المستأجر من الآحاد فيشترط بيان المدة على الصحيح اه زى أي لانه يتوسع في بيت المال لا يتوسع في غيره نعم دخول الحمام بأجرة جائز بالاجماع مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة في مقابلة الآلات للماء أو ما هو قبوضه بالا باحة فعليه ما يعرف به الماء ومثله غيره من بقية الآلات غير مضمون على الداخل وثنا به غير مضمونة على الجاهل ان لم يستحفظه عليها ويحجبه إلى ذلك ولو بالاشارة برأسه اه شرح م ر بزيادة وكتب عليه الرشيدى مانعه قوله ان لم يستحفظه عليها فان استحفظه عليها صارت ودية يضمنها بالتقصير كما يأتي في محله اما اذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها أصلا وان قصر وما في حاشية الشيخ من تقييد الضمان بما إذا دفع إليه أجرة في حفظها لم أعلم مأخذه انتهى وعبارة الشيخ قوله أو يحجبه إلى ذلك أي أو يأخذ منه الاجرة مع صيغة استحفاظ انتهى وقول م ر جائز مع الجهل أي ومع ذلك يمنع من المكث بزيادة على ما جرت به العادة من نوعه ومن الزيادة في استعمال الماء على ما جرت به العادة أيضا انتهى ع ش (قوله كسكنى لدار مثلا) بان قال تسكنها فان قال على أن تسكنها أو تسكنها وحده لم يصح لمافيه من الحجر على المستأجر فيما ملكه بالاجارة اه زى (قوله وتعليم لقرآن مثلا) بأن قال علمه قرآنا ولا نظرا لاختلاف صعوبة وسهولته لانه ليس عليه قدر معين حتى يذهب نفسه في تحصيله هذا ان لم يرد القرآن جيمه بل ما يسمى قرآنا فان أراد جميعه كان من الجمع بين التقدير بالعمل والزمن وكذا ان أطلق وإذا قال لتعلمه القرآن كان المراد به الجميع لقول الشافعي ان القرآن بأل لا يطلق الاعلى الكل أي غايه والا فقد يطبق ويراد به الجنس الشامل للبعض م ر زى وأفهم كلام الشارح أنه لا يشترط تعيين الموضع الذي يقرئه فيه قال الزركشي وينبغي حينئذ اشتراطه كالرضاعيين فيه مكان الارضاع م ر (قوله سنة) راجع للآتين (قوله وبمحل عمل) كالساقه والواو بمعنى أو بدليل قوله لاهما (قوله ركوب لدابة) قال ركوب عمل والمسافة المغية بمكة محل عمل وإذا استأجر دابة ليركبها إلى موضع معين لم يكن له رد هانها الا باذن المالك بل يسلمها للقاضي ذلك الموضع أو إلى أمين فان تعذر استصحبها معه حيث يذهب ولا يركبها الا أن تكون جوحا كالوديعه س ل قال قل بعد نقل ما ذكر ولا يجوز أن يركبها لانه لا يلزمه الرد وبذلك فارق جواز عود المستعير را كباها وليس له إذا استأجر للركوب في العود أن يقيم في مقصده أكثر من المعهود فان أقام خوف على الدابة مثلا كان في ذلك الزمن كالودع فلا تحسب عليه تلك المدة (قوله وتعليم معين من قرآن) فام قرآن محل العمل الذي هو التعليم (قوله وخياطة) فهي عمل

وكذا يصح إيجار الشخص نفسه ليحج عن غيره اجارة عين قبل وقت الحج ان لم يتأت الا تيان به من بلاد العقد الا بالسيرة قبله وكان بحيث ينهي للخروج عقبه وإيجار دار مشحونة بامتعة يمكن نقلها في زمن يسير لا يقابل بأجرة (وتقدر) المنفعة (بزمن كسكنى) لدار مثلا (وتعليم) لقرآن مثلا (سنة وبمحل عمل) وهو المراد بقوله بمحل (ركوب) لدابة (إلى مكة وتعليم معين) من قرآن أو غيره كسورة طه (وخياطة ذا الثوب) فلو قال لتخيط لي ثوبا لم يصح

بل يشترط أن يبين ما يريد من الثوب من قبض أو غيره وأن يبين نوع الخياطة أي رومية أو فارسية إلا أن تطرد عادة بنوع فيحمل المطلق عليه (لا بهما) أي بالزمان (١٧٤) ومحل العمل (كما كثرتك لتخيطه النهار) لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر

نعم إن قصد التقدير بالمحل وذكر النهار للتجليل فينبغي أن يصح ويصح أيضا إذا كان الثوب صغيرا ما يفرغ عادة في دون النهار كما ذكر السبكي وغيره بل نص عليه الشافعي في البويطي وقال إنه أفضل من عدم ذكر الزمن (ويبين في بناء) أي في أكثره شخص للبناء على محل أرضا كان أو غيرها (محل وقدره) طولاً وعرضاً وارتفاعاً (وصفته) من كونه منضداً أو مجوّفاً أو مستطيلاً أو غير ذلك أو غير (إن قدر بمحل) أو غيره (لاختلاف الغرض بذلك فإن قدر بزمن لم يحتاج إلى بيان غير الصفة وذكر بعضهم ما يخالف ذلك فاحذره ولو أكثرى محل البناء عليه اشترط بيان الأمور المذكورة أيضاً إن كان على غير أرض كسقف والافتقار الارتفاع والصفة لأن الأرض تحمل كل شيء بخلاف غيرها وتعبيري بالصفة أعم من تعبيره بما يبنى به وظاهر أن محل ذلك فيما يبنى به إذا لم يكن حاضراً والافتقار منه كافية عن وصفه (و) يبين (في أرض صالحة لبناء وزراعة

والثوب محله والمراد بالثوب المحل المقطع (قوله بل يشترط أن يبين ما يريد من الثوب) يوهم أنه يكفي هذا مع إيهام الثوب لأن ظاهره أنه راجع لقوله فلو قال لتخيط لي ثوباً بلح ويوهم أيضاً أن قوله ذا الثوب لا يحتاج إلى شرط ما ذكر وليس كذلك بل لا بد من تعيين الثوب بوصفه مع الشرط المذكور كما صرح به (قوله أي رومية الخ) الرومية بغزوتين وهي النبابة والفارسية بغزرة حل وأعلم أن استئجاره لمجرد الخياطة قبل القطع اجارة فاسدة لأنها عمل مستقبل لتوقف الخياطة على القطع بخلاف الاجارة للقطع والخياطة معاً (و) ضم وقيل (قوله لتخيطه النهار الخ) وأوقات الصلوات الخمس وطهارها وارتبها وزمن الأكل وقضاء الحاجة مستثناة من الاجارة فيصليها بمحلها أو بالمسجد إذا استوى الزمان في حقه والائتمين محلها والاستئجار عن ترك الجمعة والجماعة وسياقياً عن حج أنه يجب السعي للصلاة ولو جمعة لم يخش من الذهاب إليها على عمله نعم الاجارة تبطل باستثنائها من اجارة أيام معينة كما في قواعد الزركشي للجهل بقدر الوقت المستثنى مع إخراجها عن معنى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وأفتى به الشيخ رحمه الله وإن نوزع فيه ع ش (قوله نعم إن قصد التقدير الخ) ويعرف قصده بالتقرينة ع ش (قوله وذكر النهار) فلو أخره لم تنسخ الاجارة ولا خيار المستأجر ع ش على (قوله فينبغي أن يصح) معتمد وقوله ويصح أيضاً الخ ضعيف حل (قوله يفرغ عادة في دون النهار) أي وعروض عائق عن اكتماله في ذلك النهار بخلاف الأصل فلم ينظر إليه فإن عرض تخير المستأجر هذا والمعتمد عدم صحة الاجارة من أصلها في ذلك حل وزي (قوله بل نص عليه الشافعي) قال الأذري وقفت على كتاب البويطي فقرأت فيه ما يفيد أن مذكر من كلام البويطي نفسه لا من كلام الشافعي حل وعن فقوله في البويطي يوهم أن البويطي للشافعي وليس كذلك وفيه جواب بأن المعنى أن البويطي ذكر في كتابه المسمى بذلك أن الشافعي نص عليه أي فيكون قوله في البويطي متعلقاً بمحذوف حال من الهاء في عليه أي مذكوراً في البويطي (قوله وقال إنه أفضل) أي أولى (قوله طولاً) أي امتداداً (قوله من كونه منضداً) أي محسّواً وقوله أو مجوّفاً أي غير محسّواً وقوله أو مستطيلاً أي صورة ستم البعير ح ف وفي المختار ضد متاعه وضع بعضه على بعض وبابه ضرب ومنه قوله تعالى من سجيل منضود ونضده تنضيداً أيضاً للبالغة في وضعه (قوله بحجر) أي كونه بحجر ليكون من الصفة (قوله إن قدر بمحل) كأن يبنى على هذا الحائط أو هذا البيت (قوله وذكر بعضهم) نعريض لشيخه الجلال المحلى حيث قال فإن قدر بالزمان لم يحتاج إلى بيان ما ذكر ومن جملة ذلك ما يبنى به من طين أو لبن أو آجر وأجاب بعضهم بأن المراد بما ذكر جميعه فلا ينافي أنه يجب بيان الصفة شورى (قوله والافتقار الارتفاع والصفة) وهو بيان المحل وبعض أفراد القدر وهو الطول والعرض (قوله أن محل ذلك) أي بيان الصفة (قوله ويبين الخ) فإن أطلق لم يصح أما إذا لم تصلح الجهة واحدة فإنه يكفي الإطلاق كأراضي الأحكام فإنه يباع فيها البناء وبعض البساتين فإنه يغلب فيها الغراس عتاني (قوله صالحة) أي بحسب العادة والافتقار الأرض يتأتى فيها كل من الثلاثة ع ش على (قوله لبناء وزراعة وغراس) أي أو لاثنين منها خلافاً لما يقتضيه كلام المصنف فالعتمد أنه متى كانت الأرض صالحة لاثنين فلا بد من بيان أحدهما عن (قوله أفراد) أي الواحد (قوله كأن يقول آجرتكها) فلو نبت بها عشب مثلاً فهو لكها سواء كان من تعطيل المستأجر لها

وغراس أحدها) أي المكثري له منها لأن ضررها اللاحق للأرض مختلف (ولو بدون) بيان (أفراد) من كأن يقول آجرتكها للزراعة فيصح



ويزرع ما يشاء لان ضرر اختلاف الزرع يسير وتغيرى بما ذكره كرسالم مما وهمه كلامه من اشتراط بيان افراد البناء والغراس (ولو قال لتنتفع بهما مشئت أو ان شئت فازرع أو اغرس صح) ويصنع في الاولى (١٧٥) ماشاء وفي الثانية ماشاء من زرع أو غرس

ارضاً المأجور به (وشرط في اجارة دابة لركوب) اجارة عين أو ذمة (معرفة الراكب وما يركب عليه) من نحو حمل وقتب وسرج (و) الخلة انه (لم يطرد) فيه (عرف) وخش تفاوته (وهو) أى ما يركب عليه (له) أى للراكب (و) معرفة (معاليق) كسفرة وقدر ومجن وأبريق (شرط جعلها برؤية) للثلاثة (أو وصف تام) لها (مع وزن الاخيرين) فان اطرد فيما يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا حاجة الى معرفته ويحمل في الاولى على العرف ويركبه المؤجر في الثانية على ما يلزمه مما يأتى وقولى ولم يطرد عرف مع اعتبار الوزن في الاخيرين من زيادتي (فان لم بشرط) حمل المعاليق (لم يستحق) ينشأه مع بشرط للفعول أى جعلها لاختلاف الناس فيه (و) شرط (في) اجارة دابة اجارة (عين) لركوب أو حمل مع قدرتها على ذلك (رؤية الدابة) كفى البيع (و) شرط (في) اجارتها اجارة (ذمة) لركوب ذكر جنس) لها كاب أو خيل

من الزراعة أم لا لانه عين والاعيان لا تملك بعقد الاجارة وتلزمه الاجرة التي وقع بها العقد لانها يجب بقبض العين ع ش على م (قوله ويزرع ماشاء) أى بما جرت به العادة أى ولوم من أنواع مختلفة وفي مرات مختلفة ع ش على م (قوله لرضالمأجور به) ولأن يزرع البعض ويغرس البعض الآخر فان حذف لفظ المشيئة بان قال آجرتكها التزرع أو تغرس أو فازرع أو غرس ولم يبين مقدار ما يزرع لم يصح وكذا لو قال ازرع نصفاً واغرس نصفاً لم يخص كل نصف بنوع للابهاً لانه في الاولى جعل له أحد هما لا بعينه حتى لو قال ذلك على معنى أن تفعل أيهما مشئت صح وفي الثانية لم يبين كم يزرع ولم يغرس وفي الثالثة لم يبين المغروس والمزروع زى ملخصاً (قوله وشرط في اجارة دابة الخ) حاصل ما ذكر من مسائل الدابة ستة هـ هي الثانية قوله وفي اجارة عين الخ والثالثة قوله وفي ذمة لركوب الخ والرابعة قوله وفيه مال الخ والخامسة قوله ولحل الخ والسادسة قوله وفي ذمة لركوب الخ والاولى والرابعة والخامسة عامة في اجارة العين والذمة والثانية خاصة باجارة العين والثالثة والسادسة خاصة باجارة الذمة وذ كرها على هذا الوجه فيه تشييت للفهم فكان المناسب ضم المسائل العامة بعضها البعض وضم الخاصة بعضها البعض فلو ذكر الشرط الذي في الرابعة مع شروط الاولى لاستغنى عن ذكرها (قوله وقتب) وهو الرحل (قوله وخش تفاوته) أى ما يركب عليه وعبارة م ان خش تفاوته ولم يكن هناك عرف (قوله وهو له) أى والحال فقيود الشرط الثاني وهو معرفة ما يركب عليه ثلاثة انتهى (قوله معاليق) جمع معلوق أو معلاق وهو ما يعلق حل وزى وعبارة شرح م جمع معلوق بضم الميم وقيل معلاق وهو ما يعلق على البعير اهـ ومنه يعلم وجه تسميتها بالمعاليق ولا يشترط تقدير ما يأكله من المحمول كل يوم أى فيأكل على العادة مثله ولو اتفق له عدم الاكل لضيافة أو تشويش مثلاً فينبى أنه لا يجبر على التصرف فيما كان يأكله في تلك المدة لان ذلك يقع كثيراً لم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما أكله وقصد ادخار ما معه من الزاد ليبيعه اذا ارتفع السعر كلف نقص ما كان يأكله في تلك المدة عادة فلو امتنع لزمه اجرة مثل حله ع ش على م (قوله للثلاثة) أى الراكب وما يركب عليه والمعاليق (قوله أو وصف تام لها) أى للثلاثة ثم قيل نصف الراكب بالوزن وقيل بالضخامة والنحافة ليعرف وزنه تخميناً ولم يرجع الشيخان شيئاً كذا في نص صحيح ابن عجلون قال م والمعتد أنه يصفه بالضخامة والنحافة ولا يجب بالوزن ولو وصف به صح وكان معتبراً انتهى سم (قوله مع وزن الاخيرين) أى ما يركب عليه والمعاليق قال الشوبرى هو قيد في الوصف فقط كما صرح به في العباب (قوله فلا حاجة الى معرفته) عبارة شرح م واحترز بقوله ان كان عمالو كان الراكب مجرد ليس له ما يركب عليه فلا حاجة الى ذكر ما يركب عليه ويركبه المؤجر على ما يشاء (قوله ويحمل في الاولى) أى قوله فان اطرد فيما يركب عليه عرف وقوله في الثانية هي قوله ولم يكن للراكب (قوله على ما يلزمه ما يأتى) كأنه اشارة الى ما يأتى في قوله ويتبع في نحو سرج العرف انتهى سم أى تكبر وكحل والاولى أن يراد بما يلزمه قوله الآتى وعلى مكر دابة لركوب اجارة عين أو ذمة كاف وبرذعة (قوله لم يستحق) وان جرت العادة بذلك عن (قوله مع قدرتها على ذلك) قال قل ولا بد من قدرة الدابة على ما تستأجره مطلقاً في اجارة العين أو الذمة اهـ (قوله مهملة) هي بضم الميم وفتح الهاء واسكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زى والقطوف بطيئته والبحر ما بينهما فاندأوسطها وهي

(ونوع) كبخاني أو عراب (وذ كورقاً أو ثوة وصفه سير) هـ من كونها مهملة أو بحراً أو قطوفاً لان الاغراض تختلف بذلك ووجهه في الثالثة أن الذكر أقوى والاتى أسهل والاخيرة من زيادتي (و) شرط (فيهما)

أى فى اجارة العين والذمة (له) أى للركوب (ذكر قدر سرى) وهو السير ليلاً وهذا من ر يادنى (أو) قدر (تأويب) وهو السير نهاراً (حيث لم يطر د عرف) فان اطر د عرف حمل ذلك عليه فان شرط خلافه تابع (و) شرط فى اجارة العين والذمة (لحل رؤية محمول) ان حضر (أو امتحانه يد) كذلك كان كان (١٧٦) بظرف أو حراً أو فى ظلمة تخميناً لوزنه (أو تقديره) حضر أو غاب بكيل فى

فى كلام الشارح منونة (قوله فى اجارة العين والذمة) الاخصر فيهما كالذى قبله (قوله رؤية محمول) أى فيما لا يكال ولا يوزن عادة وقوله وتقديره أى فيما يكال أو يوزن عادة حل والظاهر أن الرؤية تكفى حتى فيما يكال أو يوزن وكذا الامتحان (قوله ان حضر) عبارة مر ان كان حاضر فى المجلس ظاهراً للعين أو امتحانه يد ان لم يظهر كأن كان فى ظلمة أو فى ظرف قال قل وأصل الحكم أن المشاهدة ليس لها دخل فى المقصود وأن الامتحان هو الاعتبار فكان هو المعول عليه فلا حاجة للشهادة معه وان أمكنت المعرفة بها كفت فلاجل ذلك اكتفى باحدهما تأمل (قوله وأخصر) بحاجه مهمة أى أضبط (قوله عشرة أفقرة) انقفيز مكىال يسع اثني عشر صاعاً والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث أى مقدر بذلك والافه ومكىل قل (قوله الصواب قول السرخسى) معتمد (قوله نحو زجاج) بتثليث أوله من كل ما يخاف تلفه بتغير الدابة كالسمن والعسل (قوله وصفتها) ومنها صفة سيرها ويذكر له كلام حج وغيره فقول لرافعى لم يتعرضوا لصفة الدابة فى سائر المحمولات يحمل على غير ما ذكر كما قاله ابن الرفعة وغيره اه قل فالمراد بالصفة ما تقسم فى اجارة الذمة للركوب من بيان النوع وغيره لانها اذا اشترطت للركوب فلم يحمل نحو الزجاج مما يخاف تلفه أولى وعلى هذا فكان الأولى جمع هذه مع الثالثة بان يعطف قوله ولحل نحو زجاج على الركوب كما يؤخذ من حل حيث قال فلا يجار ل حل نحو زجاج كالا يجار للركوب (قوله وفى معنى ذلك) أى حل نحو الزجاج وقوله أن يكون الخ أى فى شرط ذكر جنس الدابة وصفتها اذا كان فى الطريق وحل أو طين ولو كان المحمول غير نحو زجاج ولو أقر الشارح هذا بقوله أما ل حل غير فلا يشترط بان يقول بعده إلا أن يكون بالطريق وحل لكان أولى (قوله بخلاف مامر) أى فانه يشترط فيه ذكر جنس الدابة وصفتها وانما لم يشترطوا فى المحمول التعرض لسير الدابة مع اختلاف الغرض به سرعة وإبطاء عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف فى الدابة عيب شرح مر (قوله لان المقصود هنا تحصيل المتاع) منه يؤخذ أنه لو استأجر لنقل احد ل فى البحر من السويس الى جدة مثلاً لا يشترط تعيين السفينة التى يحمل فيها الا على المالك كورق لكن ينبغى أن يحمله فى سفينة تليق عرفاً بحمل مثل ذلك انتهى ع ش على مر (قوله ونصح الاجارة لحضانه) من الحضن بكسر الحاء وهو من الابط الى الكشح لان الحضنة تضمنه اليه شرح مر قال سم وجه صحة الاجارة على الحضنة أنها نوع خدمة وأما الارضاع فدليله الآية الشريفة (قوله ولا يقدر ذلك) أى المذكور من الارضاع والحضنة وقوله بالحمل وهو الرضيع والمخضون وهو مشكل لان الرضيع يجب تعيينه كفى الشرح إلا أن يقال معنى قوله ولا يقدر ذلك بالحمل الخ أنه لا يكتفى فى الحضنة والارضاع بالحمل فقط أى تعيين الرضيع بل لابد من تعيينه والزمن كآجرتك لارضاع هذا الطفل سنة تأمل شيخنا وقال بعضهم انظر ما المراد بالحمل فانه ان كان هو الرضيع فقد نص على وجوب تعيينه أو البيت الذى يرضع فيه فكذلك وأجاب بعضهم بان المراد به الرضيع والمعنى لا يكتفى فيها بتقدير الرضيع فقط بل لابد من التقدير بالزمن أيضاً وفيه أنه يلزم الجمع بين الزمن وحل العمل وهو مفسد إلا أن يقال باستثناء هذه المسئلة فتأمل (قوله ويجب تعيين الرضيع بالرؤية) وكذا بالوصف على المعتمد وسواء كان آدمياً أو غيره ولو كلباً

مكىل ووزن فى موزون أو مكىل والتقدير بالوزن فى كل شئ أولى وأخصر (وذكر جنس مكىل) لاختلاف تأثيره فى الدابة كفى الملح والذرة وخرج بز يادنى مكىل الموزون فلا يشترط ذكر جنسه فلو قال آجرتك كى لتحمل عليها ما تدرط ولو بدون مما شئت صح ويكون رضا منه باضر الاجناس ولو قال عشرة أفقرة مما شئت فالفهوم من كلام أى الفرج السرخسى أنه لا يفتى عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس فى الثقل مع الاستواء فى الكيل قال الرافعى لكن يجوز أن يجعل ذلك رضا بآثقل الاجناس كما جعل فى الوزن رضا باضر الاجناس قال فى الروضة الصواب قول السرخسى والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء فى الوزن يسير بخلاف الكيل وأين ثقل الملح من ثقل الذرة (و) شرط (فى) اجارة (ذمة) ل حل نحو زجاج) كخزف (ذكر جنس دابة وصفتها) ضيافته وفى معنى ذلك كما

محترماً

قال القاضى أن يكون بالطريق وحل أو طين أما ل حل غير فلا يشترط ذلك بخلاف مامر فى اجارة الذمة للركوب

لان المقصود هنا تحصيل المتاع فى الموضع المشر وط فلا يختلف الغرض بحال حامله (وتصح) الاجارة لحضانه ولا رضاع ولا يتبع أحدهما الآخر) فى الاجارة لا فراد كل منهما بالعقد (و) تصح (لهما) معاً ولا يقدر ذلك بالحمل بل بالزمن ويجب تعيين الرضيع بالرؤية لاختلاف



محترما وسواء في الارضاع اللبأ وغيره وسواء في المرضعة الصغيرة ولودون نسع أو الكبيرة والانتى والخنثى والذكور والمسلمة والكافرة والحررة والأمة وسواء وقع الاستئجار منها أو من زوجها أي بأذنهما أو سيدها ولو أَرْضَعته لبن غيرها بجاريتها أو أجنبية فإن كان في إجارة النعمة استحققت الاجرة والعين فلا وتكلفت المرضعة تناول ما يرضعها أو يرضعها وترك ما يضره ولو وطء حليلها وإذا امتنعت أو تغير لبنها أو نقص ثبث الخيار للمستأجر قل على الجلال ومثله مخرج مرقا ع ش عليه وقوله وترك ما يضره كوطء حليل وهل يصير مباشرة بذلك فتسقط نفقتها وإن أذن لها في ذلك قياما على مالها أو أذن لها في السفر لحاجتها وحدها والحاجة جني لغرضها أم لا تصير مباشرة بذلك فيه نظر والأقرب الأول وغايته أن الأذن لها في ذلك أسقط عنها الأثم فقط وإذا حرم عليه الوطء هل تمنع منه وإن خاف العنت لما فيه من الأضرار بالولد المؤدى إلى قتله فيجوز له نكاح الأمة حيثئذ لم ينفذ فيه نظر والأقرب الأول ويفرق بين حرمة الوطء هنا مع خوف العنت وجوازه في الحيض لذلك بان الحرمة في الحيض لحق الله وهنا لحق آدمي فلا يجوز تنقيته على صاحبه لأن الضرر لا يزال بالضرر اه (قوله فيسقط قسط الارضاع) وطريق التقسيط أن تعتبر نسبة أجرة مثل الارضاع لمجموع أجر في الارضاع والحضانة ويؤخذ من مثل أجرة نسبة الارضاع لمجموع الاجرتين من المسمى ع ش ولو أُنْتُ باللبن من محل آخر ولم يضره ر الولد به جاز خ ط س ل (قوله والحضانة الكبرى) ذكر هذا هنا استطرادا وحله باب الحضانة الآتي (قوله تربية صبي) ليس جامع لعدم شموله للجنون وأجيب أنه إنما اقتصر على الصبي جريا على الغالب (قوله أي جنسه) ظاهر صنيعه هنا أن هذا التأويل متعين لصدقه بالاتى وقدم في باب الصلاة تفسيرا للصبي به ما من غير تأويله بالجنس وهو ما صرح به الاستوى وقال الشوري أنه من أسرار اللغة (قوله ودهنه وحله) بفتح أو ط ما وعبر بالمصادر في ذلك إشارة إلى أن المراد الأفعال وأما الأعيان كالدهن والكحل بضم أوله فهما فاعلى الولي وإن جرت العادة بخلافه وقال خ ط تعتبر العادة كما في خبر الناسخ اه قل على الجلال وينبغي أن مثل الدهن في كونه على الأب أجرة القابلة لفعليها المتعلق باصلاح الولد كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام بما جرت به العادة من نحو ملازمةها قبل الولادة وغسل بدنها وثيابها فإنه عليها كصرفها ما يحتاج إليه المرض ع ش على م ر (قوله ونعصره) من باب ضرب قال تعالى وفيه يعصرون مختار ع ش

(فصل فيما يجب بالمعنى الآتي) أي في قوله وليس المراد يكون ماذا ذكر واجبا إلخ وهذا بالنسبة للوجوب على المكثري وفي قوله وليس المراد أنه يلزم إلخ وهذا بالنسبة للوجوب على المكثري (قوله أو دابة) أي وما يتبع ذلك كبيان حكم الحبر والخيط ع ش (قوله تسليم مفتاح) أي وإعادة رخام انقلع ولا نظر لكون الفئات مجرد الزينة ويكفي البلاط إلا أن شرط بقاء الرخام فيه الفسخ بخلاف الشرط وظاهر هذا أنه لا فسخ إذا لم يشترط ذلك وإن كان لا يرغب فيها بالأجرة المسماة الإحيث كان بها الرخام وهو خلاف ما يأتي أن معنى كون الشيء على المؤجر أن المستأجر يتخير بفواته الآن يقل لما كان هذا يقوم مقامه لم يتخير بفواته حل وقال ع ش على م ر ولا يكفي إعادة البلاط بدله بل ينبغي الخيار للمكثري لأن المقصود به الزينة وقد فانت اه (قوله لا يتمكن من الانتفاع بها) أي بالعين المؤجرة حل وهو راجع للجميع (قوله حتى لو ضاع) أي ولو بتقصير من المكثري لكنه يضمن قيمته حيثئذ للمؤجر ع ش وحل وعبرة التحفة وهو أمانة يده فإذا تلف بتقصير ضمنه أو عدمه فلا وفيهما يلزم المكثري تجديده (قوله لا ينتفع

بيتها أسهل عليها أو بيته أشد وثوقا به (فان انقطع اللب) في الإجارة لهما (انفسخ) العقد (في الارضاع) دون الحضانة عملا بتفريق الصفقة ولان كلامهما مقصود فيسقط قسط الارضاع من الاجرة (والحضانة) الكبرى (تربية صبي) أي جنسه الصادق بالذكور وغيره (بما يصلحه) كتعده بغسل جسده وثيابه ودهنه وحله ووربطه في المهدي وتحريكه لينام ونحوها مما يحتاجه والارضاع وبسمى الحضانة الصغرى ان تلقمه بعد وضعه في حجرها مثلا الثدي وتعصره عند الحاجة والمستحق بالإجارة المنفعة واللبن تبع درس

(فصل فيما يجب بالمعنى الآتي) على المكثري والمكثري لعقار أو دابة • (عليه) أي على المكثري (تسليم مفتاح دار) معها (المكثري وعمارتها) كبناء وتطيين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكسر (وكفس تلج سطحها) ليتمكن من الانتفاع بها وسواء في وجوب تسليم المفتاح الابتداء والهدوم حتى لو ضاع من المكثري وجب

على المكثري تجديده والمراد بالمفتاح مفتاح العلق المتيقن ما غيره فلا يجب

ساكنها) هذا ينافي قوله السابق ليتمكن من الانتفاع بها فانظر الجمع بينهما ويمكن الجواب بان ما تقدم  
 تعليل لما قالوه بناء على مقتضى اطلاقهم والقرض من نقل كلام ابن الرفعة أنه تقييد لكلامهم المعلق  
 وعليه فلا ينافي التعليل بالتمكن من الانتفاع أو ان الضمير في قوله ليتمكن من الانتفاع به اراجع  
 للعين بالنظر لغير كفس لئلا يلحق من السطح أي ازالته ع ش وأجيب أيضا بان قوله لا ينتفع بها أي  
 انتفاعا تاما فلا ينافي قوله أو لا يتمكن من الانتفاع بها وهذا أولى (قوله جلونات) أي عقد او كما  
 لو كان السطح لا مرقى له (قوله والا) أي وان كان ينتفع ساكنها بسطحها كما لو كان مسقفا فيظهر  
 أنه كالعرضة أي فيجب على المكثري بالمعنى الآتي انهى شيخنا (قوله وليس المراد الخ) هذا ما أشار  
 اليه الشارح في الترجمة بقوله بالمعنى الآتي ومحل عدم وجوب العمارة في حق من يؤجر مال نفسه أما  
 الوقف فيجب على الناظر العمارة حيث كان فيه ربيع وفي معناه المتصرف بالاحتياط ككولي  
 المحجور وعليه بحيث لو لم يعرف فسخ المستأجر الاجارة وقصر المحجور عليه ولا يلزم المؤجر أن يدفع عن  
 العين المؤجرة الحريق وانهب وغيرهما وانما عليه تسليم العين ورد الاجرة ان تعذر الاستيفاء واذا  
 سقطت الدار على متاع المستأجر لم يلزم المؤجر ضمانه ولا اجرة تخليصه ولو غصبت العين المؤجرة قبل  
 التسليم أو بعد موافقة على انتزاعها من غير كفالة انتهى س ل (قوله أو انه يجبر عليه) هذا مسلم  
 في اصلاح يحتاج لأمين أما اصلاح لا يحتاج اليها كقائمة جدار مائل أو اصلاح غلق تعسرفتحه فالذي  
 قطع به القرائي أنه يجبر عليه وحكي فيه الامام وجهين اه سم (قوله الخيار) والخيار هنا على  
 التراخي م ر (قوله نعم ان كان الخلل مقارنا الخ) أي وان علم أنه من وظيفة المكثري لتقصيره باقدامه  
 مع علمه به كذا قال شيخنا وفيه أنه قد يقال هو موطن نفسه على أن المؤجر يزيل ذلك الخلل وأيضا  
 الضرر يتجدد بتجدد الزمان المستقبل ويستثنى من الخلل المقارن امتلاء الحش والبالوعة فيثبت  
 الخيار بذلك مطلقا لتوقف تمام التسليم على تفرغهما م ر وحل ويلزم أيضا المؤجر انتزاع العين من  
 غصبها حيث قدر على ذلك ابتداء ودواما ان أراد دوام الاجارة والافاء ككثري الخيار كدفع نحو حريق  
 ونهب عنها فان قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه كالوديع ويؤخذ منه انه لو قصر ضمن شرح م ر  
 (قوله وعليه تنظيف عرصتها) هي البقعة بين بناء الدار وجمعها عراض وعرضات ويمنع مستأجرا  
 للسكنى من طرح الرماد والتراب في أصل حائط الدار ومن ربط الدابة فيها الا ان اعتذر بطها فيها فانه  
 لا يمنع خ ط وس ل (قوله وكناسة) ولو انتقضت المدة فيجبر عليها بخلاف الخلاء بعد انقضاء المدة فلا  
 يجبر عليه وبفرق بين الكناسة والخلاء بان العادة ان الكناسة تزال شيئا فشيئا فهو مقصر بتركها فاجبر  
 على ازالتها ولو انتقضت المدة بخلاف الخلاء فان العادة لم تجر بانها تزال شيئا فشيئا فلا تقصر في تركها انتهى  
 زى وعبارة م ر وعليه بالمعنى المار تفرغ بالوعة وحش بفتح الحاء وضمها ماصل فيها ما بفعله ولا  
 يجبر على ذلك بعد انقضاء المدة وقار قال كناسة بانها مناشا عمالا بد منه بخلافها بان العرف فيها رفعها  
 أو لا فاولا بخلافهما ويلزم المؤجر تفرغها عندهما عند العقيلان يسلمهما فارغين والاثبت الخيار لا ككثري  
 ولو مع علمه بامتلائهما وبقارق ماص من عدم خياره بالعيب المقارن بان استيفاء منفعة السكنى تتوقف  
 على تفرغها بخلاف تنقية الكناسة ونحوها التي يمكن من الانتفاع مع وجودها اه بحرفه ولو تعدد  
 الحش هل يلزمه تفرغ الجميع أم تفرغ ما ينتفع به فقط والظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تنبوش  
 رائجته على الساكن وأولاده هل ثبت له الخيار أم لا فيه نظر والا قرب أن يقال فيه ان كان عالما بذلك فلا  
 خيار له والاثبت له الخيار ولو انتسخ الثوب المؤجر وأريد غسله هل على المستأجر أو المأجر الظاهر أن يقال  
 يأتي فيه جميع ما قيل في الكناسة ويحتمل وهو الا قرب أن يأتي فيه ما في الحش فلا يجب غسله لا قبل

ساكنها بسطحها كما  
 لو كانت جلونات والا  
 فيظهر أنه كالعرضة  
 وسيأتي حكمها وليس  
 المراد بكون ما ذكر واجبا  
 على المكثري أنه يأم تركه أو  
 أنه يجبر عليه بل أنه ان تركه  
 ثبت للمكثري الخيار كما بينته  
 بقولي (فان بادر) وفعل  
 ما عليه فذاك (ولا فلكثر  
 خيار) ان نقصت المنفعة  
 لتضرره بنقصها نعم ان  
 كان الخلل مقارنا للعقد وعلم  
 به فلا خيار له كما جزم به في  
 أصل الروضة وذكر الخيار  
 في غير العمارة من زيادتي  
 (وعليه) أي على المكثري  
 (تنظيف عرصتها) أي  
 الدار (من تلج وكناسة)  
 أما الكناسة وهي ما يسقط  
 من القشور والطعام



ونحوهما فله صولها بفعله وأما الـجـ فلـنـسـاعـ بـنـقـله عـرـقـا قـال في الروضة فيه وليس المراد أنه يلزم المكثري نقله بل المراد أنه لا يلزم المؤجر وكذا التراب المجتمع بهبوب الرياح لا يلزم واحد منهما (١٧٩) انتهى (وعلى مكر دابة ركوب) في اجارة

عين أو ذمة عند الاطلاق  
(ا كاف) وهو ماتحت  
البرذعة كما مر مع ضبطه  
في خيار العيب (وبرذعة)  
بفتح اباء والتدال مجمة  
ومهملة (وخزام وثفر)  
بثلاثة (وبرة) بضم اباء  
وتخفيف الراء حلقة تجعل  
في أف البعير (وخطام)  
بكسر الخاء المجسمة أي  
زمام يجعل في الحلقة وذلك  
لأنه لا يمكن من الركوب  
بدونها (وعلى مكثر يحمل)  
وتقدم في لصلح ضبطه  
(ومظلة) يظلل بها على  
الحمل (ورطاء وغطاء)  
بكسر أولهما والوطاء  
ما يفرش في الحمل ليجلس  
عليه (وتوابها) كالجلل  
الذي يشده الحمل على  
الجلل أو أحد الحملين إلى  
الآخر وهما على الأرض  
(ويشبع في نحو سرج وجبر  
وكل) كقنب وخيط  
وصبغ وطلع (عرف  
مطرده) في محل الاجارة لأنه  
لا ضابط له في الشرع ولا في  
اللفظ فطرده في حقه من  
العاقدين شيء من ذلك فهو  
عليه فان لم يكن عرف أو  
اختلف العرف في محل  
الاجارة وجب البيان ولا  
يخالف ما ذكر في السرج

فراغ المدة ولا بعد ها لأنه ضروري عادة في الاستعمال ع ش على م (قوله فله صولها بفعله)  
والحاصل ان ازالة الكناسة كالرماد وتفرغ نحو الحش كالبالوعة على المؤجر مطلقا لا ما حصل منها بفعل  
المستأجر فعليه في لدوام وكذا بعد الفراغ في نحو الكناسة لجريان العادة بنقلها شيئا فشيئا وليس المراد  
بكون شيء من ذلك على المستأجر بمعنى نقله الى نحو الكيمان بل المراد جمعه في محل من الدار معتاد له فيها  
ويتبع في ربط الدواب العادة قل قال م ر و بعد انقضاء المدة يجبر المكثري على نقل لكناسة (قوله  
لا يلزم واحد منهما) لافي المدة ولا بعد ها ظاهره وان تعذر الانتفاع بها لانه لا فعل فيه من المكثري  
والمكثري متمكن من ارادته ومثله يقال في الكناسة بل عدم الخيار فيها أولى لان الكناسة من فعله  
ولو اختلفا هل التراب من الكناسة أو مما هبت به الرياح هل يصدق المكثري أو المكثري لان الاصل  
براعة ذمته فيه نظر والا قرب الثاني للعادة المذكورة ع ش (قوله عند الاطلاق) خرج بالاطلاق ما لو شرط  
ما هو على المكثري على المكثري أو بالمكس فيتبع الشرط حل (قوله وثفر) بالثاء اثنتان ما يجعل تحت  
ذنب الدابة سمي بذلك لجوارته نقر الدابة بسكون الفاء وهو حيا عازي (قوله حلقة تجعل في أف  
البعير) تكون من نحاس وغيره وقوله تجعل في الحلقة أي التي في أف البعير وعبارة نرح م ر و خطام  
خيط يشد في البرة ثم يشد بطرف المقود بكسر الهم (قوله لانه لا يمكن) راجع للسته (قوله وعلى مكثر)  
أي بالمعنى المتقدم وهو أنها لا تلزم المؤجر (قوله محل) كسجد ومذهب كما في الشوري قال قل ولا  
يستحق حمله كما قال شيخنا لا بشرطه والغطاء وما معه تابع له (قوله وتوابها) ومن ذلك الآلة التي تساق  
بها الدابة ع ش على م (قوله ويتبع في نحو سرج) أي في اجارة العين أو الذمة أخذ من اطلاق  
المصنف ومن قول الشارح السابق في اجارة عين أو ذمة وهذا هو المتعين وان نقل عن زى ببعض  
الهوامش تخصيص ذلك باجارة الذمة ع ش (قوله كقنب) هو حبل البعير (قوله وخيط وصبغ)  
وطلع لنخل وابرة الخياط ومروء لكحل وذروره ومرهم الجراح وصابون الغسال ومائه وحطب  
الخياز قل قال حل وأما القلم والمروء والابرة فعلى الكاتب والكحل والخياط واذا غلط الناسخ في  
كتابه غاطا فاحشا لا أجر له ويغرم أرض النقص اهزى أي بان يقوم الورق أبيض ثم مكتوبا  
فالنقص الحاصل بينهما يلزم الناسخ واذا أوجبنا الخيط والصبغ على الابير فالوجه ملك المستأجر ولما  
فيتصرف فيهما كالشوب لان الاجير أئلفه ما على ملك نفسه ويظهر لي الخاق الحبر بالخيط والصبغ ولم  
أرفيه شيئا ثم رأيت صاحب العباب جزم به ويقر من ذلك ماء الأرض المستأجرة للزرع والذي يظهر  
فيه كما أفاده السبكي انه باق على ملك مالكها لا يتفزع به المستأجر لنفسه ع ش (قوله فان اضطرب العرف)  
أي في هذا الذي نصوا على أنه على المكثري وجب البيان فالدار في كل على العرف من غير فرق وهذا  
ر بما يخالف ما تقدم عن حجج في المساقاة لانه لا ينظر للعرف الا فيما ينصوا على أنه على أحد هاتم رأيت  
شيخنا قال هنا ولو اطرده عرف بخلاف ما نصوا عليه عمل به فيما يظهر بناء على أن الاصطلاح الخاص  
يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم وان قضى في مواضع أخر عدمه لان العرف هنا مع اختلافه  
باختلاف الحال كثير اهو المستقل بالحكم فوجب اناطته به مطلقا به يفرق بينه وبين ما مر في المساقاة  
حل (قوله وعلى مكثري اجارة ذمة الخ) ومنه ما يقع في مصرنا من قوله أو صلتى للحل القلا في بكنا غايته  
انه ان اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزم فيها المسمى والافجارة لشل ع ش (قوله واعانة راكب)

ما مر في البرذعة من أنها على المكثري لان العرف اطردها فوجد أنها عليه فان اضطرب العرف وجب البيان وتعييرى بما ذكر أعمر من  
تعييره بما ذكره (وعلى مكثري اجارة ذمة طرف محمول وتهد دابة واعانة راكب محتاج) للاعانة (في ركوبه) لها (ونزوله) عنها يراعى

فلوقصر فيما يفعل مع الركاب فأدّى ذلك إلى تلفه أو تلف شيء منه فهل يضمن أو لا فيه نظر والأقرب الضمان عتس على مروه النوم على الدابة في وقت العادة دون غيره فإن النائم ثقيل وفي لزوم الرجل القوى النزول المعتاد للراحة وفي العقبة جمع عقبة أي المحال العالية وجهان قال النووي ينبغي أن يكون الأصح وجوبه في العقبة فقط ولا يجب النزول على المرأة والمرضى والشيخ العاجز قال النووي وينبغي أن يلحق بهم من له وجاهة ظاهرة وشهرة تخل المشي برواثة عادة من حل **(فرع)** لو أكرى موضعا يوضع فيه شياً كحطب معين فوضع أكثر منه فإن كان أرضاً فلا شيء عليه لعدم الضرر والا كفرقة فطريقان أحدهما أنه يضمن أجرة المثل للكل والثاني التخيير بين المسمى وأجرة المثل له والقياس الأول قل **(قوله فينبخ البعير الخ)** أي ولا يلزمه نأخذه البعير لقوى قال الماوردي فإن كان على البعير ما يتعلق به لركوبه تعلق به وركب ولا شبك الجمال بين أصابعه ليرقى عليها والاعتبار في القوة والضعف بحالة الركوب لا بحالة العقد انتهى من **(قوله وعليه رفع حل الخ)** وأجرة دليل وخفيرو سائق وقائد وحفظ متاع عند النزول وإيقاف الدابة لينزل الركاب كبله لم يمكن فعله عابها كسلاة فرض اه حل **(قوله لاقتضاء العرف ذلك)** فلو طرأ عرف بخلافه واطرد فيكون عليه المعول فإن اضطرب وجب البيان حل **(قوله فليس عليه شيء من ذلك)** بل عابيه التخليفة بين المكترى والدابة شرح مروه فان صحبها مالها الزمة حفظها وان سلمها للمكترى وجب عليه حفظها من حل قال مروه في شرحه ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق آمن لحدث خوف فرجع بها ضمن أو مكث هناك ينتظر الامن لم تحسب عليه مدته وله حينئذ حكم الوديع في حفظها وان قارن الخوف العقد فرجع فيه لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن الامن فوجهان أحدهما عدم تضمينه أيضا اه

**(فصل في بيان غاية الزمن)** **(قوله مع ما يذكر معها)** أي من قوله وجاز ابدال مستوفى إلى آخر الفصل **(قوله تصح الاجارة مدة الخ)** ولا يشترط تعيين ابتداء مدة الاجارة فلو قال آجرتك شهرا أو سنة ولم يقل من الآن صح وحل على ما ينصل بالعقد ما انتهاء المدة فيشترط حتى لو قال آجرتك كل شهر بدرهم لم يصح اه زى لعدم العلم بآخر المدّة به تعلم ان غالب الاجارات الواقعة الآن فاسدة فتفطن له ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فاجور ستا في عشرين لم يصح العقد الثاني وقال ابن الصلاح لان المقتضى للصحة في اجارة مدة تلي مدة المستأجر اتصال المدين لكونهما في معنى العقد الواحد وهذا المعنى يقتضى المنع في الوقف عملا بشرط الواقف وخالف ابن الاستاذ فقال بالصحة نظر الى مطابقة العقد للحقيقة والمعتمد الاول اه مروه انتهى زى **(قوله غالبا)** فلو آجر مدة تلي في غالب فهل تبطل في الزائد فقط سم على حج **(أقول)** القياس نعم وتفرق الصفة ثم رأيت في العباب صرح بذلك وعبارته فاذ زاد على الجائر بطلت في الزائد فقط اه وعليه فلو أخف ذلك وبقيت على حالها بعد المدة التي اعتبرت لبقائها على صورها فالذي يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطلان في الزيادة انما كان لظن تبين خطؤه عتس على مروه **(قوله فيؤجر الرقيق)** أي الا اذا بلغ العمر الغالب والافسنة بسنة حل قال قل والثلاثون في العبد من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم والوجه اعتبار العمر الغالب في العبد بان تكون الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة بقية ما يغلب بقاؤه اليه ولذلك اعتمد شيخنا أنه لا تقدير بل المعتبر ما يغلب على الظن بقاء العين فيه ومثله في الخطيب اه **(قوله على ما يليق به)** راجع لجميع ما قبله عتس وكان الانسب تقديمه على قوله فيؤجر الرقيق الخ بان يقول فيؤجر كل شيء على ما يليق به ح ف **(قوله اتبع)** بخلاف شرط عدم ابدال المستوفى فانه يبطل العقد كفى مروه وان شرط عدم ابدال المستوفى فيه اتبع أيضا وانظر الفرق

العرف في كيفية الاعانة فينبخ البعير للمرأة والضعيف بمرض أو شيخوخة ويقرب الدابة من مرتفع ليسهل عليه الركوب (و) عليه (رفع حل وحطموشد يحمل) ولو بان يشد أحد المحملين إلى الآخر وهما على الأرض (وحله) لاقتضاء العرف ذلك أما في اجارة العين فليس عليه شيء من ذلك

### فصل

في بيان غاية الزمن الذي تقصر المنفعة به تقريرا مع ما يذكر معها **(تصح الاجارة مدة تلي فيها العين المؤجرة غالبا)** فيؤجر الرقيق والدار ثلاثين سنة والدابة عشر سنين والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به والأرض مائة سنة أو أكثر (وجاز ابدال مستوفى ومستوفى به كحمول) من طعام وغيره فان شرط عدم ابدال المحمول اتبع (و) مستوفى (فيه) كأن أكثرى دابة لركوب في طريق إلى قرية (بذلها) أي بمثل المستوفى



والمستوفى به والمستوفى فيه أو بدون مثلها المفهوم بالاولى أما الاول فكما لو أكرى ما أكثر لغيره أما الثاني والثالث فلأنهما طرقتان للاستيفاء كإكراه كالأول فكلما ذكرنا الثالثة من (١٨١) زيادتي فلا يدل شيء من ذلك بما فوقه

فلا يسكن غير حداد وقصار  
حدادا أو قصر الزيادة  
الضرر بدقهما والاستيفاء  
يكون بالمعروف فيلبس  
الثوب نهارا وليلا إلى النوم  
ولا ينام فيه ليلا ويجوز  
النوم فيه نهارا وقت القيولة  
نعم عليه نزع الأعلى في غير  
وقت التجمل (لا) إبدال  
(مستوفى منه) كدابة فلا  
يجوز لانه أمام عقود عليه  
أو متعين بالقبض (الافى  
اجارة ذمة فيجب) إبداله  
(تلف أو تعيب ويجوز مع  
سلامة) منهما (برضا أكثر)  
لان الحق له والتصریح  
بوجوب الإبدال في التلف  
وجوازه في السلم مع تقييده  
برضا المكترى من زيادتي  
(والمكترى أمين) على  
الأمين المكترى لانه لا يمكن  
استيفاء حقه إلا بوضع اليد  
عليها وهذا أعم من قوله  
ويد المكترى على الدابة  
والثوب بدأمانة (ولو بعد  
المدة) أي مدة الاجارة ان  
قدرت بزمان أو مدة امكان  
الاستيفاء ان قدرت بمحل  
عمل استصحابا لما كان  
كالوديع (كأجير) فانه أمين  
ولو بعد المدة (فلا ضمان)  
على أحد منهما فلو أكرى  
دابة ولم يتفقد بها قتلت أو

أحـ لـ و فرق بأن في الأول حجر اعليه من جهته أن لا يؤثر لغيره فأشبه منع بيع المبيع انتهى  
قل ولو استأجره لمل حطب إلى داره وأطاق لم يلزمه اطلاعه في السطح وهل يلزمه ادخاله الدار ولباب  
ضيق أو تفسد الاجارة فلو ان أحدهما أو لهما شرح مـ (قوله أما الأول) أي جواز إبدال المستوفى  
وقوله فكما لو أكرى أي فقياسا على ما لو أكرى الخ (قوله فلا يسكن غير حداد) أي وان عمه  
في المنفعة كقوله لتسكن من شئت إلا بالنص عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح بجواز اسكاتهما في  
هذه الصورة وعبارته قال جمع ولو قال لتسكن من شئت جازا سكان الحداد والقصار كزرع ماشئت  
خلاف لاذرعى قل (قوله لزيادة الضرر بدقهما) وهل لاحدهما اسكان الآخري كلام شيخنا  
كحج انه لا يجوز حل (قوله إلى النوم) ظاهر كلام المصنف انه لو منى طول الليل لحاجة ولم ينم  
لم يجب نزع ولعل الظاهر خلافه فان الميل مظنة للنوم اهـ مـ شـ وري (قوله ولا ينام فيه ليلا)  
حيث اعتيد ذلك بذلك المحل واللام يجب نزع مطلقا حل (قوله عليه نزع الأعلى) أي نزع الذي  
يلبس أعلى كالجوخة (قوله لانه أمام عقود عليه) أي ان كانت اجارة عين وقوله أو متعين بالقبض أي  
ان كانت اجارة ذمة عـ شـ والراجع ان المتعين بالقبض يجوز إبداله ولكن الشارح عم ليتأني له  
الاستثناء اهـ شـ وري وقد يقال الصورة المستثناة أن يقول ألزمت ذمتك على المكة مثلا وقول  
الشارح أو متعين بالقبض مصور بما إذا آجره دابة في ذمته موصوفة تأمل (قوله فيجب إبداله)  
فان عجز عن إبداله فالظاهر كما قال الأذرعى ثبوت الخيار سـ لـ (قوله والمكترى أمين) أي فعلية  
دفع نحو سـ بقـ ونهب قدر عليه من غير خطر حل (قوله لانه لا يمكن استيفاء حقه إلا بوضع اليد)  
وبهذا كانت يده بد ضمان على طرف مبيع قبضه فيه شرح مـ (قوله كأجير) أي على ما استوجب  
الحفظه أو للعمل فيه كالراعي والخياط والصابغ وشو بـ رـ (قوله فانه أمين) ولو اختلفا في التعدي فالقول  
قول الاجير وحيث ضمن الاجير فان كان بتعدي أقصى فيه من وقت القبض إلى وقت التلف وان  
كان بغيره فبقيته وقت التلف خط وعن (قوله فلا ضمان على واحد منهما) ومنه يعلم ان الخفراء  
الذين يحرسون الاسواق بالليل لا ضمان عليهم حيث لم يقصروا حل وري وكذا خفراء الجرن: القبط  
ومثل ذلك الحامي اذا استعطفه على الامتعة والتزم ذلك وان لم يعرف الحامي افراد الامتعة ومعلوم  
انهما اذا اختلفا في مقدار الضائع صدق الخفير لانه الغارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة ولا  
فلا ضمان عليهم وظاهره وان قصر واو في حاشية شيخنا زى خلافه في التقصير اهـ عـ شـ على مـ  
وقال مـ رـ في شرحه بعد كلام ولا تجرى هذه الاقوال في الاجير لحفظ حايوت مثلا اذا أخذ غيره ما فيها  
فلا يضمنه قطع قال القفال لانه لم يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض بيوتها قال  
الزركشي ان الخفراء لا ضمان عليهم وهي مسئلة بعز النقل فيها اهـ وظاهره وان قصر والعدم التسليم  
(قوله أو صبغه) قال في الصباح وصبغت الثوب صبغا من بابي تقع وقتل وفي لغة من باب ضرب اهـ  
عـ شـ على مـ (قوله كأن ترك الاتفاع الخ) الضمان هنا ضمان جنابة لا ضمان يد قاله في شرح  
الروض ومشى عليه مـ رـ وقوله وكأن ضربها أو نزعها فوق عادة الخ والضمان هنا ضمان يد كما قاله مـ  
حين سئل عنه على الفور وقوله أو أركبها إلى قوله بدل شعير الضمان فيه ضمان جنابة فلا يضمن الا ان  
تلفت بذلك السبب وكذا كل ما كان المتعدي به من جنس المستأجر له بخلاف غير الجنس كأن

أكثره خياط ثوب أو صبغه فتاتم يضمن - واه انفراد الاجير باليد أم لا كأن قصد المكترى معه حتى يعمل أو أحضره منزله  
ليعمل كعامل القراض (الا بتقصير كأن ترك الاتفاع بالدابة فتلفت بسبب) كأنه دام سـ ف اصطفاها

استأجر للركوب فحمل أو بالعكس فضمن يدسم وقال ع ش الضمان في الكل ضمان بدلا في مسئلة  
 الاصطبل فضمن جناية (قوله في وقتلوا تنفع بها فيه عادة) أي جرت العادة بالاتفاق بها فيه  
 فيضمنها ضمان جناية لا ضمان يد ولو كان عدم الاتفاق هاله لذكر كرض له أو طأ وخوف عليها من غاصب  
 وبحث في شرح الروض عدم الضمان حيثند حل وعبرة مر فيضمنها ضمان جناية لقصيره حيثنداذ  
 القرض أثناء عذر وقوله لا ضمان بدأي فلا يضمنها الا ان تلفت بهذا السبب فاذا غصبها غاصب وأتلفها  
 في زمن الترك أو بعده فلا يكون طريقا في الضمان على المعتمد وكذا اذا تلفت بأقفة سلاوية في زمن  
 الترك فلا يضمنها س ل ويؤخذ منه ان ضمان الجناية معناه أنها لا تضمن الا ان تلفت بهذا السبب  
 وضمن اليد معناه أنها تضمن مطلقا وهذا التفصيل المذكور في الدابة ينفي جريانه في غيرها كثوب  
 استأجره للبسه وتلف أو غصب في وقت لولبسه فيه سلم من ذلك كافي ع ش على مر (قوله سلمت)  
 أي من هذا السبب (قوله فوق عادة) أي بالنسبة لتلك الدابة أماما هو عادة فلا يضمن به وانما تضمن  
 بضرب زوجه لا مكان تاديبها بالمفظ وظن توقف اصلا حها على الضرب انما يبيع الاقدام عليه خاصة  
 ومثل ضرب الزوجة ضرب المتعلم فانه يضمن ولو ضرب بامعتاد الا ان التاديب يمكن باللفظ كافي عن ومتى  
 أركب أثقل منه استقر الضمان على الثاني ان علم والا فلا ول قال في المهمات ومحلها اذا كانت يد الثاني  
 لا تقتضي ضمانا كالمستأجر فان اقتضته كالمستعير فالقرار عليه مطلقا كافي شرح مر وقياسه الحداد  
 والقصار (قوله أو قصارا) أي فيضمنها ضمان المصوب ع ش على مر لانه ضمان يدسم ولو تلفت  
 بسبب آخر اه مر (قوله أو حمله مائة رطل شعير بدل مائة رطل بر أو عكسه) أي فيضمن لاجتماع  
 مائة البر بسبب ثقافتها في محل واحد والشعير خلقته يأخذ من ظهر الدابة أكثر فضررها مختلف شرح  
 مر وبهذا يدفع ما يقال ان الشعير أخف من البر وتقدم أنه يجوز ابدال المستوفى به بمثله أو دونه  
 والحاصل انه يضرب ابدال الموزون بمثله وبدونه وبأثقل منه والمنكيل يضرب ابداله بأثقل منه فقط كما  
 أفاده شيخنا وقوله يضرب ابدال الموزون بمثله أي مثله في الوزن مع اختلافهما في الحجم فلا بد في مائة م  
 من انه يجوز ابدال المستوفى به بمثله لان محله عند استوائهما في الحجم فقوله فيما تقدم بمثله أي وزنا وحجما  
 تأمل (قوله عشرة أقفزة) جمع قفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا مر (قوله مع استوائهما في الحجم)  
 أي باتحاد كيلهما فلا يرد ما اذا حمله مائة رطل شعير بدل مائة رطل بر حيث ضمن مع خفة الشعير لانهما  
 لم يستويا في الحجم قال ع ش على مر يقي ما لو اقبل المحمول وثقل بسبب ذلك فهل يثبت للسكري الخيار  
 أم لا فيه نظر والاقرب الاول لما فيه من الاضرار به وبدايته أخذ المالمات المستأجر قبل وصوله الى  
 المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله اليه أثقل الميت اه (قوله وكان أسرف) معطوف على  
 كأن ترك والوقود بفتح الواو ما يوقد به قال تعالى وقودها الناس والحجارة وبالضم الفعل (قوله ون  
 عرف بذلك) أي بعدم الشرط ولعمل نائب الفاعل أي وان عرف العمل بعدم الشرط شيخنا وعبرة  
 أصله تقتضي ان نائب الفاعل ضمير يعود على العامل المفهوم من العمل وان العمل بدل من اسم الإشارة  
 وان بهامته على بالعمل أي وان عرف العامل بأن يعمل ذلك العمل بالاجرة ونصها وقيل ان كان معروفا  
 بذلك العمل بالاجرة فلها أجره مثله اه وفي سم قوله وان عرف بذلك العمل لكن أفنى الروايات بالازوم  
 في المعروف بذلك وقال ابن عبد السلام هو الاصح وأفتى به خاق من المتأخرين وعليه عمل الناس الآن  
 ويعلم منها ان الغاية للارد (قوله لعدم التزامها) فلو عرض مذكرها كاعمل وأنا أرضيك أو ما ترى مني  
 الا ما يسرك استحق أجره المثل س ل (قوله مع صرف العامل) أي الذي هو أهل للتبرع وهو الحر  
 المكلف المطلق التصرف فلو كان عبدا أو سفيا استحقها لانهم ليسوا من أهل التبرع بمنافعهم المقابلة

عابها (في وقت لوانتفع  
 بها) فيه عادة (سلمت وكان  
 ضربها أو نفعها) باللعام  
 (فوق عادة) فيها ما (أو  
 أركبها أثقل منه أو أسكنه)  
 أي ما أكثره (حدادا  
 أو قصارا) دق وأيسر هو  
 كذلك (أو حمله) أي لدابة  
 (مائة رطل شعير بدل مائة  
 رطل (برا وعكسه أو)  
 حمله) عشرة أقفزة (بدل  
 عشرة أقفزة (شعير)  
 فيضمن العين أي يصير  
 ضامنا له التعبيه (لاعكسه)  
 بأن حمله عشرة أقفزة  
 شعير بدل عشرة أقفزة بر  
 خفة الشعير مع استوائهما  
 في الحجم وكان أسرف الخبز  
 في الوقود حتى احترق الخبز  
 (ولا أجره لعمل) كخلق  
 رأس وخياطة ثوب (بلا  
 شرطها) أي الاجرة وان  
 عرف بذلك العمل بها  
 لعدم التزامها مع صرف  
 العامل منفعتة



بمخلاف داخل الحمام بلاذن فانه استوفى منفعة الحمام بسكوته وبمخلاف عامل المساقاة اذ عمل ما ليس عليه باذن المالك فانه يستحق الاجرة للاذن في أصل العمل المقابل بعوض (ولو اكرى) دابة (لحل قصر) كانه رطل (لحمل زائدا) لا يتساع به كانه وعشرة (لزمه أجره مثله) أي الزائد اتعديه بذلك وتعيير في هذه التي قبلها بما ذكر أعظم ما عبر به (وان تلفت) بذلك وبغيره فهو أولى من قوله تلفت بذلك (ضمنه ان لم يكن صاحبها معها) لانه صار غاصبا لها بتحميل الزائد (١٨٣) (ولا) بان كان معها (ضمن قسط

الزائد ان تلفت بالجل) مؤاخذه له بقدر الجناية (كالمسلم) المكترى (ذلك للمكترى لغيره جاهلا) بالزائد بان أخبره بانه مائة كاذبا فتلفت الدابة به فانه يضمن مع أجره الزائد قسطه لانه ملحق بالجل شرعا فلو حملها عالما بالزائد وقال له المكترى اجل هذا الزائد قال المتولى فكستعبره وان لم يقل له شيئا فحكمه كما في قولي (ولو وزن المكترى وجل فلا أجره للزائد) لعدم الاذن في نقله (ولا ضمان) للدابة ان تلفت بذلك سواء أغلط المكترى أم لا وسواء أجهل المكترى الزائد أم علمه وسكت لانه لم تعد ولا بد له ولوتلف الزائد ضمنه المكترى (ولو قطع ثوبا وخاطه قباء وقال هذا امرتي فقال) المالك (بل) امرتك بقطعه (قيصا حلف المالك) فيصدق كالمواخلة في أصل الاذن فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قباء (ولا أجره) عليه اذا حلف (وله) على

بالاعراض اه حل وقوله استحقها أي أجره المثل كفي قل (قوله بمخلاف داخل الحمام) ومثله داخل السفينة أي ويفرق بان العادة جارية بدخول الحمام والسفينة بغير اذن ربهما ومحلها في صورتين ان كان بغير اذن المالك فان كان باذنه فلا أجره اه مر ومنه ما يقع من المعداري من قوله نزل أو يحمله وينزله فيها كافي على مر وهذا أعني قوله بمخلاف داخل الحمام محترز قوله مع صرف العامل الخ وقوله بمخلاف عامل المساقاة محترز قوله له اسم التزامها وعبارة مخرج مر ولا يستثنى وجوبها على داخل الحمام وراكب السفينة مثلا من غير اذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذن ه (قوله كانه وعشرة) تخيله بالعشرة لافادة اغتنام نحو الاثنين ايقع به التفاوت بين الكيلين عادة مخرج مر (قوله وان تلف ضمنها) أي ضمان المقصوب أخذ من العلة وهي قول الشارح لانه صار غاصبا لها بتحميل الزائد (قوله لانه صار غاصبا لها) فيضمنها كلها بأقصى القيم وحينئذ يضمنها لو تلفت بغير هذا السبب اه حل لانه ضمان بدقائه مر (قوله قسط الزائد) ولهذا الوسخر رجلا ودابته ماتت في يد صاحبها فلا ضمان على المسخر لتلفها في يد مالكها مخرج مر (قوله ان تلفت بالجل) فان تلفت بغيره فلا ضمان اه حل (قوله فانه يضمن مع أجره الزائد) أي اذا كان المالك معها والاضمنها كلها حل وسم (قوله فكستعبره) أي للزائد فيضمن القسط من الدابة ان تلفت بغير المحمول دون منفعتها حل وعش والمعنى ان المكترى كالمستعبر له أي للزائد أي كانه استعار الدابة لاجل حل الزائد أي بالنسبة له (قوله فلا أجره) ولو كالمؤجر وحل المستأجر فكالمؤجر كالنفسه وحل سواء كان عالما بالزيادة أم لا ولو وضع المستأجر المائة والعشرة على الدابة فسيرها المؤجر فكالمؤجر وحل المؤجر ولو وجد المحمول على الدابة ناقصا عن الشروط تصاير وتورق دكالة المؤجر حط قسطه من الاجرة ان كانت الاجارة في النعمة وكذا ان كانت اجارة عين ولم يعلم المستأجر النقص فان علم لم يحط شيء من الاجرة لان التمكين من الاستيفاء حصل وهو كاف في تقرير الاجرة انتهى سر (قوله قباء) القباء مدود وجهه أقبية (قوله وقال هذا امرتي) فطليك الاجرة وقال المالك بل امرتك بقطعه قيصا أي فعليك الارش ولو حضر الخياط ثوبا فقال رب الثوب ليست هذه ثوبي وقال الخياط بل هي ثوبي بك صدق الخياط حل لانه أمين أي وصار الخياط مقرابا لمن ينكرها فلا يستحقها الا باقرار جديد انتهى مر سم (قوله ولا أجره عليه اذا حلف) اذ لا تجب الامع الاذن وقد ثبت اتفاؤه بيمينه مر وحيث قلنا لا أجره للخياط فله ان يدعي بها على المالك فان نكل ففي تجديد اليمين عليه وجهان قال في زيادة الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التجديد ولو قال المالك الخياط ان كان هذا الثوب يكفيني قيصا فقطعه فقطعه فلم يكفه ضمن الارش لان الشرط لم يحصل بمخلاف ما لو قال هل يكفيني فقال نعم فقال اقطع لان الاذن مطلق اه مر (قوله لانه أثبت الخ) لا يتبع المدعي لان في الخاص لا يستلزم في العام ومن ثم كان ضعيفا (قوله والثاني ما بين قيمته مقطوعا بقيصا الخ) والخياط نزاع خيطه وعليه أرض نقص النزاع

الخياط (ارش) نقص الثوب لان القطع بلاذن موجب للضمان وفيه وجهان في الروضة كاصلها بل ترجيح أحدهما انه ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وصححه ابن أبي عصرون وغيره لانه أثبت بيمينه أنه لم يأذن في قطعه قباء والثاني ما بين قيمته مقطوعا بقيصا ومقطوعا قباء واختاره السبكي وقال لا يتجه غيره لان أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباء أكثر قيمة فلا شيء عليه

ان حصل أى انقص فى القميص نفسه كأن تقصت قيمته بنزع الحيط عن قيمته فمما انفصل بلا  
خيطة ولو اختلفا فى الاجرة والمنفعة والمدة وقدر المنفعة وقدر المستأجر تحالفوا ففسخت الاجارة  
ووجب على المستأجر اجرة المثل لما استوفاه شرح م ر وع ش

**(فصل فيما يقتضى الانفساخ)** وذ كره تلف العين وجبها وقوله والخيار وذ كره قوله وخيرى  
اجارة عين بعيب وقوله وما لا يقتضيهما وذ كره سبع صور قوله لا يموت عقد الخ أى وما يذ كره معهما  
كقوله ولو أكرى جالا الخ ويصح أن تكون هذه الصورة أيضا دخلة فيما لا يقتضيهما بدليل قول  
الشارح فلا انفساخ ولا خيار **(قوله بتلف مستوفى منه)** أى ولو بفعل المستأجر فان قيل لو تلف  
المشترى المبيع استقر عليه الثمن ولا ينفسخ البيع فهلا كان المستأجر كذلك أوجب بأن البيع ورد  
على العين فاذا تلفها صار قابضا لها والاجارة واردة على المتافع ومنافع الزمن المستقبل معدومة لا يتصور  
ورود الاتلاف عنها عن **(قوله كدابة)** مثال للعين والمناسب أن يقول كوت دابة واهدم دار  
معينين وحيز امرأة كترت الخ كما يدل عليه سياق الكلام فتأمل **(قوله ودار انهدمت)** سواء  
أهدمها المؤجر أو المستأجر أو اجنبى أو انهدمت بنفسها حل فان انهدم بعضها ثبت لكثيرى الخيار  
ان لم يبادر المكري بالاصلاح قبل مضي مدة الأجرة لهما شرح م ر وقوله قبل مضي مدة الأجرة لها  
صوابه لثلاثه أجرة كما قاله الرشيدى وقال أيضا قوله ثبت لكثيرى الخيار ثم ان كان المنهدم مما يفرده بالعقد  
كبيت من الدار المكثرة انفسخت فيه كما صرح به لدمبرى وهو مأخوذ مما سياتى فى الشارح فيما اذا  
غرق بعض الارض بماء لا يتوقع انحساره وحيث تدفبقى التخير فيما بقى من الدار وان كان المنهدم مما  
لا يفرده بالعقد كقسط حائط ثبت الخيار فى الجميع ان لم يبادر المكري بالاصلاح وهذه هى محل كلام  
الشارح بدليل تقييده المذكور اه بحروفه **(قوله كامرأة)** أى مسلمة عن **(قوله لخدمة)**  
مسجد مدة خاضت فيها) قياس ما يأتى فى نصب الدابة ونحوه تخصيص الانفساخ بمدة الخيض دون  
ما بعدهما وثبوت الخيار للمستأجر لكن ظاهر اطلاقه كحج وم ر الانفساخ فى الجميع فلو خالفت وخدمت  
بنفسها استحققت الاجرة ان كانت اجارة دمة ولا تستحق فى اجارة العين كفى ع ش على م ر **(قوله)**  
**(لا استقراره)** أى الماضى أى استقرار أجرته وقوله به أى القبض أى قبض المنفعة أى استيفائها شو رى  
**(قوله فيستقر قسطه من المسمى)** أى حيث وقع العمل مسلما وظهر أثره على المحل ووقوع العمل  
مسلم اذا كان بحضرة المالك أو فى بيته وظهور الاثر كالحياطة والبناء بخلاف الجمل اذا تلف فقد قال  
الشيخان لو احترق الثوب بعد خياطة بعضه بحضرة المالك أو فى ملكه استحق القسط لوقوع العمل  
مسلم له مع ظهور أثره ولو اكتره لجل جرة فانكسرت فى الطريق لاثى له وان كان بصحبة المالك حل  
لعدم ظهور أثره وعبارة م ر فيستقر قسطه من المسمى بان تقوم منفعة المدة الماضية والباقية ويوزع  
المسمى على نسبة قيمتهما وقت العقد دون ما بعده لا على نسبة المدينين لاختلافهما ذقتز يدأجرة  
شهر على شهر اه وقضية قوله ذقتز يدالى آخره أنه لو قسط الاجرة على عدد الشهور كأن قال  
أجرتكها سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما ساء موزعا على الشهور ولا ينظر لاجرة مثل المدة الماضية  
ولا المستقبل عملا بما وقع عليه العقد ع ش **(قوله مما صر)** انظر صورة المستوفى فيه ولها اذا حصل فى  
الطريق خوف يمنع السير فيها **(قوله مدة حبه)** قضية قوله مدة حبه أنه اذا خلاصه من الحبس تعود  
الاجارة من غير تجديد عقد وهو غريب فليحذر الآن يقال لما كان متعلق الاجارة بالمنفعة وهى مقدرة  
بالزمان ظهر انفساخ العقد بالنسبة لزمان الماضى بخلاف المستقبل لانها باقية لم تتلف تحت يد غير  
مستحقها نذر **(قوله سواء أحبه المكري)** أى وان كان لقبض الاجرة سم ع ش **(قوله)**

درس  
**(فصل فيما يقتضى)**  
الانفساخ والخيار فى الاجارة  
وما لا يقتضيهما (تنفسخ)  
الاجارة (بتلف مستوفى  
منه معين) فى العقد حبا  
كان التلف كدابة وأجبر  
معينين ما تاودار انهدمت  
أو شرعا كامرأة كترت  
لخدمة مسجد مدة خاضت  
فيها (فى) زمان (مستقبل)  
لفوات محل المنفعة فيه  
لا فى ماض بعد القبض اذا  
كان لثلاثه أجرة لاستقراره  
به فيستقر قسطه من  
المسمى باعتبار أجرة المثل  
فلو كانت مدة الاجارة سنة  
وهضى نصفها أو أجرة مثله  
مثلا أجرة النصف الباقى  
وجب من المسمى ثلثاه  
وان كان بالعكس فثلثه  
ونخرج بالمستوفى منه غيره  
مما صر بالمعين فى العقد  
المعين عما فى الدمة فان  
تلفهما لا يوجب انفساخا  
بل يبدلان كما صر (و)  
تنفسخ (بحبش غير مكرله)  
أى للمعين (مدة حبه ان  
قدرت بمدة) سواء أحبه  
المكري أم غيره



القبض وذكر حكم غير  
المكرى من زيادتي  
وقولي بتلف مستوفي  
منه معين مع قولي له  
مدة حبسه أعم مما عبر به  
في انتلف والحبس ومن  
تقييده الحبس بمضى مدة  
الاجارة وخرج بالتقدير  
بالمدة التقدير بالمحل كأن  
أجر دابة لركوبها إلى مكان  
وحبست مدة أمكان السير  
إليه فلا تنفسخ اذ لم يتعذر  
استيفاء المنفعة (لا يموت  
عاقده من حيث أنه عاقده)  
للزومها كالبيع سواء كانت  
اجارة عين أم ذمة وتعبري  
بالخينة أولى مما عبر به  
وخرج بهالومات نحو  
البطن الاول أو الموصى له  
بمنفعة شيء مدة حياته بعد  
ايجاره والنظر في الاولى  
لكل بطن في حصته مدة  
استحقاقه فتتفسخ بموته  
الاجارة لالكونه موت  
عاقده بل لفوات شرط  
الواقف أو الموصى حينئذ  
فانه لم يثبت له الحق الامدة  
حياته وكذا لو أجره الناظر  
ولو كما للبطن الثاني فوات  
البطن الاول لا تنال المنافع  
إليه والشخص لا يستحق  
لنفسه على نفسه شيئاً وكذا  
لو أجر من يعتق بموته  
كمستولده ثم مات لاستحقاقه  
العتق قبل اجارته (ولا يبلوغ

كغاصب) أي سواء كان الغصب من المالك أو المستأجر (قوله قبل القبض) أي قبل استيفاء  
المنفعة وليس المراد به قبض العين لان كلام المتن شامل لما بعد قبض العين (قوله فلا تنفسخ) أي  
ولا خيار انتهى سم (قوله لا يموت عاقده) شامل للمؤجر والمستأجر ويخلفه وارثه (قوله  
وخرج بهالومات نحو البطن الاول) وصورتها أن يقول وقت هذه الدار على أولادى ثم على  
أولاد أولادى وهكذا ثم أنه أجرها البطن الاول ثلاثين شهراً فوات بعد عشرين مثلاً فاتها تنفسخ  
بموته في العشرة الباقية وقوله أو الموصى له وصورتها أن يقول أوصيتك بدينفعة دارى مدة حياته  
ثم مات وقبل زيد الوصية ثم أجر الدار عشرين سنة مثلاً ثم مات وقد بقي منها عشرة مثلاً فتتفسخ  
الاجارة فيما بقي (قوله لكل بطن) أي لكل فرد من أفراد البطن (قوله مدة استحقاقه) أي  
حياته وخرج عما ذكر ما لو كان النظر مطلقاً أو على جميع الوقف أو لم يقيد بمدة حياته أو كان الناظر  
غيرهم فلا تنفسخ سواء كان المستأجر بعضهم أو من بعدهم أو أجنبياً كذا قررره شيخنا تبعاً  
لشيخنا مر انتهى قل على الجلال (قوله فانه لم يثبت له الحق) وتقدم أنه يجوز للناظر صرف  
الاجرة المججلة لأهل البطن الاول ولا ضمان عليه لومات الأخذ قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق  
لغيره ولا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت موته كما أفتى به  
الوالد رحمه الله تعالى تبعاً لابن الرفعة مخرج مر وهذا في غير مسألة الشارح الآتية لان هذه فيما إذا  
أجر الناظر لغير البطن الثاني بدليل قوله ولا ضمان على المستأجر الخ (قوله وكذا لو أجره الناظر) أي  
وهو من غير البطن الاول هذا والمعتمد عدم الانفساخ اه مر وانظر ما فائدة بقاء الاجارة وقال  
شيخنا العزيزى تنتقل العين المؤجرة للبطن الثاني مساوية بالمنفعة ولا رجوع لهم على تركه البطن الاول  
بقسط ما بقي من الاجارة وما يحصل لهم من المنافع بعد موت البطن الاول الى انقضاء مدة الاجارة في مقابلة  
الاجارة فيكون ملك الثاني بالمنفعة بطريق اجارة الناظر لهم ولا يرجع البطن الثاني على الناظر أيضاً لان  
فطره عام هذا ما انحط عليه كلام شيخنا بعد التردد وقال انه القياس والفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها  
ان النظر المشروط للبطن الاول مقيد بمدة حياتهم وأما الحاكم فنظره عام لم يقيد ببطن دون بطن قال  
سم بقى ان البطن الثاني هل يرجع على تركه البطن الاول بما يخصه بعد الموت من الاجارة اذا كان  
البطن الاول قبض جميع الاجارة أو لان قلنا يرجع أشكل بعدم انفساخ الاجارة ولزم أن تبقى الاجارة  
بلا اجارة وان قلنا لا يرجع أشكل بتبين عدم استحقاق البطن الاول لما بعد موته فكيف تبقى له الاجارة  
مع تبين عدم استحقاقه بالمنفعة ولو صح هذا امتنع الرجوع على البطن الاول فيما مر عن ابن الرفعة  
ولا خلاص الا بالتزام الانفساخ أو التزام انه قد تبقى الاجارة مع سقوط الاجارة لعارض فليحذر وقد يجاب  
باختيار الشق الاول ولا اشكال اذ رجوعه لجهة تبين كونه ادنيا عليه ولا يلزم عليه ما ذكره بل الاجارة في  
المعنى هي المستحققة لكن لا بوصف أنها عليه اه طب وهذا أعنى قوله وكذا لو أجره الناظر نظير  
لما نحن فيه وليس منه لان الكلام في موت العاقد والبطن الاول هنا ليس بعاقده (قوله والشخص  
لا يستحق لنفسه الخ) الشيء المستحق هو قسط الاجارة على فرض عدم الانفساخ فيستحق من حيث  
انتقال المنافع اليه على نفسه من حيث كونه مكترها (قوله ولا يبلوغ بغير سن) أي وقد أجره مدة لا تزيد  
على بلوغه بالسن فان كانت تزيد بطل في الزائد من أول الامر ومفهوم قوله بغير سن أنها بالسن تنفسخ  
وكانه أراد بالانفساخ ما يشمل عدم الانقضاء ومثل بلوغه بالاحتلام افاقه مجنون ورشد سفيه ومثل  
البلوغ بالاحتلام الحيض في الاثني كما قاله مر (قوله كأن أجره مدة) أي أجر الولي المولى عليه وحكم

بغير سن) أي باحتلام أو غيره كأن أجره مدة لا يبلغ فيها بالسن فبلغ فيها بغيره

لأن وليه بنى تصرفه فيه على المصلحة فلزم قلو كانت المدة يبلغ فيها بالسن لم تصح الاجارة فيما بعد البلوغ به نعم ان بلغ سنهما ممتلئيه  
وتعيرى بما ذكر أعظم مما عبر به (١٨٦) (ولا يزادة أجرة ولا يظهر طالبها) أى بالزيادة عاينها ولو كانت

اجارة عين وقف لجرياتها  
بالقبطة في وقتها كالموابع  
مال مولى ثم زات القيمة  
أظهر طالب بالزيادة عليها  
وهان ذكراهما الاصل في  
كتاب الوقف وان صورهما  
باجارة الموقوف (ولا باعناق  
رقيق) كافي البلوغ بغير  
السن (ولا يرجع) على  
سيده (باجرة) لما بعد  
العقق لانه تصرف فيه حالة  
ملكه فاشبه بالوزوج أتمته  
واستقر مهرها بالدخول ثم  
اعتقها لا يرجع عليه  
بشيء وخرج باعتاقه عتقه  
كأن عاق عتقه بصفة ثم  
آجره فوجدت الصفة  
فتنسخ الاجارة لاستحقاقه  
العقق قبلها (ولا خيار)  
لاحد في هذه المنفيات لان  
ما ذكر فيها لا يؤثر في المنفعة  
ولا في العقد نعم ان مات  
المكترى في اجارة ذممة ولم  
يخاف وقاء وامتنع وارثه  
من الايفاء فلم يكترى الخيار  
وذكر هذا في غير الاعتاق  
من زيادتي (ولا) تنسخ  
(بيع) العين (المؤجرة)  
للمكترى أو غيره ولو بغير  
اذن المكترى ولا يؤثر  
طرق ملك الرقبة وان تبعته  
المنافع لولا ملكها أولا

ايجار ماله حكم ايجاره في هذا التفصيل كافي شرح م (قوله فيه) أى الصبي (قوله فلزم) أى  
ولم ينظر لما عرأشورى (قوله لم تصح الاجارة فيما بعد البلوغ) والفرق بين السن والاحتلام ان  
الاحتلام ليس له أمد ينتظر فلا ينسب الى تقصير بخلاف البلوغ بالسن فان له أمد ينتظر كما تقدم فتنسخ  
فيما لو جاوز المدة شيخنا عزيزى ولو آجر الناظر باجرة شهدت اليقنة بأنها اجرة لائل وحكم الحاكم بصحة  
الاجارة ثم قامت بينة بانهادون اجرة لائل فان كانت العين باقية بحالها لم تتغير بان بطلان الحكم  
والا لم يفتلها حل (قوله وهان) أى قوله ولا يزادة أجرة وقوله ولا يظهر طالب به لو غرضه  
بهذه العبارة الاعتذار عن عدم التنبيه على اهمام من زيادته كمادته (قوله ولا باعناق رقيق) لانه  
ازال ملكه عن المنافع مدتها قبل اعتاقه فلم يصادف أى الاعتاق الارقبية مساوية المنافع ممر ونفقته  
بعد عتقه الى انقضاء المدة في بيت المال ثم على مياسير المسلمين ع ش (قوله لما بعد العتق) خرج به  
مالواقر بعته قبل الاجارة فيغرم له بعدم ضيائها اجرة مثله تعدي به بالاجارة ولو فسخت الاجارة بعد العتق  
بعب ملك منافع نفسه كافي الروضة وان أطال الاسنوى في رده سل (قوله واستقر مهرها) يحرر  
وجه اعتبار استقراره وسياق في النكاح ان العداق يجب بالعقد حتى لو باعها بعد ولو قبل الدخول كان  
المسمى للبائع شورى فالمدار على وجوبه في ملكه كجاسياق في النكاح فقوله استقر مهرها ليس بقيد  
(قوله فوجدت الصفة) أى غير الموت أخذ مما سبق كافي حل فان كانت الصفة الموت كأن قال  
اذمات فانت حر ثم مات كان كاعتاقه فلا تنسخ (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا خيار بالنسبة  
لقوله لا يموت عاقد (قوله ولا تنسخ) أى ولا يقال كأنه باع واستثنى المنافع تلك المدة لانها مستثناة  
شرعا وليس كالحامل بحر لجهله سم وعبارة ممر أى لو رודה على المنفعة والملك على الرقبة فلا منافاة  
(قوله ولا يبيع العين المؤجرة) أى سواء قدرت الاجارة بزمن أو بمحل عمل خلافا لابن حجر ويخير  
المشتري اذا جهل الاجارة أو علمها وجهل مقدار المدة أو علمها وظن ان له الاجارة وبحت بطلان البيع في  
الثانية ولو انفسخت الاجارة كانت بقية المدة للبائع اه حل والاولى تقديم قوله ولا يبيع وما بعده  
على قوله ولا خيار ليرجع اليهما ايضا مع الخمسة السابقة وانظر ما حكته تأخيرهما مع ان الظاهر في الخيار  
فيهما أيضا (قوله للمكترى أو غيره) أى ان كانت الاجارة مقدرة بمدة أمان قدرت بعمل كركوب  
لبلد كذا فيمنع البيع كما قاله الرازى وارضاء البلقيني لجهالة المدة السيراتهى سل (قوله ولا يؤثر طرق  
ملك الرقبة) أى فيما لو اشترى المكترى العين ع ش (قوله كالمو ملك) أى بوصية مثلا (قوله كتعذر  
وقود حمام) وكذا تعذر من يدخله لنحو خراب ما حوله كالمو خرب ما حول الدار أو الدكان شرح م  
أو منع حاكم من دخوله لفتنة ومثله ابطال حاكم التفرج لمن اكترى دارا أو سفينة له أى التفرج  
وقياسه انه لا فسخ ولا خيار في دار وجدبها عمارة وعن شيخنا ثبوت الخيار قل وهذا هو المتمد  
قال ع ش وكامتناع الرضيع من ثدى المرضعة بلا علة تقوم به (قوله وسفر) أى وتعذر سفر بفتح  
الفاء بالدابة المستأجرة لطرق وخوف مثلا وبسكونها جمع سافر أى رقيقة يخرج معهم ولو عطف على تعذر  
صح والتقدير وكسفر أى طرق ملك كترى دار مثلا شرح م وكلام الشارح يدل على الثانى وقوله  
ومرض وهلاك زرع معطوفان على تعذر لا غير ومثل مرض مكترى بها مرض مؤجرها الذى يلزمه

الخروج

الشرء

كالمو ملك ثمرة غير مؤجرة ثم اشترى الشجرة لا يؤثر طرق ملكها في ملك الثمرة وان دخلت في الشراء ولا  
ملكها أولا (ولا تعذر) في غير المعقود عليه (كتعذر وقود حمام) على مكترى به بفتح الواو ما يوقد به وبضمها المصدر (وسفر)  
لمكتر دارا مثلا (ومرض) لمكتر دابة يسافر عليها



(وهلاك زرع) ولو بجائحه

كشدة حراً أو برداً أو سيل  
لان كلا منها لا يؤثر في  
المعقود عليه ولهذا لا يحط  
للجائحة شيئ من الاجرة  
كما صرح به الاصل (وخبر)  
المكثري (في اجارة عين  
بعيب) يؤثر في المنفعة  
تأثيراً يظهر به تفاوت  
الاجرة (كانقطاع ماء  
أرضاً كثرت لزراعة  
وعيب دابة) مؤثر (وغصب  
واباق) للشيء المكثري فان  
بانر المكثري الى ازالة ذلك  
كسوق ماء الى الأرض  
وتزاع المقصوب ورد الباقي  
قبل مضي مدتها لئلا أجرة  
سقط خيار المكثري  
وتنفسخ الاجارة شيئاً فنيأ في  
الاخيرتين ان قدرت بزمن  
والا فلا تنفسخ وقولي بعيب  
مع جعل المد كوراتاً مثلاً  
له اولى من اقتصاره عليها  
وخرج بالتقييد باجارة  
العين وهو من زيادتي في  
الاخيرتين اجارة الذمة فلا  
خيار فيها بذلك بل على  
المكثري الابدال كما صرح  
فان امتنع اكثرى الحاكم  
عليه وبانقطاع ماء الأرض  
نحو غرقها بماء ولم يتوقع  
انحساره عنها مدة الاجارة  
فتنفسخ به كانه دام الدار  
الخيار فيما ذكر على التراخي  
لان سببه تعذر قبض  
المنفعة وذلك يتكرر بتكرار

الخروج معها كافي شرح م (قوله وهلاك زرع) أي في الأرض المستأجرة له (قوله لا يحط  
للجائحة) أي لا يجب ولا يستحب حل (قوله وخبر في اجارة عين بعيب) وبزمن الشيخان بان خشونة  
مشيها ليست عيباً وذكرا بان رفعة أنها عيب وحل الاول على خشونة لا يخشى منها السقوط والثاني على  
خلاف ذلك حل ومثله س ل ثم قال وحيث كان له الخيار أي في المقصوب والابق وأجاز ولم يرد أي المؤجر  
حتى انقضت المدة انفسخت الاجارة فيستقر قسط ما استوفاه من المسمى أي قبل الغصب والابق فلزم  
يعلم بالعيب حتى مضت المدة فان الخيار له الارش وان علم به في الاثناء وفسخ فله الارش وان لم يفسخ فلا  
ارش للمستقبل ويجب للماضي (قوله كانقطاع الماء) أي لبقاء اسم الاجارة مع امكان سقيها بماء آخر ومنه  
يؤخذ أنه لو لم يمكن سقيها بماء أصلاً انفسخت اه حل ومثله ماء بئر الرعي أو الحمام ولو لم ينحسر الماء عن  
الأرض أو بعضها انفسخت فيما لم ينحسر عنه وله الخيار في البعض الباقي فوراً اه قل (قوله وعيب  
دابة) أي حدث بيد المكثري سواء كان ظهوره أو حدوثه قبل مضي مدة الاجارة أو لا حل قال م  
أو كان مقارناً له قد حدث كان جاهلاً به وليس من العيب ما لو وجد بالبيت المؤجر بقا وان كثر كذا  
بها مش ولا مانع من أن يقال بثبوت الخيار اذا كانت كثرة خارجة عن العادة في امثاله ع ش (قوله  
وغصب) أي من غير تفریط المستأجر أما بتفريطه فيسقط خياره ويلزمه المسمى سلطان قال قل  
وليس للمستأجر محاصصة الغاصب الا ان تعذرت محاصصة المالك أو خاصم له دعوى استحقاق المنفعة  
اتتهى وانظر الفرق بين الغصب والحبس حيث تنفسخ بالحبس ويخبر في الغصب مع ان الحبس غصب  
أيضا وقول الشارح بعد وتنفذ شئاً فشيئاً يشير الى انحاد هـ ا ل كنه ينافي التفسير الا أن يقال هذا مبني على  
كلامه من كون الخيار على التراخي فاذا لم يخبر فوراً ومضى بعض زمن انفسخت فيه (قوله قبل مضي  
مدة مثلها اجرة الخ) فان استغرق الغصب جميع المدة انفسخت في الجميع فان زال الغصب وبقي من المدة  
شيء ثبت الخيار للمستأجر بتفريق الصفقة ع ش على م (قوله في الاخيرتين) هما الغصب والابق  
ع ش (قوله ولم يتوقع) فان توقع انحساره في المدة انفسخت الاجارة فيما مضى وثبت الخيار على الفور  
كما أفنى به الشهاب الرملي س ل (قوله فتنفسخ به كانه دام الدار) ومنه يعلم ان ما يقع في أرض مصر ما  
من انه يستأجرها قبل أو ان الزرع وهي مما روي غالباً فينفق لها عدم الري في تلك السنة فيوجب  
الانفساخ ان لم يرو منها شيئاً أصلاً ويثبت فيها الخيار اذا روي بعضها أو كلها السكن على خلاف المعتاد من  
كمال الري وهذا ظاهر ان كان النقد وقع على سنة فان وقع على ثلاث سنين مثلاً انفسخت السنة  
الاولى التي لم يشملها الري ويتخير المستأجر فوراً في الباقي فان فسخ قذاك والاسقطت عنه اجرة السنة  
الاولى وانتفع بها بقية المدة ان شملها الري بما يقابلها من الاجرة المقدرة عليه في عقد الاجارة الاولى  
اتتهى ع ش على م (قوله والخيار فيما ذكر) يدخل فيه الغصب والابق لكن الخيار فيهما فوري  
على المعتمد لانه خيار تفریط الصفقة وهو فوري ع ش على م (قوله لان سببه تعذر قبض المنفعة)  
أي واذا أجازوا لتقدير العمل استوفاه بعد عود العين ولزمه جميع الاجرة أو بالزمان انفسخت فيما مضى  
يقسطه من المسمى واستعمل العين فيما بقي منه ان كان والا انفسخت الاجارة وسقط المسمى ان لم يكن  
بتفريط من المستأجر قاله الماوردي فراجع ذلك وحرره اه قل على الجلال (قوله وذلك يتكرر  
الخ) فيخير ما دام الاباق والغصب حل (قوله ولو في الذمة) ويصور بما لو قال آجرتك جبالاً صفتها  
كذا ثم عينها عمماً في الذمة أو ألزمه حل شيئاً فاحضر جبالاً على ما اتتهى ع ش ولو كانت الاجارة في  
الذمة وأمكن الحاكم بيعها كلها وتعام العمل من ثمنها لزمه ذلك قاله الاذري لانه من التصرف للغائب

الزمن (ولو أكرى جلاً) ولو في الذمة (وسلمها وهرب) فلا انفساخ ولا خيار بل ان شاء تبرع بموتها أو (موتها القاضي)

بالمصلحة قل (قوله ثم ان لم يجد له مالا) عبارة شرح م ر فان لم يجد له مالا بان لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المكثري والاباع الزائد ولا اقتراض (قوله ولا فضل فيها) بان كان يحتاج الى جميعها والاباع ذلك البعض الذي لا يحتاج اليه وامتنع القرض وظاهر كلامهم انه يبيعها غير مسلو به المنفعة وصار ذلك كانه غير مؤجر حل او يقال لا فضل فيها أي لا زيادة فيها من نحو ابن أوتاج أو صوف مثلا وقال بعضهم ويتصور الفضل فيما اذا قدرت الاجارة بالمحل وقال عن صورته بعضهم بما اذا ا كثرى جلين لمحل ارد بين مثلا وكان أحدهما يحملهما وتصور بعضهم بما اذا ا كترهما وكان لا يحتاج الا لاحدهما فيباع الآخر مشكلا اذ يلزم عليه قوت منفعة الجلل الآخر المستحقة بعقد الاجارة اه (قوله باع منها) أفهم أنه لا يبيع جميعها وهو كذلك الا ان خشي أن تأكل جميعها واذا تعذر البيع في البعض فهو كتعذر الكل قل قال الشيخ سلطان وبعد البيع تبقى في يد المستأجر الى انقضاء المدة كذا جزموا به وهو صريح في أن الاجارة لا تنفسخ بالبيع فلو لم يجد مشتر بالهامساو به المنفعة مدة الاجارة فله فسخها كما لو هرب ولم يترك جالا ومحل كونه يبيع منها قدر مؤتمتها اذ لم تكن اجارة ذمة فان كانت ورأى المصاحبة في بيعها والا كترها للمستأجر ببعض ثمنها فانه يجوز له ذلك جز ما حيث جاز له بيع مال الغائب بالمصلحة (قوله وله أن يأذن لمكثري) الظاهر أنه مستقل ليس مترتبا على ثم الثانية عميرة اه شوبري وأفهم كلامه أنه لا يرجع بمأنتفه بغير إذن الحاكم ومحلها ان وجدوا ممكن اثبات الواقعة عنده والاشهد على أنه أتفق بشرط الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاشهاد فلا رجوع وان نواه لانه نادر عن وحل (قوله ولو هرب مكرها بها) مفهوم قوله وسلمها كما يعلم من شرح م ر (قوله فان تعذر لا كترها عليه) لم يذ كر وبيع القاضي حينئذ ولو قيل به اذا كان في محل ولايته وباعه لقادر على اتزاعه لم يبعد فليحذر اه حل والله أعلم

### كتاب احياء الموات

أي عمارة الارض التي لم تعمر شبت عمارتها باحياء الموتي أي بادخال الروح في جسد خال منها واستعير لفظ الاحياء للعمارة على طريق الاستعارة التصريحية والجامع النفع في كل أو شبه الارض الموات بميت على طريق الاستعارة المسكنية واثبات الاحياء تخييل والجامع عدم النفع في كل أي بيان حكمه وحصول الملك به لان الحديث الاول يدل عليه قال بعضهم الارض ملك لله ثم ملكها للشارع ثم ردها للشارع على أمته المسلمين وقال الزركشي الارض اما ملوكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك وهو الموات اه قل (قوله وما يذ كر معه) أي من قوله فصل منفعة الشارع مرورا الى آخر الباب (قوله من عمر أرضا) بتخفيف الميم وهو لغة القرآن قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله اذ لم تعلم الرواية ع ش وفي المصباح انه من باب قتل (قوله فهو أحق بها) ليس على باب (قوله وخبر من أحيأ أرضا مميته الخ) أي بهذا بعد الاول ليدل على السنية التي سبغها وقوله فيها أي في احيائها وقوله منها أي مما خرج منها أي من زرعها (قوله وما أكت العواني) جمع عافية أو عاف أي وما صرفه على العملة في احيائها فهو له صدقة أي شاب عليه كذواب الصدقة وان كان في مقابلة عملهم ولا يتوقف ذلك على نية بل يشاب على ذلك ولو لم يتوكل كان ذلك لغرض نفسه لان الاحياء سنة وما كان واجبا أو سنة لا يتوقف حصول الثواب فيه على نية فقوله منها أي حقيقة ان كان من نفس ما ينبت فيها أو من أجلها كالاجرة المذكورة والشرب كالا كل وهما للاغلب اه قل (قوله أي طلاب الرزق) أي من انسان أو بهيمة أو طير وفيه دليل على ان الذي ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا للسلم اه اسعاد زى (أقول) وقد تنوع دلالة على منع احياء الذي وقوله فهو له صدقة لا يؤخذ منه التخصيص

من مال مكرثم ان لم يجد له مالا ولا فضل فيها (اقتراض) عليه القاضي ودفع ما اقترضه لثقة من المكثري أو غيره (ثم) ان تعذر الاقتراض أو لم يره القاضي (باع منها) قدر مؤتمتها وله أن يأذن لمكثري مؤتمتها من ماله (ليرجع) للضرورة ويصدق بيمينه في قدرها عادة ويدخل في مؤتمتها مؤتمتها من يتعهد ها ولو هرب مكرها بها فان كانت الاجارة في الذمة ا كثرى اقتضى عليه من ماله فان لم يجد له مالا اقتضى عليه القاضي وا كثرى فان تعذر الا كترها عليه فلا مكثري الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كما لو نذت الدابة وتعبيري بتم الثانية هو الموافق لما في الروضة وأصلها بخلاف تعبيره بالواو درس

كتاب احياء الموات وما يذ كر معه والاصل فيه قبيل الاجماع أخبار تكبر من عمر أرضا ليست لاحد فهو أحق بهارواه البخاري وخبر من أحيأ أرضا مميته فله فيها أجر وما أكت العواني أي طلاب الرزق منها فهو له صدقة رواه النسائي وغيره وصححه ابن حبان



بالمسلم لان الكافر له الصدقة ويناب عليها أما في الدنيا فبكثر المال والبنين وأما في الآخرة فتتخفيف العذاب أي عذاب غير الكفر كباقي القربات التي لا تتوقف على نية بخلاف ما إذا وقف عليها فإنه لا يصح ويرد عليه أيضا قول المتن أو كان يبلد كفار ملكه كافر به ع ش على م ر (قوله لذلك) أي للحديث الثاني (قوله ما لم يعمد في الاسلام) أي يقينا وهو بضم الياء وتخفيف الميم أي ما لم يتيقن عمارته في الاسلام من مسلم أو ذمي وليس من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين كما في شرح م ر وقوله ما لم يتيقن عمارته يخرج ما يتيقن عمارته في الاسلام وهو ظاهر وما شك فيه وسيأتي عدم جوار أحيائه ع ش على م ر (قوله ان كان يبلدنا) قال خط والمراد ببلد الاسلام كل بلد بناها المسلمون كبغداد والبصرة أو أسلم أهلها عليها كالمدينة واليمن أو فتحت عنوة كخيبر ومصر وسواد العراق أو صلحا والارض لنا والكفار ساكنون فيها يدفعون الجزية وفي هذه عمارتها في عموها متحجرا لاهل التي هو حفظه على الامام وان صالحناهم على ان الارض لهم فواتها متحجرا لهم ومعمورها ملك لهم ولو غلب الكفار على بلدة يسكنها المسلمون كطرسوس لا نصير دار حرب س ل وقل (قوله ولو غير مكلف) ولورقيقا ويكون اسيد سم وهذا في غير البعض أما هو فان كان بينه وبين سيده مهاباة فهو لمن وقع الأحياء في نوبته وان لم يكن مهاباة فهو مشترك بينهما ولا يتوقف ملك واحد منهما على قصده بخصوصه كما في ع ش على م ر وعبارة زى قوله ولو غير مكلف أي بشرط تميزه اه وهذا واضح فيما جرت العادة بملكه كالردور ونحوها مما مثل بتحررها بموات للارفاق فلا يشترط فيه التمييز كما يؤخذ من حل (قوله بخلاف الكافر) ولو أحياء ذمي أرضا زعت منه ولا أجرة عليه مدة أحيائه لأنها ليست ملكا لا حد فلو زرعها منه مسلم وأحياءها ملكها وان لم يأذن له الامام كما في زيادة الروضة اذا أثار فعل الذي خلافا لابي حنيفة فان بقي فيها عين نقلها ولو زرعها الذمي وزهد فيها أي تركها صرف الامام الغلة في المصالح ولا يحل لاحد ملك الغلة انتهى س ل (قوله وللذمي) بخلاف الحربي فيمنع من ذلك كما قاله المتولي س ل وقوله الاحتطاب والاحتشاش قال م ر أي لان المساحة تغاب في ذلك انتهى (قوله لايهاه اشتراط التكليف) أي أن المحمي لا بد أن يكون مكلفا لان التمليك لا يكون الا منه ويوهم أيضا اشتراط الصيغة شيخنا وفي حل مانعه لان التمليك يتوقف على الصيغة بخلاف حصول الملك وظاهر كلامهم اشتراط التمييز في الاحتطاب والاحتشاش (قوله وليس مرادا) أي لانه يصح احياء الصبي المميز والمجنون الذي له نوع تمييز ع ش على م ر (قوله لاعرفة) مستثنى من الحرم وفيه ان عرفة من الحل وقال عن هو موزع على ما قبل الغاية وما بعدها فان عرفة ليست من الحرم ومزدلفة ومني منه فتكون مستثناة من قوله يبلدنا (قوله لتعلق حق الوقوف الخ) كالحقوق العامة من الطرق كمصلى العيد في الصحراء وموارد الماء وقد عمت البلوى بالعمارة على شاطئ النيل والخلجان فيجب على ولي الامر ومن له قدرة منع من يتعاطى ذلك اه شرح م ر وع ش (قوله وينبغي الخ) المعتمد عدم الخلق لانه ليس من المناسك برماوى (قوله أو يبلد كفار) أي أهل ذمة أو مبادر الحرب فيملك بالاحياء مطلقا لانه يجوز تملك عامرها فواتها أولى ولولغير قادر على الإقامة بها اه س ل (قوله ملكه كافر به) ولو حريا حل (قوله بكسر المعجمة وضمها) اقتصر في المصباح والختار على الضم فاعله الافصح وان أشعر كلام لشيخ بخلافه ع ش على م ر (قوله بخلاف ما يذبونا) كذا في النسخ والاولى يذبوتنا بآيات نون الرفع لكنها قد تحذف تخفيفا لغير جازم (قوله وقد صولحوا) فان لم يصالحوا فهي دار حرب يملكها المسلم بالاحياء وان ذبونا عنه حل (قوله وان كان الآن خرابا) ولولم يعرف هل هي جاهلية أو اسلامية قال بعض شراح الحاوى في ظني أنه لا يدخلها الاحياء شرح م ر وما ظنه هذا البعض جزم

وهو سنة لذلك والموات أخذنا بما يأتي أرض لم تعمّر في الاسلام ولم تكن حريم عامر (ما لم يعمر ان كان يبلدنا ملكه مسلم) ولو غير مكلف (باحياء ولو بحرم) أذن فيه الامام أم لا بخلاف الكافر وان اذن فيه الامام لانه كالاستعلاء وهو ممنوع عليه بدارنا كما سيأتي والذي والمستأنس الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد بدارنا وقول ملكه أولى من قوله تملكه لايهاه اشتراط التكليف وليس مرادا (لاعرفة ومزدلفة ومني) لتعلق حق الوقوف بالاول والميت بالاخيرين قال الزركشي وينبغي الخلق المحصن بذلك لانه يسن للحجيج الميت به (أو) كان (يبلد كفار ملكه كافر به) أي الاحياء لانه من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه (وكذا) يملكه (مسلم) باحيائه (ان لم يذبونا) بكسر المعجمة وضمها أي يدفعونا عنه بخلاف ما يذبونا عنه أي وقد صولحوا على أن الارض لهم (وما عمر) وان كان الآن خرابا فهو (للمالك) مسلما كان

به في الأنوار ومصححه الشارح ووالده في تصحيح العباب وفي ابن حجر لو شك في كونها جاهلية فكأوات  
 انتهى من (قوله أو كافرا) الآن أعرض عنه الكفار قبل القدرة عليه فيملك بالاحياء من  
 (قوله الامر فيه الى رأى الامام) ولو انحسر ماء النهر عن جانب من أرضه وصارت مكشوفة لم تخرج عما  
 كانت عليه من كونها من حقوق النهر مستحقة لعموم المسلمين وليس للسلطان تملكها لاحد فانه ليس له  
 تملك شيء من النهر أو حريمه وان انكشف عنه لانه لا يخرج عما كان عليه بانكشف الماء عنه لانه  
 يصد أن يعود الماء اليه نعم له دفعها لمن يرتفق بها حيث لا يضر بالمسلمين ولو تعدى انسان وزرعها  
 ضمن أجرها المصالح للمسلمين ولا يسقط عنه من الاجرة ما يخصه من المصالح كذا تحرر مع مر في درسه  
 بالمباحة في ذلك وهو ظاهر وبالغ في انكار ما نقله عن بعضهم من أن البحر لو انحسر عن أرض بجانب  
 قرية استحقها أهل القرية اه سم وفي قل على الجلال أنه يسقط عنه قدر حصته ان كان له حصة  
 في مال المصالح وبعبارة مر في شرحه وحريم النهر كالنيل ما تمس الحاجة له لتتمام الانتفاع به وما يحتاج  
 لالقاء ما يخرج منه فيه لو أراد تنظيفه فيمنع البناء فيه ولو مسجد أو يهدم ما يبنى فيه كما نقل عن اجماع  
 الائمة الاربعة ولقد عمت البلوى بذلك في عصرنا حتى أتت العلماء في ذلك لينزجر الناس فلم ينزجروا ولا  
 يغير هذا الحكم كما فاده الولد رحمه الله اه بحروقه قال ع ش ومع وجوب هدمه تصح فيه الجمعة  
 لانه يشترط لجواز القصر بجائز محله أي اذا كان متصلا بالبنيان فهو كساحة بين الدور فاحفظه فانه مهم  
 ولا تحرم الصلاة فيه لان غاية امر ما نهى الصلاة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فمع وجوده  
 كذلك لانه مأذون فيه من واضعه ومعلوم أن وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه الازالة اه فن ثم  
 لا يصح الاعتكاف فيه ولا تحية المسجد لا تنفك المسجدية للمشترطة فيهما لبطان الوفاء كما علمت وبما  
 صحت فيه الجمعة لعدم اشتراط المسجدية في صحتها (قوله الى ظهور مالكة) أي ان رجي والا كان ملكا  
 لبيت المال فله اقطاعه لغيره كما في البحر وجري عليه في شرح المذهب في الزكاة فقال للامام اقطاع أرض  
 بيت المال وتملكها اذ ارأى صاحبه سواء أقطع رقبته أم منفعتها لكنه في الشق الاخير يستحق  
 الانتفاع به مدة الاقطاع خاصة شرح مر وع ش فاذا عمره ذلك الغير فظهر مالكة حكم البناء حكم  
 بناء المستعير وينبغي أن لا يستحق عليه أجر فلما مضى لان اقطاع الامام له ليس بمنابة حفظه له ويؤخذ  
 منه حكم ما عمت به البلوى من اخذ الظلمة المكوس وجلود ابيهم ونحوها التي يذبح وتؤخذ من ملاكها  
 قهر او تمرد ذلك لهم لاجل باعيتهم وهو صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها واكلها كما فني به الولد  
 اه مر قال ع ش قوله فيحل بيعها أي بعد دخوله في يد وكيل بيت المال قال قل على الجلال  
 بعد نقل ذلك وفيه نظر فقد صرح هو كوالده وشيخنا زى في باب النصب بحرمة الكوارع وغيرها  
 كما مر لان أربابهم معروفون موجودون حاضرون عندها فهي من المال المشترك ان لم يعرف كل من  
 أصحابها مال ومثل قل سم ونقله عنه الاجهوري وأقره وما قاله مر مبنى على تعذر ردها لاربابها  
 ولا تعذر حينئذ قاله سم متعقبا به شيخه الشهاب ومر (قوله أو جاهلية) أي يقينا أو احتمالا بان  
 جهلنا دخوله في أيدينا أو لوجهنا هل هي جاهلية أو لا تملك بالاحياء قل (قوله حريم عامر) سمي  
 بذلك لتحريم التصرف فيه لغير صاحب الدار مثلا سم (قوله ما يحتاج اليه لتتمام الانتفاع) أي بأن  
 لا يكون ثم ما يقوم مقامه أو ما لو اتسع الحريم واعتيد طرح الرماد في موضع منه ثم احتيج الى عبارة ذلك  
 الموضع مع بقاء ما زاد عليه فتجوز عمارة له لعدم تقويت ما يحتاجون اليه وأما لو أراد عمارة ذلك  
 الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماد في غيره بجواره ولو قريبا منه فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعيتا دهم  
 الرمي فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع ببلادنا كثيرا فليتفطن له ع ش على مر (قوله لتتمام

أو كافرا (فان جهل) مالكة  
 (والعمارة اسلامية فبال  
 ضائع) الامر فيه الى رأى  
 الامام في حفظه أو بيعه  
 وحفظ ثمنه أو اقتراضه على  
 بيت المال الى ظهور مالكة  
 (أو جاهلية فيملك بالاحياء)  
 كالمزاد نعم اذا كان ببلادهم  
 وذبنوعنه وقد وصلوا  
 على أنه لم يفسد فظاهر أن لا  
 تملكه بالاحياء (ولا يملك به)  
 أي بالاحياء (حريم عامر)  
 لانه مملوك لمالك العامر  
 تبعاله (وهو) أي حريم  
 العامر (ما يحتاج اليه لتتمام



نحوها فهو أعم من قوله  
ومر تكض الخيل (ومناخ  
ابل) بضم الميم أي الموضع  
الذي تناخ فيه (ومطر ح  
رماد) وسرجين (ونحوها)  
كراخ غنم وملعب صبيان  
(و) الحريم (لبنر استقاء)  
محياة (موضع نازح) منها  
(و) موضع (دولاب)  
بضم الدال أشهر من فتحها  
ان كان الاستقاء به وهو  
يطلق على ما يستقى به النازح  
وعلى ما يستقى به الدابة  
(ونحوهما) كالوضع الذي  
يصب فيه النازح للماء  
ومتردد الدابة ان كان  
الاستقاء بها والموضع الذي  
ي طرح فيه ما يخرج من  
مصب الماء ونحوه وقولي  
ونحوهما أعم مما عبر به (و)  
الحريم لبنر (قناة) محياة  
(مالو حفر فيه نقص ماؤها  
أو خيف انهيارها) أي  
سقوطها ويختلف ذلك  
بصلابة الارض ورخاوتها  
ولا يحتاج الى موضع نازح  
والغديره مما مر في بحر  
الاستقاء (و) الحريم  
(لدارم وفناء) لجدرانها  
من زيادتي (ومطر ح نحو  
رماد) ككناسة ونيل  
وحذفت من حريم البنر  
والدار قوله في الموات لانه  
لا يكون الا فيه أي بجواره

انتفاع بالعامر) أي وان حصل أصل الانتفاع بدونه شرح مر (قوله ومر تكض) بفتح الكاف  
وآخره ضد مجمة محل سوق الخيل لنحو السباق وان لم يكونوا خيالة خلافاً للامام ومن تبعه فقد نحدث  
لهم الخيل أو يسكن القرية بعدهم من له ذلك مر (قوله ومناخ ابل) وان لم يكن له ابل على قياس  
ما مر مر (قوله ونحوها) من الجربين المعد للياسة الحب فيمنع التصرف فيه بما يعطل منفعة على  
أهل القرية أو ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج اليه ان ترنب على زرعه نقص الانتفاع به  
وقت الاحتياج اليه كان حصل في الارض خلل من أثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتلزمه الاجرة  
عش على مر (قوله كراخ غنم وملعب صبيان) وكذا المرعى والمخبط وقيد الاذرعى بالقريين  
قال وأما البعيدان فان خش بعدهما بحيث لا يعدان من مرافقها فظاهر والافكال قريين انتهى قل  
(قوله محياة) ليس قيداً وإنما قيد به لان الكلام في الاحياء (قوله موضع نازح) وهو الشخص  
وظاهره أنه لا يعتبر قدره من سائر الجوانب بل من أحدها فقط والذي يتجه اعتبار العادة في مثل ذلك  
شرح مر (قوله ومتردد الدابة) وهو المسمى بالدار (قوله لبنر قناة) الاضافة بيانية كما قاله الشرنبلالي  
وقال بعضهم بئر القناة حفرة في الارض ينبع منها عين وتسيل في القناة وقال العناني بان كان الماء يأتي في  
تلك القناة الى تلك البئر فيجتمع فيها ثم يعلو ويطلع انتهى وقال عش وهذه الاييار توجد في الفيوم  
ولا تعرفها ببلادنا اه وفي قل بئر القناة هي الحفورة من غير طي ليجمع الماء فيها ويؤخذ لنحو  
الزراع وبئر الاستقاء السابقة ما كانت مطوية وينبع الماء منها ويظهر أن الطي ليس قيداً اه وقوله  
مالو حفر الخ ويعبر ذلك في بئر الاستقاء أيضاً كافي قل (قوله ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره  
الخ) أي لان المدار على حفظها وحفظ مائها لا غير ولهذا بحث الزركشي جواز البناء في حريمها بخلاف  
حفر البئر فيه ولا يمنع من حفر بئر بملكه ينقص ماء بئر جاره لتصرفه في ملكه بخلاف ذلك فإنه ابتداء  
تملك شرح مر (قوله والحريم لدار) أي حيث أحييت في موات وأما ما بين الازقة فلا يختص بدار  
دون أخرى فهو مشترك كالشارع كما قررره شيخنا العزيزي (قوله مر) ويقدر بالحاجة وما ورد من  
تقديره بسبعة أذرع عند الاختلاف محمول على عرف المدينة الشريفة قل (قوله وفناء لجدرانها)  
وهو ما حوالى الجدران شرح مر (قوله ولا حريم لدار محفوفة بدور) أي لا حريم لها تختص بها  
والافلها حريم مشترك شيخنا (قوله بأن أحييت كلها معاً) أي أو جهل الحال مر (قوله ويتصرف  
كل الخ) والحاصل أنه يمنع مما يضر بالملك دون المالك كتأذيه برائحة المدبنة ودخان الحمام ونحوهما  
واختار الروياني في الجميع أن الحاكم يجتهد ويمنع مما يظهر فيه قصد التعنت ومنه اطلالة البناء ومنع  
الشمس والقمر وهو حسن واختار ابن الصلاح وابن رزين منعه من كل مؤذ لم تجر به عادة زى  
وقول زى مما يضر بالملك أي اذا كان التصرف غير معتاداً مالو كان معتاداً فإنه لا يمنع مطلقاً سواء  
أضر المالك أو المالك كما يؤخذ من قول الشارح سابقاً وان أدى الى ضرر جاره أو اتلاف ماله عش على  
مر وعبرة قل فالخاصل أن له فعل ما وافق العادة وان ضرر المالك والمالك وأن له فعل ما خالفها ان لم  
يضر المالك وان ضرر المالك وكذا الوضر الاجنبى بالاولى ويكفي في جريان العادة كون جنسه يفعل بين  
الابنية وان لم تجر بفعل عينه ومنه حداديين بزازين فخرج نحو معمل النشادر فيضمن قاعله بين  
الابنية ما تولم منه ومثله معمل البارود نعم ما جرت العادة بالتفسيه على فعله بالمناداة ككيوت الاخلية  
فيضمن ما تلف به من نفس أو مال اذا لم يناد عليها (تنبيه) شمل ما ذكر من جواز التصرف المعتاد

كما يؤخذ من قولي كالاصل (ولا حريم لدار محفوفة بدور) بأن أحييت كلها معاً لان ما يجعل حريمها ليس بالاولى من جملة حريمها  
لاخرى (ويتصرف كل) من المالك (في ملكه بعبادة)

مالوا سرج في ملكه سراجا ولو بنجس ولزم عليه تسويده جدار جاره (قوله وان أدى الى ضرر جاره) ولا ينافيه أن من فتح سراجا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف برأئحته من نفس أو مال الجيران العادة بالاعلام قبل الفتح فن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قلى أو شوى في ملكه ما يؤثر في اجهاض الحامل ان لم تأكل منه وجب عليه دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافي المضطر اه سم على حج فيجب عليه الدفع متى علمها وان لم تطالب لكن يقول لها لا أدفع لك الا بالثمن فان امتنعت من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه ويضمن جنينها على عاقبتها كما أفقته به حج وقضية قوله فان امتنعت من بذل الثمن أنها لو لم تقدر عليه حالا وطلبت منه نسيئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا يضطر رها وان لم تكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن اه ع ش على م ر (قوله أو حش) هو بيت الخلاء وهو فتح الحمام وضما ع ش (قوله فاختر به جدار جاره) الظاهر انه راجع الى قوله وان أدى الى ضرر جاره وقوله أو تغير بمافي الحش ماء بئر أي الجار راجع لقوله أو اتلاف ماله لان تغير الماء بالنجس بصيرة متنجس فهو تالف (قوله ضمن) أي ما تولد منه قطعا أو ظنا قويا كان شهده به خيران لتقصيره ووطنا أفقته لوالد بضمها من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبهه أطفال وما تواسبب ذلك لخالفته العادة شرح م ر وقد يشكل على قوله وله أن يتخذ حماما الخ الا أن يجاب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس كالمذكورات في كلام المصنف وان لم يعتد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد به بين الناس مطلقا كما في هذه الفتوى اه سم على حج ع ش على م ر (قوله فانتشرت الندوة) ظاهره سواء كان السر بان حالا أو مالا لكن قال م ر في شرحه آخر باب الصلح مانعه ولا منع من غرس وحفر يؤدي في المآكل الى انتشار العروق أو الاغصان وسريان الندوة الى ملك غيره انتهى بحرفه والمراد أنه لا يمنع في الحال ثم ان أدى بعد ذلك الى انتشار العروق أو الندوة كلف إزالة ما يضر ع ش على م ر (قوله وله أن يتخذ الخ) وله أن يتخذ مسجدا أو خانة الا ان كان في سكة منسدة فليس له أن يجعل ذلك حماما ولا مسجدا ولا خانة الا باذن الشرع وفي شرح الارشاد لحج خلافة وهو المعتمد حل (قوله لان ذلك لا يضر الملك) مفهومه أنه لو ضر الملك منع منه وهذا ينافي قوله قبل وان أدى الى ضرر جاره وطريق الجمع بين المقامين ان ذلك مفروض فيما جرت به العادة وهذا فيما لم تجر به عادة وعبارة م ر لتصرفه في خالص ملكه ولمافي منعه من الاضرار به (قوله بحسب الغرض) أي المقصود منه لان الشارع أطلقه وليس له حد في اللغة فوجب أن يرجع فيه الى العرف كالحرز والقبض وضابطه أن يهيا كل شيء لما يقصد منه غالبيا شرح م ر ولو حفر قبرا في موات فالظاهر أنه احياء قاله الزركشي قال بخلاف ما لو حفر في أرض مسجلة مقبرة فانه لا يختص به فن سبق بالدفن فيه فهو أحق به صرح بالثانية العماد بن يونس في فتاويه ونقل ذلك في شرح الروض سم على منهج ع ش على م ر (قوله تحويط للبقعة) قضية كلامهما الاكتفاء بالتحويط لذلك من غير بناء لكن نص في الام على اشتراط البناء وهو المعتمد والوجه الرجوع في جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال المتولي وأقره ابن الرقعة والاذرعي وغيرهما لو اعتاد نازلوا الصحراء بتنظيف الموضع عن نحو شوك وحجر وتسويته لضرب خيمة وبناء معلف للدواب ففعلوا ذلك بعمد الملك ملكوا البقعة وان ارتحلوا عنها أو بقصد الارتفاق فهم أولى بها الى الرحلة اه شرح م ر (قوله بآجر) أي مع البناء بدايل قوله ولا يكفي الخ (قوله بحسب العادة) وهو أن يجعل له أربع حيطان حل وقول وقد يؤخذ من اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب للدواب لم يتوقف احياءها على باب ولا مانع

وان أدى الى ضرر جاره أو اتلاف ماله كمن حفر بئر ماء أو حش فاختر به جدار جاره أو تغير بمافي الحش ماء بئر (فان جاوزها) أي العادة فيما ذكر (ضمن) بما جاوز فيه كان دق دقا عنيفا أزعج الابنية أو حبس الماء في ملكه فانتشرت الندوة الى جدار جاره (وله أن يتخذ) أي ملكه ولو بحوانيت بزازين (حماما واصطبلًا) وطاحونة (وحانوت حداد ان أحكم جدرانها) أي كل منها بما يليق بمقصوده لان ذلك لا يضر الملك وان ضرر للمالك بنحو راحة كربة (ويختلف احياء بحسب الغرض) منه (ف) يعتبر (في مسكن تحويط) للبقعة بآجر أو لبن أو طين أو ألواح خشب أو قصب بحسب العادة (ونصب باب وسقف بعض) من البقعة



لتهيئ السكنى (وفي زربية) للدواب وغيرها كثمار وغلال (الاولان) أى التحويط ونصب الباب لا السقف عملاً بالعادة ولا يكتفى التحويط بنصب سقف أو أحجار من غير بناء وإطلاق الزربية أولى من تقييدها بالدواب (وفي مزرعة) بفتح الراء أفصح من ضمها وكسرها (جمع نحو تراب) كقصب وخجروشوك (حولها) لينفصل الحياء عن غيره ونحو من (١٩٣) زيارتى (وتسويتها) بضم منخفض

وكسح مستعل ويعتبر  
حريتها ان لم تزرع الا به فان  
لم يتيسر الإبقاء يساق إليها  
فلا بد منه لتهيئاً للزراعة  
(وتهية ماء) لها بشق  
ساقية من نهر أو حفر بئر  
أو قناة (ان لم يكفها مطر)  
معتاد والا فلا حاجة الى  
تهيئته فلا تعتبر الزراعة  
لأنها استيفاء منفعة وهو  
خارج عن الاحياء (وفي  
بستان تحويط ولو يجمع  
تراب) حول أرضه (وتهية  
ماء) له بحسب (عادة) فيها  
وهو فى الثانية من زيارتى  
(وغرس) ليقع على الأرض  
اسم البستان وهذا فارق  
اعتبار الزرع فى المزرعة  
ويكتفى غرس بعضه كما  
صححه فى البسيط قال  
الاذرى ولوجه اعتبار  
غرس يسمى به بستاناً وكلام  
الأصل قد يقتضى اشتراط  
الجمع بين التحويط وجمع  
التراب وليس مراداً (ومن  
شرع فى احياء ما يقدر  
عليه) أى على احيائه ولم  
يزد على كفايته (أو نصب  
عليه علامة) كنصب أحجار  
أو غرس خشب أو جمع تراب

وقال الرملى سم (قوله لتهيئ السكنى) أى ويقع عليها اسم المسكن نعم قديماً موضع للزينة فى زمن  
صيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حيث تشرح مـ ولو حوط بقعة لاجل جعلها مسجداً  
صارت مسجداً وان لم يتلفظ به أو لم يبين فيه أو لم يستفهم مثله صلى العيد واعتبر السبكي فى المسجد  
السقف كافى قل (قوله ولا يكتفى) راجع للزربية فقط كفى مـ (قوله بسقف) هو جريد النخل  
إذا كان عليه خوص فان لم يكن عليه خوص فهو جريد فقط اهـ (قوله أو أحجار الخ) أى مالم تجر  
عادتهم بالاكتفاء بذلك والا فيكتفى فى الاحياء عـ شـ (قوله وكسح مستعل) أى ازالته (قوله فان  
لم يتيسر) أى الحرق وقوله فلا بد منه أى من سوقه بالفعل فينتد لا يتكرر هذا مع قول المتن وتهية  
ماء الخ وفهم من تعبيره بالتهية عدم اشتراط السقي بالفعل فإذا حفر طريقه ولم يبق الا اجراؤه كفى  
(قوله وتهية ماء لها) أو بمنعه عنها كأرض البطائح بالعراق لانها دائماً ملوثة بالماء اهـ قل (قوله  
فيهما) أى التحويط والتهية (قوله والوجه اعتبار غرس) فلا يكتفى شجرة وشجرتان فى المكان  
الواسع مـ (قوله ومن شرع الخ) أى ولم يشرع وهو شامل لما اذا نى بعضه فظاهره أنه لو أحياء أخرى  
هذه الحالة ملكه كما شمله قوله الآتى ولكن لو أحياء الخ وهو بعيد اللهم الا أن يخص الشرع بغير البناء  
كحفر الأساس كما مثل به مـ حرره رأيت فى سم على ابن حجر مانعه قوله ولو أحياء أخرى ملكه انظر  
إذا أتم الآخر ما فعله الاول الذى شرع فيه ولم يتم هل يملكه بذلك قال مـ ظاهر كلامهم أنه يملكه  
(أقول) وتصير آلات الاول المبنية مقصوبة من الثانى فللاول أن يطلب نزاعها وإذا نزع لا تنقض  
ملك الثانى المتمم فليحرم (قوله أى على احيائه) أى بقدرته على عمارته حالاً أما ما يقدر عليه ما لا  
رقبته فانه يملكه ذكره النووي زى (قوله فتحجر) أى مانع لغيره منه بما فعله شرح مـ (قوله  
وهو أحق به) لما كان اطلاق الاحقية يقتضى الملك المستلزم لعدم ملك الغير له استدرك عليه بقوله  
ولا يكتفى لو أحياء الخ من شرح مـ (قوله أى مستحق له دون غيره) أى فافعل التفضيل ليس على  
بابه وقال مـ أى مستحق له اختصاصاً بالملك (قوله لا يصح بيعه) لانه غير مالك وحق الملك لا يباع  
كحق الشفعة مـ ولو شرع فى الاحياء لنوع فأحياء لنوع آخر كان قصداً لحياء الزراعة بعد ان قصده  
للسكنى ملكه اعتباراً بالقصد الطارىء بخلاف ما اذا قصد نوعاً آخر كان حوط البقعة  
بحيث تصاح زربية بقصد السكنى لم يملكها خلافاً للإمام شرح مـ (قوله أما ما لا يقدر على احيائه  
الخ) قد يستل عن المراد بكفايته وقد ظهر وقال الرملى ان المراد به ما يفي بغرضه من ذلك الاحياء  
فان أراد احياء داره سكنى فكفايته ما يليق بسكنه وعياله وان أراد احياء دوره متعددة أو قرية كاملة  
ليستغلها فى مؤناته فكفايته ما تكفيه غلته فى مؤناته ولو قرية كاملة وهكذا اهـ سم (قوله أو زاد على  
كفايته) أى عادة بحسب ما يليق به حل (قوله فغيره أن يحى الزائد) أى على ما يقدر على احيائه  
أو الزائد على كفايته حل ودفع بذلك ما يقال ان الاول أن يقول الشارح فغيره أن يحى ما لا يقدر

(٢٥ - (يجزى) - ثالث) فتعيرى بالعلامة أولى من قوله أو علم على قعة بنصب أحجار أو غرس خشب (أو  
أقطعه له امام) أو استولى عليه من موات بلاد الكفار (فتحجر) لذلك القدر (وهو أحق به) أى مستحق له دون غيره لخبر أبى داود  
من سبق الى مالم يسبق اليه مسلم فهو له أى اختصاصاً بالملك (و) لكن (لو أحياء أخرى ملكه) وان كان ظالم لانه حقق الملك كما لو اشترى  
على سوم غيره فعلم أن الاول لا يصح بيعه له أما ما لا يقدر على احيائه أو زاد على كفايته فغيره أن يحى الزائد قاله التتولى وقال غيره

عذر ولم يحى (قال له الامام  
احي أو اترك) ما تحجرته  
لان في ترك احيائه اضرارا  
بالمسلمين (فان استمهل)  
بعذر (أمهل مدة قريبة)  
ليستعد فيها للعمارة بقدرها  
الامام برأيه فاذا مضت ولم  
يشتغل بالعمارة بطل حقه  
(ولامام) ولو بنائه (ان  
يحمي لنحو نعم جزية)  
كضالة ونعم صدقة وفي  
وضيف عن النجعة أي  
الابعاد في الذهاب (مواتا)  
لرعيها فيه وذلك بان يمنع  
الناس من رعيها ولم يضر  
بهم لانه صلى الله عليه وسلم  
حى النقيع بالنون تحيل  
المسلمين رواه ابن حبان  
وخرج بالامام الآحاد  
وبنحو نعم جزية وهو أعم  
مما عبر به مالوحي لنفسه  
فلا يجوز لان ذلك من  
خصائصه صلى الله عليه وسلم  
وان لم يقع وعليه يحمل خبر  
البخاري لاحي الله  
ولرسوله ولو وقع كان لمصالح  
المسلمين أيضا لان ما كان  
مصاحته كان مصلحة لهم  
وايس للامام أن يحمي الماء  
العدل شرب بنحو نعم الجزية  
(و) له أن ينقض حياه  
لمصاحته أي عندها بان  
ظهرت المصلحة فيه بعد  
ظهورها في الحى وله نقض  
حى غيره أيضا لمصلحة

على احيائه وأن يحى الزائدوا إذا أراد غيره احياء ما راد هل يجوز له الاقدام عليه من أي محل شاء أو لا بد  
من القسمة بينه وبين الاول ليمتد حق الاول عن غيره ما ويجوز الاول فيما يريد احياءه فيه نظر قال في  
الخدام ينبغي أن يراجع الاول ويقول له اختر لك جهة اه ومراده يذنبى الوجوب وذلك لعدم تعيين  
الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فينبى أن الحاكم يعين جهة لم يريد احياء اه ع ش (قوله  
لا يصح تحجره) ضعيف وقوله لان ذلك القدر أي الزائد على كفايته وقوله غير متعين وما سواه باق  
تحجره فيه ولو شائنا مر (قوله قال له الامام) أي وجوبا ويجوز للاحد حل وعبرة قل  
قال له الامام أي وجوبا وكذا الآحاد لانه من الامر بالمعروف قاله بن حجر اه وهو يفيد أنه وجوبا  
في حق الآحاد لا جوازا كما هو قضية العطف وحيتن بخلاف ما في حل فخر ذلك (قوله فان استمهل  
بعذر الخ) فان لم يذ كر عذر الميمهل حل (قوله ولا امام الخ) ومعنى خبر البخاري لاحي الله  
ورسوله لاحي الامثل ما جاء صلى الله عليه وسلم بأن يكون لما ذكر شرح مر وع ش (قوله ان  
يحمي) بفتح أوله أي يمنع وبضمه يجعل حى شرح مر وفي المصباح حيث المكان من الناس حيا  
من باب رمى وحيتن بالكسر منعهم عنه والحماية اسم منه وأحيته بالالف جعلته حى لا يقرب اه  
(قوله لنحو نعم جزية) النعم ليست قيد او عبارة مر وذ كر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق  
الماشية ويحرم على الامام أخذ عوض ممن يرعى في حى أو موات اه بحر وفه وانظر كيف هذا مع  
ان الواجب في الجزية الدناير ويمكن أن يصور بما اذا أخذ الامام نعمة ببدل عن الجزية فأشترى نعمة  
بدناير الجزية وبصور أيضا بما اذا أخذ الجزية باسم الزكاة (قوله وضعيف عن النجعة) بضم النون  
وعبرة مر ونعم انسان ضعيف الخ (قوله بان يمنع) تصوير للحمى (قوله ولم يضر بهم) أي بحيث  
يكفى المسلمين ما بقى فلو عرض بعد حى الامام ضيق المرعى لجذب أصابهم أو لعر وض كثرة مواشيه  
هل يبطل الحى بذلك أو لا ولا يتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فيه نظر والا قرب الاول لان فعله  
انما هو بالمصلحة وقد بطلت بل حقوق الضرر بالمسلمين بدوام الحى ع ش على مر (قوله حى النقيع  
بالنون) كما قاله الشارح وفيه لغة ضمنية بالباء ما بضع التربة بالمدينة فهو بالباء لا غير بالاتفاق كافي  
شرح الايضاح لشيخنا اه شورى والنقيع بالنون بقرب وادى العقيق على عشرين ميلا من  
المدينة اه مر (قوله مالوحي لنفسه) وليس للامام أن يدخل مواشيه فيما جاء للمسلمين لانه قوى  
ولورعى الحى غير أهله فلا غرم عليه قال أبو حامد ولا تعزير اه سل (قوله لان ذلك) أي جواز  
الحى لنفسه وقوله وعليه أي على كونه من خصائصه وان لم يقع (قوله يحمل) انما قال يحمل لان الظاهر  
أنه لاحي لغيره أصلا حتى للامام وأشار الى أن الحصر اضافى أي لاحي لغيره من الأئمة بأن يحموا  
لانفسهم فلا ينافى أنه يجوز أن يحموا لغيرهم انتهى شيخنا (قوله الماء العد) أي الكثير الذي لا ينقطع  
وهو بكسر العين وتشديد الدال بأن يكون له مادة أي عين ينفع منها وفي شرح الروض العذب بدل  
العد ومثله الماء الباقي من النيل كالخفر فلا يجوز حياه لانه لعامة الناس انتهى عزى (قوله أن ينقض  
جاء) الحى مقصور ويجوز مده ووجهه أجاه فيهما اه قل (قوله أي عندها) انظر ما وجه التعبير  
بهذا وهل جعلها لعملة (قوله حى غيره) أي من الأئمة قبله ولو اختلفوا الراشد بن رضى الله عنهم أجمعين  
شرح مر (قوله الاحي النبي صلى الله عليه وسلم) أي وان استغنى عنه لانه نص مقدم على الاجتهاد  
ولو غرس فيه أو بنى قلع قال السبكي ويكفر من ينقضه للاجتماع عليه حل وزى و قل اه  
(فصل في بيان حكم المنافع المشتركة) (قوله منفعة الشارع) ومثله حريم الدار وأقبتها وأعتابها



فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولو لتجوير ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك كما مروا قلنا  
 بالعمدان الحريم ملوك قل على الجلال (قوله الأصلية) أي الغالبية احتراز عن الفرعية  
 كالجلوس قلنا فبعدم التضييق (قوله مروريه) لانه وضع لذلك وهذا مما علم في الصلح وذكره  
 توطئة لما بعده شرح مر (قوله وكذا جلوس لتجويره) عبارة مر أما غير الأصلية فأشاره  
 بقوله ويجوز الجلوس فيه ولو بوسطه لاستراحة ومعاملة ونحوها كاتظار رفيق وسؤال اه فيكون  
 قوله وكذا جلوس معناه وكذا من منفعة الشارع جلوس الخ كما قال ع ش أي لا يقيّد كون المنفعة  
 أصلية اه وله وضع سرير اعتيد وضعه فيه فيما يظهر ويختص الجالس بمحلّه ومحلّ أمتعته ومعامليته  
 وليس لغيره أن يضيق عليه فيه بحيث يضرب به في الكيل أو الوزن والعطاء وله منع واقف بقربه ان منع  
 رؤية أو وصول معاملة اليه لا من قعد يبيع مثل متاعه ولم يزاحه فيما يختص به من المرافق المذكورة  
 مر وقياس ما تقدم أن من استحق الجلوس في المسجد في مكان مخصوص لتعليم علم ونحوه كتعليم  
 مطالعة ونحوها ثم جلس آخر بالقرب منه بحيث يضيق عليه أو يرفع صوته بحيث يشوش عليه في تعليمه  
 منع من ذلك وهو الظاهر اه سم قال قل على الجلال وسواء في ذلك المسلم والكافر الا في التظليل  
 عند شيخنا الزياي فيمنع منه الكافر (قوله ولا يؤخذ على ذلك عوض) عبارة شرح مر  
 وليس للامام ولا غيره من الولاة أخذ عوض ممن يرتفع بالجلوس فيه سواء كان يبيع أم لا وان فعله  
 وكلاء بيت المال زاعمين أنه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو منتف اه  
 ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا قائل به قاله السبكي (قوله وفي ارتفاق الذي) سواء كان يبيع أو غيره  
 ع ش (قوله ثبوته) معتمدك أن تقول قولهم انه يضطر الى اضيق الطرق في الزحام يقتضي أن المسلم  
 ازعاجه هنا اه ويمكن الفرق بان الاحتياج الى المرور أشد سم (قوله وله) أي للجالس فيه تظليل  
 ولو ذميا على قياس ما تقدم عن السبكي ونقل عن شيخنا اختصاص ذلك بالمسلم حل وهو المتمد  
 كما تقدم عن قل أو يمنع الكافر أيضا من اغتساله في المغاطس المشهورة بالمسلمين ولو خارجة عن  
 المسجد الا باذن مكلف وكذا من قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين قل على الجلال وقال ع ش  
 على مر ان ذلك جائز فان مثل هذا جار بين الناس من غير تكبر فيحصل ذلك أي المنع على انه كان  
 في زمن الواقف وعلمه ولم يشترط في وقفه ما يخافه اه (قوله مما ينقل معه) فان كان مبيعاً يمنع من ذلك  
 حل وظاهر أنه لا يجوز له بناء دكة وان لم يضرب كما صرحوا به (قوله خبر أبي داود السابق) وهو من سبق  
 الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له أي اختصاصا لا مأكلا (قوله نعم ان كان أحدهما الخ) مأخوذ من العلة  
 لان له منزلة على الكافر حل (قوله فهو أحق) أي لان ارتفاع الذي يدارنا له هو بطريق التبع  
 لنا شرح مر وقوله أحق أي مستحق دون الذي شو برى فأفعل التفضيل ليس على بابيه (قوله ومن  
 سبق الى محل منه الخ) ويجري هذا التفصيل في السوق الذي يقام في كل شهر أو سنة مرة مثلا شرح  
 مر (قوله لحرفة) الذي اعتمده مر أن الاحتراف في المسجد أن أدى الى الازراء به وامتناعه حرم  
 وعليه يحمل قولهم يحرم اذا اتخذ حاتوا ولا فلا نهى ثم قال ينبغي أن يكون من صور الحرفة ما اذا اتخذ  
 للكتابة بالاجرة وكثر تردد الناس اليه واجتماعهم عنده لاستئجاره ومعاملته على وجه يرى اه سم  
 س ل (قوله وفارقه ليعود) ليس بقيد بل مثله ما ذالم قصد عودا ولا عدمه كما يأتي في قوله والظاهر أن  
 مفارقه الخ قال ع ش على مر ويصدق في ذلك عيونه ما لم يدل قرينة على خلافه (قوله بحيث  
 انقطعت) تصوير الطول المتني فيصدق بما ذالم تطل أصلا وطالت لاهذه الحقيقة قال سم ينبغي أن  
 يكون المراد أن تمضي مدة من شأنها أن تنقطع ألفه فيها وان لم ينقطعوا بالفعل (قوله ألفه) جمع

الأصلية (مرور) فيه  
 (وكذا جلوس) ووقوف  
 ولو بغير إذن الامام (لتجويره)  
 حرفة) كاستراحة وانتظار  
 رفيق (ان لم يضيق) على  
 المارة فيه عملا بما عليه الناس  
 بلا انكار ولا يؤخذ على  
 ذلك عوض وفي ارتفاق  
 الذي بالشارع بجلوس  
 ونحوه وجهان رجح منهما  
 السبكي وغيره ثبوته (وله)  
 أي للجالس فيه (تظليل)  
 لمقعد (بما لا يضرب) المارة  
 مما ينقل معه من نحو ثوب  
 وبارية بالتشديد وهي  
 منسوج قصب كالخصير  
 لجران العادة به (وقدم  
 سابق) الى مقعد خبر أبي  
 داود السابق (ثم) ان لم  
 يكن سابق كأن جاء اثنان  
 اليه معا (أفرع) بينهما  
 ادلا منزلة لاحدهما على  
 الآخر نعم ان كان أحدهما  
 مسلما فهو أحق به (ومن  
 سبق الى محل منه حرفة  
 وفارقه ليعود) اليه (ولم  
 تنقطع) مفارقه بحيث انقطع  
 عنه (ألفه) لمعاملة ونحوها

(خفته باق) خبر مسلم من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به ولأن الغرض من تعيين الموضع أن يعرف به فيما مل فان فارقته لا يعود  
بل تركه الحرقة أو المحل أو فارقته (١٩٦) ليعود وطالت مفارقتة بحيث انقطعت ألفة بطل حقه لأعراضه

عنه وان ترك فيه متاعه  
أو كان جلوسه فيه باق طاع  
الامام أو فارقته بعذر كسفر  
أو مرض والظاهر أن  
مفارقتة لا يقصد عود ولا  
عدمه ككفارقتة بقصد عود  
ولوجلس لاستراحة أو نحوها  
بطل حقه بمفارقتة وهي  
لم يبطل حقه فاعيد العود  
فيه مدة غيبته ولو اعمالة  
(أو) سبق الى محل (من  
مسجد أو نحو افتاء) كقراء  
قرآن أو حديث أو علم  
متعلق بالشرع أو مباح  
درس بين يدي مدرس  
(فكم حترف) فيما مر  
من التفصيل وتعبيري  
بنحو افتاء أعم مما عبر به  
(أو) سبق الى محل منه  
(الصلاة وفارقه بعذر)  
كقضاء حاجة أو تجديد  
وضوء أو اجابة داع (ليعود)  
اليه (خفته باق في تلك  
الصلاة) وان لم يترك متاعه  
فيه خبر مسلم السابق نعم ان  
أقيمت الصلاة في غيبته  
واتصلت الصفوف فالوجه  
سد الصف مكانه لحاجة  
اتمام الصفوف ذكره  
الأذرى وغيره أما بالنسبة  
الى غير تلك الصلاة فلا حق  
له فيه وخرج بما ذكره  
فارقته بلا عذر أو به لا ليعود

آلف كعزال جمع عاذل وكفار جمع كافر (قوله خفته باق) أي فيحرم على غيره العالم به الجلوس أي عند  
حضوره فيه بغير اذنه وظن رضاه بما هو ظاهر شرح م (قوله وان ترك) غاية (قوله باق طاع الامام)  
أي لان الامام اقطاع الشوارع اقطاع ارفاق لا اقطاع عليك حل (قوله واظهار أن مفارقتة الح)  
هذا واضح ان آلف ذلك المكان وتعوده أو قصد بول محييته فيه أن لا يفارقه وقت المعاملة وأما اذا جاء  
مرة ولم يقصد ما ذكر وفارقته لا يقصد عود ولا عدمه فبقاء حقه بعيد فالوجه انقطاع حقه م (قوله  
ولوجلس لاستراحة) محترز قوله حرقة (قوله أو نحوها) كانتظار رفيق وسؤال م (قوله كقراء  
قرآن) ونعلمه ولونحو التقرأ آت السبع أو لحفظ الألواح ومثله من يتعلم منه وخرج بذلك من  
يقرأ ما يحفظه أو يقرأ في مصحف وقف أو قراءة نحو سبع فينقطع حقه بمفارقتة ومثله من جلس  
لذكر نحو وردا وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في نحو ليلة جمعة مع جماعة قل وعمل  
ما ذكر فيمن يقرأ الاسباع ما لم يكن الشارط لمحل يعينه الواقف للمسجد كما في ع ش على م  
(قوله بين يدي مدرس) ان أفاد واستفاد لالسماع حديث أو وعظ والافلاح له حل (قوله  
فكم حترف) بل أولى لان له غرض في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس وحديث لثبي عن  
اتخاذ المساجد ووطنها يستحق مخصوص بما عدا ذلك أي ما عدا نحو الافتاء وأفهم كلام المصنف عدم  
اشتراط اذن الامام ولولمسجد كبير أو جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في أوجه الوجهين لقوله تعالى وأن  
المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا اه شرح م (قوله فيما مر من التفصيل) وليس من الغيبة  
ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت العادة ببطالها ولو أشبهها كعادته في قراءة الفقه في الجامع  
الازهر وبما لا ينقطع به حقه أيضا لما لو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق غرض بعض  
الطلبة بحضور النصف الاول في سنة فلا ينقطع حقه بغيبته في اثنائها انتهى ع ش على م وقرره  
ح ف (قوله لصلاة) ومثله أيضا كل عبادة قاصرة نفعها عليه كقراءة أو ذكر س ل وشمل الجلوس  
للصلاة من لم يكن أهلا لتلك المحل لعدم صحة استخلافه وهو كذلك وما لو جلس قبل دخول وقتها وهو  
كذلك ان عد منتظر الماعز فالأنحو بعد مباح لانظار ظهر وهو ظاهر الان استمر جالسا قل  
(قوله وفارقه بعذر) ولو قبل دخول الوقت أي وقرب دخول وقتة بحيث بعد منتظر الصلاة حل  
(قوله ليعود اليه) ويصدق في ذلك يمينه ما لم تدل قرينة على خلافه ع ش على م (قوله خفته  
باق) فيحرم على العالم به الجلوس فيه بغير اذنه وظن رضاه وما استثناء الزركشي من حق السابق  
وهو انه لو قد خلف الامام وليس أهلا للاستخلاف وكان ثم من هو أحق منه بالامامة فيؤخر ويتقدم  
لاحق بموضعه خبر ليليني منكم أو لوالاحلام والنهي مردود اذا الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو  
خلفه وكيف يترك حق ثابت لتوهم على ان عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر شرح م  
أي لان الخبر انما دل على تقديم الرجال البالغين العقلاء على غيرهم من غير تفصيل في الرجال (قوله  
فالوجه سد الصف) وان علم حضوره فيها لانه لا يجبر الخلل الواقع قبله فان كان له فيه نحو سجادة دفعها  
بنحور جلته أو عود ولا يرفعها لئلا تدخل في ضمانه ومثله فرشها في غير وقت الصلاة أو في مكة خلف المقام  
أو في الروضة الشريفة ويحرم فرشها في ذلك لما فيه من التحجرا والنوع من الصلاة بل يمنع الجالس خلف  
المقام من الجلوس فيه لما ذكر اه قل وخرج بالصلاة لا اعتكاف فان فيه تفصيلا وهو أنه ان لم ينو



مدة بطل حقه بخروجه ولو الحاجة واللام يبطل حقه بخروجه للحاجة حل وبر وقل (قوله فيبطل حقه مطلقاً) أي طالت غيبته أولاً ع ش ويصح ان يفسر الاطلاق بان يقال مطلقاً أي في تلك الصلاة وغيرها بل هذا هو المتبادر من سياق العبارة (قوله وانما لم يستمر حقه) هذا راجع لقوله أما بالنسبة الى غير تلك الصلاة فلاحق له فيه فهو مرتبط به كما في شرح (قوله بيقاع المسجد) واعترضه الرافعي بان الصلاة في الصف الاول أفضل ورد بان هذا انما جاء بالنسبة للامام حل وعبارة مر واعتراض الرافعي بان ثواب الصلاة في الصف الاول أكثر ردانه لو ترك له موضعه منه وأقيمت لزوم عدم اتصال الصف المستلزم لنقصها فان تسويته من تمامها ومحيثه في أثنائها لا يجبر الخلل الواقع في أولها وبان الصف الاول لا يتعين له محل من المسجد بل هو ما يلي الامام في أي محل كان منه فتوابعه غير مختلف باختلاف بقاعه بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بكثرة الواردين فيه وبالوقاية من نحو حرور ودود هذا أولى من الجواب الاول لانه يلزم قائله التفرقة بين محييه قبل فيبقى حقه وبين ان يتأخر عن الإقامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك شرح مر (قوله اومن نحو رباط) وهو ما ينبت للمحتاجين والحناف ما ينبت للصوفية فهو أخص وأغبر أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وطهر وشرب من مائها ما لم ينقص الماء عن حاجتها هلها فيما يظهر شرح مر وهل للغير ذلك وان منعه أهلها وهل لهم المنع وان لم يحصل لهم ضرر بحر وشو ري والذي يؤخذ من ع ش على مر انه ان لم يشرط الواقف الاختصاص جاز دخول غيرهم بغير اذنتهم وان شرطه لم يجز بغير اذنتهم فان صرح بمنع دخول غيرهم لم يطره خلاف قطعاً أي لا يجوز ولو باذنتهم تأمل ذكره في كتاب الوقف (قوله وخرج منه الحاجة) وقيدته ابن الرفعة بما اذا لم يكن لذلك ناظر أو استأذنه والا فلاحق له ويوافق اعتبار المصنف كإباحة الصلاة في سكنى بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولي اذنه في ذلك ويمكن حمله على ما اذا اعتيد عدم اعتباره ويعمل بالعتاد المطرد في مثله حالة الوقف لان العادة المطردة في زمن الواقف اذا علم بها تنزل منزلة شرطه فيزعج فقيه ترك التعلم وصوفي ترك التعبد شرح مر وأما ما يقع الآن من بطلان المدارس في المدارس فيبطل حقه استحقاق معلومها عن شيخ لم يدرس ومتعلم لم يحضر لان زمن بطالتهم غير ممتد ادقاً سابق في زمن الواقف فيحرم عليهم أخذ المعلوم كله أو بعضه حيث لم يراعوا ما كان في زمن الواقف وان كان من بيت المال وخرج بقولهم في المتعلم اذا حضر المدرس ما اذا لم يحضر المدرس فلا يسقط معلوم المتعلم شرح مر مع زيادة من قل وقول المصنف وخرج منه الحاجة انظر لم يقل هنا ليعود كما قال في الذين قبله ولعل هذا يفهم من التعبير بالحاجة لان شأن من خرج لحاجة ليعود انتهى (قوله وطالت غيبته) أي بحيث يعد معر ضاً حل

فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة كالمدن والماء أي وما ينبع ذلك كقسمه ماء القناة المشتركة ع ش (قوله المدن الظاهر) من المدن وهو الإقامة ومنه جنات عدن وعبارة مر وهو حقيقة البقعة التي أودعها الله تعالى جواهر ظاهراً وباطناً سميت بذلك لعدون أي إقامة ما أثبتته الله فيها والمراد ما فيها مر فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال وقيل هو حقيقة فيهما كما تقدم وهذا أعني قوله المدن الظاهر الخ ليس هو الحكم بل توطئة والحكم من قوله ولا يملك ظاهر علمه (قوله بلا علاج) أي بعد الوصول اليه بنحو حفر اه سم (قوله ما يرى به) وهو المسمى الآن بالبارود (قوله وكبريت) وهو عين تجرى فاذا جدد ماؤها صار كبريتاً أبيض وأصفراً كدرواً أجرواً أعزه الاحمر ومعدنه خلف وادي النمل الذي مر به سليمان عليه السلام وبقي في معدنه فاذا فارق معدنه زال ضوءه اه اشارات لابن الملقن (قوله وهو شئ يلقى) يؤخض منه أن العنبر كذلك لان الاصح أنه ينبت في قاع

فبطل حقه مطلقاً ومالوم يفارق المحل فهو أحق به حتى لو استمر الى وقت صلاة أخرى حقه باق لخبر أبي داود السابق وانما لم يستمر حقه مع المفارقة كمة عدد الشوارع لان غرض المعاملة يختلف باختلاف المقاعد بخلاف الصلاة بيقاع المسجد (أو) سبق الى محل (من نحو رباط) مسبل نكاته وفيه شرط من يدخله (وخرج) منه (الحاجة) ولم تطل غيبته كشراء طعام ودخول حمام (لحقه باق) وان لم يترك فيه متاعاً ولم يأذن له الامام لخبر مسلم السابق بخلاف ما لو خرج لغير حاجة والحاجة طالت غيبته فيبطل حقه

فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة المستفادة

#### من الارض •

(المدن) بمعنى ما يستخرج منها نوعان ظاهراً وباطناً فالمدن (الظاهر ما خرج بلا علاج) وانما العلاج في تحصيله (كنقط) بكسر النون أفصح من فتحها ما يرى به (وكبريت) بكسر أوله (وقار) أي زفت (وموميا) بضم أوله بمد ويقصر وهو شئ يلقى

البحر الى الساحل فيجمد ويصير كالقار (وبرام) بكسر أوله يحجر تعمل منه القصور (و) المعدن (الباطن بخلافه) أي بخلاف الظاهر فهو ما لا يخرج الا بعلاج (١٩٨) (كذهب وفضة وحديد) واقطعة ذهب مثلاً أظهرها السيل حكم المعدن الظاهر

البحار ثم يقذفه الماء فتوجه الى البر اه قل (قوله فيجمد) يابه نصر ودخل مختار (قوله ويصير كالقار) ويؤخذ من عظام الموتى الكفار شيء يسمى بذلك وهو نجس أو متنجس اه شرح مر ع ش (قوله بكسر أوله) جمع رمة بضمها قل (قوله حكم المعدن الظاهر) وهو أنها لا تملك بالاحياء (قوله ولا يملك ظاهراً) وكذا باطن لا يملك بالاحياء س ل وقوله ولا يثبت في ظاهر أي وكذا باطن كافي حج اه س ل (قوله بالاحياء) بان تنصب عليه علامات لان احياء كل شيء بحسبه حل ومقتضى هذه العبارة ان المراد بالاحياء المعدن نفسه والاولى ان يراد به احياء البقعة نفسها (قوله كما عليه السلف والخلف) المراد من هذه العبارة المتقدمون والمتأخرون ع ش (قوله ولا باطن بحجر) أي بحجره بل انما يملك بالاستيلاء عليه بعد استخراج ح ل قال سم وانظر لم خص الباطن بذلك فان الظاهر كالباطن في ذلك لا يملك بحجره داخل فليحذر اه وعبارة أصله مع شرح مر والمعدن الباطن لا يملك محله بالحفر والعمل مطلقاً ولا بالاحياء في موات على ما يأتي في الاظهر كالظاهر والثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالموات وفرق الاول بان الموات يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب (قوله كالماء) وكذا الملح المائي والجبلي نعم لو حفر بجانب الساحل وساق الماء اليه فانه قد ملح اجاز احياؤه واقطاعه ولو نال كذا الواسع الجبلي الى حفر قال سم وهذا التشبيه يدل على أن هذه الثلاثة لا يثبت فيها اختصاص بتحجره وكذا في الباطن على المعتمد (قوله ولا يثبت فيه اقطاع) ولولا لرافق على المعتمد كافي زي (قوله بركة) بكسر الباء وحكى ضمها ع ش وظاهره ان السمك والحشيش والخطب من المعدن الظاهر (قوله فيثبت فيه ما ذكر) أي من الاقطاع فقط لا الاختصاص خلافاً لما يورثهمه كلام المصنف والمراد بالاقطاع فيه اقطاع الارفاق لا التملك ع ش (قوله فان ضاقا) أي بخلاف ما اذا اتسع فكل يأخذ من جانبه ولو ذمياً قل (قوله قدم سابق) ولو ذمياً وتقل عن شيخنا زي ما يوافق ع ش على مر (قوله أي وان لم يعلم) بان جا أمعا أوجهل الحال (قوله أقرع بينهما) لا تتفاء المرجع فان وسهما اجتماعا وليس لاحد أخذاً كثر من الآخر الا برضاه قاله في الجواهر وهو محمول على أخذاً كثر من البقعة لا انيل اذله أخذاً كثر منه نعم لو كان مسلماً والآخر ذمياً قدم المسلم كما يحتمل الاذرعى نظير ما مر في مقاعد الاسواق شرح مر وعبارة قل نعم ان كان أحدهما مسلماً قدم والا اقرع (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه أو أسبوعه أو شهره أو سنته أو عمره الغالب أو عادة الناس من ذلك سم على حج (أقول) الاقرب اعتبار العبر الغالب كافي أخذ الزكاة وقديقل بل الاقرب اعتبار عادة الناس ولولا لتجارة ويفرق بينه وبين الزكاة بأن الناس مشتركون في المعدن بالاضافة بخلاف الزكاة فان مبناه على الحاجة ومن ثم امتنعت على الغنى بمال أو كسب بخلاف المعدن ع ش على مر (قوله أزعج) فلو أخذ شيئاً قبل الازعاج هل يملكه أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه حين أخذه كان مباحاً ع ش على مر (قوله ومن أحياء مواتا فظهر) انتعيب الاستفادة من الفاء ليس قيماً وليس مكرراً مع ما سبق لان هذا في حالة الجهل وما مر في حالة العلم (قوله وخرج بظهوره) أي المشرع بعدم علمه به حال احياؤه شرح مر (قوله دون الظاهر) المعتمد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجهل فان علمهما لم يملكهما ولا

(ولا يملك ظاهر) بقيد زده يقول (علمه) أي من يحيي (بالاحياء) كما عليه السلف والخلف (ولا باطن بحجر) لانه يشبه الموات وهو انما يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب (ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتحجر) بل هو مشترك بين الناس كالماء الجاري والكلا والخطب (ولا يثبت فيه اقطاع) لخبر ورد فيه فليس للامام اقطاع سـ سمك بركة ولا حشيش أرض ولا خطبها بخلاف الباطن فيثبت فيه ما ذكر لا احتياجه الى علاج (فان ضاقا) أي المعدنان عن اثنين مثلاً ج آ (قدم سابق) الى بقعتهما (ان علم والا) أي وان لم يعلم السابق (أقرع) بينهما فيقدم من خرجت قرعته وتقديم من ذكر يكون (بقدر حاجته) بان يأخذ ما تقتضيه عادة أمثاله فان طلب زيادة عليها أزعج لان عكوفه عليه كانه يحجر وذكر عدم الملك بالاحياء وعدم الاختصاص بالتحجر وحكم الضيق من زيادتي في الباطن وقولي والا أعم من قوله فلو جا أمعا (ومن أحياء) وانما فظهر به أحدهما ملكه لانه من أجزاء الارض وقدم ملكها ببقعتهما

بالاحياء وخرج بظهوره لو علمه قبل الاحياء فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجحه ابن الرفعة وغيره وأقر التنوير عليه صاحب التنبيه أما بقوله لا يملكها بالاحياء مع علمه به الفاء قد قصدت لان المعدن لا يتخذ داراً ولا يستأجر ولا يضرعة



المباح) كالنهر والوادي  
والسيل (يستوى الناس  
فيه) بأن يأخذ كل منهم  
ما يشاء منه لخبر الناس شركاء  
في ثلاثة في الماء والكلا  
والنار ورواه ابن ماجه  
باسناد جيد (فإن أراد قوم  
سقي أرضهم منه) أي من  
الماء المباح (فضاق) الماء  
عنهم وبعضهم أحياء أو لا  
(سقي الاول) فالاول  
فيحبس كل منهم الماء  
(إلى) أن يبلغ (الكعبين)  
لأنه صلى الله عليه وسلم  
قضى بذلك رواه أبو داود  
باسناد حسن والحاكم  
وصححه على شرط  
الشيخين (ويفرد كل  
من مرتفع ومنخفض  
بسقي) بأن يسقي أحدهما  
حتى يبلغ الكعبين ثم يسد  
ثم يسقي الآخر وخرج بضاق  
ماذا كان ينبغي بالجميع فيسقي  
من شاء منهم متى شاء  
وتعيرى بالاول أولى من  
تعييره بالأعلى ومن عبر  
بالأقرب جرى على الغالب  
من أن من أحياء بقعة يحرس  
على قربها من الماء  
مأمكن لما فيه من سهولة  
السقي وخفة المؤنة وقرب  
عروق الغراس من الماء  
ومن هنا يقدم الأقرب إلى  
النهران أحياء دفعة أو  
جمل السابق ولا يبعد القول

باعتقدهما وإن جلهما ملكهما وبعقتهما زى وس ل وشورى (قوله وبعضهم) هو الجلال المحلى  
والاعتمد ما قرره من التسوية بين الظاهر والباطن فقوله فاحذره ضعيف (قائدة غريبة) \*  
ذكر الجلال السيوطي كغيره أن المرصد من بيت المال لحفر خلعجان إقليم مصر وترعه وبحوره  
وتسوية جسوره مائة وعشرون ألف قطاع بالطوارئ والاغلاق منهم سبعون ألف لخصوص الصعيد  
والباقي لبقية الاقليم اه (قوله والماء المباح) ومنه ما يبق في الحفر على رؤس الغيطان فهو مباح  
يستوى فيه الناس ح ف (قوله يستوى الناس فيه) أي فلا يملك باقطاع ولا يثبت فيها تحجر وكذا  
حكم حافتي النهر فلا يجوز للامام بيع شيء منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى بالبناء على حافتي النهر كما  
عمت بالبناء في القراقة وهي مسيلة برسم (قوله بأن يأخذ كل منهم ما يشاء) وعند الازدحام مع  
ضيق الماء أو مشرعه يقدم السابق فالأقرب والآخرع بينهما وليس للقارع تقديم ذوابه على الآدميين  
إذ الظالم مقدم على غيره وطالب الشرب على طالب السقي وما جهل أصله وهو تحت يد واحد أو جماعة  
لا يحكم عليه بالإباحة لأن اليد دليل الملك ومحل كماله الأذرع إذا كان منبعه من مملوك لهم بخلاف  
ما منبعه بموات أو يخرج من نهر علم كدجلة فإنه باق على إباحته شرح مر (قوله في الماء) قال  
الأذرع أراد بالماء ماء السماء وماء العيون التي لا مالك لها وأراد بالكلام صاعى الأرض التي لا مالك  
لها وأراد بالنار النار إذا أضرت في حطب غير مملوك أما المملوك فلا يجوز الأخذ منه بغير الإذن وأما  
الجزء المضيء فالوجه عدم منع من يقتبس منه ضوءاً كالاستناد لجدار الغير سم وس ل (قوله سقي  
الاول) أي في الأحياء ولو ترتب على ذلك هلاك زرع من دونه قبل وصول الماء إليه قال في شرح  
البهجة فإن احتاج من أحياء أو لا إلى السقي مرة أخرى ممكن منه وظاهره ولو بعد شروع من بعده في  
السقي والنزعه مر لكن أظن أن العباب صرح بخلافه اه سم (قوله إلى الكعبين) والمراد بما  
ذكر كما يحسنه الأذرع جانب الكعب الأسفل ومخالفة غيره له محتجاً بأية الوضوء مردودة بان الدال  
على دخول الغاية في تلك خارجي وجدتم لاهنا والتقدير بهما هو ما عليه الجمهور وشرح مر قال حج  
واعترض بأن الوجه أنه يرجع في قدر السقي للعادة والحاجة لا للاختلافهما زماناً ومكاناً فاعتبر في حق أهل  
محل بما هو المتعارف عندهم والخبر جار على عادة أهل الحجاز قيل النخل إن أفرد كل بحوض فالعادة ملوؤه  
والاتباع عادة تلك الأرض ولا حاجة لهذا التفصيل لأن كلاماً من قسميه لم يخرج عن العادة في مثله  
فكلامهم شامل له انتهى بحرفه ومراده بالخبر قول الشارح هنا لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك  
لأنه أتى به وفي قل ان المعتمد اعتبار عادة الزرع والأرض والوقت اه (قوله ويفرد كل من مرتفع  
الخ) كان يكون وصول الماء إلى الكعبين في المستعالية لا يحصل إلا ببلوغه إلى الركبتين مثلاً في  
المنخفضة سم (قوله أولى من تعبيره بالأعلى) مراده بالأعلى الأول أو حرى على الغالب كما بينه الشارح  
في التعبير بالأقرب فليتأمل سم أي فلا أولوية لكن المراد لا يدفع الإرداد أو تخلفه من المراد بالأعلى  
الأقرب للماء (قوله يحرس) بكسر الراء من باب ضرب قال تعالى ان تحرس على هداهم وقال تعالى  
وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين (قوله من هنا) وهو الغالب أن من أحياء بقعة يحرس على قربها  
من الماء مأمكن وهذا شروع في بيان مفهوم وقوله سقي الاول وقوله ولا يبعد الاقراء ضعيف فالاعتمد  
تقديم الأقرب حتى في صورة الجهل (قوله يبدأ وظرف) ومنه كيزان الدولاب كالساقية فيملكه بمجرد  
دخوله فيها ومثله نحو الأحواض والمسابد (قوله في أثناء ملك) ظاهره أنه كان الآخذ غير ميمز عليه  
فانظر الفرق بين هذا وما تقدم في الأحياء من اشتراط التميز في المحي بناء على ما تقدم عن شيخنا زى

بالاقراء ذكره الأذرع (وما أخذ منه) أي من الماء المباح يبدأ وظرف كأناء أو حوض مسدود فهو أعظم من قوله في أثناء (ملك)

فانه باق على ابا حته لكن  
مالك النهر احق به كالسيل  
يدخل في ملكه (وحافر  
بئر بموات لا رتفاقه)  
بها (أولى بمائها حتى  
يرتحل) خبر مسلم السابق  
فاذا ارتحل صار كغيره وان  
عاد اليها كما لو حفرها بقصد  
ارتفاع المارة أولا بقصد  
شيء فانه فيها كغيره كما فهم  
ذلك بز يادني ضمير لا رتفاقه  
(و) حافرها بموات (لتملك أو  
بملكه مالك لما فيها) لانه تعالى  
ملكه كالنمرة واللبن (وعلى  
بذل ما فضل عنه) أى عن  
حاجته مجانا وان ملكه  
(لحيوان محترم) لم يجد  
صاحبه ماء مباحا ثم كلاً  
مباح برعى ولم يحز الفاضل  
في اناة لحسرة الروح  
والمراد بالبذل تمكين صاحب  
الحيوان لا الاستقاء له  
ودخل في حاجته حاجته  
لما شئته وزرعه نعم  
لا يشترط في وجوب  
بذل الفاضل لعطش آدمي  
محترم كونه فاضلاً عنهما  
وخرج بالحيوان غيره  
كالزراع فلا يجب سقيه  
(والقناة المشتركة) بين  
جماعة (يقسم ماؤها) عند  
ضيقة بينهم (مهاياة) كان  
يسقى كل منهم يوماً وبعضهم  
يوماً وبعضهم أكثر بحسب

والجواب أما أولاً فيحتمل أن الشارح لا يرى ذلك القيد بدليل تمثيله ثم بالمنحون وأما ثانياً فيجوز أن  
يقال هذا لما كان الاتفاق به باعدها والمقصد منه التفع به حتى للدواب التي لا قصد لها ولا شعور  
توسعوا فيه فلم يشترطوا في ملكه تميزاً ولا غيره ويؤيد الثاني أنهم جوزوا للذمي أخذ الحطب ونحوه  
من دارنا قالوا لان المساحة تغلب في ذلك وعلى هذا فيقع من ارسال الصبيان للآتيان بماء أو حطب  
الملك فيما أتوا به للرسول حيث كان له ولاية عليهم لجواز استخدامهم في مثل ذلك والابان لم يرسله أحد  
أو أرسله غير وليه الله كور فالملك فيه له فيحرم على غيره ولو والدا أخذه الا اذا رأى المصلحة في أخذه  
وصرفه أو بدله على الصبي انتهى ع ش على مر (قوله لم يصير شر يكابه) لانه كالتالف والاوجه عدم حرمة  
تضييعه عليه والفرق بينه وبين رعى المال فيه ظاهر شرح مر وهو أن ذلك بعد ضياعا له بخلاف الماء  
فانه يمكن من أخذه منه وان لم يكن عين ماردة ع ش وفيه على مر بخلاف السمك فانه يحرم التعاوه  
بعد أخذه والفرق بينهما ان رد السمك اليه بعد تضييعه لعدم تبسراً أخذه كل وقت بخلاف الماء اه  
(قوله لكن مالك النهر احق به) ومع ذلك فله غيره السقي منه والاخذ منه بنحو دل واستعماله نعم ان سد  
عليه ملكه ان قصد تملكه وان كثر اه قل على الجلال (قوله لا رتفاقه) أى سواء تلفظ بذلك أو لا قل  
(قوله حتى يرتحل) المدار على الاعراض لا الارتحال كما في الخادم شورى (قوله خبر مسلم السابق)  
أى الله كور بعد قول المتن ومن سبق الى محل منه حرفة وفارقة الخ ولفظه من قام من محله ثم رجع اليه  
فهو احق به وفيه أنه لا يدل على ما ذكره الا أن يكون أراد على بعد القياس على ما فيه أو يكون الشارح  
اختصره فيما سرفلوا استدلال بخبر أبي داود السابق لكان أظهر تأمل (قوله فاذا ارتحل) هذا ظاهر  
ان ارتحال معرضاً عما لو كان الحاجة عازماً على العود فلا الا أن تطول غيبته وحينئذ فليس المناط  
الارتحال بل الاعراض حتى لو أعرض ولم يرتحل كان الحكم كذلك وهو قضية كلام الروايات اه  
خادم شورى (قوله ان عاد اليها) ومحله كما قاله الاذرى مالم يرتحل بنية العود ولم تطل غيبته شرح  
مر (قوله كما لو حفرها بقصد ارتفاع المارة) وبمقتضى عليه سدها وان حفرها لنفسه لتعلق حق الناس  
بها فلا يملك ابطاله شرح مر (قوله لملك) مفهوم قوله لا رتفاقه وقوله أو بملكه مفهوم قوله بموات  
فهو على الف والنشر المنشوش (قوله عن حاجته) أى الناجزة فلوا احتاج اليه في ثانی الحال وجب  
بذله ان كان ما يستخلف يكفيه لما يطرأ من حاجته شرح مر (قوله لم يجد صاحبه ماء مباحاً) الظاهر  
ان المباح هنا وفيما بعده ليس بقيد فليراجع رشيدى على مر وعبارة حل وثم كلا مباح هل هذا قيد  
فلا يجب بذل ما ذكره الحيوان يعلف بعلف مملوك ولعله لانه مقصر حيث لم يعد الماء كالعلف اه بمر وفه  
(قوله لا الاستقاء له) حيث وجب البذل لم يحز أخذ عوض عليه ولا يجب على من وجب عليه  
البذل اعارة آلة الاستقاء شرح مر وسكتوا عن البذل لنحو آلة طهارة غيره وينبغي أن يجب  
أيضاً ولكن هل تقدم عليه ماشيته وزرعه اه سم على حج (أقول) نعم ينبغي أن تقدم الماشية وبذل  
له ما صرحوا به في التيمم من أن من أسباب التيمم احتياجه لعطش حيوان محترم ولو ما آلفه لراجع  
ع ش على مر (قوله وزرعه) مثله مر فقطضاه تقديم سقى زرعه على الحيوان المحترم المذكور وليس  
كذلك اه (قوله كالزراع) أى ولو كان ليقم اه ع ش (قوله يقسم ماؤها) لا يخفى صراحة الكلام  
في ان ماء القناة مملوك فاصورته فانه ان دخل القناة من نهر مباح فهو على ابا حته فلعل من صورته ان  
يخرج من بئر مملوك لم ع ش (قوله أو بنصب الخ) ولكن هذه الطريقة يجبر عليها بخلاف المهاياة اه



سم (قوله فان جهل) أى قدر الحصص من القنطرة ولو زاد ما يخص أحد الشركاء على سقيه لم يلزمه بذله لبقيتهم بل له التصرف فيه لما شاء فان أكرهه غيره عليه رجوع باجزة عمله فى الزائد قل وم (قوله ويجوز) مقابل لقوله بقدر حصصهم فيكون المراد بقوله بقدر حصصهم أى سعة وضيق الأعداد ابتداءً من قوله ويجوز الخ (قوله متساوية) أى فى الضيق أو السعة أى لافى العدد اه عبد البر أى فتكون صورة المان ان توسع ثقبه صاحب الثلثين بحيث يكون ماؤها بقدر ماء ثقبه صاحب الثلث مرتين تأمل

### كتاب الوقف

من وقف كذا حبسه وأوقف لغة رديئة وعليها العامة عكس حبس وأحبس وجعه وقوف وأوقاف وذكره عقب احياء الموات لان فى كل منهما تجديد استحقاق أو لان الأول فيه تجديد ملك والثانى فيه ازالته (قوله حبس مال) أى معين مملوك يقبل النقل كإيائى والوقف ليس من خصائص هذه الأمة كما فى شرح م (وعبارته بعد قول المصنف وان وقف على جهة معصية الخ نعم ما فعله ذمى لا بطله الا ان ترفعوا اليها الى قوله لا ما وقفوه قبل المبعث على كتمانهم الخ فانه صريح فى مشروعية الوقف قبل البعثة ع ش وقوله بقطع التصرف الباء سببية متعلقة بحبس وكذا قوله على مصرف (قوله على مصرف) أى موجود ليخرج منقطع الأول (قوله اذامات ابن آدم الخ) عبارة م روح اذامات المسلم انقطع الخ فلهما مارايتان وقوله انقطع عمله أى ثوابه وأما العمل فقد انقطع بفرأغه (قوله أو ولد) أو بمعنى الوار والمعاد بالصالح المسلم وقوله يدعوله حقيقة أو مجازا فى شمل الدعاء له بسببه ومن كون الوقف يسمى صدقة جارية يؤخذ عدم محته على الانبياء لحرمة الصدقة عليهم فرضها وفضلها كما فى حل (قوله محمولة عند العلماء الخ) ما المانع من حمل الصدقة الجارية على بقية العشرة التى ذكر وانها لا تنقطع بموت ابن آدم ولعل الشارح تبرأ من حملها على الوقف بخصوصه بقوله محمولة عند العلماء اشارة الى أنه يمكن حملها على جميعها وقد نظمها الجلال السيوطي بقوله

اذامات ابن آدم ليس يجرى \* عليه من خصال غير عشر  
علوم بثها ودعاء نجى \* وغرس النخل والصدقات تجرى  
ورأته مصحف وورباط نجر \* وحفر البئر وأجره نهر  
وبيت للغريب بناء ياوى \* اليه أربناء محل ذكر  
وتعلم لقرآن كريم \* فخذها من أحاديث بحصر

فالخصر فى الخبر المذكور اضافى أى بالنسبة لما ذكر فيه وتعليم لقرآن ولو باجزة (قوله على الوقف) قيل الوصية بالمنافع مؤبدة يصديق عليها ذلك لكنها مادرة فحمل الصدقة الجارية فى الحديث على الوقف أولى س (قوله أهل تبرع) عبارة شرح م أهل تبرع فى الحياة ثم قال فلا يصح من محجور عاينه بسفه وصحة نحو وصية ولو بوقف داره لا ارتفاع الحجر عنه بموته (قوله فيصح من كافر) ولو وقف ذمى على أولاده الامن أسلم منهم قال السبكي رفعت الى فى المحاكمات فابقيت الوقف وألغيت الشرط ومال م الى بطلان الوقف سم على حج (أقول) ولعل وجه ما مال اليه م أنه قد يحمله على البقاء على الكفر وبتقدير معرفتهم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية اه ع ش على م (قوله ولولسجد) وان لم يعتقه قربة اعتبارا باعتقادنا أى وكوقف مصحف ويتصور ملكه بان كتبه أو ورثته من أبيه ومثل المصحف الكتب العلمية كما فى ع ش م (قوله لا من مكره) أى يغير حق أمابه كان نذر وقف شئ من أمواله وامتنع من وقفه بعد النذر فأكراهه عليه الحاكم فيصح وقفه حينئذ فان امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ما يرى فيه المصلحة ع ش (قوله ومحجور عليه بفلس) أى وان زاد ماله على ديونه كان

فان جهل فيقدرها من الارض لان الظاهر أن الشركة بحسب المالك ويجوز أن تكون الثقب متساوية مع تفاوت الحصص بأن يأخذ صاحب الثلث مثلاً ثقبه والآخر ثقبين ويسوق كل واحد نصيبه الى أرضه

### كتاب الوقف

هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الاتفاغ به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح والاصل فيه خبر مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوله بعد موته والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف (أركانها) أربعة (موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف وشرط فيه) أى فى الواقف (كونه مختاراً) والتصريح به من زيادى (أهل تبرع) فيصح من كافر ولولسجد ومن مبعض لا من مكره ومكانب أو ومحجور عليه بفلس غيره

طراً للمال بعد الحجر أو ارتفع سعر ماله الذي سحر عليه فيه ع ش على م ر (قوله وفي الموقوف) حاصل ما ذكره ثمانية شروط (قوله ولو موصوبة) أي ولو كانت العين التي يوقفها المالك موصوبة عند غيره فلا ينافي قوله الآتي بملوكة قال م ر ولو من عاجز على انتزاعها (قوله أو غير مربية) بأن لم رها الواقف ويؤخذ من عدم اشتراط الرؤية صحة وقف الأعمى وبه صرح م ر في شرحه (قوله نعم يصح وقف الامام الخ) عبارة م ر نعم يصح وقف الامام أراضى بيت المال على جهة ومعين على المنقول المعمول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرفه فيه منوط بالمصلحة كولي اليتيم ومن ثم لو رأى تملك ذلك لم يسم جازاته يجر وفه قال ع ش عليه وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره وأما ما عمت به البلوى يقع الآن كثير من الرزق المرصدة على أما كن أو على طائفة مخصوصة حيث تغير وتعمل على غير ما كانت موقوفة عليه أولاً فإنه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغيره من عين عليه من جهة الواقف الاول فليست به فإنه يقع كثير من هذا يفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبد بيت المال بان الموقوف عليه هنا من جهة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقه كإيصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فإنه تفويت للمال ونقل عن عبد الملك بن مروان أنه ملك مصر فارس لا هلهما وزيراً يكشف عن أحوالهم فكتب الوزير إليه ان المرتب في بيت المال مائتا ألف وسبعون ألف دينار وهذا خلل في خزائن الملك فكتب تحت خطه الفقير من المذاق والحاجة نذل الاعناق والمال مال الله وهو الرزاق أجرا الناس على عوائدهم في الاستحقاق ما عندكم ينفدوما عند الله باق فانا لانحب أن ينسب إلينا المنع والى غيرنا الاطلاق واستمرار الحصنة من مكارم الاخلاق واليك هذا الحديث يساق (قوله لا بفوتها) أي لا بذهاب عينها (قوله أم منقولا) أي حيوانا كان أو غيره ثم اذا أشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان مأكولاً وينبغي أن يأتي في لجه ما ذكره في البناء والفرس في الارض المستأجرة أو المعارة اذا قلنا من أنه يكون مملوكا للواقف أو الموقوف عليه الخ ومحلها حيث لم يأت شراء حيوان أو جزئه بمن الحيوان المذبح على ما يأتي ع ش على م ر (قوله كشاع) ولا يسرى وان جهل قدر حصته أو صفته م ر (قوله ولو مسجد) وحيث لا يحرم على الجنب المسكن في جميع الارض ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء فيه مع التباعد بأكثر من ثلثمائة ذراع ونصح التحية فيه اذ في تركها انتهاك لحرمة المسجد وتجب القسمة فوراً اذا كانت قسمة افراز والافيمتنع لانها بيع كمتناع بيع المسجد من ل وبعضهم جوز قسمة غير الافراز للضرورة فتكون مستثناة قل (قوله ويعتقان بوجود الصفة) الصادقة بالموت لانه استحق عليه حقان متجانسان فقد منا أقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق مالو ولد الواقف الموقوفة حيث لم تصر أم ولد وشرح م ر (قوله بناء على أن الملك في الوقف لله تعالى) غلة لقوله ويعتقان مع قوله ويبطل الوقف بمتقهما فان قلنا انه للموقوف عليه فلا يعتقان لخرجهما الى ملك آدمي آخر فلم توجد الصفة في ملك المعلق ولا يبطل الوقف (قوله بحق) عبارة م ر في أرض مستأجرة اجارة محيطة أو فائدة أو مستعارة مثلاً ثم قال أيضاً فلو وقع ذلك وبقي منتفعاً به فهو وقف كما كان وان لم يبق كذلك فهل يصير ملكا للموقوف عليه أو يرجع للواقف وجهان أحدهما أو لمّا قول الجلال الاسنوي ان الصحيح غيرهما وهو شراء عقار أو جزء عقار أي ويوقف مكانه وهو قياس النظائر في آخر الباب ونقل نحوه الاذرى محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول محمول على عدمه ويلزم بالقلع أرض تقصه ويصرف على الحكم المذكور وخرج بنحو المستأجرة الموصوبة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما فني به الوالد انتهى وقوله فلو وقع ذلك الخ ويجوز ابقاؤه باجرة

ولو بمباشرة وليه (و) شرط  
(في الموقوف كونه عينا  
معينة) ولو موصوبة أو غير  
مربية (ملوكة) للواقف  
نعم يصح وقف الامام من  
بيت المال (تنقل) أي  
تقبل النقل من ملك شخص  
الى ملك آخر (وتفيد  
لا بفوتها انفعام باحاطة صودا)  
همان زيادتي وسواء أكان  
النفع في الحال أم لا كوقف  
عبدو جش صغير بن  
وسواء أكان عقاراً أم  
منقولاً (كشاع) ولو  
مسجداً وكبدبر ومعلق  
عتقه بصفة قال في الروضة  
كاملها ويعتقان بوجود  
الصفة ويبطل الوقف  
بعتقهما بناء على أن الملك  
في الوقف لله تعالى أو للواقف  
(وبناء وغراس) وضعا  
(بارض بحق) فلا يصح وقف



منفعة لانها ليست بعين ولا مافي الذمة ولا أحد عبديه لعدم تعيينهما ولا مالا يملك (٢٠٣) للواقف كمكثري وموصى بمنفعته

له وحركه وكاب ولو معلما ولا  
مستولدة ومكاتب لانهما  
لا يقبلان النقل ولا آلهما  
ولا درهم للزينة لان آله  
اللهو محرمه والزينة غير  
مقصودة ولا مالا يفيد نفعا  
كزمن لا يربح ولا مالا يفيد  
الابقوتة كطعام وريحان  
غير منزه وع لان نفعة في  
فوته ومقصود الوقف  
الدوام بخلاف ما يدوم  
كسك وعنبر وريحان  
منزوع (و) شرط (في  
الموقوف عليه ان لم يتعين)  
بان كان جهة (عدم كونه  
معصية فيصح) الوقف  
(على فقراء) (على اغنياء)  
وان لم تظهر فيهم قرينة نظرا  
الى أن الوقف عليك كالوصية  
(لا) على (معصية كعمارة  
كنيسة) للتعبد ولو ترميها  
لأنه اعانة على معصية وان  
أقر واعلى الترميم بخلاف  
كنيسة تترط المارة أو  
موقوفة على قوم يسكنونها  
ويستثنى من معصية الوقف  
على الجهة المذكورة ما صرح  
به المتولي من أنه لا يصح  
الوقف على الوحوش  
والطيور المباحة وأقره  
الشيخان وقال الغزالي  
يصح الوقف على حمام مكة  
(و) شرط فيه (ان تعين)  
ولو جاعة (مع ماصر) أي

من ربه ولا تجبىء هنا خصلة الثالثة وهي تملكه بقيمته لان الموقوف لا يباع (قوله لانها ليست بعين)  
فيه تعليل الشيء بنفسه وكذا قوله لعدم تعيينهما الا أن يؤول بما ذكره بقصد الشرط (قوله ولا مافي الذمة)  
شامل للذمة غير الواقف كأن كان يستحق عبدا على آخر قرضا أو سلما (قوله وحركه) عبارة المتهاج ولا  
وقف حركه قال م لان رقت غير مملوكة له (قوله ومكاتب) أي كتابة صحيحة على الوجه بخلاف  
الكتابة الفاسدة اذا المقلب فيها التعليق ومرفى المعلق عتقه بصفة صحيحة وقفه شرح م (قوله لانهما  
لا يقبلان النقل) مثلها في ذلك الجمل فلا يصح وقفه منفردا وان صح عتقه نعم ان وقف حاملا لصح فيه  
تبعالاه صرح به في شرح الروض (قوله ولا درهم للزينة) أول التجارة فيها وصرفه بجهل الفقراء  
وكذا الوصية به لذلك اه س ل وكذا وقف الجامكية لان شرط الموقوف أن يكون مملوكا للواقف  
وهي غير مملوكة لمن هي تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من الجامكية ليكون  
لبعض من يقرأ القرآن مثلا في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هي يده سقط حقه منه او صار  
الامر فيها الى رأى الامام فيصح تعيينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة ع ش على م (قوله ومقصود  
الوقف الدوام) قال م والمراد بالدوام بقاؤه مدة يصح استتجاره فيها بان تقابل باجرة وحيتن لا يرد  
الرياحين المقلوقة لان استتجارها نادر س ل (قوله كسك) بخلاف عود البخور فإنه لا يتنفع به الا  
باستهلاكه س ل (قوله وريحان منزوع الخ) أي فإنه يصح وقفه للشتم وفيه نفع آخر وهو ان تتركه  
س ل (قوله على فقراء) والمراد بهم مافي الزكاة الا المكتسب لما يكفيه فهو هنامهم اه قل قال  
ع ش على م وينبغي أن يكفي الصرف لثلاثة لسن لا يتجه هذا اذا فضل الربيع عن كفايتهم لاسيما  
مع احتياج غيرهم اه م على حج اه ع ش ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه  
وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كافي الكافي اه وهذا من الحيل في الوقف على نفسه ومنها ان بشرط  
الواقف النظر لنفسه باجرة من ريع الوقف وفيد ها بن الصلاح باجرة المثل ومنها ما لو وقف على الفقير من  
أولاد أبيه وليس فيهم فقيه غيره اه زى ملخصا (قوله وعلى اغنياء) والغنى هنا من تحرم عليه  
الزكاة وقبل دعوى الفقر من لا يعرف له مال ولا تقبل دعوى الغنى الا بينة قل ويصح على يهود أو  
نصارى أو فساق أو قطاع طريق على المعتمد وفيه ما لا ينبغي لانه اعانة على معصية تنهى حل والظاهر  
أن محل الصحة اذا لم يكن الوصف القائم بهم باعنا على الوقف بان أراد ذواتهم بخلاف ما اذا قال وقتت  
هذا على من يفسق أو يقطع الطريق فلا يصح قال م بعد كلام ومن ثم استحسنا بطلانه على أهل  
الذمة والفساق لانه اعانة على معصية وهو مردود نقد لا معنى اه بحروفه (قوله عليك) أي للنفعة كما  
سيصرح به (قوله تترط المارة) أي ولومن أهل الذمة زى (قوله فيصح الوقف على ذمي) وكذا  
على أهل الذمة والمعاهد والمستأمن كالذمي ان دخل بدار ناما دام فيها فان رجع صرف الى من بعده وكذا  
الذمي اذا لحق بدار الحرب س ل ثم محل الصحة فيما يجوز تملكه للذمي فلا يصح وقفه مصحف أو عبيد  
مسلم على كافر وهذا يقتضى أنه يصح وقف أصله أو فرع المسلم عليه لانه يملكه وقد يتوقف فيه والفرق  
ظاهر قل (قوله كأن كان خادما كنيسة) نظريه بانه اذا قال وقتت على زيد الفاسق أو قاطع الطريق  
صح الوقف وهذا مثله بخلاف ما لو قال على قاطع الطريق أو خادم الكنيسة وظاهر كلام الشارح أنه  
يتمتع وان لم يقل ذلك الا أن يقال حيث كان الحامل على الوقف على الفاسق وقاطع الطريق وخادم  
الكنيسة المعينين اتصافهم بهذه الصفة يلتزم عدم الصحة تأمل وعبارة شرح م كالوقف على خادم

من عدم كونه معصية وهو من زيادتي (امكان تملكه) للموقوف من الواقف لا الوقف عليك للنفعة (فيصح) الوقف (على ذمي) الا أن  
يظهر فيه قصد المعصية كأن كان خادما كنيسة للتعبد

كنيسة للتعبد تنهى فقتضاه أنه أتى بالوصف المذكور في الصيغة تأمل وفي حل مانصه قوله كان كان خادم كنيسة للتعبد بان قال على فلان خادم الكنيسة أو كان في نفس الامر كذلك وقد علمه ويحتاج للفرق بينه وبين اليهود ونحوه اهـ (قوله لا على جنين) أي لان الوقف تسليط في الحال بخلاف الوصية ولا يدخل أيضا في الوقف على أولاده اذ لا يسمى ولدا وان كان تابعا لغيره نعم ان انفصل استحق معهم قطعا الا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كما أشار إليه الأذرعى وهو ظاهر ويدخل الحل الحادث علوقه بعد الوقف فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله شرح م ر بحر وقفه (قوله وبهيمة) أي مملوكة فخرجت المسئلة في ثمر أو نحوه فيصح بخلاف غير المسئلة ومن ثم نقل عن المتولى عدم صحته على الوحوش والطيور المباحة شرح م ر وعلى الجلال عدم صحة الوقف عليها بكونها ليست أهلا للملك بحال قال قل عليه ومنه يعلم عدم صحة الوقف على الميت وعلى الدار ولوعلى عمارتها الا ان قال على طارقيها أو كانت وقفا اهـ (قوله ان قصد به مال كها) راجع للمستثنين من (قوله) لانه وقف عليه قضيه أنه له وان ماتت الدابة أو باعها وأنه يجوز أن يكون منقطع الآخر وأنه لا يتعين صرفه في علقها قل على الجلال (قوله لتعذر الخ) هذا يناسب القول الضعيف القائل بان الملك في الوقف للواقف أو للوقوف عليه لانه عين الواقف ولا يناسب المعتمد وهو كون الملك لله حفى (قوله في وقفه بترروية) وذلك لما هاجر المسلمون استنكروا ماء المدينة اذ لم يكن فيها بئر عذب الا بترروية وكانت لليهودى واسم بترروية وكان بيع القرية منها بعد فقال صلى الله عليه وسلم من يشتري بترروية فيجعلها للمسلمين فاشترى عثمان رضى الله تعالى عنه نصفها باثنى عشر ألف درهم فجعله للمسلمين وجعل لهم يوما واصحابها يوما فكان اذا كان يومه استقى المسلمون ما يكفيهم يومين فلما رأى اليهودى ذلك قال لعثمان أفدت على ملكى قباعة النصف الثانى بمائة ألف درهم وهى بأسفل وادى العقيق قرب مجتمع الاسيال وكانت قد خربت وتفتت حجارتها فأحيها ووجدتها قاضى مكة الشهاب محمد بن محمد المحب الطبرى في حدود الخمسين وسبع مائة اهـ من تاريخ المدينة للسيد هودى (قوله فليس على سبيل الشرط) هذا الكلام يدل على أن التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقف نحو البئر والمسجد يضر فقام له وراجع سم وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذى يريد فيه فاشبه الوقف على نفسه اهـ ع ش (قوله وعبد لنفسه) لتعذر ملكه قال م ر لانه غير أهل للملك نعم ان وقف على جهة قرية بخدمة مسجد أو رباط صح الوقف عليه لان القصد تلك الجهة أما المبعوض فالظاهر كما أفاده الشيخ أنه ان كانت مهابة وصدر الوقف يوم نوبته فكالحراً ويوم نوبته سيده فكالعبد وان لم يكن مهابة وزع على الرق والحرية قال الزركشى فلو أراد مالك المبعوض أن يقف نصفه الرقيق على نصفه الحر فالظاهر الصحة كالأوصى به لنصفه الحر ويؤخذ من العلة أن الأوجه صحته على مكاتب غيره كتابة صحيحة لانه يملك كما نقله في الروضة عن المتولى ثم ان لم يقيد بالكتابة صرف له بعد العتق أيضا والأفوه منقطع الآخر فيبطل استحقاقه وينقل الوقف الى من بعده هذا ان لم يعجز والابان بطلانه لكونه منقطع الأول فيرجع عليه بما أخذ من غلته أمام مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه شرح م ر (قوله) فان أطلق الخ) بخلاف ما لو أطلق الوقف على الهيمة ولم يقصد مال كها فانه لا يصح والفرق بينها وبين العبدان العبد قابل لان يملك بخلافها كقضى م ر (قوله فهو وقف على سيده) والقبول من العبد وهل للسيد اجباره على القبول لانه كنسب انظره حل الظاهر أن له ذلك (قوله ليصح) أي فيما اذا كان السيد يصح الوقف عليه أو لا يصح فيما اذا كان السيد لا يصح الوقف عليه كالمتردد والحرى والجنين حل (قوله واعلم الخ) هو في المعنى مستثنى من قوله ولا عبد لنفسه ع ش (قوله وحربى) أما المعاهد والمؤمن

(لا) على (جنين وبهيمة) هم يصح الوقف على علقها وعليها ان قصد به مال كها لانه وقف عليه (و) لا على (نفسه) أي الواقف لتعذر تأييدك الانسان ملكه لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل ومن الوقف على نفسه أن يشترط أن يأكل من ثماره أو ينتفع به وأما قول عثمان رضى الله عنه في وقفه بترروية دلوى فيها كدلاء المسلمين فليس على سبيل الشرط بل اخبار بأن للواقف أن ينتفع بوقفه العام كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئروقفها (و) لا على (عبد لنفسه) أي نفس العبد لتعذر ملكه (فان أطلق) الوقف عليه (و) هو وقف (على سيده) أي يحمل عليه ليصح أو لا يصح واعلم انه يصح الوقف على الارقاء الموقوفين دلى خدمة السكينة ونحوها لان القصد الجهة فهو كالوقف على علف الدواب في سبيل الله (و) لا على (متردد وحربى) لانها

(قوله واصحابها يوما) له يومهم أو يوم عثمان الذى جعله للمسلمين تأمل



وفي معناه ما مر في الضمان  
(صريحه كوقفت وسببت  
وحبست) كذا على  
كذا (وتصدق) بكذا  
على كذا (صدقة محرمة)  
أو مؤبد (أو موقوفة أو لا  
تباع أو لا توهب وجعته)  
في هذا المكان (مسجدا)  
لكثرة استعمال بعضها  
واشتهارها فيه وانصراف  
بعضها عن التملك المحض  
الذي اشتهر استعماله  
فيه وقوله كغيره ولا توهب  
بالواو محمول على التأكيـد  
والا فاحد الوصفين كاف  
كما رجح الروياني وغيره  
وجزم به ابن الرفعة ولهذا  
عبثت باو (وكنايته  
لحرمت وأبدت) هذا  
للفقهاء لان كلاهما  
لا يستعمل مستقلا وانما  
يؤكده كما مر فلم يكن  
صريحاً بل كناية لاحتماله  
(وكتصدقت) به (مع  
اضافته لجهة عامة)  
كالفقهاء بخلاف المضاف  
الى معين ولو جماعة فانه  
صريح في التملك المحض  
فلا ينصرف الى الوقف  
بنية فلا يكون كناية فيه  
والحق الماوردي باللفظ  
ايضاً ما لو بني مسجداً بنيته  
بموات قال الاسنوي  
وقياسه اجازته في نحو  
المسجد كدرسة وورباط

فيلحقان بالحربى على ما جزم به السمعري ورجح القزى الحاقهما بالدمى وهو الوجه ان حصل بدارنا  
مادام فيها فان رجعا صرف لمن بعدهما شرح مـر فلو حارب بدمى موقوف عليه صار الوقف كمنقطع  
الوسط أو الآخر كما بحثه بعض الشراح وهو ظاهر وعيه فالفرق بينهما وبين المكاتب اذ ارق ظاهر شرح  
مـر (قوله مع كفرهما) بخلاف الزاني المحض ومن تختم قسله في قطع الطريق لا نهما لادوام لهما  
مع عدم كفرهما أى وبخلاف الدمى أيضاً لانه وان كان كافراً الا ان له دواماً لانه لا يقتل فالعلة من كتمان  
الامر بن الله كور بن زى وحل (قوله بل أولى) لعل وجه الاولوية تشوف الشارع للعتق دون الوقف  
فاذا كان لا يصح ما تشوف اليه بلا صيغة كالتية فكيف بغيره تأمل وعبرة من قول بل أولى وجهه أن  
العتق لا تملك فيه واقتصر الى الصيغة وهذا فيه تملك للنفقة في الوقف على معين أو للعين على الضعيف  
القائل بان الملك للموقوف عليه وبان العتق لا يتوقف على القبول وهذا يتوقف على القبول في الجملة  
(قوله أو موقوفة أو لا تباع) أى موقوفات متعلقها ولا تباع متعلقها لان الصدقة بالمعنى المصدري وهو  
التصدق لا توصف بالوقف ولا بالبيع وعدمه هذا ان جعلت صدقة مفعولاً مطلقاً فان جعلت حالاً اندفع  
الاشكال لانها حينئذ اسم للعين تأمل أى حال كونها متصدقاً بها (قوله وجعته مسجداً) فلو قال جعلته  
للمسلاة ولا اعتكافاً والتحية صار وقفاً ولا يثبت له حكم المسجدية الا بلفظها كذا قاله شيخنا مـر  
والوجه الوجه الاكتفاء في المسجد بجعله للاعتكاف أو التحية لتوقفهما عليه فراجعه قل على  
الجلال (قوله لكثرة استعمال بعضها) وهو ما عدا الاخير وقوله وانصراف بعضها وهو الاخير فيما يظهر  
فلما انصرف الاخير عن التملك المحض واشتهر في الوقف كان صريحاً فيه وقوله الذي اشتهر صفة  
للبعض وقوله استعماله أى استعمال البعض في الوقف وقوله أى الاصل (قوله كما مر) أى في قوله  
صدقة محرمة أو مؤبد (قوله لاحتماله) أى لغير الوقف (قوله وكتصدقت) التصديق مع هذه  
القرائن لا يحتمل سوى الوقف ومن ثم كان هذا صريحاً بغيره مـر فانه صريح في التملك واعتراض  
بان الجهة العامة أيضاً تقبل التملك كما في لوصية للفقراء فانهم على كونهم من غير احتياج الى قبول اهـ  
سم (قوله فلا يكون كناية) اختار السبكي تبعاً لغيره فيه انه كناية فيه وهذا في الظاهر أمانى الباطن  
فيصير وقاصراً به المرعى وسليم الرازى والمتولى وغيرهم كما في شرح الروض (قوله ما لو بني مسجداً  
بنيته) أى فتكفى النية عن اللفظ لانه ليس فيه اخراج الارض المقصودة بالذات عن ملكه لاحقيقة  
ولا تقدير احتياج الى لفظ قوى يخرج عنه كما قاله في الكفاية تبعاً لما وردى وزول ملكه عن الآلة  
باستقرارها في محلها من البناء لا قبله الا ان يقول هي للمسجد ذكره الماوردي شرح مـر (قوله  
وقياسه اجازته في نحو المسجد) أى وفي البراء المحفورة للسبيل والبقعة للحياة مقبرة قال الشيخ أبو حامد  
وكذا لو أخذ من الناس شيئاً لبنى به زاوية أو ورباطاً فيصير كذلك بمجرد بناءه شرح مـر وأما آلات  
بناء ذلك فهي لا يزول ملك ملاكها عنها الا بوضعها في محلها من البناء مع قصد نحو المسجد أو بقوله هي  
للمسجد ونحوه مع قبول ناظرها وقبضها والافهى عار به لصك قد مر في باب الغيب عن الماوردي  
ما يصح بزوال ملك مال كمالها بوضعها في البناء من غير احتياج الى ما ذكره فراجعه فانه الوجه الوجه اهـ  
قل على الجلال (قوله وشروطه الخ) لما تم الكلام على أركانه الاربعه شرع في ذكر شروطه وهي  
التأيد والتنجيز وبيان المصروف والالزام شرح مـر وهي شروط في الحقيقة لصيغته كما يدل عليه  
قوله فلا يصح توقيته وانظر لم يجعل ما ذكره شروطاً في الصيغة كما فعل في البيع وغيره بان يقول وشروط  
في الصيغة تأييد الخ اهـ (قوله تأييد) معنى تأييده ان يقف على ما لا ينقرض عادة كالفقراء أو المساجد

وكلام الرافي في احياء الموات في مسئلة حفر البئر فيه بدله (وشروطه) أى لا وقف (تأييد) فلا يصح توقيته كوقفته على زبنة سنة

(وتنجيز) فلا يصح تعليقه كوقفه (٢٠٦) على زيد اذا جاء رأس الشهر كما في البيع فيهما ثم يصح تعليقه بالموت كوقف

داري بعد موتي على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول الفقهاء انه لو عرضها للبيع كان رجوعا قال ابن الرفعة وينبغي محته أيضا اذا ضاهى التحرير كجعلته مسجدا اذا جاء رمضان (والزام) فلا يصح بشرط خيار في ابقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا بشرط تغيير شيء من شروطه نظرا الى أنه قربة كالعتق وعلم من جعل الوقف عليه ركنا ما صرح به الاصيل من أن الوقف لا يصح بمجرد قوله ووقف كذا لعدم بيان المصروف فهو كبيت كذا من غير ذكر مشتر ولانه لو قال ووقف على جماعة لم يصح لجهالة المصروف فكذا اذا لم يذكر أو أولى وفارق ما لو قال أو صيت بثلث مالي فانه يصح ويصرف للفقراء بان غالب الوصايا للفقراء فيحمل الاطلاق عليه بخلاف الوقف (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظر الى أنه قربة وما ذكره في المعين هو المنقول عن الاكثرين واختاره في الروضة في السرقة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقال الاذري وغيره انه المذهب وقيل يشترط

أو على من ينقرض ثم على من لا ينقرض من قال ع ش لوقت الوقف بمثل ألف سنة فينبغي الصحة واعتمده مر وعن بعضهم خلافة سم وقوله بمثل ألف سنة الخ قال مر في شرحه أي مما يبعد بناء الدنيا اليه لان القصد منه التأيد دون التوقيت كما تقدم وكذا ان قال جعلته مسجدا سنة فيصح ويلغوز كذا السنة ويصير مؤبدا اه قل ومحل البطلان أيضا اذا لم يعقب التوقيت بمصرف آخر غير مؤقت والا فيصح كالموقوفه على زيد سنة ثم على الفقراء فيصح انتهى س ل (قوله فلا يصح تعليقه) نقل الزركشي عن القاضي انه لو تجزء وعاق اعطاء الموقوف عليه بالموت جاز وعليه فهو كالوصية أي فله الرجوع مر وزى (قوله وكأنه وصية) مثله في شرح مر قال العلامة الرشيدى قال الشارح في شرح البهجة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتبار من التملك وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبته ووارثه أي بعد موت الواقف اه بحروقه (قوله وينبغي محته الخ) وكذا لا يضر التاقيت كما قاله الامام بل يتأبد ذكره الزركشي واعتمده مر وعبارة شرح الروض أمما يضا هي أي التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة فيصح مؤبدا كالمؤبد كشرط فاسدا اه سم (قوله اذا ضاهى التحرير) أي شابهه في انفسا كه عن اختصاص الأديميين من بخلاف ما اذا لم يضا التحرير كاذاء شعبان فقد وقفت دارى على زيد فلا يصح وعبارة حل قوله اذا ضاهى التحرير بان يكون فيه قربة أي تظهر فيه القربة والا فالوقف قربة وقوله اذا جاء رمضان وهل يصير مسجدا من الآن أو لا بد من وجود الصفة أخذ من التشبيه قرر شيخنا زى الثاني نظر الى أنه قربة وان لم تظهر فيه القربة فعدم ظهور القربة لا ينافي كونه قربة اه (قوله فلا يصح) أي ان لم يحكم بصحته من يراه ولا فيصح جزما من ل (قوله لا يصح بمجرد قوله ووقف كذا) أي وان أضافه الله تعالى على المعتمد كقوله ووقف لله أو فيما شاء الله ولو قال ووقفته على من شئت أو فيما شئت فان كان عينه قبل ذلك صح والا فلا قل (قوله فهو كبيت كذا من غير ذكر مشتر) فديقال بظهور الفرق بينهما فان الانسان ينفر د به بخلاف البيع (قوله أو أولى) أي بل أولى (قوله بان غالب الوصايا للفقراء) أي ولاهما أوسع لصحتها بالجهول والنجس وما بحثه الاذري من أنه لو نوى المصروف واعترف به صح مردود كما قاله الغزى بأنه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تؤثر مع لفظ يحتملها ولا لفظ هنا يدل على المصروف شرح مر (قوله لا قبول) ولو وقف على مسجدا لم يشترط قبول ناظره بخلاف ما لو وهب له شرح مر (قوله وقيل يشترط) أي فور او هو المعتمد وعليه لا يشترط قبول من بعد البطلان الاول بل الشرط عدم الرد وان كان الاصح أنهم يتلقونه عن الواقف فان ردوا فتنقطع الوسط فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الرد لم يعد له وعلم منه أنه لو رد بعد قبوله لم يؤثر ولو وقف على ولد فلان ومن يحدث له من الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافا لبعضهم شرح مر (قوله وهو ما رجحه الاصل) عبارته مع شرح مر والاصح ان الوقف على معين واحد أو أكثر يشترط فيه قبوله ان كان أهلا والاقبول وليه عقب الايجاب أو بلوغ الخبر كالحبة والوصية اذ دخول عين أو منفعة في ملكه فغيره لا يرث بعيد انتهى قال ع ش لو وقف على جمع فقبل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل وصح فيما يخص من قبل ع لا يتفرق الصفة انتهى وقول مر والاقبول وليه أي فلو لم يقبل وليه بطل الوقف سواء كان الواقف أو غيره ومن لا ولي له خاص فولي القاضى فيقبل له عند بلوغ الخبر أو يقيم على الصبي من يقبل له الوقف كافي ع ش اه (قوله لو وقف على وارثه الخ) عبارة شرح مر ولا يشترط قبول ورثة حائزين

من المعين نظر الى أنه تملك وهو ما رجحه الاصل (ان رد المعين بطل حقه) سواء أشرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه وقف



الحائز شيئاً يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كأنقله الشيخان في باب الوصايا عن الامام (ولا يصح منقطع أول كوقفه على من سيولدى) ثم الفقراء لا تقطع أوله وخارج بالاول منقطع الوسط كوقفه (٢٠٧) على أولادى ثم رجل أو ثم العبد

لنفسه ثم الفقراء أو منقطع الآخر كوقفه على أولادى ثم أولادهم فانهما يصحان (ولو انقرضوا) أى الموقوف عليهم (في منقطع آخر فصرفه الفقير الأقرب رحماً) لا رثاً (لا واقف حينئذ) أى حين الانقراض لما فيه من صلة الرحم ومثله ما إذا لم تعرف أرباب الوقف وذكراً اعتبار الفقير وقرب الرحم من زيادته فيقدم ابن البنت على ابن العم فان فقدت أقارب الفقراء أو كان الواقف الامام ووقف من بيت المال صرف الريع الى مصالح المسلمين وقال جماعة الى الفقراء والمساكين ولو انقرض الاول في منقطع الوسط فصرفه كذلك الا ان كان الوسط لا يعرف أمداً انقطاعه كرجل في المثال السابق فيه فصرفه من ذكر بعده لا الفقير الأقرب للواقف (ولو وقف على اثنين) معينين (ثم الفقراء) فأتى أحدهما فنصيبه للاخر (لا فقره) لانه أقرب الى غرض الواقف ولان شرط الانتقال اليهم انقراضهما جميعاً ولم يوجد والصرف الى من ذكره

وقف عليهم مورثهم ما بقي به الثلث على قدر انصباهم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهراً عليهم لان القصد من الوقف دوام الثواب للواقف فلم يملك الوارث رده اذ لا ضرر عليه فيه ولانه يملك اخراج الثلث عن الوارث بالكلية فوقه عليه أولى انتهى بحروفه واشترط سم وس ل القبول وقوله ولم يبطل حقه برده وينبى أن يكون هذا في الرتبة الموت (قوله ولا يصح منقطع أول) أى لان الدرجة الاولى باطلة وما بعدها فرعها فاشبه ذلك تسيب السوابب التي هي أوقاف الجاهلية اه سم ومن أفراد منقطع الاول ما لو قال وقفت على من يقرأ على قبرى أو قبر أبى وأبوه حتى بخلاف وقفته الآن أو بعد موتى على من يقرأ على قبرى بعد موتى فانه وصية فان خرج من الثلث وأجيز الزائد وعرف قبره صح والا فلا س ل (قوله لا تقطع أوله) فيه تعليل الشيء بنفسه ورد بأن المعلن عدم الصحة نعم فيه شبهة معاصرة لانه جعل الدليل متعلق الدعوى لانفسها تأمل (قوله فصرفه الفقير) صرح في الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الوقف بخلاف الزكاة شرح م ر وفي ع ش قلا عن الزركشى لو وقف على الأقارب اختص بالفقير منهم أيضاً خلافاً للوقف على الجيران اه سم والأقرب حل الجيران على ما في الوصية لمساكنته طافى التبرع كافي ع ش (قوله الأقرب رحماً لا رثاً) ومن ثم لا يرجع عم على خال بل هما مستويان ولا يفضل الذكركر على غيره انتهى شرح م ر واستشكل ذلك بالزكاة وسائر المصارف الواجبة على الشخص حيث لم يتعين صرفها للأقارب وبعدم تعيينهم أيضاً في الوقف على المساكين نعم قد يحتج بأنهم مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا بى طلحة أرى ان تجعلها في الأقربين فجعلها في أقارب به وبنى عمه اه سم قال الشيخ س ل ولو كان الفقير الأقرب متعدد في درجة فهل تجب التسوية الظاهر نعم وهو أحد احتمالين لواله الروايات وثانيهما الامر الى رأى الحاكم اه (قوله لما فيه من صلة الرحم) عبارة شرح م ر لان الصدقة على الأقارب أفضل القربات فاذا تعذر الدال للواقف تعيين أقربهم اليه لان الأقارب مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف اه (قوله فان فقدت أقارب الفقراء) أى أو كانوا أغنياء (قوله أو كان الواقف) هذه زائدة على المفهوم (قوله الى مصالح المسلمين) أى ان كان ذلك أهم من غيره وقوله الى الفقراء أى ان لم يكن هناك أهم منهم (قوله فصرفه كذلك) أى الفقير الأقرب رحماً الى الواقف (قوله لا يعرف أمداً انقطاعه) بخلاف ما إذا كان يعرف أمداً انقطاعه كالعبد والداية فانه يصرف للفقير الأقرب رحماً كأن يقول على أولادى ثم عبدى يد أو أريد نفس العبد ثم على الفقراء فيصرف للفقير الأقرب رحماً مدة حياة العبد المذكور فقط ثم بعد موته ينتقل للفقراء (قوله في المثال السابق فيه) أى في منقطع الوسط (قوله من ذكر) وهو الفقراء (قوله فنصيبه للاخر) وحملها لم يفصله والا بان قال وقفت على كل منهما نصفه فهما وقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما للاخر بل الأقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالأقرب انتقاله للأقرب رحماً للواقف ولو وقف عليهما وسكت عن مصرف له بعدهما فهل نصيبه للاخر أو للأقرب الواقف وجهان أوجههما كما أفاده الشيخ الاول وصححه الا ذرعى ولو رد أحدهما أو بان ميتاً فالقياس على الاصح صرفه للاخر اه شرح م ر (قوله أو اختصاص نحو مسجد) في فتاوى السيوطى المسجد الموقوف على معينين هل يجوز تغييرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الانغاز ان كلام القفال في فتاويه

الواقف أولى (ولو شرط) الواقف (شيئاً) يقصد كشرط ان لا يؤجر أو أن يفضل أحداً أو يسوى أو اختصاص نحو مسجد كدرمة

در باط بطائفة

يوهم المنع ثم قال الاسنوي القياس جوازه (وأقول) الذي ترجع التفصيل فان كان موقوفاً على أشخاص معينة كزيد وعمر ورو بكر مثلاً أو ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز غير هذا الجنس الدخول ولو أذن الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرده خلاف البتة وإذا قلنا بجواز الدخول بالاذن في القسم الأول في المسجد والرباط والمدرسة كان لهم الانتفاع على ما شرط الواقف للعينين لانهم تبع لهم وهم مقتدون بما شرطه الواقف اه ع ش على م ر (قوله كشافية) أي فلا يصح ولا يعتكف غيرهم رعاية لغرضه وان كره هذا الشرط ولو شفه شخص بمتاعه لزمته أجرته وهل تكون لهم الاقرب لانهم ملكوا الانتفاع به لا المنفعة ولو انقضى من ذكرهم ولم يذ كر أحد بعدهم فالوجه كما يحسنه الاسنوي انتفاع سائر المسلمين به لان الواقف لا يريد تعطيل وقفه وليس أحد من المسلمين أولى به من الآخر شرح م ر ملخصاً وقوله الاقرب لاستوجاه ابن حجر صرفها لمصالح الموقوف كما رأيت بخط الرشيدى (قوله اتبع شرطه) أي في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي لا تخالف الشرع وتخرج بغير حالة الضرورة ما ولم يوجد من يرغب فيه الا على وجه مخالف لذلك أي لما شرطه فانه يجوز لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه وكذا الواهدمت الدار المشروط عدم اجارتها الا مقدار كذا ولم يمكن عمارتها الا باجارتها أكثر من ذلك أو جرت بقدر ما يفي بالعمارة فقط مراعي المصلحة الواقف للمصلحة المستحق شرح م ر

فصل في أحكام الوقف اللفظية أي المتعلقة بلفظ الواقف وعبارة ع ش قوله اللفظية أي التي هي مدلول اللفظ كالواو وهم (قوله للتسوية) أي في أصل الاعطاء وقدر المعطى سواء الذكر والانثى والخنثى لان الواو يطلق الجمع (قوله وان زاد) الغاية للتعميم بالنسبة لقوله ماتنا سألوا وللد بالنسبة لقوله بطننا بعد بطن وبطننا في كلامه منصوب على المفعولية لزيد وفي كلام الواقف على الحال قل وقوله للتعميم لان بعد تأتي بمعنى مع كافي قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها على قول وأيضاً هي تأتي للاستمرار وعدم الاقطاع حج (قوله اذالزيد) أي بقوله ماتنا سألوا الخ ع ش كأنه قال وان سألوا (قوله للترتيب) أي فلا يأخذ من الوقف بطن وهناك من البطن الأول أو من بطن أقرب منها أحد شرح الروض لان كلمة بعد وضعت لتأخير الثاني عن الأول وهو معنى الترتيب بح ل أي فالمعنى عليه حال كون أولاد الأولاد بطننا بعد البطن الأول أي مرتبين (قوله وعليه) أي على قوله وقيل المزبد الخ (قوله والاعلى فالاعلى) بان قال وقفت على أولادى وأولادهم الاعلى فالاعلى أو الأول فالأول الخ كما صرح به أصله ولو اختلف أهل البطن الأول والثاني مثلاً في انه وقف ترتيباً ونشر بك أو في المقادير حافظاً وان كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فالقول قوله بالنظر لهذه الصورة وكذا الناظر ان كان في يده شرح م ر وقوله فالقول قوله أي بلايين على الاقرب انتهى ع ش والمراد من قوله فالاعلى ومن قوله فالأول الطبقة الثانية وعبر عنها بالا على والأول بالنظر لما بعد من الطبقات ع ش على م ر (قوله ثم ان ذكر معه) أي مع ثم والاعلى فالاعلى اه ع ش وهذا صريح في انه اذا قال على أولادى ثم أولاداً ولادى ماتنا سألوا كان للترتيب بين البطن الثاني والثالث وهكذا سائر البطون وقد يشكك بان ثم تأتي بهما بين البطن الأول وما بعدهما فقط وليس بعدهما حرف مرتب ويجاب بان الترتيب في المذكوراً ولا قرينة على الترتيب فيما يتناوله ماتنا سألوا أو نحوه اه سم (قوله أو نحوه) أي ما توالدوا (قوله ويدخل أولاد بنات في ذرية) دليله قوله تعالى في ابراهيم عليه السلام ومن ذرية داود وسليمان الى قوله وعيسى وانما هو ولد البنت والنسل والعقب في معنى الترية اه سم (قوله في ذرية ونسل وعقب الخ) وان بعدوا في غير الاخيرة لصدق كل من هذه الاربعة بهم شرح م ر (قوله وعقب) وهو ولد الرجل الذي يأتي بعده

كشافية (اتبع) شرطه رعاية لغرضه وعمل بشرطه وتعبيري بذلك أعم مما عبر به

فصل في أحكام الوقف اللفظية

(الواو) العاطفة (للتسوية) بين المتعاطفات (كوقفت) هذا (على أولادى وأولاد أولادى وان زاد) على ذلك (ماتنا سألوا أو بطننا بعد بطن) ذا لمزيد للتعميم في النسل وقيل المزبد فيه بطننا بعد بطن لترتيب ونقل ع ش الا كثيرين ومحمجه السبكي تبعاً لابن يونس قال وعليه هو للترتيب بين البطنين فقط فينتقل بانقراض الثاني لمصرف آخران ذكره الواقف والافتقار الآخر (وتم والاعلى فالاعلى والأول فالأول) والاقرب فالاقرب كل منها (للترتيب) ثم ان ذكر معه في البطنين ماتنا سألوا أو نحوه لم يختص الترتيب بهما والا اختص وينتقل الوقف بانقراض الثاني لمصرف آخران ذكره والافتقار الآخر (ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد) لصدق الاسم اه سم (الا ان قال على



و يدخل الحمل في الذرية والنسب والعقب كما في الروض ويدخل الخنثى في الوقف على البنين والبنات  
 اذ لا يخرج عن أحدهما ويعطى المتيقن اذا فاضل بين البنين والبنات ويرقف الباقي الى البيان ولا  
 بصرف له شيء في الوقف على أحدهما لاحتمال أنه من الصنف الآخر شرح م ر (قوله فلا يدخل أولاد  
 البنات) لانهم لا ينسبون اليه بل الى آبائهم لقوله تعالى ادعوهم لأبائهم واما خبرنا في هذا سيد في حق  
 الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما فجوابه ان ذلك من خصائصه عليه الصلاة والسلام كما ذكره في  
 النكاح شرح م ر (قوله فالتقييد فيها) أي في المراتب أي في صيغتها وقوله لبيان الواقع أي لان النسب ان  
 كان شرعياً فلا إلهاب لها أصلاً وان كان لغوياً فالكل منسوبون اليها فتعين ان التقييد لبيان الواقع  
 شيخنا وفي الرشيدى على م ر قوله لبيان الواقع معنى ان كلام من أولادهما ينسب اليه بالمعنى اللغوي فليس  
 له افرع لا ينسب اليها بهذا المعنى (قوله فلا يدخلون فيهم) أي عند الاطلاق فلو أراد الجميع دخلوا من  
 (قوله ليس ولده) وعدم حملهم اللفظ على حقيقته ومجازه لان شرطه ارادة المتكلم له ولم تعلم هنا ومن ثم  
 لو علمت فالوجه دخولهم كما قطع به ابن خيران وعلى فرض تسليم عدم الاعتبار بارادته فهنا مرجع  
 وهو اقربية الولد المرغوبة في الاوقاف غالباً وبه فارق ما يأتي في الوقف على المولى شرح م ر وتبقى  
 ما لو قال وقف على آباءي وأمهاني هل تدخل الاجداد في الاول والجدات في الثاني أم لا فيه نظر والاقترب  
 الاول لا يقال قياس عدم دخول أولاد الاولاد مع وجود الاولاد عدم دخولهم لانهما قول فرق ظاهر بينهما  
 وهوان الاولاد متعددون بخلاف من ذكر من الآباء والامهات فانه لا يكون للانسان أبوان فالتعبير  
 بصيغة الجمع دليل على دخول الاجداد والجدات فيكون لفظ الآباء والامهات مستعملاً في حقيقته  
 ومجازه ع ش على م ر (قوله نعم ان لم يكن الا فروعهم استحقوا) عبارة م ر اما اذا لم يكن حال الوقف  
 على الولد الاولاد لولد لعل عليه قطعاً صيانة للفظ عن الالتفاء فلو حدث له ولد فالظاهر الصرف له لوجود  
 الحقيقة وانه بصرف لهم معه بالسوية كالأولاد في الوقف عليهم ويحتمل خلافه واستبعاد بعضهم الاول  
 مردود وما بحثه الاذرى من أنه لو قال على أولادى وليس له الاولاد وولد له أنه يدخل اقربية الجمع غير  
 ظاهر والاقترب ما يصرح به كلامهم أنه يختص به الولد وقرينة الجمع يحتمل انها الشمول من يحدث له من  
 الاولاد شرح م ر وفي قل على الجلال والمراد بالاولاد الجنس فيشمل الولد الواحد فيستحق  
 الكل فلو حدث له ولد بعده شاركه ولا يدخل الحمل لانه لا يسمى ولداً الا اذا لم يكن له ولد ولا ولد له  
 فيدخل حينئذ من التفاء عبارة الواقف ويستحق وهو جنين ويدخل في نحو الذرية ولا يدخل  
 الرقيق واذا عتق استحق ولا يدخل المنقضى بلعان فان استلحقه استحق حصته فيما مضى فيرجع  
 بها قاله شيخنا كوالده (قوله والمولى يشمل الاعلى) فيقسم بينهما أي بين الاعلى والاسفل  
 على عدد الرؤس كما أفهمه كلام البند نيجي وهو المعتمد الاعلى الجهتين مناصفة لتناول الاسم لهما  
 نعم لا يدخل مدبر وأم ولد لانهم ليسا من المولى حال الوقف ولا حال الموت شرح م ر (قوله فلو  
 اجتمعا الخ) ولو لم يوجد سوى أحدهما جمل عليه قطعاً فاذا طرأ الآخر شاركه على ما بحثه ابن النقيب  
 وقاسه على ما لو وقف على اخوته فحدث آخر وهو ممنوع كما افاده المولى العراقي بان اطلاق المولى على  
 كل منهما اشتراك لفظي وقد دلت القرينة على أحتماليته وهي الانحصار في الوجود فقصار المعنى  
 الآخر غير مراد وأما الاخوة حقيقة واحدة واطلاقها على كل من المتواطئ فيصدق على كل من طرأ  
 وما توزع به من اطلاق المولى عليهم على جهة التواطئ أيضاً والمواالاتى واحد لا اشتراك فيه لاتحاد  
 المعنى مردود بمنع اتحاد لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منعماً بالنسبة للعقيق من حيث كونه  
 منعماً عليه وهذا متغايران بلا شك اه شرح م ر بحروفه (قوله أعم من تعبيره بالمعنى) أي اشموله

من ينسب الى منهم) فلا  
 يدخل أولاد البنات فيمن  
 ذكر نظر التقييد المذكور أي  
 ان كان الواقف رجلاً فان  
 كان امرأة دخلوا فيه يجعل  
 الانتساب فيها لغوياً لا شرعياً  
 فالتقييد فيها لبيان الواقع  
 لا للاخراج (لا فروع أولاد)  
 فلا يدخلون (فيهم) أي في  
 الاولاد اذ يصح أن يقال في  
 فرع ولد الشخص ليس ولده  
 نعم ان لم يكن الا فروعهم  
 استحقوا (والمولى يشمل  
 الاعلى) وهو من له الولاء  
 (والاسفل) وهو من عليه  
 الولاء فلو اجتمعا اشتركا  
 لتناول اسمه لهما وتعبير  
 بذلك أعم من تعبيره  
 بالمعنى والمعنى

(والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات) أي كل منها (ب) حرف (مشارك) كالواو والفاء وثم بغير زنة بقولي (لم يتخلها كلام طويل) لان الاصل اشتراكها (٢١٠) في جميع المتعلقات سواء أقدم ما عليها أم تأخر أم توسط كوقف هذا على

العصبية (قوله و لصفة) ليس المراد بها هنا النحوية بل ما يفيد قيداً في غيره ع ش (قوله والاستثناء الخ) الاصل في هذا آية فاجلدوهم ثمانين جلدة الى أن قال الا الذين تابوا جعله لشافعي رضي الله تعالى عنه راجعاً لقبول الشهادة والفسق وخصاً بوحشية مرضى الله عنه بالفسق لتأخر جلته وأما جلة الجلد فخرجت بدليل اه سم (قوله يلحقان المتعاطفات) (تنبيه) لا يتقيد عود الاستثناء الى الجمل بالعطف فقد نقل الرافعي في الايمان أنه يعود اليها بلا عطف حيث قال القاضي أبو الطيب لو قال ان شاء الله أنت طالق عبدى حر لم تطلق ولم يعتق اه شرح البهجة اه شوبري (قوله لم يتخلها) حال من المتعاطفات وهما الفرسا شرح ان كعادته تأمل (قوله واحفادي) ولو وقف على زوجته وأمهات أولاده وبناته مالم يتزوجن فتزوجت واحدة منهن خرجت ولا تعود اذا طلقت أو فو رقت بفسخ أو وفاة فان قيل لو وقف على بناته الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طلقت عادا مستحقاً فهاهنا كان هنا كذلك أجيب بأنه في البنات أثبت استحقاقاً لبناته الارامل وبالطلاق صارت أرملة وهما جعلتا مستحقاً الا ان تزوج وبالطلاق لا يخرج عن كونها تزوجت انتهى خ ط س ل (قوله فان تخل المتعاطفات ساذ كر) أي كلام طويل فقال الاستثناء المتقدم وقفت هذا على غير الفاسق من أولادى واحفادي واخوتي ومثال المتوسط كوقفت هذا على أولادى الامن يفسق منهم واحفادي واخوتي والذي يظهر ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة أو صغائر ولم تغلب طاعته على معاصيه وبالعدالة انتفاء ذلك وان ردت شهادته لحرم مروءة أو تغفل أو نحوهما شرح م ر قال ع ش فتوابع الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لا فيه نظر والذي يظهر الاستحقاق اه (قوله اختص ذلك بالمعطوف الاخير) وهو الاخوة وسماه معطوفاً من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله أعم من تعبيره بالجمل) لشموله المفردات ومثل الامام لا جمل بوقفت على أولادى دارى وجبست على أقاربى ضيعتى وسببت بيتى على خدى المحتاجين أو الا أن يفسق أحد منهم أى وان احتاجوا شرح م ر (قوله بغيرها) أى المتقدمة والمتأخرة (قوله وجود عطف جامع) كالواو قال ابن الخباز حروف العطف أربعة أقسام قسم يشرك بين الأول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو والفاء وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للأول فقط وهو لا وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه وهو اما أو وأم شوبري (قوله بخلاف بل ولكن) أى فلا يرجع ما بعدهما من الصفة والاستثناء لما قبلهما وكلامه يقتضى انه لو قال وقفت على أولادى بل على أولادى المحتاجين لم يبطل الوقف للأول فتكون بل للانتقال لا للاضراب المقتضى لابطال الوقف عن الأول ويؤيده ان الانشاء لا يبطل بعد وقوعه بخلاف الخبر فيجتمل فيه الانتقال والابطال هذا ما ظهر لشيخنا ح ف بعد اطلاعه على عبارة قل المذكور فيها اقتضاء الشرح للحكم المذكور ثم توقفه في الحكم اه وقوله للانتقال مقتضاء اشتراك ما بعدها وما قبلها في الوقف

(فصل في أحكام الوقف المعنوية) أى التي لم تتعلق بعبارة الواقف (قوله الموقوف ملك لله) فيه أن الاشياء كلها لله تعالى سواء كانت موقوفة أم لا والجواب ما أشار اليه لشارح بقوله أى ينفك الخ شيخنا قال م ر وانما ثبت الوقف بشاهد وعين دون بنية حقوقه تعالى لان المقصود ريعه وهو حق آدمى اه

محتاجى أولادى واحفادي واخوتي أو على أولادى واحفادي واخوتي المحتاجين أو على أولادى المحتاجين واحفادي أو على من ذكر الامن يفسق منهم والحاجة ههنا معتبرة بجواز أخذ الزكاة كما فتنى به القفال فان تخل المتعاطفات ما ذكر كوقفت على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنهيبه بين أولاده لئلا كرمثل - ظ الاثنين والا فنهيبه لمن في درجته فاذا انقضى صرف الى اخوتي المحتاجين أو الا من يفسق منهم اختص ذلك بالمعطوف الاخير وتعييرى بالمتعاطفات أعم من تعبيره بالجمل والحق الصفة المتوسطة بغيرها من زيادتي وهو المعتمد المتقول خلاف ما اختاره صاحب جمع الجوامع من أنها تختص بما قبلها وقد بينت ذلك في حاشيتي على شرحه وغيرها وعلم من تعبيرى بمشارك ان ذلك لا يتقيد بالواو وان وقع التقيد بهانى الاصل في الصفة المتأخرة والاستثناء تبع الامام في غير البرهان فقد صرح هو فيه بان مذهب الشافعي العود الى

الجميع وان كان العطف بتم وقد نقله عنه الزركشى ثم قال والمختار انه لا يتقيد بالواو بل الضابط وجود عطف جامع قوله بالوضع كالواو والفاء وثم بخلاف بل ولكن وغيرهما وقد صرح بذلك ابن القشيري في الاصول وقال السبكي الظاهر انه لا فرق بين العطف بالواو وثم (فصل في أحكام الوقف المعنوية) (الموقوف ملك لله تعالى) أى ينفك عن اختصاص



(قوله فلا يكون للواقف) خلافاً للإمام مالك ولا للموقوف عليه خلافاً للإمام أحمد ومثوبة الموقوف وعمارته من فوائده فالقن مؤتمنه من كسبه فإن لم يقف بذلك ففي بيت المال فعلى أغنياء المسلمين والعقار عمارته في غلته حل وعبارة تشرح مر فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه أي كقيل بهما في المذهب ومحل الخلاف فيما يصدق به تلك ريعه بخلاف ما هو مثل التحريم نصاً كالسجد والمقبرة وكذا الربط والمدارس اه أي فالملك فيه لله تعالى باتفاق (قوله وثمرة) أي حدثت بعد الوقف قال مر والثمره الموجودة حال الوقف للواقف ان كانت مؤجرة والافقولة ان أرجحها ما أنها موقوفة كالحل المقارن اه وقال قل كثمره أي حادثة بعد الوقف والافقولة للواقف ان كانت مؤجرة والافقولة وقف فتباع ويشترى بقدر ثمنهما من جنس أصلها فان تعذر فقيرة فان تعذر عادت مكالللموقوف عليه فان تعذر فلا قرب الناس الى الواقف ثم للفقراء أخذاً مما سياتي وكذا يقال في الصوف ونحوه اه (قوله وأغصان خلاف) بوزن كتاب شجر معروف الواحدة خلافة ونصوا على تخفيف اللام وتشديد بها من لحن العوام كما قاله في الصباح وفي قل وأغصان خلاف وهو نوع من الصفاف أو نفسه وكذا نحوه مما يعتاد قطعه أو شرط الواقف قطعه نعم قال الإمام ان شرط قطع الأغصان التي لا يعتاد قطعها مع ثمارها كانت له كذا في خ ط فراجع وتأمل اه (قوله ومهر بوطه) عبارة مر اذا وطلت من غير الموقوف عليه بشبهة منها كأن كانت مكرهة أو مطاوعة لا يعتد بفعالها الصغر أو اعتقاد حل وعذرت وخرج بالهر أرش البسكرة فهو كآرش طرفها ولا يحل للواقف ولا للموقوف عليه وطؤها ويحداً لول به كما حكى عن الأصحاب وكذا الثاني كارجحاه هنا وهو العتمد والقياس عدم حدم الشبهة للملك على القول به والحدود تدراً بالشبهات وسيأتي في الوصية الفرق بينه وبين الموصي له بالمنفعة حيث لا يحل شرح مر أي وهو أن ملك الموصي له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل أن له الاجارة والاعارة من غير اذن مالك الرقبة وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من اذن الناظر ولا تورث عنه المنافع انتهى مر وزى وعش على مر وقوله فهو كآرش طرفها أي فيشترى الحاكم به عبداً صغيراً أو شقاصاً يقفه انتهى واذا وطئها لموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا قيمة ولها الحادث بتلقه أو بانعقاد محراً لان المهر ولد الموقوفة الحادث له ويلزمه الحد حيث لا شبهة كالواقف ولا أثر للملك بالمنفعة انتهى مر (قوله فيستوفى منافع نفسه) ولو حصل من استيفاء المنفعة نقص في عين الوقوف كخصاص الحمام واستوفى الموقوف عليه الاجرة لزمه قيمة ما أذهبته النار من الرصاص مما قبض من الاجرة وصرفه في مثله مر (قوله واجارة من ناظره) أو نائبه سواء كان الواقف أو من شرط له الواقف الناظر فان لم يكن أحدهما ممن يوليه الحاكم فان لم يوجد لم تصح اجارة المستحق بنفسه فتنبه له فانه يقع كثيراً وكتب عليه سم قوله من ناظره اعتمد مر توقف محقة كل من الاجارة والاعارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة اه عش (قوله وقد يتوقف) أي فيما لو وقف عليه ليسكنه عش والاعتماد جوازها وهو واضح ان لم يقل تسكنها وحده وفي كلام شيخنا ما يفيد عدم الجواز اه حل وهو الذي صرح به عش (قوله باذن الموقوف عليه) أي اذا أتى اذنه فان كان جهة فينبغي أن يستقل الحاكم بالتزويج حل وقال البرماوى يزوجه الناظر حينئذ وقوله ولا يزوجه له ولا للواقف أي مراعاة للقولين الضعيفين أي انها ملك لهما حل (قوله ويختص الموقوف عليه الخ) وعلى هذا ليس له أن ينقل يده عن هذا الاختصاص بعوض حيث جوزنا نقل اليد عن الاختصاصات بعوض وصيغة اه حل (قوله بجحد بهيمة ماتت) ولو قطع عوت الموقوفة المأكولة جاز ذبحها للضرورة وبيع اللحم ويشترى بقيمتها دابة من جنسها وتوقف وقيل بفعل الحاكم به ما يرام مصلحة ولا يجوز بيعها حية وان لم يقطع عوتها لا يجوز

الآدى كالتق فلا يكون  
لواقف ولا للموقوف عليه  
(وفوائده) أي الحادثة بعد  
الوقف (كاجرة وثمرة)  
وأغصان خلاف (وولد  
ومهر) بوطه أو نكاح  
(ملك للموقوف عليه)  
يتصرف فيها تصرف المالك  
لان ذلك هو المقصود من  
الوقف فيستوفى منافع  
بنفسه وبغيره باجارة واجارة  
من ناظره فان وقف عليه  
ليسكنه لم يسكنه غيره وقد  
يتوقف في منع اعارته ومعلوم  
أن ملكه للولد محله في غير  
الحر أم الحر فله قيمة على  
الواطي ولا يبطأ الموقوفة  
الازوج والمزوج لها الحاكم  
باذن الموقوف عليه  
ولا يزوجه له ولا للواقف  
(ويختص) الموقوف  
عليه (بجحد بهيمة)  
موقوفة (ماتت) لانه أولى  
به من غيره (فان اندبغ  
عادوقفا) هذا من زيادتي  
(ولا يملك قيمة رقيق)

ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كما لا يجوز اعتناق العبد الموقوف س ل (قوله ماتت) فلم تمت  
 وأشرفت على الموت فعلى الحاكم ما فيه المصلحة من بيعها قبل ذبحها أو ذبحها وبفعل ما يحتملها  
 ما يراه مصلحة من بيعه أو نحوه فان تعذر ذلك عادت ملكا للموقوف عليه بر ماوى (قوله أضاف) أى  
 بالتلاف أجنبي أو الواقف أو الموقوف عليه تعدياً ما يغير تعدد فلا ضمان ولو جنى الموقوف جناية أوجب  
 قصاصا اقتص منه وفات الوقت كالومات ولو وجب مال أو غنى عليه فداء الواقف ان كان حيا بأقل  
 الامر من وجناتيه كواحدة وان كان ميتا ففى من يت المالم ولا يفدى من تركه الواقف لانها انتقلت الى  
 الوارث س ل وعبرة من قوله أضاف أى من واقف أو أجنبي وكذا موقوف عليه تعدى كان  
 استعمله فى غير ما وقف له أو تلف تحت يد ضامنة له أما اذا لم يتعد بالتلاف الموقوف فلا يكون ضامنا كالمو  
 وقع منه كوز سبيل على حوض فانكسر من غير تقصير قال العلامة الرشيدى قوله وكذا موقوف عليه الخ  
 فضية هذا الصنيع ان الواقف والاجنب ضامنان مطلقا وظاهر أنه لا ضمان عليهما اذا ألتفاه بغير تعدد كان  
 استعماله فيما وقف له باجارة مثلا فلو أسقط لفظ كذا الرجوع القيد وهو قوله تعدى للجميع اه بحروفه  
 (قوله بل يشترى الحاكم) أى وان كان للوقف ناظر خاص م كيا يأتى فى قوله وقدم ذلك على الناظر  
 الخ قال م فى شرحه أما ما اشتراه الناظر من ماله أو من ربع الوقف وأومره منهما أو من أحدهما جهة  
 الوقف فالمشئى لوقفه هو الناظر كما أفنى به والدرجة الله تعالى والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح  
 وما ذكره فى شرح النهج انما هو فى بدل الرقيق الموقوف وهو المعتمد فيه اه بحروفه (قوله مثله)  
 أى ذكورة وأنثى وسنا وجنسا وغيرها حل وزى (قوله ويقفه مكانه) ولو حدث فيه أكساب  
 قبل صدور الوقفية فلمن تكون وينبى أن يأتى فيه ماسيا فى نظيره من الموصى به اه عمدة سم  
 وعبرة قل قوله ويقفه مكانه أى بصيغة من ألفاظ الوقف السابقة لان القيمة ليست ملكا لاحد  
 وبذلك فارق بدل الاضحية (قوله وجهان) أى قيل انه لا دل وبقي ان الثانى شيخنا (قوله والمختار  
 شراء شقص) فان تعذر رجوع الموقوف عليه ع ش (قوله له الرقبة) علة تقوله ولا يرد الخ (قوله  
 وقد فى ذلك) أى الشراء قوله لان الوقف ملك لله أى والحاكم نائب الشرع (قوله كشجرة) فان لم  
 يمكن الانتفاع بها الا باحراقها ونحوه صارت ملكا للموقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها  
 كأم الولد ولحم الاضحية وهذا ما استوجهه خط س ل ولو أخلقت الشجرة بدلا كالوزفله  
 حكمها وكذا لو فرخت من جوانبها ولومع بقائها ولا يحتاج الى انشاء وقف ومثله ولد ما وقف فى سبيل  
 الله انتهى قل (قوله ومسجد انهدم) ولو خيف على تقضه نقض وحفظ ليعمر به مسجد آخر ان  
 رآه الحاكم والا قرب اليه أولى لانحو بثور باط انتهى م ر وحج قال ع ش وهل يستحق أرباب  
 الشعائر المعلوم أم لا والظاهر أن يقال ان من تمكنه المباشرة مع الاهداء كقراءة خز به استحق المعلوم  
 ان يباشرو من لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد وفرشه لم يستحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا  
 كله حيث لم يكن عوده والاوجب على الناظر القطع عن المستحقين وعوده ان أمكن والانتقل لا قرب  
 المساجد اليه وعبرة قل قوله وتعذر إعادة أى بتقضه ثم ان رجى عوده حفظ تقضه وجو باولو  
 بنقله الى محل آخر ان خيف عليه لو بقى ولجأ كم هدمه ونقل تقضه الى محل أمين ان خيف على أخذه  
 ولم يهدم فان لم يرج عوده بنى به مسجدا آخر لا نحو مدرسة وكونه بقربه أولى فان تعذر المسجد بنى به  
 غيره وأما غلته التى ليست لار باب الوظا ثم بان كانت لعمارة وحصره وقناديله فكنتقضه والافهى  
 لار بابا وان تعذر أى الوظا لم يهدم تقصيرهم كدر من لم تحضر طلبته بخلاف امام لم يحضر من  
 صلى معه فلا يستحق الا ان صلى فى البقعة وحده لان عليه فعل الصلاة فيه وكونه اماما فاذا تعذر أحدهما

مثلا موقوف (أضاف بل  
 يشترى الحاكم بها مثله ثم)  
 ان تعذر انشترى (بعضه  
 ويقفه مكانه) رعاية لغرض  
 الواقف من استمرار  
 الثواب ولو اشترى ببعض  
 قيمته رقيقا ففى كون  
 الفضل للواقف أو للموقوف  
 عليه وجهان قال فى الروضة  
 هما ضعيفان والمختار  
 شراء شقص ورجحه  
 البلقينى قال ولا يرد عليه  
 ما لو أوصى أن يشترى بشئ  
 ثلاث رقاب فوجدناه  
 رقتين وفضل ما لا يمكن  
 شراء رقبة به فان الاصح  
 صرفه للوارث لتعذر  
 الرقبة المصرح بها بخلاف  
 ما هنا وذكر الحاكم من  
 زيادتى وقدم فى ذلك على  
 الناظر والموقوف عليه  
 لان الوقف ملك لله تعالى  
 كما مر وتعبيرى بمثله الخ  
 أولى مما عبر به (ولا يباع  
 موقوف وان خرب)  
 كشجرة جفت ومسجد  
 انهدم وتعذر إعادة



بقي الآخر وهذا في مسجد يمكن فيه تلك الوظائف ولا كسجد بجانب البحر مثلاً وصار أي المسجد  
داخل اللجة فينبغي نقل وظائفه أي مع بقائها الأربابها ما ينقل إليه نقضه اهـ (قوله وحصره الموقوفة  
البالية) أي بان صرح بوقفها ولا يكفي الشراء لجهته وحيث قد لوجود الآن بالمسجد يباع عند الحاجة  
لأنهم لا يصرون فيه بوقفية اهـ سم كاسيأتي في قوله أما الحصر الموهوبة الخ (قوله وجذوعه)  
جذع النخلة ما بين أصلها الذي في الأرض ورأسها كما في تفسير الخطيب وكذا جذوع عقاراته الموقوفة  
عليه أو أبنيتها ومثل انكسارها لو أشرفت على الانكسار أو الهدم أو كانت في أرض مستأجرة ولم يزد  
ربعها على أجرها فإن له قلعها (قوله ولأنه يمكن الاتفاق به) وبه تارق ما لو وقف فرس على الغزو فكبر  
ولم يصلح حيث جاز يمه شرح مـ (قوله وماذا كونه فيهما) أي في الحصر والجذوع وقوله بصفتهما  
هي في الحصر كونها بالية وفي الجذوع كونها منكسرة (قوله وصحح الشيخان) معتمد أي بيدهما  
الحاكم وإن كان ثم ناظر خاص قياساً على ما سبق ويحتمل الفرق بين هذا وما تقدم حل (قوله أنه  
يجوز بيعهما للتلايضع) أي فتحصيل ربح من ثمنهما يعود على الوقف أولى من ضياعهما واستثنا من  
بيع الوقف أصيروا رتبهما كالمعدوم ويصرف لمصالحه ثمنهما إن لم يكن شراء حصر أو جذوع به  
ويجوز الخلاف المذكور في دار منهمة أو مشرفة على الانهدام ولم تصلح للسكنى وفرق بعضهم بين  
الموقوفة على المسجد والموقوفة على غيره وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بان الراجح منع بيعها سواء أوقفت  
على المسجد أو على غيره وقال السبكي وغيره إن منع بيعها هو الحق ويمكن حل كلام القائل بالجواز على  
البناء خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجدار داره المنهدم وهذا الحل أسهل من تضعيفه  
شرح مـ (قوله مثلها) أي إن أمكن والافيصرف في مصالح المسجد وكالحصر نجارة الخشب  
وأستار الكعبة إذا لم يبق فيها تقع سـ (قوله والقول به) أي بجواز البيع وهذا رد من الشارح على  
الشيخان اهـ (قوله يؤدي الخ) إن أراد التأكيد مطلقاً ممنوع وإن أراد التأكيد في هذه الحالة فلا مانع  
من ذلك لأنها حالة ضرورة سم (قوله أو المشتراة للمسجد) ولو من ريعه ولا بد من وقفه وأما ما يشتري  
ببدل المتلف فلا بد أن يقفه الحاكم حل (قوله عند تعذر عاداته) أي حالاً وقوله قال الماوردي الخ  
وجمع بين هذه الأقوال بحمل أولها على ما إذا لم يمكن عوده أصلاً وفقدت أقارب الميت أي الواقف ولم  
يحتج إليه أقرب المساجد وحل ثانيها على ما إذا احتاج إليه أقرب المساجد وفقدت أقارب الميت أي  
الواقف وحل ثالثها على ما إذا وجد أقارب الميت لم يمكن عوده ورابعها على ما إذا أمكن عوده اهـ حل  
وزي وهذا لا يظهر بعد قوله عند تعذر عاداته وقد يجاب بان المعنى عند تعذر عاداته حالاً فلا ينافي توقعها  
في المستقبل تأمل وقال قل على الجلال تنبيه علم ما ذكرناه يقدم حفظ غلته لرجاء عوده فإن تعذر  
صرفت إلى أقرب المساجد إن احتيج إليها والاصرفت لأقرب الناس إلى الواقف إن وجدوا وإلا  
فالفقراء وعلى ذلك يحمل ما في كلامهم من التناقض اهـ

### فصل

في بيان النظر على الوقف  
وشرط الناظر ووظيفته  
(إن شرط واقف النظر)  
لنفسه أو غيره (اتباع)  
شرطه

فصل في بيان النظر على الوقف اهـ أي وما يتبع ذلك من قوله ولو واقف ناظر الخ (قوله أو غيره) قال  
شيخنا وبقوله كالوكيل اهـ قل (قوله اتباع شرطه) أي في استحقاقه النظر وكذا فيما شرط له  
من ريع الوقف وهو أجرة المثل في الوقف وفي غيره مطلقاً فإن لم يشترط له شيء فهو متبرع إلا أن فرض  
له الحاكم أجرة المثل بمدرفعه له فإن أخذ شيئاً من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير ما قرره ضمنه  
ولا يبرأ إلا برده للقاضي وخرج بذلك ما يؤخذ ضيافة أو حلواً فقال شيخنا الرملي بجوازه نظراً  
للعادة ومنعه شيخنا زي ويظهر أنه إن بذله دافعه عن طيب نفس بلا كراه وبلا خوف  
زوال الوقف عنه وبلا نقص أجرة وقفه جاز ولا فلا وبهذا يجمع بين كلامهما اهـ قل (قوله

كامل عامر غير البهق  
 المسلمون عند شروطهم  
 (والا) بأن لم يشترطه  
 لاحد (ف) هو (للقاضي)  
 بناء على أن الملك في  
 الموقوف لله تعالى (وشرط  
 الناظر عدالة وكفاية) أي  
 قوة وهداية للتصرف فيما  
 هو ناظر عليه لان نظره ولاية  
 على الغير فاعتبر فيه ذلك  
 كالوصي والقيم ولو فسق  
 الناظر ثم عاد عدلا عادت  
 ولايته ان كانت له بشرط  
 الواقف والا فلا كما أفتى به  
 النووي وان اقتضى كلام  
 الامام عدم عودها وذلك  
 لقوته اذ ليس لاحد عزله  
 ولا الاستبدال به والعارض  
 مانع من تصرفه لاسباب  
 لولايته (ووظيفته عمارة  
 واجارة وحفظ أصل وغلة  
 وجمعها وقسمتها) على  
 مستحقيها وذكرك حفظ  
 الاصل ولغلة من زيادتي  
 وهذا اذا أطلق النظر له أو  
 فوض له جميع هذه الامور  
 (فان فوض له بعضها لم  
 يتعد) كالوكيل ولو فرض  
 لاثنتين لم يستقل أحدهما  
 بالتصرف مالم ينص عليه  
 (ولو اوقف ناظر عزل من  
 ولاء) النظر عنه (ونصب  
 غيره) مكانه كافي الوكيل  
 بخلاف ما دام يكن ناظرا  
 كأن شرط النظر لغيره حال  
 الوقف فليس له ذلك لانه  
 لا نظره حيث تدول وعزل هذا  
 الغير نفسه لم ينصب بدله الا الحاكم

عامر) أي من قوله ولو شرط الواقف شيئا بقصد اتبع حل (قوله بان لم يشترطه لاحد) أي  
 بان لم يعلم بشرطه لاحد سواء علم عدم شرطه أو جهل الحال اه ع ش على م (قوله فللقاضي)  
 أي قاضي بلد الوقف من حيث اجارته وحفظه ونحوهما وقاضي بلد الموقوف عليه من حيث  
 التصرف وقسمة الغلة ونحوهما كتفيته كافي مال اليتيم وليس لاحد القاضيين فعل ما ليس له قاله  
 شيخنا اه قل على الجلال ومن ل (قوله بناء على ان الملك في الموقوف الخ) أي وأما على القول  
 بان الملك فيه للواقف فيكون النظر له وعلى القول بان الملك للموقوف عليه يكون النظر له أيضا (قوله  
 وشرط الناظر) وان كان هو الواقف كافي شرح شيخنا وشمل الاعمى والختى قل (قوله عدالة)  
 ويشترط في منصوب الحاكم العدالة الباطنة وفي منصوب الواقف العدالة الظاهرة واعتبرا لا ذرعى الباطنة  
 فيه أيضا اه من ل وشرح م ر وفي سم مانعه واعتمد م ر اعتبار العدالة الباطنة في الجميع  
 حتى الواقف اذ اشترط النظر لنفسه اه (قوله كالوصي) يؤخذ من قوله كالوصي أنه لا يشترط فيه البصر  
 شورى (قوله ولو فسق الناظر الخ) قال م ر وعند زوال الاهلية يكون النظر للحاكم كما رجحه  
 السبكي لانه بعد من الامل بشرط الواقف خلافا لابن الرقعة لانه لم يحمل للتأخر نظر الا بعد فقد تقدم  
 فلا سبب لنظره غير تقدمه بهذا فارق انتقال ولاية النكاح للابعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه  
 وهو القرابة اه بحروفه (قوله ان كانت له بشرط الواقف) أي بصيغته كما نقل عن الفتاوى المذكورة  
 فليراجع اه حل (قوله وان اقتضى الخ) غاية في قوله عادت ولايته اه ح ف (قوله وذلك)  
 أي عودها اليه فهو تعليل للاول (قوله اذ ليس لاحد عزله) أي ولا عزل نفسه أيضا م (قوله وقسمتها  
 على مستحقيها) ويراعى زمناعينه فلا يجوز له ولا غيره ما خذ معلوم قبل وقت استحقاقه وله جعل المال  
 تحت يده من حيث الولاية لا الاستحقاق لياخذ هو وغيره منه قدر معلومه في وقته من شهر أو سنة  
 أو غيرهما ولا يجوز مثل ذلك للجاني ولا للعامل ولا غيرهما الا باذنه وهم نوابه فيه وله التولية والعزل  
 وتنزيل الطلبة وتقدير جوامعهم لا لدرس بل بالنظر ولو جهل الناظر مراتب الطلبة نزلهم المدرس باذنه وله  
 اقراض مال الوقف كافي مال اليتيم وله الاقتراض على الوقف ولو من ماله عند الحاجة ان شرطه الواقف  
 أو أذن فيه الحاكم ويجوز الاستئابة في الوظائف قال شيخنا م ر تبع السبكي ولا يستتبع الامثلة  
 أو أعلى منه كالمس وأجرة النائب على من استئابه لا على الوقف وسواء في ذلك الوقف من بيت المال أو  
 من غيره خلافا لما ذكره الجلال السيوطي حيث قال بعدمها في الثاني اه (قوله لم يستقل أحدهما  
 بالتصرف) كافي الوصية لاثنتين (تنبيه) لو شرط النظر للارشاد فالارشاد من أولاده دخل أولاد  
 البنات ومتى ثبت ارشاد واحد لم ينتقل عنه ارشاد غيره مالم يتغير حاله ولو تعارض بين اثنين ارشاد اثنين مثلا  
 اشتركا حيث وجدت الاهلية وسقط الرشد للتعارض فيه ولو طال الزمن بين اليتيمين قدمت الناقلة اه  
 قل (قوله ولو اوقف ناظر) أي شرط النظر لنفسه عزل من ولاءه خرج غيره من أرباب الوظائف  
 والمدرس والامام والطلبة ونحوهم فليس له ولا للناظر ولا للامام الاعظم عزلهم بغير سبب ولا ينفذ عزلهم  
 ويفسق عزلهم به ويطلب بسبه الا ان علمت صيغته وديارته وأماه وعلمه اه قل (قوله كافي  
 الوكيل) لعل الانسب أن يقول كافي الموكل (قوله لم ينصب بدله الا الحاكم) الذي أفتى به والشيخنا انه  
 لا ينزل ولكن الحاكم يقيم من يتصرف عنه اه حل وتولية الحاكم غيره ليس لانزاله بل لامتناعه  
 فاذا عاد عاد النظر كافي سم (فرع) لو ضاق الوقف عن مستحقيه لم يقدم بعضهم على بعض بل  
 يقسم بينهم بالمحاصة لانه لا يجوز تخصيص بعضهم على بعض وليس للناظر احداث وظيفة لم تكن في شرط  
 الواقف ولا يجوز له صرف شيء من الوقف فيها ولا يجوز لمن قرر فيها أخذ شيء من المعلوم فيها ولا يجوز



ابطال الوظيفة مما شرطه الواقف وفسق فاعل ذلك وينعزل به ولا يجوز للنظر تقديم بعض المستحقين على بعض في الاعطاء ولو اندرس مقبرة موقوفة ولم يبق لها أثر لم يجز للنظر اجارتها للزراعة مثلاً وان قصد صرف أجرها لنحو مصالح الوقف والمسجد ولو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب بين أرباب الوقف ومقدار حصصهم قسمت الغلة بينهم بالسوية فان اختلفوا ولا يثبت عمل بقول الواقف بلايين ان كان حيا والافوارثه والافناظر من جهته ويقدم على الوارث لو اختلفوا لاقتوا اليدين منهم فان كانت اليد للكل قسم بينهم ولا يعتبر بقول ناظر الحاكم ونفقة الموقوف وموثة تجهيزه وعمارة من حيث ما شرطه الواقف والافن منافع الموقوف ككسب العبد فان لم يوجد في بيت المال ماعدا العمارة اهـ قل

### ﴿ كتاب الهبة ﴾

من هب بمعنى مرلرور هامن يد الى اخرى او بمعنى استيقظ لتيقظ فاعلمها الاحسان فهي مندوبة وقد تخرج عن التذب الى غيره كاسيا في وذ كرها عقب الوقف لشاركتها في مطلق ازالة الملك وان كان ازالة الملك فيها الملك وفي الوقف لا الملك قل وزي زيادة (قوله تعالى) اي لغة وشراعت اجتماع الثلاثة فيما اذا قل اليه شيئا كراما وقصد ثواب الاخرة او في بايجاب وقبول قال في شرح البهجة و يعتبر في التملك في الثلاثة أهلية التبرع وفي التملك أهلية الملك اهـ خضر على التحرير (قوله ولما يقابلها) وهي ذات الاركان وهي المرادة عند الاطلاق (قوله نفسا) تميز محمول عن الفاعل أي فان طابت نفسهن لكم عن شيء منه أي الصداق والآية اثنائية اعم من هذه اذ تشمل الصداق وغيره والآيتان محتملتان للهبة والصدقة والهبة شيئا عزي يزي وقوله على حبه أي المال وعلى معنى مع أو الضمير لله تعالى فعلى تعليلية وأيضاً ورد تهادوا بخابوا بالقصد يد من المحبة وقيل بخابوا بالتخفيف من المحاباة وهي الاكرام وقوله تهادوا بفتح الدال مثل تعالوا وأصله تهادوا حذف ضمته الياء لتقلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله لا تحقرن جارة) بابه ضرب مختار وكرم قاموس أي لا تستغفرن هدية لجارتها الخ ع ش فالفعل محذوف قال الكرماني محتمل أن يكون الهبة للعطية ومحتمل أن يكون للهدي اليها (قلت) ولا يتم حله على المهدى اليها الا بجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يمتنع حله على المعنيين اهـ فتح الباري شوبري وعبارة س ل فيه نهى لكل منهما (قوله ولو فرسن) بكسر الفاء وسكون الراء كافي الصحاح والقاموس و بفتح السين كافي المشكاة ع ش (قوله أي ظلفها) أي المشوى المشتمل على بعض لحم لان التي قد يرميه آخذ فلا ينتفع به (قوله بالمعنى الأول) أي الأعم وهذا علم من قوله ولا وقد استعملت الأول في تعريفها ع ش (قوله غليك تطوع) عبارة شرح م والتعليك لعين أو دين بتفصيله الآتي أو منفعة على ما يأتي بلا عوض هبة اهـ ثم قال بعد ذلك وخرج الوقف قال ع ش في اخراج التملك المذكور للوقف على هذا الوجه نظر فان الشارح جعله شاملاً للتمليك الدين والعين والمنفعة نعم هو ظاهر على أنه لا تملك فيه أصلاً من جهة الواقف بل من جهة الشارع اهـ بحروفه ويؤخذ من قوله تملك تطوع امتناع الهبة للحمل لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولي له لعدم تحققه اهـ ع ش على م (قوله خرج) اعترض بان هذه لم تدخل حتى تخرج لانها ليس فيها تملك حتى تدخل وعبارة م خرج العارية لانها اباحة والملك يحصل بعدها اهـ (قوله والضيافة) فهي وان كان فيها ملك لكن لا بالتمليك والمعمد أن الملك يحصل بالوضع في القم و يترتب على ذلك ما لو حلف أن لا يأكل لزيد طعاما فأكله ضيفاً فانه لا يثبت لانه ملكه بمجرد وضعه في فم أي ملكاً مراعياً ولا يستقر ملكه عليه الا بالازدراء أي الباع فصدق عليه أنه لم يأكل الاطعام نفسه اهـ ا ج و ع ش (قوله والوقف) فانه لا تملك فيه وان كان الموقوف عليه يملك المنفعة من جهة تملك الواقف حل وفيما إذا كان لا تملك

درس

### ﴿ كتاب الهبة ﴾

تقال لما يعم الصدقة والهبة ولما يقابلها وقد استعملت الأول في تعريفها والثاني في أركانها وسيأتي ذلك والاصل فيها على الأول قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً وقوله وآتي المال على حبه الآية وأخبار تخبير الترمذي الآتي في الكلام على الرجوع فيها وخبر الصحيحين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي ظلفها (هي) أي الهبة بالمعنى الأول (تطوع) خرج بالتمليك العارية والضيافة والوقف

فيه لا حاجة للاحتراز عنه لأنه لم يدخل في جنس التعريف حتى يخرج وعبارة م ر وخرج الوقف فانه  
تملك منفعة لأعين على ما قيل والاوجه أنه لا تملك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة كما صرح بذلك السبكي  
فقال لا وجه للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم تملكها الموقوف عليه بتمليك الواقف بل بقسمة من جهة  
الله تعالى اه (قوله) بالتطوع غيره كالبيع والزكاة والنذر والكفارة قال م ر ويمتنع التملك فيها  
أي الثلاثة ل هي كوفاء الدين اه قال ع ش وفيه نظر لان كونها كوفاء الدين لا يمنع أن فيها تملكها اه  
حجج وكتب عليه سم والنظر قوي جدا اه ويجاب عن النظر بان المستحقين في الزكاة ملكوا  
قبل أداء المالك فاعطاه تفرغ لاني ذمته لا تملك مبتدأ وكذا يقال في النذر والكفارة فومما يدل  
على أن المستحقين ملكوا أنه يحولان الحول لا يجوز للمالك بيع قبر الزكاة وانه لو نص النصاب بسببه  
لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الاول وان مضى على ذلك أعوام اه بحروفه (قوله فتعيرى به)  
أي بالتطوع أولى لان كلام الأصل يشمل الزكاة وما بعدها فيكون التعريف غير مانع وقد منع الاولوية  
بان كلام من الزكاة والنذر والكفارة شبه قضاء الدين فهي تفرغ لذمة لدافع عما اشتغلت به ومالك  
الآخذ لها كأنه سابق على الدفع له فدفعه له كأنه عوض عما تبنته في ذمته اه ع ش (قوله لا احتياج)  
أي لا احتياج الآخذ (قوله أولى) أي لا بهام كلام الأصل ان اجتماعهما شرط ع ش (قوله محتاجا)  
هو مفعول للمالك لا حال من ضميره واللام في قوله لثواب للتعليل (قوله اكراما) ليس بقيد كما قاله السبكي  
وانما ذكر لانه يلزم غالباً من النقل وقد يقال كما قاله الزركشي احتراز به عن الرشوة اه م ر واعطاء نحو  
شاعر خوفاً من هجوه اه قل (قوله هدية أيضاً) فلا دخل لها فيما لا ينقل ولا يعارضه هبة بذرا هداية  
لان الهدى اصطلاحاً غير الهدية وان زعم بعضهم ترادفهما م ر وقال قل ومنها خلع الملوك  
المعروفة وكسوة نحو الحاج اذا قصد دفعها عدم الرجوع فيها (قوله ولا عكس) أي بالمعنى انغوى فليس  
كل هبة صدقة وهدية وتظهر فائدته في الحلف فمن حلف لا يتصدق لم يحنث بهبة ولا بهدية أيضاً وحلف  
لا يهدى لم يحنث بهبة ولا صدقة أيضاً ولا يهب حنث بهما او عتق عبده وبراء مدينه من الصدقة كما يأتي  
في الإيمان قل (قوله وأفضلها الصدقة) نعم تحرم على من علم أنه يصرفها في معصية قل ولو قال خذ  
هذا واشترك به كذا تبين ما لم يرد التبسط أي أو تدل قرينة حاله عليه كما مر لان القرينة محكمة عليه  
ومن ثم قالوا أعطى فقير ادرهما بنية أن يغسل به ثوبه أي وقد دلت قرينة على ما ذكرنا م ر ع ش  
(قوله وشرط فيها ما في البيع) ومنه أن يكون القبول مطاباً للابحار خلافاً لمن زعم عدم اشتراطه هنا  
ومنه أيضاً اعتبار الفورية وانه لا يضر الفصل الا بالاجنبي ولا وجه اغتفار قوله بعد وهبتك وسلطتك  
على قبضه فلا يكون فاصلاً مضر بالتعلق بالعقد نعم في الاكتفاء بالاذن قبل القبول نظر وقياس ما مر في  
مخرج الرهن الا كفاء به وقد لا يشترط صيغة كما لو كانت ضمنية كأعتق عبدك عني فاعتقه شرح  
م ر وخرج بالصيغة التي هي الايجاب والقبول لباس الولي حلياً مثلاً بحجوره أو الزوج زوجته فليس هبة  
على المعتمد وهو باق على ملكهما ويصدق ان أنه ليس هبة باليمين اه م ر ع ش (قوله في البيع)  
ومنه تطابق القبول للايجاب كما تقدم فلما وجب له بشيئين فقبل أحدهما أو شيئاً فقبل بعضه لم يصح كما قاله  
شيخنا عن والده خلافاً للخطيب وان نقله عن شيخنا المذكور ولو وهب على أن يرجع فيه اذا احتاج  
اليه لم يصح ولو في الهبة للولد وما ورد أنه صلى الله عليه وسلم أهدي اليه سمناً وأقط وكساء فرد لكساء  
وقبل الاخرين فذلك من الهدية لا الهبة اه قل ولو أهدي له شيئاً على أن يقضى له حاجة فلم يفعل لزمه  
رده ان بقي والا فبدله كما قاله الاصطخري اه شرح م ر (قوله لكن تصح) استدراك على مفهوم  
قاعدة فهمت من قوله وشرط فيما في البيع ومن هنا إلى قوله وتصح بعمرى ورقبي ست مسائل كلها

و بالتطوع غيره كالبيع  
والزكاة والنذر والكفارة  
فتعيرى به أولى من قوله  
بلا عوض وبز يادني في  
حياة الوصية لان التملك  
فيها انما يتم بالقبول وهو  
بعد الموت (فان ملك  
لاحتياج أو) ان ثواب آخرة  
هو أولى من قوله محتاجا  
لثواب الآخرة (فصدقة)  
أيضا (أو نقله لتهب اكراما)  
له (فهدية) أيضا فكل من  
الصدقة والهدية هبة ولا  
عكس وكلها مسنونة  
وأفضلها الصدقة والهبة  
المراعاة عند الاطلاق مقابل  
الصدقة والهدية ومنها  
قولي (وأركانها) أي الهبة  
بالمعنى الثاني المراد عند  
الاطلاق ثلاثة (صيغة  
وعاقب وموهوب وشرط  
فيها) أي في هذه الثلاثة  
(ما) مر في نظيرها (في  
البيع) ومنه عدم التعليق  
والتأقيت قد ذكره من  
ز يادني (لكن تصح



هبة نحو حيتي بر) ولا يصح  
بيعه كما مر (لا) هبة  
(موصوف) في الذمة  
كما أشار إليه الرافعي في الصلح  
ويصح بيعه وهذا من  
زيادتي وخرج بهذه الهبة  
الهبة وصرح بها الأصل  
والصدقة فلا يعتبر فيها  
صيغة بل يكفي فيها بعث  
وقبض (و) شرط (في  
الواهب أهلية تبرع) هذا  
من زيادتي فلا تصح من  
مكاتب بغير إذن سيده ولا  
من ولي (وهبة الدين)  
المستقر (للمدين ابراء) فلا  
يحتاج الى قبول اعتبارا  
بالمعنى (ولغيره) هبة  
(صحيحة) كما صححه جمع  
تبع للنص وهو نظير ما مر  
في بيعه

(قوله بخلاف صدقة  
واهدائه) ولو ختن ابنه  
وانخذ دعوة وأهدى له  
هدايا ولم تسم أصحابها الأب  
والابن فهل تكون للأب  
أولاً بن وجهان أقسى  
القاضي حسين بأنه للأب  
وانه يجب على أبيه القبول  
ويأثم بتركه وقال الشيرازي  
تكون ملكاً للأب لأنهم  
يقصدون التقرب اليه  
تأمل ومثله الوصي والقيم  
في ذلك وهذا أقوى اه  
روض

مستثنى من قوله وشرط فيها ما في البيع لكن بعضها مستثنى من العقود عليه وهو الأولان وبعضها من  
شرط العاقد وهو قوله وفي العاقد أهلية تبرع وبعضها من الصيغة وهو قوله وهبة الدين لا ين ابراء  
وبعضها من شرط الصيغة وهو قوله وتصح بعمرى ورقبى الخ فقوله وفي الواهب أهلية تبرع وقوله وهبة  
الدين للمدين ابراء وقوله وتصح بعمرى ورقبى الخ كل من هذه الاربع معطوف على مدخول لكن  
وكأنه قال ولكن شرط في الواهب الخ (قوله هبة نحو حيتي بر مما لا يتمول) ولا يخفى ان معنى الهبة فيه  
قل اليد عنه لا عليك لعدم قوله كذا قاله حج والمعتدان معنى الهبة فيه التملك لا نقل اليد حل  
(قوله لا هبة موصوف) وان عينه في المجلس وقبضه شرح مر ومنه يؤخذ عدم صحة هبة الاعمى فلا  
يكون واهباً ولا موهوباً له حل والمراد عدم صحة هبة بالمعنى الاخص بخلاف صدقته واهدائه فيصحان  
منه كما في ع ش على مر (قوله بعث) أى في الهبة وقوله وقبض أى في الصدقة ومقتضاهما أن ملك الهبة  
بمجرد البعث اليه وان لم يقبضها فله التصرف فيها حيث يشاء وفي شرح البهجة لا بد في ملكها من القبض  
والحق في عبارة الشارح ان قوله وقبض راجع لكل من الهبة والصدقة شيخنا (قوله وفي الواهب  
أهلية تبرع) أى وفي المنهب أهلية الملك أى التملك وهذا قد يفهم منه أنه لا يشترط في المنهب الرشيد بل  
يقتضى صحة قبول الطفل للهبة وفي حاشية سم على حج فرع سئل شيخنا مر عن شخص بالغ  
تصدق على ولد يميز فهل يملكها الولد بوقوعها في يده كما لو احتطب أو اصطاد أم لا كما لان القبض غير  
صحيح فأجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه الا قبض عليه ولا يحرم الدفع له ويحمل ذلك من  
البالغ على الاباحة ومحل الجواز حيث لم تدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع سيما اذا كان ذلك يعود  
على دناءة النفس والرد لة فتحرر حينئذ ع ش على مر ولا يصح عقد الاعمى ولا قبضه ما تصدق به عليه  
أو أهدى له أو وهب له ولا اقباضه ما تصدق به أو أهداه لغيره أخذاً بمقتضى ما ذكره وخالفه بعض شايخنا  
في جميع ذلك لا طباق الناس على فعله وهو الوجه الا في الهبة الخاصة وسياً في قسم الصدقات ما يدل له  
وتصح لمجور لكن يقبل له الحاكم ان لم يكن له ولي أو كان فاسقاً والافيقبل له وليه ولو وصياً أو قيماناً  
لم يقبل ان عزل الا ان كان أباً أو جداً ولو وهب الولي لمجوره قبل له الحاكم ان كان الولي غير أب أو جد  
والأب والجدي يتولى الطرفين والهبة للعبد والداية كالوقف عليهما فلا يصح ان قصدهما أو أطلق في الداية  
وتصح في غير ذلك ويقبل مالك الداية ما وهب لها ويقبل العبد ما وهب له وهو لسيده الا في المكاتب  
فهو له وان كان الواهب سيده اه قل (قوله وهبة الدين الخ) تقييد لقوله وشرط فيها ما في البيع  
ومقتضاه انه لا بد من قبول أى الا في هذه الصورة (قوله المستقر) خرج به نجوم الكتابة لتعرضها  
للسقوط حل وعبرة ع ش على مر قوله المستقر المراد به ما يصح الاعتياض عنه ليخرج نحو نجوم  
الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء (أقول) والظاهر ان التقييد بالمستقر لما ذكره من الخلاف  
في هبة الدين لغير من هو عليه بخلاف غير المستقر فإنه لا تصح هبته لغير من هو عليه قطعاً والافتجور  
الكتابة يصح الا براء منها فينبى صحة هبتها للمكاتب اه بحروفه فيكون التقييد لاجل قوله ولغيره هبة  
صحيحة (قوله ابراء) أى صريح بلفظ الهبة والتصدق وكناية بلفظ الترك قل (قوله ولغيره هبة  
صحيحة) هذه طريقة للشارح والمعتد بالطلان مر (قوله وهو نظير ما مر في بيعه) المعتمد في  
المقيس البطالان لأنه غير مقدور على تسليمه لان ما يقبض من المدين عين لادين والمعتد في المقيس عليه  
الصحة و يفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بان بيع ما في الذمة التزام لتحصيل المبيع في مقابلة الثمن  
الذى استحقه والالتزام فيها صحيح بخلاف هبته فانها لا تتضمن الالتزام اذ لا مقابل فيها فكانت بالوعد  
أشبه فلم تصح وبتأمل هذا يدفع ما في شرح المنهج والاسعاد وغيرهما من تخرج هذا على ذلك والحكم

أنها ليست بتمليك بناء على أن ما وهبت منافعه عارية وهو ما جزم به الماوردي وغيره ورجحه الزركشي والثاني أنها تمليك بناء على أن ما وهبت منافعه أمانة وهو ما رجحه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما (وتصح بعمرى ورقبي) فالعمرى (كأعمرتك هذا) أي جعلته لك عمرتك (وان زاد فإذا مت عادلي) ولغا الشرط تخبر الصحيحين العمرى ميراث لاهلها (و) الرقبى (كأرقتك أو جعلته لك رقبى) أي ان مت قبلي عادلي وان مت قبلك استقر لك ولغا الشرط تخبر أبي داود لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أرقب شيئاً أو أعمره فهو لورثته أي لا تعمروا ولا ترقبوا طمعاً في ان يعود اليكم فان سبيله الميراث والرقبى من الرقوب فكل منهما يرقب موت الآخر (وشرط في ملك موهوب) بالهبة المطلقة (قبض باذن) فيه من واهب (أو قبض) منه وان تراخى القبض عن العقد أو كان الموهوب بيد المتبذو تقدم بيان القبض الا أنه لا يكفي هنا الاتلاف وان أذن فيه الواهب ولا

اصحة هبته بالاولى من صحته بيعه اه شرح مر (قوله بل أولى) لانه اذا صح بيعه مع كونه مقابلاً بعوض فهبته أولى اذ لا عوض فيها اه سل (قوله وما تقرر) أي من قوله هي تمليك تطوع الخ وقوله بناء على ان الخ انظر ما وجه البناء في هذا والذي بعده (قوله ليست بتمليك) أي فلا تصح هبتها (قوله عارية) أي فاذا تلفت ضمنها للمتبذو بخلاف القول الثاني (قوله والثاني انها تمليك) أي فتصح هبتها وهذا هو المعتمد وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين ثم قال مر وقارفت الاجارة بالاحتياج فيها التقرر الاجرة بالتصرف في المنفعة اه وقوله وهو بالاستيفاء يؤخذ منه أنه لا يؤثر ولا يعبر اه سم على ابن حجر (أقول) ويؤخذ منه أيضاً ان لملك الرجوع متى شاء لعدم قبض المنفعة قبل استيفائها وقوله وقارفت الاجارة أي حيث جعل فيها قبض المنفعة بقبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالاجارة وغيرها اه ع ش (قوله وتصح بعمرى الخ) هذا في قوة الاستثناء من قوله وشرط فيها ما في البيع اذ كان مقتضاه الفساد لا شتماً لما على التأكيد (قوله أي جعلته لك عمرتك) أو وهبته لك عمرتك أو ما عشت بفتح التاء لان قال عمرى أو عمر فلان أو ما عشت بضم التاء أو عاش فلان أو سنة حل ويشترط معرفة معنى هذه الالفاظ كما في شرح مر (قوله ولغا الشرط) وان ظن لزومه أو صحته قالوا ليس لتاموضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المتأني لمقتضاه الا هذا حل (قوله العمرى ميراث) المراد بها الشيء المعمر (قوله أي لا تعمروا ولا ترقبوا) منه يعلم ان أعمر وأرقب مبنيان لما لم يسم فاعله وأصرح منه في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما في مر أيما رجل أعمر عمرى فاهما الذي أعطيهما لا ترجع الى الذي أعطاهما واهم مسلم اه ع ش (قوله يرقب موت الآخر) من باب دخل مختار اه ع ش على مر (قوله وشرط في ملك موهوب) أي ولو من أب لولده الصغير مر أي لا بد من نقل الذي وهبه لولده من مكان الى مكان آخر بقصد القبض شيئاً ومحل هذا الشرط في غير الهبة الضمنية كأن قال أعتق عبدك عني لانه كأنه قال له أو هب لي وأعتقه عني (قوله بالهبة المطلقة) أي الشاملة للهدية والصدقة قال مر والهبة الفاسدة المقبوضة كالصحيحة في عدم الضمان لالملك (قوله قبض باذن) فلو قبضه بغير اذنه ضمنه ولو أذن له ورجع عن الاذن أو جن أو أغنى عليه أو حجر عليه كما بحثه الزركشي أو مات أحدهما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتبذو صدق المتبذو لان الأصل عدم الرجوع قبله خلافاً لما ستظهره الاذرعى من تصديق الواهب ولو أقبضه وقال قصدت به الابداع أو العارية وأنكر المتبذو صدق الواهب كما في الاستقصاء مر (قوله أو كان الموهوب بيد المتبذو) غاية في قوله باذن فيه من واهب كما يفهم من شرح مر ويشترط مضي مدة يمكن فيها القبض بعد الاذن كمنظيره (قوله الا انه لا يكفي هنا الاتلاف) أي اذا كان الاتلاف بغير الاكل أو العتق وأذن فيه الواهب فيكون قبضاً بقدر اتفاله اليه قبيل الاذرعى ولعتق اه زى (أقول) قياس ما هو المعتمد في الضيافة من ان الملك بالوضع في القم أن يقدر اتفاله هنا قبيل الوضع في القم والتلفظ بالصيغة أي في العتق ع ش على مر (قوله ولا الوضع بين يديه بلا اذن) أي اذن من الواهب للمتبذو في القبض اما به فيمكن حيث كان الموضوع بين يديه من أهل القبض بخلاف الصبي فلا يملك بالوضع بين يديه بل ولا بقبضه وانما يملك بقبض وليه ع ش (قوله فلو مات أحدهما) أي الواهب والمتبذو بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة فيما يظهر شرح مر قال قل أو جن أو أغنى عليه أو حجر عليه ولو بفساد بين الهبة والقبض أي بين تمامهما اه (قوله خلفه وارثه)

الوضع بين يديه بلا اذن لانه غير مستحق القبض كقبض الوديعة فاعتبر تحقيقه بخلاف البيع (فلومات) شمل أحدهما قبله) أي قبل القبض (خلفه وارثه) فلا ينفخ العقد بموت أحدهما لانه يؤل الى الزوم بخلاف الشركة والوكالة والتصریح



شمل ذلك الرجوع فله بعد موث مورثه الرجوع في الهبة كان يقول رجعت في الهبة وله الامتناع من القبض ومن الاذن في الاقباض ويكون ملكه كما قررہ شيخنا العزيزي وعبارة قل قام وارثه في الموت ومثله ولي المجنون والسفيه دون المغمى عليه الا ان ايس من زواله فكلجنون و يقبض محجور الفاس بنفسه لملكه اه (قوله لتلايفضي ذلك الى العقوق) راجع الى الفرع والشحناء راجع للاصل والشحناء الحق والعداوة اه شيخنا وهذه العلة تقتضي ان هذا لا يختص بالعطية بل مثلها التودد في الكلام ونحوه ومن ثم قال الدميري لا خلاف ان التسوية بينهم أي الاولاد مطلوبة حتى في التقبيل قاله حجج (قوله عند الاستواء في الحاجة) أي والعلم والورع أي وليكن أحدهما عاقا أو يصرف ما يدفعه في المعاصي حل (تنبيه) يسن للوالد العدل بن أولاده لخبر تقوا الله واعدلوا بين أولادكم فيكره تركه وكذلك الاخوة في الحديث حق كبير الاخوة على صغيرهم بحق الوالد وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاب ونسب التسوية في الاصول فان فضل فالام أولى وتفضيله في الارث للمحظ العسوبة وهنا لرحم وهي أقوى فيها لاحتياجها وتردد شيخنا في تقديم زيارة قبرها والعقوق من الكبائر وهو بائذواهما أو أحدهما بائذاً ليس بالهين ما لم يكن ما آذاه به مطلوباً بشرعا كترك عبادة أو فعل حرام أو مكر وه إذا ارتكبه الأصل وآذاه الفرع بسببه وليس من العقوق مخالفة الأصل في طلاق زوجة يحبها أو بيع ماله أو مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل يحرم على الأصل ذلك إذا طابه وامتنع مع قدرته فان قلت صلة الاقارب سنة وهي فعلا ما تعدي به واصلها وتحصل بمال وقضاء حاجة وزيارته ومكانة وارسال سلام ونحو لغة السنة لا تحرم وهنا قطع هذه السنة من الكبائر قلت كون ذلك كبيرة ليس لمخالفة السنة فقط بل لما مع ما يترتب على ذلك من الإلابة التي لا تحتمل فيحمل على ما اذا عودهم بشئ ثم قطعه وتضرر وبذلك رجائي على التحريم (قوله ولاصل الرجوع فيما أعطاه) وان لم يحتج اليه لنفقتة أو دينه وهو مندوب ان كان الفرع عاصيا بحيث يصرف ما يعطيه له في المعصية فان تعين الرجوع طريقا في ظنه الى كفه عن المعصية كان واجبا حل وعبارة مخرج مر ولاصل رجوع الخ ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد لكون الولد عاقا أو يصرفه في معصية أذره به فان أصرم لم يكره كما قاله وبحسب السنوي ندبه في المعاصي وكرهته في العاق ان زاد عقوقه وندبه ان أزاله وابطحته ان لم يفتأ أي الرجوع شيئا والأذرى عدم كراهته ان احتاج لاب النفقة أو دين بل ندبه حيث كان الولد غير محتاج له وجوبه في المعاصي ان غلب على الظن تعينه طريقا الى كفه عن المعصية شرح مر ومذهب الحنفية عكس مذهبنا وهو الرجوع فيما وهب لأجنبي دون ما وهب الأصل لفرعه (قوله رجوع) ولا تعين الفور بل له ذلك متى شاء وان لم يحكم به كما شرح مر (قوله فيما أعطاه) بهبة أو صدقة أو هدية اه شيخنا ومر والمراد اذا كان عينا كما في شرح مر ثم قال فلو أبرأ من دين كان له عليه امتنع الرجوع جزما سواء قلنا انه تملك أم اسقاط اذ لا بقاء للدين فأشبهه ما لو وهب شيئا فتلصق به بحروفه وفيه أيضا يبق غراس منتهب و بناؤه أو يقطع بالارض أو يملك بالقيمة وزرعه الى الحصاد لا احترامه بوضعه له حال ملكه الارض ولو عمل فيه نحو قصارة أو صبغ فان زادت به قيمته شارك بالزائد والا فلا شئ له اه بحروفه (قوله الا الوالد) بدل من الضمير المستتر في يرجع أو مستثنى منه (قوله وقبس بالوالد الخ) واختص الوالد بذلك لا تنفاء التهمة فيه اذا طبع عليه من ايثاره لولده على نفسه يقتضي انه انما يرجع لحاجة أو مصلحة ولو وهب وأقبض ومات قادم الوارث صدوره في المرض والتهب كونه في الصحة صدق الثاني بيمينه ولو أقام يمينين قدمت يمينه الوارث لان معه يادة علم ثم محل ما تقرران كان الولد حرا فان كان رقيقا فالهبة لسيده كما علم مما مر شرح مر مفرقا (قوله وتعلم

بالاقباض من زيادتي  
(وكره) لمعط (تفضيل في  
عطية بعضه) من فرع أو  
أصل وان بعد سواء الله كره  
وبغيره لتلايفضي ذلك الى  
العقوق والشحناء والنهي  
عنه والامر بتركه في الفرع  
كما في الصحيحين قال في  
الروضة قال الدارمي فان  
فضل في الأصل فليفضل  
الام ومحل كراهة التفضيل  
عند الاستواء في الحاجة  
أو عدمها كما قاله ابن الرفعة  
والنصرح بذكر الكراهة  
مع افادة حكم التفضيل  
في الأصل من زيادتي  
(ولاصل رجوع فيما أعطاه)  
لفرعه لخبر لا يحمل لرجل أن  
يعطى عطية أو يهب هبة  
فيرجع فيها الا الوالد فيما  
يعطى ولده رواه الترمذي  
والحاكم ومصححاه وقبس  
بالوالد كل من له ولادة  
(بزيادته المتصلة) كسمن  
وتعلم

العطية وان انفصل بناء على أن الحمل يعلم بخلاف المنفصلة كوله وكذب وكذا حل حادث لحدوثه على ملك فرعه ولو نقص رجع فيه من غير ارش النقص وانما يرجع فيما أعطاه افرعه (ان بقي في سلطنته فيمتنع) الرجوع (زوالها) سواء أزالا بزوال ملكه أم لا كأن حجر عليه بفلس أو تعلق أرش جناية من أعطيه برقبته أو كاتبه أو استولد الامة وسواء أعاد الملك اليه أم لا لان ملكه الآن غير مستفاد منه حتى يزيله بالرجوع فيه بخلاف ما لو كانت العطية عصيرا فتخمر ثم تخلل فان له الرجوع لبقاء سلطنته وبذلك عرفت حكمة التعبير ببقاء السلطنة دون بقاء الملك (لا بنحو رهنه وهبته قبل قبض) فيهما كتعليق شقه وقد يرمي الوصية به وتزويجه وزراعتة واجارته لبقاء سلطنته بخلافهما بعد القبض وخرج بالأصل غيره كالأخ والم فلا رجوع له فيما أعطاه اظاهر الخبر السابق (ويحصل) الرجوع (بنحو رجعت فيه أو رددته الى ملكي) كنقض الهبة وأبطالها وفسخها (لا بنحو بيع واعتاق ووطء) كهبه ووقف لكال ملك الفرع

صناعة) أي من غير مصالحه للسيد فيه فان كان بمالته أو باجرة فلا يمنع ذلك الرجوع بل يرجع ويكون السيد شريكا حج حل (قوله قارن العطية) عبارة مر وليس منها أي المنفصلة حل عند القبض وان انفصل في يده اه عليه فالمراد بالعطية هنا ما يشمل العقد والقبض وما بينهما اه ع ش (قوله بخلاف المنفصلة كوله) أي حدث عنده (قوله وكذا حل حادث) أي بعد القبض كما يفهم من قوله لحدوثه الخ ع ش قال الشوري وقوله بكذا لانه غير منفصل اه قال مر وللواهب الرجوع قبل انفصاله على المعتمد فان انفصل أخذه لهيب (قوله من غير ارش النقص) وانظر لو كان النقص المذكور بجناية من الفرع والوجه أنه لا يجب فيه شيء لانه حينئذ كان على ملك الفرع سم (قوله في سلطنته) أي استيلائه يشمل ما يأتي في التخمر ثم التخلل شرح مر (قوله فيمتنع الرجوع بزوالها) أي فيمتنع الرجوع ببيعته كله أو بعضه بالنسبة لما باعه نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه بأن كان الخيار له أي للفرع أو لهما اتجه الرجوع وشمل كلامه ما لو كان البيع للأصل الواهب فيمتنع الرجوع شرح الرملي ولو زرع الحب الموهوب أو تفرخ البيض امتنع الرجوع كما جزم به ابن المقرئ في روضه ويفرق بينه وبين نظيره في الغصب حيث يرجع المالك وان تفرخ ونبت لان استهلاك الموهوب يسقط به حق الواهب بالكلية واستهلاك الموصوب ونحوه لا يسقط به حق مالكه اه من شرح مر (قوله سواء أزالا بزوال ملكه) وزوال السلطنة بمجرد تعلق الارش وبمجرد الحجر بالفلس قد يتوقف فيه الا أن يقال السلطنة عبارة عن التصرف وهو لا يتصرف حينئذ اه حل فالجبر وتعلق الارش بزيلان السلطنة بمعنى جواز التصرف ولا يزيلان الملك لانه باق (قوله كأن حجر عليه بفلس) أي على الفرع ع ش (قوله أو تعلق ارش جناية الخ) أي الا ان يفديه الراجع مر (قوله أو كاتبه) أي كتابة صحيحة مالم يجز شرح مر (قوله وسواء أعاد الملك اليه) نظم بعضهم ذلك فقال

وعائد كزائل لم يعد \* في فلس مع هبة لسوله

في البيع والقرض وفي المداق \* بعكس ذلك الحكم باتفاق

(قوله أعاد الملك اليه) تعبيره بالملك يفيد انه لو جنى ثم فداء السيد أو عفى عن ارشه لا يمتنع العود على الأصل لان الملك لم يزل وان زالت السلطنة ثم عادت ع ش (قوله بخلاف ما لو كانت العطية الخ) محترز ما فهم من قول المصنف بزوالها لان تخمر العصير لم يزل سلطنته عنه ع ش (قوله وبذلك عرفت) أي بما ذكره قوله كأن حجر عليه الخ (قوله دون بقاء الملك) لانه يرد على منطوقه ما اذا حجر عليه فان الملك باق مع أنه لا رجوع وعلى مفهومه تخمر العصير ثم تخلله فان الملك زال بالتخمر مع أن له الرجوع شيخنا (قوله والوصية به) انما عرفه بالان ما قبله وقع معرقا بالاضافة وفي اضافة الوصية ايها الميراث المستأجر المراد شوري بالمعنى (قوله واجارته) أي لبقاء العين بحالها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفيه المستأجر اه شرح مر وقال ع ش قوله فيستوفيه المستأجر أي من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر اه حج وعليه فلما انفسخت الاجارة فقياس ما مر في الاجارة من أن المالك لو أجر الدار ثم باعها ثم انفسخت الاجارة عادت المنفعة للبائع لا للشري انها هنا تعود لالدين اه بحروفه (قوله بخلاف ما بعد القبض) ظاهره ولولا الواهب ونقل عن الاذري أن محل ذلك اذا كان لغير الواهب بخلاف ما اذا كان له لان الحق له ولم يتعلق به حق الغير حل (قوله ويحصل بنحو رجعت الخ) ولا يصح تعليقه بليس تفاسخ الهبة ونقايها رجوعا فلا تغرخ بهما قل (قوله ووطء) أي لم تحمل منه وعليه باستيلادها قيمتها وبالوطء مهر مثاها وه وحرام وان قصد به الرجوع شرح مر ولا حد لنسبة الخلاف ع ش وقوله أي لم تحمل منه فهو ما انها اذا اجازت منه كان رجوعا وعليه فيشكل قوله وعليه باستيلادها قيمتها لانه يقدر



دخولها في ملكه قبيل العلوق فهي انما حلت بعد دعواها الملك اللهم الا ان يقال مراده انه اذا وطئ  
 وأحبيل انتقلت الى ملكه ويلزمه قيمتها الفرع وعليه فليس الوطء وجوعا وان حلت غايته انها ان لم  
 تحمل لزمه المهر وهي باقية على ملك الفرع وان حلت انتقلت الى ملكه كولو وطئ أمة الفرع التي ملكها  
 من غير جهة الاصل فانه يقدر دخولها في ملك الواطئ قبيل العلوق وما هنا كذلك وتقل في الدرس عن  
 ابن قاسم معنى ذلك اه ع ش والذي انحط عليه كلام شيخنا في التصديق على الصغار والمجانين وغيرها  
 عالم يعتقد بقبضه انه حرام لان فيه ضياع مال وهو لم يخرج عن ملكه الا قبض صحيح الا اذا كان التصديق  
 بمال مأكول فانه يجوز لانه لا يتقاعده عن اطعام نحو حرة وهو جائز لانه بطريق الاباحة فاذا أراد  
 الشخص أن يتخلص من الحرمة بسبب التصديق على من ذكر يدفع الصدقة لاوليائهم فان لم يكن لهم  
 ولي خاص فليدفعها الشخص صالح يصرفها عليهم في مصالحهم لانه بمنزلة وائهم وكذا لا يجوز دفع زكاة  
 الفطر وغبرها لهم بل لا وليائهم شيخنا العزيزي (قوله والهبة) أي بالمعنى الاعم فيشمل الهبة  
 والصدقة اه مر (قوله بان لم تقيد بشواب) أي عوض (قوله فلا ثواب فيها) أي عوض (قوله وان  
 كانت لأعلى من الواهب) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح المحلى ومتى وهب مطلقا أي من غير تقييد  
 بشواب أو عدمه فلا ثواب ان وهب له ونه في الرتبة وكذا الأعلى منه في الاظهر ولنظيره على المذهب لان  
 اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادة انتهت وعمل الخلاف ما لم تقم قرينة على طلب المقابل فان قامت  
 وجب رد الموهوب أو دفع المقابل كافي قل على الغزوي (قوله لان اللفظ لا يقتضيه) ون جرت العادة  
 بالاثابة عليها حل (قوله فباطلة) أي وتكون مقبوضة بالشراء الفاسد فيضمنها ضمان المقتضوب اه  
 ع ش على مر (قوله بناء على انها لا تقتضيه) ولو قال وهبتك بيدك فقال بل لا بد من صدق المتهب يمينه  
 لان الاصل عدم البذل شرح مر (قوله أو معلوم فيبيع) أي فيجوز فيه عقب العقد أحكامه  
 كالخيارين كما مر بما فيه والشفعة وعدم توقيف الملك على القبض شرح مر (قوله كقوصرة) بفتح  
 القاف والصاد بينهما واوسا كنهو بعدها مائة مشددة وعاء التمر ولا تسمى بذلك الا وفيها التمر  
 والافهي مكمل وزنيل اه قل قال مر أي وكذا علبه حلوى (قوله هبة أيضا) فيملكه  
 المتهب ككتوب الرسالة ما لم تقم قرينة على رده قل (قوله والا) بان اعتيد رده واضطربت العادة  
 كما اقتضاه كلام ابن المقرئ مر (قوله فيجوز أكلها منه) ويراعى في كل قوم عادتهم فيه من تفرغه  
 حالا أو بقاءها فيه مدة أو غير ذلك (فرع) لا يضمن ضيف ما وضع له من طعام وانائه وحصر ونحوها  
 سواء قبل الاكل وبعده اه قل (قوله ويكون عارية) قال في شرح الروض فيجوز تناولها منه  
 ويضمنه بحكمها وقيدته في بابها بما اذا لم تقابل بعوض والافهوا مائة عنده بحكم الاجارة الفاسدة سم على  
 حج ع ش على مر وأفتى القفال فيما لو جهز بئته بأنه يصدق يمينه في أنه لم يملكها اياه وأفتى القاضي  
 بأنه لو بعثها لدار الزوج فان قال هو جهازها ملكته والافهوا عارية ويصدق يمينه في ذلك شرح  
 الارشاد لابن حجر س ل وزى ولو نذر لولي ميت شيئا فان قصد تملكه لغيره وأطلق وكان على غيره  
 ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها والا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر صرف لهم شرح مر  
 كتاب اللقطة

بدليل نفي تصرفه فلا  
 يزول ملكه الا بنحو ما ذكر  
 وتعييرى بنحو الى آخره في  
 المواضع الثلاثة أعم مما عبر  
 به (والهبة ان أطلقت) بأن  
 لم تقيد بشواب ولا بعدمه  
 (فلا ثواب) فيها (وان  
 كانت لأعلى) من الواهب  
 لان اللفظ لا يقتضيه (أو  
 قيدت بشواب مجهول)  
 كثوب (فباطلة) لانه  
 تصحيحها بعبارة الجهالة  
 العوض وهبة لذكر الثواب  
 بناء على أنها لا تقتضيه  
 (أو) قيدت (بمعلوم فيبيع)  
 نظر الى المعنى وظرف الهبة  
 ان لم يعتد رده كقوصرة  
 تمر بتشديد الراء وعاءه  
 الذي يكنز فيه من  
 خوص (هبة) أيضا  
 (والافلا) يكون هبة عملا  
 بالعادة (و) اذا لم يكن  
 هبة (حرم استعماله) لانه  
 انتفاع بملك غيره بغير إذنه  
 وهو حينئذ أمانة (الافى  
 أكلها) أي الهبة (منه ان  
 اعتيد) فيجوز أكلها منه  
 حينئذ ويكون عارية  
 وتعييرى بالهبة أعم من  
 تعييره بالهبة

درس

كتاب اللقطة

هي تضم اللام وفتح القاف  
 واسكانها لغة الشيء الملقوط

انما ذكرها عقب الهبة لان كلا تملك بلا عوض وعقبا غير لحياء الموات لان كلا منهما تملك من  
 الشارع ويصح تعقيبها للقرض لان تملكها اقتراض من الشارع اه شرح مر قال زى ولو عقبا  
 للقرض لكان أنسب لما ذكر اه (قوله وفتح القاف) هو الاصح (قوله الشيء الملقوط) أي ففعله  
 بمعنى المفعول كضحكة بمعنى المضحك عليه وقوله ما وجد تعييره بما لا يشمل ما اذا كانت عاقلا كالرفيق

الآن يقال غلب غير العاقل على العاقل (قوله محترم) كمال حرجي دخل دارنا لتجارة فإمان فان لم يكن له أمان فالأخوذ منه غنيمته لا لقطة وخروج بقوله غير محرز ما ألقته الريح في ملك انسان أو القاء هارب في حجره ولم يعلم مالكة أو وجد بعد موت مورثه من الودائع المجهولة ولم تعرف ملاكها فأمر وليت المال يتصرف فيه الامام نعم ان كان جائزاً فأمر ملن هو في يده فان عرف المالك في شيء من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على مالكة بما نفقه عليه ولو حيواناً ولو أعياجل أو أثقله الحمل فتركه مالكة في البرية مثلاً فقام به غيره حتى عاد لحاله لم يملكه ولا رجوع له بشيء مما نفقه عليه الا ان استأذن الخالك في الاتفاق أو أشهد عند فقده أنه يشفق عليه بنية الرجوع وعند الامام أحد واليثة يملكه من أخذه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على مالكة بما صرفه عليه اهـ قول دوم (قوله أو الورق) أو للتبويب وقوله اعرف عفاصها أي نداء العفاص ظر فيها وقوله ثم عرفها سنة أي وجوباً (قوله فاستنفقها) أي أنفقها بعد ان تملكها ارجل وقوله ولتكن وديعة عندك أي ان لم تستنفقها ولم تملكها زى لان كونها وديعة مع استنفاقها مشكل وقال عرش أي ولتكن كالوديعة عندك في وجوب رد بدلها لملكها اهـ لكن رجماني في قوله فان جاء صاحبها الى قوله والافشائك بها والتأويل فيه بعيد فتأمل (قوله والافشائك بها) بالنصب على الاغراء أي الزم شأنك وهو عليكها كما يأتي عرش (قوله وسأله) أي زيد المذكور ومغارة الاسلوب تشعر بأن السائل أو لا غير زيد لكن في رواية في الاولى سألت النبي صلى الله عليه وسلم الخ فدل على أن السائل زيد وأتى به لاستيفاء الحديث والافلا شاهد فيه لان فيه امر اترك الالتقاط بقوله دعها وحل الامر بترك التقاطها ان التقطها التملك من مفازة آمنة كما سيأتي ولعل النبي صلى الله عليه وسلم فهم من السائل ان قصده الالتقاط لملكه وقوله دعها تفسير لقوله مالك ولها وأنا كيدله وهو تفسير مراد لان القصد من الاستفهام توبيخ الملتقط وهو يستلزم تركها (قوله مالك ولها) ما مبتدأ ولك متعلق بمحذوف خبر أي شيء ثبت لك ولها وهو استفهام انكاري والمعنى لا يجوز لك أخذها لملكك لانها بمنفعة بنفسها قادرة على عيشها (قوله دعها) بكسر الحاء المهملة والمد أي خففها الذي عشي عليه وقوله وسقاءها أي بطناها وقوله ترد الماء جملة بيانية لا محل لها من الاعراب أو محلها الرفع خبر مبتدأ محذوف أي هي ترد الماء وتشرب من غير ساق يسقيها فسبها صلى الله عليه وسلم عن كان معه سقاء في سفره والمراد بهذا النهي عن التعرض لها لان اخذها إنما هو للحفاظ على صاحبها وهذه لا تحتاج الى حفظ لما خلق الله فيها من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل والشرب اهـ فسطاقي (قوله لك) أي ان أخذتها وتملكتها ولم يظهر مالكة وقوله ولا خيك أي من اللاقطين أو المالك ان لم تأخذها وقوله أولادك أي كلها ان لم تأخذها أنت ولا غيرك فهو اذن في أخذها دون الاول نعم اذا كانت الابل في القرى والامصار فتلتقط لانها تكون حينئذ معرضة للتلف (قوله من حيث ان الملتقط أمين) أشار به الى ان الامانة ولولاية في لا تساء وقوله من حيث ان له التملك بعد التعريف أشار به الى ان اكتسابه في الانتهاء زى (قوله والمغلب منهما الثاني) معتمد وينبني على تعليله جواز تملكها وحملة الالتقاط من الفاسق وتاليه كما سيأتي (قوله من لقط لوائق باماته) يقتضي انه لا يجب وان خاف عليها الضياع كما لا يجب قبول الوديعة واختار السبكي الوجوب على الواثق عند خوف الضياع كما في اتنيه وهو متجه وثبوت النقل الصريح بخلافه بعيد كما قاله السبكي بل قد يجب قبول الوديعة المقيس عليها كما سيأتي اهـ اسعاد زى وعبارة سم قلاع عن م يجب الالتقاط اذا غاب على ظنه ضياعها ولم تؤخذ وتعين لاخذها كالوديعة وقوله لا يجب وان غلب على ظنه ضياعها يحمل على ما اذا لم يتعين ولا أجبرته هنا لمنفعة نفسه أو حوزة بخلاف نظيره من الوديعة لانها في يد المالك

وشرعاً ما وجد من حق محترم غير محرز لا يعرف الواجد مستحقه والأصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطة الذهب أو الورق فقال اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فان لا تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فان جاء صاحبها يوماً من الدهر فأدھا اليه والافشائك بها وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربه وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أو لا خيك أولادك وأركانها لقط وملقوت ولا قط وهي تعلم مما يأتي وفي اللقط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملتقط أمين فيما لقطه والشرع ولاه حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث ان له التملك بعد التعريف والمغلب منهما الثاني (سن لقط لوائق باماته) لما فيه



أى عند التسليم فلا يجب على غيره اتلاف حقه بحاجته بخلافه هنا كالأموال رقيقه وخاف على امتنعه يجب  
 نقلها بحاجتنا اهـ (قوله وسنأشهاد به) أى بالاتقاط أى ولو كان الملتقط عدلاً وبنى الاكتفاء فى  
 الشاهد بالمستور قياساً على النكاح وقد يقال بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظاهر مع الفرق بين  
 هذا والنكاح بان النكاح يشترط غالباً بين الناس فاكتمنى فيه بالمستور والغرض من الأشهاد هنا أمن  
 الخيانة فيها ووجد الوارث لها فلم يكتف بالمستور كما ذكره ع ش على م ر قال حل وحل سن  
 الأشهاد ما لم يخف عليها من متقلب إذا علم بها أخذها والاكتفاء بالأشهاد والتعريف كما سيأتى فى كلامه  
 (قوله مع تعريف شئ) أى للشهود وهو القدر الذى يذكرون عند تعريفها (قوله فلا يجب) أى به  
 توطئة لما بعده وللرد على الة ثل بالجواب صريحاً (قوله ولا فى خبر أبى بن كعب) لم يتقدم له ذكر  
 فى كلامه وليس أيضاً فى كلام م ر وحج نعرض له فليراجع ع ش (قوله ولا يكتم الخ) أى لا يكتمها  
 بان لا يعرفها ولا يشهد عليها ولا يغيبها عن الناس وكلاهما يكتفى تأكيده لما قبله والثانى تأكيده للأول  
 وقائده الإشارة إلى أن حكمة الأشهاد أن فيه الأمن من كتمها لأن نفسه ر بما سولت له كتمها فإذا  
 أشهد أمن من نفسه وبفرض أنه لا يخون فيها بما أنه الموت فجأة فتصير من جملة تركته فتفوت على  
 مالكها حيث لا حجة معه اهـ شرح المشكاة ع ش (قوله وقد يقال) هذا من طرف القائل بوجوب  
 الأشهاد على اللقطة حيث تمسك بهذا الدليل وإن كان فيه زيادة وهى الأمر بالأشهاد على بقية الأخبار  
 التى ليس فيها أمر به لأن زيادة الثقة مقبولة والأصل فى الأمر بوجوب فيتم دليله ولا منافاة بين هذه  
 الزيادة وبين بقية الأخبار التى ليس فيها أمر ويرد بان قياس اللقطة على الودعة واجب جملة على النذب  
 وأيضاً التخيير بين العدل والعدلين يقتضى عدم الوجوب والألم يكف العدل ذلك م ر فى  
 شرحه (قوله فى هذا الخبر) وهو من التقاط الخ (قوله زيادة ثقة) أى وزيادة الثقة مقبولة وقوله  
 فيؤخذ به أى فيكون الأشهاد واجباً عملاً بهذا الحديث كما هو قول فى المذهب (قوله فلا يسر له لقط) أى  
 بل يكره ما لم يعلم من نفسه الخيانة والاف يحرم عليه كما فى شرح م ر (قوله وكره لفاسق) ولو بنحو  
 ترك صلاة وإن علمت أمانته فى الأموال كما شمله إطلاقهم اهـ حج وظاهره أنه لو تاب لا يكره له  
 وإن لم تمض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تتفاء ما يحمله على الخيانة حال الأخذ ع ش على م ر (قوله  
 أى كما يصح من مرتد) هذا مشكل فى المرتد بل يبنى توقف تملكه على عوده للإسلام فليراجع سم  
 على حج وقد يقال الكلام فى صحة التقاطه وأما توقف تملكه على عوده للإسلام فنشئ آخر ع ش  
 (قوله لا بدار حوب) راجع لما تعلق بالسنة وبالكرهه فهو راجع لأصل اللقطة فهو معطوف على  
 مقدر والتقدير ويصح الالتقاط بدار الإسلام لا بدار الحرب تأمل وليس راجعاً لما قبله فقط كما يرويه  
 كلامه لأن الحكم عام اهـ أى فإن كان بدار الحرب المذكورة فإنه غنيمته خسمها لاهله والباقي للثقط  
 اهـ حل أى إن دخلها لللاقظ بغير أمان والاف لقطه كما فى شرح م ر قال الرشيدى عليه وهذا التفصيل  
 فيما إذا كان الآخذ مسلماً وانظر حكم الذمى ونحوه وراجع باب قسم النية والغنيمه اهـ وقد راجعنا  
 الباب المذكور فوجدنا أن ما أخذ الذمى من الحربين بقتال أو بدونه كاختلاس والتقاط كله لا أخذ  
 ولا يخمس (قوله لا مسلم بها) عبارة شرح م ر نعم ما وجد بدار الحرب ليس بها مسلم وقد دخلها بغير  
 أمان غنيمته أو به فلقطة اهـ أى فيقيد كلام الشارح بما إذا دخلها بغير أمان اهـ ع ش تأمل (قوله  
 كاحتطابهم الخ) الانسب تقديمه على قوله لا بدار حوب لرجوعه لما قبله (قوله وتزعم اللقطة منهم)  
 والمتولى للزعم والوضع عند عدل الحاكم كما هو ظاهر ومحل نزعمها من الكافر ما لم يكن عدلاً فى دينه  
 والألم تزعم منه كما قاله الأذرى شرح م ر (قوله ويضم لهم مشرف) أى فلا يعتد بشعر يفهم بدونه

من البر بل يكره تركه (و)  
 من (أشهاد به) مع تعريف  
 شئ من اللقطة كما فى الودعة  
 فلا يجب إذ لم يؤمر به فى خبر  
 زيد ولا فى خبر أبى بن كعب  
 وحلوا الأمر بالأشهاد فى  
 خبر أبى داود من التقط  
 لقطة فليشهد ذاعداً أو  
 ذوى عدل ولا يكتم ولا  
 يغيب على النذب جمعاً بين  
 الأخبار وقد يقال الأمر به  
 فى هذا الخبر زيادة ثقة  
 فيؤخذ به وخروج بالواقع  
 بأمانته غيره فلا يسر له لقط  
 والتصريح بسن الأشهاد  
 من زيادنى (وكره) اللقط  
 (لفاسق) ثلاث دعوى نفسه  
 إلى الخيانة (فيصح) اللقط  
 (منه كترند) أى كما يصح  
 من مرتد (وكافر معصوم  
 لا بدار حوب) لا مسلم بها  
 كاحتطابهم وأصطليادهم  
 (وتزعم اللقطة) منهم وتسلم  
 (لعدل) لأنهم ليسوا من  
 أهل الحفظ لعدم أمانتهم  
 (ويضم لهم مشرف فى  
 التعريف) فإن تم التعريف  
 تملكوا وذ كرمحة لقط

بالذي (و) يصح (من صبي  
ومجنون وينزعها) أي  
اللقطة منهما (وايهما  
ويعرفها ويملكها لهما)  
ان وآم (حيث يقتض) أي  
يجوز الاقتراض (لهما)  
لان التملك في معنى  
الاقتراض فان لم يره حفظها  
أوسلها للقاضي (فان قصر  
في نزاعها) منهما (فتلفت)  
ولو باتلافهما (ضمن) ثم  
يعرف الثالث فان لم يقصر  
فلا ضمان وذكر المجنون  
من زيادتي وكالصبي والمجنون  
السفيه الا أنه يصح تعريفه  
دونهما (لامن رقيق)  
بقيد زنده بقولي (بلا اذن)  
أي لا يصح اللقط منه بغير  
اذن سيده وان التقط له لانه  
ليس أهلا للملك والولاية  
ولانه يعرض سيده للطالبة  
بيد املقة لوقوع الملك  
له فلم أنه لا يعتد بتعريفه  
(فلو أخذت منه كان)  
الاخذ (لقطاً) لأخذها سيده  
كان أو أجنبيا فهو أعم من  
تعبيره بأخذ السيد  
ولو أقرها في يده سيده  
واستحفظه عليها ليعرفها  
وهو أمين جاز فان لم يكن  
أمينا فهو متعد بالاقرار  
فكانه أخذها منه وردها  
اليه (ويصح) اللقط (من  
مكاتب كتابه صحيحة) لانه

شرح م ر واجوته عليهم ان تملكوا والا فلي الملك (قوله ويصح من صبي ومجنون) عطف على  
الضمير في منه واعاد الجار على مذهب جهور النجاة ومحل حيث كان لهما نوع تمييز كما بحثه بعضهم في  
الثاني وهو ظاهر لان المقاب فيها الاكتساب لا الامانة والولاية شرح م ر (قوله وينزعها وليهما)  
أي حفظ الحق وحق الملك وتكون يده نائبة عنه أي الملك ويستقل بذلك ويعرف ويراجع  
الحاكم في مؤنة التعريف ليقتض أو يبيع جزأ منها ويقارق هذا ما يأتي من كون مؤنة التعريف على  
الملك بوجوب الاحتياط لمال نحو الصبي ما يمكن ولا يعتد بتعريف الصبي والمجنون نعم صرح الدارمي  
بصحة تعريف الصبي بحضرة لولي وهو قياس ما مر في الفاسق مع المشرف شرح م ر قال م ر والولي  
وغيره أخذها من غير عير على وجه الالتقاط ليعرفها ويملكها ويرأ الصبي حيثئذ من الضمان (قوله  
وايهما) ومثلهم المحجور وعليه بالسفه وسيأتي (قوله ان رآه) مكرر مع قوله حيث يقتض وعبرة  
الاصل ان رأى ذلك مصلحته وذلك حيث يجوز الاقتراض له (قوله ضمن) أي في مال نفسه م ر  
(قوله فان لم يقصر فلا ضمان) عبارة شرح م ر فان لم يقصر بأن لم يعلم بها فأنلفه نحو الصبي ضمنها في ماله  
دون الولي فان لم يملكه لم يضمنه أحد وان تلفت بتقصير ولم يعلم الولي بها حتى كمل الأخذ فهو كالأخذها  
حال كماله اه (قوله فلا ضمان) أي لا على الولي ولا على نحو الصبي اذا تلفت في يد نحو الصبي حل (قوله  
وكالصبي والمجنون السفيه) أي بغير الفسق لان الفاسق مرفى قوله ذكره لفاسق الخ ع ش (قوله  
لامن رقيق) أي رقيق الكل كما سيأتي في المبعوض حل (قوله لا يعتد بتعريفه) أي الا اذا أذن  
له في التعريف حل (قوله فهو متعد بالاقرار) أي فيضمنها السيد ويتعلق الضمان بسائر أمواله  
ومنه رقة العبد فيقدم صاحبها برقبته فان لم يره بها تعلق رقة العبد فقط ولو عتق قبل أن يأخذها منه جاز  
له تملكها ان بطل الالتقاط بأن كان بغير اذن السيد والافه وكسب قنه فله أخذه ثم تعريفه ثم تملكه  
شرح م ر وقوله ويتعلق الضمان بسائر أمواله لعل المراد من التعلق بأموال السيد أنه يطلب فيؤدي  
منها ومن غيرها وليس المراد التعلق بأعيانها حتى يمنع عليه التصرف في شيء منها لعدم الحجر وقوله  
فيقدم صاحبها برقبته ظاهر في أن الضمان يتعلق بكل من رقة العبد ومال السيد وبه صرح في شرح  
الروض والعباب على ما نقله ابن قاسم على المنهج عنهما اه ع ش على م ر (قوله من مكاتب)  
فيعرف ويملك ماله بمجرد قبيل التملك والأخذها الحاكم لا السيد وحفظها المالك كما شرح م ر قال ع ش  
قال شيخنا زى لان التقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا ينصرف اليه وقال البغوي ينبغي أن يجوز له ذلك  
لان الالتقاط اكتسابا واكتساب المكاتب لسيد عند عجزه اه ذكر ياروم ذلك المعتمد الاول اه  
باختصار (قوله ومن مبعوض) ولو كان الرقيق مشتركا بين اثنين وأذن له أحد هما صح انتقاطه وكان بين  
السيد وبين ولا يختص به الاذن له كذا أفني به والد شيخنا حل (قوله فيعرف قاتها) ولو تلفت حيثئذ بتقصير  
المبعوض في حفظها ضمنها لان اليد حل (قوله بحسب الرق والحرية) المتبادر تعلقه بكل من القماين  
قبله وعليه فيعرف السيد نصفه ونصفه نصفا ويوافق ما أتى انه لو التقط اثنان لقطه عرفها كل  
واحد نصفه قال ابن قاسم على حج والحاصل أنه يصح التقاط المبعوض بغير اذن سيده ان لم تكن  
مهاياة وكذا ان كانت ووقع الالتقاط في نوبة نفسه وقضيتها أنه لا ضمان على السيد باقرارها في يده  
ع ش على م ر (قوله وفي مهاياة) معطوف على قوله في غير مهاياة الذي قدره السارح عبد البر (قوله  
لدى نوبة) والعبرة بيوم الالتقاط اه زى أي دون التملك ولو تنازع في أي التوبتين حصت صدق العبد

مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كتابه فاسدة (ومن مبعوض) لانه كالحرف في الملك والتصرف والنسبة لانها  
(ولقطته له وليده) في غير مهاياة فيعرف قاتها ويملكها بحسب الرق والحرية كمن خصين التقطا (وفي مهاياة) أي مناربه (لدى نوبة)



لانها في يده سم فان كانت يدهما أوليبدأ أحد حلق كل وقسمت بينهما برماوى (قوله) فلا كساب لمن  
 حصلت الخ (مقتضى هذا أن التنظير في المتن راجع لصورة المهايأة فقط مع أن رجوعها لما قبلها أيضا  
 أفيد تأمل (قوله) والمؤمن على من وجد سبيلها الخ) ضعيف قال مر في شرحه والوجه أن العبرة في  
 الكسب والمؤمن بوقت الاحتياج للمؤمن وان وجد سبيلها في نوبة الآخر وان كان ظاهر كلام بعض  
 الشراح أن العبرة في الكسب بوقت وجوده وفي المؤمن بوقت وجود سبيلها كالمرض اه وعبرة سم  
 قوله على من وجد سبيلها هل المراد بسبيلها مجرد المرض أو الاحتياج اليها فان المرض له أحوال يحتاج  
 في بعضها الى الدواء دون بعض يتجه الثاني فليراجع اه (قوله) الأرض جناية منه) قيد به لكونه  
 في كلام الاصحاب بخلاف الجناية عليه فانها بحث للزركشى كما يأتي ع ش (قوله) فليس على من وجدت  
 الخ) قال الزركشى ولاه فيما اذا جنى عليه قال وحينئذ فلا استثناء من المؤمن والا كساب لا من المؤمن  
 فقط عبد البر (قوله) بل يشتركان فيه) فيكون عليهما بحسب الرق والحرية فاذا كان نصفه رقيقا  
 ونصفه حرا تعلق نصف أرض الجناية بنصفه الرقيق فيباع فيها أو يفديه السيد والنصف الآخر يتعلق  
 بذمة البعض لكن قول الشارح لانه يتعلق بالرقبة الخ يفهم أنه يتعلق ما يقابل النصف الحر بالرقبة مع  
 أنه لا معنى لتعلقه بها لان معنى التعلق بالرقبة أنها تباع فيه والنصف الحر لا يباع فلعل مراده بالتعلق  
 بالرقبة ما يشمل التعلق بالذمة بالنسبة لبعضه الخ تأمل (قوله) يشملها) أى الجناية عليه بأن يقال جناية  
 منه أو عليه الخ ع ش

فصل في بيان حكم لقط الحيوان وحاصل ما سيذكره أن المانقط بالفتح قسمان مال وغيره والمال  
 نوعان حيوان وجاد والحيوان ضربان آدمى أى رقيق وغيره وغير آدمى صنفان ممنوع من صغار  
 السباع وغيره وغير الممنوع صنفان مأكول وغير مأكول وهذا كله معلوم من كلامه اه زى (قوله)  
 مع بيان تعريفهما) أى وما يتبع ذلك كدفعها للقاضى ع ش (قوله) المملوك) ويعرف ذلك بكونه  
 موسوماً أو مقرطاً شرح مر أى فى أذنه قرط وهى الحلقة شىء خناوخرج به نحو كواب يقتنى فيحصل  
 لقطه مطلقاً وبعد تعريفه يختص به وينتفع به ونحو يعرفه فلا دة مثلاً ما هو قريته على أنه هدى  
 فيعرفه واجده ويذبحه وقت النحر بمنى ويفرق لجه باذن الحاكم تداوان ظهر صاحبه وأنكر كونه  
 هدى يصدق بيمينه وعلى الذابح له ما بين قيمته حيا ومذبوحاً وعلى الآكل غرم اللحم والذابح طريق فيه  
 والوجه جواز تلك منفعة موقوفة أو موصى بها بعد تعريفهما قل (قوله) الممنوع من صغار السباع)  
 أى بالفعل ولو مع حل على ظهره مثلاً فان أثقله الحمل أو كان به نحو كسر رجل فكغير الممنوع واذا لقطه  
 فهو لا لقط لما عليه من الحمل اه قل وانما لم يعتبر بالامتناع من كبارها لانه لكون الكبار أقل فعولوا  
 على الكثير الاغلب ولهذا أشار الشارح فى التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من أكثر السباع (قوله)  
 كذب) مثال للصغار بالنسبة لنحو الاسد وقيل المراد صغار المذكورات اه قل وعبرة شرح مر  
 وما نوزع به من كون هذه من كبارها أو جيب عنه بحملها على صغارها أى الصغار منها أخذ من كلام  
 ابن الرفعة مردود بأن الصغر من الامور النسبية فهذه وان كبرت فى نفسها هى صغيرة بالنسبة الى الأسد  
 ونحوه اه (قوله) بقوة) راجع لقول المتن كبير وقوله أو عدو راجع للفظي وقوله أو طير ان راجع للحمام  
 خلافاً لما فى الشورى (قوله) كبير) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز له فك عقاله اذا لم يأخذه ليرد  
 الماء والشجر فيه نظراً لا قرب الجواز ولا ضمان عليه اه ع ش على مر (قوله) وحام) اسم لذكر  
 والانتى زى قال حل وهو ما عب وهدر كيام وقرى (قوله) أو تلك) فالصور ثمانية استثنى منها صورة  
 (قوله) وهى المهلكة) أى شأنها ذلك فلا ينافى قوله آمنة (قوله) سميت) أى المهلكة بذلك أى بالمقازة

كباقي الاكساب) كوصية  
 وهبة وركاز (والمؤمن)  
 كاجرة طيب وحجام وثمن  
 دواء فلا كساب لمن حصلت  
 فى نوبته والمؤمن على من  
 وجد سبيلها فى نوبته (الا  
 ارش جناية) منه فليس  
 على من وجدت الجناية فى  
 نوبته وحده بل يشتركان  
 فيه لانه يتعلق بالرقبة وهى  
 مشتركة والجناية عليه  
 كالجناية منه كما يحسنه الزركشى  
 وكلامى كالاصل يشملها  
 فصل فى بيان حكم  
 لقط الحيوان وغيره مع  
 بيان تعريفهما (الحيوان  
 المملوك الممنوع من صغار  
 السباع) كذب وغمر  
 وفهد بقوة أو عدو أو طير ان  
 كبير وطي وحام يجوز  
 لقطه من مقازة وعمران  
 زمن أمن أو نهب لحفظ أو  
 تلك لئلا يأخذه خائن  
 فيضيع (الامن مقازة) وهى  
 المهلكة سميت بذلك

على القلب تفاؤلا بالفوز (أمنة) فلا يجوز لقطه (لتملك) لأنه مصون بالامتناع من أكثر السباع مستغن بالرعي إلى أن يجده صاحبه لطلبه ولأن طروق الناس فيها لا يعم فنأخذه لتمامك ضمنه ويرأى من الضمان بدفعه إلى القاضي لا يردده إلى موضعه وخرج بزاد في أمنة ما لولقطه من مفازة زمن نهب فيجوز لقطه لتمامك كشملة المستثنى منه لأنه حيث يتدبىع بامتداد اليد الخائنة إليه وتعيير بما ذكر أولي مما عبر به (وما لا يمنع) (٢٢٦) منها) أي من صفار السباع (كشاة) وعجل (يجوز لقطه مطلقا) أي

على القلب وذكروا بعضهم أنها من أسماء الاضداد يقال فاز إذا نجح أو هلك قل (قوله ويرأى من الضمان بدفعه إلى القاضي) هو ظاهر أن كان الملتقط غير الحاكم فإن كان الحاكم فهل يكتفى في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الآن أو يجب عليه رده إلى القاضي ولو نائبه فيه نظر والأقرب الأول قياسا على ما تقدم في العبد من أنه إذا عتق جاز له تملكها إن بطل الالتقاط والافهوكسب عنه ع ش على م ر (قوله صيانة له عن الخونة) بفتح الخاء المعجمة وفتح الواو جمع خائن اه قل قال الشوبري ولا ينبغي ما في التعبير هنا بالجمع وفيما مر بالأفراد من الحسن (قوله فان لقطه) أي ما يمنع وما لا يمنع حل (قوله ثم تملكه) أي باللفظ لا بالنية شرح م ر (قوله ان وجهه) فان لم يجده باعه استقلاله اه محلي ولم يتعرض للاشهاد وقضيته أنه لا يجب وبوجه بأنه مؤتمن وإن المقلب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استحبابه ع ش على م ر (قوله وأكله) أي إن شاء ولا يجوز له أكله قبل تملكه وقوله وغرم قيمته أي يوم التملك لا الاكل ولا يجب إفراز القيمة المغرومة من ماله نعم لا بد من إفرازها عند تملكها بعد التعريف لأن تملك الدين لا يصح قاله القاضي اه شرح م ر ولولم يأكله حتى حضر به إلى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه اه برلسي اه سم (قوله على الظاهر عند الامام) أي مادام في الصحراء كما سيأتي أنه مراد الامام وأنه المعتمد زي (قوله والخصلة الأولى) هي قوله عرفه ثم تملكه والثانية قوله أو باعه وحفظ ثمنه والثالثة قوله أو تملك الملقوط من مفازة ع ش (قوله في الا حظية) أي لتمامك (قوله والثانية أولى من الثالثة) أي لأن الثمن قد يكون أكثر من القيمة بل هو الغالب حل (قوله خصلة رابعة) أي في المفازة وقوله ليستبقية مقابل قوله وأكله حل ومقتضى تعليقه أن هذه الخصلة مخصوصة بالملقوط من المفازة وانظر هل هو كذلك أولا والفرق بينها وبين الاولى من الثلاثة أن التملك فيها حالا وفي الاولى بعد التعريف (قوله لدر أو نسل) فان ظهر مال كفاهاهما الملتقط ع ش على م ر (قوله ففيه الخصلتان الاوليان) وهل تأتي الخصلة الرابعة فيه فيستبقية للنسل أولا ويكون قوله ولا يجوز تملكه في الحال أي ولو لاستبقائه لنسله اه حل وعبرة زي فلو كان الملقوط بحشة جاز فيها الخصلة الرابعة وهي أن يستبقها لنسلها (قوله فان لم يجده أشهد) فان لم يجد الشهود لا يرجع وإن نوى وظاهر كلامهم ولو في المفازة حل لكن خالفه ع ش في المفازة (قوله أو يميز) ان قلت كيف يتصور أن يعرف ملتقطه أنه عبيد مع أن الأصل في الناس الحرية قال الشيخ حجج صورهم بعضهم بان يقر بجهول بالغ بأنه من مملوك ولا يمين المالك فله التقاطه حيث يشاء والذي يظهر أنه يجوز له أن يعتمد في وضع يده عليه بالعلامات والقرائن التي يظن بهارقه شوبري كعلامة الحبشة والزنج وصوره بعضهم بما اذا عرف رقه أو لا وجهه مال كهم ووجهه ضالا م ر (قوله ومحرم) بان عرف أنها أخته مثلا وبيعت وتداولت عليها الايدي ولم يعرف سيدها اه عبد البر (قوله من كسبه) أي ان كان وهلاذكروا

من مفازة وعمران زمن أمن أو نهب لحفظ أو تملك صيانة له عن الخونة والسباع (فان لقطه لتمامك) من مفازة أو عمران (عرفه ثم تملكه أو باعه) باذن الحاكم ان وجهه (وحفظ ثمنه ثم عرفه ثم تملك نفسه) وتعيير بشم في الموضعين الاولين أولى من تعبيره بالواو (أو تملك الملقوط من مفازة حالا وأكله وغرم قيمته) ان ظهر مال كولا يجب تعريفه في هذه الخصلة على الظاهر عند الامام وذكر التملك فيها من زيادتي وخرج بالمفازة العمران فليس له فيه هذه الخصلة لسهولة البيع فيه بخلاف المفازة فقد لا يجد فيها من يشتري ويشق النقل اليه والخصلة الاولى من الثلاث عند استوائها في الا حظية أولى من الثانية والثانية أولى من الثالثة وزاد الماوردي خصلة رابعة وهي أن يملكه في الحال ليستبقية حيا لدر أو

نسل قال لأنه لا استباح تملكه مع استهلاكه فأولى أن يستبيع تملكه مع استبقائه ولو كان الحيوان غير ذلك ما كول كالجش ففيه الخصلتان الاوليان ولا يجوز تملكه في الحال وإذا أمسك اللاقط الحيوان وتبرع بالاتفاق عليه فذاك وإن أراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان لم يجده أشهد (وله لقط رقيق) عبدا كان أو أمة (غير ميمز أو) ميمز (زمن نهب) بخلافه زمن الامن لأنه يستدل فيه على سيده فيصلى اليه وله هنا الخصلتان الاوليان وحل ذلك في الامة اذا لقطها لا يحفظ أو لتمامك ولم تحل له كجوسية ومحرم بخلاف من نحل له لان تملك اللقطة كالاقتراض كأمرو وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن له كسب



فعلى مامر أنفاق غير الرقيق وإذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقته قبل قوله وحكم بفساد البيع وتعييرى بالرقائق أعم من تعييره بالعبد وان قيدت الأمة بمامر (و) له لقط (غير مال) ككاتب (لاختصاص) (٢٢٧) أو حفظ (وقولى أوزمن الى آخره من زيادنى (و) له لقط (غير

حيوان) ونياب وتهود (فان تسارع فساد كهر يست) ورطب لا يتسمر (فله) الحصلتان (الاخيرتان) وهما أن يبيعه باذن الحاكم ان وجده ثم يعرفه ليمتلك منه أو يملكه حالاً أو ياً كله (وان وجده بعمران) ويجب التعريف للأ كول فى العمران بعداً كله وفى المفازة قال الامام الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه ومحمده فى الشرع الصغير قال الاذرى لكن الذى يفهمه اطلاق الجمهور انه يجب أيضاً قال ولعل مراد الامام أنها لا تصرف بالصجرا لا مطلقاً (وان بقى) ما تسارع فساد (بعلاج كرتب يقتصر ويبيعه أغبط باعه) باذن الحاكم ان وجده (والا) أى وان لم يكن يبيعه أغبط بان كان تجفيفه أغبط أو استوى الامر ان (باع بعضه لعلاج باقية ان لم يتبرع به) أى بعلاجه أى لم يتبرع به الواجد أو غيره وخالف الحيوان حيث يباع كله لتكررت نفقته فيستوعبه والمراد بالعمران الشارع

ذلك فى الحيوان أيضاً بان يؤجر وينفق عليه من أجرته اه ابن قاسم على حج (أقول) يمكن أنهم انما تركوه لان الغالب فى الحيوان الذى يلتقط عدم تأتى ايجاره فلو فرض امكان ايجاره كان كالعبد ع ش على م (قوله فعلى مامر أنفاق) أى فى غير الرقيق وهو قوله وإذا أمسك اللاقط الحيوان وتبرع الخ ع ش (قوله وإذا بيع ثم ظهر المالك) قال حل وانظر حكم النفقة اه (أقول) نظرت فوجدت فى ع ش على م مانصه وبقى ما لو كانت اللقطة عبداً وأنفق عليه اللاقط على اعتقاده أنه عبد فتبين أنه حر هل له الرجوع بما أنفق أم لافيه نظروا الاقرب الثانى لانه أنفق ليرجع على السيد وتبين أنه لا ملك له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالاتفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق ومثل ذلك فى عدم الرجوع ما اذا ظهر المالك وقال كنت أعتقته للعلامة كورة اه (قوله قبل قوله الخ) ثم لو كذب نفسه وأقر ببقاء الرق لياخذ الثمن فهل يقبل أو لا وجهان اه ابن قاسم على المنهج (أقول) الاقرب عدم القبول تغليظا عليه ولتشوف الشارع للعتق ولان الرجوع عما أقربه من الحقوق اللازمة له لا يقبل منه اه ع ش على م (قوله وان قيدت الأمة بمامر) المعنى أن الاحتياج للتقييد بمن لا تحل ليس عند رافى ترك التعرض لما ع ش (قوله الاخيرتان) أى من الثلاثة التى فى المتن (قوله باذن الحاكم ان وجده) أى ولم يخف عليه منه كما هو ظاهر والاستقل به فيما يظهر اه تحفة شوبرى (قوله وان وجده بعمران الخ) أشار بهذه الغاية الى الفرق بين الحيوان وغيره وهو أن الحيوان لا يجوز أكله الا اذا كان ملقو طامن المفازة وأن غيره يجوز أكله مطلقاً تأمل (قوله أنه يجب أيضاً) أى فى المفازة وهذا ظاهر ان كان فيها أحد يسمع التعريف والافلامعنى لا يجابه وقوله انه لا يعرف بالصحراء وهى المعبر عنها سابقاً بالمفازة أى بل يعرف فى العمران وقوله لا مطلقاً أى فى الصحراء والعمران وترجى هذا الجمع يتعين لان فرض الخلاف انما هو فى المفازة ولا يقول أحد بعدم الوجوب مطلقاً اذ ليس لنا لقطة متمولة لا يجب تعريفها تأمل (قوله وان بقى بعلاج) وظاهر كلامه أنه يتمتع عليه أنه يأكله الآن ويغرم قيمته لان الثمن قد يكون أكثر من القيمة اه حل وعبرة سم لم يجوزوا هنا التملك حالا كالذى لا يبقى بعلاج والفرق امكان بقاء هذا بعلاج دون ذاك تأمل (قوله والاباع بعضه لعلاج باقيه) ظاهره أنه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع اه ابن قاسم على حج (أقول) ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الا أن يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهى منتفية حيث أمكن بيع جزء منه اه ع ش على م (قوله والمساجد ونحوها) أى كالمقبرة والمدرسة والرباط وينبغي أن مثل ذلك ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة والمراكب اه ع ش على م (قوله عمال اللقطة) وأما ما يجده فى الارض المملوكة فلذى اليدان ادعاه فان لم يدعه فله قبله الى أن ينتهى الامر للحجى فان لم يدعه فلقطة أى حيث لم يرج مال الكراجم بحث الركا ز اه حل (قوله أو اختصاص) هذا مع قوله أو لها فاضامن يقتضى أنه يضمن الاختصاصات وليس بصحيح اه (أقول) أجاب بعض المشايخ بأن المراد بالضمان فى الاختصاص وجوب الرد مادام باقيا اه سم ع ش (قوله والثلاثة الاخيرة) وهى قوله أو يملك أو اختصاص الخ يجعل التملك والاختصاص أمراً واحداً لان أول التثنية فالصور أربع (قوله أو يختص) بان يقصد الاختصاص بها

والمساجد ونحوها لانها مع الموات محال اللقطة وقولى ان لم يتبرع به من زيادنى فى استواء الامر ين واطلاقى للتبرع أولى من تقييده به بالواجد (ومن أخذ لقطة لا خيانة) بان لقطها لحفظ أو يملك أو اختصاص أوله بقصد خيانة ولا غيرها أو قصد أحد هما ونسبه والثلاثة الاخيرة من زيادنى (فأمين مالم يملك) أو يختص به بالتعرف

لاذن الشارع له في ذلك (وان قصدها) أي الخيانة بعد أخذها فانه أمين كما ودع وهذه من زيادتي في لفظها الغير حفظ (ويجب تعريفها وان لفظها الحفظ) لئلا يكون كتمانها موقفا للحق على صاحبه وما ذكرته من وجوب تعريف مالقط للحفظ هو ما اختاره في الروضة وصححه في شرح مسلم واقتصر في (٢٢٨) الاصل على نقل عدم وجوبه عن الاكثر قالوا لان التعريف انما يجب لتحقيق

شرط التملك فان بداله ان يملكها أو يختص بها أو لفظها التملك أو للاختصاص وجب تعريفها جزما ويمتنع التعريف على من غلب على ظنه ان سلطانا يأخذها بل تكون أمانة بيده أبدا كافي نكت النووي وغيرها وفيه انه يمتنع الاشهاد عليها أيضا حينئذ (أو) (أخذها) (ط) أي للخيانة (فضا من) كافي الوديعه (وليس له) بعد ذلك (تعريفها لملك) أو اختصاص بحياته (ولو دفع) لقطة (لقاض لزمه قبولها) وان لفظها لملك حفظها على مالكتها بخلاف الوديعه لا يلزمه قبولها لقدرته على ردها على مالكتها وقد التزم الحفظ له وهذه من زيادتي في لفظها لغير حفظ (ويعرف) بفتح الباء الا لفظ وجوبا على ما قاله ابن الرفعة ونسبها على ما قاله الاذري وغيره (جنسها) أذهب هي أم فضة أم ثياب (وصفتها) أهـ مـ روية أم مـ روية (وقدرها) بوزن أو عدد أو كيل أو ذرع (وعفاها)

لكنها ليست مالا ع ش (قوله لاذن الشارع له في ذلك) أي الالتقاط (قوله وان قصدها) أي الخيانة لانه يقتضي الدوام ما لا يقتضي الابتداء (قوله قالوا لان التعريف) صيغة تير ووجهه انه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب ليظهر المالك ولا يكون الملتقط كما قصد ورد النهي عن الكتمان اه عميرة زى (قوله لتحقيق شرط التملك) أي ولا تملك هنا اذا فرض انه لا لفظ للحفظ (قوله فان بداله ان يملكها) تقييد لحل الخلاف أي فحله الم يطرأ له قصد التملك أو الاختصاص والا فلا خلاف في وجوب التعريف وبعبارة مـ ر ولو بداله قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حينئذ ولا يعتد بما عرفه قبله وقوله عرفها سنة من حينئذ أي وعليه مؤنة التعريف من الآن ثم ان كان اقترض على مالكتها مؤنة تعريف ما مضى فهل يرجع بذلك عليه لانه انما اقترض اغرض المالك أو لالرجوعها اليه آخر فيه نظر والا قرب الاول لانهم لم يعتدوا بتعريفه السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل أوجبوا استئناف التعريف فابتداءا تعريفا آخر لملك من الآن ولا نظر لما قبله ع ش (قوله بل تكون أمانة بيده) أي ولا يملكها بعد السنة ولو أيس من مالكتها كما هو ظاهر هذه العبارة وظاهره ولو كانت حيوانا وانظر ماذا يفعل في مؤنته هل تكون عليه أم لافيه نظروا ينبغي أن يقال هو في هذه الحالة كالمال الضائع فيأتي فيه ما قيل في المال الضائع من أن أمره ليت المال فيدفعه له ليحفظه ان رجاء معرفة صاحبه ويصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم ترجع وهذا ان كان ناظر بيت المال أمينوا لادفعه ائتمنة يصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفه والا صرفه بنفسه اه ع ش على مـ ر (قوله أو أخذها لها) مقابل قوله لا خيانة (قوله أي للخيانة) وان أقطع عن الخيانة ثم أراد التعريف والملك ليس له ذلك بخلاف ما لو قصد الخيانة في الانشاء ثم أقطع عنها فان له التملك وظاهر هذا أنه مادام قاصد للخيانة في الابتداء لا يملك حل (قوله أو اختصاص) أي ما لم ينب زى (قوله لقاض) ومعلوم عدم جواز دفعها لقاض غير أمين وانه لا يلزمه القبول وان الدافع له يضمنها كما صرح به الفقهاء شرح مـ ر (قوله لزمه قبولها) أي ما لم يلقطها للخيانة والا لم يجب عليه القبول لان الملتقط حينئذ ضامن اه حل (قوله وجوبا على ما قاله ابن الرفعة) ضعيف والذي انحط عليه كلام مـ ر في شرحه ان هذه المعرفة مندوبة وان التعريف الآتي واجب وبعبارة مـ ر وهذا الخلاف انما هو في المعرفة عقب الاخذ ما عند التملك فالوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما يرد له مالكتها لظهور اه (قوله وصفها) شامل للنوع كما اشار اليه الشارح (قوله أهـ مـ روية) راجع للثياب والمروية نسبة الى هـ راة مدينة بخراسان ومروية نسبة الى مرو قرية بالجهم شيخنا عزير زى (قوله وليعرف) أي الملتقط عطف على الخبر وقوله صدق واصفها أي كونه صادقا وكاذبا لانه اذا لم يعرف ما ذكر وجاء له شخص ووصفها لم يعرف صدقه من كذبه (قوله ثم يعرفها) أي بنفسه أو نائبه وان لم يكن عدلا مـ ر وأفهم قوله ثم عدم وجوب فورية التعريف فهو ما صحاحه لكن ذهب القاضي أبو الطيب الى وجوب الفورية واعتمده الغزالي قيل ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده بذلك عدم الفورية المتصلة بالالتقاط اه والاوجه ما توسطه الاذري

وهو

أي وعاءها من جادا أو خرقة أو غيرهما (ووكاءها) أي خيطها المشدودة به وذلك خبر زيد السابق وقيس

في علمه غيره وليعرف صدق واصفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كابواب المساجد عند خروج الناس من الجماعات في بلادها لفظ أو قرينه فان كان بصحراء ففي مقصده



المساجد قال الناشئ الا في  
المسجد الحرام (سنة ولو  
متفرقة على العادة) ان  
كانت غير حقيرة ولو من  
الاختصاصات لم يربط  
وقيس بما فيه غيره فيعرفها  
(أولا كل يوم) مرتين  
(طرفيه) أسبوعا (ثم) كل  
يوم مرة (طرفه) أسبوعا  
أو أسبوعين (ثم) كل  
أسبوع) مرة أو مرتين  
(ثم كل شهر) كذلك  
بحيث لا ينسى أنه تكرر  
للماضى وشرط الامام في  
الاكتفاء بالسنة المتفرقة  
أن يبين في التعريف زمن  
وجدان اللقطة (ويذكر)  
نذبالا فلولو بنائبه (بعض  
أوصافها) في التعريف  
فلا يستوعبها التلايعتمدها  
الكاذب فان استوعبها  
ضمن لأنه قد يرفعه الى  
من يلزم الدفع بالصفات  
(ويعرف حقير) بقيد  
زده بقولي (لا يعرض عنه  
غالبا) متمولا كان أو مختصا  
ولا يتقدر بشئ بل هو  
ما يغلب على الظن ان فاقده  
لا يكترأسفه عليه ولا يطول  
طلبه غالبا (الى أن يظن  
اعراض فاقده عنه غالبا)  
هو أولى مما عبر به ويختلف  
ذلك باختلاف المال أما  
ما يعرض عنه غالبا كبرة

وهو عدم جواز تأخير عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقلتها وكثرتها ووافق البلقيني فقال يجوز  
التأخير ما لم يغلب على ظنه فوات معرفة المالك به ولم يتعرض له وقد تعرض له في النهاية اه شرح م  
(قوله ولا يكلف العدول) أى عن مقصده صورة المسئلة فيمن له مقصد غير الصحراء بخلاف المقيم  
فيه أو المقاصد أقرب البلاد فيعرف في الأقرب سم (قوله وان جازت به قافلة تبعها) ينبى كما وافق عليه  
م أنه ليس المراد أنه يجب عليه أن يتبع القافلة اذا لزم العدول عن مقصدا وترك محل اقامته من الصحراء  
وانما المراد أن يعرف في القافلة ما دامت هناك أو قريبة منه فاذا ذهبت لم يجب الذهاب معها ويكفى  
التعريف في أقرب البلاد اليه سم فقوله تبعها أى ان كانت في جهة مقصده برماوى (قوله الا في المسجد  
الحرام) أى في جواز التعريف فيه على الاصح قال في المهمات وظاهره تحريمه في غيره وليس كذلك فان  
المنقول الكراهة كما جزم بها في المجموع وورده جمع متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عموم  
المستثنى منه مسجد المدينة والاقصى فيكره التعريف فيها كغيرهما على المعتمداه زى (قوله سنة) أى  
من وقت التعريف وهي تحديدية م وقد يجب التعريف على واحد سنتين بأن يعرف سنة قاصدا لحفظها  
بناء على أن التعريف حينئذ واجب ثم يدا تلك فيلزمه من حيثئذ سنة أخرى شرح م (قوله  
على العادة) أى بحيث لا ينسى التعريف الاول كفى م والنشرح (قوله ولو من الاختصاصات) أى  
بان كان اختصاصا عظيم المنفعة يكثر أسف فاقده عليه سنة م (قوله طرفيه) المراد بالطرف وقت  
اجتماع الناس سواء كان في أوله أو وسطه عز زى (قوله ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أى الى أن يتم  
سبعة أسابيع اه شرح م قال الرشيدى التعبير بينم ظاهر في أنه يحسب من السبعة الأسبوعان  
الاوليان اه (قوله ثم كل شهر كذلك) أى الى آخر السنة فائدة المذكورة تقر بنية والضابط ما ذكر  
وهو أنه بحيث لا ينسى أنه تكرر للماضى حتى لو فرض أن المرة في الأسابيع التي بعد التعريف كل يوم  
لا تدفع النسيان وجب مرتان كل أسبوع ثم مرة كل أسبوع وزيد في الاول لان تطلب المالك فيه  
أكثر وينبى الوارث على تعريف مورثه على المعتمداه شرح الارشاد لابن حجر زى وم قال م  
والأقرب ان هذا التحديد كله للاستحباب لا للوجوب لما تقدم أنه يكفى سنة مفرقة اه (قوله فلا  
يستوعبها) ويفارق جواز استيعابها في الأشهاد بحصر الشهود وعدم مهمتهم م (قوله فان استوعبها  
ضمن) وهل هو ضمان يد حتى لو تلفت بأفة بعد الاستيعاب ضمن وينبى أنها كالأودل على الوديعة سم  
(قوله لانه) أى الكاذب قد يرفعه أى اللاقط الى من أى قاض يلزم الدفع بالصفات أى الى قاض يلزم  
اللاقط أن يدفع اللقطة لشخص وصفها له من غير إقامة حجة على أنها اه شيخنا (قوله ويعرف حقير  
الح) الوجه أنه في غير لقطة الحرم أما هي فتعرف على الدوام وان كانت شيئا حقيرا أخذ من اطلاق قولهم  
لا تجوز لقطة لملك فليتأمل وأظن م وافق على ذلك اه سم (قوله بل هو ما يغلب على الظن  
الح) أى باعتبار الغالب من أحوال الناس فلا يرد أن صاحبه قد يكون شديدا البخل فيدوم أسفه على  
التافه ع ش على م (قوله ولا يطول طلبه له) عطف لازم (قوله أما ما يعرض عنه غالبا) اعل محله  
اذا لم يظهر المالك حيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام باقيا وكذا بدله تالفا ان كان  
متمولا هكذا يظهر ووافق عليه م اه سم (قوله بل يستبد) أى يستقل به واجده وينبى أن  
لا يحتاج الى ملك لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا أنه ملك بالأخذ اه سم على حجج (قوله  
لوجوب التعريف عليه) أى مع عود الحظ لللاقط للمالك فلا يرد ان التعريف يجب عليه أيضا ذا

وز يبتوز بل يسير فلا يعرف بل يستبد به واجده (وعليه مؤنة تعريف ان قصد ملكا) ولو بعد لقطة للحفظ أو مطلقا فهو اعم من  
قوله ان أخذ لملك (وان لم يملك) لوجوب التعريف عليه وهذا في مطلق التصرف فغيره ان رأى وليه ملك اللقطة لم يصرف مؤنة تعريفها

من ماله بل يرفع الامر للحاكم لبيع جزأمنها وكالتملك الاختصاص وكقصده لقطه للخيانة (والا) أي وان لم يقصد التملك كان لفظ لحفظ  
وعليه اقتصر الاصل أو أطلق ولم يقصد تملكاً أو اختصاصاً (ف) مؤنة التعريف (على بيت مال أو) على (مالك) بأن يرتبها لخاصة في بيت  
المال أو يقتضها على المالك من اللاقط (٢٣٠) أو غيره أو يأمره بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها ان رآه كافي

التقطها لا يحفظ مع ان المؤنة ليست عليه وقال سم وانظر هذا التعليق مع انه يجب التعريف على من  
لم يقصد التملك وأجيب بأن التقدير لوجوب التعريف عليه مع عود الخ (قوله وكقصده) أي التملك  
لقطه للخيانة أي مؤنة التعريف عليه وكيف هذا مع أنه تقدم ان الملتقط للخيانة لا يعرف الا ان يصور  
بما اذا تاب تأمل وقد يجاب بان الذي مر أنه لا يعرف التملك أو الاختصاص فلا ينافي أنه يعرف لظهور  
ماله (قوله على بيت مال) أي قرضا كما قاله ابن الرفعة لكن مقتضى كلامهما أنه تبرع واعتمده  
الاذرعى ويدل عليه قوله أو يقتضها على المالك شرح م ر فلم يظهر المالك كانتمن الاموال  
الضائعة فيبيعها وكيل بيت المال ولا لاقط الرجوع على بيت المال بما أخذ منه ع ش على م ر (قوله  
بأن يرتبها الخ) راجع لقوله على بيت مال وما بعده راجع لقوله أو على مالك (قوله والاخير ان من  
زيادتي) لانهم اذا اخلان في قوله أو على مالك (قوله ولو لم يغير تملك الخ) الاولى ولو لملك لانه محل  
الخلاف كما قاله زي (قوله فظهر المالك) أو دارنه فان لم يظهر المالك ولا وارنه لا مطالبة عليه في الآخرة  
لانها من كسبه كافي شرح م ر وينبغي أن يكون محله اذا عزم على ردها أو ردها اذا ظهر مالها  
زي قال ع ش على م ر وقضية كلام الشارح أنه لا فرق وقد بوجه بأنه حيث أتى بما وجب عليه  
من التعريف وتلك صارت من جهه اكسابه وعدم يتعدها مالها لا يزيل ملكها وان أثم به وعلى  
ما قاله شيخنا زي فينبغي ان يالحق به ما لو لم يقصد ردا ولا عده اه (قوله ولا تعلق بها حق لازم)  
ولو زال ملكه عنها ثم عاد فالتجته انه كما لو لم يزل م ر ع ش (قوله حق لازم) بأن لم يعلق بها حق أصلا  
أو تعلق بها حق جائز كالعارية أو حق لازم لا يمنع بيعها كالأجارة والحق اللازم الذي يمنع بيعها كالرهن  
وانظر هل يردّها اذا كانت مؤجرة مساوية المنفعة مدة الأجارة أو لا تأمل وقياس ما تقدم في القرض من  
انه اذا رجع في الشيء المقرض ورآه مؤجرا يأخذه مساوب المنفعة ان المالك هنا يأخذ الملقوط مساوب  
المنفعة ولا أجرة له بل هي للاقط لوقوع الأجارة منه حال ملكه للملقوط (قوله وبأرض نقص) وهو  
مانقص من قيمتها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط أو وقت التملك أو وقت طرؤ العيب ولو بعد  
التملك فيه نظر والاقرّب الاخير لأنه لو ظهر مالها قبيل طرؤ العيب لوجب ردها اه ع ش على م ر  
(قوله بعيب حدث بعد التملك) لأنها الآن مضمونة عليه بالقيمة وقبل ذلك امانة حل (قوله أو شرعا)  
بان تعلق بها حق لازم كالرهن وكالوقف اه (قوله ولا تدفع اللقطة) ينبغي ان يكون المراد لا يجوز أن  
تدفع أخذها من قوله أما اذا لم يظن صدقه الخ نعم ان ظن صدق دعواه فينبغي ان يجوز الدفع اه سم  
(قوله نعم ان تعدد الواصف) ولو سقطت اللقطة من ملتقطها فالتقطها آخر فالاول أولى بها بالسبقه ولو أمر  
آخر بالتقاط شيء رآه فأخذه فهو لا أمر ان قصده الأخذ فان قصده الأمر ونه فلهما ولا ينافيه ما مر من  
عدم صحة التوكيل في الالتقاط لأن ذاك في عمومه وهذا في خصوص لقطة وان رآها مطروحة على  
الأرض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها شرح م ر (قوله لم تدفع لأحد) أي لم يجز ع ش  
(قوله والمدفوع له) أي لأنه بان أنه أخذ ملكا غير مخرج بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده ثم غرم للواصف

هرب الجمل والاخير ان من  
زيادتي وانما لم تلزم اللاقط  
لان الحظ فيه للمالك فقط  
(واذا عرفها) ولو لم يغير تملك  
(لم يملكها الا بلفظ) أو ما في  
معناه (كتملك) لأنه  
تملك مال يبدل فافتقر الى  
ذلك كالتملك بشراء وبحث  
ابن الرفعة في لقطة لا تملك  
تكمروك بانه لا بد فيها مما  
يبدل على نقل الاختصاص  
واطلاق تعريفها يشمل ما  
يعرف سنة وما يعرف دونها  
بخلاف تقييد الاصل له  
بالسنة (فان تملكها) فظهر  
المالك ولم يرض ببدلها  
ولا تعلق بها حق لازم يمنع  
بيعها (لزم ردها) له للخبر  
السابق (بزيادتها المتصلة)  
وكذا المنفعة ان حدثت  
قبل التملك تبع اللقطة وهذه  
من زيادتي (وبأرض  
نقص) لعيب حدث بعد  
التملك كما يضمنها كلها بتلفها  
وللمالك الرجوع الى بدلها  
سليمة ولو أراد اللاقط الرد  
بالأرض وأراد المالك  
الرجوع الى البديل أجيب  
اللاقط (فان تلفت) حسا  
أو شرعا بعد التملك (غرم

مثلها) ان كانت مثلية (أو قيمتها) ان كانت متقومة (وقت تملك) لأنه وقت دخولها في ضمانه (ولا تدفع) قيمتها  
اللقطة (للمدع) لها (بلا وصف ولا حجة) لان يعلم اللاقط أنها فيلزم دفعها له (وان وصفها) له (وظن صدقه جاز) دفعها له عملا بظنه بل  
يسن نعم ان تعدد الواصف لم تدفع لاحد الا بحجة (فان دفعه) به بالوصف (فتثبت لآخر) بحجة (حولته) عملا بالحجة (فان تلفت) عند  
الواصف (فله) أي للمالك (تضمن كل) من اللاقط والمدفوع له (والقرار على المدفوع له) لحصول التلف عنده فيرجع اللاقط بما غرمه



اللاقط اذا دفع بنفسه لان  
الزمه به الحاكم (ولا يحل لقط  
حرم مكة الاحتفظ) فلا  
يحل ان لقط لملك أو أطلق  
والثانية من زيادتي (ويجب  
تعريف) لما لقطه فيه  
للحفظ لخبر ان هذا البلد  
حرم الله لا يلتقط لقطته  
الامن عرفها وفي رواية  
للبخاري لا تحل لقطته الا  
لمنشد أي لمعرف والمعنى  
على الدوام والافسار البلاد  
كذلك فلا تظهر فائدة  
التخصيص وتلزم اللاقط  
الاقامة للتعريف أو دفعها  
الى الحاكم والسرفي ذلك  
ان الله تعالى جعل الحرم  
مثابة للناس يعودون اليه  
فربما يعود مال كها ونائبه  
وخرج بزيادتي مكة حرم  
المدينة فهو كسائر البلاد في  
حكم اللقطه

### كتاب اللقيط

ويسمى ملقوطا ومنبوذا  
ودعيوا والاصل فيه ما يأتي  
قوله تعالى وافعلوا الخير  
وقوله تعالى وتعاونوا على البر  
والتقوى وأركان اللقط  
الشرعي لقط ولقيط ولاقط  
وكما تعلم مما يأتي (لقطه)  
أي اللقيط (فرض كفاية)  
لقوله تعالى ومن أحيائها  
فكأنما أحياء الناس جميعا  
ولانه أدى محترم فوجب

قيمتها فليس للمالك تعريمه لأن ما أخذه مال الملتقط لا المدعى شرح مر وقوله فليس للمالك تعريمه  
أي وانما يفرم الملتقط بدله ويرجع به على الواصف اه ع ش على مر (قوله فان اقر لم يرجع)  
وفارق ما لو اعترف المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه باليمن لأنه انما اعترف له بالملك  
اظهار اليد بان اليد دليل الملك شرعا فعذر بالاعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا  
بالاعتراف المستند اليه شرح مر (قوله مؤاخذته باقراره) عبارة مر لأنه حيثئذ يزعم أن الظالم  
هو ذوالينة اه (فرع) من اللقطه أن تبدل نعله بغيرها فيأخذها ولا يحل له استعمالها الا بعد  
تعريفها بشرطه وهو التملك أو تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها تعمد أخذ نعله جاز له بيع  
ذلك ظفرا بشرطه وهو تعذر وصوله الى حقه ثم ان وفي بقدر حقه فذلك والاضاع عليه ما بقي كغير ذلك  
من بقية الديون اه ع ش (قوله ولا يحل لقط حرم مكة) وألحق به بعضهم عرفته ومضى ابراهيم  
لانهم اوان كانوا من الحل الا انهما مجتمع الحاج جميعهم حل (قوله الاحتفظ) أي ولا يحل تملكه ولو  
بعد سنين كما يدل له قوله فيما يأتي والمراد التعريف على الدوام اذ اللقطه انما تملك بعد التعريف وتعريف  
هذه لا غاية له تأمل (قوله ويجب تعريف لما لقطه فيه) فان أيس من معرفة مال كافي فينبغي أن يكون  
مالا ضاعا أمره ليت المال ع ش (قوله والا) أي والا يكن المراد على الدوام فلا يدل على ما ذكر  
لأن سائر البلاد كذلك خذف الشرط وجوابه وأقام دليل الجواب مقامه

### كتاب اللقيط

هو فاعيل بمعنى مفعول أي الملقوط أي بيان حقيقته وما يفعله به وبما معه وغير ذلك وسمى لقيطا  
وملقوطا باعتبار أنه يلقط ومنبوذا باعتبار أنه ينفذ وتسميته بذنك أي اللقيط والملقوط قبل أخذه وان  
كان من مجاز الأول لكنه صار حقيقة شرعية وكذا تسميته منبوذا بعد أخذه بناء على زوال الحقيقة  
بزوال المعنى المشتق منه شرح مر وقوله منبوذا بعد أخذه أي فهو مجاز لكن باعتبار ما كان ع ش  
(قوله ودعي) سمي دعيًا لانه متروك أي مجهول النسب اه ع ش وعبارة البرماوى قوله ودعيًا  
بكسر الهمزة أي لان غيره يدعيه وهذا باعتبار آخر أمره ومنبوذا باعتبار أوله وملقوطا باعتبار وسطه اه  
ع ش (قوله مع ما يأتي) أي من قوله تعالى ومن أحيائها فكأنما أحياء الناس جميعا (قوله وأركان  
اللقط الشرعي) دفع به ما يلزم على كلامه من كون الشيء ركنا لنفسه لانه جعل اللقط من أركان  
اللقط وحاصل الدفع أن الذي جعل ركنا هو اللقط اللغوي بمعنى مطلق الاخذ والأول هو اللقط الشرعي  
وهو أخذ الصبي والمجنون الذي لا كافل له معلوم (قوله فرض كفاية) أي حيث علم به أكثر من واحد  
والا فرض عين اه زى قال ع ش على مر أي ولو على فسقة علموه فيجب عليهم الالتقاط  
ولا تثبت الولاية لهم بمعنى أن لا غير انتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم (قوله لقوله  
تعالى ومن أحيائها) الأصل في الأحياء ادخال الروح في الجسد وليس المراد هنا ذلك وانما المراد تسبب  
في دوام الحياة وهو دفع الضرر عنها المؤدى الى الهلاك وقوله فكأنما أحياء الناس جميعا أي بدفع الأثم  
عنهم فعنى الأحياء الأول غير معنى الأحياء الثاني اه ع ش فدللت الآية على كونه فرض كفاية  
باللزم (قوله كالنكاح والوطء) أي لم يوجبوا الوطء في النكاح لان النفس تميل اليه فاستغنى بذلك  
عن الوجوب أو يقال لما كان المقاب في النكاح معنى الوطء والنفس تميل اليه لم يوجبوا النكاح أي  
العقد استغناء عنه بميل النفس اليه اه زى (قوله ويجب اشهاد عليه) أي لرجلين ولو مستورين

حفظه كما اضطر الى طعام غيره وفارق اللقطه حيث لا يجب لقطها بان المقاب فيها الا كتب النفس تميل اليه فاستغنى بذلك عن  
الوجوب كالنكاح والوطء فيه (ويجب اشهاد عليه) أي على اللقط وان كان اللاقط

ظاهر العدالة خوف من أن يسترقه وفارق الشهادة عليه الاشهاد على لفظ اللقطة بأن العرض منها المال والاشهاد في التصرف المالي مستحب ومن اللقيط حفظ سر ينعونسه فوجب الاشهاد كفا في النكاح وبأن اللقطة يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف في اللقيط (وعلى مامع اللقيط) تبعاله واثلا (٢٣٢) يملكه فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحضانة وجاز نزعه منه قاله في الوسيط

وانما يجب الاشهاد فيما ذكر على لاقط بنفسه أما من سلمه له الحاكم فلاشهاد مستحب قاله الماوردي وغيره (واللقيط صغير أو مجنون منبوذ لا كافل له) معلوم ولو عجزا لحاجته الى التعهد وقولي وعلى ما لح من زيادتي (واللاقط حر رشيد عدل) ولو مستورا (فلو لقطه غيره) ممن بهرق ولو مكاتباً أو كفو أو صبا أو جنون أو فسق أو سفه (لم يصح فينزع) اللقيط منه لان حق الحضانة ولاية وليس من أهلها (لكن الكافر لقط كافر) لما بينهما من الموالاة (فان أذن لرفيقه غير المكاتب) في لقطه (أو أقره) عليه (فهو اللاقط) ورفيقه نائب عنه في الأخذ والتربية أذ به كيدته بخلاف المكاتب لاستقلاله فلا يكون السيد هو اللاقط بل ولا هو أيضاً كما علم مما مر فان قال له السيد التقط لي فالسيد هو اللاقط والمبعض كالرفيق الا اذا لقط في نوبته فلا يصح كما قاله الروياني والتقيد بغير المكاتب من زيادتي (ولو

لانه يعسر عليه إقامة العدلين ظاهر أو باطنا اه ع ش على م ر (قوله ظاهر العدالة) أي ثابتاً بأن ثبت بالتركيين واشتهرت جملة لفظ على فردة الكامل فغيره كستور العدالة من باب أولى ع ش (قوله وعلى مامع اللقيط) قياس ما مر في اللقطة من امتناع الاشهاد اذا خاف عليها ظالم لأنه هنا كذلك اه ع ش (قوله تبعاله) أي وانما وجب الاشهاد على مامعه بطريق التبعية له فلا ينافيه ما مر في اللقطة من أنه يسن الاشهاد عليها ولا شك أن مامعه من جملة اللقطة اه م ر (قوله لم تثبت له ولاية الحضانة) أي الا ان تاب وأشهد فيكون التقاطاً جديداً من حيثئذ كما يحسنه السبكي مصرحاً بان ترك الاشهاد فسق شرح م ر وهلا قال الشارح لم يصح لقطه مع أنه أخصر (قوله وجاز نزعه منه) أي بل وجب على القاضي نزعه فهو جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب ع ش وح ل (قوله واللقيط الخ) كان الاولى أن يقدمه على قوله لقطه فرض كفاية لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وأجيب بأنه آخره لقوله واللاقط ح الخ (قوله منبوذ) ليس بقيد اذ مثله ما اذا كان ماشياً وليس معه أحد شيخنا (قوله ولو عجزا) أي ان خيف ضياعه شرح م ر ومفهومه أنه لو لم يخف ضياعه لم يجب التقاطه بل يجوز ونقل سم على حج عن شرح البهجة ما يفيد الوجوب مطلقاً (قوله وعلى ما الخ) أي الى قوله لا كافل له (قوله واللاقط حر رشيد) ظاهره ولو أعمى أو غير سليم كأجذم وأبرص وبحث الاذرى أنه لاحق له في الحضانة ولا للإدعى واعتمده شيخنا كالحضانة اه ح ل وعبارة شرح م ر والأوجه كما يحسنه الاذرى اعتبار البصر وعدم سم نحو برص اذا كان المتقط يتعهد بنفسه كما في الحضانة (قوله فلو لقطه غيره) أي غير من اجتمعت فيه الشروط المذكورة ع ش (قوله أو سفه) أي أوجهلت عدالته ع ش (قوله فينزع اللقيط) والنزع له الحاكم م ر (قوله لكن كافر) أي عدل في دينه التقاط الكافر وان اختلفا ديناً نعم للذي التقاط حربي لا عكسه قل (قوله فان أذن لرفيقه) هذا تنقيد لقوله لم يصح من حيث تعاقبه بالرفيق كأن قال له خذ وان لم يقل لي فيما يظهر خلافاً لما يروه كلام الشارح شوبري (قوله أو أقره عليه) أي ولرفيق عدل رشيد ح ل (قوله كما علم مما مر) أي من اشتراط حرية اللاقط أو من قوله ولو مكاتباً (قوله فالسيد هو اللاقط) وليس كالحرفانه لا تصح الوكالة فيه ح ل (قوله والمبعض كالرفيق) عبارة م ر ولو أذن لمبعض ولا مهاباة أو كانت والتقط في نوبة السيد فكالتن أو في نوبة البعض فباطل في أوجه الوجهين اه (قوله ولو أزدحم أهلان) فلو كان أحدهما غير أهل فهو كالعدم ويستقل الأهل به ع ش (قوله من يراه) فضيته أنه ليس له جعله تحت يدهم ما لا نه قد يؤدي الى ضرر العطل بتواكلهم في شأنه ع ش على م ر (قوله أي بعد أخذه) أي أخذ أحدهما له بدليل ما بعده (قوله وان لقطاه مع الخ) أسقط المتن مرتين ذكرهما ح ل بقوله وان لقطاه معاً قدم مقيم محل وجده على من يسافر به ولو الى بلد فان كانا مسافرين قدم بلدي على قروي لان البلدي أرفق به فان استويا قدم غني أي غني الزكاة فان تفاوتا في الغني لم يقدم الأغني ويقدم الجواد على البخيل ح ل (قوله فغني) أي ولو بخيلاً على فقير ولو سخي م ر أي حيث استويا في العدالة فقوله وعدل على مستورا أي ان استويا في الغني أو الفقر لتلايتكر ر (قوله لانه قد يواسيه بماله) عبارة شرح

م

ازدحم أهلان) للقط على لقيط (قبل أخذه) بان قال كل منهما أنا آخذه (عين الخا لم من يراه) ولو من

غيرهما اذ لاحق لواحد منهما قبل أخذه (أو بعده) أي بعد أخذه (قدم سابق) لسبقه باللقط ولا يثبت السابق بالوقوف على رأسه بغير أخذه (وان لقطاه معاً فغني) يقدم (على فقير) لانه قد يواسيه بماله



لا مرجح لأحدهما على الآخر ولو ترك أحدهما حقه قبل القرعة انفرد به الآخر وليس لمن خرجت القرعة له ترك حقه إلا أن تركها ليس للمنفرد نقل حقه إلى غيره ولا يقدم مسلم على كافر في كافر ولا رجل على امرأة (وله) أي لا فقط (نقله من بادية لقرية) (و) نقله (منهما) أي من بادية وقرية أي من كل منهما (البلد) لأنه أرفق به (لا عكسه) أي لا نقله من قرية لبادية أو من بلد لقرية أو بادية لخشونة عيشهم ولو فوات العلم بالدين والصنعة فيهما نعم له نقله من بادية أو من قرية لبادية قريبة يسهل المراد منها على النص وقول الجمهور (و) له نقله (من كل) من بادية وقرية وبلد (لثله) لا تنفاه ذلك للمادونه وذ كر حكم القرية جوازاً ومنعاً مع جواز نقل البادية لمن بادية لثله من زيادتي ومحل جواز نقله إذا أمن الطريق والمقصود وتواصلت الأخبار واختبرت أمانة اللاقط (ومؤته) هو أعم من قوله ونفقته (في ماله العام) كوقف (على اللقطاء) أو الوصية لهم (أو الخاص) وهو ما اختص به (كثياب عليه) ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى

مر لأنه أرفق به غالباً وقد بواسيه بماله وبقولي غالباً يدفع مالاً لأذري هنا ولا عبرة بتفاوتهما في الغنى إلا أن تميز أحدهما بنحو سخاء وحسن خلق كما بحثه بعضهم اه بحروفه (قوله باطنا) ولو فقيراً على مستور ولو غنياً زى ومثله في سم عن مر أولاً قال ثم اعتمد مر في مرة أخرى تقديم لغنى المستور على الفقير العدل باطنا وهو الظاهر في شرح البهجة ع ش وفي حاشيته على مر على مستور ولو غنياً وهو المتجه لأن مصلحة العدل باطنا أرجح من مصلحة الغنى مع استراذ المستور وقد لا يكون عدلاً في الباطن ويسترقه لعدم الديانة المانعة له سم على حج بحروفه (قوله) وليس لمن خرجت القرعة (الح) أي فيأثم وهو لا يسقط حقه أم لافيه نظر والظاهر الثاني فيلزمه به القاضي لأنه بانتقاطه تعين عليه تربيته اه ع ش على مر (قوله) ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور لمز يد مرتبة عدالة لمسلم كز يد مرتبة العدل باطنا اه ابن قاسم على ابن حجر (أقول) وقد يقال المستور قد يكون فاسقاً باطناً فلا يكون أهلاً للانتقاط بخلاف الكافر العدل في دينه فان أهليته للانتقاط محققة فكان مع المسلم كسالمين تفاوتاً في العدالة المحققة أو الغنى اه ع ش على مر (قوله) ولا رجل على امرأة) أي الامرضة في رضيع فتقدم على الرجل كما بحثه الأذري والاخلية فتقدم على المتزوجة كما بحثه الزركشي شرح مر ع ش قال بعضهم وهذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى منه رجل وامرأة (قوله) وله نقله من بادية) أي ولا فرق في النقل بين كونه للسكنى أو غيرها كقضاء حاجة اه وعبرة مر في شرحه وسواء كان السفر به للنقل أو غيرها كما قاله المتولي وأقره اه والبادية خلاف الحاضرة وهي العمارة فان قات فقرية أو كبرت ولم تعظم قبلها أو عظمت فمدينة أو كانت ذات زرع وخصب فريف شرح مر وقيل ان البلد ما فيه ما كم شرعى أو شرطى أو اسواق للعاملة وان جعت الكل فمصر ومدينة أو خلت عن الكل فقرية وعلم من كلامه ان البلدى أخص من الحضرى اه قل (قوله) لخشونة عيشهما) هذا بالنسبة للقيط وأما الزوجة فيجب عليها مطاوعته ولو كان المنقول اليه خشن العيش اه عزيزى لأن نفقتها مقدرة ويمكنها ابدالها (قوله) كوقف على اللقطاء) وانما يصح الوقف عليهم مع عدم تحقق وجودهم لأن الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي إمكانه كإدله عليه كلامهم ونبه عليه الزركشى وإضافة المال العام اليه لاستحقاقه الصرف عليه منه والافه ونحو جواز اذ هو حقيقة للجهة العامة وليس مأكاله وأفاد السبكي عدم الصرف له من وقف الفقراء لأن وصفه بالفقر غير محقق لكن خالفه الأذري اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيراً وهو أوجه اه شرح مر (قوله) أو الخاص) قضية كلامه التخيير بين العام والخاص والأوجه كما أفاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على الأول فان جملته وفي كلامه على التنويع لم يرد ذلك اه شرح مر والمعنى أن مؤته اما في ماله لعام أو في ماله الخاص قال الرشيدى الا أنه لا يعلم أيهما المقدم اه الا أن يقال هذا معلوم من خارج وهو أن الخاص مقدم كافي زى اه واعتمد شيخنا أنه ينفق من العام ان لم يكن مقيد بالحاجة كوقف على اللقطاء المحتاجين والا فيقدم الخاص عليه كافي س ل (قوله) كثياب عليه) والمراد كإثابه عليه الزركشى بكون ما ذكره صلاحيته لا تصرف فيه ودفع المنازع له لأنه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم مجرد ذلك أن يقول ثبت عندى أنه ملكه شرح مر وفائدة ذلك أنه لو ادعاه أحد بينة مسلم للدعى ع ش على مر (قوله) أو ملبوسة له) ودابة زمامها يده أو مربوطة بنحو وسطه أو راكب عليها أو ما عليها تابع لها اه قل (قوله) وداره وفيها وحده) أي لا تعلم لغيره أو حانوت أو خيمة أو بستان كذلك زى وعبرة شرح مر ولا يحكم له بستان وجد فيه في أوجه

وحصة منها ان كان معه فيها  
غيرها وقولي وحده من  
زيادتي (لامال مدفون)  
ولو تحته أو كان فيه أومع  
اللقيط رقعة مكتوب فيها  
انه له كالمكف نعم ان حكم  
بأن المكان له فهو له مع  
المكان (و) لامال (موضوع  
بقربه) كالبعيد عنه  
بخلاف الموضوع بقرب  
المكف لان له رعاية (ثم)  
ان لم يعرف له مال عام ولا  
خاص ولو محكوما بكفره  
بأن وجد ببلد كفر ليس  
بها مسلم فوته (في بيت  
مال) من سهم المصالح  
(ثم) ان لم يكن فيه مال أو  
كان ثم ما هو أهم (يقترض  
عليه حاكم) وهذا من  
زيادتي (ثم) ان عسر  
الاقتراض وجبت (على  
موسرينا) أي المسلمين  
(قرضا) بالتفاف عليه ان  
كان حرا والافعلي سبيده  
والمعنى على جهة القرض  
فالنصب بنزع الخافض  
والتمييز باليسار من  
زيادتي (ولا اقطعه استقلال  
بمحافظة ماله) كحفظه (وانما  
يمونه منه باذن حاكم) لان  
ولاية المال لا تثبت لغير أب  
وجد من الاقارب فالاجنبى  
أولى (ثم) ان لم يجده ماله  
(بإشهاد) وهذا من زيادتي  
فان ماله بدون ذلك ضمن  
﴿فصل في الحكم بإسلام  
اللقيط وغيره ببيعة أو

(٢٣٤)

غيره لان له بدا واختصاصا كالبالغ والاصل الحرية مالم يعرف

الوجهين كارجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكنها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا  
ولا سكني وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك اه ع ش وعبارة قل قوله  
ودار هو فيها وكذا في قرية لاني بايها ما ولا في بستان لم تجر العادة بالسكني فيه والاف كالدار وما في الدار  
والبستان تابع لهما ملكا وعنده (قوله ان كان معه فيها غيره) فله حصته بعدده بحسب الرأس قل  
(قوله لامال مدفون) نعم بحث الاذرعى انه لو اتصل خيط بالدين در بط بنحو ثوبه قضى له به لاسبان  
انضمت الرقعة اليه اه مر وقوله بخلاف الموضوع بقرب المكف يؤخذ من هذا انه لو مازع هذا  
المكف غيره فالقول قول المكف وتقدم بيته لان اليد له انتهى سم (قوله ولو محكوما بكفره) أي  
لان فيه مصلحة للمسلمين اذا بلغ الجزية اه شرح مر (قوله في بيت مال) أي بجائنا ع ش وقل  
(قوله يقترض عليه) أي على الطفل لا على بيت المال كما صرح به الخطيب على المنهاج حيث قال أو  
حالت الظلمة دونه فترض له الامام من المسلمين في ذمة اللقيط كالمنظر الى الطعام فان تعذر الاقتراض  
قام المسلمون بكفايته قرضا صالح ع ش (قوله على موسرينا) أي موسري بلده زى والوجه ضبطهم  
بمن يأتي في نفقة الزوجة وقيل من يملك مؤنة سنة فلا تعتبر قدرته بالكسب واذا ألزمهم وزعها الامام على  
مياسير بلده فان شق فعلى من يراه الامام منهم فان استوفى نظره تخير وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ  
فمن سهم الفقراء والمساكين فان ظهر له سيد أو قريب يرجع عليه وان ضعفه في الروضة وما نوزع به من  
سقوط نفقة القريب ونحوه بمضى الزمن يرد بما سبى في انها تصير ديننا بالاقتراض شرح مر أي باذن  
الحاكم فان لم يظهر له مال ولا قريب ولا سيد ولا كسب فالرجوع على بيت المال من سهم الفقراء أو  
الغارمين بحسب ما يراه الامام سل (قوله بنزع الخافض) كان الانسب بما قبله أن يقول على التمييز  
(قوله ولا اقطعه استقلال بماله) أي ان كان عدلا بحيث يجوز ابداع مال اليتيم عنده اه حج ولم  
يخف عليه عند من استيلاء ظالم حل وزى (قوله باذن حاكم) في المرة الاولى على الوجه ومثله  
الاشهاد فلا يجب الا في المرة الاولى كما قاله حل فان تعذر مراجعته أشهد ويصدق في قدر الانفاق  
ان كان لا تقابه ع ش على مر (قوله ثم ان لم يجده) أي في مسقة قريبة وهي مادون مسافة العدوى  
على المعتمد اه ع ش

﴿فصل في الحكم بإسلام اللقيط﴾ أي وما يتبع ذلك كالحكم بكفره بعد كماله ع ش مر (قوله أو  
بكفرهما كذلك) أي ببيعة فالصور أربعة (قوله وما ألحق بها) وهي دار الكفر التي بها مسلم كتاجر  
حل (قوله وان استلحقه كافر) ولا يلزم من كفر أبيه كفره لاحتمال أن يكون من شبهة بوطء مسلمة  
فيكون مسلما تبعا لأمه للقاعدة المشهورة حل وعبارة شرح مر أي ولو لحقه في النسب لانا حكمنا  
باسلامه فلا نغيره بمجرد دعوى كافر اه والغاية للرد وقيد الماوردي بالخلاف بما اذا لم يصدر منه صلاة  
أوصوم والافس لم قطعوا ويندب أن يحال بينه وبين من ادعاه (قوله ولو بدار كفر) أي أصلها دار اسلام  
بأن كانت دار الاسلام أو لا وأقررتناهم عليها بالجزية أو الصلح حل فالمراد بها ما استولى الكفار عليها  
من ديارنا (قوله به مسلم) أي رجل أو امرأة وكلامه يقتضى ان اللقيط اذا وجد بمحل اسلام خراب  
لا يحكم بإسلامه الا اذا كان به مسلم لان المحل في كلامه شامل لذلك وهو بعيد فليحذر (قوله أو محتارا)  
هذا مع قوله ولكن لا يكفي اجتياز دار كفر قد يتنافيان لان الاول يدل على الاكتفاء بالاجتياز  
والثاني يدل على عدم الاكتفاء بذلك قال مر فتحمل دار الكفر في الاول على ما أصلها دار اسلام اه

بكفرهما كذلك (اللقيط مسلم) تبعا لدار وما ألحق بها (وان استلحقه كافر) هو أولى من قوله ذمى (بلا) (وأقول)

بدنة) بنسبه هذا (ان وجد بمحل) ولو بدار كفر (به مسلم) يمكن كونه منه ولو أسير منتشرا أو تاجرا أو محتارا تغليب الاسلام ولانه قد حكم



بإسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق (و) لكن (لا يكتفى اجتياز به دار الكفر) بخلافه بدارنا الحرمتها ولو نفاه المسلم قبل في نفي نية  
لا في نفي إسلامه أما إذا استلحقه الكافر بيعة أو وجد القبط

(٢٣٥)

كافر (و) يحكم بإسلام غير  
لقبط صبي أو مجنون تبعا  
لأحد أصوله) بأن يكون  
أحد أصوله ولو من قبل  
الأم مسلما وقت العلق به  
أو بعده قبل بلوغ أو افاقة  
وان كان ميتا والأقرب  
منه حيا كافر أو غلبا  
للإسلام (و) تبعا (لأبيه  
المسلم) ولو غير مكاتب (ان لم  
يكن) معه في السبي  
(أحدهم) أي أحد أصوله  
لأنه صار تحت ولايته فان  
كان معه فيه أحدهم لم يتبع  
الساقي لأن تبعية أحدهم  
أقوى ومعنى كون أحدهم  
معه كافي الروضة ان يكونا  
في جيش واحد وغنيمة  
واحدة لأنهما في ملك  
رجل وخرج بالمسلم الكافر  
فلا يحكم بإسلام مسييه  
وان كان بدارنا لأن الدار  
لا تؤثر فيه ولا في أولاده  
فكيف تؤثر في مسييه نعم  
هو على دين مسييه كما قاله  
الماوردي وغيره ولو سباه  
مسلم وكافر فهو مسلم  
وخرج بالتبعية إسلامه  
استقلال فلا يصح كسائر  
عقوده وفارق حجة عباداته  
بأنها تنفذ به فافتقار منه  
نقلا بخلاف الإسلام وإنما  
صح إسلامه على رضى الله

(وأقول) أهمل من هذا ان الأول عام مخصوص بالثاني اه سم كما هو شأن الاستدراك لان  
قوله مجتازا شامل لا يجتازه بدار الإسلام التي يسكنها الكفار ودار الكفر والاستدراك ينحصر بالأول  
عزري (قوله لا يكتفى اجتياز به) بل لا بد من السكنى والمراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر وهو أربعة  
أيام غير يومى الدخول والخروج قاله الاذرى بخلاف بل ينفى الا كسقاء بليت يمكن فيه الوقوع وان  
ذلك الولد منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان مسلم واحد بمصر عظيم مدار حبيب ووجد فيه كل يوم ألف  
لقبط مثلا حكم بإسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الإسلام كالسابق فذلك أولا مكان كونهم منه ولو على  
بعد وهو الظاهر ففيه نظر ولا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة شرح مر (قوله بدار كفر) أي  
أصلها دار كفر فلا يخالف ما قبله اذ ذلك مفروض في دار كفر أصلها دار إسلام والمراد بدار الكفر  
ما استولوا عليها من غير جزية ولا صلح ولا أصلها دار إسلام وما عدا ذلك دار إسلام شيخنا (قوله أما اذا  
استلحقه الكافر بيعة) شمل كلامه ما لو تمتحضت البيعة نسوة وهو الوجه من وجهين والأقرب اعتبار  
الحاق القاطن لانه حكم فهو كالبيعة بل أقوى شرح مر (قوله وان كان ميتا والأقرب منه حيا) أي  
بشرط نسبته اليه نسبة تقتضى التوارث ولو بالرحم فلا يراد آدم أبو البشر صلى الله عليه وسلم اه شرح  
مر لانه لو نظر له كان كل الناس مسلمين بالتبعية لانه كل شخص منسوب اليه لكن نسبة لا تقتضى  
التوارث ولكن ضابط النسبة التي تقتضى التوارث لم يظهر ولم يعلم من كلامه وأعله ما يأتي في الوصية بأن  
يقال هنا المراد بالأصل ما ينسب الشخص اليه من جهة الآباء أو الأمهات وبعد قبيلة كما يقال بنو فلان  
فن فوق الجد الذي حصت الشهرة به والنسبة لا يعتبر (قوله لان تبعية أحدهم) وهذا إشارة للحكم  
بكفر الغير بالتبعية ولا يكون الا لأحد الأصول بخلاف تبعية الإسلام تكون له والساقي (قوله في جيش  
واحد وغنيمة واحدة) هو عطف تفسير لان المقصود اجتماعهما في الغنيمة قل (قوله فلا يحكم  
بإسلام مسييه) أي وان أسلم الساقي بعد مسييه حل (قوله لان الدار لا تؤثر فيه) أي في الساقي (قوله  
فلا يصح كسائر عقوده) أي بالنسبة لأحكام الدنيا ومع ذلك تستحب الحيولة بينه وبين أبويه لئلا يفتناه  
وقيل يجب وتلقه الإمام عن إجماع الأصحاب أما بالنسبة لأحكام الآخرة فيصح ويكون من الفائزين  
انما قالوا لا تلزم بين الأحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكاطفال المشركين شرح مر ولو تعبد بعبادة  
كانت غير صحيحة كإتصافه عليه لكن لا يمنع منها من لا يؤمر بها لعدم معصيتها وفارق معصيتها من المسلم المميز  
الأصل لا انتفاعه بها لانها تقع له نقلا قل (قوله وكان على تميز حين أسلم) فقد قيل كان سنة ثمان سنين  
وقيل تسعا وقيل أربع عشرة سنة اه حل (قوله فتردد لسبق الخ) أي فلا تنقض أحكام الإسلام الجارية  
عليه قبل الردة زى وشرح مر وأحكام الإسلام مثل إرثه من قريبه مسلم وجواز اعتناقه عن الكفارة  
(قوله لسبق الحكم بإسلامه) أي ولا يقطع برده حل (قوله في تبعية لدار) أي المتقدمة في القبط اذ  
هو الذي يحكم بإسلامه تبع الدار كما تقدم (قوله فانه كافر أصلي) أي فيقر على كفره وينقض ماؤه ضيقناه  
من أحكام الإسلام من إرثه من قريبه المسلم ومنع إرثه من قريبه الكافر وجواز اعتناقه عن الكفارة  
وما يترفع على الخلاف في انه مرتد يكفره أو كافر أصلي تجهيزه بالصلاة عليه ودفنه بمقابر المسلمين اذا  
مات بعد البلوغ وقبل الكفر ذكره الزاوي ورأى الإمام انه ينداهل فيمو ويقام فيه شعار الإسلام قال

عنه في صغره لان الأحكام كما قال البيهقي انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة في عام الخندق أما قبلها فهي منوطة بالتمييز وكان على تميز حين أسلم  
(فان كفر بعد كماله) بالبلوغ أو الأفاقة (فيهما) أي في هاتين التبعيتين (فتردد) لسبق الحكم بإسلامه وخرج بهما مالا وكل في تبعية  
الدار وكفر فانه كافر أصلي لا ينداهل عليه ظاهره فاذا أعرب عن نفسه بالكفر



بيننا خلاف ما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة نعم ان تمحض المسلمون بالدار لم يقر على كفره قطعاً قاله الماوردي وأقره ابن الرفعة  
 وذكر حكم المجنون مطلقاً مع (٢٣٦) ذكر حكم الصبي فيما لو كفر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية السابى من زيادى وتعبيرى

بأحد أصوله أولى من تعبيره  
 بأحد أبوابه

﴿فصل﴾ فى بيان حرية اللقيط ورقه واستحقاقه ﴿اللقيط حر﴾ وان ادعى رقه لا قاطاً وغيره لان غالب الناس أحرار (الا ان تقام برقه يئنة متعرضة لسبب الملك) كارت وشراء فلا يمكن مطلق الملك لاننا لا نأمن ان يعتمد الشاهد ظاهر اليد وفارق غيره كثوب ودار بأن أمر الرق خطر فاحتبط فيه وبان المال مملوك فلا تغير دعواه وصفه بخلاف اللقيط لانه حر ظاهر (أو يقربه) بعد كاله (ولم يكذب به المقر له) هو أولى من قوله فصدقه (ولم يسبق اقراره) بعد كاله (بحرية) فيحكم برقه فى الصورتين وان سبق منه تصرف يقتضيهما كبيع ونكاح ثم ان وجد بدار حرب لا مسلم فيها ولا ذى فرقى كسائر صبيانهم ونسائهم قاله البلقينى وكلامهم يقتضيه أما اذا أقسره لم يكذب به أو سبق اقراره بالحرية فلا يقبل اقراره بالرق وان عاد المكذب وصدقه لانه لما كذبه حكم بحريته

التورى وهو المختار والصواب لان هذه الامور مبينة على الظاهر وظاهره الاسلام اه زى وقول زى اذ مات الخ فان قلنا انه كافر أصلى لم يجهز ولم يصل عليه بان قلنا انه مرتد يكفره جهز وصلى عليه للحكم باسلامه قبل ذلك وقوله يقام فيه أى فى الميت المذكور وقوله شعار الاسلام أى علامته وهى تبعيته للدار فى الاسلام أى فيجهز ويصلى عليه سواء حكمنا برده أم بكفره وقوله هذه الامور أى التجهيز وما بعده (قوله تبيننا خلاف الخ) أى تبين لنا خلاف الخ أى فننقض أحكام الاسلام الجارية عليه قبل ذلك ﴿فصل فى بيان حرية اللقيط﴾ أى ما يحصل به حرية ع ش وقوله واستحقاقه أى وما يتبعهما فيتبع الاول قوله ولا يقبل اقراره به لى قوله قضى منه ويتبع الثانى قوله فان عدم أو تحير الخ (قوله اللقيط حر) قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولو قد فقه قاذف لم أخذه حتى أسأله أحر أم لا سم (قوله فلا يمكن) أى من البيئنة (قوله وفارق غيره) أى حيث تكفى الشهادة بالملك المطلق عن السبب (قوله فلا تغير دعواه) أى دعوى أحد المال ع ش وقوله وصفه أى بكونه مملوكاً اه (قوله بخلاف اللقيط لانه حر ظاهراً) أى فدعواه تغير وصفه فاشترط التعرض لسبب الملك حل (قوله بعد كاله) أى بلوغ وعقل (قوله هو أولى من قوله فصدقه) أى اشموله حالة السكوت عن التصديق والتكذيب ع ش (قوله ولم يسبق اقراره) أى اللقيط ويصح عود الضمير على كل منه ومن المقر له اذ لو أقر انسان بحريته وأقر اللقيط له به لم يقبل وان صدقه وهو ظاهر شرح مر لكن قول الشارح بعد كاله يعين الاحتمال الاول (قوله نعم ان وجد بدار حرب الخ) هذا استدراك على قول المتن للقيط حر فكان الاولى تقديمه على الاستثناء (قوله فرقى) وحيث لا يكون لقيطاً وقوله كسائر صبيانهم أى المعروف نسبهم حل فاندفع ما يقال ان اللقيط المذكور من صبيانهم وحاصل الدفع تسامى انه منهم لكنه غير معروف بالنسب والمراد صبيانهم بعد أسرههم لانهم قبل أسرههم محكوم بحريتهم (قوله قاله البلقينى) رده الشارح فى غير هذا الكتاب بان دار الحرب اذا تقتضى استرقاق من ذكر بالاسر ومجرد اللقط لا يقتضيه أى لانه ليس أسرا بان قصد أن يربيه لله تعالى وهذا الرد هو المعتمد حل وزى فقول البلقينى ضعيف وفى سم والاوجه ان مجرد كونه بدار الحرب لا يقتضى رقه فاذا أخذ على جهة الالتقاط حكم بحريته لان أخذه بهذا القصد صارف عن الاسترقاق (قوله أما اذا أقر به لم يكذب به) المناسب أن يقول أما اذا كذبه المقر له (قوله فى تصرف ماض) أى فى حكم تصرف والحكم فى المثال الآتى هو عدم قضاء الدين من المال الذى فى يده فان قضاء الدين يضر بالمقر له وقوله مضر بغيره يحصل الصور ست لان التصرف اما ماض أو مستقبل وعلى كل اما أن يضر بغيره أو به أو لا يضر بأحد فقول بخلافه فى المستقبل فيه ثلاث وقوله وماض الخ فيه ثنتان فقول أما ان تصرف الماضى الخ هذه مكررة مع قوله وماض لا يضر بغيره لكن أعادها نوطشة لقوله فيقول الخ وذكرها فى ضمن العام أولاً كان من جهة عدم القبول بالنسبة لغيره (قوله بخلافه فى مستقبل) فلا يصح منه البيع والشراء (قوله أما ان تصرف الماضى الخ) صورته أن يقتل اللقيط طريقاً ثم يقر بالرق فهو قبل الاقرار غير مكافئ له فلا يقتل فيه وبعد الاقرار مكافئ له فيقتل فيه س ل ومثله الروض وصورة بعضهم بما اذا أوصى له بشئ لنفسه فيلزم من دعواه الرق بطلان الوصية وفيه اضرار به وهذا التصوير أولى لان القتل ليس تصرفاً (قوله ولو كان اللقيط امرأة الخ) هذا يفرع على قوله ولا يقبل اقراره الخ كما

بالاصل فلا يعود رقيقاً (ولا يقبل اقراره به) أى بالرق (فى تصرف ماض مضر بغيره) بخلافه فى مستقبل وان يضر بغيره وماض لا يضر بغيره (فالولزمه دين فأقر برق ويده مال قضى منه) ولا يحل للمقر له بالرق الا ما فضل عن الدين فان بقى من الدين شئ اتبع به بهدعتفه أما ان تصرف الماضى المضر به فيقبل اقراره بالنسبة اليه ولو كان اللقيط امرأة متزوجة ولو بمن لا يحل له نكاح الامة



وأقرت بالرق لم يفسخ نكاحها وتسلم لزوجها اليا ونهارا ويسافر بها زوجها بغير إذن سيده وولدها قبل إقرارها حرو بعده رقيق وتعتد بثلاثة أقراء للطلاق وشهرين وخمسة أيام للموت وحذفت من الأصل هنا حكم ما نودى رقيق صغير بيده جهل لقطه لذكره في الدعوى واليقات وسيأتي بيانه ثم مع زيادة (ولو استلحق نحو صغير) هو أعم (٢٣٧) من قوله ولو استلحق اللقيط (رجل) ولو

كافرا أو عبدا أو غير لاقط (لحقه) بشرطه السابقة في الإقرار لأنه أقر له بحق فأشبهه ما لو أقر له بمال ولا مكان حصوله منه بنكاح أو وطء شهة لكان لا يسلم للعبد لاشتغاله بخدمة سيده ولا نفقة عليه إذا مال له أما المسرة إذا استلحقته فلا يلحقه خالية كانت أولا إذ يمكنها إقامة اليقينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل (أو) استلحقته (أثنان قدم بينة) لا بإسلام وحرية فلا يقدم أحدهما بشئ منهما إلا أن كل من اتصف بشئ منهما أو من ضدهما أهل لوانقرد فلا بد من مرجح (ف) أن لم يكن بينة أو تعارضت بينتان قدم (بسبق استلحاق) من أحدهما (مع يد) له (عن غير لقط) انبوت الذنب منه معتضدا باليد فاليد عاضدة لا مر حجة لأنها تثبت النسب بخلاف المالك أما يد اللقط فلا عبرة بها حتى لو استلحق الاقربا اللقيط ثم ادعاه آخر عرض ع-لى القاتف كما يعلم مما يأتي ولو

يدل عليه شرح الروض فكان الأولى أن يقدمه على قوله ما التصرف الخ شيخنا وقد يقال أخوه لاجل قوله بعده رقيق لأنه مستقبل لكنه لا يقال له تصرف تأمل وحاصل ما ذكره هناست مسائل الاربعة الأولى مفرقة على المنطوق والثنتين الأخيرتان على المفهوم اهـ (قوله لم يفسخ نكاحها) أي لان انفساخه يضر بالزوج شرح الروض أي وتقدم انه لا يقبل إقراره بالرق في تصرف ماض مضر بغيره وفي شرح الروض لم يفسخ أي لان النكاح كالمقبوض المستوفى انتهى وحينئذ يتخير الزوج بين قاء النكاح وفسخه حيث شرط حر يتهافن فسخ بعد الدخول به الزمة لقوله الاقل من مهر المثل والمسمى فان أجاز لزمه المسمى وان كان قد سلمه اليها أجزاء فلو طلقها قبل الدخول سقط المسمى كما في شرح مـ (قوله وتسلم لزوجها اليا ونهارا) أي وان تضرر السيد بذلك لثلايته ضرر الزوج اهـ زى (قوله وولدها قبل إقرارها حر) أي لظنه حر يتهافن ثم لم يلزمه قيمته أي لانه يضره لزوم القيمة (قوله وتعتد بثلاثة أقراء للطلاق) لان عدة الطلاق حق للزوج فلا يؤثر إقرارها فيه (قوله وشهرين الخ) قال سم بعد كلام طويل ما لم يطأها بطن الحرية ويستمر ظنه الى الموت فان وقع ذلك اعتدت باربعة أشهر وعشرة أيام ع ش وقوله وشهرين الخ لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فلا يضر ببنقضان العدة زى قال شيخنا وفيه ان العدة مستقبلية عن إقرارها بالرق فكان المناسب قبول إقرارها بالنسبة لها بان تعتد بقرأين الا ان يقال ان العدة وقعت تابعة لامقصودة أو يقال الكلام في التصرف والعدة ليست منه (قوله رجل) سواء كان سفيا أو رشيدا مـ (قوله لحقه) ولا يلحق بزوجته الابينة كما يعلم مما يأتي واستحبوا المقاضى ان يقول لللقط من أين هو ولدك من روجتك أو من أمك أو شبهة لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب ويبحث الزركشى وجوبه إذا كان ممن يجهل ذلك احتياط بالنسب شرح مـ (قوله ولا نفقة عليه) بل نفقته من بيت المال مـ (قوله أو تعارضت بينتان) قال النووي ليس لنا موضع تسقط فيه الاحوال الثلاثة في اعمال البينتين الا هذا الموضع اهـ زى ومسئلة الشك في النجاسة أي لو تعارضت بينتان في النجاسة يلغى قولهما ويعمل بالأصل وهو الطهارة ع ش اهـ زى (قوله مؤرختين بتار يخين مختلفين فلا ترجيح) وهذا مستثنى من كون الحكم للسابقة تاريخا كما قاله النووي وقال الخطيب ان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اهـ (قوله فلا ترجيح) وهذا بخلاف المال فانه يعمل بمقدمة التار يخ ع ش (قوله بقيد السابق) هو قوله مع يد عن غير لقط ع ش (قوله بقائمه وجد) فيلحق من الحق به ولا يقبل منه بعد الحاقه بواحد الحاقه بآخر اذا اجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قاتنان كان الحكم للسابق وتقدم عليه البينة ولو تأخرت كما تقدم هو على مجرد الانساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى شرح مـ (قوله فاذا انتسب الى أحدهما) فلو لم يثبت لواحد منهما بل ثبت لغيرهما ولم يثبت نسبه لهما ولا لغيرهما فهل يرجع المثق على من ثبت نسبه منه أو على اللقيط نفسه لوجود الاتفاق عليه فيه نظر والا قرب عدم الرجوع فيه مالا لانه لم يقدّموا احدا منهما بالاتفاق ع ش على مـ (قوله ان مان باذن الحاكم) أي ثم شاهداه مع نية الرجوع ثم بينته ان تعذر الاشهاد وفي كلام شيخنا انه اذا تعذر

أقام ثنات بينتين مؤرختين بتار يخين مختلفين فلا ترجيح وقولى بسبق الخ من زى باتى (و) ان لم يكن سبق بقيد السابق قدم (بقائمه) وجد وسيأتي بيانه آخر كتاب الدعوى (فان عدم) أي القاتف أي لم يوجد بدون مساقفة قصر (أو) وجد ولكن يتخير أو تفاد عنهم أو ألحقه بهما انتسب بعد كاله لمن يحمل طبعه اليه) منهما أو من ثاب بحكم الخبيرة لا بمجرد الشهادة فان امتنع من الانساب عناد احبس وعليهما المؤنة مدة لا تتجاوز فاذا انتسب الى أحدهما رجع الآخر عليه بممان ان مان باذن الحاكم

الاشهادونوى الرجوع لا يرجع حل (قوله وان انتسب الى ثالث وصدقه لحقه الخ) أى ورجعنا عليه بما  
أنقاه من ل والله أعلم

### كتاب الجمالة

درس

ذكرها بعض الأصحاب عقب الاجارة لانها عقد على عمل وأوردوها الجمهور هنا لانها طلب التقاط الدابة  
الضالة اه شرح مر أى مثلاً وفيه ان المقصود طلب رد مال الكمال لطلب التقاطها لان اللقطة هي التي  
لا يعرف مال كمالها وهذه مال كمالها معلوم الا ان يراد بالتقاط معناه اللغوي وهو مطلق الاخذ فتأمل (قوله  
بتثليث الجسيم) ولم يبينوا الا فصيح وله الكسر لاقتصار الجوهرى عليه اه ع ش واقتصر عليه المحلى  
وجمعها جعائل (قوله اسم لما يجعل) وهو العوض (قوله وشرع التزام الخ) ظاهره ان هذا راجع للثلاثة  
كاللغوي وليس كذلك بل هو راجع للجمالة فقط كما يدل عليه عبارة مر ونصها وهي أى الجمالة لغة اسم  
لما يجعله الانسان لغيره على شئ يفعله وكذا الجعل والجمعية وشرع التزام عوض الخ اه فقد جعل قوله  
وشرعاً في مقابلة قوله لغة المتعلق بالجمالة لكن عبارة ابن حجر كعبارة الشارح سواء بسواء (قوله على  
عمل معين) أى أو مجهول عسر علمه (قوله خبر الذي رقا الصحابي) وكان المرقى لديفا ع ش على مر  
قال وكان رئيس العرب وذلك ان أباسه يد الخدرى كان مع جماعة فر على محل فيه عرب فاستضافوهم  
فلم يضيفوهم فباتوا بالوادى فلدغ رئيس العرب فأتى له بكل دواء فلم ينجع أى لم يقدشياً فقال أسألوا  
هذا الحى الذى نزل عنكم فسألوه فغالبوا نعم لكن لا يكون ذلك الا بأسوة فجعلوا لهم قطيعاً من الغنم  
فقرأ أبو سعيد الفاتحة ثلاث مرات وصار يتفل فنشط كأنما نشط من عقاب فتوقفوا في قسمة ذلك  
القطيع حتى جاؤا للنبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه فقال ان أحق وفي رواية ان أحسن ما أخذتم عليه  
أجراً كتاب الله تعالى فيكون الدليل قول النبي وتقريره فأنفذ ما يقال ان فعل الصحابي ليس بحجة  
قال الزركشى ويستنبط منه جواز الجمالة على ما ينتفع به المريض من دواء أورقية وان لم يذكروه وهو  
متجه ان حصل به تمب والافلا أخذاً مما يأتى شرح مر قال ع ش ولعل قصة أبى سعيد حصل فيها تمب  
كذابه لموضع المريض فلا يقال قراءة الفاتحة لا تعب فيها فلا تصح الجمالة عليها أو أنه قرأها سبع  
مرات مثلاً وينبغى أن المراد بالتعب بالنسبة للفاعل نعم ينبغى أن يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك  
كالتداوى إلى الشفاء أو لترقيته إلى الشفاء فان فعل وجد الشفاء استحق الجعل وان فعل ولم يحصل  
الشفاء لم يستحق شيئاً لعدم وجود الجماعل عليه وهو للدأوة والرقية إلى الشفاء وان لم يجعل الشفاء غاية  
لذلك كالتقرأ على الفاتحة سبعاً مثلاً استحق بقراءتها سبعاً لانه لم يقيد بالشفاء ولو قال لترقيته ولم يزد  
أوزاد من علة كذا فهل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله في مسألة المدأوة الآية  
قبيل قوله ولو اشترك اثنان الخ فساد الجمالة هنا وجوب أجره المثل فليحرر سم على ابن حجر  
(قائمة) ما يقع من كون الشخص يقيس بشبهه العصابة أو الطافية مثلاً فهو حرام لانه من السحر  
والاخبار بالقبريات اه ع ش على مر قال شيخنا والمخلص من هذا انه يقيس ويكتب ما يناسب  
ما ظهر له من غير أن يقول هذا من الله أو من الارض اه وهو ظاهر كما يؤخذ من العلة (قوله والقطيع  
ثلاثون رأساً من الغنم) هو بيان لما تفق وقوعه والافلاغنى اللغوي لا يتقيد بعدد كما يدل عليه عبارة  
المختار فانه لم يقيد بعدد مخصوص اه (قوله وأيضاً الحاجة قد تدعو إليها) أى في رد ضالة وأبق وعمل  
لا يقدر عليه ولا يجدر من يتطوع به ولا تصح الاجارة عليه لاجتماعه اه شرح مر (قوله فجازت كالمضاربة  
والاجارة) ولم يستغن عنها بالاجارة لانها قد تقم على عمل مجهول حل (قوله حل) في عده من  
الاركان مسامحة لانه لا يوجد الا بعد تمام العقد الا أن يقال المراد بعده منها ذكره فقط في العقد والمتاخر

وان انتسب الى ثالث وصدقه  
لحقه ولو لم يعل طبعه الى احد  
وقف الامر الى انتسابه ثم  
بعد انتسابه متى ألحقه  
القائم بغيره أبطل  
الانتساب لان الحاقه حجة  
أو حكم وتعييرى بما ذكر  
أولى مما عبر به

### كتاب الجمالة

بتثليث الجسيم واقتصر  
جماعة على كسرها وآخرون  
على كسرها وفتحها وهي  
كالجعل والجمعية لغة اسم لما  
يجعل للانسان على شئ  
وشرعاً التزام عوض معلوم  
على عمل معين والاصل فيها  
قبل الاجماع خبر الذي رقا  
الصحابي بالفاتحة على  
قطيع من الغنم كافي  
الصحيحين عن أبى سعيد  
الخدرى وهو الرافى كما رواه  
الحاكم وقال صحيح على  
شرط مسلم والقطيع  
ثلاثون رأساً من الغنم  
وايضاً الحاجة قد تدعو إليها  
فجازت كالمضاربة والاجارة  
(أركانها) أربعة (حل  
وجعل وصيغة وقد شرط  
فيه اختيار واطلاق تصرف



انما هو ذات العمل ع ش على م ر (قوله ولو غير المالك) أي حيث اذن المالك ان شاء في الرد فاذا  
 انزم الاجنبي الجعل صح وحينئذ ساع للراد وضع يده على المردود بالتزام الاجنبي لانه مستند لاذن  
 المالك حل وفي شرح م ر واستشكله ابن الرفعة بأنه لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره بقول  
 الاجنبي بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة وأجيب بأنه لا حاجة الى الاذن في ذلك لان المالك راض به  
 قطعاً أو بأن صورة ذلك أن يأذن المالك ان شاء في الرد والتزم الاجنبي الجعل أو يكون للاجنبي ولاية  
 على المالك وقد يصور أيضاً اذا ظننه العامل المالك أو عرفه وظن رضاه وظاهر كلام المصنف انه يلزم  
 غير المالك العوض وان لم يقبل على بان قال من رد عبد فلان فله دينار ولم يقبل على و به صرح  
 الخوارزمي وغيره اه م ر ملخصاً (قوله فلا يصح التزام مكره) مقتضى اقتضاه على هذا ان قول المتن  
 اختيار خاص بالمتزم فيكون مضافاً لامتنوا وهو ظاهر لان الكلام هنا في العقد واكرهه العامل انما هو  
 على العمل وهو بعد العقد ولا يتأتى اكرهه على العقد لانه لا يشترط قبوله كما سيأتي شيخنا (قوله وعلم  
 عامل ولو مبهما الخ) فالجعله تفارق الاجارة من أوجه جوازها على عمل مجهول ومحتما مع غير معين وعدم  
 اشتراط قبول العامل وكونها جائزة لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل الا بالفراغ من العمل فلو شرط  
 تعجيل الجعل فسد العقد واستحق أجرة المثل فان سلمه بلا شرط امتنع تصرفه فيه قبل الفراغ من  
 العمل فيما يظهر ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهنالك لا يملكه الا بالعمل ولو قال من رد  
 عبيدي فله درهم قبله بطل العقد قاله الغزالي اه من كتاب الدرر اه شرح م ر وتفاقمها ايضا في  
 اشتراط عدم التأقيت (قوله وأهلية عمل عامل) أي قدرته على العمل ويشير له قول الشارح بخلاف  
 الخ ومفهومه أن غير المعين لا يشترط أهليته للعمل ولعل صورته أن يكون حال النداء غير أهل كصغير  
 لا يقدر ثم يصير أهلاً ويرد لكونه سمع حين النداء أو بلغه النداء حين صيرورته قادر اشوري قال  
 شيخنا ولعل في العبارة قلباً أي وأهلية عمل معين لعمل وقوله معين أي وقت النداء والعمل وخرج به  
 المصنف في شرط أهليته وقت الرد وان لم يكن أهلاً وقت النداء فتلخص أنه لا بد من الاهلية وقت الرد في  
 المعين والمبهم قال م ر وللمعين ان يستنيب غيره فيما يجوز عنه وعلم به القائل أولاً يليق به اه (قوله فتصح  
 ممن هو أهل) أي به وان كان هو عين كلام المصنف توطئة لقوله ولو عبداً الخ والا لكان الاولى أن يقول  
 فلا تصح من غير أهل كصغير لا يقدر على العمل الخ تأمل وفيه أن الصغير المذكور لا يتأتى منه العمل فلا  
 معنى للاحتراز عنه وأجيب بأنه لا تصح الجعالة معه وان قدر على العمل بعد مدة ورد الضالة أي اذا كانت  
 الجعالة على عينه (قوله وصبياً ومجنوناً) أي لهما نوع تمييز وليس لنا عقد يصح مع الصبي المميز أو المجنون  
 الذي له نوع تمييز الا هذا عزيزي (قوله ولو بلاذن) أي من ولهم أو السيد وهذا راجع لجميع ما قبله  
 ع ش (قوله بخلاف صغير لا يقدر على العمل) أي فاذا اتفق أنه حصل العمل لم يستحق شيئاً قال ع ش  
 على م ر لكن فيه أنه حيث أتى به بآنت قدرته الا أن يقال المراد بالقسرة كونه قادر بحسب العادة غالباً  
 وهذا لا يتنافى وجود العمل مع الازع على خلاف الغالب اه (قوله وتعين عليه الرد لنحو غصب الخ)  
 بخلاف ما لو رده من هوى يده أمانة كأن طيرت للرجل ثم بالى داره وأدخلت دابة داره فانه يستحق  
 بالرد لان الواجب عليه التخلية لا الرد اه ع ش على م ر (قوله وما تعين عليه شرعاً الخ) قضيته أنه  
 لو كان الراد غير مكاب استحق ويحجب بان الخطاب متعلق بوليته لتعذر تعلقه به فلا يستحق شيئاً اه م ر  
 وقوله حبس ظاهراً مفهومه انه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعله له ولا يجوز له ذلك وينبغي أن يقال فيه  
 تفصيل وهو أن الحبوس ان جاعل العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كأن تكلم معه على  
 أن ينظره الدائن الى بيع غلاته مثلاً جاز له ذلك واستحق ما جعل له والا فلا اه ع ش (قوله لمن يتكلم

ملزم) ولو غير المالك  
 فلا يصح التزام مكره وصبي  
 ومجنون ومجنون سفيه  
 (وعلم عامل) ولو مبهما  
 (بالتزام) فلو قال ان رده  
 زيد فله كذا فرده غير عالم  
 بذلك أو من رد أتى فله  
 كذا فرده من لم يعلم ذلك لم  
 يستحق شيئاً (وأهلية عمل  
 عامل معين) فتصح من هو  
 أهل لذلك ولو عبداً وبياً  
 ومجنوناً ومجنون سفيه ولو  
 بلاذن بخلاف صغير لا يقدر  
 على العمل لان منفقته  
 معدومة كاستتجار أعمى  
 للحفظ (و) شرط (في العمل  
 كلفة وعدم تعينه) فلا جعل  
 فيما لا كلفة فيه كأن قال من  
 دلتني على مالي فله كذا فله  
 والمال بيد غيري مولا كلفة  
 ولا فيما تعين عليه كأن قال  
 من رد مالي فله كذا فرده  
 من هو بيده وتعين عليه  
 الرد لنحو غصب وان كان  
 فيه كلفة لان مالا كلفة فيه  
 وما تعين عليه شرعاً  
 لا يقابله لان بعوض ومالا  
 يتعين شامل للواجب على  
 الكفاية كمن حبس ظاهراً  
 فيبدل مالا لمن يتكلم

في خلاصه بجاءه أو غيره فانه جائز كما نقله النووي في فتاويه (و) عدم (تأقيته) لان تأقيته قد يفوت الغرض فيفسد وسواء أكان العمل الذي يصح العقد عليه معلوما (٢٤٠) أو مجهولا عسر علمه للحاجة كفا في عمل القراض بل أولى فان لم يعسر علمه

اعتبر ضبطه اذا الحاجة الى احتمال الجهل في بناء حائط يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب وأكثر ما ذكر من زيادتي (و) شرط (في الجعل ما) مر (في الثمن) هو أولى مما ذكره فلا يصح ثمن الجهل أو نجاسة أو غيرهما فيفسد العقد كالبيع ولأنه مع الجهل لا حاجة الى احتماله هنا كالاجارة بخلافه في العمل والعامل ولأنه لا يكاد أحد يرغب في العمل مع جهله بالجعل فلا يحصل مقصود العقد ويستثنى من ذلك مسألة العليج ويستأق في الجهاد ومالو وصف الجعل بما يفيد العلم وان لم يصح كونه ثمنا لان البيع لازم فاحتيط له بخلاف الجعلة (وللعامل في) جعل (فاسد يقصد اجرة) كالاجارة الفاسدة بخلاف ما لا يقصد كالدوم وتعبيري بما ذكر أعمر وأولى مما عبر به (و) شرط (في الصيغة لفظ) أو ما في معناه مما مر في الضمان (من طرف الملتزم يدل على اذنه في العمل بجعل) لأنها

في خلاصه) قضيته أنه اذا تكلم في خلاصه يستحق الجعل وان لم يتفق اطلاق المحبوس بكلامه لكن في كلام ميم على حجج فيما لو جعله على الرقيا ومداونه أنه ان جعل الشفاء غاية للرقيا والمداوة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والاستحقاق الجعل مطلقا اه فقياسه ما أنه ان جعل خروجه من الحبس غاية لتكلم الواسطة لم يستحق الا اذا خرج منه ع ش على مر (قوله فانه جائز) وان تعين عليه اكن بشرط أن يكون فيه كافة تقابل بأجرة كما علم س ل وزي (قوله فيفسد) أي فيفسد التأقيت العقد وقوله وسواء كان العمل الخ فيه أن العمل الذي وقع العقد عليه هو الرد وهو لا يكون الا معلوما والجهل انما هو في محل العمل كالمساقعة فجعل العمل مجهولا بالنظر لجهل محله تأمل (قوله بل أولى) أي لأنه اذا اغتفر الجهل في القراض مطلقا فلان يغتفر الجهل الذي عسر علمه بطريق الأولى حل وعبرة شرح م ر لان الجهالة احتملت في القراض لحصول زيادة متوقعة فاحتملها في رد الحاصل أولى اه (قوله وأكثر ما ذكر) أي من أول الباب الى هنا من زيادتي كما علم من مراجعة عبارة الاصل (قوله وشرط في الجعل الخ) لو جعل له جزأ معلوما من الرقيق ففضية كلام الرافعي البطلان حيث حاول فيه اجراء خلاف نظيره في المروعة التي تستأجر بجزء من الرقيق بعد الفطام ونازعه في المطلب وفرق بان الاجرة هنا لا تستحق الا بعد تمام العمل بخلاف الاجارة سم ع ش (قوله أو غيرهما) كالعجز عن تسلمه وعدم الولاية عليه ع ش (قوله بخلافه) أي الجهل في العمل والعامل وقوله ويستثنى من ذلك أي من المفهوم وهو قوله فلا لا يصح ثمن الخ وقوله مسألة العليج بكسر العين وسكون اللام وهو في الاصل الكافر الغليظ والمراد به هنا مطلق كافر بأن قال الامام ان دللتني على فتح قلعة كذا فلاك منها ثمة (قوله ومالو وصف الجعل) أي وكان معينا كأن قال من رد عبدي فله الثوب الذي صفته كذا وكذا فيصح هنا دون البيع لأنه لا يقوم فيه وصف المعين مقام التعيين (قوله وان لم يصح كونه ثمنا) أي لأن وصف الثمن المعين لا يغني عن رؤيته وقوله بخلاف الجمالة أي فانها عقد جائز دخله التخفيف حل (قوله من طرف الملتزم) لم يقل من الملتزم ليشمل وكيله في ذلك بأن قال من رد عبد فلان موكله عليه كذا (قوله بخلاف طرف العامل) أي بل يكفي العمل وظاهر كلام الامام أنها لا ترد بالرد م ر وقال قبل ذلك في محل آخر ومن ثم لو رده أي القبول ثم عمل لم يستحق الا باذن جديده وهذا هو العتمد (قوله لا يشترط له صيغة) أي قبول ولا يشترط المطابقة فلو قال ان رددت آتني فلاك دينار فقال أرده بنصف دينار استحق الدينار لأن القبول لا أثر له كما في شرح م ر فالمراد بقول الشارح لا يشترط له صيغة أي قبول وظاهره ولو معينا وفيما أنه اذا لم يعين العامل لا يتصور فيه صيغة أي قبوله العقد فكيف يبنى الشارح الاشتراط مع أنه يوهم أنه متصور في غير المعين وأجيب بان هذه سالبة تصدق ببنى الموضوع أي فتصدق بعدم الامكان ثم رأيت في م ر مانعه وفي الروضة وأعمالها اذا لم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن ويحجب بان معنى عدم تصور ذلك بعد بالنظر للمخاطبات العدية ومعنى تصوره الذي أفهمه الكتاب أنه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فتصور قبوله اه بحروفه وعبارته متن المنهاج ولا يشترط قبول العامل وان عينه (قوله فلا شيء له) ولا تقبل شهادة لاجنبي على زيد بذلك لأنه منهم في رد عيجه قوله اه س ل (قوله ان كان المخبر ثقة) أو وقع في قلبه صدقه حل وعبرة ع ش قوله ثقة

لا

معاوضة فاقتربت الى صيغة تدل على المطلوب كالاجارة بخلاف طرف العامل لا يشترط له صيغة (قوله)

عمل) أحد (بقول أجنبي قال زيد من رد عبدي فله كذا) كان كاذبا فلا شيء له لعدم الالتزام فان كان صادقة فله على زيد ما ألزمه ان كان المخبر ثقة والا فهو كولو رد عبد زيد غير عالم باذنه والتمامه وفي ذلك اشكال ذكرته مع جوابه في شرح عروض (وان رده من أقرب) من



لامانع أن يراد ثقة في ظن العامل سم ولو كافر أو صياد أو عبارة الشو برى قوله والافيهو كالأورد الخ ظاهره  
وان اعتقد الراد صدق غير الثقة وقد يوجه بأن اعتقاد صدق غير الثقة إنما يؤثر في جانب الماء متقد  
لا بالنسبة للزام غيره به لان الشارع ألغاه بالنسبة له تأمل شو برى وقد يوجه كلام حل وسم بأن  
الاجنبى لما كان صادقا في الواقع اعتبر اعتقاد صدقه عند الراد وان كان غير ثقة في الواقع (قوله قسطه)  
فان رده من نصف الطريق استحق نصف الجعل أو من ثلثه استحق ثلثه ومحله اذا تساوت الطريق  
سهولة وخزونة أى صعوبة والا كان كانت أجرة النصف ضعف أجرة النصف الآخر استحق ثلثي الجعل  
شرح م (قوله الخوارزمي) بضم الخاء كذا قاله ع ش على م ر وبفتح الراء وكسر هاء نسبة  
الى خوارزم اسم لبطل من بلاد العجم وكان عالما جليلا جامع بين الشريعة والحقيقة شيخنا (قوله ولو  
رده اثنان) فأكثر اشتركا في الجعل على عدد الرؤوس وان تفاوت عملهم لأنه لا ينضبط حتى يوزع عليه  
وصورة المسئلة اذا عجم النداء كقوله من رده فله كذا وبخالف ما لو قال من دخل دارى فأعطه درهما  
فدخلها جمع استحق كل واحد درهما لان كل واحد داخل وليس كل واحد براد للعبد بل الكل رده  
شرح م (قائدة) أفتى الشهاب م ر في ولد قرأ عند فقيه مدة ثم نقل الى فقيه آخر فطلع عنده  
سورة يعمل لها سرور كالاصاريف مثلا وحصل له فتوح أى دراهم بأنها للثاني ولا يشاركه فيها الاوّل  
فله عنه ابنه في شرحه ع ش ويؤخذ من كلامهم هنا وفي المساقاة كما أفاده السبكي جواز الاستنابة في  
الامامة والتدريس وسائر الوظائف التي تقبل النيابة أى ولو بدون عنده فبما يظهر ولو لم يأذن الواقف اذا  
استناب مثله أو خير منه ويستحق المستناب جميع المعلوم والنائب ما جعل له وان أفتى ابن عبد السلام  
والمصنف بانه لا يستحقه واحد منهما اذا المستناب لم يباشر والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية له شرح  
م (قائدة) لو أكره مستحق على عدم مباشرة وظيفة استحق المعلوم كما أفتى به التاج الفزارى  
واعترض الزركشى له بأنها لم يباشر ما شرط عليه فكيف يستحق حيث تنذر بانه مستثنى شرعا وعرفا  
من تناول الشرط له لعذره ونظير ذلك ما عمت به البلوى من مدرس يحضر موضع الدرس ولا يحضر أحد  
من الطلبة أو يعلم أنه لو حضر لا يحضرون بل يظهر الجزم بالاستحقاق هنا لان المكره يمكنه الاستنابة  
فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم ان أمكنه اعلام الناظر بهم وعلم أنه يجبرهم على  
الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف وقدا فاد الولى العراقى ذلك أيضا بل جعلها أصلا  
مقبضا عليه وهو أن الامام أو المدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحق لان حضور المصلى والمتعلم ليس في  
وسعه وانما عليه الاتصاف لذلك وأفتى فيمن شرط الواقف قطعه عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر خوف  
طريق بعدم سقوط حقه بغيته قال بذلك شواهد كثيرة والمراد بغيته عدم حضوره الوظيفة وأفتى  
الوالد رحمه الله تعالى بحل النزول عن الوظائف بل المال أى لانه من أقسام الجعالة فيستحقه النازل ويسقط  
حقه وان لم يقرر الناظر المنزل له لانه بالخيار بينهما وبين غيره شرح م ر ولا رجوع له على النازل ان لم  
يشترط الرجوع اه بابي وقوله ولا يحضر أحد من الطلبة أى لم يحضر أحد يتعلم منه وليس المراد  
المقررين في الوظيفة لان غرض الواقف احياء المحل وهو حاصل بحضور غيره أرباب الوظائف قاله شيخنا  
الشو برى اه ع ش وقول م ر وانما عليه الاتصاف هذا يقتضى أن استحقاقه المعلوم مشروط  
بحضوره والمتجه خلافه في المدرس بخلاف الامام والفرق أن حضور الامام بدون المقتدين يحصل به  
احياء البقعة بالصلاة فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد عبثا وقوله  
بعدم سقوط حقه بغيته أى وان طالت مادام العذر قائما لكن ينبغي ان يحل حيث استناب أو عجز عن  
الاستنابة أما لو غاب لعذر وقدر على الاستنابة فلم يفعل فينبى سقوط حقه لتقصيره ع ش على م ر

المكان المعين (قسطه)  
من الجعل فان رده من  
أبعد منه فلاز يادة له لعدم  
التزامها أو من مثله من جهة  
أخرى فله كل الجعل كما  
صححه الخوارزمي لحصول  
الغرض ويؤيده جواز  
ذلك في الاجارة ولم يطلع  
السبكي على ذلك فبحث  
أن الاولى عدم استحقاقه  
وكذا الاذرى لكنه رجع  
عنه ومال الى استحقاقه  
(ولورده اثنان) مثلا معينين  
كانا أولا (فلهما الجعل)  
بالسوية (الا ان عين  
أحدهما) فقط (فله كله)  
أى الجعل (ان قصدا الآخر  
اعاته) فقط (والا) بأن  
قصدا الآخر العمل لنفسه أو  
للمتزم أو لهما أو لنفسه  
والعامل أو للعامل والمتزم  
أو الجميع أو لم يقصد شيئا فتقولى .

والأعم من قوله وان قصد العمل للمالك (ف) للمعين (قسطه) وهو في المثال نصف الجعل في الصور الثلاث الأولى والأخيرة وثلاثة أرباعه في الرابعة والخامسة وثلاثة في السادسة (ولاشئ للآخر) حينئذ لعدم التزامه (وقبل فراغ) من العمل الصادق ذلك بمقابل الشروع فيه (للملتزم تغيير) بزيادة أو نقص (٢٤٢) في الجعل أو العمل كافي البيع في زمن الخيار وتعيرى هنا وفيما يأتي بالملتزم أعم

من تعبيره بالمالك وحكم التغيير في العمل من زيادتي (فان كان) التغيير (بعد شروع) في العمل (أو) قبله (عمل) العامل (جاهلا) بذلك (فله أجرة) أي أجرة مثله لان النداء الثاني فسخ الاول والفسخ من الملتزم في أثناء العمل يقتضي الرجوع الى أجرة المثل وألحق به فسخه بالتغيير قبل العمل المذكور فان عمل في هذه الحالة بذلك فله المسمى الثاني ويستثنى من الأولى مالو علم المسمى الثاني فقط فله منه قسط ما عمله بعد علمه فيما يظهر وان أفهم كلام بعضهم أن له بذلك كل المسمى الثاني وقولي أو عمل جاهلا من زيادتي (ولكل) منهما (فسخ) لاجتماعها لانها عقد جائز من الطرفين كالفراض والشركة (والعامل أجرة) أي أجرة مثله (ان فسخ الملتزم) ولو باعتاق الرقيق (بعد شروع) في العمل كما في الفراض واستشكل لزوم أجرة المثل بمالومات الملتزم في أثناء المدة حيث يفسخ ويجب القسط من

(قوله أعم من قوله وان قصد العمل للمالك) لأن كلام المصنف شامل لسبع صور (قوله نصف الجعل) وذلك لأنه في الصور الأربع عمل نصف العمل ولم يعدله من الآخري لأنه لم يقصده أصلا اهـ ح ف (قوله في الصور الثلاث الأولى) وهي ما اذا قصد العمل لنفسه أو لملتزم أو لهما وقوله والأخيرة وهي ما اذا لم يقصد شيئا وقوله وثلاثة أرباعه وذلك لأنه عمل النصف وعادله نصف عمل صاحبه لأنه قصد في صورتين والنصف الآخر هدر وقوله في الرابعة وهي ما اذا قصد نفسه والعامل وقوله والخامسة وهي ما اذا قصد العامل والملتزم وقوله وثلاثة في السادسة وذلك لأنه عمل النصف وعادله من صاحبه ثلث عمله وذلك سدس يضم للنصف وثلاثة الآخرا ن هدر اهـ شيخنا (قوله والسادسة) وهي ما اذا قصد الجميع حل (قوله ولاشئ للآخر حينئذ) معطوف على كل من قوله فله كله وقوله والافسطة والمراد بالآخر غير الذي عينه الملتزم وقوله حينئذ أي حين اذ عين الملتزم أحدهما وفيه ثمان صور الأولى ما اذا قصد الآخر اعانة المعين فقط والسبعة داخلية تحت قوله والافسطة (قوله الصادق ذلك) بالنصب صفة للظرف (قوله كما في البيع في زمن الخيار) أي من حيث التغيير بالفسخ أو الاجازة وليس المراد أن البيع يغير بنقص الثمن أو ابداله أو نقص المبيع أو ابداله فانه لا يجوز زرع أو ابقاء العقد الاول تأمل أو يحمل كلامه هنا على ما يشمل ذلك وان كان يحتاج الى تجديد عقد (قوله مالو علم المسمى الثاني) أي بعد الشروع وقوله فقط أي وجهل المسمى الاول وفيه ان هذا غير عامل شرعا لعدم علمه بالجعل فان علمه أي المسمى الاول كان له القسط من أجرة المثل كما علمت والقسط من المسمى الثاني اهـ حل (قوله وان أفهم كلام بعضهم ان له بذلك كل المسمى) أي لان الغرض تحصيله وقد حصله ويرده مأمرا ان العمل قبل العلم يترع لاشئ فيه حل (قوله ولكل فسخ) معطوف على قوله للملتزم تغييره فهو مقيد بقيد وهو الظرف أي قوله قبل فراغ (قوله والعامل أجرة) أي لما مضى وان لم يتم العمل كافي حل (قوله ولو باعتاق الرقيق) المعتمد انه اذا اعتق الرقيق لاشئ له حل أي خروجه عن قبضة المالك فلم يقع العمل مسما له مـ (قوله ويجب القسط) أي حيث رد العامل للوارث حل ويجب القسط أيضا في مالومات العامل وتم وارثه العمل والافلا عناني (قوله والعامل ثم) أي في الموت ثم العمل أي فلا بد أن يتم العمل للوارث والافلاشئ له ولاشئ له فيما عمله بعد موت الملتزم بخلافه هنا يستحق الأجرة لما مضى وان لم يتم العمل لان الملتزم منعه حل بايضاح ومنه تعلم ان محل محط الفرق انما هو نسب الملتزم في اسقاط المسمى وعدمه ومنعه من اتمام العمل وعدمه وأما كون العامل تم العمل أو لا فلا مدخل له في الفرق لانه يصح أن يتم في صورتين وان كان اتمامه في صورة الانقاس شرط في استحقاقه قسط المسمى لما عمله قبل الموت وتمامه في صورة الفسخ ليس شرط في استحقاقه قسط الأجرة لما مضى قبل الفسخ وفي كل من صورتين أي الفسخ والانقاس لا يستحق شيئا لما عمله بعدهما (قوله والافلاشئ له) أي ولو عمل جاهلا بفسخ الملتزم كما يؤخذ من شرح مـ وعبارته ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عالما به فلاشئ له أو جاهلا به فكذلك في الاصح (قوله أو العامل بعده) لو فسخ العامل والملتزم معاهل مـ ذكره وينبغي عدم الاستحقاق لاجتماع مقتضى

المسمى وأي فرق بين الفسخ والانقاس ويجاب بان الملتزم ثم لم يقبض في اسقاط المسمى والعامل ثم تم العمل بعد الانقاس ولم يمنعه الملتزم منه بخلافه هنا (والا) بان فسخ أحدهما قبل الشروع أو العامل بعده (فلاشئ) له



وان وقع العمل مسلما كان شرط له جهلا في مقابلة بناء حائط فبني بعضه بحضرة لانه لم يعمل شيئا في الاولى وفسخ ولم يحصل غرض الملتزم في الثانية نعم ان فسخ فيها لزيادة الملتزم في العمل فله الاجرة (كلو تلف مردوده) (٢٤٣) هو اعم من قوله مات الآبق (أو

هرب قبل وصوله) لمالكه فانه لا شيء له لانه لم يردده وكذا تلف سائر محال الاعمال نعم ان وقع العمل مسلما وظهر اثره على المحل استحق الاجرة كما اوضحته في شرح البهجة وغيره (ولا يجبه لاستيقائه) للجعل لانه انما يستحقه بالتسليم ولا للمؤنة ايضا كما شمله كلامي بخلاف قول الاصل لقبض الجعل (وحلف ملتزم أنكر شرط جعل أوردا) فيصدق لان الاصل عدمه فان اختلفا بعد استحقاق في قدر جعل أو قدر مردود تحالفا والعاقل اجرة المثل كما علم من باب الاختلاف في كيفية العقد وكتاب القراض درس

﴿كتاب القراض﴾  
أي مسائل قسمة الموارث  
جمع فريضة بمعنى مفروضة  
أي مقدرة

(قوله فليس المراد بالقراض الخ) ولعله شاذ لان شرط جمع فعيلة على فعائل ان لا تكون فعيلة بمعنى مفعولة كما هنا فعند من الشواذ ذبا جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولولا هذا الشرط

والمانع قاله خط اه شورى (قوله وان وقع العمل مسلما) بأن يكون بحضرة المالك أو نائبه أو بيته عن (قوله ولم يحصل) بضم الياء وكسر الصاد مع التشديد كما في الشورى (قوله لزيادة الملتزم في العمل) أي أو نقص في الجعل (قوله كلو تلف مردوده) أي بغير قتل المالك أما اذا قتل المالك فيستحق العامل القسط عن ويرد عليه اعتاقه كما مر الا أن يجاب بأن الاعتاق كان قبل تمام العمل وهذا بعد تمامه (قوله لانه لم يردده) والاستحقاق معلق بالرد ويخاف موت أجير الحج في أثناء العمل فانه يستحق من الاجرة بقدر ما عمله في الاصح لان القصد بالحج الثواب وقد حصل للمحجوج عنه الثواب بالبعض والقصد هنا الرد ولم يوجد اه شرح مر (قوله وكذا تلف سائر محال الاعمال) كان غرق السفينة بم فيها أو انهدمت الحائط التي بناها قبل تسليمها للمالك بخلاف ما لو مات الجال مثلا أو انكسرت السفينة مع سلامة المحمول كما أفق به الوالد اه شرح مر (قوله نعم ان وقع العمل مسلما) كان مات صبي في أثناء التعليم لوقوعه مسلما بالتعليم ومحل ان كان حرا كما قيده به في الكفاية أما القن فيشترط تسليمه للسيد أو وقوع التعليم بحضرة أو في ملكه وحيث قد له اجرة ما عمل بقسطه من المسمى وكذا في الاجارة عن وعبرة مر ان وقع العمل مسلما كان خاط بعض ثوب بحضور المالك أو بيته ثم تلف استحق القسط (قوله استحق الاجرة) فيه أنه ينافي قوله فلا شيء له وان وقع العمل مسلما وأجيب بانه لا ينافية لانه فيما تقدم فسخ العامل وهنا لا فسخ كما قررر شيخنا وعبرة عن لان التقصير بالفسخ جاء من جهته مع تمكنه من تمام العمل فيه بخلافه هنا وهذا يفيد أن وقوع العمل مسلما لا أثر له اذا فسخ العامل وله أثر اذا لم يفسخ وحصل نحو موت فاذا خاط نصف الثوب أو بني نصف الحائط بحضرة المالك ثم احترق الثوب أو انهدم الحائط استحق القسط لانه لا تقصير منه بخلاف ما لو ترك العمل حل وسم (قوله ولا للمؤنة) كما لو أنفق باذن المالك أو الحاكم قال مر ونفقته على ماله فان أنفق عليه مدة الرد فغيرع الا ان أذن له الحاكم فيه أو أشهد عند فقده ليرجع اه بحر وفه فان نعتراذن الحاكم والاشهاد لم يرجع وان قصد الرجوع اه قل على خط (قوله وحلف ملتزم أنكر) كان قال ما شرطت الجعل أو شرطته في عبد آخر وقوله أوردا كأن قال لم يردده وانما رده غيرك أو رجع بنفسه لان الاصل عدم الرد والشرط وبراءة ذمته فلو اختلفا في بلوغه النداء فالقول قول الراد يمينه كما لو اختلفا في سماع ندائه اه شرح مر (قوله أو قدر مردود) كان قال شرطت مائة على رد عبيدين فقال العامل بل على ردها فقط شرح مر والله أعلم

﴿كتاب القراض﴾

آخره عن العبادات والمعاملات لا ضرار الانسان اليهما من حين ولادته دائما أو غالبا الى موته ولا نهما متعلقان بادامة الحياة السابقة على الموت ولانه نصف العلم فتاسب ذكره في نصف الكتاب قل على الجلال (قوله أي مسائل قسمة الموارث) أي المسائل التي تقسم فيها الموارث كالمسئلة التي تكون من ثمانية مثلا كزوجة وبنت وعم وكالتي تكون من ستة فليس المراد بالقراض الانصبا شيخنا وقوله أي مسائل بيان المراد هنا وقوله جمع فريضة بيان للاصل أي المعنى اللغوي وتعرف هذا العلم هو العلم الموصل لمعرفة ما يجب لكل ذي حق من التركة شرح مر (قوله الموارث) أي التركات

لا ندرج في قول المتن وبضمان اجعن فعاله وشبهه ذائعا أو مزاله لانه مشابهة لفعالة في كونه باعيا مدودا قبل آخره لتمثيل ابن عقيل للشبه بصحيفة وحلوبة وان توهم بعض من كتب بها مش شرح البهجة ان جمعها مناف للبيت بقطع النظر عما شرطه الاشمونى تأمل

لما فيها من السهام المقدرة فغلبت (٢٤٤) على غيرها والفرض لغة التقدير وشرعا هنا نصب مقدر شرعا للوارث والأصل

فيه قبل الاجماع آيات  
الموارث والاخبار كخبر  
الصحيحين ألحقوا  
الفرائض بأهلها فأتى  
فلا ولي رجل ذكر  
وعلم الفرائض يحتاج كما  
نقله القاضي عن اصحاب  
الى ثلاثة علوم علم الفتوى  
وعلم النسب وعلم الحساب  
(بدا من تركه ميت) وجوبا  
(بما) أى بحق (تعلق  
بعين) منها لا بحجر والعين  
التي تعلق بها حق

(قوله وعند تحققه ينتقل  
الملك) فديقال الاتة ل  
للوارث شرطه الموت الذى  
لا انتهاء الاجل بخلاف  
معارض كما فى قوله تعالى  
فقال لهم الله موتوا ثم  
أحياهم وقوله فأما الله  
مائة عام ثم بعثه اه سم  
على التحفة  
(قوله أى عند ضيق التركة)  
وكذا عند سعتها ان ظن  
عند البداءة بالمؤخر الفوات  
على المقدم أو لزم تأخير  
وقع على المقدم مع طلبه  
أفاده سم على التحفة  
وعبارة التحفة ولودفع  
الوصى مائة الدائن  
ومائة للوصى له ومائة للوارث  
مع علم يتجه الا الصحة أى  
والحال ويوجه بأنه حيث  
لم يقارن الدفع مانع ونظيره

(قوله لما فيها) أى وسميت بالفرائض لما فيها الخ (قوله فغلبت) انظر هذا التفريع ويمكن أن الغاء  
للاستئناف أو يقال انه مفرع على قوله أى مسائل قسمة الموارث فانها شاملة للتعصيب وهذا هو  
الظاهر كما يؤخذ من قول على الحلال حيث قال قوله أى مسائل الخ اشارة الى التغليب الآتى حيث فسر  
الفرائض بما يشمل التعصيب (قوله فغلبت) أى الفرائض على التعصيب لفضلها بتقدير الشارع لها  
فاندفع ما يقال الاول أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب (قوله والفرض لغة التقدير) فى معنى العلة  
لقوله لما فيها فهو علة للعلة فكان الاول ذكره عقبها (قوله نصب مقدر) خرج به التعصيب وقوله شرعا  
خرج به الوصية وقوله للوارث خرج به ربع العشر مثلا فى الزكاة فانه ليس للوارث اء شيخنا (قوله  
والاصل فيه) أى فى الكتاب أى فى مسأله (قوله فلاولى) أى أقرب والمراد بالأقرب ما يشمل الأقوى  
عش وفائدة ذكره الاشارة الى أن المراد بالرجل ما قبل المرأة لا ما قبل الصبي حل (قوله وعلم الفرائض)  
بمعنى قسمة المراتك فانه هو الذى يحتاج الى هذه الثلاثة وأما الفرائض التى فى الترجمة المفصلة بمسائل  
قسمة الموارث فانها تحتاج لشئتين فقط المسائل الحسابية وفقه الموارث كالعلم بأن للزوجة كذا  
شيخنا (قوله علم الفتوى) بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وقوله وعلم النسب بأن يعلم كيفية انتساب  
الوارث للميت وقوله وعلم الحساب بأن يعلم من أى عدد يخرج منه المسئلة حل (قوله يبدأ) هذه مقدمة  
لترجم له وهو قوله فصل فى الفروض المقدرة (قوله من تركه ميت) وهى ما يخلفه من حق كخيار واحد  
وقد ف أو اختصاص أو مال كخمر تخلل بعد موته ودية أخذت من قاتله له خوفا فى ملكه بتقدير او كذا  
ما وقع بشبكة نصيبا فى حياته على ما قاله الزركشى وما نظره من انتقالها بعد الموت للورثة فالواقع فيها  
من زوائد التركة وهى ملكهم رد بأن سبب الملك نصيبه للشبكة لاهى واذا استند الملك لفعاله  
كان تركته ووقع السؤال عن عاش بعد موته مجزئة لنبى وأجاب بعضهم ببيان بقاء ملكه لتركته  
وهو محمول على أنه بالاحياء تبين عدم موته لكنه خلاف الفرض فى السؤال اذ لا توجد المجزئة الا بعد  
تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك للورثة بالاجماع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة  
بلا تبين عود ملك ويلزمه ان نساءه ولو تزوجن ان يعدن له وليس كذلك بل يبقى نكاحهن والحاصل  
ان زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب زواله حتى يثبت ما يدل على العود  
ولم يثبت فيه شئ فوجب البقاء مع الاصل شرح م وكلمة المسخ للحجرية (قوله وجوبا) أى  
عند ضيق التركة والافسد بصورة الزكاة فى حالة الضيق التى يكون التقديم فيها واجبا ان لا يخلف  
الا النصاب وتكون مؤن التجهيز مستغرقة له فلا يصرف فيها كنه بل يخرج منه قدر الزكاة وما زاد  
يصرف فيها بصورة الجاني أن لا يخلف غيره ويكون بحيث لو بيع للتجهيز لصاع حق المجنى عليه أو بعضه  
فيباع للجنابة فان فضل عن دينها شئ صرف فى التجهيز بصورة الرهن أن لا يخلف غير المرهون فيقال  
فيه مثل ما تقدم فى الجاني وصورة المبيع الذى مات مشتريه مفلسا أن المشتري هو المييت ولم يخلف غيره  
ولو بيع للتجهيز لصاع عن البائع أو بعضه فيقدم به البائع تأمل (قوله منها) حال من عين ومن تبعية  
أى حال كون العين بعضها بخلاف ما اذا تعلق الحق بكل التركة كالرهن الشرعى كمن مات وعليه دين فانه  
يتعلق بتركته ولا يقدم على مؤن التجهيز كما تقدم آخر الرهن (قوله لا بحجر) أى لا بسبب حجر الحاكم  
بالفلس أى فى الحياة حل (قوله والعين التى الخ) أشار بهذا الى أن قوله كن كاهن العين لا للحق  
الذى تعلق بها ومن ثم أول الشارح قوله كن كاهن أى كمال ليناسب ما بعده وقد مثل لاجتماع هذه

من عليه حجة الاسلام وغيرها فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهما قالوا والمراد به أن لا يقدم على الامور  
حجة الاسلام غيرها لان لا يقارنها غير خاتمت قال سم قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث أو لا مشالام يصح بل ولم يحل وقد يمنع



الامور بعضهم بما اذا اشترى عبد التجارة ثم رهنه بدين ثم جنى ثم مات المشتري مقلدا بالثمن وفيه مسامحة لان الزكاة حينئذ تعلقت بقيمته لا بعينه (قوله كن كاة) في كون الزكاة من التركة نظر لان المستحقين يملكونها بانتهاء الحول لانها تتعلق بالمال تعلق شركة وأجيب بأنها شركة غير حقيقية بدليل جواز اخراجها من غير المال وأجيب أيضا بأن اطلاق التركة عليها تغليب للمال عليها عن رضى ملخصا وقوله كن كاة الخ واذا اجتمعت هذه الامور الاربع قدمت الزكاة ثم الجناية ثم الرهن من س ل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في الميراث نذر ومسكن \* زكاة و مرهون ومبيع لمفلس

وجان قراض ثم قرض كتابه \* ورد مبيع فاحفظ العلم ترأس

اه رى فصورة النذر اذا نذر شيئا معينا لواحد فيقدم به على مؤن التجهيز وصورة المسكن في المعتدة عن وفاة فانها تقدم بأجرة المسكن في العدة على مؤن التجهيز وصورة القرض مات المقرض ولم يخلف غير الشيء المقرض فان المقرض يقدم به اذا كان باقيا وانظر صورة القراض فان صور بمادات العامل عن مال القراض ولم يخلف غيره وورد عليه أن هذا ليس تركة للعامل اذ ليس له فيه الانصب من الربح وان صور بمادات أنف مال القراض بتقصير ورد عليه أنه دين مرسل في النعمة فيؤخر عن مؤن التجهيز ويمكن تصويره اذ مات المالك بعد ربح المال وقبل القسمة فان العامل يقدم بنصيبه من الربح وصورة الكتابة أن يؤدي المكاتب نجوم الكتابة ويموت سيده قبل الايتاء والمال أو بعضه باق كما سيأتي في بابها شرح البهجة فيقدم المكاتب بالواجب في الايتاء وصورة الرد بالعيب أن يبيع شخص شيئا ثم يرد بعيب بعد موت البائع فيقدم المشتري بثمنه على مؤن التجهيز (قوله أى كاة) وجبت فيه أى قبل موته ولو كانت الزكاة من غير الجنس وقد رد ذلك لتكون الامثلة كلها على وتيرة من جعلها أمثلة للعين التي تعلق بها حق ويمكن أن يقدم في المرهون وما بعده لتكون كلها أمثلة للحق المتعلق بالعين فيقال ودين المرهون وأرض جناية الجاني وبيع المبيع اذ مات المشتري مقلدا من س ل لكن فيه طول وقوله وبيع المبيع أى وفسخ بيع المبيع لانه الحق وفي كون الفسخ من التركة مسامحة لانه معنى لكنه لما كان سببا في أخذ المبيع عد منها وتقدير عن ثمن مبيع فيه نظر لان الثمن لا يبدأ به لفرض اعسار المشتري واطلاق الزكاة على المال الواجبة فيه من اطلاق الجزء على الكل ومحل البداءة بالزكاة اذا كان النصاب موجودا فلونلف النصاب بعد التمكن الا قدر الزكاة كشاة من الاربعين مات عنها فقط لم يقدم المستحقون الا ربع عشرها كما استظهره الاذرى ووجهه أن حق الفقراء مثل من التالف دين في النعمة مرسل فيؤخر عن مؤن التجهيز لما تقر من فرض الكلام في زكاة متعلقة بعين موجودة اه شرح م ر (قوله وجان) باذن السيد وغيره اذا تعلق أرض الجناية برقبته ولو بالغفو عن القصاص فالجنى عليه مقدم على غيره بأقل الامرين من الارش وقيمة الجاني على مؤن التجهيز اذا لم يخلف غيره فان كان المتعلق برقبته فصا أو كان المال متعلقا بدمته كما لو اقترض مالا بغير اذن السيد وأتلفه لم يقدم الجنى عليه والمقرض على غيرها وللوارث التصرف في رقبته بالبيع شرح م ر (قوله ومبيع) واذا فسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كونه تركة لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله حل (قوله مات مشتريه مقلدا) وفي معنى موته مقلدا ما لو ثبت للبائع حق الفسخ لغيبة مال المشتري وعدم صبر البائع ثم مات المشتري حينئذ لم يجد البائع سوى المبيع فانه يقدم به على مؤن التجهيز شرح م ر وقوله ومات مشتريه بأن باع رجل لا خشيأ ثمن في ذمته ثم مات المشتري وهو معسر ثمنه فان البائع الفسخ وأخذ المبيع فالحق الذي تعلق بهذه العين فسخ البيع (قوله حق لازم) فان تعلق به حق لازم

(كن كاة) أى كاة وجبت فيه لانه كالمرهون بها (وجان) لتعلق أرض الجناية برقبته (و مرهون) لتعلق دين المرتهن به (وما) أى ومبيع (مات مشتريه مقلدا) ثمنه ولم يتعلق به حق لازم ككتابة لتعلق اطلاق ذلك وينتجه الحل حيث لم يظن عند البداءة بالموخر الفوات على المقدم والالزم تأخير له وقع على المقدم مع طلبه والنفوذ حيث بان وصول كل الى حقه فلية أمل فليس هذا نظير مسألة الحج انتهى

قدم مؤن التجهيز مـ (قوله حق فسخ) الاضافة يائية والحق بمعنى الاستحقاق (قوله أمانات حق الغرماء) مفهوم قوله لا يحجر قال الزركشي انظر ما الفرق بينه وبين حق الموهون وغيره هـ وقد يفرق بالاستصحاب لما كان في الحياة لان المفلس يترك له دست ثوب في حياته فأولى بعد موته يقدم مؤن التجهيز كما قاله عن (قوله أم لا) أي قاله بالفلس المعسر بالثمن لا المحجور عليه بالفلس شيخنا (قوله بالحجر) أي بسببه (قوله فبمؤن تجهيزه) ولو كافر من كفن وأجرة غسل وحمل وحنوط ولو اجتمع معه مؤنه ولم تتركته إلا بأحد هما فالوجه تقديم نفسه لتبين عجزه عن تجهيز غيره أو اجتمع جمع من مؤنه وما توافقه قدم من يخشى تغييره ثم الأب لشدة حرمة ثم الأم لان طارحاًم الأقرب فالأقرب ويقدم إلا كبر سن من أخوين متلافان استويا فيه قدم الأفضل ويقرع بين زوجتيه إذا لم يره أي من حيث الزوجية وإن كانت أحدهما أفضل بنحو فقهه والوجه تقديم الزوجية على جميع الأقارب ثم المملوك الخادم طال ان العلاقة بهما ثم شرح مـ فان ترتبوا قدم السابق وإن كان المتأخر أفضل حيث أن تغييره حل وقول المحشي ولو كافر أي غير حر في ومردلانه لا يطلب تجهيزهما ع ش فالخاصل أنه يقدم من يخشى تغييره ثم الزوجة ثم المملوك الخادم طال الأب ثم الأم ثم الأقرب فالأقرب وقدم أب على ابن وإن كان أفضل منه وابن على أمه لفصلية الذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى حل و مـ ملخصاً وقوله ثم الأقرب أي إذا تعين عليه تجهيز موالا فقير الأب والأم وابن لا تزم مؤنته ولا تجهيزه (قوله وغيره) أي إذا مات قبله بخلاف ما إذا مات بعده أو معه حل وقوله وغيره كزوجته غير الناشئة إن كان موسراً وإن كان طاركة ثم شرح مـ (قوله المطلق) أي الذي لم يتعلق بعين من التركة (قوله بتنفيذ وصيته الخ) وإنما قدمت الوصية في الآية على الدين ذكر الكونها قرينة أو مشابهة للارث من حيث أخذها بالأعوض ومشتقها على الورثة ونفوسهم مطمئنة على أدائها فقدمت عليه بعنا على وجوب إخراجها والمسايرة اليه ثم شرح مـ (قوله وما ألحق بها الخ) المراد بتنفيذ ما ألحق بالوصية عدم تسلط الوارث عليه والافهون نافذ بمجرد الموت (قوله من ثلث باق) أي بعد الدين مـ (قوله كافي الحياة) فإنه يقدم نفسه في الفطرة على غيره إذا أيسر ببعض الصبيان (قوله من حيث التسلط) عليه والأفالدن لا يمنع الارث ومن ثم فازوا بزوايا التركة كما مر شرح مـ فقولهم من حيث التسلط أي لا من حيث الملك لانهم يملكونها بالموت وإن كان عليه دين (قوله على ما يأتي) من بيان الانصاف من كون البنت لها النصف والبنتين فأكثرهما الثلثان والزوجة الربع أو النصف والأم لها السدس أو الثلث (قوله قرابة) نعم لو اشترى بعضه في مرض مؤنه عتق عليه ولا يرث لانه يؤدي ارثه الى عدمه كما يعلم من الدور الحكمي الآتي في الزوجة شرح مـ (قوله خاصة) أي الجمع على انهم من الذكور والانات تخرج ذوا الارحام (قوله أو نكاح) نعم لو اعتسق أمة تخرج من ثلثه في مرض مؤنه وتزوج بها لم يرثه للدور ادلو ورثت لكان عتقها وصية لو ارثت فيتوقف على اجازة لورثته وهي منهم واجازتها توقف على سبق حريتها وهي متوقفة على سبق اجازتها فأدى ارثها الى عدم ارثها وبه يعلم أن الكلام في غير المستولدة لان عتقها ولو في مرض الموت لا يتوقف على اجازة أحد لان الاجازة إنما تعتبر بعد الموت وهي بعده نعتق من رأس المال وقوله أو ولا عوقد يتوارثان أي المعتق والعتيق بأن يعتقه حو في فيستولي على سيده ثم يعتقه أو ذمي فيبرق فيشتره ويعتقه أو يشترى أبا معتقه ثم يعتقه فله على معتقه ولاء الانجرار ولا يرث لانه لم يرثه من حيث كونه عتيقاً بل من حيث كونه معتقاً شرح مـ وكلام مـ في الدور يقتضي أن الوصية للوارث تتوقف على اجازته (قوله أي جهته) إنما أفسر الاسلام بالجهة لتلازم عاياه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب

حق فسخ البائع به سواء أحجر عليه قبل موته أم لا أمانات حق الغرماء بالاموال بالحجر فلا يبدأ فيه بحقهم بل بمؤن التجهيز كما نقله في الروضة عن الأصحاب في المفلس (فبمؤن تجهيزه) من نفسه وغيره فهو أعم من قوله بمؤنة تجهيزه (بمعروف) بحسب يساره واعساره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من امرائه وتغييره وهذا من زيادتي (فب) قضاء (دينه) المطلق الذي لزمه لوجوبه عليه (ف) تنفيذ (وصيته) وما ألحق بها كعتق علق بالموت وتبرع بحجر في مرض الموت (من ثلث باق) وقدمت على الارث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وتقديم المصلحة الميت كافي الحياة ومن للابتداء فتدخل الوصايا بالثلث ويبعضه (والباقي) من تركته من حيث التسلط بالتصرف (لورثته) على ما يأتي بيانه وللارث أربعة أسباب لانه اما (بقرابة) خاصة (أو نكاح) أو ولاء أو اسلام) أي جهته



فتصرف التركة أو باقيها كما سيأتي لبيت المال أو للمسلمين معصوبة لخبر أبي داود وغيره أنها وارت من لا وارت له أعقل عنه وأرثه وهو  
صلى الله عليه وسلم لا يرث شيئاً لنفسه بل يصرفه للمسلمين (٢٤٧) ولا يورثهم يعقلون عن الميت كالعصبة من

القرابة ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك وصرفه لمن ولد أو أسلم أو عتق بعد موته أو لمن أوصى له لائقه وقد أوضحت ذلك في شرح الروض والدارت أيضاً شروط ذكرها ابن الهائم في فصوله وبينها في شرحها وله موانع تأتي (والجمع على أرثه من الذكور) بالاختصار (عشرة) وبالبسط خمسة عشر (ابن وابنه وان نزل وأب وأبوه وان علا وأخ مطلقاً) أي لابوين أولاب أولام (وعم وابنه وابن أخ لغير أم) أي لابوين أولاب في الثلاثة وان بعدوا (وزوج وذو ولاء) والجمع على أرثه (من الاناث) بالاختصار (سبع) وبالبسط عشر (بنت وبنت ابن وان نزل) أي الابن (وأم وجدة) أم أب وأم أم وان علنا (وأخت) مطلقاً (وزوجة وذات ولاء) وتعبري بذو ولاء وذات ولاء أعم من تعبري بالمعتق والمعتقة (فلو اجتمع الذكور فالوارث أب وابن وزوج) لان غيرهم محجوب بغير الزوج ومستلثهم من اثني عشر ثلاثة للزوج واثني

لوجوده فيهم ولئلا يلزم عليه أخذ المسلمين له مع ان الامام هو الذي يأخذ ماله ويضعه في بيت المال (قوله لبيت المال) أي لثوليه (قوله ارثا للمسلمين) أي مراعى فيه المصلحة كما يدل عليه قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك ويمكن اجتماع الاسباب الاربعة في الامام كأن يملك بنت عمه ثم يعقها ثم يتزوجها ثم يموت ولا وارت لها غيره فهو زوجها وابن عمها ومعتقها واما امام المسلمين ومعلوم أنها تصورت فيه وان لم يرث بجميعها اه أي بل يرث بكونه زوجاً وابن عم ع ش وأن الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه شرح مر أي فيكون السبب الرابع موجوداً فيه (قوله يعقلون عن الميت) أي من حيث كونهم جهة اسلام فتخرج الديعة من بيت المال فان لم يكن شيء فعلى القاتل والافلاشي على أحد من المسلمين ع ش على مر فلما كان لهم حق في بيت المال كانوا كأنهم عاقلون والافلايدفعون شيئاً من مال أنفسهم (قوله ولا يورثهم يعقلون عنه) عبارة مر لانهم يعقلون عنه (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) لانه استحقاق بصفة وهي أخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم وكالزكاة فان للامام أن يأخذ زكاة شخصين ويدفعها الى واحد لانه مأذون له أن يفعل ما فيه مصلحة شرح الروض (قوله أولن أوصى له) عبارة مر ولو أوصى لرجل بشئ من التركة جاز اعطاؤه منها من الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث الممن لا يعطى من الوصية من غير اجازة (قوله لائقه) ولان فيه رق ولو مكاتباً ولا كافر كما في مر (قوله شروط) أي اربعة أحدها تحقق موت المورث أو إلحاقه بالموتى تقديراً كجنين انفصل ميتاً بجناية توجب الفرقة أو حكماً كفقود حكم القاضي بموته اجتهداً وثانيها تحقق وجود المولى الى الميت باحد الاسباب حيا عند الموت تحقيقاً كان الوجوداً وتقديراً كحمل انفصل حياً لوقت يعلم وجوده عند الموت ولو نطفة ثالثها تحقق استقرار حياة هذا المولى بعد الموت ثوراً بعلم العلم بالجهة التقضية للارث تفصيلاً وهذا المختص بالقاضي فلا تقبل شهادة الارث المطلقة بل لابد في شهادته من بيان الجهة التي اقتضت الارث منه زي (قوله عشرة) اثنان من أسفل النسب واثنان من أعلاه وأربع من الحوائشي واثنان من غير النسب (قوله ابن وابنه) قدمهما على الاب والجد لثبوتيهما لان كلام الاب والجد له مع أحدهما السدم وله الباقي وكل يعصب أخته بخلاف الاب والجد (قوله وابنه وان نزل) لم يقل ابن وان نزل لثبوتيهما دخول ابن البنت بخلاف قوله وابنه فانه لا يشمل لان ضميره يرجع للابن (قوله وأبوه وان علا) لم يقل أب وان علا لثبوتيهما (قوله وان بعدوا) بعد الم بان يكون عم الاب والجد (قوله أعم من تعبيره) ليشمل أولاد العتيق وعتقائه لان ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق السراية لا بطريق المباشرة زي ولشموله عصباتهما ومعتقتهما (قوله بالاخت) لان عصبة النسب تحجب عصبة الولاء حل (قوله الممكن اجتماعه) اذ لا يتصور اجتماع زوج وزوجة وصور بعضهم اجتماعهما ظاهراً بما اذا جرى بميت ملفوف في كفنه فجاء رجل ومعه أولاد وادعى أن هذا الميت زوجته وهؤلاء أولاده منها جاءت امرأة ومعه أولاد وادعت أن الميت زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو ختي وصور أيضاً بما اذا حكم بموت غائب وجاء رجل وامرأة كذلك وأقام كل منهما بينة تشهد بما ادعى والراجع تقديم بينة الرجل فيرث الميت أبواه والرجل وأولاده وتمنع المرأة وعن النصوص تورث الجميع اه

للأب والباقي للابن (أو) اجتماع (الاناث) الوارث (بنت وبنت ابن وأم وأخت لابوين وزوجة) وسقطت الجدة بالأم وذات الولاء بالاخت المذكورة كما سقط بها الاخت للاب وبالبنت الاخت للام ومستلثهن من اربعة وعشرين ثلاثة للزوجة واثنان عشر للبنت وأربعة لكل من بنت الابن والام والباقي للاخت (أو) اجتماع (الممكن) اجتماعه (منهما) أي من الصنفين (ف) الوارث (أبوان) أي أب وأم

(وابن وبنت وأحد زوجين) أي الذي كان الميت أختى أو أختى إن كان الميت ذكر أو المسئلة الأولى أصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين (فلو لم يستغرقوا) أي الورثة من الصنفين التركة (صرفت كلها) إن فقدوا كلهم (أو باقيةا) إن وجد بعضهم (٢٤٨) وهو ذو فرض (ليست المال) لولا (إن انتظم) أمره بان يكون الامام عادلا

(والا) أي وإن لم ينتظم (رد ما فضل) عن الورثة على ذوي فروض غير زوجين (بنسبتها) أي فروض من يردها عليه في بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضيهما سهمان من ستة لأم وبهما نصف سهم فتصح المسئلة من اثني عشر إن اعتبر مخرج النصف ومن أربعة وعشرين إن اعتبر مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين إلى أربعة للبنت ثلاثة ولأم واحد وفي بنت وأم وزوج يبقى بعد إخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أو أربعة للبنت وربع لأم فتصح المسئلة من ثمانية أو أربعين وترجع بالاختصار إلى ستة عشر للزوج أربعة وللبنات تسعة ولأم ثلاثة وفي أم وبنت وزوجة يبقى بعد إخراج فروضهن خمسة من أربعة وعشرين لأم وبهما سهم وربع فتصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار إلى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة

وقوله والراجع إلخ لان الولادة صحت من طريق المشاهدة والالحاق بالاب أمر حكيم والمشاهدة أقوى شرح م (قوله ابن وبنت) لم يقل وابنان تعليقا كالذي قبله لايهام هذا دون ذلك لشهرته فاندفع ما نثره كشي هنا شرح م (قوله ولو لم يستغرقوا) سالية تصدق بنفي الموضوع فتصدق بفقدهم كما أشار إليه وهو مقابل لمخوف أي هذا إن استغرقوا التركة ويصح أن يكون مقابلا لقوله ولو اجتمع الذكور إلخ وهو الاظهر (قوله غير زوجين) أي بالاجماع لان علة الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم ترت زوجة تدلى بعمومة أو خولة بالرحم لا بالزوجية شرح م وقوله ومن ثم ترت زوجة أي زيادة على حصتها بالزوجية ع ش فتأخذ جميع الباقي عند انفرادها عن (قوله بنسبتها) أي نسبة سهام كل واحد إلى مجموع سهامه وسهام رفقته شرح م ويعطى له من الباقي بمثل تلك النسبة (قوله يبقى بعد إخراج فرضيهما) وهو النصف للبنت ثلاثة والسدس لأم واحد والباقي اثنان يقسمان بينهما أربعين ثلثا أو باعها لأم واحد ونصف ولأم وبهما وهو نصف انكسرت على مخرج النصف تضرب اثنان في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فتصح المسئلة من اثني عشر للبنت النصف ستة ولأم السدس اثنان فالحاصل للبنت ثلاثة أو باع الثمانية ولأم وبهما وهو اثنان فتعطى البنت من الأربعة الباقية ثلاثة والام واحد فيكمل للبنت تسعة ولأم ثلاثة وهذه الأعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الأم واحد وهو ثلث الثلاثة ومجموع ذلك أربعة وهذا معنى قوله وترجع بالاختصار إلى أربعة حل وعلى كونها من أربعة وعشرين تكون الموافقة بالسدس لانه متى كان بين المسئلة والانصاء توافق في شيء فإن المسئلة ترد إلى ذلك الشيء وكذا يراد إليه نصيب كل وارث (قوله وهو الموافق للقاعدة) وهي أن الباقي بعد إخراج الفروض يقسم على ذوي الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا هو اثنان لاربع لهما فقد انكسرت على مخرج الربع فتضرب أربعة في الستة حل (قوله للقاعدة إلخ) لانهم يعتبرون مخرج الادق وهو هنا الربع (قوله فتصح من ثمانية وأربعين) لانكسارها على مخرج الربع فتضرب أربعة في أصل المسئلة وهو اثنان عشر تبلغ ماذ كالبنت النصف أربعة وعشرون حاصلة من ضرب أربعة في ستة وللزوج الربع اثنان عشر حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة وللأم ثمانية حاصلة من ضرب أربعة في اثنين يبقى أربعة بين البنت والام للبنت ثلاثة أو باعها ثلاثة ولأم وبهما واحد فيكمل للبنت تسعة وعشرون ولأم تسعة وهذه الأعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوج أربعة وهي ثلث الاثني عشر ومن البنت تسعة وهي ثلث السبعة والعشرين ومن الأم ثلاثة وهي ثلث التسعة ومجموع ذلك ستة عشر ولذلك قال وترجع بالاختصار إلخ حل (قوله فتصح من ستة وتسعين) لانكسارها على مخرج الربع فتضرب الأربعة في أصل المسئلة تبلغ ماذ كالبنت النصف ثمانية وأربعون ولأم السدس ستة عشر وللزوجة الثمن اثنان عشر يبقى عشرون منقسمة بين الأم والبنت أربعين ثلثا أو باعها خمسة عشر يصير لها ثلاثة وستون ولأم ربعها خمسة يصير لها احدى وعشرون وهذه الأعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث

واللبنات احدى وعشرون ولأم سبعة ولو كان ذو الفرض واحدا كبنت رد عليها الباقي أو جماعة من صنف واحد كبنتات فالباقي ينهن بالسوية والرد ضد العول الآتي لانه في قدر السهام ونقص من عيدها والعول نقص من قسرها وزيادة في عيدها (ثم) ان لم يوجد أحد من ذوي الفروض الذين يردها عليهم ورت



(ذو وأرحام) وهم بقية الأقارب (وهم) أحد عشر صنفاً (جد وجدة ساقطان) كلبي أم وأم أبي أم وان عليا وهذاان صنف (وأولاد بنات) لصلب أولاد بن من ذكور وبنات (وبنات أخوة) لأبوين أولاد أولاد (وأولاد أخوات) كذلك (وبنات أخوة لأم وعم لأم) أي أخوال الأب لأمه (وبنات أعمام) لأبوين أولاد أولاد (وعلمات) بالرفع (وأخوال) (٢٤٩) وخالات ومدلون بهم) أي بماعدا

الأول اذ لم يبق في الأول من يدلي به ومن انفرد منهم خارج المثل ذكر كان أو أثنى وفي كيفية تور بينهم مذهبان أحدهما وهو الأصح مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل منهم منزلة من يدلي به والثاني مذهب أهل القرابة وهو تقديم الأقرب منهم إلى الميت ففي بنت بنت وبنت بنت ابن المال على الأول بينهما أرباعا وعلى الثاني لبنت البنت لقربتها إلى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب هذا كله إذا وجد أحد من ذوي الأرحام والأخوة ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه إذا جارت الملك في مال المصالح وظفر به أحد يعرف المصارف أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو مأجور على ذلك قال والظاهر وجوبه

(فصل في بيان الفروض وذويها)

(الفروض) بمعنى الانصاء المقدرة (في كتاب الله) تعالى للورثة ستة يعول

مامعه فيؤخذ من الزوجة أربعة وهي ثلث الاثني عشر ومن البنت إحدى وعشرون وهي ثلث الثلاثة والستين ومن الأم سبعة وهي ثلث الاحدى والعشرين ومجموع ذلك اثنان وثلاثون ولذلك قال وترجع الخ حل (قوله ذو وأرحام) أي عصبوبة فيأخذ جميعه من انفرد منهم ولو أثنى وغنيا لبحر الخال وارث من لا وارث له وانما قدم الرده عليهم لأن القرابة المقيدة لاستحقاق الفروض أقوى شرح مر (قوله وأم أبي أم) لم يقل وأمه للإيضاح (قوله وان عليا) الأنسب وان علوا لأن علواوي ثم رأيت في شرح الحمزية لحج ان الباء لغة عش على مر (قوله كذلك) أي ذكوراً وانانا كما يشير له تعبيره بالأولاد زى (قوله وبنات أخوة لأم) أي وبناتهم كقوله بالاولى شرح مر (قوله وعلمات بالرفع) أي لا بالجر عطفاً على أعمام المقتضى لارادة بناتهن لأنه يتكرر مع ما بعده ولأنه يلزم عليه السكوت عنهن (قوله ومدلون بهم) أي بالأصناف العشرة حل (قوله اذ لم يبق في الأول من يدلي به) لأنه يشمل جميع الأجداد والجدات لأن الشارح قال ثم وان عليا (قوله وهو أن ينزل) أي في كونه يأخذها كان يأخذها لافي الحجب فلو خلف زوجة وبنت بنت كان للزوجة الربع لأنه لا يحجبها من الربع إلى الثمن الا الفرع الوارث بالقرابة الخاصة كما سيأتي وقوله لافي الحجب أي حجب الوارث الخاص والافيه حجب بعضهم بعضاً كبنات أخ شقيق وبنت أخ لاب فتعجب الأولى الثانية كما يحجب أبوها أباها (قوله منزلة من يدلي به) أي إلى الميت فيجعل ولله البنت والأخت كأهمها وبنت الأخ والعلم كأبهما والخال والخاله كالأم والعلم للام والعمة كالأب واذا نزلنا كلا كاذ كقدم الاسبق للوارث لا للميت فان استوا قدر كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل لمن أدلى به على حسب ارثه منه لو كان هو الميت الأولاد الأم والأخوال والخالات منها فبالسوية شرح مر (قوله ارباعاً) أي فرضاً وردا زى ووجهه أن بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس فالمسئلة من ستة يبقى بعد فرضيهما اثنان بردان عليهما باعتبار نصيبهما أرباعا لبنت بنت الابن ربعها وهو نصف لان نسبة نصيبها وهو واحد للاربعة ربع ولبنت البنت واحد ونصف فحصل الكسر على مخرج النصف فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة يحصل اثنا عشر لبنت البنت تسعة فرضا وورد اوهي ثلاثة أرباع وللأخرى ثلاثة فرضا وورد اوهي ربع وترجع بالاختصار إلى أربعة اج (قوله وصرفه فيها) قال سم وينبغي أن يجوز له أن يأخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه وهل يأخذ مقدار حاجته سنة أو أقل أو العمر الغالب للنظر فيه محال فليراجع اه وينبغي أن يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث لم يكن ثم من هو أحوج منه لأن هذا القدر يدفعه له الامام العادل غش على مر

(فصل في الفروض وذويها) (قوله وذويها) اضافة ذوي للضمير شاذة كقوله انما يعرف الفضل ذوهه وكذا جمعه جمع مذ كرسالم شاذ لان مفردة ليس يعلم ولاصفة (قوله بمعنى الانصاء) أي لا بمعناها اللغوي والالم يكن لقوله المقدرة فائدة ولا بالمعنى الأصولي وهو ما طلب طلبا جازما كما لا يخفى (قوله لزوجة) يدوابة تسهيه لا على المتعلم لان كل ما قل عليه الكلام يكون أرسخ في الذهن وهو على الزوجين أقل منه على غيرهما شرح مر وانما بدأ الله تعالى بالأولاد لكونهم أهم عند الآدميين اههم (قوله أو لفظ الولد)

(٢٢ - بحري) - ثالث) وبدونه ويعبر عنه بعبارة آخرها الربع والثلث وضعف كل ونصفه فأحد الفروض (نصف) وبدأت به كالجمهور لأنه أكبر كسر مفردة وهو خمسة (لزوج ليس لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة قال تعالى ولو لم يكن منكم أئمة لكانت المرأة كالرجال لولا تفرقنا بينهم ليرجع على بعضهم

على أعمال اللفظ في حقيقته ومجازه - م فرعهما المذكور بان لا يكون لها فرع أو لها فرع غير وارث كزقيق أو وارث بعموم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت وقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب من زيادتي (ولبنت وبنت ابن وأخت أغير أم) أي لأبوين أو لأب (منفردات) عمن يأتي قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف ويأتي في بنت الابن مامر في ولد الابن وقال في الاخت وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد الأخت لأبوين أو لأب دون الأخت لأم لأن لها السدس للآية الآتية وخروج بمنفردات ما لو اجتمع مع معصية أو أخواتهن أو اجتمع بعضهن مع بعض كإسائي بيانه (و) ثانیها (ربع) وهو لاثنتين (زوج لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكرًا كان أو غيره سواء كان منه أم لا. (٢٥٠) قال تعالى فان كان لمن ولد فللكم الربع مما تركن وجعل له في حالتيه ضعف ما للزوجة

في حالتيه لان فيه ذكرورة وهي تقتضي التعصيب فكان معها كالابن مع البنت (ولزوجة) فأكثر (ليس لزوجة ذلك) أي فرع وارث بالقرابة الخاصة قال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد (و) ثالثها (ثمن) وهو (لها) أي لزوجته فأكثر (٢٥٠) أي مع فرع زوجها الوارث سواء كان معها أم لا قال تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن والزوجان يتوارثان ولو في عدة طلاق رجعي (و) رابعها (ثلثان) وهو لاربعة (اصنف تعدد عن فرضه نصف) أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الأخوات لأبوين أو لأب اذا انفردن عمن يعصيهن أو يحجبهن حرمانا أو نقصانا قال تعالى في

هو الراجح (قوله بان لا يكون الخ) لأن النبي اذا دخل على مقيد بقيد يصدق بثلاث صور في الجميع ونفي القيد الأول والثاني (قوله مامر) أي من أنهما مقيدة عليهما ولفظ البنت شامل لها بناء على أعمال اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله ذكرًا كان أو غيره) صرح بالتعميم المذكور هنا دون ما تقدم لأنه هنا مكررة في سياق الاثبات فرمما هوهم عدم عمومها بخلاف مامر في قوله ليس لزوجته فرع وارث فإنه مكررة في سياق النفي فتفيد العموم نصا (قوله تقتضي التعصيب) أي القوة وليس المراد التعصيب الاصطلاحي لأنه لا يكون عصبة (قوله فكان معها) أي بالنسبة اليها والافهولا يجتمع معها في الارث (قوله أي لزوجته فأكثر) ولذا لم ترد في القرآن الا بلفظ الجمع بخلاف البنات والأخوات فانهن وردن تارة بلفظ الواحدة وتارة بلفظ الجمع وقوله فأكثر أي الى أربع بل وان زدن على أربع في حق بحوسي اه زى (قوله والزوجان يتوارثان ولو في عدة طلاق رجعي) أي فراده ما يشمل الزوجة حكمًا وهي الرجعية (قوله اذا انفردن عمن يعصيهن) وهو أخواتهن وقوله أو يحجبهن حرمانا أي باعتبار المجموع والافالبنات لا يحجبن حرمانا ويحجبن نقصانا اذا وجد العول كزوجة وأبوين وبنتين المسئلة من سبعة وعشرين وثلثاها بالعول ثمانية عشر وفي كون هذا حجبًا مسامحة وبنات لابن يحجبن حرمانا بالابن ونقصانا اذا كان معهن بنت أو بنت ابن أعلى منهن حل (قوله والبنات وبنات الابن الخ) لما كانت الآية إنما تدل على الجمع من البنات بناء على أن فوق أصلية احتاج لقياس البنتين وبنتي الابن على الاختين لورود النص فيهما (قوله في الاختين فأكثر) كيف هذا مع التصريح بالثنتين في الآية الآن يقال سبب نزولها المذكور دل على أن المراد ثنتان فأكثر (قوله ليس لزوجته فرع وارث) أي بولأب أحدهم مع زوجين أخذًا عما يأتي ولم يقيد الوارث بالقرابة الخاصة هنا لأن الوارث بالقرابة العامة لا يأتي هنا المكان الردأي لوجوده وفيما يأتي اذا لارد على الزوجين فاحترزتم شوري (قوله يستوي فيه الذكرا الخ) انما أعطوا الثلث والسدس لانهم يدلون بالأم وهم فرضاها وسوى بينهم لأنه لا تعصيب فيمن أدلوا به بخلاف الاشقاء زى وعبارة مر لأن ارثهم بارحم كالأبوين مع الولد وارث غيرهم بالعصوبة وهي مقتضية التفضيل المذكور وهذا أحد ما امتازوا به من الأحكام الخمسة وباقيها استواء ذكرهم المنفرد وأنشأهم المنفردة وانهم يرثون مع من يدلون به وأنهم يحجبونه بحجب نقصان وان ذكرهم يدلون بآتي وهي الأم ويرث (قوله رجل) اسم كان ويورث صفته وكلاله خبرها كما في الجلالين

قوله

البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وبنات الابن كأم والبنات وبنات الابن

مقيستان على الاختين وقال في الاختين فأكثر فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت في سبع أخوات لجابر حين مرض وسأل عن ارثهن منه فدل على ان المراد منها الاختان فأكثر (و) خامسها (ثلاث) وهو لاثنتين (لام ليس لزوجته فرع وارث ولا عدد من اخوة وأخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد بهن اثنتان فأكثر اجامًا قبل اظهار ابن عباس الخلاف وسيأتي أنه اذا كان مع الأم أب وأحد الزوجين فقرضها ثلث الباقي (ولعدد) اثنتين فأكثر (من ولدها) أي الأم يستوي فيه الذكرا وغيره قال تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة أو أخ أو أخت فللكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد بالام ولاد الام مدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم



والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض) أي الثلث (لجسم مع أخوة) على ما سيأتي بيانه في فصله وبه يكون الثلث لا ثلاثة وان لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهو سبعة (لاب وجد لميتهم ما فرع وارث) قال تعالى ولا يؤبره لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد والجد كالأب لم ينزل باني والا فلا يرث بخصوص القرابة لانه من ذوى الارحام كما مر (ولام لميتها ذلك) أي فرع وارث (أو عدد من أخوة وأخوات) اثنان فأكثر لاسر (ولجدة) فأكثر لأم وأب لانه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحنفية كما وقال صحيح على شرط الشيخين هذا ان (لم تدل بذكر بين اثنين) فان أدلت به كام أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لاسهام من ذوى الارحام كما مر فالوارث من الجدات كل جدة أدلت بمحض الاناث وألده كوراء الاناث الى الله كوراء أم الأم وأم أبي (٢٥١) الأب وأم الأم (ولبنت ابن فأكثر

مع بنت أو بنت ابن أعلى) منها لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواه البخاري وقيس بمخفيه غيره وقولي فأكثر مع أو بنت ابن أعلى من زيادتي هنا ولاخت فأكثر لأب مع أخت لابو بن) كما في بنت الابن فأكثر مع البنت (ولو واحد من ولد أم) ذكر اكان أو غيره لما مر فاصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الله كور الزوج والأب والجد والآخر للام وتسعة من الاناث الأم والجدتان والزوجة والأخت للام وذوات النصف الرابع وعلم من هنا وما يأتي ان المراد بهم من يرث بالفرض وان كان يرث بالتعصيب أيضا (فصل) في الحب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق والحب افة المنع وشرع المنع

(قوله والقراءة الشاذة كالخبر) عبارة لا يعاب المعتمد من اضطراب طويل عند الأصوليين والفقهاء أنه يجوز الاحتجاج بالقراءة الشاذة اذا صح سندها لأنها بمنزلة خبر الأحاد (قوله) وقد يفرض لجد) انما تركه للمصنف لثبوته بالاجتهاد وكلامه فيما ثبت بالنص (قوله لجد مع أخوة) مثاله أن ينقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بان زادوا عن مثليه كالأول كان معه ثلاث أخوة زى (قوله) وان لم يكن الثالث في كتاب الله الخ) بل ثبت بالاجتهاد الصحابة حل (قوله لأب الخ) فان قيل لاشك ان حق الوالدين أعظم من حق الولد لأن الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما فقال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وبوالدين احسانا فاذا كان كذلك فما الحكمة في أنه جعل نصيب الأولاد أكثر وأجاب عنه الامام الرازي حيث قال الحكمة أن الوالدين ما بقي من عمرهما الا لقليل أي غالبا فكان احتياجهما الى المال قليلا وأما الأولاد فهم في زمن الصبا فكان احتياجهم الى المال كثيرا فظهر الفرق (قوله كما مر) أي من قياسه عليه أو شموله له (قوله) اثنان فأكثر) وان لم يرنا لحيهما بالشخص دون الوصف كما يعلم مما يأتي كأخ لأب مع شقيق وكأخوين لأم مع جد ولو كانا متصقين ولكل رأس ويدان ورجلان وفرج اذ حكمهما احكم الاثنين في سائر الاحكام كما في فروع ابن اقطان فاذا اجتمع معها ولد وأخوان فالأخوة لها الولد لانه أقوى شرح مر وانظر هل لتخصيص الحب بالولد دون الأخوين فائدة ع ش (قوله لاسر) أي من قوله تعالى فان كان له أخوة فلامه السدس (قوله وعلم مما هنا) أي من عد الأب والجد من أصحاب السدس (قوله وان كان يرث) أي كالأب والجد (درس)

(فصل في الحب) (قوله وقد مر) منه حب القرع الوارث للزوج من النصف الى الربع وحبه للام من الثلث الى السدس زى (قوله باحد) فيه لطيفة وهي الاشارة الى أن المراد بالحب بالشخص وأما بالوصف فيحبون كغيرهم عمرة حل (قوله وضابطهم) أي الذين لا يحبون باحد (قوله) (مر) أي يجمعونهم لان الزوجين لا يحبون أحدا (قوله ابن ابن) أي وان سفل لقوله به دا وابن ابن أقرب منه فيكون قوله أو ابن ابن الخ راجعا غاية تدبر (قوله وبأخت لابو بن الخ) وهذا وان كان محبا بالاستغراق لكنه لا يخرج عن كونه محبا بقوى منه شرح مر (قوله لانه أقرب) طريقة

من قام به سبب الارث بالسكية أو من أوفر حظيه وي. من الأول حب حرمان وهو قسمان حب بالشخص أو بالاستغراق وحب بالوصف وسيأتي والثاني حب نقصان وقد مر (لا يحب أبوان وزوجان وولد) ذكر اكان أو غيره عن الارث (باحد) اجاعا وضابطهم كل من أدلى الى الميت بنفسه الا العتق والمعتقة (بل) يحب غيرهم هم فيحب (ابن ابن باني) سواء كان أباه أم عمه (أو ابن ابن أقرب منه) يحب (جد) أبواب وان علا (بمتوسط بينه وبين الميت) كالأب وأبيه (و) يحب (أخ لابو بن باب وابن وابنه) وان نزل اجاعا (و) يحب (أخ (لاب بهؤلاء) الثلاثة) (وأخ لابو بن) وبأخت لابو بن معها بنت أو بنت ابن كاسيا في (و) يحب (أخ (لام بأب وجد وفرع وارث) وان نزل ذكر اكان أو غيره (و) يحب (ابن أخ لابو بن بأب وجد) أيه وان علا (وان وابنه) وان نزل (وأخ لابو بن) (و) (أخ (لاب) لانه أقرب منه (و) يحب ابن أخ (لاب بهؤلاء) الستة زوا بن أخ لابو بن) لانه أقوى منه ويحب ابن ابن أخ لابو بن بابن أخ لاب لانه

أقرب منه (و) يحجب (عم لابو بن بهؤلاء) السبعة (وابن أخ لاب) لذلك (و) يحجب عم (لاب بهؤلاء) الثمانية (وعم لابو بن) لأنه أقوى منه (و) يحجب (ابن عم لابو بن بهؤلاء) التسعة (وعم لاب) لأنه أقرب منه (و) يحجب ابن عم (لاب بهؤلاء) العشرة (وابن عم لابو بن) لأنه أقوى منه و يحجب ابن ابن عم لابو بن بابن عم لاب فان قلت كل من الم لابو بن ولاب يطابق على عم الميت وعم أبيه وعم جده مع ان ابن عم الميت وان نزل يحجب عم أبيه وان نزل يحجب عم جده قلت المراد بقريضة السياق عم الميت لا عم أبيه ولا عم جده (و) يحجب (بنات ابن بابن أو بنتين ان لم يعصين) بنحو أخ أو ابن عم فان عصين به أخذن معه الباقي بعد ثلثي البنتين بالتعصيب (و) تحجب (جدة لام بام) لأنها تدلى بها (و) تحجب (٢٥٢) جدة (لاب باب) لأنها تدلى به (وأم) بالاجماع ولان ارثها بالامومة والام

الشارح في هذا الباب أنه اذا اختلفت الدرجة على بأنه أقرب كابن أخ لابو بن وأخ لاب وان اتحدت كالنقيق والاختلاف عال بأنه أقوى منه شرح م (قوله مع ان ابن عم الخ) فقد يحجب العم بابن العم فكيف يقول ان العم يحجب ابن العم فهو وارد على قوله و يحجب ابن عم الخ (قوله بقريضة السياق) أي لان ما تقدم من لابن والاب والاخ كل منهم ابن للميت وأب للميت وأخ للميت لا لآبيه ولا لجده لأنه اذا قيل مات شخص عن عم أو ابن عم مثلاً ما يقبض عليه من الميت الخ عزري (قوله بنات ابن الخ) لما فرغ من حجب الذكور شرع في حجب الاناث شرح م (قوله أولى) أي بعدم الحجب (قوله نم) استدراك على قوله وأخت كأخ (قوله بالفروض) كما ذهبت عن زوج وأم وأختين لام وأخت لاب (قوله وتحجب أخوات) المراد الجنس فيصدق بالواحدة أي مالم يعصين أخ أخذنا مما بعده (قوله ويحجب أيضاً بأخت الخ) قال حل أي فهو للاختين فيه تفصيل (قوله وتحجب عصبة) عبارة م وكل عصبة يمكن حجبها ولا ينتقل عن التعصيب للفرض يحجب أصحاب فروض مستفرقة ثم قال وخرج يمكن الولد فانه عصبة لا يمكن حجبها وخرج لم ينتقل عن التعصيب الاخ لابو بن في المسركة والاخت لابو بن أو لاب في الاكدرية فكل منهما عصبة ولم يحجبها الاستغراق لانه تنقل للفرض وان لم يرث به في الاكدرية اه وكلام المهاج يقتضي ان الحاجب أصحاب الفروض المستفرقة لا الاستغراق كما قاله المصنف فيكون حجباً بالأشخاص على كلام المهاج وبالوصاف على كلامه تأمل وقوله ويحجب عصبة الخ استشكل تسمية هذا حجباً ورد بأنه لا مشاحة في الاصطلاح فأخذ الشارح بقضية الاشكال ليس في محله م (قوله لانه أقوى) عبارة م لان النسب أقوى ومن ثم اختص بالحرمة ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها على ماسياً في شرح م وقوله ووجوب النفقة أي في الجملة لاها لا تجب انفراداً بالاصول والفروع من بقية الاقارب ع ش (قوله والعصبة) أي بنفسه وبغيره ومع غيره م (قوله أعم) لانه لا يشمل ذوى الارحام (قوله ولم ينتظم) يقتضي ان ذوى الارحام عند من ورثهم يقال لهم عصبة لانه أدخلهم في التعريف وهو خلاف ما في شرح م وعبرة من المهاج مع الشارح والعصبة من ليس له سهم بقدر حال تعصبيه من جهة تعصبيه من المجمع على تور يثهم وخرج بمقدور ذوى الفروض وما بعده وهو قوله من المجمع على تور يثهم ذوى الارحام بناء على أن من ورثهم لا يسميهم عصبة وفي ذلك خلاف (قوله فيها) لانه ان كان غيرهم ارث عليه الباقي ولا يرث

أقرب منها (و) تحجب (بعدى جهة بقربها) كام أم وأم أم وأم وأم أم أم (و) تحجب (بعدى جهة أب بقربى جهة أم) كام أم وأم أم أب كما أن أم الاب تحجب بالام (لا العكس) أي لا تحجب بعدى جهة الام بقربى جهة الاب كام أم وأم أم بل يشتركان في السدس لان الاب لا يحجب الجدة من جهة الام فالجدة التي تدلى به أولى (وأخت) من كل الجهات (كأخ) فيها يحجب به فتحجب الاخت لابو بن بالاب والابن وابن الابن ولاب بهؤلاء وأخ لابو بن ولأم بأب وجد وفرع وارث نعم الاخت لابو بن أو لاب لا تسقط بالفروض المستفرقة بخلاف الاخ كما يؤخذ مما يأتي (و) تحجب (أخوات لاب بأختين لابو بن) كافي

بنات الابن مع البنات فان كان معهن أخ عصيبن كإسياتى ويحجب أيضاً بأخت لابو بن معها بنت أو بنت ابن كإسياتى (و) تحجب (عصبة) بمن يحجب (باستغراق ذوى فروض) للتركة كزوج وأم وأخ منها وعم فالحكم محجوب بالاستغراق (و) يحجب (من له ولاء) ذكر أو غيره (بعصبة نسب) لانه أقوى منه (والعصبة) ويسمى بها الواحد والجمع والسدس كالمؤث كما قاله المطرزي وغيره (من لا مقدر له من الورثة) ويدخل فيه من يرث بالفرض والعصيب كالأب والجدة من جهة التعصيب وتعييرى بالورثة أعم من تعييره بالجمع على تور يثهم (فيرث التركة) ان لم يكن معه ذوفرض ولم ينتظم في صورة ذوى الارحام بيت المال (أو ما فضل عن الفرض) ان كان معه ذوفرض ولم ينتظم في تلك الصورة بيت المال وكان ذوفرض فيها أحد الزوجين ويسقط عند الاستغراق الا اذا انقلب الى فرض كالشقيق في المشتركة كإسياتى ويصدق قولى فيرث التركة بالعصبة بنفسه



و بنفسه وغيره معارفاً بذلك وبالعصبة مع غيره وتعييرى هنا وفيما يأتي بالتركة عم من تسييره بالمال (فصل في كيفية ارث الاولاد وأولاد الابن انفراداً واجتماعاً) (ابن فأن كثر التركة) اجماعاً (ولبت فأكثر ما سر) في الفروض من ان للبنات النصف وللاكثر الثلثين وذ كرهنا تم بالاقسام وتوطئة لقولي (ولو اجتمع ما) أي البنون والبنات (ف) التركة لهم (لأن كرمثل حظا لاثنيين) قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين قيل وفضل الذكرك بذلك (٢٥٣) لاختصاصه بلزوم ما لا يلزم الاثنى من الجهاد وغيره

(وولد الابن) وان نزل  
(كالولد) فيما ذكر اجماعاً  
(فلو اجتمع والولد ذكر)  
أود كرمعه اثني كما فهم  
بالاولى (حجب ولد الابن)  
اجماعاً (أو اثني) وان تعددت  
(له) أي لولد الابن (ما زاد  
على فرضها) من نصف أو  
ثلثين ان كانوا ذكراً أو  
ذكراً وانما بقريته ما يأتي  
(ويعصب المذكور) في الثانية  
(من في درجته) كأخته  
وبنت عمه (وكذا من  
فوقه) كعمته وبنت عم  
بيه (ان لم يكن لها سدس)  
والأولاد يعصبها فان كان  
ولد الابن (أثني) وان  
تعددت (فلها مع بنت  
سدس) كما سر تكملة  
الاثنيين (ولا شيء لها مع  
أكثر) منها كما سر بالاجماع  
(وكذا كل طبقتين منهم)  
أي من ولد الابن فولد الابن  
لابن مع ولد الابن كولد الابن  
مع الولد فيما تقرر وهكذا  
(فصل في كيفية ارث  
الاب والجد وارث الام في  
حالة (الاب يرث بفرض  
مع) وجود (فرع ذكر

ذو الارحام لان الرد مقدم عليهم كما سر (قوله و بنفسه وغيره معاً) يريد بهذا ان الابن مع اخته  
يرثان جميع المال فيصدق ان العصبة بنفسه وبغيره معاً أخذ جميع المال زى (درس)  
(فصل في كيفية ارث الاولاد) (قوله في كيفية ارث الاولاد) ينظم لهم خمس عشرة صورة  
لانهم اما ذكور فقط أو اناث فقط أو ذكور و اناث ومثلها في أولاد الابن فهذه ست صور عند الانفراد  
وعند الاجتماع تضرب الثلاثة الاول في الثلاثة الاخيرة فهذه تسع صور مع الستة السابقة وكلها في المتن  
(قوله الاولاد) قدمهم على الاصل لانهم أقوى منهم كفي مر ودليل قوتهم أنه قد فرض للاب  
السدس مع الابن وأعطى هو الباقي ولأنه يعصب اخته بخلاف الاب ع ش وانما فضل الفروع على  
الاصول اقله عمر الاصول وطول عمر الفروع غالباً فاحتياجهما أكثر كما قاله النخعي الزاري (قوله وأولاد  
الابن) لم يقل وأولاد الاولاد لانه يشمل بنات البنات مع أنهن من ذوى الارحام (قوله انفراداً  
واجتماعاً) يصح أن يكون حالاً وأن يكون تمييزاً أي من جهة الانفراد والاجتماع (قوله ما لا يلزم الاثنى  
الح) عبارة مر وفضل الذكرك لاختصاصه بنحو النصره وتحمل العقز والجهاد وصلاحيته للإمامة  
والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلاً لان له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاولى بل قد  
تستغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج ولأنه قد لا يرغب فيها غالباً بالاذم يكن لها مال فابطل  
الله تعالى حرمان أهل الجاهلية لها شرح مر (قوله فله) أي لولد الابن والمراد به الجنس الشامل  
للتعدد كما يدل عليه قوله ان كانوا ذكراً أو اناث (قوله ان كانوا) أي أولاد الابن (قوله بقريته الخ) أي  
هذا انتقيباً بقريته ما يأتي أي قوله فان كان أثني فان مفهومه ان الاول شامل للذكور والاناث والذكور  
منفردين تأمل (قوله ان لم يكن لها سدس) كبنتين وبنت ابن وابن ابن ابن لان بنت الابن اما عمه له  
ان كان من أخيه أو بنت عم أبيه ان كان من ابن عمها اه حل (قوله تكملة لاثنيين) أشار به  
الى أنه ليس فرضاً مستقلاً ولا الماسقط عند وجود البنين  
(فصل في كيفية ارث الاب والجد) (قوله في حالة) يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو ارث وتلك  
الحالة هي ارثها في احدى الفروع كما يؤخذ مما يأتي (قوله أكثر منه) بان فضل قدره أو أقل منه أو لم  
يفضل شيء وقوله اذ لم يفضل أكثر منه الخ أي محصل كونه يرث بالفضل اذ لم يفضل أكثر منه فرضه فان  
فضل أكثر منه ورث الباقي بالتعصيب (قوله كان يكون معه الخ) هذا دخيل هنا لان الكلام في ارثه  
مع فرع ذكر وارث فالاول ذكر قوله ومعالم الخ بعد قوله ويرث بهما الخ ويكون جواباً عن سؤال  
تقديره مقتضى ارثه بالتعصيب سقوطه بالاستغراق ولا يعمل له وحاصل الجواب انه انما أعيل نظر الارث  
بالفرض (قوله بنتان) مثال لعدم العول (قوله أو بنتان الخ) مثال للعول (قوله بعد فرضيهما) أي  
فرضه وفرض الفرع الوارث (قوله كما سر) وذ كرهنا تم بالاقسام وتوطئة لما بعده (قوله مثلي  
ما تأخذه) وجعل له مثلاً لأن كل أثني مع ذكر من جنسها مثلاً لها أي الاصل ذلك والافتقار يكون له

وارث) وفرضه السدس كما سر ومعالم أنه كغيره ممن له فرض يرث به في العول وعدمه اذ لم يفضل أكثر منه كان يكون معه بنتان وأم أو  
بنتان وأم وزوج (و) يرث (ب) تعصيب مع فقد فرع وارث فان كان معه وارث آخر كزوج أو أخ أو ابنتان (و) يرث  
(بهما) أي بالفرض والتعصيب (مع فرع أثني وارث) فله السدس فرضاً والباقي بعد فرضيهما يأخذه بالتعصيب (ولام) ثلث أو سدس  
كما سر في الفروض ولها (مع أ) واحد زوجين ثلث الباقي (عد الزوج والزوجة لثالث الجميع) ليأخذ الاب مثلي ما أخذته الام واستبقوا

فيهما اللفظ الثالث محافظة على الادب في موافقة قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثالث والا فأتاخذ الام في الاولى سدس وفي الثانية ربع  
والاولى من ستة والثانية من أربعة وتلقبان بالغراوين لشهرتهما تشبيها لهما بالكوكب الاغرو بالمرتين لقضاء عمر رضى الله عنه  
فيهما بما ذكر وبالغريتين لغرابتهما (٢٥٤) (وجد لاب كآب) في أحكامه (الا أنه لا يرد الام لثالث

باق) في هاتين المسئلتين  
لانه لا يساويها في الدرجة  
بخلاف الاب (ولا يسقط وله  
غير أم) أي ولد أبو بن أو  
أب بل يقاسمه كإسائي  
بخلاف الاب فانه يسقطه كما  
مر (ولا) يسقط (أم أب)  
لأنهم تدل به بخلافها في  
الاب وان تساوي أن كلا  
منهما يسقط أم نفسه

﴿فصل في ارث الحوائش﴾  
(ولد أبو بن) ذكر اكان  
أو أثنى رث (كولد)  
فالذكر الواحد فأكثر  
جميع التركة ولا اثني النصف  
وللاثنين فأكثر الثلثان  
وللذكر مثل حظ الانثيين  
عند اجتماع الذكور والاثناث  
(ولد أب كولد أبو بن)  
في أحكامه قال تعالى فيهما  
ان امرؤ هلك ليس له ولد  
وله أخت الآية (الافى  
المشركة) بفتح الراء المشددة  
وقد تنكسروا وتسمى الحارية  
والحرية والبيبة والمنبرية  
(وهي زوج وأم وولدا أم  
وأخ لأبو بن فيشارك الاخ)  
لأبو بن ولأمع من يساويه  
من الاخوة والاخوات  
(ولدى الام) في فرضهما

مثلا كابن وأبو بن وقال ابن عباس لما التث كمل لظاهر القرآن بعد اجماع الصحابة على ما تقرر  
وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عند موأجاب الآخرون بتخصيصه بغير هذين الحالين  
شرح م ر فجعلوا لها في هذين الحالين ثلث الباقي قياسا على اجتماع البنت مع الابن الوارد فيهما قوله  
تعالى للذكر مثل حظ الانثيين (قوله فلامه الثالث) والآية وان لم يكن فيها أحد الزوجين عمومها يشمل  
(قوله والاولى من ستة) لان فيها نصفان وثلث ما بقى وعبارة تشرح م ر أصلها من اثنين للزوج واحد  
ويبقى واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في اثنين للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم واحد  
ثلث ما بقى فيكون على هذا كونها من ستة تصحيحا وعلى الاول تأصيل لا يتقل عن م ر أيضا (قوله  
لغرابتهما) بخروجهما عن نظائرهما وهو فرض الثلث كاملا للام عند عدم الفرع الوارث وعدم  
عدم من الاخوة (قوله في أحكامه) أي في جميع ما مر من الجمع بين الفرض والتعصيب وغيره وقيل  
لا يأخذ في هذه الاب بالتعصيب ومن فوائدها خلاف ما لو أوصى بشئ مما يبق بعد الفرض أو بمنثل فرض  
بعض ورثته أو بمنثل أقلهم نصيبا فإذا أوصى لزيد بثلث ما بقى بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعلى  
الاول هي وصية لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف شرح م ر وقول المحشى في هذه أي الجمع  
بين الفرض والتعصيب الخ (قوله الا أنه لا يرد الخ) ولا يرد على حصرة ان جده المعتقد بحجبه أخو  
المعتقد وابن أخيه وأبو المعتقد بحجبه لانه سيذكر ذلك في فصل الولاء بقوله لكن يقدم أخو المعتقد  
الخ وان الاب لا يرث معه سوى جدة واحدة والجديرت معه جدتان لانه معلوم من قوله ولا يسقط أم أب  
الخ من شرح م ر ببعض تصرف

﴿فصل في ارث الحوائش﴾ وهم ما عدا الاصول والفروع وأما الاصول والفروع فهم عمود النسب  
فالحواشى الاخوة والاعمام فنسب الاقارب والنسب بنسب له حواش وقلب أي وسط فجعل الاخوة  
والاعمام كالحواشى والاصول والفروع كالقلب أي مافي وسطه لقوتهم لانهم عمود النسب عزيزى  
(قوله فإذا لم يكن مع الاخ من يساويه) أما لو كان معه من يساويه ككشقيقة فالثلث على أربعة  
لا ينقسم ويوافق بالنصف فيضرب اثنان في الستة باثني عشر فلا أخوة منها أربعة تنقسم على عدد رؤسهم  
بالسوية على ما قاله الزركشى من عدم التفاضل بين الذكر والاثني أي الشقيقين بجعلهما أخوة لام  
وقال الرافعي يحتمل التفاضل بينهما فبما يخصهما وهو نصف الثلث هنا كما نقله زى عنه (قوله حكما)  
أي لا اسماءى لا تسمى مشتركة (قوله ويسمى الاخ المشؤم) قال المناوى في شرح الجامع الصغير عند  
قوله صلى الله عليه وسلم ان كان النؤم الخ ما صه قال الطيبي واوه همزة خففت فصارت واوا ثم غلب عليها  
التخفيف فلم ينطق بها هموزة اه وصرح بان واوه همزة الخ قول المختار في مادة شام بعد كلام  
والنؤم ضد اليمين يقال رجل مشؤم ومشؤم ويقال ما شام فلانا والعامة تقول ما أشيمه وقد تشاءم به  
بالدو به يعلم ما في كلال الطيبي حيث قال واوه همزة اذ الظاهر ان يقال أصله مشؤم كفعول نقلت حركة  
الهمزة الى الشين ثم حذفت الهمزة فوزنه قبل النقل مقعول بعدد نول فهمزته لم تصر واوا ع ش

لاشترأ كه معهما في ولادة الام لهم وأصل المسئلة من ستة فإذا لم يكن مع الاخ من يساويه فثلثها منكسر عليهم  
ولا وفق فيضرب عددهم في الستة فتصح من ثمانية عشر والجدة فيها كالام حكما (ولو كان) الاخ (لا يسقط) لعدم ولادته من الام  
المقتضية للمشاركة وأسقط من معه من أخواته المساويات له ويسمى الاخ المشؤم ولو كان بدل الاخ أخت لأبو بن أو لأب فرض لها النصف  
أو أكثر فالثلثان وأعلنت المسئلة ولو كان بدله خنثى صحت المسئلة



من ثمانية عشر نظير ما مر ستة للزوج واثنان للام وأربعة لولدي الام واثنان للخنثى وتوقع أربعة فان كان ذكر ارد على الزوج ثلاثة وعلى الام واحد أو اثني أخذها (واجتماع الصنفين) أي ولد الابوين وولد الاب (كاجتماع الولد وولد الابن) فان كان ولد الابوين ذكرا أو ذكرا معه اثني حجب ولد الاب أو اثني وان تعددت فله ما زاد على فرضها فان كان اثني فلها مع شقيقة سدس ولا شيء لطامع أكثر (الا ان الاخت لا يعصبها الا أخوها) أي فلا يعصبها ابن أخيها بخلاف بنت الابن يعصبها من في درجتها ومن هو أنزل منها كما مر فلوترك شخص أختين لابوين واختا لاب وابن أخ لاب فلاختين الثلثان والباقي (٢٥٥) لابن الاخ ولا يعصب الاخت (وأخت لغير أم)

أي لابوين أو لاب (مع بنت أو بنت ابن فأكثر عصبه) كالاخ (فيسقط أخت لابوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولاب) روى البخاري أن ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لأقضي فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فللاخت وتعييرى بولد الاب أعمن من تعبيره بالاخوات (وابن أخ لغير أم كايه) اجتماعا وانفرادا ففي الانفراد يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الاخ لاب باين الاخ لابوين (لكن) يخالفه في أنه (لا يرث الام) من الثلث (للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخته) بخلاف أبيه في الجميع كما مر (ويسقط في المشرقة) بخلاف أبيه الشقيق كما مر (وعم لغير أم) أي لابوين أولاد (كأخ كذلك) أي

على م (قوله من ثمانية عشر) فبتقدير ذكوره هي المشتركة وتصح من ثمانية عشر ان كان ولد الام اثنين وبتقدير انوثته تعول الى تسعة وبينهما هذا خل فيصحبان من ثمانية عشر فيعامل بالاضرف في حقه وفي حق غيره والاضرف في حقه ذكوره وفي حق الزوج والام أنوثته ويستوى في حق ولدي الام الامر ان فاذا قسمت فضل أربعة موقوفة بينهما وبين الزوج والام فان كان اثني أخذها أو ذكرا أخذ الزوج ثلاثة والام واحد وهذا شرح ما قاله الشارح كما بينه هو في غير هذا الشرح وانما أخذ الزوج ستة لان في مسألة الانوثة ثلاثة فذهبها للتسعة ثلث فبأخذ الثلث الثمانية عشر وانما أخذت الام اثنين لان لها في مسألة الانوثة واحد ونسبته للتسعة تسع فأخذت تسع الثمانية عشر زى وهناك ما يابط آخر وهو ان تقسم مسألة الذكورة وهي الجامعة على مسألة الانوثة فما خرج فاجعله جزء السهم واضرب فيه نصيب كل وارث من مسألة الانوثة يحصل نصيبه من الجامعة وهي مسألة الذكورة (قوله واثنان للخنثى) لان له ولولدي الام الثلث وهو ستة فيخص كل واحد اثنان (قوله واجتماع الصنفين) لم يذكر اجتماع الثلاثة والحكم أن للاخ للام السدس والباقي للشفيق ويسقط الآخرون في الامات للشقيقة النصف وللأخت للاب السدس تسعة الثلثين ويفرض للام السدس رى (قوله أي فلا يعصبها ابن أخيها) بل تسقط لانه لا يعصب أخت نفسه اذ هي من ذوى الارحام فكيف يعصب عمته بخلاف ولد الولد فافترقا زى (قوله أو بنت ابن) أو مانعة خلوفت جواز الجمع كما يدل عليه قوله روى البخاري الخ (قوله عصبه) أي مع الغير وقوله كالأخ أي كان الاخ عصبه حل (قوله اجتماعا وانفرادا) منصوبان بنزع الخافض أو التمييز أي من جهة الاجتماع والانفراد زى

(فصل في الارث بالولاء) (قوله لمعتقه) أي الذي استقر ولاؤه عليه فخرج عتيق حر في رقب وأعتقه مسلم فانه الذي يرثه على النص شرح م (قوله فان فقد المعتق) أي حيا وشرعا م بان قام به مانع من الارث قال م وعلم مما تقرر ما أورده البلقيني وغيره عليه من ان كلامه صريح في ان الولاء لا يثبت للعصبة في حياة المعتق بل بعدموته وليس كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان مسلما وأعتق نصرانيا ثم ماتا وأعتقه أو ولد نصراني ورثوه مع حياة أبيهم (قوله فهو) أي ما ذكر من التركة أو الفاضل (قوله كبنته) مثال للعصبة بالغير وقوله وكأخته مثال للعصبة مع الغير (قوله لانهما ليسا عصبه بنفسهما) هذه مصادرة على المطلوب وهي أخذ الدعوى في الدليل وقوله لانهما ليسا عصبه بنفسهما قال ابن سريج وذلك لان الولاء أضعف من النسب المتراخي واذا تراخي النسب ورث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبنى العم وأخواتهم فان لم يرثن به فبالولاء أولى زى (قوله ثم جده) الاولى حذفه لانه يقتضى ان الجد مقدم على الاخ مع ان الاخ مقدم كما قال لكن يقدم الخ ويمكن أن يجاب بان مراده

لغير الام اجتماعا وانفرادا فمن انفرد منهما أخذ كل التركة واذا اجتماعا سقط العم لاب بالعم لابوين (وكذا باقي عصبه نسب) كبنى العم وبنى بنيه وبنى بنى الاخوة (فصل في الارث بالولاء) (من لا عصبه له بنسب فتركته أو الفاضل) منها عن الفرض (لمعتقه) باجاء (و) ان فقد المعتق فهو (لعصبته بنفسه) في النسب كابنه وأخيه بخلاف عصبته بغيره أو مع غيره كبنته وأخته مع معصبهما وكأخته مع بنته لانهما ليسا عصبه بنفسهما وتعتبر أقرب عصباء المعتق وقت موت العتيق فلومات المعتق عن اثنين ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق فولاه لابن المعتق دون ابن ابنه وترتيبهم (كترتيبهم في نسب) أي فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنه وان نزل ثم أبوه ثم جده وان علا وهكذا (لكن يقدم

أخو معتق وابن أخيه على جده) بخلافه في النسب فإن الجد يشارك الأخ ويقط ابن الأخ كما مرو لو كان للمعتق ابناء لم أحدهما أخ لام قدم هذا المحض الأخوة للترجيح وكذا يقدم الم وابن على أبي الجد هنا بخلافه في النسب (ف) إن فقدت عصبة نسب المعتق فاذا كر (لمعتق المعتق فمصبته كذلك) (٢٥٦) أي كافي عصبة لمعتق ثم معتق معتق المعتق وهكذا ثم بيت المال فلو

اشترت بنت أباه فاعتق عليها ثم اشترى الأب عبدا وأعتقه ثم مات الأب عنها وعن ابن ثم مات متيقه عنهما فبرأه لابن دون البنت لأنه عصبة معتق من النسب بنفسه والبنت معتقة المعتق والاول أقوى وتسمى هذه مسألة انقضاء لما قيل أنه أخطأ فيها أو بعمالة فاض غير المتفقة حيث جعلوا الميراث للبنت (ولا تراث امرأة بولاء الاعتيقها أو منتحميا اليه بنسب) كابنه وان نزل (أو ولأه) كعتيقه فانها ترثه بالولاء ويشاركها فيه الرجل ويزيد عليها بكونه عصبة معتق من نسب بنفسه كما علم أكثر ذلك مما مر وسيأتي بيان انجرار الولاء في فصله درس

﴿فصل﴾ في بيان ميراث الجد والأخوة (الجد) اجتماع (مع ولد أبوين أو) ولد (أب بلاذي فرض الأكثر من ثلث ومقاسمة كاخ) أما الثالث فلان له مع الام مـ إلى ما لها غالباً والأخوة لا ينفصونها من السدس

شرح قوله كترتهم في النسب بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده (قوله قدم هنا) وفي الذب يستويان فيما بقي بعد فرض أخوة الام لأنه لما أخذ فرضها لم تصلح للتقوية رهنا لا فرض لها فتدحض للترجيح حجج (قوله ثم بيت المال) ينبغي أن يقدم على بيت المال لمعتق الأب ثم معتقه أي معتق معتق الأب ثم معتق الجد ثم معتقه وهكذا ثم بيت المال حل (قوله فاعتق عليها) وقهرية عتقه عليها لا يخرجها عن كونه معتقها شرعاً لان قولها بنحو ثرائه منزل منزلة قولها له وهو في ملكها أنت حر فلا يعترض بذلك على المصنف شرح مر (قوله ثم اشترى الأب عبداً وأعتقه) فثبت لها عليه الولاء بطريق السراية

﴿فصل في ميراث الجد والأخوة﴾ (قوله الجد) أي وإن علا كافي مر وحاصل أحوال الجد بدون ذوى فرض تسعة لأنه إما أن يكون معه أخ شقيق أو لأب أو هما معا وعلى كل إما أن يكون الأخطأ المقاسمة أو ثلث جميع المال أو يستويان وثلاثة في ثلاثة وتسعة وإذا كان معه ذو فرض فإما أن يكون الأخطأ السدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة أو يستوي له السدس وثلث الباقي أو السدس والمقاسمة أو ثلث الباقي والمقاسمة أو الثلاثة فهذه سبعة أحوال وعلى كل إما أن يكون معه أخ شقيق أو لأب أو هما ثلاثة في سبعة بأحد وعشرين تضرب في عدد أصحاب القر وض الممكن اجتماعهم مع الجد وهم ستة البنت وبنت الابن والام والجددة وأحد الزوجين وستة في إحدى وعشرين بمائة وستة وعشرين فتأمل (قوله غالباً) كأم وجد ومن غير الغالب مسألة الفراوين إذا كان فيها بدل الأب جد فإن الام ترث الثالث كاملاً (قوله عن منليه) وهو الثالث (قوله في أدلته بالأب) أي في انتسابه لليت بالأب كالأخ (قوله لأنه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) فيه نظر من وجوه ثلاثة الأول أن محل اجتماع الجهتين فيه إذا كان هناك فرع أتى وارث وإيس موجودا هنا كما هو فرض المسألة الثاني أن من اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كما سيأتي لأباً كترهما الثالث لأن فرضه الذي يرث به انما هو السدس اذ هو الذي يجامع التعصيب ويحجب عن الثاني بأن محل الارث بالجهتين إذا كان كل منهما سبباً مستقلاً كالزوجية وبنوة الم كما سيأتي تفسيرهما بالسبيين في قول المتن ومن جع جهتي فرض واتعصب أي سببي فرض وتعصب كما علم من تعاميل المخرج هناك بقوله لا هما سببان مختلفان الخ ومن قول مر هناك وخرج بجهتي الفرض والتعصيب ارث الأب بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة وهي الابوة (قوله فالثالث أكثر) أي مما يحصل له بالمقاسمة لأنه في المقاسمة يأخذ سبعين وثلث المال أكثر من السبعين بثلث سبع حل فاصلاً ثلاثة للجد واحد واثنان على خمسة لا تنقسم وتباين تضرب الخمسة في ثلاثة بخمسة عشر ووجه كون الثالث أكثر من السبعين أن تضرب مخرج الثلث في مخرج السبع يكون الحاصل إحدى وعشرين ثلثاً سبعة وسبعاً هاسته (قوله وضابطه) أي ما يكون للجد من أحواله اذ الم يكن معه ذو فرض (قوله فالمقاسمة أكثر) أي من ثلث المال لأنه في المقاسمة يأخذ خمسين لان الرؤس خمسة وفي عدم المقاسمة يأخذ واحد او اثنين اه حل وضابطه معرفة لا أكثر من المقاسمة

والثالث

ولا ينفصونه عن مثليه وأما المقاسمة فلأنه كالأخ في أدلته بالأب وانما أخذ الاكثر لأنه قد اجتمع فيه

جهتا الفرض والتعصيب فأخذ بأكثرهما فإذا كان معه أخوان وأخت فالثالث أكثر وأخ وأخت فالمقاسمة أكثر وضابطه أن الأخوة والأخوات إن كانوا مثليه وذلك في ثلاث صوراً أخوان أربع أخوات أخ وأختان استوي له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيه بالثلث لأنه أسهل وإن كانوا دون مثليه وذلك في خمس صوراً أخ وأخت أخوات أخ وأخت فالمقاسمة أكثر وأخوات أخ وأخت



ولا تنحصر صورته (و) له مع من ذكر (به) أي بذى فرض (الاكثر من سدس وثلاث باقى) بعد الفرض ومقاسمة بعده في بنتين وجد وأخوين وأخت السدس أكثر وفي زوجة وأم وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي أكثر وفي بنت وجد وأخت المقاسمة أكثر ولعرفة الاكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض (٢٥٧) وغيره هذا ان بقى أكثر من السدس

(فان لم يبق أكثر من سدس) بأن لم يبق شيء كبتين وأم وزوج مع جد وأخوة أو بقى سدس كبتين وأم مع جد وأخوة أو بقى دون كبتين وزوج مع جد وأخوة (أخذه) أي السدس (ولو عائلا) كله أو بعضه كما علم لانه ذو فرض فيرجع اليه عند الضرورة (وسقطت الاخوة) لاستغراق ذوى الفروض التركة (وكذا) للجد ما ذكر (معهما) أي مع ولد الابوين وولد الاب (ويعد) حيث بدأى بحسب (ولد الابوين عليه ولد الاب) في القسمة فان كان ولد الابوين ذكرا أي أو ذكرا أو أنثى أو أنثى معها بنت أو بنت ابن كما علم (سقط ولد الاب) لانهم يقولون للجد كلالنا اليك سواء فنزحك باخوتنا وتأخذ حصنهم كما يأخذ الاب ما نصه أخوة الام منها مثاله جد وأخ لابوين وأخ وأخت لاب (والا) أي وان لم يكن ولد الابوين من ذكر (فتأخذ الواحدة) منهن مع ما خصها بالقسمة

والثالث أنك تضرب مخرج الثلث في مخرج السهم الذي يخرج له بالمقاسمة فإذا ضربت في مسئلتنا ثلاثة في خمسة حصل خمسة عشر فقسها ساهاسته وثلثها خمسة شيخنا (قوله به) أي معه (قوله بذى فرض) والممكن منه بنت وبنت ابن وأم وجدة وأحد الزوجين انتهت عبارة زى (قوله السدس أكثر) لان المسئلة من ثلاثة للبنتين اثنان يبقى واحد على سبعة ان قاسم أخد سبعة واحد وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلث واحد وان أخذ سدس جميع المال أخذ نصف واحد فأصل المسئلة من ستة مخرج السدس للبنتين اثنان أربعة وللجد السدس واحد يفضل واحد على خمسة عدد رؤس الاخوين والأخت لا ينقسم ويباين فتضرب عدد الرؤس وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة يحصل ثلاثون حل (قوله ثلث الباقي أكثر) لانه سهمان وثلث سهم والسدس سهمان كالمقاسمة فاصلها اثنا عشر ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب فيه فيبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الاخوة منها يباينهم فيضرب عددهم وهو خمسة فيها فتبلغ مائة وثمانين هذا على طريقة المتقدمين وأما على طريقة المتأخرين في الاصلين الزاويين في باب الجد والاخوة فأصلها ستة وثلاثون ونصح مما تقدم قل على الجلال (قوله ولعرفة الاكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض) وعبارته وضابط معرفة الاكثر من الثلاثة انه ان كان الفرض نصفاً أو أقل فالقسمة أعبط ان كانت الاخوة دون مثليه وان زادوا على مثليه فثلث الباقي أعبط وان كانوا مثليه استويا وقد تستوى الثلاثة فان كان الفرض ثلثين فالقسمة أعبط ان كان معه أخت والا فله السدس (قوله هذا ان بقى) أي عمل كونه يأخذ الاكثر من الأمور الثلاثة (قوله أو بعضه) أي في الاخيرة حل (قوله ما ذكر) أي الاكثر من ثلث المال والمقاسمة ان لم يكن هناك ذو فرض والاكثر من الأمور الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض (قوله أي بحسب) بابه نصر وكتب يقال حسبت المال حسباً أي أحصيته عدداً وحسبانا أيضاً بالكسر وحسبانا بالضم والمعدود محسوب اه مختار (قوله كما علمنا) أي من باب الحجب (قوله كلالنا اليك) أي معك (قوله فنزحك) يقال نزحه يزجه بفتح الحاء فيهما نزجة وأزجه أيضاً وزحم القوم على كذا وتزاحوا عليه اه مختار (قوله مثاله جد وأخ لابوين الخ) فالجد الثلث لان الاخوة أكثر من مثليه حل (قوله فتأخذ الواحدة منهن الى النصف) أي شيئاً منتهيا الى النصف فيفيد ذلك انها قد تنقص عنه وذلك فيما اذا كان معها صاحب فرض كزوج وجد وأخت لابوين وأخ لاب فلزوج النصف واحد يبقى واحد لاحظ للجد المقاسمة فله خمس واحد فتضرب خمسة في اثنين بعشرة لازوج النصف خمسة وللجد اثنان وللأخت ثلاثة وهي أقل من النصف كما لا يخفى (قوله الى النصف) أي فتستكمل مثاله جد وشقيقة وأخ لاب هي من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان والأخت سهم وللأخ سهمان يرد منهما على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فيضرب مخرجه في أصل المسئلة تبلغ عشرة ومنها نصح قاله في الكفاية وقس عليه زى للجد أربعة وللأخت خمسة وللأخ لاب واحد (قوله ان وجد ذلك) أي التصفأ والثلاثان حل (قوله من ثلاثة) أي مخرج الثلث الذي يأخذه ان اخترناه أو ستة عدد الرؤس ان اعتبرنا المقاسمة حل (قوله لان المسئلة

(الى النصف) وتأخذ (من فوقها) مع ما خصهن بالقسمة

(٣٣ - (بجبرى) - ثالث)

(الى الثلثين) ان وجد ذلك ففي جد وشقيقتين وأخ لاب المسئلة من ثلاثة أو من ستة للجد الثلث والباقي وهو الثلثان للشقيقتين وسقط الاخ للاب وفي جد وشقيقتين وأخت لاب المسئلة

من خمسة للجد اثنان يبق للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلثين فيقتطع ران عليها (ولا يفضل عنهما) أي عن الثلثين (شيئ) لان للجد الثلث فأكثر كما عرفت آنفاً (وقد يفضل عن النصف) شيء (فيكون لولد الأب) كجد وأخت لابوين وأخ وأختين لأب للجد الثلث وللأخت النصف والباقي لاولاد الأب وهو (٢٥٨) واحد من ستة على أربعة فتضرب الأربعة في الستة فتصح المسئلة من أربعة

وعشرين (ولا يفرض لاخت مع جد الأبي إلا كدرية وهي زوج وأم وجد وأخت لغير أم) أي لابوين أو لأب (فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول) المسئلة من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (أثلاثاً) له الثلثان ولما الثلث فيضرب بخرجه في التسعة فتصح المسئلة من سبعة وعشرين للام ستون ولزوج تسعة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وإنما فرض لها مع ولم يعصبها فيما بقي لنفسه بتعصيبها فيه عن السدس فرضه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان فلام السدس ولهما الباقي وسميت أكدرية لتكديرها على زبده مذهب لمخالفتها القواعد وقيل لتكثير أقوال الضحابة فيها وقيل لان ماثلها اسمه أكدر وقيل غير ذلك كما ذكرته في شرح الفصول درس

من خمسة) أي عدد الرؤس (قوله ثلاثة) أي وهي لا تنقسم عليهم اقتضرب اثنان في خمسة بعشرة للجد أربعة وللأختين ستة وهي أقل من الثلثين (قوله ولا يفرض) أي في غير مسائل المعادة اه شيخنا (قوله من سبعة وعشرين) ويلغزها فيقال فريضة بين أربعة أخذ بعضهم ثلث الكل وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم ثلث الباقي الباقي فلزوج تسعة وهي ثلث الكل وللأم ستة وهي ثلث الباقي وللأخت أربعة وهو ثلث الباقي الباقي وللجد الباقي اه زيادي ويقال أيضا فريضة بين أربعة أخذ أحدهم جزء من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء أربعين والرابع نصف الجزء إذا الجد أخذ ثمانية والأخت أربعة نصفها والام ستة نصف ما أخذاه اه شرح الروض (قوله وإنما فرض لها) أي ابتداء والافهوي يعصبها انتهاء بدلي قوله ثم يقسم الجد الخ (قوله ولم يعصبها) لانه لو عصبها ابتداء لكان القاضل لهما واحد فيكون له ثلثاها ولها ثلثه (قوله لنقصه الخ) أي فلما لزم ذلك رجع إلى أصل فرضه وهو السدس وكذلك هي رجعت إلى أصل فرضها وهو النصف لكن لما لزم تفضيلها عليه لو استقلت بما فرض لها تقسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين زي (قوله فلام السدس) لان الأختين حجباها من الثلث للسدس وقوله ولهما السدس الباقي هو مشكل لان الأختين لغير أم لهما الثلثان فهما فرض لهما الثلثان وتعول المسئلة ثم ظهر ان الجد يعصبها فيبقى لهما السدس الام اثنان للجد واحد ولهما واحد فقوله ولهما السدس الباقي أي تعصبا وان كان التعبير بالسدس يوهم الفرضية تأمل (قوله وسميت أكدرية الخ) قياس التسمية أن يقال مكدرية لا أكدرية لاسعاد زي (قوله لتكديرها الخ) لانه لا يفرض للأخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها وأعيل شرح الروض وقول المحشي ولا يعيل أي لا يعيل مسائل الجد والاخوة

فصل في موانع الارث) لانه ذكر الموانع ضمنا كانه قال موانع الارث اختلاف الدين واختلاف العهد والحراية واستنباهم تاريخ الموت والردة والرق والقتل تأمل (قوله وما يذ كرمعها) أي من قوله ولو خلف جلا يرث الخ (قوله الكافران) هو عما يذ كرمعها وذكروا نطقة لقوله لآخر في وغيره (قوله كيهودي ونصراني) وتصور يرث اليهودي من النصراني وعكسه مع ان المنتقل من ملة إلى ملة لا يرث ظاهر في الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن أحاد أبويه يهودي والآخر نصراني فانه يخير بينهما بعد البلوغ وكذا أولاده فلبعضهم اختيار اليهودية ولبعض اختيار النصرانية اه حجج (قوله لكم دينكم ولي دين) أي به بعد الاقل لانه أصرح في الدلالة (قوله لآخر في وغيره) وان لم يكن الذي يدارنا خلافا للصيرى حيث قيد عدم الارث بما إذا كان يدارنا ويتوارث ذمي ومعاهد ومؤمن شرح م وهذا محترز قديم لحظ أي الكافران يتوارثان ان لم يختلفا بالحراية وغيرها (قوله ولا مسلم وكافر) وإنما جاز نكاح المسلم الكافرة لان الارث مبني على الموالاة والنصرة وأما النكاح فنوع من الاستخدام اه م وقوله وان أسلم غاية لارد على القاتل بانه يرث حيث قد (قوله ولا متوارثان) التعبير بصيغة التفاعل جرى على الغالب فلا يرد نحو عمه وابن أخيهما معا إذا عمه لارث م وقوله ولا متوارثان في ذكره

فصل في موانع الارث وما يذ كرمعها) (الكافران يتوارثان) وان اختلفت ملتتهما كيهودي ونصراني هذه أوجوسي أدونني لان الملل في البطلان كالملة الواحدة قال تعالى فإذا بعد الحق الا الضلال وقال لكم دينكم ولي دين (لا حربي وغيره) كذمي ومعاهد لا تقطع الموالاة بينهما وقولي وغيره أعني من قوله وذمي (ولا مسلم وكافر) وان أسلم قبل قسمة التركة كذلك وخبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ولا متوارثان ما نابن نحو غرق)



كهدم وحريق (ولم يعلم أسبقهما) موتا سواء أعلم سبق أم لا لان من شرط الارث تحقق حياة الورث بعد موت المورث وهو هنا متفق فلو علم أسبقهما ونسي وقف الميراث الى البيان أو الصلح وتعمير بنحو غرق أو غرق أو غرق أو غرق أو غرق أو غرق (ولا يرث نحو مرتد) كيهودي تنصر أحد الأديس بين أحد - موالاة في الدين لانه ترك (٢٥٩) ديناً يقر عليه ولا يقر على دينه الذي اتقل

اليه (ولا يرث) لذلك لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد المقتوع ومات سراية وجب قود الطرف ويستوفيه من كان وارثه لولا الرد فمثله حد القذف ونحو من زلدي وكذا (كزنديق) وهو من لا يتدين بدين فلا يرث ولا يرث لذلك (ومن بهرق) ولو مديراً أو مكاتباً فلا يرث ولا يرث لنقصه ولانه لو ورث الملك واللازم باطل (الامبعضا في ورث) مامل كبحر يته لتقام ملكه عليه ولا شيء لسيدته منه لاستيفاء حقه مما كتسبه بالرقية واستثنى أيضاً كافر له أمان جني عليه حال حريته وأمانه ثم نقض الامان فسبي واسترق وحصل الموت بالسراية حال رقه فان قدر الدية لورثته (ولا يرث قاتل) من مقتوله (وان لم يضمن) بقتله تجزى الترمذي وغيره بسند صحيح ليس للقاتل شيء أي من الميراث أو لثمة استجبال قتله في بعض الموروسدا الباب في الباقي ولان الارث

هذه المسائل اشارة الى اعتبار قيود فيما ذكره أولا اذ لوحظت كانت هذه خارجة بها كان يقال الكافران اللذان لم يختلفا في العهد يتوارثان كالمسلمين حيث علم تحقق حياة الورث بعد موت المورث فقله لآخرى وغيره محترز قولنا اللذان لم يختلفا الخ وقوله ولا مسلم وكافر محترز تخصيص الارث بالكافرين والمسلمين وقوله ولا متوارثان محترز قولنا حيث علم تحقق حياة الورث الخ ع ش (قوله كهدم) هو بفتح أوله وثانيه المهسوم وبسكون ثانيه الانهدام ولو بغير فعل وبكسر أوله وسكون ثانيه الثوب البالي قل على الجلال ويصح كونه هنا بسكون اللام اسم المصدر ويراد به أثره وهو المهسوم (قوله ويستوفيه الخ) ولو عني على مال كان فياً اه زى (قوله وكذا كزنديق) أي من زباني حل (قوله الملك) أي ملكاً تاماً فلا يرث المكاتب كجاني حل وأيضا لو ورث لكان لسيدته وهو أجنبي من الميت (قوله واللازم باطل) وانما لم يقولوا بانه ثم يتلقاه سيده بحق الملك كما قالوا في قبول فقه لنحو وصية أربته لانه هذه عقود اختيارية تصح للسيد فإيقاعها فقه إيقاع له ولا كذلك الارث اه شرح مر (قوله واستثنى) قال مر ويمكن منع الاستثناء بان أقاربه انما ورثوه نظراً للحرية السابقة لاستقرار جنائنها قبل الرق لكن وجه الاستثناء هو النظر لكونهم حال الموت أحراراً وهو قن (قوله قدر الدية) أي دية الجرح لادية النفس والملاق الدية عليها من باب التوسع عزيزي وعن عبارة خط فان قدر الارش من قيمته لورثته اه فعلم ان الجاني يضمن بالقيمة ثم ان كانت الجنابة على ماله أرش مقدر كقطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها لمسترقه فان كانت القيمة أقل من مقدار الارش أو مساوية له فاز بها الوارث ولا شيء لمسترقه وان كانت الجنابة على غير ماله أرش مقدر فعلى الجاني القيمة وللوارث أقل الامرين من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة أقل فاز بها الوارث وان كانت دية النفس أقل فالزائد من القيمة على الدية لمسترقه لانه مات بالجنابة في ملكه وانما وجب على الجاني القيمة مطلقاً فاعداً ما كان مضموماً في الحالين حال الجنابة وحال الموت فالعبرة فيه بالانتهاء وهو رقه هنا اه شيخنا مديني (قوله وان لم يضمن) للرد على القول الضعيف القائل بانه يرثه اذ لم يضمن كان قتله بحق لنحو قود أو دفع صائل سواء كان بسبب أم بشرط أم مباشرة وان كان مكرهاً أو حاكماً أو شاهداً أو مزكياً فالقاتل مستعمل في حقيقته ومجازاً اذ لو ورث لاستجبل الورثة قتل مورثهم فيؤدي الى شراب العالم نعم يرث المفتي ولو في معين وراوى خبر موضوع به أي القتل لان قتله لا ينسب اليهما بوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحاكم ونحوه مما مر شرح مر ومثل المفتي وراوى الخبر القاتل بالعين والقاتل بالحال كما قاله ع ش على مر وقول مر موضوع به أي أو صحيح أو حسن بالاولى ع ش ومثال الشرط حفر بئر علوانا بغير ملكه بخلاف ما اذا حفرها بملكه ووقع فيها مورثه فانه يرثه (قوله ولثمة استجبال قتله) أي باعتبار السبب فلا ينافي كونه مات باجله كما هو مذهب أهل السنة شرح مر (قوله الملك كور) أي في قوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق (قوله لما ياتي) أي قوله قريلاً لان انتفاء الارث معه لانه مانع بل لا انتفاء الشرط

للولامة والقاتل قطعها وأما المقتول فقد يرت القاتل بأن يجرحه ويضربه ويموت قبله ومن للموانع الدور الحكمي وهو أن يلزم من تورث شخص عدم توزيته كأنه أقر بان الميت فيثبت نسب الابن ولا يرث كما مر في الاقرار وأما استنباهم تاريخ الموت المذكور ففهم من عدم مانعاً منهم من منع لما أتى وقد قال ابن الهائم في شرح كفاية الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكمي وما زاد عليها فقسمة مانعاً

مجاز والواجب ما قاله في غيره انها ستة هذه الاربعة والرابعة واختلف العهد وان ما زاد عليها مجاز لان انتفاء الارث معه لانه مانع بل لا انتفاء الشرط كما في جهل التاريخ والسبب كما في انتفاء النسب (ومن فقد) بان اقطاع خبره (وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم قاض به بمضي مدة) من ولادته (لا يعيش) (٣٦٠) فوقها ظنا فيعطي ماله من يرثه حينئذ) أي حين قيام البينة والحكم فان مات

قبل ذلك ولو بالحق لم يرث منه شيئا لجواز موته فيها وهذا عند اطلاقهما الموت فان أسنداه الى وقت سابق لكونه سبق بمدة فينبغي أن يعطى من يرثه ذلك الوقت وان سبقهما ولعله مرادهم نبيه على ذلك السبكي في الحكم ومثله البينة بل أولى وتعبيري بحيثئذ أعم من تعبير الاصل بوقت الحكم (ولو مات من يرثه) المفقود قبل قيام البينة والحكم بموته (وقفت حصته) حتى يتبين حاله (وعمل في) حق (الحاضر بالاسوا) فمن يسقط منهم بحياة المفقود أو موته لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بذلك يقدر في حقه ذلك ومن لا يختلف نصيبه بهما يطاه في زوج وعم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج نصفه ويؤخر الم في جـد وأخ لابوين وأخ لأب مفقود يقدر في حق الجد حياته فيأخذ الثلث وفي حق الاخ لابوين موته فيأخذ النصف ويبقى السدس ان

(قوله مجاز) لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعروف تقيض الحكم شرح مـ فهو مجاز بالاستعارة فشبه انتفاء الشرط بالمانع بجامع منافاة كل للحكم وأطلق الثاني على الاول (قوله واختلف العهد) فيه ان الحربي لا عهد له الا أن يقال ان القضية في المعنى سالبة فكأنه قال وعدم مساواتهما في العهد وهذا صادق بعدم العهد (قوله كما في انتفاء النسب) كالنفي بلعان (قوله ومن فقد الخ) لما فرغ من موانع الارث شرع في أسباب موانع صرف الميراث حال وهي ثلاثة أحدها الشك في الوجود وأشار اليه بقوله ومن فقد الخ الثاني الشك في الحل واليه أشار بقوله ولو خلف جلا الثالث الشك في الذكورة واليه أشار بقوله والمشكل الخ وقول زى في أسباب موانع الخ لا حاجة الى قوله أسباب بل الاولى حذفه (قوله حتى تقوم بينة) ولا بد من الثبوت عند اقاضي ولا يشترط الحكم بها سم (قوله بمضي مدة) أي بسبب مضي مدة ومباراة المنهاج أو مضي مدة يغلب انه لا يعيش فوقها فيجتهده القاضي ويحكم بموته ولا تقدر المدة بشئ على الصحيح شرح مـ (قوله قبل ذلك) أي قبل البينة أو الحكم (قوله لجواز موته) أي المفقود فيها أي اللحظة التي مات فيها الوارث أي فيكونان تقارنان في الموت (قوله وهذا) أي قوله فيعطي الخ وقوله عند اطلاقهما أي البينة والحكم كما صرح به مـ (قوله وان سبقهما) أي سبق الوقت البينة والحكم والاول والاحال وقوله ولعله أي هذا التفصيل (قوله وقفت حصته الخ) فلو مات عن أخوين أحدهما مفقود وجب وقف نصيبه الى الحكم بموته ثم اذ لم تظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت الاول الى الحاضر وليس لورثة المفقود منه شئ اذا لارث بالشك لاحتمال موته قبل موته ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر اهـ شرح مـ وقوله به ودأى بعد الحكم بموته كما يؤخذ من قوله قبل وجب وقف نصيبه الى الحكم بموته لكن ذكر في شرح الترتيب ان الحكم بموته ينزل منزلة وقت موته فيعطي نصيبه الموقوف لورثته لانه كان حيا حكا قبل الحكم بموته وبوافقه قول البرماوى وان من شروط الارث تحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعدموت المورث أو الخاقه بالاحياء حكما كالجل والمفقود ولو تلف المال الموقوف للغائب كان على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارث الكل كما صرح حوايه فيما اذا بان حياة الحل وذكورة الخنثى فيما يأتي شرح مـ (قوله أو موته) انظر صورته ويمكن تصويره بما اذا مات شخص عن أختين شقيقتين وأخت وأخ لأب مفقود فيستقدر حياته يعصب الاخت لأب ويتقدير موته تسقط فالاسوا في حقها موته كما قاله سم ويتصور أيضا بينتين وبنت ابن وابن ابن مفقود اهـ (قوله بعد انفصاله) ظاهره أنه لا يرث الا بعد انفصاله مع أنه يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث الا أن يقال المعنى يتحقق ارنه ويستقر بعد انفصاله (قوله بأن كان منه) ولو بواسطة كان مات عن زوجة ابن حامل وقوله حكم أخيه لايه احتراز من جل أخيه لانه لا يرث مطلقا والا فلا فرق بين جل أخيه لايه وجل شقيقه شيخنا (قوله أو كان ثم من) أي وارث كأخ غير أم مع جل لميت فانه ان كان ذكرا حجب الاخ وان كان أنثى لم يحجب (قوله ولانه لا حصر للحمل) فقد

تبين موته فلا يجد أوصيائه فلاخ (ولو خلف جلا يرث) لاحالة بعد انفصاله بأن كان منه (أو ويرث) وجد بأن كان من غيره حكم أخيه لايه فانه ان كان ذكرا ورث وأنتى فلا (عمل باليقين فيه وفي غيره) قبل انفصاله (فان لم يكن وارث سواه) أي الحل (أو كان) ثم (من) أي وارث (قد يحجبه) الحل (أو) كان ثم من لا يحجبه (ولا يقدر له كولد وقف المتروك) الى انفصاله احتياطاً ولانه لا حصر للحمل (أوله مقدر أعطيه عائلاً ان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين) لها من ولها سدسان عائلاً لا احتمال



أن الحمل ببتان فتعول المسئلة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين ونسعى المنبرية لان عليارضى الله عنه كان بخطب على منبر الكوفة قائلاً الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فستل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجلاً صار بمن المرأة تساع ومضى في خطبته (وإنما يرث) الحمل (إن انفصل حياً) حياة (٢٦١) مستقرة (وعلم وجوده عند الموت) بأن ولده لاقل

من أكثر مدة الحمل ولم تكن حليلاً فإن كانت حليلاً فيأن تلد لدون ستة أشهر والأفلا يرث إلا أن اعترف الورثة بوجوده عند الموت (والمشكل) وهو من له آلتا الرجال والنساء وثقة تقوم مقامهما (إن لم يختلفا) بذكره وأثبته (كولد أم) ومعتق (أخذه والاب) أي وان اختلفا بذكره (عمل باليقين فيه وفي غيره) ويوقف ما شك فيه حتى يتبين الحال أو يقع الصلح في زوج وأب وولد حتى للزوج الربع وللأب والسادس وللختى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الاب (ومن جمع جهتي فرض وتعصيب كزوج هو ابن عم ورت بهما) لانهما سببان مختلفان فيستغرق المال ان انفرد (لا كبت هي أخت لاب) (بأن اطلقاً) شخص بشبهة أو مجوسى في نكاح (بنته فتلد ببتا) وتموت عنها (ف) ترث (بالبنوة) فقط لأمها وبالأخوة لانهم ما قرابة ان منفردين يورث

وجد في بطن خمسة وسبعة واثنا عشر وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة وان كلاً منهم كان كالاصبع وأنهم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان ملكاً بها شرح ممر وكانت امرأته تلد الاناث فماتت مرة وقال لها ان ولدت أنثى لاقتلنك فلما قربت ولادتها فزعت وتضرعت الى الله تعالى فولدت ما ذكره (قوله الى سبعة وعشرين) للزوجة ثلاثة وللابوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان ببتين فلهما مع العول ثلاثة ولا كمل الثمن والسدس ان شرح ممر (قوله ويجزى) بفتح أوله قال تعالى وجزاها بما صبروا الجنة وقال لي جزهم الله أحسن ما عملوا (قوله فستل الخ) الظاهر أنه حين السؤال كانت البتتان فيه موجودتين بالفعل وتكون الإشارة بقوله عن هذه لما فيه العول المذكور كما يدل عليه كلامه بعد (قوله ارتجلاً) أي من غير سبق أعمال روية كما يعلم من المختار (قوله وإنما يرث) أي يتحقق ارثه ان انفصل أي انفصل كله حياً وخرج بأكمله موته قبل تمام انفصاله فإنه كالميت هنا وفي سائر الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما اذا خزا انسان رقبته قبل انفصاله فإنه يقتل به شرح ممر (قوله حياة مستقرة) وهي التي يبقى معها البصار ونطق وحركة اختيارية عيش على ممر (قوله وعلم وجوده) ولو بمادته كالنبي اه سم (قوله لاقل من أكثر مدة الحمل) صادق بستة أشهر فاقبل وباكثر منها الى دون أربع سنين (قوله فان كانت حليلاً) بأن كان الميت أخ رقيق متزوج بجمرة وكانت حاملاً من أخيه وانما قلنا رقيقاً لأنه لو كان حراً كان هو الوارث لا الحمل (قوله إلا ان اعترف الورثة الخ) أي إلا ان انفصل لفوق ستة أشهر ودون فوق أربع سنين وكانت فراشاً واعترف الورثة الخ عيش على ممر (قوله والمشكل الخ) وما دام مشكلاً يستحيل كونه أباً أو جراً أو أمّاً أو زوجاً زوجة شرح ممر (قوله حتى يتبين) ولو بقوله ولو اتهم شرح ممر (قوله أو يقع الصلح) ولا بد من لفظ صلح أو نواهب واغتفر مع الجهل بالضرورة ولا يصلح ولي محجور عن أقل من حقه بفرض ارثه شرح ممر (قوله ويوقف الباقي) وهو واحد لان المسئلة من اثني عشر فان بان ذكر أخذه أو أنثى أخذه الاب (قوله جهتي فرض) المراد بالجهة السبب كما يشير اليه تسليله بقوله لاهما سببان مختلفان أي ومن جمع سببين سبباً للارث بالفرض وسبباً للارث بالتعصيب فالزوجة سبب للارث بالفرض وبنوة الم سبب للارث بالتعصيب لا يقال هذا مكرراً مع ما يأتي في الأب من انه يرث بهما لاننا نقول ذلك بجهة واحدة وهي الابوة والكلام هنا في جهتين عن (قوله وتعصيب) أي بنفسه بدليل قوله لا كبت هي أخت لأب فان الأخت للاب عصبة مع الغير لا بالنفس (قوله وتموت) أي الكبرى عنها أي عن بنتها التي هي أختها لا يها ولو ماتت الصغرى أو لا قال الكبرى أمها وأختها لا يها فإلها الثلث بالامومة وتسقط الاخوة جزماً زى لقوة الأم لأنها لا تحجب حرماناً (قوله باقواهما) أي فقط كأن الفرق بينه وبين ماسبق في جهتي الفرض والتعصيب ان هاتين القرابتين لا يجتمعان في الاسلام قصد بخلاف تينك ورأيت بعضهم فرق بان الفرض والتعصيب عهد الارث بهما في الشرع في الاب والجد بخلاف الفرضين اه سم وعميرة (قوله بأن تحجب احدهما) أي يحجب حرماناً أو نقصاناً وصورة تحجب النقصان أن ينكح مجوسى بنته

بكل منهما بالفرض فيورث باقواهما مجتمعين لاهما كالأخت لابوين لا ترث النصف بأخوة لاب والسادس بأخوة الام وقولي لاب مع التصريح بالتصوير من زياتى (أو) جمع (جهتي فرض) يرث (باقواهما) فقط والقوة (بأن تحجب احدهما الاخرى) كبت هي أخت لأم بان بطلاً من ذكر (أمه فتلد ببتا) فترث منه بالبنوة دون الاخوة (أو) بأن (لا تحجب) احدهما دون الاخرى (كام هي أخت لاب بان بطلاً) من ذكر (بنته)

فتلد بنتا) فترث والدتها من مائة مائة دون الاخوة لان الام لا تحجب بخلاف الاخت (أو) بأن (تكون) احدهما (أقل محجبا) من  
الآخرى (كأم أم هي أخت) لأب (بأن يطأ) من ذكر (بنته الثانية فتلد ولدا) فالأولى أم أمه وأخته لأبيه فترث منه بالجدودة دون الاخوة  
لأن الجددة أم الأم انما يحجبها الام والأخت يحجبها جمع كأم (ولو زاد أحد عاصيين) في درجة (بقراءة أخرى كإني عم أحد هما أخ لأم)  
بأن يتعاقب أخوان على امرأة فتلد لكل منهما ابنا لأحد هما ابن من غيرها فابناء ابنا عم الابن الآخر وأحد هما أخوه لأمه (لم يقدم) على  
الآخر (ولو حجبت بنت عن فرضه) لأن اخوة الأم ان لم تحجب فلها فرض والا صارت بالحب كاهلما لم تكن فلم يرجع بها على التقديرين  
(فصل) في أصول المسائل وبيان (٢٦٢) ما يعول منها (ان كانت الورثة عصبات قسم المتروك) هو أعم من قوله قسم

فتلد بنتا ويموت عنهما فلهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لان البنت تحجب الزوجة من الربع الى الثمن زى  
(قوله فتلد بنتا) وتموت تلك البنت (قوله لأن الأم لا تحجب) أى حرمانا أصلا زى (قوله وأخته  
لأبيه فترث) أى بعد موت الأم (قوله بالجدودة دون الاخوة الخ) نعم ان حجبت القوية ورثت بالضعيفة  
كالمات هنا عن الأم وأما ما قوى الجهتين العليا وهي الجدودة محجوبة بالأم فترث بالاخوة فلا لام  
الثلث ولا تنقصها اخوة نفسها مع الاخرى عن الثلث الى السدس وللعليا النصف بالاخوة ويلغز بها فيقال  
قد ترث الجددة أم الام مع الام ويكون للجددة النصف وللأم الثلث قال الشيخان ولا يورث هنا بالزوجية  
لبطلانها وفيه نظر بناء على صحة نكاحهم كما سيأتي زى وم (قوله لم يقدم على الآخر) فله السدس  
فرضا والباقي بينهما بالعصوبة واذا حجبت بنت عن فرضه فلها نصف والباقي بينهما بالسوية وسقطت  
اخوته بالبنت زى فقوله لم يقدم أى من جهة التعصيب (قوله ولو حجبت) للرد على القول الآخر القائل  
بأنه ان حجبت بنت عن فرضه الذى يأخذه بأخوة الأم يقدم لأن اخوة الأم لما حجبت تمحضت لتقوية  
وللعصوبة فعمل بها شيئا (قوله على التقديرين) أى على تقدير الحب وعدمه فتأمل درس  
(فصل في أصول المسائل) أى فيما تنأصل منه المسئلة ويصير أصلا برأسه (قوله ان تمحضوا) أى  
الورثة وادخل محض الالف في ضمير الد كور صحيح نظر الموم أول الكلام برماوى ولا يتمحض  
الاناث عصبات الا فى الولاء كما فى شرح م (قوله بالسوية بينهما) قيد بذلك ليطلق قوله قبل  
بالسوية (قوله من نسب) خرج الولاء فانه لا تقدير فيه وأصل المسئلة مخرج الاجزاء كثلث ونصف  
وسدس فأصلها ستة وان كانوا أربعين فبعض واحد لربع ولآخر لربع ولآخر لربع ولآخر لربع فاصلها اثنا  
عشر (قوله وان كان فيها) أى الورثة لا العصبات وان دل عليه السياق لفساد معناه شرح م (قوله  
كنصفين) كزوج وأخت لغير أم (قوله فاصلها منه) من بيانته أى أصلها هو أى المخرج (قوله يصح منه  
الكسر) كالنصف والربع الخ فان أقل عدد يصح منه النصف اثنان وهكذا (قوله بأن فنى) بالكسر  
مختار ع ش (قوله متوافقان) أى مشتركان فى جزء من الاجزاء ح ل وانظر رأى فائدة ذلك كرهنا مع أن  
المتوافقين هنا بالمعنى الاعم وهو غير مراد هنا وقوله متوافقان أى يصدق عليهما متوافقان بالمعنى الاعم  
(قوله ولا عكس) أى بالمعنى اللغوى وقد ينعكس عكسا منطقيا وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله  
من غير متداخل) لان شرط التداخل أن لا يزيد الاقل على نصف الاكثر زى (قوله والمراد  
بالتوافق هنا) أى فى قوله والمتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع سؤال مقدر تقديره قد تقدم أن بين

المال (بينهم) بالسوية (ان  
تمحضوا ذكورا) كثلثة  
بنين (أو اناثا) كثلث  
نسوة أعتقن رقيقا بالسوية  
بينهن (فان اجتمعا) أى  
الصنفان من نسب (قدر  
الذكر اثنين) ففى ابن  
وبنت يقسم المتروك على  
ثلاثة لابن اثنان وللبنات  
واحد (وأصل المسئلة عدد  
رؤسهم) بعد تقدير الذ ذكر  
برأسين اذا كان معه أنثى  
(وان كان فيها ذوفرض)  
كنصف (أو فرضين متماثلين  
المخرج) كنصفين (فأصلها  
منه) أى من المخرج والمخرج  
أقل عدد يصح منه الكسر  
(فخرج النصف اثنان  
والثلث) والثلثين (ثلاثة  
والربع أربعة والسدس ستة  
والثمن ثمانية) لان أقل  
عدد له نصف صحيح اثنان  
وكذا لبقية وكلاهما مأخوذة  
من أسماء الاعداد الا النصف  
فانه من التناصف فكان

المقسمين تناصفا واقسم بالسوية ولو أخذ من اسم العدد لقل له ثنى بالضم كفى غيره من ثلث وربع  
وغيرهما (أو مختلفيه) أى المخرج (فان تداخل مخرجاها بان فنى الاكثر بالاقل مرتين فاكثر فأصلها) أى المسئلة (أكثرهما كسدس  
وثلث) فى مسئلة أم وولديها وأخ لغير أم فهى من ستة (أو توافقان لم يقسمهما الاعداد ثالث فأصلها حاصل ضرب وفق أحدهما فى الآخر  
كسدس وثمان) فى مسئلة أم وزوجة وابن فأصلها أربع وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف ستة أو ثمانية فى الآخر  
(والتداخلان متوافقان ولا عكس) أى ليس كل متوافقين متداخلين فالثلاثة والستة متداخلان ومتوافقان بالثالث والاربعة والستة  
متوافقان من غير تداخل والمراد بالتوافق هنا مطلق التوافق الصادق بالتماثل والتداخل والتوافق لا التوافق الذى هو قسم التداخل



كما وضحت في شرحي الفصول وغيرهما (أوتياناً بأن لم يقسمها الا واحد) ولا يسمى في علم الحساب عدداً (فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربع) في مسئلة أم وزوجة وأخ لغير أم فأصلها اثنا عشر (٢٦٣) حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول)

عند المتقدمين وهي مخارج القروض سبعة (اثنا وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وأثنا عشر وأربعة وعشرون) وزاد بعض المتأخرين عليها أصليين آخرين في مسائل الجد والاختوة ثمانية عشر وستة وثلاثين فأولهما كأم وجد وخسة اختوة لغير أم وإنما كانت من ثمانية عشر لأن أقل عدده سادس صحيح وثلث ما يبقى هو هذا العدد والثاني كزوجة وأم وجد وسبعة اختوة لغير أم وإنما كانت من ستة وثلاثين لأن أقل عدده ربع وسدس صحيحان وثلث ما يبقى هو هذا العدد والمتقدمون يجعلون ذلك تصحيحاً لتأصيلاً قال في الروضة وطريق المتأخرين هو المختار الأصح الجارى على القاعدة وقد بسطت الكلام على ذلك في منهج الوصول إلى تحرير الفصول (ونعول منها) ثلاثة (الستة عشرة وثمانون) فتعول أربع مرات إلى سبعة كزوج وأختين لغير أم للزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان فعالت بسدسها ونقص من كل واحد سبع ما نطقى له به وإلى ثمانية

المتداخلين والمتوافقين تبايناً فكيف حلت أحدهما على الآخر وحاصل الدفع أن المتوافقين هنا المتوافقان في أى جزء من الأجزاء وذلك يصدق على المتماثلين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى المتقدم لا التوافق الذى هو قسم التداخل الخ لأنه لا يصح حينئذ أن يصدق عليه لأنه مبين له حل الأثرى أن الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لأن شرطهما أن لا يقسمهما إلا عدداً ثلثاً والثلاثة تقضى الستة زى (قوله فالأصول سبعة) إنما انحصرت في سبعة مع أن القروض ستة لأن القروض حالة اجتماع وانفراد ففي الانفراد يحتاج الخمسة لأن الثلث يغنى عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لخرجين آخرين لأن التركيب لا بد له من التماثل أو التداخل أو التباين أو التوافق ففي الأولين يكتفى باحد المتماثلين أو الأكبر وفي الأخيرين يحتاج إلى الضرب فيجتمع اثنا عشر وأربعة وعشرون زى وقوله فالأصول الخ فرعه على ما قبله لعلمه من ذكره المخارج الخمسة وزيادة الأصلين الآخرين شرح مر (قوله اثنان) الاخصر أن يقال اثنان وضعفهما وضعف ضعفهما وثلاثة وضعفها وضعف وضعفها وضعف ضعفها برماوى (قوله في مسائل الجد والاختوة) أى حيث كان ثلث الباقي بعد الفرض خير له شرح مر (قوله تصحيحاً) بيانه أن أصل الأولى من ستة فأحتجنا إلى ثلث ما بقى فضررنا ثلاثة في ستة وأصل الثانية من اثني عشر لأن فيها ربعاً وسدساً فأحتجنا إلى ثلث ما بقى فضررنا ثلاثة في اثني عشر وقوله تصحيحاً أى لوقوع الخلاف في ثلث الباقي والأصول إنما هي للجمع عليه شرح مر قلاعن الامام (قوله هو المختار) وجهه أن ثلث ما بقى فرض مضموم إلى السدس أو إلى الربع فلتقم الفريضة من مخرجها واحتج له المتولى بأنهم اتفقوا في زوج وأبوين على أن المسئلة من ستة ولولا إقامة الفريضة من النصف وثلث ما بقى لقالوا هي من اثنين للزوج واحد يبق واحد ليس له ثلث صحيح فتضرب ثلاثة في اثنين برماوى (قوله الجارى على القاعدة) لأن فيه ضرب مخرج أحد الكسرين في مخرج الكسر الآخر وهذا هو قاعدة التأصيل لا التصحيح اذ فيه ضرب المنكسر عليهم السهام لا المخارج (قوله ونعول منها ثلاثة) اعلم أن الأصول قسمان تام وناقص فالتام هو الذى تساويه أجزاءه الصحيحة أو تزيد عليه والناقص ما عداها فالستة أجزاءها تساويها والاثنا عشر والأربعة والعشرون أجزاءها تزيد عليها بخلاف المخارج الأربعة الباقية فإن أجزاء كل تنقص عنه فهذا ضابط الذى يعول والذى لا يعول زى فالتام هو الذى يعول والناقص هو الذى لا يعول قال البرماوى والأصلان المزبدان لا يعول فيهما لأن السدس وثلث ما بقى لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلث الباقي لا يستغرق ستة وثلاثين (قوله الستة) ضابط العائل الستة وضعفها وضعف ضعفها (قوله للزوج ثلاثة) فنقص منه ثلاثة أسباع (قوله ولكل أخت اثنان) فنقص من كل منهما سبعان حل (قوله فعالت بسدسها الخ) وذلك أنه اذا نسب ما زيد على الستة إليها حصل اسم الكسر الذى هو مقدار الزيادة ومتى نسب المجموع حصل اسم مقدار الكسر الذى نقص من كل وارث ففي العول للسبعة اذا نسب الواحد للستة كان سدساً فيقال عالت بسدسها واذا نسب للسبعة كان سبعة فيقال نقص من حصة كل وارث سبع ما نطقى له به قل على الجلال (قوله من كل واحد سبع) هذا اذا نظر للمسئلة بعد العول ووجهه أنه يؤخذ من الزوج ثلاثة أسباع وكذا من الأختين ويجعل جميع المأخوذ هو ستة أسباع سهماً سابعا فيكون كل سهم من السبعة ناقصاً سابعاً (قوله من البهل) بفتح الباء وضمها برماوى (قوله

كهؤلاء وأم لها السدس واحد فعالت بثلاثها وزوج وأخت لغير أم وأم وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن ولما قضى فيها عمر بذلك خالفه ابن عباس بعدموته فجعل للزوج النصف والام الثلث ولاخت ما بقى ولا عول فقيل له الناس على خلاف رأيك فقال فان شأؤا فلندع أبناءنا

وأبناءهم ونساء نساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم يتنهل فتجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباهلة لذلك وإلى تسعة كالمثلهم  
أولا للعول إلى ثمانية وأخ لأم له السدس واحد فعالت بنصفها وإلى عشرة كهؤلاء وأخ آخر لأم فعالت بنصفها وتسمى هذه الشر بحجة لأنها لما  
رفعت القاضي شريح جعلها من عشرة وتسمى أم الفروخ بالخاء المعجمة وبالجمجمة لكثرة سهامها العاتلة ولكثرة الاناث فيها (والاثناعشر  
لسبعة عشر ونرا) فتعول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم للزوجة ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت أربعة  
وإلى خمسة عشر كهؤلاء وأخ لأم له السدس اثنان وإلى سبعة عشر كهؤلاء وأخ آخر لأم له اثنان (والاربعة وعشرون) وتعول عولة  
واحدة وترا بنهما (لسبعة وعشرين) كبنتين وأبوين وزوجة للبنتين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتقدم تسميتهما منبرية  
وإنما أعالو اليدخل النقص على الجميع كارباب الدين والوصايا إذا ضاق المال عن قدر حصصهم (فرع) في تصحيح المسائل ومعرفة  
أنصباء الورثة من المصحح (ان انقسمت سهامها) أي المسئلة (من أصلها عليهم) أي على الورثة (فذلك) ظاهر كزوج وثلاثة بنين هي  
من أربعة لكل منهم واحد (أو) (٢٦٤) انكسرت على صنف) منهم سهامه (فان يابنته ضرب في المسئلة بعولها) ان

عالت (عدده) مثاله بلا  
عول زوج وأخوان لغير أم  
هي من اثنين للزوج واحد  
يبقى واحد لا تصح قسمته  
على الاخوين ولا موافقة  
فتضرب عددهم في أصل  
المسئلة فتصح من أربعة  
ومثاله بالعول زوج وخمس  
أخوات لغير أم هي من ستة  
وتعول إلى سبعة وتصح  
بضرب خمسة في سبعة فتصح  
من خمسة وثلاثين (والا)  
بان وافقته (فوقه) يضرب  
فيه (فما بلغ صحت منه) مثاله  
بلاعول أم وأربعة أعمام  
لغير أم هي من ثلاثة للام  
واحد يبقى اثنان يوافقان  
عدد الأعمام بالنصف

يتنهل) أي ثلثة من أي فنقول لعنة الله على الكاذبين منا ومنكم فقليل له لم سكت عن ذلك في زمن عمر  
فقال كان رجلا معها ابنته قل على الجلال (قوله فعالت بنصفها) أي يمثل نصفها وكذا قوله بنسبها  
(قوله لكثرة سهامها) راجع للاول وما بعده راجع للثاني اه  
درس  
(فرع) في تصحيح المسائل وتوقفه على معرفة تلك الاحوال الاربعة وكونه نوطئة ابيانه جعل الفرع  
ترجعه لان المندرج تحت أصل كل سابق فالترجمة هنا أظهر منها فيما بعد ولكون القصد به سلامة الحاصل  
لكل من الكسر سمي تصحيحا شرح مر (قوله ان تقسمت) بان دخل كل فريق في سهامه أو مثاله  
برماوى (قوله والافوقه) لما كانت الانافية للتباين وهو يصدق بثلاث صور وليست كلها مرادة  
بين المراد بقوله بان وافقته وقوله يضرب فيها ضمير فيها عائدا للمسئلة بقيد هذا السابق وهو قوله بعولها ان  
عالت فصح تمثيل الشارح للعول (قوله لغير أم) لا حاجة اليه لانه معلوم أن الأعمام للام من ذوى الارحام  
(قوله هي بعولها الخ) عالت بر بعها ثلاثة ونقص من حصة كل وارث خمسها برماوى (قوله من خمسة  
وأربعين) بضرب وفق البنات وهو ثلاثة في خمسة عشر زى (قوله وحاصل ذلك) أي النظر بين  
سهم كل صنف وعدد هو النظر بين الاصناف بعضهم بعض والتواضع في التباين والتوافق  
ولا يأتى فيه التماثل لان تقسام حيث لا تدخل لأن عدد الصنف ان كان داخل في السهام فالسهم  
منقصة عليه وان كان بالعكس رجع الى التوافق كما قاله البرماوى في المناسخات (قوله وتمثل لبعضها)  
وهو صور التماثل المتقدمة في قوله ثم ان تماثل عددهما الخ (قوله أم وستة أخوة) مثال للمماثلة في  
الرؤس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله وتضرب احدى الثلاثين) هذا مثال للمماثلة  
في مباينة أحد الصنفين ووفق الآخر (قوله هي من ثلاثة) هذا مثال للمماثلة في المباينة (قوله

فيضرب نصفه اثنان في ثلاثة فتصح من ستة ومثاله بالعول زوج وأبوان وست بنات  
هي بعولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (أو) انكسرت على (صنفين) سهامهما (فن وافقت سهامهما) منهما أو من أحدهما  
(عدد مرد) العدد (لوفقه ومن لا) بان يابنت سهام عدده (ترك) العدد بحال وتعميرى بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره (ثم ان تماثل  
عددهما) يرد كل منهما الى وفقه أو ببقائه على حاله أو يرد أحدهما بقاء الآخر (ضرب فيها) أي في المسئلة بعولها ان عالت (أحدهما)  
أي العددين المتماثلين (أو تداخل) أي عددهما (فاكثرهما) يضرب فيها (أو توافقا لحاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر) يضرب  
فيها (أو تباينا لحاصل ضرب أحدهما في الآخر) يضرب فيها فما بلغ الضرب في كل منها صحت منه المسئلة وحاصل ذلك أن بين سهام  
الصنفين وعددهما توافقا وتباينا أو توافقا في أحدهما وتباينا في الآخر وان بين عددهما تماثلا وتداخلا وتوافقا وتباينا والحاصل من  
ضرب ثلاثة في أربعة اثناعشر فعليك بالتمثيل لها وتمثل لبعضها فنقول أم وستة أخوة لأم وثلاث عشرة أختا لغير أم هي من ستة وتعول  
إلى سبعة للأخوة سهمان يوافقان عددهم بالنصف فيرد إلى ثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربع فتد إلى ثلاثة ويضرب  
أحدى الثلاثين في سبعة تبلغ احدى وعشرين ومنه تصح ثلاث بنات وثلاثة أخوة لغير أم هي من ثلاثة والعددان متماثلان يضرب



أحد هما ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه نصيب ست بنات وثلاثة أخوة لغير أم يرد عدد البنات في ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه نصيب (ويقال بهذا) المذكور كله (الانكسار على ثلاثة) من الأصناف كجدتين وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها ستة ونصيب من ستة وثلاثين (و) على (أربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها اثنا عشر ونصيب من اثنين وسبعين (ولا يزيد) الانكسار في غير الولاء بالاستقراء على أربعة لأن الورثة في (٢٦٥) القرينة لا يزيدون على خمسة أصناف

كما علم مما مر في اجتماع من يرث من المذكور والام والزوجة (فإذا أريد) ولا زود فيهم (فإذا أريد) وقد تصحيح المسئلة (معرفة) نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها (بلغ) الضرب (فهو نصيبه) يقسم على عدده (ففي) جدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم هي من ستة ونصيب بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد في ستة بستان لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية وللعم واحد في ستة بستة (فرع) في المناسخات وهي نوع من تصحيح المسائل وهي لغة مفاعلة من النسخ وهو الازالة أو النقل واصطلاحاً أن يموت أحد الورثة قبل القسمة لو (مات) شخص (عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين) من ورثة الأول

في غير الولاء) بخلاف الولاء فقد تشترك جماعة في ثمنه وجماعة في سدسه وجماعة في ثلثه وجماعة في نصف ثمنه وجماعة أخرى في نصف ثمنه أيضاً شيخنا وفيه من هذا ليس فيه مسألة وقع الانكسار في أنصباها بل أرثهم انما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح المسئلة بل في هذا التصوير يأخذ كل فريق ما خصه بالملك وليس فيه تصحيح المسئلة تقسم على جميع الفرق (قوله أصناف) مراده بالصنف ما يشمل الواحد (قوله في اجتماع الخ) لأنه تقدم أن الوارث حينئذ خمسة الابن والبنت والأبوان وأحد الزوجين وقوله ولا تعد فيهم وأما الابن فيتعدد وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه أن هذا لا يدل على أن الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على أنه لا يزيد على صنفين وأجيب بأن الام تخلفها الجدة وفيها التعدد والزوجة تخلفها الزوجة وفيها التعدد فهذان صنفان فيضمان للصنفين السابقين وأما الاب فلا يمكن فيه التعدد فعمل أن الانكسار لا يزيد على أربعة لأنه لا يزيد على ما في صورة اجتماع من يرث من المذكور والامات فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى اهـ شيخنا وقوله وأما الابن الخ فيه أن البنين والبنات صنف واحد لا صنفان لانهم يرثان عند اجتماعهما بالبنوة الآن بصور البنات مع بنى البنين لانهم قد يخلفون البنين (قوله فيما ضرب فيها) والذي ضرب فيها يسمى جزء السهم أي حظ كل سهم من سهام المسئلة الأصلية أي قبل التصحيح وعبارة الشنشوري فذلك أي ما حصلت في النسب الاربع وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين وكامل الآخر ومسطح المتباينين جزء أي حظ السهم الواحد من أصل المسئلة أو مبلغها بالعول ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قاله ابن الهيثم أنه اذا قسم المصحح على الأصل تماماً وعالت الخرج هو لأن الحاصل من الضرب اذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الأصل أو المنتهى اليه بالعول يسمى سهماً والحظ يسمى جزءاً فلذلك قيل جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المنتهى اليه اهـ بحروفه (فرع في المناسخات) وهي نوع فلذا حسن ترجيحها بفرع كالذي قبلها شرح مـ (قوله مفاعلة) أي على وزنها وليس هي معناها التقابل معناها ما بعدها (قوله وهو الازالة) كما في نسخة الشمس الظل اذا أزالته والنقل كنسخة الكتاب اذا نقلت ما فيه (قوله أن يموت) أي ما يترتب على ذلك من الأعمال الآتية من اطلاق السبب على السبب والمعنى اللغوي موجود فيه لان المسئلة الأولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلاً ومعلوم أن هذا بحسب الغالب والافقد يصحان مما سمحت منه لا ولي وأيضاً المال قد تناسخته الأيدي شرح مـ وعبارة البرماوى سمي بها المعنى المراد لما قبلها من ازالة أو تغيير ما سمحت منه الأولى أو لا تنقل المال من وارث الى وارث وبذلك علم أن المفاعلة ليست على بابها اذ ليس هنا لانساخته أو منسوخة قال شيخنا وقد يقال هي صحيحة في غير الأولى والاخيرة اذ كل ما بينهما من نسخة أو منسوخة (قوله كاخوة الخ) أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وآثر الاخوة لان أرثهم من الأول والثاني بالاخوة بخلاف البنين فانه من الأول بالبنوة وفي الثاني

(٣٤ - بحيرى - ثالث) (وارثهم منه كـ) أرثهم (من الأول جمل) الحال بالنظر الى الحساب (كان) الذي لم يكن) من ورثة الأول وقسم المتروك بين الباقيين (كاخوة وأخوات) لغير أم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (والا) أي وان ورثه غير الباقيين كان شركهم غيرهم أو ورثه الباقيون ولم يكن أرثهم منه كآرثهم من الأول بان اختلف قدر استحقاقهم (فصحيح مسألة كل) منهما (فان انقسم نصيب الثاني) من مسألة الأول (على مسئلته) فذلك ظاهر كزوج واختين لغير أم ماتت احدهما عن الاخرى وعن بنت

المسئلة الاولى من ستة وتقول الى سبعة واثنان من اثنين ونصيب ميتهم من الاولى اثنان منقسم عليها (والا) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الاولى على مسئلته ( فان توافقا ضرب في الاولى وفق مسئلة مولا) بان تباينا (فكلها) فابالغ صحته (ومن له من) المسئلة (الاولى أخذه مضروبا) فياضرب فيها من وفق الثانية أو كما ومن له من الثانية أخذه مضروبا في نصيب الثاني من الاولى (أو) في (وفقه) ان كان بينه - ثلثه ونصيبه وفق مثال الوفق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت للام عن أخت لأم وهي الأخت لأبوين في الاولى وعن أختين (٢٦٦) لأبوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الاولى المسئلة الاولى من ستة ونصح

من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتهم من الاولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الاولى يبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت للأبوين في الاولى ستة منها في ثلاثة ثمانية عشر وط من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت للأب سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للأبوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوفق زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وهم الباقيون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتهم من الاولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوج من الاولى سهم في

بالأخوة كما في شرح مر (قوله بأن تباينا) هو حصر لعموم النقي قبله اذ لا يأتي هنا التماثل ولا التداخل لاسهام التماثل منقسمة وكذلك تداخل المسئلة في السهام وفي عكسه ترجع الى الوفق لأنه أخصر زى (قوله وعن أختين لأبوين) وانما لم يرتأ في الاولى مع أنهم ما أختان لام فيها مانع قام بهما كما في البرماوى وشرح مر أول عدم وجودهما حل (قوله تبلغ مائة وأربعة وأربعين) فإذا قسمت على أربعة وعشرين بان تقسمها على ضلعها أي على الثلاثة ولا ثم اقسام الخارج على الثمانية يخرج قيراطا وهو ستة فيكون كل ستة من الاسهم بقيراط فلكل ابن ستة قراريط وخسة أسداس قيراط وللزوجة ثلاثة قراريط ونصف قيراط

### كتاب الوصية

أخرها عن الفرائض لأن قبولها ورد لها ومعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخر عن الموت فنقط القول بان الأنسب تقديما على ما قبلها لأن الانسان بوصى ثم يموت ثم تقسم تركته شرح مر (قوله الشاملة للإيصال) أي فلا يقال ان الترجمة قاصرة عن الإيصال زى (قوله وصل خير دنياه بخير عقباه) يحتمل ان المراد بخير دنياه الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعات بخير عقباه الخير الذي يحصل بعد موته بسبب حصول الموصي به للموصي له فهو بإيصاله حصل له بعد موته خير وقد صدر منه في حياته خير فقد وصل أحدهما بالآخر ويحتمل أن معناه ما وصل خير دنياه أي تمتعه في دنياه بالمال بخير عقباه أي انتفاعه بالثواب الحاصل بالوصية بالمال سم والأول أظهر وعبرة حل قوله وصل خير دنياه أي الخير الواقع منه في دنياه وهو تصرفاته المشتملة على الخير المنجز في حال حياته وصحته وقوله بخير عقباه أي الخير الواقع منه في عقباه أي في آخرته أي وهو في الدار الآخرة أي وصل القربات المنجزة الواقعة منه في دنياه وهي حالة الحياة بالقرب المعلقة بموته التي تكون بعد موته وفيه ان هذا لا يأتي في الإيصال الشامل له الوصية والانسب أن يقال وصل خير عقباه بخير دنياه لان القصد بالوصية اتصال ما بها الى ما قدمه في حياته والأصل اتصال المتأخر بالمقدم وأجيب بان العبارة مقبولة قال الدميري رأيت بخط ابن الصلاح أبي عمر وأن من مات بغير وصية لا يسكن في مدة البرزخ وان الاموات يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية ويمكن حل ذلك على ما ذمات عن غير وصية واجبة أو خرج مخرج الزجر اه ع ش (قوله وشرعنا لبعض الإيصال) وأما بمعنى الإيصال فهي اثبات حق مضاف لما بعد الموت كما سيأتي (قوله ولو تقدرا) كأوصيت له بكذا دون أن يقول بعد موتى سم لان الوصية صريحة وان لم يذكر بعد هالفظ الموت بخلاف غيرها كأعطوا له كذا لا يكون صريحا لان قال بعد موتى حل (قوله وان التحقها حكما) عبارة في كتاب التدبير متناوشرها والمدير يعتق بالموت محسوبا من الثلث بعد

الدين

ثمانية عشر ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل بن من الاولى سهمان في ثمانية

عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة وما تحت منه المسئلان صار مسئلة أولى فإذا مات ثالث عمل في مسئلته ما عمل في مسئلة الثاني وهكذا ﴿كتاب الوصية﴾ الشاملة للإيصال هي لغة الإيصال من وصي الشيء بكذا أو صله به لان الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه وشرعنا لبعض الإيصال بمرح مضاف ولو تقدرا لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق وان التحقها حكما كالتبرع بالمنجز في مريض الموت



أو الملحق به والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وأخبارنا بحديث ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الأولى وصيته مكتوبة عنده (أركانها) لا بمعنى (٢٦٧) الإيصاء (موصى له) (موصى به) وصيغة

وموص وشروط فيه تكليف  
وحرية واختيار ولو كافرا  
حريرا وغيره أو محجور  
سفه أو فاسد صحة عبارتهم  
واحتياجهم للتوابع (فلا  
نصح) لو وصية (بدونها)  
أي الصفات المذكورة فلا  
نصح من صبي ومجنون  
ومغني عليه ورقيق ولو  
مكاتب ومكره كسائر العقود  
وأعدم ملك الرقيق أو ضمه  
والسكران كالكف وقيد  
الاختيار من زياتي (و)  
شرط (في الموصى له) حالة  
كونه (مطلقا) أي سواء  
أكان جهة أم غيرها (عدم  
معصية) في الوصية له (و)  
حالة كونه (غير جهة كونه  
مع لوما أهلا للملك) واشترط  
لاولين في غير الجهة من  
زيادتي (فلا نصح) لكافر  
بمسلم لكونها معصية ولا  
(لحل سيحدث) لعدم  
وجوده (ولا لأحد هذين  
الرجلين) للجهل به نعم إن  
قال أعطوا هذا لأحد هذين  
صح كقولك لو كيله بعه لأحد  
(قوله أي لم يأذن له سيده)  
أي ولم يعتق قبل الموت  
كما بحثه الزركشي وخالف  
حج في شرح الارشاد  
فقد بطلت عند عدم الاذن

الدين وإن وقع التدبير في الصحة كمن علق بصفة قيدت بالمرض أي مرض الموت كان دخلت الدار  
في مرض موتي فأنت حر ثم وجدت الصفة أو لم يقيد به ووجدت فيه باختياره أي السيد فانه يحسب من  
الثالث فإن وجدت بغير اختياره فن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن متبعا بإبطال حق  
الورثة (قوله أو الملحق به) أي بمرض الموت كمن قدمه لقتل ونحوه مما سياتي (قوله ما حق امرئ)  
قال الطيبي والسكرماني مانافية وله شيء صفة لمسلم ويوصي فيه صفة شيء وبيت ليلتين صفة أيضا لمسلم  
والمستثنى خبر واعتراض بأن الخبر لا يقتصر بالواد وقال الزركشي بيت هو الخبر وكأنه على حذف أن  
ومفعول بيت محذوف أي مريضاً به شوري هذا والاولى أن يجعل بيت خبراً والمستثنى حالا أي  
ما الحزم والرأي حقه أن يبيت لافي هذه الحالة لأن الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت أي لا ينبغي له أن  
يبيت ليلتين الا في هذه الحالة والليتان ليستا للتقييد والمراد أنه لا يعضى عليه زمن من ملك الشيء الموصى  
فيه لا وصيته مكتوبة عنده أي مشهدها لكان سوح له في الليتين وقول المحشي مفعول بيت  
صوابه خبر بيت وقوله مريضاً ليس بقيد لأن الوصية مطلوبة مطلقاً فالاولى جعل بيت تامة والمراد  
بالكتابة الاشهاد (قوله أركانها لا بمعنى الإيصاء) ما بمعنى الإيصاء فهي أربعة أيضاً لكن يبدل الموصى  
به بالموصى فيه والموصى له بالموصى (قوله موصى له) قضية جعله من الأركان أنه يشترط ذكره والمعتد  
خلافه فلو اقتصر على قوله أوصيت بثلاث مالى صح وصرف في وجوه البرسب ط ب وأجيب بأن  
المراد موصى له ولو ضمنا وهو هنا مذكور ضمناً لأن الغالب صرف الوصية للفقراء ووجوه البر (قوله  
وحرية) أي كلاً أو بعضاً م (قوله واختيار) لا يفتى عنه التكليف لان المكره مكلف على  
الصحيح خلافاً في جمع الجوامع ولو سكت المصنف عن انقياد المذكور اقتضى صحة وصية المكره  
لكونه مكلفاً وليس كذلك اه عن ملخصاً (قوله ولو كافرا) وفارق عدم انعقاد نذر به بانه قرينة  
محضة بخلافها برماوى (قوله ولو مكاتباً) أي لم يأذن له سيده شرح م (قوله وشرط في الموصى له  
الح) ولا يرد على المصنف صحتها مع عدم ذكر جهة ولا شخص كأوصيت بثلاث مالى ويصرف للفقراء  
ولسا كين أو بثلاثة لله تعالى ويصرف في وجوه البر لأن من شأن الوصية أن يقصد بها أولئك فكان  
اطلاقها بمنزلة ذكرهم ففيه ذكر جهة ضمنا وبهذا فارق الوقف فانه لا بد فيه من ذكر المصروف  
شرح م (قوله معلوما) أي موجوداً أخذاً من قوله ولا لحل سيحدث الح (قوله أهلاً للملك)  
أي حين الوصية م (قوله فلا نصح لكافر) جملة ما ذكر من القيود ثلاثة فرع على كل من الثاني  
والثالث تشريعين وكذا على الاول لكنه فصل بينهما فقد كراههما بقوله فلا نصح لكافر بمسلم الح  
وثانيهما بقوله ولا نصح لعمارة كنيسة فلعل الانسب ذكر الثاني ملاصقاً بالاول (قوله بمسلم) ومثله  
المصحف ظاهره وإن كان يعتق عليه وعليه فبالفرق بينه وبين البيع فليراجع والظاهر أنه كالبيع  
فتصح الوصية اذا كان يعتق عليه (قوله لعدم وجوده) ولانها عليك وتعليك المعلوم تمتنع نعم إن جعل  
المعذور تبعاً للوجود كان أوصى لاولاد زيداً بالوجودين ومن سيحدث له من الاولاد صحت لهم تبعاً قياساً  
على الوقف هنا وهذا هو المعتد والفرق بأن من شأن الوصية أن يقصد بها معين موجود بخلاف الوقف  
لانه للدوام المقتضى لشموله للمعذور ابتداءً من رجوع رماوى (قوله صح) لأنه تنقيض لغيره وهو

وإن مات حراً اه وبحث الزركشي الصحة من البعض لان ماله كله بيعه الحر يورث عنه قال بعضهم في غير الاعتاق لانه ليس من  
أهله اه عميرة وقال م لا فرق لانه ان عتق قبل الموت فذاك والا فارق يزول بالموت فهو أهل وقت حصول العتق بكل حال اه سم  
(قوله ولا نها عليك الح) الاظهر انها علة للعلة فالاولى حذف الواو تأمل انظر ما وجه هذا الاستظهار

انما يعطى معيناً شرح مـ ولانه ايضا بالتعليك والتعليك من الموصى اليه لا يكون الامين منهما  
 بخلاف اوصيت لاحدهما لانه تملك لتغير معين اهـ (قوله ولا ميت) الا ان اوصى بماء لأولى الناس  
 وهناك ميت فيقدم به على المتنجس والمحدث الحي والمراد في محل الموصى أو محل الماء وقال الرافعي  
 ليست هذه وصية لميت بل لوليه لانه الذي يتولى أمره برماوى وتأمل قوله الا ان اوصى بماء لأولى الخ فان  
 ذلك لا يرد على الشارح لانه انما اشترط أهلية المالك في غير الجهة والوصية بماء لأولى الناس به وصية  
 لجهة (قوله ولا لادابة) عبارة شرح مـ وان اوصى لادابة وقصدت اياكها أو أطلق فباطلة لأن مطلق  
 اللفظ للتمليك وهي لا تملك وفارقت العبد حال الاطلاق بأنه مخاطب ويتأتى قبوله وقد يعتق قبل موت  
 الموصى بخلافها وقياس ما مر من صحة لو وقف على الخيل المسجلة كما قاله لزر كشي صحة الوصية لها بالاولى  
 أى عند الاطلاق عن التفسير بعلمها اهـ بحروفه (قوله ان فسر بعلمها) ولومات الموصى قبل بيان  
 مراده رجع الى وارنه فان قال أراد العلف تحت والاحاف وبطلت وان قال لا أدري ما أراد بطلت كما  
 نقله في البيان عن العدة وفي الشافى للجرجاني لو قال مالك الدابة أراد تملكى وقال الوارث أراد تملكها  
 صدق الوارث لانه غارم شرح مـ (قوله بسكون اللام) كيف هذا مع أن الساكن اسم للفعل الا  
 أن يراد به المعلوم أيضاً أو يراد به الصرف لمن يتعاطى علفها فيكون معناهما على الاول واحداً وهو  
 خلاف المشهور كما يؤخذ من البرماوى (قوله فتصح) وبحت الاذرى بطلان الوصية فيما لو كانت  
 الدابة يعصى عليها كفرس قاطع الطريق والحربي والحارب لاهل العدل شرح مـ (قوله ويتعين  
 الصرف الخ) فان دلت قرينة ظاهرة على أنه انما قصد مال الكهارة انما ذكرها نجماً أو بمباشرة ملكه  
 مطلقاً كما لو دفع درهم الآخر وقال له اشتر به عمامة مثلاً ومثل ذلك مالومات الدابة أى فيكون  
 لما لكها فلو باعها مال كها انتقلت الوصية للمشتري كما في العبد قاله المصنف وقال الرافعي وصحة ابن  
 الرفعة هي للبائع قال السبكي وهو الحق ان انتقلت بعد الموت والا فالحق أنها للمشتري وهو قياس العبد  
 في التقديرين فعليه لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وان صارت ملك غيره  
 شرح مـ (قوله ولا يسلم) أى لا يجبر الوارث على ذلك (قوله بصرفه الوصى) أى وصى الموصى  
 (قوله للتعبد) أى بجمولة للتعبد حل (قوله ومعالجه) عطف عام ويشترط قبول الناظر برماوى  
 (قوله محنتها) معتمد (قوله بأن للمسجد ملكاً) أى ان اشتملت صيغة الموصى على لفظة للمسجد  
 كأن قال هذا للمسجد يكون ملكاً له وقوله وعليه وقفاً أى ان اشتملت صيغته على لفظة على كأن قال هذا  
 على المسجد يكون وقفاً عليه فالتميز باللام بفتح اللام وبعلى بفتح الهمزة وبلى بفتح الباء يكون قوله  
 ملكاً ووقفاً خبرين ليس يكون مقدره والظاهر ان هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون للمسجد خبراً مقدماً  
 وملكاً كاسم ان مؤخره وكذا قوله وعليه وقفاً والباء سيئة المعنى أن المسجد له ملك وعليه وقف (قوله  
 وتصح لكافر) أى بغير نحو مصحف مـ وهذا لا يخالف ما مر من شرط عدم المعصية لان القصد هنا  
 الشخص وان زال لوصف فلم يظهر قصد الوصف فيه الذى هو المعصية قل على الجلال فتكون صورته  
 أن يوصى لشخص وهو في الواقع كافر (قوله ولو حر يبا ومرتداً) أى في الواقع كقوله اوصيت لزيداً و  
 لهذا وفي الواقع انه حر في او مرتداً اما لو قال لزيد الحربي أو المرتد فلا تصح لان تعليق الحكم مشتق  
 يؤذن بعلمية مأمته الاشتقاق قاله ع ش خلافاً لقلوبى على اتحرير (قوله ومرتداً) فان مات مرتداً  
 تبين بطلان الوصية برماوى وانما خالف الوقف الوصية لانه صدقة جارية فاعتبر في الموقوف عليه الدوام  
 والحربي والمرتد لا دوام لهما (قوله ان يوصى لرجل فيقتله) فهو قاتل باعتبار الاول وخبر ليس للقاتل  
 وصية ضعيف ساقط مـ ولو صح حمل على الوصية ان يقتله (قوله ومنه) أى عما ذكر وهو الوصية للقاتل

هذين (ولاميت) لانه ليس  
 أهلاً للملك (ولا لادابة) لذلك  
 (لا ان فسر) الوصية لها  
 (بعلمها) بسكون اللام  
 وفتحها أى بالصرف فيه  
 فتصح لان علفها على  
 مال كها فهو المقصود بالوصية  
 فيشترط قبوله ويتعين  
 الصرف الى جهة الدابة  
 رعاية لغرض الموصى ولا  
 يسلم علفها للمالك بل يصرفه  
 الوصى فان لم يكن فالقاضي  
 ولو بنائبه (ولا) تصح  
 (لعمارة كنيسة) من كافر  
 أو غيره للتعبد فيها ولو كانت  
 العمارة ربما بخلاف  
 كنيسة تنزلها المارة ولو  
 كفاراً أو موقوفة على قوم  
 يسكنونها ولا تصح لأهل  
 الحرب ولا لأهل الردة  
 (وتصح لعمارة مسجد  
 ومعالجه ومطابقاً وتحمل)  
 عند الاطلاق (عابها)  
 عملاً بالعرف فان قال أردت  
 تملكه فغير تبطل الوصية  
 وبحت الرافعي محنتها بان  
 للمسجد ملكاً وعليه وقفاً  
 قال النووي هذا هو اللفظ  
 الأرجح (و) تصح (لكافر)  
 ولو حر يبا ومرتداً (وقاتل)  
 بحق أو بخبره كالصدقة  
 عليها والهبة لهما صورتهما  
 في القاتل ان يوصى لرجل  
 فيقتله ومنه قتل سيد



يقتل غيره عدوا فلا تصح  
لأنها معصية (ولجل ان  
انفصل حيا) حياة مستقرة  
(لدون ستة أشهر منها)  
أي من الوصية للعلم بأنه كان  
موجودا عندها (أو)  
لا كثر منه و (لارب  
سنتين فاقل) منها (ولم  
تسكن المرأة فراشا) لزوج  
أوسيد أمكن كون الحمل  
منه لان الظاهر وجوده  
عندها لندرة وطء الشبهة  
وفي تقدير الزنا الساءة ظن  
نعم لو لم تسكن فراشا قط لم  
تصح الوصية كما قل عن  
الاستاذ أبي منصور فان  
كانت فراشاه أو انفصل  
لا كثر من أربع سنين لم  
تصح الوصية لاحتمال حدوثه  
معه أو بعدها في الاولى  
ولعدم وجوده عندها في  
الثانية واعلم أن ثاني  
التوأمين تابع للاول مطلقا  
وان ما ذكرته من الحاق  
الستة بما فوقها هو مافي  
الاصل وغيره تبع للنص  
لكن صوب الاسنوي  
الحاقها بما دونها معللا  
بأنه لا بد من تقدير لحظة  
الوطء كما ذكره في محال  
أخو يرد بان اللحظة إنما  
اعتبرت جريا على الغالب  
من ان العلق لا يقارن  
أول المدة والا فالعبرة  
بالمقارنة فالستة ملحقة

حل (قوله لمن يرثه أو يحارب) أو لرتدين أو الحربين قل (قوله لأنها معصية) يؤخذ منه صحة  
وصية حربي لمن يقتله وهو ظاهر ومثله من أوصى لمن يقتله بحق م (قوله ولجل الخ) وقبل له الولي  
ولو وصيا بعد الانفصال فلو قبل قبله لم يكف كما جرى عليه ابن المقرئ وقال سم اعتمد م ان الولي  
يقبل له الوصية ولو قبل انفصاله عن (قوله أولا كثر منه) أي من الدون (قوله لان الظاهر وجوده  
عندها) لانه يمكن أنه أوصى له عقب العلق فيما اذا انفصل لاربع سنين فالاربعة ملحقة بما دونها كما قاله  
م (قوله لندرة وطء الشبهة) أي من غير ضرورة تدعو الى ذلك فلا يرد ما اذا ولدت له دون ستة أشهر  
ولم تسكن فراشا فيتين حله على وطء الشبهة والزنا (قوله نعم لو لم تسكن فراشا) هذا الاستدراك خرج  
مخرج التقييد لما سبق كأنه قال هذا اذا عرف لها فراش سابق ثم انقطع فان لم يكن لها فراش أصلا لم  
تصح الوصية في الثانية لا تنفاه الظهور وانحصار الطريق في وطء الشبهة والزنا حل (قوله فان كانت  
فراشا) المراد بالفراش وجودوطء يمكن كون الحمل منه بعد وقت الوصية وان لم يكن من زوج أوسيد  
بل الوطء ليس قيدا اذا لم يدع على ما يحال عليه وجود الحمل قل على الجلال (قوله مطلقا) أي في  
صحة الوصية له وعدمها (قوله وان ما ذكرته الخ) أي في قوله أولا كثر منه ولا ربع سنين فإنه يصدق  
بالستة وقوله من الحاق الستة بما فوقها أي في التفصيل بين كونها فراشا أولا (قوله هو مافي الاصل)  
معتمد (قوله الحاقها بما دونها) أي فلا تفصيل فيها (قوله من تقدير لحظة للوطء) أي فيكون أقل  
مدة الحمل على كلامه ستة أشهر ولحظة للوطء فتكون الستة ملحقة بما دونها لان أقل مدة الحمل ناقصة  
لحظة للوطء شيخنا (قوله في محال آخر) كالعدد والطلاق حل أي فيما اذا طاقها حاملا ووضعت لسته  
أشهر من امكان العلق فان العدة تنقضي به وكذا ان قال ان كنت حاملا فانت طالق فولدت لسته  
أشهر من الطلاق فانها طالق فالستة ملحقة بما دونها وقد يقال أي فائدة في الحاقها بما دونها في العدد مع  
أنها اذا ولدت لاربع سنين ولم تسكن فراشا تنقضي به العدة أيضا ثم يظهر له فائدة فيما اذا وطئت بشبهة  
عقب الطلاق وطأ يمكن كون الحمل منه تأمل اه (قوله جريا على الغالب) أي فنظر للغالب قال  
لا بد من تقدير لحظة للوطء زائدة على الستة فتكون الستة ملحقة بما دونها ومن لم ينظر للغالب قال  
لا يشترط تقدير تلك اللحظة وحينئذ فتباح بما فوقها شيخنا (قوله من أن العلق) أي سببه وهو  
الانزال وقوله لا يقارن أول المدة أي بل تأخر عنها وأول المدة هو الوطء (قوله والا) أي وان لم تجر على  
الغالب فالعبرة بالمقارنة أي بإمكان مقارنة العلق لأول المدة أي مدة الحمل (قوله علم أن كلام صحيح) أي  
من حيث ما بناء عليه لا من حيث الحكم لان المعتمد أنها ملحقة بما فوقها شيخنا فان قلت اذا كان  
كلام الاسنوي جاريا على الغالب فلم ضعفوه واعتمدوا كلام الاصل مع انه على خلاف الغالب قلت  
اعتمدوه احتياطاً للاموال لانه لما كان الانزال يمكن مقارنته للوطء وانفصل الحمل لسته أشهر من  
الوطء كان مقارن الوصية فلا يستحق شيأ إذا كانت فراشا احتياطاً عدم تقدير لحظة قبل الوصية  
يوجد فيها الانزال وانما اعتبروا هذه اللحظة في العدد فيما وأت بولد بعد الفراق بستة أشهر حفظا  
للسبب لانه يثبت بالامكان وانما اعتبروها أيضا في الطلاق فيما لو قال لم تسكني حاملا فانت طالق  
فولدت لسته أشهر من التعليق حيث لا طلاق لا مكان وجوده قبل التعليق بل لحظة لان العصة محقة فلا  
تزول بالشك وهو احتمال مقارنة العلق لتعليق لكن يرد على التعليل ما اذا قال ان كنت حاملا فانت  
طالق فولدت لسته أشهر فانها طالق اعتبار اللحظة للوطء السابقة مع ان الاحتياط للعصة عدم وقوع  
الطلاق لاحتمال مقارنة العلق لتعليق فلا يكون الحمل موجودا عند التعليق الا أن يقال قاسوا

على هذا بما فوقها كما قالوه هنا وعلى الاول بما دونها كما لو في المحال الآخر بذلك علم ان كلام صحيح وأن التصويب سهو (ودارت) خاص

صالح لا وصية لوارث الا  
أن يجيز الورثة أم اذا لم  
يجيزوا فلا تنفذ الوصية  
فان أوصى لوارث عام كان  
مكان وارثه بيت المال  
فالوصية بالثلث فأقل صحيحة  
دون ما زاد كما سيأتي مع  
زيادة (والله أعلم بآرائهم وقت  
الموت) لجواز موتهم قبل  
موت الموصي فلا يكونون  
ورثة (وورثتهم واجازتهم  
بعده) لعدم تحقق  
استحقاقهم قبل موته  
(ولا تصح) الوصية  
(لوارث بقدر حصته)  
لانه يستحقه بلا وصية  
وانما صححت بعين هي قدر  
حصته كما مر لاختلاف  
الآراء راض في الاعيان  
(واوصية لرفيق وصية  
لسيده) أي تجعل عليها  
لتصح ويقبلها ارفيق  
دون السيد لان الخطاب  
معه ولا يفتقر الى اذن  
السيد وتعبيرى بالرفيق  
أعم من تعبيره بالعبد (فان  
عنتق قبل موته) أي  
الموصي (فله) الوصية لانه  
وقت القبول سر  
درس

(قوله والوضع آخر الستة)  
قال سم قد يقال اذا  
قارن الوضع آخر الستة  
فقد الجمل دون ستة أشهر  
والانفصال لما دونها فبم

الاثبات على ان في اعتبار اللحظة السابقة ليجري الباب على وتيرة واحدة ولم ينظر والكون العصمة  
محقة فلا نزول بالشك أو يقال في وقوع الطلاق احتياط للايضاع في تحريمها وعبرة العنان في قوله ويرد  
الح فرق بان الملاحظ ثم الاحتياط للايضاع وهو انما يحصل بتقدير لحظة العلق أو مع الوضع نظر الملاحظ  
من أنه لا بد منها فتقصوها من الستة فصارت في حكم ما دونها وأما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم  
الاستحقاق ولا داعي للاحتياط وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بأن يقارن الانزال العلق ولو وضع آخر  
الستة فنظر والهذا الامكان وألحقوا الستة هنا بما فوقها حجج (قوله قدر حصته) كأن ترك ابنين  
ودارين قيمتهما سواء فخص كلاهما واحدة م م فيؤخذ من تمثيله ان قول الشارح حتى بعين الخ انه  
أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته كما صرح به الاصل بقوله والوصية لكل وارث بقدر حصته  
لغوو بعين هي قدر حصته صحيحة وانما جعلها الشارح غاية لانه ربما يتوهم أن العين اذا كانت قدر  
حصته لا تفتقر الى اجازة كما هو قول عندنا كما حكاه م م أما لو أوصى لواحد من الورثة بعين هي قدر  
حصته فيصح أيضا ان أجاز باقي الورثة لكن يشاركهم في الباقي (قوله ان أجاز) أي وتنفيذ ان أجاز  
فهو قيد لمخدوف كما يدل عليه قوله أما اذا لم يجزوا فلا تنفذ الوصية (قوله وسواء أ زاد الخ) والحيلة في  
الوصية للوارث ان يقول أوصيت لزيد ألف ان تبرع لوارثي بخمسمائة فانه يصح ولا يتوقف على الاجازة  
لان الحاصل لهم من غير الميث الموصى اه سم (قوله صالح) أي ليس بضعيف ولم يرتق الى درجة  
الصحيح م م (قوله لوارث عام) أي لفرد من أفرادها بأن أوصى لواحد من المسلمين معين وليس  
المراد ان يوصى لبيت المال بشئ كما يدل عليه قوله كأن كان وارثه بيت المال والاقبال بان كان وارثه  
الموصى له حل وعبرة شرح م م وقيد بعض الشراح الوارث بالخاص احترازا عن العام كوصية  
من لا يرثه الا بيت المال بالثلث فأقل فتصح قطعاً ولا يحتاج لاجازة الامام ورد بان الوارث جهة الاسلام  
لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه اه (قوله كأن كان وارثه بيت المال) الكاف بمعنى  
الباء يرماوى فهي استقصائية (قوله دون ما زاد) لتوقفه على الاجازة واجازة جميع المسلمين متعذرة  
(قوله كما سيأتي) أي في أول فصل ينبغي ان لا يوصى الخ (قوله والعبرة بآرائهم الخ) فلو أوصى لآخيه  
خذي له ابن قبل موته فوصية لآخيه أو له ابن ثم مات الابن قبله أو معه فوصية لوارث شرح م م  
(قوله ولا تصح لوارث بقدر حصته) أي لجميع الورثة لكل بقدر حصته أم لو أوصى لبعض الورثة بقدر  
حصته فتصح كافي الرض فيستقل بذلك ان أجاز الباقي ويشارك فيما زاد وحينئذ لا وجه لاستباط كل  
من كلام الاصل وكأنه فهم أنه لا مفهوم له وليس كذلك حل (قوله لرفيق) ولو مكاتباً م م (قوله  
وصية لسيد) ومحل صحة الوصية للعبد اذا لم يقصد عليه فان قصد لم تصح كظنيره في الوقف قاله ابن الرفعة  
م م واعتمد الزيادة الصحة (قوله ولا يفتقر الى اذن السيد) بل لو نهاه لم يضر كخلافه مع نهى السيد عنه  
ولو كان الرفيق قاصراً قبلها السيد كولي الحرم م م عن (قوله فان عتق الخ) ولو عتق بعضه فقياس  
قوله في الوصية لبعض ولا مهايأة يقسم بينهما انه يستحق هنا بقدر حريته والباقي للسيد قاله الزركشي  
وعليه فلا فرق هنا بين وجود مهايأة وعدمها وبقدره بان وجود الحرية عند الوصية اقتضى ذلك التفصيل  
بخلاف طرقها بعد العبرة في الوصية لبعض ونم مهايأة بذى التوبة يوم الموت ويوم القبض في  
الهيئة ولو بيع قبل موت الموصي فلم يشتري والا فلبائع ومحل ذلك كله في قن عند الوصية فلو أوصى  
لخرفق لم تكن لسيد بل له ان عتق والا فهي فيء وتصح لقنه برقبته شرح م م (قوله قبل  
موته) أو معه (قوله لانه وقت القبول سر) هذا التعليل ربما يؤولهم انه لو عتق بعد موت الموصي



(و) شرط (في الموصى به  
 كونه مباحا ينقل) أي  
 يقبل النقل من شخص  
 إلى آخر (فتصح) الوصية  
 (بحمل ان انفصل حيا أو)  
 ميتا (مضمونا) بأن كان  
 ولدأمة وجني عليه (وعلم  
 وجوده عندها) أي الوصية  
 وخرج بزيادتي أو مضمونا  
 ولدأمة إذا انفصل ميتا  
 بجنابة فإن الوصية تبطل  
 وما يغرمه الجاني للوارث  
 لأن ما وجب في ولدها  
 بدل ما نقص منها وما وجب  
 في ولد الأمة بدله ويصح  
 القبول هنا وفيما مر قبل  
 الوضع بناء على أن الحمل  
 يعلم (و بثمر وحمل ولو) كان  
 الحمل والثر (معدومين)  
 كما في الاجارة والمساقاة  
 (ومعهم) هو أعم من قوله  
 وبأحد عبديه لأن الوصية  
 تحتمل الجهالة ويعينه  
 الوارث (و بنجس بقتني  
 ككلب قابل للتعليم) هو  
 أولى من قوله معلم أو وصى به  
 لمن يحل له اقتناؤه (وزيل  
 وخبر محترمة) لثبوت  
 الاختصاص فيها بخلاف  
 الكلب الذي لا يقبل  
 التعليم والخنزير والخرقة غير  
 المحترمة وخرج بالمباح نحو  
 من زمار وصنم وزيادتي  
 ينقل ما لا ينقل كقود وحده  
 قذفي نعم ان أوصى بهما  
 من هما عليه صحت (ولو  
 أوصى من له كلاب) تفتي  
 (بكاب) منها (أو) أوصى

وقبل القبول تكون له لأنه وقت القبول خرج منها السيد في هذه الصورة كما في شرح م ر ووجه  
 بان الاصح أنها ملك بالموت بشرط القبول بعده والعبد في هذه الصورة كان وقت الموت رقيقا ليس  
 أهلا للملك اه وعبارة البرماوى نصها قال شيخنا الوجه وقت الموت ليطابق المدلول الذي هو  
 المعبر (قوله وشرط في الموصى به كونه مباحا) عبارة م ر والموصى به شروط منها كونه قابلا  
 للنقل بالاختيار فلا تصح بنحو قود وحده قذفي لغیر من هو عليه وتصح به لمن هو عليه ويصح العفو عنه  
 في المرض كما صرح به البلقيني ولا يحق تابع لملك كخيار وشفعة لغیر من هي عليه لا يبطئها الاخير لنحو  
 تأجيل للثمن وكونه مقصودا بان يحل الانتفاع به شرعا (قوله يقبل النقل) أي ملك أو اختصاص  
 بدليل قوله و بنجس الخ والمراد يقبل النقل ولو ما لا يدخل الحمل (قوله ان انفصل حيا) أي لو وقت  
 يعلم وجوده عند الوصية أمافي الآدمي فيأتي فيه ما مر في الوصية له وأما في غيره فيرجع لاهل الخبرة في  
 مدة حمله شرح م ر وظاهر كلام المصنف صحة الوصية بالحمل وان حصل هناك تفريق محرم بأن مات  
 الموصى قبل تمييز الموصى به وهذا ما في زى وتبعه عليه حل وهو الموافق لقول المصنف في البيوع  
 وعن تفريق لا بنحو وصية ونقل سم عن م ر أنه يتبين بطلان الوصية أخذًا عما لو كان بالدم  
 جنون مطبق أيس من زواله فيبيع الولد ثم زال الجنون قبل سن التمييز حيث يتبين بطلان البيع وفيما  
 لو أوصى بحمل معين كهذا الحمل فلا بد ان يفصل لدون ستة أشهر منها أولا كثر منها ولا ربع سنين  
 فأقل ولم تكن فراشا قال م ر وتعييرهم بالحى للغالب اذ لو ذبحت الموصى بحملها فوجد بطنها جنين  
 أحاته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصى له كما هو ظاهر اه وقوله بدل ما نقص منها  
 فلم تنقص لم يلزم الجاني شيء (قوله وبثمر) ولو احتاجت الثمرة وأصلها للسقي لم يلزم واحدا منهما م ر  
 (قوله وحمل) ليس مكررا مع قوله فتصح بحمل لأن ذلك خاص بالموجود كما قيده م ر وبدل عليه  
 التقييد الذي بعده وهذا عام شامل للوجود والمعدوم كما يدل عليه قوله ولو معدومين فاندفع توقف  
 الشو برى وعبارة المنهاج وكذا بثمر أو حل سيحدثان في الأصح خص الثاني بالمعدوم وجعل فيه خلافا  
 فكان الأولى حذف قوله ولو الخ لأنه معها يغني عن الأول ولو أوصى بما يحدث هذا العام أو كل عام عمل به  
 وإن أطلق فقال أوصيت بما يحدث فهل يتم كل سنة أو يختص بالأولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم اه  
 خط واعتمده م ر عن (قوله كما في الاجارة والمساقاة) فإن المنفعة في الاجارة والثر في المساقاة  
 معدومتان (قوله تحتمل الجهالة) أي فالأبهام أولى وانما لم تصح لاحد الرجلين لأنه يحتمل في الموصى به  
 لكونه تابعا لما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم صحت بحمل سيحدث للحمل سيحدث شرح م ر وتصح  
 بالابن في الضرع والصوف على ظهر الغنم صرح به البغوى وقال يجوز الصوف على العادة إذا كان موجودا  
 حال الوصية للموصى له وما حدث للوارث فإن اختلفا في قدره فالقول قول الوارث يمينه اه خط وصورة  
 المسئلة أنه أوصى بالصوف الموجود على ظهرها وكذا تصح بما لا يقدر على تسليمه كطائر في الهواء وعبد  
 أتقى لا يقدر على تسليمه برماوى (قوله أوصى به الخ) من كلام الشارح وليس من كلام الاصل (قوله  
 لمن يحل له اقتناؤه) ليس قيدًا وعبارة لبرماوى هذا التقييد ضعيف لأنه لا يلزم من القبول الاقتناء لجواز  
 أن ينقل الاختصاص لمن يحل له اقتناؤه والفرق بينه وبين بطلان الوصية للحربي بالسلاح مع أنه  
 ممن نقله لغيره أن السلاح للحربي فيه خطر ظاهر ولا كذلك الكلب أو يقال انما تمتنع في الحربي مع  
 جواز دفعه لمن يجوز له ذلك لتأصل العداوة في الحربي ولا كذلك في الوصية بالكلب والذي يحل له اقتناؤه  
 بأن كان محتاجا لزراع أو ماشية يحرسهما ويريد الاصطياد بخلاف غير ذلك فلا يحل له اقتناؤه (قوله  
 وزيل أو لمن مغلظ) (قوله صحت) وكانت اسقاطا لهما (قوله بكاب منها) ولا يدخل في اسم الكلب

بها (وله متمول) لم يوص بشئ (محت) الوصية وان قل المتمول في الثانية لانه خير منها اذ لا قيمة لها اذا وصى من لا كلبه يقتنى بكتب فلا تصح الوصية لان الكلب (٢٧٢) يتعذر شراؤه ولا يلزم الوارث اتها به ولو وصى بكتابه وليس له غيرها أو وصى

الاتى حل (قوله لم يوص بشئ) صادق بما اذا لم يوص بشئ منه أو وصى بمادون الثلث برماوى (قوله محت) قال الجلال المحم ويعطى أحدها بتعيين الوارث قال شيخنا قضية اطلاقه كغيره أنه لو كان الموصى له يعانى الزرع مثلاً دون الصيد لا يتعين كلب الزرع لكن جزم الدارمى بخلافه قال الزركشى وهو الاقوى لان ذلك قرينة على ارادة الموصى له وصال السبكي الى الاول اه سم أى فلا يلزم الوارث ان يعطى الموصى له من الكلاب ما يناسبه على المعتمد عن (قوله وان قل المتمول) اذ الشرط بقاء ضعف الموصى به وقليل المال خير من كثير الكلاب شرح م ر (قوله من لا كلبه) أى عند الموت (قوله لان الكلب يتعذر شراؤه) فيه بحث لانه ينبغي أن يجوز له بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلاحت الوصية اذا قل من مالى لا مكان تحصيله بالمال بهذا الطريق سم (قوله اتها به) أى قبوله والا فالحبة لانكون الا فباعتك فالحبة هنا بمعنى القبول حل (قوله غيرها) أى من متمول وقوله أو وصى أى أوله متمول غيرها أو وصى بشئ (قوله دفع ثلثها عدداً) هذا اذا كانت مفردة عن اختصاص آخر أمالو كانت مختلفة الاجناس فيعتبر الثلث بفرض القيمة عند من يرى لها قيمة اه حج وقوله دفع ثلثه عددان انكسرت كأربعة فله واحد من الثلاثة وثلث الرابع شائعا كما ولم يكن له غيره قل على الجلال (قوله وسطه ضيق) سيأتى ان هذا يسمى بالبركة وسياً فى أضافى كتاب الشهادات أن الطبول كلها احلال الا البركة وان المزامير كلها حرام الا النفر (قوله حل على الثانى) بخلاف من له عود هو وغيره أو وصى بعود فانه يحمل على عود اللهو فتبطل الوصية لان العود لا يقبدر من الا ذلك بخلاف الطبل حل (قوله وتنفوا الوصية بالاول) أى اذا صرح به كأن قال أوصيت بطبل اللهو فهى مسألة مستأنفة كما يصرح به كلام الاصل حيث قال ولو وصى بطبل اللهو قلت اه وعمل القاضى اذا كان الموصى له آدمياً معيناً فان كان جهة عامة كالفقراء أو غير آدمى كالسجدة فان كان رضاه ما لاصح والا فلا حل (قوله أو مع تغيير يبقى معه اسم الطبل) أى طبل الحل وظاهره وان كان التغيير كثيراً حل (قوله طبل الباز) هو اسم ولي لله تعالى اسمه عبد القادر الجيلانى والمراد به طبل الفقراء بأنواعه ولعله انما أضيف اليه لانه أول من أنشأه وقيل سمي بذلك لانه يبيع الباز أى الصقر على الصيد كما يبيع الفقراء على الذكر (قوله أو أعطوه) بقطع الهزمة ووصلها غلط زى (قوله فى الثلاثة) وأما فى الاولى وهى أوصيت له بكذا فصريحة وان لم يذ كر فيها لفظ الموت حل ولم يسل بايها رجوعه للاولى لما عرف من سيقه ان أوصيت وما اشتق منه موضوعه لذلك شرح م ر ولو قال كل من ادعى على بعد موتى فأعطوه ما يدعيه ولا تطالبوا منه حجة كان كالوصية فيعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة وهذا هو المعتمد برماوى (قوله ومعلوم أن الكناية الخ) وهل يكتفى فى النية باقتراثها بجزء من اللفظ أو لا بد من اقتراثها بجميع اللفظ كفى البيع الأقرب الاول ويفرق بينهما بان البيع لما كان فى مقابلة عوض احتيط له ع ش وكل ما احتاج لنية ان مات ولم تعلم نية بطل ولا بد من الاعتراف بها نطقاً منه أو من وارثه وان قال هذا خطى ما فيه وصيتى فلا يسوغ للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيه وقد أوصيت به وإشارة من اعتقل لسانه بحرى فيها تفصيل الاخرس فيما يظهر شرح م ر (قوله مع قبول) ولو لبعض لفظاً أو فعلاً كالأخذ باليد حل ومثله غ ش وقال م ر فى شرحه الاوجه أنه لا بد من القبول لفظاً كما نقله عنه البرماوى وقوله بعده مخرج لقبول قارن الموت كما يفيد

بذات المتمول دفع ثلثها عدداً لا قيمة اذ لا قيمة لها وتعيرى يتمول أعم من تعبيرة بمال (أو) أو وصى (من له طبل هو) وهو ما يضرب به الخنثون وسطه ضيق وطرفاه واسه ان (وطبل حل) كطبل حرب يضرب به للتهويل وطبل حجاج يضرب به للاعلام بالنزول والارتحال (بطبل حمل على الثانى) لان الموصى بقصد الثواب وهو لا يحصل بالحرام (وتنفوا) الوصية (بالاول) أى بطبل اللهو (الا ان صلح للثانى) أى طبل الحل بهيته أو مع تغيير يبقى معه اسم الطبل وقولى لثانى أعم من قوله لحرب أو حجاج تناوله طبل الباز ونحوه (و) شرط (فى الصيغة لفظ بشئ بها) أى بالوصية وفى معناه ما مر فى الضمان (صريحه) ايجاباً كأوصيت له بكذا أو أعطوه له أو هوله أو وهيته له (بعد موتى) فى الثلاثة وقولى كأوصيت الى آخره أعم مما عبر به (وكتابته كهوله من مالى) وان أشعر كلام الاصل بأنه صريح ومعلوم أن الكناية تقتصر الى النية اما قوله هوله فقط

كلامه

فاقرار الوصية كما علم من بابه (وتلزم) أى الوصية (بموت) لكن (مع قبول بعد مولو بتاريخ فى) موصى له (معين) وان تعدد فلا يصح القبول قبل الموت لان الموصى أن يرجع فى وصيته



ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا تجب التسوية بينهم وإنما يشترط الفور في القبول لأنه  
أما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول (٢٧٣) بالإيجاب وظاهر أنه لا حاجة للقبول

فما لو كان الموصي به اعتاقاً  
كان قال اعتقوا عني فلانا  
بعدموتى بخلاف ما لو أوصى  
له برقبته فإنه يحتاج إلى ذلك  
لاقتضاء الصيغة له (والرد)  
للموصية (بعدموت) لا قبله  
ولامعه كالقبول (فإن مات)  
الموصي له (لا بعدموت  
الموصي) بأن مات قبله أو  
معه (بطلت) وصيته لأنها  
ليست بلازمة ولا آيلة إلى  
اللزوم (أو بعده) قبل  
القبول والرد (خلفه وارثه)  
فهما فإن كان الوارث يت  
المال فالقابل والراذو  
الامام وقولي لا بعدموت خلفه  
أعم من تعبيره بما ذكره  
(وملك الموصي له) المعين  
للموصي به الذي ليس باعتاق  
بعدموت الموصي وقبل  
القبول (موقوف إن قبل  
بأن أنه ملكه بالموت) وإن  
رد بأن أنه للوارث (وتبعه)  
في الوقف (الفوائد) الحاصلة  
من الموصي به كنمرة  
وكسب (والمؤنة) ولو فطرة  
(ويطالب موصي له) أي  
يطالبه الوارث أو الرقيق  
الموصي به أو القائم مقامهما  
من ولي ووصي (بها) أي  
بالمؤنة (إن توقف في قبول  
ورد) فإن أراد الخلاص

كلامه الاتي حل (قوله ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء) لتعذرهم منهم ومن ثم لو قال لفقراء  
حل كذا وانحصروا بان سهل عادة عدم تعيين القبول بشرح م (قوله ولا تجب التسوية بينهم) منه  
ما وقع السؤال عنه في الوصية لما اوردى الجامع الأزهر فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق  
عادة استيعابهم ويحتمل وجوب التسوية لانحصارهم بسهولة عدم عيش ومملخص ولا يجوز  
اعطاء شيء لفقراء ورثة الموصي كافي بشرح م (قوله والرد الخ) والقبول بعد الرد لا اعتبار به كالرد  
بعد القبول سواء أقبض أم لا على المعتمد ومن صريح الرد ردتها أو لا قبلها أو بطلتها أو الغنيها ومن  
كنايته نحو لا حاجة لي بها أو أنا غني عنها وهذه لا تليق في فيما يظهر والأوجه صحة اقتضائه على قول البعض  
فيها وفي الهبة إذا شرطت المطابقة بين الإيجاب والقبول أنما هو في نحو البيع بشرح م (قوله ولا آيلة  
إلى اللزوم) أي بنفسها فلا يرد أنها آيلة إلى اللزوم بالقبول وأما البيع في زمن الخيار فإنه آيل للزوم بنفسه  
(قوله خلفه وارثه) فإن كان طفلاً وجب على وليه القبول ويقضى الوارث منه دين مورثه لأنه كورثه  
ولو قبل بعض الورثة ملك بقدر حصته من الموصي به برماوى (قوله الذي ليس باعتاق) لا حاجة لاستثناء  
هذه لأنها لم تدخل في قوله وملك الموصي له لأنه ليس فيه موصي له بل فيه وصية باعتاق اللهم إلا أن يقال  
إن الرقيق موصي له ضمناً فكأنه أوصى له برقبته شيئاً (قوله موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم  
عليه عقب الموت بشئ بشرح م (قوله إن توقف في قبول ورد) فإن لم يقبل ولم يرد خيره الحاكم بينهما  
فإن أبي حكم عليه بالأبطال كتعجز امتنع من الأحياء بشرح م (قوله باعتاق رقيق) أي وتأخر  
عنته مدة بعدموت الموصي (قوله فالملك فيه للوارث) فبدله لو قتل له نعم كسبه له لا للوارث كما صححه  
في البحر لتقرر استحقاقه للعنق وهو المعتمد م ويبدل عليه قول الشارح فالمؤنة عليه وسكت عن  
الفوائد اه (درس)

فصل في الوصية بزائد على الثلث وفي تبرعات مخصوصة بكونها منجزة أو معلقة بالموت (قوله  
ينبغي) أي ينبغي على الراجح أو يجب على قول القاضي قل على الجلال (قوله على الثلث) أي  
الموجود حال الوصية كما يدل عليه الحديث المذكور وإن كان المعتبر أصالة ماله عند الموت برماوى (قوله  
والاحسن الخ) هو كالأستدراك على المفهوم إذ مفهومه أنه يوصى بالثلث فأقل وهو يوهبهم استواءهما  
في الحسن فدفعه بقوله والاحسن الخ قال زى قوله والاحسن هذا ما رجحه في الروضة لكن قال في  
الام إذا ترك ورثته أغنياء اخترت أن يستوعب الثلث وإذا لم يدعهم أغنياء كرهته أن يستوعب  
الثلث ونقله في شرح مسلم عن الأصحاب اه اسعاد (قوله الثلث والثلث كثير) بنصب الأول على  
الاعراء أو بتقدير فعل أي أعط الثلث ورفعه على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيك الثلث أو مبتدأ  
خبر محذوف أي كافيك ع ش وتعام الحديث كما في البخاري أنك أن تذر ذر يتك أغنياء خبير من  
أن تذرهم عالة يتكففون الناس قال الكرماني وإن تذر بفتح الهمزة والعالة جمع عائل وهو الفقير  
ويتكففون أي يمدون إلى الناس أ كفههم للسؤال وقال الزركشي أن تذر أي لأن تذر ع ش على  
م وأن تذر مبتدأ خبره خير والجملة خبر إن أي تركك ذر يتك الخ فالصدر مأخوذ من معنى تذر واللام  
للابتداء وأصل الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تذر ذر يتك أي تذر ذر يتك وهو ثالث ثلاثة في

(٣٥) - (يجزى) - ثالث) رداً ما لو أوصى باعتاق رقيق فالملك فيه للوارث إلى اعتاقه فالمؤنة عليه  
وتعبرى بالفوائد والمؤنة أعم من تعبيره بما ذكره (فصل) في الوصية بزائد على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصوصة (ينبغي  
أن لا يوصى بزائد على الثلث) والاحسن أن ينقص منه شيئاً لخبر الصحيحين الثلث والثلث كثير وبالزائدة عليه

خاص مطلق التصرف  
لانه حقه فان لم يكن وارث  
خاص بطلت في الزائد لان  
الحق للمسلمين فلا يجزأ  
كان وهو غير مطلق  
التصرف فالظاهر انه ان  
توقعت أهلية وقف الامر  
اليها والابطلت وعليه يحمل  
ما أفق به السبكي من  
البطلان (وان أجاز) أجازته  
تنفيذ للوصية بالزائد  
(ويعتبر المال) الموصى  
بثله مثلا (وقت الموت)  
لا وقت الوصية لان الوصية  
تملك بعد الموت فلما وصى  
برقيق ولا رقيق له ثم ملك  
عند الموت رقيقة تعلق  
الوصية به ولو زاد ماله تعلق  
الوصية به والمعتبر ثلث المال  
الفاضل عن الدين (ويعتبر  
من الثلث) الذي يوصى به  
(عق علق بالموت) ولو مع  
غيره (وتبرع تجز في مرضه  
كوقف وهبة) ولو اختلف  
الوارث والمنهبل الهبة في  
الصحة أو المرض صدق  
المنهبل يمينه لان العين في  
يده ولو وهب في الصحة  
وأقبض في المرض اعتبر من  
الثلث أيضا أما المنجز في  
صحته فيحسب من رأس  
المال وكذا أم ولد تجز  
عقها في مرض موته (واذا  
اجتمع تبرعات متعلقة

الاسلام حين عاده في مرضه وسأله عن الوصية بماله كله فلم يررض فقال بثلثيه فلم يررض فقال بنصفه فلم  
يررض فقال بثلثه فقال الثلث الخ برماوى (قوله قال المتولي) انما قدم قول المتولي على قول القاضي  
مع أنه تلمينه إشارة الى قوته برماوى (قوله مكرهة) وان قصد حرمان الورثة على أنه لا حرمان  
فيه أصلا أما الثلث فلان الشارع وسع له فيه يستدرك به ما قرط منه فلم يؤثر قصده بذلك وأما الزائد  
عليه فهو انما ينفذ اذا أجازوه ومع اجازتهم لا ينسب اليه حرمان فلا يؤثر قصده ويعتبر المال الذي  
نكره الزيادة على ثلثه أو تحرم يوم الوصية فان زاد بعد ذلك تبين أن لا حرمة ولا كراهة س (قوله  
والا) أي وان لم تتوقع اهليته كمن به جنون مستحكم أيس من رثته بغلبة الظن بان شهده به خيران فان  
برى وأجاز بان نفوذها كما في شرح م (قوله فاجازته تنفيذ) أي لا ابتداء عطية وعلى الأول  
لا يحتاج للفظ هبة وتجديد قبول وقبض وهذا من فوائد الخلاف في أن الاجازة تنفيذ أو عطية مبتدأة  
ولارجوع للجبر قبل القبض وتنفيذ من المفسر وعليهما لا بد من معرفته لقدر ما يجز من التركة ان  
كانت بمشاع لامعين ومن ثم لو أجاز وقال ظننت قلة المال أو كثرته ولم أعلم كيته وهي بمشاع حلف أنه لا يعلم  
وتنقلت فيما ظنه فقط أو بعين لم يقبل اه حج ولو أقام الموصى له يمينه بعلمه بقدرها عند الاجازة  
لزم عن وقال زى وينبى أن يعرف الوارث قبل الزائد على الثلث وقدر التركة فلو جهل  
أحدهم لم تصح كالابراه من المجهول اه (قوله تملك بعد الموت) حتى لو قتل الموصى ووجبت الديية  
أخذ ثلثها كما في شرح م وحل وقوله ووجبت الديية أي بنفس القتل بان كان خطأ أو شبه عمد  
أما لو كان عمدا يوجب القصاص فعني عنه على مال لم يضم للتركة لانه لم يكن ماله وقت الموت ع ش على  
م (قوله ولو مع غيره) كأن قال ان مت ودخلت الدار فانت حر فيشترط دخوله بعد الموت الا أن  
يريد الدخول قبله فيتبع وقيل لا فرق بين تقدم الدخول وتأخره والاول أصح كما في شرح م في  
كتاب التدبير (قوله لان العين في يده) قضيته أنها لو كانت في يد الوارث وادعى أنه ردها اليه أو الى  
مورثه وديعة أو رعاية صدق الوارث أو بيد المنهبل وقال الوارث أخذتها غصبا ونحو وديعة صدق المنهبل  
وهو محتمل ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه والمنهبل عليه شفاءه وموته من مرض آخر أو  
خفاة فان كان نحو فاصدق الوارث والا فلا آخر لأن غير المنهبل بمنزلة الصحة وهما لو اختلفا في صدور  
التبرع فيها أو في المرض صدق المنهبل عليه لأن الأصل دوام الصحة فان أقاما بينتين قدمت بينة  
المرض وهي بينة الوارث لانها مافاة م (قوله اعتبر من الثلث أيضا) لان الهبة لا تلتزم الا بالقبض اه  
(قوله اقرع بينهم) وكذا يقرع اذا رتب كأن قال اذا مت فسالهم حرم ثم بكر ثم غام كما يفيد كلام شيخنا  
كحج وهو خلاف ظاهر كلام الشرح اه حل وعبرة شرح م اقرع بينهم سواء وقع ذلك  
مع أم مرتبا ثم قال أما لو اعتبر الموصى وقوعها مرتبة كأعتقوا سالما ثم غام أو فغانما وكأعطوا زيدا  
مائة ثم عمرامائة وكأعتقوا سالما ثم أعطوا عمرامائة فلا بد من تقديم ما قدمه اه فيحمل ما ذكره أولا  
من التعميم على ما اذا كان الاعتاق من الموصى وما ذكره آخر على ما اذا اعتبر الموصى وقوع العتق  
من غيره فلا يخالف صنيعة صنيعة شيخ الاسلام والصواب حمل الترتيب في كلام م على الترتيب في  
اللفظ بلا حرف مرتب بخلاف ما فهمه حل ويدل للصواب قول قل على الجلال قوله واذا اجتمع  
تبرعات أي غير مرتبة والاقدم الاول فالاول على المعتمد سواء كانت منه كذا مت فسالهم حرم ثم غام وهكذا  
أو بأمره كأعتقوا بعلموقي سالما ثم غام وهكذا أو أعتقوا سالما ثم أعطوا زيدا كذا أو دبر عبده ثم

أوصى

باللوت وعجز الثلث) عنها (فان تمحضت عتقا) كأن قال اذا مت فأتهم أحرار أو فسالهم وبكرو غام

أحرار (أقرع) بينهم فن خرجت قرعته عتق منه ما بقى بالثلث ولا يعتق من كل شقص (والا) بان تمحضت غير عتق كأن أوصى لزيدا



بمائة ولعمر وبخمسين ولبكر بخمسين ولم يرتب أو اجتمع لعنق وغيره كأن أوصى بعنق سالم وقيته مائة ولز يد بمائة ولم يرتب وثلاث ماله فيهما مائة (قسط الثالث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأولى وعلى العنق وغيره باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأولى يعطى زيد خمسين وكل من عمرو وبكر خمسة وعشرين وفي مثال (٢٧٥) الثانية يعنق من سالم نصفه ولز يد خمسون

نعم لو دبر عبده وقيته مائة وأوصى له بمائة وثلاث ماله مائة قدم عنق المدبر على الوصية له (ك) تبرعات (منجزة) فإنه ان تمحض العنق كعنق عبيد أقرع حنرا من التشفيع في الجميع أو تمحض غيره كإبراء جمع أو اجتماعا كأن تصدق واحد من وكلاء ووقف آخر وعنق آخر قسط الثالث مثل ما مر هذا إذا لم ترتب المعلقة والمنجزة (فان ترتبنا) كأن قال أعتقوا بعد موتى سالم ثم غائما أو أعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة أو أعتقوا سالم ثم أعطوا زيدا مائة أو أعتق ثم تصدق ثم وقف (قدم الأول منها) فالأول إلى تمام (الثالث) وتوقف ما بقي على إجازة الوارث ولو كان بعضها منجزا وبعضها معلقا بالموت قدم المنجز لأنه يفيد الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع فيه وذكر الترتيب في المتعلقة بالموت من زيادتي (ولو قال ان أعتقت غائما فسالم حر فأعتق غائما في مرض موته تعين) للعنق بغير زده بقولي (ان خرج وحده من

أوصى له بمال فيقدم فيه العنق على الوصية كما تقدم (قوله ولم يرتب) أي بشم أو الفاء وذكره أيضا والافستغنى عنه بقوله هذا إذا لم يرتب الخ (قوله باعتبار القيمة) أي في التقويمات كأن أوصى لزيد بشوب قيمته مائة ولعمر وبشوب قيمته خمسون ولبكر بشوب كذلك وثلاث ماله مائة فتنفذ الوصية في نصف كل الثياب لا يقال مثاله في المقدار فكيف قال باعتبار القيمة لا ناقول الشارح مثل بقوله كأن أوصى الخ فشمول ما لو أوصى لزيد بعين وكذا البقية برماوى وكان الأولى أن يمثل أولا بالتقوم أيضا ويمكن شمول المائة في كلامه بالتقوم كما تشاء وكذا الخمسون (قوله باعتبارها فقط) أي ان كان غير العنق أعيانا فقط وقوله أو مع المقدار أي ان كان غير العنق مقدارا أو فيه مقدار برماوى كأن أوصى بعنق غائم وقيته مائة وأوصى لزيد بمائة وثلاث ماله مائة فيعنق نصفه ويعطى زيد نصف المائة (قوله أو المقدار) أي في المثليات كأن أوصى بمائة دينار لعمر ووبخمسين لبكر (قوله نعم لو دبر الخ) استدراك على قوله قسط الثالث وكان مقتضى التفسير في هذه الصورة أن لا يعنق الا نصفه ويستحق نصف المائة (قوله قسم عنق المدبر) لتسوف الشارع للعنق (قوله قسط الثالث) نعم لو تعدد العنق أقرع فيما يخصه من (قوله أو أعتق الخ) يعلم منه أن الترتيب في المنجزة معناه تقدم بعضها على بعض في الخارج لا الترتيب بشم ونحوها والحاصل أن التبرعات اما أن تمحض عتقا أو تمحض غيره أو يكون البعض عتقا والبعض الآخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل ما أن تكون كلها مرتبة أو غير مرتبة أو البعض مرتب والبعض غير مرتب فهذه تسمت على كل ما أن تكون معلقة أو منجزة أو البعض معلقة والبعض منجزا فالجمله سبعة وعشرون وحكمها انها ان كان البعض معلقا والبعض منجزا قدم المنجز مطلقا أي تقدم أو تأخر عتقا كان أو غيره لا فادنه الملك حالا وان كانت مرتبة قدم أو لا فاول إلى تمام الثالث مطلقا أي سواء كان عتقا أو غيره وان كانت دفعة فالتمحيضة عتقا سواء المعلقة والمنجزة بقرع فيها بين الجميع وان كانت غير عتق أو اجتمع عتق وغيره وزع الثالث على الجميع (قوله لأن تسلطه الخ) بهذا التعليل اندفع ما يقال في منعهم من التسلط على ثلث الحاضر نظرا لأنه ثابت له على كل حال تلف الغائب وسلم (قوله لاحتمال سلامة الغائب) علم منه أن محل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتعذر الوصول اليه خوفا أو نحوه والا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب شرح مر فلو تصرفوا في باقيها بان تلف الغائب فكمن باع مال أبيه ظانا بحياته فبان ميتا فيصح وان بان سالم أو عاد اليهم تبين بطلان تصرفهم ولو تصرف الموصى له في الثلث صح مطلقا وكذا لو تصرف في الكل وبان سلامة الغائب اه زى لكن هذا ينافي قول المصنف لم يتسلط موصى له الخ الآن يجاب بان معناه لم يجز للموصى له ان يتسلط على شيء وكلام زى في نفوذ التصرف ولاتنافي بين عدم الجواز والنفوذ اه وقول زى باقيها أي التركة والمراد منه ثلثا الحاضر وكان الأولى أن يقول باقيه أي الحاضر يعني الباقي بعد الثلث (قاعدة) كل مال مات عنه الميت بان كان ديناً على الناس ولم يقبضه الوارث فتوابعه للميت ولا ينافيه جواز مطالبة الوارث به لأن الحق له فيه لكن لا يملكه الا اذا قبضه وهي قاعدة عظيمة برماوى

الثالث) ولا اقراع لاحتمال أن تخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم ارقاق غائم فيفوت شرط عتق سالم فان لم يخرج من الثلث عتق بقسطه أو خرج مع سالم أو بعض منه عتقا في الأول وغائم وبعض سالم في الثاني (ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله) وباقيه غائب (لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا) لان تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثلي ما تسلط عليه والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب

﴿فرع﴾ لو أوصى بالثالث وله عين ودين دفع للموصي له ثلث العين وكلما قضى من الدين شيء دفع له ثلثه (درس) • (فصل) • في بيان المرض الخوف والملحق به المقتضى (٢٧٦) كل منهما الخوف في التبرع الزائد على الثلث لو (تبرع في مرض مخوف)

أى يخاف منه الموت (ومات) فيه ولو بنحو غرق أو هدم (لم ينفذ) منه (ما زاد على ثلث) لأنه محجور عليه في الزائد بخلاف ما إذا برئ منه فإنه ينفذ لتبين عدم الخوف (أو) في مرض (غير مخوف) مات ولم يحمل موته (على جثة) كسهال يوم أو يومين (فكذا) أى لم ينفذ ما زاد على الثلث لأنه حينئذ مخوف لاتصال الموت به فإن حمل عليها كان مات وبه جرب أو وجع ضرس أو عين نفذ (وإن شك فيه) أى في أنه مخوف (لم يثبت الا بطيبين مقبولي الشهادة) لأنه يتعاق به حق آدمي ولا يثبت بنسوة ولا برجل وامرأتين الآن يكون المرض علة باطنة بامرأة لا يطلع عليها الرجل غالباً فيثبت بمن ذكر (ومن الخوف قولنج) بضم القاف وفتح اللام وكسرهما وهو أن تنفذ أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا ينزل ويصعد بسببه البخار إلى الدماغ فيؤدي إلى الهلاك (وذات جنب) ومماها: انشاقى رضى الله عنه ذات الخاصرة وهي

﴿فصل في بيان المرض الخوف والملحق به﴾ (قوله المقتضى كل منهما) صفة لازمة وهي السبب في ذكر المرض الخوف هنا (قوله مخوف) بأن لا يندر الموت منه وقوله أى في مرض غير مخوف بأن يندر الموت منه حل وفي شرح هر أن الخوف ما يكثر فيه الموت عاجلاً وإن خالف الخوف عند الأطباء فلا يشترط في كونه مخوفاً غلبة حصول الموت بل عدم قدرته كالبرسام الذي هو مرض في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره إلى الدماغ كما نقله عن الإمام وأقره وهو المعتمد (قوله أى يخاف منه الموت) ففيه حذف وإيصال والتقدير مخوف منه ومقتضى هذا التفسير أن يقال الخيف ولهذا قال بعضهم أنه الصواب لكن جوز النوى فيه الوجهين برماوى ولو وقع التبرع في مرض غير مخوف ثم طرأ الخوف عليه فإن قال أهل الخبرة يفضى إلى الخوف فمخوف وإن قالوا لا يفضى إليه غاباً فالتبرع فيه كالشرب في الصحة عن (قوله برئ منه) بفتح الراء وكسرها وفي المصباح أن ضمها لغة فهو من باب نفع ونعب وقرب وبرئ من الدين بكسرها برماوى (قوله على جثة) أى ولا على سبب آخر كغرق وهدم حل وهو بضم الفاء والمد وفتح فكون اه شرح هر وفي الحديث أنه راحة للمؤمن وحل الخبر الآخر بأنه أخذ ثقة أسف على غير المستعد قل على الجلال (قوله لاتصال الموت به) يؤخذ منه أن الخوف ما اتصل به الموت وبه صرح زى فإن قيل المرض ان اتصل به الموت فهو مخوف وإن لم يتصل به فهو غير مخوف فافائدة ذكره أجيب بأن فائدة إذا تبرع فيه ومات بسبب آخر كهدم أو غرق فإنه يحسب من الثلث زى (قوله وبه جرب الخ) أى فإن هذه غير مخوفة (قوله وإن شك فيه) أى فيما لم ينص الفقهاء على أنه مخوف أو غير مخوف والأفلا عبرة بقول غيرهم فيه مما يخالف قولهم حل (قوله لم يثبت الا بطيبين) عبارة هر لم يثبت كونه مخوفاً الا الخ ثم قال ويقبل قول الطيبين في نفي كونه مخوفاً أيضاً خلافاً للثوى وقد لا ترد عليه لارجاع ضمير يثبت لكل من طرفي الشك أى لم يثبت كونه مخوفاً وغير مخوف كما قاله حل وهذا بخلاف ما تقدم في التيمم فإن المرض فيه يثبت بواحد والفرق أن الحق ثم لله تعالى وهذا لأدى عن ولو اختلفت الأطباء رجح العلم فلا كثر عدداً فمن يخبر أنه مخوف لأنه علم من غامض العلم ما خفي على غيره أما لو اختلفا في عين المرض كأن قال الوارث كان حياً مطبقة والتبرع عليه كان وجع ضرس فإنه يكفي غير طيبين كاذ كره هر (قوله قولنج) هو من الخوف ابتداء ودواما حل وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول وأكل التين والزبيب وبضربه حبس الريح وشرب الماء البارد وأشار بمن إلى عدم حصر الأمراض المخوفة وانما ذكر منها ما يغلب وقوعه قل على الجلال قال بعضهم وجلة ما يعترى الإنسان خسة وثلاثون ألف مرض برماوى (قوله فيؤدي إلى الهلاك) أى وإن اعتاد ذلك حل (قوله وذات جنب) وهي المعروفة بالقصة وينفعها شرب البنفسج وضادها أى ادھانها به واستعمال القرقة على الريق وهو من الجربات قل على الجلال (قوله ورعاف دائم) أى متتابع هو الاسهال من الخوف دواماً لا ابتداء ولا بد من مضي زمن يفضى مثله فيه عادة كثير إلى الموت ولا يضبط بما يأتى في الاسهال لأن الدم قوام البدن حل وينفع الرعاف أن يكتب بدمه اسم صاحبه على جبهته وضاد الاثب بالعص ملتو مع الزيت والحاصل أن المرض أقسام ثلاثة قسم مخوف ابتداء ودواماً كالقولنج وقسم مخوف دواماً لا ابتداء كالاسهال وقسم مخوف ابتداء لا دواماً كالقالج برماوى (قوله متتابع) بأن زاد على يومين أخذ بما يأتى بعده وكان بحيث لا يقدر معه على إتيان الخلاء

قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك ومن علاماتها ضيق النفس والاعمال والحي اللازمة (ورعاف دائم) بتثليث الراء لأنه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متتابع) لأنه



ينشعر طوبى البدن (أو) غير متتابع كاسهال يوم أو يومين (و) لكن (خرج الطعام غير مسهل) بان يتخرق البطن فلا يمكنه الامساك (أو) خرج (بوجع) ويسمى الزحير (أو) خرج (بدم) من (٢٧٧) عضو شريف ككبد بخلاف دم اليواسير

واعتبار الاسهال في الثلاثة

من ز يادنى (ودق) بكسر

ال دل وهو داء يصيب القلب

ولا تمتد معه الحياة غالبا

(وابتداء فالج) وهو

استرخاء أحد شتى البدن

طولا وسببه غلبة الرطوبة

والبلغم فاذا هاج رجا أطفأ

الحرارة لغريزية وأهلك

بخلاف دوامه ويطلق الفالج

أيضا على استرخاء أى عضو

كان وهو المراد هنا (وحى

مطبقة) بكسر الباء أشهر

من فتحها أى لازمة (أو

غيرها) كالورد وهى التى

تأتى كل يوم والغيب وهى

التي تأتى يوما وتقطع يوما

والثالث وهى التى تأتى

يومين وتقطع يوما وحى

الاخوين وهى التى تأتى

يومين وتقطع يومين (الا

الربع) وهى التى تأتى يوما

وتقطع يومين فليست مخوفة

لان المحموم بها يأخذ قوة فى

يومى الاقلاع والحي البسيرة

ليست مخوفة والرابع

والورد والغيب والثالث

بكسر أولها (و) منه (أسر

من اعتاد القتل) للأسرى

مسلم كان أو كافر فتعيرى

بذلك أولى من تعبيره

بأسر كفار (والتحام قال

بين متكافئين) أو قريبي التكافؤ سواء أكانا مسلمين أم كافرين أو مسلما وكافرا (وتقديم لقتل) هو أعم من قوله لقتل أو رجيم

(واضطراب ريج فى) حق (راكب سفينة) فى بحر أو نهر عظيم (وطلق) بسبب ولادة (وبقاء لنسيمة) وهى التى تسميها النساء الخلاصة

لان هذه الاحوال تستعقب الهلاك غالبا فان انفصلت النسيمة فلا خوف ان لم يحصل بالولادة جراحة أو ضرر بان نريد درس

حل وينفعه كل الكزبرة المحمصة على الريق وأكل السفرجل والكمك الشامى وقوله فلا يمكنه الامساك وينفعه كل قراميط السمك برماوى (قوله ويسمى الزحير) بفتح الزاى وينفعه كل الرمان الحامض برماوى (قوله وابتداء فالج) وهو سبعة أيام ع ش وينفعه كل الثوم وعسل النحل والفلفل يدق الثوم مع الفلفل ويخلط فى العسل ويستعمل صباحا ومساء قل على الجلال (قوله فاذا هاج) أى سببه وقوله بخلاف دوامه أى فهو مخوف ابتداء لا دواما حل (قوله وهو استرخاء) أى عند الاطباء وقوله ويطلق أى عند الفقهاء برماوى (قوله وهو المراد هنا) اذ كان مردها هنا فكان المناسب تقديمه (قوله وحى مطبقة) وهى المسماة بالسوية شيخنا عزى وقوله أى لازمة بان تتجاوز يومين أخذاء ما بعده برماوى فان لم تتجاوزهما فغير مطبقة (قوله وهى التى تأتى كل يوم) أى ولا تستغرق ولا تتقيد بقدر زمن قل على الجلال (قوله وهى التى تأتى يوما) أى وان استغرقت وقوله وتقطع يوما أى فلان فى جزء من أجزاءه ويقال مثل ذلك فيما بعده قل على الجلال (قوله الا الرابع) وهى التى تأتى يوما الخ) وجه تسميتها بذلك أن مجيئها تانيا بالنسبة للاول فى الرابع شرح مر (قوله فليست مخوفة) محلها ان لم يتصل بها الموت والافقار فيها تفصيل بين أن يكون التصرف قبل العرق أو بعده مر فان كان قبل العرق فلا ينفذ ما زاد وان كان بعده نفذ ما زاد لانه صحيح حينئذ كما صرح به فيما مر (قوله البسيرة) حكى يوم أو يومين حل وهى المسماة بالهواء عزى (قوله ومنه أسر من اعتاد القتل) من اضافة المصدر لفاعله وفصله عن مع أنه معطوف على قولنج لينبه على أن هذه ملحقة بالخوف لكن كلام المصنف يقتضى أنها من المخوف وكذا قول الشارح ومنه لان الضمير راجع للمخوف وعبرة المتهاج والمذهب أنه يلحق بالمخوف أسركفار الخ فالاولى أن يقول ويلحق به أسرا الخ قال مر فى شرحه ويلحق بالمخوف أشياء كالوباء والطاعون أى زمينهما فتصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثالث لكن قيده الكافى بما اذا وقع فى أمثاله وهو حسن كما قاله الاذرى (قوله وتقديم لقتل) ظاهر تعبيرهم بالتقديم أن ما قبله ولو بعد الخرج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعده السبب حينئذ وانه بعد التقديم لو مات بهدم مثلا كان تبرعه بعد التقديم محسوبا من الثالث كالوقت أيام الطعن بغير الطاعون شرح مر (قوله فى حق راكب سفينة) وان أحسن السباحة وقرب من البر حيث لم يغاب على ظنه النجاة منه مر (قوله وطلق) هذا ان مات فان سلمت نفذ جز ما كمر يض برأ برماوى (قوله وقائه) روى الثعلبى فى تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال اذا عسر على المراقب لادنها فليكتب فى صحيفة ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الخليم الكريم سبحانه الله رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونهم لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون اه خ ط (قوله بسبب ولادة) وان تكررت ولادتها وموت الولد فى البطن مخوف وخرج بالولادة لقاء العلقة والمضغة فليس بمخوف من ل وخص الزركشى كون الطلق مخوفا بالابكار والنساء الصغار وقال هو وحسن (قوله نستعقب الهلاك) أى تطلبه عقبا أو نستلزمه

فصل في أحكام لفظية الموصى به والموصى له (يتناول شاة وبغير) من جنسهما (غير سخة) في الأولى (و) غير (فصيل) في الثانية  
 فيتناول كل منهما صغير الجنة (٢٧٨) وكبيرها والمعيب والسليم والذكر والأنثى والخنثى ضأنًا ومغزًا في الأولى

و بخاني وعربا في الثانية  
 لصدق اسمهما بذلك  
 والهاء في الشاة للوحدة أما  
 السخة وهي الذكر والأنثى  
 من الضأن والمعز ما لم يبلغ  
 سنة والفصيل وهو ولد  
 الناقة إذا فصل عنها فلا  
 يتناولهما الشاة والبغير  
 لصغر سنهما ولو وصف  
 الشاة والبغير بما يعين  
 الكبيرة أو الأنثى أو غيرها  
 اعتبر وتعيير بما ذكر في  
 البعير أولى من تعييره لتناوله  
 الناقة (و) يتناول (جل  
 وناقة بخاني) بشدة الياء  
 وتخفيفها (وعربا) لما  
 (الأحدهما الآخر) أي لا  
 يتناول الجمل الناقة والعكس  
 لأن الجمل للذكر والناقة  
 للأنثى (ولا) تتناول (بقرة  
 ثورا وعكسه) لأن البقرة  
 للأنثى والثور للذكر ولا  
 يخالف قول النووي في  
 تحريمه أن البقرة تقع على  
 الذكر والأنثى باتفاق أهل  
 اللغة لأن وقوعها عليه لم  
 يشتهر عرفا وإن أوقعها  
 عليه الأصحاب في الزكاة  
 (وتتناول دابة) في العرف  
 (فرسا وبغلا وحارا)  
 لاشتهارها فيها عرفا فلو قال  
 دابة للكر والغرأ وللقتال  
 اختصت بالفرس أو للحمل

فصل في أحكام لفظية الموصى به والموصى له ذكر من الأولى سبعة عشر حكما ومن الثانية ثلاثة  
 عشر أولها قوله أو أوصى لهما (قوله لفظية) فيحمل اللفظ على معناه اللغوي ثم العرف العام ثم الخاص  
 ببلد الموصى ثم باجتهاد الموصى ثم الحاكم فلو أوصى بطعام حل على عرف الموصى لا عرف الشرع الذي  
 في لربا قل على الجلال (قوله من جنسهما) خرج الظباء إذا أوصى بشاة من شياها وليس له إلا  
 الظباء فتدخل بخلاف ما لو أوصى بشاة من غنمه وليس له إلا الظباء فلا تدخل لأنه يقال لها شياه البر  
 لا غنمه وقوله غير سخة أي إن كان له غير السخال والأدخلة شرح مر (قوله ضأنًا ومغزًا) وإن  
 كان عرف الموصى اختصاص الشاة بالضأن لأنه عرف خاص فلا يعارض اللغة والعرف العام شرح مر  
 (قوله والهاء في الشاة للوحدة) كان الأولى التفرع بالفاء لأن ذلك علم من صدق الشاة بالذكور والأنثى  
 حل فهو جواب عما يقال كيف تصدق الناقة بذكر مع وجود التاء (قوله إذا فصل عنها) أي ولم يبلغ  
 سنة والاسم ابن غحاض أو بنتها ع ش (قوله أولى من تعييره لتناول الناقة) لعل وجه الأولوية أن  
 عبارة الأصل توهم اختصاصه بالكبير فلا يتناول نحو الحقة وبنت اللبون ع ش وتقتضي أيضا أنه  
 لا يتناول غير الناقة فكان الأولى أن يقول أولى وأعم (قوله جل) هو في عرف الفقهاء ما تم له سنة وعند  
 أهل اللغة ما دخل في السابعة وقبل ذلك يقال له بكر وقعود كما في ع ش عن حج وقوله بخاني واحده  
 بخني وبخنية مر (قوله أي لا يتناول الخ) دفع به توهم عود الضمير للبخاني والعربا برماوى (قوله  
 ولا تتناول بقرة ثورا) أي ولا تجله مر (قوله لأن البقرة للأنثى) أي من العربا والجواميس حل أي  
 إذا بلغت سنة ودونها مجله برماوى وقوله ولذا كراى من العربا والجواميس حل أي إذا بلغت سنة  
 ودونها مجل برماوى ويتناول البقرة جاموسا وعكسه كما يحضاه بدليل تكميل نصاب أحدهما بالآخر  
 وعدهما في الرابحسا واحد بخلاف بقرة الوحش فلا يتناولها البقرة نعم إن قال من بقري ولا بقرة سواها  
 دخلت كما يحضه الزركشى وانما حش من حلف لا يأكل لحم بقري يأكل لحم بقري وحشى لأن ما هنا مبني  
 على اللغة حيث لا عرف عام بخالفها ثم لا يبنى على اللغة إذا اشتهرت والارجع للعرف العام والخاص  
 شرح مر (قوله لم يشتهر عرفا) أي في عرف الفقهاء وعمل الرجوع للغة في هذا الباب ما لم يوجد عرف  
 يخالفها والاقدم عليها كما يؤخذ من شرح مر (قوله وإن أوقعها) أي إيقاعا غير مشتهرا (قوله في  
 العرف) أي عرف الفقهاء فلا ينافى أنها في العرف العام كل ذات أربع فان قلت حل الدابة على عرف  
 الفقهاء فيه تقدم العرف الخاص على غيره مع أنه مؤخر قلت يمنع كون عرف الفقهاء خاصا لأن المراد  
 بالخاص الخاص ببلد الموصى وعرف الفقهاء المذكور عام لكل بلدة فالمراد بالعرف العام ما لا يختص  
 ببلد الموصى فيشمل عرف الفقهاء المذكور كما يؤخذ من قول على الجلال (قوله فرسا الخ) فان لم يكن  
 له واحد من الثلاثة وكان له دابة غيرها حل عليها لأن الحقيقة إذا تعذر ترجع للجواز كما لو وقف على ولده  
 ولم يكن له الأولاد حل عليه (قوله للكر) أي على العدو والفر منه وهل يشترط أن تكون صالحة للكر  
 والفر حال الوصية أو لا يشترط كونها صالحة لذلك حال الوصية بل الشرط صلوحتها لذلك ولو في المستقبل  
 الذي مال إليه الشيخ زى أنه لا يشترط صلوحتها لذلك حال الوصية فلا وارث دفع فرس صغير وإن لم تصلح  
 لما ذكر لأنها تصلح له في المستقبل عن (قوله فان اعتيد الجمل) أي في بلد الموصى زى بأن تكر ذلك  
 واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله ع ش على مر (قوله وقواء النووى) معتمد (قوله وإن اعتيد

القتال

فبالغل أو الحار فان اعتيد الجمل على البراذين دخلت قال المتولى فان اعتيد الجمل على الجمل أو البقر أعطى

منها وقواء النووى وضعفه الرافى وإن اعتيد



القتال على الفيلة وقد قال دابة للقتال دخلت فيما يظهر (و) يشاول (رقيق صغير أو أثنى ومعيب أو كافرا أو عكوسها) أي كيراوذ كراو خشي  
وساها ومسلما صدق اسمه بذلك (ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له) عند موته (لفت) وصيته إذا غنم له (أو) بشاة (من ماله) ولا غنم له  
عند موته (اشترى به) شاة ولو معيبة فإن كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها أو في الثانية جاز أن يعطى شاة على غير صفة غنمه  
(تنبيه) لو قال اشترى والله شاة مثلا لم يشتره معيبة كما لو قال لو كيله اشترى شاة (أو) أوصى (باحد أرقائه فتلقوا) حسا أو شرعا بقتل أو  
غيره (قبل موته بطلت) وصيته وإن كان القتل مضمنا إذ (٢٧٩) لارقيق له (وإن بقي واحد من) الوصية  
فليس للوارث أن يمسكه

و يدفع قيمة تالف وإن  
تلقوا بعد موته بمضمن ولو  
قبل القبول صرف الوارث  
قيمة من شاء منهم وصورتها  
أن يوصى باحد أرقائه  
الموجودين فلوا وصى باحد  
أرقائه فتلقوا الا واحدا لم  
يتعين حتى لو ملك غيره  
فللوارث أن يعطى من  
الحادث وقولي فتلقوا أعم  
من قوله فأتوا أو قتلوا (أو)  
باعثاق رقاب فثلاث) منها  
يعتقن لأنه أقل عدد يقع  
عليه اسم الجمع (فإن عجز  
ثله عنهن لم يشتر شقص)  
لأنه ليس برقة بل يشترى  
نقيصة أو نقيستان (فإن  
فضل عن) شراء (نقيصة  
أو نقيستين ثني فلورثته)  
وتبطل الوصية فيه كالأول  
يوجد الا ما يشترى به شقص  
وقولي نقيصة من زيادتي  
(أو) أوصى (بصرف ثله  
للعنق اشترى شقص) أي  
يجوز شراؤه بلا خلاف  
سواء قدر على التكميل

القتال) أي في بلد الموصى حل (قوله ولو معيبة) هذا مع ما يأتي قريبا صريح في الفرق بين كون الأمر  
بالشراء صريحا أو كونه لازما اهـ حل (قوله اعطى شاة منها) وليس للوارث أن يعطيه من غيرها وإن  
رضيا لأنه صلح على مجهول ولو لم يكن له سوى واحدة تعينت أي أن خرجت من الثلاث شرح مر (قوله  
وإن كان القتل مضمنا) ويفرق بينه وبين ما مر في الحمل والابن إذا تلقا مضمنا بعد الموت فإن الوصية  
في بدلهما بان الوصية ثم يعين شخصي فيتناول بدله وهما بهما وهو لا بد له فاشترط وجود ما يصدق  
عليه عند الموت وحينئذ يكون بدله مثله لتيقن شمول الوصية له حيث قد بخلاف التلق قبله فإنه لم  
يتحقق شموله له شرح مر وقوله تلقا مضمنا بعد الموت فالتقييد يمنع الإبراد من أصله فإنه في مسألة  
الرقيق إذا قتل بعد الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمه كالابن والحمل إذا تلقا ع ش على مر ملخصا  
باختصار (قوله تعين) ولا تدخل ثيابه جزما وبعضهم أجرى فيه خلاف البيع والراجح عدم دخولها  
اهـ حل (قوله بمضمن) فإن كان بغير مضمن وقبل الوصية عين الوارث واحدا ولزمه تجهيزه من  
(قوله صرف الوارث قيمة من شاء منهم) ولزم الموصى له تجهيزه لكن إن كان في الورثة طفل أو نحوه  
تعين إعطاء أقالهم قيمة وعليه يحمل ما في الشامل وغيره من (قوله وصورتها) راجع لقول المتن وإن  
بقي الخ وقوله أن يوصى الخ بان صرح بذلك وقوله فلوا وصى الخ أي ولم يصرح بالموجودين كما ذكره  
حل (قوله فثلاث) فلا يجوز نقص عنها وتجوز الزيادة عليها بل هي أفضل كما قال الشافعي رضي الله  
تعالى عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغلاء عكس الاضحية ولو صرفه أي  
الثالث للثنتين مع إمكان الثالثة ضمها باقل ما يجز به رقة شرح مر (قوله يعتقن) بالبناء للمجهول  
ليناسب قوله اعتاق إذا لم يضمن اعتاق الوارث لمن (قوله لم يشتر شقص) وإن كان باقية حرا اهـ حل  
(قوله كالأول يوجد الا ما يشترى به شقص) ظاهره وإن كان ذلك الشقص باقية حرا حل (قوله سواء  
قدر على التكميل) أي من ثلث مال الوصى والاعتماد أنه لا يجوز شراء ذلك الا عند العجز عن التكميل  
أي وعمما باقية حرا اهـ حل (قوله أو أوصى لهما) أعاد العامل فيه دون سابقه لأن هذا شروع في  
أحكام الموصى له وما قبله من أحكام الموصى به (قوله في الأولى) وهي أن كان حرك ذكر أو الثانية وهي  
أن كان حرك أثنى وانظر لو ولدت في الحالين خنثيين هل يوقف الحال الظاهر نعم اهـ حل (قوله قسم  
بينهما) بخلاف ما لو قال إن كان حرك ابنا أو ابنتا فأت بابتين أو بنتين فها تلقوا لأن كلام من ذكره والاشي  
اسم جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والابنت حل ومـ (قوله أعطاه الوارث)  
أي إذا لم يكن وصى وقوله من شاء منهما أي فلا يقسم بينهما والفرق بين ههـ وبين قوله إن كان حرك  
ذكر أهله كذا فلو لدت ذكرين حيث يقسم بينهما إن حرك مفرد مضاف فيعم بخلاف النكرة فاتها

أم لا لكن التكميل أولى وفاقا للسبكي (أو أوصى لهما) بكذا (ف) هو (من انفصل) منها (حيا) فلوات بحيين فلهما ذلك بالسوية ولا  
يفضل الذكر على الأنثى لا إطلاقا لهما عليهما وأنت بحى وميت فلا حى ذلك كله لأن الميت كالعم (ولو قال إن كان حرك ذكر أو) قال  
إن كان (أثنى فله كذا فلو لدتهما) أي ولدت ذكر أو أثنى (لفت) وصيته لأن حلهما جميعه ليس بذكر ولا أثنى فإن ولدت في الأولى ذكرين  
وفي الثانية اثنتين قسم بينهما (أو) قال إن كان (بيطنتك ذكر) فله كذا (فولدتها) أي ولدت ذكر أو أثنى (فلذكر) لأنه وجد بيطنها  
وزيادة الأثنى لا تنصر (أو) ولدت (ذكرين أعطاه) أي الموصى به (الوارث من شاء منهما)

كأولهم الموصى به يرجع فيه إلى بيانه (٢٨٠) ولو قال ان ولدت ذكر فلها مائة فولدت خشي دفع إليه الاقل كافي

الروضة كاصلها (أو) أوصى بشئ (الجيرانه) فيصرف ذلك الشئ (لاربعة ديار من كل جانب) من جوانب داره الاربعة لخبر في ذلك رواه البيهقي وغيره ويقسم الموصى به على عدد الدور لاعلى عدد سكانها قال السبكي وينبغي أن تقسم حصه كل دار على عدد سكانها ولو كان للموصى داران صرف إلى جيران أكثرهما سكناً فان استويا قال جيرانهما (أو) أوصى (للعلماء) فيصرف (لأصحاب علوم الشرع من تفسير)

(قوله فلو كان بأحد الدور الخ) قال الكوكيلوني لا اعتبار بدار لساكن بها أهـ وهل العبرة في الجوار بملك الدار أو بالسكنى فيه وجنهما حكاهما الجيلي وتظهر فائدة ذلك في دار لشخص سكنها غيره باجارة أو علة والمعتبر في الجوار حال الموت أهـ بهامش شرح الروض (قوله فان مات في أحدهما الخ) لعل من جمع بين الكلامين فجعلهما كلاماً واحداً وعبرة الروض بعد قوله قال جيرانهما نقله

لتوحيد كذا في مر وقد يقال النكرة في قوله ان كان بيظنك ذكر واقعة في سياق الشرط فتم أيضاً بحاجب الحق أن عمومها حينئذ بدلى كافي المحلى على جمع الجوامع وعبرة حج ولا يشرك بينهما لاقتضاء التنكير هنا التوحيد بخلافه فيما مر في ان كان حلاك لان قرينة جعل صفة الذكورة مثلاً لجهة المحل يقتضى عدم الوحدة فعمل في كل بما يناسبه (قوله كأولهم الموصى به) كأن أوصى بشئ (قوله دفع إليه الاقل) ووقف ما زاد كما نقله الزركشى عن صاحب ذخائر حل (قوله لجيرانه) أو لجيران المسجد حل (قوله فلاربعة ديار الخ) فهي مائة وستون داراً غالباً والاقتضاء تكون دار الموصى كبيرة في اربع فبسامتها من كل جانب أكثر من دار اصغر المسامت ولورد بعض الجيران رد على بقيةهم مر قال في التحفة ويجب استيفاء المائة والستين ان وفيهم بان يحصل لكل أقل متمول والا قدم الاقرب (قوله من كل جانب الخ) فلو نقص جانب عن الاربعين وزاد الجانب الآخر لم يكمل الناقص من الزائد كما جزم به زى وقوله الاربعة أى ان كانت الدار مربعة كما هو الغالب فان كانت خمسة أو مربعة أو ممتنة اعتبر من كل جانب أربعين وبصورة المسئلة أن يكون في كل جانب دار ويتصل بهادور أهـ برماوى ومن الدور المسجد فيصرف ما يخصه لمصالحه ومنها الربع فيصرف ما يخصه لسكانه ولو لم تلامق الدور الا من جانب من الدار فهل يصرف لاربعة من منها فقط أو لمائة وستين لتعذر استيفاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقر بشيخنا الاول أهـ حل وفي عش على مر والاوجه أن الربع يعد داراً واحدة من الاربعين ويصرف له حصه دار واحدة ثم يقسم على بيوتها وان كان في نفسه ورأى تعدد هذه اذا كان الموصى ساكناً خارجاً أما ان كان فيه فيعد كل بيت من بيوت دار فان كان مافيه من البيوت يوفى بالعدد المثل كورق ذلك والاعم على بيوت من خارجه أهـ ومثله الرشيدى والوكالة كالربع كما قاله عش وقال عن وفي بعض بيوت مصر اللى فوقه بيوت وتحت بيوت الاقرب أنه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكملة من الجوانب الاربع لان الملاصق أولى باسم الجوار وأقرب لغرض الموصى من البعيد الغير الملاصق (قوله على عدد الدور) فلو كان بأحد الدور ومسافر هل يحفظ له ما يخصه الى عوده من السفر أم لافيه نظراً واقرب الاول ولوقل الموصى به جدي بحيث لا تتأق قسمة على العدد الموجود ودفع اليهم شركة كالمات انسان عن تركه قليلة وورثة كثيرة عش على مر وهذا يخالف ما تقدم عن التحفة من أنه يقدم الاقرب فالقرب نعم يظهر أنه لا يدخل أحد من ورثته وان أجزت وصيته أى الاحداً أخذاً بما أتى أنه لا يوصى لهم عادة وكذا يقال في كل ما أتى من العلماء ومن بعدهم وما خص الفن لسيده والمبعض بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لا مهاباة والافلمن وقع الموت في نوبته أهـ سل (قوله على عدد سكانها) ولو كانت في مؤنة رجل واحد أى الساكنون بحق وأما الساكن تعدى فليس بجار والعبرة بالساكن حال موت الموصى ولو كان كافراً أو قنأ أو صبياً حل (قوله قال جيرانهما) أى ان مات خارجاً عنهما فان مات في أحدهما فلمن كان فيها حال الموت والوصية فان كان في واحدة حالة الموت وأخرى حالة الوصية فلمن كان فيها حالة الموت سل (قوله فيصرف لأصحاب علوم الشرع الخ) عملاً بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم لا يتبادر منه الا أحدهم ولأهـ وتكفي ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى لأعلم الناس اختص بالفقهاء لتعلق الفقه بأكثر العلوم ولوعين علماء بلد أو فقراء مثلاً ولا عالم ولا فقير بها وقت الموت بطلت الوصية

الاذرى عن القاضي أبى الطيب والزركشى عن بعضهم ثم قال الاول وينبغي أن يصرف الى جيران من كان فيها حال الموت واقصر الثاني على حالة الموت انتهت وهي ظاهرة في أن كل رأى الاعراض عما نقله الى ما قاله تأمل



وهو معرفة معاني كتاب الله تعالى وما أريد به (وحديث) وهو علم يعرف (٢٨١) به حال الراوي والمرور وصحيحه وسقيمه

وعليه وليس من علمائه  
من اقتصر على مجرد السماع  
(وفقه) وتقدم تعريفه  
أول الكتاب وخارج بما  
ذكر العالم بغير ذلك  
كمقري ومتكلم ومعبّر  
وطبيب وأديب وهو  
المشتغل بعلم الأدب كالنحو  
والصرف والعروض (أو)  
أوصى (للفقراء دخل  
المساكين وعكسه)  
لوقوع اسم كل منهما على  
الآخر عند الانفراد في  
أوصى به لأحدهما يجوز  
دفعه للآخر (أو) أوصى  
(لهما شرك) بينهما  
(نصفين) كما في الزكاة  
بخلاف مالو أوصى لبني  
زيد وبني عمرو فإنه يقسم  
على عددهم ولا ينصف  
(أو) أوصى (لجمع معين  
غير منحصر كالعلوية)  
وهم المنسوبون لعلي  
رضي الله عنه (صحت  
ويكنى ثلاثة من كل) من  
العلماء والفقراء والمساكين  
والجمع المدكور لأنها أقل  
الجمع (وله التفضيل) بين  
أحاديث ثلاثة فأكثر ولو  
عين فقراء بلدة ولا فقير  
بها لم تصح الوصية وذكر  
الاكتفاء بثلاثة في مسألة  
العلماء مع ذكر التفضيل  
فيها وفي مسألة الجمع من  
زيادتي (أو) أوصى

مر وعمله ان لم يوجد في تلك البلد عالم بغير العلوم الثلاثة والاحل عليه كمن أوصى بشاة ولا شاة وعنده  
طلباء فتحمل الوصية عليها سم على حج ع ش على مر (قوله معرفة معاني الخ) عبارة مر  
وهو معرفة معاني كلامه وما أريد به انتقال في التوقيف واستنباط في غيره ومن ثم قال الفارقي لا يعرف  
لن علم تفسير القرآن دون أحكامه لأنه كمن اقل الحديث وعبارة حل تعلق في التوقيف أي فيما لا يعرف  
الاب التوقيف واستنباط في غيره أي ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة علوم آخر (قوله وما أريد به) أي  
من الاحكام فهو عطف خاص على عام عز يزي وفي الشبراملسي على مر قوله وما أريد به أي وان لم  
يكن مدلول اللفظ بأن صرف عن ارادة المعنى الحقيقي صارف (قوله وصحيحه) عطف خاص على عام  
(قوله وفقه) بأن يعرف من كل باب طرفا صالحا يهتدي به الى معرفة باقيه مدركا واستنباطا وان لم يكن  
بجته اشرح مر وهو المراد هنا وأما التعريف المتقدم وهو العلم بالاحكام الشرعية الخ فليس مرادا  
هنا لأنه خاص بالمجتهد كما تقدم ولو جعلت العلوم الثلاثة في واحد أخذ بأحدها زى (قوله كمقري)  
أي كالم بالقراآت (قوله ومتكلم) استدرك السبكي عليه بأنه ان أريد به العالم بالغة وصفاته  
وما يستحيل عليه ليرد على المبتدعة ولتميز بين الاعتقاد الصحيح والفاصد فذاك من أجل العلوم  
الشرعية وجعلوه في كتاب السير من فروض الكفايات أي فينبني ادخال المتكلم في أصحاب علوم  
الشرع وان أريد به التوغل في شبهه والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا ولعله مراد الشافعي ولهذا  
قال لأن باقي العبد به بكل ذنب ما خلا الشرك خيره من أن يلقاه بعلم الكلام شرح الروض فهذا  
محمول على المحشو بالاعتزال (قوله ومعبّر) الافصح عابر لان ماضيه عبر بتخفيف الباء وبابه نصر قال  
تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وحكي في المختار غير تعبير اف كلام الشارح مبني على هذه اللفظة لكن الاولى  
افصح منها (قوله دخل المساكين) أي من المسلمين اه زى والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم  
الصدقات ويجوز النقل هنا الى غير فقراء بلد المال لان الاطماع اليها لا تمتد كما تمتد ادها في الزكاة شرح  
مر (قوله فانه يقسم على عددهم) لأن ذواتهم مقصودة بخلاف الفقراء فان المقصود الجهة اه شيخنا  
عز يزي ولو أوصى لا كبس الناس وأعقلهم فلز هادوا بخل الناس مانع الزكاة أو من لا يقري الضيف  
وأحق الناس السفهاء أو من يقول بالتثليث وسيد الناس الخليفة وسادة الناس الاشراف وأجهل  
الناس عبدة الاوثان فان قيد بالمسلمين فسباب الصحابة (قوله غير منحصر) بان يشق استيعابهم  
مشقة شديدة عرفا اه حل (قوله وهم المنسوبون لعلي رضي الله تعالى عنه) ظاهره وان لم يكونوا  
من أولاد الحسن والحسين اه حل وقوله رضي الله تعالى عنه الاحسن أن يقال في حقه كرم الله  
وجهه لأنه لم يسجد اصنم قطع مع اسلامه صغيرا فليرد أبو بكر رضي الله تعالى عنه مع أنه لم يسجد لصنم  
أيضا ويقال فيه رضي الله عنه لأنه أسلم كبيرا عن وقيل انما قيل فيه ذلك لأنه لم ير عورته قط (قائدة)  
بجلاء أولاد علي من الذكور أحد وعشرون والذي أعقب منهم خمسة الحسن والحسين ابنا فاطمة والعباس  
ابن الكلاية ومحمد بن الحنفية نسبة الى بني حنيفة وعمر وابن التغلبية نسبة لقبيلة يقال لها تغلب ومن  
الامات ثمان عشرة والتي أعقب منهم واحدة فقط زينب أخت السبطين من فاطمة برماوى فانه  
تزوجه ابن عمها عبد الله بن جعفر وولده منها علي الاكبر وعباس ومحمد وأم كلثوم اه (قوله ويكنى  
ثلاثة من كل) أي حيث لم يقيدوا بمحل أو قيدوا بهم غير محصورين شرح حج (قوله ولا فقير بها)  
أي عند الموت (قوله في الاضافة) أي في ضمها اليهم فالمراد بالاضافة اللغوية ع ش (قوله للنص

(٣٦ - (بجبري) - ثالث) (زيد والفقراء ف) هو (كأحدهم) في جواز اعطائه أقل متمول لانه

الحق بهم في الاضافة (لكن لا يحرم) كما يحرم أحدهم لعدم وجوب استيعابهم للنص

وارثا أو غيره (من أولاد أقرب جدي نسب زيد أو أمه له وبعده) أي الجد (قبيلة) فلا يدخل أولاد جده فوقه ولا أولاد من في درجته فلو أوصى لاقرب حسني لم يدخل أولاد من فوقه ولا أولاد حسني بالتصغير وان كان كل منهما أولاد على (الأبوين وولدا) فلا يدخلون في الاقارب لانهم لا يسمون أقارب عرفا ويدخل الاجداد والاحفاد كما صححناه في الشرحين والروضة فتعبري بما ذكر أولي من تعبيره بالاصل والفرع ويدخل في وصية العرب قريب الأم كافي وصية الجهم وقد شمله المستثنى منه وهو ما صححه في الروضة كأصلها وقيل لا يدخل لان العرب لا يفتخرون بقرابة الام وصححه في الأصل (أو) أوصى (لاقرب أقاربه) هو (لنريته) وان زلات ولو من أولاد البنات (قربى) فقربى) فيقدم ولد الولد على ولد ولد الولد (فأبوة) فأخوة) ولو من أم (فبنوتها) من زياتى أى بنوة الاخوة (لحدودة) من قبل الاب أو الام القربى فالقربى نظرا في الذرية الى

عليه) علة لعدم حرمانه (قوله وان كان غنيا) ولو وصف زيد بصفتهم فقال لزيد الفقير والفقراء فحكمه كذلك ان كان فقيرا والافلاشى له وحصة لهم لا لورثة الموصى أو بغير صفتهم كالكتاب أو قرنه بمحصورين كزيد وأولاد فلان فله النصف ولو أوصى لزيد بدينار والفقراء بثلاث ماله لم يصرف له غير الدينار وان كان فقيرا لانه اجتهاد الموصى بالتقدير ولو أوصى لزيد والريح أو جبريل أو نحوهما لا يوصف بالملك وهو مفرد كالهيبة والجدار ينظر منها النصف الذي لا يرزى ويصح النصف الآخر الذي لزيد بخلاف ما اذا كان جمعا كما لو قال أوصيت لزيد والرياح أو الملائكة أو البهائم أو الحيطان فلا يتعين النصف للبطلان بل حكم ذلك كما لو أوصى لزيد والفقراء حتى يجوز أن يعطى زيد أقل متمول وتبطل الوصية فيما زاد ولو أوصى لزيد ولله تعالى فزيد النصف والنصف المضاف لله تعالى يصرف في وجوه القرب على ما صححه في أصل الروضة اه زى (قوله فهو لكل قريب) فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وان كثروا وشق استيعابهم كما شمله كلامهم ولو لم يكن له الا قريب يصرف له الكل ولم ينظر والكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الابد مع غيره مع كون الاقارب جمع أقرب وهو أفضل تفضيل شرح م ملخصا (قوله أو غيره) ولورقينا ويكون ما يخصه لسيد م مالم يكن مكاتب أو لافله برماوى (قوله أقرب جد) ولا يدخل الجد المذكور ولا من فوقه وأما قول الشارح بعده ويدخل الاجداد الخ فالمراد بهم من تحت الجد المذكور وهم من بينه وبين زيد فاذا اشتهر زيد بنسبته الى الجد الخامس لم يدخل الخامس ويدخل من تحته (قوله ويعد قبيلة) عبارة المنهاج وتعد أولاده أى ذلك الجد قبيلة اه وأما الجد فابو القبيلة ويمكن أن يجاب بتقدير مضاف أى ويعد الجد بأقبيلة تأمل (قوله حسنى) المراد به رجل ينسب الى سيدنا الحسن كأن يكون من ذريته فيكون الحسن جدا أقرب له فلا يدخل أولاد سيدنا على كحمد بن الحنفية (قوله لا يسمون أقارب عرفا) أى بالنسبة للوصية فلا ينافى تسميتهم أقارب في غير ذلك شرح م (قوله والاحفاد) مثلهم الاسباط فيدخلون كافي حل (قوله أولى من تعبيره بالاصل والفرع) لان الأصل يشمل الجد والفرع يشمل الحفيد مع أنهما يدخلان في الاقارب ع ش (قوله في وصية العرب) أى فيما لو أوصى عربى لاقرب زيد مثلا حل فهو مصدر مضاف لفاعله ونبه على هذا المافية من الخلاف وقوله كافي وصية الجهم أى باتفاق وقوله وقد شمله المستثنى منه وهو قوله لكل قريب الخ (قوله لاقرب أقاربه) أى زيد م (قوله فهو لدرته فأبوة) استشكل بان الأبوين والولد لا يدخلان في الاقارب فكيف يدخلان في أقرب الاقارب اذ من المعلوم ان أقرب أفضل تفضيل ولا يوجد الا بعد وجود أصل الفعل فلا تحصل الاقرية الا بعد حصول القربى واجب عنه في الخادم بما عناه انه لا شك في حصول القرب ولكن نحن انما نصرف اللفظ الى ما يفهمه أهل العرف والعرف مطرد في عدم استعمال لفظ القرابة في الأصل والفرع فانك لو قلت هذا قريب فلان يقبدرالذهن الى غير الأصل والفرع لقلة استعمال لفظ القرب فيهما اه م ل وعبارة المنهاج ويدخل في أقرب أقاربه الأصل والفرع قال م رعاية لوصف الأقرية المقتضى لزيادة القرب وأقوة الجهة (قوله فأخوة) ولو من أم وليس لنا محل تقدم فيه الاخوة للام على الجد الا هذا الموضع ومثله لو وقف على الاقرب وفي وقف انقطع مصرفه أولم يعرف ولا يقدم أخ لأبوين أو لاب ولا ابنة على الجد الا هنا وفي الولاء ع ن ويستوى الأخ للاب مع الأخ للام حل وم (قوله وعمو بناتها في الجملة) أشار بذلك الى دخول أولاد البنات وان كانوا لارث فيهم ولا عصوبة وبهذا يدفع ما أورده الشيخ عميرة حيث قال أولاد البنات لارث فيهم ولا



الى قوة البنوة فيها في ابله وتقدم اخوة لأبوي بر على اخوة الاب ثم من ذكر العمومة والختولة ثم بنوتها لكن قال في الكفاية يقدم  
 العم والعمة على أبي الجد والخال والخاله على جد الام (٢٨٣) وجدتها اه وكالم في ذلك ابنه كما في الولاء

والتصريح بتقديم الابوة  
 على الاخوة من زيادتي  
 وتعميري باخوة وجدودة  
 أهم من تعميده باخ وجد  
 (ولا يرجع بذكره  
 دوراته) فيستوي أب وأم  
 وابن وبنت وأخ وأخت  
 لاستوائهم في القرب ويقدم  
 ولد بنت على ابن ابن ابن  
 لأن الأول أقرب (أو)  
 أوصي (لا قارب نفسه) أو  
 لا قارب أقارب نفسه (لم  
 تدخل ورثته) اذ لا يوصي  
 لهم عادة فيختص بالوصية  
 الباقيون

فصل في أحكام  
 معنوية للموصي به مع بيان  
 ما يفعله عن الميت وما ينفعه  
 (نصح) الوصية (بمنافع)  
 كما تصح بالاعيان مؤبدة  
 ومؤقتة ومطلقة والاطلاق  
 يقتضي التأيد (فيدخل)  
 فيها (كسب معتاد)  
 كاحتشاش واصطياد وأجرة حرفة  
 بخلاف النادر كهيئة ولقطة  
 لأنه لا يقصد بالوصية (ومهر)  
 بنكاح أو غيره لأنه من  
 نماء الرقة كالسب وهذا  
 ما صححه الأصول ونقله في  
 الروضة كأصلها عن  
 العراقيين والبخوي قال  
 الاسنوي وهو الراجح نقلا

عصوبة مع دخولهم عن (قوله في الجملة) دخل الاخوة لادم (قوله الى قوة البنوة) أي للاب لا لزيد  
 لان الفرض أنهم اخوته تأمل (قوله العمومة والختولة) فلا ترتب بينهما بل يستويان وكذا بنوهما كما  
 في مر (قوله لكن قال في الكفاية الخ) ضعيف وهذا استدراك على قوله ثم بعد من ذكر العمومة  
 والختولة عن (قوله وكالم) أي في كلام الكفاية أي فيقدم على أبي الجد على كلامه (قوله أهم من  
 تعميده باخ وجد) لان الاخ لا يشمل الاخت والجد لا يشمل الجدة (قوله ووارثه) نعم الشقيق مقدم على  
 غيره شرح مر

فصل في أحكام معنوية الخ (قوله نصح بمنافع) فيملك الموصي له منفعة نحو العبد الموصى له  
 بمنفعته فليست اباحة ولا عارية للزومها بالقبول ومن ثم جازله أن يؤجر ويعير ويوصى بها ويسافر بها  
 عند الأمن ويده عليها بدأمانة وتورث عنه ومحل ذلك في غير مؤقتة بنحو حياته والا كانت اباحة فقط  
 كالو أوصى له بان ينتفع أو يسكن أو يركبه أو يخدمه فلا يملك شيئا مما صر ويأتي لأنه لما عير بالفعل  
 وأسند الى المخاطب اقتضى قصره على مباشرة منفعة أو خدمته أو سكنها أو ركوبها خلافا  
 لابن الرفعة اه حج فلوانه مدت الدار الموصى بمنفعتها وأعادها الوارث بالنها عا د حق الموصي له  
 بمنافعها شرح مر ومفهومه أنه لو أعادها بنسب آلتها عدم إعادة حق الموصي له بالمنفعة وأنه لو أعادها  
 بآلتها وغيرها لآلت كون المنفعة للموصي له وهو كذلك ولكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بالمخاصة في  
 هذه ع ش على مر ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب مال ورجب شراء مثلها به رعاية لغرض الموصي  
 فان لم ينف بكامل فشق والمشتري الوارث ويفرق بينهما وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان  
 الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكا له فلم يكن له نظري في البدل فتعين الحاكم  
 ويبيع في الجناية اذا جنى وحينئذ يبطل حق الموصي له بخلاف ما اذا فدى شرح حج ومر (قوله  
 بخلاف النادر) أي فهو للورثة (قوله ومهر) أما ورش البكارة فللوارث اه زى لأنه في مقابلة الجزء  
 الذاهب من الرقة المملوكة له حل ويزوجه الوارث باذن الموصي له ولا يزوجه الموصي له برماوى  
 ومر ومثلها العبد الموصى بمنفعته مر أي لامرأة فإنه لا يزوجه (قوله لأنه من نماء الرقة) من ذلك  
 لبن الامة فهو للموصي له فله منع الامة من سقي وادها الموصي به لا غير اللباأما هو فيجب عليه تمكينها  
 من سقيه للولد ع ش على مر (قوله وهي لا يوصى بها) ويحرم عليه وطء الموصي له بمنفعتها فلو  
 وطئها فأولدها فالولد حر نسب ولا استيلاد اه متن الروض شورى ويفرق بينهما وبين  
 الموقوف عليه حيث يحد بان ملك الموصي له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل انها تورث عنه ويؤجر  
 ويعير من غير اذن بخلاف الموقوف عليه زى (قوله وهو الاشبه) أي من حيث المدرك وان كان  
 ضعيفا من حيث الحكم ويحجب عن توجيهه بان المعنى وهي لا يوصى بها استقلالاً وهي هنا تابعة تأمل ولو  
 أولد الامة الوارث فالولد حر نسب وعليه قيمته ويشتري بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصي  
 له كالم ولدته رقيقا وتصير أمه أم ولد للوارث تعتق بموته مسلو به المنفعة ويلزمه المهر للموصي له ولاحد  
 عليه ويحرم عليه الوطء ان كانت ممن تحبل بخلاف ما اذا كانت ممن لا تحبل والفرق بينهما وبين المهرونة  
 حيث حرم وطؤها مطلقا أن الراهن قد سجر على نفسه مع تمكنه من رفع العلقه باداء الدين بخلاف  
 الوارث فيهما ولو أحبلها الموصي له لم يثبت استيلاده لأنه لا يملكها وعليه قيمة الولد لا عقاده حرا للشبهة

وقيل انه ملك للورثة لأنه بدل منفعة البضع وهي لا يوصى بها فلا يستحق بدله بالوصية قال في الروضة كأصلها وهو الاشبه (والولد)  
 الذي أتت الموصي بمنفعتها

أمة كانت أو غيرها وكانت حاملاً به عند الوصية أو جلت به بعد موث الموصي (كأمة) في أن منفعة الموصي له ورثته للمالك لأنه جزء منها (وعلى مالك) للرقبة (مؤنة موصى بمنفعته) ولو فطرة أو كانت الوصية مؤنة لأنه ملكا وهو متمكن من دفع الضرر عنه باعتاق أو غيره وتعبيرى بالمالك أعم من تعبيره (٢٨٤) بالوارث لشموله مالاً أو وصى بمنفعته لشخص ورثته لا آخر فان مؤنته على الآخر

وتعبيرى بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (و) له (اعتاقه) لأنه مالك لرقبته لكن لا يعتقه عن الكفارة ولا يكاتبه لجزءه عن الكسب وإذا أعتقه تبقى الوصية بحالها (و) له (بيعه لموصى له) مطلقاً (وكذا لغيره إن أقت) الموصى المنفعة (ب) مدة (معلومة) كما قيدها ابن الرقبة وغيره بخلاف ما إذا أبدى صريحاً أو ضمناً أو قيدها بمدة مجهولة لا يصح بيعه لغير الموصى له إذ لا فائدة له فيه ظاهرة نعم إن اجتماعاً على البيع من ثالث فالقياس الصحة وقسوى بمعلومة من زبادى (وتعتبر قيمته كلها) أى قيمته بمنفعته (من الثالث إن أبدى) المنفعة لأنه حال بين الوارث وبينها فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدون مائة عشرة اعتبر من الثلث مائة (والا) بان أقتها بمدة معلومة (حسب منه) أى من الثالث (ماتقص) منها فى تقويمه مسلوب المنفعة تلك المدة فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها تلك المدة

شرح مـ (قوله أمة) أى والحال أنه من زوج أو زنا بخلاف من الموصى له أو الوارث فإنه حر اه عـ شـ (قوله عند الوصية) وأما لو جلت بعد الوصية وقبل الموت فإنه يكون للوارث مع منافعه لحدوثه فيها لم يستحقه الموصى له إلى الآن مـ وان لم ينقل الابعدموت الموصى اه شيخنا (قوله كأمة) وإنما ملكه الموقوف عليه لأن حقه أقوى لا تنفك ملك الوقف بخلاف الموصى أو ورثته اه شيخنا (قوله مؤنة موصى بمنفعته) وأما سقى الاشجار الموصى ثمها فان تراصيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس لأخر منعه وإن تنازع عالم بحجر واحد منهما بخلاف النفقة لحرمة الزوج اه شرح مـ (قوله عن الكفارة) فالوفى ذلك عتق مجازاً ومؤنته حينئذى يتل مالاً فان لم يكن فعلى سائر مياسير المسلمين مـ عـ شـ (قوله لجزءه عن الكسب) أى فاشبه الزمن برماوى وهو علة للامرين ويؤخذ منه عدم صحة وقفه عـ شـ وانما الوقت بزمان قريب لا يحتاج فيه لنفقة أو ببقى من المدة ما لا يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه عنها وكتابتها لعدم عجزه حينئذى سـ لـ (قوله وإذا أعتقه تبقى الوصية بحالها) وكذا لو أعتقه الموصى له به ملكه كما أفتى به مـ خلافاً لبعضهم ولو أوصى بأولاد أمتهم ثم أعتقها لوارث فالوصية بحالها والأولاد أرقاء ولا يجوز للحر أن يتزوجها إلا بشروط الأمة ويأخر بها فيقال لتأرقى بين حرين ولنا حرة لا يجوز للحر أن يتزوجها إلا بشروط الأمة اه عـ (قوله مطلقاً) أى سواء أقت الموصى المنفعة بمدة معلومة أو لا فشمى مالاً وكانت المدة مجهولة وطريق الصحة حينئذى ما ذكر فى اختلاط حمام البرجين مع الجهل مـ أى من أنهما يبيعهان لثالث رشيد ولو أراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحته من غير الوارث شرح مـ (قوله إن أقت الموصى المنفعة بمدة معلومة) فان أقتها بمجهولة كمدة حياته كانت إباحة لا تورث عنه برماوى (قوله أو ضمناً) كان أطلق (قوله بمدة مجهولة) كان أقتها بمجى زيد من سفره أو بحياته (قوله ظاهرة) والافيه إلا كساب النادرة وهى فائدة فى الجملة عـ شـ على مـ (قوله فالقياس) أى على اختلاط حمام البرجين سـ لـ (قوله الصحة) وبوزع الثمن على الرقبة والمنفعة أى على قيمتهما فلو كانت قيمته بمنافعه مائة وبدونها عشرين فللمالك الرقبة خمس الثمن وللمالك المنفعة أربعة أخلاسه عـ شـ على مـ (قوله لأنه حال بين الوارث وبينها) ولتعتبر تقويم المنفعة لتعذر الوقوف على آخرها فيستعين تقويم الرقبة مع منفعتها شرح مـ (قوله اعتبر من الثلث مائة) لأنه حال بينه وبين العشرة دائماً حل فان وفى بها فواضح وان كان لم ينف الا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والاوجه فى كيفية استيفائها انهما بينهما شرح مـ (قوله فالوصية بعشرين) فان وفى بها الثلث فظاهر والا كان وفى بنصفها فكما فى المؤبدة مـ وكيف ذلك مع أنه مائة لرقبة لرقبى وهى تسارى ثمانين بدون المنفعة فالعشرون تخرج من الثلث قطاً ويجاب بأنه يصور كلام مـ بما إذا كان عليه دين فإنه مقدم على الوصية تأمل (قوله النيابة فيه) أى فى النقل (قوله ومحلها إذا وسعه الثلث) فالويلع الثلث إلا الحجج من دون الميقات هـ لا يبطل إلا بقاء فى حج النقل فيه نظر يظهر الصحة فتأمل ثم رأيت فى شرح شيخنا كحج بطلان الوصية قطعاً ويعود المال للورثة لأن الحج لا يتبعض وفيه وقفة لأن الاحرام من الميقات ليس من الحج

اذ

ثمانين فالوصية بعشرين (وتصح) لوصية (بحج) ولو فلا بناء على دخول النيابة فيه (ويحج) عنه

(من ميقاته) عملاً بتقييده ان قيد وحلاً على المعهود شرعاً ان أطلق (الا ان قيد بأبعد) منه هو أولى من تعبيره ببلده (فيحج) منه (عملاً

بتقييده) ومحلها إذا وسعه الثلث



اذغابته أنه واجب فيه فلا يأتى هذا التعليل ثم رأيت شيخنا يرجع عنه ومضى على الصحة خلافاً لحج  
 (قوله فمن حيث أمكن) محله إذا أمكن من الميقات أى ميقات الميت والابطال الوصية لأن الحج  
 لا يتبعض قاله القاضى حسين ومحله فى النقل أما الفرض فإنه يكمل من رأس المال تأمل من ل ومثله  
 مرق قوله من الميقات ليس قيداً والصحيح أنه يحج عنه ولو من فوق الميقات ومن مكة ولا تبطل الوصية  
 سم ومثله قل على الجلال (قوله من رأس المال) سواء أوصى بها أم لا مرق (قوله وقائده  
 مزاجه الوصايا) وصورته أن يوصى لزيد بمائة ويوصى بحجة الاسلام من الثلث وأجزتها مائة أيضاً  
 وتركته ثلثاً فالثالث يضيق عن الوفاء بحجة الاسلام لأجزاء بوصيته زيد فتكمل شئ من رأس المال  
 وكأنه مستحق للغير فتصير التركة ثلثاً من الأشياء وثلثاً مائة الاثنتى شئ يقسم بين زيد وحجة الاسلام  
 فيخصها خمسون السدس شئ ويضم لها الشئ الذى من رأس المال فيصير أى الذى يخصها شيئاً وخمسين  
 السدس شئ تعدل مائتها أى الحجة فاجبر بزيادة المستثنى على كل من الطرفين أى طرف الشئ والخمسين  
 السدس شئ والطرف الآخر المائة فتصير شيئاً وخمسين تعدل مائة وسدس شئ ثم يقابل بطرح الخمسين  
 وسدس الشئ من الجانبين لوقوع الاشتراك فيهما فتصير خمسين تعدل خمسة أسداس شئ لا نتأخذنا  
 من الشئ سدسه لاشتراكهما فيه فاقسم الخمسين على خمسة أسداس الشئ لأن المسئلة من الضرب  
 السادس بأن تضرب أى الخمسين فى المخرج وهو ستة وتقسّم الحاصل على البسط وهو خمسة يخرج  
 ستون وهو قدر الشئ المخرج من رأس المال وسدسه عشرة فثلث الباقي بعده ثمانون تقسم بين زيد  
 وحجة الاسلام فيخصه أربعون ويخصه أربعون فتضمه الى الستين التى هى من رأس المال ومجموع  
 ذلك مائة فقد ظهر بذلك نقص من حصته زيد بالمزاجه فتأمل اهـ خليفى قال فى الياسمينية

وكل ما استثنيت فى المسائل \* صيره ايجاباً مع المعادل

وبعد ما تجبر بالتقابل \* بطرح ما نظيره بمائل

واقسم على الاموال ان وجدت \* واقسم على الاشياء ان عدها

وقوله صيره ايجاباً أى موجباً يعنى مثبتاً وقوله مع المعادل أى مع كل معادل لأن المستثنى ثبت فى الطرفين  
 وقوله نظيره مفعول مقدم لقوله بمائل أى لأن التقابل يحصل بطرح العدد الذى اشترك فيه الطرفان  
 وهو خمسون وسدس شئ والقاعدة أنك تقسم بعد الطرح المعلوم الباقي على المجهول وهو هنا خمسة  
 أسداس شئ فالخرج من القسمة هو القدر المجهول وانما احتجنا الى طريق الجبر والمقابلة فى هذه  
 المسئلة للدور وذلك لأن معرفة القدر الذى تتم به الحجة متوقفة على معرفة المقدار الذى يخصها من الثلث  
 ومعرفة ما يخصها منه متوقفة على معرفة القدر الذى تتم به الحجة ليخرج من رأس المال كفاي قل  
 على الجلال وقوله وقائده أى فائدة التقيد بالثلث مع أنه ان لم يوف كل من رأس المال مزاجه الحج  
 الوصايا فيكون قصده الرقى بورثته كما قاله مرق (قوله ما يخصه) أى ما يخص الحج من الثلث قال مرق  
 فان لم يكن له وصايا فلا فائدة فى نصه على الثلث (قوله وحجة الاسلام كل واجب الحج) أى فى كونه  
 محسوباً من رأس المال ع ش (قوله فان كان) أى الواجب لا يقيد كونه بأصل الشرع وبه يندفع  
 التنظير عليه شوى (قوله ولغيره أن يحج عنه فرضاً) ولو حجة الاسلام وان لم يستطعها الميت فى  
 حياته على المعتمد لانها لا تنفع عنه الا واجبة فالحقت بالواجب بشرح مرق لكن قول الشارح كقضاء  
 الدين يقتضى وجوبها عليه الا أن يقال لما كانت تقع واجبة صارت كأنها واجبة عليه (قوله لا يفعل  
 عنه) أى من غير التركة حل (قوله وحج الفرض الحج) عبارة فى سابق وحجة الاسلام كل واجب  
 بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك فى كونه محسوباً من رأس المال وهذا فى كون الغير له فعله

والا فمن حيث أمكن وهذا  
 من زياتى فى حج  
 الفرض (وحجة الاسلام)  
 من رأس المال (كغيرها)  
 من الديون (الا ان قيد  
 بالثلث منه) عملاً بتقييده  
 وقائده مزاجه الوصايا فان  
 لم يف بالحج من الميقات ما  
 يخصه كمل من رأس المال  
 وحجة الاسلام كل واجب  
 بأصل الشرع كعمرة وزكاة  
 فان كان نذراً فان وقع فى  
 الصحة فكذلك أوفى  
 المرض من الثلث (ولغيره)  
 من وارث وغيره (أن يحج  
 عنه فرضاً) من غير التركة  
 (بغير اذنه) كقضاء الدين  
 بخلاف حج النفل لا يفعل  
 عنه بغير اذنه لعدم وجوبه  
 وقيل للوارث فعله بغير اذنه  
 وانغيره فعله باذن الوارث  
 وحج الفرض

فما ذكره الفرض وأداء الزكاة والدين وقولي وغيره أعم من قوله ولا جنبي وقولي فرضا من زيادتي (ويؤدى وارث عنه) من التركة وجوبا ومن ماله جواز وان كان ثم (٢٨٦) تركة (كفارة مالية) مرتبة وخيرة باعتاق وبغيره وان سهل التكفير بغير

الاعتاق في الخيرة لانه نائبه شرعا (وكذا) يؤديها (غيره) أي غير الوارث (من ماله بغير اعتاق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتاق لاجتماع بعد العبادات عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافي ذلك ما في الروضة كأصلها في الايمان من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة لانها بنياه على تعليل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغير الاعتاق (وينفعه) أي الميت من وارث وغيره (صدقة ودعاء) بالاجماع وغيره وأما قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى فعام مخصوص بذلك وقيل منسوخ وكما ينتفع الميت بذلك ينتفع به المتصدق والداعي أما القراءة فقال النووي في شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها الى الميت وقال بعض أصحابنا يصل وذهب جماعة من العلماء الى أنه يصل اليه ثواب جميع العبادات من صلاة وصوم وقراءة وغيرها وما قاله من مشهور المذهب محمول على ما إذا قرأ

من غير التركة بغير اذنه كما هو واضح حل أي فليس تكرارا (قوله فيما ذكر) أي في كونه من رأس المال وصحة فعل الاجنبي له من غير اذن ع ش (قوله والدين) مكرر مع قوله السابق كقضاء الدين حل وأيضا جعله أولا مقياسا عليه وثانيا مقياسا بينهما تناف (قوله كفارة مالية) وكذا بدنية اذا كانت صوما اه حل وفيه ان الكفارة البدنية لا تكون الا صوما ولعل التقييد بالصوم سري له من عبارة شيخه المحلى ونصها يؤدى الوارث عنه الواجب المالى فغيره بالواجب ولم يعبر بالكفارة (قوله باعتاق) والولاء للميت مطلقا أي سواء كان من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله الآتي وبعد الولاء للميت وعبارة م ر ويكون الولاء في العتق للميت (قوله لانه نائبه شرعا) أي فاعتاقه كاعتاقه برماوى (قوله وبعد الولاء للميت) لا يخفى أن هذا موجود في اعتاق الوارث فيما اذا اعتق من ماله لا من التركة فينبغي ان يزاد مع أنه ليس نائبه شرعا اه حل (قوله من تصحيح الوقوع عنه) أي وقوع اعتاق غير الوارث عن الميت في المرتبة حل (قوله لانها بنياه الخ) أي وهو تعطيل ضعيف لوجود ذلك في اعتاق الوارث في الخيرة مع أنه صحيح حل وقوله في الخيرة ما في المرتبة فانه لا يسهل التكفير بغير اعتاق لانه الواجب أولا شيخنا (قوله وينفعه صدقة) ومنها وقف مصحف ونحوه وحفر بئر وغرس شجر منه في حياته أو من غيره عنه بعد موته م ر وس ل ومعنى نفعه بالصدقة تنزيله منزلة المتصدق قال الشافعي وواسع فضله تعالى أن يشيب المتصدق أيضا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعو به له اذا استجيب اما بنفس الدعاء وثوابه فللداعي لانه شفاعته أجراها الشافع ومقصودها للشفوع له شرح م ر ملخصا (قوله بالاجماع وغيره) عبارة م ر اجماعا وقد صح خبر ان الله ليرفع درجة العبد في الجنة باستغفار ولده وهو أي المدكور من الاجماع والخبر مخصص وقيل ناسخ لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان أريد ظاهره والافتقار كثر العلماء في تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو ان معناه لاحق له الا بما سعى واما ما فعل عنه فهو محض فضل الله تعالى لاحق له فيه (قوله فعام الخ) العموم في مفهومه وهو أنه ليس له شيء في غير سعيه فيخص بغير الصدقة والدعاء وقوله مخصوص بذلك أي بما ذكر من الاجماع وغيره (قوله أما القراءة) قال م ر يصل ثواب القراءة للميت اذا وجد واحدا من ثلاثة أمور القراءة عند قبره والدعاء له عقبها وينتفع حصول الثواب له وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وان كان ظاهر كلام شيخ الاسلام هنا خلافا في الخبر أي حيث قال أو نواه ولم يدع له سم ع ش فانه يفيد انه لا بد من الجمع بين التيق والدعاء ولو سقط ثواب القارى لمسقط كأن غلب الباعث الديوى كقراءة باجرة فينبغي ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر للقراءة للميت ولم ينو بها ولا دعاه بعد ها ولا قرأ عند قبره لم يرأ من واجب الاجارة وهل يكفي نية القراءة في أو طار ان تخلل فيها سكوت ينبغي نعم اذا ما بعد الاقل من ثوابه سم على حج ع ش على م ر (قوله انه لا يصل ثوابها) ضعيف وقوله وقال بعض أصحابنا يصل معتمد وقوله الى أنه يصل ثواب جميع العبادات كأن صلى انسان أو صام وقال اللهم أوصل ثواب هذا الفلان فانه يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة والصوم على هذا القول وهو ضعيف

(فصل في الرجوع عن الوصية) و ينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن

لا بحضرة الميت ولم ينو ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع بل قال السبكي الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعه وبين ذلك وقد ذكرته في شرح الروض (فصل) في الرجوع عن الوصية • (له) أي للموصي (رجوع) عن وصيته وعن بعضها (بنحو تفضة) بها كابطلتها ورجعت فيها ورفعتها ورددتها (و) بنحو قوله

الموصي



(هذا الوارثي) مشير الى الموصي به لانه لا يكون لوارثه الا اذا انقطع تعلق الموصي له عنه (و) بنحو (بيع ورهن وكتابة) لما وصى به (ولو بلا قبول) لظهور صرفه بذلك عن جهة الوصية وتعمير بنحو الخ اعم ٢٨٧) عبر به (وبوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر

(وتوكيل به) وعرض عليه) لان كلا منها توسل الى ما يحصل به الرجوع وذكر التوكيل والعرض في غير البيع من زيادتي (وخلطه) برامعنا وصى به بمرثله أو أجود أو أردأ منه لانه أخرجه بذلك عن امكان التسليم وخلطه (صبرة وصى بصاع منها باجود) منها لانه أحدث زيادته تناولها الوصية بخلاف ماله خلطها بمثلها لانه لازيادة أو بأردأ منها لانه كالتعيب (وطعنه برا) وصى به (وبذره) له (وعجنه دقيقا) وصى به (وغزله فطنا) وصى به (ونسجه غزلا) وصى به (وقطعه ثوبا) وصى به (قيصا وبنائه وغرسه) يارض وصى بها اظهر وكل منها في الصرف عن جهة الوصية بخلاف زرعه بها خرج باضافتي ما ذكر الى ضمير الموصي ماله حصل ذلك بغير اذنه فليس رجوعا (فروع) انكار الموصي الوصية ليس رجوعا ان كان لغرض كما يؤخذ من كلام الرافعي وعليه يحمل اطلاقه في باب التدبير انه ليس رجوعا ولو

الموصي له يصرفه في مكروه كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية اذا عرض للموصي له ما يقتضي أنه يصرفه في محرم وجب الرجوع أو في مكر وهندب الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على م ر (قوله هذا الوارثي) وفرق بينه وبين ماسياتي آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بمعين ثم أوصى به له مر وحيث يكون شر يكالاحتمال نسيانه الوصية الأولى مع اتيان ذلك هنا بان الموصي له الثاني ثم صار للاول في الاستحقاق الطاري فلم يكن ضمه اليه صريحا في رفعه فآثر فيه احتمال النسيان وشركنا بينهما اذا مرجح بخلاف الوارث فانه مغاير له لان استحقاقه أصلي فكان ضمه اليه صريحا في رفعه فلم يؤثر فيه احتمال النسيان اقوته حل وزى (قوله وبنحو بيع) كالمطبخ ولو فاسدة م ر وان حصل بعده فسخ ولو بخيار المجلس شرح م ر (قوله ولو بلا قبول) راجع للثلاثة واعتراض بانها لا تسمى بذلك الا اذا وجد القبول ويجاب بانها تطلق على الفاسد ايضا فهي تسمى عقودا فاسدة بدون ذلك م ر (قوله بنحو ما ذكر) أي البيع وما عطف عليه (قوله وعرض عليه) أي على نحو ما ذكر والتوكيل (قوله وخلطه برا) أي خلطا لا يمكن معه التمييز م ر (قوله باجود) ظاهر المتن أن هذا قيد في المستثنين قبله مع أنه قيد في الثانية فقط كما أشار اليه الشارح فكان عليه ان يذكر العامل في الثانية ليفيد ما ذكر (قوله لم تناولها الوصية) أي ولا يمكنه التسليم بدونها (قوله بخلاف ماله خلطها بمثلها) لانه لا يختلف به غرض (قوله لانه كالتعيب) أي وهو لا يؤثر (قوله وطعنه برا) هو بالمعنى الشامل لجريشه والحاصل ان كل ما زال به الملك أو زال به الاسم وكان بفعله أو أشعر بالاعراض اشعارا فهو يابكون رجوعا والا فلا قل على خط (قوله لظهور كل منها في الصرف الخ) ولان كلام من البناء والغرس يراد للدوام بخلاف زرعه لانه ليس للدوام فأشبه لبس الثوب زى (قوله ماله حصل ذلك بغير اذنه) شمل ماله أو وصى بخطه ووطعنها غيره بغير اذنه فلا يكون رجوعا وعبرة شرح م ر واعلم أن الحاصل أن ما أشعر بالاعراض اشعارا فهو يابكون رجوعا وان لم يزل به الاسم حيث كان منه أي من الموصي أو من مأذونه وما يزل به الاسم يحصل معه الرجوع وان كان بفعل أجنبي من غير اذنه بناء على انهما علمان مستقلان وهو المعتمد اه وهو مخالف لما ذكر والمعتمد الاول (قوله فليس رجوعا) ماله يزل به الاسم (قوله فروع) أي ثلاثة (قوله انكار الموصي) ظاهره وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصي قد يكون له غرض في انكارها مطلقا ولكن قيده م ر وحج في شرحهما بذلك ولم يذكر مفهومه اه ع ش (قوله يكون بينهما نصفين) الا اذا كان علمنا بالوصية الاولى أو قال أوصيت لزيد بما أوصيت به لعمر وفيكون رجوعا عن وقوله نصفين فاذا ردا أحدهما أخذ الآخر الجميع بخلاف ما اذا أوصى به لهما ابتداء وردا أحدهما فان نصفه للوارث لا لا أخرا لانه لم يوص له الا بالنصف اه ح ف

(درس)

(فصل في الإيصال) أي وما يتبع ذلك كتصديق الولي ع ش على م ر (قوله وهو) أي شرعا ومعناه لغة يرجع لما مر في الوصية كما قاله م ر لان معناه واحدة واحد وهو الإيصال (قوله مضاف لما بعد الموت) أي ولو تقديره كأن قال جعلت فلانا وصيا على أولادي تقديره جعلته كذلك بعد موتي عن (قوله وأوصيت اليه) أشار به الى أنه يتعدى باللام وبالي ويتعدى بنفسه أيضا كقول المصنف

وصى بثلث ماله ثم تصرف في جميعه بما يزيل الملك لم يكن رجوعا لان المعبر بثلث ماله عند الموت لا عند الوصية ولو وصى لزيد بمعين ثم وصى به لعمر وفليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو وصى به لثالث كان بينهم أثلاثا وهكذا (فصل في الإيصال) وهو اثبات تصرف مضاف الى ما بعد الموت يقال أوصيت لفلان بكذا وأوصيت اليه ووصيته اذا جعله وصيا

وقد أوصى ابن مسعود فكتب وصيته إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله رواه البيهقي بإسناد حسن (أركان) أربعة (موصى وموصى  
وهوصى فيه وصيغة وشرط في الموصى (٢٨٨) بقضاء حق) كدين وتنفيذ وصية ورد وديعة وعارية ومظلمة (مامر) في

الموصى بمال أول الباب وقد  
مربياته وهذا أولى من قوله  
ويصح الإيصال في قضاء  
الدين وتنفيذ الوصية من  
كل حرم مكلف (و) شرط في  
الموصى (بامر نحو طفل)  
كجنون ومجنون وسفه  
(معه) أي مع مامر (ولاية  
له عليه ابتداء) من الشرع  
لا بتفويض فلا يصح الإيصال  
من فقد شيئاً من ذلك  
كصبي ومجنون ومكره ومن  
به رق وأم وعم وموصى لم  
يؤذن له فيه ونحو مع ابتداء  
من ز يادني (و) شرط (في  
الموصى عند الموت عدالة)  
ولو ظاهرة (وكفاية) في  
التصرف الموصى به (وحرية  
واسلام في مسلم وعدم  
عداوة) منه للمولى عليه  
(و) عدم (جهالة) فلا  
يصح الإيصال إلى من فقد  
شيئاً من ذلك كصبي ومجنون  
أو فاسق ومجهول ومن به  
رق أو عداوة وكافر على  
مسلم ومن لا يكتفي في  
التصرف لسفه أو هرم أو  
غيره لعدم الأهلية في بعضهم  
وللهمسة في الباقي ويصح  
الإيصال إلى كافر معصوم  
عدل في دينه على كافر  
وقولي عند الموت مع ذكر  
عدم العداوة والجهالة من

الآتي ولو أوصى اثنين الخ وقال تعالى يوصيكم الله في أولادكم (قوله وقد أوصى ابن مسعود) ولم يشكر  
عليه فصار اجاعاً سكوتياً (قوله وصيته إلى الله) أي أقوضها إلى الله ع ش وهو على سبيل التبرك  
(قوله ومظلمة) كغصب (قوله مامر) أي من كونه مكافحاً مختاراً وقوله وهذا أولى الخ لا يهام  
عبارة الأصل صحة إيصال المكره ع ش (قوله فلا يصح الإيصال ممن فقد شيئاً من ذلك) وكذا الأب  
والجد إذا نصبهما الحاكم في مال من طرأسفه لانه وليه الحاكم دونهما خط (قوله لم يؤذن له فيه)  
بأن أوصى عن نفسه أو أطلق بخلاف ما لو أذن له الولي أن يوصى عنه وبهذا التصوير اندفع ما يقال  
مفهوم قوله لم يؤذن له صحتها مع الاذن بأن يوصى عن نفسه وهو مخالف لمفهوم قول المتن ابتداء ع ش  
وعبارة حل وزى فان أذن له فيه بأن قال له أوص عني كان له أن يوصى عنه لا عن نفسه وكذا لو  
أطلق بأن قال أوص بتركتي إلى من شئت فان حذف بتركتي بأن قال أوص لم يكن إذا (قوله عند  
الموت) وكذا عند القبول على الأوجه أخذاً من التعليل الآتي ولان الفسق والحجز واختلال النظر  
ينعزل به دوماً فابتداء أولى برماوى (قوله عدالة) قضية الاكتفاء بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة  
من خاتم المروءة والظاهر خلافه وأن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع ع ش على  
مر (قوله ولو ظاهرة) المعتمداً أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً زى أي سواء وقع في عدالته نزاع  
أولاً والعدالة الباطنة هي التي تثبت عند القاضي بقول المزكين ع ش على مر (قوله وحرية) أي  
كاملة ولو ما لا يكذب بروستولية مر (قوله واسلام في مسلم) قال حج وذكر الاسلام بعد العدالة  
لان الكافر قد يكون عدلاً في دينه وبفرض علمه من العدالة يكون توطئته لما بعده عن (قوله  
وعدم عداوة) أي دنيوية ظاهرة أما الدينية فلا تضر كاليهودي للنصراني وعكسه س ل قال مر  
فأخذ الاسنوي منه عدم صحة وصاية نصراني يهودي وعكسه مردود اه ويتصور وقوع العداوة  
بينه وبين الطفل والمجنون بكون الموصى عدواً للموصى أو للعالم بكراهته لهما من غير سبب شرح مر  
فيلزم من كون الموصى عدواً للموصى أن يكون عدواً لابنه غالباً فاندفع قول حج كون ولد العدو عدواً  
ممنوع وقال أيضاً اشتراط العدالة يغني عن اشتراط اتقاء العداوة اه قال سم فديتصور حصول  
العداوة في المجنون قبل جنونه فتستصحب لان الأصل والظاهر بقاءها (قوله كصبي ومجنون) هما  
خارجان بالعدالة اذ العدالة يلزمها البلوغ والعقل (قوله ومجهول) معناه أن يكون مجهول الحال لم تعرف  
حريته ولا رقه ولا عدالته ولا فسقه لأنه بوصي لأحد رجلين ع ش وظاهره أنه لو أوصى لأحد رجلين  
كان صحيحاً وليس كذلك فالأولى أن يراد بالمجهول ما يشمل مجهول العين والصفة فيصدق بما ذكر  
اه (قوله في الباقي) كالعدو (قوله إلى كافر معصوم) ولو كان الموصى مسلماً بان أسلم شخص وله ابن بالغ  
عقل كافر لكنه سفیه فإنه لا يتبعه في الاسلام فلا بد حينئذ أن يوصى عليه كافر اشرح الروض والراجع  
أنه لا يصح أن يوصى عليه كافر كما في شرح مر فيكون مستثنى من كلامه وقضية قوله معصوم امتناع  
إيصال الحربى إلى حربى س ل (قوله عدل في دينه) أي بتواتر ذلك من العارفين بدينه أو باسلام عارفين  
وشهادتهم بذلك مر ع ن (قوله لانه وقت التسلط على القبول) فلا بد من استمرار ذلك من الموت إلى  
القبول حل (قوله ثم استكملها عند الموت) ويكتفي في الفاسق إذا تاب كونه عدلاً عند الموت وإن لم تمض  
مدة الاستبراء كما في ع ش على مر (قوله ولا يضر عني) أي ولا يضرهم إشارته بخلاف ما لا تفهم

إشارته

ز يادني واعتبرت الشروط عند الموت لا عند الإيصال ولا بينهما لانه وقت التسلط على القبول حتى لو أوصى

إلى من خلا عن الشروط أو بعضها كصبي ورقيق ثم استكملها عند الموت صح (ولا يضر عني) لان الاعمي متمكن من التوكيل فيما



الشروط فيها عند الموت  
لو فور شقتها وخروجها من  
خلاف الاصطخري فإنه  
يرى أنها تلي بعد الأب والجدة  
(وينزل ولي) من أب  
وجدة ووصي وقاض وقيمة  
(بفسق لا امام) لتعلق  
المصالح الكلية بولايته  
وتعبر بالولي أعم مما عبر به  
(و) شرط (في الموصي فيه  
كونه تصرفاً مالياً) بقيد زده  
بقولي (مباحاً) فلا يصح  
الإبلاء في تزويج لان غير  
الأب والجدة لا يزوج الصغير  
والصغيرة (و) لا في (معصية)  
كبناء كنيسة لمنافاتها  
لكونه قريبة (و) شرط (في  
الصيغة إيجاب بلفظ يشعر  
به) أي بالإبلاء وفي معناه  
ما روي في الضمان (كأوصيت  
إليك أو فوضت إليك) (أو  
جعلتك وصياً ولو) كان  
الإيجاب (مؤقتاً ومعلقاً)  
كأوصيت إليك إلى بلوغ  
ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ  
أو قدم فهو الوصي لأنه  
يحقق الجهالات والاختار  
(وقبول كوكالة) فيمكن  
بالعمل وقولي كوكالة من  
زيادتي ويكون القبول  
(بعد الموت) متى شاء كافي  
الوصية بمال (مع بيان ما  
يوصي فيه) فلما اقتصر على  
أوصيت إليك مثلاً لفا

أشارته من (و) (قوله إلى حفصة) هي بنته وزوجة النبي صلى الله عليه وسلم بما روي (قوله  
والأم أولى) وتزوجها لا يبطل وصايتها إلا أن نص عليه الموصي (قوله إذا حصلت الشروط فيها عند  
الموت) هذا بالنظر للصحة أما بالنظر للأولية فتعتبر الشروط فيها عند الإبراء عيش وعبرة من  
وأم الأطفال المستجمعة للشروط حال الوصية لا حال الموت وإن جرى عليه جمع لأن الأولوية إنما يخاطب  
بها الموصي وهو لا علم له بما يكون عند الموت فتعين أن يكون المراد أنها إن جمعت الشروط فيها حال  
الوصية فالأولى أن يوصي لها والأفلاو عوى أنه لا فائدة لذلك لأنها قد تصلح عند الوصية لا عند الموت  
مردودة لأن الأصل بقاء ما هي عليه (قوله وينزل ولي الخ) قال البرماوي وكل من فسق وتاب لا تعود  
ولايته الابتدائية جديدة قال الأربعة الأب والجدة والنظر بشرط الواقف والحاضنة زاد بعضهم والأم  
الموصي لها برماوي وزاد بعضهم ولي التكاثر (قوله تصرفاً مالياً) شامل للإبراء على أمر الأطفال فإن  
معناه التصرف في مالهم وحفظه ويشمل أيضاً رد نحو الوديعة فلا يس التصرف خاصاً بالبيع والشراء كما هو  
ظاهر في (قوله مباحاً) المراد به عدم المعصية بدليل قوله ولا في معصية فيشمل الواجب (قوله لان  
غير الأب والجدة لا يزوج الصغير والصغيرة) يرد عليه السفيه فقضاء ما أن غيرهما يزوجه لانه غير صغير  
فالولي التعليل بأن غير الأب والجدة لا يمتنى بدفع العار كاعتنائهما شوبرى بإيضاح (قوله كبناء  
كنيسة) أي للتعبد ولو مع نزول المارة (قوله إيجاب بلفظ) الباء للتصوير وفيه إن الإيجاب جزء من  
الصيغة فكيف يجعل شرطاً لها إلا أن يقال الشرط كون اللفظ يشعر بالإبراء فصب الشرطية على  
الموصوف مع صفته (قوله كأوصيت إليك) ويظهر أن وكنتك بدموتي في أمراً طفلي كناية من  
(قوله أو جعلتك وصياً) أي في كذا القول لآتي مع بيان ما يوصي فيه (قوله إلى بلوغ ابني) هذا  
تأقيت وقوله فإذا بلغ الخ تعليل فهو مثال واحد اجتماع فيه التأقيت والتعليل لكنهما ضمنيان ومثال  
التأقيت الصريح أوصيت إليك سنة ومثال التعليل الصريح إذا مات أو إذا مات وصي فقد أوصيت  
إليك شرح من (قوله فهو) أي الابن أو زيدا أو فرد الضمير لان العطف بأو ولو بلغ الابن أو قدم  
زيد غير أهل فالأقرب انتقال لولاية الحاكم لانه جعلها مغيية بذلك شرح من (قوله مع بيان) متعلق  
بأوصيت وما بعده أو يشعر بالأول أولى فكان الأولى تقديمه (قوله لفا) أي كالأقوال وكنتك ولعدم  
عرف له يحمل عليه ومنازعة السبكي فيه بان العرف يقتضي أنه يثبت له جميع التصرفات مردودة إذا كان  
غير مطرد فلا يؤول عليه وإن قال الزركشي يؤيده قول البيهقيين إن حذف المعمول يؤذن بالعموم  
شرح من باختصار (قوله وسن إبراء بامر نحو طفل) أي إن لم يخش ضياعه (قوله وبقضاء حق)  
أي لله تعالى أو لآدمي (قوله لم يجز عنه) بفتح الجيم وكسر هاء الكسرة أفصح من باب ضرب أو نعب  
وإنما كان سنة حينئذ لانه يمكنه الاستغناء عنه بالوفاء برماوي (قوله أو عجز) أي حالاً وكان يقدر عليه  
ما آلمن نحو دين مؤجل أو ريع وقف فاندفع ما يقال إذا عجز عنه فكيف يوصي به (قوله وبه شهود)  
ولو واحد اظهر العدد والأوجه الاكتفاء بخطه إن كان في البلد من يثبت ولا مانع منه كما اكتفوا  
بالواحد مع أنه وإن انضم إليه يمين غير حجة عند بعض المذاهب نظر المن يراه حجة فكذلك الخط نظراً  
لذلك نعم من باقليم يتعذر فيه من يثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين فالأوجه عدم الاكتفاء بهما  
شرح من والذي يثبت بالخط القاضي المالكي لان الامام مالك يثبت الحق بخط الشاهد إذا شهد  
اثنان بان هذا خطه (قوله استبقا بالخيرات) أي استبقا لأهلها وفي بعض النسخ استبقا وماعنا

(٣٧ - (يجري) - ثالث) (وسن إبراء بامر نحو طفل) كيجنون (و بقضاء حق) ان لم يجز عنه حالاً أو عجز

(وبه شهود) استبقا بالخيرات فان عجز عنه حالاً ولا شهود به وجب الإبراء مسارعة لإبراء ذمته وإطلاق الأصل من الإبراء بما ذكره منزل

يصح) أى الايصاء من أب  
(على نحو طفل والجدة بصفة  
الولاية) عليه لان ولايته ثابتة  
شرعا وخرج بز يادنى على  
نحو طفل نصب وصى فى قضاء  
الحقوق فصحيح (ولو  
أوصى اثنين) ولو مرتبا  
وقبلا (لم ينفرد واحد)  
منهما بالتصرف (الاباذنه)  
له بالانفراد فله الانفراد  
عملا بالاذن نعم له الانفراد  
برد الحقوق وتنفيذ وصية  
معينة وقضاء دين فى التركة  
جنسه وان لم ياذن له لكن  
نارح الشيخان فى جوار  
الاقدام عليه (ولكل) من  
الموصى والموصى (رجوع)  
عن الايصاء متى شاء لانه  
عقد جائز كالوكالة قال فى  
الروضة الا أن يتعين الوصى  
أو يغلب على ظنه تلف المالك  
باستيلاء ظالم من قاض  
وغيره فليس له الرجوع  
(ومصدق لى) يمينه وصيا  
كان أوقيا أو غيره (فى اتفاق  
على موليه) بقيد زده  
بقول (لائق) بالحل (لا فى  
دفع المال) اليه بعد كلفه فلا  
يصدق بل المصدق موليه  
يمينه اذ لا تعسر اقامة البيعة  
عليه بخلاف الاتفاق وقولى  
يمينه من زيادنى وتعييرى  
بالولى وبموليه أعم من تعبيره  
بالوصى والطفل

﴿ كتاب الوديعة ﴾

أولى لموافقة قوله تعالى فاستبقوا الخيرات برماوى (قوله على هذا التفصيل) أى ان لم يجهز أو به شهود  
(قوله فان لم يوص بها) أى بأمر المطلق وأمر المجنون وبقضاء الدين (قوله نصب القاضى) أى ندبا  
ولا بعد لوجوب برماوى (قوله والجدة بصفة الولاية) أى حال الموت أى لا يعتد بنصوبه اذا وجدت  
ولاية الجدة لان ولايته ثابتة بالشرع كولاية الزوج أما لو وجدت حال الايصاء ثم زالت عند الموت فيعتد  
بنصوبه كما يحتمل البلقينى لما مر أن العبرة بالشروط عند الموت شرح م (قوله ولو أوصى اثنين الخ)  
عبارة م (ولو أوصى اثنين) بشرط عليهما الاجتماع أو أطلاق بان قال أوصيت اليكما أو الى فلان ثم قال  
ولو بعد ما أوصيت الى فلان (قوله لم ينفرد واحد منهما) فلا بد من اجتماعهما فيه بان يصدر عن رأيهما  
فيه وليس المراد أن يتلفظا بالعقد معا وحمل ذلك فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية غير معينة وقضاء  
دين ليس فى التركة جنسه بخلاف رد ودبعية ومغصوب وعارية وقضاء دين فى التركة جنسه فلكل  
الانفراد به لان صاحبه الاستقلال بأخذه وقضية الاعتداد به وقوعه موقعه اياحه الاقدام عليه وهو  
الوجه وان بخلافه شرح م (قوله لم ينفرد) فاذا أوصى لهما معا فأتى أحدهما أو رد لم ينفرد  
الآخر بالتصرف بل ينصب الحاكم من يقوم مقام الميت والراد بخلاف ما اذا أوصى لهما معا فأتى أحدهما  
أحدهما أو رد فلا تصرف لان النشر يك ليس مأخوذا من نصريح الموصى شرح الهجة ومن ل  
(قوله الاباذنه) أى الموصى فى الانفراد بان قال أوصيت لكما وأذنت لزيد مثلا فى الانفراد (قوله  
لكن نازع الشيخان) ضعيف (قوله فليس له الرجوع) أى يحرم عليه ولو عزل نفسه لم يعزل ع ش  
لكن لا يلزمه ذلك بجانابل بالاجرة والاوجه انه يلزمه فى هذه الحالة القبول وانه يتمتع عزل الموصى له  
حينئذ لما فيه من ضياع نحو ودبعية وأمال وأولاده ويمتنع عزل نفسه أيضا اذا كانت اجارة بعوض فان  
كانت بعوض من غير عقد فهي جعالة قاله الماوردى شرح م (قوله ولي يمينه) الا الحاكم فيصدق  
بلا يمين وان عزل حل وحج واعتمد م أنه لا بد من يمينه قبل العزل وبعد اه سم (قوله  
فى اتفاق) أى وفى تلف المالك كفى الروض ولعله على التفصيل الآتى فى الوديعة وما صرفه الولي من مال  
نفسه ولو دفع ظالم عن مال الولد لا يرجع به الا ان كان باذن حاكم أو شاهدا لا بنية الرجوع الا فى الأب والجدة  
وكذا غيرهما عند تعذر الحاكم والشهاد قل على الجلال (قوله لائق) أما غير اللائق فيصدق  
فيه الولد يمينه قطعا ولو اختلفا فى شيء أهولائق أو لا ولا يثبت صدق الوصى لان الاصل عدم خيائه أو فى  
نارح موت الأب أو أول ملكه المال المتفق عليه منه صدق الولد يمينه وكالوصى فيما ذكر وارنه شرح  
م (ولو تنازعا فى التصرف هل وقع بالمصلحة ولا صدق الأب والجدة كذا الأم دون غيرهم والمشتري من  
كل منهم ماله قل على الجلال ﴿ فرع ﴾ لا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك ووكيل بحساب  
بل ان ادعى خيائه حلف ذكره ابن الصلاح فى الوصى والمطروى فى أمناء القاضى ومثاهم بقية الأمناء  
وأفهم كلام القاضى أن الامر فى ذلك كله راجع الى رأى الحاكم بحسب ما يراه من المصلحة وهو ظاهر  
شرح م (قوله لائق دفع المال) ولا فى بيعه لمصلحة أو غبطة الا الأب والجدة والأم لو فور شققهم حل

﴿ كتاب الوديعة ﴾

وجه مناسبة ذكرها عقب الايصاء أن المودع جعل الوديعة رصيا على الوديعة من جهة حفظها وتهددها  
وان كان فى حال حياته وذ كرها بعضهم عقب اللقطة لان اللقطة أمانة أيضا أى من حيث وجوب الحفاظ  
(قوله يقال) أى لغة وشرع ع ش وعبارة شرح م هي لقطة ما وضع عند غير مالك لحفظه وشرعا العقد  
المقتضى للاحتفاظ أو العين المستحقة حقيقة فيها ما وصح ارادتهما وإرادة كل منهما فى الترجمة



من وودع الشيء يدع اذا سكن لانها ساكنة عند الوديع وقيل من قولهم (٢٩١) فلان في دعة أي راحة لانها في راحة

الوديع ومراعاته والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وخبر أذ الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك رواه الترمذي وقال حسن غريب والحاكم وقال على شرط مسلم ولان الناس حاجة بل ضرورة اليها (أركانها) أي الوديع بمعنى الابداع أربعة (وديع) بمعنى العين المودعة (وصيغته) وودع ووديع وشرط فيهما أي في المودع والوديع (ما) مر (في موكل ووكيل) لان الابداع استنباط في الحفظ (فلو أودعه نحو صبي) كيجنون ومججور سفة (ضمن) ما أخذ منه لانه وضع يده عليه بغير إذن معتبر ولا يزول الضمان الا بالرد الى ولي أمره نعم ان أخذه منه حسبة خوفا على نفسه في يده أو تلفه مودعه لم يضمنه (وفي عكسه) بان أودع شخص نحو صبي (اعما يضمن بالانفاق) منه لانه لم يسلطه على اتلافه فلا يضمنه بتلفه عنده اذا يلزمه الحفظ وظاهر أن ضمان المتلف انما يكون في متمول (و) شرط (في الوديع كونها محترمة)

وقال زى وشرعنا وكيل من المالك أو نائبه لآخر يحفظ مالاً واختصاص بفرج بتوكيل اللقطة والامانات الشرعية لان الائتمان فيهما من جهة الشرع ويتفرع على كونه توكيلاً لأن الابداع عقد اهـ وقيل هو اذن وينبغي على ذلك أن الوديع لو عزل نفسه انزل على الاول دون الثاني وان ولد الوديع الحادث وديعة على الاول دون الثاني كما قاله عن (قوله من ودع الشيء) بفتح الدال وضمها (قوله ومراعاتها) تفسير حـ لـ (قوله ان الله يأمركم) الآية وان نزلت في رد مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة فهي عامة في جميع الامانات بقرينة الجمع قال الواحدى أجمعوا على أنها نزلت بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها شرع مـ وعبارة الجدل اثنان نزلت لما أخذ على مفتاح الكعبة من عثمان بن طلحة سادتها أي خادمها فقهر لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح ومنعه من اعطاء المفتاح وقال لو علمت انه رسول الله لم أمنعه فاراد على أن يعطى المفتاح لعمه العباس فامر النبي صلى الله عليه وسلم برده الى عثمان وقال خذها أي السدانة خالدة فوجب من ذلك فقرأه على الآية فأسلم وأعطاه عند موته لاختيه شيبه فبقي في أولاده اهـ وفيه أن المفتاح ليس أمانة لانه أخذ فقهر أو أوجب بانه لما وجب عليه رده كان كالأمانة (قوله ولا تخن من خانك) سماها خيانة مشاكلة وفيه انه معارض لآية فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الآن يقال لا تخن من خانك زيادة على ما خانك به أو لا تخن فيه بما لا يجوز كان زنى بزوجتك وعليهما فلا مشاكلة وأن الحديث يبين ان الاولى العفو أي لا تخن من خانك بل عفوك عنه أولى والآية مبينة للجواز وان كان الاولى العفو كما يشير اليه تسمية الثاني اعتداء وبعضهم خص الحديث بالامانة أي من خانك في أمانتك لا تخن في أمانته التي استأمنك عليها (قوله غريب) أي انفرده به راويه وهو لا ينافي الحسن عـ شـ (قوله بمعنى الابداع) أي العقد لا بمعنى العين المودعة والالزام كون الشيء ركناً لنفسه وان الصيغة وما بعدها أركان للعين المودعة ولا معنى له واذا جلت الوديع في الترجمة على العين المودعة كان في كلام المصنف استخدام كالا يخفى (قوله لان الابداع استنباط في الحفظ) فمن صح توكيله صح ابداعه ومن صح توكيله صح دفع الوديع له فخرج استبداع محرم صيد او كافر مصحفاً كذا قالوا هنا وفي متن البهجة صحته ابداع الكافر المسلم ونحوه لانه ليس فيه تسلط فيحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد ويجعل عند مسلم زى (قوله فلو أودعه) أي شخصاً ولو غير كامل شورى (قوله ضمن ما أخذه) أي بأقصى القيم ومقتضاه ان الصبي يضمن بأقصى القيم أيضاً لان تعريفه الغصب شامل لأخذه من مثله لانه يصدق عليه انه استيلاء على حق الغير بغير حق مـ (قوله بغير إذن معتبر) فاندفع به ما يقال فاسد الوديع كصحيحها في عدم الضمان مـ لا يقال هذه باطلة لافاسدة لا ما هوول الناسد والباطل مراد فان عندنا الا في مواضع ليس هذا منها (قوله حسبة) أي من غير طلب ادخار الثواب الاخرة قال في المختار احتسب الاجر على الله أي ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا والاسم منه الحسبة (قوله لم يضمنه) ما لم يسلطه على اتلافه مـ فان سلطه لوديع على اتلافه ضمن ان كان الصبي غير مميز لان فعله حينئذ كفعل مساطه اهـ شورى (قوله بأن أودع شخص) أي كامل أمال أو أودع محوصي نحو صبي فانه يضمن فرطاً أم لا تلفاً وأتفـ قل وبرماوى ومثلها في شرح مـ لانه قال ولو أودع محوصي مثله ضمن بالاستيلاء وفيقال هذه الصورة داخلة في قول المتن فلو أودعه محوصي لان الضمير يشمل غير الكامل كما قاله لشورى والحاصل ان كلاماً من المودع ولوديع اما كامل أو صبي أو مجنون أو مجبور عليه بسفه أو مغمى عليه أو مكراً أو عبداً والحاصل من

ولو نجسا ككاتب ينفع ونحوه بر خلاف غير المحترمة ككاتب لا ينفع وآله لظهور هذا من زيادتي (و) شرط (في الصيغة ما) مر (في وكالة) فيشترط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيمكن قبضه ولا يمكن الوضع بين يديه

من أحدهما نية عليه الزركشي والایجاب اما صريح (كأودعتك هذا أو استعطفتك أو) كناية مع النية (نكده فان عجز) من يراد الابداع عنده (عن حفظها) أي الوديعه (حرم) عليه (أخذها) لانه يعرضها للتلف (أو) قدر عليه و (لم يبق بأمانته) فيها (كره) له أخذها خشية الخيانة فيها قال ابن الرفعة لا أن يعلم بحاله المالك فلا يحرم ولا يكره والابداع صحيح والوديعه أمانة وإن قلنا بالتحريم وثر التحريم مقصور على الأثم (والا) بأن قدر على حفظها ووثق بأمانته فيها (سن) له أخذها بقيد زده بقولي (ان لم يتعين) لاخذها خبر لم والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه أخذها لكن لا يجبر على اتلاف منفعة ومنفعة حرزه مجاما (وثر نعم) الوديعه أي ينتهي حكمها (بموت أحدهما وجنونه وإعاقته) وحجسفه عليه (واسترداد) من المودع (ورد) من الوديع كالوكالة (وأصلها أمانة) بمعنى أن الأمانة متأصلة فيها لا تبع كالرهن سواء أ كانت يجعل

ضرب سبعة في سبعة تسعة وأربعون وعلى كل ما أن تتلف الوديعه بنفسها أو يتلفها المودع أو الوديع والحاصل من ضرب ثلاثة في تسعة وأربعين مائة وسبعة وأربعون (قوله مع السكوت) أي منها أخذ الماسيائي فلا ضمان على صاحب الحمام اذا وضع انسان ثيابه في الحمام ولم يستحفظه عابها كما هو الواقع الآن حل أي وان فرط في حفظها بخلاف ما اذا استحفظه وقبل منه أو أعطاه أجره لحفظها فيضمنها ان فرط كان نام أو غاب ولم يستحفظ من هو مثله وان فسدت الاجارة ومثل ذلك الدواب في الخان فلا يضمنها الخاني الا ان قبيل الاستحفاظ أو أخذ الاجرة وليس من التفريط فيهما أي الحمام والخان ما لو كان يلاحظ على العادة فتغفل سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لعدم تقصيره في الحفظ المعتاد والظاهر انه يقبل قوله فيه يمينه لان الأصل عدم انتقصير شرح م (قوله نعم لو قال الوديع) هو استدراك على قوله يشترط اللفظ الخ لا على قوله فيكفي الوضع الخ لقوله في الاستدراك فدفعه ولم يقبل فوضعه بين يديه (قوله فالشرط اللفظ من أحدهما) الذي اعتمده شيخنا م باعتبار اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر والفعل منه ولو متراخيا كفي الوكالة ولا يضاء ولا يكفي السكوت منه خلافا لـ ط فان حل على ما يقع بعده فعل فظاهر فلو قل احفظ متاعى هذا فسكت لم يكن وديعا ويغنى عن القبول أخذ الاجرة ولم يرتض هذا شيخنا زى قل على الجلال (قوله ولا يكره) قال بعضهم وتكون مباحة في هذه سم ونازع فيه زى رقل خ ش وتصور الاباحة هنا بان شك في أمانة نفسه اه أي مع علم المالك بحاله أمامه جهله به فتكره كما قاله س ل حيث أدخل الشك والوهم في قوله أو لم يثق بأمانة نفسه فان غلب على ظنه عدم الوثوق حرم عليه أخذها فتعريضها الأحكام الخمسة وكلها في الشرح على كلام سم (قوله والوديعه أمانة) لكن لو كان المودع وكلا أو ولي يتيم حيث لا يجوز له الابداع فهي مضمونة بمجرد الاخذ قطعاً خ ط س ل (قوله وأثر التحريم مقصور على الأثم) هذا جواب سؤال مقدر تقديره كيف تكون أمانة مع القول بالتحريم مع أن مقتضى التحريم الضمان فأجاب بأن أثر التحريم مقصور على الأثم أي فلا يتعداه الى الضمان (قوله والله في عون العبد) انظر معنى هذه الظرفية وقال بعضهم ان في زائدة وعون بمعنى معين والاضافة بمعنى اللام والتقدير والله معين للعبد مادام العبد معين لا أخيه (قوله بأن لم يكن ثم غيره) أي وكان بحيث لو منع من القبول ضاعت على مالكها ع ش م (قوله لكن لا يجبر على اتلاف منفعة الخ) أي فله أخذ الاجرة على ذلك لان الواجب العيني قد توفى عليه الاجرة كسقي اللبا حل (قوله وترفع الخ) وفائدة ارتفاعها انها لا تصير أمانة شرعية فعليه الرد لمالكها أو وليه ان عرفه أو اعلامه بها أو بحالها فوراً عند تمكنه وان لم يطلبها كضالة وجدها وعرف مالكها فان غاب ردّها للحاكم الأمين والاضمن شرح م (قوله بوموت أحدهما) (قوله أي ينتهي حكمها) وهو عدم الضمان (قوله بموت أحدهما) ويجب على الوديع الرد الى الولي في مسألة الجنون وإلى الوارث في مسألة الموت والاضمن لزوال الائتمان س ل (قوله او غمائه) ومن ثم تعلم أن الانسان اذا فرقوه في الحمام صار ضامنا للودائع وهذا أمر يقع للناس كثيرا اه سم ع ش وقوله عليه أي على أحدهما وقوله واسترداد أي طلب الرد (قوله كارهن) فان الغرض الأصلي منه اتوثق والامانة تبع حل (قوله في الجملة) أي فيما ذلم بأخذ جعله وقال س ل أي فيما اذا سن له اقبول أو وجب وعبارة الشيخ عبد البر قوله في الجملة أي في بعض أحوالها وهو ما اذا كان بغير جعل ولم تكن محرمة ولا مكروهة ولم يحصل منه تعدد هذا ما ظهر (قوله وتضمن بعوارض) نظمت في قوله



كان ينقلها من محلة أودار لاخرى دونها حوزا) وان لم ينه المودع عن نقلها لانه عرضها لثالث نم ان نقلها بظن انها ملكه ولم ينتفع بهالم  
يضمن وخرج مما ذكر ما لو نقلها الى مثل ذلك حوزا أو الى آخرها أو نقلها من بيت الى آخر في دار واحدة أو خان

(٢٩٣)

واحد ولم ينه المودع فانه  
لا ضمان وان كان البيت  
الاول أحرز (وكان يودعها)  
غيره ولو قاضيا (بلاذن)  
من المودع (ولا عذر) له  
لان المودع لم يررض بذلك  
بخلاف مالو أو دعهما غيره  
لعذر كرض وسفر (وله  
استعانة بمن يحمله الحرز)  
أو يعلقها أو يستقيها المفهوم  
ذلك بالاولى لان العادة  
جرت بذلك (وعليه عذر)  
كارادة سفر ومرض  
مخوف وحريق في البقعة  
واشراف الحرز على الخراب  
ولم يجد غيره (رد مالها كها  
أو وكيله) (ان فقدتها  
ردها (لقاض) وعليه  
أخذها (ف) ان فقدتها  
(لامين) ولا يكلف تأخير  
السفر وتغيير بالاعتذار  
مما عير به وعطفي الامين في  
المرض المخوف بالفاء أولى  
من عطفه له بأو (ويغني  
عن الآخرين وصية) بها  
(اليهما) فهو مخبر عند فقد  
الاولين بين ردها للقاضي  
والوصية بها اليه والمراد  
بالوصية بها الاعلام بها  
والامر بردها مع وصفها بما  
تتميز به أو الإشارة لعينها ومع  
ذلك يجب الاشهاد كافي

عوارض التضمن عشر ودعها وسفر ونقلها وحجها

وترك ايصال ودفع مهالك ومنع ردها وتضييع حكي

والانتفاع وكذا المخالفه في حفظها ان لم يزد من خالفه

أى الذى خالفه كان قال لا تقفل عليه قفلا فأقفله (قوله كان ينقلها) أى غير ضرورة وقد عين له المودع  
مكا بالحرز وان لم ينه عن غيره كما في شرح الروض (قوله دونها حوزا) ظاهره وان كان حوزا مثلها وجرى  
عليه حج واعتمد مر عدم الضمان حيث تدور على ما اذا لم يعين له موضع فلا مخالفة (قوله يودعها  
غيره) ولو ولده وزوجته وقنه (قوله لان المودع الخ) عبارة مر لا للمالك لم يررض بأمانة غيره  
ولا يده أى فيكون طريقا في ضمانها والقرار على من تلفت عنده وللمالك تضمين من شاء فان شاء  
ضمن الثانى ويرجع بما غرمه على الاول ان كان جاهلا أما العالم فلا لانه غاصب أو الاول يرجع على  
الثانى ان علم لان جهل اه بحروفه (قوله وله استعانة بمن يحمله) ولو خفيف أو مكنتها  
بلا مشقة فيما يظهر شرح مر وهل يشترط كونه ثقة الذى يظهر نعم ارغاب عنه لان لازم كالعادة  
و يؤيده ما أتى أنه لو أرسلها مع من يستقيها وهو غير ثقة ضمنها حج مر وعبرة مر وله  
استعانة بمن يحمله الحرز أى اذا لم ينزل يده عنها قال خ ش بأن يعد حافظا لها عرفا (قوله المفهوم)  
صفة للاستعانة المقدرة لان التقدير أو استعانة بمن يعلقها الخ وقوله بالاولى لان الحاجة للملق والسقى  
بما يتكرر بخلاف الحمل فاذا جاوزا ما لا يتكرر فلهن جواز ما فيه تكرر بالاولى وأيضا الحمل فيه  
استيلاء بخلافهما فاذا جاوزا ما فيه استيلاء تام فلهن جواز ما ليس فيه استيلاء تام بالاولى مر (قوله  
كارادة سفر) ولو قصيرا زى وقيد مر بالطويل (قوله فان فقدتها) أى بمسافة انقصر مر وقوله  
ردها لقاض جعل الشارح قوله لقاض متعلقا بفعل ماص جوابا لشرط مقدم مع انه في كلامه  
متعلق بالمصدر وهو ردها لانه معطوف على قوله لمالكها في تقدير الشارح تغيير للعامل والاعراب  
الأن يقال انه حل معنى لاجل اعراب (قوله لقاض) أى غير خائن وقوله فلامين ومتى ترك هذا الترتيب  
ضمن حيث قدر عليه قال الفاروقى الا في زمننا فلا يضمن بالايديع لثقة مع وجود القاضى قطع الماظهر  
من فساد الحكم شرح مر (قوله في المرض المخوف) أى الداخل في عموم العذر شيئا (قوله وصية  
بها اليهما) المعتمد اختصاص هذا بالاشراف على الموت دون السفر فلا تغنى الوصية اليهما فيه عن ردها  
اليهما حل وسم وعش (قوله الاعلام بها) أى اعلام القاضى أو الامين (قوله بردها) أى من محله  
الى مالها (قوله أو الإشارة) عبارة مر أو يشير اليها من غير ان يخرجها من يده ويأمر بالردان  
مات ولا بد مع ذلك من الاشهاد فان لم يوجد في تركته ما أشار اليه أو وصفه فلا ضمان (قوله يجب  
الاشهاد) أى على الاعلام والوصف أو الإشارة واعتمده عش ومر في غير الشرح وضعفه زى  
وحل واعتمد اعدم وجوب الاشهاد وعزيا له مر في الشرح وتبعهما البرماوى (قوله لمن ذكر)  
أى للقاضى فالامين وقوله كما ذكر أى على الترتيب الذى ذكر (قوله أو اسافر بها) ولو حدث له في  
الطريق خوف أقام بها فان هجم عليه القطاع فطرحها بمضيعة ليحفظها فضاءت ضمن وكذا الردفها  
خوفانهم عند اقبالهم عليه ثم أضل موضعها اذ كان من حقها ان يصبر حتى تؤخذ منه فتصير ضمنونة على

الرافى عن الغزالي (فان لم يفعل) أى لم يردّها ولم يوص بها لمن ذكر كما ذكر (ضمن ان يمكن) من ردها أو الايصال بها اسافر بها أم لا  
لانه عرضها للفوات اذ الوارث يعتمد ظاهر اليد ويدعيها بنفسه وحوز السفر دون حوز الحضر بخلاف ما اذا لم يمكن كان مات فجأة أو  
قتل غيلة أو سافر بها الهزء عن ذلك

ومحل ذلك في غير القاضى  
 اما القاضى اذا مات ولم  
 يوجد مال اليتيم في تركته  
 فلا يضمنه وان لم يوص به  
 لانه أمين الشرع بخلاف  
 سائر الامناء ولعموم ولايته  
 قاله ابن الصلاح قال وانما  
 يضمن اذا فرط قال لسبكي  
 وهذا نصريح منه بان عدم  
 ايصاله ليس تفریطا وان  
 مات عن مرض وهو الوجه  
 وقد أوضحته في شرح  
 الروض (وكان يدينها  
 بموضع) ويسافر ولم يعلم بها  
 أميناً يراقبها لانه عرضها  
 للضياع بخلاف ما اذا علم  
 بها أميناً يراقبها وان لم يسكن  
 الموضع لان اعلامه بمنزلة  
 ايداعه فشرطه فقد القاضى  
 وكلام الاصل يقتضى  
 اشتراط السكنى وليس مراداً  
 (وكان لا يدفع متلفاتها)  
 كترك تهوية ثياب صوف  
 (أو) ترك (لبسها عند  
 حاجتها) لذلك وقد علمها  
 لان الدود يفسدها وكل  
 من الهواء وعبوق رائحة  
 الآدى بها يدفعه (أو)  
 ترك (علف دابة) يسكون  
 اللام لانه واجب عليه لانه  
 من الحفظ

أخذه اشرح مر (قوله ومحل ذلك) أى محل قوله فان لم يفعل ضمن (قوله فلا يضمنه) لانه وديعة  
 عنده (قوله بخلاف سائر الامناء) فان الواحد منهم يضمن بالموت والسفر اذا لم يوص بها وفي كلام  
 حج ان أحد الامناء اذا ترك الواجب عليه يصير ضامناً مجرد نحو المرض حتى لو تلفت بأفة في مرضه  
 أو بعد صحته ضمن زى وحل واعتمد مر عدم الضمان وعبارته ومحل الضمان به يراعى ايداع  
 اذا تلفت الوديعة بعد الموت لا قبله لان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان الا به وهذا هو المعتمد (قوله  
 أميناً) أى في نفس الامر فظن الامانة لا يكتفى لوتين خلافه حل (قوله بخلاف ما اذا علم بها أميناً) أى  
 وكان الموضع حراً مثلها كما قاله المارردى والاضمن من ل وقوله يراقبها وان لم يره اياها مر برماوى  
 (قوله فشرطه) أى شرط اعلامه (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أى القادر على دفعها بلا  
 ضرر عليه ولا مشقة لا تحتل عادة لثله ويستثنى منعمالو وقع في خزانة الوديع حريق فبادر لنقل أمتعته  
 فاحترقت الوديعة لم يضمن الا ان أمكنه اخراج الكل دفعة أى من غير مشقة لا تحتل عادة لثله أو كانت  
 فوق فتحاها وأخرج ماله الذى تحتها وتلفت بسبب التنحية كما استوجهه حج كالمولم يكن فيها الاودائع  
 فبادر لنقل بعضها فاحترق ما تأنق نقله من ل أى وكان يمكنه نقل الجميع مرة واحدة قال قل على  
 الجلال ولا يصدق في دعوى عدم التمكن الا بينة (قوله وترك لبسها) قال في الكافي لو أودعه بهيمة  
 وأذن له في ركوبها وثوباً وأذن له في لبسه فهو ايداع فاسد لانه شرط فيه ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل  
 الركوب والاستعمال لم يضمن أو بعد ضمن لانها عارية فاسدة دميرى فها قد ان فاسدان وفي كون  
 الاذن شرطاً نظر وعبرة مر وكذا عليه لبسها بنفسه ان لاق به عند حاجتها بأن تعين طريقاً لدفع  
 الاله وبسبب عبوق ريح الآدى بها نعم ان لم يلق به لبسها لبسها من يلقى به بهذا القصد بقدر الحاجة مع  
 ملاحظته كما قال الاذرى فان ترك ذلك ضمن ماله منعه لو كان ممن لا يجوز له لبسها كثوب حريم ولم  
 يجده من يلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجدته ولم يرض الا بالاجرة فلا وجه الجواز بل الوجوب ولو كانت  
 الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى مضي زمن يقابل باجرة فالوجه ان له رفع الامر للحاكم ليفرض  
 له اجرة في مقابلة لبسها اذ لا يلزمه أن يبذل منفعة مجازاً كالخرزاه وقوله بأن تعين طريقاً لدفع الحج  
 ولا بد من نية نحو اللبس لأجل ذلك والاضمن به ويوجه في حالة الاطلاق بأن الاصل الضمان حتى  
 يوجد صارف ع ش (قوله لذلك) أى للتهوية أو اللبس (قوله وقد علمها) فان لم يعلم بها كأن كانت في  
 صندوق فلا ضمان ان لم يعطه المفتاح والا فضمن مع العلم فان لم يعطه المفتاح جازله الفتح حيث علم ولا  
 يجب من ل وعبرة مر والاوجه انه ان أعطاه المفتاح لزمه الفتح والاجازاه واضاعة المال انما تحرم  
 اذا كان سببها فعلاً لا تركاً زى ولولم يدفع نحو الدود واللبس ينفص به قيمتها نقصاً فاحس فهل يفعله  
 مع ذلك كما هو مقتضى اطلاقهم او يمتنع بيعها ولو قيل يمتنع الاصل لم يبعد ولو خاف من نحو النشأ أو  
 اللبس ظالم عليها ولم يتيسر دفعها للمالكها تعين البيع باذن الحاكم ان وجد والا أشهد ولو أودعه برا  
 ووقع فيه السوس لزمه الدفع عنه فان تعذر باعه باذن الحاكم فان لم يجده تولى بيعه وأشهد ولو لم يجد من  
 يفعل ذلك الا بأجرة راجع القاضى ليقترض على المالك (قوله أو ترك علف دابة) أى سدة يموت مثلها  
 فيها غالباً يقول أهل الخبرة وان ماتت بهير ذلك لدخولها بذلك في ضمانه بخلاف موتها قبل تلك المدة مالم  
 يكن بها جوع سابق وعلمه فلو كان بها جوع سابق علمه ضمنها وقيل يضمن السقط ومثل ذلك ما اذا  
 ترك تسيرها فقدرت اندفع به زمامتها حل فان لم يعلم بالجوع السابق فلا ضمان هنا أصلاً بخلاف ما يأتي  
 في الجنائيات فيما اذا كان بانسان جوع سابق ومنعه اطعمه فانه يضمن نصف الدية اذا كان جاهلاً بالجوع  
 السابق ويعرف حيث مات بالمدتين ويفرق بينهما بأن الوديع أمين والجناني متعمد من أول الامر زى



أو يبيع جزأ منها كمافي علف  
للقطعة (وكان تلف بمخالفة)  
حفظ (مأمور به كقوله  
لا ترقد على الصندوق)  
الذي فيه الوديعة (فرقد  
وانكسره) أي بشقه  
(وتلف ما فيه به) أي  
بانكساره لمخالفته المؤدية  
للتلف (لا) ان تلف (بغيره)  
كسرقة فلا يضمن لان  
رقاده عليه زيادة في الحفظ  
والاحتياط نعم ان كان  
الصندوق في صحراء فسرقت  
من جانبه ضمن ان سرقت  
من جانب لولم يرقد على  
الصندوق لرقده فيه (ولان  
نهاه عن قفلين) كان قال  
له لا تقفل عليه الا قفلا  
واحدا (فأقفلهما) أو نهاه  
عن قفل فأقفل فلا يضمن  
لذلك (ولو أعطاه دراهم  
بسوق وقال احفظها في  
البيت فأخو بلا عذر أو)  
قال (اربطها) بكسر الباء  
أشهر من ضمها (في كك  
أولم يبين كيفية حفظ  
فأمسكها بيده بلاربط فيه)  
أي في ككه (فضاعت بنحو  
غفلة) كنوم (ضمن)  
لتفريطه (لا بأخذ غصب)  
لان اليدأحرز بالنسبة اليه

(ولا يجعلها بحجبه) بدلا عن الربط في كفه لانه أحرز الان كان الجيب واسعا غير مزور و رقيق ضمن لسهولة تناولها باليد منه (أو) قال اجعلها (بحجبك ضمن بربطها) في كفه لتركه الأحرز أما اذا أمسكها مع الربط في الكف فلا يضمن لانه بالغ في الحفظ أو امتثل قوله اربطها في كفك فان جعل الخيط خارجا فضاقت بأخذ

طرار ضمن أو باس ترسال  
فلا وان جعله دا خلا انعكس  
الحكم وهذا كما اذا لم يرجع  
الى بيته والا فليحرزها فيه  
(وكان يضيئها كأن) هو  
أولى من قوله بأن (يضيئها  
في غير حرزها) أو  
ينساها (أو يدل عليها)  
معينا محلها (ظالم) هو  
أعم من قوله سارقا أو من  
يصادر المالك (أو سلمها  
له) أي لظالم ولو (مكرها  
ويرجع) هو اذا غرم  
(عليه) أي على الظالم لان  
قرار الضمان عليه لانه  
المستولى على المال عدوانا  
ولو أخذها الظالم فها فلا  
ضمان على الوديع (وكان  
ينتفع بها كلبس وركوب  
لا اعذر) بخلاف ما اذا  
كان اعذر كلبسه لدفع دود  
وركوبه لجراح (وكان  
يأخذها) من محلها (لينتفع  
بها) وان لم ينتفع لتعديده  
بذلك نعم ان أخذها لذلك  
ظاناً أنها ملكه ولم ينتفع بها  
لم يضمنها للعذر مع عدم  
الانتفاع ولو أخذ بعضها  
لينتفع به ثم يرد أو يبدله  
ضمنه فقط (لا ان نوى  
الاخذ) لذلك ولم يأخذ  
لانه لم يحدث فعلا بخلاف  
مالونواه ابتداء فانه يضمن  
(وكان يخطئها بمال ولم  
تتم) بسهولة عنه بنحو سكة

فلا ضمان مطلقا (قوله طرار) أي شرطى من الطر وهو القطع (قوله ضمن) لان في الربط خارجا  
اغراء الطرار عليها سهولة القطع أو الحل عليه حينئذ واستشكله الرافى بأن المأور به مطلق الربط  
وأجيب بمنع أن المأور به مطلق الربط بل الربط المتضمن للحفظ وهو في كل شيء بحسبه فيختلف  
بالنظر للطرار وغيره اهـ مر ملخصا (قوله أو باس ترسال فلا) أي اذا احتاط في الربط س ل أي وكانت  
ثقيلة بحسب أي شأنها ذلك اذا وقعت والاضمن لان وقوعها يدل على عدم احكام الربط بخلاف  
الثقيلة حل (قوله بان الخ) لان أنواع الضياع كثيرة منها أن تقع دابة في مهلكة وهي مع راع أو وديع  
فيترك تخليصها مع تمكنه منه بلا كبير مشقة أو يترك ذبحها مع تعذر تخليصها فتتموت فيضمنها ولا  
يصدق في ذبحها ذلك الابينة كما في دعواه خوفا ألباء الى ابداع غيره والذي يشبهه انه ان كان ثم من  
يشهده على سبب الذبح وتركه ضمن والا فلا لعذر لان قوله بذبحها لذلك لا يقبل ومنها أن ينال عنها الا ان  
كانت برحله ورفقته حوله أي مستيقظين اذا تقصير بالنوم حينئذ شرح مر د ع ش (قوله أو يدل  
عليها) قال بنجر وقضية المتن ضمناه بمجرد الدلالة وان تلفت بغيرها وبه صرح جمع لكن المعتمد عند  
الشيخين وغيرهما انه لا يضمن الا ان أخذها الظالم حل و يفرق بينه وبين ما صر في ترك العلف وتأخير  
الذهب للبيت عدوانا بان كلام من ذينك فيه سبب لاذهاب عينها بالكلية بخلاف الدلالة هنا لم تدخل بها  
في ضمانه س ل (قوله معينا محلها) بخلاف ما اذا لم يعين كقوله عندي ودعة فلا يضمن بهذه الدلالة ومحلها  
لم ينفه المالك عن الدلالة عليها والاضمن مطلقا كما في حل (قوله أو من يصادر المالك) أي به ارضه  
ويطعم في الاخذ من ماله وهو من كلام الاصل (قوله أو سلمها له) ولو دفع له مفتاح نحو بيته فدفعه  
لآخر ففتح وأخذ المتاع لم يضمنه لانه انما التزم حفظ للمفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه شرح مر  
وقوله ومن ثم لو التزمه ضمنه أي حفظ الامتعة كان استحقاقه على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالنظم  
ذلك وظاهره وان لم يره الامتعة ولم سلمها له وقد يشكك عليه ما قاله الشارح في الخفاء اذا استحققت  
على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم رؤيتهم اياها ع ش على مر وتعقبه  
الرشيدى بقوله قلت لا اشكال لان المودة انه لم يمس المفتاح كيدل عليه قوله أيضا اذا تسلّم المفتاح مع التزام  
حفظ المتاع فهو متسلم للمتاع معنى بل حسا لم تكن من الدخول الى محله اهـ وهو غير ظاهر ويجزى مثل  
ذلك فيما لو أعطى ساكن الحاصل بوكالة مفتاحه للبواب ع ش (قوله ولو مكرها) اذا لا يؤثر ذلك في  
ضمان المباشرة مر وقال شيخنا العزى لان ذلك من باب خطاب الوضع ويفرق بين هذا وبين  
عدم فطر المكره كما مر بان ذلك حق الله ومن باب خطاب التكليف فأثر فيه الا كراهة وهذا حق آدمي  
ومن باب خطاب الوضع س ل (قوله لدفع دود) أي مثلاً وصدق في ارادته بيمينه برماوى (قوله ضمنه  
فقط) أي اذا تميز البذل والاضمن الجميع اذا وضعه على المودع بخلاف ما ذارده بعينه لم يضمن الا المأخوذ  
فقط سواء تميز أم لا بش وعبارة س ل وان رد بده اليها لم يملكه المالك لا بالدفع اليه ولم يبرأ من  
ضمانه ثم ان لم يميز عنوا ضمن الجميع بخلاف الودعة بمال نفسه وان تميز عنها فالباقي غير مضمون وقوله فقط  
أي ما لم ينفذ ختماً أو يكسر قفلاً والا فيضمن الجميع وهذا بخلاف حل خيط شد به قم الكيس أو زربه  
القماش لان القصد من الرباط منع الانتشار لان يكون مكفوقا عن المودع ومن ثم لو جعل المودع علامة  
على بقاء الرباط على ما هو عليه كان كالتخم و مثل فض الختم بنش نحو دراهم مدقونة أو دعه لانه هتك  
الحرز زى ملخصا (قوله لان نوى الاخذ) أي في الاثناء أخذها بعد (قوله ولم يأخذ) فان أخذ  
صار ضمانا من حين النية مر و برماوى وقيل من حين الاخذ وبني على ذلك انه اذا كانت قيمته  
حين النية أكثر ضمنها (قوله ابتداء) أي حين أخذها من مالكها (قوله وكان يخطئها) أي عمدا



(ولو) خلطها بمال (للدفع) بخلاف ما اذا تميزت بسهولة ولم تنقص بالخلط (وكان يحجدها أو يؤخر تخليتها) أي التخلية بينها وبين مال الكها (بلاعذر بعد طلب مال الكها) لم يخلف ما لو جردها أو أخر تخليتها بلا طلب من مال الكها وإن كان الجرد وتأخير التخلية بحضرته لأن إخفاءها بلغ في حفظها وبخلاف ما لو جردها بعذر من دفع ظالم عن مال الكها (٢٩٧) ومالوا أخر التخلية بعذر كصلاة وخرج

بتخليتها حملها اليه فلا يلزمه والتقييد بعدم العذر في الجرد من زيادتي (ومنى خان لم يبرأ) وإن رجع (الا بايدع) فإن من المالك كان يقول استأمنتك عليها فبرأ لرضا المالك بسقوط الضمان (وحلف) الوديع فيصدق (في) دعوى (ردا على مؤمنه) وإن أشهد عليه بها عند الدفع لأنه أئتمنه وخرج بدعواه الرد على مؤمنه ما لو ادعى ردها على وارث مؤمنه أو ادعى وارثه الرد على المودع أو أودع عند سفره أمينا فادعى الأمين الرد على المالك فلا يصدق في ذلك بل عليه البينة (و) حلف (في) دعوى (تلفها مطلقا أو بسبب خد في كسرقة أو) بسبب (ظاهر كحريق) ويرد ونهب (عرف دون عومه) لاحتمال ما ادعاه (فان عرف عومه) أيضا (ولم يتم فلا) بخلاف بل يصدق بلاعين لاحتمال ما ادعاه مع قرينة العوم وخرج بزادتي ولم يتم ما واتهم

(قوله ولم تنقص بالخلط) بخلاف ما إذا كانت تنقص بالخلط كأن خلط ذهباً بفضة فإن الذهب ينقص بذلك (قوله بلاعذر بعد طلب) راجع للجحد وتأخير التخلية (قوله بلا طلب من مال الكها) أي وكان هناك طلب من أجنبي لأجل قوله آخر لأنه لا يقال آخر إلا أن كان هناك طلب شيخنا (قوله كصلاة) عبارة مـ بخلافه لنحو طهر وصالاً قواً كل دخل وقتها وهي أي الوديعة بغير مجلته وملازمة غريم ولو طول زمن العذر كنذر اعتكاف شهر متتابع وإحرام يطول زمنه فلا وجه أنه يلزمه توكيل أمين بردها إن وجدته ولا بعث للمحاكم ليردها فإن ترك أحد هذين مع القدرة عليه ضمن (قوله فيصدق في دعوى ردها) رأفتي ابن الصلاح بتصديق جاب ادعى تسليم ما جابه مستأجره على الجباية كوكيل ادعى تسليم الثمن لموكله شرح مـ بخلاف جابي وقف أقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جابه لناظره لا يصدق لأنه لم يأتمنه اعمـ وقال الجلال البلقيني قد يوهم أنه لو ادعى التخلية لا يقبل وليس كذلك بل دعواه التخلية مقبولة فلو قال خلعت بينها وبين المالك فأخذها فإنه يقبل قوله ولا فرق بين أن يقول رددتها على المالك بنفسه أو بوكيلي ووصات اليه أو خلعت بينها وبين المالك فأخذها الكل سواء في قبول قوله ولم أر من تعرض لذلك كذا في حواشي الجلال البكري عن الروض شو برى (قوله على وارث مؤمنه) أي بد موته (قوله أو ادعى وارثه الخ) أما لو ادعى وارث الوديع أن مورثه ردها على المودع أو أنها تلفت في يد مورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفر يط فيصدق بيمينه لأن الأصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم التفر يط حجج سـ ل وقد سئل مـ عن دفع لآخر مبلغاً بحضرة جماعة ولم يبين له هل هو قرض أو وديعة ثم أنه دفع ذلك المبلغ لصاحبه بغير بيينة فهل يقبل قوله فأجاب بان القول قول المالك أنه قرض بيمينه وحينئذ فيصدق في عدم رده عليه (قوله مطلقا) أي من غير تقييد بسبب ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف لأنه أنها تلفت بغير تفر يط منه ولو نكل عن اليمين على السبب الخفي حلف المالك أنه لا علمه وغرمه البذل شرح مـ (قوله كسرقة) أي وغصب نعم ظهر حله كما أفاده الأذرع على ما إذا ادعى وقوعه في خلوة والأطواب بيينة عليه شرح مـ (قوله فان عرف عومه) أي ولم يحتمل سلامة الوديعة كما قاله ابن المقرئ شرح مـ والظاهر أن هذا معنى قول المصنف ولم يتم (قوله مالوا نهم) بان احتمال سلامة ما شراح مـ (قوله بخلاف نظيره من الزكاة) أي فيما وطلب من المالك دفع الزكاة فادعى تلف المال بسبب ظاهر كحريق ونهب واتهم فإنه يخلف ندباً شيخنا (قوله فانه يخلف ندباً) ليس خاصاً بهذه الصورة بل عام في جميع صور التلف وعبارته في الزكاة ولو ادعى المالك تلف المال فكوديع لكن اليمين هنا سنة (قوله ٤- لا بالأصل في البابين) أي لأن الأصل هنا بقاء العين وفي الزكاة عدم شغل الذمة حل (قوله فان جهل السبب) أي لم يعرف هل وجد حريق مثلاً ولا (قوله فان نكل عن اليمين الخ) راجع لجميع الصور من قوله وحلف الوديع الى هنا (قوله والتصديق المذكور) فالضابط أن يقال كل من ادعى التلف صدق ولو غلبا ومن ادعى الرد فإن كانت يده بضمان كالمستام لا يقبل قوله إلا بيينة وإن كان أميناً فإن ادعى الرد على غير من أئتمنه فذلك

(٣٨ - (بجيري) - ثالث) فيحلف وجوباً بخلاف نظيره من الزكاة فإنه يخلف ندباً كما مر ثم عملاً بالأصل في البابين (فان جهل) السبب الظاهر (طوب بيينة) بوجوده (ثم يخلف أنها تلفت به) لاحتمال أنها لم تنفق به فان نكل عن اليمين حلف المالك على نفي العلم بالتلف واستحق والتصديق المذكور يجري في كل أمين كوكيل وشريك والمرتهن والمستأجر فيصدق أن في التلف لاني الرد بل التصديق في التلف يجري

البدل درس

﴿ كتاب قسم النفي ﴾

والغنيمة

القسم بفتح القاف مصدر

بمعنى القسمه والنفي مصدر

فاء اذا رجع ثم استعمل في

المال الراجع من الكفار

اليه والغنيمة فعيلة بمعنى

مفعولة من الغنم وهو الربح

والشهور تغايرهما كما يؤخذ

من العطف وقيل كل منهما

يطلق على الآخر اذا افرد

فان جمع بينهما افتراقا

كالفقير والمسكين وقيل

النفي يطلق على الغنيمة

دون العكس والاصل في

الباب آية ما أفاء الله على

رسوله وآية واعلموا انما

غنمتم من ثمنى ولم تحل

الغنائم لاحد قبل الاسلام

بل كانت الانبياء اذا غنموا

مالا جمعوه فتأني نار من

السماء تأخذه ثم اُحلت

للنبي صلى الله عليه وسلم

وكانت في صدر الاسلام له

خاصة لانه كالمقاتلين كاهم

نصرة وشجاعة بل اعظم

ثم نسخ ذلك واستقر الامر

على ما يأتي (النفي نحو مال)

ككاتب ينفع فهو اعم

من قوله مال (حصل) لنا

(من كفار) مما هو لهم

(بلا ايحاف) أي امراع

خيل أو ابل أو بغل أو

سفن أو رجاله أو نحوها

فهو أولى من قوله ايحاف

أو على من ائتمنه صدق يمينه الا لكثري والمرتهن ع ش على م ر (قوله في غير الامين) كالغاصب م ر

﴿ كتاب قسم النفي ﴾

ذكر هذا الكتاب عقب الودية لان ما تحت أيدي الكفار من الأموال ليس لهم بطريق الحقيقة بل

للمؤمنين فهو كوديعة سبيله الرد الى مالكها زى ملخصا وعبارة تشرح م ر وذكر هذا الكتاب هنا

كما صنع المصنف أنسب من ذكره عقب السير لانه قد علم ان ما تحت أيدي الكفار من الأموال ليس لهم

بطريق الحقيقة فهم كوديعة تحت يده مال غير سبيله الرد اليه ولهذا ذكره عقب الودية لما سبته لها

لا يقال بل هم كالغاصب فيكون الانسب ذكره عقب الغصب لان التشبيه بالغاصب وان صح من وجه

لكن فيه تكاف (قوله ثم استعمل في المال الخ) عبارة م ر سمي به المال الآتي لرجوعه اليها من

اسلة تعامل المصدر في اسم الفاعل لانه راجع أو اسم المفعول لانه مردود وسمى بذلك لان الله تعالى

خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته فن خالفه فقد عصاه وسبيلها أي سبيل ماله الرد الى من

يطيعه اه وقوله وسمى بذلك الى آخر ما ذكره ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها

الذي تقدم انه وجه التسمية أي لان وجه التسمية تقدم في قوله سمي به المال الخ كما قاله الرشيدى (قوله

والغنيمة فعيلة) والتاء هنا واجبة الذكر لا يقال فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث لانا نقول ذلك اذا

جوز على موصوفه نحو رجل قتيلا وأما اذا لم يجز على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للتباس نحو

مررت بجريح بنى فلان وجريحته بنى فلان قلت وهذا باعتبار الاصل والافالغنيمة الآن اسم للمال فهي

بهذا الوضع يجب ذكر التاء لان اللفظ وضع هكذا شورى (قوله وهو الربح) لربح المسلمين مال

الكفار برماوى (قوله يطلق على الغنيمة) أي لانه راجع اليها م ر وقوله دون العكس أي فهي

أخص وخاف قل على الجلال فقال وقيل عكس هذا أي تطلق الغنيمة على النفي دون عكسه كما في

قولهم لم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام فان المراد بها ما يعم النفي (قوله ولم تحل الغنائم) فهي من

خصائص هذه الامة لقوله عليه الصلاة والسلام اُحلت لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي برماوى ويجوز في

العمل الواقع في الحديث ضم التاء وفتح الحاء على البناء للمفعول وفتحها وكسر الحاء على البناء للفاعل

وهو أكثر شورى (قوله اذا غنموا مالا) أي غير الحيوان حل وأما الحيوان فكان للغنائمين

ع ش أي دون الانبياء كما في حل في السيرة (قوله تأخذه) أي تحرقه في موضعه برماوى (قوله

لانه كالمقاتلين) أي فسكانه المقاتل وحده فاندفع ما يقال ان تعليمه يقتضى أنه يشاركهم لأنها خاصة

فتأمل (قوله لنا) خرج به ما اذا أخذه ذمى فانه يملكه تقرر برشيخنا وسئل (قوله من كفار)

خرج به ما أخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كصيد دارهم وحشيشها فانه كباغ دارنا وكالكفار هنا وفي

الغنيمة من لم تبلغه الدعوة شورى (قوله مما هو لهم) بدل احتراز به عن مال المسلمين الذي بأيديهم

أو التميمين فان عرف صاحبه أعطى له والافال ضائع شورى بجملة ما ذكره من القيود أربعة اثنان في

التمين واثنان في الشرح (قوله أو نحوها) كالقبيلة (قوله وركاب) بكسر الراء وتخفيف الكاف

أي الابل كما فسر في قوله تعالى من خيل ولا ركاب أي مركوب من الابل شيخنا وهو اسم جمع لا واحده

من لفظه بل من معناه وهو راحله (قوله فهو أولى) أي وأعم فقوله لما عرف أي من التعميم علة

للمعوم وقوله ولدفع الخ علة للاولوية (قوله فتأمل) قد يفرق بين تأمل وفليتأمل بان الاول لما اذا

كان يرد عليه شيء أو كان فيه ضعف أو ما اذا كان قويا ظاهرا فانه يعبر عنه بفليتأمل ع ش على م ر وانما

أمر بالتأمل لان هذا لا يراد على المصنف أيضا لان قوله بلا ايحاف شامل للأخذ سرقة ولقطعة مع انهما

خيل وركاب لما عرف ولدفع ايراد أن المأخوذ من دارهم سرقة ولقطعة غنيمة لاني مع ان كلامه يقتضى أنه في فتأمل غنيمة

خيل وركاب لما عرف ولدفع ايراد أن المأخوذ من دارهم سرقة ولقطعة غنيمة لاني مع ان كلامه يقتضى أنه في فتأمل غنيمة



(كجزية وعشر تجارة وما جلاوا) أي تفرقوا (عنه) ولو لغير خوف كضراً صابهم وان أودهم كلام الأصل خلافه (وتركة مرتد وكافر معصوم) هو أعم من قوله وذى (لا وارث له) وكذا الله افضل عن وارث له غير حائز (فيخمس) خمسة أخماس للآية السابقة وان لم يكن فيها تخميس فإنه مذكور في آية الغنيمة لحمل المطابق على المقيد وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه وخمس خمسة ولكل من الأربعة المذكورين معه في الآية خمس خمس وأما بعده فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمصالحنا ومن الأخماس الأربعة للترزقة كما تضمن ذلك قول (وخمس) أي النبي والخمس (لمصالحنا) دون مصالحهم (كثغور) أي سدها (وقضاة وعلماء) بعالمون تتعلق بمصالحنا كتفسير وقراءة والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر أمافضائه وهم الذين يحكمون لاهل النبي في مفزاهم فيرزقون من الأخماس الأربعة لاهل النبي خمس الخمس كما قاله الماوردي وغيره (يقدم)

غنيمة فكلام المصنف أيضاً يقتضي أنه في الآن يقال هذا المأخوذ فيه إيجاف حكماً بتتزيل مخاطرته بنفسه ودخوله دارهم للفقير ومشيه بجوارهم للقطعة منزلة الإيجاف الحقيقي فيكون غنيمة شيخنا ومثله في شرح مرقى وقيل لا يرد على المصنف لأنه جعل الإيجاف شاملاً للإيجاف الرجال فيكون شاملاً لما ذكره وإنما أمر بالتأمل لا مكان الجواب عنه بأن الأصل يقتصر على الخيل والركاب اقتداء بآية الحشر (قوله لكن قد يرد) استدراك على قوله أولى وهو وارد على المتن والأصل وفي تعبيره بقدر إشارة إلى عدم إرادته ولعل وجهه أن المتبادر من السياق أن المراد بالحصول لنا الحصول قهراً أو مافى حكمه والمهدي المذكور بالاختيار منهم حقيقة وحكما شورى وأجيب أيضاً بأن المراد ما حصل لنا بلا صورة عقد والهدية بصورة عقد فلا يصدق تعريف النبي عليه فلا تكون فيأ ولا غنيمة كما في شرح مرقى (قوله فإنه ليس في مكانه) بل هو لمن أهدى إليه اه (قوله في غير الحرب) وأما ما أهداه والحرب قائمة فهو غنيمة لأنه في معنى اقتال سول وسيأتي (قوله وما جلاوا عنه) أي قبل تقابل الجيشين أما ما جلاوا عنه بعد التقابل فغنيمة لأنه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال فلم يرد حجج (قوله ولو لغير خوف) كان تعبت دوابهم سول (قوله كضراً صابهم) ولومن كفار آخرين (قوله هو أعم من قوله وذى) لشموله المعاهد والمؤمنين (قوله وكذا الفاضل إلخ) بأن كان الوارث لا يرد عليه كأحد الزوجين فإن كان ممن يرد عليه رد عليه الفاضل على الوجه كما سلم شرح الفصول وعبارة مسم وهل شرط هذا انتظام بيت المال حتى لو لم ينتظم رد الفاضل على الوارث كما في المسلم فيه نظر ثم رأيت في شرح الفصول للشارح ما نصه واطلاق الأصحاب القول بالرد وبارت ذوى الأرحام يقتضي أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر واعتمد سول أن الرد خاص بالمسلمين (قوله فيخمس) خلافاً للآية الثلاث في قولهم يصرّف جميعه لمصالح المسلمين شرح مرقى وانظر بماذا يجيبون عن الآية وأجاب بعض علماء المالكية بأن الدفع المذكورين في الآية من جهة المصالح وقد أخذوا بظاهر الآية فإن ظاهرها أن جميع النبي يصرّف للدكورين في آيته ويبدل لنا القياس على الغنيمة بجامع أن كل راجع اليان من الكفار واختلاف لسبب بالقتال وعدمه لا يؤثر عن (قوله وان لم يكن فيها تخميس) أي ذكره (قوله يقسم له) أي انفسه أربعة أخماسه لكن لم يأخذها بل كان يتركها مع استحقاقه لها عبد البر وبراوى فالمراد أنه كان يجوز له أن يأخذ ذلك (قوله وخمس خمسة) كان ينفق منه على نفسه وعياله ويدخونه مؤنة سنة ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الاكثر ورواوا وكان له الأربعة الأخماس الآية بجملة ما كان يأخذها صلى الله عليه وسلم أحد وعشرون من خمسة وعشرين قال الروياني وكان يصرّف العشرين للمصالح قيل وجوبه باوقيل نديا وقال الغزالي بل كان النبي عليه كماله في حياته وإنما خمس بعده موته وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم نسخ في آخرها شرح مرقى (قوله أي سدها) أي شحنها بالغزاة وآلة الحرب والثغور ومواضع الخوف من أطراف بلاد المسلمين التي تليها بلاد المشركين (قوله وقضاة) وقد مر المعطى لكل منوط برأى الامام سول (قوله وعلماء) ولو أغنياء والمراد بالعلماء المشتغلون بالعلم ولو مبتدئين حل قاله العلماء في هذا الباب الأعم من العلماء في باب الوصية عزري (قوله لاهم فالاهم) وأهمها سداً كثغور لأن فيه حفظاً للمسلمين سول (قوله لاقتصاره) ولاهم لم يفارقه جاهلية ولا إسلاماً فله أبعث نصره وذبوا عنه بخلاف بني الآخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الأول اشقاء ونوفل أخوههم لا يهيم وعبد شمس هو جد عثمان بن عفان سول اه

وجوباً (الاهم) فالاهم (ولبني هاشم و) بني (المطلب) وهم المرادون بذى القربى في الآية لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بني عمهم نوفل وعبد شمس له

واقوله أما بنوهائهم وبنو  
المطلب فشي واحد وشيك  
بين أصابعهم وأما البخاري  
فيعطون (ولو أغنياء)  
للخبرين السابقين ولأنه  
صلى الله عليه وسلم أعطى  
العباس وكان غنيا (ويفضل  
الذكر) على الاتي (كالارث)  
فله سهمان ولها سهم  
لأنه عطية من الله تعالى  
تستحق بقراءة الاب  
كالارث سواء الصغير  
والكبير والعبرة بالانتساب  
الى الآباء فلا يعطى أولاد  
البنات من بنى هاشم  
والمطلب شيأ لأنه صلى الله  
عليه وسلم لم يعط الزبير  
وعثمان مع أن أم كلثوم  
كانت هاشمية (واليتامى)  
للآية (الفقراء) لأن لفظ  
اليتيم يشعر بالحاجة (منا)  
لأنه مال أو نحوه أخذ من  
الكفار فاخص بنا كسهم  
المصالح (واليتيم صغير) ولو  
أتى خبر لا يتم بعد اختلام  
رواه أبو داود وحسنه  
النووي لكن ضعفه غيره  
(لأب له) وإن كان له أم  
وجد واليتيم في البهائم من  
فقد أمه وفي الطيور من فقد  
أباه وأمّه ومن فقد أمه فقط  
من الآدميين يقال له مقلع  
(والمساكين) الصادقين  
بالفقراء (ولابن السبيل)  
أي الطريق (الفقير) منا  
ذكورا كانوا أو إناثا الآية

(قوله واقوله أما بنوهائهم وبنو المطلب) هذا لا ينتج المدعى وهو أنهم المرادون بذوى القربى في  
الآية (قوله ولو أغنياء) يصح رجوعه لفظ قوله وأما أيضا فيوافق المعتمد شورى (قوله كالارث)  
ويؤخذ من أنهم لو أعرضوا عن سهمهم لم يسقط وسيأتي في السير ومن إطلاق الآية استواء صغيرهم  
وعالمهم وضدهما وجوب تعميمهم ولا يقدم حاضر بموضع التي على غائب عنه وبحث الأذرعى إعطاء  
الحنثى كالآتي وأنه لا يوقف له شيء لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام نصيب ذكر وهو  
الأوجه شرح مر (قوله لأنه عطية الخ) أي كالارث من هذه الخيرية لأن سائر الخيرات والأفهام  
بأخذ الجسد مع الابن وان الابن مع الابن حل وعبرة مر بعد قوله لأنه عطية ولا ينافي ذلك  
أخذ الجسد مع الابن وابن الابن مع الابن واستواء مدلل بجهتين ومدلل بجهة لأن التشبيه بالارث من  
حيث الجلالة لا بالنسبة لكل على انفراد (قوله كانت هاشمية) أما الزبير فامه صفية عمته رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كافي مر وأما عثمان فامه كافي جامع لأصول أروى بنت كرز بضم الكاف وفتح  
الراء وسكون اياء وبالزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلمت اه قام عثمان ليست من بنى  
هاشم ففي كلام الشارح مسأحة اه ع ش باختصار وقال زى ومر ولا يرد على كلام الشارح  
أن من خصائصه أن أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كابن بزة رقية من عثمان وأما بنت  
بنته زينب من أبي الهام لان هذين ماتا صغيرين أي فلو فرض انهما عاشا كانا يستحقان فلا فائدة  
لذكرهما وإنما أعقب أولاد فاطمة من علي وهم هاشميون أب (قوله واليتامى) وفائدة ذكرهم هنا مع  
شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وإفرادهم بجمع كامل شرح مر واستشكل جمع اليتيم على  
يتامى مع أن اليتيم فعيل وا فاعيل بجمع على فعلى كمر يض ومرضى وقتيل وقتلى قال صاحب الكشف  
فيه وجهان أحدهما أن يقال إن جمع اليتيم يمتى ثم يجمع يمتى على يتامى كأسير وأسرى وأسارى فيكون  
يتامى جمع الجمع ولثاني أن جمع يتيم يتامى لأن يتما جار مجرى الاسم نحو صاحب وفارس ثم تقلب اليتامى  
يتامى كنديم وندامى ويجوز أيضا يقيم وأيتهم كشرىف وشراف كذا في المنتخب اه من تفسير  
الرازي شورى (قوله منا) وكذا يشترط الاسلام في ذوى القربى والمساكين وابن السبيل لما ذكر  
من التعليل فلو أخر قوله مناعن الجميع لكان أولى (قوله لأب له) أي موجود وهو شامل لولد الزنا  
واللقيط والمنفى بلعان لكن اللقيط نفقته في بيت المار وشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبرة بعضهم هو أي  
اليتيم ولد مات أبوه والأولى أولى عند شيخنا حل وعبرة من ل يدرج في تفسيرهم اليتيم ولد  
الزنا واللقيط والمنفى باللعان ولا يسمون أيتاما لأن ولد الزنا لأب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر  
أبوه والمنفى باللعان قد يستلحقه نافية ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى ويرجع على والد  
اللقيط والمنفى باللعان إذا ظهر لهم أب وكان بحيث تلزمه نفقته ما وعبرة حج ويدخل فيه ولد الزنا  
والمنفى لا اللقيط على الوجه لا لم تحقق فقداً ييه على أنه غي بنفقته في بيت المال (قوله وإن كان له  
أم وجد) أي لم يجب نفقته عليه لفقره أما وجدته نفقته عليه فليس يتما برماوى وعبرة لرشيدى على  
مر هذا غاية في تسميته يتما ليس الا معلوم أنه لا يطل إذا كان الجسد غنيا وبه صرح زى أيضا  
(قوله واليتيم في الطيور من فقد أباه وأمّه) لعلة بالنسبة لنحو الحمام بخلاف نحو الدجاج والأوز فان  
المشاهد أن فرخهما لا يفتقر إلا للام رشيدى وقوله فان المشاهد الخ فيه أن المشاهد عدم احتياج الأوز  
والدجاج اليهما معا اه (قوله ومن فقد أمه فقط) الاسباب تقدمه على قوله واليتيم في البهائم (قوله  
والمساكين) ويصدق مدعى المسكنة والفقير بلاينة ولا يمين كافي حج وإن تهم وكذا ابن السبيل  
ولا يصدق مدعى اليتيم أو القرابة الابينة خط وكذا لا بد في ثبوت الاسلام والغزو من البيعة (قوله



مع ما سراً نفياً وسياً في بيان الصنفين و بيان الفقير في الباب الآتي ويجوز أن يجمع للمساكين بين الكفارة وسهمهم من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة أموال وان اجتمع في أحدهم يتم ومسكنة أعطى باليم فقط لانه وصف لازم والمسكنة زائلة وللإمام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي من مع الفقير من زيادتي (ويم الامام) ولو (٣٠١) بنائبه الاصناف (الاربعة الاخيرة)

بالاعطاء وجوباً لعموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع حصول النية ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها ان لم لو كان الحاصل لا يسد مسداً بالتميم قدم الاحوج ولا يعم للضرورة ومن فقد من الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (والاخراس الاربعة للمرتزقة) وهم المرصدون للجهاد بتعيين الامام لهم لعمل الاولين به بخلاف المتطوعة فلا يعطون من النية بل من الزكاة عكس المرتزقة كما سيأتي ويشرك المرتزقة في ذلك قضائهم كما مر وانتمهم ومؤذنهم وعمالهم (فيعطى) الامام وجوباً (كلاً) من المرتزقة وهو هؤلاء (بقدر حاجته مونه) من نفسه وغيره كزوجاته ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخس والفساء وعادة الشخص مروءة وضدها ويزاد ان زادت حاجته زيادة ولد أو حدوث زوجة فأكثروا من اعطائه يعطى

مع ما سراً) أى من قوله لانه مال أو نحوه حل (قوله أعطى باليم فقط) وعبرة من أعطى من سهم اليتامى لامن سهم المساكين وهى أظهر (قوله لانه وصف لازم) أى لانه في وقته وزمنه يستحيل انفكاكه وقوله والمسكنة زائلة أى يمكن زوالها في زمنها ووقتها وفيه ان المسكنة شرط للتميم فكيف يتصور اعطاء اليتيم بدونها حل ويجاب بان المسكنة وان كانت شرطاً له الا ان الملاحظ في الاعطاء جهة اليتيم فقط وان كانت المسكنة لازمة لانها لم تلاحظ شيخنا وعبرة الشورى قوله لانه وصف لازم أى لا طريق الى انفكاكه في زمنه وهو قبيل البلوغ بخلاف المسكنة تدفع بالغنى في أى زمن وقضية هذا الفرق ان الغايزي اذا كان من ذوى القربى لا يأخذ بالغزو بل باقرباه فقط لكن ذكر الرافعي في قسم الصدقات انه يأخذ بهما واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه وهو ظاهر وسياً في النصارى قبيل فصل يجب استيعاب الاصناف والفرق بين الغزو والمسكنة ان الاخذ بالغزو لحاجتنا بالمسكنة لحاجة صاحبها قال حجج ومنه يؤخذ ان نحو العلم كالغزو اهـ حل ولو اجتمع فيه يتم وقربة أعطى بالقربة فقط لان اليتيم عارض ولو اجتمع فيه مسكنة وكونه ابن سبيل أعطى بأحدهما اهـ (قوله الاصناف الاربعة) أى جميع آحادهم مر (قوله فلا يخص الحاضر) بل الغائب كذلك حيث كان من أهل ذلك الاقليم الذى وقع فيه النية فيقسم ما في كل اقليم على سكانه وليس المراد ان ينقل ما في كل اقليم الى كل الاقليم حل (قوله الاخراس الاربعة الخ) لو لم تقسمهم وهم فقراء جازاً اعطاهم من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عميرة وقوله المرتزقة سموه بذلك لطلب أرزاقهم من الامام من مال الله تعالى برماوى وقوله وهم المرصدون سموه بذلك لانهم أرسدوا أنفسهم لندب عن دين الله تعالى وطلباً للرزق من ماله شرح مر (قوله كزوجاته) ولو كانت الزوجة ذمية على المعتد بشورى ولو أربى به (قوله ان كان ممن يخدم) لعل المراد الآن لاني يتأيد لوضوح الفرق بين ما هنا وما يأتى في النفقات شورى (قوله مطلقاً) أى احتاجان أولاً (قوله لا تعصاهن في أربع) بختمه ما يحسنه الاذرعى انه لو كانت عندها أمهات أو ولد لم يعط الا الواحدة عميرة قلت وينبغي أن يعطى على قدر حاجته منهن سم وعبرة مر ويعطى لامهات أو لولد وان كثرن كما اقتضاه اطلاقهم خلافاً لابن الرفعة لان جهن لا اختيار له فيه (قوله وقيل يملكه) هو المعتمد وقائدة الخلاف ان له أن يتصرف فيه على هذا دون الاول وأيضاً اذا قلنا الملك لهما من جهته تسقط عنه النفقة فان قلنا الملك لهما ابتداء فلا تسقط عنه النفقة عبد البر قال الشورى والوجه أنها تسقط عنه على الاول أيضاً لانه المقصود اهـ نظير ما اذا ضيفها لشخص لاجله وقائدة الخلاف أيضاً انه يورث عنها على الاول (قوله أصوله) أى المسلمين وقوله وزوجاته ومستوله انه أى المسلمات كما هو الاقرب في شرح الروض ولا يخفى ما تقدم في قوله كزوجاته من أنه يعطى للزوجة الذمية على المعتمد لان ذلك في حياته وذابعد موته ويفرق بان الاعطاء لمن في حال حياته اعطاه له لانه بخلافه بعد موته كفى سم فارأسمت الزوجة بعد موته فالظاهر اعطاؤها لا تسفاهة لانه منع وهى الكفر شرح مر (قوله وبناته) أى المسلمات (قوله الى أن يستغوا) يقتضى أن الزوجة

من العبيد ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته ان كن ممن يخدم ويعطى مؤنته ومن يقابل فارساً ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لمن مطلقاً لا تخصاهن في أربع ثم ما يدفع اليه زوجته وولده الملك فيه لهما حاصل من النية وقيل يملكه هو ويصير اليهما من جهته (فان مات أعطى) الامام (أصوله وزوجاته وبناته الى أن يستغوا) بنحو نكاح وارث (وبنيه)

الى أن يستقلوا) بكسب أو قدرة على الغزو فن أحب اثبات اسمه في الديوان أثبت والا قطع وذكر حكم الاصول من زيادتي وتغيير  
بزوجات والاستغناء فيهن وفي (٣٠٢) البنات أولى من تعيره بالزوجات والتكاح فيها والاستقلال في البنات كالبنين

لو كانت عن لا يرغب في تكاثرها أي ولم تستغن بما ذكر أنها تعطى الى الموت وهو ظاهر ويقتضى أيضا  
أنها لو امتنعت من التزويج مع رغبة الألفة فيها أنها تعطى وهو ظاهر أيضا وان نظريه خط سل  
(قوله الى أن يستقلوا) لتلايرضوا عن الجهاد الى الكسب لغناء عيال واستنبط السبكي من هذا أن  
الفقيه أو المتعبد أو المدرس اذا مات يعطى ماله مما كان يأخذه ما يقوم به ترغيبا في طلب العلم فان فضل  
شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة ولا نظر لاختلال شرط الواقف فيهم لا هم تبع لا بهم المتصرف به فدهم  
مقترة في جنب ماضي كرم البطالة والممتنع انما هو من لا يصلح ابتداء أي فيقررون الآن اه  
وخالف حج و فرق بين هذا والمرزوق بان العلم محبوب للنفس لا يصد الناس عنه شيء فيوكل الناس  
فيه الى ميلهم اليه والجهاد مكروه للنفس فيحتاج الناس في ارضاد أنفسهم اليه الى تألف اه زي  
واعتمد هذا الفرق م ر (قوله وسن أن يضع ديوانا) المتمدن الوجوب ع ش لكن رجح م ر في  
شرحه التنب قال ع ش عليه ويمكن الجمع بحمل التنب على ما لو أمكن الضبط بغيره والوجوب على  
ما اذا لم يمكن (قوله بكسر الدال الخ) وهو فارسي معرب وقيل عربي شرح م ر وهو في الأصل اسم  
شيطان برماوى وأصله دوان بدليل جمعه على دواوين قليت الواو الأولى (قوله لشدهم) أخذ من  
الفرش الذي هو الحيوان البحري لأنه اقوته بأكل حيتان البحر أو من التقريش وهو التفتيش لانه  
كان يفتش على ذوى الحاجات فيكفيهم حل (قوله وهم ولد النضر الخ) فقر يش اسم أولقب للنضر  
الذي هو جد فهر أبوايه والمحدثون على ان تر يشا هو فهر الذي هو ولد ولد النضر ومن ثم قال الزين  
العراقي في نظم السيرة

أما قر يش فالأصح فهر \* جماعها والاكثرون النضر

وقيل انه قصي قيل وهو قول رافضي توصل به الرافض الى أن كلام من أبي بكر وعمر ليس قرشيا لانهما  
انما يجتمعان معه صلى الله عليه وسلم بعد قصي فتكون امامتهما باطلة حل (قوله أحدا جداه) وهو  
الثاني عشر من أجداده زي وقد نظمها بعضهم بقوله

محمد عبد الله مطلب هائم \* مناف قصي مع كلاب فجرة

فكعب أثوى غالب فهر مالك \* كذا النضر نجل كنانة بن خزعة

قدركة الياس مع مضر كذا \* نزار معد بن اعدنان أثبت

(قوله جده الثاني) بذل من هائم وقبله عبد المطلب وقوله عبد مناف جده الثالث وهو أبو الاربعة  
المدكورين وقصى جده الرابع برماوى (قوله و بنى المطلب) ما ذكره بعضهم من انه أشار بالواو الى  
عدم الترتيب بينهم وبين بنى هائم محل نظار الواجهة خلافه لان كلامه في الاولوية ومعلوم ان تقديم بنى  
هائم أولى شرح م ر فكان الاولى أن يعبر بالفاء (قوله شقيق هائم) وكانا توأمان وكانت رجل  
هائم ملتصقة بجهة عبد شمس ولم يمكن نزعاها الا بدم وكانوا يقولون سيكون بين ولديهما دم فكان  
كذلك حل (قوله لتسويته صلى الله عليه وسلم) هذا لا يتج تقديمهم على غيرهم ويفيد انهم في  
مرتبة واحدة فكان الاولى أن يعلل بقوله لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم من خمس الخمس  
كما تقدم (قوله فبنى عبد شمس) اعطاؤهم هنا من جلة النقي اقيام وصف بهم يستحقون به منه

(وسن أن يضع ديوانا)  
بكسر الدال أشهر من  
فتحها وهو دفتر الذي  
ينبت فيه أسماء المرتزقة  
وأول من وضعه عمر  
رضي الله عنه (و) ان  
(ينصب لكل جمع) منهم  
(عريفا) يجمعهم عند  
الحاجة اليهم والعريف  
فعل بمعنى فاعل وهو الذي  
يعرف مناقب القوم (و)  
ان (يقدم) منهم (انباتا)  
للاسم (واعطاء) للال أو  
نحوه (قر يشا) لشرفهم  
بالنبي صلى الله عليه وسلم  
ولخبر قدموا قر يشا ولا  
تقدموها رواه الشافعي  
بلاغ وابن أبي شيبة باسناد  
صحيح وسموا قر يشا  
لتقرشهم وهو نجهم وقيل  
لشدهم وهم ولد النضر بن  
كنانة أحد أجداده صلى  
الله عليه وسلم (و) ان (يقدم  
منهم بنى هائم) جده الثاني  
(و) بنى (المطلب) شقيق  
هائم لتسويته صلى الله  
عليه وسلم بينهما في القسم  
كما مر (ف) بنى (عبد  
شمس) شقيق هائم أيضا  
(قوله لان كلامه في  
الاولوية) أي فلا يحمل  
كلامه الاعلى الواجهة وانما

لكونهم

عبر بالواو لانه سيعلم ان بنى هائم أقرب له عليه السلام من بنى عبد المطلب أفاده حج وقول لانه سيعلم

أي مما سيأتي من تقديم الاقرب فالأقرب لان الخ (قوله هذا لا يتج تقديمهم الخ) بما تقدم من كون الحديث جوابا لسؤالهم تفيد التسوية

تة بهم على غيرهم لكن لا ينبغي ان ذلك بمعونة تأمل



(ف) بنی (نوفل) اخی ہاشم لایہ عبد مناف بن قصی (ف) بنی (عبد العزی) بن قصی لانہم اصہارہ صلی اللہ علیہ وسلم فان زوجته خدیجہ بنت خویلد بن اسد بن عبد العزی (فسائر البطون) (۳۰۲) ای باقیہ از الأقرب) فالاقرب

(الى النبي صلى الله عليه وسلم) فيقدم منهم بعد بني عبد العزى بنى عبد الدار بن قصي ثم بنى زهرة بن كلاب ثم بنى تيم وهكذا فبعد قریش الانصار الاوس والخزرج لانهم الجيدة في الاسلام فسائر العرب أى باقيهم قال الرافي كذا رتبوه وحله السرخسي على من هم أبعد من الانصار أما من هو أقرب منهم الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم وفي الحاشية يقدم بعد الانصار مضر فربيعة فولد عدنان ففطحان (قالهم) لان العرب أقرب منهم الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم ما يزيد تطلب من شرح لروض وذكر السنن في المسائل المذكورة من زيادتي (ولا يثبت في الديوان من لا يصلح للغزو) كاعشى وزمن وفاقيد وانما يثبت الرجل المسلم المكلف الحر البصير الصالح للغزو فيجوز اثبات الاخرس والاصم والاعمرج ان كان فارسا (ومن مرض منهم) مجنون أو غيره (فكصحيح) فيعطى بقدر حاجة محونه حيا وميتا بتفصيله

لكنهم من الرزقة فلا يتنافى حرمانهم فيما مضى لان ذلك من خمس الخمس (قوله فعبد العزى) هو  
أخو عبد مناف برماوى (قوله عبد الدار) وهو أخو عبد مناف أيضا فهو لاء الثلاثة أولاد قصى برماوى  
(قوله ثم بنى زهرة) لانهم أخوال النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ثم بنى تيم لان أبابكر وعائشة منهم برماوى  
(قوله وهكذا) أى ثم بعد بنى تيم بنى عذرة ثم بنى جهم ثم بنى سهم ثم بنى عامر ثم بنى الحارث  
برماوى (قوله الانصار) جمع ناصر كاصحاب وصاحب أوجع نصير كاشراف وشريف وهو جمع قلة  
واستشكل بان جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة وهم ألوف وأجيب بان القلة والكثرة انما يعتبران  
فى تكرات الجوع أما فى المعارف فلا فرق بينهما برماوى (قوله الاوس والخزرج) وينبغى كما أفاده  
الشيخ تقديم الاوس لان منهم أخوال النبي صلى الله عليه وسلم شرح مر (قوله كذا رنبوه) فجعلوا  
سائر العرب مؤخر عن الانصار وجعلوهم مرتبة واحدة فأشار الى خلاف الاول بقوله وجهه الخ والى  
خلاف الثانى بقوله وفى الحاوى الخ وعبارة شرح مر وظاهره تقديم الانصار على من عدا قر يشاوان  
كان أقرب له صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لسكن خالف السرخسى فى الاول والماوردى فى  
الثانى (قوله وجهه السرخسى) أى حل قولهم فسائر العرب على من أى على عرب أبعد الخ وقوله أما من  
أى أما عربى هو أقرب منهم أى من الانصار فيقدم أى على الانصار فاذا كان من العرب الذين ليسوا  
انصارا من ينسب الى كنانة وكان من الانصار من ينسب الى خزيمه الذى هو فوق كنانة فان المنسوب  
الى كنانة يقدم على المنسوب الى خزيمه وان كان من الانصار فلكلام المتن الذى ظاهره تأخير سائر  
العرب أى غير قريش عن الانصار محمول على العرب المؤخرين فى القرب عنه على الانصار (قوله وفى  
الحاوى) هو مضمنا أيضا وان كان مقتضى كلامه التسوية بين سائر العرب اه سم (قوله فالجهم)  
ويقدم فى العرب والجهم بعد القرب بسبق الاسلام ثم الدين ثم السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم اختيار  
الامام وقدم السن هنا عكس امامة الصلاة نظر الافتخار هنا برماوى وهذه هى الزيادة التى فى شرح  
الروض وقوله نظر الافتخار عبارة شرح مر لان المدار هنا على ما به الافتخار بين القبائل وثم على  
ما يزيد به الخشوع (قوله لان العرب أقرب منهم) يقتضى ان فى الجهم قر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو  
كذلك لان بنى اسرائيل وهم الجهم من يعقوب بن اسحق بن ابراهيم والعرب من اسمعيل والنبي من  
نسبه فالعرب أولاد عم الجهم شيخنا (قوله وفيهما) أى العرب والجهم زيادة وقد تقدمت (قوله  
ولا يثبت) أى نداء وقيل وجوب بالشرح مر والذى اعتمده زى تبع الروضة وجوب ذلك (قوله  
بقدر حاجة الخ) أى لا القدر الذى كان يأخذه لاجل فرسه وقتاله وما أشبه ذلك سل (قوله حيا  
وميتا) نعميم فى الممون وحاجته بعدموته تجهيزه (قوله بتفصيله السابق) وهو قوله ويراعى فى الحاجة  
الزمان والمكان الخ عبد البر (قوله وان لم يرج برؤه) ولا تشترط المسكنة برماوى (قوله لئلا يرغب  
الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء أولاد العالم وظائفه بعدموته لرغبة الناس فى العلم وهذا فى  
الاوقاف وأما أموال المصالح فأولاد العالم بعده يعطون كما هنا اه قل على الجلال (قوله ويمحى)  
أى وجوب با سل وقال حل نداء وهو مبنى للجهول بدليل كتابته بالياء آخره لانه لو كان مبنيًا  
للفاعل لكتب بالواو لانه من محياء محو قال تعالى يحيا فاعليه تصح قراءته بكسر الحاء مع فتح الياء بالبناء لافاعل  
فى الصحاح محالو حه يحووا يحويه محيا فاعليه تصح قراءته بكسر الحاء مع فتح الياء بالبناء لافاعل

السابق (ان لم يرج برقه) لئلا يرغب الناس عن الجهاد ويستغلوا بالكتب وقولي في كل صحيح أعم وأولى مما ذكره (ويعني) ندباً اسم  
(من لم يرج) برقه

وان طلى اذلا فائدة في ابقائه وهذا من زيادتي (وما فضل عنهم) أي عن المرتزقة أي عن حاجتهم (وزع عليهم بقدر مؤتهم) لانه لم يملو  
كان واحد منهم نصف ولا خربت (٣٠٤) أعطاهم من الفضل بهذه النسبة (وله) أي الامام (صرف بعضه) أي الفاضل

(في نفور وسلاح وخيل)  
ونحوها لانه معونة لهم  
والغرض من هذا ان  
الامام لا يبقى في بيت المال  
شيأ من النية ما وجد له  
مصرفا فان لم يجد له  
بنى رباطات ومساجد على  
حسب رأيه (وله وقف  
عقاري أو يبعه وقسم  
غلته) في الوقف (أو غنمه)  
في البيع بحسب ما يراه  
(كذلك) أي كقسم  
المنقول أربعة أخماسه  
للمرتزقة وخمسه للمصالح  
والاصناف الأربعة سواء  
وله أيضا قسمه كالمنقول كما  
شمله الكلام السابق أول  
الباب لكن خمس الخمس  
الذي للمصالح لا يسبيل إلى  
قسمته وما ذكرته من  
التخيير هو ما في الروضة  
كأصلها واقتصر الأصل  
على الوقف

فصل في الغنيمة وما  
يتبعها

(الغنيمة نحو مال) هو أعم  
من قوله مال (حصل) لنا  
(من الحربين) أي ما هو لهم  
(بإيجاف) أي اسراع لشي  
مما سرحتي ما حصل بسرقة  
أو التقاط كجاسر وكذا  
ما لهزموا عنه عند التقاء  
الفرسين ولو قبل شهر السلاح

وهو المناسب لقوله ولا يثبت (قوله وان أعطى) والذي يعطاه كفاية بمونه اللاتقبة به الآن م قال  
البرماوى ويفرق الامام أو نائبه أو زاقهم متى شاء منهم أو سنة سنة أو مشاهرة أي شهر أشهر أو غيرهما  
بحسب ما يراه أي وليجعل وقت العطاء معلوما لا يختلف والأولى مرة في كل سنة وظاهر كلام ابن المقرئ  
انه لا يشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (قوله اذلا فائدة في ابقائه) قديقال  
فيه فائدة وهي تذكره ليعطى (قوله وزع عليهم) أي على المرتزقة أي الرجار الباغين دون غيرهم  
من التدارى ومن يحتاجون اليه من نحو القضاة حل (قوله فلو كان لواحد منهم نصف الخ) مثل  
خط بغير هذا فقال مثال ذلك كفاية واحد ألف وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف  
وكفاية الرابع أربعة آلاف فمجموع ذلك عشرة آلاف فيجعل الفضل عن ذلك عشرة أجزاء  
فيعطى الأول عشرة والثاني خمسة والثالث ثلاثة أعشارها والرابع خساها وكذا يفعل ان زاد اه  
عن (قوله وقسم غلته) أي أجرته وهو مستأنف لا معطوف على ما قبله لان القسم واجب فهو مبتدأ  
خبره كذلك (قوله بحسب ما يراه) راجع للوقف والبيع فقط فكان الانب تنبيه على قوله وقسم  
غلته (قوله والاصناف الأربعة) أي ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقوله سواء حال  
أي حال كون المصالح وكل من الاصناف الأربعة مستوية فيه لان لكل خمسة (قوله السابق أول الباب)  
أي في قوله ما حصل لنا من كفار في خمس الخ فانه شامل للعقار وكان الأولى أن يقول أول الكتاب لانه  
الذي ترجم به (قوله لا سبيل إلى قسمته) أي لان المصالح غير محصورة فوقه وصرف غلته أولى من بيعه  
وصرف غنمه برماوى وعبارة تشرح م بل يباع أو يوقف وهي أولى ويقسم غنمه أو غلته اه  
فصل في الغنيمة وما يتبعها أي من الرضخ والنفل (قوله حصل لنا) خرج ما حصله أهل الذمة من  
أهل الحرب فليس بغنيمة ولا ينزع منهم س ل (قوله والحرب قائمة) لان القتال لما قرب وصار كالحقق  
الموجود صار كأنه موجود بطريق القوة المنزلة منزلة الفعل تشرح م (قوله بخلاف المتروك) بسبب  
حصولنا في دارهم) أي فليس بغنيمة بل فيء لانهم جلاو عنه زى وحل لانه لما يقع تلاق لم تتوهم  
شائبة القتال فيه تشرح م (قوله وضرب معسكرنا) أي خيامنا فلا يكون غنيمة بل فيء ع ش  
و رماوى والظاهر أن مفعول المصدر محذوف أي ضرب معسكرنا خيامه والمراد بالعسكر السكر نفسه  
من اطلاق اسم المحل على الحال في المختار مانضه العسكر الجيش وعسكر الرجل فهو معسكر بكسر  
الكاف أي هيا العسكر وموضع العسكر معسكر بفتح الكاف فاطلاق للعسكر على الخيام بحار من  
اطلاق اسم المحل على الحال لان المعسكر اسم لموضع العسكر (قوله فيقدم منها الساب) ولو أعرض  
عنه مستحقه لم يسقط حقه لانه متعين له حج (قوله غررا) هو ما انطوت عن أعاقبته والمراد هنا لوقوع  
في أمر عظيم قل على التحرير (قوله منا) خرج الكافر فلا سلب له ولو ذميا أذن له الامام برماوى  
(قوله أو عبدا) أي لمسلم وقوله صبيأ أي بشرط أن يكون يقاتل ومثله المرأة والخنثى اه برماوى (قوله  
أو يعميه) هذه العبارة أحسن من قول المنهاج أو بقا عيفيه لصدقه بما لو كان له بين واحدة (قوله  
أو يقطع يديه) فلو قطع يده في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انقضاء الحرب فالقيام ان الساب  
يكون للثاني لانه هو الذي أزال المنعة فلو قطع يدهما اشتراكا واشترك جمع في مثل أو أثنان فالسبب لهم

أو أهداهم الكفار لنا والحرب قائمة بخلاف المتروك بسبب حصولنا في دارهم وضرب معسكرنا فيهم وتعييرى  
بالحر بين هنا وفيما يأتي أولى من تعييره بالكفار (فيقدم) منها (السلب لمن ركب غررا) فيقيد زده بقولى (منا) حرا كان أو عبدا  
أو ما عاذ كرا أو شى أو خنثى (بازالة منعه حربي) فتح التون أشهر من أسكاه أي قوته (في الحرب) كان يقتله أو يعميه أو يقطع يديه



أورجليه أو يده ورجله أو بأسره وان من عليه الامام أو أرقه أو فدها بخلاف ما لورما من حصن أو صف أو قتله غافلا أو أسيرا غيره أو بعد انهزام الحر بين فلا سلب له لا تنفاه ركوب الفرار المذكور والاصل (٣٠٥) في ذلك خبر من قتل قتيلاه

سلبه رواه الشيخان (وهو) أي السلب (مأمعه) أي الحربي الذي أزيلت منته (من ثياب خف) وطيلسان (وران) براه ونون وهو خف بلا قدم (ومن سوار) وطوق (ومنطقة) وهي ما يشدها الوسط (وخاتم ونفقة) معه بكيسها لا الخلفة في رحله (وجنيبة) تقاد (معه) ولو بين يديه لانها إنما تقاد معه ليركبها عند الحاجة بخلاف التي يحمل عليها أثقاله فلو تعددت الجنبات اختار واحدة منها لان كلاهما جنيبة من أزال منته (وآلة) حرب كدروع ومركوب وآلة (كسرج وجام) ومقود ومهماز وقولي وآلة أعم من قوله وسرج وجام (لاحقية) مشدودة على الفرس بما فيها من نقد وغيره لا ما ليست من لباسه ولا من حليه ولا مشدودة على بدنه واختار السبكي أنه يأخذها بما فيها (ثم) بعد السلب (تخرج المؤمن) أي مؤن نحو الحفظ ونقل المال ان لم يوجد متطوع به للحاجة اليه (ثم يحمس الباقي) من الغنيمة بعد السلب والمؤمن (وخسه

ولو أئمنه واحد فقتله آخر فالسلب الأول برماوى (قوله أو بأسره) بكسر السين من باب ضرب قال تعالى وتأسرون فريقا (قوله وان من عليه الامام) نعم لاحق للقاتل في رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليهم ما شرح مر (قوله أو أسيرا غيره) لانه أي الغير كفي شره بالاسر من ل (قوله أو بعد انهزام الحر بين) أي قتله بعد انهزامهم والمخاربون غير متحيزين لقتال أولى فئة أما اذا تحيزوا لقتال أو فئة فحكم القتال باقى في حقهم كما قاله الامام بخلاف ما لو قتل واحد بعد انهزامه مع بقاء غيره فانه يستحق سلبه عن (قوله خبر من قتل) هذا ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام أبي بكر رضي الله عنه بحضرة صلى الله عليه وسلم شيخنا وقال من ل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ان أبا بكر قاله لان النبي قاله في غزوة حنين اه وصرح بذلك الجلال المحلى فقال قال صلى الله عليه وسلم من قتل الح والقتل مستعمل في حقيقته ومجازه فيشمل من أزيلت قوته وفي قوله قتيلا مجاز الاول والمراد قتيلا يحمل قتله فخرج النساء والصبيان كما قاله البرماوى (قوله وهو خف) أي طويل يلبس بالساق شرح مر (قوله من سوار) وهو ما يجعل في اليد كالنبالة بدليل عطف الطوق عليه (قوله في رحله) أي منزله الذي يسكن فيه وعبرة لاختار رجل الشخص مأواه في الحضر ثم نقل لامتعة المسافر (قوله ولو بين يديه) الاولى ولولم تكن بين يديه ع ش بان كانت خلفه أو بجنبه لانه المتوهم وعبرة شرح مر تقاد أمامه أو خلفه أو بجنبه فقوله في الروضة كأصلها بين يديه مثال لا قيد فكان الاولى أن يفي بما يذكراه (قوله اختار واحدة منها) بخلاف ما لو كان معه أسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لانها كلها كالمقاتل بها ولان الحاجة الى السلاح أهم لانه قد يحتاج لواحد بعد الواحد لضيق الاول أو انكساره وأيضا لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف الفرس مم تقلا عن مر خلافا لح ل لانه قاسها على الجنبات لكن عبارة شرح مر ولوزاد سلاحه على العادة فقياس ما يأتي في الجنيبة انه لا يعطى الاسلحة واحدا وهو الوجه وقوله على العادة أي بحيث لا يحتاج له ع ش وقضية ذلك انه اذا كان معه آلات للحرب من أنواع متعددة كسيف وبندفية وخنجر ودبوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة فان كان معه سيفان فأنما يعطى واحدا منهما وعبرة ع ب وآلة حرب يحتاجها وهو شامل للتعدد وغيره من نوع كسيفين أو أنواع وقضيته اخراج ما لا يحتاج اليه وينبني الا كتنفاه في الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش على مر (قوله ومركوب) ولو بالقوة كأن قاتل راجلا وعنانه يدها ويده غلامه مثلا مر (قوله لجام) وهو ما يجعل في فم الفرس والمقود الذي يجعل في الخاتمة ويمسكه الركب والمهماز هو الركاب لكن قال في المختار هو حديدة تكون في مؤخر الراتض ع ش على مر والرائض من يروض السابغة أي يعلمها لكن على هذا لا يناسب جعله من أمثلة آلة المركوب لانه ليس آلة له فاعل المراد به الركاب بطريق التجوز (قوله لاحقية) وهي الوعاء الذي يحمل فيه الامتعة كالتخرج مثلا قال مر نعم لوجعلها وقاية لظهره اتجه دخولها اه ويدل لذلك قول الشارح ولا مشدودة على بدنه فانه يقتضى انه لو جعلها خلف ظهره وقاية له وشدها كانت من السلب (قوله واختار السبكي الح) ضعيف (قوله مؤن نحو الحفظ) أي قدر اجرة مثل ذلك لا يزيد (قوله ثم يحمس الباقي) والمتولى لذلك الامام أو نائبه ولو غزت طائفة ولا أمير فيهم من جهة الامام فحكموا في القسمة واحدا أهلا صحت والا فلا شرح مر

(٣٩ - (بجبري) - ثالث) خمس التي فيقسم بين أهله كما مر في الآية واعلموا أنما غنمتم من شئ

فيجعل ذلك خمسة أقسام متساوية ويؤخذ

خمس رقاع ويكتب على واحدة الله أو المصالح وعلى أربع الغنائم ثم تدرج في بئادق متساوية ويخرج لكل خمس رقعة فخرج الله أو للمصالح جعل بين أهل الخمس على خمسة وهي التي تقدمت في التي وتقسّم بالغنائم قبل قسمة هذا الخمس لكن بعد افرازه بقرعة كما عرف (والنفل) بفتح الفاء أشهر من (٣٠٦) أسكانها (وهو زيادة يدفعها الامام باجتهاده) في قدرها بقدر الفعل المقابل

(قوله خمس رقاع) ذكر القرعة هنا بخلاف ما تقدم في التي لان الغنائم حاضرون فهم كالشركاء الحقيقية بخلاف التي لان أهلها غائبون برماوى وشورى أى فلا اقراع فيه بل رأى فيه للامام كافي الرشى وبعبارة سببه ان الغنائم هنا مالكون للاخماس الأربعة محصورون ويجب دفعها لهم حالا كما يأتى فوجب القرعة القاطعة للنزاع كفى سائر الاملاك وأما التي فأمره موكل الى الامام ولا مالك فيه معين فلم يكن للقرعة فيه معنى اه (قوله ويقسم بالغنائم قبل الخ) أى نداء يستحب أن تكون هذه القسمة في دار الحرب كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتأخيرها بلا عذر الى العود الى دار الاسلام مكرره بل يحرم ان طلبوا تجميعها ولو بلسان الحال كما يحسنه الاذرعى (قوله والنفل الخ) وهو لغة الزيادة وشرعاً ما ذكره وانما ذكره قبل الاخماس الأربعة لانه من مال المصالح الذى هو من جلة الخمس المتقدمة في قوله وخمسة كفى والنفل مبتدأ خبره من مال المصالح وما بينهما اعتراض وهذه الجلة باعترافها معترضة بين المعطوف وهو قوله والاخماس الاربع للغنائم والمعطوف عليه وهو قوله وخمسة تخمس التي (قوله باجتهاده في قدرها) وان زاد على السهم لانه موكل الى نظر الامام عن (قوله ينسكى) من باب رمى كفى المصباح والمكمن فتح الميمن كفى المصباح أيضاً (قوله من مال المصالح) وقيل من أصل الغنيمة وقيل من الاخماس الاربعة مر (قوله أو الحاصل) بالجر عطف على الذى سيفهم (قوله في النوع الثانى) أى قوله أو بشرطها الخ ع ش (قوله كربع) أى ربع خمس الخمس الذى للمصالح (قوله كونه معلوماً) هذا واضح في النوع الثانى لانه الذى شرط فيه الزيادة قبل الدفع (قوله عقارها ومنقولها) فان قلت ما الفرق بين الغنيمة والتي حيث جعلهم العقار في الغنيمة كالنقل وفي التي يتخير فيه الامام بين قسمته ووقفه أو يبيع وقسمة ثمنه أو غلته قلت أجيب وفاقال للمولى بأن الغنيمة حصص بكسبهم وقمعهم فلكونها بخلاف التي فانه احسان جاء اليهم من خارج فكانت الخيرة فيه الى رأى الامام سم ملخصاً (قوله للغنائم) فيه تلويح بمخالفة أبي حنيفة من تخيير الامام بين قسمتها على الغنائم ووقفها زى (قوله بعد الاضافة) أى النسبة اليهم في قوله تعالى ما غنمتم من شئ وفيه ان هذا لا يقتضى كون الاخماس الاربعة ملكاً لهم الا أن يقال النسبة اليهم تقتضى الملك (قوله من حضر) ولو مكرها على الحضور (قوله بنيت الخ) هذا التقيد مظاهر في غير من يرضخ لما يأتى من أن الزمن والاعمى والاقطع يرضخ لهم وان لم ينووا ولم يقاتلوا كما يؤخذ من شرح مر (قوله كأجير) أى اذا قاتل وكذا ما بعده وعبرة المنهاج والظاهر أن الاجير لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمخترف يسهم لهم اذا قاتلوا وعبرة برماوى كأجير أى اجارة عين أما أجير الذمة فيعطى وان لم يقاتل لا مكان التزامه من يعمل عنه ويتفرغ للجهاد وأما المسلم اذا استوجر للجهاد فلا أجر له لفساد اجارته ولا رضى له وان قاتل لا عراضه عنه بالاجارة والا قرب أنه يعطى السلب لعموم حديثه اه ملخصاً واعطاء أجير الذمة مع عدم قتاله وعدم نيته له كما هو الفرض مشكل فليحذر وانما فسدت اجارة المسلم للجهاد لانه محذور والصف تعين عليه ومثل اجارة الذمة الاجارة الواردة على عمل كباطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل كفى شرح مر لانه يمكنه أن يكثر من يعمل عليه ويحضر (قوله وانهمز) خرج بقيد ملحوظ تقديره ولم ينهمز (قوله غير متحرف)

لها (لمن ظهر منه) في الحرب (أمر محمود) كبرازة وحسن اقدام (أو بشرطها) باجتهاده (ان يفعل ما ينسكى الحربين) كهبجوم على قاعة ودلالة عليها وحفظ مكمن وتجنس حال يكون (من مال المصالح) الذى سيفهم في هذا القتال أو الحاصل عنده) في بيت المال فان كان مما سيفهم فيذكر في النوع الثانى جزأ كربع وثلاث وتحتمل فيه الجهالة للحاجة وان كان من الحاصل عنده شرط كونه معلوماً والنوع الاول من النفل من ز يادى (والاخماس الاربعة) عقارها ومنقولها (لغنائم) أخذاً من الآية حيث اقتصر فيها بعد الاضافة اليهم على اخراج الخمس (وهم من حضر القتال ولو في أثناءه) أو كان ممن لا يسهم له (بنيت) أى القتال (وان لم يقاتل أو حضر) لا بنيتهم وقاتل كأجير لحفظ امتعة وتاجر ومخترف لشهوده القتال في الاولى وقاتله في الثانية وألحق بهما جاسوس وكين ومن آخر منهم لا يحرس العسكر من هجوم العدو ولا شئ لمن حضر بعد انقضائه ولو قبل

ويصدق

حيارة المال ولا لمن حضره وانهمز غير متحرف لقتال أو متحيز الى فئة ولم يعد قبل انقضائه فان عاد استحق من المحرز بعد عوده فقط ومثله من حضر في الاثناء

حيارة المال ولا لمن حضره وانهمز غير متحرف لقتال أو متحيز الى فئة ولم يعد قبل انقضائه فان عاد استحق من المحرز بعد عوده فقط ومثله من حضر في الاثناء



حضرا بنية القتال (ولومات  
بعدها قضائه ولو قبل الحيازة)  
للمال (حقه لو ارثه) لان  
الغنيمة تستحق بالانقضاء  
وان لم تكن حيازة بخلاف  
من مات قبل انقضائه لانتفى  
له المامر وفارق موت فرسه  
بان الفارس متبوع والفرس  
تابع (ولراجل سهم والفرس  
ثلاثة) سهمان للفرس وسهم  
له لا اتباع رواه الشيخان  
(ولا يعطى) وان كان معه  
فرسان (الفرس واحد  
فيه نفع) لما روى الشافعي  
وغديره أن النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يعط الزبير الا  
انرس وكان معه يوم حنين  
افراس عربيا كان أو  
غيره كبرذون وهو من  
أبواه عجميان وهجين وهو  
من أبوه عربي وأمه  
عجمية ومقرف بصم الميم  
وسكون القاف وكسر الراء  
وهو من أبوه عجمي وأمه  
عربية فلا يعطى لغير فرس  
كبير وفيل وبغل وحمار  
لانها لا تصلح للحرب  
صلاحيه الخيل له بالكر  
والفرس الذين يحصل بهما  
النصرة نعم يرضخ لها ورضخ  
الفيل أكثر من ررضخ  
البغل ورضخ البغل أكثر  
من ررضخ الحمار ولا يعطى  
انرس لانفع فيه كهمز زول  
وكسيرة وهم وفارق الشيخ

و يصدق يمينه اذا ادعى التحرف أو التحيز اه حل (قوله ولا تخذل ومرجف) لانه لانية  
لهما صححة فلا يردان شرح مر لان قول المصنف وهم من حضرا الخ شامل لما افتضاه انهما  
يعطيان والتخذل من تحت الناس على ترك القتال والمرجف من برجف الناس ويخوفهم حل وفي  
عش على مر ان العطف التمسير وفي المصباح خذلته تركت نصرته واعاته اه وهي تقتضى  
التغاير ويشهد للمصباح قوله تعالى وان يخذلكم فخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده الآية لكن س ل فسر  
التخذل بالذى يكثر الخوف والمرجف بالذى يحصل منه الخوف ولو مرة كقوله لا طاقة لنا بهم فيكون أعم  
(قوله وان حضرا) أى المرجف والتخذل بنية أى القتال بل وان قاتلا شيئا عز بزي (قوله خفه)  
أى حق تملكه لما سئذ كرا أن الغنيمة لا تملك لا بالقسمة أو اختيار التملك شرح مر قال ع ش قوله  
أى حق تملكه أى لانفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مقوض لرأيه أى الوارث ان  
شاء تملكه وان شاء أعرض (قوله قبل انقضائه) أى وقبل الحيازة أما بعده خفه لو ارثه س ل وم  
خلافا لح ل حيث قال لا شيء له ولو بعد حيازة المال (قوله للمامر) أى من أن الغنيمة تستحق  
(قوله وفارق موت فرسه) أى قبل انقضائه الحرب فانه يعطى لها وأما لومات الفرس قبل القتال فانه  
لاحق له ح ف وعبرة مر وفارق استحقاقه سهم فرسه الذى مات أو خرج عن ملكه فى الاثناء  
ولو قبل الحيازة بأنه أصل والفرس تابع فجاز بقاء سهمه للمتبوع وجرحه مرضة فى الاثناء غير مانع له  
من الاستحقاق وان لم يكن مرجوا والجنون والاعماء كالوت ولو مانعا احتمل أن لا يستحق واحد  
منهما ويحتمل أن يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع فيقتفر فيه ولا يقال اذا سقط استحقاق  
المتبوع سقط استحقاق التابع كفى الروض (قوله والفرس تابع) أى فيقتفر فى التابع ما لا يقتفر  
فى المتبوع (قوله وللفارس) أى وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والا فله به كالموضع فرسه فى  
الحرب فوجده آخر فقاتل عليه فيسهم له الكه مر وقوله سهمان للفرس وان لم يقاتل عليه بأن كان  
معه أو بقربه منه بذلك ولكنه قاتل راجلا أو فى سفينة بقرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب  
لانه قد يحتاج اليها شرح مر (قوله فرسان) بضم الفاء وكسر هاء مع سكون الراء لأن فرسا يجمع  
عليهما (قوله الالف فرس واحد) ولو معارا أو مستأجرا أى ان بلغ سنة ولو فى أثناء القتال وأمكن ركوبه  
برماوى ولو حضرا بفرس مشترك أعطيا سهميه شركة بينهما بحسب ملكيهما هذا ان لم يركباها معا فان  
ركباها وكان فيها قوة الكر والفر بهما أعطيا أربعة أسهم سهمان لهما وسهمان للفرس والاف سهمان  
لها فقط نعم الاوجه أن يرضخ لها شرح مر والروض (قوله فلا يعطى لغير فرس) أى لا يسهم له  
فلا ينافى أن يرضخ له كما سياتى (قوله لا لها لا تصلح الخ) واستأنسوا بذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط  
الخيال الآية حيث اقتصر عليها برماوى (قوله بالكر) أى الجرى على العدو والفرس أى انفراد منه ولو  
تولد حيوان بين ما يسهم له وما يرضخ له كان تولد بين اتان وفرس يرضخ له ولا يسهم عن (قوله يرضخ  
لها) أى للذكورات ورضخ البعير فوق ررضخ البغل كفى شرح اروض وهذا محمول على بعير لا يصلح  
للكر والفرس كالبخاقى والا كما هرى يسهم له وعلى كونه يرضخ له ينبغي أن يكون ررضخه أكثر من ررضخ  
الفيل حل والمعتمد أنه يرضخ له مطلقا والحاصل ان ررضخ الفيل أكثر من ررضخ البعير الذى  
لا يصلح للكر والفرس ورضخ البعير الصالح لذلك أكثر من ررضخ الفيل ورضخ الفيل أكثر من ررضخ  
البغل ورضخ البغل أكثر من ررضخ الحمار (قوله وفارق الشيخ الحرم) أى حيث يسهم له (قوله نعم  
يرضخ له) كيف ذلك مع أنه لا نفع فيه فوجوده كالعدم وما الفرق بينه وبين العبد الآتى وما عطف عليه

الحرم بان الشيخ يتفق برأيه ودعائه نعم يرضخ له (ويرضخ منها) أى من الاخماس الاربعة

(العبد وصبي ومجنون وامرأة وخشي - حضروا) القتال وفيهم نفع وان لم ياذن السيد والولي والزوج (ولكافر معصوم) هو اعم من قوله  
ولذي (حضر بلا أجره واذن (٣٠٨) الامام) للاتباع في غير المجنون والخشي وقياسا فيهم ما فان حضر الكافر

بغير اذن الامام لم يرضخ  
له لانه منهم بموا لا اهل دينه  
بل يعزروه ان رأى ذلك  
أو باذنه باجرة فله الاجرة  
فقط والتصرح بحكمكم  
المجنون والخشي من زيادتي  
وبرضخ ايضا لا عني وزمن  
وفاقد أطراف وناجر  
ومحترف حضر ولم يقاتل  
(والرضخ دون سهم) وان  
كانوا فرسانا (يجتهد الامام  
في قدره) بقدر ما يرى  
ويفاوت بين أهله بقدر  
نفعهم فيرجع المقاتل ومن  
قتاله أكثر الفارس على  
الراجل والمرأة التي تدوى  
الجرحى وتسقي العطاش  
على التي تحفظ الرجال وانما  
كان الرضخ من الاخماس  
الاربعة لانه سهم من الغنيمة  
مستحق بالحضور والا أنه  
ناقص فكان من الاخماس  
الاربعة المختصة من الغانمين  
الذين حضروا الواقعة

(درس)

كتاب قسم الزكاة

مع بيان حكم صدقة  
التطوع والاصل في الاول  
آية انما الصدقات للفقراء  
وأضاف فيها الصدقات الى  
الاصناف الاربعة الاولى  
بلام الملك والى الاربعة  
الاخيرة بنى الظرفية للاشعار

حيث لا يرضخ لهم اذا كان لا نفع فيهم ثم رأيت عن الشيخ العزبي أن الفرس الذي لا نفع فيه يكثر  
جيش المسلمين فلذا يرضخ له اه وأقول هذا يأتي أيضا في العبد وما عطف عليه الا أن يقال لما كان  
الفرس تابعا توسعوا فيه فرضحواله أو يقال لا نفع فيه أي تام وفيه أصل النفع فليحزر (قوله لعبد  
وصبي) والمبعض كالعبد على الأوجه كما عتده والدالذا الرقيق ليس من أهل فرض الجهاد والمبعض  
كذلك فيكون الرضخ بينه وبين سيده ما لم تكن مهايأة ويحضر في نوبته فيكون الرضخ له وكون  
الغنيمة اكتسابا لا يقتضي الحاقه بالاحرار في أنه يسهم له لان السهم انما يكون للكاملين ولو غزا هؤلاء  
قسم بينهم ما سوى الخمس بحسب ما يقتضيه الرأي من تساوي وتفضيل ما لم يحضر كامل والافهم الرضخ  
وله الباقي ومن كل منهم في الحرب أسهم له كما في شرح م (قوله وفيهم نفع) بخلاف ما لا نفع فيه فلا  
يرضخ له حل (قوله ولكافر معه وم) ان لم يكرهه الامام على الخروج فان اكرهه استحق اجرة  
مثل فقط قاله الماوردي سم (قوله وزمن) ولا يشكل الزمن بالشيخ الهرم حيث يسهم له لان من  
شأن الزمن نقص رأيه بخلاف الهرم الكامل العقل شرح م (قوله - حضرا) أي لانية القتال والا  
أسهم لهم اخذ الامام (قوله وان كانوا) أي الذين يرضخ لهم فرسانا وعل الاولي تقديم هذه الغاية  
بعد قوله لعبد وصبي ومجنون الخ ثم ظهر انه غاية في قوله دون سهم كما يؤخذ من شرح م وعبارته ولو  
كان الرضخ لفارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد الاصح انه لا بد أن ينقص مجموع ماله مع فرسه  
عن سهم راجل خلافا لما يفهم من حج أن للفارس رضى خالف نفسه دون سهم الراجل ورضخين لفرسه  
دون سهمي الفرس من كل وكلام حج وجيه

كتاب قسم الزكاة

ذكر ما أكثر الاصحاب هنا كالتخصر لانه أي مال الزكاة كسابقه أي التي والغنيمة يجمعه الامام  
ويفرقه وأولهم كلام آخر الزكاة لتعاقبه بها ومن ثم كان أنسب وجرى عليه في الروضة شرح م (قوله  
آية انما الصدقات) سميت بذلك لاشعارها بصدق نية باظهار بدأ في الآية بالفقراء لشدة حاجتهم (قوله  
بلام الملك) وعطف بالواو دون أو لافادة التثريك بينهم فيها فلا يجوز تخصيص بعض الاصناف  
الموجودين بها وقال الائمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى صنف واحد ومال اليه الفخر الرازي وقالوا  
معنى الآية انما الصدقات هؤلاء الثمانية لا غيرهم فلا يجب استيعابهم والشافعي يقول لا غيرهم ولا بعضهم  
وحده وبسطوا الكلام في الاستدلال له بما ردده عليهم في شرح المشكاة ايعاب شوبري قال ابن عجيل  
اليماني ثلاث مسائل في الزكاة يغني فيها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد الى واحد ودفعها  
الى صنف واحد اج على التحرير (قوله والى الاربعة الاخيرة بنى الظرفية) فان قلت ما الحكمة  
في ذكر في بعض الافراد دون بعض قلت الحكمة في ذكرها في الاول ظاهرة لأن المأخوذ يصرف في  
تخليص الرقاب وعطف الغارمين عليه بها ونها لشاركتها في الاخذ ليدفع لغيره ما عليه فكأنهما نوع  
واحد ولما كان سبيل الله نوعا آخر الاخذ له مخاف للاخذ لما قبله اعادها فيه اشارة لذلك وعطف عليه  
ما بعده لشاركتها في الاخذ للصرف لحاجته لا لوفاء ما عليه فكأنه معه كالنوع الواحد فلم يحتج لاعادة  
في معه شوبري (قوله حتى اذ لم يحصل الصرف في مصارفها) بان عتق المكاتب بغير ما أخذه أو  
برى الغارم أو دفع غير ما أخذه وتختلف الغازي عن الغزو وابن السبيل عن السفر وقوله على ما يأتي أي

باطلاق الملك في الاربعة الاولى وتقييده في الاخيرة حتى اذ لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه

في

في الاولى على ما يأتي (هي) أي الزكاة



في الفصل الآتي في قوله فان تخلفا عما أخذ الاجل استدخال (قوله لثمانية) وقد جمعها بعضهم في قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي • فاني لها المحتاج لو كنت تعرف

فقر ومساكين وغار وعامل • ورق سبيل غار وموئل

وأشوا ما يجب فيه ثمانية أيضا بل وبقر وغنم وذهب وفضة وزرع ونخل وعنب وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة قل على المحلى (قوله من لا مال له الخ) اي ولم يكتف بنفقة من تلزمه نفقته أخذ بما بعده فاندفع ما يقال ان التعريف شامل للكتفي بنفقة من تلزمه نفقته فلا يكون مانعا وكلام المصنف شامل لثلاث صور (قوله يقع الخ) ظاهر اللفظ انه وصف الكل بانفراده فيكون المنفي وقوع كل بانفراده وذلك صادق بوقوع المجموع وليس مراد اذا بين الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما والمراد بجميعهما كل واحد منهما على حدته بان لم يوجد الا ذلك وبمجموعهما أن يوجد معا على خلاف المشهور فيه والمشهور انه يصدق البعض كقول الشيخ خالد الذي يتركب من مجموعها لا من جميعها فان المراد بالمجموع في كلامه ما يشمل البعض والكل فن له كسب يكلف الكسب حيث حل وكان لا تقابه ولا مشقة ولو كان من ذوى البيوت الذين لم تجر عاداتهم بالكسب لم يكفه كفى حل وفي شرح ممر مانع وقضية الحدان الكسب غير فقير وأن لم يكتسب وهو كذلك هنا ان وجد من يستعمله وقد رعى عليه أي من غير مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر وحل له تعاطيه ولا قبه والا أعطى اه باختصار فالشروط أربعة (قوله وحال مونه) ولو كان عنده ما يكفيه ومونه لكن عايه ديون قدر ما عنده ولو حالة على المعتمد لم يعط حتى يصرفه فيها كافي ممر نم يبقى النظر فيما لو كان عنده صغار ومالك وحيوانات فهل تعتبرهم بالعمر الغالب لان الاصل بقاءهم وبقاء نفقتهم عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنظر الى الاطفال يلوغهم والى الارقاء بما بقي من أعمارهم الغالبة وكذا الحيوانات للنظر في ذلك محال وكلامهم يوصى الى الاول لكن الثاني أقوى مدركا فان تعذر العمل به تميز الاول حجج شوبرى (قوله أو ثلاثة) أو أربعة ممر فان زاد عليها فهو مسكين قل وبرماوى لان ضابط الفقير ان يملك أو يكتسب أقل من نصف ما يحتاجه وضابط المسكين ان يملك أو يكتسب نصف ما يحتاجه فأكثر ولم يصل الى قدر كفايته منه (قوله وسواء) كان ما يملكه نصيبا ولا مانع من كون الزكاة تنجب عليه وبأخذ منها (قوله ولو غير زمن ومتعفف) للرد على القديم القائل بأن غير الزمن وغير المتعفف عن السؤال لا يعطيان (قوله سبعة) وكذا ستة وخمسة كما مر عن ممر وخالفه زى في الخمسة برماوى (قوله والمراد الخ) فيوزع ما عنده على العمر الغالب فاذا كان يخص كل يوم نحو ثلاثة فهو فقير أو نحو ستة فهو مسكين وقوله العمر الغالب أي بقيته وهذا بالنسبة للاخذ لنفسه أما مونه فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه الآن من زوجة وعبد وداية مثلا بتقدير بقائها أو بدله الوعدت ببقية عمره الغالب ع ش على ممر فاذا كان الباقي من عمره الغالب ثلاثين والباقي من عمر مونه الواجبة نفقتهم أربعين وزع ما عنده على ثلاثين لا على أربعين (قوله كفايته بنفقة قريب) اي أصله وفرع فلو لم تكفه فله أخذ تمام كفايته ولو من زكاة المتفق عليه من زوج أو قريب ومنهم دفع زكاة لمن تلزمه نفقته يحمل على من تكفيه النفقة ولو امتنع قريبه من الاتفاق واستحيا من رفعه الى الحاكم كان له الاخذ لانه غير مكفي ومثله لو أعرس الزوج عن النفقة أو غاب وان قدرت على الفسخ اذا كان الغائب لا ماله ولم تقدر على التوصل اليه وعجزت عن الاقتراض ويسن للزوجة ان تعطى زوجها من زكاتها وان أنفقها عليها تشرح ممر وبرماوى (قوله أو زوج) ولو في عدة طلاق رجعي أو بائن وهي حامل كما قاله الماوردى ولو سقطت نفقتها بنشو لم تعط لقدرتها على النفقة حالا بالطاعة ومن ثم لو سافرت بلا إذن أو معه ومنعها

لثمانية (لفقير) وهو من (لا مال له ولا كسب) لائق به (يقع) جميعهما أو مجموعهما (موقعا من كفايته) مطعما وملبسا ومسكنا وغيرها مما لا بد له منه على ما يليق بحاله وحال مونه كمن يحتاج الى عشرة ولا يملك أو لا يكسب الا درهمين أو ثلاثة وسواء كان ما يملكه نصيبا أم أقل أم أكثر (ولو غير زمن ومتعفف) عن المسئلة لقوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم أي غير السائل وظاهر الاخبار (ولمسكين) وهو من (له لك) أي مال أو كسب لائق به يقع موقعا من كفايته (ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة والمراد أنه لا يكفيه العمر الغالب وقيل ستة وخرج بلائق به كسب لا يطبق به فهو كمن لا كسب له (وبمنع فقر الشخص ومسكنته) والتصريح بهام من زيادتي (كفايته بنفقة قريب أو زوج) لانه غير محتاج ككسب كل يوم قدر كفايته (واشتغاله بنوافل) والكسب بمنعها (لا)

اشتغاله (يعلم شرعي) يتأني منه تحصيله (والكسب يمنعه) منه لانه فرض كفاية وقولي شرعي من زيادتي (ولامسكنه وخادمه وثياب وكتب) له (يحتاجها) وذكر الخادم (٣١٠) والكتب مع التقييد بالاحتياج من زيادتي (و) لا مال له غائب برحلتين

أعطيت من سهم الفقراء أو المساكين حيث لم تقدر على العود حال العذر لها ولا من سهم ابن السبيل اذا عزمتم على الرجوع لانه لا تنه المصيبة وخرج بذلك المسكن بنفقة متبرع فيجوز له الاخذ بشرح م (قوله بعلم شرعي) ومثله آلت وقراءة القرآن أي تعلمه وكذا احتياجه للسكاح فله أخذ ما يشكح به حل (قوله ولا مسكنه) أي اللاتق به م ر وان اعتاد السكى بالاجرة ومثله كتب الفقيه وان تعددت أنواعها فان تعددت من نوع واحد بيع ما زاد على واحد منها الا نحو مدرس واختلاف حجمها قل على التحرير (قوله وثياب) ولو لتجمل مرة في العام ان لاقت به ومثلهما حل المرأة التي تتجمل به في بعض الاوقات حيث كان لا تقابها حل وشرح م ر وانظر وجه قطع الثياب والكتب عن الاضافة دون ما قبلها وما وهلا قطع الجميع رعاية للاختصار شو برى (قوله يحتاجها) ولونادرا ككرة في السنة م ر وهو حال من الاربعة وان كان الاخير ان تكررت لان عطفها على المعرفة سوغ ذلك (قوله غائب) أو حاضر وقد حيل بينه وبينه شرح م ر وبعضهم أدخله في لغائب لانه غائب حكما (قوله أو مؤجل) وان قصر الاجل م ر وعبرة عن قوله أو مؤجل وان حل قبل مضي زمان مسافة القصر ويفرق بينه وبين المال الغائب بأن الدين لما كان معذوما لم يعتبر والزمنا بل يعطى حتى يحل ويقدر على خلاصه بخلاف المال الغائب ففرق فيه بين قرب المسافة وبها (قوله فيعطى ما يكفيه) أي اذا لم يجد من يقرضه زى (قوله الى ان يصل الى ماله) صوابه الى ان يصل اليه ماله أو اسقاط لفظة الى لان ما ذكره انما يناسب بعض أفراد ابن السبيل بر وفي نسخة اسقاط الى وهي ظاهرة (قوله ولعامل) وله أن يأخذ من مال نفسه لنفسه قاله الشافعي لانه أمين قال في الروضة ولو تلف المال قبل وصوله لا امام فاجرته في بيت المال س ل (قوله على أولهما) وهو قوله يجمعهم (قوله في جلة السهمان) جمع سهم وعبرة م ر فاجرته من أصل الزكاة لا من خصوص سهم العامل (قوله وما ذكر أولا) من قوله هي أي الزكاة لثمانية (قوله لا قاض ووال) قضية كلامه دخول قبض الزكاة في عموم ولاية القاضي وهو كذلك ما لم ينصب لها متكامل خاص شرح م ر (قوله ان لم تطوعا بالعمل) مفهومه انهما اذا تطوعا بالعمل لا يكون رزقهما من خمس الخمس ولم يذكر م ر هذا القيد وتقدم في قسم التي عما يقتضي ان هذا الشرط لا يشترط بل يأخذان من خمس المصالح وان تطوعا بالعمل (قوله ولؤلؤة) من التأليف وهو جمع القلوب شرح م ر (قوله ان قسم الامام الخ) مفهومه انه لو قسم المالك لا يعطى المؤلف وليس كذلك وعبرة الشارح في الفصل الذي يلي هذا المؤلف يعطى الامام أو المالك حل نعم قسم الامام والاحتياج شرطان للاخيرين من المؤلف فقط فان حل كلامه على انهما راجعان للاخيرين فقط فلا ضعف في كلامه زى بايضاح وعبرة ع ش والراجح انهم يعطون مطلقا ولو أغنياء سواء أقسم الامام أو المالك كما سيأتي في الفصل الآتي وسواء احتيج اليهم أم لا وأجيب بحمل كلامه على القسمين الاخيرين وعبرة حل قوله واحتيج لهم فيه نظر بالنسبة للاولين فانه لا يشترط فيهما احتياج ويقسم الامام عليهما أو غيره بخلاف الاخيرين ومعنى احتياجهما للاخيرين ان يكون اعطاؤهما أسهل من تجهيز نحو جيش (قوله ضعيف اسلام) أي ضعيف اليقين بناء على أن الايمان يزبد ويتقص فيكون المراد بالاسلام الايمان فيه عطى تأليفه ليتقوى يقينه أو كان قريب عهد بالاسلام بان كان عنده وحشة في أهله (قوله أو شريف في قومه) أي أو قوى اسلام لكنه شريف ولا يشترط فيهما ذلك كورة حل ولا يثبت ذلك الا بينة س ل (قوله أو كاف لنا) أي مسلم كاف ويشترط فيه الذ كورة حل وقوله أو ماني زكاة أي كاف لنا شر ماني

أو مؤجل) فيعطى ما يكفيه الى أن يصل الى ماله أو يحل الاجل لانه الآن فقير أو مسكين (ولعامل) على الزكاة (كساع) يجيبها (وكتب) يكتب ما أعطاه أو باب الاموال (وقاسم وحاش) يجمعهم أو يجمع ذوى السهمان والاصل اقتصر على أولهما وقولي كساع أولى من قوله ساع الى آخره لان العامل لا ينحصر فيما ذكره اذ منه العريف والحاسب وأما أجرة الحافظ للاموال والراعي بعد قبض الامام ففي جلة السهمان لا في سهم العامل والكيال والوزان والعدادان ميزوا الزكاة من الاموال فاجرتهم على المالك لا من سهم العامل أو ميزوا بين أنصبا المستحقين فهي من سهم العامل وما ذكر أولا محله اذا فرق الامام الزكاة ولم يجعل للعامل جعلا من بيت المال فان فرقها المالك أو جعل الامام للعامل ذلك سقط سهم العامل كما سيأتي (لا قاض ووال) فلاحق لهما في الزكاة بل رزقهما في خمس الخمس المرصد للمصالح العامة ان لم تطوعا

بالعمل لان عملهما عام (ولؤلؤة) ان قسم الامام واحتيج لهم وهم أربعة (ضعيف اسلام أو شريف) في زكاة قومه (يتوقع) باعطائه اسلام غير أو كاف لنا شر من يليه من كفار أو ماني زكاة وهذا في مؤلفة المسلمين كما يعلم



مما يأتي وفي كلامي هنا إشارة إليه أمام مؤلف الكفار وهم من يرجي اسلامه أو يخاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى أعز الاسلام وأهله وأغنى عن التأليف وقولي أو كاف الى آخر من زيادتي (٣١١) (ورقاب) وهم (مكتابون) كتابة

صحيفة بقيد زده بقولي  
(لغير مركز) فيعطون ولو  
بغير اذن ساداتهم أو قبل  
حلول النجوم ما يعينهم  
على العشق ان لم يكن  
معهم ما يفي بنجومهم  
أمام كاتب المزكي فلا يعطى  
من زكاته شيأ عود الفائدة  
اليه مع كونه ملكه (والغارم)  
وهو ثلاثة (من تداين لنفسه  
في مباح) طاعة كان أولا  
وان صرفه في معصية وقد  
عرف قصد الاباحة (أو)  
في (غيره) أي المباح تخمر  
(وناب) وظن صدقه في  
نوبته وان قصرت المدة  
(أو صرفه في مباح) فيعطى  
(مع الحاجة) بأن يحل  
الدين ولا يقدر على وفائه  
بخلاف ما لو تداين لمعصية  
وصرفه فيها ولم يقب ومالوم  
يحتج فلا يعطى وقولي أو  
صرفه في مباح من زيادتي  
(أو) تداين (لاصلاح ذات  
الدين) أي الحال بين القوم  
كان خاف فتنه بين قبيلتين  
تنازعتا في قتيل لم يظهر قتاله  
فتحمل الديه تسكيناً للفتنة  
فيعطى (ولو غنيا) اذ لو اعتبر  
المقر لقلت الرغبة في هذه  
المكرمة (أو) تداين  
(لضمان) فيعطى (ان

زكاة) (قوله عما يأتي) أي قوله وشرط أخذ الزكاة (قوله إشارة إليه) أي الى الاسلام أي الى اشتراطه  
حيث عطف الشريف والكافي بأوقاتضى أن كلام من الشريفة والكافي قوى اسلام حل (قوله  
ورقاب) أي لتخليصها من الرق جمع رقبة عبر بها عن الشخص لان الرق كالخيل في عنقه ثم غلب استعماله  
في المكتابين وقال الامام أحمد ومالك هم أرقاء يشترون ويعتقون وقوله كتابة صحيفه أي لكله أو  
بعضه وباقيه حر ولولكافر ونحوها شدي برماوى وعبارة مر واذا صححنا كتابة بغض فن كأن  
أوصى بكتابة عبره فجزئ الثالث عن كاه لم يعط ولا بنافي كلام البرماوى لانه قال وباقيه حر (قوله أو  
قبل حلول النجوم) وانما لم يشترط الحلول كما اشترط في الغارم لان الحاجة الى الخلاص من الرق  
أقرب والغارم ينتظر له اليسار فان لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة وقوله ان لم يكن معهم الخ علم منه انهم  
يعطون ولو قدر واعلى الكسب كافي الغارم ويفارق المسكين والفقير بأن حاجتهما انما تحقق  
باتسريع والكسب يحصلها كل يوم سل وحاجة من ذكرها جزء لثبوت الدين في ذمته والكسب  
لا يدفعه الا بالتدريج غالباً شرح البهجة (قوله مع كونه ملكه) وبه فارق صاحب الدين فانه يجوز أن  
يعطى لغيره من زكاته مع عود الفائدة اليه بان يأخذها منه عن دينه كافي شرح مر والضمير في كونه  
راجع للمكاتب (قوله وهو ثلاثة) والاول منها مشتمل على ثلاثة أقسام (قوله من تداين لنفسه)  
ومثله من استدان لعمارة مسجد أو قري ضيف وعبارة التصحيح مانصه وحكم من استدان لمصلحة  
مسجداً أو قري ضيف كالتداين لمصلحة نفسه على ما قاله السرخسي ع (قوله وقد عرف قصد  
الاباحة) ولو بالقرينة مر برماوى وعبارة مر لكن لان صدقه فيه الابينة ويعلم ذلك بقرائن  
تفيد ما ذكر (قوله أو صرفه) معطوف على قوله وناب (قوله بأن يحل الدين الخ) عبارة شرح مر  
بأن يكون بحيث لو قضى دينه بماله لم يمكن فيترك له بماله ما يكفيه العمر الغالب ثم ان فضل شيء  
صرفه في دينه وتم له من الزكاة باقيه والا قضى عنه الكل ولا يكف كسب الكسب هنا (قوله  
أو تداين لاصلاح الخ) مقتضاه انه لا يعطى الا ان تداين ديناً وصدقه في الديه التي تحملها او الظاهر انه يعطى  
بمجرد تحمل الديه وانما قال أو تداين ليكون غارماً وكذا الضامن يعطى بمجرد الضمان وان لم يتداين  
فيما يظهر فليحذر (قوله أي الحال) تفسير لذات وقوله بين القوم تفسير للبين زي (قوله في قتيل)  
أي أو نحوه كمال واختصاص لم بسبب اتلافه فتنه ممكن تسكينها بيد درايم مر حل (قوله لم يظهر  
قائه) ليس قيداً (قوله فيعطى) أي ولو غنيا ان حل الدين على المعتمد سل (قوله أو تداين الخ)  
خرج ما لو دفع من ماله أو أدى منه ما استدان فلا يعطى حل (قوله ان أعسر مع الاصيل) أي فيعطى  
ما يقضى به الدين قال في شرح الروض واذا قضى به دينه لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه وانما يرجع  
اذا غرم من عنده وخرج باعسر ما اذا كامومسرين أو الضامن فقط فلا يعطى ولو بغير الاذن في الاول  
على الاوجه كافي شرح الروض مم (قوله وكان متبرعا) بان ضمن بلاذن (قوله ولسبيل الله)  
سبيل الله وضع الطريق الموصلة له تعالى ثم كثر استعماله في الجهاد لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله تعالى  
ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهدون الا في مقابلة شيء فكانوا أفضل من غيرهم شرح مر وعبارة زي  
فسر سبيل الله بالفرقة لان استعماله في الجهاد غالب عرفاً وشرعاً قال الله تعالى يقاتلون في سبيل الله

أعسر مع الاصيل) وان لم يكن متبرعاً بالضمان (أو) أعسر (وحده وكان متبرعاً) بالضمان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والثالث من زيادتي  
(ولسبيل الله) وهو (غاز متطوع) بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) اعانة له على الفرز بخلاف المرتزق الذي له حق في الفى فلا يعطى من الزكاة  
وان لم يوجد ما يصرف له من الفى على أغنياء المسلمين اعانته حينئذ

(ولابن السبيل) وهو (منشئ سفر) (٣١٢) من بلد مال الزكاة (أو مجتاز) به في سفره (ان احتاج ولا معصية بسفره)

سواء كان طاعة كسفر حج وزياره أم مباحا كسفر تجارة وطلب آبق ونزهة فان كان معه ما يحتاجه في سفره ولو بوجدان مقرض أو كان سفره معصية لم يعط وألحق به سفره لا لغرض صحيح كسفر الهائم (وشرط أخذ) لازكاته من هذه الثمانية (سوية) هو من زيادتي فلاحق فيها لمن به رقب غير مكاتب (واسلام) فلاحق فيها الكافر بخبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم نعم الكيال والجال والحافظ ويحومهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك أجرة لازكاة (وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) فلا تحل لهما قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي لأوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا آل محمد وامسلم وقال لأحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسالة الايدي ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم رواء الطبراني (ولا مولى لهما) فلا تحل له خبر مولى القوم منهم صححه الترمذي وغيره درس

وسمى الفز وسبيل الله لان الجهاد طريق للشهادة الموصلة لله تعالى فلذلك كان الفز وأحق باطلاق اسم سبيل الله عليه (قوله ولابن السبيل) شامل لاند كروالاشي ففيه تغليب وسمى بذلك للائزته السبيل وهو الطريق وأفرد في الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة والافراد أي شأنه ذلك شرح م (قوله منشئ سفر) قسم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه اذا اطلاقه عليه مجازا لدليل هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج كل لاهية السفر شرح م فيكون استعارة مصرحة أو هو من مجاز الاول (قوله من بلد مال) وان لم تكن وطنه (قوله ان احتاج) بان لا يجد ما يقوم بحوائج سفره وان كان له مال بغيره لودون مسافة القصر شرح م (قوله ونزهة) عبارة م قيل قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق مانصه وشمل اطلاقه ابن السبيل مالو كان سفره للنزهة لكن بحث الزكاة كشي منع صرف الزكاة فيما لا ضرورة له اه والاوجه جعله على ما اذا كان الحامل له على السفر للنزهة (قوله ولو بوجدان مقرض) المعتمد انه يعطى ولو وجد مقرضا م (قوله لم يعط) لان القصد باعطائه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره شرح م وجعل بعضهم من سفر المعصية سفره بلا مال مع ان له مالا يبلده فيحرم لانه مع غناه يجعل نفسه كالأعلى غيره ايعاب شوبري (قوله وألحق به سفره لا لغرض صحيح) جعله م من سفر المعصية لانه لحقابه لان اتعاب النفس والدابة بلا غرض صحيح حرام (قوله غير مكاتب) دليل ذلك ما قدمه في قوله ولزكاة الخ (قوله الكيال) أي ان ميز بين انصاء المستحقين كما م (قوله من سهم العامل) هذا محمول على ما اذا كان ذلك بعد القبض من المالك وقبل قبض الامام لما فتكون أجرة ذلك من سهم العامل فلا ينافي ما تقدم ان أجرة الحافظ من جلة السهمان اه خضر (قوله لان ذلك أجرة لازكاة) وعليه يكون الاستدراك صور يادن الكلام في شرط الأخذ للزكاة (قوله وان لا يكون هاشميا الخ) كالصريح في انه لا يعطى الهاشمي أو المطلبى ولو غازيا أو غارما أو يؤيده تعميم الشارح أولا (قوله فلا تحل لهما) ومثل الزكاة كل واجب من بذرا وكفارة وأضحية ونسك حل وم (قوله أهل البيت) أي بأهل البيت وقوله ولا غسالة الايدي يحتمل نصبه عطفا على شيأ عطفت خاص على عام أو على مقدر أي لا كثيرا ولا غسالة الايدي أو على الصدقات عطفت بغير وهذا الاخير أولى لان الصدقات مطهرة كالغسالة شوبري وقال ع ش عطفت على معلول أي لانها غسالة الايدي وأتم منزهون عنها فالمراد بالتنفير عنها قال ع وبمحتمل أن المراد به حقيقة الغسالة أي غسالة الايدي حقيقة فيكون المعنى لأحل لكم من الصدقات شيئا ولا قدر غسالة الايدي فالمقصود المبالغة في القلة وقوله ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أي وان منعمانه م فان قلت قضية الظرفية عدم استحقاقهم خمس الخمس بتمامه وهو خلاف صريح كلامهم قلت يمكن أن تكون الظرفية باعتبار كل واحد أي لكل واحد منكم في خمس الخمس ما ذكر فلا ينافي استحقاق جلتهم تمام خمس الخمس وأن يراد بخمس الخمس المفهوم العام الصادق بكل خمس من أخماس الخمس وحينئذ صدق الظرفية مع استحقاقهم تمام خمس الخمس لصحة ظرفية المفهوم العام لفرده في الجلة شوبري (قوله ولا مولى لهما) فلا يعطى من خمس الخمس لثلاثا سوى سادته في جميع شرفهم شرح م (فصل في بيان ما يقتضى صرف الزكاة الخ) أي في بيان أسباب تقتضى ذلك كعلم الدافع أو عين المستحق أو بيته وهو من أول الفصل الى قوله ويعطى الخ وقوله وما يأخذه أي المستحق وهو قوله ويعطى فقير الخ (قوله من علم) أراد بالعلم ما يشمل الظن شوبري (قوله عمل بعلمه) وان قامت بيته

بخلافه

صرف الزكاة لستحقها وما يأخذه منها (من علم الدافع) لها من امام وعليه فتصرف الاصل أو غيره (حاله) من استحقاق الزكاة وعدمه (عمل بعلمه) فيصرف لمن علم استحقاقه دون غيره



وان لم يطلبها منه وان أفهم كلام الاصل اشتراط طلبها منه (ومن لا) يعلم الدافع حاله (فان ادعى ضعفه - لم صدق) بلايين ولاينة وان اتهم  
لعسرافتها (أو) ادعى (فقرا أو مسكنة فكذا) يصدق بلايين ولاينة (٣١٣) وان اتهم لذلك (الا ان ادعى عيالا أو)

ادعى (تلف مال عرف) انه  
(له فيكف بينة) لسهولتها  
(كعامل ومكاتب وغارم  
وبقية المؤلفه) فانهم يكافون  
بينه بالعمل والكتابة والغرم  
والشرف وكفاية الشر  
لذلك وذكر المؤلفه باقسامها  
من زيادتي (وصدق غازي ابن  
سبيل) بلايين ولاينة لما  
مر (فان تخلفا) عما أخذ  
لاجله (استرد) منهما  
ما أخذاه لا تنفاه صفة  
استحقاقهما فان خرجا  
ورجعا وفضل شيء لم يسترد  
من الغازي ان فتر على نفسه  
أو كان يسيرا والا استرد  
ويسترد من ابن السبيل  
مطلقا ومثله المكاتب اذا  
عق بغير ما أخذ والغارم  
اذا برى أو استغنى بذلك  
(والينة) هنا (اخبار عدلين

(قوله فان اشترى يابه الخ)  
فيه ان م ر وحج لم يوجد  
فيهما ذلك بل في كلامهما  
ما يفيد خلافا وعبارتهما  
واللفظ لحج وله أن يلزمه  
بالشراء وعدم اخراجه عن  
ملكه لما في ذلك من المصلحة  
العامة فلم ينظر لما فيه من  
جبر الرشيد وحيث لا يحل  
اخرجه ولا يصح فيما يظهر  
انتهت قال م م عليه  
قوله وحيث أن أي اذا لزمه

بخلافه حل وعبرة ع ش على م قوله عمل بعلمه أي ما لم تعارضه بينة فان عارضته عمل بهادون  
علمه لان معناه زيادة علم (قوله وان لم يطلبها) غاية في الصرف له وأفتى المصنف في بالغ تارك للصلاة بانه  
لا يقبضها له الاولي كصبي ومجنون فلا يعطى له وان غلب عليه بخلاف ما لو طرأ بغيره ولم يحجر عليه فانه  
يقبضها ويجوز دفعها الفاسق الا ان علم انه يستعين بها على معصية فيحرم وان أجزأ ولا ادعى دفعها  
وأخذها كما يؤيده قولهم يجوز دفعها م ر بطة من غير علم بحسن ولا قدر ولا صفة نعم الاولي توكيله  
خروجها من الخلاف ع ش على م ر (قوله فكذا يصدق الخ) ومثل الزكاة فيما ذكر الوقف على  
الفقراء والوصية لهم شرح م ر (قوله لذلك) مع ان الاصل الفقر (قوله ادعى عيالا) زادني  
الروضة وان كسبه لا يفي بنفقة عياله والمراد بالعيال من تلزمه مؤتمهم شرعا لا غيرهم ممن تقضى المرواة  
بالانفاق عليهم خلافا للسبكي زى ويعطى لعياله وان لم يكونوا من أهل الاستحقاق كان نكون  
زوجته هاشمية أو كفرة حل (قوله أو تلف مال) أي قدر يمنع صرف الزكاة وقوله عرف انه له  
فيه حذف ان واسمها من المتن وهل يجوز قياسا على كان الظاهر نعم وقوله فيكف بينة أي على تفصيل  
الوديعة على المعتمد حل وظاهر كلام الشارح انه يكف بينة في جميع الصور مع انه لا يكلفها الا ان  
ادعى تلفه بسبب ظاهر لم يعرف هو ولا عمومته وتكفي البينة وان لم تخبر باطنه كما في حل (قوله كعامل)  
فيه أن العامل يعلم به الامام لانه الذي يبعثه وأجيب بأن من صور ذلك ان يموت الامام الذي استعمله  
ويتولى غيره حل وقال زى قوله فانهم يكفون بينة بالعمل استشكل تصوير دعواه أي العامل  
بان الامام يعلم حاله اذ هو الذي يبعثه ويحجب بتصوير ذلك بما اذا طلب من الامام حصته من الزكاة التي  
وصلت اليه من نائبه محل كذا الكون ذلك النائب استعمله عليها حتى وصلها اليه أو قال له الامام نسبت  
أنك العامل أو مات مستعمله فطلب من تولى محله حصته (قوله لذلك) أي لما ذكر من السهولة (قوله  
فان تخلفا) بان لم يغز الغازي ولا سافرا بن السبيل فلو اشترى يابه سلاحا وفرسا لم يسترد حل وهو ظاهر  
في الغازي دون ابن السبيل حرر وعبرة م ر فان لم يخرج جابا بن مضت ثلاثة أيام تقريبا ولم يترصدا  
لا خروج ولا انتظار أهبة ولا رفقة استرد منهما ما أخذاه وكذا لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال  
الماوردى لو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعدهم العدة ولم يسترد منه لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجد  
وخرج برجع موته في أثناء الطريق أو المقصد فلا يسترد منه الاماني والحق الرافعي الامتناع من الغزو  
بالموت رده ابن الرفعة بانه مخالف لما تقرره وقال في ع ب واذا أخذ ابن السبيل لمسافة فترك  
السفر في أثناءها وقد أنفق الكل فان كان لغلاء السعر لم يغرم والاغرم قسط المسافة م (قوله  
استرد) ان بقي أو بدله ان تلف حل قال لرويانى هذا اذا انقضت عام الزكاة بالنسبة للغازي فان كان  
باقيا لم يطالب بالرد عينيا بل بخير بينه وبين الغزو ولو رجع الغازي قبل لقاء العدو فان كان قبل دخول دار  
الحرب أو بعده وقاتل غيره دونه استرد م (قوله ورجعا) أي بعد النزول والسفر (قوله أو كان  
يسيرا) وهو ما لا يقع موقعا من صاحبه لوضاع فيما يظهر ايعاب شوري (قوله والا استرد) لتبين انه أعطى  
فوق حاجته م ر (قوله ويسترد من ابن السبيل) ويفرق بينه وبين الغازي بان ما دفعناه للغازي  
لحاجتنا وقد حصلت بالغزو وابن السبيل انما يدفع اليه لحاجته وقد زالت اه خضر وأيضا لما خرج  
الغازي لمصلحة عامة وسع له (قوله والغارم) أي لغير اصلاح ذات البين لأنه يعطى ولو غنيا كما تقدم

بما ذكر ومفهومه أنه لو لم يلزمه بعدم  
الاخراج حل وصح الاخراج  
وان تكرر ذلك منه انتهى م ر

(٤٠ - (بحيرى) - ثالث )

يحتاج الى دعوى عند قاض وانكار واستشهاد وذك العدل والمرأتين من زيادتي (ويغنى عنها) أي اليينة (استفاضة) بين الناس لحصول الظن بها (وتصدق دائن) في الغارم (وسيد) في المكاتب (ويعطى فقير ومكين) اذالم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية عمر غالب فيشترى به) أي بما أعطاه (عقارا يستغلانه) بأن يشتري كل منهما به عقارا يستغله ويستغنى به عن الزكاة وظاهر أن للإمام أن يشتري له ذلك كما في الغازي ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به آلاتها أو بتجارة يعطى ما يشتري به مما يحسن التجارة فيه ما يفي ربحه بكفايته غالبا فالبقلي يكتفي بخمسة دراهم والباقلاني بعشرة والفاكهاني بعشرين والخباز بخمسين والبقال بمائة والطار بالف والبراز بالفين والصير في خمسة آلاف والجوهري بعشرة آلاف والبقلي بموحدة من يبيع البقول والباقلاني من يبيع الباقلا والبقال بموحدة الفامي وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت قال

وقوله بذلك أي بغير ما أخذه (قوله أوعدل وامرأتين) أي أوعدل واحد على الراجح وفي الإيعاب ولا يشترط في الواحد الحر به والد كورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الأوجه بين من يفرق ماله وماله غيره نو كالتأويل ولاية شويري (قوله فلا يحتاج) تفريع على تعبير المتن بالخبر المفيد أنه ليس شهادة (قوله استفاضة) أي بمن يؤمن تواطؤهم على الكذب قال الرافعي وقد يحصل ذلك بثلاثة حل وشرح م (قوله وتصدق دائن وسيد) ولا نظر لاحتمال التواطؤ لانه خلاف الغالب نعم بحث الزركشي ان محل الاكتفاء بتصديقهما اذا وثق بقولهما وغلب على الظن الصدق والالم يفد قطعاً شرح م (ويؤخذ من اكتفاءهم بالخبر الدائن هنا وحده مع تهمة الاكتفاء بخبر ثقة ولو عدل رواية ظن صدقه ويدل عليه قول الشارح لحصول الظن بها بل القياس الاكتفاء من وقع في القلب صدقه ولو فاسقا (قوله ويعطى فقير الخ) شروع في قدر ما يعطاه المستحق وقال الزركشي اعلم أن الكلام من أول الفصل الى هنا في الصفة المقتضية للاستحقاق ومن هنا الى آخره في كيفية الصرف وقدره (قوله كفاية عمر غالب) وهو ستون سنة أي ما بقي منه ولودون سنة فان جاوزه أعطى سنة سنة وليس المراد اعطاه تقديراً كفاية تلك المدة له عذره بل عن ما يكفيه دخله كما في شرح م وهذا بيان لا أكثر ما يعطى فلا ينافي جواز اعطائه أقل متمول كما هو مصرح به فيما يأتي شويري وقال زي هذا بالنسبة للإمام أما بالنسبة للمالك فيجوز له أن يعطى أقل شيء اه وأما الزوجة اذالم يكفها نفقة زوجها ومن له قريب نجب عليه نفقته فينبغي ان يعطى كفاية يوم بيوم لانهم ما يتوقعان كل وقت ما يدفع حاجتهما من توسعة زوج المرأة عليها ومن كفاية قريبه ع ش على م (قوله بان يشتري) ان أذن له الامام س (قوله عقارا) ويملكه ويورث عنه شرح م فان اشترى به غير عقار لم يحل ولم يصح كذا نقل عن شيخنا م كحج حل (قوله ان يشتري) وان لم يقبض المستحق الزكاة ويكون الامام نائباً عنه في القبض وتبرأ به ذمة المالك وأما المالك فليس له أن يشتري به قبل أن يقبضه المستحق اه حل وقوله له ذلك أي لكل منهما لعقار المذكور فان قلت اذا تقرر أنه يشتري له عقارا يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لان الغالب في العقار بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لان العقارات مختلفة البقاء عادة عند أهل الخبرة فيعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقار ابقى عشرة على انه ليس المراد منع اعطاء عقار يز يد بقاءه على العمر الغالب بل منع اعطاء ما ينقص عنه وأما ما يساويه أو يز بدعته فلا فان وجد اثنين الأول أو وجد الثاني اشترى له ولا أثر للزيادة للضرورة ويظهر أيضاً فيما لو عرض انه يهدم عقاره المعطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمر به عمارة تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى أخف من عمارة ذلك لم يبعد أن يقال يتعين شراؤه له ويبيع ذلك اه حج س (قوله ومن يحسن الكسب بحرفة الخ) فلو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه أعطى رأس مال الادنى وان كفاه بعضه فقط أعطى له وان لم تكفه واحدة منها أعطى لواحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته فيما يظهر شرح م (قوله ما يشتري به) هو المفعول الثاني ليعطى والاوّل ضمير مستتر ما تب فاعل وقوله ما بقي ربحه مفعول يشتري وقوله مما يحسن بيان لما بقي اه شيخنا (قوله فالبقلي يكتفي الخ) وظاهر كمال شيخنا ان ذلك على التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أوز يد ما يليق بالحال س (وعبارة البرماوى قوله بكفايته غالباً أي بحسب عادة بلده ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والاما كن والازمنة فبراعى ذلك على الأوجه وما ذكره الأئمة هنا مما هو بالنظر للغالب في زمانهم أو أنها على التقريب (قوله والبراز) هو من يبيع البرأى الاقشة (قوله البقول) أي خضر اوات



لغير اصلاح ذات البين بقرينة مامر (ما عجز عنه) من وقاعد بينهما (و) يعطى (ابن سبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أوماله) ان كان له في طريقه مال فلا يعطى مؤنة اياه ان لم يقصده وهو ظاهر ولا مؤنة اقامته الزائدة على مدة المسافر (و) يعطى (غاز حاجته) في غزوه نفقة وكسوة له ولعيله وقيمة سلاح وقيمة فرس ان كان يقاتل فارسا (٣١٥) (ذهابا وايابا واقامة) وان طالت لان اسمه لا يزول بذلك بخلاف

ابن السبيل (ويعلمك) فلا يسترد منه الا ما فضل على مامر وللإمام أن يكثرى له السلاح والفرس وان يبرحماله مما اشتراه ووقفه فان له أن يشترى بهما من هذا السهم ويقفه ما في سبيل الله (ويهيأ له مركوب) غير الذي يقاتل عليه (ان لم يطق المشى أو طال سفره) بخلاف مالو قصر وهو قوى (وما يحمل زاده ومتاعه ان لم يعتد مثله جملهما) بنفسه بخلاف مالو اعتاد مثله جملهما ويسترد ما هي له اذ ارجع كما يشترى به التعبير بهيأ (كأن سبيل) فانه بهيأ له مامر في الغازى بشرطه ويسترد منه اذا رجع والمؤلفة يعطيه الإمام أو المالك ما يراه والعامل يعطى أجره مثله فان زاد سهمه عليها رد الفاضل على بقية الاصناف وان نقص كل من مال الزكاة أو من مال المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كفقير غارم (بأخذ باحداهما) لا بالآخرى أيضا لان عطف بعض المستحقين على

الارض وقوله الباقي بالتشديد مع القصر والمسمع التخفيف كما في المصباح أى القول وعليه فيكون الباقي بالتشديد والتخفيف (قوله لغير اصلاح ذات البين) وأما اذا كان لاصلاحها فيعطى ولو غنيا كما تقدم وهو المراد بقوله بقرينة مامر (قوله الزائدة على مدة المسافر) هو شامل لما لو أقام الحاجة يتوقعها كل وقت فيعطى ثمانية عشر يوما وهو المعتمد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى شرح ممر (قوله وايابا) ان لم يقصد عدم الاياب حل (قوله واقامة وان طالت) وينبغي أن يعطى أولا نفقة مدة يغلب على الظن اقامتها فان زاد زيد له ويفتقر النقل هنا للحاجة كما في حل وشرح ممر وفيه أن للإمام أن ينقلها فلا حاجة لقوله ويفتقر الخ (قوله ويعلمك) كأن مقتضى ملكه أن لا يسترد منه شي إلا أن يقال لا يملك الا ما يحتاج اليه فلا يحتاج اليه بتبين عدم ملكه ويكتفى في كونه ملكه انه لو فتر أو كان يسيرا لا يسترد ذلك منه حل (قوله على مامر) أى في قوله فان خرج جوارجها الخ أى بان لم يفتقر وكان ما بقي له وقع والا فلا عش (قوله وان يعبرهماله) تسمية ذلك عاربه مجازا ذا الإمام لا يملكه والآخذ لا يضمنه وان تلف بل القول قوله فيه يمينه كالوديع لكن لما وجب رد هما عند قضاء الحاجة منهما أشبه العارية تشرح ممر بحروفه (قوله فان له أن يشترى بهما) لعله برضا الغزاة ويكون وكيلاهنهم حل (قوله من هذا السهم) أى سهم الغزاة (قوله ويهيأ له مركوب الخ) ليوفر فرسه للحرب اذ ركوبه في الطريق يضعفه شرح ممر (قوله أو طال سفره) أى بحيث يناله منه مشقة شديدة تبيح التيمم على ما بحثه في الايعاب ولعل الوجه الاكتفاء بما لا يحتتمل في العادة وان لم يبيع التيمم تأمل شوبرى (قوله ويسترد ما هي له) عبارة ممر وأفهم التعبير بهيأ استرداد المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع اذ ارجعا وهو كذلك ومحله في الغازى اذ لم يملكه الإمام ان رآه لانه لا احتياجا اليه أقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياه (قوله بشرطه) وهو قوله ان لم يطق المشى الخ (قوله ويسترد منه) هذا يفيد جواز تعليقك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه اذ ارجع فينقض الملك فلو حصل منه زوائد منفصلة فالوجه انه يفوز بها شوبرى (قوله وان نقص) أى سهمه عن الاجرة (قوله بأخذ باحداهما) أى من زكاة واحدة أو من زكاتين فيجوز أخذ من واحدة بصفة ومن الأخرى بصفة أخرى كغاز هاشمى يأخذ بهما من التى كما شرح ممر وحج (قوله لا بالآخرى أيضا) نعم ان أخذ فقير غارم مثلا بالغرم فاعطى غريمه أعطى بالفقر لانه الآن محتاج فالمراد امتناع الأخذ بهما دفعة أو مرتبا ولم يتصرف فيما أخذه أولا وهل في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في الصنفين جميعا حتى يكتفى اعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين فقط من الفقراء في هذا المثال ابن شوبرى والظاهر انه يقوم مقامه فيهما (قوله فيعطى بهما) برد عليه ان التعليق السابق وهو قول الشارح لان عطف بعض المستحقين الخ يأتى هنا وأجيب بمنع ذلك لان الفرض ان احدى الصفتين الغزو والغازى يأخذ في التى يكونه مرتزا وليس مذكورا في الآية ويدل لذلك قول الشارح أى واحداهما الغزو وأما اذا كان احداهما غير الغزو وكيتم ومسكنة فانه يأخذ بالتيمم كما تقدم لان التعليق المتقدم يأتى فيه

فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ (قوله وما يتبعهما) فيتبع الاول استيعاب الآحاد أو ثلاثة

بعض في الآية يقتضى التغاير وتعبيرى يأخذ أولى من تعبيره يعطى لان الخيار في ذلك للاخذ للإمام والمالك كما جرم به في الروضة وأصلها ما من فيه صفتا استحقاق التى أى واحداهما الغزو وكغاز هاشمى فيعطى بهما (فصل) في حكم استيعاب الاصناف والتسوية بينهم وما يتبعهما (يجب تعميم الاصناف) الثمانية في القسم (ان أمكن

الامام ووجد بعضهم كأن جعل

(۲۶۶)

فان لم يوجد أحد منهم  
 حفظت الزكاة حتى يوجدوا  
 أو بعضهم (وعلى الامام  
 تعميم الآحاد) أي آحاد كل  
 صنف من الزكوات  
 الحاملة عنده اذ لا يتعذر  
 عليه ذلك (وكذا المالك)  
 عليه التعميم (ان انحصروا)  
 أي الآحاد (بالبلد) بان  
 سهل عادة ضبطهم ومعرفة  
 عددهم (دوني) بهم (المال)  
 فان اخل أحدهما بصنف  
 ضمن لكن الامام انما  
 يضمن من مال الصدقات  
 لا من ماله والتصریح  
 بوجوب تعميم الآحاد من  
 زيادتي (والا) بان لم ينحصروا  
 أو انحصروا ولم يفهم المال  
 (وجب اعطاء ثلاثة) فكثر  
 من كل صنف لذكركه في  
 الآية بصيغة الجمع وهو  
 المراد بنى سبيل الله وابن  
 السبيل الذي هو للجنس  
 ولا عامل في قسم المال الذي  
 الكلام فيه ويجوز حيث  
 كان أن يكون واحداً ان  
 حصلت به الكفاية كما  
 يستغنى عنه فيما مر (وتجب  
 التسوية بين الاصناف)  
 غير العامل ولوزادت حاجة  
 بعضهم ولم يفضل شيء عن  
 كفاية بعض آخر كما يعلم

يأتي سواء أقسم الامام أم المالك (لا بين آحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الا  
ان قسم الامام وتنساي الحاجات) فتجب التسوية لان عليه التعميم فطية التسوية بخلاف المالك اذا لم ينحصر وأولم يفهم المال  
وهذا جزم الامل ونقله في الروضة كأصلها عن التمه لكن تعقب فيها بأنه خلاف مقتضى اطلاق الجهور استحباب التسوية (درس)



(ولا يجوز للمالك) أي يحرم عليه ولا يجوز به (نقله زكاة) من بلد وجوبها مع (٣١٧) وجود المستحقين فيه إلى بلد آخر

فيه المستحقون ليصرفها اليهم لما في خبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم نعم لو وقع تشقيص كعشرين شاة ببلد وعشرين بأخر فله اخراج شاة واحدة مما مع السكراهة ولو حال الحول والمال بزيادة فرقت الزكاة بأقرب البلاد إليه (فإن عدمت) في بلد وجوبها (الأصناف أو فضل عنهم شيء وجب نقل) لها وللفاضل إلى مثلهم بأقرب بلد إليه (وإن عدم بعضهم أو فضل عنه شيء) بأن وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وكذا إن وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضه شيء (رد نصيب البعض) أو الفاضل عنه أو عن بعضه (على الباقيين إن نقص نصيبهم) عن كفايتهم فلا ينقل إلى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فإن لم ينقص نصيبهم نقل ذلك إلى ذلك النصف بأقرب بلد ومثلنا الفضل مع تقييد الباقيين بنقص نصيبهم من زيادتي وخرج من يادتي للمالك الامام فله ولو بنائبه نقلها

(قوله رجه الله ولا يجوز للمالك) هل منه الامام فيحرم عليه نقل زكاة ماله

جزم الاصل وهو المعتمد (قوله ولا يجوز للمالك نقل زكاة) خرج بالزكاة غيرها كالكفارة والوصية والنذر انتهى حل وعبرة اتصاله مع شرح ممر والاظهر منع نقل الزكاة والثاني الجواز لاطلاق الآية ونقل عن أكثر العلماء انتهى وفي قول علي الجلال قال شيخنا تبايعا لم ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الأئمة كالاذرعي والسبكي والاسنوي على المعتمد (قوله مع وجود المستحقين فيه الخ) المراد بفقير البلد الذي تصرف إليه الزكاة من كان ببلد المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره مع على حجج عن السيوطي وقال عن فلو حضر الفقراء إلى بلد الزكاة أعطوا إن لم ينحصر فقراء البلد والا فلا لانهم ملكوها بحولان الحول فلا تدفع لغيرهم (قوله إلى بلد آخر) أي إلى محل تصرفه الصلاة فليس البلد الآخر بقيد فإذا خرج مصري إلى خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر يوم من رمضان فغربت عليه الشمس هناك ثم دخل وجب اخراج فطرته فقراء خارج باب النصر (قوله لما في خبر الصحيحين) لم يقل خبر لان الحديث يدل على ذلك بمفهومه وفي الاستدلال به نظر لان الظاهر أن الضمير لعموم المسلمين ومن ثم استدل به بقية الأئمة على جواز النقل لكن لشرح نظر لكون الاضافة في فقرائهم للعهد فيكون الضمير راجعا للأغنياء على حذف مضاف أي فقراء بلادهم بقرينة أنه خاطب بذلك معاذ حين بعثه إلى اليمن كما قاله شيخنا العزيز ومثله عن وأخذ ع ش على ممر من هذا الحديث عدم اجزاء دفعها للجن لان الاضافة في فقرائهم للعهد والمعهود فقراء الأديمين قال ممر في شرحه ولا متداد أطماع أصناف كل بلدة إلى زكاة ما فيها من المال والنقل بوحشهم وبه فارقت الزكاة الكفارة والنذر والوصية للفقراء والمساكين اذ لم ينص الموصي ونحوه على نقل أو غيره انتهى ولو كان المال ديننا فهل العبرة ببلد من عليه الدين أو لا في المسئلة خلاف قيل تعتبر لانه وإن لم يكن مالا حقيقة فهو منزل منزلة المال والمعتمد أنه يتخير بين الاماكن كلها زى لان ما في الذمة لا يوصف بان له محلا مخصوصا لانه أمر تقديري لا حسي فاستوت الاماكن كلها أي مشرح ممر (قوله مع السكراهة) والمخلص له منها أن يدفعها للامام أو الساعي أو يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في ممر الزكاة أن يقع الجميع واجبا لعدم تأتى التجزئة ع ش ويجوز اخراج شاة لمستحق البلدين لكل نصفها مشاعا اه شورى (قوله ولو حال الحول) معطوف على لو وقع فهو استدراك أيضا لكن يرد عليه أنه غير داخل فيما قبله لانه قال مع وجود المستحقين والفرص أن البادية ليس فيها مستحق فالاولى جعله استثناء (قوله والمال بزيادة) وكالبادية البحر لسافر فيه فتصرف الزكاة لأقرب بلد إلى محل حولان الحول ولو كان المال للتجارة ولم يكن له قيمة في البحر أو قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي اعتبار أقرب محل من البر يرغب فيه ثمن مثله وعمله اذ لم يكن في السفينة من يصرف له ع ش على ممر (قوله بأقرب البلاد إليه) أي إلى المالك ففيه نقل الزكاة قال ممر واذا جاز النقل فؤته على المالك قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما يني بذلك (قوله أو فضل عنهم شيء) أي أولم يعدوا بأن وجدوا كلهم وفضل الخ فهو معطوف على مقدور وقوله أو فضل عنه أي أولم يعدم بعضهم بأن وجدوا كلهم كما أشار إليه أي فهو عطف على مقدرا أيضا (قوله بأقرب بلد إليه) فإن جاوز حرم وامتنع كالنقل ابتداء وانما وجب حفظ دم الحرم إلى وجود مساكنه وامتنع نقله مطلقا لانه وجب لهم بالنص فهو مكن نذر تصدقا على فقراء بلد كذا افقدوا حيث تحفظ إلى وجودهم والزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد شرح ممر بحروفه (قوله وكذا إن وجد بعضهم الخ) فالصور خمس اثنان فيهما نقل وثلاثة فيهم اربعة

أخذنا باطلاقهم ولا يحرم أخذ من قولهم أنه يزوج بناته بالولاية العامة استوجبه ع ش الاخير وبعضهم الاول تأمله

مطلقا ولو امتنع المستحقون من أخذ ما قوتلوا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أي مسلم مكلف عدل ذكر إلى غير ذلك مما ذكر في بابها (وقفه زكاة) بأن يعرف (٣١٨) ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك ولاية شرعية فافتقرت لهذه الأمور

على الباقي وقوله نقل ذلك أي في الصور الثلاث فتكون صوراً نقل خمسة (قوله مطلقاً) أي سواء عدموا أو وجدوا أو وجد بعضهم لأن الزكوات كلها في يده زكاة واحدة مـ وفقراء الإسلام في حقه كفقراء بلدة واحدة شيخنا عززي (قوله قوتلوا) لتعطيلهم هذا الشعار العظيم كتعطيل الجماعة بل أولى شرح مـ لكون الزكاة فرض عين وعبرة حل قوتلوا أي قاتلهم الإمام أو نائبه لأن قبول الزكاة فرض كفاية ولعله بالنظر لكل صنف (قوله وشرط العامل الخ) نعم مراغبتاً فكثير من هذه الشروط في بعض أنواع العامل لأن عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما يأخذ محض أجره شرح مـ (قوله أهلية الشهادات) جمعها لأخراج الاتي وهو شامل لعدم ارتكاب ما يحل بالمرأة وفي قول على الجلال قال شيخنا ومقتضاه اشتراط السمع والنطق وعدم التهمة وليس كذلك (قوله هذا) أي قوله وشرط العامل الخ (قوله ومن يأخذ) لانه يجمع ذوى السهم ان كان تقدم (قوله وتقدم ما يؤخذ منه) أي تقدم شرط عام متعلق بجميع الاصناف يؤخذ منه خصوص هذا الشرط لانه قال وشرط أخذ الزكاة الخ فظهر وجه تعبيره بيؤخذ دون أن يقول وتقدم شرط أن لا يكون الخ (قوله ولا مرتزقا) هذا علم مما ذكره في قوله وفي سبيل الله حيث قال وهو غلظ متطوع فيهم منه شرط أن لا يكون مرتزقا وصرح به أيضا في الشرح وفيه أن الكلام ثم في الغلظي لافي العامل ثم ظهر أنه علم من قول الشارح ثم بخلاف المرتزق الذي له حق في النية فلا يعطى من الزكاة شيئا فإنه شامل لما إذا كان عاملا كما يصرح به قول شرح الروض وان استعمل الإمام هاشميا أو مطلبيا أو مرتزقا لم يعط من الزكاة بل من سهم المصالح كما نقله منه سم (قوله وسن أن يكون المحرم) أي في حق من يتم حوله عنده أي عند المحرم والافعد تمام حوله وعبرة شرح مـ ومعلوم مما مر أن من يتم حوله ووجد المستحقين ولا عذر له يلزمه الاداء فوراً ولا يجوز التأخير للمحرم ولا غيره (قوله واجب على الإمام) هل ولو علم أنهم يخرجون الزكاة أو عمله ما لم يعلم أو شك ترد فيه سم والأقرب الثاني بشقيه لانه مع علمه بالأخراج لا فائدة للبعت إلا أن يقال فأنه قلها المحتاجين وامكان التعميم والنظر فيما هو الأصل اه ع ش على مـ (قوله وان يسم نعم زكاة) الوسم السكى في النعم ونحوها زي وأما السكى لادى وغيره فجائز لحاجة بقول أهل الخبرة ويجوز خصاء صفار لما كولد دون غيره حل قال مـ أما وسم وجه الآدى غرام بالاجماع وكذا ضرب وجهه كما يأتي في الاضربة قال ع ش وان كان خفيفاً ولو بقصد المزاح والتقييد به أي الآدى لذكر الاجماع فيه وأما وجه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجع منه التحريم اه (قوله وفيه فائدة) أي ولان فيه أي الوسم فهو دليل آخر وعبرة مـ ولتتميز ليردها واجدها (قوله ان شردت) بابه دخل اه مختار (قوله بقيد زدتها) وهما الاقلاق وأما الثالث فقد كور في الأصل قال في شرح الارشاد صلب بضم الصاد وسكون اللام ع ش على مـ (قوله ليكون أظهر للرأى) راجع لقوله ظاهر وما بعده وقوله وأهون راجع لقوله صلب (قوله فوسمه مباح) منه ما جرت به العادة في زمننا هذا من وسم المتزمنين دراهم بكتابه أسمهم على ما يسمون به ولو اشتملت أسماءهم على اسم معظم كعبد الله ومحمد وأحمد لكن ينبغي أن لا يزيد في الوسم على قدر الحاجة فإذا حصلت بالوسم في موضع لا يسمون في موضع آخر لم فيه من التعذيب للحيوان بلا حاجة وظاهر كلام الشارح أن الوسم لما ذكر جاز وان يميز

كالقضاء هذا (ان لم يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ) والا فلا يشترط فقه ولا حرية وكذا ذكر كورة فيما يظهر وقول أهلية الشهادات أولى من اقتضاه على الحرية والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا أو مطلبيا ولا مولى له ما ولا مرتزقا (وسن) للإمام (أن يعلم شهر الأخذها) أي الزكاة لينهياً أرباب الأموال لدفعها أو المستحقون لأخذها وسن أن يكون المحرم لانه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه كالزروع والثمار فلا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت الوجوب ووقته في المثاليين اشتداد الحب وادراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثيراً اختلاف ثم بعث العامل لأخذ الزكاة واجب على الإمام والتصريح بالسن من زبادتى (و) أن (يسم نعم زكاة وفي) للاتباع في بعضها رواه الشيخان وقياس الباقي عليه وفيه

يغير

فائدة تميزها عن غيرها وان يرددها واجدها ان شردت أو ضلت (في محل) بقيد زدتها بقول (صاحب

ظاهر) للناس (لا يكثر شمره) ليكون أظهر للرأى وأهون على النعم والاولى في النعم آذانها وفي الابل والبقر أنفاذها ويكون وسم النعم ألتف وفوقه القرو وفوقه الابل أمانهم غير الزكاة والنيء فوسمه مباح لا مندوب ولا مكروه قاله في المجموع



الوسم (في الوجه) للنهي عنه ولأنه صلى الله عليه وسلم مر عليه جبار وقد رسم في وجهه فقال لعن الله الذي رسمه رواهما مسلم والوسم في نعم الزكاة زكاة أو صدقة أو طهارة أو لله وهو أبرك وأولى وفي نعم الجزية من النبي ء جزية أو صغار وفي نعم بقية النبي ء في

### ﴿فصل﴾

في صدقة التطوع وهي المرادة عند الإطلاق غالباً ككافي قولي (الصدقة سنة) مؤكدة لما ورد فيها من الكتاب والسنة وقد يعرض لها ما يحرمها كأن يعلم من أخذها أنه يصرفها في معصية (ونحل لغني) بمال أو كسب ولو لدى قربي لا للنبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين تصدق الأيالة على غني ويكره له التعرض لأخذها ويستحب له التنزه عنها بل يحرم عليه أخذها إن أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً

(قوله رحمه الله ويستحب له التنزه) إلا إذا حصل بالرد تأذ أو قطيعة رحم أو نحوهما اه حج وكرخي على المحلى (قوله وأفهم قوله

بغير الوسم اه ع ش على مر وقال عن قوله فوسمه مباح أي إذا كان الحاجة والاحرم (قوله والخيل الخ) أي إذا كانت هذه المذكورات في النبي ء (قوله كالنعم في الوسم) أي فهو فيها سنة وقوله في محله وهو أخذها (قوله ويبقى النظر الخ) لم يقل وقد بينت ذلك في شرح الروض فقد قال فيه والظاهر أن وسم الحمير أظف من وسم الخيل ووسم الخيل أظف من وسم البغال ووسم البغال أظف من وسم القيلة اه حل (قوله في أيها اللفظ) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله فقال لعن الله الخ) وجازل عنه لأنه غير معين وإنما يحرم معين ولو غير حيوان كالجماد نعم يجوز لعن كافر معين بعدموته ﴿فائدة﴾ من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم أولعنه جعل الله له ذلك قرينة من شرح مر من أول كتاب النكاح وقوله أولعنه بأن قال لعن الله فلانا اه ع ش على مر وفي الجامع الصغير ما نصه اللهم اني اتخذت عندك عهداً لن تخلفه فأمنماً بأبشر فأبما مؤمن آذيت أو شتمته أو جلده أو لعنته فأجعلها له صلاة وزكاة وقرية تقدسه بها يوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة (قوله زكاة الخ) أي لفظ من هذه الألفاظ بأن يسميه (قوله وهو أبرك) ولا نظر إلى عملها في النجاسة حل وعبرة شرح مر وإنما جاز مع أنها قد تفرغ على النجاسة لأن الغرض التمييز لا الذكرو قد مر أن قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج عن حرمة مقتضية لحرمة مسه بلا طهر اه وفيه أن كون الغرض التمييز لا يخرج لفظ الجلالة عن كونه محترماً تأمل (قوله من النبي ء) من تبعيضية لأن الجزية بعض النبي ء

﴿فصل في صدقة التطوع﴾ استشكل إضافة الصدقة للتطوع في عبارة الأصل المرادف للسنة والأخبار عنها بسنة بأنه يصير التقدير صدقة السنة سنة ولهذا عدل المصنف إلى قوله الصدقة سنة وأجيب عن الاشكال بأن المراد بالتطوع معناه اللغوي وبالسنة معناها الشرعي زى والمعنى اللغوي هنا ما زاد على الواجب فكأنه قال صدقة غير الواجب سنة وعبرة البرماوى فيصير المعنى التقدير الزائد على الواجب سنة (قوله لما ورد فيها من الكتاب والسنة) وورد أن الشخص في ظل صدقته يوم القيامة حتى يفصل بين الناس اه (قوله ونحل لغني بمال) أي يكفيه العمر الغالب مر خلافاً لما قال هو من ملك ما يفضل عن كفاية يومه وليته له ولمونه وهو حج حل والمراد بحلها له سنه أو المراد بنحل له أخذها خبر في كل كبد رطبة أجور اه شيخنا (قوله تصدق الليلة) والتصديق أبو بكر رضي الله تعالى عنه ببر تمامه كافي مر فلعنه أن يعتبر فينفق عما آناه الله (قوله ويكره له التعرض لأخذها) وإن لم يكفه ماله أو كسبه الا يوماً وليلة والاوجه عدم الاعتبار بكسب حرام أو غير لائق شرح مر (قوله بل يحرم عليه أخذها) ومع حرمة الأخذ حينئذ يملك المدفوع اليه كما فتى به شيخنا الشهاب مر سم على حج وقول سم يملك المدفوع اليه أي فيما لو سأل أمالاً أو أظهر الفاقة وظنه الدافع متصفاً بالملك مأخذه لأنه قبضه من غير رضا صاحبه اذ لم يسمح له الأعلى ظن الفاقة اه ع ش على مر وعبرة البرماوى ومن أعطى على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم لم يعط لملك ما يأخذه ويجرى ذلك في سائر عقود التبرع اه وكذا لو أعطى حياء أو خوف لا يملكه الأخذ مثله مر (قوله إن أظهر الفاقة) كان يقول ليس عندي شيء أتقوت به أو لم آكل الليلة شيئاً لعدم وجود شيء عندي حل وأفهم قوله إن أظهر الفاقة أنه لا يحرم عليه السؤال لمن يعرف حاله ع ش على مر (قوله أو سأل) ولو بلسان حاله بر (قوله بل يحرم سؤاله) واستثنى في الأحياء من تحريم سؤال القادر على الكسب ما لو كان

ان أظهر الخ) فلا يحرم على من علم غنى سائل أو مظهر للفاقة الرفق اليه فيما يظهر خلافاً لما ذكر في الحزمة اه هي تقريره باظهار الفاقة من لا يعطيه لو علم غناه فن علم وأعطاه لم يحصل له تقريره وعليه به صريح شرح مسلم بعدم الحرمة تأمل

(وكافر) ففي الصحيحين في كل كبد رطبة أجر (ودفعها سرًا وفي رمضان ولنحوق ريب) كزوجة وصديق (جار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهرًا وفي غير رمضان ولنحوق ريب وغير جار لما ورد في ذلك من الكتاب والسنة ونحو من زيادتي وتعميري في الجار بالغاء أولى من تعبيره فيه بالوار (٣٢٠) ليفيد أن الصدقة على نحو القريب وإن بعدت داره أي بعد لا يمنع نقل الزكاة

أفضل من الصدقة على الجار الأجني وسواء في القريب ألزمت الدافع مؤته أم لا كما صرح به في المجموع عن الأصحاب أما الزكاة فإظهارها أفضل بالاجتماع كافي المجموع وخصه المأوردى بالمال الظاهر أما لباطن فأخفاء زكاته أفضل ويسن الاكثار من الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وعند كسوف ومرض وسفر وحج وجهاد وفي أزمته أو أمكنة فاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد ومكة والمدينة (وتحرم) الصدقة (بما يحتاجه) من نفقة وغيرها (لمونه) من نفسه وغيره هو أعم من قوله لنفقة من تلزمه نفقته (أولدين لا يظن له وفاة) لو تصدق به لأن الواجب مقدم على المسنون فإن ظن وفاته من جهة أخرى فلا بأس بالتصدق به قال في المجموع وقد يستحب وخرج بالصدقة الإضافية فلا يشترط في جوازها كونها فاضلة عن مؤته بمونه كافي المجموع خلافا لما في

يستغرق الوقت في طلب العلم وفيه أيضا سؤال الغني حرام إن وجد ما يكفيه هو ومونه يومهم وليانهم وسترهم وآنية يحتاجون إليها والأوجه جواز سؤال ما يحتاج إليه بعد يوم وليلة إن كان السؤال عند نقاد ذلك غير متيسر والامتنع شرح م (قوله وكافر) ولو حو بين ربي إسلامه أو كان في أيدينا أو قريبا والامتنع حل (قوله رطبة) أي حية (قوله سرا) ليس المراد بالسرا فيما يظهر ما قبل الجهر فقط بل المراد أن لا يعلم غيره بأن هذا المدفوع صدقة حتى لو دفع شخص دينارا مثلا وأفهم من حضره أنه عن قرض عليه أو عن ثمن مبيع مثلا كان من قبيل دفع الصدقة مر الا يقال هذا بما امتنع لمافيه من الكذب لا نأقول هذا المصلحة وهي البعد عن الرياء ونحوه والكذب قد يطاق الحاجة أو مصلحة بل قد يجب الضرورة اقتضت مزي وشيخنا (قوله وفي رمضان) وليس المراد بذلك أن من أراد صدقة يذبحه تأخيرها الشيء مما ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثار منها فيه لأنها أعظم أجرا وأكثر فائدة شرح م (قوله أفضل) إلا أن كان ممن يقتدى به وقصد ذلك ولم يتأذ الآخذ باظهار ذلك والاحرم كما يحرم المن ولأجر اه حل (قوله أما الباطن) أي في حق المالك دون الامام أما هو فيسن له اظهارها مطلقا حل (قوله وتحرم الصدقة) وكذا أخذها قال م ومع حرمة التصديق بملكه الآخذ كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى (قوله بما يحتاجه) يومه وليته وفصل كسوته ووفاء دينه أخذنا من كلام الشارح الآتي اه شيخنا (قوله وغيره) ولو بهيمة (قوله أولدين) أي وهو عايد خزلدين عادة دون نحو كسرة وخزمة بقل والاجاز ومثل ذلك الفلوس إذا كان الدين دينارا مثلا اه حل (قوله فلا يشترط في جوازها الخ) ضعيف والاعتماد أن الضافة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور برماوى (قوله لما في شرح مسلم) أشار الى نصحيحه وكتب أيضا قوله لما في شرح مسلم قال في الإيهاب وهو الذي يتجه ترجيعه وإن مشى جمع متأخرون على الأول نعم ينبغي أن المومون إن كان بحيث لو أخذ طعامه غداء أو عشاء لا يحصل له منه ضرر البتة وكان الضيف محتاجا خفيته يتجه ترجيع الأول وهو تقديم الضيف على المومون وبهذا يظهر لك أنه لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم الضيف يحمل على ما إذا كانوا يتضررون بإيثاره عليهم وعدم اشتراطه يحمل على ما إذا لم يتضرروا بتقديمه عليهم اه شوبرى (قوله بما يحتاجه لنفسه) الأولى لمونه لأنه الذي ذكره في المتن وفي حل قوله لنفسه وسكت عن غيره ممن تلزمه مؤته لأنه لا بد من إذهاب زيادة على صبره على الإضافة وفيه أن أولاد الانصارى لم يأذوا مع عدم صبرهم على الإضافة اه ويحجب بانهم كانوا شعبانين وأمر بتقوى بهم لان عادة الصبيان أنهم وإن كانوا شبايعي ورأوا الاكل يأكلون كافي الشبرخيني (قوله فيمن لم يصبر) أي على الإضافة (قوله أخذنا من جواب المجموع عن حديث الخ) أي حيث تصدق بما يحتاجان له وجوابه أنهم ما صابرا إن على الإضافة اه والحديث المذكور رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة وهو أن رجلا نزل به ضيف ولم يكن عند الاقوتة وفوت صبيانه فقال لامرأته نومي الصبيان وأطقي السراج وقر بي للضيف ما عندك فنزلت الآية اه برماوى وحيث كانت الآية نازلة في شأن الضيف فلا يظهر هذا الأخذ على طريقة الشارح المجوز للإضافة بما يحتاجه وإنما يظهر على ما في شرح مسلم المسوى بين الصدقة والإضافة تأمل (قوله وعلى الأول) وهو من

لم

شرح مسلم وما ذكره من تحريم الصدقة بما يحتاجه لنفسه وهو ما صححه في المجموع ونقله في الروضة عن كثيرين محله فيمن لم يصبر أخذنا من جواب المجموع عن حديث الانصارى وامرأته اللذين نزل فيهما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية فصححه في الروضة من أنها لا تحرم محله فيمن صبر وعلى الأول يحمل ما في التيمم من حرمة إيثار عطشان عطشا آخر بالماء



حاجته) لنفسه وعمونه يومه  
وليئته وفصل كسوته ووفاء  
دينه (ان صبر) على  
الاضافة (والا كره) كافي  
المذهب وغيره والتصریح  
بالكرهية من زيادتي  
وعلى هذا التفصيل جلت  
الاخبار المختلفة الظاهر  
تخير خير الصدقة ما كان  
عن ظهر غنى أى غنى النفس  
وصبرها على الفقر رواه أبو  
داود وصححه الحاكم وخبر  
ان أبابكر تصدق بجميع ماله  
رواه الترمذي وصححه أما  
الصدقة ببعض ما فضل عن  
حاجته فسنون مطلقا لا  
أن يكون قدر ايقارب  
الجميع فالوجه جريان  
التفصيل السابق فيه

درس

## ﴿ كتاب النكاح ﴾

هو لغة الضم والوطء وشرعا  
عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ  
انكاح أو نحوه وهو حقيقة  
في العقد مجاز في الوطء على  
الصحيح وإنما حل على  
الوطء في قوله تعالى حتى تنكح  
زوجا غيره تخبر حتى تذوق  
عسلته والاصل فيه قبل  
الاجماع آيات كقوله تعالى  
فانكحوا ما طاب لكم  
من النساء وأخبار تكبير  
تناكحوا كثيرا رواه  
الشافعي بلاغا (سن) أى  
النكاح: نى الزوج

لم يصبر على الاضافة والثاني من يصبر وهذا الحل والجمع هو المعتمد حل (قوله وفصل كسوته) بالصاد  
المهملة وفي العبارة قلب أى وعن كسوة فصله وعبارة الشورى قوله وفصل كسوته ووفاء دينه مما بالجر  
عطفاً على نفسه أى تسن مما فضل عن حاجته لنفسه ولمونه وفصل كسوته ووفاء دينه (قوله ان صبر  
على الاضافة) أى بعد فراغ ما عنده فاندفع ما يقال ان الفرض أنها تسن مما فضل عن حاجته وإذا كان  
عنده ما يحتاجه فلا معنى لصبره على الاضافة (قوله وعلى هذا التفصيل) أى المذكور في قوله وتسن بما  
فضل الخ مع قوله وتحرم الخ (قوله خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى) فان ظاهر الحديث أنها لا تسن  
الا بالفاضل عما يحتاجه وتصدق أى بكثر بجميع ماله بخلافه فليحمل الغنى في الاول على غنى النفس  
وصبرها وأبو بكر كان كذلك أى غنى النفس (قوله عن ظهر غنى) لفظة ظهر زائدة أو من اضافة المشبه  
به للمشبه أى ما كان عن غنى الذى هو كالظهر في القوة اه شيخنا عزى (قوله تصدق أبو بكر بجميع  
ماله) فيه ان الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال وأجيب بأن التفصيل في قوله وعلى  
هذا التفصيل شامل لما قبل هذا وهو قوله وتحرم الخ (قوله مطلقا) صبراً ولا

## ﴿ كتاب النكاح ﴾

درس

وهل هو عقد تلك اباحة وجهان يظهر أثرهما فيما لو حلف لا يملك شيئاً وله زوجة والاصح لاحتمل حيث  
لانية وعلى غير الاصح فهو مالك لان يتنفع بالانفعة فلوطئت بشبهة فالمر لها اتفاقاً شرح مر (قوله عقد  
يتضمن) أى يستلزم قال في جواهر الجواهر والمعقود عليه حل الاستمتاع اللازم المؤقت لموت أحد  
الزوجين ويجوز رفعه بالطلاق وغيره وقيل المعقود عليه عين المرأة وقيل منافع البضع شو برى (قوله  
بلفظ انكاح) أى بلفظ مشتق انكاح أو مشتق نحوه وهو التزويج وخرج به بيع الامه فانه عقد  
يتضمن اباحة وطء لكن لا بلفظ انكاح أو نحوه شيخنا (قوله وهو حقيقة في العقد) أتى به مع علمه  
بما قبله لقوله مجاز في الوطء حل فكان الاولى التفریع بأن يقول فهو حقيقة الخ فلو حلف لا ينكح  
حنث بالعقد عندنا وبالوطء عند الحنفية لانه حقيقة فيه عندهم وينبئ على الخلاف أيضاً مالوزنى  
بامرأة فانها تحرم على والده وولده عندهم لا عندنا كما نقله عن عن الماوردي والرويانى ونقل الثعالبي  
عن بعضهم أنه قال النكاح فرح شهر وغسم دهر ووزن مهر ودق ظهر وقائده حفظ النسل وتفریع  
ما يضر حبسه واستيفاء اللذة والتمتع وهذه هي التي في اللجنة شرح مر (قوله مجاز في الوطء) والظاهر انه  
مجاز مرسل من اطلاق السبب على المسبب لان الوطء مسبب عن النكاح (قوله على الصحيح)  
ومقابل عكسه وقيل مشترك بينهما مشورى (قوله وإنما حل على الوطء) أى حلال مجاز يا قوله خبر أى  
لقرينته هي خبر الخ وليس هذا الحل بمعنى بل يصح أن يكون محمولا على العقد ويكون اشتراط الوطء  
ما أخذ من الحديث كما سيأتى في المحلل شيخنا وسم (قوله ما طاب لكم) أى حل لكم واستعمال ما في  
الما قبل قليل لانها الغيرة وقال بعضهم انها مستعملة في صفات من يعقل (قوله سن لتائق له ان وجد أهبة)  
الضماير الثلاثة في كلامه راجعة كلها للعقد المراد به أحد طرفيه وهو الزوج أى قبول التزويج ولا محذور  
فيه وما يوجب قوله من رجوعه للوطء يردده قولنا بتوقاه للوطء وهذا مجاز مشهور لا اعتراض عليه  
فاندفع القول بانه ان أراد بها العقد والوطء لم يصح أو بالضمير الذى في سن وفي أهبة العقد وبه الوطء  
صح لكن فيه تعسف شرح مر ببعض تغير وعبارة المهاج هو مستحب لاحتاج اليه (قوله معنى  
الزوج) لان النكاح حقيقة في العقد المركب من التزويج والتزوج ففيه استخدام والمراد بالتزوج  
قبول التزويج لانه الذى يسن للزوج زى وأما التزويج الذى هو الايجاب فتعلق بالولى فلا قدرة للزوج

سواء كان مشتغلا بالعبادة أم لا (والا) بأن فقد أهبة (فتركه أولى وكسر) ارشادا (توقانه بصوم) خبر يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أي قاطع لتوقانه والباءة بالدم مؤن النكاح فان لم ينكسر بالصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يتزوج (وكره) النكاح (لغيره) أي غير التائق له لعله أو غيرها (ان فقدها) أي أهبة (أو) وجدها (كان به علة كهرم) وتعنين لا تفاء حاجته اليه مع التزام فاقد الاهبة ما لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فيمن عداه (والا) بأن وجدها ولا علة به (فتخلل لعبادة أفضل) من النكاح ان كان متعبا اهما ما بها (فان لم يتعب فالنكاح أفضل) من تركه لثلاث تقضى به البطالة الى الفواحش وتعيرى بالتخلي للعبادة أولى من تعيره بالعبادة لانها عبارة الجمهور ولانها التي تصلح للخلافة بيننا وبين الخنفية اذ من المعلوم ان العبادة أفضل من النكاح قطعا (فرع) نص في الام وغيرها على

عليه وانما يقدر على القبول ولا يجب النكاح الا اذا طلق مظلومته في القسم ليوفيهما من ثوبه المظالم لها (قوله ونفقة يومه) أي مع ليلته (قوله وكسر ارشادا) ويثاب عليه حيث قصد بذلك العفة وظاهر كلام حج أنه يثاب وان لم يقصد العفة لانه يرجع اليها حرره حل وفي شرح م ر في باب المياه بعد قول المصنف ويكره الشمس ما نصه قال السبكي والتحقيق أن فاعل الارشاد ان فعله لمجرد غرضه لا يثاب ولمجرد الامتثال يثاب ولما يثاب ثوابا نقص من ثواب من محض قصد الامتثال اه بحررفه (قوله يامعشر الشباب) خصهم بالذكر لانهم محل توقانه غالبا ولا يغيرهم مثلهم اه ع ش وهذا النداء لا يشمل الاناث تغليباً لان الصوم لا يكسر توقان المرأة حل والمعشر الطائفة الذين يشملهم وصف واحد والشباب معشر والشيوخ معشر والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة اه شوبري (قوله فليتزوج) الامر بالنكاح (قوله فعليه بالصوم) هذا اغراء الغائب وقول النجاة فيه معروف وقال بعضهم ليس اغراء الغائب لان الهاء في عليه لمن خصه من الحاضرين بعدم الاستطاعة لتعذر خطابه بكاف الخطاب شوبري والباء زائدة والصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم ويصح أن يكون عليه اسم فعل ضمن معنى ليمسك فعداه بالباء (قوله فانه) أي الصوم له أي لمن لم يستطع على تقدير مضاف أشاره الشارح بقوله لتوقانه فيكون له متعلقا بوجاء (قوله أي قاطع) وكون الصوم شيئا خيرا والسهوة الشهوة بالكية ويكره ان أضعفها حل (قوله بل يتزوج) ويكلف اقتراض المهر ان لم ترض بذمته ع ش (قوله لعله أو غيرها) بأن كان لا يشتهيه خلقه حل (قوله وتعنين) أي دائم بخلاف من يعن وقتادون وقت حل (قوله وخطر القيام) أي الخوف من عدم القيام بواجبه وهو الوطء وفيه أن هذا التعليل لا يأتي الا على القول بوجوب الوطء في العمر مرة والراجح عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك وما يدل على أن مراده بواجب النكاح الوطء قول شيخنا كحج لعدم حاجته مع عدم تحصين المرأة المؤدى غالبا لفسادها اه لان التحصين بالوطء فالأولى أن يراد بواجبه نحو النفقة لانه مما منعها ذلك ولم تسمع به نفسه لعدم انتفاعه بها هذا غاية ما يقال اه حل (قوله بأن وجدها) أي غير التائق (قوله فتخلل لعبادة) وفي معناه الاشتغال بالعلم شوبري (قوله ان كان متعبا) أشار به الى أن قول المتن فان لم يتعبه مقابل لمخوف وهو ما قدره الشارح (قوله أفضل من تركه) أفعل التفضيل ليس على باب فان الترك لأفضل فيه شيخنا (قوله البطالة) قال ابن اسحق الافصح فتح الباء برماوى (قوله الى الفواحش) أي الزنا لان غير التائق لعله لم يحصل له التوقان بعد ذلك بالتفكر بخلاف غير التائق لعله لا يحصل له ذلك اذ لو أريد بالفواحش ما يشمل مقدمات الوطء لم يحسن التقييد بقوله ولا علة به لان هذا متأت من به علة تأمل حل (قوله لانها) أي التخلي وأنث مراعاة للخبر (قوله للخلافية) أي الذين يتعرضون للخلاف بيننا وبين الخنفية لانهم يقولون والحالة هذه ان النكاح أفضل من التخلي للعبادة شيخنا وقوله اذ من المعلوم علة لمخوف والتقدير وعبرة الاصل لا تصلح للخلافية بيننا وبين الخنفية اذ الخوف فيه تصريح بأن النكاح ليس عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح نذره ولو من يسن له لان الأصل فيه الاباحة خلافا لحج حيث قال بصحة نذره وان صحه نذره من الكافر لا تنافي كونه عبادة كالوقوف لعدم توقفه على النية وفي فتاوى النووى ان قصد به طاعة من ولد صالح أو اعفاف فهو من عمل الآخرة ويثاب عليه والافباح اه حل وم ر (قوله يسن لها النكاح) أي طلبه من وليها أي ان علمت قدرتها على القيام بواجب

ان المرأة التائقة يسن لها النكاح وفي معناها المحتاجة الى النفقة



والخائفة من اقتحام الفجرة ويوافقها في التنبه من أن من جارها النكاح ان كانت محتاجة اليه تستحب لها النكاح والا كره فاقيل  
انه يستحب لها ذلك مطلقا مردود (وسن بكر) خبر الصحيحين (٣٢٣) عن جابر هلا بكرا نلاعهم او نلاعك

(الاعندر) من زيادتي  
كضعف آله عن الافتراض  
أواحتياجه لمن يقوم على  
عياله ومنه ما اتفق لجابر  
فانه لما قال له النبي صلى الله  
عليه وسلم ما تقدم اعتذر له  
فقال ان أبي قتل يوم أحد  
وترك تسع بنات فكرهت  
أن أجمع اليهن جارية خرقاء  
مثلهن وان كان امرأة  
تمسطن وتقوم عليهن  
فقال صلى الله عليه وسلم  
أصبت (دينه) لافسقة  
(جيلة ولود) من زيادتي  
وذلك خبر الصحيحين  
تنكح المرأة لاربع مالها  
ولجملها ولحسبها ولدينها  
فاظفر بذات الدين تربت  
بذلك أي افتقرتا ان لم  
تفعل وخبر تزوجوا الولود  
الودود فاني مكأثر بكم  
الام يوم القيامة رواه  
أبو داود والحاكم وصحح  
اسناده ويعرف كون  
البكر ولودا بأقاربها  
(نسبية) أي طيبة الأصل  
لخبر تخير والنطفكم رواه  
الحاكم وصححه بل تكره  
بنت الزنا وبنت الفاسق قال  
الأذري ويشبه أن يلحق  
بهما اللقيطة ومن لا يعرف  
لها ب (غير ذات قرابة  
قريبة) بأن تكون أجنبية

حق الزوج حل وقد ورد لولا أن الله أرخى عليهن الحياء لبركن تحت الرجال في الاسواق شيخنا  
عزري (قوله والخائفة من اقتحام الفجرة) أي الفجور بها فان علمت اهم لا يندفعون عنها  
الابذل وجب كافي حل (قوله وسن بكر) أي نكاح بكر ع ش وفي معناها من زالت بكارتها  
بنحو حيض وفي معنى الثيب من لم يزل بكارتها مع وجود دخول الزوج بها كالغوراء ويسن للمرأة أن  
تتزوج بكر الاعندر جيل ولودا الى آخر الصفات المعتبرة في المرأة ويسن له أن لا يزوج بنته لا من بكر  
حل (قوله هلا بكرا) هي أداة تنديم ان دخلت على فعل ماض وأداة تخفيض ان دخلت على  
مستقبل وبكرامع مول مخدوف تقديره هلا تزوجت بكرا اه شيخنا (قوله خرقاء) هي بالمدى  
لا تحسن صنعة شويري (قوله ولكن امرأة) أي ولكن أحبت أن أجمع اليهن امرأة الخ  
وقوله تمسطن بضم الشين وكسر ها بر (قوله دينه) بحيث توجد فيها صفة العدالة مر (قوله  
جيلة) أي باعتبار طبعه وتكره بارة الجلال اه حل لانها ما تز هو أي تكبر بجمالها أو تمد  
الاعين اليها اه زى ومن ثم قال أحدهما سلمت ذات جمال فطشرح مر أي من فتنة أو تقول عليها  
برماوى (قوله ولود) قال القمولى فتى وجد بكر غير ولود وثيبا ولودا فالبكر أولى شويري (قوله  
تنكح المرأة لاربع) أي الداعي لنكاحها أحد أمور أربعة فهو بيان لما يرغب فيه الناس وعبرة  
الشويري قال النووي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بما يفعله الناس في العادة فانهم يقصدون  
هذه الخصال الاربع وأغرها عندهم ذات الدين فاظفر أنت أي المسترشد بذات الدين لأنه أمر بذلك  
اه أي لانه منهى عن زواج المرأة لما وان أمر بزواجها لدينها وجالها وحسبها مقصوده من تأويل  
الحديث دفع ما يتوهم من أنه يطلب نكاح المرأة لما وان كان باقيا على ظاهره بالنسبة للثلاثة الاخر  
فانه يطلب نكاح المرأة لواحد منها (قوله ولحسبها) وهو ما يعده الانسان من مفاخر آباءه وقيل التخلق  
بالاخلاق العظيمة ومكارم الاخلاق شويري وتقل ضبطه بالنون حرر حل لكن يعنى عنه الجلال  
(قوله فاظفر) جواب شرط مخدوف أي اذا تحققت أمرها وفضيلتها فاظفر بها ترشد فانك تكسب  
منافع الدارين شويري (قوله تربت يداك) معناه في الأصل التصقتا بالتراب ومن لازمه الفقر  
ففسره هنا باللازم شيخنا والقصد منه اليوم لا الدعاء الحقيقي غش (قوله أي طيبة الأصل) كأن  
تكون منسوبة للشرفاء والعلماء والصلحاء وقد وردا بكم وخضراء الدم من المرأة الحسنة في المنبت  
السوء شبه المرأة التي أصلها ردىء بالقطعة لزوع المرتفعة على غيرها التي منبتها موضع روث البهائم  
اه شيخنا (قوله بل تكره بنت الزنا) اضراب ابطالى لما يقتضيه ما قبله من خلاف الاولى اه شيخنا  
(قوله وبنت الفاسق) لانه يعبر بها بالدناءة أصلها ور بما كسبت من طباع أيها ع ش على مر  
(قوله غير ذات قرابة قريبة) وهى التي تكون في أول درجات الخوالة والعمومة كبت الخال والخالة  
وبنت العم والعمة فلا يرد تزوج على كرم الله تعالى وجهه بقاطمة لانها بنت ابن عم فهى بعيدة  
ونكاحها أولى من الاجنبية لاتقاء ذلك المعنى مع حقو الرحم وتزوجه صلى الله عليه وسلم يزني بنت  
بحش مع كونها بنت عمته لمصلحة هى حل نكاح زوجة المتبنى وهوز يدوز ويجهز يني بنته أبا العاص  
مع أنها بنت خالته أي أبى العاص بتقدير وقوعه بعد النبوة واقعة حال فعلية فاحتمال كونه لمصلحة يسقطها  
اه شرح مر قال شيخنا ولو تعارضت تلك الصفات فالوجه تقديم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن

أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية فيجىء الولد نحيفا والبعيدة أولى من الاجنبية لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعى  
نص على انه يسن له أن لا يتزوج من عشيرته لان الغالب حينئذ على الولد الحق فليحمل نصه على عشيرته الا دنين

(د) سن (نظر كل) من الرجل والمرأة (لا) أخر بعد قصده نكاحها قبل خطبة غير عورة) في الصلاة وإن لم يؤذن له فيه أو خيف منه  
الفتنة الحاجة اليه في نظر الرجل من (٣٢٤) الحرة الوجه والكفين وعن بهارق ما عدا ما بين سرية

وركة كما صرح به ابن  
الرفعة في الامة وقال انه  
مفهوم كلامهم وهما ينظرانه  
منه فتعبري بما ذكر  
اخذا من كلام الرافعي وغيره  
أولى من تعبير الاصل كغيره  
بالوجه والكفين واحتج  
لذلك بقوله صلى الله  
عليه وسلم للغيرة وقد خطب  
امراة انظر اليها فانه أحرى  
أن يؤدم بينكما أي أن تدوم  
بينكما المودة والالفة رواه  
الترمذي وحسنه والحاكم  
ومحمد وقيس بما فيه عكسه  
وانما اعتبر ذلك بعد  
القصده لانه لا حاجة اليه  
قبله ومراعاة بخطب في الخبر  
عزم على خطبتها لخبر أبي  
داود وغيره اذا التقي في قلب  
امرئ خطبة امرأة فلا  
بأس أن ينظر اليها وأما  
اعتباره قبل الخطبة فلانه  
لو كان بعد هال بما أعرض  
عن منظوره فيؤذيه وانما  
لم يشترط الاذن في النظر  
اكتفاء باذن الشارع ولئلا  
يتزين المنظور اليه فيفوت  
غرض الناظر فان قلت لم  
فرق بين الحرة والامة هنا  
مع التسوية بينهما في نظر  
الفعل للاجنية على قول  
النووي قلت لان النظر

الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم الولادة ثم الجمال ثم المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده وهذا أولى من  
تقديم حج الولادة على النسب والبكارة اه شوبري وقوله الادنين أصله الادنوين لانه من الدنو  
فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت لا لقاء الساكنين قال في الخلاصة  
واختلف من المقصود في جمع على \* حدد المثني ما به تكملا  
(قوله وسن نظر كل) ان غلب على ظنه الاجابة وخرج به اللبس فيحرم حل وخرج بالآخر نحو ولدها  
الأمرد فلا يجوز له نظره وان بلغه استواءهما في الحسن خلافا لمن وهم فيه حج ع ش على م  
وعبارة تشرح م في مبحث نظر الأمرد وشرط الحرمة أن لا تدعو الى نظره حاجة فان دعيت كما لو كان  
للخطوبة نحو ولد أمرد وتغذر عليه رؤيتها وسماع وصفها جاز له نظره ان بلغه استواءهما في الحسن  
والافلا كما بحثه الاذري وظاهر أن محله عند استقاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وينبغي أن يجوز  
نظر نحو أختها لکن ان كانت متزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رضا زوجها وظن رضاه وكذا برضاها  
ان كانت عز بالان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة الخطاب سم على حج قال ع ش  
وينبغي تقييد ذلك بأمن الفتنة وعدم الشهوة (قوله بعد قصده نكاحها) وبعد العلم بخلوها من نكاح  
وعدة تحرم التعريض لان النظر مع علمها به كالتعريض (قوله قبل خطبة) فلا يسن بعدها على  
ظاهر كلامهم لكن الاوجه كما قال شيخنا استحبابه وقوله في الخبر وقد خطب بدل عليه والتأويل  
خلاف الظاهر نعم الاولى كونه قبل الخطبة (تنبيه) لورأي امرأتين معا ممن يحرم جمعهما في النكاح  
لتحبه واحدة منهما يتزوجها جاز ولا وجه لما نقل عن بعض أهل العصر من الحرمة ويؤيد ما قلناه  
ما قالوه فيما لو خطب خسا معا ليتزوج أربعا ممن حيث يحل نظره لمن وتحرم الخطبة حتى يختار شيئا  
كذا بحث شيخنا م ومنه نقلت شوبري (قوله وان لم يأذن) أي الآخر المنظور (قوله أو  
خيف منه الفتنة) ولو كان بشهوة م (قوله والكفين) أي من رؤس الاصابع الى الكوع  
ظهر ادبنا س ل لان الوجه بدل على الجمال والكفين على خصب البدن فان لم نجسمه سكت ولا  
يقول لا ار يدها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال وأشهر بالاعراض جازت كما يأتي  
وضرر الطول دون ضرر لا أر يدها فاحتمل م (قوله وهما ينظرانه منه) أي ما عدا ما بين  
السرة والركبة وهو المعتمد م اه سم وقيل الحرة تنظر منه مثل ما ينظر منها وهو الوجه  
والكفان كما ذكره ع ش وهو ضعيف (قوله وقد خطب امرأة) أي عزم على خطبتها كما يأتي  
وقوله فانه أي النظر أحرى أي أحق بأن يؤدم بالبناء للجهول وبعدا وله همزة فاصله بدوم قسمت الواو  
على الدال وهمزت فهو من الدوام وقيل لا تقديم وانما هو من الادام مأخوذ من ادم الطعام لانه لا يطيب  
الا به برماوى أي وهو اذا نظر اليها وأعجبته طاب عيشه بها وقوله والالفة بضم الهمزة أي الحب والانس  
(قوله في قلب امرئ خطبة) أي قصد خطبة الخ (قوله مع التسوية في نظر الفعل) حيث يحرم نظره  
لشئ من جسدها ولو وجهها وكفيها وان كانت رقيقة حل وقوله على قول النووي أي بخلافه على قول  
الرافعي فانه يقول يجوز نظر الفعل لما عدا ما بين سرية وركبة الامة ان أمن الفتنة وقال أيضا يجوز نظره  
الى وجه الحرة وكفيها عند أمن الفتنة فسوى بين الحرة والامة في المحلين وبهذا يعلم أن قول الشارح  
الآتي ولو أمة لارد على الرافعي شيخنا وفيه انه خالف في الحرة أيضا فان كان عليه الرديها أيضا يمكن أن

يقال

هنا ما مور به وان خيفت الفتنة فأنيط بغير العورة وهناك منهي عنه لخوف الفتنة فتعدي منه الى  
ما يخاف منه الفتنة



يقال إنما تعرض للخلاف في الأمة دون الحرمة لقوة الخلاف في الامتثال أكثر من الحرمة لأن مقابل المعتمد في الأمة صحيح لا ضعيف ومقابل المعتمد في الحرمة ضعيف كما يعلم من المتهاج (قوله وإن لم تكن عورة) أي في الصلاة (قوله بدليل حرمة النظر إلخ) فيه مصادرة كالأجنبي (قوله وله تكريره) ولو فوق ثلاث مرات وإذا تعرض عليه أو لا يريده بنفسه أرسل من يحل له نظرها من امرأة أو محرم حل (قوله وحرم نظرها فحل إلخ) والمراد بالفحل من بقيت ألتامع تمكنه من الوطء بخلاف المحبوب والخصي والعاجز عن الوطء فلا يقال له فحل لكنه ملحق به عن ذكر المسئلة خمسة قيود كون الناظر غلاماً أو نحوه وكونه كبيراً واختلاف الجنس وكون المنظورة كبيرة وكونها أجنبية وذو كرم مفهوم الأول بقوله فيما بعد ونظر بمسوح إلخ وترك مفهوم الثاني قد كرهه الشارح بقوله بخلاف طفل إلخ وذو كرم مفهوم الثالث بقوله ورجل لرجل وامرأة لامرأة إلخ وذو كرم مفهوم الرابع بقوله وحل بلا شهوة إلخ وذو كرم مفهوم الخامس بقوله ومحرمه إلخ (قوله كمحجوب) الكاف استقصائية حل وفي الشورى مانعه قال في التصحيح وفي الشرحين والرخصة عن الأكثرين الحاق المحبوب والخصي والعنين والمخنف والهم في النظر بالفحل اهـ وعلى هذا فالكاف للقتيل (قوله ولو مراهما) لرد على من قال أنه مع الأجنبية كالمحرم كما في شرح ممر أما غير المراهق فقال الامام إن لم يبلغ حداً يحكي فيه ما يراه فكالمعصوم أو بلغه من غير شهوة فكالمحرم أو بشهوة فكالبالغ خط على المتهاج وشرح ممر (قوله شيئاً) أي لا مثلاً لها من نحو امرأة حج ورم وعبرة ممر خرج مثلاً لها فلا يحرم نظرها في نحو امرأة كافئة به جمع لأنه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة وكذا والتذنبه على ما يحسنه الزركشي ومثله في ذلك الامرد اهـ وقال ع ش قوله وكذا والتذنبه أي فيجوز لأن الادة ليست باختيار منه اهـ وفي شرح الروض خلافة وعبارته أما النظر والاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة أي الداعي إلى جماع أو خلوة أو نحوهما فحرام وإن لم يكن عورة بالاجماع ثم قال قال الزركشي ويلتحق بالاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة التذنب وإن لم يخفها اهـ واعتمده شيخنا العزيز وشيخنا ح ف والظاهر أن كلام ع ش سهو منه وأنه فهم أن التشبيه في كلام ممر راجع للنفي مع أنه راجع للنفي لأن الزركشي مصرح بالحرمة عند التلذذ كما يؤخذ من سياق كلامه فكيف يقول ع ش أي فيجوز (قوله وإن أبين) والعبرة في المبان من الشعر ونحوه بوقت النظر وفي شرح الروض ما يفيد أنه بوقت الابانة والانفصال خور اهـ حل فلو انفصل منها نحو شعر قبل نكاحها حل لزوجهما نظره على الأول اعتباراً بوقت النظر لأنه بتقدير اتصاله كان يجوز له النظر وحرم على الثاني اعتباراً بوقت الانفصال ويؤخذ من كلام ع ش اعتماد الأول لأنه بعدما نقل كلام شرح الروض قال وفيه وقفة وكذا لو انفصل حال الزوجية هل يجوز نظره بعد الطلاق اعتباراً بوقت الانفصال أو لا اعتباراً بوقت النظر ولا يبعد أن العبرة في ذلك كله بوقت النظر ويجب مواراة ذلك الشعر ونحوه كما يجب مواراة شعر عانة الرجل اهـ حل ومحل الخلاف إذا علم الناظر أن المبان من امرأة أجنبية فإن جهل حاله جاز زوجها واحداً إذا أصل عدم التحرير ذكره ابن أبي الفهم اهـ سم (قوله من امرأة) والذي يظهر أن نحو الرقيق والدم لا يحرم نظره لأنه ليس مظنة للفتنة برؤيته عند أحد اهـ امداد اهـ شوري (قوله ولو أمة) للرد كما تقدم وخرجت المعصنة فاتها كالحرة قطعاً شرح ممر (قوله وأمن فتنة) بحسب ما يظهر له من حال نفسه والأفامن الفتنة حقيقة لا يكون إلا من المعصوم حل (قوله والاعراض إلخ) عطف تفسير (قوله اظهره على العورات) أي لأنه يحكيها (قوله لم يظهر عليها) أي كظهور المميز لهما فإنه إن كان يحكيها على ما هي عليه كان كالمحرم والافك عدم حل والمراد بظهوره عليها قدرته على حكايتها كما

وإن لم يكن عورة بدليل حرمة النظر إلى وجه الحرمة ويذهبها على ما يأتي (وله) أي لكل منهما (تكريره) أي النظر عند حاجته إليه أي تبين هيئة منظوره فلا ينضم بعد ذلك كاحه عليه وذو كرم نظرها إليه من زيادتي (وحرم نظرها فحل) كبير كمحجوب وخصي (ولو مراهما شيئاً) وإن أبين كشر (من) امرأة (كبرى أجنبية ولو أمة) وأمن فتنة لأن النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة فاللاقي بمحاسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الأحوال كالتخلوة بها ومعنى حرمة في المراهق أنه يحرمه على وليه ثم كونه منه كما يحرم عليها أن تنكشف له لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والمراد بالكبرة غير صغيرة لا تنهي

(وله بلاشهوة) ولو مكاتباً على النص (نظر سيدة وهما عفيفان ومحرمه خلا ما بين سروركة) قال تعالى ولا يبدن ريتنهن الا بعولنهن  
أو آبائهن الآية والزينة مفسرة بما (٣٢٦) عدا ذلك (كعكسه) أي ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم على المرأة

الكبيرة ولو مرافقة نظر  
شي من نحو رجل أجنبي  
كبير ولو عبداً قال تعالى  
وقل للمؤمنات يغضن من  
أبصارهن ولهن بلاشهوة  
أن تنظرن من عبدهما وهما  
عفيفان ومن محرما خلا  
ما بين سروركة لما عرف  
وقولي نحو وبلاشهوة مع  
التقييد بالعفة وذو حكم  
نظر سيدة العبد له من  
زيادتي وما ذكرته من  
تحريم نظر الفحل إلى وجه  
المرأة وكفيها وعكسه عند  
أمن الفتنة هو ما صححه الأصل  
والذي في الروضة كأصلها  
عن أكثر الأصحاب حله  
(وحل بلاشهوة نظر  
لصغيرة) لا تشهي (خلا  
فرج) لأنها ليست في مظنة  
شهوة أما الفرج فيحرم  
نظره وقطع القاضي بحله  
عده بالعرف وعلى الأول  
استثنى ابن القطان الأم  
زمن الرضاع والتربية  
للضرورة أما فرج الصغير  
فيحل النظر إليه ما لم يميز كما  
صححه المتولي وجزم به غيره  
وتله السبكي عن الأصحاب  
(ونظر لمسوح) وهو  
ذهب الذك والاثني  
بمحتمل يبق له شهوة  
(لاجنبية وعكسه) أي

في قول على الجلال (قوله وله) أي العبد غير المشترك والمبعض مطلقاً ولا نظر لها بأشياء يرى (قوله  
بلاشهوة) ولا خوف فتنة ولو كان كافراً وهي مسلحة لأن الكافر يتصف بالعدالة بل يكون ثقة حل  
أما النظر بشهوة فحرام قاعداً لكل منظور إليه من محرم وغيره غير زوجته وأخته شرح م قال  
عش عمومهم يشمل الجادات فيحرم النظر إليها بشهوة (قوله ولو مكاتباً) كناية صحيحة والمعتمد  
عند شيخنا كحج أن المكاتب مع سيدته كالأجنبي وإن لم يكن معه وفاء وظاهره وإن كانت الكتابة  
فاسدة بخلاف مكاتبته والفرق أن نظر الرجل إلى أخته أقوى من نظر المرأة إلى عبدها لأن منظور  
أكثر اه حل (قوله نظر سيدة) مثل النظر الخلوة في السفر شرح م (قوله وهما عفيفان)  
أي عن الزنا لكن اعتمد شيخنا كحج أنه لا تنقيد العفة بالزنا بل عن مثل الغيبة فالمراد بالعفة العدالة  
حل (قوله خلا ما بين سروركة) أما السرور والركبة فلا يحرمان عند شيخنا وفي كلام حج ما يفيد  
حرمة نظرهما حل (قوله نظر شيء من نحو غل) وإن أدين من شعراً وظفر من يد أو رجل فإذا  
علم الفحل أن هذه المرأة تنظر إليه حرم عليه تمكينها من ذلك فيجب عليه أن يحجب ما تنظر إليه عنها  
حل (قوله لما عرف) أي من الآية بطريق القياس وهي قوله تعالى ولا يبدن ريتنهن الخ فانهادات  
بطريق القياس الأولى لأنه إذا جاز لها أن ينظر إليها مع كونها محلاً للشهوة فيجوز لها أن تنظر إليه أي  
إلى ما ذكر من عبدها ومحارمها بطريق الأولى وقيل القياس الأولى في نظرها لغيرها والمساوي في  
نظرها المحرم ما على أن المرأة أن تبدي زيتها المملوكها ومحرمها في قوله تعالى أو ما ملكت أي ما بين وقوله  
أو آبائهن أي فيحل لهم أن ينظروا إليها ويقاس عليه أن لها أن تنظر إليهم ما عدا العورة شيخنا (قوله  
هو ما صححه الأصل) معتمد وما في الروضة كأصلها ضعيف (قوله لا تشهي) أي عند أهل الطباع  
السليمة فإن لم تشته لهم لتشوهها قدر فيما يظهر زوال تشوها فإن كانت مشتبهة لهم حينئذ حرم نظرهما  
والأفلا وفارقت العجوز بسبق اشتهاؤها ولو تقديراً فاستصحب ولا كذلك الصغيرة شرح م  
(قوله في مظنة شهوة) أي في زمن مظنة أو أن في زائدة (قوله أما الفرج) أي القبل أو الدبر  
والظاهر أنه لا يختص القبل بالنقض بل حتى ما ينبت عليه الشعر غالباً حل (قوله واستثنى ابن القطان  
الأم) أي ونحوها كمرضع لها أو مرب لها كما يحتمل شيخنا كحج في الأولى وينبغي أن يكون مثلها في  
الثانية حل (قوله للضرورة) أي فيجوز لها أنظره وينبغي أن مسه للحاجة كفعله ومسحه كذلك  
حل (قوله أما فرج صغير فيحل النظر إليه) أي لأنه لا يستقبح استقباح فرج الصغيرة والمعتقد أن  
فرج الصغير كفرج الصغيرة في حرمة النظر إليه لغير المرضعة ونحوها حل (قوله ونظر لمسوح)  
مبتدأ خبره كنظر المحرم (قوله لاجنبية وعكسه) بشرط عدالتهما وشرط أن لا يبق فيه ميل  
للنساء أصلاً وشرط إسلامه فيما لو كانت مسلمة م (قوله لما عرف) أي من الآية السابقة في قوله تعالى  
ولا يبدن ريتنهن حيث فسرت فيها الزينة بماعدا ما بين السرور والركبة فالمرأة مع المرأة عرف من  
منطوق الآية في قوله أو نسائهن والرجل مع الرجل عرف من مفهوم الآية لأنها فيما إذا اختلف الجنس  
حل تأمل وحكم للمسوح ثبت بقوله تعالى أو التابعين غير أولى الأربوبة أي الحاجة إلى النساء وهم  
الشيوخ الأمام والمسوحون كافي البيضاوي وجواز نظر الشيوخ للاجنبية ليس مذهبنا (قوله  
وحرم نظر كافرة) وإذا كان حراماً على الكافرة حرم على المسلمة تمكينها منه لأنها تعينها على محرم

ونظر أجنبية لمسوح (و) نظر (رجل لرجل و) نظر (امرأة لامرأة كنظر لمحرم) فيحل بلا فيلزمها  
شهوة ماعدا ما بين سروركة لما عرف (وحرم نظر كافرة لمسلمة) لقوله تعالى أو نسائهن والكافرة ليست من نساء المؤمنات



ولأنهار بما تحكيها الكافر

فلا تدخل الحمام معها  
يجوز أن ترى منها ما يبدو  
عند المهنة على الاشبه في  
الروضة كأصلها لكن  
الأوجه ما صرح به القاضي  
وغيره أنها معها كالأجنبي  
كما ونهت في شرح الروض  
وتعبري بكافرة أعم من  
تعبيره بذمية وهذا كله في  
كافرة غير مملوكة للسلطنة ولا  
محرم لها أما ما في جوارزها  
النظر إليها كما علم من عموم  
ما مر وأما نظر المسلمة  
للكافر فتقتضي كلامهم  
جوازها قال لزر كشي وفيه  
توقف درس

(و) حرم (نظر امرء جيل)  
ولا محرمية ولا ملك ولو بلا  
شهوة (أو) غير جيل  
(بشهوة) بأن ينظر إليه  
فيلتذبه وتعبري بذلك  
أولى مما عبر به (لأنظر  
لحاجة كعامله) يبيع أو  
غيره (وشهادة) تجملاً أو  
أداء (وتعليم) للماجب أو  
يسن فينظر في المعاملة إلى  
الوجه فقط وفي الشهادة  
إلى ما يحتاج إليه من وجه  
وغيره وفي إرادة شراء رقيق  
مأعدا ما بين السرة والركبة  
كما مر في محله هذا كله إن  
لم يخف فتنة والافان لم يتعين  
ذلك لم ينظر ولا نظر وضبط  
نفسه والخلو في جميع ذلك  
كالنظر

فيلزمها الاحتجاب عنها من شرح مر (قوله نعم يجوز لها الخ) معتمد والمهنة بتثليث الميم الخدمة  
وما يبدو عندها هو الرأس والعنق واليدان إلى العضدين والرجلان إلى الركبتين كما في شرح مر (قوله  
من عموم ما مر) وهو قوله ونظر امرأة لامرأة (قوله جوارزه) معتمد (قوله وفيه توقف) لأنها  
ليست من نسائهم حل (قوله وحرم نظر امرء) أي لجميع بدنه وإن كان من أمرء مثله حج  
والظاهر أن شعر الأمرء كباقي بدنه فيحرم النظر إلى شعره المنفصل كالتصل م مع ع ش على مر  
والأمرء من لم تنبت لحيته ولم يصل إلى أو أن أنباتها غالباً أي وكان بحيث لو كانت صغيرة اشتبهت وقوله  
جيل أي بحسب طبع الناظر حل وقال مر تعلقاً عن والده عند قول المتن جيلة الجليل ذو الوصف  
المستحسن عرفاً عند ذوي الطباع السليمة (قوله ولا محرمية) ولو برضاع أو مصاهرة حل وقوله  
ولا ملك أي مع العفة عن كل مفسق من كل منهما كما هو قياس المرأة مع مملوكها حل وهذان القيذان  
بالنظر للغاية فقط أعني ولو بلا شهوة على كلام الشارح والألفاظ بشهوة يحرم للجسمادات فضلاً عن  
المملوك والمحرم الزوجته وأمه كما قاله ع ش (قوله ولو بلا شهوة) المعتمد أنه لا يحرم إلا بشهوة أو  
خوف فتنة حل وخرج المس فيحرم وإن حل النظر لأنه الخس وغير محتاج إليه شرح مر (قوله  
أو غير جيل بشهوة) قال مر عند قول الأصل بشهوة وكذا كل منظور إليه وقائدة ذكرها في الأمرء  
تميز طريقة الرافعي وضبط في الأحياء الشهوة بأن يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا بينه  
وبين المتحى اه وهو يرجع لقول الشارح بأن ينظر إليه فيلتذ به وليس المعنى أنه بمجرد الفرق يحرم  
النظر لأن ذلك يوجد في الهرم الذي لا حية له فيقتضي أنه بمجرد نظره يحرم ولم يقل به أحد بل المراد أنه  
يعرف الفرق مع تأثر ذهنه وقلبه بجمال صورته كما يؤخذ من مر شيخنا (قوله لا ينظر لحاجة) أي  
لأنظر لامرأة وأمرء لا للمرء خاصة حل فهو راجع لقوله وحرم نظر امرء ولقوله وحرم نظر نحو  
خل الخ وخرج بالنظر المس فيحرم مر (قوله وتعليم) أي لا مرد مطلقاً ولا جنسية فقد فيها الجنس  
والمحرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلوة محرم وفي كلام حج وظاهر أنها أي هذه الشروط  
لا تعتبر إلا في المرأة كما عليه الإجماع القلي حل ويتجه اشتراط العدالة في الأمرء والمرأة ومعلمهما  
كما مملوك بل أولى شرح مر فشرط جواز النظر للمرأة خمسة (قوله أو يسن) معتمد (قوله وفي  
الشهادة) أي تجملاً وأداء قال حج كشيخنا وإن يسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الأوجه  
لأنهم توسعوا هنا بخلاف التعليم ولو عرفها الشاهد من النقاب حرم الكشف حل (قوله من وجه  
وغيره) كالفرج للشهادة بزنا أو ولادة أو عبالة أو التحام افشاء والندى لارضاع ولا يجوز أن يجاوز  
ما يحتاج إليه لأن ما حل لضرورة يقدر بقدرها ومن ثم قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظره لم تجز ثمانية  
أو برؤية بعض وجهها لم يجز له رؤية كله اه عن ويكرّر النظر إن احتاج إليه حل (قوله وفي  
إرادة شراء رقيق) قيل هذه مزائدة على المتن وقد يقال هي من أفراد الحاجة (قوله إن لم يخف فتنة)  
الفتنة أخص من الشهوة لأنه الخوف من محرم كتنقييل ومعاينة والشهوة أعم (قوله ولا ينظر وضبط  
نفسه) قال السبكي ومع ذلك يأم بالشهوة وإن أئيب على التحمل لأنه فعل ذو وجهين لكن خالفه  
غيره فبحث الحل مطاقاً لأن الشهوة أمر طبيعي لا ينفك عن النظر فلا يكلف الشاهد بازائها ولا يؤخذ  
بها والأوجه حل الأول على ما هو باختياره والثاني على خلافه شرح مر (قوله والخلو في جميع ذلك)  
أي فيما قبل الاستثناء من عند قوله وحرم نظر نحو خل كبير الخ أي متى حرم النظر حرمت الخلوة ومتى جاز  
جازت وأما الاستثناء وهو قوله لا ينظر الخ فلا يرجع إليه إلا بنحو ز الخلو في تعليم الأمرء والمرأة  
فقول الشارح كالنظر أي الأصلي بخلاف العارض لنحو تعليم وشهادة فيحل النظر وتحرم الخلوة

(وحيث) أولى من قوله ومتى (حرم) (٣٢٨) (نظر حرم مس) لانه أبلغ منه في اللذة بدليل أنه لو مس فأنزل بطل صومعه ولو

نظر فأنزل لم يبطل صومه  
فيحرم على الرجل ذلك  
نخذ رجل بلا حائل وقد  
يحرم المس دون النظر  
كغمز الرجل ساق محرمه  
أو رجلها وعكسه بلا حاجة  
فيحرم مع جواز النظر إلى  
ذلك (ويباحان لعلاج  
كفصد وحجم بشرطه) وهو  
اتحاد الجنس أو فقده مع  
حضور نحو محرم وفقد مسلم  
في حق مسلم والمعالج كافر  
فلا تعالج امرأة رجلا مع  
وجود رجل يعالج ولا عكسه  
ولا رجل امرأة ولا عكسه  
عند الفقد الإحضرة

(قوله ورد بمنع عدم الخ)  
أقول لا ينبغي أن المصنف  
ذكر أولا حكمة نظر  
الاجنبية باعتبار كونها  
أجنبية ولم يتعرض لانتقالها  
من صفة الاجنبية إلى  
غيرها وهكذا وحكم نظر  
الصغيرة باعتبار كونها صغيرة  
ولم يتعرض لانتقالها من  
صفة الصغر إلى غيرها  
وهكذا حيث ذكر بعد  
ذلك حكم المس وأنه تابع  
للنظر في الحكم لا يفهم من  
ذلك إلا أن المقصود بيان  
حكم مس من بين حكم نظره  
لا بيان حكم الاجنبية بعد  
زوال كونها أجنبية والصغيرة  
عند زوال صغرها فقول

شيخنا فكان الأولى تقديمه على الاستثناء تأمل وضابط الخلوة اجتماع لا تؤمن معه الرتبة عادة بخلاف  
ما لو قطع بانتفاء إعادة فلا يعد خلوة ع ش على مر من كتاب العدد (قوله وحيث حرم نظر حرم  
مس) قال مر فيحرم مس الا مرد كما يحرم نظره وذلك الرجل خذ الرجل من غير حائل ويجوز به ان  
لم تخف فتنة ولم تكن شهوة وقد يحرم النظر دون المس كأن أمكن الطيب معرفة العلة بالمس فقط  
وكعضواً جنبيه مبان فيحرم نظره فقط على ما ذكره في الخادم والاصح حرمة مسه أيضاً وما أفهمه  
كلام المصنف من أنه حيث حل النظر حل المس اغلبي أيضاً فلا يحل لرجل مس وجهه أجنبية وإن حل نظره  
لنحو خطبة أو شهادة أو تعليم ولا لسيده مس شيء من بدن عبدها وعكسه وإن حل النظر وكذا لمسوح  
كما مر (قوله أولى من قوله ومتى) وجهه الأول به أن حيث لمكان وهو المراد هنا أي أن كل جزء حرم نظر  
حرم مسه وليس المراد أن كل وقت حرم فيه النظر حرم فيه المس ع ش ورد بمنع عدم ارادته بل قد يكون  
مراداً إذا الاجنبية يحرم مسها ويحل بعد فكاحها ويحرم بعد طلاقها وقبل نحو من معاملة يحرم ومعه  
يحل شرح مر (قوله حرم) مس أي بلا حائل وكذا معه ان خاف فتنة حج شوبري (قوله لانه  
أبلغ) علة لترتب حرمة المس على حرمة النظر أو تقدير أي حرم مس بالأولى لانه الخ (قوله وقد يحرم  
المس) هذا وارد على المفهوم وسكت عما يرد على المتطوق وهو أنه قد يحرم النظر دون المس فمن ذلك  
إذا أمكن الطيب معرفة العلة بالمس فقط جاز المس دون النظر حل (قوله كغمز الرجل) الغمز  
المس بمبالغة والمراد هنا أعم وعبارة مر وقد يحرم مس ما حل نظره من المحرم كبطنها ورجلها وتقبيلها  
بلا حائل لغير حاجة ولا شفقة بل وكيداً على مقتضى عبارة الروضة لكن قال الاستوى انه خلاف اجاع  
الامة وفي شرح مسلم محل مس رأس المحرم وغيره مما ليس بعورة بحائل وبدونه اجاعاً أي حيث  
لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه سواء أمس الحاجة أم شفقة ومقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم القصد  
أي قصد الحاجة والشفقة مع انتفاءهما ويحتمل جوازه حينئذ اه وفي قل على الجلال واعتمد  
شيخنا مر أنه لا يحرم ولو بلا حاجة ولا شفقة الا مع شهوة أو خوف فتنة وعبارة عن وس ل قوله  
وقد يحرم المس الخ كذاني خط وغيره وهو مخالف لما في شرح مسلم للنووي من الاجماع على جواز  
مس المحارم وجمع بينهما يحمل الاول على مس بشهوة والثاني على مس لحاجة أو شفقة وهو جمع حسن  
ومن ثم قيد بعضهم حرمة المس في كلام الشارح بما إذا كان بشهوة واعترض بأنه يصير كالنظر فلا معنى  
للاستثناء تأمل (قوله فيحرم) هذا علم من قوله وقد يحرم المس الا أنه أتى به توطئة لما بعده (قوله  
ويباحان) أي النظر والمس ويعتبر في الوجه والكف أدنى حاجة وفيما عداهما مبيع تيمم الا الفرج وقربه  
فيعتبر زيادة على ذلك وهو اشتداد الضرورة حتى لا يعد الكشف لذلك هنكاً للروعة شرح مر (قوله  
وهو اتحاد الجنس الخ) حاصله أنه ذكر شرطين أو طهما مرد دين أمرين هما اتحاد الجنس أو فقده  
والثاني قوله وفقد مسلم وفرع ثلاثة تفاريع عليهما الاول على اتحاد الجنس والثاني على قوله وفقد الخ  
والثالث على قوله أو فقد مسلم الخ (قوله أو فقد مع حضور نحو محرم) واللاق بالترتيب أن يقال ان كانت  
العلة في الوجه سوح بذلك كافي المعاملة وان كانت في غيره فان كانت امرأة فيعتبر وجود امرأة مسلمة  
فان تعذرت فصي مسلم غير مراهق فان تعذرت فصي غير مراهق كافر فان تعذرت فمراهق  
كافر فان تعذرت فمراهق الكافر فان تعذرت فمراهق كافر فان تعذرت فمراهق كافر فان تعذرت فمراهق كافر  
شوبري وينبغي أن يقدم في العلاج المسوح على المراهق والمحرم المسلم على المحرم الكافر خلافاً لما يفهم

السبكي وليس مقصوداً هنا كلام صحيح عند التأمل الصحيح وقول الراد بل قد الخ ان اراد في نفسه مسلم  
بولارد أو هنا ممنوع فهذا الرد غير ملاق للرودود اه سم على حجر



من هذا الحاصل اه شيخنا وان كانت العلة في أمر قد قدم من محل نظره اليه فغير مرافق فرافق فلم بالغ فكافر مر وقوله أو فقد مع حضور الخ الظاهر أن العبارة مقلوقة أي أو حضور نحو محرم مع فقد أي عند فقد الجنس كما يدل عليه قول الشارح عند الفقد الخ والافاق قد ليس بشرط تأمل شيخنا (قوله نحو محرم) من زوج أو امرأة ثقة لحل خلو رجل بامرأتين تفتين (قوله ولا كافراً أو كافراً الخ) من هذا أخذ أن المرأة الكافرة مقدمة على الرجل المسلم في معالجة المسلمة وظاهره ولو كان الرجل المسلم محرماً قال شيخنا كحج وفيه نظر ظاهر والذي يتجه تقديم نحو محرم مطلقاً أي مسلماً كان أو كافراً إلى كفرة لنظرة ما لم تنظر هي قال شيخنا وجود من لا يرضى إلا بأكثر من أجرة المثل كالعدم فيما يظهر حل (قوله فلها النظر ما لم يمنعها) فإن منعها حرم النظر لما بين سرته وركبته هذا ما تحرر به عند التوقف زى أي في غير الحاشية وأما فيها قال قوله فلها النظر إلى كل بدنه حيث لم يمنعها منه والاحرم اه أي نظرها إلى عورته فقط كما اعتمدته مر وعبارة حج ولها أن تنظر إلى جميع بدنه وإن منعها كما اقتضاه إطلاقهم وإن بحث الزركشي منعها إذا منعها اه حل بخلاف ما إذا منعت فانه محل له النظر لأن تسلطه عليها أقوى من تسلطها عليه (قوله عن يحرم التمتع بها) كالشركة والبعضة زى (قوله فيحرم نظرا الخ) أي يحرم على كل منهما إلا في حال الحياة وأما بعد الموت فالخليل كالحرم اه حل (قوله فيجعل مع النساء رجلاً) فيحرم نظره اليهن ونظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم عليهم النظر له ويحرم عليه النظر لهم ومع مشكل مثله الحرمة من كل لآخر بتقديره مخالفاً احتياطاً وانما غسله بعد الموت لا لقطع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط معنى حل

(فصل في الخطبة) من الخطب وهو البيان وكسرت الخاء لتدل على الهيئته دميري (قوله وهي التماس) أي لغة وشرعاً ع ش (قوله نحل خطبة خلية عن نكاح) أي وخلية عما يمنع نكاحها لكن في كلام الزركشي ما يفيد الجواز حينئذ ليقع التزويج إذا زال المانع وذلك كصغيرة ثيب أو بكر لا يجبر لها وفي كلام بعضهم ولا كراهة أن يقول المسلم للجوسية ونحوها إذا أسلمت تزوجتك لأن الحل على الإسلام مطلوب اه حل قال الزركشي قضيت جواز خطبة السرية وأم الولد المستفرشة وإن لم يعرض السيد عنهما والظاهر التمتع لما فيه من إيذائه بل هما في معنى المنكوحة نعم متى وجب الاستبراء ولم يقصد التسري جاز التعريض كالأبائن إلا أن خيف فسادها على مالها (قوله وعدة) وخلية أيضاً عن موانع النكاح الآتية في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة زى وأورد عليه المعتدة عن وطء الشبهة فإن الأصح جواز خطبتها تعريضاً مع عدم الخلوعن العدة لأن من له العدة ليس له عليها حق النكاح (وأقول) إيرادها غفلة لأن الكلام في الخلية وأما المعتدة فقد كورة بعد تأمل شورى وعبارة مخرج مر وسيعلم من كلامه اشتراط خلوها أيضاً من بقية موانع النكاح ومن خطبة الغير وما أورد على مفهومه من المعتدة عن وطء الشبهة حيث نحل خطبتها مع عدم خلوها عن العدة المانعة للنكاح لأن ذا العدة لاحق له في نكاحها رد بان الجائز إنما هو التعريض فقط خلافاً لمن وهم جواز التصريح لها وهو مفهوم من كلامه الآتي فساوت غيرها وعلى منطوقه من المطلقة ثلاثاً حيث يحرم على مطلقة ما خطبتها حتى تنكح زواجاً غير دونعت منه رداً يغنيانها قام بهامان فاشبهت خلية محرماً له فكما لا ترد لمحرم لا ترد هذه لأن المراد الخلية من سائر الموانع كما تقرروا بهذا يدفع قول من قال أنه يرد عليه إيهامه حل خطبة الامة المستفرشة وإن لم يعرض السيد عنها وفيه نظر لما فيه من إيذائه اذهى في معنى الزوجة اه والارجه حرمها مطلقاً ما لم تقم قرينة ظاهرة على اعراض السيد عنها ومحبتها تزويجها ووجه اندفاعه أن هناك مانعاً هو فسادها عليه بل مجرد عدله بامتداد نظر غيره لها مع سؤاله له في ذلك إيذائه اه وكتب

نحو محرم ولا كافراً أو كافرة مسلماً أو مسلمة مع وجود مسلم أو مسلمة يعالجان وقولي بشرطه من زيادتي (ولخليل امرأة) من زوج أو سيد (نظر كل بدنها) حتى دبرها خلافاً للدارمي في الدبر (بلا مانع له) أي للنظر لكل بدنها لأنه محل تمنعه لكن يكره نظر الفرج (كذلكه) فلها النظر إلى كل بدنه بلا مانع لكن يكره نظر الفرج وقولي بلا إلى آخره من زيادتي وخرج بعدم المانع ما لو اعتدت عن شهة أو زوجت الامة أو كوثبت أو كانت وثنية أو نحوها ممن يحرم التمتع بها فيحرم نظر ما بين سره وركبته وتعييري بالخليل أعم من تعبيره بالزوج (فرع) المشكل يحتاط في نظره والنظر إليه فيجعل مع النساء رجلاً ومع الرجال امرأة كما صححه في الروضة كأصلها (فصل) في الخطبة بكسر الخاء وهي التماس الخطاب النكاح من جهة المخطوبة (نحل خطبة خلية عن نكاح وعدة)

تعريضاً وتصريحاً وتحريم خطبة المنكوحه كذلك اجماعاً قهراً (و) يحل (تعريضاً لعدة غير رجعية) بأن تكون معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق بائن بطلاق أو فسخ (٣٣٠) أو انقاسخ لعدم ساطنة الزوج عليها قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به

من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة أما التصريح لها فإجماعاً أو بالرجعية فلا يحل التعريض لها كالتصريح لأنها في حكم الزوجة والتصريح بما يقطع بالرغبة في النكاح كأي يدان أنكحك أو إذا انقضت عدتك فكحك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها نحو من يجد مثلاً وإذا حلت فأذنني (كجواب) من زادني أي كإيجاب جواب الخطبة المذكورة من المرأة وعن أبي نكاحها جواب الخطبة كالخطبة حلاً وحماً وهذا كله في غير صاحب العدة أما هو فيحله التصريح والتعريض أن حله نكاحها والافلا (ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة من صرح بإجابته الإباحة) باذن أو غيره من الخاطب أو المجيب خبر الشيخين واللفظ للبخاري لا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب والمعنى فيه ما فيه من الإيذاء سواء أكان الأول مسلماً أو كافراً محترماً وذكر الأخ

الرشيدى على قوله هو أفسادها مانعاً هلاً كان المانع عدم استبرائها الذي هو من موانع النكاح (قوله تعريضاً وتصريحاً) والراجح استحبابها لمن يستحب له النكاح وكراهتها لمن يكره له وكذا لمن يحرم عليه فيكره الحلال خطبة المحرمة وحيث كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها إن وجب وجبت وإن حرم حرمت حل (قوله أو انقاسخ) بنحو ردة أو رضاع شو برى (قوله لعدم ساطنة الزوج عليها) أي مع ضعف التعريض وقدمه على الآية لأنه عام بخلاف الآية فاتها في عدة الوفاة وانظر ما للمانع من تقديم الآية وقياس غير ما فيها على ما فيها ويكون الجامع عدم الساطنة (قوله لأنها في حكم الزوجة) فضته تحريم التعريض وإن أذن الزوج ويجوز للرجل خطبة خامسة وأخت الزوج إذا عزم على إزالة المانع عند الإجابة كما صرح به البلقيني وهو المعتمد شو برى وقد سئل مر عن خطبة امرأة وأنفق عليها ولم تزوج بها فهل له الرجوع بما أنفق أم لا فأجاب بأن له الرجوع بما أنفق على من دفعه له سواء كان ما كلاً أم مشرباً أم ملبساً أم حلياً وسواء رجع هو أم بحبيبه أم مات أحدهما لأنه إنما أنفق لأجل تزوجها فيرجع به إن بقي وببطلان قلب (قوله من يجد مثلاً) وأما رغب فيك وأما الكتابة وهي الدلالة على الشيء يذكرك لازمه فقد تنقيد ما يفيد التصريح فتحرم نحو أن أنفق عليك نفقة الزوجات وأنت ذك فأن حذفاً فذلك لم يكن نصريحاً ولا تعريضاً حل (قوله وهذا كله) أي قوله ويحل تعريض مع قوله أما التصريح لها فإجماعاً (قوله إن حل له نكاحها) أي في العدة فخرج به المطلقة ثلاثاً لأنه لا يحل الآن نكاحها تنوقفه على التحليل أي حتى تنكح زوجاً غيره وتعتد منه حل أي فلا يحل له خطبتها حينئذ وكذلك لو توافق معها على أن تنكح غيره لتحل له فيتزوجها بعده فيحرم عليها ما هذا التوافق ع ش على مر (قوله والافلا) أي بان كانت بائناً أو رجعيًا فوطئها أجنبي بشبهة في العدة فحلت منه فان عدة الحمل تقدم فلا يحل لصاحب عدة الشبهة أن يخاطبها لأنه لا يجوز له العقد عليها س ل لان عليها بقية عدة الطلاق (قوله ويحرم على عالم) جلة القيود المذكورة نسعة لان قوله على عالم تحته أربعة كما سيأتي وقوله خطبة قيد وقوله جائزة قيد آخر وصرح قيد وبإجابته قيد آخر وقوله الإباحة عرض قيد لان معناه عند عدم الإعراض تدبر (قوله جائزة) وإن كانت مكرهة والظاهر أن الخطبة ليست بعقد شرعي وإن تخيل كونها عقداً فليس يلزم بل جازم من الجانبين قطعاً سيوطى شو برى (قوله من صرح) صفة خطبة أي واقعة من صرح وعبارة الأصل على خطبة من صرح الخ (قوله باذن) أي لم ينشأ عن خوف ولا حياة أحل (قوله أو غيره) كان يطول الزمن بعد إجابته حتى تشهد قرائن الأحوال بالإعراض ومنه أن يتزوج من يحرم الجمع بينهما وبين المخطوبة أو تظن أردنه لان الردة قبل الوطء تفسخ العقد فالخطبة أولى أو يعقد على أربع من خمس خطبين معاً أو صريحاً (قوله لا يخاطب الرجل) بضم الطاء اه مختار وهو نهى أو خبر بمعنى النهى (قوله أو يأذن له الخاطب) اظهار في محل الإضمار (قوله والمعنى فيه) أي في النهى ما فيه أي في النهى بمعنى النهى عنه وهو الخطبة على الخطبة من ذكر (قوله مسلماً) ولو زانياً محصناً وقاطع طريق وتارك صلاة لان كلاً لا يجوز إيذاؤه وإن كان مهراً الدم حل (قوله ولأنه) أي الأخ أسرع امتثالاً أي أسرع في أن يمثل لأجله (قوله وسكوت البكر الخ) المعتمد أنه لا بد من التصريح منها بخلاف استقنائها في النكاح لان الحياة هناك أقوى شو برى وع ش (قوله وقول) مبتدأ خبر ما أي بالخطبة لأنه في تأويل معناه عالم بالخطبة اه شيخنا والعموم أخذ من حذف



و بصراحته وبجرمة الخطبة على خطبة من ذكر ما ذل من نكس خطبة أول يجب الخطاب الأول أو يجب تعريضاً مطلقاً أو تعريضاً لمحاولته العلم  
الثاني بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بالاجابة أو علم بها ولم يعلم بكونه بالصرح أو علم بكونها بالصرح ولم يعلم بالحرمة أو علم بها وحصل اعراض عن  
ذكر أو كانت الخطبة محرمة كأن خطب في عدة غيره فلا تحرم خطبته اذ لا حق (٣٣١) الاول في الاخرة ولسقوط حقه

في التي قبلها والاصل  
الاباحة في البقية ويعتبر  
في التعريض أن تكون  
الاجابة من المبررات  
كانت غير مجبرة ومن  
وليها المجران كانت مجبرة  
ومنها مع الولي ان كان  
الخطاب غير كفء ومن  
السيدان كانت أمة غير  
مكاتبه ومنه مع الامتنان  
كانت مكاتبه ومع المبعضة  
ان كانت غير مجبرة والا فمع  
وليها ومن السلطان ان  
كانت مجنونة بالغة ولا أب  
ولا جد وقولي على عالم مع  
جائزة من زياتي وتعيرى  
باعراض أعم من تعيره  
بأذن (ويجب) كما عبر  
به في الاذكار وغيره  
(ذكر عيوب من أريد  
اجتماع عليه) لما حقه  
أو نحوها كعاملته وأخذ  
علم (لم يده) ليضرب بذا  
للتعصبة سواء استشير  
الذاكر فيه أم لا فتعيرى  
بما ذكره أولى وأعم من قوله  
ومن استشير في خطاب  
ذكر ما به بصدق (فان  
اندفع بدونه) بأن لم يحتج  
الى ذكرها أو احتج  
لذكر بعضها (حرم) ذكر

المعمول (قوله وبصراحته) أي الاجابة كما هو في النسخ الصحيحة وتصرح به عبارة من وما في بعض  
النسخ من قوله وبصراحته غير صواب فاحذر لان الخطبة لا يشترط صراحته (قوله) وكانت الخطبة  
محرمة (بجملته الصورا الخارجة تسمية لكنه لم يرتب في المفاهيم لقصد الاختصار (قوله) والاصل الاباحة في  
البقية (غير ظاهر في الاولى لان الاصلية الاباحة لا يحتاج لها الا اذا فقد الدليل والدليل هنا موجود وهو  
الاجماع المتقدم في قوله اجماعاً فبهم لان الاولى داخله في قول المتن تحل خطبة خلية الخ (قوله) ومن  
وليها المجر (لو اجاب المجر ثم مات فهل تبطل أو لا الا قرب الأول شو برى (قوله) ان كانت غير مجبرة (أي  
وكان الخطاب كفأ س ل بدليل ما بعده (قوله) ومنها مع الولي (أي ولو غير مجبرة حل (قوله) ان  
كانت مكاتبه (أي كتابة صحيحة (قوله) ومن السلطان الخ (قوله) ذكر عيوب من نفسه  
أو غيره وان لم تثبت الخيارات والمراد العيوب الشرعية والعرفية كالفقر والتفكير بدليل ما في الحديث وأما  
معاوية فصعلوك أي فقير لا مال له حل وسبب ذلك ان فاطمة بنت قيس استشارت النبي عليه الصلاة  
والسلام في تزويج أبي جهل أو معاوية فقال لها أما أبوجهم فلا يضع العصا عن عاتقه كناية عن كثرة  
ضربه وأما معاوية الخ وهذا أحد أنواع الغيبة الجائزة س ل (قوله) ليحذر (متعلق بذكر واللام  
للتعليل وكذا قوله لم يده متعلق به ولا ملة للتعدي قوله بذل للنصيحة متعلق بيجب شيخنا والظاهر ان  
ليحذر علة ليجب وقوله بذل لعله لعل مع علته (قوله) أولى وأعم الخ (وجه الاولوية أن التعبير  
بالاستشارة يوهم أنه بدونها لا يجب ذكر العيوب وأيضاً قوله ذكر لا يدل على الوجوب ووجه العموم  
شموله غير الخطاب (قوله بصدق) إشارة الى أنه لا بد من قصد النصيحة لا الواقعة حل أي الخوض  
في عرضه ويشترط ذكر عيوب ما استشير لاجله فاذا استشير في نكاح ذكر العيوب المتعلقة به  
لا المتعلقة بالبيع مثلاً (قوله) بان لم يحتج (كان يكتفي بقوله هو لا يصلح حل (قوله) أو احتج الى ذكر  
بعضها) ولو ما فيه جرح كزناوا ظاهراً به لا بعداً فافلا يجد وأما اذا أخبر بذلك عن نفسه فالظاهر أنه  
يحذر لانه عنه مندوحة وهي الترك وذاتين ذكر ذلك فيه قالوا لا بد كذلك بل يستر على نفسه  
حل (قوله) وثني من البعض الآخر) وبذكر الاخف فالأخف وبحت حجج كشيخنا أنه اذا  
استشير في نفسه ولم يكتفوا منه بقوله أنا لا أصل بذكر كل منسوم فيه شرعاً وعرفاً حل (قوله) ومن  
خطبة) وهي كلام مفتتح بحمد مختتم بدعاء ووعظ زي كأن يقول ما روى عن ابن مسعود موقوفاً أو  
مرفوعاً أي كافي على من ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا  
وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له  
وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه بإيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا  
تموتن الا وأنتم مسلمون بإيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى قوله رقيباً وتسمى  
هذه الخطبة خطبة الحاجة شرح البهجة للشارح (قوله) قبل خطبة (أي قبل تمامها من حيث جوابها  
فيشمل الصادر من الزوج ومن الولي فاندفع ما يقال ان خطبة الولي ليست قبل الخطبة بل بعدها وحاصل  
الدفع أهمها اشتملت على اجابة الخطبة كانت قبل تمامها (قوله) فيحمد الله الخطاب الخ (أي الزوج

شيء منها في الاول وثني من البعض الآخر في الثاني وهذا من زياتي (ومن خطبة) بضم الخاء (قبل خطبة) كسر ها (و) أخرى (قبل  
عقد) خبر أبي داود وغيره كل أمر ذي بال وفي رواية كل كلام لا يبدى فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة فيحمد الله الخطاب ويصلي  
على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول جئكم خطباً كريماً

أو فتانكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك أو نحو ذلك وتحمل السنة بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو أوجب الولي) العقد (خطب) (٣٣٢) زوج) خطبة (قصيرة) عرقاً (فقبل صح) العقد مع الخطبة الفاصلة بين

الايجاب والقبول لانها مقدمة القبول فلا تقطع الولاء كالأقامة وطلب الماء والتيمم بين صلاتي الجمع (لكنها لا تسن) بل تسن تركها كما صرح به ابن يونس لكن النووي في الروضة تابع الرافعي في أنها تسن وجعل في النكاح أربع خطب خطبة من الخطاب وأخرى من المجيب الخطبة وخطبتان للعقد واحدة قبل الايجاب وأخرى قبل القبول أما إذا طالت الخطبة التي قبل القبول أو فصل كلام أجنبي عن العقد بأن لم يتعلق به ولو يسيراً فلا يصح العقد لا شعاعه بالأعراض (درس) (فصل) في أركان النكاح وغيرها (أركانه) خمسة (زوج وصيغة وشروط فيها) أي في صيغته (ما) شرط (في) صيغة (البيع) وقد صرح به ومنه عدم التعليق والتأقيت فلا بشر بولد ولم يفتن صدق المبشر فقال ان كان أنثى ففقر زوجته فقبل أو نكح إلى شهر لم يصح كالبائع بل أولى

أوليه أو نائبه وقوله خاطباً كرى بمحكمي أو لاني أو لزيد مثلاً حل (قوله أو فتانكم) هي الشابة عرش (قوله قبل العقد) أي عند إرادة التلفظ به حل (قوله خطب زوج) ليس بقيد بل مثله الأجنبي حل (قوله كالأقامة) أي الصلاة وقوله بين صلاتي الجمع راجع للثلاثة ويتقيد بما إذا لم يطل الفصل شيخنا (قوله أما إذا طالت الخطبة) وضبط القفال الطول بأن يكون زمنه لو سكت فيه تخرج الجواب عن كونه جواباً حل والاولى ضبطه بالعرف كما في شرح ممر والظاهر أنه يضر الفصل بقول الولي قل قبلت قياساً على البيع بالاولى لان النكاح محتاط له اهـ شيخنا (قوله أو فصل كلام الخ) مفهوم الفاء في قوله خطب وقوله فقبل (قوله ولو يسيراً) منه قول الموجب استوص بها اهـ حل (فصل في أركان النكاح وغيرها) وهو قوله ويتبين بطلانه الخ (قوله وشاهدان) جعلهما شرطاً كما في الفزالي أولى من جعلهما ركناً لخروجهما عن الماهية شرح ممر وجعلهما المصنف ركناً واحداً دون الزوجين لان اتحادهما في الشروط بخلاف الزوجين فان لكل منهما شروطاً تخصه (قوله وشروط فيها) بدأ بالصيغة لطول الكلام عليها ولا يضر أن كثيراً ما يعلنون تقديم الشيء بقوله الكلام عليه لان النكاح لا يتراحم حل وينعقد نكاح الآخر بشارته التي لا يختص بفهمها الفطن وكذا بكتابه على ما في المجموع وهو محمول على ما إذا لم تكن له إشارة مفهومة وتعتبر توكيله لا ضراره حيث تدبره بحق بكتابه في ذلك إشارته التي يختص بفهمها الفطن اهـ شرح ممر (قوله ومنه عدم التعليق) نص عليها كالأصل لها وليفرع عليها ما بعده (قوله ولم يفتن صدق المبشر) هو ملحق ليس بخط الشارح ولا خط ولده فهو مضر لان مفهومه أنه إذا تيقن صدق المبشر بالولد يصح وليس كذلك وإنما هو إذا بشر بنت عرش وعبارة حل قوله ولم يفتن صدق وكذا ان يفتن وخروج بولد مالهو بشر بآنتي وطن صدق المبشر فانه يصح لانه لا تعلق وتكون ان بمعنى اذ (قوله أو نكح إلى شهر) وكذا إلى ما لا يبقى كل منهما إليه كالف سنة خلافاً للقيني حيث قال إذا أفت بمدة عمره أو عمرها صح لانه تصرح بمقتضى الواقع ورد بأن التعليق بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالموت وهي لا ترتفع به بدليل أن له أن يفصلها فرقعها به مخالف لمقتضاء حل (قوله كالبيع) قدمه لانه يشمل العورتين وقوله لاختصاصه بمزيد احتياط أي بدليل اشتراط الاشهاد فيه اهـ حل وقوله ولانتهى دليل على الثانية (قوله ولانتهى عن نكاح المتعة) وهو النكاح لاجل وجازاً ولا رخصة للضرر ثم حرم عام خير ثم جاز عام الفتح وقبل حجة الوداع ثم حرم أبداً بالنص الصريح الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفاً كافة العلماء زى وهو أحد أمور أربعة تكرر النسخ لها انظمها بعضهم في قوله وأربع تكرر النسخ لها \* جاءت بها النصوص والآثار فقبلة ومتعة وخمرة \* كذا الوضوء مما مس النار زاد بعضهم خامساً وهي الحرام الأهلية وادعى أنها التي في النظم بدل الخمرة (قوله أولى من اقتصاره الخ) وجه الاولوية أن تعينه بذلك يومهم أنه لا يعتبر غير عدم التعليق والتأقيت من الشروط (قوله ولفظ ما يشترق من تزويج أو انكاح) كزواجك أو أنكحتك وأطلق البلقيني عنهم عدم الصحة في مضارعهما ثم بحث الصحة إذا نسخ عن معنى الوعد بأن قال أزواجك الآن وكأنا من زوجك وان لم يقل

الآن

لاختصاصه بمزيد احتياط ولانتهى عن نكاح المتعة في خبر الصحيحين سمي بذلك لان الغرض منه مجرد

التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح وتعييري بما ذكر أولى من اقتصاره على عدم التعليق والتأقيت (ولفظ) ما يشترق من (تزوج أو انكاح)



ولو بجمية) يفهم معناها

العاقدان والشاهدان

وان أحسن العاقدان

العريضة اعتبارا بالمعنى

فلا يصح بغير ذلك كلفظ

بيع وتعليك وهبة تخبر

مسلم اتقوا الله في النساء

فانكم أخذتموهن بأمانة

الله واستحلتم فروجهن

بكلمة الله (وصح) النكاح

(بتقديم قبول) على

إيجاب حصول المقصود

(و تزوجني) من قبل الزوج

(و تزوجها) من قبل الولي

(مع) قول الآخر عقبه

(زوجتك) في الأول (أو

تزوجت) لها في الثاني لوجود

الاستدعاء الجازم الدال على

الرضا (لا بكنية) بقيد

زده بقولي (في صيغة)

كأحلتك بنيت فلا يصح بها

النكاح بخلاف البيع إذ لا بد

فيها من النية والشهود ركن

في صحة النكاح كما هو ولا

إطلاع لهم على النية أما

الكنية في العقود عليه

كما لو قال زوجتك بنيت فقبل

ونويامعينة فيصح النكاح

بها (د) لا (بقيات) في

قبول لا تنفاه التصريح

فيه بأحد اللطين ونيته

لا تنفد فلا بد أن يقول

قبلت نكاحها أو تزوجها

أو النكاح أو التزويج

أو رضيت نكاحها على

ما حكاه ابن هيرة عن إجماع

الأئمة لأربعة وأيده

الآن خلافاً للبقيين في هذا لأن اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الراجح فلا يوهم الوعد حتى يحتز  
عنه بخلاف المضارع (فرع) لو قال جوزتك بالجيم بدل الزاي أو أناحتك بالهمزة بدل الكاف  
صح وان لم تكن لغته على المعتمد شورى وحرف (قوله ولو بجمية) للرد وكذا قوله وان أحسن  
العاقدان العربية والمراد ما يكون صريحاً في تلك اللغة كافي حل (قوله يفهم معناها العاقدان)  
ولو بأخبار ثقة عارف حل أي أخبر بمعناها قبل إتيانها بها كافي شرح م (قوله بأمانة) أي  
جعلكم الله تعالى أمناء عليهن ع ش ويصح أن يراد بالأمانة الشريعة أي شريعة الله ويكون قوله  
واستحلتم الخ من عطف الخاص على العام وكلمة الله ما ورد في كتابه من النكاح والتزويج لانهما  
الواردان فيه والقياس بمنع لان في النكاح ضربان من التعبد حل خلافاً للحنفية حيث قالوا عليهما  
وهبتك وما كنتك (قوله بتقديم قبول) أن يقول قبلت نكاح فلانة أو تزوجها أو رضيت نكاح  
فلانة أو أحيته أو أردته لان هذه الصيغ كافية في القبول كما يأتي لأفعلت ولا يضر من عامي فدح التاء  
وكذا من العالم على المعتمد عند شيخنا لان الخطأ في الصيغة ذالم يخفى بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في  
الاعراب والتذكير والتأنيث اه حل وعبرة م ولا يضر فتح تاء التكلم ولو من عارف ولا ينافي ذلك  
عدمهم أنعمت بضم التاء وكسر هاء محيلاً للمعنى لان المدار في الصيغة على المتعارف في عاورات الناس  
ولا كذلك القراء (قوله أو تزوجتها) أشار بتقدير الضمير إلى أنه لا بد من الإتيان بدال عليها من نحو  
اسم أو ضمير أو اسم إشارة م (قوله لوجود الاستدعاء الجازم) بخلاف ما لو قال الزوج تزوجني  
أو زوجتني أو زوجها مني وما لو قال الولي تزوجها أو تزوجتها لم يصح اه عدم الجزء ولو قال الولي للزوج قل  
تزوجتها لم يصح لانه استدعاء للفظ لا للتزويج حل (قوله لا بكنية) أي لانها لا تأتي في لفظ التزويج  
والانكاح والنكاح لا ينعقد إلا بهما ومن الكنية زوجك الله بنيت كما نقله النووي عن الغزالي (قوله  
كأحلتك) فيه أن هذا ليس من ألفاظ النكاح اه حل فكان الأولى أن يشمل بقوله أو زوجك بنيت  
ولم يقل الآن ويستثنى من عدم الصحة بالكنية كتابة الأخرس وكذا إشارته أنني اختص بفهمها  
القطن فاهما كنياتان وينعقد بهما النكاح منه تزويجاً وتزويجاً اه من شرح م وع ش عليه  
من موانع ولاية النكاح وبعضهم منع انعقاده بالكنية مطلقاً حتى في هاتين الصورتين قال ولا ينعقد  
نكاح الأخرس بالإشارة الا اذا كان يفهمها كل أحد قال م فبما يأتي فإن لم يفهم إشارته أحذر وجه  
الاب فالجد فالحاكم (قوله فلا يصح بها النكاح) ولو توفرت القران على النكاح ولو قال نويت بها  
النكاح ولا ينبغي أن جوزتك بخلف بالمعنى حور اه حل (قوله بخلاف البيع) ولا يشترط أن يتوافقا  
لفظاً فلو قال زوجتك فقال قبلت النكاح صح اه حج (قوله في العقود عليه) من زوج أو زوجة  
كما لو قال زوجتك بنيت أو زوج ببتك ابني وهذه يشملها المتن أي مفهومه ولا يشملها قوله في العقود عليه  
بناء على أن الزوج غير معقود عليه بل في حكمه الا أن يقال هذه أولى بالحكم ع ش (قوله ونويامعينة)  
يؤخذ منه أنهما لو اختلفا في النية بطل العقد وهو ظاهر ع ش على م فلو طالب الزوج إحدى البنات  
بعدموت الاب فقال أنت المعينة وشهدت الشهود بذلك فقالت لست المعينة صدقت بيمينها لان الشهود  
لا اطلاع لهم على النية وكذا لو قال لها لشهود أنت المقصودة وسمى الولي غيرك غلطاً فالقول قولها يميمها  
لان الاصل عدم الغلط كما قاله ع ش على م فالظاهر أن نكاح الثانية لا يصح أيضاً لعدم شهادة  
الشهود عليه تدبر (قوله ولا بقيات) أو قبلته حل (قوله قبلت نكاحها) المراد بالنكاح الانكاح  
وهو التزويج ليطابق الإيجاب والاستحالة معنى النكاح اذ هو المركب من الإيجاب والقبول كافي شرح

هو أعم من قوله وهو زوجتكها أي بنتي (على أن تزوجني ببتك وبضع كل منهما) (صداد الأخرى فيقبل) ذلك وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المحفل لأن يكون من تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي أو من تفسير نافع الراوي عنه وهو ما صرح به البخاري فيرجع إليه والمعنى في البطلان به التشريك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصداداً الأخرى فأشبه تزويج واحدة من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا) لا يصح (لو سمي بضع) أي مع البضع (مالاً) كان قبلاً وبضع كل واحدة وألف صدق الأخرى (فإن لم يجع البضع صدقاً) بأن سكت عن ذلك (صح) نكاح كل منهما لا تتفاء التشريك المذكور ولأنه ليس فيه لا شرط عقد في عقد وهو لا ينفك النكاح ولكل واحدة مهر المثل لفساد المسمى (و) شرط (في الزوج حل واختيار وتعيين وعلم بحل المرأة) فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيله غير مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا مكره وغير معين

مر (قوله نكاح شغار) عطف على العامل المقدر قبل قوله لا يكتنأ به لأن المعنى لا يصح بكناية وسمى شغاراً من قولهم شغار البلد عن السلطان إذا خلا عنه خلوه عن بعض شرائطه أو من قولهم شغار الكلب إذا رفع رجله ليبول فكأن كلاهما يقول لا تخلا ترفع رجل ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك شرح الروض (قوله فيقبل ذلك) بأن يقول تزوجتها وزوجتك بنتي قال الشيخ أي سم ظاهراً البطلان وإن لم يقل أي القابل ذلك أي وبضع كل صدق الأخرى وقد يقال إذا لم يقل ذلك سقط جعل البضع صدقاً لما تقدم أنه إذا سكت القابل عن ذكر المهر الذي ذكره الموجب يرجع إلى مهر المثل ويسقط أثر ذلك الموجب البطلان فينبغي الصحة حيث لا يذكر البضع حيث لا يذكره تأمل شورى وقوله لأن ذكر البضع أي من الموجب وقوله حيث لا يذكره القابل تأمل (قوله مأخوذ) لو قال مذكور كان أولى به برماوى لأن التفسير مذكور في آخره صريحاً بكونه من بمعنى في (قوله المحتمل) صفة للأخرى والتفسير (قوله فيرجع إليه) أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الراوي لأنه أعلم بتفسير الخبر من غيره له شرح التحرير زى (قوله والمعنى في البطلان به) الأولى في بطلانه لأن يجعل الباء بمعنى في (قوله حيث جعل) ورد النكاح امرأة وهي صاحبة أي البضع فتد جعل معقوداً عليه فيستحقه الزوج وقوله وصداداً الأخرى أي فتستحقه الأخرى لأن صدق المرأة لها بنت المتكلم في المثال المذكور صارت مشتركة بين المخاطب باعتبار كونها زوجته وبين بنته باعتبار كون بضعها صدقاً لها وكذا يقال في بنت المخاطب فظهر قوله أشبه تزويج الخ بجامع الاشتراك في كل ح ف (قوله وقيل) أي في بيان المعنى في البطلان حل وقوله غير ذلك وهو التعليق (قوله بأن سكت عن ذلك) أي عن جعل البضع صدقاً أي مع تسمية المال لقوله الآتي لفساد المسمى زى كأن يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني ببتك وصداد كل واحدة ألف وانما فساد المسمى الذي هو ألف بالنسبة للعقد الأول لأنه جعل ألف ورفق العقد الثاني صدقاً والرفق غير معلوم فيكون الصدق كله مجعولاً فيرجع إلى مهر المثل وانما فساد بالنسبة للعقد الثاني لأنه مبني على الأول والمبني على الفساد فساد فلو علمنا فساد الأول فالظاهر صحة الثاني تقرير شيخنا وبضمه في حل وقال حجج بأن قال زوجتك بنتي على أن تزوجني ببتك ولم يزد فيقبل كما ذكر اه وفيه أن وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لافساد المسمى حل اللهم إلا أن يقال مراده بفساد المسمى ولو بالقوة لأن قوله على أن تزوجني كأنه قائم مقام المسمى (قوله ولأنه ليس فيه الخ) إن قلت شرط عقد في عقد مبطل في نظيره من البيع ونحوه فلم لم يبطل هنا قلنا النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة لأنه معاوضة غير محضنة س ل (قوله وعلم بحل المرأة) يرد عليه من بينه وبينها رضاع وشك هل هو خمس أو أقل فإنه يحل له نكاحها مع أنه ليس عالم بالحله إلا أن يقال المراد بالعلم بحل المرأة لعدم العلم بحرمها عليه مع عدم معارض للحل فلا يرد عليه من شك في انقضاء عدتها حيث لم يصح نكاحها ما لم يتبين خلافه لأن الأصل بقاء المانع وهو العدة أو يقال أنه شرط لجواز الإقدام فلا ينافي أنه إذا ظن حرمتها أو عدم خلوها من العدة أو الزوج فتبين خلافه بعد العقد أنه يصح اعتباراً بما هو في نفس الأمر فقوله ولا من جهل حلها أي لا يصح نكاحها ما لم يظن المانع فتبين خلافه والأصح على المعتمد كما يؤخذ من شرح م ر وصرح به حل خلافاً لما في الشورى (قوله ولا مكره) أي بغير حق لما إذا كان بحق كان أكرهه على نكاح المظلومة في القسم فيصح حل بأن ظنها هو فيتعين عليه نكاحها ليثبت عند ما قامها (قوله وفي الزوجة حل وتعيين) لا يشترط في انعقاد النكاح على المرأة المنتقبة أن يراها الشاهدان قبل العقد فلو عقد عليها كالبيع ولا من جهل حلها احتياطاً لعقد النكاح (وفي الزوجة حل وتعيين



وخلوهما من أي من نكاح وعدة فلا يصح نكاح محرمة للخبر السابق ولا إحدى المرأتين إلا بهما ولا منكوحة ولا معتدة من غيره لتعلق حق الغير بها واشتراط غير الحل فيها وفي الزوج من زيادتي (وفي الولي (٣٣٥) اختيار) وهو من زيادتي (وقد

مانع) من عدم ذكورة ومن احرام ورق وصبا وغيرها مما يأتي في موانع الولاية فلا يصح النكاح من مكره وامرأة وخشئي ومحرم وصبي ومجنون وغيرهم مما يأتي مع بعضهما (وفي الشاهدين ما) يأتي (في الشهادات) هو أعم مما ذكره (وعدم تعيين) لهما أو لأحدهما (للولاية) وهو من زيادتي فلا يصح النكاح بحضرة من اتفق فيه شرط من ذلك كان عقد بحضرة عبيدين أو امرأتين أو فاسقين أو أصميين أو أعرجين أو خنثيين نعم إن باناً ذكرين صحيح ولا بحضرة متعينين للولاية فلو وكل الأب أو الأخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وإن اجتمع فيه شروط الشهادة لأنه ولي عاقد فلا يكون شاهداً كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر احضار الشاهدين بل يكفي حضورهما كما شمله إطلاق المتن ودليل اعتبارهما مع الولي خبر ابن حبان لأن نكاح الأبوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على

وهي منتقبة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح لأن استماع الشاهد العقد كاستماع الحاكم الشهادة قال الزركشي محله إذا كانت مجهولة والأصح وهي مسألة نفيسة وانقضاء الآن لا يعلمون بها فأنهم يزجون المنتقبة الحاضرة من غير معرفة الشهود لها كتنفيع بحضورها وإخبارها اه عميرة وعبارة مر في الشهادات قال جمع لا ينعقد نكاح منتقبة إلا أن عرفها الشاهدان اسماً ونسباً أو صورة وقال حج وقل على الجلال المحلى لا يشترط رؤية المجهولة بل تكفي الشهادة على جريان العقد بينهما وبين الزوج اه وفيما أنه إذا حصل منها إنكار للعقد فلا يصح شهادتهما بأنهما تزوجته لعدم علمهما بهما لكن يؤيد كلامهما صحة النكاح باني الزوجين أو عدو بهما مع عدم صحة شهادتهما بثبوتة عند الإنكار (قوله وخلوهما من) فلو ادعت أنها خلية من نكاح أو عدة جاز تزويجهما ما لم يعرف لها نكاح سابق فإن عرف لها وادعت أن زوجها طلقها أو مات وانقضت عدتها جاز لوليها الخاص تزويجها ولا يزوجهما الولي العام وهو الحاكم إلا بعد ثبوت ذلك عنده كما قال زى (قوله من عدم ذكورة) عدمه من المانع باعتبار مدلوله وهو الانوثة والخنوثة إذ هما وجوديان فلا يرد ما يقال إن المانع أمر وجودي فلا يصدق على عدم الذكورة (قوله مما يأتي) أي في الموانع وهو الرقيق والفاسق ومحجور السفه ومختل النظر ومختلف الدين فهي خمسة وقوله مع بعضهما وهي الثلاثة الأخيرة أي المحرم والصبي والمجنون (قوله ما يأتي في الشهادات) ومنه ابصار الشاهد العاقدين حالة العقد كما ذكره مر هناك وقال هنا ومثل العقد بحضرة الأعمى في البطلان العقد بظلمة شديدة أي لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظره فلو سمعاً لا يجاب والقبول من غير رؤية الموجب والقابل ولكن جزأ في أنفسهما بأنهما فلان وفلان لم يكف للعادة المذكورة ع ش على مر ويحرم على الشخص العالم بنفسه نفسه تعرض للشهادة (قوله وعدم تعيين لهما) مثال تعيينهما مع الولاية أخوان أذنت لهما معاً أن يزوجاها (قوله نعم إن باناً ذكرين صحيح) كما لو بان الولي ذكر انحلاف العقود عليه أهله كان عقد على خنثى أو له فبان أنثى أو ذكر والفرق أن الشهادة والولاية مقصودان لغيرهما بخلاف الزوجين فاحتيط لهما شورى ويقاس على الخنثيين غيرهما إذا تبين وجود الأهلية في نفس الأمر وتشترط هذه الشروط حال التحمل بخلاف شاهد غير النكاح فأنها تعتبر فيه حال الأداء زى (قوله المنفرد) قضيته أن الأخ لو لم يتعين كواحد من ثلاثة أخوه إذا وكل أجنبياً يصح أن يحضر مع آخر وفيه نظر والمصرح به في الروض وشرحه عدم الصحة أي وصورة المسئلة أنها أذنت لكل أن يزوجهما بخلاف ما لو تزوج أحدهم وحضر الآخران فإنه يصح اه حل أي وقتاً أذنت له فقط فيؤخذ منه أن مفهوم المنفرد فيه تفصيل (قوله كالزوج) أي فلا يجوز أن يوكل في القبول ويحضر مع شاهد آخر فهو تنظير وذلك لأن الوكيل سفير محض فكأن الموكل هو العاقد (قوله ووكيله نائبه) أي والحال أن وكيله نائبه حل (قوله والمعنى في اشتراطهما) هذا لا يناسب ما تقدم من عدم لهما ركن إلا أن يقال جرى هنا على طريقة الغزالي أو مراده بالشرط ما لا بد منه (قوله أي ابني كل منهما) بأن كانا أخوين شقيقين وسكت عن ابني أحدهما وهما كإبني كل منهما حل (قوله بهما) أي الابنين والعدوين وقوله في الجملة أي في غير هذه الصورة والأفتقار أن لا يصح نكاح الابن يثبت به ذلك

غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاحتياط للأبضاع وصيانة للأنكحة عن الجحود (وصح) النكاح ظاهراً وباطناً (باني الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدو بهما) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة (و) صح (ظاهراً) التقيد به تبعاً للسبكي وغيره من زيادتي

(مستورى عدالة) وهما المعروفان بهما الظاهر الا باطلا لانه يجرى بين اوساط الناس والعوام ولوا اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها ليحضروا من هو متصف (٣٣٦) بها فيطول الامر عليهم ويشق الا بمستورى اسلام وحرية) وهما من

لا يعرف اسلامهما وحريةهما ولومع ظهورهما بالدار وذلك بأن يكونا بموضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء ولا غالب أو يكونا ظاهري الاسلام والحرية بالدار بل لا به من معرفة حالهما فيهما باطنا سهولة الوقوف على ذلك بخلاف العدالة والفاسق ومستورى الاسلام مستورا البلوغ (ويتبين بطلانه) أى النكاح (بحجة فيه) أى فى النكاح من بينة أو علم حاكم فهو أعم وأولى من قوله بينة (أو باقرار الزوجين فى حقهما) بما يمنع محته كفسق الشاهد ووقوعه فى الردة لوجود المانع وخروج زيادته فى حقهما حتى الله تعالى كان طلقها ثلاثا ثم انقضا على عدم شرط فلا يقبل اقرارهما لانهما فلا تحل الا بمحل كما فى الكافي للخوارزمي قال ولوا قاما عليه بينة لم تسمع قال السبكي وهو صحيح اذا أراد نكاحا جديدا كما فرضه فلوا أراد التخلص من المهر أو أرادت بعد الدخول مهر المثل أى وكان أكثر من المسمى فينبى

النكاح فاكتموا يكون الشاهد ثبت به النكاح فى الجملة أى فى بعض الصور وكتب أيضا أى فى غير نكاحهما فلا يثبت النكاح بمن ذكر فلا وادعت عليه زوجية وأنكر وأقامت بينهما أو عدو بينهما شهداء عليه بذلك لم تقبل شهادتهما لوجود المانع وهو العداوة وشهادة الابن لأمهما وأحد هما ولو ادعى عليه زوجية وأنكرت وأقام من ذكر شهداء عليها بذلك لم تقبل أيضا لوجود المانع وفى كلام حج وقد يتصور قبول شهادة الابن أو العتق فى هذا النكاح بعينه فى ضرورة وهى شهادة الحسبة حل (قوله بمستورى عدالة) أى عند الزوجين شورى (قوله لانه يجرى بين اوساط الناس) اهل المراد بالاوساط ما عدا الولاية والعوام كطلبة العلم والعوام أدنى مرتبة قال حل وأخذ منه أنه لو أراد أن يعقده الحاكم اعتبر العدالة الباطنة لسهولة معرفتها عليه بمراجعة الزكيات وقال المتولى لافرق لان ما طريقه المعينة يستوى فيه الحاكم وغيره واعتمده شيخنا (قوله لا بمستورى اسلام وحرية) فان بان الاسلام أو الحرية أو البلوغ صح شورى أى بان انعقاده (قوله ولومع ظهورهما) أى ظهور اسلامهما وحريةهما أى ولو كانا مسلمين وحرين بحسب الظاهر من الدار بأن كانا القبطيين فى دار مسلمين أحرار (قوله وذلك بأن يكونا بموضع الخ) بيان لما قبل الغاية وقوله أو يكونا ببيان لما بعدها (قوله ولا غالب) ليس بقيد عرش (قوله فيهما) أى لاسلام والحرية (قوله فيه) متعلق بمحذوف صفة لجة والتقدير بحجة مقبولة فيه (قوله فهو أعم وأولى) ووجه الاولوية أن التعبير بالبينة يشمل الرجل مع المرأتين وهو غير مراد لان النكاح ليس عمال ولا يرجع اليه حتى يثبت بهم عرش ووجه العموم شموله علم الحاكم (قوله فى حقهما) متعلق ببطلانه وقوله بما يمنع تنازعه قوله بحجة وقوله أو باقرار الخ وأخذ من قول المتن بعد الشاهدين بما يمنع محته فهو راجع لكل (قوله فلا يقبل اقرارهما) نعم ان علما الفسد جاز لهما العمل بقضيته باطنا لكن اذا علم الحاكم هما فرقا بينهما اشرح مر وحرف (قوله ولوا قاما الخ) خرج به ما لو قامت بينة تشهد بحسبة فانها تسمع زى وعمل سماعها عند الحاجة اليها كأن طلق شخص زوجته ثلاثا وهو يعاشرها ولم تعلم اليينة بالطلاق ثلاثا وظنت أنه يعاشرها بحكم الزوجية فشهدت ببطلان النكاح عند القاضي أما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع به عليه الوالد شرح مر وعش عليه وعبرة حل وأما بينة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان شهادتها بفسق الشاهدين موافق لدعواهما وقد يصور ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول حتى تكون معاشرته لامها حراما لان أم الموطوءة بشبهة تجوز معاشرتها معاشرة المحرم اذا يحرم نكاحها فشهدت بينة الحسبة أن هذا الرجل لا يجوز له معاشرة من ذكر لان نكاحه لبيتها كان فاسدا لان شهود المقدسقة وحينئذ يلزم عدم صحة النكاح ويسقط التحليل لوقوعه بغير (قوله من المهر) أى من نصفه لان الفرض أنه قبل الدخول بدليل ما بعده كأن طلقها قبل الدخول ثلاثا ثم أقام بينة على ما يمنع محته المقدر أراد بذلك التخلص من نصفه فانها تقبل ويسقط التحليل حينئذ لوقوعه تبعاشو برى (قوله فلا تؤثر) أى الاقرار وقوله كما لا يؤثر أى الاقرار وقوله فيه أى فى ابطاله شيخنا واعترض بان المتن شامل لما اذا كان الاقرار بعد الحكم بشهادتهما فالمقيس شامل للمقيس عليه فلا حاجة للمقيس ومن ثم لم يذكر مر ولا حج ويمكن أن ينحصر المقيس عما اذا كان قبل الحكم بشهادتهما ورد عليه حينئذ انه قياس مع الفارق لان النكاح تقوى بعد الحكم بشهادتهما فلا يلزم



على الزوجين فان أقر (الزوج) دون الزوجة (به فسخ) النكاح لا عتراقه بما يفتين به بطلان نكاحه (وعليه المهران دخل) بها (والا فنصفه) اذ لا يقبل قوله عليها في المهر وقولي فسخ هو المراد بقوله (٣٣٧) فرق بينهما فهي فرقة فسخ لا طلاق فلا

تنقص عدد الطلاق كما لو أقر بالرضاع وتعييرى بما يمنع صحته أعم من تعبيره بالفسق (أو) أقرت (الزوجة) دون الزوج (بخلل في ولي أو شاهد) كفسق (حلف) فيصدق لان العصمة يدمر هي تريد رفعها والاصل بقاؤها وهذه من زيادتي فان طلقت قبل دخول فلامهر لانكارها أو بعده فلها أقل الامر من المسمى ومهر المثل ونحوه بالخلل فيمن ذكر غيره كالوقالات الزوجية وقع العقد بغير ولي ولا شهود وقال الزوج بل هما فتحلف هي كما حلفه ابن الرفعة عن الذخائر والزركشي عن النص لان ذلك انكار لاصل العقد (وسن اشهاد على رضامن يعتبر رضاها) بالنكاح بأن كانت غير مجبرة احتياطا ليؤمن انكارها وانما لم يشترط لان رضاها ليس من نفس النكاح المعترف به الاشهاد وانما هو شرط فيه ورضاها الكافي في العقد يحصل باذنها أو بينة أو باخبار وليها مع تصديق الزوج أو

من عدم تأثير الاقرار في ابطاله حينئذ عدم تأثيره في ابطاله قبل الحكم بشهادتهما الا أن يقال انه قياس أدون تأمل (قوله على الزوجين) أما في حقهما فيقبل وعبارة شرح مر نعم له أثر في حقهما فلو حضرا عقداً ختوما مثلثهما تدويرناهما سقط المهر قبل الدخول وفقد المسمى بعده فيجب مهر المثل أي ان كان دون المسمى أو مثله لأكثر لا يلزم أنهما أو جبايا اقرارهما حقة المصلحة على غيرهما (قوله أقر الزوج به) أي بما يمنع صحته (قوله هو المراد بقوله فرق) أوله السبكي بالحكم بالبطلان وظاهره أنه لا بد من الحكم بالبطلان ولا يكفي قوله فرقت بينكما لكن تعبيره هنا بفسخ يقتضي أنه لا بد من فسخ وأن العقد الاول صحيح وليس كذلك حل أي بل يفسخ العقد من غير فسخ بمجرد الاقرار فلو قال يفسخ النكاح لكان أولى برماوى (قوله كالواقر بالرضاع) التشبيه في الفسخ لاني عدم نقص الطلاق لانه لا يتأتى في الرضاع اذ لا يخل له به ذلك (قوله وتعييرى بما يمنع صحته) أي العائد عليه الضمير في به (قوله بخلل في ولي أو شاهد) هلا قال به أي بما يمنع صحته كما قال أو لامع أنه أخصر ثم ظهر أنه لو قال ما ذكر لشمعل ما لو قالت وقع العقد بغير ولي ولا شهود وقال الزوج بل هما فيقتضى أنه يحلف مع أنها هي التي تحلف على كلامه كما سيأتي نعم على المعتمد الآن من أن الزوج يحلف في هذه أيضا يكون قوله به صوابا تأمل (قوله والاصل بقاؤها) لكن لو مات لم تره شرح مر (قوله فان طلقت أو ماتت مر (قوله فلامهر) قال ابن الرفعة الا اذا كانت محجورة سفة فان ذلك لم يسقط لفساد اقرارها في المال والامة كذلك قال في المهمات وسقوط المهر قبل الدخول ينبغي تقييده بما اذا لم تقبضه فان قبضته فليس له استرداده أي لانها تنقل به وهو منكره خ ط (قوله فتحلف هي) المعتمد أن القول قول الزوج شورى فيحلف لان الراجح أن القول قول مدعى الصحة زى (قوله من يعتبر رضاها) ليس قيدا كما يعلم من كلامه بعد (قوله وانما لم يشترط الخ) نعم أفتى البلقيني كابن عبد السلام بأنه لو كان الزوج هو الحالك لم يباشره الا ان ثبت اذنها عنده وأفتى البغوي بان الشرط أن يقع في قلبه صدق الخبر له بانها أذنت له وكلام القفال والقاضي يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن الاصحاب أنه يجوز اعتماد صبي أرسله الولي لغيره ليرتج موليته والذي يتجه أنه يأتي هنا ما في عقده بمستورين اذ الخلاف إنما هو في جواز مباشرته لاني الصحة لما أمر أن مدارها على ما في نفس الامر شرح حج ومثله مر (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الاقدام عليه (قوله أو بينة) ينبغي أو اخبار من يشق به ولو فاسقا أو صبيًا عيذا حل (قوله وليها) أي أو وكيله (قوله أنه يسن أيضا) معتمد (درس) (فصل في عاقد النكاح) أي ثبوتها ونفيا (قوله وما يذ كرمه) أي كالتوقف على الاذن وكيفية الاذن من نطق أو غيره ع ش على م ر أي مع زوج السلطان في حال غيبة الولي وعضله (قوله لاتعقد امرأة نكاحا) أي لا يكون لها دخل فيه والمراد بالنكاح أحد شقيهما أي الايجاب والقبول قال حل الا اذا وليت الامامة العظمى فان لها أن تزوج غيرها لانفسها كما ان السلطان لا يعقد لنفسه وانما يعقد له مأذونه من الولاية فهذه أولى وكذا بقية الموانع أي من الرق وغيره الا الكفر فقد ذكر وافي الامامة العظمى أنه لو تولاها كافر لا يزوج بها مسلمة (قوله لانفسها) أي ايجابا ولا تغيرها قبولا واجبا حل فلو خالفت وزوجت نفسها سواء كان بحضرة شاهدين أم لا أو وكات من زوجها وليس من أولياها واجب على الزوج مهر المثل

(٤٣ - (بجيري) - ثالث) عكسه وقضية التقييد بمن يعتبر رضاها أنه لا يسن الاشهاد على رضا المجبرة وقال الاذرى ينبغي أنه يسن خروجها من خلاف من يعتبر رضاها (فصل) في عاقد النكاح وما يذ كرمه (لاتعقد امرأة نكاحا) ولو باذن ايجابا كان أو قبولا لانفسها ولا تغيرها



أذلا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما تقدم منها من الحياء وعدم ذكره أصلا وتقدم خبر لانكاح الابولى وروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه (٣٣٨) الدارقطني بإسناد على شرط الشيخين ومثلها الخنثى لكن لو زوج اخته

مثلا فبان رجلا صح ذكره ابن المسلم وخرج بلا تعقد ماله وكلها رجل في أنها توكل آخر في تزويج موليته أو قال وليها وكفى غنى من زوجك أو طلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح (ويقبل اقرار مكلفة بنكاح لصدقتها) وان كذبها وليها لان النكاح حق الزوجين فيثبت بتصادقهما كالبيع وغيره ولا بد من تفصيلها الاقرار فتقول زوجني منه ولي بحضور عدلين ورضاي ان كانت ممن يعتبر رضاها وهذا في اقرارها المبتدأ فلا ينافي ما سيأتي في الدعوى من أنه يكفي اقرارها المطلق فان ذلك محله في اقرارها الواقع في جواب الدعوى ولو كان احدهما رقيقا لاشتراط مع ذلك تصديق سيده ولو أقرت لرجل ووليها الآخر عمل بالاسبق

(قوله ومحل هذا كله ما لم يحكم ما كماله) هل مثل حكم الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغي نعم اه سم على حج (قوله رجه الله ماله وكلها رجل) أي ولم يقل لها عن نفسه كذا هو

بالوطء ولو في البر ان كان رشيدا ويجب أيضا لشر بكاره ان كانت بكر او لا يجب عليه الحد وان اعتقد التحريم سواء قلنا أم لا لشبهة اختلاف العلماء في صحة لنكاح ولكنه يعززان اعتقاد التعزيم ومحل هذا كله ما لم يحكم ما كماله بصحته والواجب المسمى ولا تعزير ومحل أيضا ما لم يحكم ما كماله بطلانه والواجب الحد من شرح م وحواشيه اه (قوله اذلا يليق) قسم الدليل العقلي لانه شامل للإيجاب والقبول بخلاف النقل فانه خاص بالإيجاب وقوله وعدم ذكره عطف مسبب على سبب قال حل أي عدم ذكره في العقد فلا ينافي ما يأتي في التوكيل في النكاح منها ولها (قوله وتقدم خبر) أي فيستدل به على كون المرأة لا تعقد نكاحا عشا وأصرح الأدلة على ذلك قوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن بناء على كون الضمير في تعضلوهن للأولياء لما روى أن معقل بن يسار كان له أخت طلقها وزوجها وانقضت عدتها وأرادت أن تعود له بعقد جديد فامتنع أخوها من ذلك لانها لو كانت تتولى العقد بنفسها لم يكن للنهي عن العضل فائدة كذا قيل لكن يعكر على كونه أصرح الأدلة قوله أن ينكحن بناء على ان النكاح حقيقة في العقد (قوله لانكاح الابولى) وفي تزويجها نفسها خلو عنه فهو دال بمفهومه (قوله وروى ابن ماجه) أي به مع ما قبله لرفع ما يتوهم من ان الولي في قوله لانكاح الابولى فعيل يستوي فيه المذكور والمؤنث ولعمومه لانه نفي تزويجها نفسها ولغيرها ولانه أصرح في المراد ولانه على شرط الشيخين وقال حل خبر ابن ماجه غنى عما قبله اه شيخنا (قوله فوكلت) لا عن نفسها وهل المراد فقط أو ولومعه حور اه حل وقضية كلام المصنف لبطلان في الاخيرة شو برى وهي قوله ولومعه (قوله ويقبل اقرار مكلفة) وكذا عكسه أي اقرار مكلف به لمصدقته كما يؤخذ من زى وقوله مكلفة أي حرة ولوسفيته وان كذبها شهود عينتهم لاحتمال نسيانهم م وكذا لو أنكر الولي الاذن بدون الكف لاحتمال نسيانه حل (قوله لصدقتها) ولو غير كف وقوله وان كذبها وليها أي ما لم تقر به لرجل وهو الآخر والاعمال بالاسبق كما يأتي (قوله فيثبت بتصادقهما) فلم يؤثر انكار الغير له واذا كذبها الزوج ليس لها أن تزوج حالا بل لا بد من تطلق الزوج لها فاذا كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلغى ذلك ظاهره وان ادعى أنه كان ناسيا عند التكذيب فلو كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها نفسها لانها أقرت بحق له عليها بعد انكار مولا كذلك هو في الاولى وعبرة غيره قبل رجوعها اه حل (قوله من أنه يكفي اقرارها المطلق) لانه يستغنى عن تفصيلها بالتفصيل الواقع في الدعوى ويأتي ما ذكر في اقرار الرجل المبتدأ والواقع في جواب الدعوى فلا بد من التفصيل في الاول ويكفي الاطلاق في الثاني خلافا لمن فرق بين الرجل وغيره زى وحل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه في النكاح أو في الاذن لانه الذي يملك به انشاء يراجع وكذا يقال في ولي السفية اه رشيدى على م وقيدى ارادة الاول بالنسبة للريقة لتوقف عقد النكاح على مباشرته له وارادة الثاني في الرقيق لانه بمجرد الاذن ارتفع عنه المانع وصار يصح منه العقد باستقلاله ومثله يقال في السفية تأمل (قوله ولو أقرت لرجل ووليها) أي المجبر والمناسب تأخير عن قوله ويقبل اقرار مجبر به (قوله عمل بالاسبق) أي في الاتيان لمجلس الحكم وان أسند الآخر التزويج الى تاريخ متقدم وذلك لانه بسبقه واقراءه يحكم بصحته لعدم المعارض الآن فاذا حضر الثاني وادعى خلافا كان مريدا لرفع الاقرار الاول وما حكم بثبوت لا يرتفع الابينة عشا على م لكن تعبير الشارح بقوله فان أقرامعادون أن يقول ذهبوا واتبعنا معار بما يفيد



خلافه إلا أن يقال أقرأ أي عند الحاكم (قوله فان أقرأ معاً) أو علم السبق دون عين المتألق ولوجه ل  
الحال وقف ان ربحي معرفته والابطال وفي كلام حج ان ذلك كالمعية فيقبل اقرارها بناء على قبول  
اقرارها في المعية وكالمعية ما لو علم السبق ثم نسي اه حل (قوله فلان كاح) ضعيف والمعتمد انه يعمل  
باقرارها دون اقرار وليها التعاق ذلك يدينها وحققها ولو قالت هذا زوجي فسكت وماتت ورثها مؤخذة لها  
باقرارها ولو ماتت لم ترثه ولو قال هدمز وجتي فسكت وماتت ورثته مؤخذة له باقراره وان ماتت لم يرثها على  
النص (قوله السكرانة) هي لغة بني أسد لانهم يصرفون سكران ونظم ذلك بعضهم فقال  
و باب سكران لدى بني أسد • مصروف أذبالاء عنهم اطررد

زى (قوله ويقبل اقراره بحجر) لم يقل هنا اصدقه كالتى قبلها وم كالتى اصرح فظاهرهما وان كذبه الزوج  
قل وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج كالتى قبلها والعبارة في كونه مجبراً بحالة الاقرار فلو لم يكن مجبراً  
حاله كان ادعى وهي نيب انه زوجها حين كانت بكر لم يقبل اقراره لمجزءه عن الانشاء حينئذ اه شرح  
م (قوله على موليته) وان لم تصدقه كفى في شرح م (قوله لقد رته على انشائه) يعلم منها انها لا بد أن  
تكون بكر او أن يكون الزوج كفاً لانه لا يكون مجبراً الا حينئذ (قوله ولأب) أى وان لم يل مالها لظرو  
سفه بعد رشد برماوى أى وحجر عليها الفاضى وهو ولى مالها كما تقدم حل (قوله ظاهرة) بحيث  
لا تخفى على أهل محلها شوبرى (قوله من نقد البلد) المراد به ما جرت العادة به فيها ولو عروضا برماوى  
(قوله موسر) أى بحال صداقها على المعتمد عند م خلافاً لما في زى حيث قال موسر به أى بمهر  
مثلاً على المعتمد فخرج المعسر ومنه ما لو تزوج الولي محجوره المعسر بنتاً باجبار وليها طاهم يدفع أبو الزوج  
الصداق عنه بعد العقد فلا يصح لانه كان حال العقد معسراً فالطريق أن يهب الأب ابنته قبل العقد مائة  
الصداق ويقبضه ثم يزوجه وينبى أن يكون مثل الهبة لا ولد ما يقع كثير من أن الأب يدفع عن  
الابن مقدم الصداق قبل العقد فانه وان لم يكن هبة الا أنه ينزل منزلتها بل قديدي عى انه هبة ضمنية للولد  
فان دفعه لولى الزوجة في قوة أن يقول ما سكت هذا الابن ودفعته لك عن صداق بنتك الذى قدر لها  
ع ش على م في باب الكفاءة وفيه أيضاً وبقي ما لو قال ولى المرأة لولى الزوج زوجت بنتي ابنك بمائة  
قرش مثلاً في ذمتك فلا يصح وطريق الصحة أن يهب الصداق لولده ويقبضه له وهل استحقاق الجهات  
كالامامة ونحوها كاف في اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل حال الصداق أم لافيه نظر  
والاقرب الاول أخذاً مما قالوه في باب التفليس من أنه يكف التزول عنها ومثل ذلك ما لو تجمل له أى  
تحصل له في جهة الوقف والديوان أى ديوان المرتزقة ما يفي بذلك وان لم يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر  
والحاصل أن الشروط سبعة أربعة للصحة وهي أن لا يكون بينها وبين وليها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين  
الزوج عداوة وان لم تكن ظاهرة وان زوج من كفء وان يكون موسراً بحال الصداق فتنى فقد شرط  
من هذه الاربعة كان النكاح باطلاً ان لم تاذن وثلاثة لجواز المباشرة وهي كونه بمهر مثلاً ومن نقد  
البلد كونه حالاً وسياً في مهر المثل ما يعلم منه أن محل ذلك فيمن لم يعتد الاجل أو غير نقد البلد  
والاجار بالمؤجل وبغير نقد البلد كما مر في شرح م والشارح رحمه الله تعالى أسقط شرطاً من شروط  
الصحة وشرطاً من شروط جواز المباشرة ونظم ذلك بعضهم فقال

الشرط في جواز اقدام ورد • حلول مهر المثل من نقد البلد

كفاءة لزوج يساره بحال • صداقها ولا عداوة بحال

وفقد هما من الولي ظاهراً • شروط محبة كما تقررا

وانما اشترط في الزوج عدم العداوة الظاهرة والباطنة لعاشرتيها لخرج بالعداوة الكراهة من بخل أو

فان أقرأ معاً فلان كاح ذكره  
البلقينى في تصحيحه  
وقولى لصدقه من زيادنى  
وكالمكفة السكرانة (و)  
يقبل اقراره (بحجر)  
من أب أو جده أو سيد  
على موليته (به) أى  
بالنكاح لقد رته على انشائه  
بخلاف غيره لتوقفه على  
رضاها (ولأب) وان علا  
(تزوج بكراً بلاذن) منها  
(بشرط) بان يزوجه  
وليس بينهما عداوة ظاهرة  
بهر مثلاً من نقد البلد من  
كفء طاهم موسر به كبيرة  
كانت أو صغيرة عاقلة أو  
مجنونة لكمال شفقتة وخبر  
(قوله والمعتمد انه يعمل  
باقرارها) توقف قل فقال  
انظر اذ قد منا اقرارها  
ومات من أقرت له أو طلقها  
هل ترجع لا آخر أو لا  
اه والظاهر عدمه (قوله لم  
يقبل اقراره الخ) هذا هو  
المعول عليه وان نقل عن  
حل فيما يأتى ما يخالفه اه  
شيخنا وقد يقال ان ما يأتى  
للحلي دعوى وهذا اقرار  
أى وهي لا يشترط فيها  
القدرة على الانشاء دون  
الاقرار في ذلك اه مرفعى

الدار فطنى الثيب أحق بنفسها من وإبها والبكر يزوجها أبوها وقولى بشرطه من زيادنى (وسن له استئذانها مكلفة) تطيبها لحاظرها  
وعليه حل خبر مسلم والبكر (٣٤٠) يستأمرها أبوها بخلاف غيره فإنه يعتبر في تزويجها استئذانها

تشوه خلقه فلا تؤثر لكن يكره تزويجها له شرح مر (قوله أحق بنفسها) أى في اختيار الزوج أوفى  
الاذن وليس المراد أنها أحق بنفسها في العقد كما يقول المخالف كالحنفية شيخي خنا عزي لى لكن قوله من  
وليها مع قوله والبكر يزوجها أبوها يشهد للحنفية القائلين بأنها تزوج نفسها (قوله اذن للاب  
وغيره) وان لم تعلم الزوج مر (قوله وضرب خد) الواو بمعنى أو (قوله واذن لها سكوتها) اذنها خبر مقدم  
وسكوتها مبتدأ مؤخر أى سكوتها اذنها أى كاذنها خدفت الكاف مبالغة في التشبيه وقدم المشبه به  
لذلك هكذا يتعين والا فالسكوت ليس اذنا حتى يجعل خبرا عنه وانما هو كالاذن شيخي (قوله وهذا  
بالنسبة للتزويج) أى ولو بغير كفء شرح مر وقيل لا بد من اذنهما انطفا بالنسبة لغير كفء وكذا بالنسبة له  
لكونه عدوا أو غير مؤسر بحال المداق (قوله لا لقدر المهر) أى وهو دون مهر المثل فلا يكتفى بالسكوت  
حل (قوله من زالت بكارتها) وان عادت وقوله بوطء ولو من نحو فردى قبلها الاصل وان تعددت فلو  
اشتبه بغيره فلا بد من زوال البكارة منهما حل وعبارة زى قوله في قبلها ولو كان لها فرجان أصليان  
فوطئت في أحدهما وزالت بكارتها صارت ثيبا بخلاف ما لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه  
الأصلى بالزائد فلا نصير ثيبا بزوال بكارة أحدهما لاحتمال أن يكون الوطء في الزائد اهـ (قوله وسيد)  
فلو تزوج أمته وباعها وشك هل وقع التزويج قبل زوال ملكه حكم بصحة النكاح لان الظاهر وقوعه  
في ملكه حل (قوله من ذى ولاء الخ) بيان للغير (قوله الا باذنها) أى صريحاً في الثيب ويكتفى  
السكوت من البكر لغير المجهول على الأرجح كما صرح به مر في الشرح لانه كالاذن حكما (قوله ولو  
بلفظ الوكالة) أى للاب أو غيره أو بقولها اذنت له في أن يعقد لى وان لم تذكر نكاحا يؤيده قولهم يكتفى  
قولها رضيت بمن يرضاه أبى وأمى أو بما يفعله أبى وأمى وهم في ذكر النكاح شرح مر ولو عزل  
نفسه حيث لم يعزل ولو رجعت عن الاذن قبل كمال العقد كان كرجوع الموكل لكن لا يقبل قولها في  
ذلك الا بينة ولو ادعى الولى أنه كان زويجها حال بكارتها صدق حل (قوله فهي في ذلك) انظر مرجع  
اسم الإشارة فان ظاهر مرجوعه للنكاح ومثله الوصية للابكار وأما بالنسبة لوطء الشبهة بعد ذلك فيجب  
لها مهر ثيب ولعل وجه التقييد باسم الإشارة وكذا الوطء بكارتها فيثبت اختيار شوبرى وقوله مثله  
الوصية للابكار اعتمد السيوطى عدم دخولها في الوصية للابكار لان المداق عنده في اتيوبة على زوال  
العذرة وعبارة البرماوى قوله كالبكر أى من حيث وجوب الاجبار والا فالواجب بوطئها مهر ثيب  
والقو راء كالبكر مطلقا (قوله لم تمارس الرجال) هذا جرى على الغالب والافتنحو القرد كالأدى في  
جعلها ثيبا بزوال البكارة شوبرى (قوله وحياثها) تفسير اهـ ع ش والظاهر أنه عطف مغاير  
(قوله وبما تهر) أى في قوله ولا يزوج لى الخ (قوله صغيرة عاقلة) أى حرة وأما المجنونة فتزوج  
كأسياتى والفتنة يزوجها سيدها ومثل العاقلة السكرانة كما مر اهـ برماوى (قوله وأحق الاولياء  
بالتزويج) قال البرماوى أقفل التفضيل على يابه بالنظر لطلاق الولاية لا بالنظر لذلك لعقد وأما بالنظر  
لذلك العقد فهو بمعنى مستحق اهـ وأسباب الولاية أربعة الأبوة والعصوبة والولاء والسلطنة وقد  
ذكرها المصنف على هذا الترتيب حل (قوله لكل منهم) أى الآباء المدلول عليهم بقوله فأبوه لانه  
مفرد مضاف فيم الآباء (قوله الجمع على ارنهم) بالرفع ليس في خط المصنف وانما هو من يدعى الها مشى

كأسياتى وقولى مكلفة من  
زيادنى ومثلها السكرانة  
(وسكوتها) بقيد زدته  
بقولى (بعده) أى بعد  
استئذانها (اذن) للاب  
وغيره ما لم تكن قرينة  
ظاهرة في المنع كصياح  
وضرب خد خبر مسلم واذن  
سكوتها وهذا بالنسبة  
للتزويج لا لقدر المهر وكونه  
من غير نقد البلد ولا يزوج  
ولى) من أب أو غيره عاقلة  
(ثيبا) وهى من زالت  
بكارتها (بوطء) بقيد  
زدته بقولى (في قبلها) ولو  
حراما أو نائمة (ولا غير أب)  
وسيد من ذى ولاء وسلمان  
ومن بحاشية نسب كاخ  
وعم (بكر) عاقلة (الا  
باذنها) ولو بلفظ الوكالة  
(بالتين) خبر الدافنى  
السابق وخبر لا تنكحوا  
اليتامى حتى تستأمروهن  
رواه الترمذى وقال حسن  
صحح أما من خلقت بلا بكارة  
أذات بكارتها بغير ما ذكر  
كسفة واصبع وحده  
حيض ووطء في دبرها فهي  
في ذلك كالبكر لانها لم  
تمارس الرجال بالوطء في محل  
البكارة وهى على غباوتها  
وحياثها وبما تقرر علم أنه

لا تزوج صغيرة عاقلة ثيب اذا لاذن لها وان غير الاب والجد لا يزوج صغيرة بحال لانه انما يزوج بالاذن ولا اذن  
للصغيرة (وأحق الاولياء) بالتزويج (أب فأبوه) وان علان لكل منهم ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم الا عصوبة ويقدم  
الاقرب منهم فالأقرب (فسائر العصبة المجمع على ارنهم) من نسب وولاء (كارنهم) أى كترتيب ارنهم فيقدم أخ لا يورث ثم لأب ثم ابن أخ



بخط ولده ولا حاجة اليه لانه لا يحترز له ادليس لنا عصبة غير مجمع على ارثه لان قول الكلام في العصبة من النسب والولاء كما قاله الشارح وأيضا قال بعد ذلك فالسلطان حل ويجاب بأن التقييد لا يخرج ذوي الارحام على القول بأنهم يسمون عصبة وهو قول مرجوح (قوله نعم لو كان) استدراك على قوله كأنهم (قوله واستويا عصوبة) ليس بقيد بل مثله ما إذا لم يستويا كأن كان أحدهما الأب والآخى شقيقا وكان الذى لأب أخالأم فانه يقدم لادلائه بالألم والجاء وادلاء الآخى بالجد والجدة كما فى شرح مـ ولو كان أحد ابني ألم أخالأم والآخى ابنا قدم الابن لان البنوة عصوبة فاجتمع فيه عصوبة بتان بخلاف الاحوة للألم فليست عصوبة حل (قوله) وتقدم بيانه فى باب (قوله) ومنه أن يقدم ابن المعتق على أيسه وأخوه وابن أخيه على جده وعمه على أبى جده (قوله) فالسلطان نعم لو كان الحاكم لا يزوج الابدراهم لما وقع لا تحتمل مثلها عادة كما فى كثير من البلاد فى زمننا نجه جواز تولية أمرها العدل مع وجوده نرح مـ (قوله من فى محل ولايته) عبارة شرح مـ من هى حالة العقد بمحل ولايته ولو مجتزأة وأذنت له وهى خارجة ثم زوجها بعد عودها اليه لا قبل وصولها له (فرع) اذا عدم السلطان بمحل لزم أهل الشوكة الذين هم أهل الحل والعقد ثم أن ينصبوا قاضيا وتنفذ أحكامه للضرورة الملجئة لذلك شرح ابن حجر ولو قالت للقاضى أبى غائب وأما خلية عن النكاح والعدة فله تزويجها والاحوط اثبات ذلك أو طلقنى زوجى أو مات لم يزوجها حتى يثبت ذلك اهـ عـ ب وهذا اذا غيبت الزوج والازوجها سم (قوله ولا يزوج ابن أمه) خلافا لى مع الأئمة الثلاثة حل (قوله لانه لا مشاركة الخ) أى ليس هناك رجل ينسب ان اليه بل هو لا ييه وهى لا يها اهـ شيخنا (قوله عنه) أى عن النسب شورى أو عن نفسه (قوله وقضاء) أى وملك كأن كان مكاتباً وملك أمه فانه يزوجها باذن سيده حل (قوله لانها غير مقتضية) أى فهو من باب المقتضى وغير المقتضى فيقدم المقتضى رايى من باب المقتضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدم المانع فلا يزوج حيث أن الابن شيخنا وانما كانت البنوة غير مانعة لانه لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف وجودى ظاهر منضبط معرف قبض الحكم عـ ش لان البنوة أمر اعتبارى لا وجودى (قوله وان لم ترض المعتقة) وأما العتيقة فلا بد من رضاها ويكفى سكوت البكر وأما أمته المرأة فيزوجها من ذكر لكن مع اذن السيدة السكامة ولو بكر فلا وكانت السيدة قلة صغيرة ثيباء تمنع على أبيها تزويج أمتها وعتيقة الخنى زوجها من يزوج الخنى بفرض أنوته لكن مع اذن الخنى والمبعضه يزوجها مالمك بعضهما مع فريها والافع معتق بعضهما والمكاتبه يزوجها سيدها باذنها وكذا أمته لانه امامالك أوولى ويزوج الحاكم أمه كافر أصلمت باذنه اهـ حل وقول باذنه متعلق بيزوج والضمير للكافر والموقوفه لا يزوجها الا السلطان باذن الموقوف عليهم ان انحصر والا فباذن الناظر فيما يظهر كما أفتى به والدرجـ الله تعالى شرح مـ بخلاف لعمد الموقوف لا يزوج بحال اذا لمصلحة فى تزويجه ظاهرة وان انحصر الموقوف عليهم وبه صرح شيخنا كحج حل (قوله زيادة على مامر) أى من فقد الولي الخاص (قوله اذا غاب) أى ولم يوكـ وكلا يزوج فى غيبته والا قدم على السلطان حل وفى فتاوى البغوى انه لو زوج السلطان من غاب وليها ثم حضر بعد العقد بحيث يعلم انه كان قريبا من البلد عند العقد يبين ان العقد لم يصح وفى قدوى القفال نحوه ولو زوج الحاكم فى غيبته ثم حضر الولي وقال كنت تزوجتها فى الغيبة قال الاصحاب يقدم الحاكم حيث لا يئنه ولو باع عبد الغائب فى دينه فقدم وقال كنت بعتة فى الغيبة فمن الشافعى ان يبيع المالك مقدم والفرق ان السلطان فى النكاح كولى آخر ولو كان لها وليان فزوجهما أحدهما فى غيبة

عصوبة قدم ثم معتق ثم عصبة بحق الولاء كترتيبهم فى الارث وتقدم نيانه فى باب (قوله) (السلطان) فيزوج من فى محل ولايته بالولاية العامة (ولا يزوج ابن) أمه وان علت (بنوة) لانه لا مشاركة بينه وبينها فى النسب فلا يعتق بدفع العار عنه بل يزوجه بنحو بنوة عم كولاية وقضاء ولا تضره البنوة لانها غير مقتضية لامانة (ويزوج عتيقة امرأة حية) فقد ولى عتيقتها نسبيا (من يزوجها) بالولاية عليها تبعا لولايته على معتقها فيزوجها أبو المعتقة ثم جدها بترتيب الاولياء ولا يزوجه ابن المعتقة وما استثنى من طرد ذلك وهو مالم كانت المعتقة ووليها كافرين والعتيقة مسلمة حيث لا يزوجه ومن عكسه وهو مالم كانت المعتقة مسلمة ووليها وعتيقة كافرين حيث يزوجهما معلوم من اختلاف الدين الآتى فى الفصل بمدد (وان لم ترض) المعتقة اذا لا ولاية لها (فاذا مات زوج) العتيقة (من له الولاء) من عصباتها فيقدم ابنها على ايها (ويزوج السلطان) زيادة على مامر (اذا غاب) الولي (الاقرب) نسباً أو ولداً (مرحلين) أو أحرم

أو عضل) أي منع دون ثلاث مرات (مكففة دعت إلى كفه) ولو بدون مهر المثل من تزويجها به نيابة عنه لبقائه على الولاية ولأن  
التزويج في الأخيرة حق عليه فإذا (٣٤٢) امتنع منه وفاء الحاكم بخلاف ما إذا دعت إلى غير كفه لأن له حقاً في الكفاءة

و يؤخذ من التعاليل أنها  
لودعته إلى محبوب أو عتق  
قامت مع الولي كان عاصلاً  
وهو كذلك إذا حق له في  
التمتع وكذلك دعت إلى  
كفه فقال لا تزوجك إلا  
بمن هوأ كفاً منه ولا بد  
من ثبوت العضل عند  
الحاكم ليزوج الكافي سائر  
الحقوق ومن خطبة  
الكف لها ومن تعيينها  
ولو بالنسوع بأن خطبها  
اكفاء ودعت إلى أحدهم  
وخرج بالمرحلتين من  
غاب دونهما فلا يزوج  
السلطان إلا بآذنه نعم إن  
تعذر الوصول إليه لخوف  
جأزله أن يزوج بغير إذنه  
قاله الروياني أمالو عضل  
ثلاث مرات فأكثر فقد  
فسق في تزويج الأبعد  
لا السلطان كإسباني (ولو  
عينت كفاً لم يجبر تعيين)  
كفه (آخر) لأنه أكل  
نظرانها ما غير المجبر ولو  
أباً وجداً بأن كانت ثيباً  
فليس له تزويجها من غير  
من عينته فتعبرى بالمجبر  
أولى من تعيره بالأب

(درس)

(فصل) في موانع ولاية  
النكاح

(يمنع الولاية رفق ولو في

الآخر فقدم الغائب وقال كنت زوجتها لم يقبل إلا بيينة اه زي ونظم بعضهم الصور التي يزوج فيها  
الحاكم بقوله

ويزوج الحاكم في صورت \* منظومة تحكي عقود جواهر  
عدم الولي وفقد ونكاحه \* وكذلك غيبته مسافة قاصر  
وكذلك انغماء وحبس مانع \* أمة لم تجوز توارى القادر  
أحراره وتغرز مع عضله \* اسلام أم الفرع وهي كافر

والمعتمدان الانغماء لا يكون مانعاً بل ينتظر (قوله أو عضل) ولولتقص المهر شرح م ر والعضل  
صغيرة وأفتى النووي بأنه كبيرة باجماع المسلمين قال ابن حجر ولا يأنم باطناً بعض المانع بخلاف الكفاءة علمه  
منه باطناً ولم تكنه اثباته حل وعبرة م ر وافتاء المصنف بأنه كبيرة باجماع المسلمين مراده أنه في  
حكمها كالمصريحة هو وغيره بأنه صغيرة (قوله من تزويجها) متعلق بمنع (قوله نيابة عنه) فالسلطان  
يزوج بالنيابة لا بالولاية وعليه لو ثبت العضل بالبينه فزوج ثم قامت بينة برجوع الولي عن العضل فهل  
تزوج السلطان كأنزال الوكيل لأن ولايته لا تستمر إلا حيث دم الولي على العضل فإن رجع عنه كان  
التزويج للولي الظاهر نعم حل (قوله لبقائه) أي الولي الغائب والمحرم أو العاضل شرح م ر وهو  
علة للعلة (قوله فامتنع الولي) أظهر في محل الاضمار لأنه لا يتوهم منه عود الضمير على المحبوب والعين  
شيخنا (قوله ممن هوأ كفاً منه) أي ولم يكن موجوداً إلا ناقض ما يأتي أسهل لو طلبت التزويج من  
كفه وهو ممن آخر قد علم طلبه هو سم (قوله أمالو عضل ثلاث مرات فأكثر) أي ولم تغلب طاعته على  
معاصيه أي التي هي العضلات لأن الولي يشترط فيه العدالة ومتى كان فاسقاً بغير العضل لا يزوج ثم إن  
فسقه بالعضل هل يمنع شهادته أو لا نقل عن شيخنا الذي ناصر الملة طبعاً به فاسق بالنسبة للتزويج لا مطلقاً  
وفيه نظر وعلى منعه من التزويج لو تاب منه عند العقد اكتفى بتوبته ولا يجب اختياره فلو غابت طاعته  
على معاصيه كان المزوج السلطان حل وقول حل التي هي العضلات فيه نظر بل تعتبر معاصيه كلها  
(قوله تعيين كفه آخر) وإن كان معينها يبذل أكثر من مهر المثل كما صرح به الامام وقوله أولى من  
تعبيره بالأب لأن عبارة الامام لوهم أن الجد لا يزوج وار الأب يزوج الثيب لكفه غير من عينته  
وليس مراداً ع ش درس

(فصل في موانع ولاية النكاح) أي وغيرها من قوله وللمجبر الخ (قوله بمنع الولاية) أي الشاملة  
للسيدية بدليل قوله نعم لو ملك الخ أي لولاية الخاصة لما تقرر أنه لو تغلب على الولاية العظمى رقيق  
أو محجور عليه بسفه أو صبي غير لا كافر كان له أن يزوج بها كالمرأة وحيت أريد الولاية الخاصة لا بحسن  
استثناء الامام الأعظم من الفسق وكان يتعين إسقاطه وخرج بالولاية الوكالة فيجوز أن يكون الرقيق  
وكيف لا في القبول دون الإيجاب حل ومثله السفيه م ر (قوله لنقصه) أي الرق أي صاحبه (قوله  
المبعض) ومثله المكاتب بل أولى لنقصه ملكه لكن باذن سيده شرح م ر (قوله من أنه) أي  
المبعض وعبرة م ر بناء على أن السيد يزوج أمة بالملك الخ وقوله لا بالولاية يقتضي أن الولاية غير  
شاملة للملك وحيث يكون الاستدراك صوراً بعبارة حل فالولاية تطلق في مقابلة الملك والسيدية  
كأهنا وتطلق على ما يشمل السيدية كفي الترجمة فلا استدراك في الجملة كما قد سنه وقوله في الجملة أي

صوراً

مبعض لنقصه فتعبرى بذلك أعم من قوله لا ولاية لرقيق نعم لو ملك المبعض أمة تزوجها كما قاله الباقيين

بناء على الأصح من أنه يزوج بالملك لا بالولاية



صور يا وهذا على الاحتمال الاول (قوله خلافا لما أفني به البغوى) أى من أنه لا يزوج أصلا حل  
 وعق (قوله لسلبه العبارة) أى عبارته كالعقود الواقعة منه وأقواله وأفعاله الاما استثنى شيخنا  
 (قوله وتغليب الزمن الجنون) أى على زمن الافاقة فكان السكك جنون وهو علة لغاية قال سم  
 قد يتوهم من هذا التعليل ان سلب ولايته حال افاقته وليس مرادا قال ارباب تغليب أنه لا تنتظر افاقته  
 قال في شرح الروض واذا قصر زمن الجنون جدا كيوم في سنة فظاهر أنها لا تنتقل الولاية بل تنتظر  
 الافاقة كتنظيره في الحضارة شورى (قوله فيزوج الابعدي في زمن جنون الاقرب) هذا يغني عنه  
 قوله الآتي وينقلها كل لا بعد وانما فيه عليه هنا لأجل قوله دون افاقته والحكاية مقابلة ونبه عليه أيضا في  
 الفاسق لحكاية المقابل تأمل (قوله دون افاقته) فلا يزوج فيها وان قلت جدا فلو وكل الاقرب في  
 زمن الافاقة اشترط أن يوقع الوكيل العقد قبل عود الجنون لان بعوده ينزع الوكيل حل (قوله  
 لا يزول الولاية) لانه يغلب زمن الافاقة على زمن الجنون فكان زمن الجنون افاقة شيخنا عزى  
 فلا يزوج الابعدي في زمن جنون الاقرب على هذا وهو ضعيف (قوله لو قصر الخ) أشار به الى ان  
 محل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره ما لم يقل زمن الافاقة جدا كيوم في سنة والام تنتظر قطعا فيزوج  
 الابعدي في زمن الجنون قولا واحدا باتفاق الشرح الصغير وغيره ومحل الخلاف أيضا ما لم يقل زمن  
 الجنون جدا كيوم في سنة والافتتنظر الافاقة قولا واحدا كما قاله الشورى (قوله فهو كالعدم) فلا  
 تنتظر جزما بل لا بعد أن يزوج في زمن الجنون فعلم أنه لو زوج الابعدي في زمن تلك الافاقة لم يصح  
 تزويجه حل وفي شرح م فهو كالعدم أى من حيث عدم انتظاره لان حيث عدم صحة انكاحه  
 فيه لو وقع ويشترط بعد افاقته صفاؤه من أثر خبل يحمل على حدة الخلق اه وهذا يفهم من قوله الآتي  
 واختلال نظر ولو زوج الابعدي لم يختلف هو والاقرب فقال الاقرب أنت تزوجت زمن افاقتي فتزويجك  
 باطل وقال الابعدي بل في زمن جنونك فهو صحيح لم يعمل بقول واحد منهما بل يرجع للزوجين ويعمل  
 بما يتفقان عليه فان اختلفا فالقول قول مدعى الصحة وهو واضح اذا كان هو الزوج وقال بعضهم ينبغي  
 أن يكون القول قول الزوج مطلقا لان العصمة بيده اه عن (قوله وفسق غير الامام) ولوناب  
 الفاسق زوج في الحال وان كان فسقه بالعضل شورى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما  
 واسطة م كالصبي اذا بلغ ولم تحصل له ملكة تمنعه من ارتكاب الكبائر فلا يقال له عدل ولا فاسق لانه  
 لم يرتكب مفسقا وعبارة حل قوله فيمنع الولاية كالرق فيزوج الابعدي وعليه لوناب يزوج حالا  
 ولو كان فسقه بالعضل لان الشرط عدم الفسق لا العدالة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح  
 الابولى وشاهدى عدل حيث لم يقيد الولى بالعدالة بخلاف الشاهد فان الشرط فيه العدالة فلا بد فيه من  
 الاستبراء سنة بعد التوبة فلا تلازم بين الولاية والشهادة فيجوز أن يلى ولا يشهد وذلك فيما اذا تاب الولى  
 الفاسق فان له أن يزوج حالا ولا يجوز أن يشهد وكذا لو بلغ الصبي أو أسلم الكافر ولم يوجد منهما مفسق  
 فيزوجان ولا يشهدان لعدم عدلتهما لعدم وجود الملكة ففي ذلك اثبات الواسطة بين الفسق والعدالة  
 والمفهوم من كلام الاستاذ البكرى اهمية تصفان بالعدالة فتصح شهادتهما قال سم على حج وما قاله  
 الاجتاذ لا ينبغي العدول عنه قال ع ش ومن الغير القضاة ما لم يولم ذو شوكة ويعلم بفسقهم اه وعبارة  
 م عند قول المصنف في الفصل قبل هذا فالسلطان والمراد بالسلطان هنا وفيما مر وفيما يأتى الامام ونوابه  
 اه والظاهر ان هذا من جملة قوله وفيما يأتى بل هو عينه فيكون مخالف الكلام ع ش (قوله لانه نقص  
 يقدح في الشهادة فيمنع الولاية) يقتضى ان كل ما يقدح في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لان  
 ارتكاب خاتم المروءة نقص يقدح في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن ثم لم يعلل م ولا حج بهذا

خلافا لما أفني به البغوى  
 (وصيا) لسلبه العبارة  
 (وجنون) ولو متقطعا  
 لذلك وتغليب الزمن الجنون  
 المتقطع فيزوج الابعدي في  
 زمن جنون الاقرب دون  
 افاقته وخالف في الشرح  
 الصغير فقال الاشبه أن  
 المتقطع لا يزول الولاية  
 كالانتهاء ولو قصر زمن  
 الافاقة جدا فهو كالعدم كما  
 قاله الامام (وفسق غير  
 الامام) الاعظم ولو بعض  
 ثلاث مرات أو أسره لانه  
 نقص يقدح في الشهادة  
 فيمنع الولاية

كأرق فيزوج الأبعد وقيل لا يمنعها عليه جماعات لان الفسقة لم يمنعوا من الزواج في عصر الاولين وخرج زياد في غير الامام الاعظم هو فلا يمنع فسقه ولايته بناء على (٣٤٤) الصحيح من انه لا ينزل بالفسق فيزوج شأنه وبنات غيره بالولاية

التعليل ولان انتفاء العدة يقدر في الشهادة ولا يمنع الولاية لان الشرط في الولي عدم الفسق كما سر (قوله وقيل لا يمنعها) ولو كان لوسلبناء لولاية انتقلت الى حاكم فاسق انقيناء على ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل الى الفتوى بغيره قال الامام النووي وهو حسن وينبغي العمل به والمعتد انتقالاته أي للحاكم الفاسق زى وحل وشرح هر (قوله فيزوج بناته بالولاية العامة) يقتضي هذا انه لا يكون مجبراً فلا يزوج بناته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا بانها وتقل عن شيخنا انه مال الى انه يكون مجبراً اهـ وكتب أيضاً أي حيث لا ولي غيره لبناته وبنات غيره لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة فاذا كان فاسقاً وله أب غير فاسق وزوجهن أبوه ومع ذلك لو كن أي بناته أبكاراً لا يحتاج لاذهن لانه أب وعليه فليس بالولاية العامة المحضة والظاهر أن الام لو تولت الامامة العظمى لانزوج من ذكر الا بالاذن لانها لا تكون مجبرة حل (قوله بان بلغ غير رشيد) أي في ماله أما من بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل في الفاسق وتقدم حكمه ع ش وفيه على هر والمراد ببلوغه رشيداً أن يمضي له بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي في الرشد بحيث تقضي العادة برشد من مضى عليه ذلك من غير تعاطي ما يحصل به الفسق لا مجرد كونه لم يتعاط منافي اوقت البلوغ بخصوصه (قوله ثم يحجر عليه) فان لم يحجر عليه صح تزويجه بكيفية تصرفاته حل (قوله انه لا يعتبر الحجر) ضعيف وقال ع ن فجرد السفه يمنع من لولاية وان لم يحجر عليه وهذا ضعيف بالنسبة لمن بذر بعد رشده ولم يحجر عليه (قوله تحجب) بسكون الموحدة الجنون وشبهه كالموج والبله وفتحها الجنون فقط كما يفيد كلام المصباح فيكون ذكره بعد الجنون على الاول من ذكر العلم بمد الخاص وقال ع ن التحيل فساد في العقل والمشهور فتح الباء (قوله وكثرة أسقام) استشكل الرافعي عدم انتظار زوال الاسقام حيث قال لا يبعد أن يقال سكون الام ليس بأبعد من افاقة المغمي عليه فاذا انتظرت الافاقة في الاغماء وجب أن ينتظر السكون هنا وبتقدير عدم الانتظار يجوز أن يقال يزوج السلطان لا الأبعد كافي الغائب وأجاب ابن الرفعة عن الاول بان الاغماء له أمد ينتظر يعرفه الاطباء فجعل مرد اختلاف سكون الام وعن الثاني يمنع بقاء الاهلية مع الام اذ لا اهلية مع دوام الام بخلاف الغيبة حل وزى (قوله كما سر) أي في قوله وما استثنى الخ حل (قوله لولي السيد) سواء كان السيد الله كرمسماً أو كافراً لان السيد وان كان كافراً يزوج أمته الكافرة فقام وليه مقامه أو كان السيد أثنى مسلمة بخلاف الكافرة فليس لوليها المسلم أن يزوجه أي أمته الكافرة لانه لا يزوج موليته الكافرة حل (قوله وللقاضي) معطوف على قوله لولي السيد (قوله كما سر) أي قوله فالسلطان فانه شامل لتزويج المسلمة والكافرة حل (قوله وبلى كافر) مستأنف وقوله محظوراً أي مفسقاً قال هر وأما المرند فلا يلبى بحال ولا يزوج أمته ملك كما لا يزوج (قوله فيبلى اليهودي النصرانية) صورته أن يزوج نصراني يهودية أو عكسه فتلد منه بنتاً فتخير اذا بلغت بين دين أبيها وأمها فتختارها أو تختاره حل (قوله كالارث) منه يؤخذ أنه لا يزوج الحر في ذمية ولا عكسه ومثل الذي المعاهد حل (قوله وينقلها كل) تعبيره بالنقل بالنسبة للصبا والجنون واختلاف الدين الأصلي فيه مسأحة لان النقل فرع الثبوت وهي لا تثبت لمولاه الا أن يقال ضمن ينقلها معنى شبقها فاطلق المألوم وأراد الا لازم تأمل أو هو مستعمر في حقيقته ومجازره (قوله ولو

العامة تفخيماً لشأنه) وحجـ  
سفه) بأن بلغ غير رشيد  
أو بذر بعد رشده ثم حجـ  
عليه لانه لثقه لا يلبى أمر  
نفسه فلا يلبى أمر غيره  
وقضية كلام الشيخ أبي  
حامد وغيره أنه لا يعتبر الحجر  
وجز به ابن أبي هـ يرة  
ورجحه القاضي مجلى وابن  
الرفعة واختاره السبكي  
أما حجر الفليس فلا يمنع  
الولاية الكمال نظره والحجر  
عليه لحق الغرماء لانقص  
فيه (واختلال نظر) بهرم  
أو غيره تحجب وكثرة اسقام  
لججزه عن البحث عن  
أحوال الأزواج ومعرفة  
الكفء منهم واقتصاري  
على ما ذكر أولي من تقييده  
بهرم أو تحجب (واختلاف  
دين) لا انتفاء الموالاة فلا  
يلى كافر مسلمة ولو كانت  
عتيقة كافر كافر ولا مسلم  
كافرة نعم لولي السيد تزويج  
أمته الكافرة كالسيد الآتي  
بيان حكمه وللقاضي تزويج  
الكافرة عند تعذر الولي  
الخاص كما علم مما سر وبلى  
كافر لم يرتكب محظوراً في  
دينه كافرة ولو كانت عتيقة  
مسلمة كما مر أو اختلف  
اعتقادها فيبلى اليهودي  
النصرانية والنصراني

في

اليهودية كالارث ولقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (وينقلها) أي الولاية (كل)

من المذكورات (لأبعد) ولو



في باب الولاء) أي ولو كان النقل للابعد في باب الولاء شيخنا (قوله لا عمى) معطوف على كل وكان  
الاولى أن يجعله معطوفاً على رقي أي يمنع الولاية رقي لا عمى الآن يقال هما أي المنع والنقل متلازمان  
ولا يجوز للقاضي أن يفوض إليه أي لا عمى ولاية عقد من العقود بأن يقول له وليتك أمر هذا العقد  
بخلاف توكيله بأن يقول له وكتبتك في هذا العقد فإنه صحيح كما سيذكره وإذا عقد وكل في قبض المهر وإذا  
عقد على مهر معين انعقد بمهر المثل في ذمته عن وينقلها الخرس حيث لا إشارة مفهومة ولا كتابة  
ليوكل بها ولا فلا حل وانظر ما الفرق بين تزويج أعمى حيث يصح وبين بيعه مثلاً مع أن التعليل  
المذكور هنا يأتي في البيع ونحوه وأيضا التكاح بمحطة له ويمكن الفرق بأن البيع يحتاج لرؤية المبيع  
(قوله ولا اغمء) ولا سكر بلا تعد حل (قوله وان دام أياما) أي ثلاثة فادونها وان دعت حاجتها إلى  
النكاح في ذلك تزوج السلطان فان زاد على ثلاث تزوج الابعد ولو أخبر أهل الخبرة بأن مدته تزيد  
على ثلاثة تزوج الابعد من أول المدّة حل ومثله سمع على حج قال ع ش ثم لو تزوج الابعد اعتمادا  
على قول أهل الخبرة فزال المانع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياسا على ما لو تزوج الحاكم لغيبه الأقرب  
فبان عدمها والظاهر أن المراد بأهل الخبرة واحد منهم اهـ وقول حل فان دعت حاجتها إلى النكاح  
في ذلك تزوج السلطان بخلاف لما في شرح مـ ونص عبارته فان دعت حاجتها إلى النكاح في زمن  
الاعمء أو السكر فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً لما تولى اهـ وقول حل ثلاثة  
أيام فقل مثله مـ خلافاً لما في حيث قال المعتمد انه اذا كان دون الثلاث انتظر والاتقاة للابعد وعزاه  
لمـ أي في غير الشرح والمعتمد الاول (قوله ولا يعقد وكيل محرم) لان موكله لا يملكه فهو أولى (قوله  
لانه سفير) أي رسول بين الزوج والولى وقوله محض أي غير مشوب بكونه داخل في العقد وكتب أيضا  
قوله محض أي لم تعد عليه فائدة من عقد التزويج بخلاف غيره فإنه قد يقع له العقد في بعض الصور كما مر  
في الوكالة ولو وكاه حال الاحرام ليعقد له بعد التحلل أو أطلق وعقد بعد التحلل جاز شيخنا (قوله  
والوكيل لا ينزل باحرام موكله) هذه الجملة كالتعليل لقوله ليعقد بعد التحلل وعبارة شرح مـ في عقد  
بعد التحلل لانه لا ينزل به (قوله بعد التحلل) أي الثاني ولو عقد الوكيل واختلف الزوجان هل وقع  
قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى الصحة بيمينه لان الظاهر في العقود الصحة سـ ل (قوله ولجبر توكيل  
بتزويج موليته) ولو زال اجباره بعد الوكالة بان زالت بكارتها بوطء في قبلها هل تبطل الوكالة وتبقى  
ولا تزوج الاباذن الولي الاوجه الاول وهو واضح عند عدم الاذن للولى وأما ما أذنت له فيستصحب  
حـ ره حل ولو قال تزوج لي فلانة من أيها فبات الاب والابوات نقلت الولاية للاخ فهل تبطل الوكالة أو تقبل  
من الاخ قال الزركشي الظاهر المنع حل (قوله وان لم تأذن) أي في التوكيل وهو شامل لما اذا نهته  
عنه وصنيمه يقتضيه حل وع ش (قوله الاغراض) أي أغراض الاولياء والزواج (قوله فلا يصح  
تزويجه غير كفء) أي ولا يزوج بمهر المثل وثم من يبدل أكثر منه أي فيحرم عليه ذلك وان صح  
العقد بخلاف البيع فإنه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح وقوله ولا كفء الخ لان تصرفه  
بالمصلحة وهي منحصرة في ذلك وانما لم يلزم الولي الا كفأ لان نظره أوسع من نظر الوكيل ففوض  
الامر إلى ما يراه أصح شرح مـ وقوله فلا يصح تزويجه غير كفء فيه أن هذا ليس احتياطاً لانه يكون  
أمر كالزواج والكفء شرط صحة الآن يقال المراد بالاحتياط فعل الأمر المطلوب سواء كان شرط  
صحة أو كمال وقوله مع طلب أي مع كون شخصاً كفأ منه طلباً بالهافهم مصدر مضاف لفاعله مع  
حذف المفعول أي مع طلب الا كفأ ايها (قوله كغيره) دخل فيه القاضي فله التوكيل ولو لأعمى حل

للحاكم وذكر انتقالها  
بالفسق واختلاف الدين  
من زيادتي (لا عمى) فلا  
ينقلها حصول المقصود معه  
من البحث عن الا كفء  
ومعرفتهم بالسمع (و) لا  
(اغمء بل ينتظر زواله)  
وان دام أياما القرب مدته  
(و) لا (احرام) بنسك  
لكنه يمنع الصحة كما مر  
فلا يزوج الابعد بل السلطان  
كما مر (ولا يعقد وكيل  
محرم) من ولي أو زوج  
(ولو) كان الوكيل  
(حلالاً) لانه سفير محض  
وكان العاقد الموكل والوكيل  
لا ينعزل باحرام موكله  
في عقد بعد التحلل ولو أحرم  
السلطان أو القاضي فله خلفائه  
أن يعقدوا الانكحة كما  
جزم به الخفاف وصححه  
الرويان وغيره لان تصرفهم  
بالولاية لا بالوكالة (ولجبر  
توكيل بتزويج موليته  
وان لم تأذن ولم يمين) في  
التوكيل (زوج) أو  
اختلفت الاغراض باختلاف  
الازواج لان شفقة الولي  
تدعوه إلى أن لا يوكل الا  
من يشق بحسن نظره  
واختياره (وعلى الوكيل)  
حيث لم يمين له زوج  
(احتياط) فلا يصح تزويجه  
غير كفء ولا كفأ مع  
طلباً كفأ منه (كغيره)

أي غير المجبر بأن لم يكن أباً ولا جداً وكانت موليته ثيباً فله أن يوكل بتزويجها



وان لم تأذن في التوكيل ولم يعين (٣٤٦) زوج وعلى الوكيل الاحتياط (ان لم تنه) عن توكيل (وأذنت له) في تزويج

(قوله ولم يعين زوج) لانه لا يمنه (قوله ان لم تنه) أي غير المجبرة (قوله وأذنت له) أي قبل التوكيل فاندفع ما يقال ان الاذن شرط في صحة تزويجه فكيف يجعل شرطاً في صحة التوكيل (قوله ولم يعين في التوكيل من عينته) أي بان لم يعين أصلاً أو عين خلاف من عينته لكن تعليله الآتي بقوله فان الاذن المطلق الخ قاصر على الصورة الاولى الا أن يقال المراد منه الاذن المطلق عن عينته وهذا شامل لهما (قوله لم يصح التوكيل) ويلزم منه عدم صحة النكاح وان زوجها من عينته من ل وتقل عن م الصحة اعتباراً بما في الواقع ومحلها ما يمكن الموكل الحاكم بان لم يكن ولي الحاكم وأمر رجلاً بنزويجها قبل استئذانها أي ثم أذنت بعد التوكيل فانه يصح حل (قوله فلان الاذن) أي من الولي وقوله المطلق أي عن تعيين من عينته وقوله مع أن المطلوب أي لها (قوله فعلم من الأولى) مراده بها القيد الاول من القيود الثلاثة وهو قوله ان لم تنه لان عدم النهي صادق بالصورة الثلاث المذكورة وأنت الاولى نظراً لكون القيد كلاً أو جزءاً ولا يصح أن يراد بالاولى قوله في الشرح فان نهته لان ما ذكره لا يعلم منها تأمل (قوله لم يصح الاذن) نعم ان دلت قرينة ظاهرة على انها انما قصدت اجلاله صح كما يحسنه الاذرعى شورى (قوله بنت فلان) وان لم يقل موكل قال من وقضيته جواز الاقتصار على اسم الاب ومحل ان كانت عمرة بذكر الأب والافلا بد أن يذكر صفتها ويرفع نسبها الى ان يتفق الاشتراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني (قوله لو كيل زوج) ولو كانا وكيلين قال وكيل الولي زوجت بنت فلان ابن فلان وقال وكيل الزوج ماذا كراه حج من ل (قوله فيقول وكيله الخ) قد يفهم من قوله فيقول أنه لا يجوز تقديم القبول على الايجاب كقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة بنتك لفلان فيقول الوكيل زوجها له وليس مراداً فان الذي جزم به في الروضة الجواز من ل (قوله قبلت نكاحها) المراد بالنكاح هنا الانكاح وهو التزويج لانه هو الذي يقبله الزوج لان النكاح المركب من الايجاب والقبول يستحيل قبوله كما تقدم عن م (قوله بما ذكر في الاولى) وهو قوله زوجتك بنت فلان (قوله اذا علم الشهود والزوج الوكالة) ولو باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما يكفى باخبار الرقيق أن سيده أذن له في التجارة لانه منهم باتبات الولاية لنفسه لا يقال هذا بعينه جار في الوكيل لانه يقول الوكيل لم يثبت وكالته بقوله بل هي ثابتة بغير قوله بخلاف الرقيق حل ومثله شرح م وكتب الرشيدى عليه قوله لان الوكيل لم يثبت الخ أي لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه انه قال قبل ذلك أنا وكيل فلان كما قال الرقيق قد أذن لي سيدي (قوله والا فيحتاج الوكيل) أي لجواز المباشرة والا فيصح العقد مع الجهل بالوكالة ويحرم لان العبرة في العقود بما في نفس الامر كما قاله من ل وقوله فيهما أي في صورتين (قوله وعلى أب) وان لم يكن مجبراً كما سيأتي ومثل الاب السلطان عند فقده أو تعذر الوصول له أو امتناعه دون بقية الاقارب ولو وصيا (قوله تزويج ذى جنون) أي واحدة فقط وتعييهم على الحاجة يقتضى اعتبار التعدد به قال الاسنوى ورد بان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة نادر فلم يلتفت اليه وسيأتي عن شيخنا أن هذا بالنسبة للوطء وأما بالنسبة للخدمة فيزاد بقدرها حل (قوله من ذكر أو أثنى) ومؤن النكاح في تزويج الذكور من ماله لا من مال الاب ع ش فان لم يكن له مال فهل تكون في مال الاب وعلى مياسير المسلمين أو في بيت المال حر والظاهر أنها في مال الاب فان لم يكن له مال فعلى بيت المال فان لم يكن فعلى مياسير المسلمين (قوله بكبر) أي مع كبر أي بلوغ بكر أو ثيب حل (قوله حاجة) وان لم تكن ظاهرة حل (قوله بظهور) الباء للسببية والباء بعد هاء في المواضع

وعين من عينته) ان عينت والقيد الأخير من زياتي فان نهته عن التوكيل أولم تأذن له في التزويج أولم يعين في التوكيل من عينته لم يصح التوكيل أما في الاولى فلانها انما تزوج بالاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهت عنه وأما في الثانية فلانه لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يوكل غيره فيه وأما في الثالثة فلان الاذن المطلق مع أن المطلوب معين فاسد فعلم من الاولى أنه انما يوكل فيها اذا قالت له زوجني ووكل بتزويجي أو زوجني أو وكل بتزويجي وله تزويجها في هذه بنفسه اذ يبعد منه بماله التوكيل فيه فان نهته عن التزويج فيها بنفسه لم يصح الاذن لانها منعت الولي وردت التزويج الى الوكيل الاجنبي فاشبه الاذن له ابتداء (وليقل وكيل ولي) زوج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (و) ليقول (ولي لو كيل زوج زوجت بنتي فلانا فيقول) وكيله (قبلت نكاحها) فان ترك لفظه لم يصح النكاح وان نوى موكله لان الشهود لا اطلاع لهم على النية ومحل الاكتفاء بما ذكر في الاولى

اذا علم الشهود والزوج الوكالة وفي الثانية اذا علمها الشهود والولي والا فيحتاج الوكيل الى التصريح فيهما (قوله) (على أب) وان علا (تزوج ذى جنون مطبق) من ذكر أو أثنى (بكبر حاجة) اليه بظهور أمارات التوقان أو بتوقع الشفاء



وليس في محارمه من يقوم  
بها ومؤنة النكاح أخف من  
مؤنة شراء أمة أو باحتياج  
الاتقي للمهر أو نفقة فان تقطع  
جنونهما لم يزوجا حتى يفيقا  
و يأذنا ومعلوم أن ذلك في  
غير البكر وبشرط وقوع  
العقد حال الافاقة وخرج  
بما ذكر العاقل والصغير  
وان احتاج للخدمة وذو  
جنون لا حاجة له الى نكاح  
فلا يلزم تزويجهم وان جاز  
في بعض ذلك كما سيأتي في  
الفصل الاخير وتعيير  
بالاب أولى من تعبيره  
بالمجبر لان الحكم منوط به  
وان لم يكن مجبرا وقولي  
مطبق مع التصريح بالحاجة  
في الاتي وعدم التقييد  
بظهورها في الذكر من  
زيادتي (و) على (ولي)  
اصلا كان أو غيره تعين أولم  
يتعين كاخوة (اجابة من  
سأله تزويجا) تحصيلها  
وللايتوا كلوا فيما اذالم تعين  
فلا يعفونها (واذا اجتمع  
أولياء في درجة وأذنت  
لكل) منهم (من) ان  
يزوجها (أقفهم) بباب  
النكاح لأنه أعلم بشرائطه  
(فاورعهم) لأنه أشفق  
وأحرص على طلب الحفظ  
(فأسنهم) لزيادة تجربته  
(برضاهم) أي برضا باقهم  
لتجتمع الآراء ولا يتشوش بعضهم بإستئثار البعض

الثلاثة للتصوير (قوله عند إشارة عدلين) عبارة شيخنا عدل والظاهر أن المراد عدل الرواية حل  
وقال خط وغيره عدل شهادة وكذا عدل واحد على المعتمد (قوله أو باحتياجه) أي ذى الجنون  
للخدمة لان من وجد زوجته ولو معسر امریة يخدمها ولا يتقيد بمن يجب اخدامها وكتب أيضا لان  
الزوجة وان لم يلزمها خدمة الزوج وأنها لو وعدت بذلك قد لا تفي به إلا أن داعية طبعها تقتضي ذلك  
فاكتفى به حل (قوله وليس في محارمه) أي والحال أنه ليس في محارم ذى الجنون حل (قوله  
ومؤنة النكاح أخف الخ) أي والحال ان مؤنة النكاح الخ وهذا راجع الى جميع الصور أي التوقان  
والشفاء وحاجة الخدمة فان كانت زائدة أو مساوية لمقط الوجوب وخير في المساواة حل والمراد بمؤنة  
النكاح المهر وكسوة فصل الثماني ونفقة يوم وليلة عزیزی (قوله فان تقطع الخ) الانسب تأخير بعد  
قوله وخرج ولعله قدمه لان حكمه مخالف لحكم المفاهيم المذكورة بعد (قوله لم يزوجا الخ) مفهومه أنهما  
لا يزوجان مادام مجنونين وان أضرهما عدم التزويج ولعله غير مراد بل المدار على الضرر وعدمه كما في  
جميع أه ع ش باختصار وقوله حتى يفيقا ظاهره وان قل زمن الافاقة جدا أي حيث كان يسع  
الایجاب والقبول حل والظاهر ان تزويجهم ملو واجب للحاجة مع الكبر فيكون قوله مطبق فيسدى في  
تزويج حال الجنون حرر وقوله و يأذنا المراد باذن الذکر توكيله أو تزويجه بنفسه (قوله أن ذلك) أي  
قوله لم يزوجا الخ (قوله ويشترط) راجع لكل من الذکر والاتى مر ولا بد أن تستمر افاقةهما الى  
تمام العقد وقوله حال الافاقة أي التي أذنت فيها لان طر والجنون يبطل الاذن وهو في الذکر واضح وأما  
في الاثني فقد بوقف فيه ولو أذنت للولي فجن ثم أفاق هل يبطل الاذن أو تعود الولاية بالصفة التي كانت  
عليها وهي الاذن حرر حل أي فلا يحتاج الى اذن جديد اه (قوله والصغير) أي الشامل للصغيرة  
(قوله وان احتاج للخدمة) أي ان وجد من يقوم بها غير الزوجة والواجب تزويجه اه ح ف (قوله  
فلا يلزم تزويجهم) وان ظهرت الغبطة في ذلك لعدم الحاجة مع ما في النكاح من الاخطار والمؤن وبه  
فارق وجوب بيع ماله عند الغبطة حج س ا وكتب ع ش قوله فلا يلزم تزويجهم بل لا يجوز في  
الجنون الصغير (قوله وان جاز في بعض ذلك) من ذلك تزويج الصغيرة المجنونة ولو نبه المصلحة حل  
ومنه تزويج العاقل الصغير لمصلحة ويتمتع في الصغير المجنون وانكسر المجنون لغير حاجة وكذلك في  
المجنونة والكبيرة اذا فقدت الحاجة والمصلحة اه من خط شيخنا ح ف (قوله في الفصل الاخير)  
أي من الفصول التي ذكرها في كتاب النكاح وهي سبعة اه شيخنا (قوله وعدم التقييد الخ) هذه  
الزيادة في بعض النسخ وفي بعضها اسقطها وهو أولى لان عدم التقييد لا يلزم زيادة فهي زيادة عدم أو  
عدم زيادة تشویری وأجيب بأن مراده ما فاده عدم التقييد وهو التعميم من زيادته (قوله وعلى ولي  
الخ) وبالامتناع بصيرا عما وليس لا سلطان أن يزوج الآن حل وهذا يخالف ما تقدم أنه يزوج عند  
عضل الولي دون ثلاث (قوله من سأله) أي اذا عيئت زوجا كفا أو خطبها كفاء وطلبت التزويج  
من واحد منهم أما اذا لم يخطبها أحد فلا يلزم اه س ل (قوله وللايتوا كلوا) كشاهدين معهما  
غيرهما طلب منهما الاداء شرح م ر (قوله أولياء) أي من النسب بدليل ما يأتي (قوله وأذنت  
لكل منهم) أي بانفرادها وقالت أذنت في فلان فن شاء منكم فليزوجني منه شرح م ر وقال حل  
وكذا لو قالت رضيت به فلان زوجا وأذنت لاحدهم أي مبهما ولو عيئت بعد ذلك واحد منهم للتزويج لم  
ينعزل الباقيون (قوله برضاهم) أي معه فان امتنع الكل زوج السلطان بالعضل شرح م ر (قوله  
أي برضا باقهم) ندبان كان الزوج كفأ ووجوب ان كان غير كفء حل (قوله ولا يتشوش) أي

ومعلوم ان المعتقين ثم عصبتهم يجب (٣٤٨) اجتماعهم في العقد ولو بوكالة نعم يكنى واحد من عصبة من تعددت عصبتهم مع

عصبة الباقي وخرج باذنها لكل مالواذنت لاحدهم فلا يز وجها غيره ومالو قالت لهم زرو جوني فيشترط اجتماعهم وذكر الاروع والترتيب من زبادتي (فان تشاحوا) بأن قال كل منهم أما الذي أزوج (واتحد) خاطب أقرع) بينهم وجوبا قطعا للنزاع فمن خرجت قرعته زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له فمحمول على العضل بأن قال كل لأزوج (فلأزوج) بها (مفضل) صفة أقرعة فهو أعم من قول الاصل غير من خرجت قرعته (صح) تزويجه للاذن فيه وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لان في ولاية من لم يخرج له وخرج يز يادتي واتحد خاطب ما اذا تعدد فانها انما تزوج بمن رضاه فان رضيتما أمر الحاكم بتزويج أصلهما عن كافي الروضة وأصلها عن البغوى وغيره ويجزم به في الشرح الصغير (أو) زوجها (أحدهم زيدا وآخر عمرا) وكما كفاين أو أسقطوا الكفاءة (وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح) وان دخل بها المسبوق (اونسي) وجب توقف حتى يتبين

ولئلا يتشوش فهو بالنصب (قوله ومعلوم الخ) تقييد لقول المتن سن أقفهم الخ (قوله ثم عصبتهم) أي من له حق الولاية منهم وقوله يجب اجتماعهم أي لا هم كولي واحد (قوله ولو بوكالة) قضية ما قبل الغاية جواز اجتماعهم على تزويجها وفيه أن كلامهم لا يستقل بتزويج حصته فلا يملك العقد عليها وليس له أن يضم إليها غيره لانه فيها فضولي الا أن يكون المراد بما قبل الغاية أن يز وجها أحدهم باذن الباقيين وبما بعدهما توكيلهم أجنيا فليتأمل شورى والصورة التي بحث فيها الشورى ذكرها ع ش على م ر وقرر هاشيخنا ح ف فقال أوز وجها الكل بان يقولوا ز وجناك فلانة والظاهر أنه يشترط فراغهم من الحرف الاخير معا وانظر لو امتنع أحدهم من التزويج هل تنتقل الولاية للآخر كما لان الشرط اجتماعهم ترد فيه سم والظاهر أن الحاكم يقوم مقام العاضل فيزوج مع البقية (قوله من عصبة من تعددت عصبتهم الخ) كان أعتقها اتنان ولا حدما اخوة وللا أخا فقط فيكنى حضور واحد من الاخوة مع هذا الاخ اه شيخنا (قوله فلا يز وجها غيره) لكن باذن الباقيين وجوبا بان كان الزوج غير كفء ونبدان كان كفوا مثل ما مر (قوله ومالو قالت لهم زوجوني) لا يقال هذه عين قول المصنف وأذنت لكل لاننا نقول صورة المتن انها أذنت لكل على انفراد كما تقدم عن م ر (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبوكالة عن باقيهم أو باجتماعهم على الايجاب ع ش على م ر وانظر مالو عضل واحد منهم دون ثلاث هل يقوم مقامه الحاكم قياسا على ما تقدم قرر شيخنا في درسه أنه لا بد من اجتماع السلطان مع الباقي م ر (قوله أقرع بينهم) أي أقرع السلطان أو غيره لكن الاول أولى حل (قوله فان تشاحوا) رواية أبي داود فان تشاحوا ع ش (قوله فمحمول على العضل) ان كان مراده بالعضل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم وان كان ثلاث مرات انتقلت الولاية للابعدان كان والا ز وجها السلطان بطريق الولاية العامة (قوله بأن قال كل لأزوج) أو زوج أنت كذا صوبه الزركشي قال الشهاب عميرة وهو واضح ليلام معنى الحديث حل (قوله فلأزوجها مفضل) مفرع على قوله سن أقفهم وعلى قوله أقرع بدليل ما بعده (قوله صح تزويجه) وكذا لو بادراً أحدهم قبل القرعة فزوج فانه يصح قطعاً شرح م ر (قوله فانها انما تزوج الخ) هذا لا يناسب مفهوم المتن لان المناسب له أن يقول فان تعدد الخاطب لا يقرع وقوله بمن رضاه والظاهر أن الزوج لها هو الذي خطبها الزوج منه وكذا قوله أمرا الحاكم الخ فان كان قد خطبها من الكل أو من نفسها فمن يز وجها منهم والظاهر أنه يقرع فيكون المفهوم فيه تفصيل (قوله بتزويج أصلهما) قضية أنه لو استقل واحد بتزويجها من أحد هما من غير أمرا الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح ع ش (قوله أو أحدهم زيدا وآخر عمرا) أي وقد أذنت لكل منها فان أذنت لاحدهما فقط كان تزويجه هو الصحيح والاخر هو الباطل وقوله وكما كفاين فان كان أحدهما غير كفء ولم يسقطوا الكفاءة فهو الباطل وقوله وأسقطوا الكفاءة أي الزوجة والاولياء ويحصل اسقاطها برضاها مع رضا الولي بغير كفء كما سيأتي في قوله لزوجها غير كفء برضاها ولي الخ وقوله وعرف سابق أي بيينة أو تصادق معتبر والابطال مطلقا الا ان كان أحدهما كفأ أو معيناً في اذنها فتسكاه الصحيح وان تأخر شرح م ر وحج (قوله فلا يحل لواحد الخ) وان طال عليها الامر كزوجة المفقود قاله حج نعم بحث الزركشي كالبقيني أنها عند اليأس من التبين تطلب الفسخ من الحاكم ويحببها اليه للضرورة كالفسخ بالعيب وأولى اه شرح م ر وعبرة حل قال في الوسيط ولا يبالى بضررها طول العمر قال الزركشي وهو مشكل فالتحقيق أن محله اذا



رجي زوال الاشكال والافيجيب الفسخ أي اذا طلبته دفعا للضرر لان النكاح يفسخ بالعيب وضرره  
دون هذا اه ولا يطالب واحد منهما بمهر والنفقة عليهما نصفين بحسب حالهما ويرجع المسبوق على  
السابق ان نوى الرجوع أو اتفق باذن الحاكم ان وجد أو باشهادان فقد الحاكم وتقل شيخنا عن والده  
ما يفيد أن من ألزمه الحاكم بالاتفاق لا يرجع بما تنقته لان اللازم للشخص لا يرجع به على غيره أي  
حاكم يرى الالتزام بذلك فان كان لا يرى الزامه به يرجع وقوله ويرجع المسبوق على السابق فيرجع عليه  
بما غرمه وهذا ظاهر اذا كانا فقيرين أو غنيين فان كان أحدهما فقيرا والآخر غنيا فان ثبتت للفقير  
رجوع عليه الغنى بما يكمل نفقة المعسرين ورجع عليها الباقي وان ثبتت للغنى رجوع عليه بما غرمه  
ورجعت هي بما يكمل نفقة الموسرين كما يؤخذ من ع ش على م ر (قوله ولثالث نكاحها)  
فلومات أحدهما وقف ارث زوجة أو هي فارت زوج (قوله وتنقض عدتها الخ) راجع لصورتي الموت  
بخلاف صورتي الطلاق لعدة فيهما لانه قبل الدخول (قوله ولم يتعين سابق) وأيس من تعيينه كما أشار  
اليه بعد عن (قوله أوجهل السبق والمعية) بأن لم يعلم هل سبق أحدهما أو وقعا معا قال حج  
ويستحب في الصورة الثالثة أن يقول القاضي فسخ نكاح السابق منهما أو يأمرهما أو أحدهما  
بالتطليق ليكون نكاحا على يقين الصحة وتثبت للقاضي هذه الولاية في هذه الصورة للضرورة قاله  
المتولي وغيره وكذا يستحب له في الصورة الثانية كما في حج اه س ل (قوله بطلا) أي ظاهرا  
وباطنا في المعية المحققة وظاهرا فقط في غيرها وعبارة شرح م ر وحج والحكم بطلانها انما هو  
في الظاهر حتى لو تبين السابق بعد فهو الزوج ومحل له ان لم يجز من الحاكم فسخ والانفسخ باطن حتى لو تبين  
السابق فلا زوجية (قوله لعدم تعين السابق) علة لعله وقوله في السبق المحقق أي في الصورة الثانية وقوله  
أو المحتمل أي في الاخيرة وقوله ولتدافعهما في المعية المحققة أي في الصورة الاولى وقوله أو المحتمل أي في  
الاخيرة اه شيخنا (قوله يجب التوقف) معتمد (قوله فلو ادعى كل) أي في جميع الصور الا في  
صورة المعية المحققة وفي السبق اذا ثبت بينة اه حل فهو مفرع على الصورة الثانية مما قبل الادعى  
الاخيرتين مما بعدها (قوله وتسمع أيضا على الولي) كأن وكل اثنين ليعقد فزوجها أحدهما ريدا  
والآخر عمر اثم ادعى أحدهما أنه يعلم سبق نكاحه وهذا نظير لمثلثان ان مسئلتان الولي تعدد ومثل  
تعدد مالو كان واحدا وتعدد وكيله كما في م ر فاندفع ما يقال ان المجبر لا يكون متعددًا والكلام في  
تعدد الولي وقال عن قوله وتسمع أيضا الدعوى على الولي المجبر صغيرة كانت الزوجة أو كبيرة فان أقر  
الولي فذاك وان أنكر حلف فان نكل حلف الزوج وأخذها وله بعد حلف الولي تخليف الكبيرة ان  
أنكرت ولا تسمع دعواه على ثيب صغيرة وان قال الولي نكحتنا بكر الا ان كان له بينة بما ادعاه هذا  
حاصل ما في حج اه (قوله لا تسمع) لان الزوجة من حيث هي زوجة ولو أمة لا تدخل تحت اليد  
وحينئذ ليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر حل لكن في هذا التوجيه نظر لانه لو كانت علة عدم  
السماع عدم الدخول تحت اليد لم تسمع دعوى كل عليها ولا على الولي لعدم دخول نفسها تحت يدها  
تأمل ولو نظر لتعليل الشارح السماع بقبول الاقرار في الاولين لسمعت في هذا أيضا لان اقرار الزوج  
بالزوجية يقبل كاقرارها كما تقدم تأمل العلة الصحيحة (قوله فان أنكرت حلفت) حيث كانت أهلا  
والابان كانت خرساء أو معتوهة فسخ العقد اه حل (قوله لكل منهما بينة) ولا يكفيها بين  
واحدة لهما وان رضياها واذا خلفت بطل النكاحان وقيل بقى التداخي والتخالف بينهما فن حلف  
فالنكاح له وان تخالف باطل النكاحان بخلفهما وجري على هذا القيل الشيخ في شرح البهجة حل  
(قوله بناء على أنه الخ) الاولى تأخير عن قوله فيغرمها مهر ائتمل لانه مبني عليه لا على الحلف (قوله

ولثالث نكاحها قبل ان  
يطلقها أو يموتا أو يطلق  
أحدهما ويموتا الآخر  
وتنقض عدتها (والا) بان  
وقعا معا أو عرف سبق ولم  
يتعين سابق أو جهل  
السبق والمعية (بطلا) لتعذر  
امضاء واحد منهما لعدم  
تعين السابق في السبق  
المحقق أو المحتمل ولتدافعهما  
في المعية المحققة أو المحتملة  
اذ ليس أحدهما أولى من  
الآخر مع امتناع الجمع بينهما  
ومحله في اثنائية ادا لم ترج  
معرفة والافق الذخائر  
يجب التوقف (فلو ادعى  
كل) من الزوجين عليها  
(علمها بسبق نكاحه  
سمعت) دعواه بناء على  
الجديد وهو قبول اقرارها  
بالنكاح وتسمع أيضا على  
الولي المجبر لصحة اقراره به  
بخلاف دعوى أحد  
الزوجين على الآخر ذلك  
لا تسمع (فان أنكرت  
حلفت) لكل منهما بينة  
اسهام تعلم سبق نكاحه (أو  
أقرت لاحدهما ثبت  
نكاحه وللآخر تخليفها)  
بناء على أنه لو قال هذا الزيد  
بل لعمر ويغرم لعمر و

فتسمع دعواه عليها وله  
تحليفها رجاء ان تقر فيغيرها  
مهر المثل وان لم تحصل له  
الزوجية (ولجدتولى طرفي)  
عقدني (تزوج بنت ابنه  
ابن ابنه الآخر) لقوة ولايته  
(ولا يزوج نحو ابن عم)  
كمعتق وعصبته (نفسه ولو  
بو كالة) بان يتولى هو أو  
وكيله طرفين أو هو  
أحدهما ووكيله الآخر اذ  
ليس له قوة الجدود حتى  
يتولى الطرفين (في تزوجه  
مساويه ف) بان يقدم من  
في درجته زوجة (قاضي)  
بولايته العامة (و) يزوج  
(قاضي قاض آخر) ولو  
خليفته لان خليفته يزوج  
بالولاية بخلاف الوكيل ولو  
قالت لابن عمها زوجتي من  
نفسك جاز للقاضي تزويجها  
منه وتعييرى بما ذكر أعظم  
من قوله من فوقه من الولاية  
أو خليفته لشموله من  
بما له

﴿فصل﴾ في الكفاءة  
المعتبرة في النكاح لاصحته  
بل لانها حق للمرأة والولي  
فلهما اسقاطها \*

لو (زوجها غير كفء  
برضاها ولي منفرد أو  
أقرب) كأب وأخ (أو  
بعض) أو ألباء (مستوين)

فتسمع دعواه) أي دعوى الآخر الذي لم تهرله (قوله وله تحليفها) أي به مع التصريح به في المتن توطئة  
لقوله رجاء الخ ولو ذكر هذا التعليل عقب المتن لكان أخصر (قوله فيغيرها مهر المثل) لانها حالت بينه  
وبين بضعها باقرارها للاول حل (قوله وان لم تحصل له الزوجية) أي مادام الاول حيا والاصارت  
زوجة للثاني واعتدت للاول عدة وفاة ان لم يطاها والاعتدت باكثر الامر من ثلثة اقرء عدة  
الوطء حيث لم تكن حاملا وحقت بمتنع أن يجمع معها أختها أو أربعا غيرها حل ومهر وقوله  
والاصارت زوجة للثاني أي بلا عقد قل وفي كونها تصير زوجة للثاني بلا عقد وقعة لانه يحتمل أن  
يكون مسبوقا ولم يوجد منها اقراره لاسيما وقد أقرت للاول بسبق نكاحه هكذا قيل وقد يقال لا وقعة  
أصلا ذ قول المحشي والاصارت زوجة للثاني بلا عقد مرتب على اقرارها للثاني عند ارادة تحليفها كما  
هو ظاهر من كلام الشارح قال العزيز ولا ترث من الاول عملا باقرارها للثاني ولا من الثاني عملا  
باقرارها للاول (قوله تولى طرفي عقد) ولا بد أن يقول قبلت نكاحه له كما تقدم في الوكيل وأوجب  
صاحب الاستقصاء أن يقول وقبلت بالواو فلو تركها لم يصح وضعفه شيخنا تبعه والده حل (قوله بنت  
ابنه) أي المجبرة بان كانت بكرا أو مجنونة فان كانت ثيبا بالغة امتنع ولو بالاذن لانه الآن غير مجبر وغير المجبر  
لا يزوج بغير الاذن وبالاذن بصير بمثابة الوكيل وتسمية من يزوج الثيب المجنونة البالغة مجبرا خلاف  
ما تقدم عن الشيخ انه لا يقال له مجبر وان المجبر خاص بمن يزوج البكر حل (قوله ابن ابنه الآخر)  
أي المحجور عليه بسفه أو جنون أو صغر اه حل (قوله اذ ليس له قوة الجدود) بخلاف الجد فان له  
ذلك وليس له أن يوكل وكيلا في تولى الطرفين فتولى الطرفين من خصائص الجد حتى لو زوج السلطان  
مجنونا محتاجا بمجنونة لم يتولى الطرفين حل (قوله زوجة قاض) أي قاضي بلدها م وان كان  
هناك ولي أبعد منه لان ارادة تزويج الولي موليته لنفسه من الصور التي يزوج فيها القاضي كما ذكره  
(قوله ويزوج قاضيا) أي من لا ولي لها غير نفسه أو لمحجوره ثم رح م وهذه من جملة أفراد  
ما مر أي ان أراد القاضي أن يزوج من هو ولي لها فقد الولي الخاص فلا يتولى الطرفين كما مر (قوله  
قاض آخر) أي ان كانت الزوجة في عمل ذلك القاضي الآخر حل (قوله جاز للقاضي تزويجها منه) أي  
بهذا الاذن اذ معناه فوض أمرى الى من يزوجه اياي شرح م بخلاف ما لو قالت له زوجتي من شئت  
لا يزوجهال القاضي بهذا الاذن لان المفهوم منه التزويج بأجنبي وهذا واضح حيث لم تقم القرينة على أنه  
المراد بأن خطبها فقالت له هذا اللفظ حل (قوله بما ذكر) من قوله قاض آخر اه

﴿فصل﴾ في الكفاءة المعتبرة في النكاح وهي لغة التعادل والتساوي واصطلاحاً أمر يوجب عدمه  
عارواضا بطها مسارة الزوج للزوجة في كمال أو خسة ماعدا السلامة من عيوب النكاح (قوله لاصحته)  
أي دائماً وبعبارة شرح م وهي معتبرة في النكاح دفعا للعار لاصحته مطلقا والا لما سقطت  
بالاسقاط بكفية الشروط بل حيث لا رضامن المرأة وحدها في جب وعنة ومع وليها الاقرب فيما سواهما  
على ما يأتي والحاصل ان الكفاءة شرط لصحة النكاح حيث لا رضا (قوله فلهما اسقاطها) ولو كانت  
شرطا للصحة لما صح العقد حيث تنادى المراد بالسقوط الرضا غير كفء كما يؤخذ من قوله برضاها (قوله  
برضاها) نطقا في غير المجبرة ويكفي السكوت من المجبرة وبعبارة شرح م برضاها ولو سفيهة كما صرح  
به في الوسيط وان سكنت البكر بعد استئذانها فيه معينة أو بوصف كونه غير كفء اه وقول م  
وان سكنت البكر ظاهرا وان كانت غير مجبرة بأن تزوجهها غير الاب والجد فليحرر وبعبارة البرماوى  
وسكوتها كاف ان صرح لها بأنه غير كفء أو عينه لها أو عينته له والا فلا بد من التصريح باسقاطها  
لفظا وعلم من كلامه ان عقد الولي كاف عن تصريحه باسقاطها (قوله كأب وأخ) جعلهما م مثالين



للفرد لكون المنهاج لم يذ كر الاقرب هنا ويصح جعلها مثالين لكل من المنفرد والاقرب وهو  
الظاهر (قوله رضى باقوهم) أى صريحاً وقوله صح أى مع الكراهة واحتج له فى الام بأنه صلى الله  
عليه وسلم زوج بناته ولم يكافهن أحد وان جاز أن يكون ذلك لاجل ضرورة بقاء نسله عن وقال ابن  
عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق الارلية تنشأ من عدم تزويجها له كان خيف زناه بها ولم  
ينكحها أو يسلط فاجرا عليها اه مر وعش عليه وعبارة شرح مر وسيأتى فى باب الخيار ما يعلم  
منه أنه حيث كان هناك اذن فى معين منها أو من الاولياء كفى ذلك فى صحة النكاح وان كان غير كفء  
ثم قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انها متى ظنت كفاءة فلا خيار الا ان بان معيباً أو رقيقاً وهذا محل قول  
البغوى لو أطلقت الاذن لوليها أى فى معين فبان الزوج غير كفء فتخبرت ولو زوجه المجبر غير كفء ثم  
ادعى صفرها الممكن صدق بيمينه وان بطلان النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لانه مدع للصحة  
لان الاصل استصحاب الصفر حتى يثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي  
للعقد الفاسد فى تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذلك  
تصدق الزوجة اذا بلغت وادعت صفرها حال عقد المجبر عليها بغير الكفاءة اه أى فيستثنى هذا من  
تصدق مدعى الصحة (قوله عدم رضاه) أى الابد (قوله لان زوجها له) أى لغير الكفاءة حاكم  
أى برضاها كما هو الفرض (قوله فلا يصح لما فيه الخ) الا حيث لم يوجد من يكافئها أو لم يوجد من  
يرغب فيها من الا كفاءة والاجازة أن يزوجه حينئذ فى جميع صورته التى يزوجه فيها حيث خافت العنت  
ولم يوجد من يكافئها لم يزوجها من غير كفء ولم تجد عدلاً لتحكمه فى تزويجها من غير الكفاءة والاقسام على  
الحاكم المذكور حل (قوله كالتائب) أى عن الولي الخاص بل وعن المسلمين لان لهم حظاً فى  
الكفاءة شرح مر (قوله المعتبرة فيها) أى فى الكفاءة ليعتبر مثلها أى تلك الصفات فى الزوج من  
حيث ذاته أو من حيث أبوه حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله  
الآتى فلم أنه لا يعتبر فى خصال الكفاءة يسار لكن يرد عليه أن مقتضى ذلك أن عيوب النكاح  
لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة سليمة منها وليس كذلك ويجوز رجوع الضمير للزوجة  
ويراد بالمعتبرة الموجودة لا المشترطة ويراد بقوله ليعتبر أى يشترط وفيه ما لا يخفى اه حل وعبارة  
الشورى فيها أى الكفاءة أو الزوجة ولعل هذا أولى للملاءمة قوله ليعتبر مثلها فى الزوج (قوله خمسة)  
نظمها بعضهم فى قوله

شروط الكفاءة خمسة قد حوت \* ينبئك عنها بيت شعر مفرد

نسب ودين حرفة حرية \* فقد العيوب وفى اليسار تردد

وقال الشيخ مرمى الحنبلى رحمه الله تعالى

قالوا الكفاءة سنة فأجبتهم \* وقد كان هذا فى الزمان الاقدم

أما بنو هذا الزمان فانهم \* لا يعرفون سوى يسار الدرهم

والحاصل فيها أن كلام الدين المعبر عنه بالعفة والحرفة وقد العيوب معتبر فى الشخص وآبائه وأمهاته  
وان الحرية والنسب معتبران فى الآباء فقط قل على المحلى وعبارة حل قوله سلامة الخ هذه الخصلة  
معتبرة فى الزوجين وفى أيهما وأمهاتهما والحرية معتبرة فى الزوجين وفى أيهما مادون أمهما اه قال  
مر فى شرحه والمعتبرة فى الكفاءة بحالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر الا ان مضت سنة  
كما أطلقه جمع وهو واضح ان تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها أصلاً والا فلا بد من مضي  
زمن تنقطع فيه نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها بما تقر من أن العبرة بحالة العقد علم أن طر والحرفة

كأخوة وأعمام (رضى  
باقوهم صح) لتركهم حقهم  
بخلاف ما إذا لم يرضوا  
وخرج بالاقرب والمستوين  
الابعد فلا يصح تزويجه ولا  
يمنع عدم رضاه صحة تزويج  
من ذكر فلا يعتبر رضاه  
اذ لاحق له الآن فى التزويج  
(لا) ان زوجها له (حاكم)  
فلا يصح لما فيه من ترك  
الاحتياط عن هو كالتائب  
(وخصال الكفاءة) أى  
الصفات المعتبرة فيها ليعتبر  
مثلها فى الزوج خمسة  
(سلامة من عيب نكاح)  
بكنون وجذام وبرص

وسياتي في بابيه فغير السليم منه ليس كفاً للسليمة منه لان النفس تعاف محبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضاً فلا كفاءة وان اتفقا وما بها  
أكثر لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والكلام على عمومته بالنسبة للمرأة أما بالنسبة للولي فيعتبر في حقه الجنون  
والجذام والبرص لا الجب والعنة (٣٥٢) (وحريه فتن مسه أو) مس (أبا) له (أقرب رقب ليس كفاء سليمة)

من ذلك لانها تعسيرة  
وتتضرر فيما اذا كان به رق  
بأنه لا ينفق عليها الاتفة  
المعسرين فالرقيق ليس  
كفاء عتيقة ولا مبعضة  
وخرج بالآباء الامهات فلا  
يؤثر فيهن مس الرق قال في  
الروضة وهو المفهوم من  
كلام الاصحاب وبه صرح  
صاحب البيان فقال ومن  
ولده رقيقة كفاء لمن  
ولده عربية لانه يتبع الاب  
في النسب وقولي أو أبا أقرب  
من زيادتي (ونسب ولوفي  
الحجم) لانه من المفاخر كان  
ينسب الشخص الى من  
يشرف به بالنظر الى مقابل  
من تنسب المرأة اليه  
كالعرب فان الله فضلهم على  
غيرهم (فمعجمي) أبوان  
كانت أمه عربية (ليس  
كفاء عربية) أبوان  
كانت أمها معجمية (ولا غير  
قرشي) من العرب كفوا  
(لقرشية) خبر قدموا  
قريشا ولا تقدموا هارواه  
الشافعي بلاغا (ولا غير  
هاشمي ومطلبي) كفوا  
(لها) خبر مسلم ان الله  
اصطفى كنانة من ولد  
اسماعيل واصطفى قريشا

الدينثة لا ثبت الخيار (قوله فغير السليم منه) أي من عيب النكاح الذي هو الجنون والجذام  
والبرص هو دأبوه وأمه ليس كفواً للسليمة منه حل وقوله ليس كفاً للسليمة ليس بقيد كما يؤخذ من  
كلامه بعد (قوله ولو كان بها عيب) مستأنف وقوله وان اتفقا الخ أي سواء اتفقا في ذلك أم لا وهذه  
لا تشملها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك حل لان قوله أي الصفات المعتبرة فيها الخ يقتضي أن  
الحاصل لا يعتبر في الزوج الا اذا كانت في الزوجة واذا فقدت فيه لا تعتبر فيه وليس كذلك الا ان يقال  
قوله المعتبرة فيها أي غالباً شيخنا (قوله والكلام) أي في السلامة من عيب النكاح وقوله على عمومته  
أي المستفاد من الاضافة أي اضافة عيب الى نكاح فهي للاستغراق بالنظر اليها يعني أن السلامة من  
عيب النكاح تعتبر في حق المرأة بالنظر لجميع عيوب النكاح وقوله أما بالنسبة للولي الخ فلاضافة بالنظر  
اليه للجنس والمراد منه الثلاثة التي ذكرها (قوله فيعتبر في حقه الجنون الخ) أي سلامة الزوج منها  
وقوله لا الجب والعنة أي لا يعتبر سلامة الزوج منهما بالنسبة للولي فاذا زوجهما بعض الالياء ممن به جب  
أو عنة برضاها دون رضا الباقيين صح وهذا هو المعتمد (قوله أقرب) أي من أب لها (قوله سليمة)  
بأن لم يمس أحد آبائها أصلاً ومس أباهما الخامس ومس أباه الرابع حل (قوله فالرقيق) مفرع على  
التعليل (قوله ولا مبعضة) ولو كان هو مبعضاً وقد قصت حريته بخلاف ما اذا زادت أو ساوت كافي  
البحر وتقله مر اه ع ش أي فلبعض كفاء للمبعضة ان زادت حريته عليها أو ساوت (قوله ومن  
ولده رقيقة) أي وكان أبوه حراً بأن غر بحتها أي أو وطئها بشبهة ليكون حراً (قوله عربية) أي  
حرة ولو عبر بها لكان أولى الا أن يقال انه جار على أصل أن الرق لا يدخل في العرب والراجع خلافه  
كما يؤخذ من البرماوى (قوله ولون الحجم) للرد فالفرس أفضل من النبط وبنو اسرائيل أفضل من  
القبط كما قاله الماوردي وقيل لا يعتبر فيهم أي لا يعتبر النسب في الحجم لانهم لا يعتنون بحفظ الانساب  
ولا يدونونها بخلاف العرب ولا عبرة بالانتساب للظلمة مر (قوله كان ينسب الشخص الخ) فيه أن  
الكفاءة معتبرة في حق الزوج ليعتبر بمثلها في الزوج كما مر فكان الانساب أن يقول كان تنسب  
الى من تشرف به بالنظر الى مقابل من ينسب الزوج اليه وأجيب بأن العبارة مقالوبة وعبارة شرح مر  
فن انسبت الى من تشرف به لا يكافئها من لم يكن كذلك ثم ظهر أنه لا قلب لانه جعلها أصلاً بالنظر  
للزوج (قوله الى من) أي الى عرب مثلاً بدليل قوله كالعرب وقوله الى مقابل من أي عرب أيضاً  
والمقابل هم الحجم أي أنهم مجتمعان في نسب واحد شريف بالنظر الى مقابله الذين هم الحجم (قوله وان  
كانت أمه عربية) فالنسب معتبر بالآباء الأولاد بناته صلى الله عليه وسلم فانهم ينسبون اليه فلا يكافئهم  
غيرهم حل (قوله واصطفاي من بني هاشم) فيه دلالة على بعض المدعى وهو قوله ولا غير هاشمي  
ومطلبي كفواً لهما (قوله كفاء) نعم أولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لان من  
خصائصه صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغير هاشمي مر (قوله من الماتن)  
أي من قوله ولا غير هاشمي الخ ووجه استفادته أنه لما نفي الكفاءة عن غيرهما لهما اقتضى مفهومه  
نبوتها لهما لان غير صفة معنوية ومفهوم الصفة معتبر (قوله نعم لوزوج) استدراك على قول المصنف

من كنانة واصطفاي من قريش بني هاشم واصطفاي من بني هاشم وبنو المطلب كفاء كما  
استفيد من الماتن خبر البخاري نحن وبنو المطلب شي واحد نعم لوزوج هاشمي أو مطلبي رقيقة بالشروط فأولادها بنتا فهي هاشمية أو  
مطلبية رقيقة لما لك أمها وله تزويجها من رقيق



ولا غير هاشمي الخ وفيه أن الكلام في التزويج بالولاية والتزويج هنا بالملك (قوله ودنى النسب) لانه  
 لا نسب لها كما أي دون دنى الحرفة فلا يزوجهامنه كما في حل (قوله عدم تزويجها لها) أي  
 بل تزوج بحر شريف النسب وهو ضعيف (قوله من أن بعض الخصال لا يقابل ببعض) أي وتزويج  
 من ذكر تبحر دنى النسب فيه مقابلة الحربية بما فيها من الشرف وإذا لم يصح ذلك فنكاح الرقيق أولى  
 وأجاب حجج بأن الرق غاية النقص فتضمن حل الفضائل معها فكانها معدومة فلا مقابلة حل وعبرة  
 ع ش ويجاب عن اشكال الاستوى بأن ما ذكر من أن بعض الخصال لا يقابل ببعض محله في تزويج الولي  
 موليته والذي نحن فيه تزويج السيداته (قوله بعضهم كفاء بعض) ضعيف ع ش والراجح  
 أن بعضهم قد سمع على بعض فتقدم مظهر على ربيعة ثم عدنان ثم قطان وهكذا (قوله بدني وصالح)  
 فيه وفي آياته حل وقوله وصالح تفسير ع ش وهو غير ظاهر (قوله فليس فاسق كفاء عفيفة)  
 وإن تاب وحسنت ثوبته حيث كان فسقه بالزنا بخلاف ما إذا كان غيره قالوا إن التوبة من الزنا لا تنفي  
 سمته بخلاف غيره ذكره حجج والذي أفتى به والد شيخنا أن الفاسق إذا تاب لا يكفى العفيفة وإن  
 كان الفاسق بغير نحو الزنا والفاسقة بكاءها فاسق إذا لم تحذف منهما نوعا وقد رافق زاده فسقه أو اختلف  
 فسقهما نوعا لم يكافها والمجور عليه بالسفاهة ليس كفاء رشيدة حل (قوله والمبتدع الخ) لا ينفي  
 عنه الفاسق لأن البدعة قد لا تقتضي الفسق وقوله سنية وأما المبتدعة فكافها أن انحدر في البدعة شيخنا  
 (قوله ويعتبر اسلام الآباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الآتي ويعتبر في العفة الآباء أيضا  
 وتعتبر الحرفة في الزوجين والآباء والامهات وظاهر كلامه أنه لا يعتبر الاسلام في الامهات فيكون ابن  
 الكتابية اليهودية أو النصرانية كفؤا لبنت المسلمة وليس كذلك والظاهر أن من أسلم تبعا كفاء لمن  
 أسلم بنفسه حل ويؤخذ منه أن قوله ويعتبر الخ من جملة العفة لأن فيه عفة عن الكفر كما يؤخذ من  
 قوله وعفة بدني لأن المراد به دين الاسلام فيكون قوله وصالح من عطف المغاير (قوله ومن له أبوان  
 فيه الخ) ويلزمه أن يكون الصحابي ليس كفؤا لبنت التابي والتزم خلافا لاذرعي حيث قال إن القول  
 بأن الصحابي ليس كفؤا لبنت التابي زلل أي لأن الشرف لم يحصل للتابي إلا بواسطة شرح م  
 قال لأن بعض الخصال لا يقابل ببعض (قوله يرتزق منها) فديؤخذ منه أن من باشر صنعة دينية لا على  
 وجه الحرفة بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتي أن من باشر نحو  
 ذلك اقتداء بالسلف لا تنخرم مروأته شرح م (قوله دينية) بالمد والهمز وهي ما دلت ملاستها  
 على انحطاط المروأة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها تجارة بالنون وتجارة بالتاء وقال الروياني  
 يراعى فيها عادة البلد أي بلد الزوجة لا بلد العقد لأن المدار على عارها وعنده وذلك إنما يعرف بالنسبة  
 لعرف بلد هائي التي بها حال العقد شرح م (قوله فتحوكناس الخ) ولولسجد ع ش قال خط  
 ان هؤلاء أ كفاء بعضهم لبعض (قوله وراعي) ولا يضر كون الرعاية طريقة الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام لأنها صفة مدح لم تقص لغيرهم كالامية حل أولان الكلام فيمن أخذ الرعي حرفة يكتسب  
 بها فقط والانبياء لم يتخذوه لذلك شورى (قوله وقيم حمام) أي البلان حل وهو بالنون من يكبس  
 الناس فيه مثلا (قوله بنت خياط) المناسب أن يقول خياطة لأن الآباء لا يعتبر إلا بعد اتحاد الزوجين في  
 الحرفة حل قال شيخنا العزيزي ولم يقل ليس كفاء خياطة مع أنه الملائم لما قبله للتنبية على أن  
 الحرفة تعتبر في الأصول كما تعتبر في الزوجين اه وظاهر قوله ليس كفاء بنت خياط انه لا يكافها ولو  
 كان أبوه خياط وكانت هي كناسة أو راعية أو حامية أو حارسة أو قيمة حمام وفيه نظر لأنه لا نظر لآباء  
 إلا أن اتحاد الزوجان ونقل عن شيخنا أنه متى كان أبوه خياط وهي كناسة فهما متكافئان وفيه نظر

ودنى النسب كما يقتضيه  
 قول الشيخين السيد  
 تزويج أمته برقيق  
 ودنى النسب واستشكه  
 الاستوى وصوب عدم  
 تزويجها لها مستند في  
 ذلك إلى ما يحتاج من أن  
 بعض الخصال لا يقابل  
 ببعض وغير قرين من  
 العرب بعضهم كفاء بعض  
 كما ذكره جماعة قال في  
 الروضة وهو مقتضى كلام  
 الاكثرين (وعفة) بدني  
 وصالح (فليس فاسق  
 كفاء عفيفة) وإنما  
 يكافؤها عفيف وإن لم  
 يشتهر بالصالح شهرتها  
 به والمبتدع ليس كفاء  
 سنية ويعتبر اسلام الآباء  
 فمن أسلم بنفسه ليس كفؤا  
 لمن طأب أو أكثر في  
 الاسلام ومن له أبوان فيه  
 ليس كفؤا لمن لها ثلاثة آباء  
 فيه (وسوقة) وهي صناعة  
 يرتزق منها سميت بذلك  
 لأنه ينحرف اليها (فليس  
 ذو سوق دينية كفاء أرفع  
 منه فتحوكناس وراعي)  
 كحجام وحارس وقيم حمام  
 (ليس كفاء بنت خياط

ولا هو) أي خياط (بنت تاجر و) بنت (بزاز ولاهما) أي تاحو وراز (بنت عالم و) بنت (قاص) نظر العرف في ذلك فعلم أنه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لان المال غادر رائج ولا يفتخر به أهل المروآت والبصائر ولا سلامة من عيوب أخرى منفرة كعمى وقطع وتشوه صورة وان اعتبرها (٣٥٤) الروايات ويعتبر في العفة والحرق الآباء أيضا كافي فتاوى البغوى خلافا

لما نقله الزركشي عنها (ولا يقابل بعضها) أي خصال الكفاءة (ببعض) فلا تزوج سليمة من العيب دنيئة معيانية سياب ولا حرة فاسقة رقيقة عفيفة ولا عربية فاسقة مجتمعة عفيفة لمبالزوج في ذلك من النقص المانع من الكفاءة ولا ينجبر بما فيه من الفضيلة الزائدة عليها (وله) أي للاب (تزوج) ابنه الصغير من لا تكافئه بنسب أو حرة أو غيرها لان الزوج لا يعسر باستفراش من لا تكافؤه نعم ثبت له الخيار اذا بلغ (لامعية) لانه خلاف الغبطة فلا يصح (ولا أمة) لا تنفاه خوف الزنا المعتبر في جواز نكاحها

### فصل

في تزويج المحجور عليه (لا يزوج مجنون الا كبير الحاجة) كان تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك أو يتوقع الشفاء به يقول عدلين من الاطباء (ف) يزوج (واحدة) لاندفاع الحاجة بها وفي التقييد بالواحدة

ولو كان له حرقان دنيئة ورفيعة نظر للدنيئة أي لانه يعير بها ولو ترك الحرق الدنيئة لابلما أن تنقطع نسبه عنها حل (قوله ولا هو بنت الخ) فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله بنت عالم وقاص) المراد بالعلم هنا من يسمى عالم في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذاهما من في الوصية ع ش على م ر وظاهر كلامهم أن المراد ببنت القاصى والعالم من في آباؤها المنسوبة اليهم أحدهما وان عللاهما مع ذلك تفتخر به وعن الاذرعى أن العلم مع الفسق لا أثر له اذ لا يخله حينئذ في العرف فضلا عن الشرع ومثله القضاء مع عدم الاهلية والا قربان العلم مع الفسق بمنزلة الحرق الشريفة فيعتبر من تلك الحقيقة شرح م ر (قوله فعل) أي من سكوتهم عنه أو من قولهم حسنة (قوله غادر رائج) أي يأتي في أول النهار ويذهب في آخره (قوله ولا سلامة من عيوب أخرى) أي حيث اقتصر وأعلى عيوب النكاح حل (قوله ويعتبر في العفة) يغني عنه قوله فيما تقدم ويعتبر اسلام الآباء حل (قوله الآباء) أي وكذا الامهات على المعتمد ع ش وقوله أيضا كما اعتبر في الزوجين وفيه أن هذا واضح في العفة دون الحرق لانه لم يذكره في الزوجين وكتب أيضا قوله أيضا أي كما اعتبر في الزوج نفسه ولا يخفى أن في العفة قبلنا بين الزوجة والزوج وبين أبي الزوج وأبي الزوجة وفي الحرق قبلنا بين الزوج وأبي الزوجة حل (قوله أو غيرها) كالعفة أي عدمها (قوله فلا يصح) وكذا الزوج وجه يجوز اشوها أو عمية أو قطعاء لما ذكر وان لم تكن تلك من عيوب النكاح اه حل

فصل في تزويج المحجور عليه مجنون أو صغرا أو فلس أو سفه أو ورق حل (قوله مجنون) أي أطبق جنونه حل (قوله الحاجة) أي حالا أو مالا فقوله كان تظهر مثال للادول وقوله أو يتوقع مثال للثاني كما صنع م ر (قوله أو نحو ذلك) كان يحتاج اليه الخدمة حل (قوله عدلين) أو عدل ع ش (قوله بحث الاسنوى) وهو أنها قد لا تغفه فيستحب له الزيادة الى أن ينتهي الى مقدار يحصل به الاعفاف شرح م ر قال حل وهو مردود بأن فرض احتياجه الى الزيادة عن الواحدة نادر فلم ينظروا اليه واعتمد شيخنا أنه بالنسبة للوطء لا يزداد على واحدة بخلاف الخدمة فإنه يزداد بحسب حاجته ولو جندت موطوأة أو مرضت أو جنت بحيث يخشى عليه منها كان له أن يزوجه غيرها وتباع سريته ان لم تكن أم ولد (قوله كولاية المال) فيه أن الوصى ولي المال فيفيد هذا أن للوصى أن يزوج وليس كذلك الا أن يقال المراد بالولاية الشرعية وولاية الوصى جعلية حل (قوله وتقدم أنه يلزم الاب الخ) وانما أعيد هنا لاجل تميم أقسام المحجور عليه شيخنا وفي كلام الشارح اشارة لتقييد قوله فيزوج واحدة بالوجوب لانه يحتمل أن يكون على سبيل الوجوب وعلى سبيل الجواز فبين الشارح أن المراد أنه على سبيل الوجوب بقوله وتقدم أنه يلزم الخ فاهنا مقيد بما تقدم في قوله على أب تزويج مجنون الخ كما أن ما تقدم مقيد بما هنا اذ ليس فيه التقييد بواحدة كما هنا في صنيع المصنف من أنواع البديع الاحتياك حيث حذف من كل ما أثبت نظيره في الآخرة فندبر (قوله فعل) أي من قوله لا يزوج مجنون الخ انه لا يزوج مجنون كبير الخ أي لا يجوز ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى أب اذ يعلم منه انه اذا اتقى شرط من ذلك لا يجب حل (قوله اذا ظاهر حاجته اليه بعد البلوغ) فيزوج وجه حيث

بحث الاسنوى ووجه أب ثم جدم حاكم دون سائر العصابات كولاية المال وتقدم أنه يلزم الاب تزويج مجنون كانت محتاج للنكاح فعلم أنه لا يزوج مجنون كبير غير محتاج ولا صغير لانه غير محتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الامر بخلاف الصغير العاقل اذا ظاهر حاجته اليه بعد البلوغ



وخدمته فان للاجنبيات  
أن يقمن بهما وقضية  
هذا أن ذلك في صغير  
لم يظهر على عورات  
النساء أما غيره فيلحق  
بالبالغ في جواز تزويجه  
لحاجة الخدمة قاله الزركشي  
(ولأب) وان علا لا غيره  
لكمال شفقتة (تزوج  
صغير عاقل أكثر منها  
ولو أربع المصلحة اذ قد  
يكون في ذلك مصلحة  
وغبطة تظهر للولي فلا  
يزوج بمسوح (و) تزويج  
(مجنونة) ولو صغيرة وثيبا  
(لمصلحة) في تزويجها ولو  
بلا حاجة اليه بخلاف  
المجنون كما صرح لان تزويج  
يفيدها المهر والنفقة  
ويغرم المجنون وتقدم أنه  
يلزم الأب تزويج مجنونة  
محتاجة والتقييد بالأب في  
الاولى مع التصريح فيها  
بالمصلحة من زيادتي (فان  
فقد) أي الأب (زوجها  
حاكم) كإيلي ما لها لكن  
بمراجعة أقاربها نداء طبيبها  
لقلوبهم ولا هم أعرف  
بمصلحتها (ان بلغت  
واحتاجت) للنكاح كان  
تظهر علامات غلبة شهوتها  
أو توقع الشفاء بقول  
عدلين من الأطباء فعلم أنه  
لا يزوجه في صغرها لعدم  
حاجتها ولا بعد بلوغها  
لمصلحة من كفاية نفقة

كانت مصلحة وكون الظاهر من حال العاقل الاحتياج اليه بعد البلوغ دون المجنون قد يتوقف فيه  
حل (قوله ولا مجال) أي لا مدخل لحاجة تعهده أي المجنون الصغير أي لا تكون مقتضية لتزويجه حل  
(قوله فان للاجنبيات الخ) فان لم توجد أجنبية تقوم بذلك فهل يزوج للضرورة أو للندرة فقد هن  
فيه نظرو قضية اطلاقهم الثاني وتقدم أنه يزوج عرش على مر (قوله وقضية هذا) أي قوله فان  
للاجنبيات الخ وقوله ان ذلك أي قوله ولا مجال لحاجة تعهده الخ (قوله في صغير) وان لم يكن مراهما  
بأن بلغ سنالو كان عاقلا فيه لحكي عورات النساء وقوله أما غيره أي فانه ليس للاجنبيات أن يقمن بها  
لانه يجب على وليه أن يمنعه من رؤيتهن ويحرم عليهن أن ينكشفن له اه حل (قوله قاله  
الزركشي) ضعيف (قوله لا غيره) من حاكم أو غيره فلا يزوج أصلا وكتب أيضا قوله لا غيره يفيد أن  
المتنع على غير الأب إنما هو تزويج الاكثر فله أن يزوج واحدة وليس كذلك حل (قوله تزويج  
صغير) أي غير مسوح شرح مر وهذا أولى من صنع الشارح بقوله فلا يزوج بمسوح لانه لا يظهر  
تفرعه على ما قبله وقد يقال هو مفرع على قوله لمصلحة (قوله لمصلحة) كالانفاق عليه واشتراط  
المصلحة حيث كان المهر من مال الصغير والا فلا يشترط (قوله اذ قد يكون في ذلك مصلحة) تعبيره بقدر  
يشعر بعدم اشتراط وجود المصلحة مع أن صريح المتن اشتراطها فان قوله لمصلحة راجع لكل من  
المستلئين قبله الآن يقال عبر بقدر إشارة الى أن المصلحة ان ظهرت للولي وزوجه والا فلا اه وعلى  
بعضهم ذلك بأن له من الشفقة ما يحمله على أن لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح وأخذ منه أنه لو كان بينه  
وبين الابن عداوة ظاهرة لا يتجاوز واحدة وانحط كلام حجج على أن للأب أن يفعل ذلك مطلقا  
وفرق بين هذا وبين الولي المجبر حيث اشترطوا فيه أن لا يكون بينه وبين موليته عداوة ظاهرة لانه  
يمكنه الفراق بالطلاق اذا بلغ بخلاف المجبرة حل مع زيادة (قوله وغبطة) أي مصلحة ظاهرة فهو  
عطف خاص على عام شيخنا عزري (قوله فلا يزوج بمسوح) طاهر اقتصاره عليه أنه يزوج المجبوب  
والخصي عرش (قوله ولو صغيرة وثيبا) لكن لو كانت الصغيرة الثيب منقطعة الجنون بوقف  
تزوجها على بلوغها واذن هازم من الافاقة شيخنا عزري (قوله وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنونة)  
أي كبيرة محتاجة للنكاح أو المهر أو النفقة فالوجوب مقيد بالحاجة والجواز يكفي فيه المصلحة  
حل أي فلا تكرر في كلامه وقال بعضهم أشار بقوله وقد تقدم الخ أن الجواز المستفاد من اللام  
في قوله ولأب الخ المراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله مع التصريح فيها بالمصلحة)  
قضيته أن المصلحة شرط في تزويج الصغير أكثر من واحدة فيقتضي أنه يجوز تزويجه واحدة لغير  
مصلحة لكن صرح في ع ب بانه لا بد من المصلحة في تزويجه الواحدة أيضا ومثله شرح  
مر وقوله فيها أي الاولى وذلك لان قوله لمصلحة راجع للمستلئين (قوله فان فقد) هل المراد  
فقد حسا أو شرعا فيشمل ما وغاب فوق مسافة القصر ومن عضل حل والظاهر أنه كذلك فيشمل  
ما ذكر (قوله زوجها) أي المجنونة وجوبا زى (قوله كإيلي ما لها) مقتضاه أن الوصي يزوج وليس  
كذلك كما علمت حل (قوله بمراجعة أقاربها) وان لم تكن لهم ولاية لم تكن مجنونة حل وعبرة  
البر ماوى قوله بمراجعة أقاربها أي الذين لهم الولاية كالأخ والم الأقرب فالأقرب (قوله واحتاجت)  
علم منه أن تزويج الحاكم لا بد فيه من الاحتياج الى نكاح بخلاف تزويج الأب فانه يكفي فيه المصلحة  
(قوله علامات) أي جنسها فتكتفي واحدة (قوله بقول عدلين) أو عدل حل (قوله من كفاية  
نفقة) ظاهره وان لم يكن لها منفق لكن في كلام شيخنا كحج أنها حاجة حينئذ حيث قال الا فرض



وغيرها وقد يقال قد يحتاج الى الخدمة ولم تدفع حاجتها بغير الزوج فيزوجها لذلك (ومن حجر عليه فليس صحيح نكاحه) لانه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤنه) أي مؤن نكاحه (٣٥٦) (في كسبه) لافيها مع تتعلق حق الغرماء بما في يده فان لم يكن له كسب ففي

ذمته (أو) حجر عليه (لسفه) نكح واحدة الحاجة) الى النكاح لانه انما يزوج لها وهي تدفع بواحدة (باذن وليه أو قبل له وليه باذنه بمهر مثل فأقل) فيهما لانه حر مكلف صحيح العبارة والاذن وقولي واحدة الحاجة من زيادتي ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لانه قد يقصد اتلاف ماله والمراد بوليها هنا الاب وان علامه السلطان ان بلغ سفها والا فالسلطان فقط (فلو زاد) على مهر المثل (صح) النكاح (بمهر مثل) أي بقدره (من المسمى) ولغا الزائد وقال ابن الصباغ القياس الغاء المسمى وثبوت مهر المثل أي في الذمة وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له وقد ذكره الاصل هنا وسيأتي في العداق ويفرق بينهما بأن السفية تصرف في ماله فقصر الالغاء على الزائد بخلاف الولي (ولو نكح غير من عينها) وليه (لم يصح) النكاح لمخالفته الاذن (وان عين له) قدره (كالنكاح) لا امرأة نكح بالاقل منه ومن مهر مثل) فان نكح امرأة

فيمين لها منفق أو مال يغنيها عن الزوج والا كان الاتفاق حاجة أي حاجة حل (قوله وغيرها) كالخدمة (قوله وقد يقال قد يحتاج الخ) هذه الصورة هي التي بقيت للكاف في قوله كان يظهر الخ ففي هذا التعبير تسمح ذمتها ما تمها غير داخل في سابق ولعل لم يدخلها في الحاجة لعدم ذكر غيره لها أي الحاجة الخدمة فلذا أتى بها على سبيل البحث (قوله فيزوجها لذلك) معتمد (قوله أي مؤن نكاحه) أي المتجدد بعد الحجر أما النكاح السابق على الحجر فونه فيا معه الى قسمته ماله أو استغنائه بكسبه شرح مر (قوله في كسبه) ان قلت كسبه يتعدى الحجر اليه كما تقدم في التغليس وعبارته ثم يتعدى الحجر لما حدث بعده بكسبه كما صطيد الخ قلت يستثنى هذا من قولهم ان الحجر يتعدى الى ما حدث بعده تأمل سم بالمعنى (قوله في ذمته) ولها الفسخ باعساره بشرطه مخرج مر وهو بالنسبة للمهر عدم الوطاء وبالنسبة للنفقة مضي ثلاثة أيام بلا اتفاق فتفسخ صبيحة الرابع على ما يأتي ع ش على مر (قوله باذن وليه) أي لا بغير اذنه وان خافت العنت زى (قوله باذنه) أي اذن السفية لكن بعد اذن الولي له في النكاح حل أي وقد عين له المرأة لم يعين له ففسخ اذنه من كلامه بعد والحاصل انه اما ان يعين له المرأة فقط أو القدر فقط أو يعينها أو يطلق بأن لا يعين امرأة ولا مهر أو شيئاً جيع ذلك (قوله صحيح العبارة والاذن) هو على التوزيع أي صح ان تزوج باذن وليه لانه صحيح العبارة وصح قبول وليه له باذنه لانه صحيح الاذن حل (قوله هنا) احتراز به عن ولي المال فانه الاب ثم الجدة ثم الوصي ثم الحاكم أو قيمه (قوله والا) بان بلغ رشيداً ثم بذر فوليها السلطان لا غيره (قوله ولغا الزائد) لانه تبرع من السفية حل (قوله وقال ابن الصباغ الخ) ضعيف (قوله أي في الذمة) ومن نقد البلد وصور المسئلة في شرح الروض بأن يعين له نوعاً يزوج منه في تزوج بقدر منه زائد على مهر المثل حل (قوله نكاح الولي له) أي بأزيد من مهر المثل حيث يصح النكاح بمهر المثل ويلغو المسمى حل (قوله ويفرق بينهما) هذا الفرق للغزى لا للشارح (قوله بخلاف الولي) فانه يتصرف في مال الغير مع كونه مخالفاً للشرع والمصلحة فبطل نصرفه من أصله حل (قوله ولو نكح غير من عينها) منه تعلم أن الصور السابقة فيما اذا عين له الولي المرأة وهذا مفهوم ذلك حل (قوله لمخالفته الاذن) وقال ابن أبي الدم كما قلناه الزركشي ينبغي حمله على ما إذا حقه مغارم فيها أموال وكانت خبراً من المعينة نسبا وجالا ودينا ودونها مهر او نفقة فينبغي الصحة قطعاً وهذا هو المعتمد مر زى وقوله ودونها مهر او نفقة فضيت أنها لو ساءت للمعينة في ذلك أو كانت خيراً منها نسبا وجالا ومثلها نفقة لم يصح نكاحها وهو قريب في الاول وهو قوله ساءت الخ لانه لم يظهر فيه للمخالفة وجه دون الثاني لانه يكفي في مسوغ العدول مزبة من وجهه ويأتي مثله فيما لو ساءت في صفة أو صفتين من ذلك وزادت المعدول اليها عن المعدول عنها بصفة ع ش على مر (قوله فان نكح امرأة بالائف) فيه ثلاث صور (قوله صح بمهر المثل) أي من المسمى (قوله ولغا الزائد) وان كانت الزوجية سفية لانه ممنوع من الزائد فرجع للرد الشرعي وان لم ترض به المرأة حل (قوله بطل ان كان الاائف الخ) كان كان مهر مثلها ألفاً ومائة ونكحها بألف ومائتين وانما بطل لتعذر محته بالمسمى وبمهر المثل لان كلاهما أزيد من المأذون فيه مر وقال بعضهم قوله بطل أي سواء كان ما ساء مساوياً للمهر المثل أو أقل أو أزيد فيكون في نكاحها بالاكثر خمس صور كالذي بعده (قوله والا) بأن كان الاائف مهر مثلها أو أكثر وقوله صح أي لانه أقل من

المأذون

بالائف وهو مهر مثلها أو أقل منه صح النكاح بالمسمى أو أكثر منه صح بمهر المثل ولغا الزائد أو نكحها

بأكثر من ألف بطل ان كان الاائف أقل من مهر مثلها والا صح بمهر المثل أو بأقل من ألف والاائف مهر مثلها وأقل فبالمسمى أو أكثر



فبمهر المثل ان نكح بأكثر منه والاف بالمسمى ولو قال انكح فلانة (٣٥٧) بألف وهو مهر مثلها وأقل منه فنكحها

به أو بأقل منه صح النكاح بالمسمى أو بأكثر منه لغا الزائد في الأولى وبطل النكاح في الثانية أو هو أكثر منه فالأذن باطل (أو أطلق) فقال تزوج (نكح) بمهر المثل (لا تفتة) فان نكحها بمهر مثلها أو بأقل صح النكاح بالمسمى أو بأكثر لغا الزائد وان نكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به النزاع لا تفتة المصلحة فيه والأذن للسفيه لا يفيد جواز التوكيل ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع الحجر بالكلية ولو كان مطلقا سرى أمة فان تبرم بها أبدلت (ولو نكح بلاذن لم يصح) فيفرق بينهما (فان وطئ فلائتي) عليه (ظاهرا رشيدة) عتارة وان لم تعلم سفهه للتفريط بترك البحث عنه وخروج الظاهر الباطن وبالرشيدة غيرها فيلزم فهما مهر المثل كما نص عليه الشافعي في الأولى وأفتى به النووي في الثانية في السفينة ومثلها الصغيرة والمجنونة والقيدان من زيادتي أمان بغير بعد رشده ولم يحجر عليه الحاكم فتصرفه نافذ وقديقال

المأذون فيه أو مساويه مر (قوله ان نكح بأكثر منه) كان نكح بتسعمائة وكان مهر مثلها تسعمائة (قوله والا) بأن نكح به أو بأقل (قوله ولو قال انكح فلانة بألف) بأن عين له القدر والمرأة فهو مفهوم قوله لا امرأة وفيه سبع صور تأمل (قوله لغا الزائد في الأولى) لزيادته على مهر المثل فان عقده للأذن فيه والضابط لالغاء الزائد والالغاء العقيد أنه يلغى الزائد ان لم يزد المهر على المعين والا فالعقد حل (قوله في الأولى) وهي ما اذا كان الالمهر مثلها والثانية ما اذا كان الالمهر أقل منه (قوله وبطل النكاح) لتعذره بالمسمى وبمهر المثل لان كلاهما يزيم من المأذون فيه حل (قوله فالأذن باطل) فيبطل النكاح وان تزوجها بمهر المثل أو أقل أخذها في شرح الروض وان قال الزركشي القياس بمهر المثل (قوله لا تفتة) أي من حيث المصروف المالي وان استغرق ماله (قوله يستغرق مهر مثلها) لو قال مهرها كان أولى وأعم ليشمل المسمى فانه كذلك كافي الروض ومثل الاستغراق ما يقرب منه كافي مر (قوله لم يصح) ينبغي أن محل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر اللاتفة عرفا أما لو كان ماله قدر مهر اللاتفة أو دونه فلا مانع من تزويجه ممن يستغرق مهر مثلها ماله لان تزويجه به ضروري في تحصيل النكاح اذ الغالب أن ما دون ذلك لا يوافق عليه ع ش على مر (قوله والأذن للسفيه الخ) المناسب أن يؤخره عن قوله ولو قال الخ وهو راجع لقوله سابقا باذن وليه فالأولى ذكره عقبه تأمل (قوله لا يفيد جواز التوكيل) والولى ايسر وكلا حل (قوله ولو كان مطلقا) بأن طلق ثلاث مرات ولومن زوجتين أو زوجة واحدة فغير عذر ولو قبل الحجر عليه مر فلا يكتفي بحصول الثلاث في مرة واحدة شيخنا عزري وعبارة شرح مر فان كان مطلقا بأن طلق بعدا لغيره وقبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أونتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة فيما يظهر وقوله ثلاث زوجات ظاهره ولو طلقتهن معافى آن واحد وكذا قوله أو زوجتين بأن قال أنتن طوائقي أو أتتباطقتان وهو بعيد لانه لا يسمى مطلقا لان لفظ مطلق يفيد الكثرة بأن يكون طلق ثلاث طلاقات في ثلاث مرات (قوله ولو نكح بلاذن) مفهوم قوله باذن وليه فالمناسب التفريع (قوله فلائتي عليه) عبارة شرح مر ولم يلزمه شيء أي حد قطعاً للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ولو بعد ذلك الحجر عنه كان نص عليه في الامم سواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لزوم ذمته في الباطن ضعيف (قوله ظاهرا) بمعنى أنه لا يطالب به حال الحجر ومعنى الباطن أنه يلزم ذمته ويطالب به بعد فك الحجر عنه شيخنا (قوله فيلزم فيهما) أي بعد فك الحجر حل (قوله في الأولى) وهي مسألة الزوم في الباطن وهذا ضعيف وقوله في الثانية أي صورة غير الرشيدة معتمد (قوله في السفينة) أي حالة الوطء ولا نظر لكون اذن السفينة في الاتلاف البدني معتد به ومن ثم لو قالت لا أخرا قطع عدي فقطعها فهو هدر لان البضع متقوم فهو من الاذن في الاتلاف المالي تنهي حل وانما قلنا انه لا يزوج مولته لان ولاية الغير يحتاط لهما لا يحتاط لتصرف النفس (قوله أمان بذراخ) مفهوم قوله أو حجر عليه لسفه (قوله فتصرفه نافذ) أي ومنه نكاحه (قوله وقديقال الخ) ضعيف (قوله يأتي فيه حيثن) أي حين اذ لم يحجر عليه الحاكم وقوله ما مر أي في فصل موانع ولاية النكاح بعد قول المتن وحججه وهو قوله ثم قضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يعتبر الحجر عليه أي فيقال هنا بعدم استقلاله بنكاح نفسه وان لم يحجر عليه الحاكم أي بل لا بد من اذن وليه أيضا وتقدم أن هذا ضعيف اه شيخنا (قوله والعبد) ولو مكاتباً أو مبعوضاً مر (قوله باذن) نطقاً ولو بكراً حل (قوله سيده) أي الرشيد غير المحرم اه مر (قوله ولو أئتي) أي ولو كان السيد أئتي ع ش أي والعبد ذكر بدليل يأتي فيه حيثن ما مر في سلب ولايته (والعبد ينكح باذن سيده) ولو أئتي لانه محجور مطلقا كان الاذن أو عقيداً بامراً أو قبيلة أو بولد



أو نحو ذلك (بحسبه) أي بحسب اذنه فلا يعدل عما أذن له سيده فيه مراعاة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح نعم لو قدر له مهر افزاد عليه أو أطلق فزاد على مهر المثل فالزائد في ذمته يطالب به اذا عتق كما سيأتي ولو نكح امرأة باذن ثم طلقها لم ينكح ثانيا الا باذن جديد (ولا يجبره عليه) سيده ولو صغيرا لانه لا يملك (٣٥٨) رفع النكاح بالطلاق فلا يملك اثباته (كعكسه) أي كما لا يجبر العبد سيده

على تزويجه فلا يلزمه لما فيه من تشويش مقاصد المالك وفوائده (وله اجبار أمته) على نكاحها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة أو ثيبا عاقلة أو مجنونة لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وبهذا فارت العبد لم يكن لا يزوجه بغير كفء بعيب أو غيره الا برضاها بخلاف البيع لانه لا يقصد به التمتع وله تزويجها برقيق ودق النسب لانها لا نسب لها (لا) اجبار (مكاتبه ومبعضه) لانهما في حقه كالأجنبيات وهذا من زيادتي (ولا) اجبار (أمة سيدها) وان حرمت عليه فلو طلبت منه تزويجها لم يلزمه لانه ينقص قيمتها ويفوت التمتع عليه فيمن نحل له (وتزويجه) لها كأن (يملك) لا بولاية لانه يملك التمتع بها في الجملة (فيزوج مسلم أمته الكافرة) ولو غير كتابية كما هو ظاهر نص الشافعي وصححه الشيخ أبو عيسى وجزم به شراح الحاوي لان له بيعها واجارتها وعدم جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كما في أمته المحرم كاخته أما الكافر فلا يزوج أمته المسلمة لأنه

قوله ولا يجبره عليه اه شيخنا (قوله بحسبه) متعلق بنكح بعد تعلق قوله باذن به فاختلف العامل بالاطلاق والتقييد فلا يلزم تعلق حرفي بمعنى واحد بعامل واحد (قوله لم يصح النكاح) وان كانت المعدول اليها دونها مهر او خيرا منها جالا ونسبا ودينا أو أقل مؤنة و يفرق بين العبد والسفيه على ما تقدم عن ابن أبي الدم بان الحجر على العبد أقوى بدليل أن السيد لو امتنع من الاذن له في النكاح لم يجبر على الاذن وان خاف العبد الزنا بخلاف ولي السفيه اذا امتنع من الاذن وقد خاف السفيه الزنا فان وليه يجبر على الاذن له في النكاح ع ش على م (قوله نعم لو قدر له مهرا) أي ولم ينه عن الزيادة والا بطل النكاح حل (قوله فالزائد في ذمته) انظر ما للفرق بينه وبين السفيه حيث لفا الزائد فيه كما مر وقد يفرق بان العبد له ذمة صحيحة بخلاف السفيه (قوله يطالب به اذا عتق) لان له ذمة صحيحة ومنه يعلم أن الكلام في عبد رشيد هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تعلق المهر برقبته حل (قوله لم ينكح ثانيا) ولولئك المطلقة أمالونكح فاسدا فلها أن ينكح صحيحا بلا انشاء اذن لان الفاسد لم يتناول الاذن الاول ورجوعه عن الاذن كرجوع الموكل حل (قوله ولا يجبره عليه) يقال أجبره وجبره برماوى وقول المصنف وله اجبار أمته يناسب الاول (قوله لانه لا يملك رفع النكاح) وانما أجبر الابن الصغير عليه لانه قد يرى تعين المصلحة فيه والواجب عليه حينئذ رعايتها حل (قوله أيضا لانه لا يملك رفع النكاح الخ) يرد على هذا التعليل تزويج الابن الصغير فانه صحيح مع أن التعليل يجري فيه وأجيب بان التعليل ناقص والتقدير لا يرفع النكاح مع دوام الحجر على العبد أي بخلاف الصبي فان الحجر عليه ينتهي بالبلوغ (قوله وله اجبار أمته) أي التي يملك جميعها ولم يتعلق بها حق لازم كالرهنوة والجانية المتعلقة برقبته مال وهو معسر والاصح وكان اختيار اللفداء اه حل (قوله صغيرة كانت أو كبيرة) يستثنى المرتدة فليس له تزويجها شوبرى (قوله أو غيره) كالحرقة الدينثة والفسق شوبرى (قوله لا نسب لها) أي معتبر وان كانت شريفة لان الرق يضمحل معه جميع الفضائل كما مر (قوله وان حرمت عليه) غاية للرد (قوله فيزوج مسلم) مفرع على قوله يملك لانه لو كان بالولاية لما صح ذلك كما مر (قوله ولو غير كتابية) كجوسية ووثنية لجوسى ووثنى وهذا نصريح منه بجواز ذلك وبه صرح شيخنا في شرحه لكن في نكاح المشرک نصريح بالحرمة والصحة وقد يدعى أن كلام المصنف لا ينافي ذلك بان يقال قوله فيزوج أي يصح تزويجه ولا يحل حرره اه حل (قوله وجزم به شراح الحاوي) اعتمد زى تبعا لم (قوله وعدم جواز التمتع بها) أي الكافرة غير الكتابية حل (قوله ومكاتب) أي كتابية صحيحة وانظر من يزوج أمة المكاتبه ولعله سيدها باذنها راجعه ويزوج أمة البعض من ملكها ببعضه الحر على المعتمد خلافا للبعوى قال حج وبحث أن أمة البعض يزوجه من زوج البعض باذنها أي من يزوج البعض لو كانت حرة وهو الولي لا من يزوجه الآن وهو مالك البعض والولي ع ش (قوله أمة موليه) أي التي يزوجه المولى بتقدير كاله ولا يجبرها على ذلك حل (قوله بخلاف عبده) أي المولى (قوله فلا يزوجه) أي أمة موليه وهذا بيان لما في المتن من الاجال لان قوله لان كان موليه الخ يفيد أنه لا بد أن يكون بحيث يجوز

جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كما في أمته المحرم كاخته أما الكافر فلا يزوج أمته المسلمة لأنه لا يملك التمتع ببعضه مسلمة أصلا (و) يزوج (فاسق) أمته (ومكاتب) أمته باذن سيده ولولى نكاح ومال من أب وان علا وساطان (تزوج أمة موليه) من ذى صغر وجنون وسفه ولو أثنى باذن ذى السفه كتسابا للمهر والنفقة بخلاف عبده لما فيه من انقطاع كسابه عنه فلا بُد تزويجها



لأن كان موليه صغيرة ثيبا  
عاقلة وللسلطان تزويجها  
لأن كان صغيرا أو صغيرة  
وليس لغيرهما ذلك مطلقا  
وتعبري بموليه أعم من  
تعييره بصبي والتقييد بولي  
النكاح والمال من زيادتي  
**(باب ما يحرم من النكاح)**  
عبر عنه في الروضة كأصلها  
باب موانع النكاح ومنها  
وان لم يذكر الشيخان  
اختلاف الجنس فلا يجوز  
للأدنى نكاح جنية  
كما أفق به ابن يونس وابن  
عبد السلام لكن جوزه  
القمولي والأصل في  
التحريم مع ما يأتي آية  
حرمت عليكم أمهاتكم  
**(محرم أم)** أي نكاحها  
وكذا الباقي (وهي من ولدك  
أو) ولدت (من ولدك)  
ذكر كان أو أتت بواسطة  
أو غيرها وان شئت قلت  
كل أتى ينتهي اليها نسبك  
بالولادة بواسطة أو غيرها  
(وبنت وهي من ولدها أو)  
ولدت (من ولدها) ذكر  
كان أو أتت بواسطة أو  
بغيرها وان شئت قلت كل  
أشي ينتهي اليك نسبها  
بالولادة بواسطة أو غيرها  
(لا مخلوقة من) ماء (زناه)  
فلا تحرم عليه إذا حرمه  
لماء الزنا نعم بكره خروجها  
من خلاف من حرمها عليه  
كالخفية بخلاف ولدها من

له تزويج المولى فيقيد به المتن أقول هذا خارج بقوله نكاح لأنه حيث قد غير بولي نكاح وكذا أقوله بعد  
لأن كان صغيرا أو صغيرة خارج بنكاح أيضا هذا إذا أريد بولي النكاح الولي في الحال فان أريد به  
مطلق الولي ولو في المستقبل كان ما ذكره تقييد المتن **(قوله لأن كان)** أي المولى الذي هو المالك

### **(باب ما يحرم من النكاح)**

ما وافقة على الانكحة التي تحرم وان كان المذكور ذواتا لان المراد تحريم نكاحها لاذواتها فمن بيانية  
لكنها مشوبة بتبعض وعبرة حل وقوله من النكاح قال حج بيان لما فيه لزوم نقصان البيان لأنه  
لم يذكر جميع أفراد النكاح المحرم في هذا الباب فالأولى أن تكون للتبعض أي باب بيان الأفراد  
المحرمة من جهة أفراد النكاح المحرم أي لا لعرض كالأحرام بل لذاته والأولى أن تكون بيانية مشوبة  
بتبعض قيل لا يلزم من الحرمة عدم الصحة فالأولى التعبير بالموانع وبجواب بان الأصل فيما يحرم من  
العقود عدم صحته والمانع كما يكون للصحة يكون للجواز اه واعلم أن المحرمات في النكاح اما على  
التأيد أو غيره والمحرمات على التأيد اما من نسب أو رضاع أو مصاهرة زى **(قوله فلا يجوز للأدنى  
نكاح جنية)** أي وعكسه اعتمده حج قال لان الله تعالى امتن علينا بجعل الأزواج من أنفسنا لنتم  
الناس بها أي في قوله تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا وجواز ذلك يفوت الامتنان  
وفي حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وأجيب بأنه يجوز أن يكون الامتنان  
باعظم الأمرين والنهي للكره لا للتحريم حل وعلى كلام القمولى الذي هو المعتمد لوجاءت  
امرأة جنية للقاضي وقالت له لا ولي لي خاص وأريد أن أتزوج بهذا جازله العقد عليها ومثلها الانسية  
لو أرادت التزويج بجنى اه شيخنا عزى قال ع ش على م ر ويجوز وطؤها ان غلب على  
ظنه أنها زوجته ولو على صورة حارة وثبت أحكام النكاح للانسي فينتقض وضوء بمسها ويجب  
عليه الغسل بوطؤها أو ما الجنى فلا يقضى عليه بأحكامنا **(قوله أي نكاحها)** لان الاعيان لا توصف  
بحل ولا حرمة شرح م ر والمراد بالنكاح العقد عليها ووطؤها وقيل الوطء حرام بالعقد وأخصر ضابط  
للقربة أن يقال كل قربة تحرم ما عدا ولد العمومة وولد الخولة اه حل **(قوله وهي من ولدك  
الح)** وحرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم لكونهن أمهات المؤمنين في الاحترام فهي أمومة غير ما نحن  
فيه شرح م ر قال البرماوى وأزواجه أمهاتهم أي في الاحترام والا كرام وتحريم نكاحهن **(قوله  
ذكر الح)** تعميم في من الثانية وقوله بواسطة أو غيرها تعميم في صلتها وليس تعميما في الام لأنه يفهم  
من قوله أو ولد من ولدك وكتب أيضا قوله بواسطة أو غيرها وهي الجدة من جهة الأب أو الام فهي  
أم حقيقة حيث لا واسطة بينك وبينها ومجاز حيث توجد الواسطة حل **(قوله ينتهى)** أي يصل وليس  
المراد بالانتهاء حقيقة لأنه لا يكون إلا مانحا أو لاينا آدم وكذا يقال فيما بعده وقوله نسبك المراد به  
النسب اللغوي والافالنسب الشرعي لا يكون إلا لآباء وكذا يقال في كل ما يشبه شيخنا **(قوله وبنت)**  
ولو احتمالا كالتنفية بالعان ومن ثم لو كذب نفسه لحقت ومع النفي ثبت لها جميع أحكام النسب الا  
جواز النظر اليها وخلوة بها في حرمان س ل ولا ترث منه كما تقدم في موانع الارت وقال عن ومع  
النفي ثبت لها جميع أحكام النسب حتى النظر وخلوة خلافا لحج **(قوله من ماء زناه)** فتر الشارح  
لفظة ماء لان الخلق من الماء لا من الزما الذي هو الفعل لأنه قد يقع بلاماء والمراد بماء الزنا ما كان حال  
خروجه فقط على وجه محرم في ظنه والواقع معاومته ما خرج من وطء المكروه أو من وطء حليلته في  
دبرها أو من الاستمنااء بعير يد حليلته ولو بيده وان خاف العنت وقلنا بجمله حيث قد نظر الأصل وهو  
التحريم اه قل على الجلال **(قوله كالخفية)** أي والخباية وادعى ابن القاص أنه مذهب الشافعي



أحدهما (و بنت أخو) بنت (أخت) بواسطة أو غيرها (وعمة وهي أخت ذكر ولدك) بواسطة أو غيرها (وخالة وهي أخت أنتي ولدتك) بواسطة أو غيرها (ويحرم من) أي هؤلاء السبع (بالرضاع) أيضا الآية وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وفي أخرى حرّموا من الرضاعة ما يحرم من النسب (فرضعتك ومن أرضعتها أو ولدتها أو ولدت (أب من رضاع) وهو الفحل (أو أرضعته) وهو من زيادتي (أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو غيرها (أم رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرضة بلبنك أولبن فروعك نسبا أو رضاعا وبتها كذلك وإن سفلت بنت رضاع والمرضة بلبن أحد أبويك نسبا أو رضاعا أخت رضاع وكذا مولودة أحد أبويك رضاعا وبنت ولد المرضة أو الفحل نسبا أو رضاعا وإن سفلت ومن أرضعتها أختك أو أرضعت بلبن أخيك وبتها نسبا أو رضاعا وإن سفلت وبنت ولد

اه سم (قوله يحرم عليها) وعلى سائر عمارها لانه بعضها وانفصل منها انسانا ولا كذلك التي حل (قوله وأخت) ولو احتملا كالمتلحقة ثم لو كانت تحت قبل استلحاقها ولم يصدق بأب في استلحاقها أو كان صغيرا لم يفسخ نكاحها ولا تنقض وضوءه وإذا مات ورثت منه بالزوجية لأنها أقوى من الاختية فلو طلقها المتنع عليه العقد عليها إذا بان تحت منه قالوا ليس لنا من بطن أخته في الإسلام غير هذا م ر فان صدق أباء وأقام الأب بنته انفسخ ولائها لكان قبول الدخول وطأ بعده مهورا مثل اه عن (قوله من ولدها أبواك) لم يقل بواسطة أو غيرها لعدم تأني ذلك حل (قوله وبنت أخ وبنت أخت) الانسب تأخيرهما عن العمة والخالة تأسيما بالقرآن اه برماوى وأجاب عن بانه انما قسمهما مخالف للقرآن لاجل أن يجمع بين الاخت وبنتها وذكر مع ذلك بنت الاخ تقبلا لما يتعلق بالاخوة تأمل (قوله الآية) فانه قال فيها وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة فان قلت من أين يستفاد منها بقية المحرمات السبع قلت قيل ان الله تعالى نبه على تحريمهن كنهن بالمد كورتين حكاه البيهقي في المرفوعة عن الشافعي ووجهه بان السبع انما حرّم من معنى الولادة والاخت فالام والبنت بالولادة والباقي بالاخت أو للام وتحريم بنات الاخ والاخت بولادة الاخوة شورى وبارة حل قوله الآية أي نصافي الام والاخت وقيل ساقى الباقي (قوله يحرم من الرضاع) من هذه وما بعدها تعليلية (قوله وفي رواية من النسب) ذكرها لان النسب أعم من الولادة التي في الرواية الاولى وأتى رواية حرّموا أي اعتقدوا حرمتها لأنها بصيغة الامر والامر بالشيء نهى عن ضده والتهى في مثل هذا المقام يقتضى الفساد فأفادت الرواية الثالثة أن التحريم مصحوب بفساد العقد وهو غير مستفاد مما قبله شيخنا عزى (قوله فرضعتك) أي التي بلغت تسع سنين (قوله وهو الفحل) أي الذي هو حليل المرضة الذي له اللبن حل (قوله بواسطة أو غيرها) راجع لما عدا الاولى فاشتملت عبارته على إحدى عشرة صورة للآم (قوله وقس بذلك الباقي) أي من حيث التعريف لا الحكم (قوله فالمرضة بلبنك الخ) اشتملت هذه العبارة على عشرة أفراد للبنت لان قوله فالمرضة بلبنك صورة وقوله أولبن فروعك فيه أربع صور لان الفروع ذكورا وإناثا ويرجع لهما قوله نسبا أو رضاعا وقوله وبتها كذلك فيه خمس صور لان الضمير في بنتها يرجع للمرضة بلبنك والمرضة بلبن فروعك وتقدم أن في الاولى واحدة وفي الثانية أربع بقوله كذلك الاولى قصره على النسب لان بنت المرضة علمت من قوله أولبن فروعك فالاولى حذف قوله كذلك (قوله أحد أبويك نسبا أو رضاعا) فيه أربع صور وقوله وكذا مولودة أحد أبويك رضاعا فيه صورتان وفصله عما قبله لاجل قوله رضاعا فأفراد الأخت ستة (قوله وبنت ولد المرضة أو الفحل نسبا أو رضاعا) متعلق بكل من بنت وولد وليس مكررا مع قوله وبنت ولد أرضعته أمك لان المراد بالام ما قبل المرضة فهي أم النسب وكذلك الأخت والاخ حل وبارة الشورى قوله نسبا أو رضاعا متعلق ببنت الولد لا بالولد لقوله بعد وبنت ولد أرضعته أمك الخ اه والظاهر أن كلا العبارتين صحيح وان فرض منهما دفع التكرار وقد اشتمل قوله وبنت ولد المرضة الخ على أحد وعشرين من أفراد بنت الاخ وأحد وعشرين من أفراد بنت الاخت فجملة ذلك ثنتان وأربعون أخبر عنها بقوله بنت أخى أو أخت رضاع وذلك لان قوله وبنت ولد المرضة فيه ثمان صور لان الولد يشمل الذكر والانثى وعلى كل اما ولد نسبا أو رضاعا فهذه أربع يضرب فيها صورتا للبنت وهما من نسبا أو رضاع فتبلغ ثمانية وقوله أو الفحل فيه ثمان أيضا تعلم بالبيان



السابق فتضم الثمانية السابقة ستة عشر نصفها البنت الاخ ونصفها لبنت الاخت لما علمت من كون الولد صادقا بالذكر والاتي وقوله ومن أرضعتها أختك فيه ثلاث صور لبنت الاخت لان الاخت اما لابوين أو لابا ولام وقوله أو أرضعت بلبن أخيك فيه ثلاث صور لبنت الاخ فتضم كل واحدة من الثلاثين لكل من الثمانيتين بان تضم ثلاث بنت الاخ ثمانيتها وثلاث بنت الاخت ثمانيتها فينتج حصول لكل قبيل أحد عشر وقوله وبنتها الخ فيه ثنا عشرة صورة لان قوله وبنتها يرجع لمن أرضعتها أختك باقسامها الثلاثة ويرجع للثلاثة التعميم بقوله نسباً أو رضاعاً ستة كلها لبنت الاخت ويرجع لمن أرضعت بلبن أخيك بصورة الثلاث التعميم المذكور ستة كلها لبنت الاخ فتضم الستة الاولى للاحدى عشرة التي لبنت الاخت والستة الثانية التي لبنت الاخ يصير لكل قبيل سبعة عشر وقوله وبنت ولداً أرضعتك أمك الخ اشتمل على ثمان صور وذلك لان قوله وبنت ولداً أرضعتك أمك فيه أربع صور لان البنت قد علم فيها بقوله نسباً أو رضاعاً والولد يصدق بالذكر والاتي واثنان في اثنين بأربعة وفي قوله أو أرضعت بلبن أمك أربع صور أيضاً كالتى قبلها فهذه ثمانية نصفها لبنت الاخ ونصفها لبنت الاخت فتضم كل أربعة لكل سبعة عشر يحصل لكل قبيل أحد وعشرون والمراد بالاخ في قوله بلبن أخيك الاخ من النسب وكذا الاخت محل لان بنت الاخت والاخ من الرضاع تقيست في قوله وبنت ولداً المرضة تأمل وقوله وبنت ولداً أرضعتك أمك أى من نسب وقوله أو أرضعت بلبن أمك أى من النسب أيضاً وقوله نسباً أو رضاعاً تعميم في البنت محل وقوله وأخت الفعل الخ اشتمل على عشرة أفراد العمة أخبر عنها بقوله عمة رضاع وذلك لان قوله وأخت الفعل يرجع اليه قوله لا في نسباً أو رضاعاً فيه صورتان وقوله أو أخت أبنيه أو أبنى المرضة صورتان يرجع اليهما قوله بواسطة وبنتها بأربعة يرجع لها قوله نسباً أو رضاعاً ثمانية تضم للثنتين المتقدمتين بعشرة وقال بعضهم قوله بواسطة أو غيرها تعميم في الأب بقسميه وقوله نسباً أو رضاعاً تعميم في أخت الفعل وفي الأب بقسميه فتحصل العشرة من ضرب اثنين في خمسة وقوله وأخت المرضة الخ فيه عشر صور أيضاً الحالة أخبر عنها بقوله خالة رضاع يعلم بيانها من بيان صور العمة بجملة ما ذكره من محارم الرضاع تسعة وثمانون فافهم (قوله أو أمها) بالجرح وكذا ما بعده وقوله بواسطة الخ تعميم في الأم بقسميهما وقوله نسباً أو رضاعاً راجع لاخت المرضة وللأم بقسميهما فافراد الحالة عشر كما تقدم (قوله لانها أمك) أى ان كان الاخ والاخنت شقيقين لك وقوله أو موطوءة أمك ان كانا لاب (قوله أو مرضعة نافلتك) أى ولا مرضعة نافلتك فأو بمعنى الواو كما يدل عليه قوله ولا أم مرضعة الخ وانظر لم أعاد التثنية في هذا دون ما قبله ويمكن انه أعاده لاختلاف الجنس لان هذه أم مرضعة وما قبلها مرضعة (قوله وهو ولد الولد) ذكرنا كان الولد وأتى (قوله لانها بنتك) ان كان ولداً أثنى وقوله أو موطوءة أمك ان كان الولد ذكرنا (قوله ولا أم مرضعة ولدك) وكذا نفس المرضة كما هو ظاهر ببر (قوله فهذه الاربع) بجملة أربع بعان قوله ولا أم الخ جعلها صورة واحدة (قوله فاستثنائها بعضهم) أى لا تنفاه المعنى الذي اشتر كافي اه حل (قوله لانهم انما حرمن الخ) عبارة الزركشى لان أم الاخ لم تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أمأ وحليلة اب ولم يوجد ذلك في الصورة الاولى وكذا القول في باقيهن اه سم (قوله لمعنى لم يوجد في الرضاع) وهو الامومة والبنية والاختية أى ان سبب انتفاء التحريم عنهن رضاعاً انتفاء جهة المحرمية نسباً لانها لم تكن اما ولا بنتاً ولا اختاً ولا خلة وقوله كما قررته أى في قوله ولو كانت الخ اه حل (قوله كالاصل) أى كالم يستثنى الاصل (قوله وزيد عليها أم العمة والخ) أى فانهن يحرم من بالنسب بخلاف الرضاع سم أى وفرض المسئلة ان الم من النسب وكذا العمة والخالة والخالة فأمهم من الرضاع لا يحرم ولو كانت أم نسباً كانت في

أو أمها أو أم الفعل بواسطة أو غيرها نسباً أو رضاعاً خالة رضاع (ولا تحرم) عليك (مرضعة أخيك أو أختك) ولو كانت أم نسب حرمت عليك لانها أمك أو موطوءة أمك وقولى أو أختك من زيادنى (أو) مرضعة (نافلتك) وهو ولد الولد ولو كانت أم نسب حرمت عليك لانها بنتك أو موطوءة أمك (ولا أم مرضعة ولدك و) لا (بنتها) أى بنت المرضة ولو كانت المرضة أم نسب كانت موطوءة أمك فتحرم عليك أمها وبنتها فهذه الاربع محرم من النسب لاني الرضاع فاستثنائها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون كافي الروضة على انها لا تستثنى لعدم دخولها في القاعدة لانهم انما حرمن من النسب لمعنى لم يوجد فيهن في الرضاع كما قررته ولهذا لم استثنى كالاصل وزيد عليها أم العمة والخالة والخالة

الاوليين جدة لاب ان كان العم والعمة شقيقين أو موطوءة جرد لاب ان كان الاب وفي الاخيرتين جدة لأم  
ان كان الخال والخاله شقيقين أو موطوءة جرد لأم ان كان الاب وكل منهن يحرم اه شيخنا عز بن زى وجمع  
بعضهم التسعة فقال

أم عم وعممة وأخ ابن \* وحفيد وخالة ثم خال  
جدة ابن وأخته أم أخ \* في رضاع أهلها ذوالجلال

وقوله وحفيد أى وأم حفيد والمراد به هنا ولد الولد وهو المراد بقول المتن ونافلتك وقوله جدة ابن  
واخته وهو المذكر في قول المتن ولأم مرضعة ولدك ولا بنته لان بنتها اخت الولد والمراد بالابن  
ما يشمل البنت وقوله وابن أخ ١ بتشديد الخاء والمراد به ما يشمل الاخت وهو المذكر في قول  
المتن ولا تحرم عليك مرضعة أخيك وأختك (قوله وأخ الابن) بالجرأى وأم أخ الابن والاولى  
حذف الابن كما صنع هر حيث قال وأم الاخ لانه يومهم ان المراد بالابن ابن النكاح فيفيد ان النكاح  
أبوه مع أنه هو النكاح كما يدل عليه التصوير لان يجب ان يضاف أخ للابن بيانية (قوله امرأة  
أجنبية لها ابن الخ) يعنى أن مع كل من المرأتين ابنا فترضع أحدا البنين على أم الآخر دون الآخر فان  
الاخوة للام من الرضاع تثبت بينهما ولابن الذي لم يرضع على الأخرى ان يتزوج بأم أخيه الذي ارتضع  
على أمه (قوله فلاخيه لاييه نكاحها) واذا ولد بينهما ولد فزيد عمه وحاله لانه أخو أبيه وأخو أمه  
وعليه اللغز المشهور وقوله لاييه لعل التقييد بالاب لمشاكلة ما قبله وكان الأحسن اسقاطه ليشمل  
الاخ الشقيق ولاب ولأم على أن في التقييد به مع قوله بعد وسواء الخ ما لا يخفى تأمل شورى (قوله  
ام اخت أخيك لامك لاييه) اللام بمعنى من وصورتها في النسب أن يتزوج رجل بامرأة ويلد منها  
زيد ثم يطلقها ويتزوجها آخر ويلد منها عمرافين زيد وعمر و اخوة لأم ثم بعد ذلك يتزوج أبو زيد  
بامرأة أخرى ويلد منها بنتا فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخى زيد من أمه الذي هو  
عمر و أن يتزوج بهذه البنت وصورتها في الرضاع أن يتزوج رجل بامرأة ويلد منها زيدا ثم يطلقها  
ويتزوجها آخر ويلد منها عمرافين زيد وعمر و ثم يتزوج أبو زيد بامرأة أخرى  
وترضع عليها بنت صغيرة فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخى زيد الذي هو عمر و أن  
يتزوج بهذه البنت التي ارتضعت على زوجة أبيه فافهم (قوله لاي أخيك) أى من أمك (قوله بلبن أبى  
أخيك) أى لبنة الحاصل له في زوجة أخرى غير أمك كما هو ظاهر شورى (قوله بالمصاهرة) وهى وصف  
شبيهة بالقرابة وهى أربعة فزوجة الابن أشبهت بنته وبنت الزوجة كذلك وزوجة الاب أشبهت الام وأم  
الزوجة كذلك وفي ع ش على المواهب المصاهرة النكحة ويقال صاهرت اليهم اذا تزوجت منهم  
والاصهار أهل بيت المرأة وأما أهل بيت الرجل فأجاء ومن العرب من يجعل الاجاء والاختان جميعا  
أصهاره أى فيطلق الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة (قوله زوجة ابنك) أى بواسطة أو غيرها  
فهو شامل لزوجة ابن البنت فتحرم على جده لانها زوجة من ولده بواسطة والولد يشمل الذكر والانثى  
فتنبه له فانه دقيق اه ع ش على هر (قوله وبنت مدخولتك) مثل المدخول استدخال مائه المحترم  
شورى أى حال الانزال بان لا يخرج منه على وجه الناحالة الادخال فلما نزل في زوجته فساقت بنته  
فحملت منه لحقه الولد من ل (قوله بنسب أو رضاع) ينبغى رجوعه للجميع شورى فتضرب الاربعة  
في هذين ثمانية تضرب في قوله بواسطة أو غيرها يكون المجموع ستة عشر (قوله لبيان أن زوجة  
الخ) أى لا الاحتراز عن ولد الولد وعن ولد الرضاع شورى (قوله اللامى دخلتم بهن) لم يعد اللامى

امرأة لها ابن ارتضع على  
امرأة أجنبية لها ابن فابن  
الثانية اخو ابن الاولى ولا  
يحرم عليه نكاحها (ولا)  
يحرم عليك (اخت أخيك)  
سواء كانت من نسب كان  
كان لزيد اخ لاب واخت  
لام فلاخيه لاييه نكاحها  
ام من رضاع كان ترضع  
امرأة زيد او صغيرة أجنبية  
منه فلاخيه لاييه نكاحها  
وسواء كانت الاخت اخت  
أخيك لاييك لأمه كما مثلنا  
ام اخت أخيك لامك لاييه  
مثاله في النسب ان يكون  
لانى أخيك بنت من غير  
أمك فلك نكاحها وفي  
الرضاع ان ترضع صغيرة  
بلبن أبى أخيك لامك فلك  
نكاحها (ويحرم) عليك  
بالمصاهرة (زوجة ابنك أو  
أبيك وأم زوجتك) ولو قبل  
الدخول بهن (و بنت  
مدخولتك) في الحياة ولو  
في الدبر بنسب أو رضاع  
بواسطة أو بغيرها قال تعالى  
وحلائل أبنائكم وقوله  
الذين من أصلابكم لبيان  
ان زوجة من تبناه لا تحرم  
عليه وقال تعالى ولا تنكحوا  
ما نكح آبائكم من النساء  
وقال وأمهات نسائكم  
وربائبكم اللاتي في حجوركم  
من نسائكم اللاتي دخلتم  
بهن وذكر الحجور جوى  
على الغالب فان لم يدخل بالزوجة لم يحرم بنتها (١) قوله وابن أخ صوابه أم أخ اه



دخلتم لنسائكم من قوله وأمهات نسائكم أيضا وإن اقتضته قاعدة الشافعي رحمه الله تعالى من رجوع  
 الوصف ونحوه أساسا تقدمه لأن محله أن اتحاد العامل وهو هنا مختلف إذ عامل نسائكم الأولى بالإضافة  
 والثانية خرف الجر ولا نظر مع ذلك لاتحاد عملهما خلافا للزركشي لأن اختلاف العامل يدل على  
 استقلال كل بحكم ومجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما لا يخفى شرح م ر (قوله إلا أن تكون  
 منفية بلعانه) وصورتها أن يعقد على امرأة ثم يحتل بها من غير وطء ولا استدخال ماء ثم تلد بنتا يمكن  
 كونها منه فينفقها باللعان اذ هو واجب حيث قلنا علمه أنها ليست منه وإنما لحقت به للفراش مع إمكان كونها  
 منه ولذلك حرمت عليه لأن المنفية باللعان لها حكم النسب بدليل أنه لو استلحقها لحقته ولا تنقض بمسها  
 لا مالا تنقض بالشك على المعتمد ويحرم نظرها وخالوة بها احتياطا ولا يقتل قتلها ولا تقبل شهادته لها  
 ولا يقطع بسرقة ما لها ومن استلحق زوجة ابنه صارت بنته أو زوج بنته صار ابنه ولا يفسخ النكاح إن  
 كذبه الزوج وإذا مات ورثت منه بالزوجية لأنها أقوى من الاختية فإذا طلق بائنا امتنع التجديد م ر  
 زى (قوله والفرق) أي بين البنت حيث لا تحرم الأب بالدخول على الأم وبين الأم حيث تحرم بالعقد على  
 البنت (قوله بمكالة أمها) أي وبالخالوة به أو الأقالمة كالكافة فقط لا تقتضي تحريمها بالعقد (قوله ومن وطئ)  
 ولو في الدبر أو القبل ولم تزل البكارة واستدخلت ماء ماى ماء السيد المحترم حال خروجه أو الاجتناب بشبهة  
 حل (قوله وهو واضح) بخلاف الخنثى فإنه لا أثر لوطئه لاحتمال زيادة ماؤ لجه أو فيه حل (قوله  
 امرأة بملك يمين) ولو كانت محرمة عليه ابتداء حل (قوله أو شبهة منه) كأن ظننا زوجته أو أمته أو  
 وطئ الأمة المشتركة بينه وبين غيره أو أمة فرعه وكذا الوطئ بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه حيث يصح  
 تقليد موافق من الأول من الشبهة المذكورة يقال له شبهة الفاعل وهو لا يتصف بحل ولا حرمة لأن فاعله  
 غافل وهو غير مكف وإذا اتفقت تكليفه اتفقت وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محمل قولهم وطء الشبهة  
 لا يتصف بحل ولا حرمة والقسم الثاني شبهة المحل وهي حرام والقسم الثالث شبهة الطريق فإن قلنا القائل  
 بالحل لا حرمة والاحرام حل (قوله أو وطئ بفاسد نكاح) هل من فاسد النكاح العقد على خامسة  
 أو لا لأن هذا معلوم لا يكاد أحد يجمله فلا يعد شبهة حرر حل الظاهر الثاني (قوله حرم عليه أمها وبنتها)  
 أي وثبتت المحرمية في صورة المملوكة ولا تثبت في صورة وطء الشبهة شرح م ر ويشير إليه صنيع  
 الشارح في التعليل بقوله لأن الوطء بملك اليمين نازل الخ وأيضا بسبب التحريم في ملك اليمين وهو الوطء  
 مباح بخلاف وطء الشبهة وقد عرفوا المحرم بأهله من حرم نكاحها على التأيد بسبب مباح حرمتها  
 (قوله منزلة عقد النكاح) أي منزلة لوطء في عقد النكاح فلا يرد أن التشبيه بالعقد يقتضي حل بنتها لأن  
 البنت لا تحرم بالعقد على الأم حل (قوله ثبت النسب الخ) والحاصل أن شبهته وحده توجب ما عدا  
 المهر من نسب وعدة إذ لا مهر لبني وشبهتها وخداتها توجب المهر فقط أي دون النسب والعدة وشبهتهما  
 توجب الجميع ولا يثبت بها محرمة مطلقا أي لا الوطئ ولا الأية وابنه فلا يحل نحو نظر ولا مس ولا خلو  
 كما ذكره زى وغيره (قوله محرمة عليه) ولو متعددة واختلاط الرجل المحرم برجال غير محارم كعكس  
 وقوله كأنما أي وأقل إلى أول السمتة برماوى (قوله بأن يعسر عدهن) أي بمجرد النظر أي الفكر  
 بأن يحكم الفكر بعسر عدهن اه شيخنا وعبارة م ر ثم ما عسر عده بمجرد النظر غير محصور وما  
 سهل ككافة محصور وما بينهما أوساط تتحقق باحدهما بالظن وما شك فيه يستفتى فيه القاب قاله الغزالي  
 والقدري روي عن الأذرى التحريم عند الشك لأن من الشروط العلم بحلها واعتراض بما لو زوج أمة مورثه  
 ظنا حياته فبان ميتا أو تزوجت زوجة المفقود فبان ميتا فإنه يصح ومما فيه في فصل الصيغة وأجيب  
 بأن العلم بحل المرأة شرط لجواز الإقدام للصحة (قوله نكح منهن جوازا) وإن سهل عليه نكاح

الآن تكون منفية بلعانه  
 بخلاف أمها والفرق أن  
 الرجل يتلى عادة بمكالة أمها  
 عقب العقد لترتيب أمور  
 فحرمت بالعقد ليسهل  
 ذلك بخلاف بنتها واعلم  
 أنه يعتبر بر في زوجتي  
 الابن والابن في أم الزوجة  
 عند عدم الدخول بهن  
 أن يكون العقد صحيحا  
 (ومن وطئ) في الحياة وهو  
 واضح (امرأة بملك أو شبهة  
 منه) كأن ظننا زوجته أو  
 أمته أو وطئ بفاسد نكاح  
 (حرم عليه أمها وبنتها  
 وحرمت على أبيه وابنه)  
 لأن الوطء بملك اليمين نازل  
 منزلة عقد نكاح وبشبهة  
 يثبت النسب والعدة فيثبت  
 التحريم سواء أوجد منها  
 شبهة أيضا أم لا وخرج بما  
 ذكر من وطئها زنا أو  
 بانسها بلاوطء فلا تحرم  
 عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم  
 هي على أبيه وابنه لأن ذلك  
 لا يثبت نسبا ولا عدة (ولو  
 احتلقت) امرأة (محرمة)  
 عليه (ب) نسوة (غير  
 محصورات) بأن يعسر  
 عدهن على الآحاد كالف  
 امرأة (نكح منهن)  
 جوازا

المتيقن حلها رخصة خلافاً للسبكي بواجتهاد وكذا بواجتهاد ولا نقض بهس كل منهما إلا آخر زى وحل  
 إذا نقض مع الشك كما تقدم (قوله لا نسند عليه باب النكاح) فيه أنه لا يندد إذا كان قادراً على متيقنة  
 الحل وأجيب بأن المراد بانسداد بابيه انسداد طريقه السهلة وبعبارة شرح م ر بما انسند عليه الخ  
 وهي أولى (قوله فانه الخ) فيه أن مقتضى ذلك أنه لو اتقى هذا الاحتمال بأن جمع ذلك المختلط بمحل  
 واحد لا يجوز أن ينكح منه وليس كذلك ولعلمهم نظروا في ذلك إلى ما من شأنه حل (قوله فعلم) أي  
 من قوله منهن (قوله فيه) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله الاقيس) أي الاحسن من قياسه على  
 الاواني الآتي وأراد بالقيس عليه ما لو اختلطت بالمحصور ابتداء فالحقنا الدوام بالابتداء (قوله لكن  
 رجح الخ) ضعيف وقوله الأول أي نظير الأول وهو أن يظهر من الاواني إلى أن تبقى واحدة فعلي قياسه  
 يرجح الأول هنا وإنما قلنا أي نظير الأول لأن الأول وهو جواز نكاح منهن إلى أن تبقى واحدة لم يرجح  
 في نظيره من الاواني وقوله في نظيره من الاواني أي فيما إذا اشبهناه نجس بأوان طاهرة غير محصورة  
 وبعبارة عن بأواني بلد وفي نسخة كما في نظيره وعليها فلا إشكال (قوله ويفرق) أي بين النكاح  
 والاواني من حيث أنه ينكح إلى أن يبقى عدد محصور ويجهل إلى أن يبقى من الاواني واحدة وقوله بأن  
 ذلك يكفي فيه الظن ليس فرقاً صحيحاً لأن النكاح أيضاً في هذه الحالة يظنون أنه الحل فقوله بخلاف النكاح  
 فيه شيء والأولى الفرق بالاحتياط للاضمار دون غيرها اه شيخنا وحل وبعبارة م ر ويفرق  
 بأن النكاح يختلط له فوق غيره (قوله وحل تناوله) أي مضمون الطهارة ومعنى تناوله التطهير به (قوله  
 وخرج بما ذكرنا من الاختلط الخ) قال حجج وبحث الأذرع كالسبكي في عشرين مثلاً من محارمه  
 اختلطت بغير محصورات كالأفنين مثلاً لكنه لو قسم عليهن ما رمايخص كلاً محصوراً حرمة النكاح منهن  
 نظر لهذا التوزيع وخالفهما من العناد نظر الجملة وقال إن الحل ظاهر كلام الأصحاب وهو كما قال خلافاً  
 لمن زعم أن كلامه لا وجه له س ل (قوله كعشرين) أي ومائة ومائتين وغير المحصور كالف وتسعمائة  
 ومائتين وسبع مائة وستة مائة وما بين الستة مائة والمائتين يستفتى فيه القلب أي الفكر فإن حكمه بأنه يصبر  
 عنه كان غير محصور ولا كان محصوراً اه شيخنا وفي الزيادة أن غير المحصور خمسة فافرق وان  
 المحصور مائتان فادون وأما الثلثمائة والأربع مائة فيستفتى فيه القلب قال والقلب إلى التحريم  
 أميل (قوله فلا ينكح منهن شيئاً) نعم لو تيقن صفة بمحرمة كسواد نكح غير ذات السواد مطلقاً  
 شرح م ر (قوله تغليباً للتحريم) أي مع اتقاء المشقة في اجتنابه فلا يرد أن التغليب يمكن مع  
 غير المحصور ولو اختلط غير محصور بغير محصور كالف بألف نكح منهن إلى أن يبقى قدر المختلط  
 حل (قوله ولو اختلط الخ) هذا خارج بقوله محرمة (قوله مطلقاً) أي سواء كن محصورات  
 أم لا (قوله إذا دخل للاجتهاد في ذلك) لأن من شرط المجتهدين فيه أن يكون العلامة فيه بحال أي  
 مدخل حل (قوله ولان الوطء) عطف على معاول (قوله وغيرها) كالعتدة حل  
 (قوله ويقطع النكاح تحريم مؤبد) أي على الزوج بدليل التمثيل وأما الواطء فالحرمة عليه ثابتة  
 قبل الوطء لا يقال كيف هذا مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لا نقول المراد الفعل الحرام والفعل هنا ليس  
 حراماً وإنما ينشأ عنه التحريم وخرج بالنكاح ما لو طرأ ذلك على ملك اليمين كان وطئ الاب جارية ابنه  
 لأنها وإن حرمت بذلك على الابن أبداً لكن لا ينقطع به ملكه حيث لا أحبال ولا شيء عليه بمجرد  
 تحررهما بالبقاء المالية ومجرد الحل غير متقوم حل وزى (قوله كوطء زوجته ابنته) بالنون أو الياء  
 المثناة وفيه أن الوطء ليس محرماً بحيث يجعل مثاله ويجاب بأنه على حذف مضاف أي كسبب وطء  
 وهو التحريم اه شيخنا اه عزيزي وقال بعضهم أي كآر ووطء وهو ما ينشأ عنه وهو التحريم

والا لا نسند عليه باب  
 النكاح فانه وإن سافر إلى  
 محل آخر لم يأمن مسافرتها  
 إلى ذلك المحل أيضاً فلم أنه  
 لا ينكح الجميع وهل ينكح  
 إلى أن تبقى واحدة أو إلى  
 أن يبقى عدد محصور حتى  
 الروباني عن والده فيه  
 احتمالين وقال الاقيس  
 عندي الثاني لكن رجح  
 في الرخصة الأول في نظيره  
 من الاواني ويفرق بأن ذلك  
 يكفي فيه الظن بدليل صحة  
 الطهر والصلاة يظنون  
 الطهارة وحل تناوله مع  
 القدرة على متيقنها بخلاف  
 النكاح وخرج بما ذكر  
 ما لو اختلطت بمحصورات  
 عشرين فلا ينكح منهن  
 شيئاً تغليباً للتحريم ولو  
 اختلطت زوجته بأجنبيات  
 لم يجز له وطء واحدة منهن  
 مطلقاً ولو اجتهد إذا دخل  
 للاجتهاد في ذلك ولان الوطء  
 إنما يباح بالعقد لا بالاجتهاد  
 وتعييرى بمحرمة أعم من  
 تعييره كغيره بمحرمة لشمولة  
 المحرمة بنسب ورضاع  
 ومصاهرة ولعان ونفي وتوثن  
 وغيرها (ويقطع النكاح  
 تحريم مؤبد كوطء زوجة  
 ابنته) ووطء الزوج أم  
 زوجته



أو بنتها (بشبهة) فينسخ به نكاحها كما يمنع انشاء ابدا سواء كانت الموطوءة محرما للواطئ قبل العقد عليها كبت أخيه أم لا ولا يفتقر بما نقل عن بعضهم من تقييد ذلك بالشق الثاني (وحرم) (٣٦٥) ابتداء ودواما (جمع امرأتين

بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احداهما ذكرا حرم تناكحهما كأمراة وأختها (أرغالها) بواسطة أو غيرها قال تعالى وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وذکر الضابط المذكور مع جعل ما بعده مثالا لاولى مما عبر به وخروج بالنسب والرضاع للمرأة وأمنها فيجوز جمعها وان حرم تناكحهما لو فرضت احداهما ذكرا (فان جمع) بينهما (يعقد بطل) فيهما اذا لا أولوية لاحداهما على الاخرى (أو يعقدان) فكذلك (من اتين) فان عرفت السابقة ولم تنس بطل الثاني أو نسبت وجب التوقف حتى يتبين

المؤبد ويجب على الواطئ مهر المثل لزوجته وأحرار الزوج ان كان بعد الدخول لتقوية البضع عليه فان كان قبله فمهر الزوج ونصف الزوج من مثل الوطء استدخال منية المحترم اهـ بر (قوله أو بنتها) الظاهر ولو كانت منه أيضا كأن وطئ بنته بشبهة فتحرم عليه أمها شيعنا كما علم من قول الشارح سواء كانت محرما للواطئ قبل وطئه كبت أخيه أم لا وقوله بشبهة راجع لجميع (قوله فينسخ به) أي بالوطء نكاحها أي زوجة ابنه في الاولى وزوجته في الثانية (قوله كبت أخيه) أي فيما اذا كانت زوجة لابنه حل (قوله وحرم جمع امرأتين الخ) أي في الدنيا لا في الآخرة لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما لان العلة التباغض وقطعية الرحم وهذا المعنى منتف في الجنة قد كرا القرطبي أنه لا مانع منه الا في الام والبنت برماوى وفي ع ش على مر الجزم بجواز نكاح المحارم في الجنة ما عدا الاصول والفروع (قوله حرم تناكحهما) أي على التأيد ولو قال لو فرض أيتهما ذكرا حرم تناكحهما على التأيد لاستغنى عن قوله بينهما نسب أو رضاع لان الحرمة بين الامة وسيدتها ليست على التأيد والمرأة وأم زوجها الخ لا تحرم لو فرضت أيتهما ذكرا حل (قوله أو خالتها) بخلاف امرأة وبنت خالها أو بنت عمتها حل (قوله لا الكبرى على الصغرى) تأكيد وفيه دفع توهم تقييد المنع بكون العمة أو الخالة هي الكبرى كما هو الغالب برماوى (قوله فيجوز جمعهما) بان يتزوج الامة بشرطه ثم يتزوج سيدتها أو يكون قناترح مر (قوله وان حرم تناكح الخ) لان السيد لا ينكح أمته أي لا يعقد عليها وكذا العبد لا ينكح سيده اهـ (قوله والمصاهرة) معطوف على المرأة ولو قدم المصاهرة لكان انسب (قوله فيجوز الجمع بين الخ) اذ لو فرضت الام ذكرا كانت المرأة منكوبة ابنها ولو فرضت البنت في الثانية ذكرا كانت المرأة منكوبة نكاحها فتحرم والظاهر ان العكس لا يأتي تأمل شوري وعبارة الحلبي قوله لو فرضت احداهما ذكرا أي وهي أم الزوج في المسئلة الاولى وبنت الزوج في المسئلة الثانية بخلاف المرأة اذا فرضت ذكرا فان أم الزوج أجنبية عنه تأمل أي فيحل له نكاحها (قوله فان عرفت السابقة) أي يقينا (قوله بطل الثاني) أي ان صح الاول فان فسدها الثاني هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا لما وردى من (قوله أو نسبت) أي ورعى البيان (قوله وجب التوقف) وفي وجوب المؤنة حال التوقف ما مر في تزويجها من اثنين برماوى (قوله حتى يتبين) أي ان رعى البيان والافسخ العقد كما تقدم التقييد به عن الزركشى ولو اراد العقد على احدهما امتنع حتى يطلق الاخرى باثنا أو رجعيًا وتنقضي العدة لاحتمال أنها الزوجة فتحل الاخرى يقينا حل (قوله وان وقع معا) بان وكل في العقد فلا ينافي كون الفرض وقوع عقدين (قوله ولم يرج معرفتها) فان رعى وقف الامر اهـ حل (قوله وبذلك) أي هذا التفصيل المذكور في الصور الخمسة وقوله اولى من قوله أي بدل قول المصنف أو يعقد الخ قال ع ش ووجه الاولوية أن من صور الترتيب أن يعلم السبق ولم يتعين السابق والحكم فيها بطلانها اذ ليس ثم ثان بخصوصه يحكم عليه بالبطلان (قوله وله نكاحهما) لان الملك قد يقدم به غير الوطء ولهذا جاز له ملك أخته حل (قوله فان وطئ احداهما) ولو جاهلا أو مكرها بخلاف الاستدخال حل وعبرة البرماوى فان وطئ احداهما أي حال كونها واضحة ولا عبرة بوطء الخنثى الا ان اتضح بالاثوثة (قوله حرمت الاخرى) لانه اذا حرم الجمع بالعقد فالوطء اولى لانه أقوى وهى المراد حرم وطؤها أو الاستمتاع بها للثاني قريب لكنه يشمل النظر

وان وقع معا أو عرف سبق ولم يتعين سابقة ولم يرج معرفتها وجهل السبق والمعية بطلا وبذلك علم أن تعبيرى بذلك اولى من قوله أو مرتبا

ثالثا (وله نكاحهما) أي من حرم جمعهما (فان وطئ احداهما) ولو في برها (حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى



لا تنزل الملك ولا الاستحقاق  
فلو عادت الأولى كأن ردت  
بعبق قبل وطء الأخرى  
فله وطء أيهما شاء بعد  
استبراء العائدة أو بعد  
وطئها حرمت العائدة حتى  
يحرم الأخرى ويشتد أن  
تكون كل منهما مباحة  
على انفرداها ولو كانت  
أحدهما مجوسية أو نحوها  
كحرم فوطئها جازله وطء  
الأخرى نعم لو ملك أمها وبنتها  
فوطئ أحدهما حرمت  
الأخرى مؤبدا كما علم بمصر  
(ولو ملكها ونكح  
الأخرى) معا أو مرتبافهو  
أعم من قوله ولو ملكها ثم  
نكح أختها أو عكس  
(حلت الأخرى دونها) أي  
دون المملوكة ولو موطوءة  
لان الإباحة بالنكاح أقوى  
منها بالملك اذ يتعلق به الطلاق  
والظهار والإيلاء وغيرها  
فلا يندفع بالاضغف بل  
يدفعه (و) يحل (لحر  
أربع) فقط لآية فانكحوا  
ما طاب لكم من النساء مثنى  
وثلاث ورباع ولقوله صلى  
الله عليه وسلم لغيلان وقد  
أسلم وتحتة عشر نسوة  
أسلمك أربع لو فارق سائرهن  
رواه ابن حبان والحاكم  
 وغيرهما ومحموده (ولغيره)  
عبدا كان أو مبعضا فهو

النظر بشهوة وفيه بعد ثم رأيت عن الروضة التقييد بالوطء ومشى عليه في الأنوار والعباب حل  
(فرع) لو أدت أمتان أن بينهما ما يمنع مع الجمع كاخوة رضاع متلا قبل قولهما ان كان قبل  
التكليف أو بعده وادعتا عند الجهل فكذلك ببر (قوله بازالة ملك) كبيع بت أو بشرط الخيار  
للمشترى مر وقوله أو بنكاح الأولى أو بنكاح (قوله أو كتابة) أي صحيحة ومن هذا يؤخذ أنها  
لا تحرم بوطء لثانية حل لان وطئها حرام قبل تحريم الأولى والحرام لا يحرم الحلال (قوله ولا  
الاستحقاق) أي استحقاق التمتع (قوله كحرم) كأن كانت أحدهما أخته لايه والأخرى أختها  
لامها (قوله جازله وطء الأخرى) يشك على ما مر من قوله سواء كانت الموطوءة محرما للوطئ قبل  
العقد الخ زي قال شيخنا ولا اشكال لان وطئها فيما تقدم لزوجة ابنه بشبهة اذا كانت بنت أخيه ووطء  
الشبهة محترم فحرمها على زوجها وان كانت محرما له بخلافه هنا أي في الملك لان وطء محرم المملوكة له غير  
محترم فلا يحرم عليه الأخرى (قوله نعم لو ملك) استدراك على قوله حتى يحرم الأولى شيخنا (قوله  
لان الإباحة بالنكاح) أي بخلاف نفس الملك فإنه أقوى من النكاح ومن ثم بطل النكاح بشراء  
زوجته كسباني في الفصل الذي يلي هذا حل لان ما هناك كون الملك أقوى من النكاح وما هنا كون  
فرائس النكاح أقوى من فرائس الملك فلا تنافي مر (قوله اذ يتعلق به الطلاق الخ) أي وما آثاره أكثر  
أقوى من غيره حل لان كثرة الآثار تدل على القوة برماوى أي لاعتناء الشارع به (قوله وغيرها)  
من جملة ذلك حقوق الولد فيه بالامكان ولا يجامع الحل للغير بخلاف ملك البين حل (قوله فلا يندفع)  
أي النكاح بمعنى إباحته بالاضغف وهي إباحة الملك وقوله بل يدفع أي يدفع النكاح أي إباحته الاضعف  
وهو الإباحة بالملك لا الملك لما علمت أنه أقوى وأيضا الملك باق (قوله ويحل لحر أربع) وكأن حكمة  
هذا العدد موافقة لاختلاط البدن الاربعة المتولدة عنها أنواع الشهوة المستوفاة غالباً بين وكانت  
شرعية موسى عليه السلام تحل النساء بلا حصر مرعاة مصلحة الرجال وشرعية عيسى تمنع غير الواحدة  
مرعاة لمصلحة النساء فراعته شرعاً يعتنا بمصلحة النوعين فان قيل ما الحكمة في رعاية شرعية سيدنا  
موسى عليه السلام للرجال وشرعية سيدنا عيسى عليه السلام للنساء قلت يحفل والله أعلم أن فرعون  
لما ذبح الأبناء واستهزف الرجال ناسب أن يعاملهم سيدنا موسى عليه السلام بالرعاية على خلاف فعل  
ذلك الجبار ولما لم يكن لسيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة ناسب أن يراعى جنس أصله رعاية  
له فليتأمل اه شويرى وقوله وكان حكمة هذا العدد الخ رده بعضهم بعدم اعتباره في الرقيق مع غنم  
الاختلاط فيه قل وأجيب بأن الحكمة لا يلزم اطرادها وقال بعضهم حكمة ذلك أن التثليث اعتبره  
الشارع في مواضع كثيرة كالطهارة والخيار وهو موجود هنا لان كلام من الاربع يخصها بعد كل ثلاث ليال  
ليلة لان المقصود من النكاح الالفة والمؤانسة وذلك يقو مع الزيادة على الأربع والمراد بالحر من لم يجب  
الاقتصار في تزويجه على واحدة كما فاده الشارع وقد تعين الواحدة للحر وذلك في كل نكاح توقف  
على الحاجة كالسفيه والمجنون والحر النكاح للامة وقد لا ينحصر كنصب النبوة فالحوال ثلاثة (قوله  
أسلمك أربعاً فارق سائرهن) وذا امتنع ذلك في الدوام فلا ينتمى في الابتداء بالأولى وهذا الحديث  
مبين للمراد من الآية وهو أن ينفك اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولا يجمع وقد انعقد الاجتماع على عدم الزيادة  
على الأربع حل وقوله أسلمك أربعاً فارق الخ الواجب أحدهما لا بعينه فاذا اختار بعينه دفع نكاح  
الباقى من غير صيغة وادافارق ستبقى له أربع من غير صيغة كما يابى (قوله ومحموه) كالمجنون (قوله



لا حداهن على الباقيات  
نم ان كان فيهن من يحرم  
جمعه كأختين وهن خمس  
أوست في حر أو ثلاث أو  
أربع في غيره اختص  
البطلان بهما (أو) في  
(عقدين فكما) في الجمع  
بين الاختين ونحوهما  
فتعبري بذلك ويزاد  
أولى من قوله فان نكح  
خمساً ما بطلن أو مرتباً  
فالخامسة (وتحل نحو  
أخت) كخالة والتصریح  
بنحو من زيادتي (وزائدة)  
هي أعم من قوله وخامسة  
(في عدة بائن) لأنها أجنبية  
لا في عدة رجعية لأنها في  
حكم الزوجة (واذا طلق  
حرثاً أو غيره) هو أعم  
من قوله والعبد (ثنتين)  
لم تحل له حتى يغيب بقبليها  
مع اقتضاض (لبيكر  
(حشفة تمكن وطؤه أو  
قدرها) من فاقدها (في  
نكاح صحيح مع انتشار)  
لأنه وإن ضعف انتشاره  
أولم ينزل أو كان الوطء  
بحائل أو في حيض أو حرام  
أو نحوه لقوله تعالى فان  
طلقها أي الثالثة فلا تحل له  
من بعد حتى تنكح زوجاً  
غيره مع خبر الصحيحين  
عن عائشة رضي الله عنها  
جاءت امرأة رفاعة القرظي

أولى من قوله فان نكح الخ) لصدقه بما اذالم تتعين السابقة مع أنه يبطل فيهما وفيه أيضاً قصور على الحر  
والخمس مع أن الحكم في الرقيق والزائد عن الخمس في الحر كذلك وكتب أيضاً قوله أولى أي أولوية عموم  
بالنظر لقوله خمساً وبالنظر لكونه قاصراً على الحر وأولوية إيهام بالنظر لقوله ومرة ثانياً لأنه يصدق  
بما اذالم تتعين عين السابقة (قوله وزائدة) سماها زائدة باعتبار ما كان قبل الطلاق (قوله واذا طلق حر  
ثلاثاً) ولو زوجته الامة واشتراها حل (قوله حتى يغيب) أي بقبليها كأن نزلت عليه أو بفعله أو من  
غير قصد منهما حل كان كائناً ما كان فيغيب بفتح أوله اذ لو ضم وبنى للفاعل فان كان ماء أو هم اشتراط  
فعلها أو كان ياء أو هم اشتراط فعله مر وحج (قوله بقبليها) حاصل ما ذكره سبعة شروط وسيأتي  
في الشرح شرطان في قوله ويشترط عدم اختلال النكاح مع قوله وسيأتي في الصداق الخ فانه يؤخذ  
منه شرط ناسع وهو أن لا يشترط عليه أنه اذا وطئ طلق أو بان منه لكن قد يقال يغني عن هذا قوله  
صحيح (قوله تمكن وطؤه) أي يتصور منه ذوق اللذة بأن يشتهي طبعاً بحيث ينقض لسه فيما يظهر فتح  
الجواد وظاهره وان كانت الزوجة ممن لا يمكن وطؤها عادة وهو الراجع شو برى وفي حل وانما محلات  
طفلة لا يمكن جماعها لان التنفير المشروع لأجله التحليل يحصل به دون عكسه كما هو واضح والخاص  
أن ماوجب الغسل أجزأ في التحليل هنا أي في غير الغوراء فلوزالت البكارة ولو من نحو الغوراء بنحو  
أصبغته كفي دخول الحشفة وان كانت لا تصل الى محل البكارة فيما يظهر ولو كان صبياً حراً عاقلاً أو عبداً  
بالعاقلاً أو كان مجنوناً بالنون أو خصياً أو ذمياً في ذمية شرح مر (قوله في نكاح صحيح) يعلم منه  
أن الصبي لا يحصل التحليل به إلا ان كان الزوج له أباً أو جداً وكان عدلاً وفي تزويجه مصلحة للصبي وكان  
الزوج للمرأة ولها العدل بحضرة عدلين فتى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح  
ومنه يعلم أن ما يقع في زمننا من تعاطي ذلك والاكتفاء به غير صحيح ع ش على مر (قوله وان  
ضعف انتشاره) بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو باعانة بنحو أصبع وليس لناوطه يتوقف  
تأثيره على الانتشار سوى هذا حل (قوله أو نحوه) كصوم وجنون (قوله أي الثالثة) ليس تفسيراً  
للمضمير بل المضمير راجع للنكوح والمعنى فان طلق الزوج المنكوحه الثالثة فقوله أي الثالثة  
صفة لمخدوف معمول لطلق أي مفعول مطلق (قوله ابن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء زى (قوله  
وانما مع مثل هدية الثوب) أي طرفه وضم الدال للتباع لغة شبهت ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار  
عند الافضاء بهدية الثوب والجمع هذب مثل غرفة وغرف اه مصباح أي لا ينتشر كأنه انتشار رفاة  
وبهذا يدفع ما يقال الذي لا انتشار له كيف تذوق عسيلته وبنوق عسيلتها أو بأن يطلقها وتزوج من  
تذوق عسيلته حل فيكون المضمير عائداً على الزوج من حيث هو ومرادها بهذا الكلام اثبات كونه  
عذياً وهي انما أثبت باقرار ماورد اليين عليها اه شيخنا عز يزى وقد روى أن زوجها عبد الرحمن  
قال والله انها كاذبة وانما كنت أندفها ندف الاديم أي الجلد فلبثت ماشاء الله ثم رجعت الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي قد مسني فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك الاول  
فلا صدقك في الآخر فلبثت حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فأنت يا بكر فقالت له يا خليفة رسول الله  
أرجع الى زوجي الاول فان زوجي الثاني قد مسني وطلقني فقال لها فشهدت رسول الله حين أنيته وقال  
لك ما قال فلا ترجعي اليه فلما قبض أبو بكر أنت عمر وقالت له مثل ذلك فقال لها عمر لئن رجعت اليه  
لأرجنك فذهبت ولم ترجع اه مل (قوله عسيلته) تصغير عسل لغة في العسل كما نقل عن القسطلاني

الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطأني فبث طلاقاً فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانما مع مثل هدية الثوب  
فقال أريد أن ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك والمراد به عند الغويين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعي

استيفاء ما يملكه من الطلاق وخرج بقبليها وبرها وبالاقتضاخ وهو من زيادتي عدمه وان غابت الحشفة كما في الغوراء وبالحشفة ما دونها وادخال المتني ويمكن وطؤه الطفل وبالنكاح الصحيح النكاح الفاسد والوطء بملك اليمين وبالشبهة والزنا فلا يكفي ذلك كما لا يحصل به التحسين ولانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو انما يتناول الصحيح وباتشار الذي ما اذا لم ينشر لشلل أو غيره لا تنفاه | حصول ذوق العسيلة المذكرة في الخبر وبشرط عدم اختلال النكاح فلا يكفي وطء رجعية ولاوطء في حال ردة أحدهما وان راجعها أو رجع الى الاسلام وذلك بأن استدخلت ماءه أو وطئها في الدبر قبل الطلاق أو الردة والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استيفاء ما يملكه من الطلاق وسيأتي في الصداق انه لو نكح بشرط انه اذا وطئ طلق أو بانت منه أو فلا نكاح بينهما بطل النكاح ولو نكح بلا شرط وفي عزمه أن يطلق اذا وطئ كره وصح العقد وحلت

وفي الشورى فان قيل هل لا ذكر وقال حتى تدوق عسيلة قلت أنت لان العسل فيه لفتان التذكير والتأنيث أو باعتبار أنه واقع على النطقة (قوله سمي بها) أي بالعسيلة وقوله ذلك أي الوطء (قوله وان غابت الحشفة) خلا لما في شرح ابيهجة للواقفين الا اكتفاء بذلك وهذا بما يفيد أنه لو دخل الذكرك في غير الغوراء لم تزل البكارة لفرقة جدا لا يحصل به التحليل ويجري حرج على حصوله بذلك تبعاً لما في شرح الروض أي بخلاف تقرير المهر في الغوراء وان لم تزل البكارة حل (قوله الطفل) أي الذي لم يبلغ حد الشهوة وان اقتصر ذكره شرح ممر (قوله ولانه تعالى علق الحل بالنكاح الخ) فيه أن هذا يخالف ما قدمه في أول النكاح من أن النكاح في هذه الآية محمول على الوطء ويجاب بأن حله على الوطء فيما سطر طريق المجاز وحله على العقد هنا بطريق الحقيقة فهما قولان جرى في كل عمل على قول عزيزي (قوله ما اذا لم ينشر) أصلاً وان أدخله بأصبعه حل (قوله عدم اختلال النكاح) أي نكاح المحلل (قوله فلا يكفي وطء رجعية) بان طلقها المحلل قبل الدخول طلقاً ثم وطئها قبل مراجعتها وقوله وان راجعها أي بعد الوطء وقوله أو رجع الى الاسلام أي بعد الوطء في الردة ولم يطأ ثانياً والا حصل به التحليل (قوله وذلك) أي وتصوير وطء الرجعية والوطء حال ردة أحدهما فهو جواب عما يقال كيف يطلق قبل الدخول وتكون رجعية مع أن الطلاق قبل الدخول يكون باتناو عبارة ع ش على ممر قوله بأن استدخلت ماءه تصوير لكون الزوج الثاني طلق رجعية قبل الوطء ثم وطئ بعد ما وارتد ثم وطئ بعدها مع أن الردة قبل الدخول تنجز الفرقة (قوله والحكمة في اشتراط التحليل الخ) وایضاح ذلك ما ذكره القفال وهو أن الله تعالى شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي يملك فيه الرجعة فمن قطع النكاح بما لا يقبل الرجعة كان مستحقاً للعقوبة وهو نكاح الثاني الذي فيه غضاضة أي كراهة عليه ولهذا المعنى حرمت أزواجه صلى الله عليه وسلم على غيره اه حل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك حل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحلل له حل ولم يذكر المرأة في ذلك لان الغالب جهلها بذلك فان علمت لعنت دميري وتصدق بيمينها في وطء المحلل وان كذبها العسرا ثباتها له ولو ادعى الثاني الوطء فأنكرته لم تعمل للاول كالكاذب الثاني والولي والشهود في العقد خلافاً للبلقيني زى باختصار (قوله وفي عزمه أن يطلق) أي اذا وطئ أو دوطأ على ذلك قبل العقد اه حل

فصل فيما يمنع النكاح من الرق أي المملوك له مطلقاً والمملوك لغيره عند انتفاء واحد من الشروط الثلاثة الآتية والامتلأوصى بأولادها اذا اعتقها الوارث لا ينكحها الحر الا بالشروط التي في الامتوا يلغز بها فيقال لنا حرة لا تنكح الا بشروط الامة ويقال في أولادها أرقاء بين حرين كما قال زى (قوله لا ينكح) أي ابتداء ووداً ما بدليل التفريع بقوله فلو طرأ الخ وقوله أي الشخص حراً كان أو مكاتباً (قوله من يملكه) ملئاً وصفة يرت على غيره من عي له في مقام اللبس فكان عايه الا برأوا جيب بأن الا برأوا لا يجب الا في الوصف وانظر هل ولو ملكاً ضعيفاً كالامة المشتراة في زمن الخيار فيمتنع عليه نكاحها ثم رأيت في ممر التقييد بقوله ملكاً تاماً ومثله حرج قال سم مفهوم التقييد به أنها تنكح من يملكه ملكاً غير تام كأن اشتريته بشرط الخيار لم يملكها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحاً صحيحاً فليراجع اه ويقاس به عكسه وهو أن ينكح من يملكها ملكاً غير تام الخ كما يؤخذ من كلامه أيضاً تأمل (قوله أو بعضه) بالنصب عطفاً على الضمير المتصل (قوله فلو طرأ ملك) أي لملكه أو بعضه له أو ملكاً له لا فرعه لان تعلق السيد بملك مكاتبه أقوى من تعلقه بملك فرعه (قوله

بوطئه فصل) فيما يمنع النكاح من الرق (لا ينكح) أي لشخص رجلاً كان أو امرأة (من يملكه أو بعضه) اذا ليجمع ملك ونكاح لما يأتي (فلو طرأ ملك تام)

فيهما



فيهما (أي في الرجل والمرأة) (قوله انفسخ النكاح) أي لان ما منع في الابتداء اذا طرأ ضرر فالتفريع واضح اه حل وفارق صحة بيع العين المؤجرة من المستأجر مع بقاء الاجارة بأن ملك الرقبة هنا يغلب ملك المنفعة اذا السيد لا يجب عليه تسليم أمته المزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس أي يجب على المؤجر تسليم العين المؤجرة اه حجج (قوله ما في الاولى) أي اذا كان المالك الرجل (قوله فلان نفقة الزوجة الخ) الاولى أن يقول فلان الزوجية تقتضي التملك لان المقتضى للتملك انما هو الزوجية لا النفقة كما في م ر وقوله تقتضي التملك يرد عليه الزوجة الامة الا أن راد تملكها أو تملك سيدها وقوله ولو ملكها الخ من عطف العلة على العلول أي لانه الخ (قوله يملك به الرقبة) أي أو بعضها وقوله والمنفعة لو أو بمعنى أو اذا لا يتوقف الحكم على ملكها معا (قوله والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة) أي نوع منها وهو التمتع بالوطء وغيره وهذا ظاهر في الصورة الاولى أي فيما اذا كان الرجل هو الذي ملك زوجته لانه كان قبل الملك لا يباح له الا الانتفاع بالبيع والتمتع فلما ملك صارت جميع المنافع والرقبة له وأما في الصورة الثانية أي فيما اذا كانت المرأة هي التي ملكت زوجها فلا يقال انها كانت قبل الملك تستحق ضرر بامن المنفعة لانها لا تستحق عليه شيئا فقولوه والنكاح الخ خاص بالصورة الاولى وأما في الثانية فلا ملك أصلا فيستفاد كون الملك أقوى في صورتين لانه اذا كان أقوى في الاولى مع كون النكاح يستحق به فيها ضرب من المنفعة ففي الثانية أقوى بالاولى لانه لا يستحق بالنكاح فيها شيء أصلا وهذا التعليل سري له من المحلى وهو لم يذكره الا في الاولى لكون التهاج لم يذكر الثانية (قوله بشرط الخيار له) وحينئذ لانه يطار ووطؤه بالملك لان به يلزم البيع لانه اجازة حل وانما قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو طرأ الملك على النكاح لانه اذا كان الخيار لهما كان الملك موقوفا وان كان للبائع فالملك له برماوى والا فالنكاح لا ينفسخ مطلقا سواء كان الخيار له أو للبائع أو لهما (قوله وكذا لو ابتاعته كذلك) أي بشرط الخيار لهما ثم فسخت لم ينفسخ نكاحها بالضعف الملك بالتمككن من ازالته بالخيار وتقدم في باب الخيار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لم يمتنع وطؤها لانه لا يدري الجهة التي تبسح له الوطء وان كان وطؤها اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده أو المشتري كذلك له الوطء الاول بالزوجية والثاني بالملك وأما اذا كان الخيار لهما فليس له أن يطأها وقد يقال بجوازها ويفرق بينه وبين ما اذا كان الخيار لهما بأن ذلك لا يدري الجهة التي يطأها بخلاف هذا فانه يطأ بالزوجية اه حل وفي ع ش على م ر امتناع وطئها لانها قد امكنه فيمتنع عليه وطء سيدته (قوله م) أي كله ولو عقبا ليس من الولد زي بخلاف الرقيق أو من فيرق فانه يجوز له نكاح من بهارق بلا شرط وهذا يفيد جواز نكاح المبعوض للامة مع تبسرها ببعضه حل (قوله من بهارق) ولو صغيرة وآيسة برماوى أي ولم تستحق منفعتها بغير نحو اجارة قل فخرجت الموقوفة عليه والموصى له بمنفعتها ولو علق سيد الامة عتقها على تزويجها من زيد جاز تزويجها منه من غير شرط لان الحرية تقارن العقد وتنعقبه فلا ترق أولادها ثم رأيت ذلك منقولا عن شيخنا حل (قوله ولو مبعوضه) للتعميم (قوله بجزءه) أي يتصور بجزءه وكذا يقدر فيما بعد فالباء للتصوير على كلام الشارح وفي المتن بقطع النظر عما قدره الشارح تكون للسبية أو بمعنى مع (قوله عن نصلح) وهل المراد صلاحيتها باعتبار ميل طبعه أو يرجع للعرف والثاني أرجح شرح م ر (قوله ولو كتابية) أي زوجة حرة لانه لا يحل للمسلم نكاح الامة الكتابية لقوله تعالى من قياتكم المؤمنات وقوله أو أمة أي علوكة (قوله شيء من ذلك) أي عن نصلح بأن لا يكون تحته شيء أصلا وكان ولا يصلح للتمتع ولو فعل الشارح هكذا كان أنسب فالاولى أن يقول الشارح بدل قوله كأن يكون تحته الخ أو يكون تحته لان الجز في معنى النقي

فيهما (على نكاح انفسخ) النكاح لان أحكامهما متناقضة ما في الاولى فلان نفقة الزوجة تقتضي التملك وكونها ملكه يقتضي عدمه لانها لا تملك ولو ملكها الملك نفسه وأما في الثانية وهي مع تام من زيادتي فلانها تطالب بالسفر الى الشرق لانه عبدها وهو يطأها بالسفر معه الى الغرب لانها زوجته واذا دعاها الى الفراش بحق النكاح بعثته في أشغالها بحق الملك واذا تعذر الجمع بينهما بطل الأضعف وثبت الأقوى وهو الملك لانه يملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة وخرج بتام مالمو ابتاعها بشرط الخيار له ثم فسح لم ينفسخ نكاحه كما نقله في المجموع عن قول الروياني انه ظاهر المذهب وكذا لو ابتاعته كذلك (ولا) ينسكح (حر من بهارق لغيره) ولو مبعوضه (الا) بثلاثة شروط وان عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم أحدها (بجزءه عن نصلح لمتنع) ولو كتابية أو أمة بأن لا يكون تحته شيء من ذلك ولا قادرا عليه كان يكون تحته من لا تصلح للتمتع كصغيرة لا تحتمل الوطء أو

يصدق بنى القيسم قيسم بنى القيس وحده (قوله أو مجنونة) أو زانية أو غائبة على ماسيا في كلامه  
أو معتدة عن غيره وأمانته فإن كانت رجعية فلا بد من انقضاء عدتها وإن كانت بائنا فلا يشترط انقضاءها  
وكالتحيرة لأنها الآن غير صالحة وتوقع شفافها لا ينظر إليه اه حل وفي شرح م ر والتحيرة  
صالحة تمنع الامة لتوقع شفافها ومحلها ان أمن من العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما إذا لم يأمن فلا  
تمنعها ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت أمة للحالة الراهنة اه ملخصا (قوله لاسها لا تغنيه)  
تعليل للشق الثاني والآية للآول (قوله ومن لم يستطع منكم طولا الآية) طولا مفعول وأن يستكح  
على تقدير اللام صفة لطولا أى طولا كالتنكاح المحصنات أو متعلقة يستطع أى ومن لم يستطع  
لنكاح المحصنات طولا أى مهرا (قوله أو قادر عليها) أى بغير اقتران وغير تأجيل المهر فاندفع  
اعتراض سم بأن كلامه شامل للمواو القدره عليها بان وجدها ووجد صداقها فاضلا عما يحتاجه في  
الفطرة عنده أو عند فرعه الذى يلزمه اعفافه لا بنحوه فلا يلزمه قبول هبة مهرا وأمة لمأفيه من المنة  
حل فالمراد قدر حقيقة أو حكما بأن يكون له ابن مومر فيجب عليه اعفافه م ر (قوله عن ارقاق  
الولد) ان كانت رقيقة أو بعضه ان كانت مبعضة (قوله جرى على الغالب) أى فلامفهوم له (قوله كأن  
ظهرت) مثال اسباب العجز وقوله عليه مشقة أى مع قدرته على منع نفسه من الزنا مع خوف الزنا عليه في  
تلك المدة فالقروض انه خاف الزنا فلو خاف الزنا حالتان تارة يقدر على منع نفسه منه مدة سفره وتارة  
لا يقدر على منعه منه مدة سفره وكتب أيضا أو لم يظهر عليه مشقة كمن لا يمكن انتقالها معه الى وطنه  
لما في تكليفه المقام معها هناك من التعرّب الذى لا تحتمل النفوس بخلاف ما إذا أمكن انتقالها معه  
فيجب عليه السفر حل وقوله فالقروض انه خاف الزنا الخ غرضه بذلك محبة عطف قول المصنف أو  
خاف زنا الخ على ما قبله لانه يقتضى أن المعطوف عليه أعني ظهرت الخ ليس معه خوف الزنا مع أن  
خوف الزنا لا بد منه في محبة نكاح الامة وحاصل ما أشار اليه من الجواب ان المعطوف عليه فيه خوف  
الزنا أيضا لأنه قادر على منع نفسه وفيه انه لا فائدة حينئذ لقوله أو خاف زنا لانه مذكور فيما بعد في قوله  
وبخوفه زنا الآن يقال ذكره هنا لبيان كون بعض أفراد خوف الزنا من أسباب العجز ع ش على  
م ر فالمراد منه هنا خوف زنا مخصوص وهو خوفه مدة السفر مع عدم قدرته على منع نفسه فنبه به على  
أن هذا النوع من أسباب العجز والمراد بخوف الزنا الآتى أعم من ذلك (قوله لغائبة) سواء كانت  
زوجة أم لا على المعتمد عند سم وع ش على م ر ومثلها حل خلا من قال ان الزوجة  
الغائبة لا تمنع نكاح الامة مطلقا به صرح م ر في الشارح حيث قال واطلاقهم ان غيبة الزوجة  
أو المال يبيح نكاح الامة صحيح اه قال حل وفي عمومته نظروا واستوجه ع ش عليه تبعا  
لسم على حجج التسوية بينهما في التفصيل المذكور وقال انه متجه جدا فلا ينبغي العدول عنه  
(قوله بان ينسب متحملها الخ) وان لم يكن في ذلك غرم مال (قوله في طلب الزوجة) أى التى يريد أن  
يجعلها زوجة كما تقدم عن شيخنا كحج اه حل والمراد من الاسراف ومجاوزة الحد واحد وهو  
أن يحصل له لوم وتعيير من الناس بقصدها قل على الجلال (قوله لانه قد يجر عنه عند حلوله) أما إذا  
علم قدرته عليه عند المحل فلا تحل له الامة أخذا بما قالوه في التيمم لو وجد الماء يباع بثمن مؤجل وكان  
قادر عليه عند الحلول لزمه الشراء والمعتمد عدم تحريم الامة في هذه الحالة لان في الزوجة كلفة أخرى  
وهي النفقة والكسوة والفرض انه معسر في الحال بخلاف ثمن الماء اه زى (قوله أو بلامهر  
كذلك) أى وهو فاقد للمهر حل (قوله أو بأكثر من مهر مثل) قيده الامام والغزالي بما إذا كان  
الزائد قدرا يعيد به اسرافا والاحرم الامة ويفرق بينه وبين ماء الطهر حيث لا يجب شراؤه بأكثر

رتقاء أو برصاء أو هرمة أو  
مجنونة لأنها لا تغنيه فهي  
كالعدومة والآية ومن لم  
يستطع منكم طولا ان  
ينكح المحصنات بخلاف  
ما إذا كان تحت من تصلح  
للمتعة أو قادرا عليها  
لاستغنائه حينئذ عن  
ارقاق الولد أو بعضه والمفهوم  
الآية والمراد بالمحصنات  
الحرائر وقوله المؤمنات  
جرى على الغالب من أن  
المؤمن انما يرغب في  
المؤمنة وتعييرى بمن تصلح  
أعم من تعبيره بحرة وسواء  
أكان العجز حسيما وهو  
ظاهر أم شرعيا (كأن  
ظهرت) عليه (مشقة في  
سفره لغائبة أو خاف زنا  
مدته) أى مدة سفره اليها  
وضبط الامام المشقة بأن  
ينسب متحملها في طلب  
الزوجة الى الاسراف  
ومجاوزة الحد (أو وجد  
حرة بمؤجل) وهو فاقد  
للمهر لانه قد يجر عنه عند  
حلوله (أو بلامهر)  
كذلك لوجوب مهرها  
عليه بالوطء (أو بأكثر  
من مهر مثل) وان قدر  
عليه كما لا يجب شراء ماء  
الطهر بأكثر من ثمن  
مثله وهذه التى قبلها من



زيادتي (لا) ان وجدها (بدونه) أي بدون مهر المثل وهو واجده فلا تحل له من ذكر كرت اندرته على نكاح حرة (و) ثانيا (بخوفه زنا) بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشى العنت (٣٧١)

منكم أي الزنا وأصله المشقة سمي به الزنا لأنه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة والمراد بالعنت عمومها لا خصوصه حتى لو خاف العنت من أمة بعينها لقوة قبيله اليها لم ينكحها إذا كان واجدا للطول كذا في بحر الرويان والوجه ترك التقييد بوجود الطول لأنه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وبهذا الشرط علم أن الحر لا ينكح أمتين كما علم من الاول أيضا (و) ثالثا (باسلامها مسلم) حراً وغيره كما مر فلا تحل له أمة كتابية أما الحر فلقوله تعالى فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات وأما غير الحر فلأن المانع من نكاحها كفرها فساوى الحر كالمردة والمجوسية وفي جواز نكاح أمة مع تيسر مبعوضة تردد للإمام لأن أرقاق بعض الولد أهون من أرقاق كله وعلى تعليل المنع اقتصر الشيخان قال الزركشي وهو الراجح أما غير المسلم من حر وغيره كتابيين فتحل له أمة كتابية لاستوائهما في الدين

من ثمن مثله وان قل الزائد أن الحاجة إلى الماء تستكررو جري عليه التوروى في تنقيحه وهو المعتمد حل وفي شرح ممر مانعه نعم لو وجد حرة وأمة لم يرض سيدها بنكاحها إلا بأكثر من مهر مثل الحرية الموجودة ولم ترض الحرية إلا بمساأله سيد الأمة لم تحل الأمة في هذه الحالة لقدرته على أن ينكح بصدقها حرة وان كان أكثر من مهر مثل الحرية قاله الأذرى (قوله لا ان وجدها بدونه) وكذا به (قوله فلا تحل له من ذكر كرت لقدرته الخ) أي ولا نظر للثمن لضعفها وهذا وجه ذكره لظنه ولم يقل لان وجدها به أي بمهر المثل وكانت تفهم هذه بالاول وأيضاً في رد على الضعيف المجوز نكاح الأمة حيثئذ للثمن وأجيب بأنه لا نظر إليها لان العادة جارية بالمساحة في المهور (قوله بخوفه زنا) أي بتوقعه لا على ندور والوجه أنها لا تحل لمحبوب الذكراً مطلقاً لا يخشى الزنا وتحل للمسوخ مطاقاً لا يخشى ريق لولد لانه لا يلحقه شوبري قال ممر انه خطأ فأحش لمخالفته لنص الآية لانه من العنت ولانه ينتقض ما ذكره بالصبي فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الأمة قطعاً ولا نظر إلى طرد البلوغ وتوقع الحمل في المستقبل انتهى بخلاف الخصي والعنينة فيحل لهما نكاحها بالشروط اه زى (قوله أو قوى تقواه) أي أو قوى شهوته وقوى تقواه (قوله سمي به) أي بالعنت وقوله لانه سببها أي فهو من اطلاق السبب وهو العنت وإرادة السبب وهو الزنا وقوله بالحد في الدنيا أي ان حد وقوله والعقوبة في الآخرة أي ان لم يحل فالواو بمعنى أو وقال الشوبري أي عقوبة الاقدام فالواو بالها (قوله والمراد بالعنت) أي الذي في الآية ولو قال والمراد بالزنا الخ لكان أولى ليكون تفسيراً لكلامه إلا أن يجاب بان المراد بالعنت في كلامه الزنا مجازاً (قوله عمومها) ليس المراد عمومها لكل امرأة حتى الرديئة ونحوها بل أن لا يختص بواحدة لما تقدم من أن من تحته غير صالحة للتمتع بخشي العنت تأمل حل (قوله من نكاحها) أي الأمة مطلقاً (قوله لا ينكح أمتين) أي صالحتين فيما يظهر خلافاً لـ حل حيث قال ولو كانت احدهما غير صالحة (قوله فلا تحل له أمة كتابية) ويجوز له التيسر بها ويفرق بين النكاح والتيسر بأن الولد رقيق في النكاح حر في التيسر لكونها نصيراً ولد ممر (قوله كفرها) أي مع قصصها بالرق فلا يقال العلة موجودة في الكافرة الحرة (قوله لان أرقاق بعض الولد) علة لمخدوف تقديره هو الراجح منه المنع لان الخ كما يدل عليه ما بعده (قوله ولا بد الخ) معتمد وعموم كلام المصنف يشمله أي حيث ترفعوا البنا والام تعرض لهم والغرض من ذلك عزوه للسبكي والرد على الباقيين صريحاً لا فقد تقدم ذلك في كلامه حيث قال وان عم الثالث الخ لأنه فهم منه أن الشرطين الأولين يجريان في الكافر أيضاً وخالف في ذلك الباقيين حيث ذهب إلى أن الشروط انما تعتبر في حق المؤمنين الاحرار اه حل بزيادة (قوله الحر الكتابي) ومثله المجوسي ونحوه في حل الأمة المجوسية له لا بد من وجود القيد أيضاً اذا حكمنا بحل نكاح المجوسي للمجوسية سـ ل ممر (قوله واعلم الخ) غرضه بهذا افادة شروط زائدة على ما مر فيه شرط أن لا تكون الأمة واحدة من هذه الأربع ووجه المنع من هؤلاء ماله في مال ولده ومكاتبه من شبهة الملك وتنزيلاً لما يستحق منفعتها من تركه من يستحق عينا ع ش على ممر وقوله مطلقاً أي وجدت هذه الشروط أم لا وقوله نكاح أمة ولده أي حيث وجب عليه الاعفاف كذا قيده حج كشيخنا اه حل ونقل سم ان ممر ضرب على القيد المذكور كما قاله شيخنا العزيزي واعتمد عدم الحل مطلقاً وحل عدم الحل ابتداء لا دواماً اذ لو ملك لولد زوجة أي لم ينفسخ نكاحها كما سيأتي وقوله

ولا بد في حل نكاح الحر الكتابي الأمة الكتابية من أن يخاف زنا ويفقد الحرية كما فهمه السبكي من كلامهم واعلم أنه لا يحل للحر مطلقاً نكاح أمة ولده

ولا أمة مكاتبه كما سيأتي في  
الاعفاف ولا أمة موقوفة  
عليه ولا موصى له بخدمة  
(وطر قيسار أو نكاح  
حرة لا يفسخ الأمة) أي  
نكاحها القوة الدوام (ولو  
جمعهما حر) حلت له الأمة  
أم لا (بعقد) كأن يقول  
لمن قال له زوجته بنتي  
وأمتي قبلت نكاحهما (صح  
في الحرة) تفرق بالصفقة  
دون الأمة لا تتفاء شرط  
نكاحها ولا أنها كما لا تدخل  
على الحرة لا تقارنها وليس  
هذا كنكاح الاختين  
لان نكاح الحرة أقوى  
من نكاح الأمة كما علم  
والاختان ليس في نكاحهما  
أقوى فيبطل نكاحهما ما  
أما لوجههما من بهرق في  
عقد فيصح فيهما الآن  
تكون الأمة كتابية وهو  
مسلم فكالحرة

درس

فصل في نكاح من تحل  
ومن لا تحل من الكافرات  
وما يذكر معه (لا يحل) لمسلم  
(نكاح كافرة) ولو مجوسية  
وان كان لها شبهة كتاب  
(الا كتابية خالصة) ذمية  
كانت أوسرية فيحل  
نكاحها قال تعالى ولا  
تتكحوا المشركات حتى  
يؤمنن وقال والمحصنات من  
الذين أوتوا الكتاب من

ولا أمة مكاتبه أي ابتداء ودواما (قوله ولا أمة موقوفة) انظر هل ابتداء ودواما أو ابتداء فقط واستقرب  
عش الاول وانما حرم نكاحها لتبنيها بالمملوك كذا ما بعده (قوله موصى له بخدمة) أي دائماً  
أم لو أوصى بخدمة مائة مائة مائة فأنها تحل له حجج أي لاها كالمستأجرة والمزوج لها الوارث لانها مملوكة  
وفيه ان هذا يقتضي أنها لو وقفت عليه زوجته وأوصى له بخدمة ابتداء انفسخ نكاحه والقول بذلك  
قد يتوقف فيه فليحذر اه حل في أول الفصل واستقرب عش على م ر الانفساخ قال لانها كالمملوك  
له (قوله ولو جمعهما حر) أي ولو كانت الحرة غير صالحة بخلاف ما لو أسلم عليها وكانت الحرة غير صالحة  
فانها كالعدم اه ب ش (قوله حلت) أي الأمة بأن لم تكن عنده من أصلح حل (قوله كأن يقول  
الح) مقتضاه انه لو قدم الأمة لا يصح فيها وعبارة شيخنا كحج وقدم الحرة أي على الأمة أما لو لم يقدم  
الحرة فانه على الخلاف وبه يعلم أن تقديم الحرة انما هو لبطان نكاح الأمة قطعاً وأما اذا قدم الأمة  
فيكون بطلانها غير مقطوع به بل على الخلاف اه حل (قوله صح في الحرة) وان كانت غير صالحة  
للتمتع وان كان التعليل الآتي ينافيه س ل وقياس ما مر من جواز نكاح الأمة على غير الصالحة صحة  
نكاحها هنا حيث كانت الحرة غير صالحة فليراجع عش على م ر فالصواب تقييد الحرة بكونها صالحة  
للتعليل المذكور (قوله ولا أنها كما لا تدخل الح) تعليل قاصر لا يناسب تعميمه بقوله حلت له الأمة أم لا  
لان محل امتناع دخولها على الحرة اذا كانت الحرة صالحة حل (قوله وليس هذا كنكاح الاختين)  
أي حتى يبطل نكاحهما (قوله كما علم) أي من صدر البحث حيث اشترط لنكاح الأمة شرط دون  
الحرة فتحل من غير شرط فاستفيد من هذا قوة نكاحها على نكاح الأمة (قوله فكالحرة) أي فيصح  
في الحرة فقط

فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل وهي ثلاث الاولى من لا كتاب لها ولا شبهة كتاب الثانية  
من لها كتاب محقق الثالثة من لها شبهة كتاب (قوله وما يذكر معه) أي من قوله وهي كسبعة مع قوله  
ومن اتقل الح (قوله لا يحل) أي ولا يصح بالنسبة للمسلم ولا يحل ويصح بالنسبة للكافر عش (قوله  
لمسلم) أي ولا كافر بأنواعه حل فشمع الوثني والمجوسي ونحوهم بناء على أنهم مخاطبون بفروع  
الشرعية م ر (قوله نكاح كافرة) وكذا وطؤها بملك اليمين شرح م ر فالوطء بملك اليمين مثل النكاح  
في الحل والحرم (قوله ولو مجوسية) أخذها غاية لتوهم حلها بسبب أن لها شبهة كتاب بخلاف الوثنية  
اذا ليس لها ذلك فهي أولى بعدم حل نكاحها (قوله وان كان لها شبهة كتاب) أي والحال ان لها  
ذلك لما قيل انه كان لم يني أنزل عليه كتاب فقطوه فرفع الكتاب فعني شبهة لكتاب ان لم يكن كتابا  
باقيا بحسب زعمهم وفي الواقع ليس كذلك لرفعه وفي شرح م ر والمشهور أن المجوس كتابا منسوباً  
الى زرادشت فلم يابد لو رفع اه قال عش ثقلان بعضهم وزرادشت وهو الذي تدعى المجوس  
نبوته بفتح الراء والمهمة بعده ألف ثم دال المهملة ضموته وسكون الين المجرمة ثم ناء مشناة  
(قوله الا كتابية) نعم الاصح حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم نكاحاً لا تسرياً لان المقصود من النكاح  
اصالة التوالد فاحتيط له ولانه يلزم ان تكون الزوجة الكتابية أم المؤمنين لقوله تعالى وأزوجه أمهاتهم  
بخلاف الملك فها واستدل الفقهاء لجواز التسري له بالكتابية بأنه صلى الله عليه وسلم وطئ صفية وريحانة  
قبل اسلامهما قال الزركشي وكلام أهل السير يخالفه م ر واعتمد عش كلام أهل السير فعليه يكون  
كلام م ر كغيره في الجواز لا الوقوع لكن الدليل الذي استدلل به الفقهاء يدل على الوقوع فلعل أهل  
السير يمنعون وطأهما قبل اسلامهما ويقولون ان الوطء بعد الاسلام والجواز مستفاد من أول عبارة  
م ر (قوله فيحل نكاحها) أي والتسري بها حل (قوله وقال والمحصنات) أي فهي مخصصة



ان جعلت الكتابيات من المشركات لقوله تعالى اتخنوا أجيالهم ورهبانهم أربابا من دون الله أو غير محصنة ان لم تقل بذلك وتكون الآية الاولى دليل التحريم والثانية دليل الحل حل وكذلك (قوله بكرة) أى مع كراهة ان لم يرج اسلامها ووجهه لم تصح ولم يحسن العنت والافلا كراهة بل بسن برماوى وحل فهو متعلق بمحذوف كقوله الشارح بقوله فيحل نكاح (قوله) لانها ليست تحت قهرنا) انظر ما معنى هذه العلة حل وعبارة شرح م لانها ليست تحت قهرنا أى فيحتاج الزوج الى أن يقيم لاجلها بدار الحرب وفي قامته هناك تكثير سواد الكفار (قوله وللخوف الح) هذه العلة تقتضى كراهة نكاح المسلمة المقيمة في دار الحرب حل (قوله حيث لم يعلم الح) أى لانها لاتصدق في أنها زوجة مسلم فلا ينافيه هذا ما تقر في السيران زوجه المسلم لا يجوز اراقها حل (قوله كعكسه) كحرم نكاح المتولدة والمتولدين آدمى وغيره وهى أو هو على صورة الأدمية أو الأدمى ولم يغلبوا التحريم في المتولدين لم وكافرة لان الاسلام يعا ويغلب سائر الأديان لحديث الاسلام يعا ولا يعلى عليه حل (قوله تغليباً) يظهره وان بلغت واختارت دين الكتابى وهو كذلك وهو المعتمد عندهم بخلاف الحج فهى كتابية لاتحل وفيه أنها كتابية وان لم تختار دين الكتابى لانها تتبع أشرف أبويها في الدين اذ يبعد تخصيص ذلك بالمسلم بل لا يصح حل والوثنية عابدة الوثن وهو الصنم - واء كان مصوراً أو غيره والمجوسية عابدة النار (قوله يهودية) متمسكة بالتوراة والثانية متمسكة بالانجيل حل (قوله لامتسكة بزبور داود) ينبغي اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى وسيأتى أن من كان كذلك تحل مناحتهم لتمسكهم بالتوراة حل الآن يحمل كلام الشارح على من تمسكت بالزبور وترك التوراة (قوله شيث) بالثلاثة أو الثلاثة الفوقية اج وهو ولد آدم لصلبه وكان أجل أولاده وأفضلهم وأشبههم بابيه وأحبهم اليه ووصيه وخليفته وولدته أمه في بطن وحده وعمره سبع مائة سنة وهو الذى انتهى اليه الانساب كما قاله الدميرى اه ومحفه خمسون ومحف ادر يس ثلاثون و ابراهيم عشرة على الاصح والعشرة الباقية من المائة أنزلت على موسى قبل التوراة وقبل أنزلت على آدم اه ويرد عليه قوله تعالى محف ابراهيم وموسى الآن تجعل الصحف شاملة للكتب قل على الجلال وشو برى لكن هذا بعيد (قوله لان ذلك) أى الزبور ومحف شيث ومحف ادر يس ومحف ابراهيم لم تنزل بنظم يدرس أى فلم يكن للتمسك بها حرمة كحرمة من عندهم كتاب ووجه هذا التحريم واضح حل ولعله أن عدم انزال ألفاظها لا ينتج حرمة نكاح المتمسكة بها أو انه يقتضى انها ليست كلام الله مع انها كلامه لانها معدودة من الكتب المنزلة ولو كانت المعاني تسمى كتباً منزلة لسميت الاحاديث النبوية كتباً لان معانيها أنزلت فالحق ان الزبور والصحف أنزلت ألفاظها وفهموا معانيها بالهام من الله كما قاله قل على الجلال (قوله وانما أوحى اليهم معانيه) أى فهموها بالهام من الله فتكون ليست من كلام الله على هذا بخلاف ما بعده (قوله لانه حكم) جمع حكمة وقوله ومواعظ الظاهر انه تفسير للحكم لانه لو أريد بها كل كلام وافق الحق لشمكت الاحكام التى نقاها بقوله لأحكام وشرائع الآن تخصص بغير الاحكام فيكون عطف مواعظ عطف خاص على عام لان المواعظ لابد من اشتغالها على وعظ (قوله لأحكام وشرائع) عطف تفسير أى فالتمسك بها كالتمسك حل (قوله فيها نقصان) راعى معنى غير قنات الضمير (قوله وفساد الدين) يعنى انهم لما تمسكوا بما لم ينزل بنظم يدرس كان بمثابة الدين الفاسد فالتعبير فيه مسامحة حل او يقال المراد بالدين التمسك أى وفساد التمسك أو يقال شدة فساد الدين أو يقال وفساد الدين أى باعتبار الاصل كفى م بخلاف الكتابية فان دينها باعتبار الاصل صحيح (قوله في اسرائيلية) أى يقينا فان شك في كونها اسرائيلية فهى داخله في قوله وفي غيرها ع ش على م

قبلكم أى حل لكم (بكرة) لانه يخاف من الميل اليها الفتنة في الدين والحرية أشد كراهة لانها ليست تحت قهرنا وللخوف من اراق الولد حيث لم يعلم أنه ولد مسلم وخرج بخاصة المتولدة من كتابى ونحو وثنية فحرم كعكسه تغليباً للتحريم (والصكتانية يهودية أو نصرانية) لامتسكة بزبور داود ونحوه كضعف شيث وادر يس و ابراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تحل لمسلم قيل لان ذلك لم ينزل بنظم يدرس ويتلى وانما أوحى اليهم معانيه وقيل لانه حكم ومواعظ لأحكام وشرائع وفرق القفال بين الكتابية وغيرها بان فيها نقصان واحدا وهو كفرها وغيرها فيها نقصان الكفر وفساد الدين (وشروطه) أى حل نكاح الكتابية الخاصة (في اسرائيلية) نسبة

الى اسرائيل وهو يعقوب بن  
آبائهما في ذلك الدين بعد  
بعثة نوح (وهي بعثة  
عيسى أو نبينا وذلك بأن  
علم دخوله فيه قبلها أو شك  
وان علم دخوله فيه بعد  
تحريفه أو بعد بعثة  
لا تنسخه كبعثة من بين  
موسى وعيسى لشرف  
نسبهم بخلاف ما إذا علم  
دخوله فيه بعدها لسقوط  
فضيلته بها (و) في (غيرها)  
أي غير الاسرائيلية (أن  
يعلم ذلك) أي دخول أول  
آبائهما في ذلك الدين (قبلها)  
أي قبل بعثة نوح (ولو  
بعد تحريفه ان تجنبوا  
المحرف) وان أقهرهم كلام  
الاصل المنع بعد التحريف  
مطلقا لتسليمهم بذلك الدين  
حين كان حقا بخلاف ما إذا  
علم دخوله فيه بعدها وبعد  
تحريفه أو بعدها وقبل  
تحريفه أو عكسه ولم  
يتجنبوا المحرف أو شك  
لسقوط فضيلته بالنسخ  
أو بالتحريف المذكور  
في غير الأخيرة وأخذا  
بالإغلاظ فيها (وهي) أي  
الكتابية الخاصة (كمسألة  
في نحو نفقة) ككسوة  
وقسم وطساق بجامع  
الزوجية المقتضية لذلك  
(فله اجبارها) كالمسألة  
(على غسل من حدث  
أكبر) كحيض وجذابة

(٣٧٤)

اسحق بن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام ما زدت به بقولي (ان لا يعلم دخول أول

(قوله الى اسرائيل) واسمه بالعبرانية عبد الله حل وهو لقب يعقوب (قوله دخول أول آبائهما)  
المراد بأول الآباء الذي تنسب اليه ولومن جهة الام في شرح الارشاد لابن أبي شريف أن المراد بالآباء  
مطلق الاصول ولو جده وهو قريب حيث نسبت اليها وعرفت قبيلتها بها حل وعبار مر والمراد  
بأول آبائهما أول جدي يمكن انتسابها اليه ولا نظر لمن بعد مظاهرا أنه يكفي هنا بعض آبائهما من جهة الام وقول  
مر ولا نظر لمن بعد ما أي الذي أنزل منه فلا يضر دخوله فيه بعد البعثة النسخة ولا يضر كونه محوسبا  
فاذا تزوج المحوسب المذكور بكنائية حلت بنتها وهذا مقيد بالمر من أن المتولدة بين من تحل ومن  
لا تحل تحرم كقوله حل أي فدخل التحريم إذا لم يدخل أول آبائهما في دين الكتابي قبل نسخه (قوله  
وهي بعثة عيسى) بالنسبة الى بعثة موسى وقوله أو نبينا بالنسبة لبعثة عيسى كما يؤخذ من ع ش فلا حاجة  
لما أطال به الحلبي فشرع بعثة عيسى ناسخة لشرعية موسى وقيل مخصصة لها لقوله تعالى ولا حل لكم بعض  
الذي حرم عليكم ورد بأنه لا يشترط في نسخ الشرع رفع جميع أحكامها حج (قوله وذلك بأن علم)  
أي بالتواتر أو شهادة عدلين أسما أي عند القاضي وأما في عقد الجزية فيكفي اخبارهم تغليبا لحقن  
الدماء ولم يكتف به ولا بخبار القليل هنا احتياط لا لبغض لكن باخبار العدل يحل له النكاح باطنا لأنه  
ظن أقامه الشارع مقام اليقين ومن ثم لو أخبر زوجة بأن زوجها مات حل لها التزوج بغير باطن حل  
(قوله بعد تحريفه) وان لم يتجنبوا المحرف حل (قوله كبعثة من بين موسى وعيسى) لانهم كلهم  
أرسلوا بالتوراة حل أي بالعمل بها وقبلها كداود وابنه عليهما السلام (قوله لشرف نسبهم)  
المناسب أن يقول نسبه أو نسبها (قوله لسقوط فضيلته) أي ذلك الدين وقوله بها أي بتلك الشريعة  
النسخة وهي شرعية عيسى فلم يدخل فيه وهو حق حل (قوله وفي غيرها) كالروم اه بر (قوله  
أي غير الاسرائيلية) أي غيرها يقينا بأن علم أنها غير اسرائيلية أو شك هل هي اسرائيلية أولا  
(قوله ان يعلم) أي بالتواتر أو شهادة عدلين أسما لا بقول المتعاقدين على المعتمد زى (قوله مطلقا)  
أي تجنبوا المحرف أم لا (قوله لتسليمهم) المناسب أن يقول لتسليمه أي أول الآباء أو لتسليمها أي المرأة  
ويمكن أن يكون الضمير راجعا للآباء وفيه أن المدعى دخول أول الآباء لا الآباء فانظر ما مرجعه وكذا  
يقال في قوله السابق لشرف نسبهم وقد يجاب بأن الضمير راجع لقومها المعلوم من المقام اه وعبارة  
المهاج دخول قومها في ذلك الدين فلعل هذا التعبير سرى له من شراحه (قوله أو بعدها وقبل تحريفه)  
انما ذكر هذه الصورة توطئة للعكس وكان الاخصر أن يقول بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعدها وقبلها  
وبعد تحريفه ولم يتجنبوا المحرف (قوله أو عكسه) أي قبلها وبعد تحريفه حل وقوله ولم يتجنبوا قيد  
في العكس (قوله أو شك) معطوف على علم فهو راجع لصور الثلاثة أي أو شك فيها وانما أثر الشك في  
هذه دون التي قبلها لما أشار اليه الشارع في تلك بقوله لشرف نسبهم وقول السبكي ينبغي الحل فيما علم  
دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل النسخ أو التحريف أو بعدهما قادر والافان كتابي اليوم  
لا يعلم أنه اسرائيل الا لا يحتل فيه ذلك فيؤدي الى عدم حل ذبايح أحمتهم اليوم ولا منا حكمتهم بل ولا  
في زمن الصحابة كبنى قرظة والتضير وقينقاع وطلب مني بالشام منعهم من الذبايح فأبيت لان يدهم  
على ذبيحتهم من غير انكار عليهم دليل شرعي ومنعهم قبل محاسب لفتوى بعضهم اه ضعيف  
مردود اه شرح مر وحج (قوله لسقوط فضيلته بالنسخ) أي في الاولين وقوله أو بالتحريف في  
الثالثة (قوله في نحو نفقة) بخلاف التوارث والحد بقذفها حل لجميع حقوق المسألة ثابتة لها الا هذين  
(قوله وقسم) ويجب أن يسوي طاق القسم وان كان معه شريعة بر (قوله ويعتقر عدم النية)

ويعتقر عدم النية منها الضرورة كما في المسألة المجنونة (و) على (تنظف)



بغسل وسخ من نجس ونحوه

و باستحداد ونحوه (و)

على (ترك تناول خيث)

خنزير وبصل ومسكر

لتوقف التمتع أو كاله على

ذلك وتعيرى بنحو نفقة

وتنظف وتناول خيث أعم

من تعيرى بنفقة وقسم

وطلاق وبغسل ما نجس

من أعضائها وبأكل

خنزير (وتحرم سامرية

خالفت اليهود وصابئة

خالفت النصارى في أصل

دينهم أو شك في مخالفتها

لهم فيه وإن وافقهم في

الفروع بخلاف ما إذا

خالقهم في الفروع فقط

لأنها مبتدعة فهي كبتدعة

أهل الإسلام نعم إن كفرتها

اليهود والنصارى حرمت

كأقوالهم في الروضة كأصلها

عن الإمام والسامرية طائفة

من اليهود والصابئة طائفة

من النصارى وقول أو شك

من زيادتي وإطلاق الصابئة

على من قلنا هو المراد ونطاق

أيضا على قوم هم أقدم

من النصارى يعبدون

الكواكب السبعة

ويضيفون الآثار إليها

وينفون الصانع المختار

وهؤلاء لا تحل منا حكمهم

ولا ذبيحتهم ولا يفرون

بالجزية ولا ينافي ذلك قول

الرافعي في صابئة النصارى

المخالفة لهم في الأصول أنها

تعبد الكواكب السبعة

أي لو امتنعت أي النية الحقيقية لأن نيتها كلاتية وفي غير المتعة لا بد أن تنوي عشا أي للتميز ولو غسلها مكرهة بأن يشره وجب عليه أن ينوي عنها شيئا وعبرة عشا قوله منها يقتضي أنه ينوي منها عند الامتناع وهو كذلك قال س ل فينوي استباحة التمتع وكذا في المجنونة (قوله من نجس) ولو معفو عنه وقوله ونحوه شامل للشوب والبدن وإن لم يكن لذلك رائحة كريهة وهو واضح لأن ذلك يفتقر الشهوة ويقلل الرغبة حل (قوله واستحداد) أي حلق العانة (قوله ونحوه) كتف الابط (قوله لتوقف التمتع) أي في الغسل وقوله أو كاله أي في التنظيف وما بعده وسئل حج عما إذا امتنعت الزوجة من تمكين الزوج لشعته وكثرة أو ساخه هل تكون ناشزة فأجاب بقوله لا تكون ناشزة بذلك ومثله كل ما يجبر المرأة عليه يجبر على إزالته أخذ بما في البيان إن كل ما يتأذى به الإنسان يجب على الزوج إزالته حيث تأذت بذلك تأذيا لا يحتمل عادة ويعلم ذلك بقرائن الأحوال من جبران الرجل المذكور أو من هو معاشر له يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا ظهر بيده المبارك المعروف وهو أنه أن أخبر طبيبان أنه مما يعدي أو لم يخبر بذلك لكن تأذت المرأة تأذيا لا يحتمل عادة لئلا يمتنع مع ذلك على عدم تعاطي ما ينظف به بدنه فلا تكون ناشزة بامتناعها وإن لم يخبر الطبيبان المذكور إن بما ذكر وكان ملازما على النظافة بحيث لم يبق بيده من العقوبات ما يتأذى به وجب عليها تمكينه ولا عبرة بمجرد نفرتها ومثل ذلك في هذا التفصيل القروح والسيالة ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا يعمل بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة عثرته له عشا على مر (قوله وتعيرى بنحو نفقة الخ) لشمولة الكسوة وغير النجس وغير الأعضاء أي فالتجسس في كلام الأصل ليس بقيد وكذا الأعضاء (قوله وتحرم سامرية الخ) أي لاسهامها لسان أهل الكتاب برماوى (قوله وصابئة) من صبا إلى معتقدها مال إليه وقوله خالفت النصارى في أصل دينهم وأصل دين اليهود الإيمان بموسى والتوراة وأصل دين النصارى الإيمان بعيسى والانجيل حل وأصل ديننا الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن قال قل على التحري برأصل دين كل أمة كتابها ونبيها وفسر الماوردي المخالفة بأن تكذب الصابئة بعيسى والانجيل والسامرية بموسى والتوراة زى وكذلك لو نفوا الصانع أو عبدوا كوكبا كما في شرح مر (قوله بخلاف ما إذا خالفهم في الفروع) أي فيحلون ما لم تكفرهم اليهود والنصارى كبتدعة ملتنا س ل (قوله لأنها مبتدعة) بخلاف التي خالفت في الأصول فأنها خرجها عن عقيدة أهل الكتاب ليست من أهلها اه عميرة فاشبهت المرتدة عن الإسلام س ل (قوله نعم إن كفرتها اليهود) أي في الأولى والنصارى أي في الثانية فالواو بمعنى أو وما قيل من أن الاستدراك صوري لأنها متى كفرتها لم تكن موافقة لهم في أصل دينهم غير ظاهر إذ قد تكفروا بانكار حكم فرعى عندهم أو بفعل يقتضي كل منهما الكفر كإلقاء مصحف في قاذورة تدبر (قوله والسامرية) أصلهم السامري عابدا للجل حل (قوله على قوم هم أقدم من النصارى) كانوا في زمن إبراهيم منسوبين لصابي عم نوح زى (قوله يعبدون الكواكب السبعة) وهي المجموعة في قوله زحل شرى مريخ من شمس ه فتراهرت لطاردا الاقار

وهي مرتبة على هذا النظم من السماء العليا إلى السفلى برماوى (قوله وينفون الصانع المختار) ويرعون أن الفلك حى ناطق زى وحل (قوله ولا ينافي ذلك) أي قوله وتطلق الخ (قوله أنها تعبد الكواكب الخ) أي فكلام الرافعي يقتضي أنها من النصارى وما تقدم في قوله ويطلق الخ يقتضي أنها قوم أقدم من النصارى لأنها منهم وحاصل منع التنافي أن الذين يعبدون الكواكب السبعة فرقان فرقة أقدم من النصارى وهي المتقدمة وفرقة من النصارى وافقت النصارى في الفروع ووافقت تلك

الى آخر ما مر لجواز موافقتهم في ذلك للاقدمين مع موافقتهم في الفروع لتصارى وهم مع الموجود في زمنهم من الاقدمين سبب في استفتاء  
 القاهر الفقهاء على عباد الكواكب فأتى الاصطخري بقتلهم (ومن انتقل من دين لاخرين) عليه (اسلام) وان كان كل  
 منهما يقر أهله عليه لانه أقر (٣٧٦) بطلان ما انتقل عنه وكان مقر اي بطلان ما انتقل اليه فان أتى للاسلام الحق

الفرقة التي هي أقدم في كونهم يعبدون الكواكب فهي ملققة وهذه مراد الرافعي وبالجملة فقول  
 الرافعي اطلاق ثالث للصائبة شيخنا (قوله في ذلك) أي عبادة الكواكب السبعة (قوله فأتى  
 الاصطخري بقتلهم) وبذلوا القاهر مالا كثيرا فلم يقتلهم مـ وهذا من غباوته اذ كان يمكنه ان  
 يقتلهم ويأخذ جميع أموالهم (قوله ومن انتقل) ذكر هذا هنا مع أن المناسب ذكره في باب الردة نوطنة  
 لقوله فلو كان المنتقل إلـ (قوله لانه أقر إلـ) قضيته ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وليس  
 مرادا كما هو ظاهر لانه لا يعتبر اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور انما هو  
 للغالب فلا مفهوم له شو برى ومثله مـ (قوله ما انتقل اليه) أي مع كونه باطلا في الواقع فلا يقال ان هذا  
 التعليل يأتي فيما إذا أسلم الكافر (قوله قتلناه) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز المن  
 عليه كذا قيل وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربنا عليه الرق أو مننا حل  
 (قوله حلت له) أي استمر حلاله (قوله ولا من الكفار) ولو مرتد أمثلها لانهم لا دوام لهما (قوله  
 وردة من الزوجين) ومن ردتها لزوجته في كفرة مريدا حقيقة الكفر لان أراد الشتم وأطلق  
 برماوى (قوله قبل دخول) أي وطء ولو في الدبر (قوله وبعده نوقفها) وليس له في زمن التوقف  
 نكاح نجواختها شرح مـ ويوقف ظهاره وإيلاؤه وطلاقها اهـ بر ولا نفقة لها وان أسلمت  
 في العدة وقوله فان جمعهما اسلام بان اتفق عدم قتلها ما احتج أسلم عـ ش وليس المراد أنهما يؤخران  
 الى انقضاء العدة لينظر هل يعود المرتد للاسلام أولا وقوله اسلام في العدة أي ولو بقوله كان غاب ثم عاد  
 بعد انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها ولم تكذب به فان كذبه قبل قولها (قوله والا) بان أسلم بعد  
 انقضائها أو قارنه الاسلام كما اقتضاء اطلاقهم تغليباً للانعاس وقوله وحرم وطء ويجب به مـ برماوى  
 أي ان لم يجمعهما الاسلام في العدة (قوله لنزل ملك النكاح) أي ملك اتفاعة أي الاتفاعة به كما مر

#### باب نكاح المشرك

أي الحكم بصحته أو فساده أو دوامه أو رفعه قل (قوله وهو الكافر على أي ملة كان) فيشمل  
 الكتابي وغيره ان أراد به من جعل لله تعالى شريكاً لقوله تعالى اتخذوا أحيارهم ورهبانهم أرباباً من  
 دون الله وعجالة حج وقد يستعمل أي المشرك معه أي الكتابي كالفقير والمساكين حل (قوله وقد  
 يطلق على مقابل الكتابي) وحينئذ يكون المراد به من يعبد غير الله من الاصنام ونحوها كالشمس  
 حل (قوله كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فيه شاهد لان عطفه  
 على أهل الكتاب يقتضي المغايرة عـ ش (قوله منفكين) أي زاتلين عما هم عليه (قوله لو أسلم)  
 ولو تبع الاحد أبويه كما يأتي (قوله على حرة) مثلها الامة اذا اعتقت في العدة وأسلمت وكان يحل له  
 نكاح الامة مـ (قوله عمل له ابتداء) أي قبل الاسلام بان وجد فيها الشرط المار وهذا يفيد ما تقدم  
 أن الراجع عند شيخنا كابن حجر حل الكتابية للمجوسى والثنى وفا قال للروضة وخلافه لا يسبى حيث  
 كانت تحل للسلح حل وقد تقدمت حرمة الوثنية والمجوسية على الوثنى والمجوسى كما قاله مـ مـ مـ

بأمنه ان كان له أمان ثم هو  
 حربي ان ظفر بابه قتلناه  
 (فلو كان) المنتقل (مرأة)  
 كأن تنصرت يهودية (لم  
 تحل لاسلم) كالمرتدة (فان  
 كانت) أي المنتقلة  
 (منكوحته فكم مرتدة)  
 نكحت فيما يأتي وخرج بالمسلم  
 الكافر فانه ان كان يرى  
 نكاح المنتقلة حلت له  
 والا فبالسلم (ولا تحل  
 مرتدة) لأحد لا من  
 المسلمين لانها كافرة لا تفر  
 ولا من الكفار لبقاء علقته  
 الاسلام فيها (وردة) من  
 الزوجين أو أحدهما (قبل  
 دخول) وما في معناه من  
 استدخال منى (تنبجز فرقة)  
 بينهما لعدم تأكد النكاح  
 بالدخول أو ما في معناه  
 (وبعده) نوقفها (فان  
 جمعهما اسلام في العدة دام  
 نكاح) بينهما لتأكده  
 بما ذكر (والا فالفرقة)  
 بينهما حاصلة (من) حين  
 (الردة) منهما أو من أحدهما  
 (وحرم وطء) في مدة  
 التوقف لنزول ملك النكاح  
 بالردة (ولاحد) فيه شبهة  
 بقاء النكاح بل فيه تمزيير

ونجب العدة منه كما لو طلق زوجته رجعيًا ثم وطئها في العدة (باب نكاح المشرك) وهو الكافر عليها

على أي ملة كان وقد يطلق على مقابل الكتابي كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين لو (أسلم) أي  
 المشرك ولو غير كتابي كوثني ومجوسى (على) حرة (كتابية) بقيد زنته بقولي (تحل) له ابتداء (دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو)  
 على حرة (غيرها) كوثنية وكتابية لا تحل له ابتداء (وتخلفت) عنه بان لم تسلم معه وتغيرى بغيرها أعم من تعيره بوثنية أو مجوسية



عليهما مع حل الكتابة لم يشكلا لانهما اشرف منهما الا ان يقال قيام المانع بالوثنية والمجوسية وهو التوثن والتنجس حرمهما عليهما وخروج بقوله تحل له محرمه ومطلقة ثلاثا قبل التحليل وكتابة غير اسرائيلية لم يعلم دخول اول آياتها في ذلك الدين قبل نسخه ونحوه برماوى (قوله أو أسلمت زوجته) سواء كانت كتابية أم لا وهذا حكمه الاظهار حيث لم يقل أسلمت هي (قوله قبل الدخول) أى الوطء ولو في الدبر وقوله وما في معناه أى من استدخال المني في القبل (قوله والا فالفرقة من الاسلام) وكذا لو أسلم مع انقضاء العدة تغليباً للمانع حل (قوله لانهما مغلوبان) أى مقهوران عليها فان قلت الفرقة باختيار من أسلم منهما لان الزوج ان أسلم فقد وجدت الفرقة باختياره وكذا ان أسلمت هي قلت هما مغلوبان عليها باعتبار أن الشرع طلب منهما الاسلام وقهرهما عليه فلهما بهذا الاعتبار مقهوران ويرد على التعاليل فرقة الردة فانها فرقة فسخ مع أنهما غير مغلوبين عليها فتأمل وأجيب بأن الردة تحصل الفرقة بينهما قهراً عنهما ويجرى ذلك في اسلام أحدهما (قوله أو أسلمت) ولو شك في المعية فقتضى تنزيلهم الاسلام منزلة الابتداء الحكم بعدم دوام النكاح والذي في الروض دوام النكاح اهـ حل وعبرة من أسلمت مع أى قينا فلا يكتفى بالشك في المعية تغليباً للمانع (قوله ولتساو بهما الخ) الاولى أن يقولوا لتقارنهما لان المساواة تصدق مع تخلف أحدهما عن الآخر الا أن يقال المعنى وتساو بهما في زمن النطق بكلمة الاسلام وقوله المناسب الخ أى به ليخرج ما اذا ارتد ما عاقبهما لا يقران (قوله لان به يحصل الاسلام) ان أراد أنه يحصل به وحده ولا مدخل لما قبله فممنوع كما هو ظاهر والالزام حصول الاسلام اذا أتى بأخيه دون أولها وان أراد التوقف عليه مع مدخولية ما قبله فظاهر شوبرى وامم ان في مثل هذا التركيب ضمير الشأن محذوف كما قاله اليوسى على الكبرى وفيه أنه لم يعد محذوف ضمير الشأن الا اذا خففت ان وقوله يحصل أى يوجد ويتحقق فلا يقال ان بالتمام يتبين دخوله في الاسلام من حين النطق بالهزمة كما أنه لو مات مورثه أى المسلم بعد ثبوته في الهزمة وقبل تمام كتمى الشهادة لا يبرئه بخلاف الصلاة يتبين بالراء دخوله فيها بالهزمة ويفرق بين ذلك وبين الصلاة بان كتمى الشهادة خارجة عن ماهية الاسلام بخلاف التكبير فانه ركن من الصلاة حل وشرح مـ أى فهو من أجزاءها فكان ذلك التبين ضرورياً لا يثبته بل لا يصح بل المحصل للاسلام تمامها ويمكن أن يفرق أيضاً بان الدخول في الصلاة بالنية وهى تتحقق مع أول التكبير وفي الاسلام بالاعتراف بمعنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بالتمام اذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناه عنانى ملخصاً وقوله لا بأوله للرد على المخالف (قوله اكن لو أسلمت المرأة) استدراك على قوله أو أسلمت ما دام وقوله مع أبى الطفل لو قال مع أبى الزوج الطفل أو المنجون كان أظهر وقوله بطل النكاح مثله في البطلان عكسه (قوله عقب اسلام أبيه) فهو عقب اسلامها ولا نظر الى ان العلة الشرعية مع معلولها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع فلا يحكم للولد باسلام حتى يصير الأب مسلماً شرح مـ وعبرة حل قوله لان اسلام لطفل الخ أى لا يحكم باسلامه الا بعد اسلام أبيه واسلامها مقارن لاسلام الأب فاسلامه عقب اسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع فقد حكم باسلامه بعد اسلامها وهذا وجه به البلقيني خلافاً لحج حيث قال بدوام النكاح بناء على ما صححوه من أن العلة الشرعية تقارن معلولها فترتب اسلامه على اسلام أبيه لا يقتضى تقدماً وتأخراً بالزمان اهـ وما قاله البغوى مبنى على أن لعل الشرعية تتقدم على معلولها بالزمان ورد حجج ما تقدم عن البلقيني بأن الشارع نزل نطق التبوع بالاسلام منزلة نطق التابع فكأن نطقهما وقع في زمن واحد فاسلامه مقارن لاسلامها وكون الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع لا يفيد لان المسار هنا على التقدم والتأخر

(أو أسلمت) زوجته (وتخلف فسكردة) وتقدم حكمها قبيل الباب أى فان كان ذلك قبل الدخول وما في معناه تنجزت الفسقة أو بعده وأسلم الآخر في العدة دام نكاحه والا فالفسقة من الاسلام والفرقة فيها ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق لانهما مغلوبان عليها (أو أسلمت) قبل الدخول أو بعده (دام) نكاحهما خبر صحيح فيه وتساو بهما في الاسلام المناسب للتقرير بخلاف ما لو ارتد ما كـ كما مر (والمعية) في الاسلام (بأخولفظ) لان به يحصل الاسلام لا بأوله ولا بآنتائه وسواء فيما ذكر أكان الاسلام استقلالاً أم تبعية لكن لو أسلمت المرأة مع أبى الطفل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح كما قاله البغوى لتقدم اسلامها في الاولى لان اسلام الطفل عقب اسلام أبيه واسلامها في الثانية متأخرة فانه قولى

بالزمان لا بالرتبة لانه امر عقل لا يعول عليه هنا اه (قوله واسلام الطفل حكى) أى فهو وأسرع  
فيكون اسلامه متقدما على اسلامها و يأتى ذلك في اسلام أيها مع شرح م ر (قوله لا تنضم مقارنته)  
أفهم كلامه أن المفسد الطارىء بعد العقد كأن ارتد أحدهما ثم رجع في العدة لا يضر وهو كذلك الا في  
رضاع أو جباع رافعين للنكاح س ل (قوله لمفسد) أى عندنا فقط فان كان مفسدا عندنا وعندهم ضرر  
مطلقا أو عندهم فقط لم يضر مطلقا والمراد بالمفسد عندنا ما اتفق عليه علماءنا أى علماء ملتنا كما قاله  
الجزائى بدليل قوله فيقرر على الخ فيفيد أن غيره لا يشترط زواله عند الاسلام وهو ظاهر ان ترافعوا المن  
لا يراه مفسدا اه عبد الحق (قوله زائل عند اسلام) وانما اعتبر زوال المفسد حين الاسلام لان شروط  
الصحة لم تلتزم بتغير حال الكفر فلا أقل من اعتبارها حال الاسلام لتلايخوال العقد عن شرط الصحة في  
الحالين والحاصل أنهم زلوا حال العقد في حال الاسلام مبتدأ لا منزلة الدوام (قوله بشرط) هلا  
قال بقيد كمادته وما لفرق بين القيد والشرط ولعله تفنن في التعبير (قوله ولم يعتقدوا فساده) والعبرة  
باعتقاد أهل ملة الزوج بر (قوله ومن الاول الخ) فيه أن الخروج ج فرع الدخول وهذه الصورة لم  
تدخل في كلام المتن حتى يحتاج الى اخرجها لان فرض المسئلة أن النكاح دام بعد الاسلام لانه قال  
وحيث دام الخ وهذه انقطع فيها النكاح بالاسلام فلم تدخل فلو قال المتن ولا تنضم مقارنته الخ وحذف  
الحيثية صح قوله ومن الاول (قوله ما لو نكح حرة) أى صالحة لا متعم وأمة سواء نكحهم معا أو مرتبا  
أمام المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في اندفاع الامة لان المفسد قارن العقد والاسلام وأما عند  
تقدم نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك وانما أفسد وافية نكاح الامة ناظرين في ذلك الى انه أى الاسلام  
كانتداء النكاح دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعى لان نكاح الامة بدل يعدل  
اليه عند تعذر الحرة والابدال أضيق حكما من الاصول فلهذا غلب هنا شائبة الانتداء زى وعبرة  
شرح م ر وانما غلبوا هنا شائبة الابتداء لان المفسد خوف ارقاق الولد وهو دائم فأشبه المحرمية بخلاف  
العدة أى عدة الشبهة الطارئة والاحرام لزوالهما عن قرب فالحاصل أن الاسلام ينزل منزلة الابتداء الا  
في الاحرام وعدة الشبهة الطارئة كما قاله سم (قوله كما يعلم عما يأتى) في قوله ونقرهم فيما ترافعوا فيه اليها  
على ما نقرهم عليه الخ كذا قيل والاولى أن يراد عما يأتى أى في الفصل الآتى حيث قال هناك أو أسلم على  
حرة واماء أو أسلمن كما مر نعت أى الحرة للنكاح لانه يمنع نكاح الامة لمن تحت حرة تصلح فيمنع  
اختيارها (قوله تحمل له الآن) أى حين الاسلام وقال ابن قاسم كلام الاصل يحتاج اليه لاخراج ما اذا  
طرأ له مانع بعد العقد كطرد ورضاع محرم ووطء أم زوجته أو بنتها ولاخراج ما اذا تقدم نكاح الامة على  
الحرة ووجدت شروط نكاح الامة فان العقد لم يقترن بمفسد في المذكورات مع أن الزوجة في الاولين  
والامة في الثالث لا تحمل عند الاسلام اه (قوله فيقرر على نكاح الخ) هو واللذان بعده مفرعة على  
المنطوق وقوله لا على نكاح محرم مفرع على مفهوم زائل عند الاسلام (قوله تنقضى) عبارة المتهاج  
منقضية وهى أظهر (قوله عند اسلام) أى قبله وكلامه يقتضى أنه لو انطبق آخر العدة على آخر كنى  
الشهادة أقر على ذلك لانه يصدق عليه أن اعدة منقضية عند الاسلام ونقل عن شيخنا أنه لا يقرر على  
ذلك لقارئة المانع وهو العدة للاسلام حل وهذا هو المعتمد (قوله لا تنقضاء المفسد عنده) لانه  
الاولى لافساد لان النكاح بلاولى ولا شهود ولم تجمع أئمتنا على بطلانه بدليل أن داود الظاهري يرى  
صححة النكاح بغير الولي والشهود وفي الثانية المفسد زائل ولم يعتقدوا فساده حل بإيضاح أى لان قول  
المتن لا تنضم مقارنته الخ سالبة تصديق بنى الموضوع فتشمل ما اذا اتقى المفسد بالكيفية كالنكاح بلا  
ولى وشهود لكن يعكس عليه قوله مقارنته بانه لا يصح أن يقال لا تنضم مقارنته لمفسد لعدم المفسد اذا

واسلام الطفل حكى  
(وحيث دام) النكاح  
(لا تنضم مقارنته لمفسد)  
زائل عند اسلام بشرط  
زدته بقولى (ولم يعتقدوا  
فساده) تخفيفا بسبب  
الاسلام بخلاف ما اذا لم يزل  
المفسد عند الاسلام أو زال  
عنده واعتقدوا فساده  
ومن الاول ما لو نكح حرة  
وأمة وأسلموا اذ المفسد هو  
عدم الحاجة لنكاح الامة لم  
يزل عند الاسلام المنزل  
منزلة الابتداء كما يعلم عما يأتى  
فلا حاجة الى الاحتراز  
عنه بقوله وكانت بحيث تحمل  
له الآن (فيقرر على نكاح  
بلاولى وشهود وفي عدة)  
لا غير (تنقضى عند اسلام)  
لا تنقضاء المفسد عنده  
بخلاف غير المنقضية فلا يقرر  
على النكاح فيها ببقاء المفسد



(و) يقر على نكاح  
(مؤقت) ان (اعتقده  
مؤبدا) كصحيح اعتقدوا  
فساده ويكون ذكر الوقت  
لغو بخلاف ما اذا اعتقده  
مؤقتا فانه اذا وجد الاسلام  
وقد بقي من الوقت شيء لا يقر  
على نكاحه (كنكاح  
طرات عليه عدة شبهة  
وأصلها فيها) فيقر عليه  
لانها لا ترفع النكاح (أو)  
نكاح (أسلم فيه أحدهما  
ثم أحرم) بنسك (ثم أسلم  
الآخر) في العدة (والاول  
محرم) فيقر عليه لان  
الاحرام لا يؤثر في دوام  
النكاح فلا يختص الحكم  
بما اقتصر عليه الاصل من  
التصوير بما اذا أسلم الزوج  
ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة  
(لا) على (نكاح محرم)  
كبنته وأمه وزوجة أبيه أو  
ابنه لازوم الفساد له  
(ونكاح الكفار صحيح)  
أي محكوم بصحته وان لم  
يسلموا رخصة وقوله تعالى  
وامراته حالة الخطب  
وقوله تعالى وقالت امرأة  
فرعون ولاتهم لو ترافعوا  
الينالم نبطله قطعاً (فلو طلق  
ثلاثاً ثم أسلم لم تحل له)  
(الابمحل) كفي انكحتنا  
(ولقررة) على نكاح  
(مسمى صحيح) المسمى  
(الفاسد) نكح

المقارنة لا بد فيها من الفساد والنفي انما هو منصب على تضرر المقارنة فكونها تصدق بنفي الموضوع فيه  
شيء وفيه أن موضوع السالبة نفس المقارنة ولا يردي شيء مما ذكر اذ يصح أن يقال لا تضر مقارنته لفسد  
لعدم وجود المقارنة له وعبارة عن قوله لا تنفاه المفسد أي فهو مثال للفسد الزائل عند الاسلام أي بناء  
على أن الخلو عما ذكر مفسد وهو خلاف ما مر من أنه غير مفسد ذلك أن تقول الخلو عن الولي بالشهود  
متحقق عند الاسلام فأين الاتقاء ولعل الجواب أن يقال المفسد خلو العقد عما ذكر حين صدوره وهذا  
غير متحقق عند الاسلام والمتحقق عنده هو كون العقد السابق خاليا عما ذكر حين صدوره وذلك  
ليس هو المفسد (قوله على نكاح مؤقت) فيه أن هذا هو نكاح المتعة وقد قال بحله ابن عباس واستمر  
عليه وان كان مخالفاً فيه لكافة العلماء من الصحابة والتابعين حل أي فهو غير مفسد فيصح سواء  
اعتقده مؤبداً أم لا الآن يقال لم يعتد بخلاف ابن عباس للإجماع على خلافه فيكون مفسداً لكن  
يرد عليه خلاف داود الظاهري فيما مر (قوله ان اعتقده مؤبداً) والعبرة باعتقاد أهل ملّة الزوج  
برماوى (قوله وقد بقي من الوقت الخ) لان المفسد ليس زائلاً عند الاسلام فان لم يبق من الوقت شيء  
فعلوم أن لا نكاح لا اعتقادهم ذلك حل (قوله كنكاح طرات عليه عدة شبهة) كان أسلم فوطئت  
بشبهة ثم أسلمت أو عكسه أو ووطئت بشبهة ثم أسلم في عدتها على المذهب وان كان لا يجوز نكاح العدة  
لان عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فهنا أولى لكونه يحتمل في أنكحة الكفار ما لا يحتمل في  
أنكحة المسلمين فغلبنا عليه حكم الاستدانة هنا دون نظائره نرحم واستشكل الفقال عروض  
الشبهة بين الاسلامين بأن أحد الزوجين اذا أسلم تسرعت الزوجة في عدة النكاح وهي مقدمة على عدة  
الشبهة كما سيأتي قريباً في كتاب العدد فالسلام الآخر يكون في عدة النكاح لافي عدة الشبهة وأجيب  
بأجوبة منها ما قاله الامام وغيره انما لا تقطع بكونها عدة نكاح لجوار أن يسلم المتخلف فيبين أن الماضي  
منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة زى ومن الاجوبة ما اذا كانت حاملاً فانه تقدم عدة الشبهة  
على عدة النكاح وهذا الاشكال لا يرد على كلام المصنف لان كلامه فيما اذا طرأ الاسلام على الشبهة  
والاشكال فيما اذا عرضت الشبهة بين الاسلامين كما في عبارة مرفأشكال الفقال وورد عليه تأمل  
(قوله ثم أحرم) أو قارن احرامه اسلامهما س (قوله ونكاح الكفار صحيح) والواجب أنه ليس  
لنا البحث عن اشتغال أنكحتهم على مفسداً ولان الاصل في أنكحتهم الصحة كأنكحتنا نرحم  
مر أي ليس لنا البحث بعد الترافع اليها والمراد أن لا يبحث عن اشتغاله على مفسد ثم ينظر هل هذا  
المفسد باق فينتقض العقد أو زائل فنبيجه فامر من أن انتقض عقدهم المشتمل على مفسد غير زائل محله  
اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحث بمنع علينا اه رشيدى (قوله أي محكوم بصحته) والا  
فالصحة موافقة الفعل لذى الوجهين الشرع فهي تستدعى تحقق الشر وط بخلاف الحكم بهاقانه  
رخصة وتخفيف قال الشيخ ولعل المراد أنه يعطى حكم الصحيح والافجردانه محكوم بصحته لا يخص  
تأمل شورى وكتب أيضاً قوله أي محكوم بصحته أي حيث لم يوافق الشرع وأما اذا وافق الشرع  
كأن زوجها القاضي فصحيح لا تطابق تعريف الصحة عليه حل (قوله ولاتهم لو ترافعوا الخ)  
فيه تعليل الشيء بنفسه لان معنى قوله لم يطلبا الحكم بصحته فيكون المعنى ونكاح الكفار محكوم  
بصحته لاتهم لو ترافعوا اليها محكم بصحته تأمل (قوله فلو طلق ثلاثاً ثم أسلم) أي أو أسلم هو ولم تحل  
في الكفر وما ذكرناه في الصورة الثانية ظاهر وان أزهام اطبا فهم على التعبير هنا بثم أسلمه اخلافه أما لو  
تحلّت في الكفر كفي في الحل اه شرح مرفأ (قوله الابمحل) ولو في الكفر سواء اعتقدوا وقوع  
الطلاق أو لا لانما اعتبر حكم الاسلام س (قوله نكح) والظاهر أن مثل الجر لدم لو رأوه متقوماً

(ان قبضته كله قبل اسلام فلاشئ) ط لا انفصال الامر بينهما وما انفصل حالة الكفر لا يتبع نعم لها مهر المثل ان كان المسمى مسلماً مسروها  
 لان الفساد فيه لحق المسلم وفي نحو الخمر على الكفر على نحو الخمر دون المسلم وألحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه  
 وأم ولده بل ويالحق به سائر ما يختص به المسلم والكافر المعصوم (أو) قبضت قبل الاسلام (بعضه فلها

(٣٨٠)

قسط ما بقي من مهر المثل)  
 وليس لها قبض ما بقي من  
 المسمى (والا) أي وان لم  
 تقبض منه شيئا قبل الاسلام  
 (فلها) (مهر مثل) لانها لم  
 ترض الا بالمهر والمطالبة في  
 الاسلام بالمسمى الفاسد  
 بمنفعة فرجع الى مهر المثل  
 كما لو نكح المسلم بفاسد  
 وحل استحقاقها له بل  
 وللمسمى الصحيح فيما لو كانت  
 حرة اذ لم يمنعها من ذلك  
 زوجها فاصداً تملكه  
 والغلبة عليه والاستقط حكام  
 الفوراني وغيره عن النص  
 وجري عليه الاذرع وغيره  
 (ومندفعة باسلام) منها أو  
 منه (بعد دخول) بان أسلم  
 أحدهما ولم يسلم الآخر في  
 العدة (كمقررة) فيما ذكر  
 فهو أعم من اقتضائه على  
 أن لها المسمى الصحيح  
 (أو) باسلام (قبله) فان  
 كان (منه) (لها) (نصف) أي  
 نصف المسمى في المسمى  
 الصحيح ونصف مهر المثل  
 في المسمى الفاسد (أو منها)  
 فلاشئ) لها لان الفراق  
 من جهتها (ولو ترفع البنا)  
 في نكاح أو غيره (ذميان)

حل (قوله ان قبضته) أي الرشيدة أي أو قبضته ولي غيرها ولو باجبار من قاضيه فان لم يقبضه أحد من  
 ذكر بان قبضته سفيهة ترجع الى اعتقادهم فيه فيما يظهر شرح م (قوله لا يتبع) أي بالنقض كما في شرح  
 الروض (قوله عبده ومكاتبه وأم ولده) وان كانوا كفارا بدليل الحاقهم بالمسلم اذ لو قيدوا بالاسلام لكانوا  
 داخلين في المسلم شيخنا (قوله فلها قسط ما بقي) والاعتبار في تهسيط ذلك في صورة مثلي كخمر  
 تعددت ظروفها واختلف قدرها لم لا بالكيل وفي صورة متقوم كخمر بن زادت احدهما بوصف يقتضي  
 زيادة قيمته او كخمر يربى بالقيمة عند من يراها نعم لو تعدد الجنس وكان مثليا كزق خر وزق بول  
 وقبضت بعض كل منهما على السواء فينبغي اعتبار الكيل ولا ينافي ما قرررنا من امر في الوصية أنه لو لم  
 يكن له الا كلاب وأوصى بكل من كلابه اعتبر العدد لا القيمة لان ذلك محض تبرع فاعتفر ثم ما لا يغتفر  
 في المعاوضات شرح م (قوله أي وان لم تقبض منه شيئا قبل الاسلام) بان لم تقبضه أصلاً أو قبضته بعد  
 الاسلام سواء كان بعد اسلامهما أم اسلام أحدهما كما نص عليه في الام شرح م (قوله وحل  
 استحقاقها له الخ) محلها أيضاً في غير المفوضة أم لو نكح مفوضة فلاشئ لها وان وطئها بعد الاسلام زى  
 أي لامهرها لانه استحق وطأ بالامهر ولا ينافيه ما في الصداق انه لو نكح ذمي ذمية تفويضا وترافعا  
 ليناحكمتاها بالمهر لان ما هنا في الحر بين وفيما اذا انتقدوا أن لامهر بحال بخلافه ثم فهمام م (قوله  
 فيما لو كانت حرة) أي والزوج مسلم أو حرة في كاهو ظاهر وهو ظاهر ان كان مهر المثل أو المسمى معينا  
 أمالو كان في الذمة فهل يأتي ذلك فيه أيضا بان يقصد عدم رفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره عن  
 والظاهر أنه يأتي فيه أيضا بدليل قول الشارح والاستقط لان السقوط لا يكون الا عما في الذمة شيخنا  
 (قوله ولو ترفع البنا) مراده رفع الأمر البنا ولو من أحدهما فقط بان جاء لنا أحدهما بطلب خصمه  
 بدليل بقية الكلام شورى (قوله بلا خلاف) الاولى أن يقول للاجماع (قوله وهذا نسخ الخ)  
 والاولى حلها أي الثانية على المعاهدين والاولى على الذميين كما قال بعضهم اذ لا يصار الى النسخ الا ان  
 تعذر الجمع والجمع ممكن ويقال عليه اذا كانت الثانية منسوخة بالاولى وقد سلف أن الثانية في المعاهدين  
 يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي الى المنع ويحاج بان النسخ في الحقيقة لقياس  
 أهل الذمة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية أصل القياس جعلت الآية الاخرى  
 ناسخة لها من حيث المنع من صحة القياس فابتأمل اه عميرة وزى لا هم قاسوا الذميين على المعاهدين  
 لعدم وجوب الحكم بينهم قبل نزول قوله تعالى وأن احكم بينهم فيما نزل كان ناسخا لهذا القياس وعبرة  
 شرح م أو تحمل الآية الاولى على أهل الذمة والثانية على المعاهدين اذ لا يجب الحكم بينهم على المذهب  
 لعدم التزامهم أحكامنا ولم يلتزم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من النسخ (قوله لانهم لا يعتقدون  
 تحريمه) ولانا نقررهم على شربه حيث لم يتجاهروا به ولانه أسهل من الزنا لان الخمر أكلت وان أسكرت  
 في ابتداء ملتنا وذلك لم يحل في ملة فقط قال حج فان قاتهم مكلة ون بالفر وع فلم نؤاخذهم بها مطلقا  
 قلت ذاك انما هو بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على أن

التحقيق

أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو) أي معاهد (وذمي وجب) علينا (الحكم)

بينهم بلا خلاف في غير الاولى والاخيرة وأما فيما قلناه تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وهذا نسخ لقوله فان جاؤك فاحكم بينهم وأعرض  
 عنهم كما قوله ابن عباس رضي الله عنهما نعم لو ترفعوا البنا في شرب خمر لم نحددهم وان رضوا بحكمنا لانهم لا يعتقدون تحريمه قاله الرافعي في  
 باب حد الزنا والاخيرتان من زيادتي



التحقيق عندى أنهم ليسوا مكافئين إلا بالفرع المجموع عليهم ادون المختلف فيها اذ لا عقاب فيها الا على معتقد التحريم اه حل فان قلت يشكل على التعليل بعدم اعتقاد تحريمهم حد الحنفى بشرب مالا يسكر من النبيذ اذ ارفع الحاشا كى شافى قلت يفرق بان من عقيدة الحنفى ان العبرة بذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة الشاهدة بضعف رأيه فيه ولا كذلك هم اه تحفة (قوله وتقرهم الخ) ختم بهذا مع تقدم كثر من موره كقوله فيقررون على نكاح بلاولى وشهود الخ لانه ضابط صحيح يجمعها وغيرها م

**فصل فى حكم من زاد على العدد الشرعى** أى وما يذكر معه من قوله أو أسلم على أم وبنتها أو على أمة الخ والاولى أن يقول فى حكم من زادت زوجاته وفى حكم من زاد من الزوجات لانه ذكر حكم كل منهما وقيل يقال مراده بحكم من زاد بالنسبة لانفسهن أولن هن فى عصمته حل وحكم ذلك أنه يلزمه اختيار مباحه ويندفع نكاح الزائد وقوله من زوجات الكافر بيان لمن وقوله بعد اسلامه متعلق بقوله حكم (قوله لو أسلم الخ) ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الاصح أسلموا معا أو مرتباً ثم ان ترتب النكاحان فهى للاول وكذا لو أسلموا دونها أو الاول وحده وهى كناية عن شرح م فان مات الاول ثم أسلمت مع الثانى أقربت معه ان اعتقدوا صحته وان وقع ما علمت بقرع واحد منهما مطلقاً اه حج وخ ط وانما لم يكن لها الاختيار كالرجل لانها لا تملك ابتداء نكاح أكثر من رجل بخلافه (قوله من مباح له) ه لاقال كالاتى مباحه لا فادته الاختصار ويمكن أنه صرح بالحرف هنا لبيان أن الاضافة فيما بعده على معنى ذلك الحرف لا على معنى فى أو من ولم يصرح به فيما يأتى للاختصار واعلمه من هنا وقطع ما بعده عن الاضافة لعمل المضاف اليه فيه ولم يقطع هنا لعدم تقدم مضاف قبله يعين المضاف اليه فيه تأمل شورى (قوله بعد اسلامهن فيها) أى العدة وهى من حين اسلامهن حل (قوله لزمه اختيار مباحه) ولا يشترط فيه الاشهاد ع ش ويكفى الاختيار الضمنى بان يختار الفسخ فيما زدد على مباحه والحاصل كما يأتى أنه اذا أتى بصيغة امساك لم يحتج بصيغة فراق للفارقات كما يدل عليه قوله وان دفع نكاح من زاد وان أتى بصيغة فراق لم يحتج بصيغة امساك فى المسكات (قوله وان دفع نكاح من زاد) أى من حين الاسلام ان أسلموا معا والا ففى اسلام السابق من الزوج أو المندفعة فتحسب العدة من حينئذ لانه أى الاسلام السبب فى القرقة لا من الاختيار وفرقتهن فرقة فسخ لا فرقة طلاق شرح م (قوله ان غيلان) ولعله انما نص على غيلان مع أنه من جهة ستة أسلم كل منهم على عشر نسوة كما قاله ابن الجوزى لصحة الحديث فى شأن غيلان دون غيره تقرير مدافى وقال البرماوى لانه الذى وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أمسك أربعاً) أى اختار اختار الاذرى ان أمسك للوجوب وفارق للإباحة واعتمده م واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما اذ وجوده يتعين الآخر وفى جميع ذلك نظر اذ لا معنى لتعين فقط أحدهما معينا ومهما و اباحة الآخر كذلك فالوجه أن الواجب هو التقدير المشترك بينهما الموجود فى ضمن أيهما وجد وهو تمييز مباحه من غيره والجمع بينهما تأكيد برماوى ومثله قل على الجلال وانظر ما لفرق بين ما اختاره وبين ما قبله وهو وجوب واحد لان تمييز مباحه يحصل بأحد هما فالحق أن الواجب واحد لا بعينه لانه يلزم من أحدهما الآخر كما يدل عليه قول المتن لزمه اختيار مباحه وان دفع من زاد مع قول الشارح فيما يأتى ولو اختار الفسخ فيما زاد على المباح تعين المباح للنكاح وان لم يأت فيه بصيغة اختيار وقوله أربعاً صريح فى أنه لا يجزئ اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام فى أربع طبلاوى سم على حج ع ش على م (قوله اذ انكحهن مرتباً) ه لاقال فى الثانية مع أنه أخصر ولعل

(وتقرهم) أى الكفار فيما ترافعوا فيه اليها (على ما تقرهم) عليه (لو أسلموا) وبطل ما لا تقرهم (عليه) لو أسلموا فلوترافعوا اليها فى نكاح بلاولى وشهود أو فى عدة هى منقضية عند ترافع أقرب رناه بخلاف ما اذا كانت باقية وبخلاف نكاح محرم

**فصل فى حكم من زاد على العدد الشرعى من زوجات الكافر بعد اسلامه** لو (أسلم) كافر (على أكثر من مباح له) كأن أسلم حراً على أكثر من أربع حرائر أو غيره على أكثر من ثنتين (أسلمن معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمن بعد اسلامه (فى عدة) وهى من حين اسلامه أو أسلم بعد اسلامهن فيها (أو كن كنيات لزمه) حالة كونه (أهلاً) للاختيار ولو سكران (اختيار مباحه) وان دفع (نكاح) (من زاد) منهن عليه والاصل فى ذلك أن غيلان أسلم وتحت عشر نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعاً وفارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواء أنكحهن معاً أم مرتباً وله امساك الاخيرات اذا نكحهن مرتباً

واذا مات بعضهن فله اختيار الميثاق و يرث منهن وذلك لترك الاستفصال في الخبر وتعميري بما ذكر شامل لغير الحر كما تقرر بخلاف عبارته وخرج بزاد في أهله غيره (٣٨٢) كان أسلم تبعاً فلا يلزمه ولا وليه اختيار قبل أهليته بل ولا يصح منها ذلك

وجه العدول عنه توهم أن المراد الثانية في المتن وهي قوله أو في عدة فتأمل (قوله وإذا مات بعضهن) أي بعد إسلامه أما الوصيات قبل إسلامه فهو بمنزلة انقضاء عدتهن قبل إسلامه فيختار من الباقيات أربعاً بعد أسلم (قوله اختيار الميثاق) هلاً أضمر وقد يقال أظهر للإيضاح (قوله وذلك) أي التعميم الذي ذكرناه لترك الاستفصال أي والقاعدة أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهي معارضة لقاعدة أخرى وهي وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كسأها ثوب الأجل وسقط بها الاستدلال وخصت الأولى بالأقوال والثانية بالأفعال حل ومثال الثانية أس عائشة لرجل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي مع استمراره فيها الذي استدلل به أبو حنيفة على عدم النقض بمس الأجنبية فإنه يحتمل أن يكون لمسها محائل فلا يستدل به (قوله شامل لغير الحر) فللحر بل عليه أن يختار أربعاً لغيره بل عليه أن يختار اثنتين وظاهر كلامه ولو سفيها ونحوه من كل من يشكح للحاجة فيجب عليه أن يختار أربعاً واحدة ككافره شيخنا زى أي لأنه يغتفر في أنكحة الكفار وفي الدوم ما لا يغتفر في أنكحة المسلمين أصالة وفي الابتداء حقيقة حل (قوله بل ولا يصح منها ذلك) لأن الاختيار أمر يتبعه بالطبع فلا يقوم مقامه في ذلك غيره حل ونفقتهن في ماله وإن كن ألقاً لهن محبوسات تحته م (قوله أو بعد إسلامه في عدة) فيه قصور وعبرة م أو أسلم بعده أو قبله بعد الدخول في العدة فهي شاملة للقبلية وقد ذكرها الشارح فيما بعد في قوله وكذا لو أسلم المباح الخ فانظر لم فصلها عن المتن وهذا أدخلها فيه تأمل (قوله ولم يكن تحته كتابية) لم يذكر محترزه والظاهر أن يقال في محترزه على قياس ما تقدم أنه إن كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل يختاره أو يختار بعضه ويكمل العدد الشرعي بالكتابية (قوله وإن أسلم) أي من زاد بعد العدة فإنه لا عبرة بإسلامه وهذا التعميم يناسب الصورة الثمانية وكان عليه أن يذكر تعميماً يناسب الصورة الأولى بأن يقول وإن أسلم أي من زاد بعد الزوج في الأولى وبعد العدة في الثانية ليطابق التعليل الذي ذكره بقوله لتأخر إسلامه الخ تأمل (قوله فلا يتعين أن أسلم من زاد الخ) فيه أن الفرض أن الذي أسلم هو المباح فقط كما قيد الشارح بذلك فذكره للتفصيل المذكور في المفهوم خلاف فرض المسئلة تأمل (قوله والاعتين) أي المباح (قوله وكذا لو أسلم المباح) أي فإن المباح يتعين (قوله في العدة) وهي من حين إسلام المباح اه حل (قوله وأسلمتا) أي معاً وفي العدة كما مر (قوله فإن دخل بهما) أو شك في عين المدخول بهما شرح م وقوله أو بالام وطاهر المثل إن كان المسمى قاسداً والافالمسمى س ل (قوله حرمنا أبداً) ولو قلنا بفساد أنكحتهم لأن وطء كل بشبهة يحرم الأخرى ولكل المسمى أن صح والافهم المثل شرح م وبه يعلم ما في قول الشارح بناء على صحة أنكحتهم وأجيب بأن قوله بناء راجع لتحريم بالعقد لا مطلقاً وقول م ولكل المسمى الخ أي أن دخل بهما كما فرضه وإن دخل بالام وجب للبنت نصف ما ذكر (قوله بأن لم يدخل بواحدة منهما) وتستحق الأم نصف المسمى إن كان صحيحاً والافنصف مهر المثل وقوله أو دخل بالبنت وللام نصف المسمى إن كان صحيحاً والافنصف مهر المثل س ل قال حل ومثله أي عدم الدخول بواحدة منهما ما لو شك هل دخل بأحداهما أو لا ولو علم أنه دخل بأحداهما وشك في عينها حرمتا وبطل نكاحهما أي والاحتياط أن يعطى كل واحدة نصف المهر ويوقف النصف حتى يتبين الحال س ل (قوله دون البنت) فإما تتعين ولا يفسخ نكاحها حل (قوله على مامر) أي من صحة أنكحتهم

(أو أسلم) منهن (مع قبل دخول أو) بعد إسلامه (في عدة مباح) فقط ولم يكن تحته كتابية (تعين) للنكاح وأن دفع نكاح من زاد وإن أسلم بعد العدة لتأخر إسلامه عن إسلام الزوج قبل الدخول أو عن العدة أما لو أسلم المباح معه بعد الدخول فلا يتعين أن أسلم من زاد أو بعضه في العدة أو كان كتابية والاعتين وكذا لو أسلم المباح ثم أسلم الزوج في العدة (أو) أسلم (على أم وبنتها) حالة كونهما (كتابيتين أو) غير كتابيتين و (أسلمتا) فإن دخل بهما (أو بالام) فقط (حرمنا أبداً) البنت بالدخول على الأم والام بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتهم (والا) بأن لم يدخل بواحدة منهما أو دخل بالبنت فقط (فالام) دون البنت تحرم أبداً بالعقد على البنت بناء على مامر (أو) أسلم على (أمة أسلمت معه) قبل الدخول أو بعده أو أسلمت بعد إسلامه (في عدة) أو أسلم بعد إسلامها فيها (أقر) النكاح (إن حلت له حينئذ) أي حين اجتماع الإسلاميين كان كان

عبد أو ممر أخاف العنت لأنه إذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فإن تخلفت عن إسلامه أو هو عن حل إسلامها فبإذ كر أو لم يحل له أن يدفع (أو) أسلم حراً على (أمة أسلمت كأم) أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلمت بعد إسلامه في



عدة أو أسلم بعد اسلامه فيها (اختار) منهن (أمة) ان (حلت له حين اجتماع اسلامهما) لأنه اذا حل له نكاح الامة حل له اختيارها فان لم تحل له حيثئذ اندفعت فلو أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهي تحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة وهي تحل له اندفعت الثانية ويخبر بين الاولى والثالثة فتعبري بما ذكر اولي من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامه وظاهر انه لو لم يوجد الحل الا في واحدة تعينت أما غير الحرة فله اختيار ثنتين (أو) أسلم حرة (أو) تصلح للتمتع (واماء) (أسلمن) أي الحرة والاماء (كأمر) (٣٨٣)

أي معه قبل دخول أو بعده  
أو أسلمن بعد اسلامه في عدة  
أو أسلم بعد اسلامه فيها  
(تعينت) أي الحرة للنكاح  
لأنه بمنع نكاح الامتلن  
تحت حرة تصلح فيمنع  
اختيارها (فان أصرت)  
أي الحرة حتى انقضت عدتها  
(اختار أمة) ان حلت له  
كالولم تكن حرة تبين أنها  
بانت باسلامه (ولو أسلمت)  
أي الحرة (وعتقن) أي  
الاماء ثم أسلمت في عدة  
(فكحرائر) أصليات  
فيختار عن ذكرن أربع  
أما إذا تأخر عتقهن عن  
اسلامهن فحكم الاماء باق  
فتعين الحرة ان صلحت  
والاختار واحدة منهن  
بشرطه والظاهر أن مقارنة  
العتق لاسلامهن كتقدمه  
عليه (والاختيار) أي  
ألفاظ الدالة عليه صريحا  
(كأخترت نكاحك)  
أو (تبنته أو) كناية  
(كأخترتك) أو (أمسكتك)  
أو تبنتك بلا تعرض للنكاح  
وذكر الكاف من زيادتي  
وكررت إشارة الى الفرق

حل (قوله حين اجتماع اسلامهما) ولا يقدح في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيما يظهر  
برسني سم (قوله وهي تحل) بان كان معسرا عن صداق حرة وقوله وهي لا تحل له بان كان موسرا به  
(قوله أولى من قوله عند اجتماع الخ) لان كلام الاصل يقتضي حل الثانية لأنها حال اسلام الثالثة تحل له  
تأمل حل أي فيصدق أن الثانية تحل له عند اجتماع اسلامه واسلامه لان الفرض انه حال اسلام  
الثالثة كان معسرا مثلا (قوله وظاهر الخ) تقييد لقوله اختار منهن أمة (قوله تصلح للتمتع) هذا  
يخالف ما مر من أن الامة لا تقارن الحرة وان لم تصلح للتمتع ونزاهم هنا الاسلام منزلة ابتداء النكاح  
يقتضي أن يكون الحكم هنا كذلك الآن يقال انه لا يلزم أن يعطى حكم الابتداء من كل وجه فليتأمل  
شوبري (قوله تعينت) أي ما لم يعتقن أخذ من قوله بعد ولو أسلمت وعتقن الخ (قوله حتى انقضت  
عدتها) أما لو اختار أمة قبل انقضاء عدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه في غير وقت  
فيجده بعد انقضاء عدتها شرح مر (قوله وعتقن) أي الاماء ثم أسلمن ولا يختص الحكم بما ذكره  
المصنف في هذه الصورة بل الضابط الشامل لها وبغيرها أن يطرأ العتق قبل اجتماع اسلامه واسلام  
الزوج فيصدق ذلك بما إذا أسلم ثم عتقن ثم أسلمن أو عتقن ثم أسلم ثم أسلمن ثم أسلم ثم أسلمن  
زي (قوله بشرطه) أي شرط حلها (قوله أي ألفاظه) ولو ضمنا أولز وما فن الضمني لفظ الطلاق  
ومن اللزوم فسخ ما زاد على المباح حل (قوله وكررت إشارة) فيه ان غاية ما يستفاد من تكرير  
الكاف ان الثاني غير الاول حل (قوله ولو اختار الفسخ صريحا) كفسخت ورفعت وأزلت أو كناية  
كصرفت وأبعدت حل (قوله تعين المباح) أي فهو اختيار لزوي (قوله كطلاق) أي فانه من  
ألفاظ الاختيار فهو معطوف أي مع حذف حرف العطف على كاخترتك وهل هو صريح في الاختيار  
أو كناية فيه أو صريحه صريح فيه وكنايته كناية فيه الظاهر الثاني لانه لا يفيد الاختيار الا ضمنا حل  
وعبارة من قيل ان أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصبح بمعناه وليس كذلك اذ فسخت نكاحك  
بنية الطلاق اختيار للنكاح وان أراد الاعم ورد عليه أن الفراق من صرائح الطلاق وهو هنا فسخ  
ويجيب باختيار الثاني ولا يرد الفراق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ أولى منه بالطلاق لانه المتبادر  
منه فن ثم قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق اه حجج (قوله فانه اختيار للطلقة) أي ضمنا كانه  
قال اخترتك للنكاح وطلقتك حل (قوله لا فراق) انظر هذا العطف فانه لا يحسن أن يكون معطوفا  
على طلاق فانه من ألفاظه فهو هنا كناية في الطلاق وان كان صريحا فيه في الزوجة المحققة لانه لم تعلم  
الزوجة احتمل غير معنى الطلاق حل ويجيب بان لا يعني غير صفة للطلاق (قوله لانه اختيار  
للفسخ) ويكون اختيار للنكاح في غير المفارقات فان قلت ما الفرق بين الفراق والطلاق من حيث  
ان الاول اختيار للفسخ والثاني اختيار للطلقة مع اشتراكهما في حل عصمة الزوجة قلت الفرق ان  
الفراق مشترك بين الطلاق وبين الفسخ فلا بد لادلالته على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق

بين الصريح والكناية ولو اختار الفسخ فيما زاد على المباح تعين المباح للنكاح وان لم يأت فيه بصيغة اختيار (كطلاق) صريح أو كناية  
ولو معلقا فانه اختيار للطلقة لانه انما يخاطب به المتكوهة فاذا طلق الحرار بعان قطع نكاحهن بالطلاق واندفعت الباقيات بالشرع  
(لا فراق بغير نية طلاق) لانه اختيار للفسخ فلا يكون اختيار للنكاح (و) لا (وطء) لان الاختيار اما كابتداء النكاح أو كاستدامته وكل  
منهما لا يحصل الا بالقول وذكر هذين من زيادتي (و) لا (ظهار وإبلاء) فلبس باختيل

فالفراق في حق من أسلم على أكثر من العدد الشرعي صريح في الفسخ وفي حق غيره صريح في الطلاق  
شرح م ر وقوله فلا يكون اختيار النكاح فيه أن الفسخ لما زاد يلزمه الاختيار للنكاح في الباقي  
الا ان يفرق بينه وبين الطلاق لان الطلاق يتضمن اختيار المخاطبة للنكاح والفسخ انما يلزمه الاختيار  
للباقي لانه متضمن له حل (قوله لان الظهار محرم) فيه انه محرم للحلال ولا يكون حيث لا في  
الزوجة وقوله من الوطء أي الحلال حل (قوله ولكل منهما) أي التحريم والامتناع وعبرة م ر  
صريحة في كون الذي ير راجع الظهار والايلاء ونصها لان كلام من الظهار والايلاء الخ وعليه فعني كونهما  
أليق بالاجنبية أن المقصود منهما التبعاء عن الوطء وهو فيها أليق اه شيخنا (قوله أليق منه  
بالمسكوحة) الذي أليق بالاجنبية انما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع لا تحريم الحلال ولا الامتناع  
من الحلال تأمل فلا اختار المولى منها أو المظاهر منه للنكاح حسب مدة الايلاء والظهار من الاختيار  
فيصير في الظهار عائد حيث لم يفارقها بعد الاختيار حالا حل و م ر وقول المحشي انما هو مطلق  
التحريم أي الغير الناشئ عن ظهار وقوله ومطلق الامتناع أي الغير الناشئ عن الايلاء يعني وهذا ليس  
مراداهما بل المقصود التحريم والامتناع الناشئان عما ذكر من الظهار والايلاء لان يقال المراد  
التحريم والامتناع المجردان عما ذكر وعبرة م ر السابقة لا يرد عليها ذلك (قوله ولا فسخ) أي  
مالم ينو به الطلاق بدليل قوله فان نوى بالفسخ الخ وذكر الفسخ مع الاختيار لان المراد الفسخ في  
غير المختارات اه شيخنا (قوله لانه مأمور بالتعيين) انظر ما المراد بالتعيين مع أن الاختيار  
على التراخي فان قيل المراد التعيين حالاً قلنا ينافي كونه على التراخي وان قيل المراد التبيين التام  
كافي م ر قلنا ينافيه قوله فيما بعد بوله حصر اختياره في أكثر من مباح فهذا تعيين غير تام  
فكيف يكون مأمور بالتعيين التام وبدل أيضاً على انه على التراخي ثم رأيت حل يؤخذ منه  
أن المراد التعيين حالا وعبرته قوله وله حصر اختيار الخ هذا يدل على أن الاختيار لا يجب فوراً  
الأن يقال هو واجب فوراً الا انه يفتقر له أن يحصر الاختيار في أكثر من حيث يظن انما بالتعيين  
فوراً ويغفر له اذا طلب الامهال أن يمهل ثلاثة أيام حر اه أي فالتعيين غير الاختيار (قوله لانه  
حيث لا طلاق) أي ويحصل به الاختيار فهو كناية طلاق وفيه أن هذا صريح في بابه أي في الزوجة المحققة  
اذا كان بها عيب ووجد نقاذ في موضوعه فكيف يكون كناية في غيره وأجيب بانه مستثنى من  
القاعدة رعاية لغرض من رغب في الاسلام ووجه شيخنا بانه لما لم تعلم الزوجية احتمل معنى الطلاق  
حل (قوله في أكثر من مباح) كأن يقول اخترت أربعة في هذه الستة أو في هذه الخمسة شيخنا  
وعبرة التهاج ولو حصر الاختيار في خمس أو أكثر اندفع من زاد وعليه تعيين المباح منهن لان  
بالاسلام يزول نكاح من زاد فالاختيار تعيين لا مرساق لا إنشاء ازالة ومن ثم كانت العدة من  
اسلامهما ان أسلما أو من اسلام السابق منهما ان أسلما مرتباً حل أي فالتعيين بالتعيين اشارة لما  
ذكر من أنه بمجرد الاسلام يزول نكاح من زاد وقول المصنف وعليه تعيين راجع لقوله وله حصر  
اختيار في أكثر من مباح كإدلال عليه عبارة تشرح م ر ونصها وعليه لتعيين التام وقوله وعليه مؤنة  
راجع له أيضاً وان كان يصح أن يرجع لاصل المسئلة أيضاً وعبرة تشرح م ر ونفقتهن أي الجنس وكذا  
من أسلم عليهن اذ لم يخترن منهن شيئاً (قوله فان تركه) أي امتنع منه أصلاً أو بعد اختياره أكثر من  
مباح فان استمهل أمهر ثلاثة أيام لانها مدة التروي شرعاً (قوله حبس) ولا يتوقف على طلب خلافا  
للسبكي ومن تبعه ولا ينوب الحاكم عن الممتنع لانه اختيار شهوة وبه فارق تطليقه على المولى الآتي  
وقوله بضرب فاذا برئ من الضرب الاول كرره وهكذا الى أن يختار اه س ل (قوله عزز) أي

حلف على الامتناع من الوطء  
وكل منهما بالاجنبية أليق  
منه بالمسكوحة (ولا يعلق  
اختياره) لا (فسخ)  
كقوله ان دخلت الدار  
فقد اخترت نكاحك أو  
فسخت نكاحك لانه  
مأمور بالتعيين والمعاق  
من ذلك ليس بتعيين  
بخلاف تعليق الطلاق وان  
كان اختياراً كما سر لان  
الاختيار به ضمنى والضمنى  
يغفر فيه مالا يغفر في  
المستقل فان نوى بالفسخ  
الطلاق صح تعليقه لانه حيث لا  
طلاق والطلاق يصح تعليقه  
كما سر (وله) أي للزوج حراً  
كان أو غيره (حصر اختيار  
في أكثر من مباح) له اذ  
يخفى به الابهام ويندفع  
نكاح من زاد وتعيير بذلك  
أعم من قوله في خمس (وعليه  
تعيين) لمباح منهن (و)  
عليه (مؤنة) للوقوفات (حتى  
يختار) منهن مباحه لانهن  
محبوسات بسبب النكاح  
وتعبيير بالمؤنة أعم من  
تعييره بالنفقة (فان تركه)  
أي الاختيار أو التعيين  
(حبس) الى أن يأتي به  
(فان أصر عزز) بضرب  
أو غيره بما يراه الامام وهذا  
من زيادتي (فان مات  
قبله) أي قبل الاتيان به  
(اعتدت حامل بوضع)  
وان كانت ذات أقراء



(وغيرها أربعة أشهر وعشر) احتياطاً (الاموطوأة ذات أقراء فبالا أكثر منهما) أي من أربعة عشر وعشرون من الأقراء لأن كلا  
منهن يحتمل أن تكون زوجة بان تختار فتعده عدة الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن تفارق فلا تعد عدة الوفاة فاحتيط بما ذكر فان  
ضمت الأقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أتمتها وابتدأوها من الموت وان مضت الأربعة أشهر والعشر قبل تمام الأقراء  
أتمت الأقراء وابتدأوها من إسلامهما ان أسلما معا والا فن إسلام

(٣٨٥)

السابق منهم ما نقول وغيره شامل  
لذات أشهر ولذات أقراء  
غير موطوأة (ووقف لمن  
(ارث زوجات) من ربع  
أو ثمن بعول أو دونه بقيد  
زوجه بقولي (علم) أي ارثهن  
(الصلح) لعدم العلم بعين  
مستحقه فيقسم الموقوف  
بينهن بحسب اصطلاحهن  
من تساوت نفوت لأن الحق  
لهن إلا ان يكون فيهن  
محجور عليهما الصغر أو جنون  
أو سفه فيمتنع بدون  
حصتها من عددهن لأنه  
خلاف الحظ أما إذا لم يعلم  
ارثهن كان أسلم على ثمان  
كتايبات وأسلم معاً ربع  
منهن ومات قبل الاختيار  
فلا وقف لجواز ان يختار  
الكتايبات بل تقسم التركة  
على باقي الورثة وأما قبلي  
الاصطلاح فلا يعطين شيئاً  
إلا أن يطلب منهن من يعلم  
ارثهن فلو كن خمساً فطلبت  
واحدة لم تعط وكذا ربع  
من ثمان فلو طلب خمس  
منهن دفع اليهن ربع  
الموقوف لأن فيهن زوجة  
أوست فنصفه لأن فيهن

زيادة على الحبس لأن الحبس تعزير كافٍ مـ (قوله وعشر) ذكر العشر تغليبا لليالي كفاية  
وغلبت الليالي لسبقها على الأيام مـ (قوله ومن الأقراء) أي ومن الباقي من الأقراء ان كان بقي منها  
شيء لأن ابتداء الأقراء من الإسلام وهو سابق على الموت الذي ابتداء الأشهر منه فان لم يبق من الأقراء  
شيء كأن حاضت ثلاث حيضات بعد الإسلام وقبل الموت فانها تعد عدة الوفاة قطعاً كما يؤخذ من مـ  
(قوله ارث زوجات) المراد بالارث الموروث بدليل بيانه بقوله من ربع أو ثمن الخ وعبرة المنهج  
ويوقف نصيب زوجات الخ (قوله الصلح) أي إلى صلح بان تقول كل منهن لصاحبها إنها هي الزوجة  
ليكون الصلح على اقرار كذا قال الصيمري والراجح عدم وجوب ذلك وهذا من الأما كن التي يجوز  
فيها الصلح على الانكار حل ومنها ما لو طلق إحدى امرأتيه ومات قبل البيان وما لو ادعى اثنان  
ودبعة بيد رجل وقال لا أعرف لا يكاهي وأقام كل يدعة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعى به لأنه  
بيع وشرطه تحقق الملك مـ ل وقوله صلح أي اتفاق ونسبته صلحاً مجازية والافقده مرله في الصلح  
انه أربعة أنواع وهذا ليس منها لا يقال انه من قسم المعاملات والدين لانا نقول في هذه المسئلة لا معاملة  
بينهن ولا دين لاسداعن على الأخرى اذا علمت هذا علمت أن قول بعضهم لا يشترط تقديم الأقرار  
ويكون هذا من المواضع التي يصح فيها الصلح من غير اقرار فيه تساهل لما علمت (قوله من عددهن)  
أي الموجود لا العدد الشرعي الذي هو أربع فان كن ثمانية فلها الثمن مـ أي لا الربع لأنها ليست  
زوجة محقة حل (قوله دفع اليهن ربع الموقوف) وما بقي يوقف إلى صلح الخمسة مع الباقيات وكذا  
يقال فيما بعده (قوله ولا ينقطع به تمام حقهن) بل يصطلحن مع الباقيات الثلاث لم يأخذن في بقية  
الموقوف بتساو وتفاوت

﴿فصل في حكم مؤنة الزوجة﴾ (قوله أسلم معاً الخ) حاصله أن الصور منطوقاً ومفهوماً ثمانية أربعة  
تستمر فيها المؤنة وهي صور المنطوق وأربعة لا تستمر فيها وهي صور المفهوم (قوله بخلاف ما لو أسلم  
قبلها) ولا مؤنة لها مدة لتخاف وينبغي استثناء ما إذا كان التخلف لعذر من صفر ونحوه كجنون اه  
مـ ع ش وفي شرح الروض بخلاف ما لو أسلم قبلها وان كان تخلفها الصغر أو جنون أو أعماء ثم زال  
المانع وأسلمت في العدة ومثله حج وجهه بان التخلف كالنشوز والنشوز يحصل من المكلفة وغيرها  
لأنه لا يتوقف على الاثم كما سيأتي في بابها ولو ادعى الزوج إسلامه قبلها لم يقبل لأنه يريد اسقاط المؤنة  
الواجبة عليه ولو ادعى الزوج تأخر إسلامها وهي تقدمه صدق لأن الأصل استمرار كفرها وبرائة ذمته  
من مؤنتها حل ولو ارثت فغاب ثم أسلمت وهو غائب استحققت من حين إسلامها وفارقت النشوز  
بان سقوط النفقة بالردة زال بالإسلام وسقوطها بالنشوز للنع من الاستمتاع والخروج عن قبضته  
وذلك لا يزول مع الغيبة كما ذكره البغوي في تهذيبه اه شرح مـ

(٤٩ - (يجري) - ثالث) زوجتين أو سبع فتلاثة أربعة وثلث فقسمة ما أخذته والتصرف فيه ولا ينقطع

به تمام حقهن ﴿فصل﴾ في حكم مؤنة الزوجة ان أسلمت أو ارثت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر (أسلم معاً) قبل  
دخول أو بعده (أو) أسلمت (هي بعد دخول قبلها أو دونه استمرت المؤنة) لاستمرار النكاح في الأولين ولاتيان الزوجة في الثالث  
بالواجب عليها فلا تسقط به مؤنتها وان حدث منها ما منع التمتع كالوفقت الواجب عليهما من صلاة وصوم بخلاف ما لو أسلم قبلها أو دونها  
وكانت غير كتابية انشوزها بالتخلف (كن ارثت ونها) فان مؤنتها مستمرة لاسها لم تحدث شيئاً وهو الذي أحدث الردة بخلاف

مالو ارتدت دونة أو ارتدا  
معا وان أسلمت في العدة  
فلامؤنة لها لنشوزها بالردة  
وتعبرى بالمؤنة أعم من  
تعبره بالنفقة

**(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق وما يذ كرمها)**  
(ثبت خيار الكل) من  
الزوجين بما وجده بالآخر  
وان حدث بعد العقد  
والدخول بما ذكرته بقولي  
(يجنون) ولو متقطعا وهو  
مصرص يزيل الشعور من  
القلب مع بقاء القوة  
والحركة في الأعضاء  
(ومستحكم جذام) وهو  
علة يحمر منها العضو ثم  
يسود ثم يتقطع وينتثر  
(و) مستحكم (برص)  
وهو بياض شديد مبقع  
وذلك لفوات كمال التمتع  
(وان تماثلا) أي الزوجان  
في العيب لان الانسان  
يعاف من غيره مالا يعاف  
من نفسه نعم المجنونان  
يتعذر الخيار لهما لاتقاء  
الاختيار وذكرا الاستحكام  
من زيادتي (و) ثبت  
خيار (لوليها) أي الزوجة  
(بكل منها) أي من الثلاثة  
(ان قارن عقدا) وان  
رضيت لانه يعبر بذلك  
بخلاف ما اذا حدث بعد  
العقد لانه لا يعبر به وبخلاف  
الجب والعنة الآتين لذلك  
ولاختصاص الضرر بها

### **(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق)**

وأسابيب الخيار خمسة الأول عيب النكاح الثاني خلف الشرط الثالث اعساره بالنفقة الرابع عتقها  
تحت عبد الخامس خلف الظن وصورته مالوطنته حرافيان عبدا وهي حرة على المعتمد الآتي شيخنا  
(قوله وما يذ كرمها) أي مع كل منها فايد كرم مع الاول قوله فان فسخ قبل وطء الخ وما يذ كرم مع  
الثاني قوله وحرم وطء أمة فرعه وما يذ كرم مع الثالث قوله لا يضمن سيدا ذنه في نكاح عبده مهرا الخ  
وقوله أيضا ولو قتلت الأمة نفسها الخ (قوله بما وجده بالآخر) هذا يفيد أنه لو علم أحدهما ما يأتي لا خيار  
له بواحد من الثلاثة المذكورة في قوله الآتي يجنون وجذام وبرص وكذا بقية العيوب وهو كذلك لا  
العنة فلها الخيار وان علمت بهائم نكحته وفيه أن العنة انما تحقق بعد العقد فكيف يتصور تقديم  
علمها بها على العقد أو مقارنته وأجيب بتصوير ذلك بان يتزوجها ويمن عنها ثم يطلقها ويريد أن  
يجدد نكاحها فان الأصل استمرارها حل وعبرة زى ويشكل تصوير فسخها بالعيب المقارن  
بانها ان علمت به فلا خيار والابطال النكاح لاتقاء الكفاءة وأجاب ابن الرفعة بان صورته أن تأذن في  
معين أو من غير كف وبرز وجهها لولي منه بناء على أنه سليم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام  
ويثبت الخيار وقوله أو من غير كف ومشكل فان الفرض أنها أذنت في غير كف وهو شامل لغير  
الكف باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تنخير ويجاب بان الغالب في  
الناس السلامة من هذه العيوب فحمل الاذن في التزوج من غير الكف على ما اذا كان الخلل المفقوت  
للكفاءة دناءة النسب ونحوها جلا على الغالب سم على ابن حجر (قوله بما ذكرته) بدل من قوله  
بما وجده (قوله يجنون) ومثله الصرع والخلل وكذا الاغماء الميؤس من افاقته م (قوله ولو  
متقطعا) نعم ان قل جدا كيوم في سنة فلا خيار به برماوى فقول ابن حجر وان قل محمول على غير ما ذكر  
كما قاله ع ش على م (قوله ومستحكم جذام وبرص) من اضافة الصفة للموصوف أي جذام  
وبرص مستحكمين واشترط الاستحكام فيهما ضعيف والمعتمد انه لا يشترط فيهما استحكام  
بل يكفي حكم أهل الخبرة بانه جذام أو برص كافي م ر زى وع ش قال الشورى قوله ومستحكم  
بكسر الكاف بمعنى محكم يقال أحكم واستحكم أي صار محكما قال المحلى استعمل بمعنى أفعال لأنها  
لما بلغا مبلغا لا يقبل العلاج أو يعسر لزما محلها فصح وصفهما بانهما مستحكما أي مثبتان  
(قوله وهو) أي الجذام المستحكم حل وقوله ويتناثر عطف مغاير لأنه قد يتقطع ولا ينفصل  
فلا استحكام في الجذام بان يتقطع ويتناثر وفي البرص بان يصل الى العظم بحيث اذا فرك فركا شديدا  
لا يحمر ولا فضاء الجنون الى الجنابة والبطش لم يشترط استحكامه كما قاله الماوردي أي دوامه  
(قوله وبرص) وان قل م ر (قوله يتعذر الخيار لهما) منهما أو من وليهما ونقل شيخنا أن  
لوليها ان يختاروا واستشكل بان الولي انما يتخير بالمقارن ومع المقارن لا يصح النكاح لعدم الكفاءة  
لانه لا يزوج المجنونة لغير كف حل وأجيب بان يظن سلامته وتكون قد أذنت قبل الجنون في  
معين فيان معيبا (قوله لاتقاء الاختيار) أي التمييز بينهما (قوله لوليها) أي الخاص ولو من غير  
النسب كالسيد على المعتمد أما العام فلا يثبت له أخذ من التعليل شو برى ولم ينصوا هنا على حكم وليه  
والظاهر أنه لا خيار له كما يؤخذ من قوله سابقا وله تزويج ابنته الصغيرة من لا تكافؤه لاميعة ولأمة  
فتزويج المعيبة غير صحيح من أصله وأما اذا طرأ العيب عليها بعد العقد فيكون حادئا والولي لا يفسخ  
بالحادث شيخنا (قوله ويثبت خيار لوليها) ولو كانت المرأة بالغة رشيدة كما يدل عليه قوله وان رضيت  
اذ رضا غيره لا أثر له ع ش على م ر وقال حل أي رضيت بعد العقد وأما لو رضيت به قبل العقد



وهي غير مجبرة لا يثبت له الخيار حرر (قوله ولزوج الخ) أي ولو كان محبوا أو عينا على المعتمد خلافا  
 لحج اه حل (قوله برتقها الخ) ولا تجبر على شق الموضع فإن فعلته وأمكن الوطء فلا خيار وليس  
 للامة فعل ذلك قطعا الا باذن سيدها شرح م ر وقوله ولا تجبر على شق أي حيث كانت بالغة ولوسفية  
 أما الصغيرة فينبغي أن لولها ذلك حيث رأى فيه المصلحة ولا خطر أخذ ما يأتي في قطع السلعة اه  
 ع ش عليه (قوله وبرتقها) أعاد الباء لدفع توهم عدم الاكتفاء باحدهما ان قلنا بإمكان اجتماعهما  
 كالانسداد بهما معا أو الإشارة إلى امتناع الاجتماع بناء على عدم إمكانه تأمل شو برى (قوله وقيل  
 بلحم) وعايه فهو والرتق متساويان حل (قوله ولها يجبه وبعته) أي ولو كانت رتقاء أو قرناء  
 ع ش (قوله وبعته) أعاد الباء ليفيد أن قوله قبل وطء قيد في العنة فقط شو برى بالمعنى (قوله عن  
 الوطء في القبل) ولو عن عن امرأة دون أخرى أو عن البكر دون الثيب تخيرت لقوت التمتع وما قالوه  
 من تخير البكر يدل على أنه لا يجوز إزالة بكارتها بنحو أصبه إذ لو جاز لم يكن محجزة عن إزالتها مبتنا  
 للخيار لقدرة على الوطء بعد إزالتها بذلك وهو متجه وكلامهم في الجنائيات كالصرح فيه ذكره في  
 شرح الارشاد اه ع ش (قوله أيضا وبعته) أي الا اذا تزوج الحرامه بشرطه فلا تسمع دعواها  
 أي العنة للزوم الدور لان معاهها يستلزم بطلان خوف العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان  
 النكاح وبطلان النكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا يخفى أن هذا مبني على أن العنين لا يخاف  
 العنت وتقدم خلافه وشيخنا نقل هذا عن الجرجاني ولم يذهب على ذلك ونبه عليه ابن حجر حل فعلى  
 هذا أي على كون العنين يخاف العنت يصح نكاحه للامة ويصح دعواها عليه في العنة (قوله وهو غير  
 صبي ومجنون) بخلاف عنتهما إذ لا إقرار لهما ولا نكول فلا يتصور ثبوتها في حقهما زى أي وهي  
 لا تثبت الا باقراره أو بنكوله مع حاقها عين الرد (قوله على المكثري) بجامع ان كلاله الانتفاع (قوله  
 اذا خرب الدار) أي تخريبها يمكن معه الانتفاع والانتفاع (قوله لانه قابض لحقه) هذا لا يظهر الا  
 في اتلاف المبيع كما تقدم في قوله واتلاف مشترك قبض (قوله أما بعد الوطء) أي في ذلك النكاح وأما وطؤه  
 في نكاح سابق فلا يمنع خيارها حل (قوله عرفت قدرته على الوطء ووصلت الخ) ان قلت هذا  
 التعليل يأتي في المحبوب اذا كان الحب بعد الوطء لانها حينئذ عرفت قدرته على الوطء ووصلت الى حقها  
 فقطضاه أنه لا يثبت لها الخيار في المحبوب الا اذا جب قبل الوطء مع أن لها الخيار مطلقا لجواب ما أشار  
 اليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها أي العلة في العنين بخلاف المحبوب فلا ترجوز والعلته شيخنا (قوله  
 الى حقها) أي الاولى لها وهو تحصيلها وتقرير مهرها حل وكتب أيضا بناء على وجوب تحصيلها  
 وتقرير مهرها بادخال الحشفة أما الوطء فحقه فلا يجب عليه شو برى وعبارة م ر ووصلت الى حقها  
 منه كتقرير المهر وجود الاحسان مع رجاء زوالها ولا ينافي ما تقررقولهم الوطء حق الزوج فله تركه  
 أبدأ ولا ثم عليه ولا خيار لها لانه محمول على بقاء توقعها للوطء اكتفاء بداعية الزوج فتى شست منه ثبت  
 لها الخيار لتضررها (قوله ولا خيار لهم) أي في باقي العيوب (قوله واستحاضة) ولو مع تخير وان حكم  
 أهل الخبرة باستحكامها خلافا للزركشي والاندري ع ش وتغوط عند الجماع وانزالها قبله وبعث  
 ونجر مستحكم وأما المرض الدائم الذي لا يمكن معه الجماع وقد أس من زواله فهو من طرف العنة  
 وحينئذ يفصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده حل (قوله وقروح سيالة) ومنها المرض المسمى  
 بالمبارك والمسمى بالحكة فلا خيار بذلك ع ش على م ر ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض  
 هل هو برص أو لاصدق المتكرو على المدعى البينة م ل (قوله على كلام ذكرته الخ) وهو انه ان  
 كان بحيث يفضيها كل أحد فله الخيار كما أن لها الخيار اذا كان بحيث يفضي كل أحد من النساء كذا

(ولزوج برتقها وبرتقها)  
 بفتح راءه أرجح من  
 اسكانها وهما انسداد محل  
 الجماع منها في الاول بلحم  
 وفي الثاني بعظم وقيل بلحم  
 وذلك لقوت التمتع المقصود  
 من النكاح (ولها يجبه)  
 أي قطع ذكره أو بعته  
 بحيث لم يبق منه قدر حشفة  
 ولو بفعلا أو بعد وطء  
 (و بعته) أي محجزة عن  
 الوطء في القبل وهو غير صبي  
 ومجنون (قبل وطء)  
 لحصول الضرر بهما وقياسا  
 فيما اذا جبت ذكره على  
 المكثري اذا خرب الدار  
 المكثرة بخلاف المشتري  
 اذا عيب المبيع قبل القبض  
 لانه قابض لحقه أما بعد  
 الوطء فلا خيار لها في العنة  
 لانها مع رجاء زوالها عرفت  
 قدرته على الوطء ووصلت  
 الى حقها منه بخلاف الحب  
 (ولا خيار لهم بغير ذلك)  
 كخنوثة واضحة واستحاضة  
 وقروح سيالة وضيق منفذ  
 على كلام ذكرته فيه في شرح  
 الهجة وغيره لانها ليست  
 في معنى ما ذكرتم نقل  
 الشيخان عن الماوردي

ثبوته فيما اذا وجدها  
مستأجرة الدين وأقره  
وتعبري بما ذكر أولي  
من اقتصار على نفي الخيار  
بالخنوثة الواضحة أما  
الخنوثة المشككة فلا يصح  
معها نكاح كما هو ولو علم  
العيب بعد زواله أو بعد  
الموت فلا خيار (فان  
فسخ) بعيبه أو عيوبها (قبل  
وطء فلامهر) لارتفاع  
النكاح الخالي عن الوطء  
بالفسخ سواء قارن العيب  
العقد أم حدث بعده (أو)  
فسخ (بعده بمحادث بعده  
فسمى) يجب اتفرقه  
بالوطء (والا) بأن فسخ  
بعده أو معه بمقارن للعقد  
أو حادث بين العقد والوطء  
أو فسخ بعده بمحادث معه  
(فهر مثل) يجب لانه تمتع  
بعيبة على خلاف ما ظنه  
من السلامة فكان العقد  
جوي بلا تسمية ولان قضية  
الفسخ رجوع كل منهما  
الى عين حقه أو الى بدله  
ان تلف فيرجع الزوج الى  
عين حقه وهو المسمى  
والزوجة الى بدل حقه  
وهو مهر مثلها الفوات حقه  
بالدخول وذكر حكم  
المعتنين من زيادتي (ولو  
انفسخ برده بعده) أي بعد  
وطء بان لم يجمعهما اسلام  
في العدة (فسمى) لتفرقه  
بالوطء (ولا يرجع زوج)  
بعمره من مسمى ومهر

عبروا بالافضاء وفي كلام حج كشيخنا انه ليس شرطا بل الشرط أي في ثبوت الخيار أن يتعذر  
دخول ذكر من بدله كبديها محقة وضدها فرجها زاد حج سواء أدى لافضاءها أم لا فليحذر ذلك  
ولينظر ما معنى التعذر حل والافضاء رفع ما بين قبلها وديها أو رفع ما بين مدخل الذكرو مخرج  
البول على الخلاف فيه ولا خيار بعبلة الزوج أي كبرآله الا ان يحجز عن طاعتها كل النساء واعتبر  
حج أمثالها نحاة وضدها ومثله العلامة هر (قوله ثبوته فيما اذا وجدها الخ) ضعيف ولا نفقة لها  
مدق الاجارة ولا قسم كأفاده هر (قوله قبل وطء) أي دخول الحشفة (قوله فلامهر) أي ولا تمتع  
حل (قوله لا يرتفع النكاح الخ) عبارة هر لانه ان كانت فاسخة فظاهر أنه وفسيهما فأكأها  
الفاسخة (قوله بعده) وان لم تزل البكارة لانه لا يشترط في تقرر المهر زوال البكارة حل (قوله فسمى  
يجب) ولا نفقة لها في العدة سواء كانت حائلا أو حاملا لا تقطع أثر النكاح وطها السكنى لانها معدة عن  
نكاح صحيح تحصيله للماء اه خ ط س ل (قوله أو معه) انظره مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من  
الثبوت عند الحاكم الا أن يصور بما اذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد وتأمل  
شوري والاولى أن يصور بما اذا لم يوجد كما ولا يحكم فانه في هذه الحالة لا يفتقر الفسخ لرفع للقاضي  
بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ في هذه الحالة كما في شرح هر (قوله بين العقد والوطء) والحاصل  
أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من  
الثمانية اما أن يكون الفسخ بعيبه أو عيوبها بزيادة صورتان وهما الفسخ معه بمحادث معه بعيبه أو عيوبها  
ولو قال الشارح والابان فسخ بعده أو معه بمقارن أو بمحادث بين العقد والوطء أو بمحادث معه لو في المراد  
مع الاختصار وكان يستغنى عن قوله بعد أو فسخ بعده ويكون شاملا لست صور (قوله لانه تمتع بعيبه)  
هو قاصر على ما اذا كان العيب بهار شدي على هر فلذا أتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام (قوله  
ولان قضية الفسخ الخ) هذا التعليل يأتي أيضا في العيب الحادث بعد الوطء مع أنه تقدم أن فيه المسمى  
الا أن يقال عارض هذا ما مر من تقرر المسمى بالوطء قبل وجود المقتضى للفسخ وانقرر لا يرتفع فقوله  
ولان قضية الفسخ الخ أي مع عدم تقرر المسمى بالوطء قبل وجود السبب الموجب للفسخ تأمل (قوله  
بدل حقه) وهو منفعة بضعها التي استوفاه (قوله حكم المعتنين) أي الداخلين تحت قوله والا (قوله  
ولو انفسخ الخ) ذكر هذا هنا لستطرا لان الكلام في عيوب النكاح وكان الاولى تأخيرها عما بعده  
وقوله برده أي منه أو منها أو منهما وقوله بعده ما لو انفسخ برده قبله فان كانت منها وحدها فلا شيء لها وان  
كانت منه أو منها واجب لها نصف كما يعلم مما يأتي في كتاب المداق (قوله ولا يرجع زوج على من  
غره) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا عنده جلة من العسل فوفقت فيه  
سحلية فاستفتى مفتيا فأفتاه بالنجاسة فأراقه هل يضمنه المفتي أولا وهو انه لا ضمان على المفتي المذكور  
أخذ بما ذكره ويعز فقط ان تعم ذلك ع ش على هر (قوله بغرمه) أي مغرومه وقوله من مسمى بيان  
للمغروم وهذا على القول المرجوح وقوله ومهر مثل أي على القول الراجح شيخنا وعبارة الشوري قوله  
من مسمى تبع فيه المحلى الذي كره بناء على وجوب المسمى مطلقا وهو الرأي المرجوح فظن الشارح أنه  
مفرع على الصحيح فتبعه والصواب اسقاطه ما علمت أنه لا يجب الا بالعيب الحادث بعد الوطء ولا تفرير  
اذذاك (قوله من ولي وزوجة) وعبارة غيره وعلم من كلامه أن الغرور في عيب النكاح انما يتصور من  
الولي أو وكيله أو منها بان سكت عن العيب وقد أظهرت لدان الزوج عرفه أو عقدت بنفسها الخ شوري  
فقول الشارح بأن سكت عن العيب الخ تصوير لتغير الزوجة لكن بواسطة الولي وقيل مثال لتغير رها



لتقصير الولي بعدم التثبت وقوله أو عقدت بنفسها تصوير لغريرها بلا واسطة شيخنا وسكت الشارح  
عن تصوير لغريرها الولي لوضوحه (قوله رفع لقاض) أي واقامة البينة على ثبوت ما ذكر من العيوب  
والحكم بشرطه كلقاض شرح مر وشرطه أن يكون مجتهدا ولا قاضي ثم ولو قاضي ضرورة ع  
على مر وأفهم قوله رفع لقاض أنهم لو تراخيا بالفسخ بما يجوز به الفسخ لم يصح وبه صرح في المحرر  
اه مر ع (قوله سنة) وابتدأوها من وقت الضرب لا الثبوت بخلاف مدة الإيلاء فاه من وقت  
الحلف للنص واعتبر السنة بالاهلة مر (قوله وقالوا تعذر الجماع) تبرأ منه لأنه تعليل الحكماء (قوله  
أودهنه) أي تخير يقال دهش أي تخير ع (قوله على موجب الشرع) من ضرب المدة ككافي حل  
أو التخيير كافي ع وش وعبارته على مر موجب بفتح الجيم أي ما أوجب الشرع وهو ثبوت الخيار  
(قوله رفعه) أي فوراً على المعتد فلا وادعت جهل الفور بغيره لأنه مما ينبغي حل (قوله حلف)

(فائدة) العلامة الأبسطى نظماً

إذا اختلف الزوجان في وطئها \* فمن منهما ينفيه فالقول قوله  
سوى صورست فثبتته هو الـ \* فاحفظ ما تبين نقله  
إذا اختلفا في الوطء قبل طلاقها \* وجاء له منها على الفرش نجاه  
فأنكره فالقول في ذاك قولها \* ويلزمه شرعاً لها المهر كله  
كذلك عني بقول وطئتها \* زمان امتثال حيث يمكن فعله  
كذلك مول قال اني وطئتها \* وقت فلا تطبق ياني ومثله  
إذا طأها كانت وقال لسنة \* سميت أنت فيها طالق صح عقله  
فقال بهذا الطهر اني وطئتها \* وما طلق لم ينقطع منسه حبله  
ومن طلق منه ثلاثاً وزوجت \* بغير وطئها قال ما غاب قبله  
فقال بلى قد غاب فالقول قولها \* وأدرك ذاك الزوج الأول حله  
وان زوجت عرس بشرط بكارمة \* فقالت لنا ان الثبوتية فعله  
وأنكره فالقول في ذاك قولها \* وليس له منها خيار ينفيه  
نقدنا جميعاً انها قد تكملت \* ففي مثلها الانسان يشدد درجته اه

استثنى أيضاً مالاً عسر بالمهر وادعى الوطء وأنكره فيمتنع فسخها به كافي شرح مر وقوله في  
النظم فأنكره فالقول في ذاك قولها أي لترجيح جانبها بالولد فان نفاه عنه مدين يمينه لا تغناء المرجح  
وكذا ان لم يكن ولد وعليها العدة مؤاخذه لها بقولها ولا نفقة لها ولا سكنى شرح الروض لمخصر وقوله  
إذا طأها كانت الح أي إذا قال أنت طالق لسنة فقال وطئت في هذا الطهر فلا طلاق حالاً وقالت لم نطأ  
فوقع حالاً صدق إذا أصل بقاء العصمة كافي مر وقوله فقالت بلى قد غاب فالقول قولها أي  
بالنسبة لحلها لأول لا لتقرير مهرها مر وقوله وأنكره فالقول في ذاك قولها أي بالنسبة لرفع الفسخ  
وأما بالنسبة لرفع كمال المهر فالقول قوله كافي مر ونظيره افتاء القاضي فيما إذا قال ان لم أتفق عليك اليوم  
فأنت طالق وادعى الانفاق فيصدق له دفع وقوع الطلاق عليه وهي لبقاء النفقة عليه عملاً بأصل بقاء  
العصمة وبقاء النفقة (قوله كاذكر) أي في السنة أو بعدها (قوله ما لو كانت بكراً) بأن شهد أربع  
نسوة ببقاء بكارتها أي غير غوراء والاحلف حل (قوله فتحلف) لان الظاهر معها قال حل وان

(رفع لقاض) لانه مجتهد  
فيه كالفسخ بالاعسار  
(وتثبت سنته) أي الزوج  
(بأقراره) عند القاضي أو  
عند شاهدين وشهادته  
عنده (ويجوز ردت عليها)  
لا مكان اطلاعها عليها  
بالقرائن ولا بتصوير ثبوتها  
بالبينة لانه لا اطلاع للشهود  
عليها (ثم) بعد ثبوتها  
(ضرب له قاض سنة) كما  
فعله عمر رضي الله عنه رواه  
الشافعي وغيره وتابعه  
العلماء عليه وقالوا تعذر  
الجماع قد يكون لعارض  
حرارة فيزول في الشتاء أو  
برودة فيزول في الصيف أو  
يبوسة فيزول في الربيع أو  
رطوبة فيزول في الخريف  
فاذا مضت السنة ولم يوطأ  
علمنا انه عجز خلق حوا كان  
الزوج أو عبداً مسلماً أو  
كافراً (بطلبها) أي الزوجة  
لان الحق لها فلا وسكت  
لجهل أودهنه فلا بأس  
بتنبيهها ويكفي في طلبها  
قولها اني طالبة حتى على  
موجب الشرع وان جهلت  
الحكم على التفصيل  
(وبعدها) أي السنة  
(رفع له) أي للقاضي (فان  
قال وطئت) في السنة أو  
بعدها (وهي ثيب) ولم  
أصدق (حلف) أنه وطئ

كاذكر ولا يطلب بوطء وخروج يادتي وهي ثيب ما لو كانت بكراً فتحلف أنه لم يوطأ (فان نكل) عن اليمين (حلفت) كغيرها (فان  
حلفت) أنه ما وطئ (أو أقر) هو بذلك

رق ذكره جدا بحيث يمكن دخول الحشفة مع وجود البكارة حل وانما حلفت لا مكان عود البكارة لعدم المبالغة في ازالها كافي شرح التحرير ومهر (قوله فسخت) أي فورا حل (قوله أو ثبت حق الفسخ) وان لم يقل حكمت خلافا للسبكي حل (قوله ولو بعذر كجس) وهو شامل للحيض والنفاس مع أن زمنها محسوب اليكهم عالموا الحيض بأن السنة لا تخلو عنه وهو متخلف في النفاس حل (قوله فالقياس) لعل المقيس عليه وقوعه في كل السنة فقيس البعض على الكل ونقل عن تقرير الشيخ عبيد بن به الديوي أن المقيس عليه ما يشترط فيه اتصال المدة بعضها ببعض كتغريب الزاني وصوم الشهرين في الكفارة (قوله سنة أخرى) أي سنة ثانية وذلك اذا كان في الفصل الاخير وقوله أو ينتظر مضي الح أي اذا كان في غير الفصل الاخير حل مثلا اذا كان أول السنة التي ضربها القاضي المحرم واعتزلته رجب وشعبان ورمضان فعلى قول الاستئناف تحسب سنة جديدة لها شوال وآخرها رمضان من السنة القابلة وعلى قول الانتظار تكمل السنة الاولى واذا جاء رجب وشعبان ورمضان من السنة القابلة تلازمه فيها بدل التي اعتزلته في السنة الاولى فلا تسخ حتى يتم رمضان السنة القابلة فعلى قول الاستئناف يمتنع عليها الانزال في جميع السنة التي أولها شوال وعلى قول الانتظار يجوز لها الانزال ستة أشهر من السنة القابلة من محرم الى رجب ويمتنع عليها انزال رجب وشعبان ورمضان كما أشار اليه بقوله فلعل المراد الح وعبارة نخرج مخرج جميعها بعضها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضرا نزالها عنه فيما سواه (قوله وفيه نظر) أي وفي العطف من حيث انه يقتضي المغايرة فيقتضي انه مغاير للاول تأمل (قوله لاستلزامه الاستئناف أيضا) قد يستلزمه في بعض الصور وذلك اذا اعتزلته في الفصل الرابع وقد لا يستلزمه بأن اعتزلته في الفصل الاول حل وفي هذا التفصيل نظر لان المراد بالاستئناف الشروع في سنة أخرى والشروع موجود على كل حال تأمل (قوله فلعل المراد الح) معتمد (قوله بخلاف الاستئناف) أي فانه يمتنع انزالها عنه في غيره ولو كان الانزال عنه يوما معيناً من فصل قضت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لاجبته ولا أي يوم كان حل (قوله ولو شرط في أحدهما الح) ما تقدم في خيار العيب وهذا في خيار الشرط وهو شامل لما اذا كان الشرط الزوجة والولي ولما اذا كانت الزوجة مجبرة أو غير مجبرة أي وقد أذنت في معين وشرطت ما ذكر فان اذنها في النكاح للعين بمثابة اسقاط الكفاءة منها ومن اولى من حيث صحة النكاح ثم ان وجد عيب من عيوب النكاح كان لها الخيار مطلقا وان كان الوصف من غيرها من بقية خصال الكفاءة كالحرية والنسب والحرقة فان شرطتها كان لها الخيار والا فلا هذا حاصل ما فهمته من كلامهم فليتأمل وليحرر حل (قوله لا يمنع صحة النكاح) ونخرج بذلك ما اذا كان الشرط يبطل النكاح كان شرط كونها أمة وهو حلال لا يحل له نكاحها أو شرط كونها مسلمة وهو كافر ولو شرط أن لا يها فأن كان من جانب الزوج فلا يبطل والا بطله فان قيل الشرط على كل حال لا بد من التوافق عليه فلا فرق بين أن يكون من جانب الزوج أو الزوجة أجيب بانهم نظروا الى جانب المبتدى لقوته حل (قوله أي المشروط) هلا قال أي الوصف مع قرينه وتقدمه بلفظه (قوله صح لنكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت النكوة قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فأخلف حل (قوله لان تبدل الح) فيرد على القول الضعيف وعبارة شرح م والثاني يبطل لان النكاح يعتمد الصفات فتبدلها كتبدل العين (قوله ليس كتبدل العين) عبارة شيخنا أما خلف العين كزوجتي من زيد فبان عمرافي بطل جز ما شورى وكزوجتي بنتك

(فسخت) بقيد زده بقولي (بعد قول القاضي ثبتت عنته) أو ثبت حق الفسخ كما فهم بالاولى (ولو اعتزلته) ولو بعذر كجس (أو مرضت المدة) كلها (لم تحسب) لان عدم الوطء حينئذ يضاف اليها فيستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع مثل ذلك للزوج فيها فانها تحسب عليه ولو وقع لها ذلك في بعض السنة وزال قال الشيخان فالقياس استئناف سنة أخرى أو ينتظر مضي مثل ذلك الفصل من السنة الاخرى قال ابن الرفعة وفيه نظر لاستلزامه الاستئناف أيضا لان ذلك الفصل انما يأتي من سنة أخرى قال فلعل المراد أنه لا يمتنع انزالها عنه في غير ذلك الفصل من قابل بخلاف الاستئناف (ولو شرط في أحدهما وصف) لا يمنع صحة النكاح كما لا كان كجمال وبكارة وحرية أو نقصا كضدها أولا ولا كيباض وسمرة (فأخلف) ينشأه للفعول أي المشروط (صح النكاح) لان تبدل الصفة ليس كتبدل العين فان



فلا تفر وجهه أختها فيبطل أيضا (قوله بخلف الشرط) أي الغير الفاسد ككون العبد كاتبا والدابة حاملا  
أو ذات لبن وكان الأولى أن يقول ولأن البيع الخ لأنه تعليل ثان أما جعله علة للتعليل فلم يظهر وجهه حل  
(قوله مع تأثره بالشروط الفاسدة) أي بكل واحد منها كعني هذه البطيخة مثلا بشرط أن تحملها إلى  
البيت أو هذا الثوب بشرط أن تحيطه أو الزرع بشرط أن تحصده فإن البيع يفسد بخلاف النكاح فإنه  
لا يتأثر بكل فاسد بل بما يخل بمقصوده الأصلي منها كإسباتي حل أي كشرط محتملة ووطء عدمه  
أو أنه إذا وطئ طلق أو بابت منه أو فلان كاح بينهما فإن هذه تخرج بمقصوده الأصلي بخلاف الشرط الفاسد  
الذي لا يخل بمقصوده الأصلي كان نكح بالثمن على أن لا يهرأ أو على أن يعطيه ألفا بشرط في مهر خيار  
فإن النكاح يصح بمهر المثل كإسباتي (قوله ولكل خيار) محله في تخلف البكارة إن بابت الثبوت قبل  
الوطء فإن بابت بعده فلا خيار لا مكان الاطلاع على الثبوت بدون ووطء ويجب عليه مهر مثلها ثيبا  
عبد البر وتقدم أنه إذا ادعى الثبوت فادعت أنها بوطئه وقال لم أطأ صدقت بيمينها بالنظر لمنع الفسخ  
لا لتقرر جميع المهر (قوله ولو بلا قاض) أي في غير عيوب النكاح حيث جعل كلامه شاملا لها هنا  
حل (قوله دون ما شرط) أي ودون الشارط أخذ من قوله لا إن بان مثله (قوله أنها حرة) أو حرة  
الأصل فبانت عتيقة حل (قوله وهي حرة) بل ولو كانت رقيقة كما اعتمده شيخنا فالحره ليست بقيد  
وحينئذ يخبر سيدها لاهي لأنه يجبرها على أن يزوجه للعبد وهلا قيل بفساد النكاح إذا كانت حرة لعدم  
الكفاءة وأجيب بان الصورة أنها أذنت في معين واذن لها في المعين مقتضى لاسقاط الكفاءة منها ومن  
ولها حل (قوله خلف الشرط والتفريق) علة لقوله ولكل خيار (قوله لا إن بان) أي الذي هو  
دون ما شرط مثله هو مخصوص بالحرفة والعفة والنسب وكذلك بالحرية بالنسبة للزوج كما يؤخذ من شرح  
ممر بان كان عبدا وشرط حريتها فبانت أمة فلا خيار له على المعتمد لتكافئهما مع تمكنه من الفراق  
بالطلاق (قوله في غير العيب) لو شرط السلامة من أحد العيوب السابقة فبان غير منها تخير سواء بان  
مثل ما شرط أو أدون أو أعلى لأنها تقتضي الخيار بوضعها حل (قوله بقرينة مامر) من أن لكل  
الخيار وان ساواه في ذلك أو زاد عليه وانما احتاج لذلك لأن كلامه هنا شامل لما إذا كان المشروط انتفاء  
العيب وقد علمت ما فيه أي من أن الخيار بالعيب ثابت وإن لم بشرط وغير العيب من خصال الكفاءة  
العفة والنسب والحرفة وما بقية ما ذكر التي هي نحو الجمال فيثبت له فيه الخيار وإن كان مثله أو أعلى والتي  
هي نحو البياض فلو شرط كونها بيضاء فاذا هي سوداء وهو أسود ثبت له الخيار وكلام المصنف يقتضي  
عدم ثبوته حل (قوله مثل الواصف أو فوقه) أي والفرض أنه دون ما شرط (قوله لتكافئهما في  
الأولى) أي مع إمكان تخلصه بالطلاق فلا يرد ما إذا كانت أمة وبان عدا فاتها تخير على المعتمد (قوله  
ولأفضليته) أي الموصوف وقوله وهذا أي قوله لا إن بان مثله (قوله أما إذا بان) مفهوم قوله إن بان  
دون ما شرط فليس مكررا مع قوله أو فوقه لأن ضمير مراجع للواصف وكان الأولى تقديمه على قوله لا إن  
بان مثله (قوله أو ظنه) عطف على بان واعتراض بأنه لم يدخل في أصل المسئلة لأنها مقروضة فيما إذا شرط  
فالأولى أن يكون معطوفا على شرط من قوله ولو شرط الخ وفيه أنه يبعد عدم ذكر جواب لها فكان  
الأولى أن يذكره ويمكن أن يقال إنها مستثناة استثناء لقو يا منقطعا وتكون معطوفة على بان تأمل  
وعبارة حل قوله أو ظنه أي ولا إن ظنه فهو معطوف على بان فلا خيار (قوله فاذت فيه) أي حتى  
يصح النكاح فاندفع ما يقال إن الإخلال بالكفاءة يبطل للنكاح (قوله أو رقه) ضعيف كما يعلم مما بعده  
(قوله للتقصير بترك البحث والشرط) مقتضاه أنه لو بحث تم تبين ذلك ثبت الخيار هذا الذي في  
زوائد الروضة عدم ثبوت الخيار وجزمه في الأنوار وهو المعتمد وقوله والشرط في كلام شيخنا كحج

البيع لا يفسد بخلف الشرط مع تأثره بالشروط الفاسدة فالنكاح أولى (ولكل) من الزوجين (خيار) قوله ففسخ ولو بلا قاض (إن بان) أي الموصوف (دون ما شرط) كان شرط أنها حرة فبانت أمة وهو حر يحل له نكاح الأمة وقد أذن سيدها في نكاحها أو أنه حر فبان عبدا وهي حرة وقد أذن له سيده في نكاحه خلف الشرط والتفريق (لا إن بان) في غير العيب بقرينة مامر (مثله) أي مثل الواصف أو فوقه المفهوم بالأولى لتكافئهما في الأولى ولأفضليته في الثانية وهذا من زيادتي وهو حسن وإن اقتضى كلام الأصل خلافه وكلام الروضة خلاف بعضه أما إذا بان فوق ما شرط فلا خيار (أو ظنه) أي كل منهما لآخر (بوصف) غير السلامة من العيب (فلم يكن) كأن ظنهما سلمة أو حرة فبانت كناية أو أمة تحل له أو ظنته كفوا فاذنت فيه فبان فسقه أو رقه أو دناءة نسبه أو حرقته للتقصير بترك البحث والشرط

بمخلاف مالو بان عيبه  
 لان الغالب ثم السلامة  
 وليس الغالب هذا الكفاءة  
 وتعميري بما ذكر  
 اعم من تعبيره بما ذكره  
 وما ذكره من أن لها خيارا  
 فمالو بان عبدا تبع فيه  
 الماوردي والمنصوص في  
 الام وغيرها خلافا لقاله  
 البلقيني وهو المتمد  
 والصواب (وحكم مهر  
 ورجوع به) على غرار بعد  
 الفسخ بخلاف الشرط  
 (كعيب) أي حكمهما  
 فيما مر في الفسخ بالعيب  
 فان كان الفسخ قبل  
 وطء فلا مهر أو بعده  
 أو معه فمهر مثل ولا يرجع  
 بفرمه على الغار وكالمهر  
 هنا ثم النفقة والكسوة  
 والسكنى في العدة (و)  
 التفسير (المؤثر) في  
 الفسخ بخلاف الشرط  
 (تغير) واقع (في عقد)  
 كقوله زوجتك هذه المسلمة  
 أو البكر أو الحرة لان  
 الشرط انما يؤثر في العقد  
 اذا ذكر فيه بخلاف ما اذا  
 سبق العقد أما المؤثر في  
 الرجوع بقيمة الولد فيكفي  
 فيه تقديمه على العقد  
 مطلقا أخذا من كلام  
 الغزالي في الرجوع بالمهر  
 على قول أو متصلا به مع  
 قصد الترغيب في النكاح  
 أخذا من كلام الامام في

التعير بأو اه حل (قوله بخلاف مالو بان عيبه) أي بخلاف ما لو ظنت سلامته من العيب فبان عيبه  
 فثبت الخيار لها (قوله لان الغالب ثم) أي في العيوب السلامة أي فقوى جانب البناء ظاهرا على الغالب  
 تغيرت وقوله وليس الغالب هنا أي في خصال الكفاءة غير السلامة من العيب فلم يقو بما لم تغير (قوله  
 من أن لها) أي الحرة بخلاف مالو كانت أمة فلا يثبت لها الخيار والفرق بينه وبين الشرط أنه أقوى من  
 الظن وقوله فمالو بان عبدا أي وقد ظنت حرا وقوله تبع فيه الماوردي معتمد وما بعده مضعف (قوله  
 ورجوع) الأولى والأوضح وعدم رجوع كالإيجي الآن يقال المراد حكم الرجوع من حيث نفيه  
 (قوله فمهر مثل) لم يذكر وجوب المسمى لعدم تصويره هذا لان شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء  
 والسبب هنا لا يكون لامقارنا والالتمس تصويره بخلاف الشرط شو برى (قوله وكالمهر) أي في الوجوب  
 وعدم الرجوع وقوله في العدة مع ما قبله فيه نصريح بوجوب النفقة للفسوخ نكاحها في العدة ولو حاتلا  
 وليس كذلك فقوله والكسوة والسكنى أي اللتان يثبتان قبل الفسخ فلا يرجع مما كالمهر من ل ويبحث  
 السبكي وجوبها للحامل في باب النفقات ضعيف فيه أنه يجوز أن يكون المراد بقوله وكالمهر أي في عدم  
 الرجوع لافي الوجوب أيضا وان لم تكن النفقة واجبة فالمراد أنه لا يرجع في حال العقد أو بعد فسخه  
 ويكون قوله في العدة راجعا للسكنى وحينئذ لا اعتراض فليحذر وعبارة حجج وحكم مؤنة الزوجة في  
 العدة أنها لا تجب هنا ثم ككل مفسوخ نكاحها حل ومثله مر وعبارة الشو برى قوله وكالمهر  
 ينبغي رجوعه لا خيره في كلامه وهو عدم الرجوع لثلاثين في المنقول أنها لا مؤنة لها هنا في العدة ثم ككل  
 مفسوخة بمقارن للعقد ثم الأصح وجوب سكنى الحامل انتهى وفي ع ش وس ل وجوب السكنى للحائل  
 أيضا لانها معقدة عن نكاح صحيح فقول الشارح في العدة راجع للسكنى فقط كما صرح به س ل (قوله  
 والتغير) أي المفهوم من قوله سابقا فآخلف أي المشرط وقوله المؤثر في الفسخ أي الذي يكون سببا  
 فيه وقوله بخلاف الشرط أي بالشرط المخالف لانه هو المؤثر في الفوات (قوله هذه المسلمة) فلا يحتاج  
 في كونه شرط انما نصريح بالشرطية حل (قوله أو البكر) أي هذه البكر بخلاف ابنتي البكر شو برى  
 ونظر الفرق (قوله في الرجوع بقيمة الولد) أي الآتية فيكفي فيه تقديمه لان تعلق الضمان أو وسع ولان  
 الفسخ لما كان رافعا للعقد اشترط في موجه أن يقع فيه ليقوى على رفعه بخلاف الرجوع بقيمة الولد  
 قال حل وأما اذا كان بعد العقد وقبل الوطء قد كرسه خزانة وجد بخطه من قراءته على والده أنه  
 مثل تقديمه على العقد لانه كان بسبيل من أن لا يبطأها الولد يقل له هي حرة وهو واضح لانه قوت الرق وان  
 كان العقد قد تم اه حل ومثله سم (قوله مطلقا) أي متصلا بالعقد أم لا قصد به الترغيب أولا حل  
 (قوله أخذا من كلام الغزالي) حيث قال يكفي في الرجوع بالمهر تقدم التغير بر على العقد مطلقا فقام  
 التغير بر المؤثر في الرجوع بقيمة الولد على التغير بر المؤثر في الرجوع بالمهر على قول والمقيس مسلم دون  
 المقيس عليه (قوله أو متصلا به) أي عرفا مر وهو معطوف على قوله مطلقا فهو على قول آخر للامام  
 مقابل للاطلاق شيخنا عزيزي (قوله أخذا من كلام الامام في ذلك) أي في الرجوع بالمهر على قول  
 وحاصل هذا البحث كما يعلم من شرح الروض وغيره أن الغزالي قائل بان التغير بر المتقدم على العقد مؤثر  
 مطلقا بالنسبة لقيمة الولد وان الامام يشترط فيه شرطين أن يتصل بالعقد عرفا وأن يذكر على وجه  
 الترغيب في النكاح فلو اتفق شرط منهما ففيه تردد له والشارح لم ينبه على أنهم اختلفا في ذلك  
 في بعد الأول موقع في كلامه لانه يوهم أهم مقالة واحد قريشدي على مر أي لانه مفهوم مما قبله  
 بالاولى وانما ذكر ليان الخلاف (قوله وتوهم بعضهم) هو شيخنا المحلي في شرح الأص قال القهامة

ذلك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وتوهم بعضهم



اتحاد التفرير بن جعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فاحذره (ولو غر بحرية) لامة (ان عقد ولده) منها (قبل علمه) بانها امة (حرا) لظنه حرا حين علوقها به سرا كان أو عبدا ففسخ العقد وأجازته اذا ثبت الخيار (وعليه قيمته لسيدها) لأنه فوت عليه رقه التابع (رقها بظنه حرا) فتستقر في ذمته وتعتبر قيمته وقت الولادة (٣٩٣) لأنه أول أوقات إمكان تقويمه

وخرج بقبل علمه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن المفرد ولو كان عبدا لسيدها لا شيء عليه لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (لا ان غره) سيدها كأن كان اسمها حرة أو كان راهنا لها وهو معسر وأذن له المرتهن في تزويجها أو محجور عليه بفلس وأذن له الغرماء فلا شيء له لأنه المتلف لحقه وهذا من زبادتي فقوله أنه لا يتصور منه تفرير أي لأنه اذا قال زوجتك هذه الحرة أو نحوه عتقت بمنوع (أو انفصل) الولد (ميتا بلا جنابة) فلا شيء فيه لأن حياته غير متيقنة بخلاف مال وانفصل ميتا بجنابة ففيه لانعقاده حرا غرة لو ارثه على عاقلة الجاني أجنبيا كان أو سيدا لامة أو المفرد فان كان عبدا نعلقت الغرة برقبته ويضمنه المفرد لسيد الامة لتفويته رقه بعشر قيمتها لأنه الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد الا ما يضمن به الرقيق والغرة عبدا أو أمة ولا يتصور أن يرث من الغرة في مسألتنا مع الاب

وفي كونه توهم من المحلى نظر بل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الأصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلا بنص الشافعي ان التفرير من الامة يثبت هذه الأحكام فاقضى أن التفرير لا يراعى ذكره في العقد والاصح التفرير الامن عاقد شوبري (قوله اتحاد التفرير بن) أي التفرير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط والتفرير المؤثر في الرجوع بقيمة الولد فجعل التفرير الأول كالثاني في أنه يؤثر سواء كان قبل العقد متصلا به مع قصد الترغيب أم لا مع أن المؤثر في الأول انما هو التفرير في العقد شيخنا (قوله قبل علمه) أومعه كيدل عليه اخراج الشارح البعدية فقط قررره شيخنا السجيني (قوله أو عبدا) فالولد حينئذ حرا بين رقيقين (قوله اذا ثبت الخيار) بأن كان التفرير في العقد شوبري وقال ع ش بأن كان المفرد حرا (قوله وعليه قيمته لسيدها) أي ان لم يكن عبدا لسيدها كما سيأتي والاولى أن يقول لسيده اذ قد يكون موصى به واهله جرى على الغالب في ذلك (قوله قد تستقر في ذمته) حرا كان أو عبدا ولكن الحر تؤخذ منه حالا عز بزي (قوله وتعتبر قيمته وقت الولادة) أي ان انفصل حيا فان انفصل ميتا لجنابة مضمونة فعليه عشر قيمته كما يأتي (قوله أو كان راهنا لها) أو جانية وقوله وأذن له المرتهن أي أو مستحق الجنابة م (قوله في تزويجها) أي فقال للزوج زوجتك هذه الحرة فلا تعتق بقوله هذه الحرة مراعاة لحق المرتهن مع كونه أي الراهن معسرا (قوله بفلس) أو سفه أو كان مكاتبا أو مريضاً وعليه دين مستغرق أو يريد بالحرية العفة عن الزنا لظهور القرينة شرح م (قوله لأنه المتلف) أي السبب في اتلافه (قوله فقوله) أي الاصل (قوله منه) أي السيد وقوله أو نحوه كان يقول على أنها حرة (قوله بلا جنابة) أي مضمونة بان لم توجد جنابة أصلا أو وجدت جنابة غير مضمونة بجنابة الحر (قوله لان حياته غير متيقنة) أي مع عدم ما يحال عليه زوالها حتى يفارق ما بعده قال الشوبري وانظر لوتيقن حياته (قوله بجنابة) أي مضمونة (قوله أجنبيا كان) أي الجاني (قوله ويضمنه) أي المفرد وهو الزوج لسيد الامة سواء كان هو الجاني أم لا وقوله بعشر قيمتها وان زاد على قيمة الغرة شرح م وعبرة المثنى في الجنابات وفي جنين رقيق عشر أقصى قيمته من جنابة الى القاء لسيده وتقوم سائمة ويرجع بالعشر المذكور على النار فقد توجه على المفرد اذا كان جانيا ضمان على عاقلة لورثة الجنين وضمان عليه لسيد الامة شيخنا وقوله ويرجع إل قد يشمله قوله الآتي ويرجع بقيمته حل بان براد بقيمته ولو حكما (قوله في مسئلتنا) وهي مال وانفصل ميتا بجنابة (قوله مع الاب إل) احتراز به عما لو لم يرث لانع فانه يرث غيره كاخوة الجنين وأعمامه طبلاوى (قوله الام الأم الحرة) لان الجنين لا ولده وأصوله وحواشيه محجوبون بالاب حل فلو كان الاب رقيقا ولا عاصب أخذت أم الام الجميع فراضا وردا (قوله ويرجع على غار) ان لم يكن سيدها ولا عبده ولم ينفصل الولد ميتا بلا جنابة أخذت أمه (قوله فان كان إل) صنيعة يقتضي أن الغار يكون غير الامة ووكيل سيدها بأن يكون أجنبيا والذي في المتهاج أن التفرير لا يكون الامنهما وعبارته والتفرير بالحرية لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو منها اه قال م ولا عبرة بقول من ليس بعاقدا ولا معقود عليه فلو قال المصنف بعد قوله ويرجع على غار ان غرمها ان كان التفرير منها أو من وكيل سيدها

(٥٠ - (بحري) - ثالث) الحرة غير الجاني الأم الأم الحرة (ويرجع) بقيمته (على غار) له (ان غرمها) لأنه الموقع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يغرمها بخلاف المهر وخرج بزبادتي ان غرمها مال ولم يغرمها اقل الرجوع له كالأمن (فان كان) أي التفرير

الظن فقط (تعلق الغرم بذمة) للوكيل أو لها فيطالب الوكيل به حالا والامنة غير المكتوبة بعد عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها ولا برقبته وان كان التفرير منهما فعلى كل منهما نصف الغرم والتصریح بتعلقه بذمة الوكيل من زيادتي (ومن عتقت تحت من به رقب) ولو مبعضا (تخبرت) هي لاسيدها في الفسخ ولو بلا قاض قبل وطء وبعده لانها تعبر عن فيه رقب والاصل في ذلك أن بريرة رضي الله عنها عتقت خفيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا فاخترت نفسها رواه مسلم وخرج بذلك من عتق مبعضا أو كوتبت أو علق عتقها بصفة أو عتقت معه أو تحت حر ومن عتق وتحت من به رقب فلا خيار لها ولا له لان معتقه الخيار الخبر وليس شيء من ذلك في معنى ما فيه لبقاء النقص في غير الثلاث الأخيرة وللنساء في أوليها ولانه اذا عتق لا يعبر باستفراش النافعة ويمكنه التخلص بالطلاق في الأخيرة (لان عتق) قبل فسخها أو معه (أو لزوم دور) كمن أعتقها مريض قبل الوطء وهي

و يتعلق بذمتها كان أظهر فيكون تقييد الما قبله فكان الأولى حذف الفاء من قوله فان كان والانيان بالواو قبل قوله تعلق ولو قال بعد قوله وعليه قيمته لسيدها ان كان التفرير من وكيله الخ لاستغنى عن قوله لان غرم سيدها (قوله من وكيل سيدها) أي ولم يكن المفرور عبد السيد حل (قوله والقوات) أي قوات الرقب قال عوض عن المضاف ليه (قوله بخلاف الشرط مارة) كان شرط أنها حرة في صلب العقد فتبين أنها أمة فان القوات في هذه بخلاف الشرط وبخلاف الظن أيضا وأما لو أخبرت الزوج قبل عقد الوكيل بانها حرة وأخبر الوكيل الزوج قبل العقد بانها حرة كان قال عندي حرة أزوجها لك ثم عقد من غير شرط فتبين أنها أمة فان القوات بخلاف الظن فقط (قوله والقوات فيه بخلاف الظن فقط) ظاهرة أنه لا يكون بخلاف الشرط بأن تزوج نفسها وبحكم به من يراه كما مر نظيره في الحرة وأعله لان المخالف لا يجوز ذلك وان أذن سيدها فإيراجع مذهبه فان صح جاء نظيره ما مر تأمل شو يري وعبارة من قوله بخلاف الظن فقط لانها لا تباشر العقد على مذهبنا والشرط انما يكون في العقد ولا يتصور منها أما على مذهب الحنفى فيتنصرون أن تباشر العقد بنفسها بان ياذن لها سيدها أن تتزوج اه وقرره بش (وان كان التفرير منها) بان يذ كر احريتها معا من ل وعش وعبارة حل بان يوجد منهما معا بمعنى أن لا يكون تفرير الوكيل ناشئا عن تفريرها وأن لا يكون تفريرها ناشئا عن تفرير الوكيل بان أخبرها بان سيدها أعتقها فان كان يرجع عليها وهي ترجع على الوكيل مالم يشافه الزوج بذلك والارجع عليه وحده وعبارة عش على مر وصورة الرجوع عليهما أن يذ كر احريتها الزوج معا بان لا يستند تفريره لتفريرها ولو استند تفريرها لتفرير الوكيل كأن أخبرها أن سيدها أعتقها فقياس ما تقرر أن يرجع عليها ثم يرجع عليه مالم يشافه الزوج أيضا فيرجع عليه وحده حج أي لانه لما شافه الزوج بذلك خرجت عن الوسط وكذا لو كان تفرير الوكيل ناشئا عن تفريرها وقد شافهت الزوج بذلك فانه يرجع عليها وحدها لانها لما شافهته بذلك خرج الوكيل عن الوسط كافي مر (قوله غير المكتوبة) وأما المكتوبة فيتعلق بكسبها ان كان والا فبذمتها تطالب به اذا عتقت حل (قوله ومن عتقت) أي كلها أو باقيةا ولو بقول زوجها مر وهذا مشروع في خيار العتق (قوله ان بريرة) هي جارية لعائشة رضي الله عنها (قوله عبدا) واسمه مغيث ولماساق عليها النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له يا رسول الله أشفاع أنت أم أمر فقال بل شافع فلم ترض برجوعها له (قوله فاخترت نفسها) هو كناية عن الفسخ (قوله وخرج بذلك من عتق مبعضا الخ) الثلاثة الأولى وكذا الأخيرة خارجة بقوله عتقت والرابعة خرجت بقوله تحت والخامسة خرجت بقوله من به رقب فالقيود ثلاثة والصور الخارجية بهاسته حل (قوله فلا خيار لها) أي في الخمسة الأولى وقوله ولا له أي في الأخيرة (قوله في غير الثلاثة الأخيرة) وهي الثلاثة الأولى ولم يعبر بهامع أنه أخصر ليبرجع الضمير في أوليها الى الثلاثة الأخيرة فلا يتأتى الاختصار لا بذلك (قوله لان عتق) أي أو مات (قوله وهي لا تخرج من الثالث الا بالصدائق) بأن كانت قيمتها مائة وباقي المال مائة وثمانين وكان الصداق عشرين قال حل ومر سواء كان الصداق دين أو عينا بيد الزوج أو بيد السيد باقيا أو تالفا وبيان الدور أنها لو فسخت سقط مهرها وهو من جلة المال فيضيق الثلث عن الوفاء بها فلا تعلق كلها فلا يثبت الخيار (قوله وخيار ما مر في الباب فوري) الذي مر في الباب شيان الرفع للحاكم في اثبات عيوب النكاح المشتركة وفي اثبات العنة والرفع له والفسخ بعد ثبوت ذلك فهما كلامه شامل للقسمين أو خاص بالثاني الظاهر الأول ويكون



سقط خياره نعم ان كان أحدهما صدياً ومجنوناً أخر خياره الى كماله أو طلقها زوجها رجعيّاً وتخلف اسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار القورية أن الزوجة لو رضيت بتمتته أراجلت حقها بعدمضي المدة سقط حقها وهذا بخلاف النفقة اذا أعسر بها الزوج ورضيت به فان لها الفسخ لتجدد الضرر وكذا في الإيلاء وذكر فورية خيار الخلف في (٣٩٥) غير العيب من زيادتي. (وتخلف)

العتيقة فتصدق بيمينها اذا أرادت الفسخ بعد تأخيرها (في جهل عتيق) لها ان (أمكن) لنحو غيبة معتقها عنها والاحلف الزوج (أو) جهل (خيار به) أي بعتيقها (أو) جهل (فور) لان ثبوت الخيار به وكونه فوراً يا خفيان لا يعرفهما الا لخواص وما ذكر في الاخرة وهي من زيادتي نظير ما في العيب والاخذ بالشفعة ونفي الولد وغيرها وقيل لا تصدق فيها لان الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على الفور وقيل تصدق بيمينها ان كانت قريبة عهد بالاسلام او نشأت بعيدة عن العلماء والافلاورد ذلك بان كون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فعلى هذه المرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ بعتيقها (كعيب) أي حكمه فيما مر في لفسخ بالعيب فان فمخت قبل الوطء فلا مهر لان الفسخ من جهتها وليس لبيدها منها منه لتضررها بتركه أو

قوله فن أخر قاصراً حل (قوله سقط خياره) وكذا من أخر الرفع للحاكم حل (قوله أو طلقها زوجها رجعيّاً) قبل عتيقها أو بعده فلها التأخير انتظار الينوتها فتستريح من تعب الفسخ حل (قوله أو تخلف اسلام) أي اسلام أحد الزوجين فيما اذا كانا كافر بن رقيقين وأسلم أحدهما أي بعد الدخول ثم عتقت وتأخر اسلام الآخر فلها التأخير الى الرجعة فيما لو طلقها رجعيّاً والاسلام فيما لو كانا كافر بن رقيقين لانها بصدد الينونة وقد لا يرجع ولا يسلم المتخلف فيحصل القراق من غير أن يظهر من جهتها الرغبة فيه فتأمل هذا التصوير زي وفيه قصور لعدم شموله للعيب فيما أوأسلت ثم ظهر عيبها (قوله وكذا في الإيلاء) بخلاف العنة فانها اذا رضيت بها سقط حقها لعدم تجدد ضررها لانها أيت من حصول الوطء عادة بخلاف المولى حل (قوله في جهل عتيق) وكذا في جهل العيوب حل فلو قال ويخلف من ادعى جهلاً بسبب الفسخ أو الخيار الخ لكان أعم (قوله مما أشكل على العلماء) المراد بأشكاله عليهم أنهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من عرض على مر وعبارته قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه

(فصل في الاعفاف) أي وما يتعلق بذلك من حرمة وطء أمة فرعه (قوله لزم فرعا) ولو مبعضاً ولو غير وارث كابن بنت وابن ابن ولو غير مكلف وكافرا حل وس (قوله موسراً) بما يأتي في النفقات وهو أن يملك ما يدفعه له زيادة على كفاية يوم وليلة حل وعبرة العنان بأن يفضل المهر أو الثمن عن كفاية نفسه وعياله يوماً وليلة (قوله اتحد أو تعدد) كان بنت مع بنت بنت فان استوداقر باوارثا وزرع عليهم بحسب ارثهم على المعتد خلافاً لحج حيث استوجه أنه عليهم بالسوية حل (قوله ان استوداقر با) هلاقدره بين الفاء ولو اوفى قوله فوارثا بان يقول فان استوداقر با فوارثا كما هو عادته في مثل ذلك (قوله ان استودا) أي الفروع (قوله اعفاف أصل) وان تعدد ان قسراً أخذ من قوله بعد ومن لمأصلان الخ (قوله ذكر) وانما لم يجب اعفاف الام لولم يرض زوجها الا بالانفاق عليه لان الزام الفرع بالانفاق على زوجها مع عافيه غاية العسر فلم يكف به حل (قوله أو كافراً) أي معصوماً (قوله حر) أي كلاً (قوله أظهر حاجته) أي مع قدرته على الوطء والا بان كان عنيماً واحتاج الى الاستمتاع بغير وطء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وان خاف الزنا وهو بعيد حل (قوله له) أي للاعفاف أو للاقرب وحاجته على الاول بمعنى احتياجه لكن قول الشارح بعد وتعرف حاجته له يدل على رجوع الضمير للاعفاف (قوله أو يجوز شوهاً) لا تعفه وهل مثل ذلك كل من لا تعفه كالمتحاضة وذات القروح السبالة الظاهر نعم وعبرة من بل الشوهاً ولو شابة كعمياء وجذماء كالعدم اهـ فالجوز في كلام الشارح ليس بقيد وعبرة من ولا تنكفي شوهاً اهـ ولو قرئ يجوز بالجر على معنى أو نحو يجوز لشملة المستحاضة وغيرها لكن لا يلزمه الانفة واحدة يدفعها للاب يوزعها عليهم ما وكل منها الفسخ فان فسخت واحدة تمت للاخرى لكن قال ابن الرفعة هنا يعين للجديدة جميعها الثلاث فسخ بنقص ما يخصها عن المدة اهـ زي واعتمد مر الاول والخطيب الثاني واعتمد الاذرعى أنه يدفعها للاب وهو يدفعها لمن شاء (قوله

فسخت بعده بعتيق بعده فالسعي لتقرر به بالوطء أو بعتيق قبله أو معه كان لم تعلم به الا بعد الوطء أو فسخت معه بعتيق قبله فهو مثل لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء أو مقارنته له وذكر حكم المعيتين من زيادتي (فصل في الاعفاف) (لزم) فرعا (موسراً) ولو اثنى (أقرب) اتحد أو تعدد (فوارثا) ان استوداقر با (اعفاف أصل ذكر) ولو لام أو كافراً (حر معصوم عاجز عنه أظهر حاجته له) وان لم يخف زناً أو كان تحته نحو صغيرة أو عجوز شوهاً

وذلك لأنه من حاجاته المهمة كالنفقة والكسوة ولأن تركه المعرض للزنا ليس من المصاحبة بالمعروف المأمور بها فلا يلزم معسرا اعفاف أصل ولا موسرا اعفاف غير أصل ولا أصل غير ذكر ولا غير حر ولا غير معصوم ولا قادر على اعفاف نفسه ولو بسرية ومن كسبه ولا من لم يظهر حاجته وذكر الموسر والترتيب بين الأقرب والوارث مع قولي حر معصوم مسن زبادي وتعيرى بالهجز عن اعفافه أولى من تعيره بفاقده مهر وتعرف حاجته له (بقوله بلاعين) لأن تحليفه في هذا المقام لا يليق بحرمته لكن لا يحل له طلب الاعفاف إلا إذا صدقت شهوته بان يضربه التعزب ويشق عليه الصبر قال الأذري وغيره فلو كان ظاهره أنه يكذب كذبي فالحق شديد أو استرخاء ففيه نظر ويشبه أن لا يجب إجابته أو يقال يخلف هذا المخالفة حاله دعواه وتعيرى بأظهر حاجته موافق لعبارة المحرر والشرحين بخلاف تعير الأصل والروضة بظهور حاجته واعفافه (بان يهيئ له مستمتعا) فتصح التاء كان يعطيه أمة أو ثمنها

وذلك) أي لزوم الاعفاف وقوله لأنه أي الاعفاف شيئا (قوله من حاجاته المهمة) مع عدم نقصه فلا يرد على ذلك الرقيق وبعضهم جعل الدليل هو القياس على النفقة وجعل قوله لأنه الخ جامعاً بينهما فلا يرد الرقيق أيضاً وورد على ذلك الأصل إذا كان مبعوضاً لوجوب نفقته وكسوته بقدر ما فيه من الحرية ويجازى به لما كان الزوج لا يمكن باعتباره ما فيه من الحرية لم يجب اعفافه حل (قوله ولأن تركه المعرض للزنا الخ) فيه أن هذا يأتي في الرقيق فكان مقتضى ذلك وجوب اعفافه حل (قوله المأمور بها) أي في قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفاً (قوله اعفاف أصل) أظهر الفاعل في موضع الضمار لأنه لو أضرمتوهم أن قوله اعفاف غير أصل هو الفاعل لأنه كان يقول حينئذ فلا يلزم معسرا ولا موسرا اعفاف غير أصل فله دره (قوله ولا غير معصوم) كحري وزان محسن ومريد (قوله ومن كسبه) المراد أنه قادر بكسبه يحصله في زمن قصير عرفاً بحيث لا يحصل له من التعزب فيه مشقة لا تتحمل عادة غالباً فيها يظهر من قول الشو برى بخلاف النفقة وتلزم الفرع وأن قدر الأصل عليها بالكسب وأصل الفرق تكررها بخلاف الاعفاف (قوله أولى من تعيره بفاقده مهر) لأن تعيره بوهم أنه لو قدر على التسري أو الزوج من كسبه وجب اعفافه على الفرع وليس مراداه عش (قوله وتعرف حاجته له) أي للاعفاف وانظر وجه تقدير هذا فالتاء في غنية عنه بتعلق الجار والمجرور بقوله أظهر اه شيخنا وأجيب بأنه قدر ما ذكر لطول الفصل وبأنه حل معنى لأجل اعراب (قوله بقوله) متعلق بظاهر وحينئذ يفيد أنه لا بد أن يكون الاظهار بالقول ولا يكتفى بالقرائن الحالية وهو خلاف كلامهم فأنهم قالوا في ترجيح عبارة المحرر على عبارة الأصل أن عبارة الأصل تقتضي أنه لا يكتفى باظهارها بالقول فكان حق المصنف أن يقول ولو بالقول اه حل أي بمجرد ده وان لم توجد قرائن ومثله في (قوله ويشق عليه الصبر) عطف لازم على لزوم (قوله قال الأذري) هو تقييد لقول المتن بلاعين بالنظر لقوله أو يقال يخلف (قوله ففيه) أي في وجوب اعفافه وقوله ويشبه أي ينبغي (قوله وتعيرى بأظهر حاجته الخ) الفرق بين العبارتين أن ظهورها لا يتوقف على قرائن تظهر لنا واظهارها يكتفى فيه قوله وان لم يترجح لنا صدق زى وعبارة حل قوله بخلاف تعير الأصل والروضة بظهور حاجته أي بان ظهرت لنا بقرائن تدل على ذلك فافتضته عبارة الأصل والروضة غير منظور اليه بل يكتفى بمجرد قوله بدون قرينة (قوله مستمتعا) هو بضم الميم الأولى وسكون الثانية وفتح التاء من اسم مفعول من استمتع بكذا بمعنى تمتع به أي تلذذه زماناً طويلاً يقال تمتع الله بك متاعاً وأمتع أدام بقاءك والاتفاع بك حكاه ابن القطان وهو صفة لموصوف محذوف منصوب على المفعولية لقوله يهيئ أي امرأة مستمتعا بها سواء كانت حرة أم أمة مسلمة أم كافرة بشرطه خفي الجار وواصل الضمير فاستترى قوله مستمتعا وهو شائع مما عا لا قياساً ومثله لفظ مشترك وأصله مشترك فيه والمراد بالمرأة المستمتع بها ما من شأنها أن يستمتع بها ففيه تجوز أي مجاز الأول إذا صدق هذا الوصف حقيقة الإحالة وجود الاستمتاع بها والآل ليس بوجوده وقصد بذلك الاحتراز عن الشو ها ونحوها ويؤخذ من لفظ المستمتع باعتبار معنى مادته المأخوذ فيه الدوام المراد به الزمان الطويل أنه لا يكتفى أن يهيئ له امرأة قريبة الهجز مثلاً بحيث لا يستمتع بها زماناً طويلاً وهو ظاهر فقها ولم أر من تعرض له وسيأتي أنه لو كان تحت عبور أن القياس وجوب اعفافه وحينئذ فلو اكتفينا بتهيئة من قارب الهجز لأوجبنا عليه عند الهجز الاعفاف فيشق عليه فراشاً فيمتنع الا كتفاء بهذه ابتداء ويندفع الضرر عن الولد على شوري (قوله أو ثمنها) وإن احتاج لا أكثر من واحدة لأنه مآدر والغالب كفاية الواحدة وإذا أعطاه الأمة أو الثمن أو المهر ملكه وإذا استغنى عن ذلك لم يزل ملكه عنه كالأودع إليه النفقة فاستغنى عنها بضيافته ونحوها لا يزول ملكه عنها فلا تسترد ولا ينافي ذلك قولهم إن نفقة



أو مهر حر أو يقول له  
انكح واعطيكه أو  
ينكحها له بأذنه ومهر  
عنه (وعليه مؤنتها) أي  
المستمتع بها الا انها من تمة  
الاعفاف (والتميين بغير  
اتفاق على مهر أو ثمن له)  
للاصل (لكن لا يمين)  
له (من لا نفقه) كقبيلة  
فليس للأصل تعيين نكاح  
أو تسردون الآخر ولا رفيه  
بجمال أو شرف أو نحوه  
لان الغرض دفع الحاجة  
وهي تندفع بغير ذلك  
فان اتفاقا على مهر أو ثمن  
فالتعيين للأصل لانه أعرف  
بغرضه في قضاء شهوته ولا  
ضرر فيه على الفرع وقولي  
أو ثمن الى آخره من زيادتي  
(وعليه تجديد) لاعفاه  
(ان ماتت) أي المستمتع  
بها (أو انفسخ) النكاح  
ولو بنفسه هو أعم مما  
ذكره (أو طلق) زوجته  
(أو اعتق) أمته (بعذر)  
كشوزورية لبقاء حقه  
وعدم تقصيره كما لو دفع  
اليه نفقة فسرفت منه  
بخلاف ما لو طلق أو اعتق  
بلا عذر ولا يجب تجديد في  
رجعي الا بعد انقضاء العدة  
وظاهر أن التجديد  
بالانفساخ برودة خاص  
بردتها فان كان مطلقا  
سواء أمة وسأل القاضي  
الحجر عليه في الاعتاق  
وقولي أو اعتق من زيادتي  
(ومن له أصلان وضاق ماله) عن اعتاقهما (قدم عصبه) وان بعد

القريب امتاع لان المراد منه أنها تسقط بمضي الزمن اذ لم تقبض أفاده شيخنا اه حل وليس له أن  
يزوجه أمة لانه مستغن بما لفرعه نعم لو لم يقدر الفرع الا على مهر أمة اتجه تزويجه بها أي اذا خاف زنا  
شرح م (قوله أو مهر حر) ولو كتابية تحل حل (قوله أو يقول له انكح واعطيكه) أي مهر الحر  
وهو شامل للجيرة ولا يقال انه معسر بحال الصداق حين العقد لانه موسر حكما بما لفرعه كما تقدم  
أو يقول له اشتر أو اعطيك الثمن ولا يلزمه من الثمن والمهر الا التدرج الا لا يثق به دون ما زاد فان زاد يكون  
الزائد في ذمة الاصل برماوى قال زى وما ذكره من التخيير هو في مطلق التصرف أما غيره فلا يبدل  
وليه الأقل ما تدفع به الحاجة الا أن يلزمه الحاكم بغير الأقل (قوله وعليه مؤنتها) أي ما يدفعه النكاح  
بعدها ولا يجب الادم ما لم تكن أم الفرع والاوجب الادم ولا تجب نفقة الخادم لان فقدها لا يثبت  
الفسخ ولا تسقط بمضي الزمن ولو كانت أم الفرع لانه قائم مقام الاصل في ذلك فليست من نفقة القريب  
حل فراعينا الامومة فوجب لها الادم والكفاية ان لم يكفها المدور اعينا قيامه مقام الاب والذي  
يفسخ النكاح بعدمها هي أقل النفقة وهو المدور أقل الكسوة وهو ما لا بد منه بخلاف نحو اسراويل  
والمكعب فانه لا يفسخ بذلك كما يأتي في النفقات وكذا الفراش وآلة الطبخ والاكل (قوله والتعيين)  
مبتدأ خبره قوله له أي تعيين المنكوحة والسرية أو تعيين النكاح أو التسري بدليل قوله فليس الاصل  
الحل وقوله لكن لا يمين الح (قوله من لا نفقه) بضم التاء من أعف ومصدره الاعفاف ويقال عفا عن  
الشيء يعف من باب ضرب عفا بالكسر وعفا بالفتح امتنع عنه فهو عفا واستعف عن المسئلة مثل  
عفا ورجل عفا وامرأة عفا بفتح العين فيهما ونفقة كذلك أوجع العفيف عفا وعفا ذكروه عفا  
(قوله دون الآخر) أي ليس له تعيين نكاح دون تسري ولا تعيين تسردون نكاح كما يفهم من الاصل  
(قوله الى آخره من زيادتي) لا يخفى أن من جلت خبر المبتدأ الذي هو لفظة له فيقتضى أن المبتدأ  
الذي هو قوله والتعيين وقع في الاصل أي المتهاج بلا خبر وليس مراداً ثم رأيت عبارة الاصل مركبة  
تركيباً آخر لا مبتدأ فيه ولا خبر ونصها وليس للأصل تعيين النكاح دون التسري ولا رفيه فظهر  
ان لفظة له لم تكن في كلام الاصل فكانت من زيادته وان كان محالاً لتعبيره تأمل (قوله ان ماتت)  
ولو بقتل من غيره مطلقاً أو منه لنحو صيال برماوى كردة وقود وعبرة حل ان ماتت أي بغير فعله  
العمد العدوان (قوله ولو بنفسه) أي بعذر حل (قوله أو اعتق بعذر) فان قلت هلا باعها واشترى  
بثمنها غير هاف كيف يكون العذر سبباً في عتقها مع امكان البيع أجيب بتصور ذلك بما اذا كانت أم  
ولداً وغيرهما لم يجد من يشتريها كافي م (قوله ورؤية) راجع لكل من الطلاق والعتق (قوله  
فسرفت منه) أي من غير تقصير اه حل (قوله بلا عذر) فلو ماتت فيذبي وجوب التجديد كما لو  
ماتت قبل الطلاق م رسم ع ش (قوله بردتها) أي وحدها لان ردتها ولو مع ردتها أولى من طلاقه  
بغير عذر اه حل (قوله فان كان مطلقاً) أي ثبت له هذا الوصف قبل اعفائه سرادمة ولا يزوجه  
لان الطلاق صار عادة له حل وأما اذا ثبت له بعد اعفائه فقد سبق أنه اذا طلق بغير عذر سقط وجوب  
الاعفاف اه بابي بخلاف الطلاق مع العذر وان كثرت وتكرر فلا يسقط الوجوب (قوله وسأل  
القاضي الحجر عليه) فاذا حجر عليه لا ينفذ اعتاقه وينفك عنه الحجر اذا قدر على اعفاف نفسه من غير  
قاض قال شيخنا لكن قولهم في القاس ان الحجر متى توقف على ضرب الحاكم لا ينفك الا بفسكه ينزع  
فيه حل (قوله ومن له أصلان الح) عبارة شرح م ولو قدر على اعفاف أصوله لزمه فان ضاق الح  
(قوله قدم عصبه الح) فلو أعف غير من وجب تقديمه بالرتبة أو القرعة ثم وصح العقد كما قاله ع ش على

فيقدم أبواً أبى أبى  
 أم (ف) أن استويا عصوبة  
 أو عدمها قدم (أقرب)  
 فيقدم أبواً أبى أبى  
 وأبواً على أبيه (ف) أن  
 استويا قرباً بأن كانا من  
 جهة الأم كأي أبى أم وأبى  
 أم أم (يقرع) بينهما التعذر  
 التوزيع وقولي ومن إلى  
 آخره من زيادتي (وحرمة)  
 على أصل (وطء أمة فرعه)  
 لأنها ليست زوجته ولا  
 عاوكته (ونبت به مهر)  
 لفرعه وإن وطئ بطوعها  
 بقيد زنته بقولي (أن لم  
 تصر به أم ولد أو) صارت  
 و (تأخر انزال عن تغييب)  
 للحشفة كما هو الغالب  
 والأفلاحيب تقدم  
 الانزال على موجه أو  
 اقترانه به (لاحد) لأن له  
 في مال فرعه شبهة الاعفاف  
 الذي هو من جنس مفعله  
 فوجب عليه المهر واتقى  
 عنه الحدوان كانت أم ولد  
 للفرع ويلزمه التعزير  
 لا زكابه محرماً لا حديه  
 ولا كفارة (وولده) منها  
 (حزيب) مطلقاً للشبهة  
 (وتصير أم ولد) ولو معسراً  
 (أن كان حراً ولم تكن أم -  
 لفرعه) لذلك ويقدر  
 انتقال الملك فيها إليه قيباً  
 العلق ليسقط ماؤه في  
 ملكه صيانة لحرمة فان  
 كان غير حر أو كانت أم ولد  
 لفرعه لم تصر أم ولد له لأن  
 غير الحر

مر (قوله فيقدم أبواً أبى أبى) يقتضى أن قول المصنف قدم عصبة مبنى للجهول لكن يلزم عليه خلو  
 الجملة عن العائد إلا أن يقدر أي له (قوله وأبواً على أبيه) مثال لقوله أو عدمها (قوله فان استويا قرباً)  
 أي ولا عصوبة حل (قوله يقرع) أي وجوباً ولو بلا حاكم (قوله لتعذر التوزيع) بأن يعطى كلا  
 نصف ما يحتاجه وفي تعذر التوزيع نظر لا مكانه إلا أن يقال المراد تعذر التوزيع المحصل للاعفاف (قوله)  
 وحرمة على أصل وطء أمة فرعه) وهو من الكبار ومحل قولهم وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة في  
 شبهة الفاعل وهذه شبهة محل والكلام عليها أي على أمة الفرع من ثمانية وجوه حرمة الوطء فالمر  
 فعلم الحد فان عقد الولد هو فصيرو رتاهم ولد فقيمتهما فعدم قيمة ولدها حرمة نكاحها وذ كرحم كل  
 على هذا الترتيب (قوله ونبت به مهر) أي مهر ثيب ع ش وان كانت بكر أو يتعاق برقة الأصل أن  
 كان رقيقاً ولا يتكرر وان تكرر الوطء والمجلس رماوى لانحد الشبهة ويجب أرش بكاره أن كانت  
 بكر أو اقتضها أي أزالها ونحرم عليها أن كانت موطوءة الفرع والأفعلى الفرع فقط ولا تجب قيمتها  
 أن لم تصر أم ولد لأن الفات على الفرع مجرد الحل وهو غير متقوم وصرح المصنف فيما سأتى في فصل  
 التفويض أنه لا يجب أرش البكاره على الأب حل وصرح الشورى بوجوبه ولو تزوج رجل أمة  
 أخيه فوطئها أبوها لم يهران مهر المالكها ومهر لزوجهما شرح الروض سم (قوله وان وطئ  
 بطوعها) لوجود الشبهة فهي كالشركة فطاوعتها لا عبرة بها لوجود شبهة المحل بخلاف شبهة الفاعل فما  
 لو اشتمت أمة بامة غيره ووطئ أمة الغير بظها أتمه فطاوعته حيث لا يجب المهر حل (قوله ان لم تصر  
 به أم ولد) بأن كان الأصل رقيقاً وكانت أم ولد للفرع أو لم تحبل منه (قوله والا) أي وان لم يتأخر الانزال  
 بأن تقدم على تغييب الحشفة أو قارنه شيخنا (قوله فلا يجب) مهر أي ولا أرش بكاره حل وقوله لتقدم  
 الانزال أي المستلزم لانتقال الملك الأصل قبيل العلق فالتغييب الحاصل بعده ليس في ملك الغير بل في  
 ملكه فلم يوجب المهر وقوله على موجه أي المهر والموجب كسر الجيم هو تغييب الحشفة في ملك الغير  
 وعبارة شرح مر لان وطئها وقع بعد ملكها أو مع انتقالها إليه كأي أنه يملكها قبيل الاحبال ثم  
 قال ومتى حكمنا بالانتقال أي انتقال ملكها للأب وجب الاستبراء قال حل ولو ادعى الأصل تقدم  
 الانزال على تغييب الحشفة وأنكر الفرع فالظاهر قبول قول الفرع لأن الأصل وجوب المهر بالوطء  
 مالم يوجد مسقط والأصل عدمه ولأن الغالب تأخر الانزال ثم رأيت حجج قال ويظهر أن القول قول  
 الأب بيمينه لأن الأصل العام براءة التهمة (قوله لاحد) أي لا عليه ولا عليها وان كان التعليل قاصراً حل  
 (قوله لان له في مال فرعه شبهة الاعفاف) مقتضاه وجوب الحد على الرقيق وغير المعصوم لعدم وجوب  
 الاعفاف لهما ثم رأيت الشهاب عميرة كتب على قوله لاحد أي ولو كان الأب رقيقاً وان كان التعليل  
 قاصراً عن افادة ذلك حل ومثل الرقيق غير المعصوم وأجيب عنه بأن المراد شأنه ذلك وبأن الشبهة  
 مدارها على الاصلة وهي موجودة (قوله الذي هو) أي ثمرته وهي الوطء (قوله فوجب عليه المهر)  
 تقر به على ما قبله غير ظاهر لأن التعليل انما ينتج اتقاء الحد ولا ينتج وجوب المهر بل ر عما ينتج  
 عدم وجوبه (قوله مطلقاً) أي سواء كان الأصل حراً أو رقيقاً لأن وطء الوالد لا يكون الاشبهة وولد  
 الشبهة حراً سواء كانت أم ولد لفرعه أم لا حل (قوله ولو معسراً) ولو كافراً وهي والابن مسلمان وتصور  
 مستولدة كافراً وتدخل في ملكه قهراً حل (قوله ان كان حراً) أي كله حل (قوله ويقدر انتقال  
 الملك الخ) صريحه أنه لا ينتقل بالفعل وهو خلاف ما في مر وعبارته ويحصل ملكها قبيل العلق كما  
 جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد اه ويدلله قول الشارح فيما بعد لا انتقال الملك (قوله فان كان غير  
 حر) لم يقل فان كان رقيقاً ليشمل البعض (قوله لان غير الحر) أي الرقيق كله غير المكاتب حل (قوله)



لا يملك أو لا يثبت إيلاده لأمته فأمة فرعه أولى وأم الولد لا تقبل النقل وقولي (٣٩٩) ان كان حرام من زيادتي (وعليه) مع

المهر (قيمتها) لفرعه  
اصير ورتها أم ولد له  
(لا قيمة ولد) لا انتقال  
الملك في أمه قبيل العلق  
(و) حرم عليه (نكاحها)  
أي أمة فرعه بقيد زونه  
بقولي (ان كان حراما) لانها  
لله في مال فرعه من شبهة  
الاعقاف والنفقة وغيرهما  
كالشركة بخلاف غير الحر  
(لكن لو ملك) فرع  
(زوجة أصله لم ينسخ)  
نكاحه وان لم تحل له الأمة  
حين الملك لانه يقتضي  
الدوام لقوته ما لا يقتضي  
الابتداء (وحرم) على  
الشخص (نكاح أمة  
مكاتبه) لما له في ماله  
ورقبته من شبهة الملك  
بتجيزه نفسه (فان ملك  
مكاتب زوجة سيده  
انسخ) النكاح كما لو  
ملكها سيده بخلاف  
نظيره في الفرع فان تعلق  
السيد بمالك مكاتبه أشد  
من تعلق الأصل بمالك  
فرعه وبخلاف مالوم ملك  
مكاتب بعض سيده حيث  
لا يعتق عليه لان الملك قد  
يجتمع مع البعضية بخلاف  
النكاح والملك لا يجتمعان  
(فصل) في نكاح الرقيق  
(لا يضمن سيد باذنه في  
نكاح عبده مهورا) لا  
(مؤنة) وان شرط في اذنه

أولا يثبت إيلاده كالمكاتب) وكذا البعض لا ينفذ إيلاده لأمته فرعه على المعتمد وان نفذ إيلاده لأمته  
نفسه كما يأتي التصريح به من المصنف في أمهات الاولاد ويفرق بان الأصل المبعوض لا يثبت له شبهة  
الاعقاف بالنسبة لبعضه الرقيق فلا يلزم فرعه اعقافه وأما أمته فملكه نام عليها أفاده حل (قوله مع  
المهر) أي ان وجب وقوله قيمتها أي يوم الاحبال شرح مر ويصدق في قدرها لانه الغارم برماوى  
(قوله لا انتقال الملك إلخ) مقتضاه لزوم قيمة الولد فيها اذا كانت أم ولد للفرع أو كان الأب رقيقا لعدم  
الاتقال في الأم فيهما وعبارة حل هذا واضح في الحر لأن الكلام فيه وأما الرقيق فعليه قيمة الولد  
في ذمته بناء على ما تقدم من أنه ينعقد حراره هو المعتمد فان لم تصر أم ولده بأن كانت مستولدة لابن  
وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه وعبارة سل لا انتقال الملك قضيته أنه يلزمه القيمة اذا  
كانت أم ولد للفرع أو كان الأب رقيقا وحيث حكمنا بالاتقار وجب الاستبراء وعبارة مر لأنه يلزم  
قيمة أمه وهو جزء منها فادرج فيها ولأن قيمته انما يجب بعد انفصاله وذلك واقع في ملكه (قوله أي  
أمة فرعه) ولو معسر الشبهة الاعقاف في الجملة شيخنا (قوله لملك إلخ) علة مقدمة على المعلول وهو قوله  
كالشركة الواقع خبران (قوله لم ينسخ نكاحه) وينعقد ولده منها رقيقا ولا نظر للشبهة لأنه يطوؤها بجبهة  
النكاح فلا يصير مستولدة ولا يعتق الولد لأنه مملوك لأخيه حل (قوله وان لم تحل له الأمة) بان كان الأصل  
حين ملك الفرع لزوجه موسرا أو تحت حرة شيخنا عزيرى وهى للرعد على من قال اذا لم تحل له  
ينسخ نكاحها (قوله بعض سيده) أي أصله أو فرعه حل (قوله "يعتق عليه) أي على السيد أي  
فلا يقال انه لما ملكه المكاتب كأن السيد ملكه فيعتق عليه (قوله قد يجتمع مع البعضية) كما اذا ملك  
المكاتب أباه فانه لا يعتق عليه مر (قوله لا يجتمعان) أي فيما اذا اشترى المكاتب زوجة سيده فان  
النكاح ينسخ لانه لو بقي لاجتمع الملك والنكاح لان السيد كأنه مالك للمالك مكاتبه

(فصل في نكاح الرقيق) أي متعلقات نكاحه ومنها التخلية لكسب المؤن ع ش والا  
قال كلام على نكاحه تقدم في تزويج المحجور عليه وسواء كان الرقيق ذكرا أم أنثى فهو من اضافة  
المصدر الى فاعله أو مفعوله (قوله لا يضمن سيد إلخ) المراد به هنا مالك الرقبة والمنفعة معا فان  
اختلفا كموصى له بمنفعته اعتبر اذن مالك الرقبة في الاكساب النادر وقا اذن الموصى له في الاكساب  
المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما مالا لا سخر وظاهر هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجع وقوله  
باذنه الباء للسببية متعلقة بضمن المنق والنق متوجه للمقيد فقط على خلاف الغالب أي لا يكون  
اذنه في النكاح سببا في ضمانه ما يجب به وليست الباء متعلقة بالنق كما قيل لأنه لا يحسن أن يقال  
انتق الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد في عدم الاذن ان أنكره اه قل على الجلال  
(قوله لأنه لم يلزمهما) علة لما قبل الغاية وقوله وضمان ما لم يجب باطل علة لما قال في التحفة  
بخلافه أي الضمان بعد العقد فانه يصح في المهر ان علمه لا النفقة الا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه  
(قوله وهما مع) أنهما في ذمته في كسبه أي لان تعلقهما بكسبه فرع تعلقهما بذمته يصرف منهما  
إشاء من المهر والنفقة لأنهما دين في كسبه فيصرفه عما شاء منهما كما اعتمد مر وعش وقيل  
تقدم النفقة لان الحاجة اليها ناجزة فان فضل عنها شئ صرف للمهر الحال حتى يفرغ فان لم يكن مهر حال  
كان للسيد ولا يدخر لما يحل في المستقبل منه ولا للنفقة المستقبل وقيل بتقدم المهر الحال وحل على ما اذا  
امتنعت من تسليمها لنفسها حتى تقبض جميع المهر حل وشرح مر والراجح من هذا كله تقديم  
النفقة على المهر ما لم تحبس نفسها حتى تقبض المهر الحال كله كما اعتمد الزيدى في درسه وعبارة شرح

ضمانا لانه لم يلزمهما وضمان ما لم يجب باطل وتعييري هنا وفيما يأتي بالمؤنة أعظم من تعبيره بالنفقة (وهما) مع أنهما في ذمته (في كسبه)

مر وكيفية تعلقهما بالكسب ان ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان الحاجة اليها ناجزة ثم ان فضل منها شئ صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد (قوله لانهما من لوازم النكاح) علة المدعى في الحقيقة هي المقدمة الاخيرة كما سيقتصر عليها في قوله بعداً ما أصل اللزوم فلما مر من ان اذنه له في النكاح اذن له في صرف مؤنه من كسبه واقتصر عليها مر أيضاً الاولى علة لها أي للاخيرة والمتوسطة علة لعلة الاولى للاخيرة فكان المناسب تقديمها أي الاخيرة ويحتمل أن قوله لانهما من لوازم النكاح علة لكونهما في ذمته وقوله وكسب العبد أقرب إلخ علتان لكونهما في كسبه وأخر الثانية مع كونها أظهر في المقصود لا دخول على المتن بقوله من كسبه الحادث تأمل والظاهر أن قوله وكسب العبد إلخ علة لما بعده أي لان كسب العبد إلخ والاقتصار على المقدمة الاخيرة فيما يأتي لا يدل على أنها هي العلة هنا لان ما سيأتي علة لازمة على السيد وما هنا علة لكونها في كسب العبد وعبرة شرح مر وهما في كسبه كذمته لانه بالاذن رضي بصرف كسبه فهما (قوله الحادث) صفة لكسبه الاول والثاني وحده على ذلك الاختصار والافيا كسبه قبل السيد فلا بد من اذنه له في صرفه حل (قوله بعد وجوب دفعهما) حيث كان غير مأذون له في التجارة أما هو فيتعلقان بكسبه بغير أموال التجارة كالاختطاب ولو الحاصل قبل الاذن في النكاح كما سيأتي حل وصل وعبرة شرب بعد وجوب دفعهما بخلافه قبله وانظر حكم المعية (قوله الحال بالنكاح) فلها ان تطالب به وان لم يمكن خلافاً في شرح الروض حل (قوله بخلاف كسبه قبله) أي ولو بعد الاذن وكان الاظهر أن يعمم هكذا ليظهر الايراد الذي أجاب عنه (قوله لعدم الموجب) أي حال حصول الكسب والا فالموجب حاصل كما هو الفرض (قوله مع أن الاذن) أي الاذن في صرفه المؤن من كسبه اللازم للاذن في النكاح لما تقدم أن الاذن في النكاح اذن له في صرف مؤنه من كسبه وقوله لم يتناوله أي لانه في ذلك الوقت لم يكن هناك مؤن حتى يصرف كسبه اليه أو أتى بقوله مع ان إلخ لا يرد عليه المأذون له في التجارة فان اذنه له في النكاح اذن له في صرف مؤنه مما معه ولو قبل وجوب الدفع (قوله أولى من قوله بعد النكاح) لانه يرد عليه المفوضة فانه لا يجب فيها بعد النكاح وانما يجب بالفرض أو الوطء وأيضاً المؤن لا تجب الا بالتمكين اه شيخنا (قوله وفي مال تجارة) ولا ترتيب بينهما بين الكسب فان لم ينفأ أحدهما كل من الآخر وقوله سواء أحصل أي مال التجارة والرجح قبل وجوب الدفع أم بعده لان للعبد في ذلك نوع استقلال حيث يجوز له التصرف فيه بالبيع والشراء بخلاف كسبه ومثل ربح مال التجارة كسبه التي اكتسبها بغير أموال التجارة كالاختطاب والاحتشاش فيتعلق بها المهر والمؤنة وان اكتسبها قبل الاذن له في التجارة فيكون ما تقدم في قوله وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما مخصوصاً بغير المأذون له في التجارة لضعف جانبه وقوة جانب المأذون له أما هو فيكون في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في النكاح كما علمت وصرح به في شرح الروض حيث قاس كسبه على الربح والرجح لا فرق فيه بين الحادث وغيره حل والذي في ع ش على مر أن كسبه الحاصل قبل الاذن في النكاح للسيد فلا يصرفه في المؤن وفي شرح مر التعميم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في النكاح أو بعده فيستفاد من مجموع صنيعه وصنيع ع ش عليه أن قياس الكسب على الربح الذي ارتكبه في شرح الروض انما هو في أن كلا منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن بينهما فرقاً من حيث ان الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وأن الكسب لا بد أن يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح فما فهمه حل من التسوية بينهما من كل وجه أخذنا بظاهر القياس الذي في شرح الروض غير ظاهر (قوله قبل وجوب الدفع) أي ولو قبل الاذن في النكاح شرح مر (قوله ولا مأذون له) أي في التجارة (قوله

المعتاد كاختطاب والنادر كهبة لانهما من لوازم النكاح وكسب العبد أقرب شئ يصرف اليهما والاذن له في النكاح اذن له في صرف مؤنه من كسبه الحادث (بعد وجوب دفعهما) وهو في مهر المفوضة بوطء أو فرض صحيح وفي مهر غيرها الحال بالنكاح والمؤجل بالحلول وفي غير المهر بالتمكين كما يأتي في محله بخلاف كسبه قبله لعدم الموجب مع ان الاذن لم يتناوله وفارق ضمانه حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد الاذن فيه وان لم يوجد المأذون فيه وهو الضمان لان المضمون ثم ثابت حالة الاذن بخلافه هنا وتعميري بذلك أولى من قوله بعد النكاح (وفي مال تجارة اذن له فيها) ربحاً ورأس مال لان ذلك دين لزمه بعقد مأذون فيه كدين التجارة سواء أحصل قبل وجوب الدفع أم بعده (ثم) ان لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً فهما



(في ذمته) فقط (كرأى)  
 (على مقدر) له (ومهر)  
 وجب (بوطء) منه (برضا)  
 مالكة أمرها في نكاح  
 فاسد لم يأذن فيه) سيده  
 فاتها ما يكونان في ذمته فقط  
 كالقرض للزوم ذلك برضا  
 مستحقه وقولي كرائد على  
 مقدر برضا مالكة  
 أمرها ولم يأذن فيه من  
 زيادتي وخرج بالقيد الثاني  
 المكروهة والنائمة والصغيرة  
 والمجنونة والامة والمهجورة  
 بسفه فيتعلق المهر فيها  
 برقبته وبالثالث مالواذن  
 له سيده في نكاح فاسد  
 فيتعلق بكسبه ومال تجارته  
 كما لو نكح باذنه نكاحا  
 صحيحا بمسمى فاسد  
 وظاهر أن رضا سيده الامة  
 كرضا مالكة أمرها (وعله  
 تخليته) حضرا وعليه  
 اقصر الاصل وسفرا  
 (ليلا) من وقت العادة  
 (لتمتع) لانه محمله  
 (ويستخدمه نهارا ان  
 تحملا) أي المهر والمؤنة  
 (والاخلاء لكسبهما) أو  
 دفع الاقل منهما ومن أجرة  
 مثل لمدة عدم التخلية  
 أما أصل الزوم فلما صر من  
 أن اذنه في النكاح اذن  
 له في صرف مؤنه من كسبه

في ذمته) فيطالب بهما بعد عتقه س ل ولها الفسخ ان جهلت حاله برماوى (قوله لزوم ذلك برضا  
 مستحقته) أي مع عدم الاذن فيه فاعلة ناقصة فلا يرد ما تقدم من أنه يتعلق بذمته وكسبه لوجود اذن  
 السيد وهو بيان لجامع القياس الذي ذكره بقوله كالقرض فاندفع ما يقال الاولى أن يقول وللزوم  
 ذلك لانه علة ثانية وقوله فيتعلق برقبته وقوله فيتعلق بكسبه ومال تجارته مع قوله قبل فاتها ما يكونان في  
 ذمته فقط أشار بهذه العبارات الثلاث الى الة اعادة السابقة في باب معاملة الرقيق وعبرة حل هناك  
 القاعدة أن مالزمه برضاه مستحقه ولم يأذن فيه السيد يتعلق بذمته فقط وان أذن فيه السيد يتعلق بذمته  
 وكسبه وما يبيده من المال أصلا ويرى بحفاظ لم يرض مستحقه كغصب تعاقيرة بته فقط اذن فيه السيد  
 أم لا (قوله بالقيد الثاني) هو قوله برضا مالكة أمرها في نكاح فاسد وقوله وبالثالث وهو قوله لم يأذن  
 فيه اه شورى جعل قوله في نكاح فاسد جزءا من القيد الثاني لانه متقلا بدله عليه عدم الاخراج به  
 لكن قول الشارح وبالثالث مالواذن الخ يقتضى أنه جزء من الثالث وأما القيد الاول وهو قوله بوطء  
 منه فلم يحترز عنه لانه جعله جنسا لوجوب المهر اه شيخنا عزى وقرر مرة أخرى أنه يخرج به ما اذا  
 علت عليه ثم جزم بأن قوله منه لبيان الواقع ذكرنا كيذا كقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه (قوله  
 والامة) أي بغير رضا سيدها كما يدل عليه قوله وظاهر الخ (قوله مالواذن له سيده في نكاح فاسد) أي  
 بخصوصه بخلاف مالواطلاق لانصرافه للصحيح نخرج م أي فلم يتناول الفاسد فاذا نكح نكاحا  
 فاسدا كان غير مأذون فيه فيتعلق واجبه بالذمة وحدها (قوله بمسمى فاسد) ليس بقيد وانما قيد به  
 ليحسن التشبيه (قوله ويستخدمه) مستأنفا ومعطوف على قوله وعليه تخليته وليس معطوفا على  
 تخليته بأن يكون منصوبا بتقدير أن على حد • وليس عباءة وتقر عيني • لانه يقتضى ان  
 استخدامه نهارا واجب على السيد (قوله ان تحملا) أي وكان موسرا وان لم يعلم قدرهما س ل  
 أو أداهما ولو موسرا م وفي شرح التهاج لسم قال بعضهم وجب ما سبق في عيب كسوب أما  
 العاجز عن الكسب جملة فالظاهر أن للسيد السفر به واستخدامه حضرا من غير التزام شيء وأقره  
 الشهاب م ر ع ش وفي حاشية سم لعل هذا كله في غير القسم الاخير وهو من ليس مأذونا ولا  
 مكتسبا أما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامه لا يفوت شيئا فكيف يشترط التحمل ويلزم  
 الاقل المذكور ان بل لعله أيضا في غير المأذون الذي معه من مال التجارة ووربحهما يوفى بالمهر والنفقة  
 لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاء بهما فلا داعي الى اشتراط التحمل ولا الى لزوم الاقل المذكورين  
 فليتأمل (قوله والاخلاء) لاحتاله حقوق النكاح على كسبه م فوجب التخلية له وحيث أنه  
 له أن يؤثر نفسه بغير اذن سيده أو لانه قد يربط السفر به نقل عن شيخنا ان له ذلك لكن يومايوم  
 والمسئلة في متن الروض أن له أن يؤثر نفسه وظاهره ولو مدة طويلة وجعلها في شرح الروض مقدسة على  
 صحة بيع المؤجر ولا يخفى صحة بيع المؤجر مطلقا لمدته وأطوات حرر اه حل حررنا فوجدنا في شرح  
 البهجة الجواز مطلقا يمنع السيد عنه مدة الاجارة قل على الجلال (قوله الاقل منهما) أي من  
 كل المهر الحال والنفقة فان لم يكن مهر أو كان المهر وهو مؤجل فالأقل من الاجرة والنفقة شرح م  
 أي نفقة مدة عدم التخلية فاذا استخدمه شهرا مثلا وكانت أجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا  
 وكان المهر عشرين أيضا وكانت نفقة كل يوم عشرة أضاف فجموعهما أكثر فتلزمه أجرة المثل فان  
 لم يكن مهر أو كان وهو مؤجل نظرنا بين النفقة فقط وأجرة المثل شيخنا (قوله لمدة عدم التخلية)  
 أي المدة التي حقه أن يستخدمه فيها لاجيع المدة التي استخدمه فيها وأجبه فيها حل فلما استخدمه  
 ليلا ونهارا لم يلزمه في مقابلة الليل شيء م (قوله أما أصل الزوم الخ) أفاد به أن قوله أو دفع الاقل الخ

فأذا فوته ملوب بهامن  
سائر أمواله كافي بيع الجاني  
حيث صح عنه وأولى وأما  
لزوم الأقل فكافي فداء  
الجاني بأقل الأمرين من  
قيمه وأرض الجناية ولأن  
أجرته إن زادت كان له أخذ  
الزيادة أو نقصت لم يلزمه  
الانعام وقيل يلزمه وإن  
زاد على أجرة المثل بخلاف  
مالواستخدامه أو حبسه  
أجنبي لا يلزمه الأجرة المثل  
اتفاقا إذ لم يوجد منه إلا  
تقويات منفعة والسيد  
سبق منه الاذن المقتضى  
لالتزام ماوجب في الكسب  
وما ذكر من التخلية لا  
والاستخدام نهاري جرى  
على الغالب فلو كان معاش  
السيد ليلا كحراسة كان  
الأمر بالعكس قاله الماوردي  
وقولي أو دفع أعم إذ كره  
لتقييده له بالاستخدام  
(وله سفر به وبأتمته الزوجة)  
وإن فوت التمتع لانه مالك  
الرقبة فيقدم حقه نعم إن  
كان أحدهما مريضا أو  
مستأجرا أو مكاتباً لم يسافر  
به (ولزوجها محبتها) في  
السفر ليمتع به ليلا وليس  
لسيدها منعه من السفر  
ولا إلزامه به لينفق عليها  
(وليسيد غير مكاتبه  
استخدامها) ولو بنائبه  
(نهارا ويسلمها الزوج ليلا)

تضمن دعوى بين أصل لزوم الدفع وكون المدفوع لأقل فعمل الأولى بقوله أما أصل الخ وعمال الثانية بقوله  
وأما لزوم الخ وقوله دعوى بين بالياء لأن مفرده دعوى لادعوى قابضة لقهاء في التثنية كما قال ابن مالك  
\* آخره مصور شى اجعلها \* (قوله فإذا فوته) أي الكسب (قوله كافي بيع الجاني) بجماع المنع مما  
يستحقه (قوله حيث صح عنه) أي على قول ضعيف بأنعه سيد قبل اختيار الفداء فلما فوته على  
المجنى عليه ملوب بارش الجناية من سائر أمواله وهذا أولى من قول من حيث صح عنه بأن اختيار السيد  
الفداء (قوله وأولى) أي لحصول اذن السيد هنا فإذا لزمه أرض الجناية مع عدم الاذن فيها فلزومه مؤن  
النكاح مع الاذن فيه أولى وقوله فكافي فداء الجاني كان عليه أن يقول بأولى أيضا للتعليل المذكور  
ويمكن أن يكون حذف من الثاني لدلالة لاول سل (قوله وقيل يلزمه) ضعيف وهو مقابل لقوله  
أو دفع الأقل الخ وقوله بخلاف مالواستخدامه الخ راجع للقول الضعيف ورد عليه  
مالواستخدامه الخ أو حبسه أجنبي فإنه لا يلزمه إلا الأجرة سواء كانت قدر مهر المثل والمؤنة أم أقل منهما  
أم أن يز يد منهما فيحتاج للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه بسببه المهر والمؤنة وإن زاد على أجرته  
وبين استخدام الأجنبي له حيث لا يلزمه إلا الأجرة وإن نقصت عن المهر والمؤنة وقوله لا تقويت منفعة  
أي فيلزمه قيمته وهي الأجرة وإن كانت أقل من المهر والمؤنة (قوله اتفاقا) أي لا ما زاد عليها فقوله  
ماوجب في الكسب أي ولو زاد على أجرة المثل فهذا الفرق على هذا القيل حل (قوله في الكسب)  
متعلق بقوله لا التزام وقوله ماوجب أي الذي وجب وهو المهر والمؤنة فلما فوت الكسب لزمه ما يؤدي  
منه وهو المهر والمؤنة اهـ (قوله لتقييده له بالاستخدام) لأن حبسه عن كسبه بغير استخدام  
كاستخدامه ولو كان لا يحسن صنعة ولا يقدر على اكتساب كرم وحبسه لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له  
حل (قوله وله) أي للسيد سفر به أي أن تحمل ما من سل (قوله وبأتمته) أي أمة السيد وإن لزم عليه  
الخلوة به إلا أنها لا تحرم من خلافا لما في شرح الروض حل بخلاف الزوج لا يجوز له المسافرة بها  
منفردا بغير اذن السيد لافيه من الخلوقة لقوية بينهما وبين سيدها شرح مر (قوله لانه مالك  
الرقبة) الأولى أن يقول لأن الزوج لا يملك المنفعة ليحصل الفرق بينهما وبين المستأجر حيث يقدم على  
مالك العين حل (قوله لم يسافر به) أي بغير رضا الكثرى والمرتهن والمكاتب شرح مر (قوله  
ولزوجها محبتها في السفر) فلو سلمها له ليلا ونهارا وجبت نفقتها عليه وإن لم يسافر الزوج فله استرداد  
مهره إن لم يكن دخل بها إن سلمه ظانا وجوب تسليمه عليه قبل الدخول حل فإن تبرع به لم يسترد كافي  
نظائر شرح مر (قوله لينفق عليها) ينبغي استقاطه لانه يشعر بان لها عليه النفقة إذا سافر وليس  
كذلك سل وعبرة حج ولزوج تركها ومحبتها بالتمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم  
التمكين التام وإيهام كلام الشارح وجوبها يحمل على ما إذا سلمت له تسليما تاما (قوله غير مكاتبه) أي  
كتابة صحيحة أما هي فليس له استخدامهما إلا أنهما السكة لامرهما مر ويسلمها للزوج ليلا ونهارا إلا إذا  
فوت عليها تحصيل النجوم والأفلا يدمنعهما من النهار أي ومنعهما من ذلك طريق تحصيلها النجوم  
فلا يقاها لا يجب عليها أن تحصل النجوم حتى يمنعها من الزوج نهارا لتكسب النجوم وحاصل  
الجواب أنه لا يكلفها إلا كسب الآن المنع من تسليمها نهارا بما يؤدي إلى ذلك اهـ حل وشمل  
كلام المصنف المبعضة فهي كالقنة أي إذا لم يكن مهابة أو ألقهى في نوبة نفسها كالخربة وفي نوبة السيد  
كالقنة اهـ زى (قوله ولو بنائبه) عبارة شرح مر بنفسه أو بنائبه أما هو فلا نه يحل له نظر ما عدا ما بين  
السرة والركبة والخلوة بها وأما نائبه الأجنبي فلا نه لا يلزم من الاستخدام نظر ولا خلوة اهـ على أنه  
لا يلزم أن يكون النائب ذكرا ع ش (قوله ويسلمها للزوجها) مستأنف وليس معطوفا على استخدامهما



من ومبادة لانه يملك. نفعتي استخدامهما والتمتع بها وقد نقل الثانية للزوج فتسحق له الاخرى يستوفيه في التماردون الابل لانه محل الاستراحة والتمتع (ولامؤنة عليه) أي على زوجها (إذا) أي حين استخدامها بالاتقاء التمكن (٤٠٣) التام (ولا يلزمه أن يخلو بها بيت

بدار سيدها) أخلاصه لان الحياء والمرأة يمنعانه من دخول داره فلامؤنة عليه ولتقييد بغير المكتبة من زيادتي (ولو قتل أمتها أو قتلت نفسها قبل وطء) فيهما (سقط مهرها) الواجب له لتفويتها محل قبل تسليمه وتفويتها كتفويتها بخلاف ما لو قتلها زوجها أو أجنبي أو قتل الحررة نفسها أو قتلها زوجها أو أجنبي أو ماتا ولو قبل وطء فلا يسقط المهر وفارق حكم قتلها نفسها احكم قتل الامامة نفسها قبل الوطء باها كالمسألة للزوج بالعقد اذله منعها من السفر بخلاف الامانة (ولو باعها) قبل وطء أو بعده (فالمر) المسمى أو بدله ان كان فاسدا بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة قبله (له) كما لو لم يبعها ولا به وجب بالعقد الواقع في ملكه (ان وجب في ملكه) من زيادتي فان وجب في ملك المشتري فهو له بان كان النكاح تفويضا أو فاسدا ووقع الوطء فيهما أو الفرض أو الموت في الاول بعد البيع (ولو زوج أمته عبده) بقيد زنته بقولي (ولا كتابة فلامهر) لانه لا يثبت له

بان تقدر قبله أن لانه يقتضي أن التسليم جائز للسيد مع انه واجب عليه (قوله من وقت العادة) ولو اختلف غرض الزوج والسيد وسمى الزوج لان السيد ورط نفسه بتزويجها حل (قوله حين استخدامها) فقيته انه انما يسقط من الكسوة ما يقابل الذي استخدمها فيه فقط وقياس ما في المنسوز أن تسقط كسوة الفصل باستخدام بعضه ولو يوما وان نفقة اليوم تسقط باستخدام بعضه على ما يأتي في نسوز بعض اليوم ع ش على مر (قوله ولا يلزمه أن يخلو بها) فلو فعل ذلك أي الاختلاء به في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه شرح مر أي حيث استخدمها السيد ولا وجبت عليه لتسليمها ليللا ونه راع ش على مر (قوله بيت بدار سيدها) أو بجوارده وذ كرحج أر ظاهر كلامهم انه لو عين له بيتا له ولو بعيدا عنه لا يلزمه حاجته اليه من المنة حل وفي ع ش على مر قوله لان الحياء الخ قضية أنه لو عين السيد يتأججواره مستقلا وجب على الزوج السكنى فيه لا لتقاء ما علل به من أن المرأة والحياء الخ ولعله غير مراد (قوله لان الحياء والمرأة) فلو كان الزوج ولدا لسيدها وله ولاية اسكانه لسهة أو سرودة مع الخوف عليه لو انفرد كان للسيد ذلك لا لتقاء المعنى المذكور حل (قوله ولو قتل أمتها) ولو مع مشاركة أجنبي أي عمدا أو خطأ أو شبه عمدا وتسبب في ذلك بن وقعت في بحر حفرة أو عذوبة أو ماتا (قوله أوقات نفسها) ولو مع مشاركة أجنبي وكذا لو قتل الزوج أو قتل سيدها أو قتل الحررة زوجها والحالة هذه أي قبل الوطء وظاهره وان كان قتلها لا يحق حل ودخل في الامانة المبهضة وهو الذي اعتمده مر وقال زى ونخ ط يسقط ما يقابل الرق فقط قل على الجلال (قوله أو ماتا) أي الحررة والامانة (قوله ولو قبل وطء) راجع لصور السبع قبله لان قوله أو ماتا فيه صورتان أي سواء كانت السور السبع قبل الوطء أو بعده فالخاصل ان في كلامه أربع عشرة صورة يضم اليها صورتان خارجتان بقوله قبل وطء ويزاد عليهما ثلاث صور خارجة بقول زى وحل وكذا الوقتان الزوج أو قتل سيدها أو قتل الحررة زوجها قبل وطء في الجميع فالخاصل ان الصور التي لا يسقط المهر فيها تسعة عشر (قوله بعد الوطء) متعلق بقوله باعها (قوله فان وجب في ملك المشتري) أو بعد عتقها ويكون لما شو برى وعبارة مر ولو أعتقها فلها ما عدا كمال المشتري ولعتقها ما لا يباع (قوله بعد البيع) راجع للجميع أي وكذا بعد العتق (قوله ولو زوج أمته عبده الخ) والظاهر أن البعض بالنسبة الى بهضة الحر كالحرف فيجب بقسطه ولم أر فيه نقلا اه قوت اه زى

### كتاب الصداق

وجعه في القلة أصدقة وفي الكثرة صدق بضمين قال ابن مالك

لا سم مذ كر رباعى بمد \* ثالث افعلة عنه سم الطرد

وقال أيضا وفعل لا سم رباعى بمد \* فمز يد قبل لام اعلا لا فقد

وهو مشتق من الصدق بفتح الصاد اسم للشديد الصاب بفتح الصاد فكأنه أشد الاعواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي زى وقيل بكسرهما كما يدل عليه قول الشارح لا شعاره بصدق رغبة الخ (قوله هو) أي شرعا (قوله ما وجب بنكاح) ومعناه لغة المسمى قال في المختار يقل أصدق المرأة اذا سمى لها صداقا فيكون المعنى الشرعى أعمن من الأقوى عكس القاعدة على القول الاول في المعنى الشرعى وأما على الثاني فساو له (قوله أو وطء) أي في المفوضة أو الشبهة ومنها النكاح

على عبده دين فلا حاجة الى تسميته بخلاف ما لو كان ثم كتابة فيهما أو في أحدهما اذا المكاتب كالأجنبي

هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قوله الصاب بفتح الصاد صوابه يضمها كما في كتب اللغة اه

الفاقد وقوله كإرضاع أي إرضاع الكبير من زوجته للصغير أو إرضاع أمه زوجته الصغيرة وقوله فمهر أي على الزوج ويجب له نصف المهر على الرضعة المفقودة للصغيرة عليه وقوله سابقا ماوجب أي كلاً أو بعضاً بخلاف ما إذا كان بإمر الزوج فلا شيء له على الرضعة كما سبأني في قوله وله على الرضعة أن لم يأذن في إرضاعها نصف مهر المثل (قوله ورجوع شهود الخ) ظاهره أنه مثال للتفويت وفيه نظر لأن المفقوت للبضع إنما هو الشهادة فالظاهر أن الواجب على أو فيكون معطوفاً على تفويت بضع تأمل والمراد شهود الطلاق حل أي وحكم الحاكم بالفرقة ثم رجعوا عن الشهادة فإن الزوج يرجع عليهم بالمهر شيخنا (قوله سمي) أي ماوجب بذلك أي بالصداق وقوله لأشعاره أي الصداق (قوله الذي هو) أي النكاح (قوله ويقال له أيضاً مهر وغيره) ونظم بعضهم أسماء فقال

صداق ومهر نحلة وفريضة \* حياء وأجر ثم عقر علائق زى  
أي والعلائق جمع عايقة بفتح العين وكسر اللام وهو أحد أسماء الصداق وزاد بعضهم وطول نكاح ثم خرس تمامها \* فقرد وعشر عد ذلك موافق

والخرس بضم الخاء المجمة وسكون الراء قال تعالى وليس تعفف الذين لا يجدون نكاحاً هـ نرحم الراض وقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً أو يقال فيه صدقة بفتح أوله وتثنية ثانية وبضم أوله أو فتحه مع اسكان ثانية فيهما ما وبضمهما وجمع صدقات قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله تعالى من غير مقابل لأنها تستمتع به أكثر من استمتاعه بها لكون شهوتها أكثر من شهوته اه شوبري (قوله بنبره) أي بغير ما ذكر من التسمية (قوله وآتوا النساء) الضمير للزوج وقيل للزوجة لأنهم كانوا يملكون الصداق في الجاهلية شوبري (قوله لم ير بد التزويج التمس الخ) سببه كافي البخاري عن سهل قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أني رهبت نفسي إليك فسكت فقال رجل يا رسول الله زوجنها إن لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك شيء تصدقها إياه فقال ما عندى إلا زارى فقال إن أعطيتها إياه جلست ولا زارك فالتمس شيئاً قال لا أجده شيئاً قال التمس ولو خاتماً من حديد أي اطلب شيئاً من الناس تجعله صدقاً ولو كان ما تلتصقه خاتماً من حديد قال لا أجده قال فهل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا قال قد زوجنا كهنا بما معك من القرآن برماوى فظهر أن مريد التزويج هو الزوج فكان الأولى للشارح أن يقول لم ير بد التزويج لأن مريد التزويج هو الولي إلا أن يقال المعنى لم ير بد تزويج النبي له كما يدل عليه القصة المذكورة (قوله سن ذكره في العقد) وسن أن لا ينقص عن عشرة دراهم خالصه لأن أبا حنيفة لا يجوز أقل منها وترك المغالاة فيه وأن لا يزيد على خمسمائة درهم فضاء صدقة بنانه وأزواجه صلى الله عليه وسلم سوى أم حبيبة شرح مـ لان صداقها كان أربع مائة دينار وكانت من عند النجاشي أكراما له صلى الله عليه وسلم حين تزوجها (قوله لم يخل نكاحاً عنه) دليل لسن التدكر وأما الواهبة نفسها فلم يوقع لها نكاحاً فضلاً عن كونه سمي المهر اه رشيدى على مـ أو ية لم يخل نكاحاً أي لغيره فلا ينافي أنه أخلاه اه تأمل (قوله ولثلاثيه) دليل للكرهية أي وذلك ينافي الخصوصية حل (قوله وقد يجب) ولا يبطل النكاح عند ترك التسمية اه سم (قوله غير جائزة التصرف) أي أو علو كة لغير جائزة التصرف أي وقد سمي لها أكثر من مهر المثل أو كان محجوراً عليه ورضيت رشيدة بدون مهر المثل فإنه يجب التسمية حيث حل (قوله كونه ثمنا) فيه حذف الكون مع اسمه وهو جائز وفيه عمل المصدر محذوفاً إلا أن يقال حذف بعد عمله (قوله صح كونه صداقاً) أي في الجملة فلا يرد ما لوجه رقة العبد صداقاً لزوجته

مهر كإرضاع ورجوع شهود  
سمى بذلك لأشعاره بصدق  
رغبة بأذله في النكاح الذي  
هو الإله في إيجابه ويقال  
له أيضاً مهر وغيره كما بينته  
في شرح الروض وغيره  
وقيل الصداق ماوجب  
بتسميته في العقد والمهر  
ماوجب بغيره والأصل فيه  
قبل الإجماع قوله تعالى  
وآتوا النساء صدقاتهن  
نحلة وقوله صلى الله عليه  
وسلم لم ير بد التزويج التمس  
ولو خاتماً من حديد رواه  
الشيخان (سن ذكره في  
العقد وكرهه أخلاؤه عنه)  
أي عن ذكره لأنه صلى  
الله عليه وسلم لم يخل نكاحاً  
عنه ولثلاثيه نكاح  
الواهبة بنفسه صلى الله  
عليه وسلم نعم لوزوج عبده  
أمتة ولا صكتة لم يسن  
ذكره إذ لا فائدة فيه وقد  
يجب لعارض كان كانت  
المرأة غير جائزة التصرف  
وذكر كراهة الإخلاص من  
زيادتي (وما صح) كونه  
(ثمناً صح) كونه (صداقاً)



الحرية حيث لا يصح بل يبطل النكاح لما بينهما من التضاد ولا جعل الاب أم الولد صدقاً له بان يظاً أمة  
 بشبهة فيأتي منها بولد ثم يشتريها فلا يصح أن يجعلها صدقاً لها لهذا الولد للدور لاقتضائه دخولها في ملكه  
 فإذا دخلت في ملكه عتقت عليه وإذا عتقت عليه لم يصح جعلها صدقاً لها وما أدى وجوده إلى عدمه باطل  
 من أصله فليس المراد بأم الولد من تعتق بموت سيدها فيجب مهر المثل ولا عتق وكذلك لا يصح جعل  
 أحد ابوي الصغيرة صدقاً لها المتقدمة عليها فليس فيه حاجة لها فيجب لها مهر المثل لفساد المسمى  
 وكذلك لا يصح جعل ثوب لا يملك غيره صدقاً مع أن كلا يصح جعله ثمنًا لأن هذه يصح صدقها في الجلة  
 والمنع في ذلك لعارض وهو أنه يلزم من ثبوت الصداق رفعه ونزع شيء خفي إيراد التوب حيث قال  
 واستثناء ما لو جعل ثوب لا يملك غيره صدقاً لتعاقى حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة به غير صحيح  
 لأنه إن تميز السر به امتنع بيعه وصدقائه والأصح كل منهما وعلى اعتبار المفهوم صحة صدقها ما لم يمتنع  
 أو لم يمتنع منها من قود مع عدم صحة بيعه فقول بعضهم أن هذا لا يرد إلا لوقال وما لا يصح جعله ثمنًا لا يصح جعله  
 صدقاً فيه نظر ولو تزوج أمة مشتركة لا بد أن يكون ما يخص كل واحد من صدقها قل متمولاً فكثر  
 فإن خص كل واحد أقل من أقل متمول لم يصح النكاح كما ذكره حجج وهل الثمن مثله في البيع حرر  
 حل وزى (قوله وإن قل) فلو طلق قبل الدخول وكان الصداق أقل متمول وجب لها نصف مهر المثل  
 حل (قوله إن قل) أي الصداق فهو صدقاً لقوله صح الخ (قوله بما لا يتمول) أي لا بعد ما لا عرفا وان  
 عد بضميمته إلى غيره وعبرة الشورى قوله بما لا يتمول أي من المال كما أشار إليه الشارح بقوله كنواة  
 وحينئذ فلا بد من قوله ولا يقابل بمقول لاخراج نحو ما يستحقه من القصاص فإنه يصح جعله صدقاً لكونه  
 يقابل بمتمول وهو الدية وأشار إليه بقوله وترك شفعة بأن اشترت حصته شرى يكتفي في الدار فجعل ترك الشفعة  
 صدقاً لها وبه تعلم ما في الحاشية انتهى فالتالان الأولان لما لا يتمول والاخير ان لما لا يقابل بمتمول  
 (قوله فسدت التسمية) أي وجب مهر المثل (قوله ضمان عقد) أي يضمن بالمقابل وهو مهر المثل هنا  
 مر وفيه أن المقابل البضع الآن يقال يضمن بالمقابل أو بدله لتعذر ضمان البضع بان يرد له ما للزوم  
 عقد النكاح والانقضاء انما ورد على عقد الصداق (قوله لضمان بد) وهو ضمان المثل بالمثل والمتقوم  
 بالقيمة مر (قوله وإن طالبته بالتسليم) غاية في قوله لضمان بدله دفع ما يتوهم أنها ان طالبته بالتسليم  
 فامتنع بصير غاصباً فيضمن ضمان بد (قوله كالمبيع بيد البائع) المناسب كالممن بيد المشتري لأن الزوج  
 بمنزلة المشتري والزوج بمنزلة البائع كإسائي في كلامه عند قوله ولما حبس نفسها الخ (قوله فليس  
 لزوج الخ) انظر وجه تفرعه على ضمان العقد أقول وجه دخوله في قول المصنف ولا يصح تصرفه فيما  
 لم يقبض وضمن بعقد لضعف الملك حينئذ (قوله ولا غيره) مما هو في معناه كالرهن والهبة والكتابة  
 والأجارة ويصح هنا التصرف الذي يصح في المبيع قبل قبضه كالوصية والتقابل في العين التي جعلها  
 صدقاً والاياد والتدبير والتزويج والوقف والقسمه وإباحة الطعام للفقراء إذا كان صدقاً بجزا  
 اه وأشار لبعضه حل هنا وبعضه مأخوذ من قول الشارح في باب المبيع قبل قبضه من ضمان  
 بانه (قوله بيعه) أي المعين (قوله ولو تلفت الخ) حاصله أن الصور ثمانية أربعة في التلف وهي تلفها  
 بآفة واتلاف الزوج واتلاف الزوجة واتلاف أجنبي ومثلها في التعيب فيفسخ في صورتين  
 وتكون قابضة لحقها في صورة وتخير في أربعة صورة في التلف وهي اتلاف الأجنبي وثلاثة في  
 التعيب ولا تخير في صورة وهي ما إذا كان التعيب بها (قوله وجب مهر مثل) أي لأنه مضمون  
 ضمان عقد قال حل وهل المراد مهر مثلها عند العقد أو الآن الظاهر الأول (فرع) لو عقد  
 بنقد فأبطله السلطان أو نقضت المعاملة به أو زادت وجب ما وقع العقد به زاد سعره أو نقص ولو

وان قل لكونه عوضاً فان  
 عقد بما لا يتمول ولا يقابل  
 يتمول كنواة وحصة  
 وترك شفعة وحقوق  
 فسدت التسمية لخروجه  
 عن العوضية (ولو أصدق  
 عينا فهي من ضمانه قبل  
 قبضها ضمان عقد) لضمان  
 يدوان طالبته بالتسليم  
 فامتنع كالمبيع بيد البائع  
 (فليس لزوج) قبل قبضها  
 (نصرف فيها) يبيع ولا  
 غيره وتعييرى بذلك أولى  
 من قوله بيعه (ولو تلفت  
 ييده) بآفة سبوية (أو  
 أتلها هو وجب مهر مثل)

لأنفساخ عقد الصداق بالتلف (أو) أنلفها (هي) وهي رشيدة (فقاضة) لحقها (أو) أنلفها (أجنبي) يضمن بالتلف (أو) تعيبت لهما (أي لا تعييبها كعبد عمى أو نسي (٤٠٦) حرفته (تخبرت) بين فسخ الصداق وإجازته كافي البيع في جميع ذلك (فان فسخته

(ف) لهما (مهر مثل) على الزوج ويرجع هو على الأجنبي في صورته بالبدل (والا) أي وان لم تفسخه (غسرت الأجنبي) في صورته بالبدل وليس لها مطلبة الزوج (ولانها في تعييبها) بقيد زده بقول (بغيره) أي بغير الأجنبي كما إذا رضى المشتري بعيب المبيع وخرج بزيادتي لهما ولو تعيبت بها فلا تخير كافي البيع (أو) أصدق (عينين) هو عام من قوله عديين (فتلفت واحده) منهم بأقوة أو بالتلف الزوج (قبل قبضها انفسخ) عقد الصداق (فيها) لاقى الباقية عملا بتفريق الصفقة (وتخبرت فان فسخت) (ف) لهما (مهر مثل والاه) لهما مع الباقية (حصة) (تألفه منه) أي من مهر المثل وان أنلفها الزوجة فقاضة لقسطها أو أجنبي تخبرت كما علمنا من (ولا يضمن) الزوج (منافع) فاقته يده ولو باستيفائه لها بر كوب أو غيره (أو امتناعه من تسليم) للصداق (بعد طلب) له بمن له الطلب كنظيره في المبيع (ولها حبس نفسها لتقبض غير

عز وجوده فان فقد كان له مثل وجب والا فقيمته ببلد العقد وقت المطالبة حل ومرو قوله والا فقيمته ببلد العقد ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد فلا معنى لفقدته الا تلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كسبائي في قوله فلو تلف في يده وجب مهر مثل وان كان في الذمة لم يمتدحور ففقد الا باقطاع نوعه اذا تلف لا يتصور الا للمعين واذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل سم على حج ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه ووجب معه قيمة الصنعة مثلا اذا كان المسمى فلو صار فقدت يجب مثاها نحاسا وقيمة صنعتها أو باختيار الاول لكن بناء على أن المدق مضمون ضمان يدعش عليه (قوله لأنفساخ عقد الصداق بالتلف) ويقدر انتقاله الى ملك الزوج قبيل التلف حتى لو كان عبد الزمته مؤن تجهيزه زى (قوله وهي رشيدة) بخلاف السفينة فانها لا تكون قالة لحقها لكن تضمنها بالبدل حل ويلزمه لها مهر المثل عش وقد يتقاصان (قوله فقاضة لحقها) حيث لم يكن اتلافها ناشئا عن صيال والا فلا تكون قاقضة وبخلاف اقتل قصاصا فانه كالتلف بأقوة حل (قوله أو أجنبي) أي يضمن بالتلف مخرج الحربي والقاتل قودا فانه كالتلف بأقوة كما قاله الذوري (قوله تخبرت) أي فورا عش (قوله البدل) أي كلا فيما اذا أنلفها أو بعصاره هو الارش اذا عييبها (قوله في تعييبها) الانسب بقوله أو تعيبت أن يقول تعييبها فلتحذر النسخة الصحيحة وعلى ما هنا فهو مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل أي تعييب أحد اياها شوري (قوله بغيره) أي بغير الأجنبي أما به فلها عليه الارش شوري (قوله وخرج بزيادتي) الاولى تقديمه عند قوله تخبرت (قوله وتخبرت) وسكت عن صور التعيب الاربعة وقياس ما تقدم أن يقال انها تخير في ثلاثة تعييبها بنفسها أو تعييب الزوج وتعيب الأجنبي فان فسخته فذاك وان أجازت أخذت العينين من غير أرش في تعييب الزوج والتعيب بالنفس ومع أرش الناقصة في صورة تعييب الأجنبي أي تأخذ الارش منه وأما الصور الثلاثة وهي ما اذا كان التعيب من الزوجة نفسها فلا خيار لها ولا أرش فلو قال أو أنلفها أجنبي أو تعيبت لهما تخبرت لوفى بالمراد (قوله أي من مهر المثل) أي باعتبار القيمة وانظر هل التقويم معتبر بيوم التلف أو بوقت العقد شوري واعتبار القيمة واضح في العقدين ونحوهما المثل كقفير يزن برتاف أحدهما فالقياس اعتبار المقدار لا القيمة عش (قوله ولا يضمن منافع) شمل ذلك ما لو أصدقها أمة ووطئها بشبهة قبل قبض الزوجة طافانه لا يضمن مهرها ولا أرش بكاره اه شيخنا عزيزي وقال حل وأما زائد الصداق فهي في يده أمانة فان استوفى منفعتها ضمن أو طلبت منه فامتنع ضمنها ومن المنافع وطء الأمة فلا يجب به مهر ولا حد ولا تصبر أم ولد (قوله ولو باستيفائه الرد) واستشكل بعضهم على ضمان العقد عدم الضمان في المستثنين للتعدي بالاستيفاء في الاولى والامتناع في الثانية ويجاب بان ملكها ضعيف لتطرقه لأنفساخ بالتلف فلم يقو على إيجاب شيء على من هو في قوة السالك يرقب عوده اليه بفرقة قبل الدخول قهرا عاها اه حج زى (قوله كنظيره في المبيع) صريح في أن البائع لا يضمن منافع المبيع أي قبل القبض وهو كذاك شيخنا (قوله ولما حبس نفسها الخ) واذا حبست نفسها أو حبسها الولي بسبب عدم تسليم الصداق استحققت النفقة وغيرها وجوباً بمدة الحبس لان القصير منه زى (قوله لرضاها بالتأجيل) قل شيخنا ولا أصدقها تعام نحو قرآن وطلب كل التسليم فلتدق أفتيته ولم أرفق شيئا أنهما ان اتفقا على شيء



فذلك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسلمه لعدل وتؤمر بتعليم نفسها حل وقد يقال تجبر هي لان رضاها بالتعليم الذي لا يحصل عادة الا بعد مدة كالتأجيل وقد تقدم اجبارها فيه وان حل الاجل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكنها المطالبة بعده بزمان التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته قد يتساعل في التعليم فتطول المدة عليها بل ربما عاقت التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزياي الجزم بذلك ع ش على م ر ولو نكح بالثب بعضهما مؤجل بمجهول كما يقع في زماننا من قولهم يحل بموات أو فرق ففسد ووجب مهر المثل لا ما يقابل المجهول لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل اه شرح م ر وع ش (قوله وما للزوج أم ولده) هذا خرج بقوله لكته وقوله وما للزوج أمة خرج بقوله بنكاح فالقيود ثلاثة شيخنا (قوله أو باعها) أي أم الولد في بعض صورها أو الأمانة لا بقيد كونها أم ولد شوري (قوله بعد أن زوجها) راجع للمستثنين قبله شيخنا (قوله والمجنونة) أي والسفينة شوري (قوله لوليها) مالم ير المصلحة في التسليم ويغارق البيع بأنه لا مصلحة تظهر ثم غالباً شوري وكذا يتم في ولي السفينة حل (قوله وفي الأمانة لسيدتها) وكذا في المكاتب لان السيد منعهما من جميع التبرعات ولا يقال هو بدل بضعها ولا حق له فيه اه حل (قوله أجبراً) أي حيث كان العوض معيناً فان كان في الذمة فلا ينبغي أن يجبر بل تجبر هي لرضاها بما في الذمة على قياس ما تقدم في البيع وقد يفرق ومن ثم لم يجز واهنا القول بان الزوجة تجبر وحدها كالبايع بقوات بضعها هنادون المبيع ثم اه حل (قوله بوضعه عند عدل) وليس نائباً عن واحد منهما اذ لو كان نائباً لكانت هي المجبرة وحدها ولو كان نائباً لكان هو المجبر وحده بل هو نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما اولو تلقى في يده كان من ضمان الزوج كحل الرهن فانه لو تلف يكون من ضمان الراهن حل ومثله شرح م ر (قوله فاذا مكنت أعطاهها) ويظهر أن تمكين الرقاة والقرناء ونحوهما للاستمتاع بغير وطء كتمكين السليمة للوطء حتى لو لم يستمتع بها بمادون الوطء في الفرج فلها الامتناع وان استمتع وهي مختارة فلا وهذا هو المعتمد زي قال ابن قاسم على صحيح ولو تزوج امرأة فزفت الى الزوج بمنزلها فدخل عليها ابانها فلا أجر لمدة سكناه ولو دخل عليها في منزلها باذن أهلها وهي سا كته فعليه الاجرة لمدة قايمة معها لانه لا ينسب اليها سا كته قول وكذلك لو استعمل الزوج أو ابنته المرأة وأمتعها وهي سا كته على جري العادة تلزمه الاجرة اه خادم (قوله فان لم يوطأ) تفريع على محذوف تقديره فان امتنع من اعطاء المهر ففيه تفصيل وهو ما ذكره بقوله فان لم يوطأ الخ قال حل أي في غير الرقاة والقرناء ولم يستمتع بالرقاة والقرناء بغير الوطء في الفرج ولو تزوج امرأة بالشام والعقد بغرة سلمت نفسها بغرة اعتباراً بحل العقد فان طلبها الى مصر فنفقتها من الشام الى غزة عليها ثم من غزة الى مصر عليه وهل مؤنة الطريق من الشام الى غزة عليه أم لا قال الخياط في فتاويه نعم وحكي الروايات في وجهين أحدهما نعم لانها خرجت باسمه والثاني لا لانها كينها انما يحصل بغرة قال وهذا أقيس وهو المعتمد شرح م ر (قوله وان وطئها) أي غير الرقاة والقرناء ولو في الدبر أو استمتع بالرقاة والقرناء فلوزال ذلك أي الرق والقرن فالظاهر أنها لا تجبس نفسها اه حل (قوله أو مجنونة) وان مكنته عاقلة ثم جنت وطئها حال جنونها على الأقرب من احتمالين لان العبرة بالوطء وقد وقع حال جنونها شوري وينبغي أن يكون لوليها أن يمنع من الوطء ولو سلم الولي الصغيرة أو المجنونة لمصلحة كان كتسليم البالغة نفسها الكن لو مكنت كان لها الامتناع بعد الكمال ولو سلمت السفينة نفسها ورأى الولي المصلحة في عدم تسليمها كان له الامتناع وان وطئت حل (قوله لم يسترد) أي ان قبضته فان لم تقبضه كان له أن يمتنع من اقباضه حل (قوله لتبرعه بالمبادرة) أي مع تسليمها للمهر فلا يرد مالو بادرت فكنت ولم يدفع المهر ولم يوطأ فان لها الامتناع لعدم تسليمها بالوطء وان وجد

وما لو زوج أم ولده فمقت بموته أو أعتقها أو باعها بعد أن زوجها لانه ملك للسوارث أو المعتق أو البائع لا لها وما للزوج أمة ثم أعتقها وأوصى لها بمهرها لانها انما ملكته بالوصية لا بالنكاح وقول ملكته بنكاح من زيادتي والحبس في الصغيرة والمجنونة لوليها وفي الأمانة لسيدتها ولوليها (ولو تنازعا) أي الزوجان (في البداءة) بالتسليم بان قال لا أسلم المهر حتى تسلمني نفسك وقالت لا أسلمها حق تسليمه (أجبراً فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتمكين) لنفسها (فاذا مكنت أعطاه) أي العدل المهر (لها) وان لم يأتها الزوج قال الامام فلوهم بالوطء بعد الاعطاء فامتنعت فالوجه استرداده (ولو بادرت فكنت طالبتة) بالمهر (فان لم يوطأ امتنعت حتى يسلم المهر) وان وطئها طائفة فليس لها الامتناع بخلاف ما اذا وطئها مكرهة أو صغيرة أو مجنونة لعدم الاعتداد بتسليمهن (ولو بادرت فسلم المهر) فلتمكن أي يلزمها التمكين اذا طلبه (فاذا امتنعت) ولو بلا عذر (لم يسترد) لتبرعه بالمبادرة

(وتهل) وجوبا (لنحو تنظف) كاستعداد (بطلب) منها ومن وليها (ما يرام قاض من ثلاثة أيام فأقل) لان الغرض من ذلك يحصل فيها فلا تجوز مجاوزتها وخرج بنحو التنظف (٤٠٨) الجهاز والسمن ونحوهما فلا تهمل لها وكذا التقطاع حيض ونفاس لان مدتهما

قد تطلو وتتأني التمتع  
معهما بغير الوطء كما في الرقاع  
(ولا طاعة وطء) في صغيرة  
ومريضة وذات هزال عارض  
لتضررهن به والتصریح  
بهذا من زيادتي (وكره)  
للولي أو الزوجة (نسلم)  
أي تسليمها للزوج (قبلها)  
أي الاطاعة في الصور الثلاث  
للمصر وان قل الزوج  
لا أقربها حتى يزول المانع  
لانه قد لا يفي بذلك وذكر  
الكرهية في ذات الهزال  
مع التصريح بهافي الاخيرتين  
من زيادتي وبها صرح في  
الروضة كما صلا في الصغيرة  
ومثلها الاخران (وتقرر)  
المهر على الزوج (بوطء)  
وان حرم كوقوعه في  
حيض أو دبر لاستيفاء مقابله  
(وبموت) لاحدهما قبل وطء  
ولو بقتل في نكاح صحيح  
لاتهاء العقد به وتقدم أن  
قتل السيد أمة وقتلها  
نفسها يسقطان المهر ولو  
أعتق مريض أمة لا يملك  
غيرها وتزوجها وأجازت  
الورثة العتق استمرار النكاح  
ولامهر والمراد بتقرر المهر  
الأمن من سقوطه كله  
بالفسخ أو شطره بالطلاق  
وخرج بالوطء والموت غيرهما  
كاستدخال مائه وخلوة

منها تسليم نفسها بالتمكين بخلاف تلك فانه وجد فيها تسليم منه وتسليم منها (قوله وتهل) وتستحق  
النفقة حل وفي عش على م انه لا نفقة لها (قوله كاستعداد) قال في شرح المذهب  
الاستعداد استعمال الحديد وصار كناية عن خلق العانة شوبري (قوله الجهاز) بفتح الجيم  
وكسرها لان جهاز العروس والميت فيه الفتح والكسر وجهاز السفر بالفتح قال تعالى فلهما جهازهم  
بجهازهم والكسر فيه لغة قليلة كما في المصباح اه (قوله ونحوهما) كالترين (قوله قد تطول) أي  
ولو كانت عاداتها بومولية لاها قد تختلف (قوله ولا طاعة وطء) ولا نفقة لها مدة عدم الاطاعة عش  
(قوله وذات هزال عارض) بخلاف الخلق فليس لها أن تمتنع لانه غير متوقع الزوال ولو ادعى الزوج  
بلوغها زمانا تحتل فيه الوطء عرضت على أربع نسوة أو على رجلين محرمين أو موهين وفي كلام  
الشهاب البرلسي لو اختلفا في امكان الوطء فالقول قول الاب حل (قوله وان قال الزوج لا أقربها)  
لكن المعتمد أن هذا خاص بالصغيرة وأما المريضة ونحوها فيجب الی ما قاله حيث كان نفقة حل  
(قوله وتقرر بوطء) أي بتقيد حشفة أو قدرها وان لم تزل البكارة بان لم ينشر ولو بادخالها ذكره  
هل ولو صغير لا يمكن وطؤه المعتمد نعم خلافا لركشي وفي كلام شيخنا بوطء وان لم يحصل به التحليل  
كالصغير الذي لا يتأني جماعه حل والفرق بينه وبين التحليل أن مبنى التحليل على اللذة بخلاف هذا  
شوبري وأيضا القصد منه التنبيه عن إيقاع الثلاث فإذا انضم اليه هذا كان أشد في التنبيه حج  
(قوله بوطء) ويصدق بمينه في تقيده وكتب أيضا قوله بوطء وان كانت صغيرة لا توطأ في العادة على في  
الاياعاب شوبري (قوله وبموت) ومثل الموت مسخ أحدهما مجرا كله أو نصفه الاعلى ومثل  
الفرقة مسخ الزوج حيوانا كله أو نصفه الاعلى فالاول يوجب عدة الوفاة لو كان الممسوخ الزوج  
والارث دون الثاني حل (قوله ولو بقتل) ما لم تقتل الجرة زوجها قبل الدخول والاسقاط  
مهرها وقوله في نكاح صحيح بخلاف الفاسد فلا يستقر بالموت فيه حل (قوله لاتهاء العقد به)  
أي وانهاؤه كاستيفاء المعقود عليه شرح الروض سم وبعبارة م ر لاجماع الصحابة وبقاء  
آثار النكاح بعده من التوارث وغيره (قوله وتقدم الخ) تقييد لقوله وبموت أي فلا يردان عليه  
(قوله ولو أعتق مريض الخ) تقييد لقول المتن بوطء ان كان قد دخل بها واقوله بموت ان لم يكن دخل  
فما قيل من أن الاولى تقدم عند قوله نعم لو زوج عبده أمة لانه مستثنى أيضا من سن ذكر المهر غير  
ظاهر (قوله وأجازت الورثة) أي بعد الموت وقوله ولا مهر اذ لو وجب لرق بعضهن لانه دين عليه فيرق  
بعضهن في مقابله واذارق بعضهن بطل نكاحها لان الشخص لا يشكح من ملكه أو بوضه واذابطل  
نكاحها فلا مهر أي فيلزم الدور قبل وقد يسقط بعد استقراره وذلك فيما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء  
وقبل قبضها الصداق لان السيد لا يثبت له على عبده مال والراجع عدم سقوطه وتقوز به حيث قبضته  
فان لم تقبضه رجعت عليه بعد عتقه لان الممتنع أن يثبت للسيد على عبده مال ابتداء لا دواما حل  
(قوله استمرار النكاح) أي تبين مضيه على الصحة (قوله الامن من سقوطه) أي وجوبه لانه يجب  
العقد من شيخنا (قوله وخلوة) على القول الجديد وعلى القول القديم توجب المهر كالحنفية لان  
الخلوة عندهم اصابة

(فصل في الصداق الفاسد) وأسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المالية وتفریق الصفقة والشرط الفاسد

وتقریط

ومباشرة في غير الفرج حتى لو طلقها به ذلك فلا يجب الا الشطر لآية وان طلقته موهن من قبل أن تموهن

أي نجما موهن (فصل في الصداق الفاسد)



وتقر يط الولي والمخالفة والدور كافي جعل أمة صدقاً كما مر قل على الجلال ومنها الجهل كما يأتي في قوله للجهل بما يخص كلا الخ بعد قول المصنف ولو نكح نسوة الخ اه (قوله وما يذ كرمه) أي من قوله وفي زوجتك بنتي الخ وقوله ولو ذكروا مهر اسرا الخ (قوله ودم) ويفرق بينه وبين الخلع حيث يقع رجعيًا ولا مال بان العقد أقوى من الحل فقوى هنا على إيجاب مهر المثل كما في شرح م ر وعبرة زى ويفرق بين الخلع على دم حيث يقع رجعيًا وبين مال أو صدقها ما حيث يجب مهر المثل بان المقلب ثم من جانب المرأة المعاوضة فاعتبر كون العوض مقصودًا بخلاف ما هنا وبان مقصود النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالبًا بخلاف الخلع فان مقصوده الفرقة وهي تحصل غالبًا بدون عوض وما ذكره المصنف في أنكحتنا أمانا نكحة الكفار فقد مر حكمها بتفصيلها اه وفرق شيخنا م ر بأن الزوج لما كان متمكنًا من إيقاع الطلاق بجناحه بعوض كان ذكروه لغیر المقصود كالعدم فوقع مجاؤلما كان الولي لا يمكنه إسقاط مهر الزوجة مطلقًا والزوجة لا يمكنها إسقاط مهرها قبل وجوبه لا بتفويض صحيح ولم يكن هذا تفويضًا وجب مهر المثل لفساد العوض اه مم قال ع ش على م ر وقد يقال لا داعي للفرق لأننا سلم أن غير المقصود هنا أيضًا كالعدم فكأنه لم يسم والنكاح إذا خلا عن التسمية وجب مهر المثل كما أن الطلاق إذا خلا عن العوض وقع رجعيًا ثم رأيت في حجج ما يصرح به وعبرة م ر قوله ودم أشار إلى أنه لا فرق بين ما يقصد وغيره وكان قياس ما في الخلع من أنه إذا خالها على دم يقع رجعيًا أنها تكون كالمفوضة وفرق بأن العقد أقوى من الحل فقوى على إيجاب مهر المثل وأيضًا التسمية شرط لإيجاب المسمى أو مهر المثل وغاية ذكر الدم أنه كالمسكوت عنه فيهما وهو موجب هنا لأم (قوله سواء كان جاهلًا بذلك أم عالما به) ومثله الزوجة ففيه أربع صور لانه إما أن يكون عالما هو والزوجة أوجاهلين أو هو عالم وهي جاهلة أو بالعكس وقوله تكفر فيه أربع صور أيضًا فالحاصل ست عشرة صورة من ضرب أربع في مثلها (قوله أي بما لا يملكه) أي وهو مقصود ولا انعقد بالملوك ومن غير الملوك ما يستعيره الزوج من المصاغ اه شيخنا (قوله وبغيره) أي وهي جاهلة بذلك كما هو ظاهر حل والظاهر أن هذا قيد في التخيير فقط بل هو الصواب كما في حجج وغيره وعبرة حجج وتخيران جهلت بالحل والابان كانت عالمة فلا خيار لها ونبت لها ما يقابل من مهر المثل اه بالمعنى (قوله بطل فيه) سواء قدمه أم أخره على المعتمد خلافا لحجج في قوله إذا قدمه بطل المسمى بتمامه ووجب مهر المثل ع ش (قوله وتخير) أي فوراً (قوله بحسب قيمتهما) أي حيث كان غير الملوك مقصودا والابان كان دما فكهم الملوك فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد تمسك بإطلاقهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بأن النكاح أوسع في الجلة لانه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده م ر حل وعبرة ع ش على م ر قوله بحسب قيمتهما لکن م ر في البيع أن شرط التوزيع أن يكون الحرام معلوماً ولا بطل قطعا وأن يكون مقصودا ولا ينعقد البيع بالملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فيجب في الأول مهر مثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه واعتبار القيمة ظاهر في المتقومات والمثلثات المختلفة القيمة أما المثلثات المتحدتها كاردني فح أحدهما مقصوب وقيمتهما سواء فترجع بنصف مهر المثل من غير نظر للقيمة اه شيخنا عز زى ويقدر الخ خلا والحر عبد احتي يكون لهما قيمة فان كان الحر لو فرض خلا مثل الحل المصاحب له بحيث لا يزيد قيمته على قيمة الحل اعتبر التقسيط فيه بالمثل وزناً وكلاً والاعتبار التقسيط باعتبار القيمة ع ش ما خلا (قوله وفي قوله الخ) متعلق بقوله صح كل زى وقوله وزجتك بنتي أي وكان ولي مالها أيضا وكلا عنهما في شرح م ر (قوله فلت العبد عن الثوب) فان لم يساو عن مثلها بطل البيع ان لم تكن

وما يذ كرمه  
لو (نكحها بما لا يملكه)  
تكرم وحرو دم ومغصوب  
(وجب مهر مثل) لفساد  
الصدق باتقاء كونه مالا  
أو مملوكا للزوج سواء كان  
جاهلا بذلك أم عالما به  
(أو) نكحها (به) أي  
بما لا يملكه (وبغيره بطل  
فيه) أي فيما لا يملكه  
(فقط) أي دون غيره  
عملا بتفريق الصفقة  
(وتخير) هي بين فسخ  
الصدق وإبقائه (فان  
فسخته فمهر مثل) يجب لها  
(والا) أي وان لم تفسخه  
(فلها مع المملوك حصه غيره  
منه) أي من مهر مثل  
(بحسب قيمتهما) فإذا  
كانت مائة مثلاً بالسوية  
بينهما فلها عن غير المملوك  
نصف مهر المثل وتعيير  
بما لا يملكه أعظم مما ذكره  
(وفي) قوله (زوجتك بنتي  
وبعتك ثوبها بهذا العبد  
صح كل) من النكاح والمهر  
والبيع عملاً بجمع الصفقة  
بين مختلفي الحكم اذ بعض  
العبد صدق وبعضه ممن  
مبيع (وزع العبد على)  
قيمة (الثوب ومهر المثل)  
فإذا كان مهر المثل ألفاً  
وقيمة الثوب خمسمائة فثلث  
العبد عن الثوب وثلثاه

أدنت فيه بدونه وقوله وثلاثه صدق أي ان كان قدر مهر المثل والابطال ان لم تأذن فيه ورجع المهر المثل  
برماوى (قوله يرجع الزوج في نصفه) وهوتك العبد في هذا المثل واذا رد الثوب بعيب استرد الثمن  
ولا ترد المرأة باقية لطلب مهر المثل وخرج بثوبها ما لو قال وبعثك ثوبى فانه لا يصح بالنسبة للبيع  
والصدق أما النكاح فصحيح كافي زى فلا بد أن يكون الصداق مع ما يبيع به للزوجة وخرج بالثوب  
مالو كان نقدا كان قال زوجتك بنتى وملكتك هذه المائة مائة بناتين اللتين لك فان البيع والصدق  
باطلان لانه من قاعدة مدحوة ودرهم كافي حل ومهر (قوله يلحق به) فلو كانت شريفة يستغرق  
مهرها ماله أو يقرب من الاستغراق فالكناح باطل كما مر في تزويج المحجور عليه شيئا وسئل  
(قوله لارشيدة) اعترض بأنه تركيب فاسد لان لا اذا دخلت على مفردة صفة سابق وجب تكرارها  
نحو لا فارض ولا تكرار لا شريفة ولا غريبة وأجيب بأنها بمعنى غير ظهرا عرا بها فيما بعدها كونهما على  
صورة الحرف ولا التي يجب تكرارها مخصوصة بما اذا كانت ثم صفتان متضادتان وكونهما بمعنى غير  
صرح به السعدى في قوله تعالى لا ذلول حل وقوله ظهرا عرا بها الخ فلا فيه صفة لبنت منصوب بالفتحة  
الظاهرة على رشيدة ولا مضاف ورشيدة مضاف اليه مجرور بكسرة مقصورة منع من ظهورها اشتغال  
الحل بحركة النقل فافهم (قوله بكرا) ليس بقيد (قوله بلاذن) الاولى تأخير عن قوله بدونه لان  
المعنى بلاذن في الدون ورد بان تأخير به بوجه اللاتين مع أنه خاص بالثانية لان الاذن الاول  
لا يعتبر (قوله أو عينت) أي الرشيدة بكرا أو نبيا ع ش وهو معطوف على قوله بلاذن وفي المعنى  
على مقدر تقديره ولم تعين قدرا (قوله فنقص عنه) وان كان ما عفا به أكثر من مهر المثل ولو في  
مفيدة على المعتمد م وبحث البلقيني أنها لو كانت سفينة فسمى دون مأذونها كنه زائد على مهر  
مثلا انعقد بالمسمى لا لا يضيع الزائد عليها وطرده في الرشيدة وهو متجه فيهما معنى لانقلا زى لان  
المنقول أنه متى خالف ما سمته لغت التسمية وجب مهر المثل وهذا هو المعتمد كما قرر زى في درسه  
(قوله أو أطلقت) أي الرشيدة غير المجبرة بأن سكنت عن قدره وانما قيدنا بغير المجبرة لئلا يتكرر مع قوله  
أو رشيدة لان تلك مقيدة بالمجبرة (قوله فنقص عن مهر مثل) ومثل النقص فيه ما الزيادة مع تعيين  
الزوج أو النهى عن الزيادة على الوجه كالوكيل في البيع شو برى (قوله على أن لا يها) أو غيره كولدها  
حل (قوله على أن يعطيه) بالتحتية والفوقية شو برى أي على أن يعطى الزوج الاب أو تعطى الزوجة  
الاب وأما على أن يعطى الزوج ألفا أخرى فيصح بالفين والظاهر أن مملوكة الزوجة مثلها في ذلك حل  
وقوله ألفا الاولى أن يكون اسم ان لانه عمدة لا يحذف ومفعول يعطى الثاني محذوف لدلالة ما قبله  
عليه وليس من التنازع لانه لا يجري في الحروف (قوله أو شرط في مهر خيار) أي في العقد لا بعده  
ولو في مجلسه وفرق بينه وبين البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس العقد بأن البيع لما دخله خيار المجلس  
كان زمنه بمثابة صلب العقد بجامع عدم الزوم ولا كذلك هنا حل وصورة شرط الخيار في المهر أن  
يقول زوجتكها بكذا على أن لك أولى الخيار في المهر فان شئت أو شئت بقيت العقد به والافسخ  
الصدق ورجع مهر المثل مثلا ع ش على م (قوله بمقصوده الاصل) أي وهو الاستمتاع حل  
(قوله كان لا يتزوج) فيه أن هذا يقتضى أن التزوج على المعقود عليها من مقتضيات العقد وفيه  
خفاء كذا قال الشهاب عميرة قال تدينه سم قد يوجه بأن العقد على امرأة يقتضى إباحة غيرها أي  
عدم الحر عليه فيما دون أربع نساء والافعالوم أنه ليس طالبا لذلك حتى يقال أنه مقتضاه ولا ينافى  
ذلك ثبوت هذا المقتضى عند عدم العقد أيضا ثم رأيت حجج قال قد يشكك كون التزوج عليهما من  
مقتضى النكاح بأن المتبادر أنه لا يقتضى منعه ولا عدمه ويحجب بمنع ذلك وادعاء أن نكاح مادون

صدق يرجع الزوج في  
نصفه اذا طلق قبل الدخول  
(ولو نكح لموليه) هو أعم  
من قوله لطفل (بفوق مهر  
مثل من ماله) أي مال موليه  
ومهر مثلها يلحق به (أو  
أنكح بنتا لارشيدة)  
كغيره ومجنونه (أو رشيدة  
بكرا بلاذن بدونه) أي  
بدون مهر المثل (أو عينت  
له قدرا فنقص عنه أو  
أطلقت فنقص عن مهر  
مثل أو نكح بألف على  
أن لا يها أو) على (أن  
يعطيه ألفا أو شرط في مهر  
خيار أو في نكاح ما يخالف  
مقتضاه ولم يخل بمقصوده  
الاصلي كأن لا يتزوج



عليها) أولا نفقة لها

(صح النكاح) لانه لا يتأثر بفساد العوض ولا بفساد شرط مثل ذلك (بمهر مثل) لفساد المسمى بالشرط في صورته و باتفاء الحظ والمصلحة في الثلاثة الاول وبالمخالفة في صورتي النقص ووجهها في ثانيتهما أن النكاح بالاذن المطلق محمول على مهر المثل وقد نقص عنه وجه فساد في الاخيرة مخالفة الشرط يقتضي النكاح وفي التي قبلها أن المهر لم يمتنع عوضا بل فيه معنى النحلة فلا يليق به الخيار وفي السادسة والسابعة أن الالف لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والا فقد جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة فيفسد كافي البيع ولا يسري فساد الى النكاح لاستقلاله وخرج بزادني في الاولى من ماله ما لو كان ذلك من مال الولي فيصح بالمسمى على أحد احتمالي الامام وجرم به الخاوي الصغير تبع الجماعة ومصححه البلقيني واختاره الاذرعى حذرا من اضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله ويفسد على احتماله الآخر لانه يتضمن دخوله في ملك موليه (أو أخل به) أي بمقصوده الاصل (كشرط محتملة

الرابعة مقتضى حلها بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه حل وفيه ما فيه وكتب عليه سم مانصه قد بوضح بأن نكاح الواحدة مثلا لما كان مظنة الحجر ومنع غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها دفع التوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من آثار نكاحها وتابعاله في الثبوت فليتأمل فيه ذكره سم وعش على مرفعل من هذا أن المراد بكونه مقتضيا لتزوج غيرها أنه ليس بمنع منه وان كان عدم المنع ثابتا قبل (قوله أولا نفقة لها) أي بالكلية بخلاف ما لو شرط أن يتفق عليها غيره فهذا مما يخل بمقصود النكاح الاصل فيبطل النكاح وان صحح الباقي الصحة وبطلان الشرط شرح م قال حج كيف يعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يعقل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له اه وفرق س ل بأنه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهد وجوبها على الاجنبي وأما وجوب النفقة على الولد في الاعفاف فالمراد اجابادتها عن الوالد أي فالولد بمنزلة الوالد (قوله صح النكاح) أي في التسع صور اه (قوله لانه لا يتأثر) أي لا يفسد وهو راجع لجميع الصور وقوله ولا بفساد شرط أي في صورته وهي الاربع الاخيرة (قوله لفساد المسمى) علة لصحته بمهر المثل وما قبله لصحته فقط فالمدعى شيئا أن (قوله في صورته) وهي الاربع الاخيرة (قوله في صورتي النقص) هما قوله أو عينت له فصار مع قوله أو أطلق الخ (قوله محمول على مهر المثل) فكأنها قيدت به (قوله ووجه فساد في الاخيرة الخ) هذا التعليل غير ظاهر لانه اذا لم يعد على النكاح بالبطلان فكيف عوده على المهر بالبطلان وأيضا فيه مصادرة فالاولى في التعليل أن يعمل بما عمل به م وهو انما فسد المهر لان شرطه لم يرض بالمسمى الامع سلامة شرطه ولم يسلم فوجب مهر المثل (قوله بل فيه معنى النحلة) لانها استمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر نحلة وهبة شوبري (قوله فهو شرط عقد في عقد) شامل لما اذا كان الاعطاء منها (قوله والا) بان كان الالف من المهر (قوله لغير الزوجة) مفعول ثان لجعل (قوله ولا يسري) دفع به ما يتوهم من تشبيهه بالبيع أنه يفسد أيضا كالبيع وقوله لاستقلاله أي عدم افتقاره أبدا الى ذكر المهر بخلاف البيع فان صحته تتوقف على ذكر الثمن فهو غير مستقل (قوله ما لو كان ذلك) أي جميع المال من مال الولي وأما ما لو كان الذي من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه تعليل الاحتمال الاول ويأتي فيه تعليل الاحتمال الثاني حل (قوله ومصححه) أي أحد احتمالي الامام (قوله حنرا) علة لصحته بالمسمى وقوله من اضرار موليه أي لو أبطلنا المسمى الزائد الذي سماه الولي لانه حينئذ يجب مهر المثل في مال المولى فيتضرر قال م وظهر وهذه المصاحبة لم ينظر الى تضمين دخوله في ملكه الذي علل به الاحتمال الآخر وقال حل هذا بناء على أن المهر يرجع للاب ولو قلنا بالفساد لالاب لان صيغة التملك وقعت فاسدة وهو كذلك بخلاف الفسخ الآتي فانه يرجع للمولى عليه اه ومقتضى التعليل انه لو انفرد الولي بما زاد من ماله أنه يبطل لاتفاء ذلك فليحذر شوبري والاقرب الصحة عش (قوله لانه) أي الامهاريه تضمن دخوله في ملكه صريح في أنه لا يحتاج لصيغة تملك لكن ذكر عش أنه لا يدخل الاب صيغة تملك كان يهبه له ويقبله فيجوز الافتاء بكلام شيخ الاسلام المأخوذ من الاحتمال والافتاء بكلام عش وهو أحوط لاجل أن يكون موسرا بحال الصداق الذي هو شرط في صحة النكاح شيخنا عزيزي وصرح عش مرة أخرى بأنه يكفي الهبة الضمنية ولا يحتاج لصيغة تملك الا في الولد البالغ فيوافق ما هنا (قوله أو أخل) المناسب فان أخل لانه مفهوم قوله ولم يخل بمقصوده الاصل وما يخل بمقصوده الاصل شرط أن لا يرثها ولا ترثه فلو كانت أمة أو كتابية فان أراد ما دامت كذلك صح والا فلا شوبري قال حل وفي كون نقي الارث يخل بمقصود النكاح نظر ظاهر (قوله كشرط محتملة وطء

عنده) أو أنه إذا وطئ طلق أو بانت منه أو فلا نكاح بينهما (أو شرط فيه خيار بطل النكاح) لا خلال عاذا كروا وفاة الخيار لزوم النكاح ونخرج بتقييد شرط عدم الوطء بكونه منها وباحتمال الوطء مالمو شرط الزوج أن لا يوطأ فلا يبطل النكاح لان الوطء حقه فله تركه بخلافه منها كما رجحه في الروضة كأصلها تبعاً لجمهور وقال في البحر انه مذهب الشافعي ومحققه النووي في تصحيحه وجزم به في الحاوي وغيرهما لولم تحتل الوطء أبداً أو حالاً إذا شرطت أن لا يوطأ أبداً أو حتى تحتل فانه يصح لانه قضية العقد صرح به البغوي في فتاويه (أو) شرط فيه (ما يوافق مقتضاه) كان ينفق عليها أو يقسم لها (أو مالا) يخالف مقتضاه (ولا) يوافقها بأن لم يتعلق به غرض كان لانا كل الاكذا (لم) يؤثر في نكاح ولا مهر لا تنفاه فائدته (ولو نكح نسوة بمهر) واحد (فلكل) منهن (مهر مثل) لفساد المهر للجهل بما يخص كلا منهن في الحال كالمواضع عبيد جمع ثمن واحد نعم لو زوج أمته بمهر صريح المسمى لانحدامالكه (ولو ذكروا

عنده) أي كشرط ولي محتملة وطء الخ فالشارط هو الولي لا الزوجة لان الشرط لا يؤثر الا اذا كان في صلب العقد لا في مجلسه ولا يكون كذلك الا اذا كان الشرط هو الولي فان الشرط منها لا يؤثر تقرير شيخنا عشاوي ويجوز أن يبقى الكلام على ظاهره من أن الشرط هو الزوجة وبحمل على ما اذا عقدت بنفسها على مذهب أبي حنيفة لكنه بعيد لان الكلام في مذهبتنا أمل ويترك بينه وبين شرط عدم النفقة بان المقصود من النكاح التناسل المتوقف على الوطء دون النفقة فكان قصده أصلياً وقصد غيره تابعاً حل وقوله عدم أي مطلقاً والوقت كذا مع اباحتها فيه فلو شرطه في المتحيرة فان أراد مطلقاً بطل العقد والاصح شورى (قوله أو شرط فيه خيار) أي في صلب العقد لا في مجلسه حل وشمل مالمو شرطه على تقدير وجود عيب مثبت للخيار وهو الواجب خلافاً للزركشي شرح مرقا قال ع ش قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصرع بمقتضى العقد ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه مرقا على حج وهو الحق الذي لا يحصى عنه (قوله ونخرج بتقييد الخ) ولم ينزل موافقته أي الزوج في الاول منزلة شرطه حتى يصح ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تطبيق الجانب المبتدى فأنيط الحكم به دون المساعدة على شرطه دفعا للتعارض حل ومراده بالاول قول المصنف كشرط محتملة وطء الخ وبالثاني قوله مالمو شرط الزوج أن لا يوطأ فقوله ولا موافقتها أي موافقة وليها تدبر (قوله منها) أي اذا عقدت بنفسها على مذهب أبي حنيفة أو من وليها ان عقد هو الاول بعيد لان الكلام في مذهبتنا (قوله بخلافه منها) ذكره مع أنه عين ما تقدم في المتن توطئة لما بعده أي بخلاف مالمو شرطت عليه عدم الوطء فلا يصح قال ع ش على مرقا وظاهره ولو كان الزوج غير منهي للوطء لمصرأ ونحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير منهي للنكاح لانه موافق لمقتضى النكاح (قوله كما رجحه في الروضة) معتمد (قوله ومالمو تحتل الوطء) أي ونخرج مالمو الخ وقوله شرطت أي شرطت وليها (قوله فانه يصح) ولو أطلقت في الصورة الاولى بان لم تقيدها بالظاهر الصحة وكذا لو أطلق ولي المتحيرة اشتراط أن لا يوطأ لان الاصل عدم الفساد حتى يتحقق موجهه وقد يفرق بين هذه وبين الصغيرة بان التحجير علة مزمنة فالظاهر دوامها بخلاف الصغر اه حل (قوله لانه قضية العقد) أي على هذه المرأة لا مطلق عقد وعبرة شرح مرقا لانه تصرع بما يقتضيه الشرع أي لان الشرع يقتضي أن هذه لا توطأ (قوله أو ما يوافق مقتضاه) مفهوم قوله ما يخالف مقتضاه ففيه مع قوله السابق أو أدخل شرعاً على غير ترتيب الف مرقا (قوله ولو نكح نسوة بمهر) بان زوجهن جدهن أو عمهن أو معتقهن ولو كان يخص كل واحدة غير متمول وان قلنا بقول حج انه لا بد أن يخص كل واحد من المشتركين في الامة متمول حل (قوله للجهل) علة للعلة (قوله كالمواضع عبيد جمع) أي فانه يفيد البيع فانتظر راجع للعلة لا لاصل المسئلة شيخنا (قوله لو زوج أمته) أي لرفيق فان الحر لا يتزوج أمتهن معافوا انفسخ نكاح أحد مما قبل الدخول أو طلقت وزع المسمى عليهما باعتبار مهر المثل فلو كان مهر الباقية عشرين والتي انفسخ نكاحها عشرة سقط عن الزوج ثلث المسمى ووجب للباقية ثلثاه ع ش على مرقا اذا كان الفراق بسببها قال الشوري وانظر لو كان تزويجهما من اثنين بوكيلهما بمهر واحد وقضية قوله لانحدامالكه الصحة فيهما بمسمى الوكيل والوجه خلافه فليحذر ومثل ذلك بنته وأمتها من عبيد بصدق واحد فليحذر وأجيب بان قوله لانحدامالكه أي مع انحاد الزوج فلا يرد ما قاله (قوله ولو ذكروا) أي الولي والزوج والشهود وعبرة مرقا أي الزوج والولي والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها وان كانت موافقة الولي حيث لا مدخل لها في اللزوم أو باعتبار



ما ينضم للفريقين غالباً اهـ بالحرف (قوله مهر اسرا) أي بعقد أو باتفاق أخذ ما بعده (قوله ما عقد به) أي أولاً مر اذ هو الحقيقي والثاني صوري وقوله اعتباراً بالعقد أي فلا نظر لما بعده  
 (فصل في التفويض) مع ما يند كرمعه من مهر المثل وما يوجب حل ومتاسبة ذكر هذا الفصل في كتاب الصداق أن الصداق تارة يجب بالعقد كما تقدم وتارة يجب بالوطء سواء استند للعقد كالواقع في التفويض أم لا كوطء الشبهة (قوله رد الأمر) أي القول أو الفعل (قوله رد أمر المهر) لعل المراد بامرء قلته وكثرته وجنسيته وقوله أو البضع المراد بامرء العقد عليه بالنظر للولي والمهر بالنظر للزوج شيخنا (قوله إلى الولي) أي في مسألة الحرية وقوله أو الزوج أي في مسألة السيد إذا زوج أمته زى أو أن المراد على المعنيين في مفوضة فالأول على كسر الواو والثاني على فتحها سـ ل (قوله أو غيره) كالوكيل وعبرة حل قوله أو البضع إلى الولي وذلك من المرأة وقوله أو الزوج وذلك من سيد الأمة اهـ أي لأنها لما قالت لوليها زوجني بلامهر فقد ردت أمر البضع إليه شيخنا عز زى (قوله وتفويض بضع) أي من المرأة أو من سيد الأمة بأن قالت للولي زوجني بلامهر أو قال سيد الأمة زوجتك بلامهر حل فالمراد بتفويض البضع إخلاء النكاح عن المهر كما قاله مر أي على الوجه الآتي أما لو قال الولي زوجتكها بلامهر ولم يسبق إذن منها لم يكن تفويضاً على الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد عـ ش عليه (قوله وهو المراد هنا) وأما تفويض المهر فقد علم مما مر من أنها إن عيذت مهر التبع وإن لم تعين زوجها بمهر المثل عـ ش على مر وفي كون هذا تفويضاً نظراً لأنها عيذت في الأول قد را وفي الثاني أطلقت والاطلاق يحمل على مهر المثل (قوله لتفويض أمرها) أي أمر بضعها وهو العقد عليه (قوله فؤض أمرها) أي أمر مهرها أي جعل له دخلاً في إيجابه بفرضه وكان عليه أن يزيد أو إلى الحاكم حل لأن الولي فؤض أمر مهرها للحاكم أيضاً لأنه يفرضه عند التنازع كما يأتي وأجاب مر بأن الحاكم لما كان كنائب الزوج لم يحتج لذكره (قوله ولفتح أفصح) لعل المراد أنه أكثر استعمالاً ولا فغنى الكسر بخالف لفتح أفصح حل (قوله رشيدة) أي غير مجبور عليها تدخل السفينة التي لم يحجر عليها اذهي رشيدة حكماً سـ ل (قوله بقولها) الباء للتصوير ووجه كون هذا تفويض بضع أنها لما قالت لوليها زوجني بلامهر فقد ردت أمر البضع إليه وقوله بلامهر وإن زادت لافي الحال ولا بعد الوطء كما في الزيادة وغيره وقوله فزوج لابعهر مثل من تمام التصوير كما يدل عليه ذكر مفهومه بعد قال مر فان زوجه ابعهر المثل من نقد البلد صح ما ساءه وقوله فزوج لابعهر مثل أي من نقد البلد بدليل ما بعده (قوله أو زوج بدون مهر مثل الخ) لأن تسميته ماغاة من أصلها لأنها لم توفى الاذن ولا الشرع فلا يقال هذه تسمية فاسدة فيجب مهر المثل بالعقد على أن التسمية الفاسدة إنما توجب مهر المثل إذا لم يؤذن في ترك المهر فكان هذا مستثنى من التسمية الفاسدة أي محل كون التسمية الفاسدة توجب مهر المثل بالعقد ما لم يكن هناك تفويض من المرأة حل (قوله أو بغير نقد البلد) معطوف على قوله لا بعهر مثل أي وإن زاد على مهر المثل فنقد البلد ليس من مسمى مهر المثل حتى يخالف ما ساء في قوله فرض قاض مهر مثل حالاً من نقد البلد المصرح بذلك بأن نقد البلد ليس من مسمى مهر المثل وكذا تقدم في شروط الاجبار الآن يقال مهر المثل له إطلاقان فتارة يراد به القدر فقط وتارة يراد به ما يشمله وكونه من نقد البلد ومراعاة هنا الأعم من ذلك وحينئذ يصح أن يكون معطوفاً على دون حل والصواب أن المراد بمهر المثل القدر فقط وأن قوله أو بغير نقد البلد معطوف على قوله بدون مهر مثل لدخوله في قول المصنف لا بعهر مثل أي من نقد البلد كما تقدم تقريره (قوله أو بغير نقد البلد) أي أو بمؤجل (قوله غير المكتوبة) أي كتابة صحيحة بر ماوى أما المكتوبة فهي مع سيدها كالحرمة معها وأما فيصح تفويضها

مهر اسرا أو أكثر منه (جهراً لزم ما عقد به) اعتباراً بالعقد فلو عقد سرّاً بالف ثم أعيد جهراً بالفسين تجملاً لزم ألف أو اتفقوا على ألف سرّاً ثم عقد جهراً بالفسين لزم ألفان وعلى هاتين الحالتين حل نص الشافعي في موضع على أن المهر مهر السرى في آخر على أنه مهر العلانية (درس)  
 (فصل في التفويض) مع ما يند كرمعه وهو لغة رد الأمر إلى الغير وشرعاً رد أمر المهر إلى الولي أو غيره أو البضع إلى الولي أو الزوج فهو قسمان تفويض مهر كقولها للولي زوجني بما شئت أو شاء فـ لـ ن وتفويض بضع وهو المراد هنا وسميت المرأة مفوضة بكسر الواو وتفويض أمرها إلى الولي بلامهر و بفتحها لأن الولي فؤض أمرها إلى الزوج قال في البحر والفتح أفصح (صح تفويض رشيدة) بقولها لوليها (زوجني بلامهر فزوج لابعهر مثل) بأن نفى المهر أو سكّت أو زوج بدون مهر مثل أو بغير نقد البلد كما في الحاردي (كسيد زوج) أمته غير المكتوبة (بلامهر) بأن نفى المهر

أو سكت بخلاف غير الرشيدة لأن التفويض تبرع لكن يستفيد به الولي من السفينة الاذن في تزويجها وبخلاف ما لو سكتت عنه الرشيدة لان النكاح يعقد غالباً بمهر فيحمل (٤١٤) الاذن على العادة فكأنها قالت تزوجني بمهر و به صرح في الشرح الصغير

حل (قوله أو سكت) لم يقل أو تزوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد كما قال في الولي لأنه لا يكون تفويضاً حينئذ فيصح بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد ادعاء عقدهما لان المهر حق شيخنا (قوله تبرع) أي ظاهر أو الا فوجوب مهر المثل يمنع كونه تبرعاً (قوله غالباً) خرج به ما لو تزوج أمته لعبدته وما لو نكح في الكفر مفوضة الى آخر ما يأتي (قوله وبه) أي يكون سكوت الرشيدة عن المهر ليس تفويضاً وانظر لم كان سكوت السيد تفويضاً دون سكوت الرشيدة وأجيب بأن السيد لما كان مباشراً كان سكوته تفويضاً (قوله فيهما) أي في الأخيرتين وأما الأولتان فان سكت الولي أو زوج بدون مهر المثل صح النكاح بمهر المثل وان زوج بأكثر من مهر المثل صح بالمسمى اه شيخنا (قوله لان الوطء لا يباح بالاباحة) أي فيصان عن التصور بصورة المباح وعبارة ابن الرفعة لان البضع لا يمتحض حق المرأة بل فيه حق الله تعالى ألا ترى انه لا يباح بالاباحة فيصان عن التصور بصورة المباحات اه حل فاندفع ما يقال ان الوطء في هذه الصورة ليس مستنداً بالاباحة وليست هي التي أحلتها وانما الذي أحله العقد وحاصل الدفع أن التفويض فيه صورة الاباحة والوطء مصون عن التصور بصورة المباح فلو لم يجب مهر بالوطء أو الموت لزم أن يكون الوطء متصوراً بصورة المباح اه شيخنا (قوله لم يباح) أي في الوطء من حيث المنع منه سمع ع ش (قوله من حق الله تعالى) وهو أنه لا يجوز أي الوطء على سبيل الزنا وفسر بعضهم حق الله تعالى بقوله بمعنى أن اباحته متوقفة على اذن الشارع وهو أظهر (قوله نعم لو نكح في الكفر) أي وهما شو برى ومرفلا يخالف ما قاله الرافعي عن التهمة وجزم به في الروضة أنه لو نكح ذمي ذمية على أن لا مهر لها وترافعا لينا فنحكم بينهما بحكم المسلمين اه سم أي لا لزائمهم أحكاماً بخلاف الحرين (قوله ثم اعتقهما الخ) قيد به مع أنه لا مهر مطلقاً لانه محل نكاحهما أنه لها أولالبائع لانه وجب في ملكه (قوله أن بروع) قال الجوهري بروع بنت واشق بفتح الباء وأهل الحديث يقولون بكسرها والصواب الفتح لانه ليس في كلام العرب فعول بالكسر الا خرو ع وعثود اسمان لبنت وماء زى وقيل ان عثود اسم لود كافي البرماوى وقد جاء فعول أيضاً في عثود بالراء اسم لود خشن ودرود اسم لجبل معروف ذكرهما في العباب وفي القاموس بروع كجدول ولا يكسر بنت واشق الصحابة شو برى (قوله فمات زوجها) وهو هلال بن مروان برماوى (قوله ف قضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) ان قلت لم يقدم القياس على النص قلت على تسليم أن يكون ما تقدم من أفراد القياس فهذا الحديث ليس نصاً لانه على حذف قضى بالشفعة فلا يعم بل يحتمل الخصوصية وأيضاً ليس في الخبر أنه لم يطأ قبل الموت تأمل اه حل (قوله حسن) أي من طريق صحيح من طريق أخرى (قوله وقد دل القرآن) أي في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الخ وهذا في المعنى تعليل لم حذف والتقدير واللازم باطل لانه قد دل القرآن الخ (قوله بالوطء) متعلق بالوجوب وهو متعلق بالمقتضى (قوله في سرية العتق) اسم كتاب (قوله لكن صحح في أصل الروضة) معتمده ومثله الموت على ما اعتمده شيخنا خلافاً لحج حيث استوجه اعتبار يوم العقد ورد بأنه لم يحصل معه اتلاف البضع حل (قوله واقترن به) أي بالضم أو بالدخول المفهوم من دخل كما قاله العناني (قوله كالمقبوض

وبخلاف ما لو زوج بمهر المثل من نقد البلد وبخلاف ما لو زوج السيد أمته المذكورة بمهر ولو دون مهر مثلاً فيجب المسمى فيهما وتعبيرى بما ذكر أعظم مما ذكره (ووجب بوطء أو موت) لاحدهما (مهر مثل) لان الوطء لا يباح بالاباحة لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلمها واعتقادهم أن لا مهر لمفوضة بحال ثم وطئ فلا شيء لها لانه استحق وطأها بلامهر فأشبه ما لو زوج أمته عبده ثم اعتقها أو أحدهما أو باعهما ثم وطئها الزوج والموت كالوطء في تقرير المسمى فكذلك في إيجاب مهر المثل في التفويض وقد روى أبو داود وغيره أن بروع بنت واشق نكحت بلامهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها ف قضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نسائها وبالبراث وقال الترمذي حسن صحيح وبما ذكر عظم أن المهر لا يجب بالعقد ولو وجب به لتشطط بالطلاق قبل الدخول كالمسمى وقد دل

بشرأ

القرآن على أنه لا يجب الا المنة ويعتبر مهر المثل (حال عقد) لانه المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت

وهذا في مسألة الوطء ما صححه في الاصل والشرح الصغير ونقله الرافعي في سرية العتق عن اعتبار الاكثرين لكن صحح في أصل الروضة أن المعتبر فيه أكثر مهر من العقد الى الوطء لان البضع دخل بالعقد في ضمانه واقترن به الاتلاف فوجب الاكثر كالمقبوض



بشراء فاسد واعتبار حال العقد في الموت من زياتي (ولها) أي المقوضة (قبل وطء طلب فرض مهر وحبس نفسها) أي للفرض لتكون على بصيرة من تسليم نفسها (و) حبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالمسمى ابتداء (وهو) أي المفروض (مارضيا به) ولومؤجلا أو فوق مهر أو جاهلين بقدره كالمسمى ابتداء ولان المفروض ليس (٤١٥) بدلا عن مهر المثل ليشترط العلم

به بل الواجب أحدهما (فلو امتنع) الزوج (منه) أي من فرضه (أو تنازع فيه) أي في قدر ما يفرض (فرض قاض مهر مثل) ان (علمه) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه لا بتفاوت يسير يحتمل عادة أو بتفاوت المؤجل ان كان مهر المثل مؤجلا (حالا من نقد بلد) لها وان رضيت بغيره كافي قيم المتلفات لان منصبه الا لزام فلا يلحق به خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به فانه حكم منه (ولا يصح فرض أجنبي) ولو من ماله لانه خلاف ما يقتضيه العقد (ومفروض صحيح كسمى) فينشر بطلاق قبل وطء بخلاف ما لو طلق قبل فرض وطء فلا ينشر وبخلاف المفروض الفاسد تخمير فلا يؤثر في التشطير اذا طلق قبل الوطء بخلاف الفاسد المسمى في العقد (ومهر المثل ما يرغب به في مثاها) عادة (من) نساء (عصباتها) وان متن وهن المنسوبات الى من تنسب هي اليه كالاخت وبنت

بشراء فاسد) أي فان المعتمد فيه وجوب الاكثر أيضا شورى (قوله واعتبار حال العقد داخ) وقد علمت أن المعتبر أكثر الأمرين من العقد الى الموت حل (قوله ولها قبل وطء طلب فرض) استشكل بأنه اذا كان المهر لا يجب الا بالوطء والموت كيف تطالب بالفرض وتحبس نفسها قبل الوطء وأجيب بأن العقد سبب وجوبه بنحو الفرض حل فلما جرى سبب وجوبه جاز لها الطلب وعبرة شرح م واستشكاه الامام بأننا قلنا يجب مهر المثل بالعقد فامعنى المقوضة وان قلنا لم يجب شيء فكيف تطلب ما لا يجب قال ومن ظم أن لمحق ما وضع على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا وأجيب بما تقدم (قوله أو جاهلين بقدره) أي مهر المثل شورى ويدل عليه قوله ليشترط العلم به ولان غرض الرد على القاتل باشتراط العلم به وقوله كالمسمى ابتداء أي قياسا عليه فانه أيضا مارضيا به ولومؤجلا أو فوق مهر المثل فهو راجع لجميع ما قبله (قوله ولان المفروض الخ) راجع لقوله أو جاهلين بقدره فقط (قوله فلا امتنع) راجع لقوله ولها قبل وطء الخ وقوله أو تنازع اراجع لقوله وهو مارضيا به (قوله أي في قدر ما يفرض) أشار الشارح الى أن في المتن استخدا ما وحذف مضاف تدبر (قوله فرض قاض) أي بعد دعوى (قوله ان علمه) فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرط الجواز تصرفه لالتفوذ لو صادف في نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لهما لان قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وان صادف الحق تخفة شورى ومثله م (قوله لا يزيد عليه ولا ينقص) لانه متصرف عن الغير اه (قوله من نقد بلد لها) المعتمد ان المعتبر بلد الفرض يوم الفرض وتقد ذلك اليوم وفي كلام حج بلد الفرض فيما يظهر قالو عليه فهل يعتبر يوم العقد أو الفرض كل محتمل قالوا لا ينافي قولنا ببلد الفرض من غير ببلد المرأة لاستلزام الفرض حضورها وحضور وكيلها فالتعبير ببلد الفرض لتدخل هذه الصورة أولى حل ومثله شرح م (قوله كافي قيم المتلفات) أي فانه يشترط أن تكون حالة من نقد البلد وقوله خلاف ذلك أي خلاف فرضه حالا ومن نقد البلد (قوله فانه حكم منه) أي وحكمه لا يتوقف لزومه على رضا الخصمين به (قوله ولا يصح فرض أجنبي) بمعنى أنه لا يلزمهما الرضا به والالورضيا به صح (قوله أجنبي) وهو من ليس وكلا عن أحدهما ولا ولياله ولا مال كاله ولا من يلزمه المهر كالولد في الاعفاف قل على الجلال وانما جاز أدا دين غيره بغير اذنه لانه لم يسبق ثم عقد مانع منه وهذا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يبق بشير العاقد وما ذونه شرح م (قوله فلا ينشر) أي لفهوم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ولها المنة كما سيأتي شرح م (قوله وبخلاف المفروض الفاسد) وانما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه أقوى بكونه في مقابلة عوض وهنادوام سببه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد شرح م (قوله بخلاف الفاسد المسمى في العقد) أي فانه ينشر فيه مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (قوله ما يرغب) أي ما رغبت فيه بالفعل بدليل ماسيا في قوله أولم ينكحن شيخنا (قوله عادة) خرج ما لو شقوا واحد افرط سعة ويساره فرغب بز يادة شورى (قوله من نساء عصباتها) أي لو فرضن ذكور شيخنا عز يزي (قوله بأن فقدن) أي لم يوجدن والا قالميتات يعتبرن كما علمت من كلام المصنف حل وم (قوله

الاخ والعمة وبنت الم دون الام والجددة والخاله وتعتبر (القرى بالقرى) منهن (فتقسم أخت لابوين فلا بنت أخ) فبنت ابنه وان سفل (فعمة كذلك) أي لابوين فلا بنت عم كذلك (فان تعدد معرفته) أي معرفة ما يرغب به في مثلها من نساء العصبات بان فقدن أولم ينكحن

أوجهل مهرهن) أو كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل حل (قوله قرابات الام) وكذا الام نفسها  
 مر (قوله لا المذ كورات في الفرائض) فهن هنا أعم من المذ كورات في الفرائض لشموله للجندات  
 الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات وبنات الاخوات لا اب حل (قوله بكدة)  
 أي من قبل الام أما التي من قبل الاب فليست هن من الرحم ولا من العصبات لعدم دخولها في تعريف  
 كل كما يعلم من عبارة ع ش على مر (قوله وتقدم القربي) فجبهة الامومة مقدمة على جهة الاخوة من  
 الام حل وعبارة شرح مر فأرحام أي قرابات الام من جهة الاب والام فهي أعم من أرحام  
 الفرائض من حيث شمولها للجندات الوارثات وأخص من حيث عدم شمولها لبنات العمات  
 والاخوات ونحوهما وقضية كلامهم ما عدم اعتبار الام وليس كذلك اذ كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ولهذا  
 قال الماوردي تقدم الام الخ (قوله واعتبر الماوردي الخ) أي لان قولهم قرابات الام لا تدخل فيه الام  
 وكلامهم يقتضي أن الاخت الام تكون بعد الجدة وعبارة الماوردي يقدم من نساء الارحام الام ثم  
 الاخت للام ثم الجندات ثم الحالات ثم بنات الاخوات أي للام ثم بنات الاخوال وعلى هذا قال لواجتمع  
 أم أب وأم أم فأوجه ثالثا التسوية واعتمد هذا شيخنا وقوله وعلى هذا فيبدأ أن أم الاب من ذوات  
 الارحام وهو يخالف قوله والمراد بهن قرابات الام تأمل حل قال ع ش على مر قوله لواجتمع أم أب  
 أي للام لان الكلام في قراباتها أم أم أبي المنكوحة فلا تدخل في الارحام بالاضابط الذي ذكره وينبغي  
 أنها من نساء العصبات فتقدم على ذوات الارحام لان المراد نساء العصبة هن من لو فرضت ذكرا  
 كانت في محل العصبوبة وأم الاب لو فرضت كذلك كانت أباب لكن فيه انها لا يشملها قولهم وهن  
 المنسوبات الى من تنسب هي اليه فانها قد تكون من غير قبيلتها وأهل بلدها بل قضية ذلك أنها ليست  
 من نساء العصبة ولا من ذوات الارحام كبنات العمات ومقتضى ذلك أن تكون من الاجنبيات اه ع ش  
 عليه (قوله فلا اخت لها) أي اخت المفوضة لامها وأما اختها لسقيقة أو لاب فهي في محل العصبوبة كما  
 تقدم شو برى (قوله فان تعذر الخ) عبارة شرح مر فان تعذر أرحامها فذواتها بلدها ثم أقرب بلد  
 البهائم أقرب النساء بها ش بها وخسة وكونها قروية وبلدية وبدوية حل (قوله اعتبر نساء بلدها)  
 ظاهره وان كن أبعد وهو كذلك قاله شيخنا تقريرا ثم مشى في الفيض على خلافه شو برى ونقل سم  
 على مر مراعاة من في بلدها ان استويا حل (قوله وفصاحة) وفي الكافي اعتبار حال الزوج أيضا  
 من اليسار والعلم والعفة والنسب بمعنى انهن لو خفن لدى يسار أو علم أو نحو ذلك اعتبر وانما لم يعتبروا  
 المال والجمال في الكفاءة لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما تختلف به الرغبات اه حل  
 وعبارة البرماوى قوله ويعتبر الخ أي في الزوجة وكذلك في الزوج أيضا لان ذلك أمر يختلف به الغرض من  
 زيادة المهر ونقصه وان لم يكن فقد عارا وبذلك فارق عدم اعتباره في الكفاءة (قوله أو نقص مما  
 ذكر) أي من أزيد ما ذكر ويمكن رجوعه لفضل فقط وعبارة شرح مر ولو اختصت عنهن  
 بفضل شيء مما ذكر أو نقص شيء من ضده اه ثم ظهر أن قوله مما ذكر راجع للامرين لان الثبوتية  
 نقص والسن قد يكون نقصا في الجوز فتأمل (قوله لا تقي بالحال) أي بحسب ما يراه قاض باجتهاده  
 شرح مر (قوله لنقص نسب) كأن كان من أهل المناصب كأن كان قاضيا وعزل لان المراد هنا  
 بالنسب ما يحصل به الشرف ولو بالديوى حل وعبارة س ل مثاله أن يتزوج أحد ثلاثة اخوة بنت  
 شريف والآخرون بنتي خسيس فيولد لكل منهم بنت فهن بنات عم فزوجت بنت الشريفة بألف  
 وبنت احدى الخبيستين بمائة فاذا رتجنا الاخرى نفو يضاو وطئت وأردنا أن نفرض لها فتعتبر  
 بالخبيسة دون الشريفة اه وقال شيخنا عشاوى صورتها ثلاثة اخوة واحد منهم عالم والآخرون غير

أوجهل مهرهن (فرحم)  
 لها يعتبر مهرها بهن والمراد  
 بهن هنا قرابات الام  
 لا المذ كورات في الفرائض  
 لان أمهات الام يعتبرن هنا  
 (بكدة وخالة) تقدم الجهة  
 القربي منهن على غيرها  
 وتقدم القربي من الجهة  
 الواحدة كالجندات على  
 غيرها واعتبر الماوردي الام  
 فالاخت لها قبل الجدة فان  
 تعذر اعتبرت مثلها من  
 الاجنبيات وتعتبر العربية  
 بعربية مثلها والامة بأمة  
 مثلها والعتيقة بعتيقة مثلها  
 وينظر الى شرف سيدهما  
 وخسته ولو كانت نساء  
 العصبة يباين هي في  
 أحدهما اعتبر نساء بلدها  
 (ويعتبر ما يختلف به غرض  
 كسكن وعقل) ويسار  
 وبكارة وثبوتية وجمال  
 وعفة وعلم وفصاحة (فان  
 اختصت) عنهن (بفضل  
 أو نقص) مما ذكر (فرض)  
 مهر (لا تقي) بالحال (وتعتبر  
 مساعمة من واحدة لنقص  
 نسب يفرغ رغبة) هذا من  
 زيادتي أمام ما احتها لذلك  
 فلا تعتبر اعتبارا بالغالب  
 وعليه يحمل قوله ولو  
 ساحت واحدة لم تجب  
 موافقتها (و) تعتبر مساعمة



عالمين فزوج العالم بنته بمائة وواحد من ذيك بتسعين فاذا زوج الآخر بنته تقوى أيضا فانها تعتبر بنت  
غير العالم فمهرها تسعون اه وصورها شيخنا العزيزى بان نقي رجس ابنه وادعى أنه من زنا ثم استلحقه  
فانه وان استلحقه ينقص نسبه فاذا ولد لهذا الولد بنت حصل في نسبها ما يفتراى يقل رغبة بسبب نقي  
أبيها فاذا ساحت لنقص نسبها وكان لها بنت عم أبوها منى أيضا وزوجناها تقوى يضالم يعتبر في مهرها مهر  
عصياتها من لم يكن في نسبه نقص كأن يكون لابيها أخ غير منى بلعان وله بنات فلا تعتبر بهن بل تعتبر  
بالتى أبوها منى وقال شيخنا ح ف كثر ثلاث اخوات لام أبو واحدة شريف وأبو اثنين غير شريف  
فزوجت بنت الشريف بمائة واحدة من الثنتين بتسعين فاذا زوجت الثالثة تقوى أيضا تعتبر بالتى  
مهرها تسعون دون الاخرى (قوله كاهن أو غالبين) انظر وجه اعتبار الكل أو الغالب هنا دون ما قبله  
وقد بوجه بان النقص لما دخل على النسب في الاول فقدر الرغبة فبطل النظر الى مهرها الاول وعلم بمساحة  
هذه أن هذا القدر هو غاية ما يرغب به فيها الآن فعاد مهر مثلها اليه فكان حكما على أمثالها بما علم  
ولا كذلك هذه بل أمرهن على حاله لم يتغير فلا نظر لمساحة بعضهن لا لمتنص فانيط بالكل أو  
الغالب شوبرى (قوله لنحو عشرة) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن  
شخصا بالريف له بنات تزوج بعضهن بمهر غال جوى على عادتهم وبعضهن بمهر بدون ذلك لما  
رأى فيه من المصلحة لها من الراحة التى تحصل لها بالنسبة لاهل القرى ولما جرت به العادة من  
المساحة للزوج الذى هو من مصر وهو أن ذلك صحيح لا مانع منه لجريان العادة بالمساحة لمثل ذلك  
وانه لو أريد تزويج واحدة من أقارب تلك النسوة بعد ذلك نظر في حال الزوج أهو من مصر فيساح  
له أم من القرى فيشدد عليه ومثل الاب غيره من بقية الاولياء كما هو ظاهر اه ع ش على مر (قوله  
وفي وطء شبهة) أى منها بان لا تكون زانية والاولى أن يقدمه على قوله ومهر المثل الخ لانه يوجب أيضا  
(قوله كنكاح فاسد) فهذه شبهة طريق وما بعد شبهة محل (قوله أو شريك الامة المشتركة) فيلزمه  
مهر مثل حصه شريكه فقط لكن لو استولد هالزمه أيضا نصف قيمتها كائنص عليه الشافى عن  
(قوله أو سيد مكاتبته) فى الناشرى أمالو وطى مكاتبته مرار فاهامهر واحد الا أن تحمل منه فان حلت  
تخيرت بين أخذ المهر وتكون على الكتابة وبين أن تهجز نفسها وتكون أم ولد ولا مهر لها لانفساخ  
الكتابة واذا اختارت الصداق فوطئها ثانيا خيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وكذا سائر  
الوطآت نص عليه فى الام شوبرى (قوله مهر مثل) أى بكران كانت بكر الا اذا وطئ العبداء سيده  
أو سيده بشبهة فلا يجب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حرة كالأضيان بالانلاف ما لها أو مرتدة  
وماتت على ردتها حل وسم (قوله دون حد وأرش بكرة) فلا يجب على المعتمد كما قاله مر وغيره  
خلاف لرى القائل بوجوب أرش البكرة تبعالحج وتقل عنه فى غير الحاشية أنه يرجع عنه وعلى المعتمد  
يقرا أرش بالجر وعلى غيره بالرفع معطوف على مهر (قوله ولا يتعدد بتعدد) أراد بالتعدد أن يحصل  
بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو تزعم وعادوا لافعال متوالية ولم يقض وطره لا آخر مرة  
فوقاع واحد جز ما إذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطآت وان لم ينقض وطره سل وم والحاصل  
أنه متى نزع قاصدا الترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد والا فلا شرح مر وعبارة حل ولا يتعدد  
ما لم ينزع قاصدا الترك ثم يعود والا كان متعددا ومثله مر (قوله ان اتحدت) أى شخصها لاجنسها  
كياتى (قوله وخرج بالشبهة) أى التى فى قوله ان اتحدت (قوله أو نحوه) أى نحوه وطء المكروه (قوله  
كوطء نائمة) لاشعور لها أو ظنته زوجها حل (قوله أو وطئها بظنها زوجته) وهذه شبهة فاعل قال

مهر هذه فى حقه دون  
غيره ونحو من زيادنى (وفى  
وطء شبهة) كنكاح  
فاسد ووطء أب أمة ولده أو  
شريك الامة المشتركة أو سيد  
مكاتبته (مهر مثل) دون  
حد وأرش بكرة (وقته)  
أى وقت وطء الشبهة نظرا  
الى وقت الاتلاف لا وقت  
العقد فى النكاح الفاسد  
لانه لا حرمة للعقد الفاسد  
(ولا يتعدد) أى المهر  
(بتعدد) أى الوطء (ان  
اتحدت) أى الشبهة (ولم  
يؤد) أى المهر (قبل تعدد  
وطء) كأن تعدد فى  
نكاح فاسد لشمول  
الشبهة لجميع الوطآت  
(بل يعتبر على أحوال)  
للوطء فيجب مهر تلك  
الحلة لانه لو لم يقع الا الوطء  
فيها لوجب ذلك المهر  
فالوطآت الزائدة اذا لم  
تقتض زيادة لا توجب نقضا  
وخرج بالشبهة تعدد الوطء  
بدونها كوطء مكروه لامرأة  
أو نحوه كوطء نائمة بلا شبهة  
وباتحادها تعدد ما فيتعدد  
المهر بهما اذا الموجب له  
الاتلاف وقد تعدد بلا شبهة  
فى الاول وبدون اتحادها  
فى الثانى كأن وطئ امرأة  
مرة بنكاح فاسد وفرق  
بينهما مرة أخرى بنكاح  
آخر فاسد أو وطئها بظنها

زوجته ثم علم الواقع ثم ظنها مرة أخرى زوجته فوطئها بى ياتى ولم يؤد قبل تعدد

الشو برى انظر هل هو معطوف على قوله و فرق أو بنكاح آخر والظاهر الثاني وانظر حكم الاول (قوله  
 ويمتقرر) أى من التمثيل بقوله كان وطى امرأة الخ فان جنس الشبهة واحد وهى شبهة الطريق في  
 الاول والفاعل في الثاني ومع ذلك يتعدد المهر لتعدد شخصها قال حل وعلم أيضا أن العبرة في الشبهة  
 الموجبة للمهر بظنها وكذا بغير ظنها بالنسبة لتعدد صاحبها حيث كان زانيا بأن أكرهها والاف العبرة بظنه  
 (فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وما يذ كر معهما) أى من قوله فلوزاد بعده الخ ع ش (قوله في  
 الحياة) خرج فرقة الموت فيستقر كل المهر كما تقسم وكل موت عدة ومهر وارثا مسخ أحدهما حجرا فان  
 مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعددة على الوجه نظر الحياة اه حج والمعتد أن نصف المهر  
 لا يعود اليه لانه ليس أهلا للقبض ولا للملك بل يبقى في يدها ومع ذلك لا تملكه فلو مات لم يعد لورثته وان لم  
 تقبضه كان لها المطالبة بالجميع زى باختصار ولو مسخ نصفه جادا ونصفه حيوانا فالعبرة بالنصف  
 الاعلى لانه محل العقول ونحوه وان مسخ بالطول أحد الشقين حجرا والآخر حيوانا فكالمسوخ كله  
 حيوانا واذا مسخت رجلا وهو امرأة تنجزت الفرقة وان عادا كما كانا اه سم وقول حج  
 فكذلك أى كالفرقة في الحياة فقوله مهر أى فيتنصف المهر لان الفرقة بسببه وقول زى كان لها  
 المطالبة بالجميع مشكل لان لها النصف فقط وعبرة قل على الجلال ومسوخها حيوانا ولو بعد  
 الدخول بنجز الفرقة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة كعكسه  
 الآتى وفارق الردة ببقاء الجنسية فيها ومسوخها حيوانا ينجز الفرقة أيضا ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول  
 لتعذر عوده اليه لخروجه عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء حياته وقال السباطى بتشطره قبل الدخول  
 والامر في النصف العائد اليه رأى الامام كباقي أمواله (قوله قبل وطء) أى في قبل أو دبر ولو بعد  
 استدخال منيه حل (قوله منها) متعلق بنسخ أو بعيب وجعل انفسخ منها سببا فيه مساحجة لان  
 الفراق يحصل به لانه سبب له فالمراد بالسبب ما يشمل المباشرة وأجيب بأن النسخ مثال للفراق لالسببه  
 وعبرة منهاج الفرقة قبل وطء منها أو بسببها كفسخه بعيبها تسقط المهر قال م لان فسخه النائي  
 عنها كفسخها وانما يلزم بأها المسلم مهرها مع أنه فوت بدل بضعها بناء على أن تبعتها فيه كاستقلالها  
 بخلاف المرضعة يلزمها المهر وان لم يرضع لتعنيها لان لها أجرة تجبر ما تفرمه والمسلم لا شيء له ولو  
 غرم لفرع عن الاسلام ولا يحق فتابه وجعل عيبها كفسخها ولم يجعل عيبه كفر اقه لانه بذل العوض  
 في مقابلة منافع سليمة ولم تسلم بخلافها فانها لم تبدل شيئا في مقابلة منافع الزوج والعوض الذى ملكته سليم  
 فكان مقتضاها أن لا يفسخ لها لان الشارع أثبت لها الفسخ دفعا للضرر عنها فاذا اختارته لم يمارد  
 البديل كالوارثت اه شرح الروض (قوله وكاسلامها) أعاد العامل لان النوع الاول لا يختص بها بل  
 ولو كان فيه العيب كاعم في الشارح بخلاف هذا النوع فانه خاص بان يكون من جابها شو برى (قوله ولو  
 بتبعية أحد أبويها) للرد على حج قال لان المسلمة تبعها لافعل منها بل هى بالتشطير أولى مما لو أَرْضَعَتْ  
 أمها لان اسلام الام كارضاعها فكالم ينظر والارضاعها لم ينظر والاسلامها مع أن الحاصل منها فعل في  
 ارضاع الام وهو المص والازدراد وأيضا قالوا بالتشطير في ردتها مع تغليب السببه فقياسه هنا كذلك اذ  
 الفرقة نشأت من اسلامها وتخلقه فيغلب سببه أيضا وعبرة الشو برى قوله ولو بتبعية أحد أبويها  
 واستشكل بما يأتى من ارضاع أمها له ويحاج بأن الاسلام وصف قام بها فترله الشارع من الاصل منزلة  
 فعلها بخلاف ذلك فانه فعل الام وهو أجنبي عنها بالكلية حيث لم ينزله الشارع منزلة فعلها او يقال الاسلام  
 في مسألة التبعية قام بها وحدها فكان المانع من جهتها فقط بخلاف الاخوة في مسألة الرضاع قامت بكل  
 من الزوجين فليست نسبتها اليها بأولى من نسبتها اليه تأمل وقوله وردتها أى وحدها (قوله وارضاها

وطء ما لو أدى قبل تهرده  
 المهر فيه تعدد قاله الماوردى  
 ويمتقرر علم أن العبرة في  
 عدم تعدد المهر باتحاد  
 الشبهة لا باتحاد جنسها  
 المفهوم من كلام الاصل  
 (فصل فيما يسقط  
 المهر وما ينصفه وما يذ كر  
 معهما) (الفراق) في  
 الحياة (قبل وطء بسببها  
 كفسخ بعيب) منها أو منه  
 وكاسلامها ولو بتبعية أحد  
 أبويها وردتها وارضاها



زوجه له صغيرة) مثله ارتضاءها بنفسها من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة فانه يسقط المهر كافي شرح  
 مر وينسخ نكاحهما معا لانه لا يجوز الجمع بين الام وبنتها ولو من الرضاع ويسقط مهر الكبيرة  
 ويجب للصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر المثل وان كانت قوتت عليه البضع  
 بتمامه تبارك الما يجب له بما وجب عليه اه شيخنا ونحرم الكبيرة عليه مؤبدا وكذا الصغيرة ان  
 كان دخل بالكبيرة اه حل (قوله والمفروض بعد) أي في المفوضة وقوله ومهر المثل أي فيما لو نكحت  
 بفاسد تكمر وفيما اذا سكنت عن ذلك المهر (قوله لان الفراق الخ) فيه مصادرة (قوله وما لا يكون  
 بسببها) بان كان بسببه أو بسببهما أو بلا سبب كأن تطاير ابن الكبيرة للصغيرة حل وعبارة المتهاج  
 وما لا يكون منها ولا بسببها الخ (قوله كطلاق بائن) وكذا رجعي بان استدخلت ماءه كما هو ظاهر لان  
 الفرض أنه قبل الدخول وهو لا يكون رجعي لا بما ذكر ومن ثم قيل انما قيد الطلاق بالبائن لانه قبل  
 الدخول لا يكون الا بائن وعلى هذا الوراجعها هل تعود على ما بقى عليه من نصف الصداق أو ينين  
 بالرجعة بقاء جميعه وعدم سقوط شيء منه يظهر الاول واذا وطئ تقرر بالوطء النصف ويحتمل  
 الثاني فليحذر رشويري وقوله النصف أي الآخر فيتقرر جميع المهر وعبارة حل كطلاق بائن ولو  
 خلع او مثله الرجعي بان استدخلت ماءه لكن ينبغي أن لا يستحق الشرط الا ان انقضت لعدة وفيه  
 أن هذا بائن الآن والاباين راجع فينبغي عدم التشطير واذا وطئ بعد المراجعة استقر المهر (قوله  
 فوض الطلاق اليها) أي وحدها (قوله واسلامه) ولو نبطا وقد تخلفت الى انقضاء العدة فيما اذا  
 استدخلت ماءه فتخلف المذ كور شرط لتأثير سبب الفرقة الذي هو الاسلام حل (قوله وارضاع  
 أمه لها) وتقرم له النصف قال الشويري يخرج ما ودبت الصغيرة فارتضت فان المهر يسقط وهو  
 كذلك فالارضاع قيد معتبر في هذه المسئلة دون الثانية وهي قوله أو أمهاله ففعل أمهاله ليس قيد ابل  
 مثله ما لو ارتضع هو بنفسه من أمها كأن دب عليها وهي ثامنة (قوله أو أمهاله) وتقرم النصف  
 للزوج والارضاع في هذه الثانية ليس بقيد في تنصيف المهر بل مثله ما ودب على أمها وارضاع  
 بلبنها (قوله وملكها) فيكون نصف المهر لسيدها وقوله وتنصيفه يعود الخ هذا التقدير ليس  
 ضروريا بل يصح تعلق قوله يعود ينصفه والباء في يعود للتصوير (قوله يعود نصفه اليه) فلو  
 كان الصداق ديناً واعتاضت عنه عينا أو منفعتها وحصل ما يوجب التشطير رجوع اليه نصف الدين  
 لا العين كافي الثمن فيسقط عنه ذلك النصف حل وله نصف العين أو نصف منفعتها بالطلاق  
 الاعتياض عن نصف الدين فيبقى لها نصف العين أو نصف منفعتها (قوله من أب أو جد) أي من مال  
 نفسه حيث قصد التبرع أو أطاق فان ادعى قصدا فراضه صدق ولو متولى الطرفين خلافا للزركشي  
 حيث قال في ذلك لا يرجع للجد ولا وجهه حل (قوله والا) بان كان أجنبيا أو أباً أو جدا غير ولي  
 بان كان الولد غير مولى عليه لكاه (قوله فيعود الى المؤدى) والمعتمد في نظيره من الثمن رجوعه الى  
 المؤدى عنه مطلقا شويري لانه معاوضة محضة وعبارة حل فيعود الى المؤدى أي وقد تبرع ببذله لا الى  
 الزوج وان كان الزوج غيبا وأدى المهر من كسبه ثم اعتقه سيده ثم فارق قبل الدخول عاد النصف اليه  
 لا الى المعتق فلو بيع ثم فارق عاد النصف للمشتري لا للعبد (قوله بذلك الفراق الخ) لاحاجه اليه لانه  
 فرض المسئلة تأمل (قوله وان لم يختره) أي وان لم توجد منه صيغة اختيار للعود فهو للرد على من  
 اشترط في العود صيغة اختيار فيعود ملك قهر عليه كافي شرح مر (قوله فلو زاد المهر بعده الخ)  
 شروع في أحكام الصداق وحاصله أنه اما أن يزيد أو ينقص أو يزيد وينقص أو يتلف وفي الزيادة  
 ثمان صور لانها اما متصلة أو منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى الثمانية

زوجه له صغيرة وملكها له  
 (يسقط المهر) المسمى  
 ابتداء والمفروض بعد  
 ومهر المثل لان الفراق من  
 جهتها (وما لا) يكون  
 بسببها (كطلاق بائن ولو  
 باختيارها كأن فوض  
 الطلاق اليها فطلقت نفسها  
 أو علقه بفعلها ففعلت  
 (واسلامه وردته) وحده  
 أو معها (ولعانه) وارضاع  
 أمه لها وهي صغيرة أو  
 أمهاله وهو صغير  
 وملكها لها (ينصفه) أي  
 المهر أمانى الطلاق فلا ية  
 وان طلقتموهن من قبل  
 أن تمسوهن وأمانى الباقي  
 فبالقياس عليه وتنصيفه  
 (يعود نصفه اليه) أي الى  
 الزوج ان كان المؤدى للمهر  
 الزوج أو وليه من أب أو  
 جد والا فيعود الى المؤدى  
 بذلك الفراق الذي ليس  
 بسببها (وان لم يختره) أي  
 عوده لطاهر الآية السابقة  
 (فلو زاد) المهر (بعده)

متنا أو لا بقوله فلو زاد بعده فله وثانيا بقوله أو بعد زيادة منفصلة الخ ففي قوله فلو زاد بعده فله أربع صور  
 لان الزيادة إما متصلة أو منفصلة كما قاله الشارح وعلى كل إما قبل القبض أو بعده وفي قوله أو بعد زيادة  
 منفصلة الخ أربع صور يبينها كما سبق وفي النقص ستة عشر لانه إما قبل الفراق أو بعده وعلى كل إما  
 قبل القبض أو بعده وعلى كل إما بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد بدليل تفصيله بقوله ان  
 نقصه أجنبي أو الزوجة وقد استوفىها الشارح أو لا بقوله ولو نقص بعد الفراق الخ وثانيا متنا بقوله أو تعيبه  
 بعد قبضه الخ ففي قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ثمانية أربع في قوله وكان بعد قبضه الخ أى  
 سواء كان بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وثلاثان في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وثلثان  
 في قوله والافلا أرض وفي قول المتن أو بعد تعيبه الخ ثمانية أيضا يعلم بيانهما سبق وفي التلف ستة عشر  
 أيضا يعلم بيانهما من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متناوثر حاصرا عن شمولها كلها فانه ظاهر في  
 أربع منها فقط لانه قيد الفراق بكونه بعد التلف وقيد التلف بكونه بعد القبض فلا يحصى التعدد الا من  
 حيث ان التلف شامل لما هو بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وفي اجتماع الزيادة والنقص  
 أربع وعشرون صورة لما علمت من أن صور الزيادة ثمانية وصور النقص ستة عشر وقد أشار إليها  
 بقوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها يحمل كل الاجال ثم ان مفهوم الزيادة في قول المصنف فلو  
 زاد بعده ذكره الشارح بقوله ولو نقص الخ ومفهوم العبدية ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو زيادة منفصلة  
 الخ وقول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم العبدية سيأتي في المتن في قوله أو تعيبه بعد قبضه الخ  
 فان النقص شامل للتعيب بدليل تعليله التعيب الآتي بقوله لانه نقص وهو من ضمانه الخ فسمى التعيب  
 نقصا وقوله ولو فارق الخ شروع في مسائل التلف الستة عشر قد كرمها أربع عشرة وبقى اثنا عشر ثمانية  
 مفهوم القيد الاول وأربعه مفهوم القيد الثاني فانظر حكمها (قوله فله كل الزيادة) ان كان الفراق  
 منها أو بسببها وقوله أو نصفها ان لم يكن منها ولا بسببها حل (قوله لحدوته) أى الكل أو النصف قال  
 ممر وليس من الزيادة ارتفاع الاسواق (قوله ولو نقص بعد الفراق) ولو بفعل الزوج كذا يقتضى  
 ضيعه حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه أن هذا تنقيص للكل فالظاهر عدم الارش له كما  
 جزم به قل على الجلال واعترض قوله ولو نقص الخ بأنه يغني عنه قول المتن أو بعد تعيبه الخ فان  
 التعيب نقص كما تقدم ولا فرق بينهما فيما يظهر وأجيب بشمول هذا اذا كان الفراق بسببها أو لا بسببها  
 وخصوص ذلك بكون الفراق لا بسببها وأيضا فهذا مفروض في النقص الذي بعد الفراق وذلك في الذي  
 قبله كما هو صريح الشارح هنا والمثل هناك وأيضا في به رعاية لمفهوم قوله زاد (قوله وكان بعد قبضه)  
 مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى قبضها أيام مفهومه أنه اذا كان التلف قبل القبض لم يأخذ  
 نصف البدل وهذا ظاهر في التلف الذي يوجب الانقاس وهو ما اذا كان من الزوج أو أيا فة فلها نصف  
 مهر المثل وأما اذا كان التلف منها فتقدم أسما قابضة لحقها فقتضاه أنه يحجب له نصف بدله وأما اذا كان من  
 أجنبي فتقدم أنها ثبت لها به الخيار فيقال ان فسخت عقد المداق فلها نصف مهر المثل وان أجازته  
 فلا زوج نصف البدل الذي يغرمه الاجنبى تأمل (قوله لا بسببها) أخذه ممن قوله فله نصف بدله قال  
 حل ولو أسقطه وقال فنصف بدله أو كله لكان أولى (قوله بعد تلقه) أى حيا لتلايتكر مع قوله  
 الآتي ولو فارق وقد زال ملكها عنه كان وهبته له الخ (قوله بعد قبضه) أخذه ممن قوله الآتي أو بعد  
 تعيبه بعد قبضه لانه راجع للامرين (قوله وهي أقل) لانه يقوم فيها منفردا عن الآخر وذلك يقوم  
 منضا لا آخر شيئا وأما كانت قيمة النصف أقل لان التشقيص بنقص القيمة ولا يرد عليه أن شراء

أى بعد الفراق (فله) كل  
 الزيادة أو نصفها لحدوته في  
 ملكه متصلة كانت أو  
 منفصلة ولو نقص بعد  
 الفراق وكان بعد قبضه فله  
 كل الارش أو نصفه أو قبل  
 قبضه فكذلك ان نقصه  
 أجنبي أو الزوجة والافلا  
 أرض وتعيرى فها ذكر  
 وفيما يأتي بالفراق أهم من  
 تعيره بالطلاق (ولو فارق)  
 لا بسببها (بعد تلقه) أى  
 المهر بعد قبضه (فله)  
 (نصف بدله) من مثل  
 في منسلى وقيمة في متقوم  
 والتعير بنصف القيمة في  
 المتقوم قال الامام فيه  
 تساهل وانما هو قيمة  
 النصف وهي أقل من ذلك  
 وقد تكلمت في شرح  
 الررض على ذلك وذكرت  
 أن الشافعى والجمهور



قيمة كل من النصفين منفردا لا منضمما الى الآخر فيرجع بقيمة النصف أو بان يراد بقيمة النصف قيمته منضمما لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ماصوبه في الروضة هنا رعاية للزوج كما روعيت الزوجة في ثبوت الخيار لها فيما يأتي (أو) بعد (تعيبه بعد قبضه فان قنع به) الزوج أخذه بلاأرش (والا فنصف بدله) هو أعم من قوله فنصف قيمته (سليما) دفعا للضرر عنه (أو) بعد تعيبه (قبله) أي قبل قبضه ورضيت به (قله نصفه) ناقصا (بلاأرش) لانه نقص وهو من ضمانه (ونصفه) أي الارش (ان عيبه أجنبي) لانه يدل القات وان لم تأخذه الزوجة بل عفت عنه وان أوهم كلام الاصل خلافه (أو) فارق ولو بسببها بعد (زيادة منفصلة) كولد وابن وكسب (فهى لها) سواء أخصات في يدها أم في يده فيرجع في الاصل أو نصفه دونها وظاهرها أنه ان كانت الزيادة ولدأمة لم يميز عدل عن الامتأو نصفها الى القيمة لحرمة التفريق (أو) فارق لا بسبب مقارن بعد زيادة

نصف بهيمة الآن يز يد على نصف قيمتها لان ذلك في مقابلة وضعها تحت يده واستيفائه منافعها (قوله بكل من العبارتين) أي نصف القيمة وقيمة النصف (قوله ان مؤداهما عندهم واحد) أي بالتأويل ورد أحدهما لا آخر لا متحدان بالذات والالتماع والحداهما دون الأخرى (قوله بان يراد بنصف القيمة الخ) مقتضى هذه العبارة أن الواجب نصف كل من النصفين فيجبر ربع كل وليس مراد ابل المراد قيمة كل من النصفين حل أي فالاولى حذف قوله نصف من قوله نصف قيمة كل الخ والظاهر أنه يصح ارادة كل فقوله وليس مراد غير ظاهر وقول حل فيجبر ربع كل أي يجب الربع أي ربع السكل من كل من النصفين وليس مراده ربع النصف كما قد يتوهم (قوله فيرجع بقيمة النصف) أي فيرجع نصف القيمة الى قيمة النصف فيتفرع عليه أنه يرجع بقيمة النصف هذين مراده وكذا يقال فيما بعد فيكون قوله فيرجع الخ متفرعا على مقدمة محذوفة (قوله بان يراد) أي فكلما هم محتمل لارجاع قيمة النصف الى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ماصوبه في الروضة فقد ردنا قيمة النصف الى نصف القيمة ولم نرد نصف القيمة الى قيمة النصف حل (قوله فيما يأتي) أي في الزيادة المتصلة (قوله أو بعد تعيبه بعد قبضه) محترز الظرف الاول من هذين الظرفين قدم في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ومحترز الثاني هو قول المتن أو قبله الخ وهذا شروعه في قيمة مسائل النقص (قوله أو بعد تعيبه) أي وكان الفراق لا بسببها بدليل ما عده وهو معطوف على قوله بعد قافه فيكون قوله لا بسببها قيدافيه أيضا والتعيب امامتها أو منه أو من أجنبي أو بنفسه وقوله أخذه بلاأرش أي للنقص محله اذا كان التعيب من غير الاجنبي والا فبأخذ نصفه مع نصف الارش فقول المتن ونصفه راجع للسنتين كما ذكره سم وس ل أي قوله فان قنع الخ وقوله أو قبله فهو معطوف على بلاأرش الذي في الشارح والذي في المتن (قوله ورضيت به) فان لم ترض به أخذت منه نصف مهر المثل وبأخذ العين تمامها وحل اشتراط رضاها اذا تعيب بغير تعييبها والا فلا يشترط رضاها (قوله ونصفه) الباء بمعنى مع (قوله أجنبي) أو الزوجة حل (قوله وان لم تأخذه) أي الزوجة للرد على من قال لا يأخذ الا ان أخذت (قوله ولو بسببها) محله في السبب الغير المقارن للمقد والافلاشي لها لان مقارنة السبب للعقد تلقى المسمى اذا حصل فسخ بعده ويجب مهر المثل لاسها غير مالكة للمسمى كما تقدم شيخنا (قوله بعد زيادة منفصلة فهى لها) ظاهره ولو كانت المفارقة بسبب مقارن للعقد حيث أطلق هنا وفصل فيما بعده بين المقارن وغيره وفيه نظر حل ويمكن أن يكون قوله الآتي لا بسبب مقارن راجعا للمتصلة والمنفصلة فلا اعتراض اه شيخنا (قوله لا بسبب مقارن) مثله في مر قال الرشيدى لم أره لغيره بالنسبة لما اذا كان الراجع النصف وانما ذكر هذا التفصيل فيما اذا كان الراجع السكل كما في الروضة لانه لا يتصور العود في النصف فقط في العيب المقارن لان الفسخ فيه اما منها أو بسببها فلا يتصور فيه الرجوع في السكل تأمل اه بحروقه فالاولى اسقاط هذا القيد وبجواب بأنه نصريح بما علم للايضاح قال شيخنا العزيزى ولما كان حكم الزيادة المتصلة هنا من امتناع الرجوع القهرى فيها مخالفا لساير الابواب اعتبرنا فيه أن لا يكون سبب الفسخ مقارنا لانه اذا كان مقارنا كأنه لم يقع عقد احتياط للزوج فيرجع فيه بالزيادة المتصلة بخلاف المنفصلة فاهل يست بهذه المثابة والذي رجحه حل التدوية بينهما (قوله خيرت فيها) ظاهره وان كان العيب حادثا بعد الزيادة المذكورة فان كان بمقارن كعيب أحدهم أي وكان الاخر جاهلا به حالة العقد أخذه كله بزيادته المتصلة ولا حاجة لرضاها لان الفراق بالمقارن قبل الدخول كما علمت يسقط المهر فيرجع فيه كله مع زيادته المتصلة ولا تخيروا ينبغي ان تكون المنفصلة كذلك حل (قوله وكان الفراق لا بسببها) احوجه اليه

(متصلة) كسمن وتعلم صنعة (خيرت) فيها (فان شحت) فيها وكان الفراق لا بسببها (فنصف قيمة) للمهر (بلا زيادة) بان يقوم بغيرها

(وان سمعت) بها (لزمه قبول) لها وليس له طلب قيمة (أو) فارق لا بسببها بعد (زيادة ونقص ككبر عبدو) كبر (نخله وحل) من أمة أو بهيمة (وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد الكبير قيمة بأنه لا يدخل على النساء ويعرف القوائل ولا يقبل التأديب والريضة وفي النخلة بان ثمرها ثقل وفي (٤٢٢) الأمة والبهيمة بضعفها حالاً وخطر الولادة في الأمة ورداءة اللحم في المأكولة

والزيادة في العبد بأنه أقوى على الشدائد والاسفار وأحفظ لما يستحفظه وفي النخلة بكثرة الحطب وفي الأمة والبهمة بتوقع الولد (فان رضيا بنصف العين) فذاك (والا بنصف قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا تجبر هي على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله للنقص (وزرع أرض نقص) لأنه يستوفي قوتها (وحراث زيادة) لأنه يهيئها للزرع المعدة (وطلع نخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فتمنع الزوج الرجوع القهري فان رضيت الزوجة بأخذ الزوج نصف النخل مع الطلع أجبر عليه (وان فارق وعليه ثمر مؤبر) بان تشق طاعه (لم يلزمها قطعه) ليرجع هو إلى نصف النخل لأنه حدث في ملكها فتمكن من إبقائه إلى الجذاذ (فان قطع) ثمره أو قالت له ارجع وأنا أقطعه عن النخل (ف) له (نصف النخل) ان لم يمتد زمن القطع ولم يحدث به نقص في النخل بانكسار سعف أو أغصان (ولورضى بنصفه

قوله فنصف قيمة أي للزوج ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كردها قاله الشيخ عميرة حل (قوله أو فارق لا بسببها) انما أحوجه إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص فان رضيا بنصف العين أو كلها والا فنصف القيمة أو كلها كان أحسن عميرة (قوله وكبر نخله) المراد بكبرها أن تصل إلى حد يقل فيه ثمرها فان كثرت فحضر زيادة من (قوله قيمة) أي من جهة لقيمة فهو منصوب على التمييز شو برى (قوله القوائل) أي المسكابد كالسرقة والزنا وغيرهما والمراد به المكروا والخدمة (قوله والريضة) وهي طهارة البطن ع ش (قوله بان ثمرها ثقل) يؤخذ من هذا التعليل أنها إذا لم تكل يكون الكبر زيادة محضة ويحتمل أن من شأنها ذلك لكن هذا انما يظهر اذا كانت أثمرت بالفعل فان كانت لم تثمر لصغرها فالظاهر أن كبرها زيادة لا غير لأنه يقر بها من الأثمار وفيه زيادة الحطب وقوله بأنه أقوى على الشدائد هذا لم يظهر إلا في العبد الذي لم يبلغ أو ان الشيخوخة أما هو فكبره بضعفه عن حل الشدائد والاسفار فيكون كبره قصاف فقط (قوله وزرع أرض نقص) ولو بعد حراثتها لانعدام الزيادة بالزرع فان اتفقا على نصف الأرض المحروثة أو المزرعة وترك الزرع إلى الحصاد من غير أجرة فذاك والارجع بنصف قيمة الأرض بلا زراعة ولا حراثة ولا يجبر على قبول الزرع برماوى وح ف (قوله وحراث زيادة) ان اتخذت للزراعة وكان وقتها كما أشار إليه الشارح بالتعليل المذكور وقوله زيادة أي متصلة وكتب أيضا وحراث زيادة لا يقال لو أسقط قوله زيادة لا غنى عنه ما بعده مع فائدة الاختصار لانا نقول لكنه يوههم عطفه على ما قبله وهو زرع وأنه من النقص فدفع بالزيادة إيهام النقص وقته دره شو برى (قوله المعدة) خرج المعدة للبناء فخرتها نقص من (قوله بان تشق طاعه) أو وجد نحو تساقط نور غيره اه تحفة (قوله من إبقائه إلى الجذاذ) وان اعتيد قطعه قبل الجذاذ وفرق بينه وبين ما تقدم في الأصول والثمار بأنه حصل لها كسر فجبرت ببقائه حل (قوله فله نصف النخل) عبارة أصله تعين نصف النخل اه (قوله ان لم يمتد زمن القطع) راجع لقوله أو قالت له ارجع الخ ورجوعه لما قبله غير ظاهر لان القطع وقع بالفعل فلا يعقل تقييده بذلك وقوله ولم يحدث الخ راجع لهما فان امتد زمن القطع أو حدث ما ذكرناه بأخذ نصف القيمة (قوله سعف) وهو جريد النخل حل (قوله أو أغصان) هي جريد النجر (قوله أجبرت) محل إجبارها ذارضى بقبض نصفه أي لتخرج من عهدة الضمان والام تجبر مر (قوله فيه) أي فيما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقيته الثمر إلى الجذاذ شيخنا (قوله ويصير النخل بيدهما) يترتب عليه أنه لو نسب النخل لرجوع له عليها بالنخل ولا لها عليه بالثمر (قوله فلا يؤخر الخ) كيف هذا مع أنها رضيت بأخذ نصفه حالا فإن التأخير إلا أن يقال لما كان حقه متغولا بثمرها صار كأنه مؤخر إلى الجذاذ (قوله لنقص) أي المشار إليه بقوله فان قنع به والا الخ وقوله أو زباد أي في قوله أو متصلة خبرت وقوله أو لهما أي في قوله فان رضيا بنصف العين والا الخ شيخنا (قوله لنقص الخ) وحيث أن يكون الخيار للزوج كما إذا تعيب المهر ويكون لها الخيار في الزيادة المحضة ويقع ثبوت الخيار لهما من قوله فان رضيا الخ مع قوله ولا تجبر هي على دفع الخ فقوله أو لهما معطوف على

لا أحدهما

وتبقيته الثمر إلى جذاده أجبرت) لأنه لا ضرر عليها فيه (ويصير لنخل بيدهما) كسائر الاملاك المشتركة

(ولورضيت به) أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقيته الثمر إلى جذاده (فله امتناع) أي طلبها لان حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر الا برضا (ومتى ثبت خيار) لا أحدهما بالنقص أو زيادة أو لهما الاجتماع الأميين



لا أحدهما (قوله ملك نصفه باختيار الخ) يتأمل هل هذا يخالف ما سبق أول البحث حيث قال يعود نصفه إليه بذلك وإن لم يختره فهناك لم يشترط الاختيار وهنا قد شرطه تأمل ثم رأيت في بعض الهوامش ما حصله إن ما تقدم محمول على ما إذا لم يحصل في الصداق نقص ولا زيادة وما هنا محمول على ما إذا حصل فيه ذلك كما ذكره البرماوى أو أن الاختيار هنا معناه الرضا بالتمتار كما أشاره الشارح بقوله إن يتفق فهذا تصوير لاختيارهما وقوله أو من أحدهما معناه ما يرضى بما اختاره فإذا حدث في الصداق نقص فلا يملك نصف العين ولا نصف قيمتها إلا إذا رضى بأحدهما وأما قبل الرضا فلا يحكم له بملك أحدهما تأمل وقوله سابقا وإن لم يختره معناه وإن لم يأت بصيغة اختيار (قوله منهما) بيان للخير وقوله بأن يتفق أى على نصف العين أو القيمة وهو تصوير للخيار منهما (قوله كلفت الاختيار) فإن أبت نزاع القاضى العين منها ويمتنع تصرفها فإن أصرت باع القاضى منها بقدر الواجب فإن تعذر باعها كلها وأعطاهما الزائد حل (قوله أو زوال ملك) كان تلف وهو في التلف قبل الفراق ومنه التلف مع الفراق كما في شرح البهجة بخلاف التلف بعده فإنها تضمنه بقيمة يوم التلف كالبيع التالف تحت يد المشتري بعد الفسخ ومحل اعتباره يوم التلف ما لم يطالبها بالتسليم فتمتنع والاضمته باقضى قيمه من حين الامتناع إلى التلف حل (قوله من وقت اصدقا) عبارة تشرح البهجة من وقت وجوبه بشمية وغيرها حل (قوله هو ما في التنبيه) معتمد وقوله وهو الموافق للتعليل أى قوله لأن الزيادة الخ وقوله ولما مر في المبيع والتمن أى إذا تلفا وأحدهما بعد فسخ البيع فإنه يعتبر الأقل من وقت بيع إلى وقت قبض وعبارته في باب الخيار ويعتبر أقل قيمهما من بيع إلى قبض (قوله من يومى الاصدقا والقبض) أى فلم يعتبر ما بين اليومين مع أنه معتبر (قوله ولو أصدق تعليمها الخ) مفعول أصدق الأول محذوف تقديره ما أصدقها وتعليم مفعوله الثانى وهو أيضا تعدى لمفعولين ذكر في المتن أولهما وهو ضمير الزوجة وفي الشارح ثانيهما بقوله قرأنا وغيره والاضافة إلى ضميرها قيد وقوله بنفسه قيد وقوله قبل قيد يؤخذ من كلام الشارح قيدان أن يكون القدر العلم فيه كلفة بحيث يستغرق زمنا كثيرا وأن تكون محرمة عليه عند التعليم فقيود المسئلة خمسة وعبارة تشرح م ر تعذر تعليمها إن لم تصرف زوجته بنكاح جديد ومحرماله بحد وشضاع أو بنكاح بتهاولا كانت صغيرة لا تنهى ولا بد أيضا أن تكون رشيده وقد أذنت في ذلك كما أفاده ع ش أو أمة زوجها سيدها بذلك فاندفع قول حل وكلامهم شامل للمجبرة مع أنه لا بد في المجبر أن يزوجه بما يتعامل به في البلد ولو غير نقد وفي كون التعليم بما يتعامل به نظر (قوله قرأنا) أى قدر آمنه في تعليمه كلفة عرفا ولو دون ثلاث آيات فيما يظهر شرح م ر ولا بد من تعيين قدره أو يقدر بالزمان فلو جمع بين القدر والزمان بطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة كقراءة نافع أو حفص حيث غلب على أهل البلد فإن لم يغلب وجب تعيينه وإذا عين قدره لا بد أن يكون قادرا على تعليمه وقت العقد كذا قالوه أى ولو كانت كتابية حيث ربحى اسلامها لأن الكافر لا يجوز تعليمه شيئا من القرآن إلا أن ربحى اسلامه ولا يمنع من قراءته أى تلاوته مطلقا حل وقوله كذا قالوه أى لا جل أن يكون موسرا به ونبرا منه لأن الشرط علم الزوج والولى بالقدر كما قاله م ر قال ع ش ويكفى في علمهما سماعهما له ممن يقرؤه عليهما ولو مرة واحدة (قوله أو غيره) مما هو مباح كشعر في تعليمه كلفة (قوله تعذر) أى شرعا وإن وجب كالفاتحة شرح م ر ومراده بالتعذر ما يشمل التعسر أخذ ما يأتى والافتقار لتعليم من وراء حجاب بحضرة من نزول معه الخلوة يمكن م ر (قوله لأنها صارت محرمة عليه) فهذا يخص ما تقدم من جواز النظر للأجنبية لتعليم بغير المنارفة والسببى حل كلامهم السابق على التعليم الواجب وهذا على المستحب كما ذكره الشارح

(ملك) الزوج (نصفه باختيار) من الخير منهما بأن يتفقا أو من أحدهما وهذا الخيار على التراخي لخيار الرجوع في الهبة لكن إذا طالها الزوج كلفت الاختيار ولا يعين الزوج في طلبه عينا ولا قيمة لأن التعيين يناقض تقويض الأمر إليها بل يطالبها بحقه عندها ذكره في الروضة كأصلها (ومتى رجع بقيمة) لزيادة أو نقص أولهما أو زوال ملك (اعتبر الأقل من) وقت (اصدقا إلى) وقت (قبض) لأن الزيادة على قيمة وقت الاصدقا حادثة في ملكها لا تعلق للزوج بها والنقص عنها قبل القبض من ضمانه فلا رجوع به عليها وما عبرت به هو ما في التنبيه وغيره وهو الموافق للتعليل وما مر في المبيع والتمن والذي عبر به الأصل كالروضة وأصلها الأقل من يومى الاصدقا والقبض (ولو أصدق تعليمها) قرأنا أو غيره بنفسه (وقارق قبيله تعذر) تعليمها قال الرافعى وغيره لأنها صارت محرمة عليه

كذلك فأنالولم نجوز له ضاع  
وللتعليم بدل يعدل اليه  
انتهى وقرق بينها وبين  
الأجنبية بان كلا من  
الزوجين قد تعلقت آمله  
بالآخر وحصل بينهما نوع  
ودفقوت التهمة فامتنع  
التعليم لقرب الفتنة  
بخلاف الأجنبية فان قوة  
الوحشة بينهما ما اقتضت  
جواز التعليم وحل السبكي  
وغيره التعليم الذي يبيح  
النظر على التعليم الواجب  
كقراءة الفاتحة فهاذا  
محله في غير الواجب وأفهم  
تعليمهم السابق أنه لولم  
تحرم الخلوة بها كأن كانت  
صغيرة لا تشتهى أو صارت  
محرمة برضاع أو زكحها  
ثانياً لم يتعذر التعليم وبه  
جزم البلقيني ولو أصدقها  
تعليم آيات بسيرة يمكن  
تعليمها في مجلس بحضور  
محرم من وراء حجاب لم  
يتعذر التعليم كأنقله  
السبكي عن النهاية وصوبه  
وخرج بتعليمها تعليم  
عبيدها وتعليم ولدها  
الواجب عليها تعليمه فلا  
يتعذر التعليم فتعبري  
بذلك أولى من قوله تعلم  
قرآن (ووجب) بتعذر  
التعليم (مهر مثل) ان  
فارق بعد وطفه (أو نصفه)

وهو ضعيف (قوله ولا يؤمن الخ) غرضه الرد على الضعيف القائل بأنه لا يتعذر بل يعلمها من  
وراء حجاب من غير خلوة كما في شرح م (قوله الخلوة المحرمة) أي لفيسة من تمتنع معه الخلوة  
في بعض الأوقات حل فان لم يفارق وند زعا في البداءة بالتسليم في هذه المسئلة انفسخ عقد  
الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل لعل ثم تؤمر بالتسكين وتقل شيخنا عن زى أنه كما لو جل فتعبر  
على التسليم وقال ع ش يمكن الفرق بين المؤجل وبين تعليم لقرآن وعوه لان المؤجل له أمد ينظر  
بخلاف القراءة ونحوها برماوى (قوله وليس سماع الحديث كذلك) أي متعذرا فيما لو أصدقها سماع  
البخارى مثلاً فأنالولم نجوز من وراء حجاب مع عدم خلوة المحرمة لضاع قلخوف غيباع السند جوزنا  
السماع مع وجود المعنى المعلن به في التعليم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون الصداق له بدل  
فلو أصدقها تعليم الحديث كان كتعليم غيره حل وخصه بعضهم بما إذا كان منفرداً بالحديث لانه  
لا يضيع الا حيث تنو بعضهم عهم وهو المعتمد وفرق بين الحديث والقرآن بان من شأن القرآن كثرة  
من يتعلم منه ومن شأن الحديث عزة من يؤخذ عنه ولتعدد فان فرض انفراد واحد به فنادر لا يلتفت  
اليه لا يقال سماع الحديث يمكن أيضاً من غيره لانا نقول تحصيل هذا السند بخصوصه لا يمكن من غيره  
بخلاف القرآن وعلى هذا فنقول الشارح وللتعليم الخ معطوف على قوله لأنها صارت محرمة عليه (قوله  
نوع ود) الود مثل الواو فيما نقل وهو الحب (قوله وحل السبكي الخ) أي في الواجب لا يتعذر التعليم  
هنا ولا ينظر لقرب الفتنة التي لا يؤمن معها الوقوع في التهمة والخلوة لمحرمة وقد علمت ضعفه  
حل أي فلا فرق هنا وهناك بين الواجب والمندوب فهنا يتعذر التعليم مطلقاً ويجوز التعليم للأجنبية  
هناك والنظر اليها فيه سواء كان واجباً ومندوباً (قوله الذي يبيح النظر) أي الأجنبية لان التعليم  
مظنة للنظر (قوله فها هنا) أي في المفارقة وقوله تعليمهم السابق وهو لأنها صارت محرمة عليه (قوله  
صغيرة لا تشتهى) بان كانت أمة وزوجها سيدها لان المجر لا يزوج بما ذكر حل أي لانه لا يزوج الا  
بالمصلحة ويتصور أيضاً بان تكون في بلد يترزجون فيها بذلك شيخنا (قوله أو صارت محرمة برضاع)  
كان أَرْضَعَهَا أُمُّهُ أَوْ صَارَتْ تَشْتَبِي لِيُغَايِرَ مَا قَبْلَهُ (قوله ولو أصدقها الخ) مفهوم قيد ملاحظ في كلامه  
وهو تعليم قدر فيه كافة عرفاً بان يحتاج لمن كثير كاتبه عليه م وغيره ويمكن جعله معطوفاً على لولم  
الخ في قوله اما لولم تحرم الخ فيكون هذا مضموناً أيضاً من تعليمهم السابق كما يؤخذ من عبارته في شرح  
الروض ومثله م لكن المراد بالتعليل قوله ولأنه لا يؤمن الخ (قوله في مجلس) أي في زمن يسير ولو  
في مجلس (قوله لم يتعذر التعليم) لأنه يؤمن من الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لبعده غيبة المحرم مثلاً  
في هذا الزمن اليسير حل (قوله من وراء حجاب) انما اعتبر مع المحرم ليمنع النظر (قوله الواجب  
عليها تعليمه) قيد في تعليم الولد ولهذا أعاد العامل ولم يكتف بمجر د العطف ووجب تعليمه عليها اما  
لكونه لأب له وهي وصية عليه أوقيمة واما لكون الأب معسراً ومفهوماً انه لولم يجب عليها تعليمه  
لكونه غنياً أو كون نفقته على أبيه لم يصح الا صداق كافي الروض لعدم عود نفقه اليها بخلاف الواجب  
عليها تعليمه فانه يعود نفقه اليها بدفع الائم عنها وليس مفهومه انه يتعذر التعليم كما قد يتوهم افساده قال  
الشو برى اما العبد فيجوز اصدقها تعليمه مطلقاً أي وجب عليها تعليمه كالبالغ أو لافاتها يجب عليها  
تعليم البالغ الواجبات كالفاخرة فم ختانه مشروط بالوجوب عليها ولعل الفرق بينه وبين تعليمه عود  
نفقه غالباً عليها بخلاف الختان وزيادة القيمة به غير مقصودة فلي تأمل (قوله ولو فارق بعد التعليم) مفهوم  
قوله وفارق قبله وقوله أما لو أصدق التعليم في ذمته مفهوم قول الشارح بنفسه فلو ذكرهما عقب



قوله وخرج بتعليمها الخ كان أولى (قوله بنصف أجرة التعليم) هل تعتبر الأجرة وقت التعليم أو الفرقه أو الأقل وهو القياس على قيمة العين الثالفة وإن كان قياس مهر المثل في وطء الشبهة اعتبار الأكثر باعتبار الأحوال شو برى (قوله نحو امرأة) كمسوح أو رجل أجنبي لأن تعليم الأجنبية والنظر إليها لذلك جائز كما تقدم قال زى وكلامه مبنى على أن جواز النظر للتعليم خاص بالامرد وليس كذلك (قوله والنصف ان فارق قبله) وهل العبرة فيه بالآيات وبالحرروف وهل الخيرة في تعيينه له أو لها استظهر حجج النصف المتقارب عرفاً بالآيات والحرروف وإن الخيرة إليه لا إليها كما اعتبر وانية المدين الدافع دون نية الدائن المدفوع إليه قال ويتجه أنه لا يجب لنصف ملفق من سور وآيات لا على ترتيب المصحف لأنه لا يفهم من اطلاق النصف عرفاً ثم ذكر أنه رأى بعضهم أى وهو والد شيخنا قال ان النصف الحقيقي متعذر واجابة أحدهما تحكّم فيجب نصف مهر المثل اه ثم رأيت شيخنا ذكر فيما اذا تضرعتهما ان اتفاقاً على شيء فذلك والاتعين المصير الى نصف مهر المثل كما أفق به الوالد حل لأن استحقاق نصف شائع مستحيل ونصف معين تحكّم مع كثرة الاختلاف بصعوبة الآيات وسهولتها شرح م (قوله لا بسببها) فإن كان بسببها رجع عليها ببدل كله شيخنا (قوله وقد زال ملكها عنه) أو تعلق به حق لازم كرهن مقبوض واجارة وتزويج ولم يصبر لزوال ذلك التعلق ولم يرز بالرجوع مع تعلقه به شرح م (قوله فله نصف بدله) وليس له نقض تصرفها أى فيما اذا وهبته أو باعته لغيره بخلاف الشفيع لوجود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعده شرح م (قوله عن غير جهة) أى غير جهة الفراق وهذا هو الراجح في المذهب وقيل لا شيء له لأنها عجلت له ما يستحقه بالطلاق وهو مذهب الأئمة الثلاثة واختاره المزني من أئمتنا وكذا البغوي والمتولي وفي السكافي أنه المذهب وبه قال عامة العلماء كما في تعجيل الزكاة والدين برماوى وزى (قوله فان عاد الخ) تقييد لقوله فنصف بدله وسواء كان العود قبل الفراق أو بعده وقبل أخذ البدل خلافاً للشارح في تقييد شيخنا وعبارة الشورى قوله قبل الفراق أو بعده أو بعده وقبل أخذ بدله قاله في شرح الررض (قوله تعلق بالعين) لأن الزائل العائد كالذى لم يزل هنا قال بعضهم

• وعائد كرائل لم يعد • في فلس مع هبة للولد

• في البيع والقرض وفي الصداق • بعكس ذلك الحكم باتفاق

الحكم مبتدأ وفي البيع متعلق به وبعكس ذلك خبره (قوله ويرجع بدله كله) فيقوم كما ويؤخذ خبر القيمة وفي قول يؤخذ النصف الباقي لأنه استحق النصف بالطلاق وقد وجد ما يحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول الحصر وما ذكره المصنف قول الاشاعة (قوله لأن الهبة الخ) هذا لا ينتج أن له ربع بدل الكل بل ربما ينتج نصف بدل الموهوب وأجيب بأنه ينتج مع قوله فيشيع الخ (قوله فيشيع) أى النصف الواجب له بالفراق وليس الضمير عائداً على النصف الموهوب كما قد يتوهم من ظاهر العبارة (قوله ولو كان الصداق ديناً الخ) هل مثل ذلك ما لو خالعت على البراءة منه كان قال ان أبرأني من صداقك فأنت طالق فأبرأته منه فيقع باتفاقاً ليرجع عليها بشئ لأنهم تأخذ منه شيئاً قال حج نعم ورد على الحضرمي في فتواه بأنه يرجع عليها بنصف مهر المثل وعلى ابن عجيل في قوله بعدم وقوع الطلاق بالكلية حل (قوله ولو بهبة) ولا يشترط قبوله لهذه الهبة لأنها ابراء شو برى (قوله لم يرجع عليها بشئ) لأنه لم يفرم شيئاً كالشهادتين وحكم به ثم أبرأته المحكوم له ثم رجعا لم يفرم المحكوم عليه شيئاً شو برى (قوله وليس لولى الخ) أى على الجديد والقديم له ذلك وله شرط أن يكون الولي أباً وجداً وأن

امرأة أو محرم يعلمها  
الكل ان فارق بعد الوطء  
والنصف ان فارق قبله  
(ولو فارق) لا بسببها قبل  
وطء وبعد قبض صداق  
(وقد زال ملكها عنه  
كأن وهبته) وأقبضته (له  
فله نصف بدله) من مثل أو  
قيمة لأنه اذا تضرع الرجوع  
الى المستحق قبله ولأنه  
في المثال ملكه قبل الفراق  
من غير جهة (فان عاد)  
قبل الفراق الى ملكها  
(تعلق) الزوج (بالعين)  
لوجودها في ملك الزوجة  
وفارق عدم تعلق الوالد بها  
في نظيره من الهبة لولده بان  
حق الوالد انقطع بزوال  
ملك الولد وحق الزوج لم  
ينقطع بدليل رجوعه الى  
البدل (ولو وهبته)  
وأقبضته (النصف فله  
نصف الباقي ويرجع بدله  
كله) لان الهبة وردت على  
مطلق النصف فيشيع فيما  
أخرجته وما أبقته (ولو  
كان) الصداق (ديناً فأبرأته)  
منه ولو بهبته له ثم فارق  
قبل وطء (لم يرجع) عليها  
بشئ بخلاف هبة العين  
والفرق أنها في الدين لم  
تأخذ منه مالا ولم تحصل  
على شئ بخلافها في هبة  
العين (وليس لولى عفو

والتي بيده عقدة النكاح  
في قوله تعالى الآن يعفون  
أو يعفو الذي بيده عقدة  
النكاح هو الزوج لتمكنه  
من رفعها بالفرقة فيعفو  
عن حقه ليسلم لها كل المهر  
لا الولي اذ لم يبق بيده بعد  
العقد عقدة

**فصل في المتعة وهي**  
مال يجب على الزوج دفعه  
لامرأته لمفارقة ايها  
بشروط كما قلت يجب عليه  
(لزوجة لم يجب لها نصف  
مهر فقط) بان وجب  
لها جميع المهر او كانت  
مفوضة لم توطأ ولم يفرض  
لها ثمن صحيح (متعة  
بفراق) أما في الاولى  
فلمعوم والمطلقات متاع  
بالمعروف وخصوص  
فتعاليين أمتعن ولان المهر  
في مقابلة منفعة بضعها وقد  
استوفاهما الزوج فتجب  
للايحاء متعة وأما في  
الثانية فلقوله تعالى  
لا جناح عليكم ان تطلقتم  
النساء ما لم تمسوهن أو  
تقرضوا لهن فريضة  
ومتعهن ولان المفوضة لم  
يحصل لها ثمن فيجب لها  
منع لا إيحاء بخلاف من  
وجب لها النصف فلا متعة  
لها لانه لم يستوف منفعة  
بضعها فيكتفي نصف مهرها  
للايحاء ولانه تعالى لم  
يجعل لها سواء بقوله

يكون قبل الدخول وأن تكون بكر صغيرة عاقلة وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون الصداق ديناً في  
ذمة الزوج لم يقبض شرح م (قوله والتي بيده الخ) غرضه أن يجيب عن دليل القديم القائل بأن  
للولي العفو عن المهر واستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح م (قوله الآن يعفون) استثناء متصل  
من عموم الأحوال لأن قوله فنصف ما فرضتم معناه قالوا يجب عليكم نصف ما فرضتم في كل حال الا في حال  
عفوهم فإنه لا يجب قاله أبو البقاء اه سمين (قوله هو الزوج) يرشد الى ذلك قوله تعالى وأن تعفوا  
أقرب للتقوى فإنه لو أريد الولي لم يحسن أن يقال عفو الولي أقرب للتقوى أي من عفو الزوجة اذ العفو ان  
حيث أنه من جهة واحدة بخلاف حله على الزوج برماوى ويرد عليه أنه لو كان المراد به الزوج اقل أو  
تعفو ليناسب الخطاب الذي في قوله فنصف ما فرضتم فتغير الاسلوب يشهد للقديم ويحجب بان فيه التقا  
من الخطاب الى الغيبة كما ان قوله وأن تعفوا فيه التفات من الغيبة الى الخطاب وذلك من المحسنات  
البدعية (قوله اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة) بخلاف الزوج فان بيده العقدة من حين العقد الى الفرقة  
ان شاء أمسكها وان شاء حلها بالفرقة وأما كونه لم يبق بيده بعد الفراق عقدة فشيء آخر لا يضر فاندفع  
ماله حلي حيث قال وفيه ان الزوج لم يبق بيده بعد الفراق عقدة اه

**فصل في المتعة وهي** بضم الميم وكسر هاء الفاعل المتعة أو ما يتمتع به كالمتاع وهو ما يتمتع به من الخواص م روي  
المتعة وتمتع بكذا واستمتع به بمعنى والاسم المتعة ومنه متعة النكاح والطلاق والحج لانها انتفاع وأمتعته  
الله بكذا ومتعته تمتعاً بمعنى (قوله لامرأته) أي ان كانت حرة ولو ذمية وليس لها ان كانت رقيقة كما في م ر  
(قوله بشروط) المراد بهما فوق الواحد لان المذكور شرطان وهما كونها لم يجب لها نصف مهر فقط  
وكونها مفارقة شيخنا وقد يقال قوله لا بسببها الخ شروط أخر فالجمع على حقيقة وشيخنا نظر لكون  
هذه قيود في الشرط الثاني (قوله يجب عليه) هذا فيه تغيير اعراب المتن لان متعة مبندأ وعلى هذا  
يكون فاعلاً وقد يقال هو متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً (قوله صحيح) لان فرض الفاسد كالا فرض  
حل (قوله بفراق) شمل كلامهم الطلاق الرجعي وهو كذلك وان راجع شو برى وتشكره بتكراره  
كما فني به الوالد شرح م (قوله أما في الاولى) وهي من وجب لها جميع المهر والثانية المفوضة التي لم توطأ  
الخ لان السالبة تصدق بنفي الموضوع فتصدق بعدم وجوب شيء (قوله وخصوص فتعاليين) لانه من  
المعلوم أنه مدخول بهن فخص عموم المطلقات بمفهوم هذا الخاص حل وفيه نظر لما علم من ان المفهوم  
والمنطوق من عوارض اللفظ ولا لفظ هنا يدل على أن غير المدخول بها لا متعة لها وكونهن في الواقع  
مدخولاً بهن لا يفيد ذلك وما المانع من كون الشارح مراده الاستدلال بكل من الآيتين العامة والخاصة  
وليس مراده التخصيص على أن التخصيص لا يصح لان ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصه  
والآية الاولى وان كانت عامة خصتها السنة بالمدخل بهن والمفوضة وهذا أولى من قياس المدخول بها  
على المفوضة (قوله ولان المهر الخ) علة لمخذوف أي ولا نظر للمهر لان المهر الخ حل وصرح بهذا المقرر  
م في شرحه (قوله ومتعهن) ولا ينافية أي الوجوب قوله تعالى حقاً عن المحسنين لان فاعل الواجب  
محسن م ر والضمير للنساء المذكورات أي المطلقات من غير مس ولا فرض وذلك يفهم عدم ايحائها في  
حق غيرهن وهو معارض بعموم والمطلقات فالاولى الاستدلال على ايجاب المتعة للمطلقات غير المفوضة  
بالقياس على المفوضة لان القياس مقدم على المفهوم ومن ثم قال البيضاوي مفهوماً الآية يقتضي  
تخصيص ايجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسه الزوج أي ولم يفرض لها والحق بها الشافعي الممسوسة قياساً  
(قوله ولان المفوضة) المناسب للاختصار بان يقول ولا نه أي الثانية (قوله أو بسببها) هو منفي وكذا



أؤملكه) لها كرده واسلامه ولعانه وتعليقه طلاقها بغيرها ففعلت ووطء أيها وأبنتها بشبهة (أؤموت) لهما وأولاهما فان كان  
بسيهما كملكها وردها واسلامها وفسخها بغيره وفسخه بغيرها (٤٢٧) بسيهما كردهما معاؤ بملكها لها

بشراء أو غيرهما أو بموت فلا  
متعة لها وطئها أم لا وكذا  
لوسبيامعا والزواج صغير  
أو مجنون وذلك لا تغني  
الايحاش ولا نهائي صورة  
مونه وحده متفجعة  
لا مستوحشة ولا فرق في  
وجوب المتعة بين المسلم  
والذي والحرة والعبد  
والمسلمة والذمية والحرة  
والامة وهي لسيد الامنة وفي  
كسب العبد وقولي أو  
بسيهما الخ من زيادتي  
والواجب فيها ما يتراضي  
الزوجان عليه (وسن أن لا  
تنقص عن ثلاثين درهما)  
أو ما قيمته ذلك وان لا تبلغ  
نصف المهر وعبر جماعة بان لا  
تزداد على خادم فلاحد  
للوأجب وقيل هو أقل  
ما يمول واذا تراضي بشئ  
فذلك (فان تنازعا) في  
قدرها (قدرها قاض)  
باجتهاده (ب) قدر (حالمها)  
من يساره واعساره ونسبها  
وصفاتها لقوله تعالى  
ومتعوهن على الموسع قدره  
وعلى المقتر قدره متاعا  
المعروف

فصل في التحالف اذا  
وقع اختلاف في المهر  
المسمى \*

ما عطف عليه أي ولا بسيهما الخ وكان الانسب تأخير الامثلة عن الموت لانه منقضي أيضا (قوله أو ملكه  
لها) اذ لو وجبت لها الواجب لها على سيدها اه حل (قوله وكذا لوسبيامعا) أي فلامتعة لها والمناسب  
ذكر هذا عقب قوله أو بسيهما كردهما معا كما صنع م لان بسيهما معا فراق بسيهما (قوله  
والزوج صغير) أما لو كان كبيرا فلا يكون بسيهما بل بسيهما فقط لا يترق بالاسر فلامتعة لها أيضا  
وانما قيد بذلك ليكون مثالا لما اذا كان بسيهما تأمل ع ش ملخصا وكون السبي بسيهما لتعلقه  
بهما (قوله وفي كسب العبد) ما لم يزوج امته عبده والافلامتعة عليه لو فاق كالايجب عليه مهر حل  
(قوله وسن أن لا تنقص الخ) هذا ان زاد نصف المهر عليها ولو كان النصف ينقص عن ثلاثين درهما  
فيبقى اعتباره وان فاتته السنة الاولى لانه قيل بامتناع الزيادة على نصف المهر ع ش على م ر وعبرة  
زي قوله وان لا تبلغ نصف المهر أي مهر المثل كذا جعوا بينهما وقد يتعارضان بان يكون الثلاثون  
أضعاف المهر أي مهر المثل والذي يتجه رعاية الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا أدنى  
المستحب اه حج (قوله على خادم) أي قيمته وفيه أن الخادم يتفاوت حل (قوله قدرها قاض)  
ويجب أن لا تبلغ مهر المثل على ما اعتد به م ر خلافا لحج حيث قال وان زادت على مهر المثل على  
الاوجه (قوله بقدر حالهما) أي وقت الفراق ع ش

فصل في التحالف اذا وقع اختلاف في المهر المسمى أي في أصله بان ادعى أحدهما تسمية وأنكرها  
الآخر أو في قدر ما وفي صفته حل وقال بعضهم قوله في المهر المسمى أي ولو في زعم أحدهما ليشمل قوله  
أو في تسمية (قوله أي الزوجان الخ) الحاصل ان الاختلاف واقع من الزوج أو وارثه أو وليه أو وكيله مع  
الزوجة أو وارثها أو وليها أو وكيلها والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشرة صورة ولو ضمننا  
السيد والحاكم لما ذكر بلغت ستا وثلاثين صورة وزادت الصور وعلى كل اما أن يكون الاختلاف في  
قدر المسمى أو في جنسه أو صفته أو حاله أو تأجيله أو قدر الاجل أو تسميته فهذه ستة يضرب فيها الستة  
عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل اما ان لا يئنه لواحد منهما أو لكل يئنه وتعارضتا فيحصل مائة  
واثنان وتسعون وان اعتبرت أن الاختلاف ما قبل الدخول أو بعده وبعد الفراق أو قبله بلغت الصور  
خمس مائة وستا وسبعين صورة (قوله أو وارثا معا) معطوف على الصمير المتصل بلا فاصل وهو ضعيف قال  
ابن مالك وان على ضمير رفع متصل \* عطف فافصل بالضمير المتفصل الخ

(قوله في قدر مسمى) أي وكان ما يدعيه اقل م ر ع ش وخرج بمسمى ما لو وجب مهر المثل لنحو  
فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل واختلافه فيصدق بيمينه لانه غلام والاصل براءة ذمته عما زاد اه  
شرح م ر (قوله بخمس مائة) أقادبه أن محل التحالف أيضا ان كان الزوج يدعي الاقل فلو ادعى  
الاكثر فلا تحالف فيعطيه ما تدعيه ويبقى الباقي يئنه لانه مقر لها به وهي تنكره كن أقر اشخص  
بشئ فانكره اه برماوى (قوله أو في صفته) أو في الحول أو قدر الاجل حل (قوله الشاملة  
لجنسه) جعل الصفة هنا شاملة للجنس وقد في باب الحوالة انه مفهوم منها بالاولى فاظر أي الصفيعين  
اولى ولعله ما قدمه وسيأتي قبيل الطلاق ما يؤيده اه شورى (قوله فانكرها) أي ولم يدع تنويعا  
شرح م ر (قوله أو ادعى تسمية) أي لقدر (قوله والمسمى) أكثر من مهر المثل في الاولى) لتظهر

لو (اختلفا) أي الزوجان (أو وارثا معا أو وارثا أحدهما أو الآخر في قدر مسمى) كأن قالت نكحتني بالف فقال بخمس مائة (أو) في (صفته)  
الشاملة لجنسه كأن قالت بألف دينار فقال بألف درهم أو قالت بألف مكيكة فقال بألف مكسرة (أو) في (تسمية) كأن ادعت تسمية قدر  
فانكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل أو ادعى تسمية فانكرتها والمسمى أكثر من مهر المثل في الاولى وأقل منه في الثانية ولا يئنه

الفائدة والافلا تحالف بل يسلم لها المهر ويبقى الزائد يديه ان كان وكذا يتحالفان لو كان المسمى من غير  
 نقد البلد أو معيناً ولو نقص من مهر المثل لتعلق الغرض بالعين ذكره حل (قوله وتعارضتا) بان  
 أطلقنا وأورختا بتاريخ واحد وأورختا أحدهما وأطلقت الأخرى كما فعلوا هناك في البيع فليحذر حل  
 (قوله لكن يبدأ هنا الخ) في تعبيره بالاستدراك نظر لان قوله ومن يبدأ به ليس عاماً حتى يستدرك  
 عليه لان من عبارة عن الزوجة لانهما بمنزلة البائع الذي يبدأ به ثم بل الاستدراك ينافي المستدرك عليه  
 ففعل الاولى والاخصر أن يقول كافي البيع فيما مر فيه لكن يبدأ الخ كافي حجج اه شيخنا وعبارة  
 الرشيدي قوله ومن يبدأ به ينبغي حذفه ليتأتى الاستدراك وليس هو في عبارة التحفة (قوله بالزوج)  
 مع أن الزوجة بمثابة البائع حل (قوله ببقاء البضع له) أي في الجملة والافلا تحالف يأتي بعد انحلال  
 العصمة ومع ذلك يحلف الزوج أولاً حل (قوله أم بعده) ولو بعد انحلال العصمة حل (قوله  
 فيحلفان) أي وجوباً حل (قوله الا الوارث) فيقول وارث الزوج والله لا أعلم أن مورثي  
 نكحها بألف بل بخمس مائة ويقول وارث الزوجة والله لا أعلم أن مورثي نكحت بخمس مائة بل  
 بألف زى ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقد بين علم أحد همدون  
 الآخر شرح مر فاندفع قول بعضهم انه يحلف على البت لانه يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول  
 (قوله كزوج) أي أو وليه أو وكيله ووكيل الولي كذلك فيشمل ما لو اختف الوليان أو الوكيلان  
 أو أحد همدام مع الآخر أو مع الزوج أو الزوجة برماوى (قوله ادعى مهر مثل) أي ادعى قدر اهو مهر المثل  
 في الواقع وهذا القيد لأصل التحالف كما يعلم من كلامه في بيان المفهوم وقوله وولى صغيرة أو مجنونة قيد  
 لحلف الولي لأصل التحالف كما يعلم أيضاً من كلامه في بيان المفهوم (قوله وولى صغيرة) فيه العطف على  
 معمولى عاملين مختلفين لكن أحدهما مجرور وقد تقدم وهو جائز اتفاقاً كقوله في الدار زيد والحجرة  
 عمرو لكن تقدير الشارح لفظ ادعى يقتضى أنه ليس من ذلك الا ان يكون بيانا للمعنى لا لأعراب  
 تدبر (قوله فانهم ما يتحالفان) فيحلف الولي أن عقده وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه ويثبت المهر  
 ضمناً فلا ينافى ما في الدعوى ان الشخص لا يستحق شيئاً يمين غيره اذ ذاك في حلفه على استحقاق  
 موليه كذا اه حل ومثله مر فلونكل الولي فهل يقضى يمين صاحبه أو ينتظر بلوغ الصبية فلعلها  
 تحلف وجهان رجح منهما الامام والرويانى الثانى شرح الروض (قوله حلفت دونه) أي على البت  
 ولا يجوز ثبوت الحلف على نفي العلم بفعل الولي وفيه كيف تحلف الزوجة على البت اذا كانت صغيرة لم تشهد  
 الحال ولم تستأذن فكان المناسب أن هذه تحلف على نفي العلم بنزويج وليها بالتقدير المدعى به الزوج واليه  
 ذهب جمع متقدمون حل (قوله وولى البكر) أو التيب كافي شرح الروض (قوله حلفت دون  
 الولي) أي على البت وانما حلفت عليه مع انه فعل غيرها لانها كان فعل الولي مقيداً بما تآذن له  
 فيه فكأنها الفاعلة أولاً لانه نفي محصور يسهل الاطلاع عليه قل على الجلال (قوله ويجب مهر المثل)  
 أو نصفه لان التحالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قيمته وهو مهر المثل فمهر المثل سببه التحالف  
 والفسخ وهو غير المهر الذي ادعاه الزوج لانه فسخ وصار لغوا بدعى الولي الزيادة فاندفع ما يقال مهر  
 المثل ثابت باقرار الزوج لا يمين الولي (قوله وان زاد على ما ادعته الزوجة) أي في صورة الاختلاف في  
 القدر (قوله أما اذا ادعى الزوج) مفهوم قوله ادعى مهر مثل (قوله أو فوفه) أي ودون مدعى الولي  
 حل وعبارة شرح الروض سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو يزيد فلا تحالف في الصورتين  
 بل يصدق الزوج فيهما (قوله من ذكرت) أي الصغيرة أو المجنونة وقوله يقتضيه أي مهر المثل قال حل  
 والولى تحلف الزوج على نفي الزيادة على مهر المثل لانه بما نكل فيحلف الولي ويثبت مدعاه (قوله

لو احد منهما أو لكل منهما  
 يمينه وتعارضتا (تحالفا) كما  
 في البيع في كيفية اليمين  
 ومن يبدأ به لكن يبدأ هنا  
 بالزوج لقوة جانبه بعد  
 التحالف ببقاء البضع له  
 سواء اختلفا قبل الوطء أم  
 بعده فيحلفان على البت  
 الا الوارث في النفي فيحلف  
 على نفي العلم على القاعدة في  
 الحلف على فعل الغير  
 (كزوج ادعى مهر مثل  
 وولى صغيرة أو مجنونة)  
 ادعى (زيادة) عليه فانهما  
 يتحالفان كما مر فلو نكلت  
 الصغيرة أو المجنونة قبل  
 حلف الولي حلفت دونه ولو  
 اختلف الزوج وولى البكر  
 البالغة العاقلة حلفت دون  
 الولي (ثم) بعد التحالف  
 (يفسخ المسمى) على ما مر  
 في البيع من أنها يفسخانه  
 أو أحدهما أو الحاكم ولا  
 يفسخ بالنكاح (ويجب  
 مهر مثل) وان زاد على  
 ما ادعته الزوجة اما اذا  
 ادعى الزوج دون مهر  
 المثل أو فوفه فلا تحالف  
 ويرجع في الاولى الى مهر  
 المثل لان نكاح من ذكرت  
 بدون مهر المثل يقتضيه



وفي الثانية الى قول الزوج) قال البلقينى كذا قالوه والتحقيق انه يحلف الزوج لعله ينكح فيحلف  
 الولي ويثبت مدعاؤه وان حلف الزوج ثبت ما قاله وهذا معلوم من كلامهم لانهم انما نقوا التحالف لا الحلف  
 حل ومثله زى لكن هذا انما يصح اذا كان مدعى الزوج فوق مهر المثل ودون مدعى الولي أما لو كان  
 فوق مدعى الولي أيضا فلامعنى لتحليفه بل يصدق من غير يمين ويدفع للولي قدر ما ادعاه ويبقى الزائد  
 بيده كما تقدم (قوله أعم من قوله ولو ادعت الخ) لانه لا يشمل ما اذا ادعى تسمية فأنكرتها (فرع) لو  
 لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها ما قبل العقد ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه  
 رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوى واعتمده الاذرى لانه انما ساقه اليها بناء على نكاحه ولم يحصل  
 حج زى أى ان كان المدفوع اليه رشيدا فان كان سفيها فلا رجوع له عليه اذا تلف كما تقدم في قول  
 المتن ولا يضمن ما قبضه من رشيد وتلف ولو بالتلافى في غير أمانة (قوله بأن لم تجر تسمية) بيان لمستند  
 مهر المثل وقوله بأن أنكره أى قال لا تستحق على شىء مبر (قوله أو سكت) بأن قال نكحتنا  
 ولم يزد أى ولم يدع تفويضا ولا اخلاء النكاح عن ذكر المهر شرح مر (قوله وذلك بأن نفي) هذا  
 بيان لمستند في انكاره في نفس الأمر بحسب زعمه بمعنى أن مستندا انكاره بحسب زعمه نفيه في العقد  
 وقوله أو لم يذ كفيه بيان لمستند سكوته بحسب زعمه فهو تلف ونشر مرتب حل وفيه أن نفي المهر في  
 العقد والسكوت عنه فيه يوجبان مهر المثل بالعقد فلا يظهر قوله كاف بيانا مع وجوب مهر المثل حيثئذ  
 تأمل وأجاب قل على الجلال بأنه زعم وجود نفي أو سكوت وظن أنهم ما يسقطان المهر لجهله وفي الواقع  
 جرت تسمية صحيحة فلهذا كف البيان واعترض قوله بأن نفي في العقد بأنه مكرر مع قوله السابق  
 بأن لم تجر تسمية صحيحة لان هذا من أفراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة اما بسبب نفي المهر  
 أو عدم ذكره أو تسمية فاسدة وأجيب بان قوله بأن لم تجر الخ بيان لمستند وجوب مهر المثل لما وقوله  
 بأن نفي بيان لمستند انكاره أو سكوته مر بإيضاح (قوله كف بيانا) أى ذكر قدر (قوله وهو  
 اختلاف الخ) أى يؤل الى ذلك اه وبعبارة مر وحج وهو اختلاف في قدر مهر وقول غير واحد  
 في قدر مهر المثل يحتاج لتأمل لانها تدعى وجوب مهر المثل ابتداء وهو يشكر ذلك ويدعى تسمية قدر  
 دونه وليس اختلاف في قدر مهر المثل سيما مع قولها انها تستحق عليه مهر المثل لان الاختلاف في قدر  
 مهر المثل يصدق فيه الزوج لانه غارم فان أريد أن هذا قد ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر مثلها بان  
 تدعى عدم التسمية وان مهر مثلها أكثر مما يثبت صح ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير ما مر من أن  
 القول قوله في قدر مهر المثل لانها تم اتفاقا على انه الواجب وان العقد خلا عن التسمية بخلافه هنا اه  
 وأجاب قل على المحلى ان المعنى وهو اختلاف في تسمية صحيحة وقعت حال العقد هل تساوى مهر  
 المثل أولا فالزوجة تدعى مسمى قدر مهر المثل وهو يدعى مسمى دونه (قوله يمين الرد) اعتراض تسمية  
 هذه اليمين يمين الرد لانه لم يتوجه عليه يمين وردت عايبا وأجيب بانها يمين رد لو بين المهر أى لانه يحلف  
 حيثئذ أو يقال نزل اصراره على الانكار منزلة نكوله عن اليمين شيخنا لان سكوت المدعى عليه عن  
 جواب الدعوى لا لنحو دهنه منزل منزلة النكول كما يأتى (قوله كان يتخللها خلع) وكان يفسخ  
 النكاح الاول لموجب ثم يعقد عليها (قوله ولا حاجة للعرض) فإذا تعرضت هل تحتاج الى بينة أولا  
 الظاهر الاول (قوله الى العرض له) أى للخلع قال مر في شرحه ولو أعطاهما لا وادعت انه هدية وقال  
 بل صداق صدق بيمينه وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق لانه أعرف بكيفية ازالة ملكه فان أعطى

لانه خلاف الظاهر نعم له تحليفها على نفي ذلك لا مكانه

التسمية أعم من قوله ولو  
 ادعت تسمية فأنكرها  
 تحالف وتقييدى دعوى  
 الزوج بمهر المثل والولى  
 بزيادة من زيادتي (ولو  
 ادعت نكاحا ومهر مثل)  
 بان لم تجر تسمية صحيحة  
 (فأقر بالنكاح فقط) أى  
 دون المهر بان أنكره أو  
 سكت عنه وذلك بأن نفي  
 في العقد أو لم يذ كفيه  
 (كف بيانا) لمهر لان  
 النكاح يقتضيه (فان ذكر  
 قدر أو زادت) عليه  
 (تحالفا) وهو اختلاف  
 في قدر مهر المثل (أو أصر)  
 على انكاره (حلفت) يمين  
 الرد أنها تستحق عليه مهر  
 مثلها (وقضى لها) به (ولو  
 أثبتت) باقراره أو بينة  
 أو يمينها بعد نكوله (أنه  
 نكحها أمس بالثمن واليوم  
 بالثمن) وطالبته باليمين  
 (لزماء) لا مكان صحة العقد  
 كان يتخللها خلع ولا  
 حاجة الى العرض له ولا  
 اللوط في الدعوى (فان  
 قال لم أطأ) فيهما أو في  
 أحدهما (صدق بيمينه)  
 لموافقة للاصل (وتشطر)  
 ما ذكر من الأقين أو من  
 أحدهما لان ذلك فائدة  
 تصديقه (أو) قال كان  
 اثباتى تجديدا) للاول  
 لا عقدا ثانيا (لم يصدق)

من لادين عليه شياً وقال الدافع بعوض وأنكر الأخذ صدق الأخذ يمينه ويفارق ما قبله بان الزوج مستقل بأداء الدين ويقصد موافقه يدبراءة ذمته اهـ

**(فصل في الوليمة)** (قوله وهو) أي لغة الاجتماع سميت بذلك لما فيها من اجتماع الزوجين اهـ زى أولما فيها من الاجتماع على الطعام (قوله وهي تقع) أي تطلق شرعاً ع ش مع أن عبارة المختار الوليمة طعام العرس اهـ فهي تقتضي أن قول الشارح وهي تقع الخ لغوي أيضاً (قوله يتخذ لسرور) كاختان والقدم من السفر ان طالع عرفاني غير بعض النواحي القرية وخرج بالسرور ما يتخذ للصيبة فليس من أفراد الوليمة وفي شرح الروض للشارح ان ما يتخذ للصيبة من أفراد الوليمة وان التعبير بالسرور جرى على الغالب وعليه جرى شيخنا ومن ثم قال الوليمة اسم لكل دعوة لطعام يتخذ لحادث سرور أو غيره حل وقد نظم بعضهم أسماء الولائم فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة \* عقيقة مولود وكبرة ذى بنا

وضيمة موت ثم اعدار خاتن \* نقيعة سفر والمآدب للثنا اهـ

ابن المقرئ وقوله نقيعة سفر أي للقادم من سفره وقوله والمآدب الخ أي يقال لها مأدبة بسكون الهمزة وضم الدال اذ الم يكن لها سبب الاثناء الناس عليه اهـ زى وقيل هي أن يصنع طعاما لما يثني الناس عليه كحفظ قرآن وختم كتاب (قوله من عرس واملاك) عطف خاص على عام ان أر بد بالاملاك العقد والعرس يطلق على العقد وعلى الدخول حل (قوله استعما لها مطلق في العرس أشهر) قال م ر ولم يتعرض الوقت للوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها موسع من حين العقد ولا آخر لوقتها فيدخل وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول أي عقبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل فلا تجب الاجابة قبل العقد وان اتصل بها ولا نفوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة اهـ ونقل ابن الصلاح ان الافضل فعلها ليلا لانها في النهاية مقابلة لنعمة ليلة شرح م ر أي وهي الدخول (قوله الوليمة) أي فعلها العرس أي لعقد حل (قوله على بعض نسائه) وهي أم سلمة شورى (قوله بمدن من شعير) قال ع ش على م ر ولم يعلم كيف فعل فيها أي هل جعلها مخبأ أو فطيرا أو ظاهرا أنه لم يضم اليها شيئا آخر قال البرماوى رأيت في بعض الهوامش انه قلاهما وجعلهما سفوقا وأما السمن ومامعه فوضع كل واحد منهما وأكلوه بالخبز والظاهر أن التمر والسمن لم يضاف اليهما خبز بل أكلوا التمر بالسمن من غير شيء آخر اهـ شيخنا عزيزى (قوله وعلى صفة) أي بعد أن أعتقها وعقد عليها وجعل عتقها صداقها وهو من خصوصياته صلى الله عليه وسلم وقوله بمر الخ عبارة المحلى أولم على صفة بحسب قال قل الحيس بفتح الحاء وسين مهملة التمر والسمن والاقط المخلوطة (قوله ولو بشاة) قال في الفتح ليست لوهذه الامتناعية وانما هي التي للتقليل بالقاف **(تنبيه)** يتجه تعدد هاتين الزوجات والاماء وان عقد عليهن معا كزوجاء له أولاد يندب له ان يعق عن كل واحد وتكنى وليمة واحدة بعد تزوج الجميع بقصد هـ شورى (قوله رواها البخارى) أي الثلاثة (قوله لتتمكن) وهو من يملك زيادة على يوم وليمة ما يفي بها وقيل كفاية العمر الغالب شيخنا عزيزى (قوله شاة) أي بصفة الاضحية قال م ر وصرح الجرجاني بندب عدم كسر عظمها كالعقيقة (قوله لوليمة الدخول) أي فالمراد بالعرس الدخول ولكن الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل خلافا لما بحثه السبكي في التوشيح حل وانظر رأي داع لذكر هذا المراد المقتضى أنها لا تجب الا بالدخول مع أنها تجب بالعقد (قوله يدعى لها الاغنياء) فيه ان هذا يقتضى أن التخصيص للاغنياء تجب الاجابة معه وهو يخالف ما صرح به المصنف ثم رأيت حج

**(فصل في الوليمة)** من الولم وهو الاجتماع وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عرس واملاك أو غيرهما لكن استعمالها مطلق في العرس أشهر وفي غيره تقييد فيقال وليمة ختان أو غيره (الوليمة) لعرس أو غيره (سنة) لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا فقد أولم على بعض نسائه بمدن من شعير وعلى صفة بخر وسمن وأقط وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة رواها البخارى والامري في الاخير للندب قياسا على الاضحية وسائر الولائم وأقلها لتتمكن شاة وغيره ما قدر عليه والمراد أقل الكمال شاة لقول التنبيه وبأى شيء أولم من الطعام جاز (والاجابة لعرس) بضم العين مع ضم الراء واسكانها والمراد الاجابة لوليمة الدخول (فرض عين) وغيره سنة) لحسب الصحيحين اذ ادعى أحدكم الى الوليمة فليأتها وخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء



أجاب بان الكلام في مقامين بيان ما جيل عليه الناس في طعام الوليمة وهو الرياء أي شأنها ذلك وليس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان ما جيلوا عليه في اجابتها وهو التواصل والتحاب وهو انما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغراي منفرد المصدر ومن شأن التخصيص ذلك حل ووجه تدعى حال من الوليمة مقيدة لكونها اشرا كما قاله البرماوي وقيل انها على خلافها أي لانها تدعى اليها الاغنياء (قوله ومن لم يجب الدعوة) أي التي لا تخصيص فيها لا مطلقا خلافا لمن فهمه على عمومها لان القول بوجوب الاجابة مع وصف الوليمة بكونها من الشر من ابعاد البعيد اذا الشر بما يطلب البعد عنه فكيف يتوهم أن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أو يجوز الحضور اليه فضلا عن الوجوب برماوي وليس هذا من الحديث وانما هو مدرج من كلام أبي هريرة ع ش على مر وعليه فلا يصح الاستدلال بالحديث لان محل الاستدلال ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يقال بان النبي صلى الله عليه وسلم وأقره أو اطلع عليه الصحابة وسكتوا عليه فصارا اجاءا سكونيا (قوله قالوا والمراد الخ) وجه التبري واضح وهو أن هذا التخصيص يحتاج الى دليل مع مجيء التعميم في الحديث الذي ساقه الشارح بعده حل (قوله لانها المعهودة عندهم) فهي المرادة عند الإطلاق (قوله على التدب في وليمة غير العرس) فيكون من استعمال الامر في حقيقته ومجازه (قوله منها اسلام داع) ومنها كون المدعو حار شيدا أو عبدا أذن له سيده أو مكانا لم يضر حضوره بكسبه أو يضر وأذن له السيد على الوجه وأن يكون الداعي مطلق التصرف وان لا يترتب على الاجابة خلو محرمته وأن لا يكون الداعي ظالما ولا فاسقا ولا شريرا طالبا للباهة والفخر كما في الاحياء شوري وان لا يعتذر للداعي فيعذره أي عن طيب نفس لا عن حياء بحسب القرائن ولا تكون كثرة الزجة عنده ان وجد سعة لم يدخله ومجلسه أو من على نحو عرضة والاعذر اه مر ملخصا (قوله دعاه ذمي) أي ان رجي اسلامه أو كاره حيا أو جارا أو الام تسن بل تكره حل (قوله لكن سنهاله) أي في العرس وأما لغير وليمة العرس فهل تسن الاجابة أيضا حل وقوله في دعوة مسلم أي في غير العرس اذا الاجابة فيه واجبة (قوله بان لا يخص بها الاغنياء) أي من حيث كونهم أغنياء بخلاف ما لو خصهم لكونهم جيرانه أو أهل حرفته أو نحو ذلك فتجب الاجابة عليهم وكذا لو خص واحد الكون طعامه لا يكفي أكثر من واحد فانه يجب عليه الحضور حل والمراد بالغنى هنا من يقصد التجميل بحضوره لنحو وجاهة أو جاه كافي ع ش على مر (قوله ولا غيرهم) فاذا خص أي المتمكن بدعائه شخص ما تجب الاجابة لاهله ولا على غيره ونقل عن شيخنا زى انه لو خص الفقراء وجبت الاجابة عليهم اه حل وهذا هو المعتقد الشرط أن لا يخص الاغنياء لغناهم كما يفهم من كلام الاصل (قوله أو جيرانه) المراد بهم هنا أهل محله ومسجده دون أر بعين دارا من كل جانب شرح مر (قوله فالشرط) جواب شرط مقدر تقديره فان لم يتمكن من التعميم لفقراء وقلة الطعام فالشرط الخ أي في شرط لوجوب الاجابة أحد أمرين التعميم لجيرانه وعشيرته مثلا عند التمكن وكثرة الطعام وان لا يظهر منه قصد التخصيص عند عدم تمكنه لفقراء وقلة الطعام هكذا يؤخذ من شرح الروض شيخنا وعبارة شرح الروض وليس المراد أن يعم جميع الناس لتعذره بل لو كثرت عشيرته أو نحوها خرجت عن الضبط وكان فقيرا لا يمكنه استيعابها فالوجه كما قال الاذري عدم اشتراط عموم الدعوى بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص (قوله قصد التخصيص) أي لغنى دون غيره زى (قوله أو نائبه) بأن يشافه بالدعوة أو بالوعظ بدعوته من غير النائب فالظاهر عدم الوجوب أي ولو كان الداعي أو نائبه صديقا لم يعهد عليه كذب ويشترط أن تكون الدعوة بلفظ صريح كالحب أن تحضر لا بكناية كان شئت أن تحضر فافعل أو اذا أردت أن تجملني فافعل وان كان ذلك على سبيل التأدب أو

ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله قالوا والمراد وليمة العرس لانها المعهودة عندهم وحل خير أي داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره على التدب في وليمة غير العرس وأخذ جماعة بظاهره وذكر حكم وليمة غير العرس من زياتي وانما تجب الاجابة أو تسن (بشروط منها اسلام داع ومسدعو) فينتفى طلب الاجابة مع الكافر لا تنفاه المودة معه نعم تسن لمسلم دعاه ذمي لكن سنهاله دون سنهاله في دعوة مسلم (وعموم) للدعوة بأن لا يخص بها الاغنياء ولا غيرهم بل يعم عند تمكنه عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته وان كانوا كلهم أغنياء تحبب شر الطعام فالشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص (وان يدعو معيناً) بنفسه أو نائبه بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحو (و) أن مدعوه (لعرس في اليوم

لكن دون سنه في اليوم الاول في غير العرس (ثم تكبره) فيما بعده في أي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حتى وفي الثاني معروف وفي الثالث رابع وسبعة (وان لا يدعو له خوف) منه كقطع في جابه فان دعاه شيء من ذلك لم تلزمه الاجابة (و) ان (لا يندرك أن لا يدعو آخر) فان دعاه آخر قدم الاسبق ثم الاقرب رجاء داراهم يقصر (و) كان (لا يكون ثم من يتأذى به أو تقبح مجالسته) كالاراذل فان كان ثم شيء من ذلك اتقى عنه طلب الاجابة لما فيه من التأذى أو الغضاضة (ولا) ثم (منكر) ولو عند المدعو فقط (كفرش حرمة) لكونها حريرا والوليمة للرجال أو كونها مفسوبة أو نحو ذلك (وصور حيوان مرفوعة) كان كانت على سقف أو جدار أو ثياب ملبوسة أو وسادة منصوبة هذا (ان لم يزل) أي المنكر (به) أي بالمدعو والا وجبت أو سنت اجابته اجابة للدعوة وازالة المنكر وخرج بما

الاستعطاف مع ظهور الرغبة في حضور المدعو لان الوجوب محتاط له فلا يكفي بلفظ محتمل والقرينة المذكورة غاية ما تقتضيه ندب الحضور كذا قال بعضهم وفي كلام شيخنا وجوب الاجابة حينئذ حل (قوله ثلاثة أيام) والوجه أن تعدد الاوقات كتعدد الايام شرح م (قوله لم تجب الاجابة الا في الاول) ما لم يكن فعل ذلك لضيق منزله وكثرة الناس والا كانت كولاية واحدة دعا الناس اليها أفواجا فتجب على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في اليوم الثاني أو الثالث حل (قوله وتسن لهما في الثاني) ومن ذلك ما يقع أن الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيء طعاما ويدعو الناس ثانيا فلا تجب الاجابة ع (قوله انه صلى الله عليه وسلم قال الخ) يتأمل دلالة هذا الحديث على المدعى فانه لا دلالة فيه لا على وجوب ولا سنة ولا كراهة الا أن يقال دلالة على المدعى باللازم وقوله حق أي مطلوبة شرعا ع (قوله وفي الثاني معروف أي احسان ومواساة اه عزيزي وقوله وسبعة تفسير ع (قوله لم تلزمه الاجابة) المناسب لم يطلب منه الاجابة (قوله كان لا يدعو آخر) عبارة شرح م وان لا يدعى قبل وتلزمه الاجابة أما عند عدم لزومها فيظهر أنها كالعديم وعند لزومها يجيب الاسبق فان جاء آتعا أجاب الاقرب رجاء فان استويا أقرع بينهما وظاهر قولهم أجاب الاقرب وقولهم أقرع وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالنسبة فقط لتعارض المسقط للوجوب لم يعد اه (قوله قدم الاسبق) أي ان وجبت اجابته والا فهي كالعديم شرح م فإني حل غير ظاهر وقال بعضهم قدم الاسبق أي ان استويا في الندب أو الوجوب فان سبق من تسن اجابته وتأخر من تجب اجابته قدم الثاني عند م (قوله ثم الاقرب رجاء) أي ان دعيا معا (قوله وأن لا يكون ثم من يتأذى به) أي لمدواة أول رحمة ولم يجد سعة يأمن فيها على نحو عرضة أو هناك من يضحك الناس بالفحش والكذب أو كان ثم نساء ينظرن لرجال أو آله طو يسمعهما أو يعلم بأنها تضرب في ذلك الوقت وان لم تكن بمحل حضوره بأن كانت بيت من بيوت الدار بخلاف ما اذا كانت بجواره اه حل ومن العذر كونه امر دجيلة بخشي عليه من ربة أو تهمة وان أذن وليه كما يحسنه الاذرعى شورى (قوله أو تقبح) أي وان لم يتأذى وقوله كالاراذل يصح أن يكون مثلا لكل من الامرين وقوله اتقى عنه طلب الاجابة أي الشامل للواجب والمندوب (قوله أو الغضاضة) أي المنقصة مختار ع (قوله ولا ثم منكر) أي بمحل الحضور ولو عند المدعو فقط ككسب التبيذ عند الخنفي والمدعو شافى فتسقط الاجابة عن الشافى فقط اه ولا ينافيه ما يأتي في السير أن العبرة في الذي ينكر باعتقاد الفاعل تحريمه لان ما هنا في وجوب الحضور ووجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فيسقط الحضور لذلك وأما الانكار ففيه اضرار بالفاعل ولا يجوز اضراره الا اذا اعتقد تحريمه بخلاف ما اذا اعتقده المنكر فقط لانه لا يعمل أحد بقضية اعتقاده غيره حج س (قوله وصور حيوان) أي مشتملة على ما لا يمكن بقاءه بدونه دون غيره هذا ان كانت بمحل حضوره أو نحو باب ومم شرح م وقال حل وان لم يكن لها أي الصور نظير كبقرة بأجنحة (قوله أو ثياب ملبوسة) أي شأنها ذلك فتدخل الموضوع على الارض شرح م وعبارة حج ملبوسة ولو بالقوة (قوله والا وجبت) أي في العرس أو سنت أي في غيره ويتجه الوجوب من حيث ازالة المنكر شورى أي فهي سنة من حيث كونها وليمة غير عرس وواجبة من حيث ازالة المنكر اه سم (قوله قطع رأسها) أي أو نصفها الاسفل لانه لا يكاد يقال له حيوان قال الرشيدى بخلاف ما لو خرق بطنها فانها تحرم لوجود المحاكاة اذ يقال لها



مبتدل وغيره لا يشبه حيوانا في روح بخلاف صور الحيوان المرفوعة فانها تشبه الاصنام وقول من مع ذكر الشرط الاول والثالث وسن  
الاجابة في اليوم الثاني من زيادتي وتعبيري بعموم وبمحرمه اعم وأولى من (٤٣٣) تعبيره بأن لا يخص الاغنياء وبحري

وتعبيري بأن لا يعذر مع  
التمثيل له بما بعده أولى من  
اقتصاره على ما بعده  
اذ لا ينحصر الحكم فيه  
اذ مثله أن لا يكون المدعو  
قاضي ولا معذورا بما يبرخص  
في ترك الجماعة ونحو ذلك  
كان يكون الداعي أكثر  
ماله حرام (وحرم تصوير  
حيوان) ولو على أرض  
قال المتولي ولو بلأرض من غير  
البخاري أشد الناس عذابا  
يوم القيامة الذين يصورون  
هذه الصور ويستثنى لعب  
البنات لان عائشة كانت  
تأبى بها عنده صلى الله  
عليه وسلم رواه مسلم  
وحكمته تدريهن أمر  
الترية (ولان سقط اجابة  
بصوم) خبر مسلم اذا دعى  
أحدكم الى طعام فليجب  
فان كان مفطرا فليطعم وان  
كان صائما فليصل أى فليدع  
بدليل رواية فليدع بالبركة  
واذا دعى وهو صائم فلا  
يكراه أن يقول انى صائم  
(فان شق على داع صوم  
نقل) من المدعو (فالفطر  
أفضل) من اتمام الصوم  
والا فلا تمام أفضل أما صوم  
الغرض فلا يجوز الخروج  
منه ولو موسعا كنذر مطلق  
ويسن للفطر الا كل وقيل

حيوان فتمنع طلب الحضور وقيل انها لا تحرم لانها لا تعيش مع ذلك فعلى هذا لا يمنع طلب الحضور حر  
(قوله مبتدل) مقتضاه انه لا تحرم استدانتها والنظر اليها حل (قوله اعم وأولى) الظاهر أنها  
راجعان لكل لان قول الاصل أن لا يخص الاغنياء لا يشمل ما اذا خص غيرهم ويوهم أنه اذا خص  
غيرهم تجب الاجابة وليس كذلك على ما فيه والمعتد وجوبه اذا خص الفقراء كما قاله زى فكلام  
الاصل هو الصواب وقوله أيضا حر لا يشمل ما اذا كان الفراش مفصوبا ويوهم أنه اذا كان الفراش  
حريرا والوليعة للنساء لا تجب الاجابة وليس مراد بخلاف قول المصنف محرمه اه شيخنا عزى  
(قوله أكثر ماله حرام) أو فيه شبهة قوية بان علم أن فيه حراما وان لم يكن أكثر خلافا للمصنف وان  
كان لا نكرهه ماله ومواكلته الا حيث كان أكثر ماله حراما لانه يحتاج للوجوب ما لا يحتاج للكره  
حل (قوله ويستثنى) أى من حرمة التصوير تصوير لبنات فلا يحرم تصويرها وهي جمع لعبة  
كغرفة وغرف اسم للشكل الذى تسمى البنات عروسه وقوله كانت تلعب بها عنده أى فى بيت أبيها  
بحضوره صلى الله عليه وسلم قبل تزويجها كما قاله شيخنا العزيز ولو كان حراما لكسر الصور وقال  
حل فى بيته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا تسقط اجابة بصوم) أشار به الى أن الصوم ليس من  
الاعتذار قال مر واستثنى منه البلقينى ما لودعاه فى نهار رمضان والمدعوون كلهم مكافون صائمون  
فلا تجب الاجابة اذ لا فائدة فيها الا مجرد نظر الطعام والجلوس من أول النهار الى آخره مشق ويؤخذ منه  
انه اذا دعاهم آخر النهار تجب الاجابة (قوله فليدع بالبركة) أى والمغفرة ونحو ذلك لاهل المنزل كما هو  
ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسيما بالتورسنة للضرأ يضافد كرا الصائم هذا العمل لكونه آكد منه  
جبراهم لما فاتهم من بركة آكله ويحتمل أن المراد هذا الدعاء للآكلين جبراهم لما فاتهم من بركة  
صومه اه حج قال الشوبرى وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسجود ليحصل له فضلها  
ويتبرك أهل المكان والحاضرون (قوله فلا يكره الخ) ما لم يخش الرياء والا كره وفائدة هذا القول رجاء  
أن يعذره الداعي فيتركه فتسقط عنه الاجابة (قوله فالفطر أفضل) ويندب كفاى الاحياء أن ينوى  
بفطره ادخال السرور عليه (قوله والضيف) المراد به هنامن حضر طعام غيره بدعوة ولو عامة أو مع  
علمه برضارب الطعام قل وحقيقته الغريب ومن ثم تأكدت ضيافته وكرامته من غير تكلف  
خروج من خلاف من أوجبها والضيف سمي باسم ملك يأتي برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوما  
وينادى فيهم هذا رزق فلان كما ورد فى الخبر ما خوذ من الضيافة وهى الاكرام فلو دعاه عالما أو صوفيا  
فحضر بجماعته حرم حضور من لم يعلم رضا المالك به منهم اه قل على الجلال (تنبيه) الراجح  
أنه ملك الطعام بوضعه فيه لکن ملك مراعاة وقياس ملكه بذلك أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه  
وارثه أى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بشحو يبيع ولخرج من فيه قهرا أو اختيارا فهل يزول  
ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير  
الاكل وهل ماذكر من ملكه بوضعه فيه خاص بالحر أو شامل للرقيق ويخص قولهم انه لا يملك  
ولو بملك سيده بالملك غير المراعى بخلافه كما هنا شوبرى وفى قل على الجلال وملكه بوضعه فيه  
على الاعتماد ويتم ملكه بالازدراء فلو دعاه قبله رجع لملكه (قوله مما قدم) أفاد التعبير عن انه  
لا يأكل جميعه وهو كذلك حيث لم تقم قرينة عرفية على أن كل جيمه كأن كان قليلا اه حج

( ٥٥ - (بحري) - ثالث )  
يجب صححه النووي فى شرح مسلم وأقله لقمة (واضيف) كل  
مما قسم له باللفظ من مضيفه اكتفاء بالقرينة العرفية كفاى الشرب من السقايات فى الطرق (الا ان ينتظر) الداعي (غيره) فلا يأكل كل

مضى بحضرة أو يأذن المضيف لفظاً وهذا من زيادتي وخرج بالكل مما قدم له غيره فلا يأكل من غير ما قدم له ولا يتصرف فيما قدم له بغيراً كل  
لأنه المأذون فيه عرفاً فلا يطعم منه سائلاً ولا هرة وله أن يلقم منه غيره من الأضياف إلا أن يفاضل المضيف طعامهما فليس لمن خص بنوع  
أن يطعم غيره منه (وله أخذ ما يعلم (٤٣٤) رضاه به) لأن شك قال الخزالي وإذا علم رضاه ينبغي له مراعاة التصفة مع

الرفقة فلا يأخذ إلا ما يخصه  
أو يرضون به عن طوع  
لا عن حياء وأما التطفل  
وهو حضور الدعوة بغير  
إذن فحرام إلا أن يعلم رضا  
رب الطعام لصداقة أو مودة  
وصرح جماعة منهم  
المأذون بتحرير الزيادة  
على قدر الشبع ولا يضمن  
قال ابن عبد السلام وإنما  
حرمت لأنها مؤذية للزواج  
(وحل نثر نحو سكر) كدما نثر  
ودراهم ولو ز وجوز وتم  
(في أملاك) على المرأة  
للنكاح (و) في (ختان)  
وفي سائر الولائم فيما يظهر  
عملها بالعرف وذكر الختان  
من زيادتي (و) حل  
(التقاطه) لذلك (وتركها)  
أي نثر ذلك والتقاطه (أولى)  
لأن الثاني يشبه الهبي  
والأول تسبب إلى ما يشبهها  
نعم إن عسرف أن النثر  
لا يؤثر بعضهم على بعض  
ولم يفسد الح التقاط في  
مروءة الملتقط لم يكن  
الترك أولى وذكر أولوية  
ترك النسب من زيادتي  
ويكره أخذ النثار من الهواء  
بأزار أو غيره فإن أخذه منه  
أو التقطه أو بسط حجره له

(قوله لفظاً) لا يخفى أن مثله الإشارة حل (قوله فلا يطعم منه سائلاً) بخلاف الضيفة المشترطة على  
الذي اه حل (قوله فليس لمن خص بنوع) بأن قامت القرينة على ذلك وظاهره وإن خص  
بالنوع السافل فلا يطعم من خص بالنوع العالي حل وعبارة شرح مر في حرم على ذي النفيس  
تلقم ذي الخسيس دون عكسه ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك والمفاوطة بينهم مكروهة أي إن خشي منها  
حصول ضيعة (قوله وله أخذ ما يعلم رضاه به) أي أو يظنه بقرينة قوية بحيث لا يتخلف الرضا عنها  
عادة شرح مر وظاهر صنيع المصنف أن هذا خاص بالمضيف مع أنه عام (قوله ينبغي له) هل المراد  
يندب ولا يكره اللقمة ولا يسرع مضغها بحيث يستوفي أكثر ما قسم له حل (قوله على قدر الشبع)  
بأن يصير بحيث لا يشتهي ذلك المأكول حل (قوله فحرام) بل يفسق به إن تكرر للخبر المشهور  
أنه يدخل سارقاً ويخرج مغيراً وإنما لم يفسق بأول مرة للشبهة مر (قوله ولا يضمن) أي إذا علم رضا  
رب الطعام اه شورى (قوله لأنها مؤذية للزواج) وحينئذ تحرم سواء كانت تلك الزيادة من ماله  
أو من مال غيره ومقتضاه أنها حيث لم تؤذ لا تحرم ولا ضمان وإن لم يعلم رضا المضيف ولا يبعد الضمان  
والحرمة حيث لم يعلم رضاه بذلك وانما تكره حيث علم رضاه لأنها قد تؤذي حل (قوله وحل نثر)  
هو الرمي بمفرق شرح مر (قوله في أملاك) أي بسبب أملاك قال في المختار الأملاك الزوج وقد  
أمكنه فلا تافلانة أي زوجته أياها اه لكن الظاهر أن المراد بالأملاك هنا الدخول كما يدل عليه  
قوله للنكاح وعبارة شرح مر في أملاك أي عقد النكاح وعليها فالمراد بالنكاح في عبارة لشرح  
الوطء (قوله عملاً بالعرف) علة لقوله وحل الخ (قوله يشبه الهبي) أي النهب (قوله نعم إن عرف)  
أي أو ظنه بقرينة معتبرة وهو استدراك على قوله وتركها أولى بالنسبة للالتقاط فقط كما في شرحي مر  
و حج وشرح الروض فقوله لم يكن الترك أولى أي ترك الالتقاط (قوله لم يملكه) لأنه في الأصل  
ملك وقد وقع مع من هو أولى به وبه فارق ما لو عشت طائر بملك غيره أو دخل سمك مع الماء لبركة  
غيره حيث يملكه بأخذه على المعتمد كما في حل وأما قوله أي الحلبي لبقائه على ملك النثر ولم يأذن  
في أخذه لغيره من هو أولى به ففيه نظر لزال ملك النثر عنه بالنثر وقال زى قوله لم يملكه بخلاف ما مر  
في التحجر لأن ذلك غير ملك بخلاف هذا فإنه باق ملك النثر ولم يأذن في أخذه ممن هو أولى به (قوله)  
بطل اختصاصه به) فلو أخذه غيره ملكه وقوله فهو كالواقع على الأرض أي فيبطل اختصاصه به فلو  
عطف قوله ولو نفقضه على ما قبله وأخر قوله بطل اختصاصه عن الثلاثة كان أولى وأوضح تأمل

#### كتاب القسم والنشوز

ذكر القسم عقب الوليمة نظر إلى التعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبها وإن كان الأفضل تأخيرها  
عنه كما مر وعقبه بالنشوز لأنه يقع بعده غالباً ووجهه ما لا نه يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه  
والقسم يفتح القاف وسكون السين وبكسر القاف النصيب وفتحهما اليمين والنشوز من نشز إذا  
ارتفع لأن فيه ارتفاعاً عن أداء الحق وعبارة شرح الروض في عشرة النساء والقسم والشقاق سمي  
بذلك لأن الإنسان إذا أبغض شخصاً يعطيه شقه وعلى هذا قيل كان ينبغي له أن يزيد في الترجعة وعشرة

فوقع فيه ملكه وإن لم يسقط حجره له لم يملكه لأنه لم يوجد منه قصد ملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره  
ولو أخذه غيره لم يملكه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفقضه فهو كالواقع على الأرض

كتاب القسم بفتح القاف (والنشوز)

النساء



وهو الخروج عن الطاعة (يجب قسم الزوجات) ولو كن اماء فلا دخل لاماء غير (٤٣٥) زوجات فيه وان كن مستولات

قال تعالى فان خفتن أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل الذي هو فائدة القسم في ملك المملوك فلا يجب القسم فيه لكن يسن كي لا يحقد بعض الاماء على بعض هذا ان (بات عند بعضهن) بقرعة أو غيرها وسيأتي وجوبها لذلك (فيلزمه) قسم (لن يقي) منهن (ولو قام بهن عذر كمرض وحيض) ورتق وقرن واحرام لان المقصود الانس لا الوطء وذلك بان يبيت عنده من يقي منهن تسوية بينهما ولا تجب التسوية بينهما في التمتع بوطء وغيره لكنها تسن ويستثنى من استحقاق المريضة القسم ما لو سافر بنسائه فتخلفت واحدة لمرض فلا قسم لها وان استحققت النفقة صرح به الماوردي (لا) ان قام بهن (نشوز) وان لم يحصل به أم كجئونة فن خرجت عن طاعة زوجها كأن خرجت من مسكنه بغير إذنه أو لم تمنح له الباب ليدخل أو لم تمكنه من نفسها لا تستحق قسما كما لا تستحق نفقة وإذا عادت للطاعة لا تستحق قضاء والذي عليه القسم كل زوج عاقل

النساء لانه مقصود الباب وأجيب بان من لازم بيان احكام القسم والنشوز بيان بقية أحكام عشرة النساء أي بعض تلك الاحكام لا كلها فيغني القسم والنشوز عن عشرة النساء حل (قوله وهو) أي شرعا ومعناه الارتفاع وفي الخروج عن الطاعة ارتفاع عن أداء الحق (قوله يجب قسم) حتى على النبي صلى الله عليه وسلم على الراجع لانه كان يقسم بين نسائه ويقول ان هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما أملك اه روض (قوله زوجات) أي حقيقة فلا تدخل الزوجية (قوله ولو كن اماء) بأن كان زوجهن رقيقا أو حرا أو تزوج واحدة بعد واحدة في بلاد (قوله فيه) أي في القسم قاله الشوبري والاحسن رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوعه للقسم بوجه أنه لا دخل لمن لا وجوب له لا ندبا مع أنه يندب لمن كيا أتى (قوله أن لا تعدلوا) أي في الواجب فلا يتعارض مع آية ولن تستطيعوا أن تعدلوا لانه في المنسوب أو الأعم والآية الأولى في القسم الحسي الآتي في كلام المصنف والثانية في المعنوي المتعلق بالقلب كالحبة وعليه حديث اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما أملك ولا أملك اه قل على الجلال (قوله أشعر ذلك) كان مراده بالاشعار عدم التصريح والافادة لآية مفيدة لذلك بل اذاع شوبري (قوله في ملك المملوك) متعلق باليجب (قوله فلا يجب القسم) أتى به وان علم توطئة لما بعده (قوله كي لا يحقد) الحقد البغض والجمع أحقاد ع ش (قوله هذا) أي وجوب القسم ان بات بالفعل وبات جرى على الغالب فلم يكتف بها عند بعضهن لزمه أن يكتفى بذلك الزم عند الباقيات حل أو أن بات بمعنى صار ليلاً أو نهارا (قوله وجوبها) أي القرعة وقوله لذلك أي للبيت عند بعضهن (قوله فيلزمه قسم) فلو تركه كان كبيرة ع ش على ممر للخبر الصحيح اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط اه شرح ممر وأتى المصنف بذلك وان كان مفهوما مما تقدم توطئته لقوله ولو قام بهن عذر (قوله في التمتع) أي ولا في السكوة شيخنا عزيزي (قوله بوطء أو غيره) أي من بقية الاستماتات لتعلقه بالميل القهري مخرج ممر (قوله لكنهن تسن) أي ويستحب أن ينام مع كل واحدة في فراش واحد حيث لا عذر برماوى (قوله كجئونة أي كنشوزها) عزيزي (قوله كأن خرجت) لان حقوقا طلب حق أو لفت حيث لم يكفها الزوج عن ذلك أو لنحوها كتساب النفقة اذا أعسر بها حل (قوله أو لم تفتح له الباب) خرج بذلك ضربها له وشتمها فلا يعد نشوزا ع ش على ممر وفيه أن تفتح الباب ليس واجبا عليها حتى تكون ناشزة بتركه ويمكن أن يقال تمكنها واجب ولا يمكن الا بفتح الباب فهو واجب حينئذ من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ومن ثم قال ممر بدل هذه العبارة أو أعلقت الباب في وجهه ويجاب أيضا بأن المعنى لم تمكنه من فتحه أو هو محمول على ما اذا كان الاغلاق بفعلها اه شيخنا (قوله أو لم تمكنه من نفسها) أي ولو بنحو قبلة وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منها فان عذرت كان به صنان أو بخر مستحكما وتأذت به تأذيا لا يحتمل عادة لم تعد ناشزة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة على كذبها ع ش على ممر (قوله لا تستحق قسما) وهل له أن يبيت عندها ولا انظاها لاحتلزم على ذلك تأخير حق غيرها حل (قوله واذا عادت الخ) ولو عادت في أثناء اليوم لم تستحق بقيته على الوجه كالتفقة لا يعود وجوبها لبقية اليوم شوبري لكن نقل سم عن ممر أنها تستحق بقيته بخلاف النفقة واعتمده ع ش (قوله ولو مراهما) المراد به هنا من يقدر على الوطء وان لم يقارب منه سن البلوغ حل وعبارة ممر التقييد بالبلوغ جرى على الغالب فالمراد الممكن ووطؤه كذلك (قوله فالأثم على وليه) أي ان علم به وقصر كاهو واضح ولا يجب عليه القضاء والقياس وجوبه فلو جن الزوج بعد قسمه لبعض نسائه

أو سكران ولو مراهما أو سفيها فان جار المراهق فالأثم على وليه وفي معنى الناشزة

المعدة والصغيرة التي لا تطيق الوطء (وله اعراض غنم) بان لا يبيت عندهن لان المبيت حقه فله تركه (وسن أن لا يعطاهن) بان يبيت عندهن ويحصنهن (كواحدة) ليس تحته غيرها فله الاعراض عنها ويسن أن لا يعطاهن وأدنى درجاتها أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له أربع زوجات والتصریح بالسنة في الواحدة من زيادتي (والاولى) له (أن يدور عليهن) اقتداء به صلى الله عليه وسلم وصوناهن عن الخروج فعلم أن له (٤٣٦) أن يدعوهن لمسكنه ان اقرب بمسكن (وليس له أن يدعوهن لمسكن احدهن)

طاف به الولي على الباقيات حل (قوله المعتدة) أي عن شبهة حر لتحريم الخلوة بها والمجنونة التي يخاف منها والمجنونة ظلمة أولادها وان أذن فيه الزوج وتقل عن شيخنا زى ولو كان الخباس لها الزوج لا عن دين وفيه نظر حل والحاصل أنه ان حبسها الزوج بغير حق لانتفاء نفقتها ولا قسمها وان حبسها بحق سقطت كالوجسها أجنبي مطلقا بحق أو لا وجسها للزوج ان كان بحق لم يسقطا ولا اسقطا لان المانع من جهتها تقرير بشيخي (قوله وله اعراض) ذكره المتولي حر (قوله بان لا يبيت عندهن) أي ابتداء أو بعد تمام دورهن لاني أثبتته لنفقات حتى من بقي منهن حتى لو طلق واحدة من بقي وجب عليه تجديد نكاحها ليو فيها حقها حل (قوله أن لا يعطاهن) أي عن المبيت والجماع حج ع ش (قوله ويحصنهن) أي بالوطء لتلايؤدي ذلك الى فسادهن واضرارهن حل (قوله فعل) أي من قوله والاولى الخ (قوله ولأن يجمعهن بمسكن) ويجوز تخيما في سفر لمشقة الانفراد وكذا بمحل واحد في سفينة وقيل حج حيث تعذر افراد كل بمحل اه حل (قوله الابرضاهن) أي رضاهن غير السرية أما هي فلا يشترط رضاها وان غير السرية الرجوع عن الرضا حل (قوله وتشويش العشرة) لعل المراد بتشويش العشرة عدم اللفة بينهما فهو عطف مسبب على سبب اه شيخنا (قوله لكن يكره الخ) المدا على علمه يعلم احدي ضرراتها بذلك من غير تجسس منها وان لم يكن ذلك بحضورها ومحل الكراهة حيث لم يقصد أدية غيرها والا حرم وعلى هذا يحمل القول بالتحريم وعلى الحالة الاولى يحمل القول بالكراهة زى وحل (قوله ولو كان في داره الخ) تقييد للثمن (قوله الموحش) أي المنفر (قوله ويلزم من دعاه الخ) واستثنى الماوردى ما إذا كانت ذات قدر ونفوذ لم تعد البروز فلا يلزمها اجابته وعليه أن يقسم لها في يتها قال الاذرى وهو حسن وان استغفر به الماوردى فلو ركبت بأجرة فالأجرة عليها لا عليه لانها من ثمة التسليم لو اوجب عليها كما مر عن وأصله في شرح مروهذا اذا لم تكن معذورة فان كانت معذورة فالأجرة عليه لانه لا يلزمها الحضور اه قل على الجلال وتقل عن ع ش أنها عليه ذهابا وايابا ومثله الشويرى وعن سم انها عليها أول مرة فليراجع (قوله وهو أولى) لان الذي دلت عليه التواريخ الشرعية ان الليالي أول الشهر حل قال الزركشي كالاذرى والوجه في دخوله لذات النبوة ايلا اعتبار العرف لا طلوع الشمس أو غروبها زى (قوله وهو الذي الخ) التلاوة ليس فيها الواو وقوله النهار مبصر المراد ليقل تبصر وافية كما في جانب الليل قال القاضي بفرقة بين الظرف المجرد والظرف الذي هو سبب أي لان الليل ليس سببا للسكون والنهار سبب للابصار أي جعلكم مبصرين فيه حل والمراد بكونه مجردا أنه مجرد عن الدببة اذ لا يلزم من الليل السكون تدبير وعبرة البرماوى والنهار مبصر اسنادا لابرار اليه مجاز لانه مقتضى الابصار بذاته فكأنه مبصر فاذ لم يقل تبصر وافية وقوله لباس أي ساترا كاللباس وقوله معاش أي يتعيش فيه (قوله ولمسافر وقت نزوله) وان تفاوت وحصل

الابرضاهن كما زده بعد في هذه لما فيه من المشقة عليهن وتفضيلها عليهن ومن الجمع بين ضررات بمسكن واحد بغير رضاهن (ولا) أن (يجمعهن) ولا زوجة وسرية كافي البحر وغيره (بمسكن الا برضاهن) لان جمعهن فيه مع تباغضهن يولد كثرة الخصامة وتشويش العشرة فان رضين به جاز لكن يكره وطاء احدهن بحضرة البقية لانه بعيد عن الرواة ولا يلزمها الاجابة اليه ولو كان في داره حجر أو سفلى وعلو جلازساكنهن من غير رضاهن ان تميزت المرافق ولاقت المساكن بهن (ولا) أن (يدعو بعضا لمسكنه) وبعضى لبعض) آخر لما فيه من التخصيص الموحش (الابه) أي برضاهن (أو بقرعة) وهما من زيادتي (أو غرض) كقرب مسكن من بعضى اليها دون الاخرى أو خوف عليها دون الاخرى كان تكون

لو واحدة

شابة والاخرى عجوزا فله ذلك للمشقة عليه في مضيه للبعيدة وخوفه على الشابة ويلزم من دعاهها الاجابة

فان أبت بطل حقها (والاصل) في القسم ان عمله نهارا (الليل) لانه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أولى (تبع) لانه وقت المعاش قال تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لتدكنوا فيه وانتم مبصرون قال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (و) الاصل في القسم (ان عه ليل) كحارس (النهار) لانه وقت سكونه والليل تبع له لانه وقت معاشه (ولمسافر وقت نزوله) ليلا كان أو نهارا لانه وقت خلوته وهذا من زيادتي



لواحدة نصف يوم وللأخرى ربع يوم مثلاً سمع ع ش مالم تكن خلوته في سيره دون نزوله والاقبال اصل  
في حقه وقت سيره وان تفاوت (قوله وله دخول في أصل) ونجب التسوية بينهما في الخروج لنحو  
جماعة كاجابة دعوة فان خص به واحدة عصي حل (قوله كرضها المخوف) أو خوف على عياله  
من الحرق أو السرقة حل قال مر وان طال مدة في التهذيب لو مرضت أو ولدت ولا  
متعهد لها قال الرافعي أو طأ متعهد كحرم اذا لا يلزمه اسكانه فله أن يديم البيتوتة عندها ويقضي  
وقياسه أن مسكن احدها لو اختص مخوف ولم تأمن على نفسها الا به جازله البيتوتة عندها مادام  
المخوف موجودا ويلزمه القضاء نعم ان سهل نقلها انزل لا خوف فيه لم يبعد تعيينه عليه (قوله ايقيين  
الحال) أي ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف رشيدى وقوله لعذر علة للعمل مع علة (قوله  
تمتع بغير وطء) وببحث حرمة ان أفضى اليه افشاء قويا كافي قبلة الصائم ويفرق بأن ذات  
الجماع محرمة ثم اجماعا لا هنبالا نه اذا وقع وقع جائزا وانما الحرمة لامر خارج وهو حق الغير فاحتيط  
له لذلك ولكونه مفسد للعبادة مالم يحتط هنا من (قوله فيه) وكذا في الاصل على المعتمد وان  
كان ذكرهم له في غير الاصل وسكونهم عنه في الاصل ربما يدل على امتناع ذلك حل وعش على  
مر (قوله من غير مسيس) تمته حتى يبلغ الى التي هي نوبتها فيبيت عندها أي كان يدخل في اليوم  
على نسائه ثم اذا انتهى الى صاحبة اليوم والليلة بات عندها تلك الليلة فدل ذلك على أن طوافه صلى الله  
عليه وسلم كان في التبع لافي الاصل حل (قوله ولا يبطل مكانه) أي لا يجوز ذلك وقوله حيث دخل أي  
في الاصل أو في التبع بدليل ما يأتي سيخنا (قوله قضى) أي الجميع في الاصل والزائد في غيره خلافا  
لظاهر كلام الشارح وعبارة زى والحاصل انه اذا دخل في الاصل لضرورة وطال زمن الضرورة  
أو أطال فانه يقضى الجميع وان دخل في التابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وان أطال قضى الزائد  
فقط خلافا لظاهر كلام الشارح اه وذلك لان قوله وان أطال قضى ظاهرا أنه يقضى الجميع في الاصل  
والتابع وقوله وان لم يطل فلا قضاء وان طال فيمطلو هو ضعيف في الاصل أما حكم الدخول فان كان في  
الاصل لضرورة جازوا لآخر وفي التبع ان كان ثم أدنى حاجة جازوا لآخر وحكم الاطالة في الاصل حرام  
وفي التبع مكروه فقد عدلت أن المقامات ثلاثة اه ح ف ونظم بعضهم المستمد من هذه المسئلة فقال

لزوج أن يدخل للضرورة • لضرورة ليست بذات النسوبة  
في الاصل مع قضاء كل الزمن • ان طال أو أطال فأتقسن  
وان يكن في تابع لحاجة • وقد أطال تلك الحاجة  
قضى الذي زيد فقط ولا يجب • قضاؤه في الطول هذا ما اتخبط  
وان يكن دخوله لا لضرورة • عصي ويقضى لاجتماع عرض

(قوله خلافه) وهو أنه لا يقضى (قوله وقد يحمل الاول) وهو كونه يقضى فيما اذا دخل في التبع  
(قوله والثاني على خلافه) وهو ما اذا طال زمن الحاجة بنفسه (قوله فيهما) كذا في أكثر النسخ  
وعليه ينظر ما مرجع الضمير لانه لا يصح أن يرجع للاصل والتابع لان الكلام في التابع فالاولى اسقاط  
قوله فيهما وفي بعض النسخ وقد يحمل الاول على ما اذا طال أو أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه  
فيهما وعلى هذا فرجع الضمير واضح عن أي وهو طال أو أطال فعمل الشارح نظر لهذه النسخة  
(قوله بالنشاط) أي الشهوة فكأنه قهرى فأتبع المدعى فاندفع ما يقال ان التعليل غير مستج للمدعى  
(قوله فانه يقضى) وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليلا ولو تغير بيت الضرورة وان اكره  
لكنه هنا يقضى عند فراغ التوبة لا من توبة احدها وعن فرائغ زمن القضاء يلزمه الخروج ان

(وله) أي للزوج (دخول  
في أصل) لواحدة (على)  
زوجة (أخرى ضرورة)  
لا غيرها (كرضها المخوف)  
ولو طأ قال الغزالي أو احتمالا  
فيجوز دخوله ليتبين  
الحال لعذره (و) له دخول  
(في غيره) أي غير الأصل  
وهو اتبع (لحاجة) ولو غير  
ضرورية (كوضع) أو  
أخذ (متاع) وتسليم نفقة  
(وله تمتع بغير وطء فيه) أي  
في دخوله في غير الأصل أما  
بو طء فيحرم لقول عائشة  
كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يطوف عائنا جميعا  
فيدنو من كل امرأة من  
غير مسيس أي وطء رواه  
أبو داود والحاكم ومصحح  
اسناده (ولا يبطل) حيث  
دخل (مكانه فان أطال قضى)  
كافي المذهب وغيره وقضية  
كلام الاصل كالروضة  
وأصلها خلافة فيما اذا دخل  
في غير الاصل وقيل يحمل  
الاول على ما اذا أطال فوق  
الحاجة والثاني على خلافه  
فيهما فان لم يطل مكانه فلا  
قضاء وان وقع وطء لم يقضه  
وان طال المكث لتعلقه  
بالنشاط (كدخوله بلا سبب)  
أي تعديا فانه يقضى ان  
طال مكانه ويعصى

بذلك وهذا الشرط من زيادتي (ولا يجب تسوية) في إقامة (في غير أصل) لتبعيته للأصل وتعييرى بالأصل وغيره أعم من تعبيره بالليل والنهار (وأقل) نوب (قسم) (٤٣٨) وأفضله لمن عمله نهارا (ليلة) فلا يجوز بيعها ولا بها وبعض أخرى لا

في التبعض من تشويش العيش وأما أن أفضله ليلة فلقراب العهدية من كاهن (ولا يجاوز ثلاثا) بغير رضا من باقي الزيادة عليها من طول العهدية من (وليقرع) وجوباً عند عدم اذنين (للا ابتداء) بواحدة منهم فادخرت القرعة لواحدة منهم بدأ بها وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات ثم بين الأخيرتين فإذا تمت النوب راعى الترتيب فلا يحتاج إلى إعادة القرعة ولو بدأ بواحدة بلا قرعة فقد ظلم ويقرع بين الثلاث فإذا تمت أقرع للا ابتداء (وليسق) بينهما وجوبا في قدر نوبتين حتى بين المسلمة والذمية لكن لحرمة مثلا غيرها ممن فيها رق كإرواء الدار قطبني عن علي في الأمة ولا يعرف له مخالف ويقاس بها المبيعة فالحرمة ليلتان ولغيرها ليلة ولا يجوز لها أربع أو ثلاث لغيرها ليلتان أو ليلة ونصف وإنما تستحق غير الحرمة القسم إذا استحققت النفقة بأن كانت مسلمة للزوج ليلاً ونهاراً كالحرمة وتعييرى بغيرها أعم من

أمن لنحو مسجد اه حج اه س ل (قوله بذلك) أي بالدخول بلا سبب (قوله وهذا الشرط) أي قوله أن أطال مكثه لأنه مفهوم من الكاف لأنه شبهه بالحكم الذي قبله حل (قوله في غير أصل) أما الأصل فتجب التسوية في قدر الإقامة فيه مخرج مر (قوله ولا بها وبعض أخرى) هذا لا يخرج بقوله وأقل نوب الخ الآن يقال أشار بذلك إلى أن مفهوم قوله وأقل فيه تفصيل أي أن غير الأقل أن لزم عليه تبعض لم يجز والاجاز وأما ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يدور على نسائه في ليلة واحدة فمحمول على رضا من بذلك حل (قوله وأما أن الخ) مقابل لمخدوف تقديره أما أن أقل نوبه ليلة فلما تقدم وأما أن الخ (قوله به) أي بالزوج (قوله ولا يجاوز ثلاثا) أي يحرم ذلك وإن تفرق في البلاد فإن رضين جازت الزيادة ولو شهر أو شهر أو سنتين سنة حل فإذا كان له زوجة بمصرييت عندها ثلاث ليل و بعدها بيت في الجامع الأزهر مثلاً وإذا ذهب إلى البلدة الأخرى يمكث عندها ثلاثاً و بعدها يمكث في محل معتزل عنها مدة أقامته لكن قال البرماوي قال إمام الحرمين لا يجب القسم لمن ليست في بلد الزوج وبه قال الإمام مالك (قوله وليقرع للا ابتداء) سواء عقد عليهن معاً أم مرتباً ولا يقال الحق للسابقة فالسابقة حل (قوله وبعد تمام نوبتها يقرع) ليس بقيد فلو أقرع قبل تمام النوبة بأن وإلى الأقراع بعدد من تمخيرهن من أول الأمر فلا مانع شو برى (قوله فلا يحتاج إلى إعادة القرعة) بل يجري على ترتيب الدور الذي أخرجه القرعة ع ش و يفهم منه أنه يجوز له إعادة القرعة وليس كذلك كما قاله شيخنا العزيرى ومنع الشيخ س ل أعادتها حيث قال فلا يحتاج إلى إعادة القرعة بل ولا يمكن من ذلك لأنه لم يخرجه النوبة لغير الأولى فيفوت حقها (قوله أقرع للا ابتداء) وكذا للباقي كافي شرح لروض وعبارته فإذا تمت النوبة أعاد القرعة للجميع (قوله لحرمة مثلاً غيرها) لو قال لحرمة ليلتان ولغيرها ليلة كان أولى لأنه يوهم جواز ثلاث ليل للحرمة وليلة ونصف لغيرها وأربع للحرمة وليلتين لغيرها وليس كذلك كما يأنى (قوله من فيهارق) ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرارة فإن لم تعلم إلا بعد أدوار لم تستحق الأمن حين العلم أن جهل الزوج أيضاً والأفلاوجه وجوب القضاء س ل (قوله ولا يجوز لها أربع) أي بغير رضا من أو ثلاث كذلك كما علم مما مر ولما في الثانية من التبعض على الأخرى شو برى (قوله ولجديدة بكر الخ) أي إذا كان في عصمته غيرها يريد المبيت عندها اه شو برى والأفلا يجب (قوله بكر) ولو أمة مر (قوله بمعناها المتقدم) وهي من لم تنزل بكارتها موطء في قبلها س ل (قوله سبع) لأن السبع أيام الدنيا والثلاث أقل الجمع شو برى (قوله من السنة) أي الطريقة الواجبة (قوله على الثيب) أي إذا كان بيت عندها والا أقرع بينهما للا ابتداء حل والثيب ليست بقيد بل مثلها البكر فإن كان بات عندها البكر السابقة سبعاً فذاك والابن لم يمت عندها كان الحق لها فيبيت عندها سبعاً ثم عند الأخرى سبعاً فلو عقد على امرأتين معا وجب الأقراع للزفاف أي للبيت عندها ثلاثاً أو سبعاً حل مع زيادة وإيضاح ومثله مخرج مر وكيف هذا مع أن الزفاف لا يجب الأعلى من كان معه غير الجديدة وكان يبيت عندها وحيث فلا يتصور وجوب الزفاف مع الجديدتين سواء نكحهما معاً أم مرتباً ولم يمت عند السابقة ل الواجب حيث لا أقراع للا ابتداء كما قال حل فيأمر ويحكم تصويره فيما إذا أراد الزوج فإنه حيث تذر راعى

السابقة

تعييرها بالأمة (ولجديدة بكر) بمعناها المتقدم في استئذانها (سبع و) لجديدة (ثيب)

ثلاث (ولاء بقضاء) للاخرات فيهما خبر ابن حبان في صحيحه سبع للبكر وثلاث للثيب وفي الصحيحين عن أنس من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً ثم قسم



السابقة ويرفع في المعية كافي الرض (قوله وإذا تزوج الثيب على البكر) ليس بقيد بل مثلها الثيب  
 وحينئذ يأتي ما تقدم في البكرين (قوله لتزول الحشمة) جرى على الغالب اذ لو كانت مستفرشة  
 لسيدها قبل ذلك فأعتقها وتزوج بها كان لها ثلاث حينئذ حل (قوله وسبع به) لانها لما طمعت  
 في الحق المشروع لغيرها بطل حقها بخلاف البكر اذ اطلبت عشرين او بات عندها لم يقض الا ما زاد لانها  
 لم تطمع في الحق المشروع لغيرها من ملخصا (قوله أي بقضاء لمن) أي يقضى لكل واحدة سبعا  
 سم على حج أي فاذا كان قبل الجديدة ثلاث بات عندهن واحدة بعد واحدة احدى وعشرين  
 ليلة هذا تقرير كلامه ونازع فيه من وعش فقال يشترط أن يكون السبع من نوبتها فقط كما يفيد  
 التعبير بالقضاء قال ع ش وكيفية القضاء أن يرفع يمين ويدور فالي ليلة التي تخصها بيدها عند واحدة  
 منهن باقرعة أيضا وفي الدور الثاني يبيت ليلتها عند واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث  
 يبيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى أن يتم السبع وتعلم من أربعة وثمانين ليلة وذلك  
 لانه يحصل لكل واحدة من اثنتي عشرة ليلة ليلة فيحصل السبع مما ذكر لانك اذا ضربت السبع في اثني  
 عشرو هي أقل ما يحصل به القضاء لكل واحدة بلغ أربعة وثمانين اه بحر و ف (قوله وان شئت ثلثت  
 عندك) فاخترت التثليث م (قوله والا) أي لو كان المراد درت عليهن مع القضاء أي لكل واحدة  
 ثلاثا قال الخ اه شيخنا (قوله ولا قسم لمن سافرت لامعه بلاذنه) أي ما لم تضطر كأن جلا أي ذهب  
 جميع أهل البلد أو بقي من لا تأمن معه زى أو قال م ر نعم لو سافر بها السيد وقد بات عند الحرة  
 ليلتين قضى لها اذا رجعت كما نقلا وأقراء وهو المعتمد وان بالغ ابن الرفعة في رده وكذا لو ارتحلت  
 خراب البلد وارتحل أهلها واقتصرت على قدر الضرورة كما لو خرجت من البيت لاشرافه على الانهرام  
 كما أفاده السبكي وقوله لامعه معطوف على مقدر تقديره وحدها أو مع أجنبي واشتملت هذه لعبارة  
 منطوقا ومفهوما على ثنتين وسبعين صورة لانها اما أن تسافر وحدها أو مع الزوج أو مع أجنبي وعلى كل  
 اما أن ياذن لها أو يسكت أو ينهاها فهذه تسعة وعلى كل اما أن يكون لغرضها أو غرض أجنبي أو غرض  
 الزوج أو غرضها أو غرض أجنبي أو غرض الزوج أو غرض الأجنبي والزوج أو لغرض الثلاثة  
 أو لا لغرض فهذه ثمانية تضرب في التسعة المذكورة تبلغ ماذكر فقوله لامعه بلاذن يشمل اثنتين  
 وثلاثين لان قوله لامعه صادق بكونها وحدها أو مع أجنبي وقوله بلاذنه شامل لما اذا سكت أو ينهاها فهذه  
 أربعة تضرب في ثمانية الغرض السابقة تبلغ ماذكر وقوله أو ياذنه لا لغرضه يشمل ثمانية لصدقه بكونها  
 وحدها أو مع أجنبي وصدق قوله لا لغرضه بأن يكون لغرضها أو غرض أجنبي أو غرضها أو غرض  
 الأجنبي أو لا لغرض وسيأتي في مفهوم قوله ان لم ينهاها وهو ما اذا نهاها ثمانية أيضا حاصلة من ضربها في  
 أحوال الغرض الثمانية تضم الستة عشر للاثنتين والثلاثين تباع ثمانية وأربعين لا قسم فيها أربعون  
 منها صور منطوق المان وثمانية من صور مفهومه وقوله بخلاف من سافرت مع ولو بلاذن يشمل ست  
 عشرة صورة لصدقه بلاذن وعدمه فيضربان في ثمانية الغرض تباع ماذكر وقوله أو لامعه الح يشمل  
 ثمانية لصدقه بأن تكون وحدها أو مع أجنبي وصدق غرضه بكونه وحدها أو مع غرض أجنبي أو مع  
 غرضها أو لغرض الثلاثة تضم هذه الثمانية الى الستة عشر تكون الجلالة أربعة وعشرين فيقضى فيها  
 ويتصور قضاؤه فيما لو سافرت مع به بان يصحب مع بعض زوجها ويساكنهن ويتركها وخرج بقول  
 المصنف سافرت ما لو خرجت لحاجتها في البلد ياذنه كأن تكون بلانة أو ماشطة أو مغنية أو دابة تولد  
 النساء فانه لا يسقط حقها من القسم ولا من النفقة رى وأفتى به م ر ومثل اذنه علمها برضاها (قوله  
 ولو بلاذن) ولو لغرضها م ر (قوله ان لم ينهاها) فان نهاها فلا قسم لها ما لم يستمتع بها شرح م ر

وإذا تزوج الثيب على  
 البكر أقام عندها ثلاثا ثم  
 قسم والعدد المذكور واجب  
 على الزوج لتزول الحشمة  
 بينهما ولهذا سوى بين  
 الحرة وغيرها لان ما يتعلق  
 بالطبع لا يختاف بالرق  
 والحربة كعدة العنة والايلاء  
 وزيد للبكر لان حيائها  
 أكثر وقولي ولا من  
 زيادتي واعتبر لان الحشمة  
 لا تزول بالفرق (وسن تخيير  
 الثيب بين ثلاث بلا قضاء)  
 للاخريات (وسبع به) أي  
 بقضاء لمن كافل صلى الله  
 عليه وسلم بام سلمة رضي  
 الله عنها حيث قال لها ان  
 شئت سبعت عندك وسبعت  
 عندهن وان شئت  
 ثلثت عندك ودرت أي  
 بالقسم الاول بلا قضاء  
 والاقال وثلثت عندهن  
 كما قال وسبعت عندهن  
 رواه مالك وكذلك مسلم  
 بمعناه (ولا قسم لمن سافرت  
 لامعه بلاذن) منه ولو  
 لغرضه (أو به) أي ياذنه  
 (لا لغرضه) هو أعم مما  
 ذكره كحج وعمرة وتجارة  
 بخلاف سفرها مع ولو بلا  
 اذن ان لم ينهاها أو لامعه

الكن بأذنه لغرضه فيقضى لها ما فاتها (ومن سافر لنقلة لا يصحب بعضهم) ولو بقرعة (ولا يخلفهم) حذر من الاضرار بل ينقلهم أو يطلقهم أو ينقل بعضا (٤٤٠) ويطلق الباقي فان سافر ببعضهم ولو بقرعة قضى للتخلفات وقول ولا

يخلفهم من زيادتي (أو) سافر ولو سافرا قصيرا (لغيرها) أي لغير نقلة سفرا (مباحا حل) له (ذلك) أي أن يصحب بعضهم وان يخلفهم لكن (بقرعة في الاولى) (للا تبايع رواه الشيخان) (وقضى مدة الإقامة) بقيد زده بقولي (ان ساكن) فيها (مصحوبته) بخلاف ما اذا لم يساكنها وهو ظاهر و بخلاف مدة سفره ذهابا وايابا ذ لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم قضى بعد عوده فصار سقوط القضاء من رخص السفر ولان المصحوبة معه وان فازت بصحبته فقد تعبت بالسفر ومشافه وخرج زيادتي مباحا غيره فلا يحل له ان يسافر بواحدة منهم فيه مطلقا فان سافر بها لزمه القضاء للتخلفات والمراد بالإقامة ما مر في باب القصر فتحصل عند وصوله مقصده بنيتها عنده أو قبله بشرطه فان أقام في مقصده أو غيره بلانية وزاد على مدة المسافر في قضى الزائد (ومن وهبت حقها) من القسم لمن يأتي (فلزوج رد) بأن لا يرضى بذلك

وظاهر أن الاستمتاع بها في جزء من السفر يوجب تفقها والقسم لها في جميعه وهو ظاهر فيما بعد الاستمتاع لان استمتاعه بها رضا بمصاحبتها وأما الوجوب فيما قبله ففيه نظر ظاهر ع ش قال مر امتناعها من السفر مع الزوج نشوزا لم تكن معذورة بمرض أو نحوه قال ع ش كسدة ح وأورد لا تطبق السفر معه ولو كان سفره معصية لانه لم يدعها المعصية بل لاستيفاء حقه زي (قوله لغرضه) أي ولومع غرض أجنبي أو مع غرضها أو مع غرضها وغرض أجنبي فالمدار على أن يكون لغرضه مدخل وذهب حجج الى أن غرضها أي الزوج والزوجة كغرضها فقط قال تغليب المانع حل ولو سافرت لغرضه ثم في أثناء السفر قلبته لغرضها تغير الحكم كما استوجهه الشوري (قوله قضى للتخلفات) أن رجع أو سافر له بعد (قوله ولو سافر قصيرا) لرد على من قال لا يستصحب بعضهم في القصير فان فعل قضى لانه كالإقامة اه شرح مر (قوله لكن بقرعة) أي وان خرجت لغير صاحبة النوبة قال البلقيني فلو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذ ارجع وفاها اياها فان استصحب واحدة بلا قرعة أتم وقضى للبقية من نوبتها اذا عادت وان لم يبت عندها الا ان يرضى فلا أتم ولا قضاء ولهن قبل سفرها الرجوع شرح مر (قوله في الاولى) وهي ما وصحب بعضهم (قوله مدة الإقامة) أي القاطعة للسفر كما سينب عليه حل ويؤخذ منه أنه لا قضاء مادام يترخص ولو في مدة ثمانية عشر يوما كما شمله كلامهم بل يخرجه في الانوار شرح مر (قوله فلا يحل له الخ) وحينئذ لا تجب اجابته حل وقوله مطلقا أي بقرعة وألا وظاهر أن موضوع المسئلة أن السفر لغير نقلة فلا ينافي ما مر عن ع ش أن امتناعها من السفر مع الزوج ولو كان معصية نشوزا لان ذلك في سفره لنقلة وهذا في سفره لغيرها (قوله لزمه القضاء) أي مدة السفر ذهابا وايابا حل (قوله بنيتها عنده) هذه الصورة ذكرها الشارح فيما سبق بعد قول المتن وبقائه وعلم أن أربها لا ينقض فيها وذكرا أن شرطها أن يكون ما كذا مستقلا وقوله أو قبله هن ذ كرها المتن هناك بقوله أو موضع نوى قبل وهو مستقل ولم يشترط فيها المكث فقوله بشرطه راجع للمثلين لكنه في الاولى المكث والاستقلال وفي الثانية الاستقلال فقط وقال حل قوله بشرطه وهو كونه ما كذا مستقلا ان كان غير وطنه وكونه مستقلا فقط ان كان وطنه اه وعبرة المتن فيما تقدم وينتهي سفره ببلوغه مبدء سفره من وطنه أو موضع آخر نوى قبل وهو مستقل إقامة به مطلقا وأربعة أيام صحاح فلم يشترط في الوطن استقلا لا فكلام حل غير ظاهر (قوله فان أقام في مقصده الخ) محترز قوله بنيتها عنده أو قبله (قوله على مدة المسافر) وهي ما دون أربعة أيام صحاح أي غير يومى السخول والخروج (قوله قضى الزائد) أي على دون أربعة أيام والهدون يتحقق بنقص جزء ما من الاربعة فانظر ماذا يقضى اذا أقام الاربعة ثم ظهر أنه يقضى آخر لحظة من الرابع فالخاصل أن ما يترخص فيه لا يقضيه وما لا يترخص فيه يقضيه حل (قوله ومن وهبت حقها) وان لم يكن واجبا بان وهبت قبل أن يبيت عند بعضهم لان الحق ثابت في الجملة شوري (قوله لمن يأتي) أي لعينة أو للجميع أو للزوج (قوله ليتها) ومحل بيانها عند الموهوب لها ليتها مادامت الواهبة تستحق القسم فان خرجت عن طاعته لم يبت عند الموهوب لها الا ليتها من (قوله لما وهبت سودة) بفتح السين وذلك لما استشعرت منه صلى الله عليه وسلم بالرغبة عنها الكبرها خافت أن يطلقها فاسترضته وقالت والله يا رسول الله استأر يد ما ترغب النساء في الرجال وانما أريد أن أحشر في زوجاتك الطاهرات واني

وهبت

لان التمتع بها حقه فلا يلزم تركه (فان رضى) به (وهبت لعينة) منهم (بات عندها) وان لم ترض بذلك (ليتها) كل ليلة في وقتها متصليتين كاتأ أو منفصلتين كما فعل صلى الله عليه وسلم لما وهبت سودة



بين الليلتين والولاء  
يفوت حق الرجوع عليها  
لكن قيد ابن الرفعة  
أخذنا من التعليل بما اذا  
تأخرت ليلة الواهبة فان  
تقدمت وأراد تأخيرها  
جاز قال ابن النقيب وكذا  
لو تأخرت فأخر ليلة  
الموهوبية اليها برضاها  
تمسك بهذا التعليل وهذه  
الهيئة ليست على قواعد  
الهيئات ولهذا لا يشترط رضا  
الموهوب لها بل يكفي رضا  
الزوج لان الحق مشترك  
بينه وبين الواهبة (أو)  
وهبته (لمن أو لثمة طته)  
والثانية من زيادتي  
(سوى) بين الباقيات فيه  
لولا يخصص به بعضهن  
فتجعل الواهبة كالمقدمة  
(أو) وهبته (له فله  
تخصيص) لواحدة بنوبة  
الواهبة ولا يجوز للواهبة  
ان تأخذ بحققها عوضاً فان  
أخذته لزمها رده واستعفت  
القضاء والواهبة الرجوع  
منى شاءت ومافات قبيل  
علم الزوج به لا يقضى  
(فصل) في حكم الشقاق  
بالتعدي بين الزوجين \*  
وهو اما من أحدهما أو منهما  
فلو (ظهرت أماره  
نشوزها) قولاً كأن  
تجيبه بكلام خشن بعد  
أن كان بلين أو فعلاً كأن

وهبت حتى لعائشة كافي البخاري (قوله لعائشة) ولم يتزوج بكراً الا هي (قوله ثلاثاً أخر الخ) صورة  
المسئلة زوج تحتها أربع نسوة عائشة ولها ليلة الجمعة وزينب ولها ليلة السبت وخديجة ولها ليلة الاحد  
وفاطمة ولها ليلة الاثنين فوهبت فاطمة ليلتها لعائشة فلا يبيت عند عائشة ليلة الجمعة وليلة السبت ويؤخر  
زينب الى ليلة الاحد وخديجة الى ليلة الاثنين لما يلزم عليه من تأخير حق زينب وخديجة ومن تضييع  
حق الرجوع على فاطمة لانها بعد ليلة السبت لا يمكنها الرجوع بخلاف ما لو بات ليلة الواهبة في وقتها  
فيمكنها الرجوع ليلة السبت وليلة الاحد لان ليلتها حينئذ لم تستوف (قوله يفوت حق الرجوع) لان  
لها الرجوع متى شاءت كما سيأتي لان المستقبل هبة لم تقبض واذا رجعت وجب عليه أن يخرج من عند  
الموهوب لها لاول ليلة حيث أمكن حل (قوله قيد ابن الرفعة) أي قيد عدم جواز الولاء (قوله  
أخذنا من التعليل) أي جنسه فيشمل التعليل الاول والثاني كافي ع ش (قوله الموهوبية) أي  
الموهوب لها فلما حذف الجار انفصل الضمير واستتر في الموهوبية وقوله اليها أي الى ليلة الواهبة وهو  
متعلق باخر (قوله وهذه الهيئة ليست الخ) اذ ليس لنا هيئة تقبل فيها غير الموهوب له مع تأهله للقبول  
الا هذه شرح م لان القابل هو الزوج والمراد بقوله تسم رده (قوله أو وهبته لمن) وبقى من  
أحوال المسئلة ما لو وهبت نوبتها لمن فينبغي التوزيع على عدد الرؤس ويكون هو كواحدة منهن  
كالموهوب شخص عيناً لجماعة والتقديم بالقرعة زي وحل وس ل فلو كن أربعة كان له الربع  
فاذا جاءت ليلة الواهبة كان له أن يبيت عند كل واحدة ربعها بالقرعة فاذا بقي ربعه كان له أن يخص به  
من شاء منهن وان صبر حتى مكنت له ليلة كان له أن يخص بتلك الليلة من شاء منهن حل وفي قول  
على الجلال انها توزع عليهن بحسب الليالي لا بحسب الاجزاء فيخص كل واحدة من ليالي الواهبة ليلة  
بالقرعة في الدور الاول ويخص بليته من شاء منهن ورد القول بالتوزيع بحسب الاجزاء نعم يظهر فيما  
اذا وهبت ليلة واحدة فقط لمن وللزوج (قوله بحققها) أي بدل حقها ع ش (قوله لزمها رده) لانه ليس  
عيناً ولا منفعة حتى يقابل بمال شرح م (قوله واستعفت القضاء) لانها لم تسقطه مجاناً م وان علمت  
بالفساد حل (قوله وللواهبة الرجوع) ولو في أثناء الليل وحينئذ يجب عليه أن يخرج فوراً من عند  
الموهوب لها في أثناء الليل ان أمن فان لم يخرج قضى من حين الرجوع حل (قوله قبل علم الزوج)  
بخلاف ما فات به بعد علمه وكذا بعد علم الضررة المستوفية دون الزوج كما قاله بعضهم وارضاء م رسم (قوله  
لا يقضى) بخلاف ما لو أباح مالك بستان عمره لانسان ثم رجع عن الاباحة ولم يعلم المباح له بالرجوع فان ما  
تلف قبل العلم بالرجوع عليه ضمانه على العتد لان ضمان الغرامات لا فرق فيها بين العلم والجهل زي  
(فصل في حكم الشقاق) في المختار الشقاق الخلاف والعداوة اه وقوله بالتعدي متعلق بالشقاق أي  
بسببه وكذا بين (قوله بعد ان كان بلين) قيد معتبر فلو كان ذلك عادتهما من اول الامر لم يكن نشوزاً  
وكذا قوله بعد لطف الخ شيعتنا وفي قول على الجلال خرج بالبعدية من هي دائماً كذلك فليس  
نشوزاً الا ان زاد وقوله اعراضاً وعبوساً لانه لا يكون الاعن كراهة وبذلك فارق السب والشتم لانه قد  
يكون لسوء الخلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم (قائدة) حكى أن رجلاً جاء الى عمر يشكو اليه  
خلق زوجته فوقف ببابه ينتظره فسمع امرأته تستطيل عليه بلسانها وهو ساكت لا يرد عليها فانصرف  
الرجل قائلاً اذا كان هذا حال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فكيف حالى فخرج عمر فراء مولياً فناداه  
ما حاجتك يا أخى فقال يا أمير المؤمنين جئت أشكو اليك خلق زوجتي واستطانتها على قسمت زوجتك  
كذلك فرجعت وقلت اذا كان هذا حال أمير المؤمنين مع زوجته فكيف حالى فقال له عمر انما تحملها

بلا هجر وضرب فلعلها تبدي عنرا أو تنوب عما وقع منها بغير عنر والوعظ كأن يقول ما انتي الله في الحق الواجب لي عليك واحذري العقوبة وبين طأن النشوز يسقط (٤٤٢) النفقة والقسم (أو علم) نشوزها (وعظ)ها (وهجر)ها (في مضجع وصر)ها

وان لم يتكرر النشوز (ان أفاد) الضرب قال الله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف فيه بمعنى العلم كافي قوله تعالى فمن خاف من موص جنفا أو انما وتقييد الضرب بالافادة من زيادتي فلا يضرب اذا لم يفد كالا يضرب ضربا مبرحا ولا وجهها ومهالك ومع ذلك فالاولى العفو وخرج المضجع المجرى في الكلام فلا يجوز فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها بالخبر الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أهله فوق ثلاث لكن هذا كما قال جمع محمول على ما اذا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه فان قصد به ردها عن المعصية واصلاح دينها فلا تحرم ولعل هذا مرادهم اذا النشوز حينئذ عن شرعي والمهجر في الكلام له جائز مطلقا ومنه هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه ونهيه الصحابة عن كلامهم ولو ضربها وادعى انه بسبب نشوزها وادعت عدمه ففيه

لحقوق لها على انها طبخة لطعامي خبازة لخيرى غسالة لثيابي رضاعة لولدي وليس ذلك بواجب عليها ويسكن قلبي بها عن الحرام فانما تحملها لذلك فقال الرجل يا أمير المؤمنين وكذلك زوجتي قال فتحملها يا أخى فانما هي مدة يسيرة عبد البر (قوله بلا هجر) المراد في هجر يفوت حقها من نحو قسم لحرمة حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فلا يحرم لانه حق شرع ممر بان ينام في محلها بعيدا عن فراشها (قوله كأن يقول لها) وينبغي أن يذكر لها ما في الصحيحين اذا بان المرأة هاجرة فراش زوجها لغتها الملائكة حتى تصبح أى سبتها حتى ترجع الى طاعته (قوله في الحق الواجب لي عليك) والحق الواجب للزوج على الزوجة أربع طاعته ومعاشرة بالمعروف وتسليم نفسها اليه وملازمة المسكن والحق الواجب على الزوج للزوجة أربعة أيضا معاشرتها بالمعروف وموئنتها والمهر والقسم اه ببر (قوله وعظها) أى ندبا حل (قوله في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرهما أى الوطء أو الفراش ممر يقال مضجع الرجل وضع جنبه على الارض وبابه خضع اه مختار وقول ممر أى الوطء أو الفراش أى وان أدى الى تفويت حقها من ذلك القسم كما هو معلوم أن النشوز يسقط حقها من ذلك وبهذا فارق ما صرفى المرتبة الاولى اه رشيدى (قوله وضربها) أى بنحو يده لا بسوط وعصا ولا يبلغ ضرب الحرة أربعين وغيرها عشرين اه حل لكن في شرح ممر أنه يضرب بنحو العصا والسوط وليس لنا موضع يضرب فيه المستحق من منعه حقه الا هذا والعبد شورى أى اذا امتنع من أداء حق سيده قال قل على الجلال واعتمد شيخنا زى كحج والخطيب أنه لا ينتقل للمرتبة الثانية الا اذا لم تفد الاولى اه فكان الاولى للمصنف التعبير بالفاء بأن يقول فبجره فضر بها لکنه عبر بالواو اقتداء بالآية الكريمة وأجيب عن الآية بأن الواو فيها بمعنى أو التي للتويع (قوله ان أفاد) أى ان علم انه يفيد شرح ممر (قوله جنفا) أى مبتلا عن الحق خطأ وقوله أو انما بان نعم ذلك بالزيادة على الثلاث أو تخصيص غنى مثلا اه جلالين (قوله فلا يضرب اذا لم يفد) أى يحرم لانه عقوبة بلا فائدة حل (قوله مبرحا) وهو ما يعظم ألمه عرفا حل وقوله ومع ذلك أى مع جوار الضرب ان أفاد فالاولى العفو بخلاف ولى الصبي فالاولى له عدم العفو لان ضربه لا ادب بمصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه شرح الروض (قوله فوق ثلاث) محله في غير الابوين والانبياء أما هؤلاء فلا يجوز هجرهم طريقة عين لفضلهم على غيرهم كالا يخفى شورى (قوله لحظ نفسه) أو الامرين معا حل و ممر (قوله واصلاح دينها) أى فقط (قوله ولعل هذا) أى التفصيل مرادهم وهو المعتمد (قوله كعب بن مالك وصاحبيه) وهم امرارة بن الربيع وهلال بن أمية اه زى وهم الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك المذكورون في قوله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت الآية وأوائل أسماهم جمعت في لفظ مكة وأواخر أسماء آبائهم جمعت في لفظ عكة شورى ومرارة بضم الميم رماوى (قوله أن القول قوله) فقوله مقبول في نشوزها يمينه بالنسبة لجواز الضرب لا لسقوط النفقة والكسوة قال حج ومحله فيما لم تعلم جرائته واشهره والام يصدق حل (قوله ألزمه قاض) أى ان كان أهلا فان لم يتأهل لكونه محجورا عليه ألزم وليه بذلك شرح ممر (قوله أو اذاها بلا سبب) ولو كان لا يتعدى عليها وانما يكره صحبتها المرض أو كبر أو نحوه ويعرض عنها

فلا

احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظنى أن القول قوله لان الشرع جعله ولما

في ذلك (فلو منعها حقها كقسم) ونفقة (ألزمه قاض وقاه) كسائر الممتنعين من أداء الحقوق (أو اذاها) بستم أو نحوه (بلا سبب نها) عن ذلك وانما لم يصر رده لان اساءة الخلق تكثير بين الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهم ما فيقصر أو لا على النهي لعل الحال يلبث



بينهما (ثم ان عاد اليه (عزوه) ب ابراه ان طلبته (أودع كل) منهما (تعدي صاحبه) -ليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (بجبرفة) خير بهما من عوده الى ظلمه فان لم يمتنع حال بينهما الى أن يرجعا عن حالهما (فان اشتد شقاق) بينهما بأن داما على التساب والتضارب (بعث) القاضي وجوبا (لكل) منهما (حكما برضاهما وسن) (٤٤٣) كونهما (من أهلها) لينظرا في

أمرهما بعد اختلاء حكمه به وحكمهما بها ومعرفة ما عندهما في ذلك ويصلحا بينهما أو يفرقا ان عسر الاصلاح على ما يأتي لآية وان خفتم شقاق بينهما فان اختلف رأي الحكمين بعث القاضي آخرين ليجتمعا على شيء والتصرح بسن كونهما من أهل الزوجين من زيادتي واعتبر برضاهما لان الحكمين وكيلان كما قلت (وهما وكيلان لهما) لا كما كان من جهة الحاكم لان الحال قد يؤدي الى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق أو خلع وتوكل) هي (حكمها يذلل) للعوض (وقبول) للطلاق به ويفرقان بينهما ان رأياه ووابا فان لم يرضيا ببعضهما ولم يتفقا على شيء أدب الحاكم الظالم واستوفى للظالم حقه ولا يكفي حكم واحد ويشترط فيهما اسلام وحرية وعدالة

فلا شيء عليه ويسن له الاستعطاف بما يحب كان تسترضيه بترك بعض حقها كما أنه يسن له اذا كرهت صحته لما ذكر أن يستعطفها بما يحب من زيادة النفقة ونحوها تشرح مر (قوله بجبرفة) متعلق بالظالم والمراد بالثقة عدل الرواية كما في شرح مر واكتفى به لعسر إقامة اليقينة على ذلك وقوله من عوده متعلق منع (قوله حال بينهما) أي في المسكن والظاهر أن الحيولة لا يتأتى معها قوله فان اشتد شقاق الخ ولذلك ذكر مر الحيولة في تعدي الزوج فقط وقد يقال يمكن اشتداد الشقاق مع الحيولة بصعود حائط أو بخروج أحدهما الى الآخر تأمل (قوله شقاق) أي خلاف وقوله لينظر امتعلق بقوله بعث (قوله وكيلان) فينظر لان بما ينزل به الوكيل شيخنا (قوله لان الحال الخ) علة لقوله لاحما كان (قوله وهما رشيدان) هو ظاهر الزوجة ليتأتى بذلك العوض لاني الزوج لانه يجوز خلع السفية فيصح توكيله فيه سل (قوله أو خلع) منه يعلم مناسبة ذكر الخلع عقب هذا الباب وأيضا الغالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شورى (قوله وقبول) الواو في الموضعين بمعنى أو شورى وفيه أن الموضع الاوّل فيه أو لا الواو والواو في الثاني متعينة فلا وجه لكلام المحشي

#### كتاب الخلع

بضم الخاء اسم مصدر من الخلع بفتحها الذي هو المصدر وأصل وضعه الكراهة وقد يستحب أن كانت تسى عشرتها معه وظاهر كلامهم أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا حل وعش وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لقربه غالبا على الشقاق برماوى وقوله اسم مصدر فيه نظر لان اسم المصدر ما تنقص عن حروف فعله وهذا مساو للفظه وهو خلع فهو مصدر سماعي الا ان يقال انه اسم مصدر خلع لا خلع (قوله هن لباس لكم) أي كاللباس ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأة ان كلا منهما يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما يستر صاحبه عما يكره من الفواحش كما يستر الثوب العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله فكأنه بفارقة الآخر نزع لباسه) أي الحسى لاجل قوله فكأنه والافقد نزع المعنوى حقيقة وهذا يأتي في كل فرقة كالطلاق والفسخ فقتضاه أن كل فرقة تسمى - معا أو جيب بأن علة التسمية لا توجب التسمية (قوله فان طبن لكم عن شيء منه) أي ولو في مقابلة فك العصمة فهي شاملة للدمى وزيد قنوان كانت الآية الاخرى أصرح من هذا وهي قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به حل وسياقى الاستدلال بها على أن لفظ المقادة من صرائح الخلع وهو المعتمد وفيه أن الآية لاولى والحديث قاصر ان على ما اذا كان عوض الخلع من الصداق والمدعى أعم الا أن يقال يقاس غير الصداق على الصداق اه شيخنا قال السبكي والذي تحرر أن الصبيخ ثلاثة ان لا أفعل وان لم أفعل ولأفعلن كذا في هذا الشهر فالاولان ينفع فيهما الخلع لانهما تعليقان بالعدم ولا يتحقق الا بالآخر وقد صادفهما الآخر باتفاق تطلق وليس لليمين هنا الاجتهاد حث فقط لانها تعلقت بسلب كل هو العدم في جميع لوقت بخلاف الثالث أعني لأفعلن كذا في هذا الشهر ومثله لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر أو أنها تعطيه دينه في شهر كذا أو يقضيه دينه في شهر كذا ثم يخالع

واهداء الى المقصود من بينهما وانما اشترط فيهما ذلك مع انهما وكيلان لتعلق وكالهما بنظر الحاكم كافي أمينه ويسن كونهما ذكرا بن (كتاب الخلع) بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزع لان كلاما من الزوجين لباس الآخرة قال الله تعالى هن لباس لكم وأتم لباس لمن فكأنه بفارقة الآخر نزع لباسه والاصل فيه قبل الاجماع آية فان طبن لكم عن شيء منه نفسا والامر به في خبر البخارى في امرأة ثابت بن قيس بقوله له اقبل الخديقة وطلقها فانطليقة

قبل انقضاء الشهر وبعد تمكنه من الفعل أو تمكنها مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة  
فانه لا يتخلص كما صرح به ابن الرفعة وواقعه الباجي وأفتى به شيخنا مر وتبين بطلان الخلع أما لو عاق  
الطلاق الثلاث بدخول مطلق فان الخلع يخلص فيه وصوب الباقي وتبعه الزركشي التخلّص مطلقا  
أعني لا فرق بين الاثبات والنفي اهـ زى ملخصا وقوله فقط راجع لجهة أي وأما البر فله جهات وهو الفعل  
في أي وقت وعبرة البر ماوى وهو مخلص من الطلاق الثلاث في الخلع على النفي مطلقا أو مقيدا وعلى  
الاثبات المطلق وكذا المقيد وقال العلامة مر لا يخلص في الاثبات المقيد وقوله لا فعلن كذا في هذا  
الشهر اهـ لما فيه من تقوية البر باختياره أي ان وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه والا  
بأن وقع قبل التمكن فيتجه أنه يخلص سم على حج وفي قل وهو يخلص من الطلاق الثلاث مطاقا  
كما ذكره الباجي وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم اهـ لكن في صورة الاثبات المقيد لا بد أن يخالع  
وقد بقي من الزمن جزء يسع فعل المحلوف عليه حتى ينفعه الخلع ولا فلا ينفعه اهـ وفي جميع صور الخلع  
لا بد أن يكون العقد الثاني على مذهب الامام الشافعي اذا عقد وقبل انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه  
فان عقد وابطال التوكيل أي توكيل أجنبي كما يقع الآن على مذهب الحنفي فلا يصح بل ياحقه الطلاق في  
العصمة الثانية اذا وجد المحلوف عليه لان شرط صحة الخلع أي شرط كونه مخلصا من وقوع الطلاق  
الثلاث عند الحنفي الصبر الى انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه بعد انقضائها ثم يعقد فإيه حذر عما يقع  
الآن من الخاطا اهـ شيخنا السجيني الكبير لانه اذا فعل المحلوف عليه قبل انقضاء العدة يقع الطلاق  
الثلاث عنده كما هو مذكور في كتبهم (قوله هو فرقة) أي لفظ محصل للفرقة حل (قوله ولو بلفظ  
مفاداة) للتعميم والمعتمد أنه صريح ان ذكر المال أو نوى خلافا حل (قوله بعوض) وان يذكر لفظا  
كما يأتي في قوله فلوجرى بلاذ كعوض الخ لانه مذكور تقديره كما يأتي قال الشوبري أما فرقة بلا  
عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو بمقصود راجع لغير من ذكر فانه لا يكون خلعا بل رجعيا (قوله  
راجع لجهة زوج) أي وحده أي ليصح بالسمي فلو خالها على عشرة خمسة له وخسة لايها مثلا  
فالظاهر أنها تبين بمهر المثل كملوتز وجهها بألف على ان لا يها ألفا حيث يفسد المصدق ويجب مهر المثل  
عش وقول عش راجع لجهة زوج أي وحده الخ يخالف لكلام الشوبري الآتي الناقل له عن  
التحفة الا أن يفرق بين التعليق بالبراءة وغيره اهـ فلورجع لجهة الزوج كالوعلق طلاقها على البراءة  
عما لها على غيره فانه رجعي وهل يبرأ الاجنبي أولا قال البرماوى يبرأ فلو خالها على ابرائه وبراء غيره  
فأبرأتهم براءة صحيحة بأن كانت بالغة عاقلة رشيدة عاتة بالقدر المبرأ منه هل يقع بائنا نظر الرجوع  
بعنه للزوج أو رجعا نظرا للرجوع البعض الآخر لغيره قال حجج الاقرب الاول وعليه هل يبرأ كل  
من الاجنبي والزوج أولا حرر قال البرماوى يبرأ لوجود صيغة البراءة وقوله والاقرب الاول لان  
رجوعه لغير الزوج يحتمل أنه مانع للينونة او غير مقتض لها فعلى اشافي الينونة واضحة وكذا على  
الاول اذ كونه مانعا انما يتجه ان انفرد لان انضم اليه مقتض لها كذا في التحفة شو برى وفيه  
أنه يخالف القاعدة أنه اذا وجد مقتض ومانع يغلب المانع ولذا تبرأ منه بقوله كذا في التحفة ويمكن أن  
يقال انه من اجتماع المقتضى وغير المقتضى فيغلب المقتضى (قوله وليس له) أي الزوج وهذا يفيد أنه اذا  
اشتراط ابتداء للسيد لم يكن راجعا لجهة الزوج فيقع رجعا شو برى (قوله من قود أو غيره) هل بما  
يصح جعله صداقا أو وان لم يصح جعله صداقا كحد القذف والتعزير لان الكلام في العوض الاعم ولو  
فاسدا سواء كان ذلك الفاسد مقصودا أم لا ثم ان كان ذلك الفاسد مقصودا وقع بمهر المثل وان كان غير  
مقصود وقع رجعا والظاهر أن حد القذف والتعزير من المقصود فيجب في الخلع عليهما مهر المثل لان

(هو فرقة) ولو بلفظ مفاداة  
(بعوض) مقصود راجع  
(لجهة زوج) هذا القيد  
من زيادتي فيشمل ذلك  
رجوع العوض للزوج  
ولسيده وما لو خالها بما  
ثبت لها عليه من قود أو  
غيره



الظاهر أن المقصود لا يختص بما يقابل بمال بدليل الحر والميتة ولا يسقط الحد والتعزير عنه لفساد  
عوضهما وقيل يسقطان لأن العقد عليهما يتضمن العفو عنهما ورد بأن إيجاب مهر المثل يمنع ذلك  
والمراد بالعوض ولو تقدير أريد خل مالو خاله على ما في كفه على ما لا يثبت فيه أو على البراءة من  
صداقها أو بعضه مع علمهما بأنه لا شيء لها عليه حيث يجب مهر المثل حل قال م ر لان قوله في كفه  
صلة لما أوصفه لها غاية أنه وصفه بصفة كاذبة فتلفو فيصير كأنه خاله على شيء مجهول (قوله فهو أعم  
من قول الروضة الخ) ان قلت ان كتاب المصنف انما يتعاقب المتهاج فلم تعرض للاروضة هنا قلت لما  
أطلق في المتهاج ولم يقيده كان اطلاقه مقيدا بما ذكره في كتابه الآخر وهو قوله يأخذه الزوج أي بحمل  
المطلق في أحد الكتابين وهو المتهاج على قيد الآخر فكان هذا القيد مذكور في المتهاج فتعرض  
لوجه الإعمية ويحتمل أنه تعرض لذلك إشارة للجواب عن شيخه المحلى في عدم تقييده كلام المتهاج  
بكلام الروضة كما هو عادته لان عبارتهما مدخولة اه شري يرى أي معيبة فان الاخذ ليس بقيد بل مثله  
اسقاط نحو القصاص وكذلك الزوج ايسر قيد اقتدير (قوله وبضع) لم يقل وزوجة لئلا يتكرر مع  
الملتزم (قوله لما لك أمرهما) هذا بالنسبة للعبد اذا كان غير مأذون له في الخلع أما هو فيسلم له العوض  
في أوجه الوجهين شرح م ر (قوله ليبراً الدافع) ويضمن الولي ما سلم للسفيه بآذنه اذا تلف في  
بد السفيه حيث تمكن من أخذه ولم يأخذه س ل (قوله الا بالدفع له) أي وقد دلت قرينة  
على ارادة التملك كان قال لأصرفه في حوائجي والاوقع رجعي او لا مال ولو سلمت المختارة العوض  
للسفيه بغير اذن وليه وكان دينار رجوع وليه عليها به وهي على السفيه بما قبضه فان تلف في يده فلا شيء  
لها ولا تطالبه بعد رشده وان كان عينا أخذها الولي منه فان تلفت في يد السفيه وكان الولي عالما في  
الضمان وجهان أصحهما الضمان اه م ر أوجاهلار رجوع عليها بمهر المثل وفي قول ببدل العوض  
والدفع للعبد كالدفع للسفيه الا أن المختارة تطالبه بما تلف في يده بعد عتقه اه سم زى (قوله  
وتبرأ به) وعلى وليه المبادرة الى أخذه منه فان لم يأخذه منه حتى تلف فلا غرم على الزوجة شري  
(قوله وخرج بمالك أمرهما) الأولى أن يقول وخرج بالعبد والمجور عليه بسفه (قوله اذا  
خالع في نوبته) أي لان العوض لمن وقع الخلع في نوبته فيقبض جميع العوض ان وقع الخلع في نوبته  
وان وقع القبض في نوبة السيد ولا يأخذ منه شيئا ان وقع في نوبة السيد وان وقع القبض في نوبته  
هو فان لم يكن مهابة فهو بينهما بالتسقط وحينئذ يقبض ما يخصه لا جميع العوض حل (قوله قابلا)  
كطلقتك على ألف في ذمتك فتقبل وقوله أو ملتصقا كان قالت طلقني على ألف في ذمتي فيقول طلقتك  
على ذلك (قوله فهو أعم من تعبيره بالقابل) فيه أن الملتصق علم من القابل بطريق الأولى أو المساواة  
لان المراد بالقابل ما كان بمنزل المشتري كما أن الزوج كالبايع فيشمل الملتصق وعلى كل لا عموم  
شري (قوله اطلاق تصرف) أي ليصح التزامه المال ويوجب دفعه حالا وهذا مراد المحلى بقوله ليصح  
خلعه فخرجت السفينة لانها لا يصح التزامها المال فيقع خلعهار رجعيًا وخرجت الأمة لانه لا يجب عليها  
دفع المال حالا هذا مراده والاقتضاء ان خلع الأمة بغير اذن سيدها غير صحيح لانها ليست مطلقة  
التصرف المالي ولو كان غير صحيح لما ترتب عليه اليقونة مع لزوم العوض في ذمتها في مسألة الدين  
غاية الامر أنها لا تطالب به حالا وأما الجواب عن الأمة بأنه يمكن أن يقال هي مطلقة التصرف  
المالي في ذمتها فخالف كلامهم اذ مطلق التصرف من يصح بيعه وشراؤه حل وعبرة قول  
وزى وشرط في الملتزم أي ليقع الخلع بما ألزم لا لصحته فانه صحيح مطلقا وقد يقال هو شرط لصحة  
الخلع بالنسبة للسفيه لان عدم صحته يصدق بعدم وقوع الطلاق أصلا وبقوعه رجعيًا كما سيذكره

فهو أعم من قول  
الروضة كاصلا يأخذه  
الزوج (وأركانه) خمسة  
(ملتزم) لعوض (واضع  
وعوض وصيغة وزوج  
وشرط فيه صحة طلاقه فيصح  
من عبد ومجور) عليه  
(بسفه) ولو بلا اذن ومن  
سكران لا من صبي ومجنون  
ومكره كاسيائي (ويُدفع  
عوض لما لك أمرهما)  
من سيد وولي أو لهما بآذنه  
ليبراً الدافع منه نعم ان قيد  
أحدهما الطلاق بالدفع له  
كان قال ان دفعت لي كذا  
لم تطلق الا بالدفع اليه وتبرأ  
به وخرج بمالك أمرهما  
المكاتب في دفع العوض له  
ولو بلا اذن لانه مستقل  
ومثله البعض المهايأ اذا خالع  
في نوبته (أو) شرط (في  
الملتزم) قابلا كان أو ملتصقا  
فهو أعم من تعبيره بالقابل  
(اطلاق تصرف مالي)

سيد لها) بعين من مال أو غيره لسيد أو غيره فهو أعم من قوله عين ماله (بانت بمهر المثل في ذمتها) لفساد العوض بانتفاء الاذن فيه (أو بدلين) في ذمتها (فيه) أى بالدين (تبيين) ثم ما ثبت في ذمتها انما يطالب به بعد العتق واليسار (أو) اختلعت باذنه (فان أطلقه) أى الاذن (وجب مهر المثل في نحو كسبها) مما في يدها من مال تجارة مأذون لها فيها (وان قدر لها) ديناً في ذمتها كدينار (تعلق) المقدر (بذلك) أى بما ذكر من كسبها ونحوه فان لم يكن لها فبأذن كسب ولا نحوه ثبت المال في ذمتها ونحو من زيادتي (أو عين عينا له) أى من ماله (تعينت) للعوض فلو زادت على ما قدر ما وعينه أو على مهر المثل في صورة الاطلاق طولبت بالزائد بعد العتق واليسار (أو) اختلعت (محجورة بسفه طاعت رجعي) ولغاذكر المال وان اذن الولي فيه لانها ليست من أهل التزامه وليس لوليها صرف مالها الى مثل ذلك وظاهر أن ذلك بعد الدخول والافتيق باتنا بلا مال وصرح به النسوي في نكته ولو خالها فلم تقبل لم يقع طلاق كإفهم

(قوله بأن يكون غير محجور عليه) دخل السفية المهمل حل (قوله فلو اختلعت) مفرع على مفهوم قوله اطلاق تصرف (قوله أمة) أى رشيدة خلافاً لما في شرح البيهقي من قوله ولو سفية اذ لا فرق بين الحرة والامة اه زى وعبرة مر أما السفية فكالحرة السفية أى فيقع رجعيها ولا مال وظاهره وان عين لها السيد عيناً من أعيان ما مع أنها تبين بها لان العوض ليس منها كما قاله ع ش على مر وقد يقال ان أطلق أو عين لها قدر اقل الواجب يكون في نحو كسبها مع أن كسبها السيد يقتضاه أنها تبين به (قوله ولو مكاتبه) هل ولو فاسدة حل وهذا ضعيف بالنسبة لما اذا كان بدلين في ذمتها فان المعتمد أن الخلع لا يقع بالمسمى الذي في الذمة بل بمهر المثل خلافاً للشارح كما يؤخذ من كلام زى وقرر مشيخنا قال ع ش ولعل الفرق بين المكاتب وغيره أن المكاتب لما كانت مع السيد كالمستقلة وكسبها بنوعه من التبرع نزل التزامها للعوض الذي لا تمكن من دفعه حال منزلة العوض الفاسد (قوله أو غيره) كالاختصاص ع ش (قوله بانتفاء الاذن فيه) المتضمن له عدم الاذن لها في الخلع حل قال الشوري لا يقال فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان فساد العوض بسبب عدم صلاحه للعوض كالحجر لانا نقول الغرض عدم الاذن وهو كاف في التعليل وان علل بعض الافراد بشئ آخر وهو عدم صلاحه للعوضية شوري (قوله انما يطالب به) شامل للمكاتب وان كانت غلظ لان ملكها ضعيف من ل وع ش على مر قال حل كما يصح التزام الرقيق الدين بطريق الضمان ويطالب به بعد العتق واليسار لا يقال جهالة الوقت تؤدي الى جهالة العوض لانا نقول هذا أنا جيل ثبت بالشرع لا بالجعل ومنه يؤخذ انه لو ثبت بالجعل بأن قال خالعتك على كذا ولا أطالبك الا بعد العتق واليسار لم يصح وهو كذلك ولا يقال انه تصريح بمقتضى العقد لان مقتضى عقد الخلع وجوب العوض حالا (قوله بعد العتق) أى عتق الشكل مر (قوله فان أطلقه) أى الاذن أى لم يقدر لها قدر أو لم يعين لها عيناً والحال أنها سمت قدر اقل عقد الخلع سواء كان ذلك القدر مساوياً لمهر المثل أو أكثر منه أو أقل فان كان ذلك القدر الذي سمت مساوياً لمهر المثل أو أقل تعلق جميعه بنحو كسبها فيؤخذ منه وان كان أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل في نحو كسبها الحادث بعد الخلع والزائد عليه يتبع به بعد عتقها شيئاً ويؤخذ أيضاً من زى (قوله وجب مهر المثل) أى وجب ما خالها عليه ووجب مهر المثل الخ فساكن الاولى أن يقول فان أطلقه وسمت قدر اصح الخلع بما خالها به وتعلق مهر المثل فأقل بنحو كسبها خالف جواب الشرط وبعض الشرط والحاصل أن السيد اماناً يأذن لها ولا اذا اذن فاما أن يطلق أو يقدر قدر أو يعين عينا واذا لم يأذن فاما أن تختلعت بعين أو بدلين (قوله مما في يدها) أى وقت الخلع لا وقت الاذن ولا ما بعده قبل الخلع ح ر اه حل (قوله فيما ذكر) أى في مسألة الاطلاق والتقدير وقد علمت أن كلامه شامل للسفينة وفي صحة الخلع اذا كانت سفينة ولم يكن لها كسب نظر حل (قوله عينا له) أى للخلع عن (قوله محجورة) أى حرة حل (قوله واما ذكر المال) وان كان جاهلاً بالخال (قوله فيه) أى المال وقوله لانها ليست الخراجع لقوله ولغاذكر المال بقوله وليس لوليها راجع لقوله وان اذن الولي فيه وعمله ما لم يخش على مالها من الزوج ولم يمكن دفعه الا بالخلع والا فلا وجه جواز بل وجوبه كما يفيد شرح مر قال ع ش نقلا عن سم على حج ومع ذلك لا يملك الزوج المدفوع له فيقع رجعيها لعدم صحة المقابل (قوله بعد الدخول) أو ما في معناه كاستدخال المني حل (قوله باتنا بلا مال) لانه طلاق قبل الدخول حل (قوله لم يقع طلاق) سواء نواه أو ضمير التماس قبولها أو لم ينو أو ضمير التماس قبولها أو لا أخذ من قوله الآن ينويه الخ لانه مستثنى من أمر عام والتقدير لم يقع طلاق في جميع الاحوال الا في هذه الحالة فالصور أربع



بما ذكر وصرح به الاصل الا ان ينويه ولم يضم التماس قبولها فيقع رجعيًا كما سيأتي والتقيد بالحجر من زبادي (أو) اختلفت (مريضة مرض موت صح) لان لها لتصرف في مالها (وحسب من الثالث) (٤٤٧) زائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل

أو أقل منه فن رأس المال لان التبرع انما هو بالزائد (و) شرط (في البضع ملك زوج له فيصح) الخلع (في رجعية) لانها كالزوجة في كثير من الاحكام لاني بائن اذ لا فائدة فيه والخلع بعد الوطء أو ما في معناه في ردة أو اسلام أحد الزوجين الوثنيين أو نحوهما موقوف (و) شرط (في العوض محبة اصدافه فلو خالها بفاسد يقصد) كمجهول وخبر وميتة ومؤجل بمجهول (بانت) لوقوعه بعوض (بمهر مثل) لانه المرد عند فساد العوض كما في فساد الصداق (أو) بفاسد (لا يقصد) كدم وحشرات (فرجعي) لان مثل ذلك لا يقصد بحال فكأنه لم يطمع في شيء بخلاف الميتة لانها قد تقصد للضرورة والجوارح وتعبيري بفاسد أعم من تعبيري بمجهول وخبر وقولي يقصد مع قولي أولاً الى آخره من زبادي ولو خال بمجهول فسد ووجب مهر المثل أو بصحيح وفاسد معلوم صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله

استثنى منها صورة فهذه ثلاث صور لا يقع فيها طلاق أصلاً وعبارة البرماوى سواء ذكر مالاً أو لا وليس لنا طلاق رجعي يتوقف على قبول الا هذا (قوله عما ذكر) أى من قوله اختلفت لانه لا يقال اختلفت الا ان قبلت حل (قوله الا أن ينويه) أى الطلاق بالخلع (قوله ولم يضم) أى لم ينو التماس أى طلب والظاهر أنه لا حاجة الى التماس لانه لا يلزم من نية قبوله طلبه وقوله أيضاً ولم يضم فان أضمره لم يقع لانه في المعنى معلق على قبولها ولم تقبل وقوله فيقع رجعيًا أى في المدخول بها حل والافيقع بائناً تضم هذه لقوله فيما تقدم والافيقع بائناً ويضم قوله فيقع رجعيًا الصورة المقتضى فيكون صور المحجور بسفه سبعة اثنان يقع فيهما الطلاق بائناً واثنان يقع فيهما رجعيًا وثلاث لا يقع فيها طلاق أصلاً من ل بنوع تصرف وظاهر كلامهم هنا أنه لا بد من نية الطلاق هنا ولو بلفظه حرره برماوى (قوله فيقع رجعيًا) أى لانه طلاق مستقل بلا عوض (قوله زائد على مهر المثل) فان لم يسع الزائد التمس ولم تجز الورثة فسخ المسمى ورجع بمهر المثل قل على الجلال وقال في شرح الروض فان خالت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خسون فالمحابة بنصفه فان احتمله الثلث أخذها والا فلا خيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين أن يفسخ ويأخذ مهر المثل من تركتها (قوله لان التبرع انما هو بالزائد) ومهر المثل في نظير فك العصمة لا يقال ان الزائد وصية لوارث وهو الزوج لخروجه بالخلع عن الارث نعم ان وراث من جهة أخرى كأن كان ابن عم فالزائد وصية لوارث (قوله ملك زوج له) أى من جهة الاتفاغ به اه (قوله لاني بائن) ولو باقتضاء عدة الرجعية وان كان معاشرها لمعاشرة الا زواج لانها بعد انقضاء عدتها كالبائن الا في حقوق الطلاق تغليظا عليه فلا عصمة يملكها حتى يأخذ في مقابلتها مالا وهل تطلق بذلك الظاهر نعم حل (قوله وشرط في العوض) أى ليقع به الخلع (قوله محبة اصدافه) فلو خالها بما لا يصح اصدافه نظران خالها بفاسد يقصد الخ فهو قسمان وينبغي أن يكون منه حد التعزير والقذف كما تقدم ويرد عليه ما لو اصدقها تعليم سورة بنفسه فان اصدقها صحيح ولا يصح أن يخالها على ذلك أى على تعليمه سورة بنفسها التعذر التعليم فهذا الخلف للمعذر حل (قوله وخبر وميتة) كأن قالت خالني على هذا الحر أو هذه الميتة أو على هذا وهو في الواقع خرا وميتة حل (قوله كدم) علمه أو جهله كما هو ظاهر اطلاقهم حل (قوله وحشرات) أى لا يصح بيعها حل ونظم بعضهم ضابط ذلك فقال

بفاسد يقصد أو ذى جهل \* الخلع واقع بمهر المثل

رجعي ولا مال بغير ما قصد \* وبالمسمى ان بما صح عقد

(قوله فسد) أى العوض (قوله ولم يكن فيه شيء) أى وان كان علمه وكذا ان كان في كفها شيء فاسد مقصود علم به أو لا فان كان في كفها معلوم صحيح وعلم به وقع الطلاق في مقابله وان كان في كفها غير مقصود علم به أو لا وقع رجعيًا اه سل (قوله بانت بمهر المثل) وان علم خلو كفها شورى (قوله اذ لم يعلق الخ) كقوله خالعتك على ثوب في ذمتك فانها تبين بمهر المثل وأما العلق بمجهول فان كان يمكن اعطاء المعلق عليه كان أعطيتني ثوباً فان طالق بانت بمهر المثل باعطاءها له كما أشار اليه بقوله أو علق الخ وان كان لا يمكن اعطاء المعلق عليه كأن علق خاله على اعطاء ما في كفها ولم يكن فيه شيء لم تطلق شيخنا (قوله فلو قال) أى لرشيده وهذا محترز قوله اذ لم يعلق ومحترز قوله الخ ما لو قال طلقك على أن تعطيني ما في كفك ولا شيء في كفها فانه مجهول لا يمكن اعطاؤه وهو في الحقيقة أى قوله ان أبرأتني من

من مهر المثل ولو خال بمافي كفها ولم يكن فيه شيء بانت بمهر المثل وانما تطلق في الخلع بمجهول اذ لم يعلق أو علق باعطائه وأمكن مع الجهل فلو قال ان أبرأتني من دينك فانت طالق فأبرأته منه وهو مجهول

لم تطلق لعدم وجود الصفة واستثنى من وجوب مهر المثل بالخلع بغير خلع الكفار به اذا وقع الاسلام بعد قبضه كافي المهر وخرج بزاد في ضمير خالعهما خلعه مع الاجنبي بذلك فيقع رجعيها (ولها) أي الزوجين (توكيل) في الخلع (فلوقدر) الزوج (لو كيله مالا فنقص) عنه أو خالع بغير الجنس (لم تطلق) للخالفه كافي البيع بخلاف ما لو اقتصر أو زاد عليه ولو من غير جنسه لأنه أتى بالمأذون فيه وزاد في الثانية خيرا (أو أطلق) التوكيل (فنقص) (٤٤٨) الوكيل (عن مهر مثل بآنت به) أي بمهر المثل كالمو خالع بفاسد وفارقت ما قبلها

بصرح بخالفه الزوج في تلك دون هذه أما يص عليه الشافعي وصححه في أصل الروضة وتصحيح التنبيه وقوله الرافعي عن العراقيين والرويان في الممات ان الفتوى عليه والذي صححه الاصل وقال الرافعي كانه أقوى توجيها لها لا تطلق كافي البيع بدون ثمن المثل أما اذا خالع بمهر المثل أو أكثر فيصح لانه أنى بمقتضى مطلق الخلع وزاد في الثانية خيرا كما يحمل اطلاق التوكيل في البيع على ثمن المثل (أو قدرت) أي الزوجة لو كيله مالا فزاد عليه وأضاف الخلع لها) بأن قال من ماله بوكالتها (بانت بمهر مثل عليها) لفساد المسمى (أو) أضافه (له) بأن قال من مالى (لزمه مسماه) لانه خالع اجنبي (أو أطلق) الخلع أي لم يصفه لها ولا له (فكذا) يلزمه مسماه لان صرف اللفظ المطلق اليه يمكن فكأنه اقتداها بما

دينك الخ مفهوم قوله وأمكن مع الجهل وقال بعضهم انه مفهوم قوله أو علق باعطائه لانه معلق بالبراءة بالاعطاء (قوله لم تطلق) محله اذا لم يقل بعد البراءة طلقته فان قاله بعدها نظر ان ظن صحته وقصد الاخبار عما وقع وطابق الثاني الاول في عدد اطلاق لم يقع والا وقع أملا وقالت له ان طلقته فآنت برى من صدقي وهي جاهلة به فطلقها نظر ان ظن الصحة وجب مهر المثل لها عليها وان علم الفساد كان رجعيها وهذا يجمع بين التناقض في هذه المسئلة زى ويقع كثيرا أن تحصل مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له أبرأتك فيقول لها ان صحت براءتك فآنت طالق والتبى يظهر أنها ان أبرأت من معلوم وهي رشيدة وقع الطلاق رجعي التعليق على مجرد صحة البراءة وقد وجدت بقولها أبرأتك قبل أن يعلق لا بآنت لا به لم يأخذ عوضا في مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل اه ع ش على مر (قوله بذلك) أي بفاسد يقصد (قوله فيقع رجعيها) حيث صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المقصوب أو الخرج بخلاف ما لو قال على هذا العبد وهو في الواقع مقصوب فيقع بآنت بمهر المثل اه ع ش على مر عند قوله فيما يأتي أو صرح باستقلال خلع مقصوب وقوله فيقع رجعيها والفرق أن الزوجة غير متبرعة بما تبذله لانها تبذل المال لتصير منفعة البضع لها والزوج لم يبذل لها ذلك مجانا فلزمه المثل بخلاف غيرها فانه متبرع بما يبذله فاذا صرح بالخيرية فقد صرح بترك التبرع حل (قوله فلوقدر الخ) في هذا التفرع نظر لا يقال هو تفرع على ما علم من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لانه نقول لو كان مفرعا على ذلك لا يقتضى البطلان بالخالفه مطلقا حل وهذا غير ظاهر بل هو مفرع على ما علم من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة (قوله فنقص عنه) ولو تافها يتسامح به حل (قوله فنقص الوكيل) أي نقصا قاحشا لا يتسامح به وفارقت ما قبلها بأن المقدري يخرج عنه بأي نقص بخلاف المحمول عليه الاطلاق لا يخرج عنه الا بالنقص الفاحش ومثل النص ما لو خالع بمؤجل أو بغيره قد البلد أو بغير الجنس أو الصفة كما أفاده مر وحل (قوله كالمو خالع) أي الزوج (قوله فيصح) أي ما لم ينه عن الزيادة والا فلا تطلق برماوى (قوله لفساد المسمى) فان قيل ما الفرق بين وكيله او وكيله فان نقص وكيله عن مقدسه ينافيه كما تقدم أجيب بأن البضع مقوم عليه ولم يسمع الا بما قدره بخلافها فان قصدها التخلص وهو حاصل بالغاء مسماها ووجوب مهر المثل حجج (قوله لزمه مسماه) ولا رجوع له عما يشئ وقوله بعد واذا غرم رجع عليها الخ خاص بصورة الاطلاق كما أفاده ع ش (قوله لانه خلع اجنبي) عبارة شرح مر لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبداد أي استقلال بالخلع مع الزوج (قوله رجع عليها بما سمت) أي ان نواها والا تخرج اجنبي فلا رجوع له مر ع ش (قوله فقول الاصل الخ) فقتضاه انه لا يطالب بالكل بل بالزيادة وليست كذلك وقوله نظره الخ أي فلا ينافى أنه يطالب بالكل أي بما سمت وبما زاد وهي انما تطالب بما سمت حل (قوله وان أطاقت التوكيل) مقابل قوله أو قدرت الخ وقوله فكالمو زاد على المقدر أي فيفصل بين كونه يضيف الخلع لها أولا أو يطلق (قوله توكيل كافر) أي ذمى أو حربي أو مرتد لان

المرتد

سمته وزيادة من عنده (و) اذا غرم (رجع) عليها (بما سمت) هذا

ما في الروضة كاصلها فقول الاصل فعليها بما سمت وعليه الزيادة نظره في ان استقرار الضمان أما اذا اقتصر على ما قدرته أو نقص عنه فينفذه به وان أطاقت التوكيل لم يزد الوكيل على مهر المثل فان زاد عليه فكالمو زاد على المقدر (وصح) من كل من الزوجين (توكيل كافر) ولو في خلع مسلمة كالمسلم



نفسها بقوله طلق طلق نفسك  
وذلك إما عليك للطلاق أو  
توكيل به فإن كان توكيلا  
فذلك أو عليك فإن جاز عليك  
الشيء جاز توكيله به (وعبد)  
وان لم يأذن السيد كماله  
خالع لنفسه وتعييرى بصح  
الى أخوه أعم مما عبر به  
(و) صح (من زوج  
توكيل محجور) عليه  
(بسه) وان لم يأذن الولي  
اذ لا يتعلق بوكيل الزوج في  
الخلع عهدة بخلاف وكيل  
الزوجة فلا يصح أن يكون  
سفيا وان أذن له الولي الا  
اذا أضاف المال اليها فحين  
ويلزمها اذ لا ضرر عليه في  
ذلك فان أطلق وقع  
الطلاق رجعي باختلاع  
السفينة واذا وكلت عبدا  
فاضاف المال اليها فهي  
المطالبة وان أطلق ولم  
يأذن السيد في الوكالة  
طوبى للمال بعد العتق  
واذا غرمه رجع عليها به ان  
قصد الرجوع وان أذن له  
فيها تعلق المال بكسبه  
ونحوه فاذا أدى من ذلك  
رجع به عليها (ولا يوكله)  
أى المحجور عليه بسفه  
الزوج (قبض) لعوض  
لعدم أهليته لذلك فان  
وكله وقبض في التهمة  
ان الملتزم ببراءة الموكل  
مضيق للماله وأقره الشيخان

المرتد يصح خلعه للسلعة في الجملة وذلك اذا طلبت منه أن يطلقها على كذا فأجابها قارئة ثم أسلم في العدة  
كسبياً في كلامه حل (قوله ولصحة خلعه) ضمنه معنى تخلعه فصداه بمن والافهو يتعدى بنفسه  
(قوله لاستقلالها الخ) التعليل على التوزيع فالأول تعليل لصحة توكيله عن الزوجة في الاختلاع  
والثاني تعليل لصحة توكيله عن الزوج في الخلع (قوله وذلك) أى قوله طلق نفسك (قوله فذلك)  
أى ظاهر لأنه اذا جاز توكيله في طلاق نفسها جاز توكيله في طلاق غيرها (قوله وان لم يأذن السيد) أى  
في الوكالة (قوله الا اذا أضاف المال اليها الخ) أشار بهذا الى أن في مفهوم المتن تفصيلا وليس مفهومه أنه  
لا يصح من الزوجة توكيل السفية مطلقا (قوله فان أطلق) أى لم ينفذ المال اليها لاله وكذا ان أضاف  
المال اليه كان قال في ذمتي أو في مالي فانه يقع رجعي كما في شرح الروض وحل (قوله واذا وكلت عبدا)  
هذا من فروع مسألة العبد فكان الأولى تقديمه قبل قوله ومن زوج توكيل الخ خصوصاً والكلام  
على مسألة السفية لم يتم اذ بقي منها قوله ولا يوكله بقبض وأجيب بأنه ذكره هنا لمناسبة قوله الا اذا أضاف  
المال اليها (قوله وان أطلق ولم يأذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسفية في صورة الاطلاق أن العبد  
ذمته تقبل الالتزام بخلاف السفية فانه لا يصح بيعه ولا غير موأمن بوثأرض الجنابة في ذمته فهو من باب  
ربط الاحكام بالاسباب شيخنا عزى (قوله طوبى للمال الخ) وأما الزوجة فتطالب به حال برماوى  
وقوله بعد العتق أى لكاه م (قوله ان قصد الرجوع) ويفرق بين هذا وما سرى في توكيل الحر في قوله  
ورجع عليها بما سمت حيث لم يشترط قصده للرجوع بأن المال هنا لم تأهل مستحقه للمطالبة به  
ابتداء وانما نظر المطالبة به بعد العتق المجهول وقوعه فضلا عن زمنه ولو وقع كان كالاداء المبتدأ فاشترط  
صارف عن التبرع بخلاف الحر فان التعلق به عقب الوكالة قرينة ظاهرة على أن اداءه انما هو من  
جهتها فلم يشترط الرجوع قصد اه شرح م وقوله ان قصد الرجوع بأن نواها باختلاعه وكذا ان  
أطلق برماوى وم رزى قال شيخنا العزى ان كان المراد بقصد الرجوع انه نواها حال الخلع  
فصحيح ويكون معنى قوله أطلق أى في الظاهر وهو نواها في الباطن والا فلا يصح الاعلى قول الغزالي  
القائل بأن الوكيل اذا أطلق يكون الخلع لها وكلام م ر يوافق وقال امام الحرمين يكون خلع أجنبي  
واعتمده بعضهم اه فالمراد بقصد الرجوع أن لا ينوى نفسه وقول البرماوى بأن نواها بيان لمحل  
قصد الرجوع لا تصويره (قوله وان أذن له فيها) أى في الوكالة وقوله تعلق المال بكسبه أى الحاصل بعد  
الخلع (قوله رجع) أى سيده ع ش م لم يقصد التبرع برماوى وعبرة من حل قوله رجع أى وان لم  
يقصد الرجوع والوجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا لجواز مطالبة القن عقب الخلع (قوله وحله  
السبكي) أى المذكور من براءة الملتزم اللازم لها صحة القبض اعتمده م واعتمد حجج الاطلاق  
وأجاب عن قوله لان ما في التهمة الخ بأن الكلام في مقامين عدم صحة القبض للسفية وبرائة التهمة  
للاذن فيه قياسا على اذن الولي له فيما سرى والتعليل المذكور لا ينتج نفي البراءة لانه موجود في قبضه منها  
بأذن وليه فيما سرى ومع ذلك قالوا ببراءة م ر ل (قوله وعلق الطلاق بدفعه) أى فيقع رجعي والوجود  
الصفة مع عدم صحة القبض فليراجع رشيدى على م وهو غير ظاهر لمخالفة كلام الشارح وصور  
شيخنا العزى فى قوله وعلق الخ بأن يقول له الزوج وكلتك في طلاقها وعلق الطلاق بدفع المال اليك  
فيعلق هو عند التطبيق اه وهذا مخالف لما في الوكالة من أن التوكيل في تعليق الطلاق لا يصح فن ثم  
صوره بعضهم بأن يقول الزوج لا تخان دفتى زوجتى اليك ديتار الى فهمى طاقى ووكلتك في قبضه  
منها وهذا بناء على أن ضمير علق راجع للزوج فان كان راجعا للوكيل كان صورته ان دفعتلى ديتارا



فان كان في الذمة لم يصح القبض لان ما في الذمة لا يتعين الاقبض صحيح فاذا تلف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته (ولو وكلا) أي الزوجان (واحد تولى طرفاً) مع أحد الزوجين أو وكيله (فقط) أي دون الطرف الاخر فلا يتولى الطرفين كافي البيع وغيره (و) شرط (في الصيغة ما) صريحاً (في البيع) على ما يأتي (و) لكن (لا يضر) هنا (تخلل كلام يسير) وتقدم الفرق بينهما ثم بخلاف الكثير ممن يطلب منه الجواب لاشعاره بالاعراض (وصريح خلع وكنايته) صريح طلاق وكنايته وسيأتيان في بابيه وهذا أعم مما عبر به (ومنها) أي من كنياته (فسخ وبيع) كان يقول فسخت نكاحك بالفاء وبعتك نفسك بالفاء فتقبل فيحتاج في وقوعه الى النية (ومن صريحه مشتق مفاداة) لورود القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (و) مشتق (خام) لنسبوعه عرفاً واستعمالاً للطلاق مع ورود معناه في القرآن (فلوجي) أحدهما (بلا) ذكر (عوض) معهما بقيد زده بقولي (بنية التماس قبول) كأن قال خالعتك

فانت طالق عن موكل (قوله فان كان في الذمة) أي ولم يعلق الطلاق بدفعه ليخالف ما قبله شيخنا وعبارة شرح م أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه والالم يصح القبض الخ وقوله ولا أي وان لم يعلق الطلاق بدفعه وهي أحسن من عبارة الشارح الموهمة خلاف المراد لان قوله فان كان في الذمة يوهم أن ما قبله ليس في الذمة (قوله لم يصح القبض) المناسب أن يقول لم يبرأ الملتزم لان الكلام في براءته لكنه يبرأ باللازم وقوله لم يصح القبض يفهم منه أن القبض صحيح فيما قبل هذه وان كان لا يصح التوكيل فيه وهو كذلك بدليل براءة الملتزم بالقبض والاذن فيه (قوله ما صريحاً) يرد عليه أن الخلع قد يكون بدون قبول كإتي في قوله أو بدأ بصيغة تعليق الخ وأنه قد يصح بالتعليق كافي قوله المذكور وأنه قد يصح مع عدم توافق الإيجاب والقبول معني كإتي في قوله ولو اختلف الخ أي بالنسبة للصورة الرابعة فدفع ذلك كله بقوله على ما يأتي أي من قوله ولكن لا يضر الخ (قوله) وتقدم الفرق بينهما) عبارته ثم بخلاف اليسير في الخلع والفرق أن في الخلع من جانب الزوج شائبة تطبق ومن جانب الزوجة شائبة جعالة وكل منهما يحتمل الجهالة (قوله ممن يطلب منه الجواب) تقدم تضعيف نظير هذا في البيع وهنا كذلك فلا فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره حل (قوله وصريح خلع الخ) كان الأولى عكس ذلك كأن يقول وصريح طلاق الخ فساتر كنيات الطلاق كنيات في الخلع مع ذكر المال فلا بد أن ينوي بها الطلاق حل ويحجب بأن العبارة مقابلة لان صيغ الطلاق معلومة والمعلوم يجعل مبتدأ وقال شيخنا العزيز ما صنعته الشارح أولى لان المحدث عنه هو الخلع لكن يرد ما أن الخبر هو المجهول (قوله ومنها فسخ وبيع) نبه عليه لانه لم يذكره في كنيات الطلاق وفيه إشارة الى ان الفسخ ان ذكر مع المال يكون خلعة فينقص عدد الطلاق (قوله من كنياته) أي الخلع (قوله الى النية) أي وفورية القبول شورى وهل يحتاج الى النية من الزوج أو منهما (قوله ومن صريحه) أي زيادة على صريح الطلاق الآتي مشتق مفاداة أي مفاداة وما اشتق منها كاذ كره الشيخان خلافاً لظاهر كلام المصنف من أن نفس المفاداة ومثلها الخلع ليس من الصريح بل من الكنيات وهو قياس ما سيأتي في الطلاق وكان المناسب أن يقول ومشتق افتداء لانه الذي ورد في القرآن حل وقوله بل من الكنيات مسلم في الخلع (قوله مع ورود معناه في القرآن) الذي هو الافتداء ومقتضى هذا أن كلام من لفظ المفاداة وما اشتق منه ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقاً أي سواء ذكر عوض ونوى التماس قبولها أم لا وليس كذلك بل على تفصيل أشار اليه بقوله فلوجي الخ حل (قوله فلوجي الخ) حاصله أنه اما أن يذكر المال أو ينويه أو يسكت عنه أو ينفية فان ذكر وجب بشرطه وهو كونه معلوماً وكذا ان نوى ووافقه على ما نوى والاوجب مهر مثل والخلع في هذين صريح وان لم يذكر ولم ينو أن أضمر التماس قبولها وقبلت وجب مهر مثل وهو الذي ذكره المصنف وان لم يضمر التماس قبولها وقم رجعياً قبلت أو لم تقبل وان أضمر ولم تقبل لم يقع شيء والخلع في هذه أي فيما إذا لم يذكر العوض ولم ينو كناية على المعتمد حل وان نوى العوض وقم رجعياً أيضاً كما قاله الشارح فالأحوال أربعة وعبارة ممر حاصل المعتمد في هذه المسئلة أنه ان ذكر مالا أو نواه كان صريحاً ووجب في الأولى ما ذكره وفي الثانية مهر المثل وان لم يذكر مالا ولا نواه كان كناية في الطلاق فان نوى الطلاق نظر فان أضمر التماس قبولها وقبلت وكانت أهلاً للالتزام وقع باتناجه المثل والاوقع رجعياً قبلت أم لا والابان لم ينو لم يقع شيء (قوله بلاذ كعوض) أي انباءاً أو نفياً بأن سكت عنه حل وقال ع ش بلاذ كعوض أي ولو بلانية قل قال فان نواه وانفق على قدر المنوى وجب ما نواه ومثله في حل (قوله معها) متعلق بقوله جرى (قوله بنية التماس قبول) أي مع نية طلاق ممر فالقيود خمسة اثنان في المتن واثنان في الشارح



أوفاديتك أو أفديتك ونوى التماس قبولها فقبلت (فهر مثل) يجب لا طراد العرف بجران ذلك بعوض فيرجع عند الاطلاق الى مهر  
المثل لانه المراد كالتحليل بمجهول فان جرى مع اجنبي طلقت بجناها كولو كان معه (٤٥١) والعوض فاسد كما مر ولو نفي العوض

فقال لها خالعتك بلا عوض  
وقع رجعيان وان قبلت  
ونوى التماس قبولها وكذا  
لو اطلق فقال لها خالعتك  
ولم ينو التماس قبولها وان  
قبلت وظاهر ان محل ذلك  
اذا نوى الطلاق فحصل  
صراحته بغير ذلك مال اذا  
قبلت ونوى التماس قبولها  
(واذا بدأ) الزوج (ب) صيغة  
(معاوضة كطلقتك بألف  
فمعاوضة) لا خذنه عوضا في  
مقابلة ما يخرج عن ملكه  
(بشوب تعليق) لتوقف  
وتوقع الطلاق فيه على  
القبول (فله رجوع قبل  
قبولها) نظرا لجهة المعاوضة  
(ولو اختلف ايجاب وقبول  
كطلقتك بألف فقبلت  
بألفين أو عكسه) كطلقتك  
بألفين فقبلت بألف (أو)  
طلقتك ثلاثا بألف فقبلت  
واحدة بثلاثة أي الألف  
(فلغو) كما في البيع (أو)  
قبلت في الأخيرة واحدة  
(بألف ثلاث به) أي  
بألف تقسم لان الزوج  
يستقل بالطلاق والزوجة  
انما يعتبر قبولها بسبب المال  
وقد وافقته في قدره (أو)  
بدأ (ب) صيغة (تعليق) في  
اثبات (كسني) أو منى مأو  
أي وقت (أعطيني) كذا  
فانت طالق (تعليق)

وهما قوله معها وقوله فقبلت والخامس نية طلاق (قوله ونوى التماس قبولها) قيد لقوله فمهر المثل  
وليس قيد في الصراحة حل (قوله فان جرى) أي التحلل مع عدم ذكر العوض ونوى التماس  
قبول وهذا محترز لقوله في الشارح معها حل قال شرب الحاصل أن المعتمد من ذلك أنه اذا صرح  
بالعوض أو نواه وقبلت بانته به وان عراض ذلك ونوى الطلاق فان أضم التماس قبولها وقبلت  
وهي رشيدة بانته بمهر المثل وان لم يضم أو لم تكن رشيدة وقع رجعيان قبلت في الثاني واللام يقع فيه  
شي كالمولم ينو الطلاق فعلم انه عند ذكر المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان أضم التماس  
جوابها وقبلت ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والاجنبي وفاقا لشيخنا كالشيخ فيما كتبه وفي  
شرحه ما يوافق الشارح في الفرق بينهما وبين الاجنبي فراجع (قوله كولو كان معه) أي الاجنبي  
والعوض فاسد كان خالع على نحر ووصفه بذلك كأن قال خالعتك على هذا الخبر والواقع بانته بمهر المثل  
حل (قوله ولو نفي العوض) أي جرى معها ونفي العوض فقال لها خالعتك بلا عوض أي فقوله بلا  
ذكر عوض المراد منه أنه سكت عنه وحينئذ فهذا محترزه حل (قوله وكذا لو اطلق) أي لم ينف  
العوض بقريظة جهلهما باللاقوله ولو نفي العوض الخ برماوى (قوله وان قبلت) أي في رجعيان  
وهذا محترز لقوله بنية التماس قبولها حل (قوله ان محل ذلك) أي وقوعه رجعيان في مسألة  
الاجنبي وما بعدها كما هو جلي اه شورى (قوله فمحل صراحته الخ) أي فعلم من قوله وظاهر ان  
محل ذلك الخ حيث فصل في هذا بين النية وعدمها وأطلق في الاول ومعلوم أنه لا يحتاج الى النية الا  
الكناية هذا والمعتمد انه حيث لم يذكر المال ولا نواه يكون كناية فلا يقع الا ان نوى به الطلاق وعبرة  
غش قوله فمحل صراحته ضعيف أو محمول على ما اذا أضم التماس قبولها بمال اه فلا بد الصريح من  
ذكر المال أو نيته (قوله صراحته) أي أحد اللفظين المتقدمين وهما مشتق المفاداة والتحليل (قوله  
اذا قبلت) هذا يفيد أن قبولها شرط في الصراحة وفي كلام سم بن يحيى أن يكون مدار الصراحة في الحالة  
المذكورة على نية التماس قبولها وأما قبولها فشرط للوقوع وان أفهم قوله فمحل الخ خلاف حل  
(قوله بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركة بمعنى ظهر ببر (قوله فمعاوضة) أي عقد  
معاوضة (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول) مع كونه يستقل بإيقاع الطلاق أي له ذلك  
بخلاف البيع فانه وان توقف على القبول لا يقال فيه شوب تعليق لذلك لان البائع ليس له الاستقلال  
به حتى يكون عدوله عن الاستدلال تعليقاً على قبول الغير تأمل شورى (قوله فله رجوع) مع قوله  
ولو اختلف كل منهما ناظر لجهة المعاوضة (قوله نظرا لجهة المعاوضة) فهذا مما غلب فيه جهة المعاوضة  
اذ لو نظر للتعليق لما ساء الرجوع اه حل أي لان التعاليق لا يصح الرجوع عنها باللفظ وان كان  
يصح بالفعل (قوله ولو اختلف الخ) أي في العوض فقط بزيادة أو نقص أو فيه وفي عدد الطلاق أما في  
عدد الطلاق فقط فلا يضر فذلك ذكر أربعة أمثلة (قوله فلغو) أي فلا طلاق ولا مال مر (قوله  
لان الزوج يستقل الخ) بهذا يندفع ما قيل قديكون لها غرض في عدم الثلاث لترجع له من غير محلل  
ويفارق مالو باع عبيدين بألف فقبل أحدهما بألف حيث لا يصح لان البائع لا يستقل بملك الزائد  
شرح مر (قوله في اثبات) أما النفي كسني لم تعطيني ألقا فانت طالق فلغو فاذ مضى زمن يمكن فيه  
الاعطاء ولم تعط طلقت برماوى (قوله فمعلق) وفيه شوب معاوضة لكن لا نظر اليها هنا غالباً بالصراحة  
لفظ التعليق شورى (قوله لفظاً) أما معنى وهو الاعطاء فيشترط (قوله لذلك) أي لان صيغته

لاقتضاء الصيغة له (ولار جوع له) قبل الاعطاء كالتعليق الخالي عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظ لان صيغته لا تقتضيه (وكذا)  
لا يشترط (اعطاء فوراً) لذلك



(لا في المحوان واذا) مما يقتضي الفور في الاثبات مع عوض أمافي ذلك المحوان أو اذا أعطيتني ألفا فانت طالق فيشترط الفور لانه مقتضى اللفظ مع العوض وانما ترك هذا الاقتضاء في نحو مني لصراحتي في جواز التأخير فاذامضي زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعط لم تطلق وفيصد المتولى الفورية بالحرية فلا تشترط في الامة (٤٥٢) لانه لا يدها ولا ملك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض

لا تقتضيه (قوله محوان) بكسر الهمزة وأما أن المفتوحة واذا فالطلاق باحدهما يقع باثناحالا وظاهر كلامهم انه لا مال عليها وينبغي تقييد ما لنحوي وبه صرح بعضهم شورى ويوجه بان مقتضى لفظه أنها بذلت له ألقا على الطلاق وانه قبضه لكن القياس ان له تحليفها انها أعطته تأمل والنحو هو لو ولو ما فهذه خمسة تقتضي الفور في الاثبات لكن مع قوله ان شئت أو ان أعطيتني أو ان ضمننتي وأما بدون واحد من الثلاثة فلتراخي كغيرها هنا وأما في التني فجميعها للفور الا ان اه شيخنا ونظم بعضهم ذلك بقوله أدوات التعليق في النسق للفو \* رسوى ان وفي الثبوت رأوها للتراخي الا اذا ان مع الما \* لو شئت وكما كررها (قوله لصراحتي في جواز التأخير) لأنها لتعميم في الزمان المستقبل بخلاف اذا فاتها المطلق الزمان المستقبل (قوله فاذامضي الخ) مفرع على قوله فيشترط الفور (قوله يمكن فيه الاعطاء) هل المراد مجرد تناول واعطاء كل شيء بحسبه فيعتبر زمن الكيل والوزن واحضاره من محل قريب عرفا واذا علق باعطاء غائب عن المحل يكون من التعليق على محال أو يغتفر احضاره حرجا ل وعبارة شرح مبرر والمراد بالفور في هذا الباب مجلس التواجد السابق بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا وقيل مالم يتفرقا بما صر في خيار المجلس (قوله فاجابها الزوج) فلا بد من الفور لان الغلب في جانبها المعاضة وان أت بصيغة تعليق أو أت بأداة لا تقتضي الفورية كمنى فقولهم منى لا تقتضي الفورية أي اذا جابها الزوج دون الزوجة ويفرق بان جانبها تغلب فيه المعاضة بخلافه شرح مبرر (قوله فاجابها) أي على الفور وقبل قوله أردت ابتداء طلاق لا جواب التماسها وله الرجعة وطأ تحليفه شورى فان طلق متراخيا كان مبتدأ بالطلاق فلا يستحق عوضا ويقع رجعا مبرر (قوله لان ذلك) أي جواز الرجوع (قوله فوجده) أي أو أطلق ولو طلق ثنتين استحق ثلثي الألف أو واحدة ونصفا استحق نصفه على أرجح الوجهين شورى (قوله فثله يلزم) وقارق عدم الوقوع في نظيره من جانبه لانه تعليق فيه معاوضة وشترط التعليق وجود الصفة وشترط المعاوضة التوافق ولم يوجد (قوله فسيأتي) أي في قول المتن ولو طلبت بألف ثلاثا وهو انما يملك دونها فطلق ما يملكه فله ألف (قوله راجع في خلع) مماه خلعا نظر اللفظ والا فهو مع شرط الرجعة لا يقال له خلع شرعي كما يؤخذ مما بعده ولو قال وفسد خلع بشرط رجعة كان أولى اذ هو الذي ينتجه التعليق المذكور ولا ينتج جواز الرجعة الذي هو المدعى الا باللازم لانه يلزم من فساد الخلع جواز الرجعة (قوله بخلاف ما لو خالها الخ) مقابل قوله قال طلقك الخ وهو في الحقيقة تقييد للثنتين فكأنه قال محل كون شرط الرجعة يفسد الخلع الذي هو المراد اذا شرطها في صلب العقد اما لو كان بعده فخلع صحيح ولا رجعة وغاية ما يفيد هذا الشرط فساد العوض فقط فيرجع لغير المثل لان الشرط راجع للعوض فأفسده وفيما سبق راجع لاصل العقد فأفسده (قوله لرضاء بسقوطها هنا) أي في هذه الصورة والاولى أن يقول لرضاء بسقوطها الآن أي وقت الطلاق (قوله طلقته به) يقال طلقته المرأة بفتح اللام أفصح من ضمها تطلق بضمها فهي طالق أفصح من طالقة شورى فهو من

وقضية التعليق الخاق المبعضة والمكاتب بالحرية وهو ظاهر ونحو من زيادتي (أو بدأت) أي الزوجة (بطلب طلاق) كطلقتي بكذا أو ان طلقنتي فلك على كذا (فاجاب) بها الزوج (فمعاوضة) من جانبها المملكتها البضع بعوض (بشوب جمالة) لان مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجمالة (فلها رجوع قبله) أي قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضات والجمالات (ولو طلبت ثلاثا) يملكها عليها (بألف فوحد) أي فطلق طلقة واحدة سوا ما قال بثلاثه وهو ما قصر عليه الاصل أو سكت عنه (فثله) يلزم تغليباً لشوب الجمالة فانه لو قال فيها رد عبيدي الثلاثة وذلك ألف فرد واحد استحق ثلث الألف أما اذا كان لا يملك الثلاث فسيأتي (وراجع) في خلع (ان شرط رجعة) لانها تخالف مقصوده فلو قال طلقك بدينار على ان لي عليك الرجعة

باب

فرجى ولا مال لان شرطي المال والرجعة يتنافيان فينسا قطان وينقي مجرد الطلاق وقضيته ثبوت

الرجعة بخلاف ما لو خالها بدينار على أنه متى شاء رده وله الرجعة فانه لا رجعة له ويقع باتتأهه المثل لرضاء بسقوطها هنا ومنى سقطت لا تعود (ولو قالت له طلقني بكذا فارتد أو أحدهما فاجاب) بها الزوج نظر (ان كان) الارتداد (قبل وطأ أو) بعده (أصر) المرتد على رده (حتى انقضت عدة نانت بالردة ولا مال) ولا طلاق لا تقطاع النكاح بالردة (والا) بأن أسلم للرتد في العدة (طلقت به) أي بالمال المسمى ونحسب



العدة من حين الطلاق

وعلم من التعبير بالقاء  
اعتبار التعقيب فلو تراخت  
الردة أو الجواب اختلت  
الصيغة أو أجاب قبل الردة  
أو معها طلقت ووجب المال  
وذكر ارتدادها معا  
وارتداد الزوج وحده من

زيادتي

(فصل في الالفاظ الملزمة

للعوض لو قال طلقتك

بكذا) كالتف (أو على ان لي

عليك كذا فقبلت بآنت به)

لدخول بآء العوض عليه في

الاول وعلى في الثاني للشرط

لفصل كونه عليها شرطاً

وقولي فقبلت يفيد تعقيب

القبول بخلاف قوله فإذا

قبلت بآنت (كما) تبين به

(في) قوله (طلقتك وعليك

أو ولي عليك كذا وسبق

طلبها) للطلاق (به)

لتوافقهما عليه ولأنه لو

اقتصصر على طلقتك كان

كذلك فلا زائد عليه ان لم

يكن مؤكداً لم يكن مانعاً

فان قصد ابتداء الكلام لا

الجواب وقع رجعيًا والقول

قوله فيه يمينه قاله الامام

(أو) لم يسبق طلبها لذلك به

و (قال) أردت به (الالزام

وصدقته وقبلت) ويكون

المعنى وعليك لي كذا

عوضاً فان لم تصدقه وقبلت

وقع باتنا وحلفت أنها لا تعلم

انه اراد ذلك ولا مال وان

لم تقبل لم يقع شيء ان صدقته

باب نصر وعظم (قوله من التعبير بالقاء) أي في الموضعين (قوله اعتباراً تعقيب) أي فيهما  
واعتماداً ترتيباً أيضاً لكن في الثاني فقط بدليل صنيعة في المفهوم فانه ذكر محترز التعقيب فيهما بقوله  
فلو تراخت الردة أو الجواب الخ وذكروا محترز الترتيب في الثاني بقوله أو أجاب قبل الردة أو معها الخ  
ولم يذكروا محترز الترتيب في الاول فلو صدر قولها المذكور بعد الردة وصدر الجواب منه بعده وعقبه  
فحكمه ما ذكره في المتن اه شيخنا (قوله اختلت الصيغة) أي بطل الخلع ووقع الطلاق رجعيًا  
(قوله أو معها) المعتمدان المعية كالبعدية فتبين بالردة ان لم يقع اسلام ولا مال لان المانع أقوى من  
المقتضى حل وشرح م

(فصل في الالفاظ الملزمة للعوض) أي وما يتبعها من قوله ولو كلفها الخ (قوله الملزمة للعوض) أي  
من حيث كونها ملزمة فلا تكرر مع قوله فيما مروا إذا بدأ بمعاوضة الخ لان تلك وان كانت ملزمة لكن  
تسلك عليها هناك من حيث انها معاوضة مشوبة بتعليق أو بجعالة (قوله فقبلت) أي فوراً في محاسن  
التواجب بنحو قبيل أو ضمننت شرح م (قوله وقولي الخ) هلا قال أولى من قوله كما هو عادته  
وما سبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضاً في مبحث الفصل من كتاب الجنائز فقال الشارح وقولي  
كذلك أوضح من عبارته في قاعدة الغرض فليتنامل شو برى (قوله وعلى في الثاني) أي ولان على  
الخ (قوله كاتبين به) أي بكذا (قوله وسبق طلبها للطلاق) بخلاف ما اذا سبق طلبها للطلاق من غير  
تعريض للعوض فانه كما لو لم يسبق وما اذا سبق طلبها بعوض أهيته وعينه هو فانه كالاتداء كطلقتك  
على ألب بعد قولها طلقني بعوض فان قبلت بآنت بالالف والافلا طلاق فان أهيته أيضاً أو اقتصر على  
طلقتك بآنت بمهر المثل حل (قوله عليه) أي على كذا وقوله كان كذلك أي تبين به لسبق طلب  
الطلاق سم (قوله فالزائد) وهو قوله وعليك الخ (قوله فان قصد ابتداء الكلام) أي بقوله طلقتك  
وهو تقييد للثنى أي فعل ما تقدم ان قصد الجواب أو أطلق لان سبق طلبها قرينة دالة على أنه جواب  
طلبها فان قصد الابتداء فرجعي وكان الاولى أن يقول هذا ان لم يقصد ابتداء الكلام لما علمت أن  
الاطلاق كقصد الجواب وهو راجع تقوله ولأنه لو اقتصر الخ وعبارة حل قوله لا الجواب كان الاولى  
استقاطه ليشمل السكوت أي عن التفسير بالابتداء أو الجواب وانظر لو قصد الابتداء والجواب معا أو  
قصد واحداً منهما لا يمينه حل وفيه أن قصد الابتداء والجواب معا غير معقول (قوله والقول قوله  
فيه يمينه) أي أنه أراد ابتداء الكلام أو الجواب (قوله وصدقته وقبلت) أي فوراً حاصله أن  
الصور ستة مفروضة فيما اذا لم يسبق طلبها به وفي الحقيقة هي ثمانية بضميمة قول المتن وان لم يقله  
فرجعي وفيه صورتان كما قال الشارح فيكون صور وقوعه رجعيًا ثلاثة وصور وقوعه بالمسمى نيتين  
وصور عدم وقوع شيء أصلاً نيتين والثامنة وقوعه باتنا ولا مال فاصل هذا أن قول المتن أو قال أردت  
بالالزام الخ اشتمل على قيود ثلاثة فنطوقه صورة واحدة ويزاد عليها أخرى مأخوذة من قول الشارح  
وكتصديقها الخ وقد أخذ محترز القيد الاول بقوله وان لم يقله الخ وفيه صورتان كما علمت وأخذ  
الشارح مفهوم القيد الثاني بقوله فان لم تصدقه وقبلت وقع باتنا وفيه صورة واحدة وأخذ مفهوم  
الثالث بقوله وان لم تقبل لم يقع شيء الخ وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة يزداد عليها صورة  
أخرى تؤخذ من قوله وكتصديقها الخ والثالثة هي قوله والواقع رجعيًا (قوله وقع باتنا) مؤاخذه  
له باقراره قال حل وحيث لم تصدقه فالقول قوله يمينه (قوله أراد ذلك) أي الالزام (قوله والا  
وقع رجعيًا) بأن كذبه أو سكنت ويحتمل في السكوت أن يوقف الامر وتطالب بالتصديق أو  
التكذيب وقوله وقع رجعيًا لانه لما لم يقبل قوله في هذه الارادة كان كأنه طلقها ولم يردده فوقع رجعيًا

والاوقع رجعيًا ولا تخلف وقول (٤٥٤) وقبلت من زيادتي وكنت صدقها له تكذيبها له مع حلقه بين الرد (وان لم يقله) أي أردت

أي في الظاهر أما في الباطن فينبغي عدم الوقوع ان كان صادقاً حل (قوله ولا تخلف) أي بالنسبة لوقوع الطلاق الرجعي أي لا يتوقف وقوع الطلاق الرجعي على حلفها ويقع ظاهراً ان كان صادقاً في دعواه وبهذا تعلم أن قول الشارح ولا تخلف إنما هو بالنسبة لطلاقاً ما بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالتزام فله تخليفها على ذلك فان حلفت بذلك وان نكحت حلف بين الرد ولا طلاق ولا مال أيضاً وهذا معنى قوله الآتي مع حلقه بين الرد وبهذا تعلم أيضاً أنه لا منافاة بين قول الشارح هنا ولا تخلف وقوله الآتي مع حلقه بين الرد إذ حلقه بين الرد فرع ثبوت تخليفها لان تخليفها فيما يأتي إنما هو بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالتزام اهـ شربايلي (قوله وكنت صدقها) أي في مسألة القبول أي فيما اذا قبلت وقوله مع حلقه بين الرد أي فيلزمه المال حل أي فهو راجع لقول المتن وصدقته وقال بعضهم راجع لقول الشارح ان صدقته أيضاً وقال شيخنا الحنفى قوله وكنت صدقها حل أي اذا قبلت وكذبته في ارادة الالتزام ولم تقبل وكذبته في ذلك وحلف بين الرد فانه كتم تصديقهها وقد علم انها اذا قبلت وصدقته في ذلك وقع الطلاق بائناً بالمال فكذا اذا كذبته وطلب تخليفها فردت اليمين عليه وحلف أي فانه يقع الطلاق بائناً بالمال وعلم أنها اذا لم تقبل وصدقته لا طلاق ولا مال وكذا اذا كذبته وطلب تخليفها فردت اليمين عليه وحلف بين الرد وبذلك تعلم أن كلام الشربايلي مقصور على الثانية وكلام حل قاصر على الاولى (قوله وان لم يقله فرجعي) وما استشكل به السبكي عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لما اذا الواو تحتل الحال فيتقيد الطلاق بحال الزامه ايها بالعوض حيث لا الزام لا طلاق يرد بان العطف في مثل هذه الواو أظهر قدموه على الحالية نعم لو كان نحو باوقصدها لم يبعد قبوله بيمينه شرح مـ ويقع بائناً يلزمها المال (قوله لانه لم يذكر عوضاً) أي بسبب عدم ارادته الالتزام والافقد ذكره لفظاً (قوله فلا يتأثر بها الطلاق) أي لانتمنع من وقوعه وانظر لم أظهر في مقام الاضمار (قوله ما هنا) أي قوله وان لم يقله فرجعي أي قال محل كونه حينئذ يقع رجعيًا إذ لم يشع عرفاً استعمال ما أتى به في الالتزام والاحل على الالتزام كان قال وعليك كذا أي ولا بد أن يقصد الالتزام باللفظ كما في مـ وحينئذ يقع الطلاق بائناً ويلزمها المال أي لان محل تقديم الوضع اللغوي على العرفي اذا لم يطرده العرف بخلافه وعبرة مـ نعم ان شاع عرفاً ان ذلك للشرط كعلي صار مشهلاً أي مثل ارادة الالتزام أي ان قصده به كما تلاه عن المتولي وأقره وهو المعتمد حل ملخصاً مع زيادة وفيه أن مثل المصنف مشتمل على لفظة على المفيدة للالتزام حيث قال طلقتك وعليك الخ الا أن يقال لا يلزم من الاتيان بعلى شيوعها في الالتزام عنده بحسب عرف أهل بلده مشللاً لا به يحتمل أنه يدعي عليها بذلك وقد يعكر على اعتبار القصد انه لا حاجة معه للاشتهار كما يدل عليه قوله أو قال أردت به الالتزام الخ ولان تهيد المتولي المذكور خاص بما اذا لم يرد الالتزام تأمل (قوله فضمنته) أي بلفظ الضمان فيما يظهر لا بمرادفه كالترمت وان بحثه بعضهم نظر اللفظ الملحق عليه مـ وقد أشرنا لهذا الشارح في المفهوم بقوله ولا يكفي قبلت الخ (قوله كطلقي نفسك ان ضمننت الخ) لا يشك كل بما يأتي أن تفويض الطلاق اليها عليك لا يقبل التعليق لان هذا وقع في ضمن معاوضة فقبل التعليق واغتفر لانه وقع تابعاً لا مقصوداً شرح مـ (قوله فطلقت وضمننت) أي اتبهما فوراً وان كان المستفاد من كلامه فورية التعليق فقط وقوله سواء اقدمت الخ انظر ما وجهه مع ان الملحق عليه الضمان فكان الظاهر انه لا بد من تقدمه ومن ثم ذهب الماوردي الى أنه لا بد أن يتقدم الضمان على الطلاق لانه ملحق عليه وهو متجه معنى كما قاله حل (قوله فلا بينونة)

الالتزام (فرجعي) قبلت أم لا ولا مال لانه لم يذكر عوضاً ولا شرطاً بل جلة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق وتلغوى نفسها وهذا بخلاف ما اذا قالت طلقني وعلى أو ذلك على أنف فاهما تبين بالالف والفرق أن الزوجة يتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام والزوج بنفرد بالطلاق فاذا لم يأت بصيغة معاوضة حل اللفظ منه على ما ينفرد به وفي تهيد المتولي ما هنا بما اذا لم يشع عرفاً استعمال ذلك في الالتزام كلام ذكرته في شرح الروض (أو) قال (ان أومتى ضمننت لي ألفاً فأت طالق فضمنته) أي الألف (أو أكثر ولو بتراخ في متى بانت بالف) وتقدم الفرق بين ان ومتى ولا يصح في قبلت ولا شئت ولا ضمانها أقل مما ذكره لان الملحق عليه الضمان بقدر ولم يوجد وأما ضمان الأكثر فوجد فيه ضمان الأقل وزيادة بخلاف ما مر في طلقتك بالف فزادت فانه لغو لانها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الايجاب والقبول ثم الزائد بالغو ضمانه واذا قبض فهو أمانة

يوهم

عنده (كطلقي نفسك ان ضمننت لي ألفاً فطلقت وضمننت) فاهما تبين بالم سواء اقدمت الطلاق على

الضمان أم أخرته عنه بخلاف الواقتصر على أحدهما فلا بينونة ولا مال لاقتضاء الموافقة



يوهم وقوعه رجعيا وليس مراد افلو قال فإطلاق كقوله هر كان أولى قال ع ش وقد يقال انما ذكر  
 الينونة لكون الكلام في الطلاق بمال وهو اذا وقع لا يكون الا باتنا (قوله وليس المراد الخ) قال  
 الزركشي كذا جزموا به ولم يخرجوه على ان العبرة بصيغ العقود بمعانيها ع ش فلو ضمننت له ألفا على  
 شخص فإطلاق لعدم حصول الصفة به مع ان هذا هو حقيقة الضمان هذا ان لم يرد حقيقة الضمان فان  
 أراد ذلك أو صرح به بأن قال ان ضمننت لي الألف الذي على ذلك الشخص كان كالتعليق على صفة  
 فيقع رجعيا ونقل عن شيخنا انه يقع باتنا بمهر المثل لانه عوض لا يقابل بمال وهو نفعه بضمانها اذا  
 أخذ مهر المثل هل له مطالبته بالألف بل ينبغي عدم المطالبة وان لم يأخذ مهر المثل لانه أي مهر المثل واجب  
 بالضمان حل فيكون الضمان عوضا فاسد فلا يلزمها الألف تأمل وقال قل على الجلال يقع باتنا بمهر  
 المثل كالحلي وقال سم يقع باتنا بالألف المضمون لانه يصير دينا عليها فلا قول ثلاثة وانظر لو أراد  
 الالتزام المبتدأ أي التبرأ وصرح به بان قال طاقى نفسك ان نذرت لي ألفا واعتمد شيخنا ع ب وقوع  
 الطلاق باتنا بمهر المثل لفساد العوض وهذا التبرأ لانه ليس بمال كالضمان ولان الألف وجب بالنذر لاني  
 نظير الطلاق اه وعبرة ع ش على مر قوله فذاك عقد مستقل الخ بقى ما لو اراده كأن قال ان ضمننت  
 لي الألف الذي على فلان فانت طالق فضمنته اتجه وقوع الطلاق باتنا بمهر المثل لانه بعوض راجع للزوج  
 ولا يتغير الحكم ببراءته من الألف ببراءته أو اداء الاصيل كالموالات طالق على الألف فقبلت ثم  
 أبرأها منه أو اداء عنها أحد وفا لم رسم على حج وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت لزيد ماله على  
 عمر وفانت طالق فضمنته فهو مجرد تعليق فان ضمننت ولو على التراخي طلقت رجعيا لعدم رجوع  
 العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوض أي وهو نفعه بضمانها وانما كان عوضا  
 لصيرورة ما ضمنته دينيا في ذمتها يستحق المطالبة به اه وما يقع كثيرا أن يقول لها عند الخصام أبرئني  
 وانا أطلقك أو تقول هي أبرأك الله فيقول لها بعد ذلك انت طالق والذي يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيا  
 وانه يدين فيما لو قال أردت ان محنت براءتك ع ش على مر (قوله أو علق باعطاء مال) أي متمول معلوم  
 والواقع باتنا بمهر المثل (قوله فوضعت بين يديه) أي فوراني غير نحو مني زى ع ش (قوله بنية الدفع)  
 فان قالت لم أقصد ذلك لم تطلق وكذا لو تعذر عليه الاخذ لجنون أو نحوه شرح مر (تنبيهه) قال الشيخ  
 عز الدين ما ذكره من أنها تطلق بالاعطاء ان حل الاعطاء على الاقباض المجرد فينبغي ان تطلق رجعيا  
 ولا يستحق شيئا وان أريد به التملك فكيف يصح بمجرد الفعل فان قيل قد قام تعليقه الطلاق على  
 الاقباض مقام الايجاب قلت فكيف يصح ان يكون الايجاب بالفعل والعقد لا تتعقد بالافعال اه أقول  
 وفي مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليتأمل ثم لنا أن نقول انما كان الاعطاء هنا تملك كالوجود  
 اللفظ من جانب الزوج فاغتفر ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالبا  
 تسرع فيه بمال يتسارع به في المعاوضات المحضة بدليل اهمالوا اختلعا بالألف ونو ياتونهم الدراهم صح ولا  
 يصح نظيره في البيع كما سيأتي اه سم (قوله سلمه اليه) وهل مثل وضعها موضع وكيلها وأنه يكون تسليما  
 واعطاء في كلام شيخنا كحج نعم حل (قوله بحضورها) فانه قائم مقام اعطائها بخلافه في غيبتها فانها  
 لم تعطه لاحقيقة ولا تنزيلا حل وعبرة الشورى قوله بحضورها كأن وجه اشتراط ذلك ان المعلق  
 عليه اعطاؤها ولا يتحقق اعطاؤها اذا أعطى وكيلها الا اذا كان بحضورها فليراجع (قوله وكالا عطاء  
 الايتاء) أي مطلقا أو ما المجيء فلا بد فيه من قرينة التملك لان الايتاء جاء في القرآن بمعنى الاعطاء قال  
 تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم كان قال ان آتيتي بالمدا لفا أي أعطيتني بخلاف ما اذا قال ان  
 آتيتني باقصص بالآل لا بد من قرينة التملك لانه بمعنى المجيء حل والمجيء كأن قال ان جئتني بألف

وليس المراد بالضمان هنا  
 الضمان المحتاج الى اصيل  
 فذاك عقد مستقل  
 مذكور في بابه ولا الالتزام  
 المبتدأ لان ذلك لا يصح  
 الا بالنذر بل المراد التزام  
 بقبول على سبيل العوض  
 فلذلك لزم لانه في ضمن  
 عقد (أو علق باعطاء مال  
 فوضعت بين يديه) بنية  
 الدفع عن جهة التعليق  
 وتمكن من قبضه وان  
 امتنع منه (بانت) لان  
 تمكينها اياه من القبض  
 اعطاء منها وهو بالامتناع  
 من القبض مفوت لحقه  
 (فيملكه) أي ما وضعته  
 بين يديه وان لم يتلفظ بشيء  
 ولم يقبضه لان التعليق  
 يقتضي وقوع الطلاق  
 عند الاعطاء ولا يمكن ايقاعه  
 مجتاهع قصد العوض وقد  
 ملكت زوجته بضعة  
 فملك الآخر العوض عنه  
 وكوضعه بين يديه ما لو قالت  
 لو كيلها سلمه اليه ففعل  
 بحضورها وكالا عطاء الايتاء  
 والمجيء (كان علق بنحو  
 اقباض) كقوله ان  
 اقبضتني أو دفعتني كذا  
 (واقترن به معا بدلى على  
 الاعطاء) كقوله وجعلته  
 لي أو لأصرفه في حاجتي  
 فاقبضته

ولو بالوضع بين يديه فان حكمه كذلك لانه حينئذ يقصد به ما يقصد بالاعطاء ونحوه بالتقييد بهذا اما اذا لم يقترن بما ذكر ذلك فكسائر  
التعليقات فلا يشترط فور ولا (٤٥٦) يملك المقبوض ويقع الطلاق رجعي لان الاقباض لا يقتضي التملك بخلاف

وعبارة الشورى قوله والحجى ينفى حله على وجود قرينة تشعر بالتمليك (قوله ولو بالوضع بين يديه)  
ضعيف والمعتمد انه لا يكفي (قوله ما اذا لم يقترن بما ذكر) أى بنحو الاقباض ذلك أى الذى يدل على  
الاعطاء فكسائر التعليقات مالم يسبق منها التماس البديل نحو مطلقى على الف فقال ان أقبضتني الف  
فأنت طالق والا كان كالتعليق على الاعطاء وينبغي أن يكون هذا من القرائن حل (قوله لا يقتضى  
التمليك) أى فلم يوجد عوض (قوله وعلى هذا الخارج) هو قوله ما اذا لم يقترن الخ (قوله فى ان قبضت  
منك) وكذا ان أقبضتني لانه متضمن للقبض وعبارة المتنى ولو قال ان أقبضتني أو ان قبضت منك ثم  
قال والمعتبر فيه الاخذ باليد لا يكفي الوضع اذ لا يسمى قبضا ولا البعث لانه لم يقبض منها ولو قبض منها  
مكرهه كبنى للصفة بخلاف الاعطاء اذ لم تعطه جميع ما اعتبره معتمد شورى (قوله وهذا) أى قوله  
وأخذه بيده الخ أى اشتراط الاخذ منها بيده ولو مكرهه فى القبض ما فى الروضة وأصلها والمعتمد ان  
القبض والاقباض على حد سواء قال الشورى والمعتمد فى الاقباض الا كتفاه بقبضه منها مكرهه كما  
جزم به الاصل وصاحب الانوار لانه تعليق محض لا يختلف بالا كراهه وعدمه لانه لا يقصد به حث ولا منع  
كطلوع الشمس وقدم السلطان وحجى الحجيج مر (قوله قد ذكر الاصل الخ) فيه ان كلام الاصل  
مفروض فيها اذا علق على الاقباض ولم تقم قرينة تدل على التملك كما اعترف به الشارح بقوله وعلى هذا  
الخارج اقتصر الاصل قالا كتفاه بالوضع من غير اخذ على طريقة الشارح وعدم الاكتفاء به على  
طريقة المتأخرين انما هو فيما اذا علق بالاقباض بدون القرينة المذكورة الذى أشار له هنا بالفهم بقوله ونحو  
بالتقييد بهذا الخ والشارح انما نصب الخلاف فى مسألة الاقباض فيما اذا وجدت القرينة المذكورة الذى  
هو منطوق المتن وقد راجعت شرح مر وحواشيه وجع وحواشيه وشرح الروض فلم أر نصا على  
التسوية فى جر بان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه بل الذى فى كلام هؤلاء جميعهم نصب الخلاف فى  
حالة عدم القرينة المذكورة لا غير تأمل وقوله قد ذكر الاصل له أى للاخذ ولو بالاكراه وبعض الناس فهم  
أن الضمير فى له راجع لعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه حل وعبارة الاصل ويشترط لتحقيق الصفة  
أى انى هى الاقباض أخذه بيده منها ولو مكرهه اه بأن اكراهها على دفعه فيكون اقباضا منها له وليس  
المراد انه فك يدها فهاهنا وأخذ منها لان هذا لا يسمى اقباضا بل هو قبض اه عمارة والشارح صرح  
فيما تقدم بأن الاخذ ليس شرطا وأنه يكفي الوضع بين يديه لانه قال فى مسألة الاقباض ولو بالوضع  
بين يديه وعبارة الاصل تقتضى أن الوضع لا يكفي وهو المعتمد شيخنا (قوله سبق قلم) المعتمد أن  
الاقباض كالقبض فيشترط فيه أخذه بيده منها ولو مكرهه لان الاقباض يتضمن القبض زى  
وسم ملخصا (قوله ولا يمنع الاخذ الخ) أى اذا عرفت أن مسألة الاقباض لا يشترط فيها تناول  
بل يكفي فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض باليد مقرون باكراهها لم يمنع من وقوع الطلاق  
وقوله لوجود الصفة وهى الاقباض منها ولو مكرهه لان فعل المكره هنا كفعل المختار تأمل (قوله  
طلقت) بفتح اللام أجود من ضمها شرح مر (قوله به فى الاولى) ولو كان أصله أو فرعه ولا نظر  
لما يلحقه من الضرر بخلاف من أقر بحريته لانه لا يدخل فيه ملكه فلا يقع الطلاق حل  
(قوله لفساد العوض) أى شرعا (قوله بعدم استيفاء صفة السلم) أى لان ما فى القيمة لابد ان يوصف  
بصفات السلم لان الفرض أنه غير معين حل (قوله ومهر مثل) أى لانه مضمون عليها ضمان عقد

الاعطاء ألا ترى أنه اذا قيل  
أعطاه عطية فهم منه التملك  
واذا قيل أقبضه لم يفهم منه  
ذلك وعلى هذا الخارج  
اقتصر الاصل (وأخذه  
بيده منها ولو مكرهه) عليه  
(شرط فى) قوله (ان  
قبضت) منك كذا فلا  
يكفى الوضع بين يديه  
(ويقيم) الطلاق (رجعيا)  
وهذا ما فى الروضة وأصلها  
قد ذكر الاصل له فى مسألة  
الاقباض سبق قلم ولا يمنع  
الاخذ كراهيا من وقوع  
الطلاق لوجود الصفة  
بمخلافه فى التعليق بالاعطاء  
المقتضى للتمليك لا هالم  
تسا (ولو علق) الطلاق  
(باعطاء عبد) ووصفه  
(بصفة سلم أو دونها) بأن  
لم يستوفها (فأعطته لاهيا)  
أى بالصفة التى وصفها (لم  
تطلق) لعدم وجود الصفة  
(أو بها طلقته فى الاولى  
وبمهر مثل فى الثانية)  
لفساد العوض فيها بعدم  
استيفائه صفة السلم  
والثانية من ز يادنى (فان  
بان معيبا فى الاولى فله رده)  
للمعيب (ومهر مثل) وليس  
له أن يطالب بعبد بتلك  
الصفة تسليم لوقوع الطلاق  
بالمعنى بخلاف غير التعليق

حل

كما لو قال طلقتك على عبد مته كذا فقبلت وأعطته عبدا بتلك الصفة معيبا لردده والمطالبة بعبد سليم

لان الطلاق وقع قبل الاعطاء بالقبول



بدل المعطى لتعذر ملكه  
له لانه مجهول عند التعليق  
والجهول لا يصلح عوضا فان  
لم يصح بيعه له كنصوب  
ومكانه مشترك ومهره  
لم تطلق باعطائه لان  
الاعطاء يقتضى التملك  
كامر ولا يمكن تملك  
مالا يصح بيعه وتعبري  
بذلك اعم من قوله لا  
مقصوبا ولو علق باعطاء  
هذا العبد المقصوب وهذا  
الحر او نحوه فاعطته بانت  
بمهر المثل كالوعلق بخمر  
(ولو طلبت بألف ثلاثا وهو  
انما يملك دونها) من طلبة  
او طلقين (فطلق ما يملكه  
فله ألف) وان جهلت  
الحال لانه حصل بما أتى به  
مقصود الثلاث وهو الحرمة  
الكبرى وشمول الحكم  
ملك طلقين من زيادتي  
(أو) طلبت به (طلقة  
فطلق) (طلقة فأكثر) (به)  
أى بألف (أو مطلقا وقع  
به) كالجملة وهذا من  
زيادتي (أو) طلق (بمئة  
وقع بها) لرضاء بهامه انه  
يستقل بإيقاعه مجانا في بعض  
العوض أولى والفرق  
بينهما وبين ما لو قال أنت  
طالق بألف فقبلت بمائة  
ظاهر (أو) طلبت به (طلاقا  
غدا فطلق غدا أو قبله بانت)  
لانه حصل مقصودا وزاد

حل (قوله على عبد في الذمة) أى لان ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح وقبض المعيب غير صحيح  
(قوله طلق بعبد) واستشكل بأن هذا التعليق ان كان تملك كالموقع لان الملك لم يوجد واقبا ضا وقع  
رجعيا وكان في يد المانة قال شيخنا البرلسي يجب باختيار الشق الاول ولكن لما تعذر ملكه لجهله  
فسد العوض ووجب مهر المثل كالوقال ان أعطيتني هذا المقصوب زى (قوله بأي صفة) لان التسمية  
في سياق الشرط للعموم (قوله ان صح بيعه له) قد يقتضى تقييده هذه دون ما قبلها انها تطلق  
بالوصف مطلقا ولو مقصوبا وقد يقال انما خص هذه لانها محل الابهام لانه لما كان مجهول ما علم أنه لا يمكن  
تملكه فربما يؤخذ منه أن المقصوب كذلك شورى (قوله كنصوب) لا يقال محله اذا لم تقدر هي أو هو  
على اتزاعه لانه قول هذا غلط لان المراد الذي غصبتة أم عبد المقصوب فلا يتصور دفعه مع كونه  
مقصوبا بشورى وعبارة شرح مر ولو أعطته عبد الما مقصوبا بطلقت به لانه بالدفع خرج عن كونه  
مقصوبا (قوله لم تطلق) والفرق بين هذا وقوله الآتي أو علق باعطاء هذا العبد المقصوب حيث تطلق  
بمهر المثل واضح لانهم راعوا في ذلك الاشارة والاعطاء فأوجبوا مهر المثل نظرا للاعطاء المتقضى  
للتملك ولما تعذر التملك وجب مهر المثل وهذا الاشارة فأوقفوا الأمر على اعطائه حل والاعطاء  
يقتضى التملك ولا يمكن تملك ما لا يصح بيعه كما قال الشارح فكأنه لم يوجد اعطاء فلم يقع الطلاق  
(قوله أعم) أى من جهة مفهومه (قوله هذا العبد المقصوب) وان لم يصح بهذا الوصف بأن قال بهذا  
العبد وهذا وكان في نفس الأمر مقصوبا وهذا وان كان لا يصح اعطاؤه أى تملكه لكن نظريه للاشارة  
فلا بد من اعطائه وتطلق بمهر المثل نظرا للاعطاء المتقضى للتملك حل أى ان لم يوجد التملك  
لان التملك يفهم من ظاهر اللفظ ولا ينافي هذا قوله سابقا كنصوب لان ذلك كان فيه التعليق على  
اعطاء عبد منهم وما هنا على اعطاء هذا العبد المقصوب وهو معين فلا حاجة لقول بعضهم في دفع المناقاة  
عند قوله كنصوب أى ولم يشر اليه أخذ ما بعده بل لا يظهر فلا يظهر كون هذا تقييد التملك كما قيل تدبر  
(قوله كالوعلق بخمر) هذا في الحرمة أما الامة فيقع بانتها بمهر المثل سواء عينه أم لا حل (قوله فطلق  
ما يملكه) فلو طلق نصف الطلقة التي يملكها أو طلقة ونصفا من طلقين يملكهما استحق الألف لما ذكره  
من التعليل وقولهم لو أجابها ببعض مأسأته وزع على المسؤل وقيل يجب الكل عمله اذا لم يحصل  
مقصودها بما أوقعه حل وقوله استحق الألف اعتمده مر وعبارة حجج ولو طلقها نصف الطلقة  
التي يملكها عليها فهل له سدس الألف أخذ من قولهم لو أجابها ببعض مأسأته وزع على المسؤل والكل  
لأن مقصودها من بينونة الكبرى حصل هنا أيضا كل محتمل وقولهم في التعليل نظر لما أوقعه  
لما وقع يؤيد الأول وينبني بناء ذلك على ما يأتي أن قوله نصف طلقة هل هو من باب التعبير ببعض  
عن الكل أو من باب السراية فعلى الأول يستحق الألف لانه عليه أوقع الطلقة وعلى الثاني لا لأنه لم يقع  
الابضاء والباقي وقع سراية قهرا فلا يستحق شيئا في مقابله اه والمعتمد استحقاق الألف مطلقا  
ومحل التوزيع اذا لم ينفذها بينونة الكبرى زى فلو لم تحصل بينونة الكبرى فليس له الا القسط مما  
نطق به وهو العوض وان كان المطلوب أكثر من الثلاث فلو ملك عليها الثلاث فقالت طلقني خسا  
بألف فطلق واحدة فله خمس الألف وهكذا بر (قوله وان جهلت الحال) لرد على من قال ان علمت  
الحال استحق الألف والافتته أو ثلثه كما بأصله (قوله أو مطلقا) بأن لم يسم الألف (قوله فقبلت بمائة)  
أى حيث لا يقع شيء (قوله ظاهر) لان الغلب في جانب الزوج اذا بدأ المعاوضة وهي يشترط فيها الاتفاق  
والغلب في جانب الزوجة اذا بدأت الجملة وهي يشترط فيها الاتفاق كما مر حل (قوله وهو) أى



فيه الى مهر المثل ولو قصد ابتداء الطلاق وقع رجعا فاذا اتهمته حلف كما قال ابن الرفعة ولو طلقها بعد الدخول وقع رجعا لانه خالف قولها فكان مبتدئا فان ذكر مالا فلا بد من القبول (ولو قال ان دخلت الدار) فانت طالق بالثلاث فقبلت ودخلت طلقت (لو جرد المصنف مع القبول) (به) أي بالألف كما في الطلاق المتجزئ ولا يتوقف وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال لان الاعراض المطلقة يلزم تسليمها في الحال والمعوض تأخر بالتراضي لو وقوعه في التعليق بخلاف المتجزئ يجب فيه تقارن العوضين في الملك (واختلاع أجنبي) من ولي لها وغيره وان كرهته (كاختلاعها) فيما مر لفظا وحكما على ما مر فهو من جانب الزوج ابتداء بصيغة معاوضة معاوضة بشوب تعليق ومن جانب الأجنبي ابتداء معاوضة بشوب جعالة فاذا قال الزوج للأجنبي طلقت امرأتى على ألف في ذمتك فقبل أو قال الأجنبي للزوج طلق امرأتك على ألف في

شرط التأخير فاسد لان فيه حرجا عليه فيما يملكه كما في عن وقوله فيسقط ما يقابل أي ما يقابل شرط التأخير لانه جعل الألف في مقابلة طلاقها المشروط بكونه في الغد فيقابل الشرط جزء من العوض (قوله ولو قصد ابتداء الطلاق) تفيد لقوله بانه اذا لم يقصد ابتداء الطلاق شيئا والظاهر انه لا يختص بهذه الصورة بل يصلح قيد لما قبلها بل لجميع مسائل الباب تدبر (قوله فقبلت) أي فورا م (قوله ودخلت) أي وان لم يكن فورا م كما هو المتبادر من صنيعة حيث أتى بالفاء في الاول وبالواو في الثاني وبحت فيه الشهاب عميرة بان الذي في حيز الفاء القبول والدخول معا فيكون التعقيب في جملة المعطوف والمعطوف عليه لاني القبول فقط كما قيل أي قال من يقول بوجوب الموالاة بمثل ذلك في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ رد اعلى من يقول الفاء تفيد سبق غسل الوجه على غيره وقيل عليه بقية الاعضاء حل وعبرة م ودخلت وان لم يكن فورا ولا يشترط الترتيب بين القبول والدخول كما استوجه حج فلودخلت قبل القبول ووقع القبول فورا طلقت (قوله ولا يتوقف وجوبه على الطلاق) لان الطلاق لا يحصل الا بالدخول وقوله في الحال أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول وله التصرف فيه لانه كالتصرف في الثمن قبل قبض المبيع وهو جائز ثم ان دخلت فواضح وان تعذر رجعت عليه به أو ببذله ان تلف سم على حج وبر فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فالقياس استرداده منه ويكون تركه ع ش على م (قوله المطلقة) أي عن الحلول والتأجيل وقوله والمعوض وهو الطلاق وقوله في التعليق أي في ضمن التعليق كما عبر به م (قوله وان كرهته) أي الاختلاع لان الطلاق يستقل به الزوج والالتزام يتأتى من أجنبي شرح م (قوله لفظا وحكما) المراد باللفظ الصيغ المتقدمة بين الزوج والزوجة بالحكم ما يترتب على تلك الصيغ من وجوب المسمى تارة ووجوب مهر المثل تارة ووقوعه رجعا تارة أخرى اه شيخنا <sup>(تنبيه)</sup> يستثنى من قوله وحكما صور احداها ما لو كان له امرأتان خالعا لأجنبي عنهما بألف مثلا من ماله صرح قطعا وان لم يفصل حصه كل منهما لان الألف يجب للزوج على الأجنبي وحده بخلاف الزوجتين اذا اختلعتا به فانه يجب أن يفصل ما التزمه كل منهما فان لم يفصل وجب على كل مهر المثل \* الثانية ما لو اختلعت المريضة مرض الموت بما يرضى به على مهر المثل فالزائد من الثلث والمهر من رأس المال وفي الأجنبي أي المريض مرض الموت الجميع من الثلث \* الثالثة لو قال الأجنبي طلقها على هذا المنعصوب أو على هذا التمر أو نحو ذلك وطلق وقع رجعا بخلاف المرأة اذا التمس الخلع على المنعصوب ونحوه فانه يقع باتناجه المثل \* الرابعة لو سأته الخلع بمال في الحيض فلا يحرم بخلاف الأجنبي شرح خط وأخذ بعضهم من صحة خلع الأجنبي جواز بذل المال لمن يده وظيفة يستتره عنها نفسه أو غيره قال ويحل له أخذ العوض ويسقط حقه منها ويبقى الأمر بعد ذلك لناظر الوظيفة يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا زى واذا قرر غيره لارجوع له على الأخذ الا ان شرط الرجوع اه سم ومن خلع الأجنبي قول أمها مثلا خالعا على مؤخر صداقها في ذمتي فيجب لها فيقع باتناجه المثل المؤخر في ذمة السائلة لان لفظة مثل مقصورة في نحو ذلك وان لم تنو فلو قالت وهو كذا الزمها ما سمته زادا ونقص لان المثلية المقصورة تكون مثلا من حيث الجملة شرح م (قوله على ما مر) لما كان قوله كاختلاعها يقتضى أن الخلع لو جرى مع أجنبي فاسد يقصد وجوب مهر المثل مع انه ليس كذلك بل يقع رجعا يدفع هذا بقوله على ما مر أي من تخصيصه بوقوعه في الفاسد بمهر المثل بما اذا جرى معها فلا حاجة الى استثناء هذا اه حل (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء)



(ولو كيلها) في الاختلاع

(ان يختلع له) كاله ان  
يختلع لها بان يصرح  
بالاستقلال أو الوكالة أو  
ينوي ذلك فان لم يصرح  
ولم ينو قال الغزالي وقع لها  
لعود منفعة اليها  
(ولا جنس توكيلها)  
لتختلع عنه (فتخير)  
هي أيضا بين اختلاعه  
واختلاعها بان يصرح  
أو تنوي كما مر فان أطلقت  
وقع لها على قياس ما مر عن  
الغزالي وحيث يصرح  
بالوكالة عنها أو عن الاجنبي  
فالأزواج يطلب الموكل  
والاطالب المباشر ثم يرجع  
هو على الموكل حيث نوى  
اختلع له أو أطلق وكيلها  
(فان اختلع) الاجنبي  
(بماله فذاك) واضح  
(أو بماله أو صرح بوكالة)  
منها (كاذبا أو بولاية)  
عليها (لم نطلق) لانه ليس  
بولى في ذلك ولا وكيل فيه  
والطلاق مربوط بالمال  
ولم يلزمه أحد (أو) صرح  
(باستقلال خلع عنصوب)  
لانه بالتصرف المدكور في  
مالها غاصب له فيقع الطلاق  
باتنا ويلزمه مهر المثل وإن  
أطلق بان لم يصرح بشئ من  
ذلك فان لم يصرح بانه من  
مالها خلع عنصوب لتلك  
والا فرجى اذ ليس له  
التصرف في مالها بما ذكر

هذا من حكم اللفظ وأما الحكم من جهة المعنى فقولنا إذا قال الزوج للاجنبي الخ شيخنا (قوله  
ولو كيلها الخ) متعلق بقوله فيما مر ولما توكل فكل كان الانسب تقديمه هناك وقوله ان يختلع له  
كقوله للزوج طلق زوجتك على ألف في ذمتي من مالي أو ينويه وقوله كاله ان يختلع لها كأن يقول له  
طلق زوجتك على ألف في ذمتها من مالها بوكالتي عنها فيطالب الوكيل بالمال في الأولى ولا رجوع  
له عليها وتطالب هي في الثانية اه شيخنا (قوله أو ينوي ذلك) أي ما ذكر من الاستقلال أو الوكالة  
فتكون صور اختلاع وكيلها خمسة بصورة الاطلاق المشار اليها بقوله فان لم يصرح الخ وقوله بعد بأن  
تصرح أو تنوي أي تصرح بالوكالة أو الاستقلال أو تنويهما فهذه أربعة مع قوله فان أطلقت فالجميع  
خمس مع الخمسة السابقة وقوله وحيث يصرح الخ يرجع لكل من المسئلتين في التصريح صورتان  
وقوله والانتها الثمانية بقية العشرة وقوله حيث نوى الخ أي للوكيل الذي هو الزوجة في الأولى  
والاجنبي في الثانية فهاتان صورتان مع قوله أو أطلق وكيلها فالرجوع في ثلاثة وعنده في خمسة وعدم  
مطالبته أصلا في الثنتين الأوليين (قوله لتختلع عنه) أي من زوجها وقوله وحيث يصرح بالبناء  
للجهول أي يصرح الاجنبي بالوكالة عن الزوجة أو صرح الزوجة بالوكالة عن الاجنبي (قوله فالزوج  
يطلب الموكل) فيطالب الزوجة في الصورة الأولى وهي توكيلها اجنبي في اختلاعه أو يطلب الاجنبي  
في الصورة الثانية وهي توكل الاجنبي لها ولا يطلب الوكيل ويفرق بينه وبين وكيل المشتري بأنه أقوى  
اذا العقد يمكن وقوعه ثم لاهنا كما مر وما تقدم من أنه يطلب الوكيل دونها مفروض فيما اذا خالها  
وهنا لم يخالها اه حل (قوله أو أطلق وكيلها) بخلاف ما اذا أطلق وكيله أي الاجنبي وهو الزوجة  
فلا ترجع لعود الفائدة اليها (قوله فان اختلع) تفرع على قوله واختلاع اجنبي كاختلاعه فان كان  
الانسب ذكره عقبه (قوله وصرح الخ) حاصله انه ان صرح بأنه من مالها فله أحوال أربع لا يقع في  
ثنتين ويقع اثنتان في واحدة وفي الرابعة وهي صورة الاطلاق تفصيل أشار له بقوله فان لم يصرح بأنه من  
مالها الخ والفرق بين التصريح بأنه من مالها وبين عدمه حيث يقع في الأول رجعي وفي الثاني باتنا بمهر  
المثل مع أن الفرض أن المسمى من مالها في كل أن الزوج في الأول غير طامع لعلمه بانه من مالها فهو غير  
مملوك للاجنبي وفي الثاني طامع لظنه انه ملكه (قوله أو بولاية) ولو صادقا حل (قوله لانه ليس  
بولى الخ) اذ ليس له التصرف في مالها بما ذكر كما يأتي (قوله أو صرح باستقلال) بان قال اختلعت  
لنفسى بهذا العبد ولم يذكر انه من مالها ولا أنه منصوب وهو لها في نفس الامر كما في الروض وكذا  
اذا صرح بأنه من مالها كافي بهجة وشرحا ويدل عليه اطلاقه هنا وتفصيله فيما بعد اه حل  
وقوله ولم يذكر انه مالها الخ اندفع الثنائي بينه وبين ما مر من ان خلع الاجنبي بفاسد يقصد به رجعي  
لان محله اذا صرح بسبب الفساد كان قال بهذا العبد المنصوب أو بهذا الخ كما قاله ع ش وحل على أنه  
لا يلزم من قوله من مالها أن يكون منصوبا حتى يكون فيه تصريح بسبب الفساد وأجاب ع ش على  
مر أيضا بأن محل كون خلع الاجنبي بفاسد يقصد به رجعي اذا لم يصرح بالاستقلال والواقع باتنا مطلقا  
كما هنا ومعنى عدم التصريح بالاستقلال أنه لا يضيف الخلع لنفسه سواء أضاف المال لها أم لا (قوله بشئ  
من ذلك) أي الوكالة والولاية والاستقلال (قوله والا فرجى) ومثله لو اختلع أبوها بصدقتها أو على  
أن الزوج يرى ما قال للملقها وانت ترى عنه أو على أنك ترى عنه فانه رجعي على النص ولا يبرأ ولا نفي  
على الاب ولو اختلعا بالبراءة من الصداق وضمن له البرك أو قال الاجنبي أو الاب طلقها على عبيدها  
هذا وعلى ضمانه وقع باتنا بمهر المثل اه تصحيح اه زى وحف

وان كان وليها فاشبه خلع السفينة



**فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه** لو (ادعت خلعاً فانكسر حلف) فيصدق إذا لاصل عدمه فإن أقامت به بينة رجلين حمل بها ولا مال لأنه ينكره إلا أن يعود (٤٦٠) ويعترف بالخلع فيستحقه قاله الماوردي (أو ادعاه) أي الخلع (فأنكرت) بأن

قالت لم تطلقني أو طلقني بحائنا (بانت) بقوله (ولا عوض) عليها إذا لاصل عدمه فتحلف على نفيه وطائفة العدة فإن أقامت بينة بها وشاهد أو حلف معه ثبت المال كما قاله في البيان وكذا الواعترفت بعد يمينها بما ادعاه قاله الماوردي وقولي فأنكرت أهم من قوله فقالت بحائنا لما قرر (ولو اختلفا في عدد طلاق) كقولها سألتك ثلاث طلقات بألف فأجبتني فقال واحدة بألف فأجبتك (أو) في (صفة عوضه) كدراهم ودنانير أو صحاح ومكسرة سواء اختلفا في التلفظ بذلك أم في ارادته كان خالع بألف وقال أردنا دنانير فقالت دراهم (أو قدره) كقوله خالعتك بمائتين فقالت بمائة (ولا بينة) لواحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا (تحالفا) كالتبايعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به (ويجب) لينوثها (بفسخ) للعوض منهما أو من أحدهما أو الحاكم (مهر مثل) وإن كان أكثر مما ادعاه لأنه المردفان كان لأحدهما بينة عمل بها وذكر

**فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه** أي وما يتبع ذلك كالإختلاف في عدد الطلاق (قوله ادعت خلعاً الخ) ولو خالعها ثم ادعت أنها أبانتها قبل الخلع أو أنه أقر بفساد النكاح صدق بيمينه ولو قال إن فعلت كذا أقامت طالق ثلاثاً وفعل الحالف عليه ثم ادعى أنه خالعها قبل فعله لم يقبل وإن وافقته المرأة وتسمع بينته بذلك ولا يشكل عليه عدم ما عها قبل أو طلقت ثلاثاً ثم أقامها على فساد النكاح لأن فعله يكذب بينته ثم لا هنا تأمل شو برى (قوله رجلين) أي لرجل أو امرأتين ولا رجلاً وبيناً لأن دعواه الخلع ليست بمال ولا يقصد به مال وبه فارق ما سياتي حيث يكفي فيه شاهد ويمين لأن مقصوده المال تدبر (قوله وطائفة العدة) لأنها رجعية في زعمها في الصورة الثانية وغير مطلقة أصلاً في الأولى وإنما وجبت العدة مؤاخنة لها بقراره ودعواه الخلع ومثل طائفة العدة سكنها فتنجب لها ولا يرثها قال الزركشي بل الظاهر أنها ترثه (تنبيه) علم مما مر ضبط مسائل الباب بأن الطلاق إما أن يقع باتناً بالمسمى إن هت الصيغة والعوض أو بجهراً مثل إن فسد العوض فقط أو رجعيان فسدت الصيغة وقد تجز الزوج الطلاق ولا يقع أصلاً بأن تعلق بمال لم يوجد فعلم أن من خلق طلاقاً وجته بإرثها إياه من صدقها لم يقع عليه إلا أن وجبت برائة صحيحة من جميعه فيقع باتناً بأن تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدر مولى تعلق به زكاة خلافاً لما أطال به الرعي أنه لا فرق بين تعلقها وعدمه حجج و زى و مر وقرره ح ف (قوله قاله الماوردي) ولا يشكل على هذا ما تقدم في كتاب الأقرار من أنه لو أقر بمال وكذبه المقر له فإنه يبطل ولو رجع المقر له وصدقه فإنه لا يستحق الأقرار جدي لان هذا الأقرار في ضمن معاوضة بخلاف ذلك ويعترف في الضمني ما لا ينتفى في غيره زى (قوله ولو اختلفا) أي الزوجان أو وكيلهما أو أحدهما أو وكيل الآخر مر (قوله كدراهم ودنانير) فيه أن هذا من اختلاف الجنس لا الصفة الآن يقال مراده بالصفة ما يشمل الجنس (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج لأنه بمثابة البائع حل قال من ل والذي ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البضع يبقى لها وفيه أن بقاء البضع لها ليس من الفسخ لأن الفسخ بعوض الخلع فقط وأما الطلاق فهو ثابت باعتراضهما كما هو ظاهر (قوله في عدد الطلاق) أي فيما إذا قالت سألتك ثلاث طلقات بألف فأجبتني فقال واحدة بألف فأجبتك كما تقدم (قوله أولى من تعبيره بالجنس) لأن الاختلاف في الجنس يعلم من الصفة الأولى بخلاف الجنس لا يعلم منه الاختلاف في الصفة شو برى (قوله في مسئلته) أي العدد (قوله بيمينه) أي يمين أخرى غير التي في التحالف فتأخذ التحالف الرجوع للمثل وأما كونه واحدة مثلاً فلا بد من يمين على ذلك هكذا ظاهر كلامه وإذا حلف لها أن تأذن لوليها في تزويجها منه لأنه ضعف جانبها بتصديق الزوج أو لآلئها تزعم أنه طلقها ثلاثاً فلا تحل إلا بمحلل انظره اه حل الظاهر لا عملاً بزوجها فإن قلت فرض المسئلة أنها يأت منه بجهراً مثل فاقامة حلف الزوج بعد اليثونة قلت فائدة تظهريها إذا أذنت بعد يثونتها وليها بتزويجها ولم تعين لهز وجاقر وجهها الذي اختلفت منه فبعد العقد علمت بأنه الزوج الأول فادعت أنه طلقها ثلاثاً في الخلع السابق لتفسيده الثاني إذا تحلل له إلا بمحلل على دعواها فأنكر الزوج ما ادعته وادعى أنه طلقها طلاقاً فقط فإنه يحلف ويستمر العقد ولا عبرة بدعواها اه شيخنا

ثم الجزء الثالث من حاشية البجيرى على التهج وطلبه الجزء الرابع أوله كتاب الطلاق

حكم الاختلاف في عدد الطلاق مع قولي بفسخ من زيادتي وتعييرى بالصفة أولى من تعبيره بالجنس والقول في عدد الطلاق الواقع في مسئلته قول الزوج بيمينه (ولو خالع بألف) مثلاً (ونويانوعاً) من نوعين بالبلد (لزم) الحاقاً للنوى بالمقووظ فإن لم ينوياً شيئاً حل على الغالب إن كان والا لزم مهر المثل



﴿ فهرست الجزء الثالث من حاشية الشيخ البجيري على شرح المنهج ﴾

صفحة	
٢	باب الصلح
٨	فصل في التزام على الحقوق المشتركة
١٨	باب الحوالة
٢٥	باب الضمان
٣٨	كتاب الشركة
٤٦	كتاب الوكالة
٥٥	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة الخ
٦٠	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بغير أجل وما ينبعها
٦٤	فصل في حكم الوكالة توارثها وتفاعها وغيرها
٧١	كتاب الاقرار
٨٤	فصل في بيان أنواع عن الاقرار مع بيان محلة الاستثناء
٩١	فصل في الاقرار بالنسب
٩٥	كتاب العارية
١٠٢	فصل في بيان أن العارية لازمة الخ
١٠٩	كتاب القصب
١١٥	فصل في بيان حكم القصب وما يضمن به المتصوب وغيره
١٢٢	فصل في اختلاف المالك والناصب الخ
١٢٧	فصل فيما يطرأ على المتصوب من زيادة وغيرها
١٣٣	كتاب الشفعة
١٣٩	فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع الخ
١٤٥	كتاب القراض
١٤٩	فصل في أحكام القراض
١٥٤	فصل في بيان أن القراض جائز الخ
١٥٦	كتاب المساقاة
١٦٠	فصل في بيان أن المساقاة لازمة الخ
١٦٤	كتاب الاجارة
١٧٧	فصل فيما يجب بالمعنى الآتي على المكري الخ
١٨٠	فصل في بيان غاية الزمن الذي تقدر المنفعة به الخ
١٨٤	فصل فيما يقتضي الانقضاء الخ
١٨٨	كتاب احياء الموات
١٩٤	فصل في بيان حكم المنافع المشتركة
١٩٧	فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة

## صحيفة

- ٢٠١ كتاب الوقف  
 ٢٠٨ فصل في أحكام الوقف اللفظية  
 ٢١٠ فصل في أحكام الوقف المعنوية  
 ٢١٣ فصل في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته  
 ٢١٥ كتاب الهبة  
 ٢٢١ كتاب اللقطة  
 ٢٢٥ فصل في بيان حكم لقط الحيوان الخ  
 ٢٣١ كتاب اللقيط  
 ٢٣٤ فصل في الحكم بإسلام اللقيط الخ  
 ٢٣٦ فصل في بيان حربة اللقيط ورقه واستلحاقه  
 ٢٣٨ كتاب الجمالة  
 ٢٤٣ كتاب الفرائض  
 ٢٤٩ فصل في الفروض وذويها  
 ٢٥١ فصل في الحجب  
 ٢٥٣ فصل في كيفية ارث الاولاد وأولاد الابن انفراداً واجتماعاً  
 فصل في كيفية ارث الاب والجد وارث الام في حالة  
 ٢٥٤ فصل في ارث الخواشي  
 ٢٥٥ فصل في الارث بالولاء  
 ٢٥٦ فصل في بيان ميراث الجد والاخت  
 ٢٥٨ فصل في موانع الارث وما يذ كر معها  
 ٢٦٢ فصل في أصول المسائل وبيان ما يعول منها  
 ٢٦٤ فرع في تصحيح المسائل ومعرفة أنصاء الورثة من المصحح  
 ٢٦٥ فرع في الناسخات  
 ٢٦٦ كتاب الوصية  
 ٢٧٣ فصل في الوصية بزيادة على الثلث الخ  
 ٢٧٦ فصل في بيان المرض الخوف والملاحق به الخ  
 ٢٧٨ فصل في أحكام لفظية للوصي به وللوصي له  
 ٢٨٣ فصل في أحكام معنوية للوصي به الخ  
 ٢٨٦ فصل في الوجوع عن الوصية  
 ٢٨٧ فصل في الايضاء  
 ٢٩٠ كتاب الوديعة  
 ٢٩٨ كتاب قسم النفي والغنيمة  
 ٣٠٤ فصل في الغنيمة وما يتبعها



- ٣٠٧ كتاب قسم الزكاة الخ  
 ٣١٢ فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة الخ  
 ٣١٥ فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ  
 ٣١٩ فصل في صدقة التطوع  
 ٣٢١ كتاب النكاح  
 ٣٢٩ فصل في الخطبة  
 ٣٣٢ فصل في أركان النكاح وغيرها  
 ٣٣٧ فصل في عاقد النكاح  
 ٣٤٢ فصل في موانع ولاية النكاح  
 ٣٥٠ فصل في الكفاءة المعتبرة في النكاح  
 ٣٥٤ فصل في تزويج المحجور عليه  
 ٣٥٩ باب ما يحرم من النكاح  
 ٣٦٨ فصل فيما يمنع النكاح من الرق  
 ٣٧٢ فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل  
 ٣٧٦ باب نكاح المشرک  
 ٣٨١ فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ  
 ٣٨٥ فصل في حكم مؤنة الزوجة  
 ٣٨٦ باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق  
 ٣٩٥ فصل في الاعفاف  
 ٣٩٩ فصل في نكاح الرقيق  
 ٤٠٣ كتاب الصداق  
 ٤٠٨ فصل في الصداق الفاسد  
 ٤١٣ فصل في التفويض  
 ٤١٨ فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وما يذکر معها  
 ٤٢٦ فصل في المتعة  
 ٤٢٧ فصل في التحالف اذا وقع الاختلاف في المهر المسمى  
 ٤٣٠ فصل في الوليمة  
 ٤٣٤ كتاب القسم والنشور  
 ٤٤١ فصل في حكم الشقاق  
 ٤٤٣ كتاب الخلع  
 ٤٥٣ فصل في الالفاظ الملزمة للعوض  
 ٤٦٠ فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه









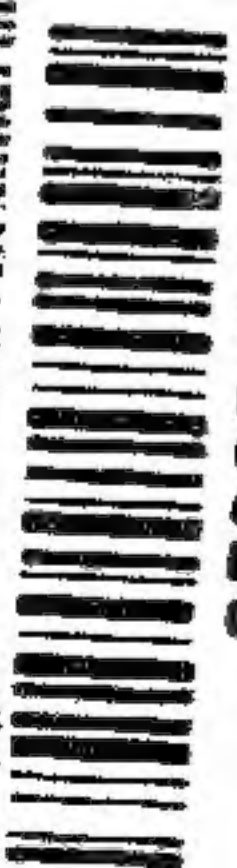








Bibliotheca Alexandrina



0598513